

الجزء الثالث من شرح الحق الجليل الفاضل
المصدق سيدي أبي عبد الله محمد
الخرشي على المختصر الجليل للامام
أبي الفضل سيدي
خليل

٢

{ وفيه أمثلة كثيرة تادية وزماتة وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ
{ على العدوي تقمداً لله الجليل برحمته وأحكامه بفضلهم فسيح جنته }

«(باب الذكاة)» قوله وهي لغة التمام قال ابن الجوزي في التفسير الذكاة في اللغة تقام الشيء وقال في المصباح ذكبت البعير وضرمته كمة والاسم الذكاة (قوله واحدة) هي ما يترى الانسان من الغضب كذا أفاده في المختار فعليه يكون العطف مغايرا والظاهر ان شارحنا أراد ما لا يكون العطف مرادفا والمتألف حذفا كما هي محذوفة في شرح شب (قوله هي السب الخ) أى والسب شامل الأنواع ٢ الاربعة (قوله ثبتت التامغلبة الاسمية) أى للدلالة على أن الاسمية

غلبت أو أن الاسمية صلة في الحلق التاء أى على الوصفية أى ان الوصفية بمعنى ذات ثبت لها المذوبة صارت غير مرادة ونحوها وهذا اللفظ اسم بالشاة المذوبة ويظهر الفرق بينهما انك عند الوصفية تذكر الموصوف لفظا أو تقدير او عند الاسمية لا تذكره أصلا ومن المعلوم ان فاعلا بمعنى مفعول لا تعلقه التاء أى اذا استقر على الوصفية لان غلبت الاسمية كما هنا (قوله وجعت باختلاف أنواعها) أى جعت باعتبار أعماها المختلفة بجواب عما يقال

تاسم جنس لمدحوج صادق بأى فرد من أفرادها وجسه الجع فأجاب بأى الجع باعتبار أنواعها لا تتنوع إلى مذوبة بالقر ومذوبة بالصر فإذا كان كذلك فالمراد المشار بالربصة بمعنى الذكاة الشامل ولو قال باعتبار أفرادها لصح ويجوز أن المراد باعتبار أنواع متعلقه التى هى الذكاة (قوله جنسا) أى أفرادها والذبايح لقب لما يحرّم بعض أفرادهم

ولما أنهى الكلام على الحج والعمرة وما يتعلق بهما وكان مما يتعلق بهما السيد وعقره المبع لأكله هو أحد أنواع الذكاة تبع ذلك بالكلام عليها فقال

«(باب الذكاة)»

وهي لغة التمام يقال ذكبت الذبيحة اذا أتممت ذبحها وانار اذا أتممت ايشادها ورجل ذكيت تام الفهم والحسنة وشرعا قال ابن وضاح هي السبب الذى توصل به إلى اباحة الحيوان الذى والذبايح جمع ذبيحة والذبايح الذبيحة ثبتت التامغلبة الاسمية وجعت باختلاف أنواعها إلى آخره وانظر حد ابن عرفة وما يتعلق به في الشرح الكبير ولما كانت الذكاة جنسا تحتها ثلاثة أنواع ذبح وعقر فى أنسى أو وحشى مقدور على وعقر فى وحشى مجوز عنه زاد فى الذخيرة وتأثير من الانسان فى الجلالة كالرعى فى الماء

ذكاة أو سلبها عنه وما يساح به لغة دورا عليه فيضرب السيد أى بقوله مقدور عليه انتهى وقوله لعدم أى الحار ليكون غير مذكاة كماله ميتة وما لان التذكية فائدة وقوله وسلبها عنه إشارة إلى ما كان محرما مما لا تنفع فيه ولا يملها كالتغزير وقوله وما يساح به اعطف على ما يحرم ولما كان يقع فى ترجمة بعضهم الذبايح أحب أن يذكر كذلك (قوله وتأثير من الانسان فى الجلالة) وان لم يكن قويا وهو رابع واقتصار بعض على الذلابة الأولى اهتمام على الغالب وأن ما عور به عقر حكا

(قوله في الجراد) متعلق بكل من قوله كالمري أو قطع (قوله من غير ذي الدم) أي من غير الذي له نفس سائلة (قوله بدأ المؤلف الخ) جواب لما أو فتخير بأن الجواب لم يكن متسبباً عن الشرط بل سبب الجواب ما أشار إليه بقوله لكثرة أفراد (قوله باختصاصه) أي بسبب اختصاصه (قوله بالغنم والطير) البادخلة على المقصود أي بسبب كون الغنم والطير مقصورين عليه لكثرة أفراد الذبح ويجوز أن يراد لكثرة أفراد متعلقه أي من غنم وطير وغير ذلك (قوله مشيراً) حال من فاعل بدأ (قوله إلى أن صفة الذبح) أي حقيقة الذبح (قوله أمور أربعة) وأولها قوله قطع الثاني قوله غنم الثالث قوله من المقدم الرابع قوله بلا رفع الخ فمفعله تسميع والاختصاص ما هنا هو القطع المتعلق بذلك المتعلقة (قوله فالتدعي) أي التذكية (قوله فالتدعي) إشارة إلى أنه ليس المراد من التدعي كاعتناها الأصلي وهو الهيئة الخاصة من فعل الفاعل فإذا قطع الحلقوم والودجين مثلاً فبقي هذا الهيئة ذكاة وقطع الحلقوم والودجين تذكية لأن المراد بالتدعي كالتدعي (قوله فقتل الذبح) ظاهر العبارة أن شمول التدعي كقتل الذبح من تفسيره بالتدعي ولو بقيت ٣ على ظاهره لم تكن شاملة للامريرين بل قاصرة على أحدهما وكأنه

الحارز أو قطع الاجتمعة في الجراد ونحوه من غير ذي الدم بدأ المؤلف بالذبح لكثرة أفراد باختصاصه بالغنم والطير وأفضليته على التصرف فيما ستر كان فيه كالنحر مشعر إلى أن صفة الذبح أمور أربعة أشار إليها بقوله (قطع) أي التذكية قطع لا خنق ولا تنش فإن كان معنى التدعي قتل الذبح والخنق وأشار بقوله (بغير ذكاة) أي أن صفة الذبح أمور أن يخرج الأول الجنون والسكران حال طباقهما ما لا تؤثر كل ذي صفة ومنهلهما الصبي الغير المميز لعدم التمييز بينهما وبعبارة أخرى قوله بغير صفة لموصوف محذوف أي شخص غير فيهميل الذكر والحيوان والفعل والخنق والنقص والقاص وان كان بعض هذه مكرهاً والمؤلف يقول بعد وخرج بالثاني المرتد ولولد أهل الكتاب والجوسى وهو عابد النار المقاتل بأن العالم أصلياً نوراً وظلمة فالتدعي لا يفسد ولا يجلد ويستبدعون وقود النار والظلمة الشريعة وقيل الجوسى في الأصل التجوسى والميم والنون يتعاقبان كالغنم والغنم لانهم يرون أن التماسية لا تصرف في دينهم أي أن دينهم يطلع استعمالها لا يدينهم باستعمال التماسية ودخل في قوله لنا كح أي يصل لنا وطء نسائه في الجملة المسلم والكافي معاهد أو غير يسائر أو عباد ذكراً أو أنثى ولا فرق بين الكافي إلا أن ومن تقدم على المشهور وإن دفع بقولنا أي يصل لنا ما قد يتوهم من لفظنا كح من المفاعلة وهو أن يصل لنا وطء فلا يصل إلا المسلم ويخرج الكافي لأنه لا يصل له وطء نسائنا وهو معنى من قال إن المفاعلة على غير بابها أو يقال المفاعلة باعتبار العقد على الكافية لأنه لا يكون إلا من اثنين ويقولون في الجملة ما قد يتوهم من خروج الأمة الكافية إذ لا يصل نكاحها

لعدم التماسية منهم) أي لعدم صحة التماسية منهم (قوله وهو عابد النار الخ) لا يعني أن الأولي أن يراد بالجوسى هنا معنى أشمل لعابد النار عابد الملائكة وغيرهم فتدبر (قوله ولا يجلد يستبدعون الخ) ظاهر تلك العبارة أن نور النار التي تقادحها الاله والابن قاسم النور آخر (أقول) وكأن هذا التور مشبه للنور المسمى أنه الاله (قوله لانهم الخ) تعليل لقوله وقيل الجوسى في الأصل التجوسى (قوله لا يدينهم) أي بان يكون ذلك عبادة (قوله يصل لنا وطء نسائه في الجملة) لا يعني أنه لا يفسد النكاح بالوطء لأحسبه لقوله في الجملة (قوله على المشهور) أي خلافاً للطروثى في اختصاصه بن تقدم فإن هو لا يقيد لوطء فلا يؤمن أن تكون الذكاة بمجداً ولو رددنا ذلك لا يعلى لانهم وهم صفة قون فيه اسمي (قوله أو يقال المفاعلة باعتبار العقد) لا يعني ما في ذلك من التسامح وذلك لأنه إذا كانت المفاعلة على بابها يكون المعنى فعاقد ويعاد تأي يقع العقد منه أو يقع العقد منه لتنا ومن المعلوم أنه لا يصح إلا بين اثنين منه ومنه لتنا فعود المحذور من كون تزوجه نسائنا (قوله لا يصل نكاحها) أي العقد عليها ونسائه لا يلتزم مع ما ذكره في تفسيره من أنه أراد بالنكاح الوطء

(قوله وان أريد بالنكاح الوطء الخ) لا يخفى انه في حله ما نسر النكاح الابالوطه وكلامه يقتضي خلاف ذلك فتدبر وقوله هذا المعنى الى المشابهة بقوله وبقولنا في الجملة فيكون اشكال القاعلة جارا مطلقا الى ارد بالنكاح العقد والوطء وهو ظاهر ويحصل ان مراده بقوله هذا المعنى اى المعنى بتمامه من ان المراد يجعل تناوطه تشابه الخ وان القاعلة لا تنقل الا اذا اردنا بالنكاح المقدر لكن ان اردنا هذا فلا يسلم لان القاعلة تأتي مطلقا (قوله من اضافة الصفة) تناسخ اى لان الصفة انما هي تمام (قوله كان آيين) اى لانه يفتى من ارتكاب اضافة الصفة للموصوف أو بقدر مضاف اى محل قيام والمحل هو نفس الملقوم (قوله لان تمام عرض) فنه نظر لان المتبادر من تمام الجزء الاخير من التثنية (قوله ان يكون القطع لجميع الملقوم الخ) اشتراط قطع الملقوم مخرج للخصومة الفتن المهمة والصادا والسبب وفي التي تخار الجوزة للبدن فلا تؤثر كل وهو المشهور لانه لا يذبح في الملقوم وانما ذبح في الرأس ولا فرق في منع الاكل بين غنى وفقير ولو بقي من الجوزة مع الرأس قدر حلقة الخاتم ا كانت ولو بقي قدر نصف الدار ثم يرى على الخلاف في اعتبار نصف الملقوم ولو غوى (قوله وهي القصبة التي هي مجرى النفس) كذا في التوضيح والجواهر وفي الجوهري هو الملق (قوله لامن المؤخر ولا من الجنب فانها الاثر كل) اى لانه يفضها قبل ابتداء ذكاتها اوقبل اكلها وسواء فصل ذلك في ضرر او غلظة عمد او خطأ وغلبة ومعنى قطعها أى قطع غشها وهو الخ الذي في عظام الرقبة قبل ان يصل الى موضع ٤ الذبح لان قطع النضاج مشتل من مقاتلها فيكون قد قطعها قبل ان يذبحها

في موضع ذكاتها حتى ان بعض الاشياخ قال لو ادخل الاله من جانب متقيا فأنفذها الى جانبه الاخر وقطع الملقوم والودجين الى خارج فانها لا تؤثر كل لانه ضد قبحه لانه لا يذبح كها من المقدم كذا في أى خلافا لعن كذا فأنه ع (قوله حاصله) فخلاصته انه اذا اخذ من قرب ا كانت مطلقا أشد القتال أم لا رفعت اليد اختسارا او اضطرارا واما اذا عاين بعد

وان أريد بالنكاح الوطء أمر هذا المعنى (ص) تمام الملقوم والودجين من المقدم بلا رفع قبل التمام (ش) اضافة تمام الى الملقوم والودجين من اضافة الصفة الى الموصوف اى الملقوم التام ولو قال جميع كان آيين أو بقدر مضاف اى محل تمام لان تمام عرض لا يقطع والمعنى ان شرط صحة الذكاة ان يكون القطع لجميع الملقوم وهي القصبة التي هي مجرى النفس ولجميع الودجين وهما عرقان في صفى العنق يتصل بهما كعروق البدن ويتصلان بالدماع ومن شرط صحة الذكاة ان يكون من مقدم العنق لامن المؤخر ولا من الجنب فانها الاثر كل ومن شرط صحة الذكاة ان لا يصنل رفع قبل تمامها فان حصل من الذابح رفع لبدنه قبل تمام الذكاة فنه تقصير واصله انه لا يضر الا في صورة واحدة وهي ما اذا أخذ بعض مقاتلها وعاد عن يده وما عدا هذه تؤكل انتفاها على الراجح ولم يحرر ت هذا المحل وكل ظواهر المتن التي يقول فيها وهو كذلك وان كانت موافقة لبعض الاقوال لا يقول عليها وتقسيمه عليها غير مستبعد

فان لم يذبح مقتلا ا كانت مطلقا رفعت اليد اختسارا او اضطرارا وان أخذ لم تؤكل مطلقا فالمراد بان والذى ست عشرة لان الشاى امان بان يكون الاول أو غيره لكن ان كان العود عن بعد فلا بد من بنية وتسمية مطلقا اى كان هو الاول أو غيره لا بد كانه مستقلا فلو لم يعلم ان ذلك عند عدم انفاذ من مقاتلها لانه لا تؤكل مع اليد الا عند عدم ذلك واما ان كان العود عن قرب فان كان هو الاول فلا يحتاج الى بنية وتسمية وان كان غيره احتاج وقد استقدم هذا انه لا يشترط في الذابح الاتحاد في موضع قطع من يذبحها على جميع محل الذبح بالذكاة الذي مع كل منهما واذ يجهها معا لكن لا يضمن النية والتسمية من كل منهما و يذبح ايضا جوازاً على الذبحة فيها اذا وضع شخص آلة الذبح على رذيع والاخر لا على الاخر فكل واحد منهما الودجين والملقوم كذا فأنه بعض المحققين (تنبيه) ما تقدم من صورة الرفع اختسارا من الاكل بعد ما اذا لم يتكبر ربه ذلك واما ان تكرره فلا نه متلاعب (قوله انتفاها على الراجح) صورة الانتفاق وهو ما اذا كانت اذ ارتكبت تعس أو لا تعس وكان الرفع اضطرارا وصورة الراجح وهو ما اذا كانت اذ ارتكبت تعس وعاد عن قرب وكان الرفع اختسارا (تنبيه) حد القرب ثلثا ذراع كذا في ب ابن قدام أيام قضائه في زهر بجل انما ذكاته ثم اضبع وقتذ كانه كان مسافة هرويه فتوسا ثلثا ذراع ومن المعلوم ان كلامه فيما اذا أخذ شيئا من مقاتله انتهى ولى قلت وهذه الواقعة حصل الرفع فيها اضطرارا فلا يضمن عليها ما اذا وقع الرفع اختسارا فلا يستقدمها ان القرب في حالة الاختيار فهو من ثلثا ذراع انتهى

(قوله عدم اشتراط الخ) وعند الشافعي لا يثبت قطعة والظاهر انه يجب بان عدم قطعه عند البيع للشافعي واظهر اذا
 أطعمه بها هداية مثلا هل يجب عليه البيان أم لا والظاهر الاول (قوله مري) في آخره حمزوزن أمر وقيل بتشديد الباء
 بلا همز (قوله والكروش) الظاهر انه عطف تفسير (قوله يجري فيه الطعام) اى فى المرى وقوله منه اى من القمح وقوله
 اليه اى الى المعدة ومقادير الطعام لا يجري من الخلقوم الذى هو الخلق فقد قال فى الاختصار الخلقوم الخلق وكذا فى المصباح
 (قوله اى ان كذا الذى فى الذبح) من ثلثة المطلق فى المنفذ (قوله طعن بلمة) لاختصاصه بكونه فى الكلام احتياكا حذف
 من هنا شيئا لانه لا ما تقدم وحذف عما تقدم شيئا لانه لا ما هنا (قوله على المشهور) اى خلافا للحنى لان فيه اعرافا متعلا

بالقلب فلا يمكن أن يعيىش (قوله
 ألا كذا بنصف الخ) اى فى كذا
 بحيث لا يبلغ التمام فكذا على
 النصف لم يبلغ التمام لا يكتفى
 به عند القتل الاول الذى هو
 المشهور (قوله وان كان ضعيفا)
 اى القهبرى فى الاول (قوله
 للهمزة) الذى رأته فى بعض
 كتب اللغة نسبة لاسمها وبعد
 كتب هذا رأيت الخطأ قد قال
 السامرية صنف من اليهود
 تنكر البعث انتهى وأيضا لو
 كان نسبة للهمزة لكان القياس
 السامري (قوله وتنكر المعاد
 الجسماني) اى كون الأجساد
 قدام يوم القيامة اى يعترف
 بالمعاد الروحاني اى يكون
 الأرواح قدام (قوله كاليهود)
 اى اليهود انهم اى
 ويحرمون الخروج من جبال
 نابلس الظاهر ان المراد انه
 لا يجوز الانتقال من جبال
 نابلس بحيث يسكن غيرها (قوله
 بالها أبنبار اليهود) اى صلوا

والذى يقول عليه هنا نقل المواق وظاهر كلام المأزق كالمقدمة وهو المشهور بعدم
 اشتراط قطع المرى وهو عرق أخرج تحت الخلقوم متصل بالقدم من المعدة والكروش
 يجري فيه الطعام منه اليه وهو البلعوم (ص) وفى الطرح طعن بلمة (ش) هو معطوف
 على مقدر اى ان كذا الذى فى الذبح وفى الصلوة له ما عطف الصلوة على الكلام السابق علم
 به فى الذبح (قوله طعن بلمة اى طعن بخصم عجزنا كحج فاستغنى عن ذكره هناك كره
 فى الذبح وبعبارة أخرى فى الصلوة فلو يتعلق بطعن وطعن معطوف على قطع فلا
 يحتاج الى جعله معطوفا على مقدر وطعن اى ذلك وظاهره انه لا يشترط فيه قطع الخلقوم
 والودجين وهو كذلك على المشهور (ص) وشهر أيضا الا كذا بنصف الخلقوم والودجين
 (ش) اى وشهر أيضا انهم لا يسيرون الا فى الاول والانتقال خلاف الا كذا بنصف الخلقوم
 نصف الخلقوم وقام الودجين فالودجين عطف على نصف الخلقوم لانه على الخلقوم المضاف
 اليه حتى يكون المعنى وشهر أيضا الا كذا بنصف الخلقوم ونصف الودجين وان كان فى
 هذا أيضا خلاف لكن ليسوا انهم فى الصورة الاولى وان كان ضعيفا بالنسبة لما صدر
 به ولا من قوله علم الخلقوم والودجين (ص) وان سامريا (ش) اى وان كان فاعل
 الذبح والخمر سامرية نسبة للهمزة طائفة من اليهود من يعقوب عليه السلام تنكر
 ما عادنيو نموي وهو روم ويؤمنون من أنبياء بنى اسرائيل وتنكر المعاد الجسماني
 كالتصاري ولارون لبيت المقدس حرمة كاليهود ويحرمون الخروج من جبال نابلس
 ويؤمنون أن بالهمزة تورا بدلهما أحياء اليهود وبما لغة المؤلف على السامري فيه اشعار
 بأن الصابي ليس كذلك وهو كذلك فان قلت السامري قد أخذ ببعض اليهودية والصابي
 أخذ ببعض النصرانية فما وجه الفرق قلت لعل أخذ الصابي بالنصرانية دون أخذ
 السامري باليهودية (ص) أو مجوسيا تنصر (ش) يعنى أن المجوسى وهو عباد النار اذا
 تنصروا تهود فانه يقر على الدين المتشبه اليه ويصير له حكم أهل الكتاب من كل
 ذبيحته وغيره من الاحكام وليس التنصر قبدا فى السامري كما زعم بل خاص بالمجوسى
 (ص) وذبح لنفسه مستحله (ش) يعنى ان الكتابي اصاله أو اتقا لا يشترط فى اباة

فيما أو تقتنوا أو زالوا ما فيهم من التصريف (قوله قلت لعل أخذ الصابي بالنصرانية دون الخ) اى فهم بين النصرانية والمجوسية
 يعتقدون تأثير النجوم وانما افضاله انتهى ذكره الخطيب (قوله وليس التنصر قبدا فى السامري) اى انه ولو لم يقتصر ثور كل
 ذبيحته قال الشيخ قال فى ما رواه توتو كل ذبيحة الغلام أو منصرافى وأمه مجوسية لانه تسع دين اى يعلو لاني فى هذا ما تقدم فى
 الحرمة بسبب العدة وتلقه منهم ان اولادها السفار تسع الى الدين اى ليس هنا أب حقيقة انتهى قلت فيكون من هذا أن
 أولاد الكفار اذا زواوا المسلمة على دين امهم اذ لا يأن لهم كذلك العكس لان الاسلام يعلو حتى لا يشرعاً انتهى (قوله وذبح)
 اى الكتابي اى ولو يبقا (قوله يعنى ان الكتابي اصاله الخ) اذا كان كذلك فليس قوله وذبح معطوفا على قول المصنف تنصر

والا كان قاصداً بل معطوف على قوله بنا كحى صحت معنا كنهه ولا شك ان قوله بنا كحى شامل للمسلم والكافر الان هذا المعطوف انما هو باعتبار ما يناسبه وهو الكافر (قوله لنفسه) اى ما يملكه لا ما يملكه مسلم أو مشرك ثم بين كفاي فكره تمكنه من ذبهما (قوله ان يذبح لنفسه) شرط أول وقوله ما يراه حلالا بشرط ثان وبشرط ثالث ان لا يذبحه لصم (قوله وان اكل الميتة) اى وان اعتقد باحاطة كل الميتة كما افاده ك (قوله ولو صغيرا مسلما بمرا) اى ولا يشتم على موافقته على الذكاة غير الشرعية (قوله لاصى ارتد) وأولى كبر ارتد (قوله وهو تكرر الخ) لاختفى ان مثل هذا لا يعتد تكرار واذا مات الصبي على رذته لا يصلى عليه كائنص عليه في المدة ثم افاده في ك (قوله فالإضافة فيما سبق للفاعل الخ) الحاصل ان المصدر في المعطوف عليه مضاف للفاعل وفي المعطوف مضاف للمفعول وهو جائز وان كان قليلا وأشار الشارع الى ان ذبح بمعنى مذبح (قوله ما يستحقه) لانهما ٦ أهل به لغير الله فان قلت العلة تقتضى ان عدم الاكل عند الاهلال لغير الله

والمدعى عام قلنا قل ان عباس وغيره المراد ما ذبح للاصنام والاول ثان فاذا اعتد ذلك فظهر ان ما قاله عب وشب لا يظهر أما عب فقد قال اى لا يؤكل ذبح الكفاي لصم ما يستحقه دون غيره قال رجه لانهما عليه لغير الله اى بان قال باسم الصم بل باسم الله فان ذكرا سم الله عليه ايضا اكل تغلب الاسم الله مع انه يعد ذكرا لله تعالى مع قصده اختصاصه بالصم الذى هو مفاد لام الاستحقاق وأما شب فقال وصورة المسئلة انه ذكرا سم الله عليه اى لانه قدس التقرب انتهى ونتمت العبارة المقصحة بالتمسود بما قاله ابن عليه في قوله تعالى وما أكل به لغير الله قال ابن عباس وغيره المراد ما ذبح للانصاب والاولان

مذبحه ان يذبح لنفسه ما يراه حلالا عنده واحترق بقوله لنفسه بما اذا ذبح الكفاي لمسلم ويا ترى قول المؤلف وفي ذبح كفاي لمسلم قولان واحترق بقوله مستحله بضع الحية بما اذا ذبح لنفسه ما يراه حلالا عنده وثبت تحريمه عليه بشرعنا كذا انظر فلا يجوز لنا أكله وان لم يثبت تحريمه عليه بشرعنا بل باخبارهم كالطريقة فانه يكره كما يأتى عند قوله والا كره والمراد بقوله ذبح لنفسه انه ذبح ملكه الذى هو حلال له سواء ذبحه لنفسه أو لغيره غيره فلو ذبح ملكه الذى ليس بحلال له فان ذبحه لا يعتبر سواء ذبحه لضافه غيره كذبح الاوز لضافه مسلم ولا (ص) وان اكل الميتة ان لم يذبح (ش) يعنى ان الكفاي تصح ذكاته ولو علمنا أو شككنا به اكل الميتة ويجوز لنا أكله بشرط ان لا يذبح على ايدى يذبحه باحضرتنا فقله ان يذبح بشرط في اكل الميتة من الكفاين وأما غيره فلا يشترط فيه عدم الغيبة وانما يعتبر حضور من يعرف الذكاة الشرعية ولو صغيرا مسلما بمرا ويقضى ان يكون من لا يعرفه اذا وصف ما حصل بحضوره وكان ذكاة شرعية انما هو كل (ص) لاصى ارتد (ش) معطوف على مجزأى قطع مجزأى على رذته لا يجوز ارتد وهو تكرر ارضه لكنه انما خص عليه كذا لا يتوهم انما لم يقتل في رذته كانت رذته غير معتبرة (ص) وذبح لصم (ش) معطوف على صبي فاما اهل فيه قطع أى لا قطع مذبح لصم فالإضافة فيما سبق للفاعل وهنا المعطوف واللام في لصم للاستحقاق فالعنى انه اذا ذبح للصم ما يستحقه دون غيره فانه لا يؤكل لانهما أهل به لغير الله فان قلت ظاهر هذا لو ذكرا سم الله عليه قلت اذا ذكرا سم الله عليه لا يصدق عليه انه ذبح للصم ما يستحقه فقط اذ ذكرا سم الله عليه يشافى ذلك لان لام الاستحقاق تفيد الاختصاص ولان التعليل لا تقتضيه ولذا كانت لام الصليب تعليلية

وأهل معناه صريح ومنه اسم لال المولود وجرت عادة العرب بالصياح باسم المقصود بالذبيحة وغلب ذلك (ص) في استعالمهم حتى يعبر عن النية التى هي له التحريم انتهى الحاصل ان ذكرا سم الله لا يوجب التحريم عندك ان في المدة التى درج عليه المؤلف في قوله وذبح للصليب أو عيسى وانما هو مكرره فقط وعند ابن القاسم يحرم انتهى (قوله اذ ذكرا سم الله عليه يشافى ذلك) والحاصل انه اذا ذكرا سم الله عليه فقط أو ذكرا سم الله وغيره يؤكل وأما اذا ذكرا سم الله فقط فلا يؤكل (قوله لان لام الاستحقاق الخ) لا يظهر انما التقيد الاختصاص على ان الاختصاص هنا لا يظهر منه عدم الاكل (قوله ولان التعليل لا تقتضيه) خلاصته ان لام الاستحقاق لم كانت تفيد الاختصاص بل يؤكل في مسئلتها ولما كانت لام التعليل لا تقتضيه بل يحصل مفاد الشارع هنا وفي قوله وذبح للصليب الخ انه لم يؤكل في مسئلة الصم لكونه لم يذكرا سم الله عليه بل يذكرا سم الله أو مع اسم الصم اكل وأكل في مسئلة الصليب ويعصى لكونه ذكرا سم الله عليه وهذا

تسعه فيه الشارح غيره وهو لا يظهر بل الذي يظهر انه لو ترك كل هذه الكونه قصدا للتقرب في مسئلة الصنم بان جعله الهاوا كل في مسئلة الصليب وعيسى لانه لم يقصد التقرب بل قصد استماع الصليب أو عيسى شيوا به هذا ما يفيد ان معرفة وقصد الاستماع في الصليب انما يظهر بالنسبة لذلك مجرى خلاف عيسى فيظهر قصد استماعه والحاصل انهم قصد التقرب لا فرق بين الصنم والصليب وعيسى في عدم الاكل ومع قصد الاستماع لا فرق بين الثلاثة في الاكل وان لم يذكر اسم الله عليه ما ساقى ان وجوب التسمية خاص بالمسلم وقال عيسى تمت مانعته ان المذبح للصنم ليس بخرمه لكونه ذكر عليه قد علم ان قبل لكونه لم يقصد ذكره والا فلا فرق بينه وبين الصليب فانه التوسى وقال ابن عطية في قوله تعالى ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه ذبايح أهل الكتاب عند جهور العلماء في حكم ما ذكر اسم الله عليه من ٧ حيث لهم دين وشرع انتهى وقد اياز ما فات في المدة أول كل ما ذكر عليه اسم

المسيح مع الكراهة ابن عرفة وفيما ذكر عليه اسم المسيح الكراهة والباحة لان ما ثبت عن روايات ابن القاسم مع رواية انهم (قوله ان ثبت بشرعنا) المراد ان شرعنا اخبر عن شرعهم بالمرم عليهم كل ذي ظفر (قوله وجر الوحش) فيه نظر لانه من ذوات الحوافر (قوله ولا منقروح القوائم) جمع فاقعة اى ما يقام عليه وهو الظفر فالعطف مرادف (قوله فاسدة الرئة) اى الفسدة (قوله وما شراؤه فلا يجوز بيعه) فسخ ظاهر الضريم ففسد قال في وجده عدى ما نصي كره الاكل وما شراؤه فيعزم ويمنع لانه يمين الله لا يعمل الذكاة فيها بسبب اعتقادهم وجرمة الشراء مع كراهة الاكل فقط اعاقنا لهم باطعامهم ما لا يحل لهم وهو

(ص) أو غير حل فان ثبت بشرعنا والا كره (ش) هذا تفصيل في مفهوم مسجده والمعنى ان الكفاية اذا دفع لنفسه مارا غير حلال له وثبت تحريره عليه بشرعنا كذا الظفر وهو الابل وجر الوحش والنعام والاوز وكل ما ليس بمشقوق الظفر ولا منقروح القوائم فانه لا يصلح اكله فان لم يثبت تحريره شرعا بل اخبر به بغيره من شرع كالطير فقد دعي أن توجد الذبحة فاسدة الرئة اى ملتصقة بظهر الحيوان كره اكلهم من غير تحرير وانما كانت الطير بغيره عندهم محرمة لان ذلك علامة على انها لا تمس من ذلك فلا تغلب فيها الا كما عندهم غيرة منقودة القاتل عندنا وليس السباح من ذوى الظفر لانه مشقوق الاصابع ليس فيها اتصال وظاهر كلام المؤلف في الكفاية مطلقا مع ان ذى الظفر اغماحهم على اليهود فقط لكن قوله ان ثبت بشرعنا بين المراد منه وقوله والا كره اى كره اكله وما شراؤه فلا يجوز بيعه اذا وقع وفى كلام بعضهم ان الفسخ في الطير بغيره وهو ما على جهة التنب (ص) بجزائه (ش) اى المنجز الذي سأل فيه معنى كلامه انه يكره فلا مأم أن يبيعه جزاء في أسواق المسلمين اى ذبايحهم ما يستحب بيعه وكذلك يكره أن يكون جزاء في البيوت وهذا الثاني مبنى على القول بأنه يصح استنابته وبعبارة أخرى بجزائه في أسواق المسلمين لعدم نصه لهم والجزاء الذي هو الصالح بالغنم والقصاب كسر العظم وبقي أن يراد هنا ما يبيع الجميع وهي بكسر الجيم واما بالغنم فاطراف البصير عداه ورجلاده وأسمه (ص) وبيع وانارة لعبد (ش) يعنى انه يكره اكله لأن يبيع الكافر فسخا بوجهه العبد وكذلك يكره للمسلم أن يوردا بتما وبقيته للكفاية لاجل عبده وكذلك يكره للمسلم أن يعطى اليهودى ورواق الفحل لعبد وما شبهه مما يستعينون به على تعظيم شأنهم (ص) وشراء ذبحة (ش) اى وما يكرهه انما ان تشتري ذبحة الذى تاتي ذبحة لنفسه عماره حلالا واما ما لا يرا حلالا كالطير فانه لا يجوز لنا شراؤه ويمنع ان وقع على مامر

الغنم والفرق بينها وبين الضمما بغير علمهم ان شرائه يكره ولا يفسخ ان فاسدة الرئة ليس لهم فيها عذر فهم متعبدون في تحريرها فاسداهم بشرائنا اياهم على ضلالهم واما الضمما فهم معدون فيه تحريرهم عليهم نفس القرآن فلنستأصاعدين لهم على ضلالهم (قوله على جهة التنب) اى ويحتمل علم الجواز على الكراهة وهذا اخلاف ما قلنا من ان وقى شرح عب ما يفيد (قوله وكذلك يكره ان يكون الخ) بل يكره الشراء منه سواء كان المسع ذبحة ام لا وكذلك يكره ان يكون صريفا في الاسواق (قوله واما بالغنم الخ) قال بعض ولم أر من ذكر القنح (قوله فانه لا يجوز لنا شراؤه ويمنع على مامر) اى يحرم على ما تقدم وفي عجب خلافة وتعمه عب فانه قال اى يكره الشراء عما يذبحه وان كان مما يحل اكله كالغنم وعلى هذا فاكل ما يحرم عليه بشرعنا الشراء مكره وليس من وجبه من الشراء والا لاكل واما ما لا يحرم عليه بشرعنا فانه يكره

شراؤه لا كله وأما ما يحرم عليه بشرعنا كذى الطغراليهودى فيصوم كله وشراؤه ويفسخ فالأقسام ثلاثة (قوله أن يتسلف عن الخمر) فلذا قال في ك وقد عرفنا في المدونة فيما إذا كان البائع ميا وجنته ذفاو كان البائع مسلما فلا يجوز تسلفه ولا البيع به ولا أخذه قضاء لانه لا يملكه انتهى (قوله ولأن لهم) أى المسلمين وفي نسخة أى للمسلم مندوحة أى بأن يسع لهم أو يشترط عليه غير عن الخمر وكذا مندوحة في التسلف أى بأن يتسلف من غيره (قوله انه لا يتسلف) أى التسلف المذكور (قوله أو يقال يتسلف) أى ذلك التسلف (قوله بمنزلة من يتابع الخ) أى فالتسلف المسلم بمنزلة من تازمه الجمعة والكافر التسلف بمنزلة من تازمه A ويحتمل وهو الاظهر ان هذا الفسخ في شراء المسلم الخمر من الذى

(ص) وتسلف عن خمر أو يسع به لا أخذه قضاء (ش) يعنى انه يكره للمسلم أن يتسلف عن الخمر من الكافر أو يأكل منه طعاما اشتره بهن خمر أو يأخذ عن الخمر من هبة أو صدقة أو يبعه شأ وأما ما أخذه من الذى قضاه من دين السلم عليه فانه يساح له كأنا بح الله الجزية منهم ولأن لهم في البيع مندوحة دون القضاء قوله وتسلف عن خمر بعهبه الذى لى أو سلم الآن منه من مسلم أشد كراهة كما قاله تمت وظاهر قوله أشد كراهة أنه لا يسع من وقع أو يقال يفسخ بمنزلة من يتابع وقت نداء الجمعة مع من لا تازمه تأمل (ص) ويتسلف يودى (ش) أى وعما يكره المسلم أن يأكل شحم اليهودى الذى هو محرم أى يكره أى كل شحم ذبج يهودى من يقره غير شراؤه أو هبة أو نحوه من الشحم النخالص كالترب المثلية المقنوعة شحم يرقى بغشى العكرش والأمعاء فان قيل شحم اليهودى مما ثبت تحريمه بشرعنا فلم يكن حراما فالجواب أنه جزء مذكى والمذكى خله فهو يذبح غير محل له لكن لم يرمته عليه كره كله منه (ص) وذبحه لصليب أو عيسى (ش) أى وعما يكره لئان أن كل ما ذبحه اليهودى للصليب أو للصليب أو هو ذكوات مما قد سجدوا به التقرب والتعظيم لشركهم فالإمام في الصليب للتعليل فلا ينافي أنهم ذكروا اسم الله عليه (ص) وقبوله بمصدق به ذلك (ش) أى وكره قبول التصديق منهم لأجل الصليب أو عيسى وحكم المتصدق به عن موافقهم كذا قال لان قبولها في هذه الحالة تعظيم لشركهم كما نقض ابن عبد السلام وكان المذنب تركه مساواة حكمه لحكم ما ذكر ويصح أن تكون الام بمعنى عن (ص) وذكاة خنى ونصى وفاسق (ش) وإنما كره ذكوات من ذكر لنفوق النقص من فعل الاولين فلا تارة المرأة فانذ كاتما غير مكرهه ونقص الثالث ولا يرد الكافر فان ذكاته غير مكرهه بل المكروه كونه براوا في أسواق المسلمين على العموم لما جوزه لنفسه لان الفاسق فسقه لا يخرجه في دينه بخلاف الكافر الكائن ويدخل في الفاسق البسدى على القول بعدم كفره والاغلب وتارك الصلاة ولا تتركه ذكاة المرأة والصبي ولولغير

(قوله أى وعما يكره للمسلم أن يأكل شحم اليهودى) أى وكذلك يكره شراؤه (قوله كالترب) على وزن فليس (قوله بغشى العكرش) يقال كرش وزن كيد وكرش وزن قعر بمنزلة الهمة للانسان فانه في المختار (قوله والأمعاء) أى المصارين (قوله والمذكى خله) لا يتنى ان هذا يظهر على القول بأن الذكاة لا تتبع بعض وذات قال بعض شيوخناى والله كاذف قد قبل انها لا تتبع (قوله لكن لم يرمته عليه كرها) كذا قال الشيخ اجد الزرقانى ويصح مع غير انه قال انها كره كل النقص دون كل العمل لان الشحم حرم عليهم والله كاذ قد قبل انها تتبع انتهى والظاهر انه ينافي مقتضى قوله فالجواب انه جزء مذكى والمذكى خله قائله (تنبيه) قول الرسالة يكره أى كل شحم اليهودى منهم

يقيد انما إذا كانت من غيرهم لا يكره وقد ذكره الشيخ اجد بقوله وظاهر كلامه أى صاحب الرسالة ضرورة عدم الكراهة مما هو هبة واشترافه عن أى كرهه راجع لقوله وعما يكره أيضا (قوله مما قد سجدوا به) لا يتنى ان هذا أشيد أنهم ذكروا اسم الله عليه وانهم مطلوبون وليس كذلك لتقدم (قوله ذكوات) ان ذبح كل منهم لنفسه أو لغيره وهو ظاهر ومعنى الكراهة هنا انه يكره أى كل مذبحه انتهى ك (قوله ونصى) أى ويجوز (قوله فانذ كاتما غير مكرهه) أى لانها كراهة في نوعها (قوله والاغلب) هذا هو المحقق لا يلقى عيب من عدم الكراهة الا انك خير بان عد الاغلب فاسق فاسق لكل الانحياز مندوب لا واجب

(قوله) تكفي عن طلب قراءة التلثم أي تكفي عن جنس طلب قراءة التلثم من حيث هو وقوله فيسقط الطلب أي جسده كذلك لا الجنس من حيث حقيقة طلب قراءة التلثم ولا الخلق الذي هو طلب قراءة التلثم (قوله) يستلزم المحذوف أي وهي ثلاث وعشرون (قوله) وإذا كان بدلاً أو عطف بيان فادخل الخ (أي قول: بل ذلك باق على أنها خبر مبتدأ محذوف (قوله) يجوز أي من إطلاق اسم البعض الأهل على الكل (قوله) لا فادخل بال كلفة أي بلا كلفة في فهم المعنى المذكور وهو أنه مندوب آخر (قوله) وليس كذلك (أي أن الشفع والوتر لا يطلب فيه جماعة بل فردي كان ذلك عقيب تراويح أو لا لأنه يخالف ما تقدم في تعريف السنة وأظهره في جماعة وصاحبه أنه يقول ليست بالجماعة مشروعة في الشفع والوتر وليس بالاتحاد بقية مطلوبة فيها ويسلم من النقل المؤكد لأن التوسعة فهو على من النقل المؤكد لأن المراد به ما ليس بسنة ولا رغبة وأما الشفع فلعلم أنه مندوب وهل هو مؤكد باعتبار كونه شرط كمال أو شرط صحة في الوتر القولين المعروفين أوليس كذلك بل من النقل الغير المؤكد فعلى القول فالحق ليسامع من النقل المؤكد فلا يثنى ٩ ان الشفع من النقل المؤكد وعلى الثاني فالحق ليس كل واحد منهما

مفصل فهو ممنوع من الصرف لصفة منتهى الجموع والراجح أن فلسفة التراويح على الاستغفار بالصلاة غير المتعين (ص) والتلثم فيها سورة تيمزى (ش) يعني أنه يتصحب تختم القرآن كله في التراويح أي في جميع الشهران أمكن لموقف المأمومين على سماع جمعه والسورة في جميع الشهر تكفي عن طلب قراءة التلثم فيسقط الطلب بذلك هذا هو المراد بالأجزاء (ص) ثلاث وعشرون (ش) هو خبر مبتدأ محذوف ويحتمل أن يكون بدلاً من تراويح أي بدلياً مطابقاً أو عطف بيان وإذا كان بدلاً أو عطف بيان من تراويح فادخل الشفع والوتر في نفسه ويجوز وبعبارة أخرى المراد أنه يشب كونها ثلاثاً وعشرين فهو مندوب آخر ولو قال وثلاث وعشرون لا فادخل بال كلفة لكنه يدري عليه أنه يقتضي أن الشفع والوتر يجري فيه ما يجري في التراويح من التيسيل المشار إليه بقوله أيضاً وأقراد فيها أن لم تعطل المساجد وأن الشفع والوتر يندب فيه في الجماعة كالترايح وأنه من النقل المؤكد وليس كذلك في واحدتها ويأتي مثل ذلك كله في جعل ثلاثاً وعشرين بدلاً من تراويح وكذا على جعله خبراً مبتدأ محذوف فتأمل انتهى قال في التواضع ابن حبيب أنه عليه الصلاة والسلام رغب في قيام رمضان من غير أن يأمر به مرة فقام الناس وحداً فنامهم في بيته وعظم في المساجد فنامت عليه الصلاة على ذلك وفي أيام أبي بكر وصدر من خلافه عمر ثم رأى عمران يجمعهم على إمام فأمر أبا يعقوب الدارني أن يضلليهم إحدى عشرة ركعة بالوتر يقرؤن بالمئين فنقل به عليهم خلف في القيام وزيق الركوع فكانوا يقومون بثلاث

٢١ في فقال قوم تدخل فيه البكائر وقال آخرون لا تدخل فيه إلا أن يقصد التوبة والنسب وقال بعضهم يجوز أن يقصد من البكائر إذا لم يصادف جعبة (قوله) من غير أن يأمر به مرة أي من غير أن يوجه أمر ندب وترغب كذا في الشرح الموطأ (قوله) وجدنا جمع واحد قال في المختار أو واحد البع وجدان كشاب وشبان وراعي وربعان اه وأراد بالوجدان معنى الوزاع وقد تقدم (قوله) وفي أيام أبي بكر (قوله) في أيام أبي بكر رضي الله تعالى عنه (قوله) وجدنا الخ) منسوب على نزاع المناقض معطوف على قوله في أيام أبي بكر والمعنى فكان الأمر على ذلك في أيام أبي بكر وفي صدر من خلافة عمر رضي الله تعالى عنهم (قوله) ثم رأينا (قوله) الدارني نسبة إلى الصلاة والسلام ثم رآهم أي أضرأنا أي على بال رجال (قوله) عينا هو ابن أبي يس بن شارجة (قوله) الدارني نسبة إلى جدته الأعلى الدارني عند أبيه وروى قبل إلى دارين مكان عند البصريين أي ابن أبي يس بالسوء في رواية أن عمر جمع الرجال على أبي بن كعب والظاهر سليمان بن أبي حنيفة جميعاً بذلك يجوز أن يكون في وقتين (قوله) إحدى عشرة ركعة (قوله) قال

الباي لعل نحرأ أخذنا من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث غائبة أنها شلت عن صلاته في رمضان فقالت ما كان
يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة (قوله في شأن ركعات) لحديث أفضل الصلاة طول القيام (قوله وربما قام
المخ ووجه القول أنه لا خلاف في مبلغ القرامه (قوله وقيل كان من ثلاثين آية) أي في ركعة واحدة في هذا اثنين ما يقرأ في
الركعة الواحدة (قوله في الواقعة الحرة) أي في زمن يزيد من معاوية والحرة يفتح الحاء أو من ذات هجاء سود واجمع حوا ومثل
كبة وكلاب كما قاله في الصباح وبعبارة أخرى والحرة يفتح الحاء موضع بين المدينة والعقيق وقصته أنه ما قاتل الحسين بن علي
رضي الله تعالى عنهما مطلق أهل المدينة يجمع بين يزيد من معاوية وآخر جوعاء له ومن معه من بني أمية فجوز إليهم الذي يذهب من
أهل الشام وأمر عليهم مسلم بن عقبة فلما نزل بالمدينة ناداهم أهل المدينة ما تسمعون أنسلون أم تصارون قالوا بل نحارب
فوقع القتال بالحرث وكانت الهزيمة ١٠ على أهل المدينة رباح مسلم المدينة ثلاثاً ثم أخذ البيعة عليهم ليؤيد على أنهم عبده

ان شاء أعني وإن شاعقل انظر
تمام القصة (قوله فجعلت ستاً
وثلاثين) قال العلماء وبسبب ذلك
ان الركعات العشرين خمس
تربحان كل تربحة أربع
ركعات وكان أهل مكة يطوفون
بين كل تربحة سبعة أشواط
ويصلون ركعتي الطواف
افرادا وكأولاً يفعلون ذلك
بين القريضة والتراجم ولابن
القراوم والوتر فأراد أهل
المدينة أن يساووهم في الفضلة
بلغوا ما يمكن كل أسبوع تربحة
لخصل أربع تربحات وهي ست
عشرة ركعة تضاف إلى العشرين
تدبر ما وثلاثين ومع ركعات
الشفع والوتر الثلاث تصير تسعا
وثلاثين ركعة كما ليس بالحق في
شرح البردة والجمل خمسة
وثلاثين عن ابن عبد العزيز وقيل

وعشرين ركعة بالوتر وكان يقرأ بالبقرة في شتان ركعات وربما قام بها في اثني عشرة
ركعة وقيل كان من ثلاثين آية إلى عشرين إلى يوم وقعة الحرة بالمدينة فنقل عنهم طول
القيام فنقصوا من القرامه في الزكوع فجعلت ستاً وثلاثين ركعة والوتر ثلاث
فخص الأمر على ذلك والله الإشارة بقوله (ثم جعلت تسعاً وثلاثين) أي ثم بعد وقعة الحرة
جعلت الحوا ونما أمرهم أي يساووهم الله إري إحدى عشرة ركعة وتدعون غيره من الأعداء لانه
عليه الصلاة والسلام لم يزيد في رمضان ولا غيره على هذا العدد وحكمة الاقتصاد على
ذلك العداة الباقي من جلة القرامه فقد اسقطوا العشاء والصبح لاكتنافهما صلاة
الليل فناسب أن يحاكي ما عداهما (ص) وخفف مسبوها ثانيته ولحق (ش) يعني
ان المسبوق بركة يستحب أن يصلي الثانية بعد سلام الإمام مخففة ويطبق الإمام في
أولى الترويضة الثانية وهو قول بصوت وابن عبد الحكم ولابن الجلباب انه يتوقف
بحيث يذكر ركعتين الترويضة التي تلي ما وقع فيه السبوق ولوالاخرية وهو قول ابن
القاسم وظاهر التسمية انه المغرب وقائدة التخصيف حيث أدرك الجماعة (ص)
وقرأ متشفع بسبح والكافرون ووتر باخلاص ومعزذين الأولين لسبب فقههما (ش)
يعني انه يتدبر قرامه الشفع والوتر بعد القامصة في أولى الشفع بسبح اسم ربك الأعلى
وفي الثانية بقلي يا أيها الكافرون وفي الوتر بقول هو الله أحد وقيل أعوذ رب القلق وقيل
أعوذ رب الناس وعلى استحباب القرامه هذه السور ما لم يكن له حيز أي قدوم معين
من القرآن يشره في نافذة يفعلها لليل لأن كان ذلك السبب حيث كان يقرأ من سوره
في شفعه ووتره كما قال المؤلف وهو تابع لبعض المازري وما كان ينبغي له العمدولة
نقول الأئمة من استحباب قرامه السور المنكسورة وفي الشفع والوتر ولولن له

عشان وقيل معاوية أقوال (قوله لا كتنافهما) أي لاساطمتها بصلاة الليل على للاسقاط أي فليعتبر من صلاة التمار حيز
(قوله فتناسب أن يحاكي ما عداهما) وهو إحدى عشر ركعة والحاصل أنه لم يكن على أهله وسواهم يزيد في الله على إحدى
عشرة ركعة لاجل أن تصاح بالقراض واسقط من ذلك العشاء والصبح لاكتنافهما صلاة الليل أي لم يكن ناذلًا الاعتبار من
النهار إلى (تيسره) الذي صار عليه عمل الناس واستمر إلى زمانه أو الامه ادهو ما مع عزين الخطاب عليه الناس وهو
ثلاث وعشرون بالشفع والوتر (قوله وقائدة التخصيف ادراك الجماعة بعد ما مضى ع وج والآخر قضى اللقائي وهو الذي
ذهب اليه ثم قال فالوطن الإمام في أولى الترويضة الثانية ١٤ أي في الركعة الأولى من الترويضة الثانية فالوتر يجمع اسم
لجميع الركعتين (قوله وقرأ متشفع) المراد به هنا ما يصلي بعده الوتر لا مطلق شفع فلا يتدبر فيه القرامه (قوله بسبح) ادخل
حرف الجر على سبوح وان كان في لفظ التلاوة فعلا لانه لا أن اسم لانه ايد لفظه (قوله والكافرون) بالرفع على الحكاية

(قوله الى بحث المازرى) اى الى ما اداء الله اجتهاده فلم يرد بالبحث المناقشة في بعض الشراخ موافقا لتتوسع
 المصنف في هذا ابن العربي في خلاف ما قاله شارحنا وكل منهما صحيح الا ان الاول مذهب السه غير شارحنا وذلك لان
 المازرى قد وجع عن هذا البحث ونص المواق المازرى وقع في نفسى عدم تعين قراءة اثر تهجد فامرت به امام
 تراوى رمضان ثم خفت انداس الشفع عند العوام ان لم يختص بقراءة فخرجت للمأزوف اه (قوله ولم يسد مقدم)
 ظاهره سواء كان حاصل منه من التنقل مكروها أم لا (قوله لان صلاة ١١ آخره مشهورة) اى محصورة تحظرها

للاشكة (قوله هذا ظاهر
 كلامه) ووجهه أن التبادر
 من قوله لمتبه أى الغالب
 عليه الاتية أى لمن غلب
 على نفسه الاتية ولو كان
 عادة عدم الاتية كنوم
 يعمل بغيره المسجون
 بالصوت الرفيع بحيث يتبعه
 فذلك النائم ولو تنقل فومغالب
 فقتضاه ان من الغالب عليه
 عدم الاتية كالأفراط في
 الشبع أو شرب الماء أو استوى
 الامران فالأفضل التقدم
 (قوله وكلام الرسالة الخ) كلام
 الرسالة هو المقعد (قوله أما
 من جعل الوتر اثنتا عشرة)
 أى وفلان ينوى أن يصلى
 الشفع والوتر ثم يتنقل بعد
 ذلك (قوله فخالق السنة)
 أى فهو مكروه وأعلم منحنى
 تت نقل تقول استدل بها
 على ان هذا القيد أعنى قوله
 حيث حدثت الخ فغير معتبر
 فراجع (قوله أى وقوله
 آخر الليل) بيان لوجه

من باب البحث المازرى هذا حاصل ما نقل ابن غازى (ص) ونص له لمتبه آخر الليل
 ولم يسد مقدم ثم صلى وجزأ (ش) وهذا وقت فضيلة الوتر وسياق وقته الاختبارى
 والضرورى والمعنى انه يشد فعل الوتر آخر الليل لان الغالب عليه يجب
 العادى من نفسه الاتية آخر الليل لان صلاة آخر مشهورة فان غلب على نفسه
 عدم الاتية أو استوى الامران عنده فان الأفضل له تقديمه هذا ظاهر كلامه
 وكلام الرسالة يقتضى ان من استوى الامران عنده يؤخر فانه قال فيها ومن أخرتته
 ووتره الخ فذلك افضل له الا ان الغالب عليه ان لا يتخير آخر الليل فليقدم وتره ويحتمل
 الرسالة لابن ونس كما في المواق واذا قدم الوتر ثم صلى نافله فانه لا يعيد الوتر لغيره الا ان
 في ليلة تقديمه لغيره التمس على خير الامرين قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر
 صلاتكم بالليل وتر اخره تعارضها ويجوز له التنقل بعد الوتر حيث حدثت له نيته اما
 من نوى جعل الوتر اثنتا عشرة فخالق السنو يستحب ان يد الفية النقل ان يفضل فقهه عن
 وتره لقوله في المدققة ان وتر في المسجد ثم اراد ان يتنقل بعده تر بص قليلا وان انصرف
 بعد وتره الى بيته تنقل ما أحب انتهى ويكره بلا فاصل ما دى فانه سيدى ذوق في شرح
 الارشاد والله بشرع عطف المؤلف على بيم المقسدة للمه على مقدم وهو من حلف
 الفعل على الاسم المشبه كقوله تعالى فالغبرات صمعا فائرن به نفعا وقوله آخر الليل
 يتنازع كل من المصدر واسم الفاعل وهو فعله ومنتهى واعل الثاني اى وفعله آخر الليل
 لمتبه آخر الليل فقوله ولم يسد مقدم اى يحكمه وقوله ثم صلى اى حيث حدثت له نيته
 التنقل بعد الوتر وهذا يشعر به قوله ثم ولما كان من قدم الوتر ثم وقع نافله لا يصح
 الوتر ولم يعلم من ذلك هل حكم ايقاع النافله في هذه الحالة الجواز أم لا أشار الى أن
 الحكم الجواز بقوله (الجواز) اى هذا الفعل وليس المراد الجواز المستوى الطرفين
 بل المراد به الطرف الرابع اى يستحب ومعه اذا طرأت له نية التنقل بعد الوتر وأوفيه
 فان طرأت قبله لم يكن تنقله بعد ما زاجها المعنى بل مكروها وما قلنا من انه اذا طرأت
 له في أثناء الوتر فبى كطروها بعد ذكره المواق وانما استحب جعل الوتر آخر صلاة
 الليل لان المغرب أول صلاته وهي وتر فغالب ان يكون آخره وتر أيضا (ص)

التنازع والافتداع اعمل الثاني بقوله وفعله فيه واعلم ان كلام المصنف مقيدا اذا كان يصلى الوتر بالارض وأما
 المسافر اذا صلى العشاء بالارض ونيته الرحيل والتنقل على دابته فاستحب له في المدققة ان يصلى وتره بالارض ثم يتنقل
 على دابته ويلتزم بما قلنا رجل صلى العشاء ونيته التنقل ويقدم الوتر قبل تنقله فانه الخطاب فيقدم الوتر ويجوز له
 التنقل ولو عقب الوتر لان فعله بالارض را كما وساجدا أفضل من فعله على الدابة اعلم (قوله بعد الوتر) أى أدنى الوتر (قوله)
 ولم يصح الخ) أقول اذا كان الحال ما ذكره فيقتضى ان قوله ثم صلى اختيارا بحسب ما اتفق واذا كان كذلك فلا يقيد ثم ان
 المطلوب تأخر صلاة التنقل عن الوتر

(قوله نيب فعل الوتر عقيب شفع) والظاهر من القول ان لا يفتقر الشفع لثبته بخلافه بل يكتب بأي ركعتين كاتنا (قوله على ماصد به ابن الحاجب) متعلق بشوئيب ومقابل له شرط صحة (قوله وشهر الباي الخ) هذا مقابل ماصد به ابن الحاجب (قوله الا لاقتداء بواصل) اعلم انه ان علم حين دخوله معه انه يوصل وصل معه ولكن شوى بالاوليين الشفع وبالاخيرة الوتر ولو نوى الامام بالثلاث الوتر ولا تضر هذه المخالفة كثرة ظهر خلف جمعة ان لا يدرك منها ركعة مع الامام وان لم يعلم حين دخوله انه يوصل ونوى خلفه الشفع فقط احدث نية الوتر ١٢ من غير نطق به عند فعل الامام له قاله القائل كفاي ومن دخل مع الواصل في

الركعة الثانية صار وتره من ركعتي شفع وفي الثالثة صار وتره قبيل شفعه (قوله وله بر يذا كان بوضعه ذلك) ولو فرض انه سلم فقد قال الشيخ سالم ولو اوتر بواحدة شفعها ولو سلم ان كان قريبا (قوله وله بر يذا كان بوضعه ذلك) فانه لو كان سلم عامدا وامل وجهه الى الماي بات بالشفع الذي قد طلب به صار سلامه وان كان عدا اجتزأه العدم فلا يؤثر بطلانها (قوله وقال اشهب بصدورته) يشادورته انه مقابل قوله فان تباعد اجزأه (قوله فانه لا يطلب منه انفصاله) وحينئذ فمن دخل مع الامام الواصل في الركعة الاخيرة فانها تكون وتره وبأي بعدها بر كعتين من غير فصل يجاوز ويكونان شفعه وبلغ فيقال صلى شفعه به وتره (قوله بل يتبعه فانه ظهر وجوبه بل ليل فالويل يتبعه وسلم على هذا فانظر هل يطل أو تصح مراعات قول اشهب وهو الظاهر وجوبه لصارفة المذنية لا بد من شفع قبل الوتر سلم عنه

في حضوره وسفره من صلى خلفه من لا يقبل بينهما بسلام يتبعه (قوله اذا كلام المواع يفيد ركعته) حاله ونصه الجواب الوتر ركعة بعد شفع مختلف منها بسلامه ويكره ان يوتر ثلاث بسلامة واحدة في آخرها (قوله فائدة التكرار) من حيث الملاحقة وعدم التقيد (قوله لا يشترطه) لا يخفى ان هذه الصلاة جارية في النفل (قوله والنف منها عيادة الامثال) والمراد الامثال المتكررة والامثال جمع مثل والعبادة بالله المثناة التضييق كانه حال وان مكررها ومما لا يكرهه بل يكرهه يعلم انه لا يثبت تكرارها من القابلة كذا كتب شيخنا عبد الله وجهه الله تعالى (تيسير) محل المصنف اذا

لم يتوقف قراءة الفاتحة على النظر في المصنف والواجب عليه ذلك ولا يكرهه والغاية اذ لم يتيسر له قراءة الفاتحة الا
 بالانحناء فاته بفعله بل اذ لم يتيسر له قراءة الفاتحة الاجاب لعله واما قراءة القرآن في المصنف في المسجد فقال ما لم يكن من
 أمر الناس القديم وأول من أحدثه الطحاوي وأكره أن يقرأ في المسجد في المصنف (قوله أو مكان مشتهر) فيه حديث معطوف
 على كبره وكان مصنفه لا يخلل كثر مكان مشتهر كذا قاله الشيخ احمد (قوله يكره الجمع الكثير) أي مع الامام (قوله ولو في
 مصعبه) أي لان التضعيف الوارد في ثواب الصلاة في مصعبه عليه الصلاة والسلام خاص بالقرآن (قوله فلا كراهة) وهل
 خلاف الأولى ومنذوب انظر (قوله يبدع الجمع في المصنف) لعل وجه الكراهة اقتضاهم ذلك فنت (قوله فلا كراهة فيه) أي الا
 أن الاصل ترك المكان المشتهر كذا في (قوله روى ابن حبيب الخ) هذا الحديث دعاء بقدر كراهة صلاة الواحد في المكان
 المشتهر حيث قال كفضل الخ الآن قال المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قائدة) الجمع في الرغبة كالجمع في
 النافذة (قوله في أمور الدنيا) أي الكلام المباح وحاصله انه يجوز الكلام بعد طلوع القمر وكرهه في صلاة الصبح ويكرهه بعد
 صلاة الصبح اقرب الطلوع كما قاله المصنف ومحل ذلك في غير المسجد ١٣ وذلك لانه يكره الكلام بغیر قرآنه وبغير العلم

بالمسجد الآن الشيخ سالم قال وفي
 الموقوفة كان مالك يفتي ويسئل
 بعد طلوع القمر حتى تقام الصلاة
 ثم لا يصيب من بيته بعد الصلاة
 بل يقبل على الذ كر حتى تطلع
 الشمس (قوله التلوي في الذ كر
 والاستغفار الخ) ظاهره ان غير
 القرآن أو في نفسه وسئل ابن
 المسيب ايما أفضل في الوقت
 المذكور القرآن أو الذ كر فقال
 تلاوة القرآن الآن هدى السلف
 الذ كر وقال التلوي يقوم منها ان
 الاستغفار والذ كر في هذا الوقت
 أفضل من قراءة الفاتحة وقال
 الاشباح تعلم العلم فيه أو قال ابن
 ناجي قلت وهو الصواب وبه

حلال وحرام وما تداوى وتبصير وست وشون وتبصير ومنسوخ ابو الحسن (ص) ورجح
 كثير لنقل أو مكان مشتهر والأفلا (ش) يعني انه يكرهما اجتماع الجمع الكثير في النافذة
 خشية الرياء وفي مصعبه عابه الصلاة والسلام وهذا في غير القراوى ومع المصدين
 والاستقسام والكسوف وكذلك يكره اجتماع الجمع القليل كالثلاثة لكن مكان مشتهر
 اما مكان غير مشتهر فلا كراهة الآن يكون من الاوقات التي صرح العلم ببدعة الجمع
 فيها كلمة التصفين شعبان وولادة عاشوراء فاته لا يحتلف في كراهته وشيخ الائمة التبع
 من ذلك قاله ابن بشير وما صلاة المتفرقة فلا كراهة فيه في اي مكان كان لكن روى ابن
 حبيب عنه عليه الصلاة والسلام انه قال فضل صلاة الخلو في الطلوع على صلاة العالنة
 كفضل صلاة الجماعة في القرية على صلاة الفرد (ص) وكلام بعد صبح لقرب الطلوع
 لا بعد فجر (ش) يعني ان الكلام في أمور الدنيا لا يكره بعد طلوع القمر وقبل صلاة
 الصبح واما بعد صلاة الصبح فيكرهه القرب بطلوع الشمس قال في الرسالة ويستحب باثر
 صلاة الصبح التلوي في الذ كر والاستغفار والدعاء الى طلوع الشمس أو قرب طلوعها ما
 من صلى الصبح في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس كان له كبرية عظيمة
 ثابتهن وانما ورد التلوي في الذ كر ونحوه بعد الصبح الى الطلوع لانه اول حصصة اليوم
 ويستحب ايضا بعد الاصفر او الى الغروب لقوة عليه الصلاة والسلام من كان أولى

كان بعض من اقتبنا يبقى لاسمائه زمننا قلنا الحاملين في على الحقيقة كذا قال ابن ناجي (قوله الى طلوع الشمس الخ) انظره
 فاته مخالفا للمصنف في قوة لقرب الطلوع في بعض الشروح ما يقيد ان المعنى بطلوع
 الشرح وانظر واحد القرب على كلام المصنف (قوله قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس) أي وصلى ركعتي الصبح كما في الرواية
 (قوله ثابتهن) بقية الحديث قال ثابتهن ثلاث مرات (قوله لانه أول حصصة المؤمن) يقيد ان المكيين الذين ينزلان عند صلاة
 الصبح أول ما يكون ما يحدث بعد صلاة الصبح لكن يرد ان يكون حصصة الليل انما هي حصصات الذ كر كما علم قبل صلاة
 الصبح بكلام الدنيا الآن يقال آخرها ما يذكر في صلاة الصبح لانه ما قبله من الكلام المباح (قوله ويستحب ايضا بعد الاصفر الى
 الخ) هذا الباقي على رواية مسلكتي الليل ينزلان عند صلاة الصبح ثم يأتي على قول من قال انها ينزلان عند الغروب قال في
 شرح الجوهر نرى الشيطان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يماقون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعان
 في صلاة الصبح وصلاة العصر ثم يصرخون اياكم قال ابن حبان في هذا الخبر بيان واضح بان ملائكة الليل والنهار يجتمعان
 والناس في صلاة العصر وسيد تصعد ملائكة النهار وضد قول من قال ان ملائكة الليل انما تنزل بعين ربهم وليس

(قوله والله ما ينهما) أي من الذنوب الصغائر على ما هو مقرر (قوله الاستراحة) يعني ما إذا لم يقصدا أو عبارة عجم تقدم عدم الكراهة (قوله أي عجم) أو بعد الراء (قوله لأن المراد الهتة) أي أن المراد الضبعة التي على أن يكون فيه إشارة للمقابل وهو كون الاضطجاع على يمينه وأما على غير يمينه فيلحق الخالف بنده (أقول) وحش كان المراد الهتة فالأولى أن يقال به ينسب المصنف لأنه الأولى بالاتفات لشيطة قال في ك وأتظهل كراهة الضبعة خاصة بالضبعة الواردة عنه عليه الصلاة والسلام وهو على ثقة الأئمة وأما الاضطجاع على شقه الأيسر فلا كراهة في ذلك لأنه لا يتصور أن يتعبدوا باستئنا أو الكراهة لا تتقبل بذلك وانظر الأول (قوله لا فإد المراد) وذلك لأن المراد أن ركعتي القبر من ذلك اليوم هي لا تكون بعد الصبح بل تكون قبله ثم أقول وكونه يتروم ١٤ بين صبح وركعتي القبر من ثاني يوم بعيداً وكونه يتروم أن يكون

الصبح قبل القبر في يوم واحد
بعيداً أيضاً (قوله بوجه على الأعيان) أي خارج المذهب وقوله بأنه فرض كفاية أي في المذهب فيعلم من هذا أن الفرض على الأعيان ولو في الخارج مقدم على الكفاية ولو في الداخل (قوله بلا نزاع في الجمل) أي على بعض الأقوال أي كونه بلا نزاع ليس متفقاً عليه أي أنه يذهبهم بحكي أنه متفق عليه بل حكى بعضهم أنه يجمع عليه وبعضهم ادعى أنه مشهور لا يمتنع عليه فلذا قال في الجمل (قوله ثم إن العمرة أكره من الوتر) أي لأنه قيل بوجودها في المذهب دون الوتر (قوله وأظن ما ينهما بين العمرة) في عب وأكره من العمرة ركعتا الطواف يلزم المصنف فيما يأتي في العمرة بالثمة وحكاية الخلاف بالسنة والوجوب في ركعتي الطواف (قوله فهي دون الوتر) استظهر عب أن صلاة الجنائزة أفضل لحكاية الخلاف طالع

أيضا في سنة أو وجوبه بخلاف الوتر (أقول) بل الصواب أن يحزم لأنه منصوص (فان قلت) ما لو سه ما دعاه الشارح (قلت) لأن الوتر واجب على الأعيان خارج المذهب وصلاة الجنائزة فرض كفاية في المذهب والسنة ولو ليخرج المذهب تقدم على الكتابة ولو في المذهب والخالف لهذا لا يسن ذلك (قوله كلبية الجمل المطر على المشهور) ومقاله أنه يجوز تقديمه لجملة الجمع إذا قدم الفرض فأرى عجمو ورويان العشاء قدمت لفصل الجماعة ورفع المشقة كما قاله الشارح (قوله لكونه باقيا الصلاة الخ) أي بخلاف الوتر فلا يكون تقديمه في أول وقته الاختياري أفضل (قوله فيه نظر) أي بل يحتاج إليه أي فيكون فعل الوتر أول وقتها الاختياري أفضل (قوله بل اختار قننا) وتعين المبدأ ظاهر بدون تن

(قوله صلاة الصبح) أي لوقت يترك الصبح في وقتها بعد الفجر لثام عنه أو استبسم لا كإكراه اختياراً مع كراهة تأخير
 الفجر كذا في عب والناسب أن يقول أي لوقت يترك الصبح في وقتها الضروري كسباً في قوله وإن يتسع الوقت الخ
 من أن المراد الوقت الضروري (قوله على إحدى الروايتين) أعلم أنه سبأ في الإمام روايتان رواية بسبب قطع الصبح
 ورواية يجوز أن يقطع فإذا أعلت ذلك فلا يصح هذا الكلام لأنه قد جعل الإباحة للقطع لا تقتضي الوقت فالشروع هذا على ما في
 بعض الشراح من حكاية الروايتين على هذا الأسلوب ثم يضع على حل المواقف أنه قال وفي الأعمام روايتان ابن حبيب
 ويقطع الأعمام إلا أن أسفر جده أو قال المغيرة لا يقطع فعلى كلام المواقف هذا يكون قول الشارح على إحدى الروايتين أي
 القاطلة بعدم القطع والحاصل أن في الأعمام ثلاث روايات استصحاب القطع وهي رواية ابن حبيب عن مالك والنهي عن القطع
 وهي رواية المغيرة فالتلا يقطع وظاهر المنع والتضييع وهي رواية الباقر وذكر المصنف في توضيحه الثلاث روايات ولم يرجح
 شيأ سوى أنه قدم الأولى (قوله ولا تقتضاهم بالنسبة للقد) أي لانه ١٥ ينسب له القطع وقوله المأموم أي على غير
 ما مر عليه المصنف وذلك لأن

طالع الغير وضروبه من الغير صلاة الصبح أي للشروع فيها بالنسبة للإمام على
 إحدى الروايتين ولا تقتضاهم بالنسبة للقد والمأموم كالإمام على الرواية الأخرى وإنما
 قلنا أن المأموم كالقد لانه يباح للقطع فلا يفتقر الوقت بالشروع لانه لو فات به الزمان
 أنه لا يجوز له القطع تأمل ثم إن تأخير الوتر لوقتها الضروري مكروه (ص) وتنب قطعها
 له لئلا يمتنع في الإمام روايتان (ش) هذا تضييع على ما ذكره من أن للوتر وقتاً ضرورياً
 يعني إذا نسي الوتر فليتركه حتى شرع في صلاة الصبح فإن كان قد استحب له أن يقطع
 ما لم يسفر الوقت جده اعتدركه أم لا على ظاهر قول الأعمام وعزاه عبد الحق لبعض
 شيوخه خلافاً لابن زرقون وباقي الشافعية والوتر وبعد الفجر ذكره الجزولي كالذكر
 منسبة بعد أن صلى الصبح في أي بها وبعد الفجر ذكره ابن زريق والمنازلي عن مصنف
 وقال التلنسي في الظاهر من المذهب لا يبعد هاتان الترتيبين الفرائض وإن كان مأموماً
 فلا ينسب له قطع الصبح للوتر بل ينسب تضييعه على ما رجح إليه مالك وظاهره ولو ياتين أنه
 أن يقطع وصلاته ذلك فضل الجماعة خلافاً لستودان كأن لما ما فهل ينسب له القطع
 ما لم يسفر الوقت جده أو لا ينسب له القطع روايتان ولو ذكر الوتر في الغير فهل يقطعها
 قولنا لابن ناجي وشيخه البرزلي وإن ذكر الوتر بعد ما صلى الغير أي به وأعاد الفجر (ص)
 وإن لم يسفر الوقت إلا لكنتين تركه الثلاث ونس على الشفع ولو قدم ولسح زاد
 الفجر (ش) المراد بالوقت الوقت الضروري والمعنى أن من ترك الوتر ونام عنه ثم استعطف
 وقد بقي المأخوذ من مقدار ما يترك لنفسه الصبح وهو ركعتان فإنه يترك الوتر والشفع

أن عند ترك ركعة وإن أقصر في كفاية الطالب عليه (قوله وباقي الشفع) أي لو كان قد نسي أو بعد الفجر
 أي ويصل الصبح ثانياً (قوله لا يبعد) أي الفجر لا يظهر الأول وذلك لأن الغير بمنزلة آخر ركعة من الصبح فالحال
 في الصبح حال فيها (قوله على ما رجح إليه مالك) وكان يقول أولاً ينسب له القطع (قوله خلافاً لستودان) فإنه قال محل
 كون المأموم لا يقطع إذا كان يقطع موتره فتوجه صلاة الجميع فلا يكون يعتقد أنه كان يترك ركعتيها يقطع (قوله ما لم يسفر
 الوقت جده) أي بحيث يتسنى أن يركعها أو ركعة منها خارج الوقت الضروري خلافاً لعب (قوله أولاً ينسب له القطع)
 أي بل يجوز (قوله روايتان) يظهر من كلام الخطيب ترجيح الأولى لانه عزها لأن القاسم وابن زهير ومطرف وعزا
 الثانية للباقي ومقتضى كلام المواقف ترجيح الثانية (قوله لابن ناجي وشيخه البرزلي) قال ابن ناجي كنت أقول أنه يقطع
 لانه إذا كان يقطع الصبح في قول فاعزى أن يقطع هنا وكان شيخنا يعني البرزلي لا يرضى ذلك ويقول بأنه إذا لم يقطع في الصبح
 فات الوتر وهما إذا اعتدى على الغير لا يفتقر بل يبعد

(قوله ويصل الصبح على المشهور) ومقابلها لا يصبح بأقرب من الوتر ويصل ركعتين من الصبح قبل طلوع الشمس وركعة بعدها وليس بظاهر لانه يقول بعض القرض لاجل نية (قوله وكذا الأربع على الراجح) ومقابلها في الشفق والوتر ولو قامت ركعة من الصبح (قوله وان كان قد تنقل) فنية اشارة الى الضعيف ولوقد لم يصرح بان الشفق مخصوص بل عائد عليه لاجدنا المعنى بل يعنى التنقل والحاصل ان الاختلاف مقروض في كلام أهل الذنب اذ اقدم التنقل بعد العشاء (قوله وان كان من جملة الوتر عند اى حنفية) في المصارح حنفى والتقدير ١٦ وهما اى ابو حنيفة يقول بوجوب الوتر (قوله ولكن نوزع ابن رشد في

الاتفاق) اقول أقل ما هناك ان يصل الصبح على المشهور ويوتر الضعيف الى طلوع الشمس ولا اشكال انه باقى بالوتر فقط مع الصبح ان اتسع الوقت لثلاث ركعات أى وكذا الأربع على الراجح فان اتسع لمجلس صلى الشفق والوتر والصبح ويقضى الضعيف بعد محل النافلة ان لم يكن تنقل بعد العشاء وان كان قد تنقل فقال اصبح يصل الشفق والوتر والصبح أيضا وترك الضعيف والمساء أشار بقوله ولوقد لم أى صلى الشفق وترك الضعيف ولوقد من قبل بعد العشاء أى أول الليل لا لقصاه والمطلوب اتصاله ولا من جملة الوتر عند اى حنفية بل قبل أحد وجوب الضعيف وقبل ان قدم اشعا فلابعد الشفق بل باقى ركعتي الضعيف بله لان الوقت لهما وهما تابعا ان للقرض والشفع من زواجر الوتر وان كان الصبح أولى عند ضيق الوقت كان تابعه أولى وحكى ابن رشد الاتفاق على هذا اوله هذا قال بعضهم كان الاذن بالمؤقت الاقتصار عليه لكن نوزع ابن رشد في الاتفاق انتهى وان اتسع الوقت لم يسع صلى الشفق والوتر وركعتي الضعيف والصبح ومفهوم لتسبع انه لو كان لست لا يزيد الضعيف بل بفعل الشفق والوتر والصبح ويقضى بعد محل النافلة وترى ركعة ضائعة وقولنا المراد بالوقت الوقت الضروري يستدري بعض الوقت الاختيارى فانه لا يراى فيه هذا التفصيل فيصلى هذه ولو أدى الى ان يصل بعد الاسفار مراعاة للقول بان وقتها الاختيارى للطلوع هكذا يستفاد من كلام الشافعى في شرح الرسالة (ص) وهى رغبة (ش) الضعيف فى ما راجع الى صلاة الضعيف أى وصلاة الضعيف رغبة وهو أحد قولى مالك وأخذ به ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصبح وهو الراجح عند ابن ابي زيد لتدبيره به بقوله وركعتا الضعيف من الرغائب وقيل من السنن المؤكدة وهذا القول الثانى قول مالك أيضا وأخذ به أشهر قال ابن عبد البر وهو الضعيف وحكى القسقى وغيره القولين عن اصبح وأشبه ولم يرجح شيا (ص) فتعترية مختصها (ش) يعنى ان صلاة الضعيف تنقضى الى بقية الصلاة على منة مطلق الصلاة فتتجزأ عن سائر النوافل كاعتقار السنن لثلاث فالحق الطراز والنوافل المقدمة بازمانها أو بأصلها كالسنن الخمس والضعيف لا يفيها من نية التعمين فن افتتح الصلاة من حيث الجملة ثم اراد ردّها الى هذه الجزئية والمطلقة ما عداها يكنى فنهاية الصلاة فان كانت في رمضان حيث تقامها وعندنا أول النهار حيث ضحى وعندنا دخول محمد حيث تحب وكذا سائر العبادات المطلقة من حج أو عمرة أو صوم لا يشترط مطلقها الى التعمين بل يكفي

ان يكون هو الراجح فلا يتم الجواب وبعد كنى هذا رأيت ان الخطاب قد قال كان ينبغي للمصنف الاقتصار على هذا القول أو ذكره مع ذكره (قوله لا يراى في هذا التفصيل) يريد ان يقال ايقاع المسئلة في وقتها الاختيارى واجب فكيف يترك لاجل الشفع مشاؤا جوابه ان القول بأنه لا ضرورى للصبح قد رجح أنه ارجح من مقابلها (قوله وهى رغبة) يعنى مقبولة أى مرغوب فيها لقوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الضعيف خير من الدنيا وما فيها فان قلت قد رغب في غيرها من الصلاة قبل الظهر وغيرها قلت كان الترغيب فيها أشد وبعد ذلك ما حاربت علماء الغلبة عليها والرغبة صريحتها دون السنة وفوق الفضيلة وهو اصطلاح (قوله وأخذ به ابن القاسم) وهو الراجح (قوله كالسنن الخمس) الضعيف وهما اثنتان والكسوف والاستسقاء والوتر (قوله من حيث الجملة) أى الاجبال (قوله

فان كانت في رمضان أى في بلد رمضان (قوله وكذا سائر العبادات) فان قلت الضمى مقبولة قلت فيها يمكن ان تكون الكاف في قوله كالسنن الخمس التقيد أى ببقية كونها السنن الخمس والضعيف أو ان قلم السبل والضمى رغبة المستحق حد ذاتها عبادية متماثلة ركعتان نافلتان واختلقت بالصفة بخلاف السنن الخمس والرغبة وقوله والمطلقة ما عداها أى ما عدا الخمس والضعيف (قوله لا يشترط مطلقها الى التعمين) وأما مقيدتها كالحج والتبذوا والقرآن والاعتق فانها بشتر لنية تخصها وان قلت ذلك فانه لا يظهر في التمتع لان حيدورية التمتع على الاطلاق بعد حصول العمرة في أشهر الحج يحصل التمتع

وان لم يتوجه خصوص التبع كما هو الظاهر واما يوم عرفه فوعا شورا فلا يقتدر ثمة تخصه أى مع انهم من المقصدات
بازمة اذ كان من مالم كان كل منهما ما من اليا م معينة ما من قيل المطلق (قوله فلا بأس) أى ان ظهر أنه مصلحه ما بعد
الغير أو لم يبين شئ (قوله الذى ليس بمجتهد) أى ليس بمجتهد وقوله وهذا فى المجتهدين القصر واصله ان المجتهدين قد علمت انه
أحوال ثلاثة تجزئ فى صورتين ولا تجزئ فى واحدة ومشهه المتعين أى الحازم وأما الثالث فلا تجزئ فى الأحوال الثلاثة
فالصورة التى تجعل عجم ما قبل المبالغة الجزم ولا يظهر لان ما قبل المبالغة الأولى بالحكم ما بعد ما قال الأولى جعلها الحال وصورة
الجزم تفهم من صور القصر أى الظن (قوله وهذا فى المجتهدين) فظاهر العبارة ١٧ ان المجتهدين يجوز أن يفتوا فى الفرضين
التأخر عن الوقت أو لم يبين شئ

فيما ية العبادة (ص) ولا تجزئ ان تبين تقدم احرامه للغير (ش) يريد ان من شرط
ركعتي الغدير ان يتعبد بطول الغدير فلا تجزئ ان تقدم متاعله ولو بالأحرام قال فيها
ومن غيرى الغدير في غير ركعة فلا بأس به فان ظهر أنه ركعه ما قبل الغدير عاده ما بعده
والله اشارة بقوله (ولو تجزئ) وقال ابن حبيب لا بعده ما بعده ابن وليس وقوله ان
المأجورون والقصر الاجتهاد وهو بذل الوسع لتصلب الظن بدخول الوقت ولا يعترض
بما تقدم من قوله وان شئت قد دخول الوقت لم تجزئ ولو دخلت فيه لان ذلك فى الشك
الذى ليس بمجتهد وهذا فى المجتهدين ولا يقال ركعتا الغدير الا فى فيما اخف من القرائن
لان الموضوع مختلف اذ فرق بين الثالث والمجتهد (ص) وثب الاقتصا على الفاتحة
وابقاء ما يسجد ونأت من التبعة (ش) يعنى انه يتسحب الاقتصا على ركعتي الغدير
على الفاتحة على المشهور لانها مع الصبح كرامة ركعتان بالمجد وسورة ركعتان بالمجد
فقط ولذلك يشرع فيها الاسرار ويتسحب أيضا ايقاعها فى المسجد لانها تنوب عن
التبعة فى اشغال التبعة ففعلها فى المسجد يحصل للتبعة بخلاف فعلها فى البيت فانه يخل
بذلك ثم ان استحباب ايقاعها فى المسجد سبق على القول بأنها سنة وهو خلاف ما مضى
هذه المؤلفات فالقولان جميع بين القولين وتقدم ان معنى شايع ان التبعة فى اشغال
التبعة فى الثواب ما لم ينزل التبعة بها قلنا التبعة غير مطلوبة منه حيث ذل الثواب
يتبع الطلب قلت هذا مبني على القول بطلها فى هذا الوقت كما ذهب اليه بعضهم وأنه
فما اذا صلى الغدير بعد الشئ قضاء (ص) وان فعلها بيته لم يركع (ش) يريد ان
من خالف المستحب صلى الغدير بيته ثم أتى المسجد لم يركع بل يجلس من غير ركوع شئ
لم يركع ركعتي الغدير أى لم يعدهما فى المسجد ولا يركع غيرهما على المشهور (ص) ولا
يقضى غير فرض الأهي فالقول (ش) هذا محال لا شك فيه لان القرائن لها من
على غيرها والاستثناء معاد القرائن ولا يقضى غير فرض الأهي فيكون استثناءه من
المستثنى ان وقع غير عرف عطفاً ومعطوف على المستثنى أى لا يقضى من الملوآت
الا القرائن والغدير يقضى حقيقة من حل النافلة الى الزوال على المشهور وقيل انها

٣ شئ ان كتبت هذا رأيت محشئ فت جعل الصواب حذفه ما حذفه على الموافقة ونقل الفعل الذى يدل ذلك
وقوله أو معطوف الخ أى ان قلنا انه معطوف (قوله على المشهور) راجع للطرفين أى لم يعدهما فى المسجد على المشهور ولا يركع
غيرهما على المشهور القصر التبعة وقيل يركع التبعة (قوله ولا يقضى غير فرض) أى يصر كذا كسبوا الدعي (قوله فيكون
استثناءه من المستثنى الخ) فيمنعنا بل استثناءه من أداة الاستثناء التى هى غير أى من التى قد تكون أداة استثناء والأهـ
الان نائب فاعل (قوله على المشهور) متعلق بقوله حقيقة وقوله من حل النافلة الى الزوال وقوله وقيل انها ليست الخ
مقابل الاول وسكت عن مقابل الثاني وهو انما يقضى فى كل وقت من ليل أو نهار على المشهور فيقدم الصبح وهو المقعد

(قوله ان لم يصح فوات ركعة) انلوف كالمسنة ونحمل القن والشك والوهم كاذ كرمي لك (قوله والفرق المتصلة) فيه موافقة
 لصح ومخالفة لعب فانه اخرج الفرق المتصلة واستدل على ما قاله بكلام الباقي والفريسي واستدل في على ما قاله هنا بقل
 الحواشي مع ان حاصل نقل الحواشي انه لا فرق بين ان يدخل المسجد ولا في انه ان خاف فوات ركعة دخل مع الامام والافلاذ دخل
 بل يصليها خراجا عن الاذنية التي هي الرباب (قوله سالة الاطعمة) أي سالة الصلاة القائمة ولو كانوا يطعمون واصبارا شب
 وظاهره ولو كان الامام يصلي كامام المسجد الحرام لا طائفة فيه (قوله بخلاف الوتر) أي فيخرج ليركعها بشرط ان لا يضاف
 فوات ركعة والفرق ظاهر لان الوتر يفوت بالصبح بخلاف الفجر يؤخر ويقبل ولا يفوت (قوله او طول القيام) استظهره ابن
 وشداى لقوله عليه افضل الصلاة والسلام ١٨ افضل الصلاة طول القنوت أي القيام ويشهد خبر الموطأ ما كان

رسول القصل الله عليه وسلم يزيد
 في رمضان ولا في غيره على إحدى
 عشر ركعة يصلي أربعا فلا تسال
 عن خستين وطولهن ثم يصلي
 أربعا فلا تسال عن خستين
 وطولهن ثم يصلي ثلاثا ودليل
 الاول عليك بكثرة السجود وخبر
 من ركع ركعة أو سجدة مصيبة
 رفعه الله بها درجة وحط عنه
 بها خطيئته اه وقال في ك قد
 دل كلام المؤلف في توضيحه ان
 السجود أشرف أركنهما ورجما
 أشعر تقديمه هنا القول بكثرة
 السجود ذلك اذا تقدم في الذكر
 له من زيادة الفضل هو الاكثر فوا
 ولهذا يظهر ان افضل أركان الحج
 الطواف اه (قوله فلا طول
 زمتا افضل) أي سواء كان فيه
 القليل من العدد كالصورة الاولى
 أو فيه الكثير منه كالصورة الثانية
 وهي المشاهدة بقوة أو عكسه
 وهو أربع ركعات في خمس دوح
 وعشر ركعات في عشر دوح (قوله فتهله في المشي) أي المعتاد (فضل صلاة الجماعة) (قوله النقل الصبي
 المنفصل الخ) أي فمر بدالتقل العبادات المستقلة بل الامر المطلوب طلبا غير جازم سواء كان عبادة مستقلة أم لا كالجماعة (قوله
 وأركنهما) لم يكتم الشارح على أركنهما وهي امام ومأموم ازيد من اثنين في بلدان كالأقل الجمع لعدم الشهرة فيها
 ومؤذن أي عارف وقت تتوقف صحة الصلاة عليه وسجدتي من بيت المال فان تفضل في الجماعة جبراطهم كان عليهم من
 اول الامر اجرة ومؤذن ان لم يوجد متبرع والفرق بينهما وبين جعل بناء المسجد اتمدا من بيت المال خفوة أن جرت ما
 دون بناءه (قوله يعني ان اجتماع الجماعة) فيه اشارة إلى أن السنية وصف اجتماع الجماعة لانفسهم لانها لا تصحبها (قوله
 في الغرض) احتج به عن غيره من باب الجماعة فيه مستحبة كبراً ويح وجوبه كسوف واستقامته منه ما ذكره في كتابه من

وشر ركعات في عشر دوح (قوله فتهله في المشي) أي المعتاد (فضل صلاة الجماعة) (قوله النقل الصبي
 المنفصل الخ) أي فمر بدالتقل العبادات المستقلة بل الامر المطلوب طلبا غير جازم سواء كان عبادة مستقلة أم لا كالجماعة (قوله
 وأركنهما) لم يكتم الشارح على أركنهما وهي امام ومأموم ازيد من اثنين في بلدان كالأقل الجمع لعدم الشهرة فيها
 ومؤذن أي عارف وقت تتوقف صحة الصلاة عليه وسجدتي من بيت المال فان تفضل في الجماعة جبراطهم كان عليهم من
 اول الامر اجرة ومؤذن ان لم يوجد متبرع والفرق بينهما وبين جعل بناء المسجد اتمدا من بيت المال خفوة أن جرت ما
 دون بناءه (قوله يعني ان اجتماع الجماعة) فيه اشارة إلى أن السنية وصف اجتماع الجماعة لانفسهم لانها لا تصحبها (قوله
 في الغرض) احتج به عن غيره من باب الجماعة فيه مستحبة كبراً ويح وجوبه كسوف واستقامته منه ما ذكره في كتابه من

قوله وجمع ومثله فيما يظهر رغبية وسنة غير مؤكدة كخبر على القول بنفسه الآن مضافة لأصريحه فواعده بسنية الجماعة في العبدن والكسوف والاستسقاء واستظهره بمحض ثبوت مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك وفعله في جماعة تحفة السنية صادقة على ذلك (قوله العيني) احترازه عن الختان فإن الجماعة فيه مستحبة على المشهور وظاهره ولعل القول بوجوب صلاة الختان على الميت والخمس سنة فإن ما رواه عليه وحدها لا يستحب أعادتها جماعة ولا ينزشرط كالجمعة (قوله أسفة) أي في الجملة أي قطع النظر عن كل مسجد وعن كل إنسان في خاصة نفسه وكأنه قال سنة في البدل على الأجمال أي قطع النظر عن كل مسجد (قوله فيس في حقه طلب الجماعة) أي المنفرد الذي لم يصل وحده (قوله دليل الخ) وجهه الدلالة أن من وصل وحده لم يسقط عنه القرض والذي صلى وحده لم يسقط عنه القرض وقد يتعلق به طلب الجميع بما يمكن الذي لم يسقط عنه القرض أقوى والوجوب منتف قطعاً عن السنية (قوله بين الأقوال) حاصلها أنها أقل التعديل فرض وقيل سنة وقيل مندوب فأراد ابن رشد أن لا يصح الخلاف حقيقياً بل لتفاديل الخلاف في الحقيقة ١٩ (قوله من كونه فرضاً في الجملة) أي في البلد

مسجد يردان يجمع مع غيره
فالجامعة لذلك مستحبة وأما على

المعتقد في سنة (قوله والعلاء
والكثرة الخ) الواو فيه ما يعنى أو

(قوله لشمول الدعاء) أي عمومه
أي كثرت وقوله فيه علة الإجابة

من عطف المسبب على السبب
وقوله رقمول الشفاعة أى الدعاء

وقبول الدعاء أهم من معرفة
الاحياء والحاصل انه يلزم من:

ولا يلزم من قبول الشفاعة مرة
مرة الاجابة قبول الشفاعة

الاجابة لجواز ان يتاخر القبول
(قوله لان القضية التي شرع

والعشرون وأولئك الخمس والعشرون

لا يطالب لاجله الخ) أى لكون
اضل في الكيفية (قوله تتفاضل

عدد لاتزايد فيها قظران الوجه
حد (قوله ركعة) بأن عكس يدية

لَمْ يَجِدْ تَحْتَهَا قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَإِنْ
لَمْ يَجِدْهَا أَمْ لَا قَوْلَانِ لِأَنَّ الْقَاسِمَ

مع بين الخبيرين بأن الجزء أ كبر من
ة الصلاة فمكون المراد بالجزء

عشرة وعشرون صلاة واحدة لصلاة

العقبي الحاضر أو القاتل سنة مؤكدة وليست واجبة إلا في الجمعة وظاهر كلام المؤلف كغيره أنهم اسمنه في الجملة وفي كل مسجد وفي حق كل مسلم حتى في حق المنفرد فبين في حق طلب الجماعة بليل أنه يستحب أن على وحده طلب الجماعة خلاف ما جمع به ابن رشد بين الأقوال من كونها فرضاً في الجمعة سنة في كل مسجد فضيلة لا رجل في خاصته وظاهر كلام ابن عرفة أن طريقتا ابن رشد هذه خلاف طريقة الأئمة وعلى طريقة ابن رشد جعل كلام المؤلف على أقامها بكل مسجد لا على أقامها بالبلد ولا على إيقاع الرجل صلاته في الجماعة (ص) ولا تتفاضل (ش) أعلم أنه لا نزاع أن الصلاة مع الصلوة والعلوه والكثير من أهل الخواص من غيرهم شمول الدعاء وسرعة الإجابة وكثرة الرحمة وتقبول الشفاعة لكن ليل دليل على جعل هذه الفضائل سبباً للأعادة لأن القضية التي شرع الله لها الأعادة لا تزيد على المذهب خلافاً لابن حبيب كما قاله القرافي والعز بن عبد السلام ففي قول المؤلف ولا تتفاضل أي تتفاضل لا يطلب لأجل تحصيل الأعادة فليس لمن صلى في جماعة أن يمسد في أخرى أفضل أو أكثر من غيرها إلا في أنهما تتفاضل من حيث وضعها بالكثرة أو الإصلاح أو نحو ذلك أو معنى قوله ولا تتفاضل من حيث أنها جماعة لأن من حيث وصفها بالصالح وقصوه أو لا تتفاضل باعتبار الكمية وإن تتفاضلت باعتبار الكيفية (ص) وإنما يحصل فضله بالركعة (ش) أي أنما يحصل فضل الجماعة الموعودة بتأخير صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدهم وحده بسبع وعشرين درجة أي صلاة بادئ

من حيث وصفها بالكمية) أى فى الكيفية (قولهم من حيث انها جاعة) أى لان الكمية والاختلاف من الكم هو الاختلاف فى النوع. فليس هو، أو حيثما توجد، أو ما قبل ظهوره. هو الثلاثة،

من ركبته أو عاقره ما قبل رفع الإمام رأسه وإن لم يطمئن إليه دفعه ولا بد من ادِّ
 زوحاً أو دفعاً عن ماحة من الإمام أو فعل ما عدا ذلك، كما لا بد من دفعه ففصل

وأشبه (قوله تلبيح الامم معقوف) (قوله يسبح وعشرين) وفي رواية يهضس وعشرين جزأ وقت
الهدية له أجمع أو لا بالاقتراف بفضل الزيادة فانه مما أتوا الخاص ان الله اذ اجمع الله

قواب الجامعة لاجرة قواب القذ فالاعداد الواردة كلها اعداد صلوات فصلا الجامعة قذ

القدوسية وهو غير من تشجيعه بالجماعة على رواية سبع وعشرين ويخرج على ذلك بقية الاعداد الواردة في الروايات
(قوله فلا يقتدى به) يقترب على قوله وحكمه الخ فهي في المعنى تعيين الحكم (قوله وانه ما مورا بال دخول مع الامام الخ) قال صحيح
من ليدرك ركعة شيع يزدان يني على احرامه قد أو يقطع ويدرك جماعة أخرى ان وجها فان لم يربحها فانه من على احرامه
فذا انقضا وظاهر العبارة ان الصبر عاذه على مدرك التشهد وحيث لا يظهر قوله به وانه ما مورا بال دخول الخ (قوله
والا فلا يؤمر بالدخول) بل يؤمر بعدمه قال في التوضيح وأما من صلاها ولم يحصل له فضل بالجماعة فمؤى أشبه لا يدخل
معه قاله في التوضيح وكذا اذا شك فلا يدخل حتى يتحقق ان معه شيئا فان اقتصر ودخل شفع بعد سلام الامام وان لم يقدر ركعة
وقطع بعد هما واء احرام بغيره أو قتل ٢٠ ومحل شفعه ان كان وقت نقل والاقطع واعلم انه لا يحصل له فضل بالجماعة الا

ركعة كدلته تلعب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي فضلهما وحكمهما
أيضا فلا يقتدى به ولا يعيد في جماعة يلزمه الجهد القليل والبعدى المتربص على امامه
ويسلم على الامام وعلى من على يساره ومن ليدرك ركعة لا يحصل له حكمه انفسه مع
جماعة ولا يسلم على الامام ولا على من على يساره ويصح الاقتداء به ولا فضله أي
المؤرد به في النظر السابق والا فلا نزاع ان مدرك التمام له اجر وانه ما مورا بال دخول
مع الامام في الركوع أو السجود أو التشهد ما لم يكن معيدا لفضل الجماعة والا فلا يؤمر
بالدخول (ص) ونبيان لم يحصله كصل يصي الامر ان يعيد فوضا ما مورا ومع
واحد (ش) يعني انه يستحب ان لا يحصل فضل الجماعة بان صلى منفردا في غير المساجد
الثلاثة أو ليدرك من صلاة الجماعة ركعة أو صلى معه صلى ان يطلب جماعة يعيد معها
ما دام الوقت سابقا بخلاف من صلى معه امرأة فليس له الاعادة في جماعة لمصروف فضله
ولا يلزم من مطالبة الجماعة في حق من فاتتهم صلاتهم يوم واحد مطالبة يوم الوقت
في حق من صلى فذا لان الاعادة تحصل لفضل الجماعة بخصوصية وقت الأداء كما قاله ابن
عروة وشي بالمعادة الاقر بضو وقوس الاخرى في حق من جعله اماما فافرضه وليس له
ان يعيد اماما بل انما يعيد أمورا لان ختمه رتب بصلاته أو لا فاشبهت المعادة بالنقل ولا
يؤمر من نقل بغيره وينسب له الاعادة مع أكثر من واحد ومع امام وأتاب اتفاقا بل
ولوم واحد وهو راتب على ما استظهره في توضيحه كاله اذا دخل معه صارا جماعة
ولان الصلاة انما أعيدت للفضل وهو يحصل مع واحد وصحح ابن الحاجب قول
القاضي بعدم الاعادة معه الا ان يكون راتبا للمصنف أو أكثر من عرفه ودانقول
الذي عني عليه المؤلف اقتصر حشا الكبير وقولنا في غير المساجد الثلاثة أحقرا
بما ادخل وحده في ادخاله فانه لا يعيد في غيرهما جماعة من صلى في غيرهما منفردا يعيد

فيها القرض احترازا من اعادتها بجماعة قبل تلبسه بها مفردا مع جزءه انها غير القرض أو تردد وعدم فيها
نية تمتل وتكون التي يصلح مع الجماعة القرض ان يؤى بها القرض لا تقوى بضا فله لا تجزئه كاللا في كذا في عب وقوله
ان يؤى بها القرض غير لازم ان يكفيه الصلاة المعينة (قوله ونوى بالمعادة القريضة) فمه اشارة الى أن نية التقويض
منفعة لنية القريضة ولذلك قال عجم المحقق انه لا يفي التقويض من نية القريضة لما على أن شرط طيه أو شرط كماله
معظم ما يخفى وانما يكتب نية الصلاة المعينة حيث لم يشوبها التغلب فمؤوى القريضة أول نواها لا تله لسا قط القرض
بطلها ولا لم يحصل بنية على القريضة (قوله ونوى القرض الاصر) فان ترك نية التقويض ونوى القرض صحت وان ترك نية
القريضة صحت ان لم يشوب عدم الاولى أو سادها والامتنع الثانية أيضا (قوله وأنكر ابن عرفة) حدث قال ابن الحاجب
ولا يعيد مع واحد على الاصر قال ابن عرفة مقابل الاصر لا يعرفه (قوله فانه لا يعيد في غيرهما جماعة) ويصعد في أحدها
بجماعة ولو مضى لا بالنسبة لما صلى فيه منفردا

(قوله له من كنه من وصفين) فنه شئ بل كل من جملة مستقلة (قوله فلا اجتماع وترين) قال الموافق مع ابن القاسم لا يبعد في جماعة من صلى العشاء وحده وأثر ابن رشد هذا صحيح على أهلنا من أعاد في جماعة لا يبدى أي بمسألة له لأنه أن كانت هذه الثانية هي صلاة نزل وتره فإن هو أعادها فقال لصحون بعد الوتر وقال يحيى بن عمر لا يبعد اهـ (أقول) هذا النص يقيد أن العلة احتمال كون العشاء تصير بلا وتر لا ما قاله الشارحنا (أقول) ٢١ حاصل ما يقال أن ذكر القولين انما يأتي

بعد الوقوع والترول أي أن وقع ونزل وأعاد فقال لا لا العلة المراد هو المناسب للاحة العلة حذف قوله وهو أحد القولين (قوله أعاد) أي شرع في الاعادة (قول المنقطع) أي وجوباً وقوله أقر بأربعة أي وجوباً وظاهر قوله والاشنع أنه يشنعها مع الإمام وهو ما يفهم من كلام التوادق فالتى لك (قوله فأخذاً) وأعاد) أي سهواً احترازاً من اعادته عمداً أو سهواً ولم يرفض الأولى فيقطع معقد ركعة أو لا (قوله يشنعها) أي أنشأوا القطع أولى كما يدل عليه كلام الموافق ونص الموافق مع ابن القاسم أن ذكر بعد أن صلى ركعتين يشنعها فإن قطعها كان أحب إلى ابن رشد استحبابه القطع فيما إذا ذكر بعد ركعة هو الذي يأتي على ما في المدونة يعني فحين أقيمت عليه المغرب وهو بها اهـ وفي حله كلام المؤلف على غير ظاهره اعتماداً على السماع المذكور وتره قول المدونة ومن على وحده فله أعادتها في جماعة إلا المغرب فإن أعادها أحب إلى أن

فيما لو استغردا ومن صلى في غيرها جماعة بعد فيها جماعة ولا يبعد ما منقدا (ص) غير مغرب كعشاء بعد وتر (ش) يعني أن ما ذكر من استحباب اعادة المقر بغيره انما هو بالنسبة إلى غير المغرب والعشاء بعد الوتر الصحيح اما هو فلا يجوز أي يحرم كما يفهم من كلام التوضيح حيث عبر فيها بالمنع ونحوه لأن عرفه في اعادة المغرب وصرح أبو الحسن بركعة اعادة المغرب وانما لم يرد المغرب لعله مركبة من وصفين أحدهما أنها أن أعيدت صارت شفعوا هي انما شرعت لتوتر عدد ركعات اليوم والسنة وتبليغ من اعادتها وتران في ليلة واحدة (والساقى أنه يلزم من اعادتها التثنية ثلاثاً وهو لا أصل له في التمريرة) اما العشاء بعد الوتر فلا اجتماع وترين في ليلة ان قلنا أنه بعد الوتر وهو أحد القوانين وان قلنا أنه لا يبعد فقد خالف قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتر (ص) وان أعادوا بعد قطع والاشنع وان أتم ولو سلم أقر بأربعة ان قرب (ش) هذا تقرير على المشهور يعني إذا نبه على أنه لا يبعد المغرب فأخطأ وأعاد من غير نية رفض الأولى فإن لم يقدركم فرفع رأسه قطع ويخرج ويجعل يده على أنفه مخافة الطعن على الإمام بخروجيه غير هذا الوجه وان عقد ركعة شفعها ركعة أخرى مع الإمام وسلم قبله وتصير نافلة وان أتم المغرب مع الإمام فإنه يأتي بأربعة ان لم يسلم بل وان سلم مع الإمام ان قرر وصعد بعد السلام ويصير مصلياً لم ينوّه فإن بعد فلائق عليه وخضعنا كلام المؤلف بالمغرب دون العشاء بعد الوتر لقوله في توضيحه من ابن عبد السلام لم أر هذا التفرع إلا في المغرب ولا أذكره إلا في العشاء بعد الوتر اهـ وتعمم بعضهم في كلام المؤلف يحتاج لنقل على أنه لا يتأثر في التعميم إلا في صدر كلامه كما فعل ابن الحبيب وهو ما أقربه كما قال ابن هرون وعلى عدم التعميم ما حكمه العشاء بعد الوتر هل يشنعها مطلقاً أو يقطع فيها مطلقاً أو يقطع ركعة أم لا وهو الظاهر والفرق على هذا أن العشاء التي أوتر بعدها قد قيل أنه لا يشتمل بعد الوتر فيها ولم يقل أحد بمثل ذلك في المغرب (ص) وأعاد مؤتمراً بعد أبداً اقتذا (ش) يعني أن من أعاد أفضل الجماعة مؤتمراً ذهب امامه مثلاً لكونه مسبوقاً فاعاد قد خصص أنه يصلى منقداً واقتدي به وصلى فان من صلى خلفه يجب عليه الاعادة فذا وكذا من صلى وحده وصلى اماماً فان من صلى خلفه يبعد أبداً وأما هو فلا يبعد قاله ابن ونس عن ابن حبيب اهـ وانما لم يطلب بالاعادة لأن فضل الجماعة قد حصل فعلى احتمال كون هذه فرضه قاله الفاضل بقوله وأعاد الخ راجع لقوله مأموراً وكان قاله قاله لو أن أعاد اماماً

يشنعها اهـ غاية القصور والجهل من الموافق كيف غفل عن نصها مع أن الغالب عليه الاستدلال بكلامه وأجيب منه بتقليد الزرقاني وح له اهـ بحيث تت (قوله وصعد بعد السلام) أي حيث شئت بأربعة بعد سلامه فإن تذكر قبله لم يسلم يأتي بأربعة ولا يصحود عليه (قوله يجب عليه الاعادة فذا) بل وجماعة قوله وكذا من صلى وحده مذهبي التي تناسب أن يجعل بها لفظ المصنف وحله الشارح أو لا على ما علمت لأن شأن المعيد أن يصلي مأموراً لا اماماً

(قوله وهو صادق بالقليل والكثير) أي الالته باعتبار هذه الحال يراد به الجنس من حيث حقيقة في أفراد (قوله وإنما اعتبرت قدراً الخ) الراجح أنها اعتبار جملة لبطان صلاتهم خلف المفسد ثم لا يخفى أن هذا التعليل انما يأتي على حل المستف بقره وكذا من صلى وحده الخ (قوله على ميسل البحث) وإذا كان كذلك فبنيى ناخو على ما بعده (قوله أو التقويض) لما تقدم أنه في التقويض تضمن نية الفرض حيث قال ينوي بالمعادة الفرض الخ فإنه قصد بذلك تفسير التقويض فأنفذ معناه في الاستباض المتضمنين حيث قالوا الصواب التبعية بالواو وبعضهم يقول قوله أو التقويض أي مع نية الفرض أيضاً وأما نية الفرض بدون نية التقويض فلا تجزئ خلافاً لما زعمه عبارة الشارح وإذا علمت ذلك فهو من صنف الكل على الجزء وذلك مخالف لـ ٢٢ ان اعتبارية الفرضية في التقويض على انما شرط فيه أو جرح من حقيقة

الحكم فاجاب بقوله وأعاد الخ ويعبد ظرف لقوله متعلق بـ عزم وأما ظرف لأعاد وإذا ذل حال من مؤتم وجهه اعتبار أن مؤتم أراده الجنس وهو صادق بالقليل والكثير فانتم من فعلنا نوعية أي نوع المؤتم والأقوال يجب مطابقة الحال لصاحبها أه وإنما عبت فإذا لا نه قد تكون هذه صلاته فصحت لهم جماعة فلا يصح نها جماعة ووجب عليهم الأعادة خوفاً أن تكون الأولى صلاته وهذه نافذة فاحسب للوجهين (ص) وأن تبين عدم الأولى أو فسادها جرات (ش) هذا راجع لقوله وأعاد مؤتم يعبد أي أي اعتبارية المؤتمين بالمعبد ما لم تبين للمعبد عدم صلاته الأولى بأن ظن أنه صلاتها تبين أنه لم يصلها أو تبين فساد الأولى بأن تبين أنه صلاتها بقدر وضوء مثلاً والأقوال إعادة على المؤتمين لا لصار فرضه في الثانية فلم يأتمروا بمقتضى كاشارة الخطاب على جيل البحث ويحتمل أن يكون منقطعاً عما قبله ويرجع لقوله وتدين لم يصله أن يعيد موقضاً أي وأن تبين عدم الصلاة الأولى أو فسادها فمن أعاد فضل الجماعة أجر أنه صلاته الثانية أو نوى الفرض أو التقويض لأن نوى الفضل أو لا كمال وأما تبين فساد الثانية فتجزئ الأولى بالأولى وفي كلام المؤلف أحتمل آخر أنه في شرحنا الكبير (ص) ولا يطالب ركوعه داخل (ش) أي بكره في حق من وراه مأموه أن يبطئ ركوعاً أو غيره داخل أو غيره وآء أو أحسن به وكون ذلك في حق الإمام رجايقهم من السابق لأن المؤلف يبطئ للمفعول ولم يبين الماحل من هو فإن صح ذلك كان فيه جواً عن المؤلف عن اعتراض الشارح عليه في الكبير فإن كلامه لا يعمل القبول ليس كذلك ثم يفتي أن يقصد كلام المؤلف بما إذا لم يترتب على ترك التطويل مفسدة كعدم الإمام أنه إذا لم يعمل بعد داخل تلك الركعة وان لم يتركها أو يحصل له الضرر من الداخل (ص) والإمام الراتب كجماعة (ش) أي أن الإمام المنتسب للإمامة لا يلزم له في مسجد أو مكان جرت الصلاة ليعتبه به سواء كانه أتيا في جميع الأوقات أو بعضها إذا صلى وحده فوقعه المعتاد ونوى الإمامة زاد بعد الوهاب وأذن وأقام فإنه يقوم مقام صلاة الجماعة

لا يمنع كونه سبباً للقول بأنه ينوي التريضة لأن التمتع غيره غير الذي مفرداً أه (قوله أحتمل آخر الخ) هو أنه يرجع لقوله وان أم لكن حيث سلم أي أنه إذا سلم سواء بقي برابعة أم لا تبين عدم إيراد الأولى فإن الثانية تجزئه وكذا أن تذكر قبل أن سلم عدم إيراد الأولى وسلم وأما أن بقي برابعة لم يسلم ثم تبين عدم إيراد الأولى فلا تجزئه تلك الصلاة لا حصل منه زيادة ترك فعل عبداً وإن تبين ذلك قبل تمام الصلاة أعماهية الفرض التي دخل فيها أو أمالو تذكر فساد الأولى بعد عقد ركعة مثلاً وشفع نية النقل فلا تجزئه وهذا ظاهر (قوله رجايقهم من السابق) أي فإن الكلام في الجماعة من المعلوم أن الذي يبطئ الإمام قوله فانه كلامه) المنتسب بأن كلامه (قوله يشمل الذن) وليس كذلك

لأن التقدير في التطويل في تلك الركعة منتسب بالإمام أي لا من وراه أعظم حقاً من باقي وألصق فيما قسمهم إلى انتظار الداخل (قوله يحصل الضرر) واقتلح الضرر بالقتل أو ما يحصل به الإكراه على الطلاق وهو الظاهر (قوله المنتسب للإمامة) أي من له ولاية ذلك من أخصاً ومطلان أو نائبه على وجهه ويؤز أو بكرة لأن الواقف إذا شرط المكره مضي وكذا السلطان أو نائبه لأن كلا إذا أمر بتركه وجب طاعته على أحد القولين والذين يشتمن الأمر كذا في جمع وذكر المصنف وأتفق عليه أهل الجاه وهو ظاهر (قوله نوى الإمامة) ولوعند النسي لأنه لا تغير صلاته فذا عين صلاته أماماً بالنية (قوله وأذن وأقام) أي إذا حصل أذان وأقامة ولمن غيره فالحق وتقسيل الفعل بدون تعيين إفاعل ومناذير شارحاً على كلام عبد الوهاب من أنه لا يفي ذلك من الأذان والأقامة

(قوله في التسمية) يلزم قوله في فعله دل اشتغال ومن المعلوم ان الذي هو راتب فيه نفس الصلوات وأوامر التسمية سنة الجماعة وكما قال فإنه يقوم مقام صلاة الجماعة في أداء السنة وحتمه فتقوله وله قوابل الجماعة غير ذلك (قوله ويجمع وحده ليل الطل) والظاهر أنه اذا استقر في المسجد بالشقق أي بعد المشاء للجماعة اذا استروا به الشقق ثم ان ظاهر ما تقدم ان هذه الامور تروى عن عليا كل من حصول فضل الجماعة وحكمها كافي شيب ولا يعطى حكم الامام في التصف لا تامة عنه (قوله من أفنته الخ) قال عجم والمراد بانفتحه رحله فقط لا هي وطرقه التسمية به كما يظهر ما يأتي عن ابن هرون (قوله وذكر الخطاب الخ) في العبارة تقدم وتأخير والتقدير ٢٣ وذكر الخطاب عن الزناقي قولين نافلاهما عن

المشايخين اي قولين بالحوار والمنع كما يترشح من كلام بعض (قوله في صلاة السنة والامام يصلي التالفة) بان كان يصلي الوتر ونحوه والامام يصلي التراويح وأما صلاة التالفة والامام يصلي تالفة فتقام رمضان في الخطاب آخر القول ما يقيد الخلاف في ذلك بالحوار والمنع أي ويكون الاصم المسع في هذه الطريق الاولى (قوله لقرب الدرجة من المندوبات) اي القرب درجة السنن المندوبات وبقي ما اذا كان الامام يصلي سنة فهو يصلي تالفة والظاهر المنع (قوله وهو في صلاة) اي بالسجدة أو رحبته (قوله قطع ان خشي فوات ركعة الخ) هذا كله ظاهر الا ان كان صل تلك الصلاة في جماعة أو كانت للاتعاج كعرب أو مشاء بعد ورق وقد كانت شرع في نقل قيل ان تقام الصلاة فهل يقطع عند اتمام الصلاة أو يكملها وهو

فيما هو راتب فيه في التسمية وله قوابل الجماعة وهو سبع وعشرون درجة ولا يعيد في جماعة قولاً بعد غيره ويجمع وحده ليل الطل لان المشقة حاصله في حقه وقوله ومع الله من حده ولا يدرى نوات الحد وسالت بعضهم في هذا وقال يجمع بين جمع اقل من حده ورسائل الحد قال سندوا اذا قام الامام الصلاة فبأنه أحدم في سبب طلب جماعة في مسجد آخر بل بركه ذلك وهو ما روى بالصلاة في مسجده (ص) ولا تبدأ صلاة بعد الاقامة (ش) أي يصر على الشخص منقرداً أن يتدعى صلاة فرض أو نقل في المسجد وما في حكمه من أفنته التي تعس في الجماعة بعد الاخذ في الاقامة والمنتج صرح ابن عرفة وصرح ابن الحارث بالكرهاة وحملها شر احده على التحريم غير اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة أي الحاضرة وتهم من قوله بعد الاقامة ان الصلاة القائمة فرض وان الصلاة التي لا اقامة لها ليس حكمها كذلك فن علمه فرضه يصلي والامام يصلي ما لا اقامة كالترابيع والعدين وذكر الخطاب قولين عن المشايخين في صلاة السنة والامام يصلي التالفة من الزناقي في شرح التهذيب أصحهما المنع لقرب الدرجة من المندوبات انظر شرحنا الكبير (ص) وان أقيمت وهو في صلاة قطع ان خشي فوات ركعة (ش) لما ذكر حكم ابتدء الصلاة بعد الاقامة ذكر حكم ما اذا استندت قبله والمعنى أن مقام عليه الامام الراتب الصلاة وهو في صلاة لا يتخلو ما اذا تكون التي فيها تالفة أو فرضية غير التي أقيمت كالواقعة عليه العصر وهو في الظهر أو هي التي هو فيها نفسه الا انها غير المغرب أو هي المغرب فان خشي من التشاغل باتمام ما هو فيه فوات ركعتين المقامة قطع ما هو فيه بجميع صور عقد ركعة أم لا وظاهره ولو امكنه اتمام ركعتين بما هو فيه قبل ركوع الامام والخروج عن نقل وبعبارة أخرى وقوله في صلاة صادقا ما اذا كانت المقامة عين ما هو فيه أو غيرها فرضية كانت أو تالفة وصادقاً أيضاً ما اذا كانت التي هو فيها مغرباً أو غيرها لكن فيما اذا كانت مغرباً تفصيل مستدعاة تقدم وهو انه اذا أتم ركعتين بسجودهما فانه يتهاجر بها ولا يقضهما بانقضى

معنى ما عيب تبعاً لعجم وفي كلام بعض الشارحين القطع قالوا الاولى التعميم لانه تعارض أمران حتى أدى وهو الامام على الامام وسن الله وهو لزوم التالفة بالشروع فيها فخرج حتى لا أدى لبقائه على المشاهدة (قوله) وبعبارة أخرى وقوله في صلاة الخ) زود معنى نت بان هذا الاطلاق غير مريض بل يفصل فيقال قطع ان خشي يتأديه على اتمامه ان كانت تالفة أو فرضية غير المقامة فظهر فاقية كل عصر وبالنزوح عن قطع ان كانت في المقامة وذلك لان غير المقامة يطلب بمقادير ان لم يخش فوات ركعة ولا قطع ولو امكنه الخروج عن قطع قبل فوات ركعة والمقامة يطلب بتسفيها ان امكن وهذا قول مالك الذي درج عليه المؤاتفة لفرق بين المقامة وغيرها فهذا التفصيل الذي قلنا لا بد منه (قوله وهو انه اذا أتم ركعتين) وسكت عما اذا أتم ثلاث ركعات بسجودها من غيرها والظاهر ان الحكم كنف على هذه العبارة ويرد

(قوله كالاولى ان عقدها) وعقد الركعة هنا الفراغ من مجزئتها وقول الشارح في الكثير قال في المشعرون انعقاد الركعة هنا بتكبير اليمين من الركبتين عند ابن القاسم ويرفع الرأس عند أشهب ٨١ غير ظاهر كذا في شب ان كان ذلك لما لفته الرافع في المذهب يتم والا فلا (قوله قبل عقدها) ٢٤ اي الثالثة فان عقد الثالثة بالفراغ من مجزئتها على المعقل لا يلاقيه

يعني رفع الرأس من الركوع كما هنا رخصة بركعة ولا يجعلها نافلة (تنبيه) انما أمر بالانطباع ان لا يصعد الاوى ولم يشعها كنافلة المقدمة لان النافلة اذا قطعها بطلها بالكلية والركعة باقية على وجهه اكمل وان نسبة النافلة لم تتغير وفي الركعة تنصرت الى النفل فصنعت (قوله لانه احرم بصلاته وهو في صلاة) ولا تكون نسبة الانتداء ثالثة في الرض الاول مع انه ذكر في الحديث انه اذا نفل ان الامام كبير فكبر ثم كبر الامام فانه يكبر بعد تكبير الامام بغير سلام فان يكبر بعد تكبير الامام ويتعدى معه اعادة الصلاة ٨١ فليذا يقتضى ان نسبة الانتداء تكون في النافلة ويقرب بان من نفل تكبير الامام فكبر عقده على نفسه احراما مقيدا بتعبئة الامام فلما تبين عدم القيد عدم مقبده بخلاف الحرم بصلاته قبل الامام قاله الشيخ سالم (قوله تخرج ولم يصلها ولا غيرها) فان اقيمت محصور ولم يكن صلى الظهر تخرج ايضا ولم يصل الظهر هذا قول آخر ويحل معه فيه النفل اربعا وقدمه

فوات ركعة من المقامة (ص) والا يتم النافلة او بصفة غيرها (ش) اي وان لم يحش باتمامها فهو في فوات ركعة من المقامة فان كانت التي هو فيها نافلة او بصفة غير المقامة اتمها سواء حقد ركعة ام لا (ص) والا انصرف في الثالثة عن شفع كالاولى ان عقدها (ش) اي وان لم تكن الصلاة التي هو فيها نافلة ولا بصفة غيرها التي اقيمت عليه بل هي وليست بغيرها والموضوع بصلته ان لم يحش فوات ركعة من المقامة فانه ان كان في الركعة الثالثة قبل عقدها رجع فجلس وسلم عن شفع ودخل مع الامام كما اذا عقد الركعة الاولى فانه ينصرف عن شفع وان لم يصعد فاقطع وأما المغرب فالشهور يقطع ولو عقد ركعة ثالثة يصير متغلا في وقت نهى فيه عن التثنية ومثل المغرب الصحيح فليست هذه المستقلة كسنة من ذكر سيرة القوائت في صلاة فانه يشفع ان ركع ولو كان المذكور فيه صلاة صبح واما ان كانت مغربا فلا يشفع كما هنا فان عقد الثالثة فانه يكملها بركعة ولا يجعلها نافلة كما يكمل المغرب بعد تمام ركعتين منها فلهذا كسنة من ذكر فائنة المشار اليها بقولنا سابقا وكل فذ بعد شفع من المغرب كئلا من غيرها (ص) والقطع بسلام وصف (ش) اي والقطع حيث قبل به يكون بسلام عما هو مجرم فيه وصفاته من كلام اربا كل وغيره وينحل فيه الرض على المشهور خلافا للشارح (ص) والا أعاد (ش) أي بان احرم مع الامام من غير ان يخرج من احواله الاول بشئ مما ذكر أعاد كلام الصلاة لانه احرم بصلاته وهو في صلاة (ص) وان اقيمت بمجده على يحصل النفل وهو يدسج ولم يصلها ولا غيرها (ش) المراد يحصل النفل من صلى تلك الصلوة واحفظا كثر فانه اذا اقيمت عليه الصلاة وهو في المسجد او ما هو عزته تخرج وجوبا لان في جلوسه حيث في المسجد طعنا على الامام ولا يصلها الا بعد صلاة الجماعة في جماعة ولا غيرها ثلاثة في التهي عن صلاتين فالضرب به راجع الى المصداق لا يكن في احد المساجد الثلاثة ولا دخل معهم وكذا يصلي فيها على ما مر (ص) والازمنة كن لم يصلها ويستحبها (ش) اي وان اقيمت على من لم يحصل له فضل الجماعة بان يكون قد صلى وحدها ومع صبي وهو في المسجد أي وهي عمالة فانه يلزمه الدخول مع الامام كما يلزم الدخول معه من لم يكن صلاها اعدا حيث كانت تزمه بعينها خوفا الطعن على الامام بغير وجهه او مكنته فلو لم يكن ذلك لاجتماعه ان صلاة الجماعة مسنة والاعادة لفضل الجماعة مستحبة فان كانت بغيرها أو عشا أو تر بعد دسج ولا يدخل معه وهو مقوم قولنا وهي عمالة وقولنا حيث كانت تزمه بعينها احسرا زاعجا اذا كانت لا تزمه بعينها فلا يجب عليه باقامتها كافي المسافر ونحوه اذا حضر الجماعة وأما

ابن عرفة (قوله او ما هو بمنزلة) اي من رجليه لا طرقتا المسئلة (قوله تخرج وجوبا) اي واضعا يده على آفته كافي شب لو (قوله ولا غيرها) اي فرضا اذ لم يخلقه تعالى لا يجوز كيدل عليه ما يأتي في قوله الاشتغال خلف فرض (قوله وكذا يصلي فيها ذالح) هذا مخالف لتقدمه الذي تقدم هو الرابع (قوله والازمنة) فان كانت مغربا أو عشا أو تر بعد دسج (قوله كافي المسافر ونحوه) اي المراقب العبد اذا حضر الجماعة اي فلا يجب عليه الخروج باقامتها كافي شب وانظره فانها هي على الناس

فالطعن حاصل كما يجنبه بعض الاشياخ رحمه الله تعالى ثم بعد كنى هذا رأيت غشيت نت رد كلام الشارح قائلا لم أر من ذكره بل ظاهر كلامهم الأقرب بالأخامة المسافرا ويحجوه (قوله والمراد بالبيت اى لاحقيقته والا كان الكلام قاصرا (قوله في شروط الامام) ولا يشترط أن يكون بشر انصاع الاقتداء بالحق والملائكة وقول المشد إلى أن يرسل إلى الملائكة هذا قول والصحيح أنه أرسل إليهم وبطل قوة تعالى ومن يقل من قبله من أن الله عليه وسلم مأمور بتبليغ ما رآه عليه وهو صلى الله عليه وسلم قبله بغير ذلك فهو مرسل إليهم لكلامه يعلم عن ما كلفوا به (قوله وهو حسن في الاختصار) لا يخفى أنه لو قال ويشترط حصته اسلامه وذكره الخ لكان اختصارا (قوله ولا يكون بصلاته مسلما) ٢٥ وبشكل وبطل حصته كان أمنا على نفسه أم لا فان قلت ما قلناه كونه بصلاته مسلما قلنا قلناه أنه يصير عليه أحكام المرتد حيث أظهر الاسلام (قوله ولا يكون مسلما) اى ولصحة صلاته ان أهام لان تحقق منه التعلق بالشهادتين فيها لتقدم موعدهما حال الكفر (قوله كما اذا أذن) وكذا اذا تكررت منه الصلاة فله يحكم باسلامه بخلاف الصوم والحج والزكاة وانظر ما حذر الكثرة (قوله) قوله كافر امسقا على كفره بدل قوله وأعاد يوقت في كسر روى واعدا به تغير بحول عن الفاعل والتقدير بأن كفره أو بان كونه امرأ ولا يصح أن يكون مفعولا به لان ما فعل لا يزم لا نصب المفعول به ولا أن يكون ساللا أنه ليس المعنى بان في حال كفره وإنما المراد بان أنه كافر (قوله أولى

لواقيم صلاة في المسجد وهو محرم بصلاته فيه فانه يجهل وجوبا ولا يقطعها بالداخل مع الامام سواء خشى فوات ركعة أم لا كانت المقاسمة هي التي هو فيها أو غيرها ولو اقتصر على قوله والارتماء لقمهم منه حكم كونه لم يصلها بالرغم الا في لكن قصد البضاح والتقصيص على اعيان السائل والمراد بالبيت ما كان خارج المسجد وحياله التي تصح فيها الجمعة (ص) وبطلان باقتداء بمن كان كافرا (ش) وهذا شروع منه في شروط الامام بذكر مقابله وهو حسن في الاختصار فذكر أن من اقتدى بشخص فبان كافر بانوع من أنواع الكفر ان بصلاته تبطل ويبعدا أبدا لتعذر شرط الاسلام ولا يكون بصلاته مسلما ولو كان في مسجد خلافا لا يحنقة القائل بأنه اذا كان في مسجد حكم باسلامه لانه من شاعرا الاسلام وهذا حيث لم يقم الصلاة أو يتحقق منه التعلق فيها بالشهادتين والافينكون مسلما كما اذا أذن كما مر في الأذان (ص) أو امرأة (ش) هو موقوف على الجبرور بالبريحي أن يكون موقوف على المنسوب وهذا الثاني أولى بقوله أو يجنونا الخ ثم لما أراد أن يهبط على اقتداء عاد الباطن في قوله وما جاز والمعنى أنه لا تصح امامة المرء أو امرأته رجلا أو أنسا في فرضة أو زانها (ص) أو خشي مشكلا (ش) اى وبطلت صلاة من اقتدى به بان خشي مشكلا لانه لا يحقق الكويرة ولو أمثله وصلاته في نفسه صحيحة (ص) أو يجنونا (ش) اى وبطلت صلاته من اقتدى به بان يجنونا مطلقا أو يشق أحيانا ولو أمث في حال افاقته كما يفيد نقل ابن عرفة عن ابن القاسم واحله لا خصال ماروة الجنون في أنشأها أو أنه مظنة ذلك وحل من في شرحه كلام المؤلف على ظاهره ما لا ين عبد الحكم فقال في قوله أو يجنونا حال جنونه (ص) أو فاقها بجرحة (ش) اى ان صلاة من اقتدى به فاقها بجرحة باطله وظاهره سواء كان فسقه بار تكلم بكفر أو صغيرا

في شئ في بقوله) الباطنية اى أولى بسبب قوله أو يجنونا وأولى أيضا بما سببه لقوله بن كان كافرا (قوله ان يقطع على باقتداء) الاولى العطف على بن (قوله لا تصح امامة المرأة) اى وصلاتها صحيحة ولو فوات الامامة كما هو ظاهر وهل يقال في الخشي كذلك (قوله أو خشي مشكلا) ولو انقضت بعد ذلك كونه واما غير المشكل فله حكم ما انتص به (قوله أو خشي مشكلا) قال عجم ولو استخفى بقوله خشي مشكلا لا تخفى عن قوله امرأة وقال شيخنا لا يسلمه الأثر انه لا يكره في الخشي ولا يكره في المرأة كماله في جنسها (قوله وأنه مظنة ذلك) اى موضع يظن فيه وجوده كذا في القاموس فإذا ثبت ذلك فنقول المظنة أقوى من الاحتمال نحن برن العادة بعد علم طهر الجنون في وقت معين فالجنون فيه محتمل لان ذلك الوقت حينئذ مظنة لذلك (قوله وحل من في شره حاله الخ) الحق كلام من وأن محل عدم الاقتداء اذا كان في حال جنونه وذلك لانه في حال افاقته يتقوى عليه أحكام العقلاء وكلام ابن عرفة الذي أشار إليه الشارح عاطف على شروط الاقتداء وعقله روى محمدان من انتم بسكران أعادها وصح ابن القاسم لا يؤم المصنوع مصنون ويعد ما مومه الشيخ يروى ابن عبد الحكم لا بأس بامامة الجنون حال افاقته اه وتدين ابن زهره ان المصنوع المذهب العقل وكلام ابن عبد الحكم لا يمكن حقا إلا لما قبله بل يرجع آخر

(قوله كالمهاون بها) أي بحيث يخل بركن من أركانها وتولية أو بشروطها كان يتساهل بالصلاة قد وثقوا وشكوا ذلك (قوله ودفع دراهم الخ) الظاهر أن مثل ذلك ما إذا أترها على المحلول العام ولو لم يعطها دراهم (قوله متبرع بتمنع نساء متبرعات) أو كانت هي متبردة فقط أو هي متبرعات فقط (قوله وإمام أو كاتب لتألم) قال عب وأهل المراكب إذا شدة النقل وكأية ما ينظم له لا كأية كتاب بأجرة وأهل المراكب ما يتخلطه كالإمام وقوله وإمام أو كاتب أي وإمامة إمام أو كاتبة كاتب وهو عطف على زنا (قوله الاقتداء به مكرهه) وقال الثاني يحرم الدخول معه استدامه يحرم عليه أن يتقدم للإمامة مع عبه فسق نفسه (قوله قصد العاد) أي أو يكون متواضعا يتوق عليه صحة الصلاة فإن علم أنه فسق وبه مانع من موانع الصحة أو ظن ذلك فإنه يجب على من صل خلفه الإعادة أبدا وإن شك في ذلك تنقض كلام ابن عرفة ومن وافقه أن صلاته صحيحة فإنه ذكر القول بطلان صلاته مقابل القول بصحتها (قوله انظر استدلاله الخ عبارة في ك) وأما قول من قال أنه يمكن أن يقال إن فاسق الجارحة أو أسوأ حاله من فاسق الاعتقاد ٢٦ كأشار إليه بعضهم من أن فسق الاعتقاد لا ينفك عن فسق الخلق فاسق الآثر

اتفاق أصحاب كتب الصحاح في الحديث على جواز التصديت من المبتدع الذي يحرم الكذب ولم يكن داعيا إلى مذهبه ولم يصح ما رواه بقوى مذهبه خلاف فسق الجوارح اه ففسقه بحيث إذا لم ينعى العتري الصلاة من الإسلام ويحرمه غير المعتبر في قبول الرواية وهو الصدوق الأول موجود في فسق الجارحة أقوى من وجوده من فسق الاعتقاد والثاني بالنكس لأن اعتبار الإسلام من جهة ما يعترف به الإمامة وكذا ما أشيع ووجوده في فاسق الجارحة قطعا واختلف في وجوده في فاسد الاعتقاد

لكن ابن زينة الساجع في المأول قد البطلان بما إذا كان الفسق باركا بكتاب كبير ففسقه به كلام المؤلف وسواء كانت الكيفية لها تعلق بالصلاة كالمهاون بها أو بشروطها أو لا كزنا وغيبة وعقوق ودفع دراهم لزوجه تدخل بها الجاه متبرع بتمنع نساء متبرعات وإمام أو كاتب لتألم ثم إن المعتقد صحة الصلاة خلف الفاسق كما في ابن غازي وغيره وهو الذي يدل عليه ما يأتي من صحة الصلاة خلف المبتدع مع أنه قد وجد فيه قول بكفره من بعد بقوله وإن كان خلاف الرابع ولم يقع قول من يعتد به بكفر الفاسق في جوارحه إلا أنار ذلك الصلاة عند الإمام أحمد ومن وافقه وعلى المعتقد الاقتداء به مكرهه حيث كان فسقه غير متعلق بالصلاة كشر بخروجوه وإماما تعلق بها قصد الكبر بعباده فإنه يمنع الاقتداء به ولا ينعى وفي قول من قال إن فاسق الجارحة أسوأ حاله من فاسق الاعتقاد بحيث انظر استدلاله ورده في شرحنا الكبير (ص) وأما موما (ش) أي وسئل صلاة من اقتدى بين الأعمام ومات في شرطه أي وهو عدم تبعه الإمام لغيره في تلك الصلاة إذا لماعة أن يتبع مصل آخر في جزء من صلاته غير تابع فغيره فتبعه الإمام غير مبطلة الصلاة مأمومه وذلك بأن يكون مسبوفا قام بقضى أو يقتدى بعمل من يعتقد إمامته وهو مأموم (ص) ويحدثان ثم تعدم أو علم وتقم (ش) يعني أن الإمام إذا أصلي بين خلقه كما لا يجد أنه أو تذكرك فيها وتغادى جاهلا أو مستغنيا فان صلاة من خلقه باطلة كما إذا تعدل الحديث فيها ولو لم يعمل عملا ولم يتعمده بل نسيه لكن علم موقعه يحدث إمامه مصل إمامه وتغادى فان تذكر

وأما الحد في وجوده في فاسق الاعتقاد الذي يحرم الكذب ولم يفعل ما يؤيد بدعته مع انصافه بصفات قبول الرواية الإمام أقوى منه في فاسق الجارحة فمات قال في ك وجد عندى مائنه أو فاسقا بغير حسه أو بالثبوت بذلك يعني وأما صلاته فصحة بلا خلاف (قوله آخر) الأولى حذف آخر وقوله فصل نائب فاعل يتبع ولا يصح قرينة يتبع بالبناء للفاعل ومصل فاعل لأنه يكون نعر في المأمومة لا الإمامية (قوله عالمنا بحدته أو تذكرك فيها) يمكن قبول المصنف لذلك بأن يقال أو يحدث أن تعدل أي تعدل الصلاة بحدته وقوله كما إذا تعدل الحديث فيها أي أخرجه هذا ظاهر المصنف والحاصل أنه يدري بقوله أو تعدل الحديث ما يشعل الصور الثلاث (قوله وتغادى) موافق للمنفقة خلافا ليج وتبعه عب ففسقه بمجرد علم المأموم بطل ولوا علمه قورا الآن الثاني قال أو علم موقعه أي قبل الصلاة أو فيها ودعل علمه بطله أو ما يؤيد بدعته فلا يعدل علمه أو علم بعد الصلاة فلا وهو موافق للمدونة فيكون هو الرابع وكما سئل مع علمه في الصلاة وتغادى على ما تقدم سئل لو علم قبل دخوله في صلاته يحدث إمامته ونسى عند الدخول فيها والحاصل أن صلاة المأموم في هاتين الصورتين باطلة عليه مطلقا بين حدث الإمام أو تبين عدمه أو لم يتبين نفي والرد عليه لم الاعتقاد الجازم فهذه مستحسنة ومثل ذلك شكك قبل الدخول فيها تبين حدثه

أولتين فعمه وأوليتين ثلثي مع حرمه الدخول معه وما بعد الدخول أي ويجب التحايد قبل أن يتبين الحدث أو لم يتبين شيء
 لأن يتبين عدم الحدث (قوله على المشهور) ومقابله يتطلى عليهم أيضا (قوله وسواقرأ المأموم) أي خلافا لمن يقول بالصحة إذا
 قرأ المأموم (قوله كانت جعة أولا) خلافا لمن يقول بالصحة في غير الجمعة (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابله ما نقل عن ابن
 القاسم من أن الإمام إذا أحدث بعد التشهد فقلدى حتى سلم تعدد أرى أن يجزئ من خلفه صلاتهم (تنبيه) ولولتين أن
 المأموم يحدث فهل بعد الإمام في جماعة أي نظر الماتين أو لا أي نظر المدم وجوبية الأمانة أو فاهما قولان (قوله وظاهر
 كلام المصنف) أي بناء على أن قول المصنف أو تعدد الحدث أو تعدد الصلاة ثاوس من جهة الصلاة السلام (قوله وبعبارة عن
 ركن) ظاهرا وشاهدا للعبارة عن القيام لكن يقوم بإعادة غيره وهي واقعة حال كما أفاده بعض شيوخنا (قوله اختيارا أو
 ليجز) راجع لقوة أو نقل (قوله لا ياتم بمقتضى) راجع لقوله فالحال في فرض ٢٧ وقوله ولا متفضل راجع لقوله أو نقل

أي لا ياتم به المتفضل فأعمال قوله
 وفقه) أي كبره فمقرر وضمان
 مسنونا ومعرفة شروطهما
 وجوبهما للصالحين ما من جعل
 فرضهما من مسنونا لم تنفع
 صلاته ففسد عن إمامته الآن
 يكون أشد وضوحه ما من عالم
 فنصح صلاته ولم يبين فرضها من
 سنها كذا أفاده بعض شيوخنا
 من بعض شيوخ نفاذ ما ألوف
 وحاصله أنه أمان أن يميز الموقوف
 من غيره وأخذ وصفة ما من عالم
 فأحدها يكنى وسياق بقية
 الكلام (قوله على معرفة كسفة
 القبل والوضوء) أي الصفة
 التي يحصل بها صحة الصلاة
 لا كإلهام معرفة كيفية أي
 الصلاة أيضا والمراد معرفة
 الكيفية للمصالح لها حصولها
 لا معرفة بدون حصولها (قوله

الإمام حدثه ولم يعمل عملا فاستخلف أو استقر ناسبا للحدث ولم يعلم المأموم إلا بعد فراغه
 صحت صلاة أقوم بدونه على المشهور وسواقرأ المأموم أم لا كانت جعة أم لا وظاهر كلام
 المؤلف أنه على عمل إلا بعد ذكر الحطت فتسجد عليه وعليه ولو كان العمل السلام وهو
 مذهب المدونة (قوله) وأعلم مؤلفه على حديث الإمام في الصلاة والإمام شرعا لا يدل
 ما قبله وأما عمله بعد التراجع منها فلا يضر وظاهر أن علم المأموم يتطلى صلاته ولو علم
 قبل الدخول فيها ونفى عند الدخول فيها التبريط وهو كذلك كما ذكره الشيخ
 كرم الدين فليس هذا كالصلاة إذا علم قبل الدخول في الصلاة ونسبها حين
 الدخول فيها (ص) وبعبارة عن ركن (ش) أي وبطلت باقتداء القادر في فرض
 أو نقل باعتبار ركن أن شاء الله ودواما من فاقحة أو ركوع أو سجود فالحال في فرض
 أو نقل اختيارا أو ليجز لا ياتم بمقتضى بقدره على القيام لا كما لا جالس ولا متفضل
 قائما وباتمه للمتفضل بالسلا فان عرض لإمام ما يجتمع في القيام فيستخلف من يصلي
 بالقيام ويرجع هو إلى الصف فيصلي بصلاة الإمام (ص) أو علم (ش) كان الأولى
 تأخير قوله وبعبارة عن ركن عن هذا الجدل الاستثناء لنفى بعد هذا والمعنى وبطلت
 باقتداء المصالح لم يعلم ما تنص به الصلاة وما يتطلى المازي من موافق الإمامة عدم
 العلم بما تنص الصلاة إلا من قرأه وقوفه ولا يراد بالقوله هنا معرفة أحكام السهو فان
 صلاته من جهل أحكام السهو صحيحة إذا سلمت له مما يقصد بها وانما تنوقف صحة الصلاة
 على معرفة كيفية القبل والوضوء ولا يشترط تعيين الواجبات من السجدة والمضاميل
 (ص) الا كالتقاعد بثلث فخر (ش) يعني أن عمل بطلان الاقتداء بالعبارة ما لم يساو
 المأموم في العبادة فان ساء في العبادة اقتداء به كالتقاعد بثلث ويشمل المروي بثلثه

ولا يشترط تعيين الواجبات) فيه إشارة إلى أنه لا بد أن يعلم بان فيها فرائض وسنن وغرض ذلك لأنه لا يميز بين الفرض والسنة
 وأما بالعبادة على الوجه الصحيح أي بشرط أن يأخذ وصفه ما من عالم كما قال زروق وحاصل ما في حج أن علم ما تنص به الصلاة
 على تعيين العلم الحقيقي ظاهر والعلل الحكمي هو الاتيان بالصلاة على الوجه الذي تنوقف عنهم عليه سوا من غير فرائضها
 وسننها لا فكسب بعض الشيوخ عليه فقال أي مع كونه يعلم بان فيها فرائض وسنن ولم يعتبر في حج ما تنوقف زروق من كونه
 يأخذ وصفه ما من عالم فلا يعتقد أنها كالمساكن أو فاضائل بطلت فان اعتقد أنها كالمساكن فرائض فله أن يتطلى أو لا إذا ساءت مما
 يظهر وهو الظاهر ويجري على ذلك الباب من اعتقد أن السنة أو الفضيلة فرض أو الفرض سنة أو فضيلة (قوله الا
 كالتقاعد بثلث) الاستثناء يصح أن يكون متصلا لأن قدرنا الأول عامنا بأن قلت وبعبارة عن ركن سواء وافق المؤتم الإمام
 في المجوز عنه أو خالفه ويعصم أن يكون منقطعاً بأن بقدر الأول شيء خاص بأن يقال وبعبارة عن ركن وهو تحقيق العلم بالمأموم
 في المجوز عنه ثم استثنى منه كالتقاعد بثلث (قوله المروي بثلث) كبره مضطرب على عرض مضطرب

(قوله خلاف ما في تمام موسى) اي ابن حنبل في رواية ابن القاسم اي بانه قال بعدم الامامة اي لعدم انقباط فعل الامام
 ونص ابن رشد امامة المصطفى المرض بالمصطفى المرض في ذلك في الرواية والقاسم ان ذلك جائز اذا استوت حالتهما
 (قوله وشهر) وعليه مشي عب فقال ولكن المشهور كما في المعتقد لا يؤمن مثله في الاصل كما لا يؤمن من تركه ويصعد (قوله
 قد تزايد) الاولى ان يقول في حكمه زائد ٢٨ (قوله وافق ابو عبد الله القوري) اي وافق العبد موسى شيخ القوري بطلان

صلاة المقتدى به لانه واكع ووجهه
 عجم ومقادير بعض شيئا
 اعتقاده (قوله المراد بالاي من لا
 يقرأ الخ) وأما قولهم النبي
 الاي صلى الله عليه وسلم فعنه
 من لا يقرأ انط ولا يكتب لبقائه
 على حال ولادته (قوله وفيه
 نقل) وجه النظر ان انتم انتم
 صلو تاركين لها اختيار الله
 لا يوصف الشخص بكونه تاركا
 لشي اختيار الا اذا كان يمكنه
 فعله من قبل نفسه وحمل الامام
 القراءات قد روي في الجوامع
 في القادر والعاجز (قوله خيف
 فوات الوقت) الظاهر انه باقى
 ما في التيمم فالاي من اول المختار
 فكلام مصنفون بتقييد كلام (قوله
 وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذاً)
 أي كقراءة ما في نسخة أو فلا
 ينظرون الى الابد كيف خلقت
 بعض النافي للجميع والشاذ عند
 ابن السكيت ما روي في العشر وعند
 ابن الجاحظ في أصوله ما روي
 السبعة وقول ابن السكيت هو
 الصحيح في الأصول وقول ابن
 الجاحظ قول مرجوح فيها فهي
 مسألة أصولية لا يرجع فيها الى
 مذهب (قوله وكلام ابن عرفة

وهو القياس عند ابن رشد والمشهور من كلام المازري خلاف ما في تمام موسى وشهر
 ثم اعتقاد الاستثناء الصفة فقوله جاز قد تزايد على ما يقصده الاستثناء وبعبارة أخرى
 أي الاكل شخص عاجز من ركن وعمله شخص آخر في العجز عن ذلك الركن والاولم يتأثلا
 في الركن المعجوز عنه كعجز أحد هدم ما من القدام والآخر عن الخلو من مثلاً فلا يصح
 اقتداء أحد هدم بالآخر وافق أبو عبد الله القوري بصفة امامة شيخ مقوم الظهر السالمين
 من ذلك حال في وهو الصحيح (ص) أو باي ان وجد قارئ (ش) المراد بالاي من لا يقرأ
 يعني ان الشخص الاي اذا لم من هو مثله فان صلاة الامام والمأموم تبطل ان وجد قارئ
 ابن عبد السلام لان القراءات يحسمها الامام فلما لم يكن الاتمام قارئاً صار تاركين لها
 اختياراً وفيه نظر أن النبي فان عدم القارئ عصفت على الاصح مصنفون اذا خيف فوات
 الوقت وظاهرة ان ذلك في الابتداء فلا يقطع لثبات قارئ قاله ابن يونس عن بعض
 القرويين (ص) أو قارئ يكفر امة من مسجود (ش) عطف على أي المراد بكفر امة ابن
 مسعود كل شاذ مخالفاً لرسم المصحف كقراءة حمزة، ضوا الذي رآه وقراءة ابن مسعود
 ثلاثة أيام متتابعة وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذاً فان صلاة قاه لا تبطل ولا يسلط
 الاقتداء به وان سمعت القراءات به وأما ما وافق الرسم ولم يقرأ به في الشاذ لا غيره فيجوز
 على الحسن كذا ينبغي وكلام ابن عرفة يقصد صحة صلاة المقتدى به وهذا اختيارنا اذا قلنا ان
 ثم ما وافق الرسم ولم يقرأ به وأما اذا قلنا ان كل ما وافق الرسم يقرأ به فيكون كلام ابن عرفة
 موافقاً لما قبله وظاهر كلام المؤلف بطلان الاقتداء به ولو لم يجد غيره والفرق بينه وبين
 الاي أن الاي لم يأت بكلام اجبى في الصلاة بخلافه من شرح الاجهوزي (ص) أو عبد
 في جمعة (ش) يعني أن الصلاة من اقتدى به بعد ولوقته شاذة سوية في الجمعية فاطلة لان شرط
 امامها الحرية لعدم وجوبها عليه فيصومها بخلاف الاقتداء به في غير الجمعة وإمامها
 للمسلم فيصنع الاقتداء بما عدها ولا اعادته لكنه تذكر امامته وان لم يكن راتباً بما في
 عند قوله وعبد يفرض من أن مثل القرض العبد فيه بحث اذ في العبد الكراهة خاصة
 وان لم يكن راتباً كما في الخطاب (ص) أو موسى في فرض وبغيره نص وان تجز (ش) اي
 وكذلك تبطل صلاة من اقتدى في فرض يصي لفتد شرط البلوغ لانه متفعل وأما من
 صلى خلفه في انقل فصلاحة صحيحة وان لم تجزاً بتداعلي المشهور ويصريح بجوازها
 لئله ابن رشد انما لم تجز امامة الصبي لما قيل لانه لا يؤمن ان يصلي بغير طهارة الا لخرج
 عليه في ذلك الاتري ان شهادته انما رديت من اجل انه لا يؤمن من ان يشهد بالزور واذا

(الخ) لا يخالف ما في لان المعتقد للصحة الحسن (قوله وهذا) اي ما قلنا من كونه يجزى على الحسن من الخلاف ومقادير لا يرح
 ابن عرفة الصفة (قوله وما اذا لم يقرأه) اي من صحة الصلاة لقراءة الشاذ والقراءة المراد ان يكون من اقتراده (قوله لعدم وجوبها
 عليه) فهو بمثابة ما اذا لم يقرأه من حيث لا يتفكر (قوله على المشهور) ومقابل ما في المختصر من جواز امامته في النافذة (قوله
 يجوز ان يهمله) اي في الفرض (قوله اذا لا يؤمن) لتعليل بالظن

قوله ولا يتعرض الصبي في صلاته) أي لا ينبغي له أن يتعرض فإن تعرض للثقل لم يبطل ولا تعرض فكذلك قاله الشيخ أحمد الزرقاني فإنه قال لامرأة فيسهو بعض استظهره البطلان حيث فعل ذلك عمداً أو سهواً لتلاعبة (قوله إن لم تستوحا لهما) قال الخطاب ونقل ابن عرفة عن ابن يونس أنه نقل هذا القول عن القاسمي وزاد في نفسه أن لم تستوحا لهما ما قلت ولم أفت في كلام ابن يونس على هذا الزيادة في هذا القول واتخذوها في قول ابن أبي عمير الذي هو الثاني من المصنف قال ابن يونس قال أبو محمد عن ابن أبي عمير عن علي بن خلف عن يونس في أم القرآن قلعة يدان أن تستوي حالهما (هـ) وقوله ترك المؤقت القول بالصلاة مطلقاً أي في القاطعة وغيرها أعلّ على تشدد عمل الخلاف بقوله ومحل الخلاف في الظاهر النقل الإطلاق وأراد القول جنس القول المتحقق في ثلاث وهو القول بالصلاة مع الكراهة والصحة مع المنع والجواز في القول في ذلك فنقول إن المسئلة ذات أقوال السعة القولين الذين ذكرهما المصنف وثالثها البطلان إن غير المعنى ٢٩ لأننا لم نذكر كسر دال الجذر ورابعها

أن ذلك مكر وهو اختاره ابن رشد وأصل ما يفتح ابتدأ مع وجوده وهو يصح بعد الوقوع وهو مختار المعنى فإن رشدوا المعنى متفقان على الصحة بعد الوقوع ومختلفان في الحكم ابتدأه وأساسه يجوز ابتدأه قال الخطاب والصحة منها السادس وشبهها بمكة وأرجعها قول من قال الصحة مطلقاً وهو الرابع الذي اختاره ابن رشد والخامس الذي اختاره القاسمي وكان على المصنف ذكره ثم إن من قال بالصحة وهو ابن رشد والقاسمي على ما قال فقال ابن رشد لأن القاري لا يصدق ما يقتضيه الجن بل يعتقد بقرائه ما يعتقدها من لا يدين فيها وقال القاسمي ولا يجرحه منه عن أن يكون قرأنا

ولم يصدق حجب الجن (قوله في مجز) أي فعل الخلاف مقيد بشروط أربعة مجز عن تمام الصواب لتسوية وقت وألعدم معلم وقوله مع قبول التعليم ثلث وقوله واتهم به من ليس مثله ثالث وقوله لعدم وجود غيره رابع (قوله وما من تعمد الجن) مجز مجز (قوله أنه في بكلمة أحجية في صلاته) هذا موجود في حالة المجز فنقول في بكلمة أحجية مقيدة فكل ما يبطل تلاعبه وقوله ومن فعله ساهوا مجز مجز غير فهمه عليه فقه تفصيل (قوله لم لا يثبت) أي بسبب عدم قبوله (قوله) فإن كان مع وجوده من يأتيه مجز قوله لعدم وجود غيره (قوله إن كان مثله) مجز قوله واتهم به من ليس مثله (قوله) فإنه محل الخلاف (هذا الكلام ليع) والخلاف المعلوم مطلق غير قيد بقوله وإن القول بالصحة هو المعتقد لم تعمد الجن (قوله إلا أن يترك ذلك) أي التميز المأخوذ من مجز عدم القدرة عليه ولا ينبغي أن ترك التميز عمداً يستلزم القدرة عليه فقولهم القدرة عليه نصير مجز عما لم يأخذ (قوله) ومحل الخلاف مقيد بقيود أربعة الأول هو قوله من لم يجز من يأتيه الثاني هو قوله وهو قبل التعليم الثالث هو

قوله ولما يجد من يعلم أوضاع الوقت الخوارق هو قوله وانتم به من ليس مثله فان قلت قولكم هو لعدم من يعلم مع وجود من يأتيه مشكل ان هذا الذي اتم به يعلمه هكذا وتبينه بعض شيوخنا مع ما بينه (أقول) يقرض فينا اذا كان ذلك الامام بعد منته التعليم بوجه من الوجوه (قوله وسكن المواقف الاتفاق عليه) فكان على المصنف الاقتصاد عليه اي ازالة الصلح مطلقا وجذبه أم لا اتسع الوقت لم لا قيل التعليم لم لا (قوله تنمو اعلية في التبحر) هو بالمعنى بعد العارف أي عاونه اعلية كقوله تعالى وما تموا ومن قرأ بالفائدة صحت ذلك الماطال الحرب بصقين ين على ومعاوية اتفق الفريقان على التصكير فرضي جيش علي بابي موسى الاشعري وجيش معاوية بن عمر بن العاص وانه يجب عليهم للمعركة ان يكتبوا لعقاب الخوارج على علي في التصكير وكفروه فالتين انت على الحق فلم تحكم لاعتقادهم ان من فعل ذنبا كفر فقله كفروا بالنسبة للفاعل مشددا لتمام حالها كما ذكرنا انهم اتفقوا على تصكير ابي موسى الاشعري رضي الله عنه من جهة على وعمر بن العاص رضي الله عنه من جهة معاوية فقال عمر ولاي موسى قم ٣٠ فاعلم الناس بما اتفقنا عليه فخطب ابي موسى فقال في خطبة اياه الناس

انا قد نظرت في هذه فلم أرأمرأ
أصلح لها ولا أمثلثا من رأى
اتفقت انا وعمر عليه وهو انا
نخلع عليا ومعاوية وتترك الامر
شورى وتستقبل الامه عذرا
الامر ببولون عليهم من أجبه
وانى قد خلت علما ومعاوية ثم
تضي ويدهم وقام مقامه محمد
الله وانى عليه ثم قال ان هذا
قد قال ما جعته وانه قد خلع
صاحبه وانى قد خلعته كما خاله
وأثبت صاحب معاوية فانه ولى
عثمان والمطالب بدسه وهو
أحق الناس (فاثمة) قال
اليد والمعتزة القائلون بالمرتبة
والهجمة أصحاب ابي جهم
منكر الروية ويقول بخلق
القرآن والامامية فيموا امامة
على غيره والخوارج من خرج على عثمان وعلي والرافض من رفض الصديقين وعمر وعثمان وكثرو بعض
الصباية ام (قوله بتعاقد فيها الخوارج) اي بتعاقد فيها الخوارج على محاربة سيدنا علي (قوله فهو كما اختلف في تكفيره)
والرابع عدم تكفيره وقوله كذى هوى خفيف اي كغضب على علي سائر الصباية (قوله لم يقطع) وان حسن ساقط من
جناية ولا يمين ولا ليد ولا ليد والرجل والشلل يش في اليد (قوله ان يكون اماما) أي ولولته (تنبيه) يابن من كراهة
امام من ذكر كراهة الاقتداء به ومن جوازها جوازها وكذا العكس ولا تعذر ابن شاس يجوز الاقتداء به قال يقول ابن وهب
لا يرى ان يتم فقول عجل يابن من كراهة الامامة كراهة الاقتداء بغيره ظاهر (قوله والرافض لا يقطع غير الاعور) (أقول) من
المعلوم ان الاقطع غير الاعور يجب ان المصنف كنى بقطع عن محمل عضو نصحه حيث قد قولة اراد به الخ (قوله ويجوز مثله

في

على غيره والخوارج من خرج على عثمان وعلي والرافض من رفض الصديقين وعمر وعثمان وكثرو بعض
الصباية ام (قوله بتعاقد فيها الخوارج) اي بتعاقد فيها الخوارج على محاربة سيدنا علي (قوله فهو كما اختلف في تكفيره)
والرابع عدم تكفيره وقوله كذى هوى خفيف اي كغضب على علي سائر الصباية (قوله لم يقطع) وان حسن ساقط من
جناية ولا يمين ولا ليد ولا ليد والرجل والشلل يش في اليد (قوله ان يكون اماما) أي ولولته (تنبيه) يابن من كراهة
امام من ذكر كراهة الاقتداء به ومن جوازها جوازها وكذا العكس ولا تعذر ابن شاس يجوز الاقتداء به قال يقول ابن وهب
لا يرى ان يتم فقول عجل يابن من كراهة الامامة كراهة الاقتداء بغيره ظاهر (قوله والرافض لا يقطع غير الاعور) (أقول) من
المعلوم ان الاقطع غير الاعور يجب ان المصنف كنى بقطع عن محمل عضو نصحه حيث قد قولة اراد به الخ (قوله ويجوز مثله

في قطع اليد) تأمله فإنه لا يدعى أن أرادهم المعصم فبعد (قوله وأعراني الخ) البدوي عرساً وهما (قوله وأوترك الجمعة) قد يقال أن خوف الطعن انما هو من أجل ترك الجمعة والجمعة فلا يصح عطفه عليه المؤذن بأنه على مستقلة (قوله لأجله بالسنه) أي أحكام الصلاة وأنه من أجل الجلاء والغلظة والامام شافع والشافع والابن والرحمة (قوله وراجع الثلاثة) ويجيب بأن لا يسلم ذلك بل ذلك على أخرى وهي الجفاء والغلظة والموافق للنقل أن كراهة الاقطع والاشترار لميله ما يرجع لغيره ما هما بل يقصر على الاعرابي (قوله وصاحب القروح السائلة) القروح ويضم عض السلاح وشقوقه على ضرب من البدن (قوله بأنه) على عدم تعدد مقتضى ذلك المنع لكن لما كان بين صلاته والامام والمأمور ارتباط صحت صلاته مع الكراهة هكذا أفاده بعض شيوخ المغرب واعلم ان عدم التعدد قول مر جرح والراجح التعدد أي وعليه يقصر والامامة افعيه فيكون المؤلف ماشياً على قول ضعيف اذا انعقد الجواز ورد محتمل ثم مانه لا يسلم ضعفه ولا يلزم من تخصيص القراني بقوله ضعفه على أنه لا يلزم من ضعفه عند القراني ضعفه عند غيره فالتشبه والكراهة ونقل عن بعض الشيعة تقرير أن الكراهة ثابتة ولو على القول بالتدعي (تنبيه) التيسير الصحيح تبع المنصفين ابن الحاجب ووافقه ابن ٣١ عرقه الا ان المنصفين توضعه تصعب

التشديد المذكور فانه قال بعد ذكر اختلاف في الامتناع عن حياض وظاهر كلامه وكلام غيره من هذا الخلاف لا يقتضي تامامة الصحيح وهو خلاف تشديد المنصفين فافهم (فائدة) تذكر امامة التميم المتوفى وامامة صالح الجيرة ولغيره أي اذا كان متوفياً وشراً كاملاً واقتداء ما مع الخبيث جامع الجيرة وكذلك اقتداء المانع بالمتهم لان المانع متوضي وقد ذكره الاقتداء المتوضي بالمتهم واما اقتداء ما مع الجيرة فجامع اناف فلا كراهة ومثله في عدم الكراهة اقتداء المتوضي بما مع

في اقطع اليد كما يفيد كلام ت (ص) واعرابي (ش) يعني انه يكره امامة الاعرابي للحضري ولو في سفر وان كان اقرأهم خوف الطعن بأنه ليس منهم من يصلح للامامة أو ترك الجمعة والجمعة لأجله بالسنه كائناً والامتناع مامته وقوله (لغيره) راجع للثلاثة كما هو ظاهر الروايات وهو السليم في الاثرين والحضري في الثالث وكذا قوله (وان اقرأ من غيره) ثم يحتمل كون ما بعده من القرآن أقرأه أو كونه أفصح واقدروا على تخارج اطرفه عالمين بقاصيلها (ص) وذو سلس وقرروح اصبح (ش) يعني انه يكره لصاحب السلس المعفونه في طهاره حدث أو خبث وصاحب القروح السائلة ان يؤموا الاسماء بناء على عدم تعدد الرخص من ذي السلس والقرح محال على ان العقوبه تخص ذي السلس والقرح ولا خصوصية لها بذلك بل سائر المعفون كذا قلنا في تلبس بشئ معفو منه يكرهه ان يؤم غيره من هؤلاء من ذلك (ص) وامام من يكره (ش) أي يكره الرجل ان يؤم قوما وهم كارهون أو كثرهم وذو الفضل والهي منهم وان قلوا (ص) وترتب نحى وماون (ش) هذا هو القسم الثاني وهو من تكره امامته بهما دون حالة أي يكره ان يكون الخصى ومن ذكره اماماً ما رآه في القران أي أو السن كما يأتي وظاهره في حضرة يسقرو وهو مقتضى المدونة في العبد وظاهره في غيره والذى عندنا ابن الحاجب انه لا كراهة في السفر وليس المراد بالمؤمن الذي يفعل به كما فهم

الخلف والضايق في ذلك ان كل من كان اعلى من غيره يكره ان يقتدى به وهو دونه والمتهم دون المتوضي وما مع الجيرة دون ما مع الخلف (قوله ومعه كارهون أو أكثرهم) هذا غير مناسب بل محتمل ذلك اذا كرهه التفر السويهم الذين ليسوا من أهل الفضل والهي وأمان كرهه جميعهم أو أكثرهم وذو الفضل والهي منهم وان قلوا حرم تشبهه وأمان شك في كراهتهم وعليه ما نسبنا أن أهل محله دون الطارئين (تنبيه) الأصل فيما كره شخص فعله كرهه الاقتداء به فالكراهة متعلقة بالتقديس والمقتدى به (قوله والهي) جمع شبهة وهي العقل لأنه يهي عن القبح (قوله الخصى) فحسب فعلى معني مفعول وأصله خصى يامن الاوى سا كنة قاذمته في الثانية كما هو شأن كل مثلي كذا وأطلقه تعالى ما يشل المنيوب فالدار على النقص في الخلقة كان مقطوع الذكر والانثى أو أحدهما لان الدار على النقص (قوله في العبد) بالمال المودع أي أحد العبيد كما هو نص المدونة (قوله انه لا كراهة في النسق) أي انه لا كراهة في شئ من ذلك في السفر ونص ابن الحاجب ويكره ان يكون العبد والخصي ولد الزنا والمؤمن والاغتباط اماماً ما رآه في القران والسعد بن جعفر في السفر وقيام رمضان اه وقد انصهر عيب على كلام ابن الحاجب فينبذاته المعتمد هذا وظاهر كلام المنصفين ان

الاعتقاد بهم فمكرهم وليسكن النص في مجهول الحال خلافة أقاده عجم ثم لا يخفى ان مقتضى الشارح لازمه فهو غير الظاهر
 (قوله وهو أنزال القاسق) فتكون الصلاة خلفه باطلة على كلام المستد وقدّم انه ضعيف والراجح كراهة الاعتقاد به
 فتكون امامته من يوق في مكرهم وهه ولو لم يكن رتبة فلا تصح ارادته هنا كذا أقاده بعض شيوخنا قوله بل المراد به
 المتكسر في كلامه) وهو صالح الحال في نفسه (قوله أو من كان الخ) معطوف على قوله المتكسر (قوله بحيث يشتمى ذلك)
 أي يشتمى الفعل فيه (قوله يتعمه ذلك) أي الفعل فيه ولا يتعمه غيره بخبر عن دفعه داء أخته فضته كما كان يفعل العين أو
 جهل لا يتلصق بها فلا يكون المسلم المتدفع عنه بالنسبة يكره ترتب امامته ولا يخفى ان من هذا ما عارضه بالانه لا يرضى
 بتضريه بخلاف الشهوة (قوله أو من كان متعمه فذلك) أي بالفعل فيه ثم تاب (قوله أو الملمم) أي بالفعل فيه كما أنصحه عجم
 (قوله تأنبه) بضم الباء وكسر هاء وهذا إشارة الى حديث العيصين في الذي روى في سيد السالكين الذي روى في الجبل ما كانا منه
 برقية (قوله والرفيق نوع من الرق) ٣٢ الاحسن واحدة الرق كما في عب (قوله وكره ترتب أعف) هذا ما قاله ابن

السلجوب وهو ضعيف بل الذي
 في جماع ابن القاسم وأقرابان
 رشد كراهة امامته مطلقاً أي
 راتباً لا (قوله ويجعل حال)
 أي ذكره الانقام شخص مجهول
 حال لان كان راتباً فلا يكره ان
 يؤثر به وهل مطلقاً لا يتبدل بكون
 رتبة ذلك من السلطان العادل
 (تنبيه) اعلم ان كل من تقدم
 انما تذكره امامته امامتاً مطلقاً أو في
 حال دون حال انما هو مع وجود
 من هو أولى منه فان لم يوجد
 سوا ما لم يوجد الامثلة جازت
 قولاً واحداً وقوله هل هو عدل
 أي جواب هل هو عدل (قوله
 مثله السن) قال القاضي كراهية
 القسم ان يكون اماماً راتباً
 القرائن وفي السن كالعبد
 والاستقامة وقال ابن يونس

ان أهم في حجة أو عداً عادوا قال محسن ت
 فاعطاهما قال ابن يونس اذ اعلم بغيره المدونة ولذا قال ابن ناسي ظاهر الكتاب في العبدانهم بعد دون ولا عبرة بد الخياط
 عليه فطيس مما يتقدم ان امامته في اليد اماماً باطلة أو مكرهة لا بقيد الترتيب ام كلام محسن ت (قوله هو السواري)
 أي الاعداء (قوله موضع السواري ليس بفرجة) قال عب ولعل المراد الخفيفة كاعدة الجامع الا زهر لا الخفيفة كاعدة
 البرقوقة ولا بناء على صورة الاعداء كما في جامع عمرو طالون والحاكم بصرف حجة فاصله قطعاً بين الصفين الأولين
 ان الأول ناظر الى الامم وفضل وعصوة أو منبر على الصبح ام (أقول) هذا الترجيح لا يظهر بل الظاهر من كلامهم العموم
 (قوله أولاً لا موضع جمع التعال) أي فلا يخلو من شناعة (قوله ورد بانه محدث) أي لم يكن في زمن السلف لانهم لم يذكروا
 يدخلون بالتعال (اولاه ما يرى الشياطين) أي فلا يخلو من عبثهم أو وسوستهم تأمل (قوله اما لو احد) أي انفراد الذي ليس

جميعاً (قوله وهو ظاهر قبل المواني) وفي هرام ان تقدموا كلهم فلا يجوز لهم ان تفاو في كذا في غيره وفي كبر ما جاء
 فاذا الخطاب عن ابن حزم في شرح الرسالة وتبطل علمه عليهم ويمكن حمل كلام الشارح على الكراهة والراجح الصحة كما افاده
 شيخنا صفة الله (قوله خوف ان يطراً) فان قلت هذا يقتضي الحرمة لا الكراهة بل الإعلان لا نقول هذا حيث خفت
 بالقدم ما ذكر من غير تحقيق كما ذكر في كذا (قوله وقد تدور الخ) أي لاسباب الدوران بل بسبب عدم مراعاة الامام فلا
 يتنص ذلك بما اذا كان المأموم في الموضع هذا بعد تقيد المصنف بما اذا تمكن في الرضا فوافق تقيد بعض الاشياخ
 المصنف بما اذا لم تكن في المرساة (قوله بعد الاستقون في الوقت) هذا يقيد ان مع الامام في العلو طاعة (قوله وليس كذا كان)
 أي لان الد كان لم توجد فيه تلك العلة الموجودة في السنية (قوله يكون ٢٣) فيساع الامام قوم واسفل قوم) مفهومه

ولم يكن مع الامام أحد لم يتجزئ
 الا ان التوسى قال لو اتى ب
 يصلى لنفسه على كذا جاءه
 رجل فعلى أسفل منه لم يأت
 صلاتهما لان الامام لم يقصد
 الكبر وكذا الوضوء ان لم يقصد
 (قوله فافترقا) أي في الحكم
 (قوله لان العلة في السنية) أي
 فقسما ياتي بما اذا كان العلو
 مقننة كبر (قوله والاسان) أي
 والابان كل لضرورة كافي قول
 المصنف واقدمه من بأسفل
 الخ ثم يشك كل الكلام بان
 المصنف صرح بالكراهة في
 قوله واقدمه الخ بالموافق
 هو قضية العساة (قوله وعساة
 الطراز) قال في الطراز فيها
 الامام قطع المأموم ولا يبق
 لنفسه مع وجود الامام اه أي
 الايام الذي في العلو (قوله أي
 ويكره صلاة رجل بين نسائه الخ)
 قال في كذا ظاهر كلام المصنف

يرجع لهذه وما قبلها وكلام المؤلف يصدق بما اذا تقدم كل المأمومين وهو ظاهر نقل
 المواقف ولا يمان وعلة كراهة التقدم خوف ان يطهر أعلی الامام ما لا يعلمونه مما يسلطها
 وقد يخطون في ترتيب الركعات اذا تقدموا (ص) واقتضى من بأسفل السنية بمن
 باعلاها (ش) يعني انه يمكن من بأسفل السنية ان يصلى خلف من يكون في أعلاها لعدم
 تمكنهم من مراعاة الامام وقد تدور فيحصل عليهم امر صلاتهم وقد قال ابن حبيب بعيد
 الاستقون في الوقت ابن ونس وليس كذا كان يكون فيساع الامام قوم واسفل قوم
 فاخترنا انتهى لا يقال ما ذكر من الكراهة هنا يعارض ما ياتي به من ان علو الامام
 لا يجوز لان العلو في السنية ليس بعمل كبر. وايضا علو الامام انما يتحقق حيث
 لا ضرر وبقا لاجاز من غير كراهة فاما عكس كلام المؤلف فسيأتي في قوله وعلا مأموم
 أي فيصرف فلا يحتاج الى جملة مفهوم كلام المؤلف وعبرة الطراز التي نقلها ثم هنا
 محرفة فليراجع الاصل (ص) كافي قيس (ش) أي ككرهه اقتضى من ياتي قيس
 بين السجدة اطرام قال ابو عمر ان بعد انتهى فالتقيد كانه ليس معهم وان كان
 يسع كبر الامام الا ان تتصل الصفوف اليه وبالاعمال المذكور يعلم ان هذا
 لا ينافي ما سألني من جواز علو المأموم (ص) وصلاة رجل بين نسائه بالعكس
 (ش) أي ويكره صلاة رجل بين نسائه وصلاة وامرأة بين رجال ولا تقصد على
 الرجال صلاتهم ولا على نفسها خلافا لابي حنيفة على تفصيل حسده وليس في كلام
 المؤلف ثدا خسر لان قوله وصلاة رجل بين نسائه الى رجل مفردة والنساء متعددة وقوله
 وبالعكس المسألة مفردة وان جاز متعده فثما أحدهما لا ينافي عن الآخر بخلاف
 قول المدونة بكره صلاة الرجل بين صفوف النساء الخ فانه متداخل لانه يكره من صلاته
 بين صفوف النساء صلاة المرأة بين صفوف الرجال بخلاف كلام المؤلف فانه سالم

ه في صلي كل داخل صف الاثر أو بين صفوفه الا ان الظاهر الاول والا كان عين كلام المدونة قوله على تفصيل
 عنده فانه يقول تقصد علواً مدح عمنه وأثر عن ثمالها وعلى من خلفها من يقابلها الى آخر الصفوف وعلى نفسها ان
 نوى الامام دخولها في امامته وعلى الامام (قوله أي آخره) وهو والمرأة بين صفوف الرجال (قوله لانه يكره الخ) وجه الزوم انه
 بعد ذلك ان جل صفة او قوله صلاة المرأة أي جنس المرأة المحقق في متعدد بين صفوف الرجال الصف المتقدم على صفوف
 النساء والرجل التي جاز بين صفوف النساء لانه بعد صفاتها قسمها (أقول) بمحمد الله ان الظن ان المصنف تابع المدونة وان
 المصنف فهم ان المراد بالصفوف في كلام المدونة الجنس المحقق في واحد فيكون عين كلام المصنف على ان المصنف يمكن
 جعله على كلام المدونة وان معناه صلاة رجل بين صفوف نساء الماصل ان المصنف والمدونة يمكن جعل كل منهما على مودتين
 بان يقبل الرجل بين صف النساء و صفوفهن والمرأة بكرهها ان يقف في صف الرجال أو بين صفوف الرجال

(قوله يعني انه يكره لأئمة المساجد) وأما المأمور هو الشك فلا يكره بل خلاف الأولى وكذا الأئمة في غير مسجد كسفر أو منزل أو غير ذلك (قوله وتنقله بجرايه) أي عراب الإمام أي موضع الصلاة كان في مسجد أو غيره في حشر أو سحر شب (قوله أو خوف الرأيا) أي كأنه يظهر أنه في عبادة (قوله أقلل وجهه) أي ولا يستدبر القبة فقد قال سعيد بن جبير والطالب من الإمامان ينصرف أي بشرف أو يغرب ولا يستقبل والأفضل أن يجعل وجهه جهة المغرب ويمينه جهة الصلوة ويسار جهة القبلة وماعدا ذلك فمن الهيات فهو خلاف الأفضل ومحل ذلك حين يصل في غير الموضع الشرعي أم المصلين بها فإنه يجعل وجهه قبالة القبة الشرعيت ويسار جهة المصلين ٢٤ ويمينه جهة القبلة من خط الشيخ الفراءى نقله عن شيخه

(قوله وهذا هو السنة) أي تفسير الهيئة (قوله غير) هكذا في خطه بـ كبير، ينقطع فوق الحرف الأول ونقطة تحت الحرف الثاني فاذن بقدر مضاف أي مدلول خبر وقوله ومخالفة السنة أي يلزمه مخالفة السنة وفي الخطاب خبران ولا يظهر لأن مخالفة السنة ليست خبرا إلا أن يقد مضاف أي عدم مخالفة وفي مع خط بعض الشيوخ خبر جهه وبإستثناء تحت وعليه فالأضافة للبيان (تنبيه) سبب المأمور تنقله بقوم موضع فضته قال الخطاب وعلى قياسه تستدعي قوله إلى مكان آخر كالمصلي وكعتيب ويكره التمام للنافه اثر سلام الإمام من غير فصل أي بالجملة وأية الكرسي أي يكره للإمام والمأمور وكذا ينبغي المنفرد (قوله بعد الراتب) وكذا قبله وأمامه غرام (قوله مسح مقبور) أي نطقا لا حقيقة بما

ذلك (ص) وإمامة بمسجد لا ردا (ش) يعني انه يكره لأئمة المساجد الصلاة بغير ردا وقد تقدم طول وأقسامه (ص) وتنقله بجرايه (ش) أي وكرو تنقله الإمام بحراب المسجد وكذا جابوسه فيه بعد سلامه على هيئته الأولى ما خوف اللباس على الداخل فظنه في القرض فيقتدي به أو خوف الرأيا وأنه لا يستحق ذلك المكان إلا وقت الإمامة ويخرج من الكراهة بتغير هيئته لخبر كان عليه الصلاة والسلام إذا صلى صلاة أقبل على الناس بوجهه قال النعماني وهذا هو السنة ونحوه لابن جرير وصاحب المدخل لا مراء بهض أهل التشديد في الدين من قيامه بغير دفراعه كما ضرب بشئ يؤلمه ويشوئ ذلك خيرا استغفار الملائكة له مادام في مصلاته التي صلى فيه ما لم يحدث يقولون اللهم اغفر له اللهم ارحمه ومخالفة السنة انتهى (ص) وأعاد جماعة بعده الراتب وإن أذن (ش) يعني انه يكره للجماعة أن يجتمعوا في مسجد أو منزل منزلة من كل مكان جرت العادة بالجمع فيه كهيئة أو إدارة إمام راتب بعد صلاة إمامه ولو أذن في ذلك لأن الشرع فرض في تكثير الجاعات لمصلحة الشخص مع مغفوره فذلك أمر بالجاعات وحض عليها فاذا علموا بانها لا تجمع في المسجد من تن ناهوا أو لمه خوفا من فوات فضله بالجماعة ومن فضله شرع بالجمعة لأنه قد لا يكون في الجماعة مقفوره بشرع العبد لاجتماع أهل البلدان المتقاربة بشرع الموقف الأعظم إذ يجتمع فيه أهل الاقطار وفيه اعتناء بالصداق وحقر بالجماعة من الواحد فإنه لا يكره له أن يعمل قبل جمع الإمام أو بعده ما لم يعمل تعهده مخالفة الإمام بتقديم أو تأخير فيفتح فاه التمسح واستقر بقوله إمام راتب من غير فاه لا يكره أن يجتمع فيه الصلاة من تن فاكثر والمراد بالأعادة الفصل أي كرو صلاة جماعة لا بعد الراتب وقالوا وإمامة كان أولى لأنهم ليسوا بمعتدين وبعبارة أخرى وأعاد أي باعتبار الإمام والافهم ليسوا بمعتدين (ص) وله الجمع أن جمع غيره قبله لم يؤخر كثيرا (ش) يعني أن الإمام الراتب له أن يجتمع ثانيا في مسجده إذا جمع غيره ممن مؤذن ونحوه قبله بتفسيره إلا أن يؤخر كثيرا بحيث يفسر بهم انتظاره ومثلهما إذا أذن لهم في الجمع فليس له حينئذ أن يجتمع بعدهم أي يكره

والصلي مع مقفوره بمقفوره (قوله ومن فضله) أي الجمع (قوله لأنه قد لا يكون في الجماعة مقفوره) أي ذلك ويكون في الجمع في الجمعة (قوله بشرع العبد) أي لأنه قد لا يكون في الجمعة مقفوره (قوله ثم شرع الموقوف) أي لأنه قد لا يكون في العبد مقفوره (قوله بالعباد) من الصلوة لا العبد بالية المنته تحت (قوله ومثل) أي ومثل التأخير كثيرا (تنبيه) قال شيخ ترد بعض الشاخص في حصول فضل الجماعة لمن صلى بعد الراتب وقيله وبعضهم شبهه لأن الكراهة تنافه وبهضم يحصل والكراهة لأفان الجماعة بل لا يخرج وهو الاقدام أم والظاهر أنافي ومقتضاه عدم حصولها في الحرم كالصلوات معه

(قوله استدل على قوله) وأعاد جملة بعد (الراب) لانه وما يتوهم ان غير الجماعة المذكورة من الراتب حكمه حكم الجماعة فيه ان لا يجمع بعده غير أي لان القرض يتكرر الجمع فقال له الجمع وأنه استدرك على مفهومه وذلك لانه يفهم أن الراتب يجمع بعده غير ما يتوهم مطلقا مع انه اذا أثر كثيرا لا يجمع فقال له الجمع ويكون الاستدراك خيرا العبارة لا بدؤها زقوله وبصحت بعضهم في ذلك) الجواب انهم اذا دخلوها فتقوى بانها بايقاع الصلوات فيها فاسبان وقوعها بعد حصول الجمع فيلزم انما اذا لم يدخلوها فلتقوى بانها بذلك فلذلك لم يطلبوا بالدخول مع ايراد من فاما الجمع بها لجمع غيرها ولذا كان في مفهوم دخولها تفصيلا فان كانوا انصاوا بغيرها جماعة فلا يطلون بالدخول فيها ولا يطلبوا ٣٥ بالدخول وصلاتهم فيها انما اذا

وتأمل في ذلك (قوله ما عدا القمعة) فاما بعض شوخسان المراد ان القمعة انما كانت في صلاة تكون أشد كراهة اه ولكن الظاهر خلاف ذلك وان مراده بقوله ما عدا القمعة أي انها تحرم (قوله للقلوب في نجاستها) أي ما ذكر من برغوث ونحوه وان كان المنهوان منها طاهرة ما عدا القمعة بعبارة ثبت وكره قتل برغوث ونحوه وبذلك يفتى بمسجد للقلوب في نجاستها (قوله وكذا القمعاها) أي القمعة لا كل ما ذكر كما يقصد نص المسدقة وأما القمعة البرغوث في المسجد حيا لمجرد زقوله ابن شعير ومثله ما يشبهه من برغوث ونحوه وذكر المواقف ان طرح القمعة في المسجد حيا لا يجوز لانها تتعلق بالناس فتؤذيهم (قوله وبصرها) أي القمعة (قوله وان كان في غير صلاة) مبالغة في قوله ولا يلقاها فيه كراهة لانها تتعلق بالناس فتؤذيهم (قوله ما عدا القمعة) أي ما عدا القمعة (قوله وفي شرح (هـ) وأما طرحها فيه فبكره لقوله فيها ولا يلقاها فيه

ذلك لسقوط طهر إعادة حقه وهذا في الحقيقة استدراك على قوله وإعادة جماعة بعد الراتب (ص) وخروج الالباب المساجد الثلاثة تفصلونهم انما اذا دخلوها (ش) أي اذا اجتمع جماعة في مسجد في راتبه خرجوا فاندبائهم لجمعهم مع راتب آخر أو في مسجد لا راتب له ولا يملكون به انما اذا القوا فضل الجماعة لأن يكون اجتماعهم باحد المساجد الثلاثة تفصلونهم انما اذا فضل نذها على جماعة غير هذا ان دخلوها فوجدوا امامها صلي والأصل واجتماع خارجها ولا يؤمر بالدخولها وبمقتضى بعضهم في ذلك فان كان كانت الصلوات فيها أفضل من بحت الصلوات فيها انما اذا دخلوها أم لا وان لم تكن الصلوات فيها أفضل فلا ترجع الصلوات فيها انما اذا دخلوها أم لا (ص) وتقول كبرغوث بمسجد (ش) أي وكبره قتل برغوث وبرغوث وقوله بمسجد ولو في صلاة ما عدا القمعة وانما كبره قتل ما ذكر في المسجد للقلوب في نجاستها ولانه محل رجوع وكذا القمعاها فيه وبصرها في طرفه بقوله أو يكرهه قتل البرغوث والقمل في المسجد ولا يقتل القمعة ولا يلقاها فيه وان كان في غير صلاة ابن تلي ويتفاوت الكراهة في القمعة أشد لان المشهور ان لها نفسا ماله ثم ان كلام المؤلف فيما اذا قل والاعوم لانه يقدر المسجد وتقديره سوام وان كان بعض ميتة ما دخله الكاف طاهر او تعففى المسجد بالطاهر مكره ولكن الاستقذار سوام فربق التعففى والاستقذار لا يقال كلام المؤلف في باب الاحكام حيث قال اعطافا على المنوع ومكث ينجس يقتضى حرمه قتل ما ذكر في المسجد لنجاسة الدم فيكون مخالفا لما صرح به هناك من الكراهة لا نقول خفف ما ذكر للضرورة يقال هذا ينبغي على ان المكث بالنجس مكره وكلام الخطاب فيما يأتي يقتضى ترجمه (ص) وفيما يجوز طرحها خارجا واستشكل (ش) أي لان قيمته تباين كراهي السن حرمته لانها تصير مرقا من تلذذه الامان والتعفير في طرحها للقمعة التي دخلت تحت الكاف وأما طرحها فيه فلا يجوز لانها تتعلق بالناس فتؤذيهم (قوله ما عدا القمعة) وفي شرح (هـ) وأما طرحها فيه فبكره لقوله فيها ولا يلقاها فيه

في مسجد وان كان في غير صلاة (أقول) انه الله تعالى عن القمعة في المسجد الا اذا مر ذلك وموجود في الصلوات وغيرها على حدسوا فلو وجد المبالغة الآن يقال نظر لكون الالفاظ من الافعال التي يفتى التزعمها في الصلاة فلهذا لم يبالغة في قوله ولا يقتل القمعة (فان قلت) أي فالتقوى قوله ولا يقتل القمعة بعد قوله ويكرهه قتل القمعة (قلت) أي في الصلاة (قوله) (قوله) طرح القمعة في المسجد بعد قتلها البكر وسوام ومصرها بعد قتلها فيه ارتكاب مكره وقتلها فيه وأما رمي القمعة في القمعة فانما هي ميتة القمعة الخاصة قمرها في ميتة سوام لانه يرمى في قبر البرغوث ونحوه وسوام ان لم يرمه عنه وتقديره لا كراهة (قوله) لان فيه تعذيرا قال في ك وجده في انما هو مقتضى التعليل بالتعذيب عدم الخصوصية للقمعة بذلك اه وتأمل وقوله لانها تصير مرقا بالان فرض انهم اتهم وقوله قل من لعنه الان على اتقى عنه كل شيء الامون فلهذا ثبت فهو ثابت بخصفها

(قوله بضعة عشر) من ثلاثة عشر إلى خمسة عشر (قوله فائشعل ثلاث الاف الاولى) اى والمراد بلفظ الجواز معنى يشمل خلاف الاولى اى والمستوى العارف والمحقق الذى يشمل خلاف الاولى شئ ليس بكروه (قوله افضل على الراجح) اى لتوقيه النجاسة ولتعمومها قبله لان احدهما ان العامة الاعلى افضل افله شواغل فكره الشافى هما سواء (قوله ولولوا به) خلاف مذهب المعتزلى اى بان رآه يصح بعض رأسه لكونه شافيا أو يقبل زوجته لكونه حنيفيا لا يفتي ان ظاهر عبارة ابن ناجي والقرافي المذكور فى الخطاب موافقة لما قاله العوفى من أن مارجع لصحة الصلاة بالعروة يجذب الامام كاصور نال يكون ما كاعا يتعلق بصحة الاقسام ويحتمل أن يعمم فى قوله ولو رآه يقول يشهو لمسا يتعلق بصحة الاقسام كان يجعل اماما وهو مستعمل بان يصلى فرضا عليه يكون طرفه ثالثة مغفرة للعوفى وسند وهو لما اثنى ظاهر قوله واحد من الطرق حيث عبر بالجمع المتبادر منه ٢٦ الزيادة على اثنين (قوله واحد من الطرق) سياتى أنه باضعية فتلك

الاحسية اتعاهى عندهم من روح كلام مسند (قوله لشرط) اراد بها ما يشمل الاركان وهو ما تقتل الصلاة بتركه (قوله بخلاف لو أم في القرية بضعة بضعة النافذة) اى أم فى صلاتها خلفه القرية والحال انه لو اتفقت اى بان يكون معيدا اى فيكون موافقا للعوفى فى أن ما كان شرطا فى صحة الاقامة فالتوبة يجذب الامام (قوله أو مسج رحليه) اى فيمن رى ان مسج الرحلين كافى من غسلهما ويكون ذلك بمثابة مسج الشافى بعض رأسه فيكون مخالفا للعوفى فيما يرجع لصحة صلاة الامام وذلك لان العوفى يقول ما يرجع لصحة الصلاة بالمسيرة يجذب الامام فاذا رآه يصح بعض رأسه فالصلاة خلفه صحيحة بخلاف مسند فان العروة فيه ايضا عذب المؤمنين من حيث الفعل لان حيث الاعتقاد اى قال الشافى أو مسج جميع رأسه لمصح الاقسام وان كان يعتقد أن مسج الكل سنة (قوله العوفى) بفرضه بنسبة لعبد الرحمن بن عوف (قوله مثل المتكلمين لابراه) اولى المالكى خاف الحنفى الذى لا يرجع من الزكوة والحاصل ان طريقة العوفى التقصيل وقد علمنا وطريق مسند أن العروة عذب المؤمنين مطلقا اى فيلزم يرجع لصحة الصلاة وما يرجع لصحة صلاة المؤمنين الا أنه فيلزم جمع لصحة الصلاة بالعروة بغيره لا الاعتقاد فعنده لا يصح اقتداء المقرض بالمتنفل ولا يصح الاقتداء بالشافى الذى يصح بعض رأسه فطريقة ابن ناجي والقرافي بناء على ما مران العروة عذب الامام مطلقا اى فيلزم يرجع لصحة الصلاة وما يرجع لصحة الاقسام (قوله مقابلا للمذهب) اى الراجح اى بل هو المذهب اى الراجح

ولبصرها فى طرف ثوبه (ص) وجازا اقتداء باعلى ومخالف فى القروع (ش) يعنى ان امامة الاممى جائرة من غير كراهة لاستنباطه عليه الصلاة والسلام اى من مكثوم على المدينة فى غزوته بضعة عشر مرة يوم النجس والمراد بالبطون ايمانهم بل خلاف الاولى لان امامة البصر افضل على الراجح وكذا يجوز الاقتداء بالخالف فى القروع كصلاة المالكى خلف الشافى أو غيره من المذاهب ولولوا به يقول خلاصه مذهب المعتزلى على ما قاله ابن ناجي ومثله للقرافي فى القروع واحسن الطرق طريق سند ونصه وتحقق ذلك أنه متى تحقق فعله لشرائط جازا الاقتداء به وان كان لا يعتقد وجوبها كالومسح الشافى بجميع رأسه ولا يصح اعتقاد سنيته بخلاف لو أم فى القرية بضعة بضعة النافذة أو مسج رحليه انتهى وكذا العوفى شافيا لمن عند نفسه وهو كل ما كان من شرائط صحة صلاة المؤمنين مطوليا بما فى نفسه فلا يتعبد فيها بصحة صلاته من اتهم به مثل أن يكون معتزلا فلا يأتى به معتزلا وان كان الامام يعتقد صحة هذا كالشافى لان هذا شرط فى الاقتداء بخلاف ما اذا كانت شرائط معتبرة فى حق الامام مثل المتكلمين لابراه ولا يرى الموضوع من القلب أو اللسان فان ههنا المأمور بشرط فى صحة صلاة المصل لافى صحة صلاة الاقسام به اى فالعبرة باعتقاد الامام ولا يفتى أن يجعل كلام العوفى مقابلا للمذهب واحترز بقوله فى القروع من المخالف فى الأصول فان الاقتداء به صحيح وتقدم فى قوله وأعاد وقت فى كروى ما لم يكفر بجهته (ص) ولكن (ش) يعنى أنه يجوز الاقتداء بالكنز وظاهره ولو كانت لكسبه فى القامعة وهو الصحيح وهو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة أو ينطق به مقبلا فيشتمل

(قوله الغتام) بقية على التمام الأولى كما رأيت في التماموس في نسخة بلن نهما (قوله الأثر) رأيت بقية نقط ثلاث فوق الحرف الأخير وقوله وهو الذي يجعل اللام تام وجدت بقية نقطتين فقط على قوله تاء وكذا في رواية في بعض نسخ ت الت الكبير التي ينظر بها الحصة وأثبت في خط بعض التميمي والارث نقطتين فوق الحرف الأخير وكذا في قوله تاء (قوله أومن يدغم حرفا في حرف) أشارت للاف وكانه قال وقيل هومن يدغم حرفا في حرف (قوله أومن حرف الخ) من عطف العام على الخاص (قوله والطمطم من يشبه) المتاسبان يقول هومن يشبه وكذا يقال فيما بعد يدل على ذلك عبارة تمت لان المراد ان هسفة ثلاث يشبهها الألف (قوله من يشبه كلامه كلام العجم) أي لعدم تين الحروف والظواهر ان عدم تمام رفع اللسان من لازمه شبه كلامه بكلام العجم وقوله لا يكاد ينقطع بالحرف اللام في لا يكاد زائدة وكانه يقول من يقرب صوته من الانقطاع وقوله بالحرف أي بعدم تنابع الحروف ٣٧ وقوله يشوب صوت خسانه شيء الخ أي فهو منسوب لنفسه

والحق الآن جلهم من الخناسيم والناسيم عروق في باطن الأتق كأفاده التماموس (قوله وغير ذلك) وهو الاغن الباقين والنون وهو الذي يشوب صوته ثم من الخناسيم وهو سايبها والغفاء وهو الذي يكرر التمام الايجبي قال ابن عرفة وهو الذي لا يشرق بين الصاد والظاء قال ابن العربي واللكنة تجمع ذلك كله (قوله ان تال وحسنت في ربه) أي ساء على ان الحدود دلل على ان لا تشكر من التذنب فيصور مطلقا مع أنه المعقد والحاصل ان ما قاله الشارح ضعیف اذ ابرح أن الحدود جوارب فيصور بالانضمام على ما حدود مطلقا الى سواء تال

الانتماء وهو الذي ينطق اول كلامه تامم كونه والارث وهو الذي يجعل اللام تاما ومن يدغم حرفا في حرف والافخ بالمثلثة وهومن يحول اللسان من السين الى التاء ومن الرأ الى القين أو اللام أو الياء أو من حرف الى حرف أو من لا يتم رفع لسانه لشدة فيه والطمطم من يشبه كلامه كلام العجم والتمطم من لا يكاد صوته ينقطع بالحرف والآخر وهو الذي يشوب صوت خسانه شيء من الخلق وغير ذلك (ص) ويحدود (ش) يعني ان الحدود يجوز الاقتداء به اذا تاب وحسنت في ربه دليل ما تقدم (ص) وعين (ش) لانها ليست بجمالة ظاهرة تقرب من الأنوة بخلاف الظواهر ان بعضهم يفسر ما لغرض وهو الذي لا ينفرد كرو بعضهم عن هذا كصفيروا لان من يفسره بها (ص) ويجزم الآن يشبه فانيخ (ش) الجذام داء معروف باكل اللحم وقال المواق ابن رشد امامة الجذوم نازلة بلا خلاف الآن يتفاحش جذمه وعلم من جبرانه انهم يتأذون به في مخالطة لهم فينبغي أن يتأخر عن الامامة انتهى فتقوله فينبغي الخ فيجزم وجوب نفسه والظواهر ان المراد بغيره من يجاوره عن يمينه في كل كلام بعضهم ما يشبهه ثم ان الظاهر ان قوله وعلم من جبرانه الخ تفسير لقوله الآن يتفاحش جذمه وهذا الذي ذكره المواق خلاف قول الشارح فان كثر ذلك أي الجذام ونقص من خلفه ينبغي له ان يتحيز عنهم فان أي الخ جبر انتهى من شرح (ه) وفيه أن البرص مثل الجذام (ص) وبشيء يئله (ش) أي ويحور ناصي أي يوم أمثاله من الصبيان (ص) وعدم الصاق من على عين الامام أو يساره عن جذمه (ش) أي يحور زلن على عين الامام أو على جهة يساره أي ينف مكانه ولا يلبس عن خلقه وهو مراد به من حذو ومعى الجوارحنا المضى اذا وقع لانه

محاذ فقهه أو لا (قوله عن يمين الخ) لتبعيض أي وليس المراد أنه يقربه ولولم يصل خلفه (قوله تفسر الخ) أي ان ضابط التفاحش كونه يعلم من جبرانه ولولم يكن كثيرا في نفسه (قوله وهذا الذي ذكره المواق) الخالفه من جهة أن التحيز على كلام في طريق التذنب وأما على كلام الشارح فهو على طريق الوجوب وان كان غير يئني أنه لانه في جبر أو قول ويمكن حل فينبغي في كلام المواق على الوجوب وهو ظاهر (فان قلت) ان الخالفه من جهة أن التفاحش على كلام المواق علم التأذي ولولم يكن كثيرا في نفسه بخلاف كلامهم اراه عبرة بالكرة (قلت) ذاتا فيكون وان كان لتأذ من التفاحش الكثرة وقد فسر بالمراد كور فيمكن تفسير الكثرة بذلك واقعه (قوله وعدم الصاق الخ) صورته خلقه واحد بمحاذاة وعلى عينه واحد وعلى يساره واحد وكل منهما في الصف الذي حذو ما فاداه منصف أنه يحور زلن على عينه أو على يساره أن لا يلتصق بين حذو ومقال المنصف في توضحه يعني اذا وقت طائفتا حذو الامام أي خلقه فهما طائفتان فوقت عن عين الامام أو عن يساره ولم تلتصق بالطائفة التي خلقها بالامام خلافا من ذلك (قوله ومعنى الجوارحنا المضى) أي معنى

لا تطل صلاة الاحتمى قول القائل ولو عذمت اي وتجاوزا عذمت وي الطرف والافضل تركه لان الافضل تسوية
 الصوف الاثني عشران الجواز راد به ما يشمل خلاف الاولى فقط لا ما يشمل الكراهة وقول الشارح من غير كراهة بقيد
 ان الحكم الكراهة قوله يعني انه يجوز المنفرد بالخ اي اذا عسر عليه الوقوف في الصف والا كره (قوله فهو خطا منما)
 قال ثم وليذكر واعين الحكم ٣٨ هل الكراهة او المنع (اقول) والتظاهر الكراهة كما قد عني بعض الشيوخ (قوله

ولست مقبولة) اي وليس
 جذب مقبولة جذب (قوله هو الاكره)
 اي كرهه جوده خارج الصف
 (قوله حيث كره فعله) ظاهر
 صبره ان المصنف يحفل بهذه
 الصورة وليس كذلك لان
 المصنف حكم بالجواز وهذه
 مكرهه متاربعة عن المصنف
 لقول الشارح وفي قوله ولا يجذب
 الخ يعني ان الاولى ان يقول وقوله
 ولا يجذب ويوجب بان الدليل
 هو المعنى وهو المنفرد في اللفظ
 (قوله واسرع لها بلا خيب)
 واما ان خاف ترك الخيب فوات
 الوقت فانه يثبت (قوله فيما) اي
 في اسراع الذهاب واسرع الرجل
 (قوله كاه او بضعه) ولا فرق
 ايضا بين الجمعة وغيرها قال
 القسبي السكينة افضل من ادراك
 الركعة وادراك الصف الاول
 افضل من السكينة اه فادراك
 الصف الاول افضل من الركعة
 (قوله بالمسجد) اي في المسجد (قوله)
 فان قيل لمجاز يقتل القار وكره قتل
 البرغوث الخ) هذا له جوابه من
 القار يمسكون القار اشد من
 القرب من حيث عموم اذنته
 (قوله من القوارض) فليس يقتل
 فسوقا من باب قتل من عن

يجوز ابتداء من غير كراهة (قائلة) يسار يفتح الباء كسرهما هو اقص وأيسر
 في كلام العرب كلمة اولها ما يحس كونه الاقوله بسا ليد (ص) وصلاة منفردة خلت
 صف ولا يجذب احدا وهو خطا منما (ش) يعني انه يجوز المنفرد ان يصلي خلف
 الصف ولا يجذب اليه احدا من المأمومين فان فعله وأطاعه الاكثر فهو خطا منما
 اي من الجانبين لقوله المجذوب لا طاعته ويقال جذب جذب لفتنا قال في القاموس
 وليست مقبولة ووهم الجوهرى وفي قوله ولا يجذب الخ دليل على انه لا يجذب موضعاً
 الصف والا كره وقوله صلاة منفرد الخ مع حصول قتل الجماعة وفوات فضيلة الصف
 حيث كره فعله والاصح انه فضيلة الصف ايضا لانه كان نوايا المفسر فيه (ص)
 واسرع لها بلا خيب (ش) يعني انه يجوز الاسراع للصلاة من غير ان يهرول وهو مراده
 بالنسب وانما جاز الاسراع لها لان المباداة في الطاعة والاهتمام بها مطلوب وانما لم ي
 عن الخيب اي نهى كراهة لانه يذهب انشوع والسكينة وقال في التكميل لا بأس
 باسراع المعلى للصلاة ما يسرع عجب ولا بأس بتعريضك لانه يملك الصلاة ان ترشد
 ما لم يجر جه اسراءه من السكينة فمهما وموافقا ان تقونه الصلاة كلها أو بعضها
 انتهى (ص) وقتل عقرباً وفار بمسجد (ش) هكذا قال النسي ونفسه يجوز
 قتل العقرب والقار في المسجد لا يذنبهما ولا يجوز الحرم قتلهما في الحرم في المسجد
 الحرم لا يقال هذا انكر ارمع قوله في باب السهو وقتل عقرب تريد لانه كره أو لا فيما
 لا تطل به الصلاة ولا جود فيه وهذا كراه الحكم وهو الجواز وقتل بالاستحباب
 لا يذنبهما واعلم ان قتل القار في المسجد ترسوا كان في الصلاة لا يخلص عليه
 القسي وان قتل العقرب في المسجد ليس في الصلاة ترسوا من غير تفصيل وأما
 لمن في الصلاة فتقدم ما فيه من التفصيل بين ان ترده فيصير ولا كره فان قيل لمجاز
 قتل القار في الصلاة فخطا بخلاف العقرب لانت لفساد مدام والعقرب انما يحصل منه
 شيء خاص ولا يكون حيث لم ترده فان قيل لمجاز قتل العقرب في الصلاة بشرطه وكره قتل
 البرغوث قلت لان ضررها اشد من قتل القار وكره قتل البرغوث قلت لان
 القار من القوارض التي يحل قتلها في الحرم والحرم وغيره بخلاف البرغوث (ص)
 واحضار صبي لا يبعث ويكف اذانه (ش) يريد انه يجوز احضار الصبي في المسجد
 بشرط ان احبهما الوصف بقوله لا يبعث لقوله بعد ذكره ان يقتل ما يؤمر به وشأنه
 أن لا يبعث وثانيهما الخال بقوله ويكف اذانه اي يطم من حاله أنه على تقدير وقوع

الطاعة فقتل الصبيان الخ فواسق استعاذوا منها ناهل لكثر تشبهتهن واذا من حتى قبل يقتل في الحرم العث
 والحرم مصباح (قوله اي يقتل ما أمر به) الاولى حذفها من تفسير لا يبعث لانه مدلول قوله ويكف اذانه في المعنى وان كان
 المصنف عبر بالثي (قوله وثانيهما الخال) اي من صبي وانما يصحح الخال من صبي لانه وصف بقوله لا يبعث والتقدير
 واحضار صبي موصوف بعدم العيث في حال كونه يتكف عن العيث بتقدير وجوده اذانه اي بتقدير وجوده المتفق عادة

(قوله أو قدم المصنف عند انتهى) أي على تقديري وجود العتب (قوله لا أو العتب) أقول لا مانع من العطف على جملة لا يعبث لأن المعنى الاتي على المدايسة آت مع العطف اذ المعنى على العطف واحضار صي وموصوف بكونه لا يعبث وموصوف بكونه يسكن عند وجود العتب بتقدير اذ انهم ويدل عليه قوله بشرطين فذلك الشرطية ظاهرة في العطف وكذا قوله بتقديرين ظاهر في العطف (قوله فان قدرا) أي بان كان يعبث ولا يسكن اذ انهم وقوله أو أحدهما أي بان كان يعبث وكان اذ انهم فتعي أو كان لا يعبثو بتقدير اذ اذعت ونهي لا يتم (هـ) قوله هـ قد ضمت ما قاله الشارح وان المعتمدان الجواز مشروطا بشرطين أي قاله في أي أو أي غن شأنه أن يعبث ولا يكف اذ انهم لا يجوز احضاره وأما من شأنه أن يعبث ولكنه علم من عادته أنه يكف اذ انهم فتعي ابن ناجي على المدونة عن أبي الحسن عليه أنه يكره حضوره ولكن مفاد ابن عبد السلام وابن فرحون وابن عرفة جواز في ذلك أيضا (قوله ويصق) أي أو تنضم (قوله هـ) أي في المسجد (قوله إن حسب) أي فرش بالحصا فيصق في خلال الحصا ويدقنه فيها (قوله أو تحت حصيرة) سباني يقول الشارح أنه معطوف على مقدور فوق حسبها ما وتحت حصيرة فمقدومان الضمير في حصيرة يرجع للعبث أي فقاده اختصاص جواز الصق تحت الحصير بالمعجب وهو ما ذكره غير واحد من الشراح وكلام المنجني يشهد أنه يجري في غير المعجب (قوله ثم قدمه) أي ثم تحت قدمه والخط قد قدمه مقدر متضاف بهم فهو شامل لتقديم العين وقدم اليسرى قال في ذلك وتقدر تحت قدمه مع كونه مراديا وجب عطفه على حصيرة ٢٩ وقوله تعينه ثم أمامه عطف على تحت فأنت تراها عطف على المضاف إليه ثم عاد العطف على المضاف فيه فقلقها فاذعالت ذلك فتني الاتيان يتم نظر وذلك لأنه يقتضي أن تحت الحصيرة مرتبة مقدمه على القدم وليس كذلك بل مراتب القدم وما بعده أعلاه في الذي ليس فيه حصير والحاصل أن المسجد أمامه ملط

العبث منه يتبع اذ انهم عنه بان يعرف ذلك منه قبل دخول المسجد فان علم منه العبث أو عدم الكف عند التهيؤ حرم احضاره فقلقه به يعني في الواو في يكف واو الحال لا أو العطف على جملة يعبث أي وإجازة احضار صي في المسجد بتقديرين أن يعلم أنه لا يعبثو بتقدير أن يعبث يكف اذ انهم فان قدرا أو أحدهما لم يحرم لأن المقصود تنزيه المساجد عن لعب العيان (ص) أو يصق به أي حسب أو تحت حصيرة ثم قدمه ثم عينه ثم أمامه (ش) يعني أنه يجوز زني في المسجد بالمعجب كان في صلاة أو غيرها أن يصق أو تنضم فيه فوق حسبها أو تحت حصيرة ثم ان لم يتيسر له دق في الحصا فعل ما ذكر تحت قدمه العين واليسار ووجه اليسار في مرتبة القدم ثم جهة عينه ثم أمامه وأما الخط فانتظاره

أو عصب أو مقرب فالباط لا يصق فيه مطلقا كان حصيرة أو لا أو أما المعجب والمقرب فان كان حصيرة فيصق تحت حصيرة ولا تأتي المراتب فيه وإنما تأتي فيها إذا لم يكونا حصيرة وحاصلة أنه لا يصق في ثوبه فان لم يكن تحت قدمه العين أو اليسار ووجه اليسار في مرتبة القدم فلا لأنه أي تحت القدم اليسرى ووجه اليسار في مرتبة واحدة والظاهر أنه القدم اليسرى من القدم اليسرى ووجه اليسار ثم عينه ثم أمامه فإذا كان كذلك فلا وجه للاتيان ثم لأنها تقتضي زني القدم مرتبة أخرى وهي تحت حصيرة وليس كذلك وما أقاده ظاهر العبارة من أن هذا الترتيب يكون في الذي حسب وغيره غير ظاهر بل هو قاصر على المعجب أو المقرب الخالي عن حصير فلو قال المصنف وبعني بمعجب أو تحت حصيرة كني طرف ثوبه لمع أو ان يغير ثم على يساره وتحت قدمه ثم عينه ثم أمامه في حسب فقط لا حصيرة بلو في المثلثة (قوله أو تنضم) أي لا تحت فبكره (قوله فوق حسبها الخ) أي أو فوق ترابه ويدقنه في الحصا أو التراب وهذا الذي يأتي في المرتبة (قوله هـ) أو تحت حصيرة (قوله هـ) أي المعجب (قوله ثم ان لم يتيسر له دق في الحصا) هذا حل ظاهر المصنف المتضمن أن قبل القدم مرتبة أخرى وليس كذلك بل قوله قدمه ثم عينه الخ تفصيل في المعجب الخالي من الحصير فلو حذف ثم لكان أحسن وخلاصته أنه ليس في المعجب المذكور مرتبة متعلقة بالصق في خلال الحصا قبل القدم بل الذي قبله مرتبة متجاوزة عن ذلك وهي البصق في الثوب (قوله وأما الخط فانتظاره الخ) قال بعض شيوخنا الذي يظهر حرمة الخط في المسجد ولا يصح قياسه على الحقيقة أي لمشاكلة اليد إلى الغير بالخط فيه

(قوله وقوله وأتحت حصيرة) أي لا تقربوا من ذلك كنفها فلهذا قال وإذا سبق فوق الحصاة دفعته بها وتكره المغضضة فيه وإن شططها بالحصاة والقرقش بها بين الخفامة أنها أكثر وتسكر ريشق الخروج له أمانه بخلاف المغضضة فوق خذ من ذلك عدم كراهته بل في محل مدلوله وموضع كونه لما صيرب بالارض ويؤخذ عنه النبي صلى الله عليه وآله في معنى الجامع للأزهر ذكره عب (قوله لأن هذه الأقسام الخ) تعليل للقطع على مقدور المقيد أن قوله وأتحت حصيرة أي المحصب (قوله مقيد بالمرتو المرتين) قال عب وهل المراد بالمرة والمرتين من واحد وفي يوم فقط وأما مرتين واحد ومثله لغيره فعل كثير لا يجوز لنا أن نأخذ الناس قائلين بذلك أم لا اه (قوله لأكثر تداينه) أي لاسمان كان عنهما من الوقف (قوله لا احتلاب الدواب) أي إنما كان يؤذى لاستتقذاره لا احتلاب الدواب وقوله أن أدى إلى شيء من ذلك حرم وكذلك الخط والمغضضة إنما حصرها في قطع مالم يؤذى للاستتقذار والاحرام كما إذا كان تأذيهما الغر (قوله ومقيداً بما إذا لم يقصد سائط المسجد) إذا كان فرض المسئلة في البصق في المحصب فوق الحصاة وأتحت الحصيرة فلا يظهر ذلك القيد وكأنه تنظر إلى ظاهر قوله أمانه من أنه يصق بجانب القبلة فأعاد أن المراد من يديه لا في سائط القبلة ٤٠ والحاصل أن المصل يمتنع بطرف ثوبه مطلقاً أي في محصب وغيره (قوله لانه

المغضضة كما قاله ح أي فتصكره في المسجد وقوله احصب أي فرش بالحصاة وقوله وأتحت حصيرة عطف على مقدور أي يمتنع بفرق حصباته أو تحت حصيرة لأن هذه الأقسام في المحصب والجواز في البصق والخفامة مقيد بالمرة المرتين لأن أكثر تداينه لا يقطع حصره واستتقذاره لا احتلاب الدواب فإن أدى إلى شيء من ذلك حرم ومقيد أيضاً بما إذا لم يقصد سائط المسجد ولا كره ومقيداً أيضاً بما لا يأتى به وغيره ولا يمنع كذا ينبغي وبعبارة أخرى هذه المراتب مستحبة في الصلاة للضرورة لانه غير ممكن من الاتفاقات لأخارجها إلا بالضرورة والحاصل أن المصل يمتنع بطرف ثوبه فإن لم يفعل به وأراد أن يمتنع في المسجد فإن كان غير محصب فليس بذلك وإن كان محصباً فلهذا على الترتيب الذي ذكره وأما غير المصل فإنه يصق في المحصب أيضاً في خلال الحصاة أو تحت حصيرة ولكن لا يطلب منه الترتيب الذي في المصل (ص) ونحو وجب صلاة العبد واستيقاء وشاية للمسجد ولا يقضى على زوجه به (ش) يعني أنه يجوز وتندب للمعصاة المسنة التي لأرب للرجال فيها أن تخرج إلى صلاة العبد والاستدعاء وأخرى للفرس ما معاملة لم تقطع أرب الرجال منها بالجملة فهذه تخرج للمسجد ولا تكثر التردد كافي الرواية ويجوز أزامر جواز الشاية أن تخرج للمسجد في الفرض وجنابة أهاها وقرباها لانه ويجال علم وان انعزلت كما قاله ابن عرفة وهذا ما لم تكن

غير ممكن من الاتفاقات هذه الملا لا تخرج الترتيب وتفيد أن الأصل الخلف مع أنه أي فرق يشبه وبين اليسار (قوله فإن لم يفعل) بأن لم يتيسر له ذلك أي أنه المحصب وقوله التراب فيصير تحت القدمين يعرفها بقدومه وهذا يفيد أن يقدم البصق بثوبه على المحصب أو التراب ولا يقال بعض شيوخنا والحاصل أن الثوب يطلب تقديمه على الجميع ويعين في غير المحصب وهو الملبط فإنه لا يجوز البصق فيه بحال لا على بلاطه ولا في قرشه اه الآن هذا الحديث المروي عن أبي رافع عن أبي

هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى خفامة في عملة المسجد فأقبل على الناس فقال ما بال أحدكم يقوم بأدبة فيتنضم أحدهم إلى أحدكم ثم يتقبل فيتنضم في وجهه فإذا اتضم أحدكم فليتنضم من يدار تحت قدمه فإن لم يجد فليقبل هكذا ووصف القليم فتقبل في ثوبه من مستبعضه على بعض اه يخالفه (قوله فإن كان غير محصب) أي ولا يقرب إلى أن كان ملبطاً للمسجد (قوله وإن كان محصباً) أي وليس له حصيرة (قوله وتندب) هذا حكم خارج عن كلام المصنف لأن كلام المصنف في الجائز يتوهم من المصنف أنه جائز فتندوب مع أنه مندوب (قوله لأرب) أي لأحاجة (قوله تخرج للمسجد) أي جواز أزامر جواز ما قبل عليه النص يعني خلاف الأولى (قوله ولا تكثر التردد) الظاهر أن المراد تخرج للمسجد في الفرض وغيره ولا تكثر التردد ففارق الشاية الغير المصالة والظاهر أن كثرة التردد مكرهه (قوله ويجوز أزامر جواز) أي ذلك خلاف الأولى كما صرح به شب (قوله وجنابة أهلها) معطوف على المسجد (قوله وقرباها) عطف على (قوله لانه) ويجال علم (قوله) أي فتخرج كافي شب فقال وينعثر وجهها ليس السمل ولا ذكر والوعظون بعدت وأن كانت منة لانه من الرجال والظاهر أن المراد به الكراهة لا التحريم في شرط العلم في نحو وجهها لأن تكون لبسيل وقال بعضهم

لا يكون خروجه من ليل وانما يكون نهارا ويمكن اختلاف ذلك باختلاف الأزمان وان يكن غير ثلاث ولا مطلق ولا
 من أحوال الرجال ولا في معنى الطيب اظهره ان سنة وأن يخرج في خشن يسلم أو أن لا يصلي بجلى يظهر أثره من جال يظهر أو صوت
 والا فلا بأس به وأن لا يقي بالطريق ما يقي مقصدته عاص واذا امن من المسج فغيره أولى وان وجدت الشروط فنيق أن
 يخرج من غير المأوى القصدية فان خروج حال في موضع يضي في زمانا المنع (قوله ليل) اي ظاهرة (قوله النجاسة) اي
 انكسر كما يفيد المصباح والمراد الحسن تقول امرأة كريمة اي حسنة ومنه كرامة الأموال لخيارها وحسنها وعطفها على ما قبله
 تفسر (قوله ثم ظاهر كلامه) اي أنه لا فرق أقول وهو الظاهر (قوله ولو اشترط لها في العقد) اي وهو كذلك لأنه يضي
 كافي للصالح أن يني به غير أحسن الشروط أن تقولها ما استعملته في الخروج وأشعر قوله ولا يقضي بأن الأولى كإقال
 ابن رشد عدم منعها لليل لاعتقوا اما الله سبحانه الله وهو مع الشرط أكد ٤١ (قوله ولو لمصلحة) هذا شاق وقوله ولا يقضي

على زوج الشابة وتوجهه أن قوله
 ولا يقضي على زوج الشابة
 يقضي بان الضمير قول المصنف
 ولا يقضي على زوجها فصرح على
 الشابة وقوله ولو لمصلحة يقضي
 أنه عائد على المرأة بلق الشابة
 وغيرها والجواب أن مراده
 بقوله ثم ظاهر كلام المصنف اي
 على اعتبار أن الضمير عائد على
 المرأة مطلقا (قوله ويرد الفاعل)
 الواو بمعنى أو أي ويرد فاعله
 وحذف النون على أنه قوله
 وتسوا على نسلان وقوله على
 المشهور ومقابل الجواز في
 المرسى لا في حال السبر (قوله لا)
 أن يكونوا عاقلوا انفسهم) اي
 كركوع لا كترافهم على
 مأمومين فليكون وجوبوا ان
 كانوا قد عمل بهم فلا يجتمع
 لهم حيثئذ البناء والقضاء

بأية في الشجابه والنجاسة والا فلا يخرج أصلا ولا يقضي على زوج الشابة بان خروج
 للمصنف أصلا لاجتماعه على طبعه بخلاف المصلحة في كلام ابن رشد ما يفيد مظاهر
 ما ذكره الا أنه لا فرق بين الشابة وغيرها في عدم القضاء على الزوج وكذا هو ظاهر
 السباع ثم ان ظاهر كلام المؤلف عدم القضاء ولو اشترط لها ذلك في العقد ولو لمصلحة
 وبهذا التقرير على ان الله اعلم بأقسام (ص) واقتضى مؤيد سقن بامام (ش)
 يريد أنه يجوز لاهل الشن المتعار بأن يقتدوا بامام واحد ان كانوا يجهت بمعون
 تكبيره ويرو آفقه وسواء كانوا في المرسى أو صارين على المشهور وان الأصل السلامة
 من ظروفا يقرهم من ربح وغيره فلو ربحهم الربح استقلوا وان شاءوا أصلا واحدا فلو
 اجتمعوا بعد ذلك رجعو الامامهم الا أن يكونوا عاقلوا انفسهم فلا يرد رجوعا اليه ولا
 يلغوا ما عملوا بخلاف مسبق قلن فرغ امامه فقام القضاء فبين خطأ قلته فانهم يرجع
 ويلقى ما فعله في صلب الامام فلو استخلفوا ولم يرجعوا فلا يرجعوا ايضا وقد ترجعوا
 من امامته لانهم لا يمانون التفرق ناسا قاله عبد الحق (ص) وفصل مأموم بهم صغير
 أو طريق (ش) يعني ان المأموم يجوز له الاعتقاد بالامام ولو كان بينهما فاصل من شهر
 صغير أو طريق والمراد بالصغير ما يمانون معه عدم سماع قوله أو قول مأمومه أو رؤية
 فعل أحدهما ومنع أو حقيفة كل فاصل (ص) وعلموا مأموم ولو بسطع لاهكه (ش)
 يريد أنه يجوز للمأموم أن يصلي في مكان مرتفع ولو كان سطحيا غير الجملة ولا يجوز
 للامام أن يصلي على مكان مرتفع عن مكان المأموم وهو مراد بالعكس وبعبارة أخرى
 وعلموا مأموم اي وكان يضبط أحوال الامام من غير تعذر فلا يشكل بركاثة اقتداء من

٦ ش في والحاصل كما كتبه بعض شيوخنا أنهم اذا عملوا جملا أو استخلفوا وان لم يعملوا شيئا إلا يرجعون اليه وان
 رجعوا بطلت صلاتهم وان لم يعملوا شيئا ولم يستخفوا وجب جوعهم اليه وان لم يرجعوا بطلت صلاتهم اهـ (تنبيه)
 يشب كون الامام في التي تلى القبلة وانظر لرحل تفرق الرجب لها بعد ما قرأ الامام هل يستند ذلك لان حكم المأموم لم يزل
 منسجبا عليهم الى وقت التفرق بل وبعد ايضا حيث اجتمع قبل الاستخلاف وحصول عمل أو لا يستند (أقول) الظاهر
 الاول (قوله بخلاف مسبق قلن الخ) وقرق بأن تفرق الشن ضروري فلذا استدبروا بما فعلوا بخلاف المسبق فان مراقبه
 للامام ناشئة عن فرغ بطريقه وأيضا لا يؤمن تفرقه ثلثا (قوله المراد بالصغير الخ) لحديث يكون الفصل بالكيبر غير
 جائز كما صرح به بعض الشراح (قوله فلا يجوز للامام الخ) اي يكره على المعتدوقيل بالنسب هذا مل الكبر والاحرم قطعاً
 وبطلت وعمل ذلك بقود ثلاث أن لا يكون لتعليم وأن يكون دخيل الامام على فقل وان لا يكون ضرورة فان كان لتعليم
 كصلته على اقله تعليمه وسلم على المشهور وأبدي على ذلك فان كان أشد الصلوة فوصله على مكان مرتفع فحين على أسفل

له أو دخل على المضروبة كضيق مكان وهو مناجز (قوله لان ذلك قد عذرنا الخ) فالتعذر محقق ولا بد كره ولو تحقق أو غلب
على الظن حرم (قوله وان حرم) ٤٢ ضيق اذا تعذر الكراهة (قوله ما حسن النسخ نسخة لقصد باللام) لانها ظاهرة في

بابي قيس بن في المسجد الحرام لان ذلك قد عذر عليه ضبط احوال امامه فالوفرش
التعذرا وعدمه فيما استوى باو ظاهر كلام المؤلف ان القول الذي اشار اليه بالوقوع
ولو يسطح هو عدم الجواز وما نقله الشارح ليس فيه الا الكراهة نعم ما نقله بت عن
صاحب الاشراف المنع فقص عليه (ص) وبطلت تصد اماما ومأموما به الكبير (ش)
يعني ان الامام اذا قصد بالارتقاء ولو يسيرا التكبر على المأمومين أو قصد المأموم به ذلك
بطلت صلاتهما وأما مع عدم قصد فلا بطلان لا الامام وان حرم عليه كما هو الآن
يكون يسيرا كما ياتي فيجوز ولا المأموم مع جواز هوان كره وأحسن النسخ نسخة لقصد
باللام ويليهما نسخة الباء لانها السببية وأقبحها نسخة الكاف على جعلها للتشبيه
لانها تقتضي بطلان صلاة الامام بالعلو ولو لم يقصد التكبر وهو قول لكنه ضعيف وتضع
على جعلها للتعليل على حد قوله تعالى كما هذا كم وقوله اي بالعلو المطلق لا بالعلو يسطح
وقوله (الابكشمر) مستثنى من قوله لا عكسه سواء اجل على المنع أو الكراهة فكان الاولى
وصلة لان الموضوع مع عدم قصد الكبير وفي كلام الخبيضي نظير حيث جعله مستثنى
من قصد الكبير وقد علم بطلان الصلاة مع قصده ولو بالعلو اليسير ثم ان مثل الشرع عظم
الذراع من طوى المرقع الى مسند الكف فيبقى ان يراعى الفراغ المتوسط (ص) وهل
يجوز ان كان مع الامام طائفة كثيرهم تردد (ش) اي انما ذكره أولا من عدم الجواز
في قوله لا عكسه سواء اجل على الكراهة أو على المنع اختلف لحد ذلك مطلقا سواء كان
مع الامام طائفة من المأمومين أو كان وحدهم وهو ظاهر المذهب وهل انتهى اذا كان
وحده في المكان المرتفع وأما ان كان معه غيره فلا منع حيث كان الغيران الاشراف
يل من سائر الناس أو المولى معطاة تقتضي اشراف الناس فلا يجوز ان ذلك مما يبرز
فراوة عظيمة وهذا صحت قوله كثيرهم تردد (ص) ومسمع واقتدابه أو برؤيته وان
يدار (ش) اي وجزأت صلاة مسمع والاقتدابه بصوت المسمع والافضل أن يرفع الامام
صوته ويستثنى عن المسمع قائم من وظائف الامام ويجوز الاقتدابه بصوت المسمع
وأولى صوت الامام يجوز الاقتدابه برؤية الامام أو المأموم وان كان المقتدى في الابع
بعدد والامام يخرجها بمجده أو غير في غير الجعة فائق كلامه على أربع مرات
فتو له مسمع على حذف مضاف اي وجزأت صلاة مسمع كما تشرنا في التقرير بعد بل قوله
واقتدابه ومن لازم جوازها صحتها لا عكس فلها عدل عن قول ابن الحاجب وتضع
وظاهره ولو قصد التكبير وسع القلم حده مجرد اجماع الماء ومن خلافا لا شاعرة
فانهم فصلوا تنصيلا لا تقولي به وفي قوله واقتدابه مسموعة لان الاقتدابه انما هو بالامام
اي وجزأت مقتدى أن يعتمد في اتقالات الامام على صوت المسمع ولم يرفع من شرط
الامام اتبعها بشرط الاقتدابه وهي ثلاثة امور المساواة في الصلاة المتابعة في
الاسرار والسلام فبدأ بالاول منها بقوله (ص) بشرط الاقتدابه (ش) اي بشرط طاعة

التعليل أقول لا يفتي أن الباء
السببية وهي ترجع للتعليل بما
وجه الاحتمال الا ان يقال ان
اللام ظاهرة في التعليل فهو را
قويا بخلاف كون الباء السببية
فلست كذلك فتأتي لغوها
كالتعدي (قوله به اي بالعلو)
ظاهره ولو قصد الكبير تقدمه
للامامة أو قصد الكبير لتقدمه على
آخر فلا تكون باطلة والتعليل
يقع للتكبر يقتضي بطلان
واقتداه بعض الشيوخ (قوله
والافضل الخ) اي ذكر قوله
وجازت بمعنى خلاف الاولى
يعني أن الاقتدابه خلاف
الاول (قوله الاقتدابه بصوت
المسمع) هذه مرة وقوله واول
صوت الامام مرتبة ثالثة وروية
الامام والمأموم مرتبتان الآن
أعلاها رؤيته فعل الامام فسمع
قوله قرؤية فصل المأمومين
فجاء قولهم (تنبيه) لا يفتي
ان ظاهر المصنف جواز الاقتدابه
به ولو صغيرا أو أصغر أو غيره صل
أو غير مشروط وهو ما اختاره
البرزقي واختاره القائلين وسكن
البرزقي عن بعض شيخه الصحة
في الابع واستظهر المطالب
الصحة الا في غير صل أو غير
منصوص (قوله صلوا قصد لا
لاقتدابه) اي فصلوا ان قصد
ذلك بطلت صلاتهم وان قصد الذكر
أو الذكر والاعلان فصلاته

محضه وان لم يكن له قصد باطلة فتدبر (قوله مسموعة) اي وأريد به ظاهر ما محبت أي به المعنى الذي كره صلاة
الشارح فلا مسموعة (قوله اي بشرط طاعة) المناسب أن يقول بشرط صحة الاقتدابه وقوعه أولا وموجب الشرطية قولها أولا

(قوله فليس الخ) ظاهر أن التفرع الصورتان وليس كذلك بل انشائية لا تسلي لها في التشرع (قوله لانه) لتعليل التقدير أولا وحاصله انه لا يمكن وجود الاقتداء بدون نيقة كقوله بشرط الاقتداء فيه المتبدا مكان وجود الاقتداء بدون نيقة وحاصل الجواب أن الشرط متضمن على الاولى (قوله فهو مأموم) أي مقتدى به وقوله فهو منفرد أي ليس بمقتد وقوله وخصلت نيقة الخ الاولى ان يقول وحصل الاقتداء فهو مقتد وهو منفرد أي وليس يحصل الاقتداء (قوله في أي صورة) استقام انكاره أي لا توجد صورة (تنبيه) نيقة الاقتداء لا يشترط أن تكون حقيقة لان الحكمة تمكن كاستظهار المأموم امامه بالاسرار ولوسئل حيث نعت سبب الاستظهار لاجاب بأنه مؤتمم والاولى أن نيقة تبدأ ٤٣ بشرط الاقتداء متبع لان القاعدة في

المتبدا والمتمم اذا كانا معا فترتب
أن يجعل الاعرف مبتدأ ونيقة
أعرف لانه مضاف للضمير بشرط
مضاف للحاصل بالوال الضمير أعرف
من المحلى بالوال وهذا على مافي
اكثر النسخ وفي أصلها بشرط
للاقتداء نيقة يحصل شرط فعلا
مبني للميم بسم فاعله (قوله)
بمختلف الامام أي بمختلف
امامة الامام لان التي يقابل
الاقتداء الامامة (قوله الاجعة
الخ) لاصفي ان النيقة الحكمة
تسكن فتقدم الامام في الجملة
والاستظهار دل عليها فاشترط
التمقي في صحة الصلاة في هذه
الاربع وفي حصول فضل الجماعة
لا حاجة فيه ويوجب بان المراد
ان لا يشرى الانفراد (قوله نيقة
الجمع فتسند الاولى) فلوترها
فصلانه محبة لانها واجبة غير
شرط (قوله فلوتر نيقة الامامة)
أي في مقام تركها في الثانية
قطعة بطلت الثانية فقط واذا اهر
انه لا يصلح اقبل الشتر أي

صلافة المأمومة اتساع امامه أو لا فليس المنفرد أن ينقل للجماعة ولا العكس فلا حاجة
لهذا الشرط الا في عدم الانتقال ولذا فرغ عليا ابن الحاجب فلا ينقل منفرد للجماعة
كالعكس وكان الأولى ان يضرع قوله ولا ينقل الخ بالفاعلي هذا كما فعل ابن الحاجب
لانه لا يشترط وجود الاقتداء بدون نيقة فان من وجد شخصا يصلي ونوى الاقتداء به فهو
مأموم وصحلت نيقة الاقتداء وان قوي أي يصلي نفسه ولم ينو الاقتداء به فهو منفرد
وصلافة محبة ان قرأ أو لا بطلت من ترك القراءة لا ترك نيقة الاقتداء في أي صورة
يحكم به مأموم ولم ينو الاقتداء أو سئل صلافة (ض) بخلاف الامام ولو يجتاز (ش) أي
بمختلف الامام فليست نيقة الامامة شرط في صحة الاقتداء ولا في صحة الصلاة ولو يجتاز
اذا الجماعة ليست شرط في صحتها بل كمال (ص) الاجعة وجهها وخوفا مستغفرا
(ش) يعني انه لا يشترط نيقة الامامة الا في أربعة مواضع أحدها اذا كان اماما في الجملة
لان الجانب الشرطي محقق فلو ان نوى الامامة أو بطلت عليه لا يفترده وعليه
ابطالها عليه فانما الجمع عليه المطر خاصة لانه لا يدين من الجماعة وان كان الامام ارايب
يجمع وعدمه وتخصر في تفسير الجماعة لان هذا خصوصية للامام بمختلف غير من يقية
الاجوع كجميع يعرفه وغيرها فلا يشترط فيها الجماعة اذ لا انسان ان يجمع فيها نفسه ثم ان
المواضع بين هاتين نيقة الامام مشترطة لكل من الصلاتين أو للثانية فقط وذكر
في التوضيح ان نيقة الجمع عند الاولى وأما نيقة الامامة فتقبل تكون عند الثانية فلهذا أثر
الجمع فيها وقيل في الصلاتين ان لا يقبل الجمع الا بين اثنين اسميه والمشهور والثاني فلوتر
نيقة الامامة بطلت الثانية على الاول وبطلت على الثاني فانها الصلاة في الخوف الذي
اديت فيه على حيثما بطلت فليست الا تصح كذلك الا بصحابة فان لم ينو الامامة بطلت على
الطائفتين وعلى الامام وابيها الامام المستخلف يلزمه ان ينو الامامة ليس بين نيقة
الامامة والمأمومة ان شرط الاستخلاف ان يكون خلف الامام جماعة فلو لم يكن خلفه
الا واحد لم يصح له الاستخلاف فان لم ينو الامامة فصلانه محبة غاية انه منفرد لان
ينوى كونه خليفة الامام مع كونه مأموما مقبلا صلافة للتعاب وأما صلافة من خلفه

لفصل باربع ركعات التي بطلت وما ان تركها في الاولى ونيقة الجمع فانها تسقط اذ صحت مشروطة بغيره الامامة هذا ما أضافه في له
(قوله فان لم ينو الامامة) وذكر عجب خلافه قتال ما حمله انه اذا لم ينو الامامة بطلت صلافة للتعاب لان رضاه بكونه مستغفرا
يقضي فيما أفعله ما يتقدمه من غير ان يقسمه اذ اذا ولا يضره في ذلك اقتداءهم وفي البرموي انه اذا لم ينو الامامة
في هذه المسائل فصلافة المأموم باطله وأما صلافة الامام فصحة في الاستخلاف فانما ان منفرد وسئل عليه ايضا في غير
الاستخلاف ولم يرد كل نقل والقياس بطلانها عنه وعليه لم يربط صلاتهم بصلافة حين الاستخلاف (قوله لتلاصحه) أي
للتناقض لان كونه خليفة ينافي كونه ملاحظا له مأموم وملاحظة انه مأموم تنافي كونه خليفة الامام ان يقول كذا يرضاه

بالاستخلافية امامة قدمية الامامة متنافه فهو تلاحب فقتضيه البطلان زانقي له فلا بد ان يتوى عند هذه الامامة
 رفض المأمومية (قوله ان تقدموا بالامام) الاحسن بالتحقق (قوله للامام) أي ان الانسان اذا قوى الاقرار ثم بايمن صلى
 خلفه حصل المأموم بفضل الجماعة دون الامام (قوله في بعض الوجوه) وهو عدم شيء والحاصل ان عدم صحة الصلاة بوجه وعدم
 فضل الجماعة بوجه آخر وعدم شيء بوجه ثالث وهو المراد (تبيينه) الزم ان عرفه على قول الاكون يصعد الامام في جماعة
 ويحوي لان عبد السلام ولا أحد يقول بذلك والارجح ما اختاره النجاشي قال بعضهم والظاهر على قول الاكثرانية الامامة
 لا يشترط ان تكون من اول الصلاة في اقتنع الصلاة وحده فدخل معه آخر فتوى ان يومه في بقية الصلاة يحصل بفضل الجماعة
 (قوله على امامة الصبي) أي وامامة ٤٤ الصبي البالغ في القرض فيها قولان بالصحة والبطلان والراجح البطلان (قوله ورد

فبطل عليهم ان تقدموا بالامام والافلاول كانت نسبة الامامة في الاربع السابقة شرطا
 في صحتها بحيث تنعدم بغيره وفصل الجماعة كذلك بعدم حصول الفضل للامام بعدمه
 عند الاكروان لم يكن شرطا في صحة الصلاة نفسها والتشبيه يكون في بعض الوجوه صحيح
 تشبيهه بها بهذا الاعتبار بقوله (فضل الجماعة) أي شرط حصول الفضل للامام
 في كل صلاة نسبة الامامة ولو في الاشياء وما كان اتمام غيره هذا هو المراد واختار
 النجاشي من عند نفسه في القرض الاخير وهو قوله كفضل الجماعة خلف قول الاكثران
 فضل الجماعة يحصل للامام ايضا ولا يبعد في جماعة ولو لم يشو الامامة (ص) ومساواة
 في الصلاة وان ابداء وقضا او يظهر من من ومن (ش) هذا معطوف على نيته أي وشرط
 الاقدار نيته ومساواة ومتابعة أي مساواة في عين الصلاة لا يقتضي فيها الا ما يستتبعه
 بهد فلا يصلي قرض خلفه قتل وظاهره لا يصلي فاذا رابع ركعات خلفه معقوف لانه
 فرض خلف فرض مقابله او اما للتذكرة خلف الثالثة فلا يصح وهو ظاهر المأزوي ترد
 اصحابنا في تأخير ركعتين جهلا ما خلفه من قبل وأجر بعض شيوخنا على امامة الصبي
 وبقائه ثمانية القرض ولا يصلي ظهر خلف عصر ولا عصر خلفه فلو ظن المساواة فامر
 فتبين خطأه كحلان الامام في ظهر فامر فاذا هو في عصر فقبل يقطع ويستأنف والنجاشي
 يأتي على ما في المدونة في الذي ذكره الظاهر وهو مع الامام في العصر فتأدي ان يتأدى هذا
 الى تمام ركعتين بعد ركعة أم لا فان ذكر بعد ثلاث شععا بانرى طاهره من شذو كايصل
 صلاة المأموم اذا حصلت الخاتمة في عين الصلاة المتتدى فيها الصلاة امامه فاحر بطل
 صلاة ايضا فاذا التحصل الصلاة لكن حصلت الخاتمة بينهما في الاداء القضاء كظهر
 امس خلف ظهر اليوم وعصركه وحصلت الخاتمة بظهر من ثلاثا فتبين من ومن
 فلا يصلي قاضي ظهر السبت خلف قاضي ظهر الاحد ولا عكسه ويعد المأموم فقول

باتحاد أي بان هذا فاسم مع
 الفارق فان في امامة الصبي
 القرض متعددة وتوش بان الصبي
 لا يتوى القرض ويجب ان
 المراد نسبة الصلاة للموصوف
 بكونها فرضا بالجملة أو المراد
 نسبة الصلاة للمصنعة (قوله)
 ويستأنف أي اتماما في
 الخطاب (القول) ذكره في
 تقدم ان من اقتنع عليه العصر
 وعليه الظهور فقبل يخرج ويسلي
 الظهور قبل يدخل معه حينئذ
 نسبة النفل اربعه اذ اخذت
 ذلك فقول الخطاب ويستأنف
 الصلاة أي خارج المسجد على
 القول الاول (قوله والذي يأتي
 على ما في المدونة الخ) حاصله ان
 الذي في المدونة يتأدى الى قيام
 الصلاة وما هنا يتأدى الى قيام
 ركعتين ان يترك بعد ثلاث
 بر الاشقة ما بانرى فاذا اخذت ذلك
 فقول الشارح والذي يأتي على

ما في المدونة من التأدي الى قيام الصلاة ان يتأدى هذا الى تمام ركعتين انما هو انما في الجملة لامن كل وجه الموانب
 والاعتدالي نظام الصلاة انما لم يأت من كل وجه لاختلاف النسبة في مسئلة الانية الامام مخالفة للمأموم و يظهر من ذلك
 ترجيح القول الاول الذي هو القول بالقطع فقد قال في وجده عند مناضه وقد يقال ان الظاهر هو القول الاول ولا يفتاس
 على من يصلي العصر خلف الامام غير كذا الظاهر لان نيته موافقة لنية امامه بخلاف تلك وفوق بينهما وقوله في الذي ذكره الظاهر
 حال من ما في المدونة أي حالة كون الحكم الذي في المدونة وارادا في شأن الذي ذكره الخ وقوله فتأدي المقصود منه
 الحدث وهو خبر بلية المحذوف والتقدير وهو التأدي وقوله ان يتأدى خبر الذي وقوله حصلت الخاتمة بينهما في الاداء القضاء
 وظاهره ولو كان الاداء القضاء بالنسبة للامام والمأموم كاتحادهما لم يكن في ظهر بشا في بعد دخول وقت العصر اه وحده
 يعني ماضه لان الظاهر عند الشافعي قضاؤه الظاهر ان العبرة باعتقاد المأموم وان اقتداه به صحیح والا فبطلان صلاة

الجمعة خلف الشافعي حدث كانت مسبوقة بغيرها اه (قوله أي في عينها) أي كظهر وظاهر مثلا وقوله وفي زمنها أي يوم أحد مثلا وفي صحتها ادوم قضاء فإذا كانت ظهر من يوم الأحد مثلا وصلى مالكى خلف شافعي بعد العصر مثلا صلاة مالكى خلف الشافعي باطل لا تنمسا وان اتفقا في عين الصلاة وفي زمنها الا انها اختلفا في الصفة لان الشافعي قاض والمالكى يردى ذكره بعض شيوخنا (قوله وفي تقرير الشارح الخ) نصه في الصغير هو عطف على المبالغة أي ويشترط أيضا ان يقضى في القضاء المقدس به اه وقال في الاوسط أي وعملها وشروط في الاقتصاد ان تخصص صلاة الامام والمأموم في الاداء والقضاء فلا يصح فائتة خائف من يصلي وقتية ولا العكس ويجوز ان يصلي ظهر فائتة خلف من يصلي ظهر فائتة ولو كانا من مومنين مختلفين وهما متصدا في القوات وغيره وهذا هو الصحيح وهو قول عيسى وقال استدلا يجوز الا اذا كانا من يوم واحد اه ويشهد في الكبير قال السطوطي وما حل عليه كلام المصنف في هذين الشرحين فيه تطروا الصواب ما في الصغير (قوله ان يقضى فرضهما) المناسب صلاتهما (قوله هذا مستقيم من قوله ومساواة) أي من مفهومه وكأله قال ويشترط اتحاد القرض فلا تصح الصلاة عند علمه الا في مثل هذه المورثة (قوله بناء على جواز) كانه جواب عن سؤال المقدور تقديره كيف يعقل نقل خلف فرض اذا القرض الذي يأتي وقت النافله لا يكون الا ان يعتمد ان عندنا النقل اثنتان فاجاب بقوله بناء على الخ (قوله بناء على جواز النقل بأربع) أي جواز من غير ركعة والمذهب انه مكروه بأربع لان عيناها في قواعده جعل السلام ٤٥ من ركعتين من مستحبات النقل وفي التلقين الاختيار في النقل منفي معنى فانه محض تمت وتأملمه وقال عجب بناء على محقق عندنا وبحصل عندنا أي حنفية فهو كقول المصنف لظاهر ارض بالمخاف (قوله وهو يقتضي) أي من حيث اقتصاره على الإبرمين المذكورين وهما جواز النقل بأربع أو سفر (قوله انه لا ينصلي ركعتين مثلا الخ) الظاهر الكراهة ثم هذا حكم الاقدام وما بعد الوقوع فيصح

المؤلف ومساواة أي في الصلاة أي في عينها وفي زمنها وفي صحتها ادوم قضاء فقوله وان بادا وقتها صعبا للعق في مفهوم قوله ومساواة في الصلاة أي فان حصلت مخالفة في الصلاة بطلت وان كانت مخالفة بادا وقضاء أو كانت مخالفة بسبب ظهور من مومنين ولا مفهوم يظهر من قوله وعبر بصلتين كان أعظم في تقرير الشارح الكبير والوسط لقوله أو يظهر من بالصفة بعد من كلام المؤلف والصواب ما في الصغير (ص) الانفلاخلف فرض (ش) هذا مستقيم من قوله ومساواة في الصلاة أي انه يشترط ان يقضى فرضها الا في مثل هذه المسئلة لا ارتفاع رتبة القرض عن النقل بناء على جواز النقل بأربع أو سفر كما في ابن عرفة وهو يقتضي انه لا يصلي ركعتين فلا خلف أخبرني الظاهر ولا يصلي النافلة أو بها خلف من يصلي الظهر أي انه يكره ذلك لانه من باب الاقتصاد بالواصل وهو مكروه على ما يظهر من كلام ابن عرفة هنا ومن ظاهر نقل المواق وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح وت وبعضهم من أن ذلك جائز ان قول ابن غازي

فإذا أوجها أو بها خلف أخبرني الظاهر انه ان يقتصر عليها أو يسلم مع الإمام كافي النقل بل يشدها ما مورك ذلك فإذا دخل معهم أولها ثم أربعا أو كذا ان نوى التثنية مع علمه بأمره وأولها فان نوى التثنية بظن انهما سفرتين لم تعين أم أربعا لان الانعام أربعا لا يتوقف على شيء كإجل عليه النسي أو بحدسية كإجازة اقتدى واصل وقضيا ما رقد نوى الشفع فقط (قوله لا يصلي أربعا الخ) فيه شيء بل يقتضي لانه قد بناه خصو صا وقد قال ابن غازي الخ (قوله لانه من باب الاقتصاد بالواصل) أي بمن يصلي النقل أربعا أي يصل النقل بعضه بعض فصل ركعتين ركعتين ولا يصلي بهما ولا يصلي حذف في العبارة أي من تشبه باب الاقتصاد الخ لانه هنا الإمام مقرض لا متنفذ (قوله على ما يظهر الخ) أي من قوله بناء على كذا في مقتضى ان خلاف كذا هو الأقوى (أقول) لا يخفى صفة هذا الا ان المصنف لما قال الانفلاخلف فرض ثم قال بناء الخ يكون مقاده الانفلاخلف فرض فلما نرى جواز النقل أي ان الجواز في مستلزمات شهر مومنين على ضعفه لا غرابة في ذلك قوله على ما يظهر قد ظهر خلافه (قوله ومن ظاهر نقل المواق) نص المواق بعقول المصنف الانفلاخلف فرض التلقين العاموم التثنية ان ياتم بمقرض ابن عرفة بناء على جواز النقل بأربع أو سفر اه فكلام ابن عرفة من جهة نقل المواق (قوله وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح وتضمن أن ذلك جائز) فيه ان تنقل كلام ابن عرفة فانه فكمت يظهر هذا وأما قول هو خلاف ما يظهر من كلام الشارح فسلم ونصه فلا من الكافي وجاز له تنقل ان ياتم من يصلي القرض

(قوله متى على ان الاستئذان في كلام المؤلف يشبه الجواز) وكان المصنف قال لا يتلوا خلفه من جازئته على جواز النقل بأربع فيكون منهم وراستيا على ضعيف (قوله وأما على انه بقيد الصلة الخ) لا يخفى ان هذا هو الذي يشبهه المصنف لان قوله وسواه متعطف على قول المصنفية أي بشرط الاقتضية وسواء أقرى وبشرط صحتها (قوله قد ازم بنفسه حكم الاقتداء) أي حكمه الاقتداء فالإضافة لليان (قوله لا يتقل من في الجماعة عنها) سببا في أن الجواب إنما هو بزيادة مع بقا الجماعة لا بمجرد الانتقال عن الجماعة (قوله لا ينهم في متناول عن الجماعة) فيه أنهم استلوا عن الجماعة فلا ينهم الجواب لا يزيادة أي مع بقا الجماعة (قوله هو يتم منفردا) والظاهر انه لا يصح الاقتداء به لانه كالمسوق اذا علم ان تمام صلاته واعلم ان مفهوم قول المصنف منه أن المريض اذا اقتدى بصحيح ثم صبح المقتدى وان المريض اذا اقتلى بمشبه فصح الامام وان الصحيح اذا اقتدى بمشبه ثم مرض المأموم فصح صلاته ٤٦ في الصور الثلاث وأما الصحيح اذا اقتدى بمشبه ثم مرض الامام فلا يصح صلاة المأموم الصحيح لان امامه عاجز عن ذلك (قوله ولا يتقل منفردا) أي بان يحول نفسه من القعدة الى المأمومية وأما انتقال المنفرد للصلاة بحيث يسير اماما لغيره واعلم انه اذا سئل المنفرد لجماعة عكسه كما قال المصنف قال الصلاة باطلا قال عجب ويؤخذ من هذه صلاته منفرد دخل خلفه جماعة لانه لم يأنم عليه انتقاله منفرد لجماعة على ان يكون مأموما على انه قد يقال ان لا يتقل لجماعته لانه حينئذ الانتقال لا يمكن من اتقل اليه جماعة لتوقف الجماعة على امامه كإفاده بعض شيوخنا (قوله فلا يتقطن بمسائل الخوف) أي فان الجماعة الاولى اتقطن من الجماعة للانفراد لكن ليس مع

ان عرفناه الخ متى على ان الاستئذان في كلام المؤلف يشبه الجواز وأما على انه بقيد الصلة الخ لا يخفى ان هذا هو الذي يشبهه المصنف لان قوله وسواه متعطف على قول المصنفية أي بشرط الاقتضية وسواء أقرى وبشرط صحتها (قوله قد ازم بنفسه حكم الاقتداء) أي حكمه الاقتداء فالإضافة لليان (قوله لا يتقل من في الجماعة عنها) سببا في أن الجواب إنما هو بزيادة مع بقا الجماعة لا بمجرد الانتقال عن الجماعة (قوله لا ينهم في متناول عن الجماعة) فيه أنهم استلوا عن الجماعة فلا ينهم الجواب لا يزيادة أي مع بقا الجماعة (قوله هو يتم منفردا) والظاهر انه لا يصح الاقتداء به لانه كالمسوق اذا علم ان تمام صلاته واعلم ان مفهوم قول المصنف منه أن المريض اذا اقتدى بصحيح ثم صبح المقتدى وان المريض اذا اقتلى بمشبه فصح الامام وان الصحيح اذا اقتدى بمشبه ثم مرض المأموم فصح صلاته ٤٦ في الصور الثلاث وأما الصحيح اذا اقتدى بمشبه ثم مرض الامام فلا يصح صلاة المأموم الصحيح لان امامه عاجز عن ذلك (قوله ولا يتقل منفردا) أي بان يحول نفسه من القعدة الى المأمومية وأما انتقال المنفرد للصلاة بحيث يسير اماما لغيره واعلم انه اذا سئل المنفرد لجماعة عكسه كما قال المصنف قال الصلاة باطلا قال عجب ويؤخذ من هذه صلاته منفرد دخل خلفه جماعة لانه لم يأنم عليه انتقاله منفرد لجماعة على ان يكون مأموما على انه قد يقال ان لا يتقل لجماعته لانه حينئذ الانتقال لا يمكن من اتقل اليه جماعة لتوقف الجماعة على امامه كإفاده بعض شيوخنا (قوله فلا يتقطن بمسائل الخوف) أي فان الجماعة الاولى اتقطن من الجماعة للانفراد لكن ليس مع

ان عرفناه الخ متى على ان الاستئذان في كلام المؤلف يشبه الجواز وأما على انه بقيد الصلة الخ لا يخفى ان هذا هو الذي يشبهه المصنف لان قوله وسواه متعطف على قول المصنفية أي بشرط الاقتضية وسواء أقرى وبشرط صحتها (قوله قد ازم بنفسه حكم الاقتداء) أي حكمه الاقتداء فالإضافة لليان (قوله لا يتقل من في الجماعة عنها) سببا في أن الجواب إنما هو بزيادة مع بقا الجماعة لا بمجرد الانتقال عن الجماعة (قوله لا ينهم في متناول عن الجماعة) فيه أنهم استلوا عن الجماعة فلا ينهم الجواب لا يزيادة أي مع بقا الجماعة (قوله هو يتم منفردا) والظاهر انه لا يصح الاقتداء به لانه كالمسوق اذا علم ان تمام صلاته واعلم ان مفهوم قول المصنف منه أن المريض اذا اقتدى بصحيح ثم صبح المقتدى وان المريض اذا اقتلى بمشبه فصح الامام وان الصحيح اذا اقتدى بمشبه ثم مرض المأموم فصح صلاته ٤٦ في الصور الثلاث وأما الصحيح اذا اقتدى بمشبه ثم مرض الامام فلا يصح صلاة المأموم الصحيح لان امامه عاجز عن ذلك (قوله ولا يتقل منفردا) أي بان يحول نفسه من القعدة الى المأمومية وأما انتقال المنفرد للصلاة بحيث يسير اماما لغيره واعلم انه اذا سئل المنفرد لجماعة عكسه كما قال المصنف قال الصلاة باطلا قال عجب ويؤخذ من هذه صلاته منفرد دخل خلفه جماعة لانه لم يأنم عليه انتقاله منفرد لجماعة على ان يكون مأموما على انه قد يقال ان لا يتقل لجماعته لانه حينئذ الانتقال لا يمكن من اتقل اليه جماعة لتوقف الجماعة على امامه كإفاده بعض شيوخنا (قوله فلا يتقطن بمسائل الخوف) أي فان الجماعة الاولى اتقطن من الجماعة للانفراد لكن ليس مع

بما الجماعة (قوله والاستئذان) تقدم غريبا ان الامام اذا حصل له منفردا مأموم ان يتم منفردا فهو لم يتقل لا لفراده مع بقا الجماعة (قوله وهو السهو من افواهه ما اذا سأل حتى صلى الامام الركنين الاخيرين فان المأموم صلى ما عليه منفردا فهو اتقل من الجماعة للانفراد لكن ليس مع بقا الجماعة (قوله والراف) كما اذا ذهب بفصل الدم ونظن انه اذا رجع لا يدرك بقية صلاته فانه يتم في موضع غسل الدم منفردا فهو لم يتقل من الجماعة مع بقائها لانهم في تلك الحالة بمنزلة الذين انقضت صلاتهم بالفعل (قوله على أحد القولين) أي ان معنى العكس لا يتقل من كان في جماعة فنرد عليه ان هذا اتقل من الجماعة فاجاب بأن المسئلة ذات قولين وهذا الجواب لا يظهر فلو قال بان القاعدة ليست كلية بل أغلبية فكان أحسن (تنبيه) وعلى القول الاول فنقص قوله يعاين عن ركن مما اذا دخل على ذلك استداه (قوله بان شرع الخ) لا يخفى ان هذا تصور للمصاحبة تفسير مراد لا تفسير حقيقة قال في ذلك وما قيل فيه المساواة ان المراد منها أن يشترع المأموم قبل انقضائه كقيمة الامام أي لانه وليس

المراد بالسواواتان يساوي في الابتداء بحيث لو بدأ بعده صحت وإن أتت معه أو بعده كما في البيان هو ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كفر كفروا في القضاء المنتهية للعقب فإذا شرع في أحد ما قبل انقضاء فعل الإمام كان مساواة اهـ والحاصل أنه على تفسير المساواة بهذا التفسير يكون معنى سبقان بقوله قبل فراغ الإمام من شأنه شرع في أحدهما قبل انقضاء فعل الإمام أي ويتم بعده فراغ الإمام كان مساواة هذا على غير كلام البيان وأما على كلام البيان الآخر فالسبق أن يسبق نقطة فاعني الإمام والمساواة أن يبارن في الزمن نقطة منطق الإمام والمساواة أن يسبقه أمامه في الأجرام ولو بصرف وفي السلام كذلك بقيدان يضمن معهما أو بعده (قوله وإن يشك في المأمومة) هذا إذا كان جازما بالمأمومة قال في كذا وانظر المراد بالثبات على بابه من أنه الترددين أمرين على السواء كما عليه الأصوليون وأطلق التردد كما تقدم أنه اصطلاح الفقهاء حيث أطلقوه قالة البرهوني (قوله مبطله) أخرى أنها لا تحتاج إلى سلام كما قاله مالك وفي الشيخ أحمد الزرقاني لا يضمن السلام لهذا الأجرام كما قاله حصون واخذوا به بعض المتأخرين انظر عيب (قوله في كونه اماما وأماموما) أي أوفدا أو أماموما أو فدا وأماما وكذا يقال في قوله وإن شك أحدهما ٤٧ الخ ومفهوم ذلك أن شك أحدهما في

الأمامة والقدية لا تطيل وسلامه قبل الآخر وكذا لو شك كل منهما في الإمامة والقدية فتوى كل منهما إمامة الآخر صحت سلامهما سواء تقدم سلام أحدهما على الآخر أو لا وهذا مالم يقتد أحدهما بالآخر والا بطلت الصلاة لا يقتدي بالآخر (قوله وجعل الشارح كلام المؤلف على ما في البيان) ونصه هذا هو الشرط الثالث من شروط الاقتداء وهو متابعة المأموم لإمامه في الأجرام والسلام لأن عدم المتابعة فيه منافسة لا اقتداء فلا حرم معه وهو مراده بالمساواة أن يطل على تصد

(ص) وإن يشك في المأمومة مبطله (ش) بأن شك كل منهما في كونه اماما وأماموما كرجلين أتم أحدهما بالآخر فشكافي تشبههما في الإمامة من مساواة ما بطلت عليهما وإن تعاقبا صحت للثاني فقط وإن شك أحد في كونه اماما وأماموما دون الآخر وسال الشاك قبل سلام الآخر فصلاته باطله وإمامان بعده فصلاته صحيحة وكلام المؤلف شامل لذلك وإنما يلغى على مسئلة الشك المذكورة ثلاثا وهي متوهم فيها الأجرام مع المساواة لاحتمال كون كل في نفس الأجرام اماما وجعل الشارح كلام المؤلف على ما في البيان وهو الذي تبين المصير إليه وحاصله أنه إن ابتدأ قبله بطلت صلاته وإن أتت بعده وإن ابتدأ بعده بطلت صلاته وأمام ولو بصرف وأتم بعده أو معه أجزأ أو قول واحد أتمهما وإن ابتدأ معه فاته معهما أو بعده جعل الخلاف والراجح البطالان والاختياران لا يصح المأموم الإبدان بسبب الإمام فاته مالك وحكم السلام في ذلك حكم الأجرام (ص) لا المساواة (ش) هذا الخراج من حكم المساواة أي أن المساواة مبطله في الأجرام والسلام دون المساواة فيهما وهي المتابعة فورا وإن كان خلاف الأولى كما مر (ص) كغيرهما لكن سبقه ممنوع والأكراه (ش) ضمير التثنية راجع للأجرام والسلام وهو متبني في عدم البطالان والمعنى أن غير الأجرام والسلام كل كرم والصيود ونحوهما لا تطيل الصلاة

قوله مالك في كتاب ابن عبيد وهو إيجاب قول محمد وأبو بصير وقال ابن التمام في حيزه وهو قول ابن عبد الحكم قال في البيان والاول أظهر ثم قال وهذا الاختلاف إنما هو إذا أتى بشككية الأجرام معهما فاتهم معاً أو بعده وأما إذا ابتدأ أحدهما قبل الآخر فإنه وإن أتى بعده فله قول واحد أو الاختياران لا يصح المأموم الإبدان بسبب الإمام فاته مالك إذا علمت هذا أظهر أن مادامه الشارح من قوله وحاصله الخ لم يظهر تأمل (قوله أجزأ أو معه أجزأ) لا يفتي الله على الطريقة الأولى في شرع المأموم قبل تلم الإمام بطلت صلاته لم تقتض معهما أو قبله أو بعده فعلى هذه الطريقة لا تصح الصلاة إلا بعد فراغ الإمام فقط فأمورتان المحكوم بعبء الصلاة قول واحد على كلام البيان محكوم بطلانهما على الطريقة الأولى فكيف يقول صاحب البيان قولاً واحداً يمكن أن يقال قول واحد بل من أهل هذه الطريقة أي التي ذهب إليها صاحب البيان (تنبه) هناك الصور والتسع على كلام البيان جارية في كل من الأجرام والسلام عدا أوجه لا مطلقاً وفي الساهی فيما يتعلق بالأجرام ينطبق أحكامه قوله أو معه فهو أو أمامان سبق قبله أو يسبق بعده يحصل الإمام اليسوء منه فإن لم يسبقه الأمع الطول بطلت ومفهوم قوله الشارح أنهم معاً أو بعده ولو أتت قبله فسدت (قوله وهي المتابعة فورا) أي باقي المأموم بالأجرام والسلام بعد تأتم فعل الإمام من غير فصل لطيف فلا تبطل (قوله كما مر) أي في قوله والاختياران لا يصح ما في واختاروا الأفضل أن لا يصح

قوله للمساواة المسابقة) السكاك استغاثية لا تدخل شأ (قوله لكن سبقه فيما ذكر مجموع) ولا يخل به الصلاة حيث أخذ فرضه مع الإجماع وأما إذا لم يأخذ فرضه فتبطل ووضع ذلك مع بقوله فإن جاز كرنا ان من سبق الإمام في فعل الركن عدا كان يفعل الأضلاع الركون والرفع منه قبل ركوع الإمام عدا أو يفعل ما ذكر كمن الأضلاع الركون قبل ركوع الإمام ويفعل الرفع بعد انهاء الإمام عدا أو يضي بعد انهاء الإمام ويرفع قبل رفعه فيها ولم يأخذ فرضه معهما فان صلته تبطل لثلاث وسواء كان خضعت لركوع فيها عدا أو سبوا وهذا لا شبهة فيه اه وقوله لم يأخذ فرضه أي بان لم يطقن فالاعلمتان هو أخذ الفرض (قوله أي سبق المأموم) هو من إضافة المصدر إلى الفاعل وقوله أو الإمام هو من إضافة المصدر إلى المفعول (قوله لا سبوا أو غفلة) جعل السهو ٤٨ والغفلة متباينين بما على ما تقدم لمع ان ذلك لا يصح هنا فالاحسن المنعاب إلى

أنهما مترادفان لأنه المناسب
المقام قوله وقبل يجب عليه
وعليه انقص المواق قال مع
وهو يفسد ترجمه (قوله فعل
المشهور) ساقى مقابله وان
مقابله هو المعقد (قوله وانما
المقصود منه الركوع والصعود)
أي وحسب كان المقصود الركوع
والصعود فلا يرجع حيث
الانقضاء ولا أجل ذلك يؤمر
الرافع بالعود لأجل حصول
المقصود الذي هو الركوع
والسجود والحاصل انه انما أمر
بتلك التفرقة لانها مفصلة
للمقصود الذي هو الركوع
والسجود لان الرفع اذا رجع
يرجع للركوع والسجود وإذا
انقضى ينقض للركوع
والسجود (قوله والموضوع انه
أخذ فرضه) هذا مع تبطل بقوله
قبل بسن وقبل يجب قال مع
والحاصل ان من رفع من الركوع والسجود قبل امامه سوا انقضى لهما
أيضا قبله ألا فانه يكون رفعه منهما قبل أخذ فرضه منهما أي الإمام وتارة يكون بعده فان كان رفعه بعد أخذ فرضه معهما
صلاته صحيحة ولو فعل كلامه انقضى والرفع عدا أو يؤمر بالعود بشرطه الذي ذكره المصنف وان كان رفعه قبل أخذ فرضه
فان كان عدا بطلت صلته لأنه لم تعد ترك ركن حيث اعتدب بفعله ولم يعده فان لم يعتدب بفعله وأعاد فقد تعدد ركن
وسواء كان خضعت له أو عدا وان كان سبوا كان بمنزلة من روعه عن سوا انقضى سبوا أو عدا فان كان ركوعا عاقباني به
حيث كان يدرك الإمام في سجود تلك الركعة وهذا حيث كان من غير الأولى فان كان بمنزلة ما وفعل مع الإمام ما هو فيه
ويأتي به ان كان سجودا لم يقعد الإمام ركوع التي تليها انظر ما ذكره ابن رشد من انه ان وقع قبل امامه سبوا في صلته
كلها قبل أخذ فرضه في الجميع إلا لصلاته هل يعنيها غير ان تبطل أو معناه انه لا يعتدب بفعله من الركعات يعني على امره

بعدم المتابعة فيه كالمساواة والمساواة لكن سبقه فيما ذكر مجموع ومساوؤه فيها مكرهه
كسبقة في الأقوال كما قاله ابن ناجي في شرحه على الرسالة الأولى ان يشعل ما ذكره
ويذكر فيها فتقوله كغيرهما تنبيه في عدم الطلوع على حذف مضان أي كعدم متابعة
غيرهما أي غير الأحرار والسلام كالركوع وهو عدم المتابعة هو المساواة والمساواة
وقوله لكن سبقه مجموع مصدر مضاف لقاعله ومفعوله أي سبق المأموم أو الامام في غير
الأحرار والسلام مجموع أي فعله عدا السهو أو وقوله لان سبوا لا يتصان بالرفع (ص)
وأمر الرفع يعود ان علم ادراك قبل رفعه لان خفض (ش) لما ذكر ان السبق في
غير الأحرار والسلام لا يسل ذلك ما يفعل من حصل منه ذلك بقوله وأمر الخواص ان
من رفع رأسه قبل امامه قد ركوع أو موجود يظن ان امامه رفع وقد كان أخذ فرضه معه
فانه بسن في شقه وقبل يجب عليه وعليه انقص المواق ان رجع كما لو سجد أو لا
يقف ينتظر ان علم ادراك الإمام قبل رفعه والاقبال يرجع بخلاف ما لو خفض قبل امامه
لركوع أو موجود بعد أخذه فرضه من القيام المنقوض منه فانه لا يؤمر بالعود بل يثبت
كما هو حتى يأتيه الإمام على المشهور وان انخفض فغيره مقصود في نفسه بالانخفاض في
المذهب وانما المقصود منه الركوع والصعود وقوله وأمر الرفع أي سبوا وامامه
فقد تقدم في قوله لكن سبقه مجموع والأكره وعلم منه انه يؤمر بالعود وقوله لان
خض أي وهو يعلم ادراكه فاعاد رفعه والاستوت المستثنان وما ذكره المؤلف من
التفرقة بين الرفع والانقضاء هو المشهور كما قاله ابن عمر ونسبه الطخفي ولكن مقتضى
ما في المتن أن الرفع وان انخفض كالرفع وهو الموعول عليه كما يفسد كلام ح
والموضوع انه أخذ فرضه مع الإمام قبل الرفع فان لم يأخذ فرضه قبل رفعه وجب عليه
لرجوع انما فان تركه عدا كان كمن تعدد ترك ركن تبطل صلاته سبوا كان كمن

والمعتمد ان من رفع من الركوع والسجود قبل امامه سوا انقضى لهما
أيضا قبله ألا فانه يكون رفعه منهما قبل أخذ فرضه منهما أي الإمام وتارة يكون بعده فان كان رفعه بعد أخذ فرضه معهما
صلاته صحيحة ولو فعل كلامه انقضى والرفع عدا أو يؤمر بالعود بشرطه الذي ذكره المصنف وان كان رفعه قبل أخذ فرضه
فان كان عدا بطلت صلته لأنه لم تعد ترك ركن حيث اعتدب بفعله ولم يعده فان لم يعتدب بفعله وأعاد فقد تعدد ركن
وسواء كان خضعت له أو عدا وان كان سبوا كان بمنزلة من روعه عن سوا انقضى سبوا أو عدا فان كان ركوعا عاقباني به
حيث كان يدرك الإمام في سجود تلك الركعة وهذا حيث كان من غير الأولى فان كان بمنزلة ما وفعل مع الإمام ما هو فيه
ويأتي به ان كان سجودا لم يقعد الإمام ركوع التي تليها انظر ما ذكره ابن رشد من انه ان وقع قبل امامه سبوا في صلته
كلها قبل أخذ فرضه في الجميع إلا لصلاته هل يعنيها غير ان تبطل أو معناه انه لا يعتدب بفعله من الركعات يعني على امره

وهو الظاهر انتهى والحاصل انه اذا وقع قبل الامام وكان قد أخذ فرضه فهي حصصة والركعة صحيحة مطلقا المعنى قبل الامام
 حمدا أو جهلا أو سهوا أو بعد الامام كاهم الخلاب وسواهم وقع قبل الامام حمدا أو جهلا أو سهوا فلهذا انما عشرين فان لم يأخذ فرضه
 فهي باطلة في غايته وهي المعنى قبله حمدا أو جهلا أو سهوا أو المعنى بعده ووقع قبله حمدا أو جهلا لا سهوا فلهذا انما عشرين (قوله
 ثم رب منزل) يجوز رفعه وسره (قوله كل يصلح للامامة) أي لاستحقاقها النحول المراد قرب المنزل ونحوها فانما الاصل
 مباشرة (قوله وأتأبته) أي جعل السلطان على حقيقته وقال الثاني المراد بالسلطان من له سلطة كان السلطان الاعظم وأتأبته
 ويدخل في ذلك القاضي والباشا ونحوهما كما أعاده شب خان اجتماعه فاستظهر شيخنا الصغيران القاضي يقدم لأنه المعنى يتولى
 أمر العبادته بخلاف الباشا (قوله ولو ان غيره أقمه وأفضل) وسأقي في القولة الاثنية ما يتجمل فيها من يقتضي جمع وهما (قوله ولو
 كان غيره) فيهما تقدم في السلطان من أنه سبأني يحيى خلافه (قوله لأنه أدري بقبلته) نقول والافقه أدري بأحوال الصلاة
 وكأنه وجهه سبأني (قوله لا تفتخ الخ) المناسب ان يجعله تعليلا لثبوت (قوله أو المستأجر) قال عب احتوا من مالك متعنته
 بعارية فان الظاهر تقدم به على المستعير لاقواق مسجد ليس له امام راتب لأنه ٤٩ لا مالك له فيه بخلاف غير المصدمن

زوجه عنه المشا والمسه بقوله وان زوجه الخ (ص) ونب تصدح سلطان ثم رب منزل
 والمستأجر على المالك وان عبدا كاهرا أو استخلف ثم زائد فقه ثم حديث ثم قرأتم
 عبادة ثم بسق اسلام ثم فسب ثم يخلق ثم يخلق ثم يلباس (ش) أي ونب عند اجتماع جماعة
 كل يصلح للامامة تقدم سلطان أو تأبته ولو ان غيره أقمه وأفضل ثم ان لم يكن سلطان ولا
 تأبته قرب المنزل لا يجمع فيه ولو كان غيره أقمه منه وأفضل لأنه أدري بقبلته لا تفتخ ان
 يوم أحد على المسجد من امامه الراتب الا بانه في داره أو في واذا اجتمع المالك للذات
 مع مالك المتعنته قدم مالك المتعنته لغيره وهو بمنزلة ولو كان رب المنزل والمستأجر عبدا
 أو امرأه أو لكن المصدح في التقديم مباشرة والمرأة استأبته ولذا تستخلف من شامت
 وشعراهما من المذكور والمنوع الامامة كذلك ثم ان لم يكن رب منزل بان اجتمعوا في غيره
 فزائد فقه وان كان المحدث أفضل منه لعلته بأحكام الصلاة توسق المؤلف ان يقدم
 الاب والعم على زائد الفقه فيقول ثم أب وعم ثم زائد فقه ثم عند التساوي في الفقه يقدم
 زائد حديث أي واسع الرواية والحفظ ثم مع تساويهم حديثا ومافيه فيقدم زائد قراءة
 أي أدري بالقراءة فوا يمكن في لغير وف يفتحق ان يكون أكثر قرأنا أو أشد اتقاناً لان
 القراءة مضمونة بالصلاة بخلاف العبادته مع تساويهم قراءة ومافيهما يقدم زائد عبادة

٧ شى في واحد هما أو زيد فقه الثانية ان يشتركا في معرفة الفقه فقط ويزيد أحدهما في الفقه (قوله ثم أب وعم) أي فيقدم
 الاب على ابنه ولو كان ابنا أو يندمته فقها ويقدم العم على ابن أخيه ولو كان ابن أخيه أو يندمته هان فخرج شب ومعنى هذا كاذب
 عند المشاحة وأما عند علمنا فيقدم زائد الفقه من ابنه وابن أخيه على أب وعم كما يقبله كلام أبي الحسن أيضا ولا يحق في هذا
 لأنه في حالة الرضا وظاهر تقديم الاب والعم ولو كانا عديدين وأباهما حران وأما الاب والعم فهما اخوان فتقدم أحدهما على
 الآخر عويصين الموجبات الثانية اه (قوله أي واسع الرواية) أي النقل عن الثقات وعطف الحفظ من قبل عطف
 الخاص على العام لان واسع الرواية كما يقبله يصدق بكتبه عن الاشياخ وضبطه وان لم يكن حافظا لان الثقات تسعان
 ضبط حدن وضبط كتاب (قوله أو أشد اتقاناً) أي حفظا وانظر لو وجد من يحفظ البعض وهو متقن من جهة الخارج والثاني أكثر
 قرأنا والظاهر تقدم الاول وانظر لو كان كل يحفظ البعض الآن أحدهما أكثر معرفة في الخارج والثاني أشد حفظا والظاهر
 تقدم الاول ولو كان محفوظ الثاني أكثر وانظر لو كان كل منهما يحفظ الآن أحدهما أشد حفظا والثاني ليس كذلك الآن
 محفوظه أكثر والظاهر الاول (قوله لان القراءة مضمونة بالصلاة) على ان يكون زائد القراءة بل مافيه يقدم على زائد العبادته
 أي لان القراءة جعلت كافية للصلاة أي جعلت من حيث وجودها ككيفية لصحة الصلاة فكلها (قوله بخلاف العبادته)

فليست مستأنسة لجهة الصلاة (قوله خشية) هي خوف مع تعظيم الخوف منه (قوله وتها) أي وتباعداهما على تميزه عن قوله
 بن اسلام لزيادة اجماعه) فاذا وجد ابن سبعين سنة الآن اسلامه من جهو أو بعين سنة وابن سبعين سنة مسلماً أصلياً لم يقدم
 الثاني على الاول لان الثاني أنف من حيث الاسلام (قوله انفسه) أي ساعدان ذلك ثم لا يخفى ان اشارنا جمل قوله ثم
 ينسب على ما علمت من أن المراد شرف السبب وكذا في قت الآن في عب وشب ان المراد بقوله بسبب أي مع عرف الاعمال
 كان يشرف أو غيره وان قصر الدليل وهو خبر قدموا في شأ ولا تقدموا على الاول انفسا الثاني علمه (قوله لان العقل) أي
 العقل الكامل (قوله وتقدمه بعض) أي وهو ابن هرير وشرحه الله تعالى (قوله ويحمله كلامه) يعكس الضبط لا يخفى انه جعله
 وجهها من جو جامع انفسه استظهار المصنف في توضيحه قصده وجهها وجهها اذ ختمها فسرته بالوارد وجوب بان شاربنا
 اعقد في قوة الاول على الأخذ من الاشياخ وكذا اتفق المصنف عن شيخه كذلك وان كان استظهر خلافه (قوله ثم يجمل
 لباس) أي الجليل شرعاً لا كبرياً والجمل ٥٠ شرعوا لا يرض فاذا اجتمع شخصان أحدهما لابس ثوباً يرض والآخر ضيق

من صوم وصلاته لان من هذا شأنه أشد خشية وورعاً وتزاهم مع قساو بهم عبادة
 وما فيها يقدم من اسلام لزيادة اجماعه ثم يشرف بسبب لاثته على صيانة المسنة
 مما ينافي ديمه ووجبه ائمة عن ذلك ثم يكمل خلق بفتح الهمزة وسكون اللام وهو
 الصورة لان العقل والتعريف يتبعانها فالإمام حسن خلق يقدم المصنف واللام لانه من أعظم
 صفات الشرف وقدمه بعض على كمال الصورة واستظهره في توضيحه ويحمله كلامه
 هنا يعكس الضبط ثم يجمل لباس لاثته على شرف التعريف والعبادة المستقذرات
 ثم ان المبالغة في قوة وأدبه الخ في مقدمه في استحباب التقديم أي وسحق أمر
 الامامة بالتميز وان عدا كأمراً أو أصر الامامة بشع ما شرعها والنية هنا ولا يصلح
 جعله مبالغة في استحباب التقديم والظاهر من كلامهم ان رب المنزل لو كان كافراً أو به
 مانع من الامامة فقدموا ذلك لاحتاج لغيره مباشرة ولا استثناء (ص) ان عدم تقديم منع
 أوكزه (ص) فقدم ما يقيد ان هذا راجع لقوله ثم لا يفتق الخ أي ان عدم استحباب تقديم منع
 من ذلك بشرط ان تقتضي الأوصاف المتضمنة للامامة والأوصاف المذكورة فأن وجد
 ثوب عدا كره فلا يستحب تقديمه بل الحق في فيجب له ان يتنكب فان قلت كان المتناكب
 ان يعطف بالاول ولا يوافقان الشرط استغوا عما فالجواب ان المراد الاحدا لا ترا وتغاوه
 باسماء الامر ينسبها كقوله تعالى ولا قطع منهم أجمعاً وكفوا فان قلت هذا لا قصر على قوله
 ان عدم تقديم منع أوكزه ولم يذكر قوله (واستثناء التناكب) فالجواب انه لو اقتصر على ذلك
 لاستند منه انه لاحق لما اكتسبه حيث تمامه المانع مع الحق له أي ونسب استثناء
 المستحق للامامة التناكب فصار بمنزلة امامته كمالاً بان كان اعلم من السلطان أو من
 رب المنزل فينسب اليهما ان يافته فاستثناء مصدره صاف لقائه وحذف مقعوه وهو

أرض وكلاهما تطلق في مقدم
 الاول وما قاله عب من أن
 المراد الجمل شرعاً لا غيره أي
 يتوقف على نقل كآثره شيخنا
 (قوله والظاهر من كلامهم) لا يخفى
 ان ما تقدم من قوله وغيره
 من المذكور الخ قول لبعض
 الشراح يذكر عب خلافه
 وهو ما اشار به بقوله والظاهر
 من كلامهم شروان الكافر مرتفع
 على تروجه فاختلاف اجماعه
 في غير الكافر ولكن الظاهر ما
 قاله بعض الشراح لانه لا فرق بين
 المراد وغيره من الذكر المنوع
 الامامة (قوله ان عدم تقديم
 منع) أي من سبق ويخبر وغيره على
 ما تقدم (قوله أوكزه) أي من قطع
 وشلل وغيره (قوله قد تقدم ما
 يشبه) أي ذلك لانه تقدم ان المراد

تخصر مع أنها قاطبة نقص المنع أي السلطان مثلها أو ولي (قوله أي الله يستحب تقديم من ذكر) من زائد الله
 وما بعد ان عدم تقديم منع أوكزه فاعلم به واحد منهم فلاحق لمباشرة ولا استثناء وحاصل التقدير ان رب المنزل والسلطان
 لهما حق ولو قاطبة نقص المنع والكره وغيره للاحق له أصلاً عند وجود نقص المنع والكره في ان يقال النقص المانع من
 الامامة مانع من الاول لا يتناول شرط الامامة الكبرى فحصل قسم بشرط في ابتدائها واماها وقسم بشرط في ابتدائها
 واذا طرأ الاوجب العزل كاختلاف الأموال (قوله بل الحق الخ) قد علمت ان هذا لا ينسب لان كلامه في زائد الله وما بعده هو
 اذا عام به نقص المنع والكره مسقط أصلاً (قوله مع ان الحق له) من وادى ما قبله لان قوله أي وفي يد الخ كلام ظاهر
 في ذلك لانه لا ينسب ما تقدم فمن ان تولد ان عدم تقديم منع أوكزه في زائد الله وما بعده (قوله بان كان أعلم من السلطان)
 قد أقدمنا لك هذه طريقة أخرى غير ما تقدم ثم لا يخفى ان الموازن للظاهر المصنف اجماع الاول لان المصنف قد قصر الكلام على
 نقص المنع أو الكره فيستدمنه ان النقص اذا كان بمعنى خلاف الاولى المشارية بقوله بان كان أعلم من السلطان الخ

ليس حكمه حكم نقص المنع أو الكره فمأمل (تولوه فيه هذا التكليف ما فيه) الحاصل انه فيه شقين التكليف وأمر الأمر
التكليف فبان ترديد الناقص في قولنا استنباه الناقص شخصاً آخر غير هذا الذي اشترطت فيه عدم النقص والأشكال والاشكال ان
هذا التكليف وأما الأمر الذي أشار به بقوله فيه ما فيه انه بقوة الاخبار يندب الاستنباه من الناقص (قوله ولكن على هذه القضية)
وجه الاستدلال انه ربما يتوهم تساوي الخاتين في العموم لان الأصل التساوي فأذا نه لتساوي بل ينبغي على هذه القضية
الخ وظاهر العبادات أو ما على غير هذه القضية فلا ينبغي اختصاصه برب المنزل والسلطان مع انه ينبغي اختصاصه بما على هذه
القضية وعلى غيرها وهو محله معطوف على المتدورات (أقول) ولعل الأحسن ان يكون قوله ان عدم نقص منع الخ شرطاً في الكل
من السلطان ورب المنزل من حيث المباشرة أي انه ينبغي تقديم السلطان ورب المنزل وغرض ذلك مباشرة ان عدم نقص منع أكره
ويخصص قوله استنباه الناقص بالسلطان ورب المنزل (قوله قول ابن الحاجب الخ) لا يشرح المصنف في توضيح تلك العبارة
والظاهر ان يقال ان المعنى انه يجوز للسلطان ورب المنزل معني الاذن الشامل بخلاف الأولي والمستحب فهو بمعنى المستحب
في حالة نقص الكره والجواب فيما اذا كان نقص منع وبمعنى خلاف الأولى ٥١ فيما إذا لم يتم بهما نقص منع أو كره وقد

صعاف على نائب فاعل ندب كاشراً له وجهه بعض معطوف على نقص منع نائب
فاعل عدم فيصير الجوابان عدم نقص منع أكره وعدم استنباه الناقص غيره أما إذا
استنباه الناقص فأنشأه حتى يرتبه ولو كان نقص المستحب واجب متعاً أو كرهاً وفيه
بعد التكليف ما فيه ولكن على هذه القضية ينبغي اختصاصه برب المنزل والسلطان ويدل
على ذلك قول ابن الحاجب والسلطان وصلح المنزل الاستنباه وان كان ناقصاً (ص)
كوقوف ذكره عن بعينه (ش) يريد كندب استنباه الناقص ندب وقوف ذكره بالغ
عن عين الإمام وان وضع من يسلطه أدناه إلى بعينه من خلفه (ص) وأشبه خلفه
وصي عقل القرية كالبالغ ونساء خلف الجميع (ش) يعني ان الاثنين من الذكور
فصاعداً يقومون وراءه وذلك لان التمتع مقيد بطول لذته عليه الصلاة والسلام أقيموا
صفوفكم فإن أراكم من وراء ظهرهم والنسبي إذا كان يعقل القرية كالبالغ نصف
وسد عن عين الإمام ومع رجل خلفه وأما التمتع فقفن خلف الرجال لأنهن عورة فقوله
وصي مبتدأ وسوغ الأشد اجمعه وصفه بقوله عقل القرية أي نوابه ان لا يذهب ويترك
من معه وقوله كالبالغ خبر (ص) ورب الدابة أو في مقدمتها (ش) يعني انه اذا أكره
شخص من ريد دابة جله معه ولم يشترط تقدم أحد من أهله إلى آخره فان رب الدابة
أولى بمقدمتها بغير المال الخفيف وقتها مشددة على طاعتها ووضع الضرب
منها كملو رب الدابة بقلتها وانما يقضي بالدابة عند تنازع الزكيات بين مقدمتها كما
يقضي لكاتب الوثيقة بتقديم شهادته لانه اعلم بحاوت عليه وكل هذا دليل على تقديم

يحدث يكون بعضها خلف الإمام وبعضها خلف من على عتبة لا خلف أحد من فقط (تفسيره) قال في ذلك ويقب
الثنائي المشكل بين صفوف الرجال والنساء (قوله أراكم من وراء ظهورهم) أي يسيرون ردياً كروية البصر أو يسيرون
خرق عادة وما قبل كان على الله عليه وسلم عينا بين كتفيه كمن انطباع يرميها ولا تقبهما لتساوي ثبوت ما قبل عليه
والأصل علمه ان يجزى على الهزيمة (قوله بان لا يذهب) الباليهية وكأنه يقول أي عقل نوابه ان لا يذهب
(قوله ويترك من معه) أي كونه لا يذهب بسبب في العلم بكونه عقل التواب ويرد انه يمكن ان يكون عدم الذهاب استنباه
من الناس الا ان يقال الباليهية تصور أي تصوير بالنسبة بقرته وما يترك عليه قال حجج ومن لم يعقل القرية وهو من يؤمر
بالسلامة تقب حيث شئت طاعة أو الحسن الشاذلي (قوله ولهذا) أي ولو كونه أولى بعدمه الذين يعقله (قوله لا يقضي
تكمال الوثيقة) ودان معرفة بان غيره يشاهد في هذا التعليل وهو علم مدلول كانت الوثيقة تقبل عنه المشدائي (هـ) ويذهب له

بأن الشارح لم يخالف عن بعض الأمور التي فيها اختلاف الكاتب فانه فاطر لكل حرف فهو أقوى علما ولذا عبر بألم
 (قوله على الوجود) أي إلا أن يزيد قهها (قوله وهو التارك) راجع للوجود وأما الوجود فهو الذي يترك بعض المباحات خوف
 الوقوع في التسيئات كذا ذكر بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (واقول) ويمكن أن يكون تفسير الوجود أي أن الوجود
 هو الذي يترك بعض المباح وأولى بتركه المشتبه وأما الوجود فهو الذي يترك المشتبه خوفاً للوقوع في الحرام ثم بعد كفي
 هذا رأيت عن بعضهم حاله وهو أن الوجود تارك المشتبه خوفاً للوقوع في الحرام فله الحمد (قوله فبإبالي ذي الرق)
 أي غزرائي في الفقه الأمع مسددة قدم عليه ولو زائد فقه ولا ترقب بين رقبتي ذين ثابتة كبعض فلا يقدم موضع على خالص
 (قوله ولو كانا زائدين في الفضل) ولذا قال عجم وظاهر كلام غير واحد تقديم الأب على ابنه ولو كان ابنه أوزا زائد فقه
 والأب عبداً أو غير زائد فقه وكذا المسمى عجم إن مرتبة الأب هوالم بعدد المرتل وقيل زائد الفقه وهو يدل على أن رب
 المنزل والسلطان مقدم على غيره ولو أبا ٥٢ ٥١ (تنبیه) تقديم الأب على ابنه ولو سوا أوزا زائد فقه عند المشاحة وأما مع

التراضي فبند تقديم الابن
 امر أوزا زائد الفقه ولا يعقوب
 بدلت (قوله أي سبب تقدم
 الامد) أي إلا أن يكون المعدل
 زائد فقه (قوله وهذا أولى من
 كلام ابن غازي) أي الذي هو قوله
 ويحق أن يزيد المعدل الامد
 (قوله لا يقابل بالمجهول) أي لو أوز
 أن يكون المجهول عدلاً (قوله
 ليس نقضاً لامتصاص النقض)
 مثال النقض كجاءت
 الموجود أقدم أو ليس يقدم
 ومثال المتساوي الموجود أقدم
 أو حدث (قوله أن كان مطلوبهم
 حيازة فضل الامامة) وأما لو
 كان تشابههم للتقدم في الوظيفة
 فظاهر أنه يتوقف على تقدم
 به أو لا أقرع منهم فانه المسمى
 (قوله لا يقتصر الامام حتى يرغ)
 أي فيسببه ذلك ما ورد الأعادة
 لتفضل الجماعة والأمر دخوله

فيه كاشتهل احتمال كونه الأشهر وهل وجوب انتهى عن إيقاع صلاته من أوزا (قوله بهد ولا ينتظره)
 أي يصح عليه ذلك ما لم يترك في الأذكار فاستحب ما تركه امرأه (قوله ظاهره الوجوب) مسلم أن ظاهره الوجوب إلا أن
 قد علمت أنه في الركوع مسلو أو ما في السجود فلا تقدم إن التأخير في السجود مذكوره بقده (تنبیه) لو حذف المصنف
 قوله أو ركوع لكان أخيراً إذا كان لا يطلب بتكبيره السجود الذي لا يستبد به أو في الركوع (قائمة) تقديم الغير
 في الطاعات والتأخير لا ينبغي كما يقع لبعض الناس في الامامة فبعض من هو أكبر منه قدمه للامامة على نفسه فبما لا ينبغي على
 تقديم نفسه كذا نقل عن بعض الشيوخ وهو ظاهر (قوله وقام بتكبير) أي وتكبر بعد استقالة

(قولوه قد فرح بكم كبير) أي من السجود (قولوه ان يجلس) الواو للعال (قولوه هو مغيب المدنية) ومقابلته
ما ترجمه سندن قول ما قال انه اذا جلس في ثابته يقوم بغير تكبير انه يقوم هنا بغير تكبير تكبير (قولوه ومثله
مدرك السجود) المراد بذكر ركعة (قولوه كفي في ثابته وغيرها) مثال ثابته ما وادرك معه اركعة الثلاثة فان ثابته
الثالثة في كفي في قيامه منها أي من ثابته الالام التي هي ثابته وان يجلس حيث تنقو في كفي في ثابته أي في قيامه من
ثابته (قولوه في القول روى القعل) اعلم ان ما كان كذا في القول روى الاقوال بدون الاصل والبناء في الاصل دون
الاقوال وهذا هو حقيقة الى القضاء عن ما والشافي الى النافع ما ومنه ان الخلاف في هذا ان ثابته الصلاة فلا تراها وانهم
تسعون وانها وعلكم السكينة والوطأ فادركتم فصولا وما قالتهكم ٥٣ فاقوا روى فاقوا فاقوا فاقوا الشافي

في ثابته الامدرك التشديد (ش) يريد ان المسبوق يقوم بتكبيره ان جلس مع الامام
الجالوس الذي قارقه منه في ثابته هو بان ادركه معه اخير في الثلاثة أو الرابعة لان
جلوسه موافق محل خلاف ما اذا ادركه ركعة أو ثلاثا فانه يقوم بالتكبير لانه جلس في
غير محل جلوسه موافقة الامام وقد وقع بتكبيره في غير محل الجلوس لانه جلس في
مدرك التشديد الاخير اما هو فقوم بتكبيره وان لم يجلس في ثابته نفسه لانه كتحقق صلاة
وهو مذهب البدوية ومثله مدركه السجود الاخير وقدمه قوم قوله ان جلس في ثابته
بما اذا قام للقضاء وأما ما دمج الانام فكثير في ثابته وغيره اما واقعة الامام وقوله
ثابته أي ثابته نفسه لا علمه في بعض النسخ ثابته يدون الضمير والاولى أولى (ص)
وقضى القول بوجوب الفعل (ش) يعني ان المسبوق اذا ادركه بعض صلاة الامام وقام
لا كمال ما بقي من صلاته بعد سلام الامام فانه يكون خاضعا في الاقوال بالاتباع في الافعال
والقضاء عبارة عن جعل ما فاته قبل الشروع مع الامام اول صلاته وما ادركه آخر صلاته
والبناء عبارة عن جعل ما ادركه معه اول صلاته وما فاته آخر صلاته قاله الشارح والمراد
بالاقوال القرائن الخاصة واما غير هاتين الاقوال فهو بان فيه كالاتفال فلهذا يجمع بين
معهم الله بن جعفر وياؤلك الحمد فان ادركه ثابته الصبح فثبت في فعل الاولى على المشهور
كما قاله لكل من الجزولي ويوسف بن عمر كل منهما ساق شرح الرسالة فقوله الشارح
انه لا يثبت في ركعة القضاء وهو خارج عن مذهب المسبوق لانه انما يقضى ما تقدم من
القول في الاولى ولا يثبت فيه الخ فيه تقابل ما علم ان القول الذي يقضى هو القرائن فقط
(ص) وركعتين تخفى قوات ركعتين دون الصف ان ظن ادراك قبل الرفع يد
كالصحيح لا تخفى قوة قائما او را كعلا اساجدا أو جالسا (ش) يعني ان المسبوق اذا
جاء فوجد الامام را كعلا تخفى قوات الركعة برفع رأسه ان عادى الى الصف فليركع في صف
الصف بحيث يطعم اذا بدا كما هو اصل الى الصف قبل رفع الامام من الركوع لان
الحفاظ على الركعة حيث بدأ افضل منها على الصف اما ان كان اذ ركع دون الصف لا يبدؤ
الوصول اليه را كعلا يخفى برفع الامام رأسه فلا يجوز له ان يركع دون الصف ويتأدى

تفتيحه لا تقتصر على رباطه والحمد لله شبيخنا خلافا لما عليه عب (قوله دون الصف) متعلق بقوله ويركع (قوله ان تلقى ادراك) أي الصف (قوله قائما أو ركعا) كان ينبغي المصنف أن يقول كما قائما قائما في الفاء المقدسة للعقب أي رأى كما في الأولى فقام في الثانية (قوله فشي فوان الركعة) أي غلب على ظنه فبانظر (قوله فلو ركع) أي شيا (قوله أو نزل من على الصف) فيه أنه يحصل الصف والركعة فالأولى أن يقول المحافظة على جميعها أحسن من المحافظة على أحدهما الذي هو الصف (قوله فلا يجوز) أي بركعة فبانظر

(قوله) وإن قامت الركعة اتفاقاً أي اتفاقاً على قول مالك أو الاتفاقية ذات خلاف وسبقاً مقابل الذي هو القول الثاني الذي هو قوله وقيل يحرم مكانه فهذا مقابل وأما قوله وقيل لا يصح هذا فيجاء به على ما إذا كان ادراكاً لا في ضده فلم يقابل الذي قيل بل كل منهما في موضوع (قوله وقد أساءه) أي أن يكسب مكرها (قوله وهذا إذا لم يكن الركعة الأخيرة) فلو شك أهى الأخيرة: أم لا فيجاء بما جعلها الأخيرة (قوله وقيل لا يصح حتى يأخذ مكانة) هذا قول ابن حبيب وروى أن شبيب أنه لا يجوز حتى يأخذ مقامه من الميت (قوله يذهب العقين والثلاثة) الكاف في المصنف استقصاءه وقد دخل شأ قوله والثلاثة المناسب بحذف (قوله ولا يذب في قيام ركوعه) وانظر لودب في رفعه المذكور وانظر عدم البطلان مراعاة لظاهر الدعوة ولعل الفرق بين الركوع والرفع أن المصطفة الطول وهو غير مشروع في القسم من الركوع (قوله ولا يذب الخ) ظاهر تلك البشارة أنه يذب في ركوعه عند شبيب فينأى في قوفه بعد وديب في ركوعه وأما خلافاً لشبيب في أنه لا يذب وكما (قوله وديب ركعاً في أوله خلافاً لشبيب) صابرة جهم وفي جماع أن شبيب لا يذب وكما أن لا يديه حينئذ تحافي وركبته اه (أقول) نظاره أن شبيب يقول يديه قائماً وهل في الرفع وفي قيام الثانية وانظر هذا مع ما تقدم من أن شبيب روى لا يصح حتى يأخذ مقامه من الميت الآن يجعل التي من صاعلة المتد بقده وفاق ما تقدم من قوله لا يصح حتى يأخذ الخ ويجب عن المخالفة القديمة بأن المصنف ٥٤ ذات خلاف (قوله فلا يذب لغير الهبة) وانظر هل يكره ويحرم وعليه

فالظاهر عدم بطلان الصلاة
(قوله وعليه أنتصر) أي
ثم إن هذا مذهب علي أن أدراك
الركعة يعتبر بغيره العائنة قبل
رفع الأمام وسبب عدم ملائمة
بين غلن أدراك الصف قبل
الرفع وبطلان انتحادي إلى
الصف فاقته الركعة وذلك لانه
إذا ركع دون الصف يحصل له
العائنة في حال الب وإذا
تأدى إلى الصف يدرك الركوع
من غير عائنة قبل رفع ومما
أخذني بحقي قوم فهو يومهم
أنه إن تأدى إلى الصف فاقته
الركعة وبطلان أنه إن ركع

دون الصف ودب أدرك الركنه والصف قبل
الرفع فلا إشكال (قوله وان شئت في الادراك الفاعلها) المراد به مطلق التردد الشامل للظن والشك والوهم فهي أحوال ثلاثة
تضرب في خمسة حالات الدخول وهي ما اذا تحقق الادراك أو لم أو شك في الادراك أو تحقق عدم الادراك أو لم، وبطلب
بالرفع مع الامام فان لم يرفع فالتأخر البطلان حيث فعل ذلك هذا أو سحلا كما أفاده غنج وبني ما اذا كان عند الدخول مقودا
بصوره الثلاث أو جاز ما لا ادراك أو جاز ما بعد ادراك ثم يصدق في الادراك فبعض في الركنه مقلعه أو يرفع ركنه جزوا وأما
اذا تحقق عدم الادراك آخره لا مرفوع ركن مع الامام في المردا مجلس حاله الدخول التي هي تحقق الادراك تحقق عدمه فلي
الادراك فوجهه شك في طلب الرفع مع الامام عند ابن عبد السلام فان لم يطل وبعدم الرفع عند زروق فان رجع طلبت
ويطالب بالرفع في تحقق الادراك ركنه فقط عند الهوازي فان لم يرفع لا بطلان لان تحقق عدمه أو لم أو شك فيه فلا يرفع
فان رجع طالبت الرابع ان جزم حال انقضاء بالادراك أو لم أو شك في رفع الامام أو يطل بعدمه وان جزم بعدمه أو لم أو

بطلان رفع رقعته على ما استظهره حج (قوله وان شك في الادراك المذكور فلا يرى ان لا يحرم) اي بذلك ما قاله المصنف من قوله وان شك في الادراك الفاعل اراد ان الشخص اذا حصل له الشك المذكور في حال تقويمه على الامام فاذا علم ذلك فلا يرى ان هذا الكلام لا يناسب لان الشك المذكور الذي المصنف يصدده وقع في صلب الصلاة لانه خارج حتى ياتي ما قاله (قوله وسواء كان مسبوقا ام لا) أي مسبوقا بركعة (قوله أي تكبيرة الاسرام) تفسيره لعقدها حتى يوي بتكبيره في حالة الركوع تكبيرة الاسرام وبجاءه غيره أي الاسرام وهي أولى أي قصد بتكبيره الشك في الصلاة (قوله أي تكبيرة العقد) لا يناسب ما قبله والناسيب ان يقول أي تكبيرة الاسرام (قوله أولي شوواحد امنهما) لانه اذا لم شوواحد انصرف للاسرام (قوله الا هو) أي الركوع (قوله فبالا للاسرام) أي ناسيبا تكبيرة الاسرام فلا ياتي في الركعة الصلاة المعينة (قوله فان كان اماما الخ) هذا صريح في ان قول المصنف وان كبر الركوع الخ في الامام والمأموم والقول ليس كذلك بل انما هو في المأموم فقط كما اخذاه بعض الاشياخ وهو ظاهر (فان قلت) وهل يعقل ذلك في الامام واللهذا (قلت) يعقل سيما في الأولى الذي تسقط عنه النافذة وقوله قطع من ذكر بشر بالاعتقاد والظاهر لانه لم يجوز به عن بطل (قوله خلاف ٥٥ ماوجه كلام ت) عبارة ت ظاهر

قوله ثم ينادي المأموم وجوبه وهو مذهب المدقة وعليها أبو الحسن على الاستصحاب وهو قول الجلاب وعليها شعر قوله غداي بعدم وجوب الاعادة وفي الجلاب وجوبها اه فاذا علمت ذلك فخره خلاف ماوجهه كلام ت أي ان التنادي عند الجلاب مستحب مع ان التنادي عند الجلاب واجب اذا علمت ذلك فتقول قوله بوجهه أي وقع في الوهم أي الاذن وذلك يصدق بالجزم لا بمجرد الوهم لان كلام ت صريح في الاستصحاب عند الجلاب (أقول) وبني فراجحة الجلاب فتعلم الحق ولو قال تنادى وجوباً على الرأى خلافا لماوجهه ت من عدم الرهان

باباع الامام على الحالة التي هو فيها من ركوع أو سجود فاذا اتعقب الركوع وتيقن ادراكه كان يمكن يديه من ركبته قبل رفع رأسه اعتدلت الركعة وان شك في الادراك المذكور فلا يرى ان لا يحرم فان فعل الفاعل اعتادى معه وأقرب بركعة بعد سلامه وبعد السلام حال المؤلف كمن شك أصلي ثلاثاً ثم أربعا (ص) وان كبر الركوع ونوى به المقد أو فاعله لم ينوهما اجزا (ش) يعني ان المأموم سواء كان مسبوقا أم لا اذا كبر للركوع في حال الخطأ طوره وهو ركع ونوى بها العقد أي تكبيرة الاسرام دون الركوع أو نواهما أي تكبيرة المقد أو الركوع أو لم ينو واحد منهما اجزا في الجميع واللام في قوله لركوع يعني في معنى عند فلا ينافيه قوله بوجهه العقد (ص) وان لم ينو ناسيبا لاعتادى المأموم فقط (ش) أي وان لم ينو على تكبيرة الركوع الا هو ناسيبا للاسرام ثم ذكره فان كان اماما أو فذا قطع من ذكر وان كان مأموماً اعتادى وجوباً وبعبدها وجوباً كما في الجلاب خلافا لماوجهه كلام ت ولا فرق بين ان ينوي ذلك في الأولى أو غيرها ولا بين الجعية وغيرها على ظاهرهما وروايت القاسم ومعه موم ناسيبا قطع العام وهو كذلك لانه انما ينادى الناس بمراجعة القول مستندوا بن شعبان الاجراء (ص) وفي تكبيرة السجود تردد (ش) محله حيث كبر للسجود ناسيبا للاسرام وعند الركعة الثانية فان لم يعبدها فانه يتفق على القطع أي اذا كبر للسجود ناسيبا للاسرام فهل ينادى ان عقد الركعة التي بعده السجود وهو رأي ابن راشد أو يقطع مطلقا وهو قول سيبه فتستقل على القطع حيث لم يعبدها وهو ما

اذا كبر للسجود ونوى به المقد أو فاعله لم ينوهما اجزا ككبيره للركوع على العقد أو غيرها بمثال الغير كما قامت الأولى ودخل في الثانية فتسبى تكبيرة الاسرام وكبر للركوع فينادى ويقضى ما فاته ويعيد هكذا عندنا قال ابن حبيب يقطع بغير سلامه وينشئ كبر للركوع ولا تأمل وجهه (قوله ولا بين الجعية وغيرها) ومقابلته مانع من ابن القاسم وابن حبيب من أنه يقطع في الجعية بسلام ثم يحرم لزممة الجعية بخلاف غيرها (تنبيه) قول المصنف وان لم ينو ناسيبا لاعتادى المذكور في قوله ككبيره الركوع بلا نية اسرام ذكرها هناك للتفاوت في جمع انه بعد الصلاة على الرأى خلاف ماوجهه كلام ت وذكر الثاني ان الرأى العصة (قوله وفي تكبيرة السجود تردد) يستفاد من كلام ابن عرفة ان الرأى القول بالاعتادى أي بشرطه وان القول بالقطع مردود (قوله ناسيبا للاسرام) يعني الخ أي ناسيبا تكبيرة الاسرام فلا ياتي في الصلاة المعينة (قوله اجزا على العقد) وقيل لا يميزه

(قوله ثم ذكر الخ) أي سواء ذكر قبل ركوعه أو بعده ركوعه دون تكبيرة ال ركوع أيضاً وبطله خبره دون تكبيرة له أصلاً أو بطلها كبقية وقبل عقد الركعة التي تليها وفي قوله استأثرت إشارة إلى أن الإمام لا يحمل عن المأموم تكبيرة الاحرام وهو المشهور بل سكت بعضهم الاتفاق عليه خلافاً لما سكت عن مالك **«(فصل في صلاة الاستخلاف)»** (قوله المعبر عنها بالشروط) أي في كتبهم وقوله وفعلة عطف تفسير على مقتضى قوله وتقدمه أن قريب وقرأ من انتهاء الاول وبعيد ذلك وقد قررنا سابقاً باختلاف ذلك قلده وان هذا أحسن (قوله مضمناً لأسبابه) أي ضاماً له أسبابه (قوله شئى تلقى سال) الخشية في حرهم الظن فلهذا كذا قبلناه فيهم من كلامهم أنه استعمال لقوى (قوله وثبتت) تفسيراً لقوله سواء (كان) وبقي أن يقسمه بالهل إلى أي واسع الوقت وأما إذا ٥٦ ضاق الوقت فلا يستخلف فظهر أنه إذا كان قليلاً لا يشطع ويستخلف ضاق الوقت أو اتسع وأما إذا كان

أكثر فيفضل هذا كما في بعض هلا كما وشديد أدى والا تحسن القطع ضاق الوقت وألا أكثر أو قل ومثل الإمام في القطع وعدمه المأموم والقعود استخف الإمام بنسب الاختلاف (قوله مع كفة القسمي) غير أن لكثرة الفواع والأطالدار على الفصل بما تقدمه العبارة حيث قال لئلا لا يغتفر مع الفصل (قوله لانه لا يلزم الخ) فيه نظير بل طرئ المستخلف بكسر الهمزة فتأمل (قوله وأما نوجه الخ) فيه أن الشروع من الصلاة لم يذكر في العبارة حتى يتوهم أن النذب ينبغي عليه الآن يقال أن الاختلاف مضمّن للشروع فضع بذلك الاعتبار (قوله وأمرى لوشك في وضوئه) قال في لا وانظر هذا مع ظاهر قوله فيما سبق وإن شك في صلاته ثم بان الظاهر لم يلزم من صحة صلاته وعدم الاعتناء ببقائها في جعلهم

«(ص)» وإن لم يكبر استأنف (ش) أي من دخل الصلاة بتكبير أصلاً نامياً ثم ذكر كفاية بتأنف الصلاة للاحرام ولا يحتاج إلى سلام لانه لم يدخل فيها وهما كان الاستخلاف من جهة مندوبات الاحرام وكان في الكلام عليه طول أكثره بفصل ذكر حكمه وأسبابه المعبر عنها بالشروط وصفة المستخلف وفعلة يبدأ بحكمه مضمناً له أسبابه فقال

«(فصل)» نذب الإمام شئى تلقى مالاً أو نفس (ش) أي نذب لمن تحققت إمامته وثبتت الاستخلاف في ثلاثة مواضع الاول إذا خشى تلف مالاً ولغيره كاتصالات داية أو نفس كنسوف على صبي أو أعمى أن يقع في بئر أو نار ولا يستخلف من ترك النية أو تكبيرة الاحرام أو شك في صلاته لانه لم يتحقق إمامته بل ولا دخوله في الصلاة وظاهر قولهم سواء كان قليلاً أو كثيراً ولغيره ولو كان في ذلك ترك مالاً كما ذكرنا نفساً ليشمل نفسه ونفس غيره ولو كان في بئر أو نار أو في حال أي بحسب الأشخاص أي بحسب كل شخص في نفسه وقوله لإمام متعلق بنذب على قوله ولهم أي وتنب لهم بالاستخلاف خلافاً لثب لانه يلزم عليه تقديم معمول المصدر على مع كثر الفصل ومعمول المصدر اقترع تقديمه عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ويجوز لانه لا يفتقر مع الفصل وفيه إجماع لانه لا يلزم منه أن النذب للمستخلف أو المستخلف ومعب النذب قوله استخلاف وأما نوجه من الصلاة فهو واجب (ص) أو منع الإمامة للهنز (ش) الموضع الثاني إذا طرأ على الإمام ما يمنع الإمامة للهنز من ركن كجرح عن الركوع أو عن القراءة في بقية صلاته وأما جرح عن السورة فليس من موجب الاستخلاف (ص) أو الصلاة برفاء أو سبق حدث أو ذكره (ش) الموضع الثالث إذا طرأ على الإمام ما يمنع من تمام الصلاة كزفاف يبيع الباطلها أو يتعهم من جملها لبطلتها كسبق حدث أصغر كرج أو أكبر كخلى لعناس خفيف حصل فيها أو ذكر حدث كذلك أو جرى لوشك في وضوئه وحلنا كلام المؤلف على نكاح يبيع البناء تبعاً لس في شرحه وقوله مخالفة لكلام ابن عرفة أنه لو لم يمانع الصلاة زواله بنفسه أو بقتله بل مانع للإمامة وانظر الجواب مع

هنا الشك في الوضوء من أسبابها الآن يحمل ما هنا أنه مثل كل حصل وضوؤه لا يستخلف وما تقدم أنه شك في طهره والتأخر فلا منافاة اه وذلك حال غيره ممن فواته شك في الصلاة دخل وضوؤه لا يستخلف كما أنه ابن عرفة من مضمون وكذا أن يتحقق الحدث والوضوء وشك في صلاته في السابق منهما اه (قوله وفيه مخالفة لكلام ابن عرفة) أي لأن ابن عرفة يفتيه من مواقع الإمامة لا من مواقع الصلاة (قوله وانظر الجواب الخ) وحاصل الجواب أن المعنى أو منع تمام الصلاة إماماً برفاء ولا يمنع عطف سبق عليه إذ تقديره بدلاً من إمامة أو منع الصلاة نفسها لا ببل سبق حدث

استله

استله

قال مع فان قيل للم يستخلف في الرعايا اذا اوجب القطع بمنزلة من سقطت عليه الخاصة سقطت لعل امر الرعايا انفس
اذ قيل ينقضه الطهارة فان قيل قد جعلوا المني سبباً لحدوث الاستخلاف فهلا كان لرعايا مثله قلت لعل منافاة ما كثر
وفيه شيء وقد يقال ان البناء في الرعايا رخصة فيقتصر فيها على محالها وحمل القائي كلام المؤلف على رعايا يتبع البناء كما لو
تكرر كما عرفت ابن زرقون اورد عن دودهم واطلحه اه (قوله وبعبارة اخرى استخلاف الخ) هذا الاعتراض علم جوابه
من النفي قبلها (قوله ولا يردى) ليس هذا التحقيق بل محتمل لا يقال قضيته ٥٧ ان ذلك يجب (قوله وبني على قراءة

الامام فيها) أي الثانية (قوله بلا
تكبير) أي في الصلوة أي ولا
تصيح في الركوع (قوله ولا
تطيل ان دفعوا برقعهم) وكذا ان
تختصروا بخصه قبله (قوله فيحصل
رجوعه للاستخلاف) أي بان
حدث الزخاف في الركوع ولم
يستخلف في صلاة الركوع ورنع
(قوله وبمقتل رجوعه لرنع
المستخلف) فعلى هذا يكون
العذر حصل في صلاة الركوع
واستخلف في تلك الحالة (قوله
وظاهره ولو علوا) أي في
الصورتين (قوله بعد خروجه)
أي فانتباه ليس لكونه معلوما
بل بخروجه من الصلاة (قوله
واذا دفعوا برقعهم قبل
الاستخلاف) أي على الاحتال
الاول وقوله أو بعد أي على
الاحتال الثاني (قوله قائمهم
يعودون الخ) أي في صورتين
(فان قلت) هذا ظاهر في الاحتال
الثاني لوجود الاستخلاف دون
الاول لعدمه (قلت) لانه في
الاول وان لم يستخلف في صلاة
الركوع استخلف بعد الفراغ
(قوله فيكون) هذا صريح في
ان المستخلف بالفتح في صورتين

أسله وأجوبة في شرحنا الكبير وقوله (استخلاف) نائب فاعل ندب وهو متوجه الندب
فكانه يقول ندب للامام ان يستخلف عنه لوجود سبب من هذه الاسباب وله ترك
الاستخلاف ويدع القوم حملان لا رده على أن كلامه هو أن الامام لا يندب له الاستخلاف
عند عدم هذه الاسباب بل يجوز له ان لا يجوز وبعبارة اخرى استخلاف نائب فاعل ندب
أي ندب الاستخلاف لذلك وهذا لا يقيد انه عند عدم ما ذكر من الاسباب يمنع منه مع
انه المراد فاعل صلح لامام ان خشي تلف مال أو نفس الخ استخلاف وهو أو من تركه لم
من هذا وانما يندب له الاستخلاف لانه لم يمنع يستحق التقديم فهو من التعاون على البر
وللا يردى تركه الى التنازع فمن تقدم فقتل صلاتهم وانما يستخلف الامام هناك اذا
أعده من خلفه فان كان من خلفه واحدا فلا اذ لا يكون خليفة على نفسه فتم وحده
قائه ابن القاسم وقيل يقطع ويتدى قاه أصح وقيل يعمل على المستخلف بالفتح فاذا
أدركه رجل ثابته الصبح فاستخلفه الامام وكان وسده فعلى الاول يصلي ركعتي الصبح
كسلاة الفصد ولا يني على قراءة الامام وعلى الثاني يقطعها وعلى الثالث يصلي الثالثة
ويجلس ثم يقضي الركعة الاولى وينى على قراءة الامام فيها واذا استخلف على قراءة نفسه
بعد ما صلى معه ركعتين المغرب فعلى الاول يأتي ركعتيه بالقرآن وسورة ثم يجلس ثم
يركع تمام القرآن فقط لا ياتي في الاقوال والافعال وعلى الثاني فالظاهر وأما على
الثالثة فيكون ياتي في الاقوال والافعال كالاول الا انه ينى على قراءة الامام (ص) وان
بركوع أو يصعد (ش) برهان الامام اذا حصل له سبب الاستخلاف في ركوع أو سجود
فانه يستخلف كما يستخلف في القيام وغيره ويرفعهم بالخليفة ويرفع الاول رأسه بالتكبير
لتلايقته وابه ومثل الركوع الجالس كما يقيد مقوله بعد وقدمه ان قرب وان يجاوزه
(ص) ولا يطيل ان دفعوا برقعهم قبله (ش) الضمير في برقعهم للمستخلف بالكسر وأما قبله
فيحصل رجوعه للاستخلاف وهو الخواشي لما في التوضيح وبمقتل رجوعه لرفع المستخلف
بالفتح كما قاله بعضهم وظاهره ولو علوا لحدته ودفعوا معه لحدته او هو ظاهر كلامهم وقيل
تطيل صلاتهم بمنزلة من انهم عن علم حدته حال تلبسه به واذا دفعوا برقعهم قبل الاستخلاف
الامامة بخلاف ما مر فانه علم بحدته حال تلبسه به واذا دفعوا برقعهم قبل الاستخلاف
أو بعده وقبل رفع المستخلف فانهم يعودون مع المستخلف فيكون مغفور عنهم برقعهم
فان لم يعودوا معه لم تطيل صلاتهم كذا كرم ابن رشد وتقل القس عن ابن الموارث عدم
الاجرائي هذا أو أمان دفعوا برقعهم بعد ما حصل له العذر ولم يحصل استخلاف واعتدوا

أشئ في بعد الركوع ويعودون مع الراكع ولو كان المستخلف بالفتح مع الماء ومن أخذوا فرضهم مع الاول (قوله
فان لم يعودوا معه) أي في صورتين (قوله عدم الاجرائي هذا) أي في ذات كرم من صورتين (قوله وأمان دفعوا الخ) شروعي في
صورة التام (قوله ولم يحصل استخلاف) أي من الابهام أصلا بخلاف ما تقدم من صورتين فانه قد حصل من المستخلف استخلاف

إمام بعد الرفع أو قبل الرفع وقتنا ولم يحصل اختلاف من الإمام أصلاً وهل حصل منهم اختلاف وهو ظاهر قوله مع الأول وهو ما فهمه شيخنا عبد الله وأما هو الموافق لظاهر النقل ويكون هذا وجه الاتفاق (قوله هذا الخ) أي محل الصفة في الصورة بين الأولين بدليل آخر العبارة حيث قالوا بهذا في غير من استخلفه الخ (قوله إذا أخذوا فرضهم الخ) أي إن تركوا أو أطلقوا قبل حصول المانع ولم يحصل المانع إلا بعد ذلك (قوله وأما من استخلفه) حاصله أن الخليفة لا بد أن يرفع ولو أخذوا فرضه بخلاف من خلفه قائم لم يؤمر من بعده ولو أخذوا فرضهم مع الأول فلا بد له ودوا أو الترض عنهم أخذوا فرضهم بحسب (قوله أي ونسب لهم) فيه إشارة إلى أن قول المصنف ولهم معطوف على الجار والمجرور في قوله لا ملام ويذكره كلام الله وفي الحسن أي يدل على ذلك المصنف المقتضى للندية ٥٨ (قوله ولهم أن يرفعوا) أي مع الكراهة (قوله كما هو بين أشكال ابن

غازي) ولم يقتض هذا الأعضاء أن يرفع اعتبار مندوب وهو خلاف قوله بسيد كمود الإمام لأجلها ٥٨ (عقبه) أي محل استخلافهم إن لم يرفعوا لأنهم قبل حصول المانع الأول فإن فعلوا لم يستخلفوا إلا بعد الإجماع بعد القطع (قوله أي ونسب اختلافي الأقرب) فإن لم يستخلف الأقرب بقاى الأول شرح حسب (قوله ودشيل بالكاف رعايف غير النماذج) لا يخفى أن هذا الذي قاله الأنا في الأصل القول بأنه يستخلف وإذا تعدد واضح في رعايف ولا ينافي على ما قدمه من عدم الاختلاف ويجيب بأن العذر واضح في قرب لافي بعد وقد تقدم أن القول بسيد الاختلاف مع أنه يستخلف في سبق الحديث أو ذكره لكون الاختلاف درجة بتقدير فيما على ما ورد (قوله ويأتون وجوبا بالنسبة) ظني قلت وجوب إقباله موثقه بالإجماع ينافي ما تقدم من جهة اتصالهم وهذا

وجوابه أنه هنا على قولنا بطلان عليه لا لانتفاء السن جماعة مع المستخلف بالفتح لا لغيره بخلاف مسئلة إتمامهم (ص) وجداً ما كان الجاهل بما لا يحصل العقل ما فهم كذا في عب إلا أن هذا يناقض ما في من قول الشارح وبعضهم وحداً أو ترك الإجماع من أم السابقين (قوله على ما تقدم عند قوله) لم تقدم ذلك (قوله وأما تأخره من محله فيندوب) هو الأصل إن تأخر مكانة معلوم من قوله وقولاً ما كان من ومنه في تأخر لأن تأخر مكانة واجب ومكانة مندوب كما يشهد قوله وأما الإمام الخ

(قوله وسلك آتفه في خروجه) قال المتطاع انما امر المحسن ان ياتخذ بآتفه ما يوجب القوم ان يعرفوا وفي هذا من باب الاختصاص في ستر العورة واختلاف القبح والتورى بجلوه أحسن وليس يدخل في باب الزاه والكذب وانما هو من باب التجميل واستعمال الحياء وطلب السلامة من الناس اه ولا يقال هذا بقدر وجوب ما يحصل به الستر لا بقول هذا حيث خيف بتركه عدم التسترين غير تحقيق ذلك والواجب (قوله وكذا من قرب) أي لانه يقتضي في تلك الحالة أي فيسلك آتفه للستر (قوله وان يجلبه) أي أو يجهده أي في هيئة السجود والالو كان ٥٩ ساجدا بالفضل حصلت له المشقة العظيمة

(قوله لان في هذا من) هو أن
 فالامام مأمور بالتقدم على
 المأمومين كما تقدم من كراهة
 الصلاة أمام الامام (قوله لئلا
 يحصل لبس على القوم) أي من
 جهة عدم تعيين المستحق بفتح
 الهمزة (قوله ويشعل بعض
 الفعل) أي يهيم مع اتباعهم
 هكذا قال مصنفون أي انه لابد
 من العمل وحكي عبد الحق
 من بعض شيوخه أنه ينسب
 الاختلاف بصريح اماما وان لم يصل
 عملا حتى انه لو أحدث علما
 ابطل على المأمومين (قوله ولم
 يقتدوا به) قال القائل في مفهومه
 انه بمجرد الاقتداء لا يتطل والمذهب
 لا يتطل الا اذا علموا معه فلا يند
 الاقتداء وهذا لا تدعي المصنف
 لان مفهومه غير شرط (قوله ولم
 يعمل بهم) هذا الجمل غير ظاهر
 المصنف لان المصنف انما قال
 ولم يقتدوا به (قوله ولو كان اماما
 بمجرد الاختلاف) حاصله ان
 بعض شيوخ عبد الحق يقول
 انه بمجرد الاختلاف يصير شريعة

(ص) وسلك آتفه في خروجه (ش) أي ويذهب فإذا خرج ان يحسك آتفه ليدري
 أنه قد حصل له رعايا وبعبارة أخرى ويطاهر قوته وسلك آتفه في خروجه ولو كان العذر
 رعايا فان قلت التعليل المتقدم يقتضي ان العذر اذا كان رعايا لا يتأق فيه هذا ولا
 يعارضه ما تقدم من قوله في الرعايا فيخرج محسك آتفه لانه لا يرقى رعايا البناء وليس هو
 السحر بل العقب الخاصة وهذا في رعايا غيره قلت لا شك ان من بعده لا يحصل السحر
 منه الا بمسك آتفه وكذا من قرب حيث قطع زيادة الرعايا عن درهم في الانامل الواسي
 (ص) وتقدمه ان قرب (ش) أي ويذهب تقدم المستحق بالفتح الى موضع الامام ان كان
 قريبا منه كالصنف ليحصل له رتبة الفضل فان هذا أهمهم موضعه لان المشي الكثير
 يفسد هذا ولا يتقدم الا على الحالة التي حصل استخلافه فيها (وان يجلبه) بخلاف
 الحرم خلف الحق فلا يذهب جالسا كما مر لان هذا هو العذر بخلافه فلو كان هذا لاجل
 التميز لئلا يحصل لبس على القوم فهو أشد عار من ان مفهوم ان قرب في اقتضاب
 التقدم مع عدم القرب ولا يؤخذ منه المنع مع أنه ممنوع (ص) وان تقدم غيره صحت
 (ش) يعني ان الامام اذا استخلف رجلا تقدمه غيره من يصلح للامامة هذا واشتباها
 كقولها فلان يريدوا احدا في القوم اكرمته يسمى باسمه قائم بهم الصلاة صحت وهذا
 يدل على ان المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاختلاف بل حتى يقبل ويشعل
 بعض الفعل (ص) كان استخلف مجنوناً ولم يقتدوا به (ش) التسمية في الحقيقة
 ان الامام اذا استخلف على القوم مجنوناً أو فحشاً عن لا يجوز امامته ولم يعمل بهم عملا
 فان صلاتهم صحيحة لما تقدم ان المستخلف لا يكون اماما حتى يعمل بالمأمومين عملا
 في الصلاة ولو كان اماما بمجرد الاختلاف كما عرفت بعض شيوخ عبد الحق لم يطل عليهم
 ولو لم يقتدوا به وفرق عبد الحق بان هذا ليس عن يؤتم به فلا يضرهم استخلافه حتى يعمل
 عملا يأتون به فيه انتهى ومقتضى قوله ولم يقتدوا به بطلان اعلمهم بمجرد ذلك الاقتداء به
 وهو الظاهر بخلاف مقتضى قول عبد الحق حتى يعمل بهم عملا يأتون به فيه انتهى
 ومفهومه ولم يقتدوا به بطلان ان اقتدوا به وان كانوا غير عاقلين كما تقدم في قوله ويجنونوا

مطافا في جميع الصور وأما عبد الحق فتدواف بعض شيوخه في هذا المذهب وأما المجنون فتدواف بعض منون على أنه لابد
 من العمل فظهر من ذلك طرق ثلاثة طرق صحت وطريقه بعض شيوخ عبد الحق وطريقه عبد الحق وناظر المصنف طريقة
 بابعة والمذهب مع حج فقال ان اقتدوا به بطلت عليهم وان كانوا غير عاقلين كما تقدم في قوله ويجنونوا (قوله لم يطل عليهم ولم يقتدوا
 به) فظهر ان ظاهره ان المصنف ولو نظر لحاله ولا يقال ولو لم يعمل بهم شيئا الا ان يقال ان المصنف ولو لم يقتدوا به أي فضلا عن الاقتداء
 بالفعل حتى يقول ولو لم يعمل بهم (قوله وتفرق عبد الحق) أي يترسئله المجنون والتي قبلها كما بينا (قوله وهو الظاهر) يرجع لكلام
 مع رجوع عمال به أو (قوله حتى يعمل عملا) أي بمجرد الاقتداء لا يكتفي (قوله بطلان ان اقتدوا به) بمعنى ما قبله الذي قبلنا انه
 كلام مع آتفه بالمائة والحاصل ان الله تعالى يقول لا يتطل الا اذا علم بهم عملا ومع قول بمجرد الاقتداء لا يتطل وهو الظاهر

(قوله أو أتوا وحدا) ولو استخلفنا لأصلي عليهم لأنه لا يثبت حكم الأصل إلا إذا اتبع كما يفيد كلام ابن شبر كذا في شرح
عب وظاهر عدم عنهم (قوله أو بعضهم وحدا) ٦٠ لكن يأتي كما افاده شب (قوله وقد أسأمت أي أتمت كما هو مصرح به

هـ) (نحوه) هذا أصلا وحدا أنامع
مكتونه استخلف عليهم وصلى
المستخلف وحده ولم يذكر كوامع
الأصلي ركعة فكل أن يفيد في
جماعة ولو بلغ بذلك فيقال شخص
صلى بنية الإمامة وبعد في
جماعة ومأموم صلى بنية المأمومة
وبعد في جماعة (قوله ولو بعد
ركعة) ومقابل أنها تصح بعد
ركعة لأن من أدرك ركعة قصد
أدرك الصلاة (قوله محقة للقطب)
أي على قوله استخلف مجزئاً (قوله
والحال) فإن قلت للحال وصف
لصاحبها والتمام وحدا ناليس
وصفا للعبود والعباد أن
الرب في الحقيقة القادر تذا
(قوله مجزئاً) خبر صاحب قصد
الحكاية (قوله وفي بعضها أو الخ)
لا يفتي أن نسخة أو أولى من نسخة
الأول لقصورها على الجنون أي
لقصور نسخة أو أو بخلاف نسخة
أو لعمومها (قوله وهو معطوف
على تقديم غيره الخ) لا يفتي أن
منطوقه على تقديم غيره بوجوب أن
في العبارة جذا أو التقدير أن
أتوا وحدا أن الخ حيث وأن حيث
المقدم جواب عنهم ما وان تقدم
على المنطوق (قوله فندمه الإمام)
أي إمام المسجد القائم من السلطان
أو من أوائف (قوله بشرط الخ)
وهو كونه مع أئمة عشر الأولى

(ص) أو أتوا وحدا أو بعضهم أو إمامين (ش) يعني وكذلك لا تبطل صلاتهم إذا أتوا
وحدا نال لا تقسم رتقوا خلفة الأمام وأولى لو لم يستخلف عليهم وبعضهم وحدا
وترك الاقتداء بين أم الباقين الذي استخلفه الأمام وغيره أو أتوا إمامين فإن وقعت
كل طائفة إماما وقد أسأمت الطائفة الثانية بمنزلة جماعة وجدوا جماعة يصلون في
المسجد إمام فقدموا رجلا منهم وصلا وهذا كله في غير الجماعة وإليه أشار بقوله
(الاجمعة) فلا تصح للمجزئ وحدا نال فقد شرطه إمام الجماعة والأمام ولو بعد ركعة على
المشهور وليسوا كالسبوق لأنه يقضى ركعة تقصير بشرطها ويختلفون فان الركعة
المأثباته ولا يصح صلاة من من الجماعة معاهو بنافذ أو لا يصح لما تفتي الثانية إذ
لا يصح جعتان في موضع وتصح لاسبقهما أنه يوجد في بعض النسخ أو أتوا وحدا
بالأو وهي محقة للعطف والحال إلا أن الظاهر منها الحال وصاحبها وصاحب الحال التي
قبلها وهي التي ولم يقدروا به مجزئاً وهي حال مترادفة أي متباعدة وفي بعضها أو وهو
معطوف على تقديم غيره أو على استخلف مجزئاً وقوله الإجمعة واسع للقرع الثلاثة
وتصح صلاتهم صلى مع الإمام في القرع الثاني بشرط توفر الشرط ككون من معه
التي عشر تم تقديم الجماعة وأما القرع الثالث فتصح صلاتهم صلى مع من قدمه الإمام
حيث قدم أحدهما فإن لم يقدم أحد أو قدموا اثنين أو قدم هو اثنين فتصح صلاتهم
سبق بالسلام بشرطه فإن استوى باطلت عليهم ما بعده ونحوه جماعة ما دام وقتها وأما قولنا
تصح صلاتهم قدمه الإمام أو من سبق بالسلام مجزئاً حيث وجدت الشرط فإن لم توجد
فإنه يبطل وحيث بطلت فهل تصح جمعة التالي حيث وجد شرطها يبطل واستظهر
(د) في شرحه الأول (ص) وقرأ من انته الأول (ش) يعني أن المستخلف يكمل على
صلاة الأول فيقرأ من حيث انتهى الأول في الجهر وإن يكن قرأ شياً افتتح القرائن من
أولها فإن كانت سرية ابتداء المستخلف القرائن من أولها ولو مكث في قيامه قد قراءة
أم القرآن لا يمكن أن يكون لنفسه أو بإطاف قرائتها ولم ينها وهذا معنى قوله (وابتداء
بسرية أن يعلم) فإن علم أن يكون قد أخبره الإمام بأنه انتهى في قرائته إلى كذا أو كان
قر يمامه فسمع قرائته فانه يقرأ من حيث انته الإمام كما يفعل في الصلاة بالجهر ويقوله
وقرأ أي ندباً فالبعض على نسيال البص وظاهره أنه إن قرأ شياً افتتح القرائن من
الأول وهو ممنوع لأن ذكر الركن القولي لا يجوز زوا لا تبطل به الصلاة ودعوى أنه
يقتصر هذا لأن المسجد للفاضة شخص آخر يحتاج لنقل وقوله وابتنأ يسيرة أي وجوبا
(ص) (وحيث نال ذلك ما قبل الركوع (ش) أي وجه الاختلاف في ذلك المستخلف قبل
العذون من الركعة التي وقع الاختلاف فيها يسيرة يتعبد وهو ما قبل تمام الركوع الذي
هو رفع الرأس وذلك لأن يدرك الإمام في الركوع فاقبله كما في توضيحه وقتلنا من الركعة

خلف بشرطه لقوله يفيد وحل الخ (قوله أو بإطاف قرائتها) فانه هذا لا يقتضي البدو ما لم يشارنا المستخلف
في بهرام يسيرة والظاهر أنه إذا أبطأ أو قرأ بغيره بعد الحق فإية أو أكثر (قوله وابتنأ يسيرة) (ص) السرية بالذكر
لأن الجهر يشانه المصلحة الحال (قوله فالبعض الخ) وعبر عنهم بقوله عليه فقتضى الوجوب وهو المصالح لمرة
التي كبر مطلقاً أي ولون من يختص (قوله وذلك لأن يدرك الإمام في الركوع) المراد بذلك قبل القيام فيقول هذا لا يفتي الإمام

وحصل للإمام العذر بعد إصراره معه وقبل الرفع وإن لم يطمئن إلا بعد حصول العذر أو في حال رفعه أو بعد رفعه فاستقلانه صحيح أو يدخل في ابتداء إصراره من الركوع وحصل للإمام العذر به مدخوله قبل تمام رفعه ويستقله من يأتي بالركوع من أوله لأنه لم يحصل للإمام العذر قبل تمام الرفع واستقله حيث لم يقصد بإفعله الإمام منه وكأنه استقله قبل شروعه بما يأتي به من السجود مع تدبيره فلا يؤدي إلى اقتداء معتقذين بمن قبله ويدخل في ذلك ما إذا أصرم في حال شروع الإمام في الارتفاع وحصل للإمام العذر بعد أن انقضى معه أو حصل له العذر قبل الظمانينة أو بعدها وقبل الرفع أو في حال الرفع أو بعد إتمامه وقوله لا قبله أي أو ما قبله يدخل فيه ما إذا أصرم قبل الارتفاع الإمام ثم انقضى معه وحصل له العذر بعد ذلك قبل الظمانينة أو بعدها وقبل الرفع أو بعد الارتفاع وما إذا أصرم قبل الارتفاع الإمام وحصل له العذر بعد ٦١ إصراره وقبل الارتفاع أو إصراره معه قبل

الركوع وركع الإمام ولو ركع المأموم حتى حصل له العذر فصح استقله والحاصل أنه متى حصل له العذر قبل تمام الرفع فإنه يستقل من أصرم معه قبل العذر ولو في حال شروع في الرفع ويأتي المستقل بالركوع وما إن حصل له العذر بعد تمام الرفع فلا يستقل الأمن أدركه معه وركع تلك الركعتين يعني معه قبل حصول العذر ويدخل في هذا من أدركه مع الارتفاع سواء اطمان فسقط حال الارتفاع الإمام أو بعد ذلك فاذتعل هذا كله فقصه كلام الشارح رحمه الله تعالى بما إذا حصل العذر قبل تمام الرفع وأما إن حصل بعد فقلبه فإنه لا بد أن يدرك الارتفاع ولذا قال مجيع أعلم أن الإمام إذا حصل العذر بعد فقد

المستقل فيه بالشكل المذكور في ركعة واحدة أو أدرك سجودها واستمر مع الإمام حتى قام لها بعدها وحصل له العذر فإنه يصح استقله لأدراكه ما قبل تمام ركوع الركعة المستقل فيها وهو القيام ولا يضر عدم أدراكها قبلها (ص) والاقان على نفسه أو بيني بالاولى أو الثالثة صحت والأفلا كعود الإمام لأفعلها وإن جاء بعد العذر فكأنه جنبي (ش) أجمع من يعتد به من شراحه على أنه لا يستقيم على هذا المساق وإذا قال إن غازی حتمان يشرع قوله والاقان على نفسه الخ على قوله وإن جاء بعد العذر فكأنه جنبي كما فعل ابن الحبيب فقرر في التوضيح والافن يدرك برأيه يعتد به يستعمل بناؤه بالاولى انتهى وقال بعض لاشك أن نفسه نقصاً وتقديراً وتأخيراً صدر من مخرج مبينة الوقت انتهى ونحن نشرح على ما صوب ويكون مساقه وصحته بأدراك ما قبل الركوع والأبطلت صلاتهم دونه وإن جاء بعد العذر فكأنه جنبي فإن صلى لنفسه أو بيني بالاولى أو الثالثة صحت والأفلا كعود الإمام لأفعلها فالحظ بعد والار التقديم هو قوله فإن صلى لنفسه إلى صحت فاقدم مقدم من محله ومحل بعد قوله وإن جاء بعد العذر والتأخير هو قوله وإن جاء بعد العذر فكأنه جنبي فاقدم مؤخر من محله ومحل قبل قوله فإن صلى لنفسه فقوله والأبطلت صلاتهم دونه أي وإن لم يدرك برأيه يعتد به من تلك الركعة بأن قامه ركوعها أما بان أصرم بعد الرفع أو قبله وقبل أو أنه حتى رجع الإمام فلا يصح استقله وإن قدمه الإمام فله لم هو غيره فإن لم يتأخر وتأخر بالقوم في سجودها بطلت عليهم صلاتهم على المشهور لا اعتداه بذلك السجود وعدم اعتداه هو إذ يجب عليه الامتسابة الأمان فهو كمن غفل أو تمترض فقتل عليهم دونه أي دون مساقه فلا يتصل أي بشرط أن يتبين على ما فعل الإمام بان يأتي بما كان يأتي به مع الإمام

ركعة سواء كانت الأولى المستقلة الفتح أو غيرها وعدها بما يتعلم الرفع فاعلم يستقل من أدركه معه فإن لم يدركه معه لم يصح استقله في قيامها ولو أدركه معه ما قبلها فن صلى مع الإمام ركعة ثم رجع عن ركوع ما بعده ولو أنه يمكنه التمسك وحصل للإمام العذر في حال سجودها بعد رفعه منها وقبل قيامه لما يليها فإنه لا يستقل الإمام في قيامها لما يقبله المستقل بالفتح من يقبله لا يعتد به وهم يعتدونه فاعتد أنه به كاعتد اعتقذين بمن قبله ويدخل في ذلك ما إذا أصرم في حال شروع قوله أو ليس القنطة الاشد في التفرع (قوله والافن الخ) أي إن لم يقل ختمه كذا بل أتى المتن على ظاهره فلا يصح لأن من لم يدرك برأيه يعتد به يستعمل الخ (قوله صدره الخ) مثل زائدة (قوله أو قبله) القليلة طرق فتسمع أي بان أصرم في حال قيام تلك الركعة ثم رجعوا أو أصرم قبل قيام تلك الركعة بان كان أدرك الركعة الأولى مثلاً ثم رجع عن ركوع الثانية (قوله على المشهور) قبل لأنه وإن كان لا يعتد به واجب عليه لو جوب متابعا للإمام لم يحدث وتصاروا باستقله كان الإمام لم يذهب قاله ابن شاس وغيره

(قوله نيات بالرفع) لا يعني أن الاتيان بالرفع فرع عن كونه ركعة مع أنه ايركع بل بهد (قوله فكما ينبغي) الكفاية فائدة لانه
 أجنبي حقيقة (قوله لانهم مجزؤون قبله) هذه اللفظ لا تلحق بالطلان (قوله فان صلى نفسه صلاة منفردة) لان لا يكمل الركعة
 في الفرض المذكور وانما ابتداء القراءة فاعلا بجمع الركعة فصحت صلاة منفردة (قوله ولم يبين الخ) لازم لذى قبله (قوله
 بالركعة الاولى) قال الشيخ أجاباه ٦٢ في قوله بالاولى الخ لفظة والجواب الجواب ورسالة أبي حال كونه مستخفافا بالاولى أو

الثانية (قوله واذا قرأ الفاتحة) تبع الشارح فيه اسطره وادعى بعض الشراح وقال الشيخ أجاباه مقتضى البناء أنه لو أدرك الإمام بعد أن قرأ الفاتحة أنه ينبغي على ذلك وقد يقال بناء على وجوب الفاتحة في التيسل وترد نفسه الخطاب (أقول) ولزاد لأن الفرض أنه جاهل فالتعيين الاقتصادي على الاول وهو أنه لو قرأ الإمام الفاتحة فلما أدركه ينبغي على قراءة الإمام كإفادته بعض المحققين (قوله المأمومية) المناسب المأمومية (قوله والا فليس مؤثما) المناسب يقول والا فليس اماماً (قوله انما استخلفه على وتر الخ) أي بان كان الباقي وترأ أو شفعاً (قوله فلا حاجة لمساخاة المازري مع قوله ان استخلفه على وتر) أي بان كان الباقي وترأ بل يحتاج له وذلك معنى قول المازري وشفع المغرب كوتر خضره ان الباقي شفع لأن الماضي شفع وحاصله ان قول مبيحون يقتضي أنه لو استخلفه وكان الباقي شفعاً ان شفع الصلاة مع تمامها فلا يقال للمازري وشفع

ولم يحصل له عذر في الرفع والجهود فان تركه بطلت صلاته أيضا (ص) وان جاء بعد العذر فكما ينبغي (ش) ما تقدم حكم من جاء قبل العذر أو ما ان جاء المستخلف بالرفع بعد حصول العذر من الإمام ونحوه وجميع الامامة فكما ينبغي فلا يصح استخلافه على القوم وتبطل صلاته الموقنين لانهم مجزؤون قبله وأما حاله هو فان صلى لنفسه صلاة منفردة ولم يبين على صلاة الإمام ولم يقبل الاختلاف فان صلاته صحيحة وكذا ان قبل الاختلاف على حسب ظنه وإلحال أنه ينبغي على صلاة الإمام بالركعة الاولى وابتداء قراءة الفاتحة أو الثالثة في الرابعة واقصر كالأمام على الفاتحة وانما صحت صلاته لانه لا مخالفة فيه وبين المنفرد بصلوة في محل جلوسه وقامه في محل قيامه وإلى هذا اشار بقوله (فان صلى لنفسه) أي بالاولى أو الثالثة (صحت) أي لم يفسد بنية الفدية أو يبنى بالاولى بنية المأمومية أي بحسب ظنه وهذا لا يكون الا جهلا والافليس مؤثما (ص) والا فلا (ش) أي وان لم يبين بالاولى ولا الثالثة بل بين الثالثة في الثالثة أو الثالثة أو الرابعة أو الثالثة فقط أو الرابعة في الرابعة فلا تصح صلاة له لولاه في غير موضع جلوسه وهذا معنى قول مبيحون أن استخلف على وتر باقى وعلى شفع صحت المازري وشفع المغرب كوتر غيرها انتهى ومعنى ان شفع المغرب كوتر غيرها أنه استخلفه بعد ان مضى منها شفع لا بعد أن مضى منها ركعة وسنخذ لاحقا لمقالة المازري مع قوله ان استخلفه على وتر بطلت (ص) يعود الإمام لاعتقادهما (ش) تشبيه في الطلان أي كما تبطل الصلاة اذا أعاد الإمام بعد زوال عذره لاعتقادهما (ش) تشبيه ولم يستخلف ولم يفعلوا لانفسهم شيئا أن عادوا واستخلف عليهم ثم عادوا فخرج المستخلف وأتم بهم وظاهر كلام المؤلف كغيره بطلان الصلاة كان المزدحمة أو رعاها استخلف الإمام أم لا علوا علما بعد ما لم لا وليس كذلك بل البطلان محمول على ما إذا كان في حدث أو في رعا فبطل استخلف الإمام ولم يستخلف ومجاولا بعد ما والموالي يستخلف ولم يفعلوا علما بعد ما فلا يتبين (ص) وجلس لسلامه المسبوق كان سبق هو (ش) لسلام بكر من شرط المستخلف ادراك صلاة الإمام من أولها بابل ادراكه بجزءه من ركعة الاختلاف وهو صادق بين سبقه قبل تلك الركعة كما مره بين هنا كقضية فعل المستخلف المسبوق والقوم بعد اتمام صلاة الاله الاعلى مواشركه في ذلك بين من خلقه أم لا والمعنى ان الامام اذا استخلف مسبوقا وكان في القوم ايضاً مسبوقاً فقام

المغرب كوتر غيرها في الطلان (قوله وظاهر كلام المؤلف) هذا لعج موافقاً لما هو وقترأ أو تمغرباً الثالث صدره الذي نياته فاتهمهم (قوله على ما إذا كان في حدث الخ) أي مطلقا سواء استخلف عليهم أم لا علوا علما لان فاته متى رجع بعد زوال حدثه وأتمهم فان صلاتهم تبطل فقوله واستخلف الخ رابع لقوله وفي رعا فاته (قوله وكان في القوم) هذا يدل على أن خلقه مسبقين وغيرهم وقوله بعد وبطل من خلقه ينافيه إلا ان يقال ان في العبارة تشبهاً أي وغيرهم وقول المصنف وجلس لسلامه المسبوق أي وغيره

(قوله وجلس من خلفه من المسبوقين) وذلك لانه يصح الاقتداء بالمستخلف فيما بين سواء كان المستخلف بالكسر بقوله
 أم لا كما إذا كان الامام المسافر استخلف مقيما ولا يصح الاقتداء به فيما بينه فاض في أسمه خلف الامام المستخلف بالفتح فان
 كان فيما بينه قضاء عساق به المستخلف بالكسر لم يصح اقتداؤه به وان كان فيما بينه قضاء عساق به المستخلف بالفتح فان
 المستخلف بالكسر بقوله أم لا (قوله على المشهور) مقابلة للمسمى بخبرين ان يصلي ونصرف قساما على الطائفة الاولى
 في صلاة الخوف أو يستخلف من يصل به أو ينتظر الإمام فيسلم معه لان تكليما ٢٣ خاص والامان واحد أو ينتظر

قراغ الامام من قضائه ثم يقضى
 (قوله وقدم قبله الخ) هذا
 فيما إذا كان المأموم مسبوقا
 بأقل مما على المستخلف بالفتح
 وقوله أو حصل منه أحدهما
 أي القضاء كماله كان المأموم
 مسبوقا بأكبر أو مساويا
 السلام كما إذا كان الذي خلفه
 غير مسبوق أصلا وقوله معاوجه
 ابراز الضمير) أقول كأن
 وجهه إشارة إلى ان السبق
 اختص به وقد أشار بقوله كأن
 سبق هو أي وحده (قوله عطف
 على الضمير) فيه نفي لانه يصير
 المعنى المسبوق يجلس اسلام
 الامام المسبوق لاسلام الامام
 المقيم فيقتضي تيميد هذه
 بالمسبوق وليس كذلك فالمناسبة
 ضيقة على جمل قوله وجلس
 لاسلامه الخ لانها في قوة قوله أي
 المستخلف بالمسبوق ينتظر
 لا المستخلف المقيم ورفق بين
 هذه والنسبة بان هذه تدخل
 فيها على موافقة الامام في السلام
 فلا يلزم انتظار اسلامه بخلاف
 السابقة (قوله يقومون لتقام

النائب ما بين من صلاة الاول أشار اليه جملة ان الجسد وقام له قضاء ما عليه وجلس
 من خلفه من المسبوقين على المشهور فإذا كل صلاة وسلم قاموا للقتضاء كذا في كان
 المستخلف فقط مسبوقا دون القوم فانهم أيضا يجلسون ينتظرون قضاءه ليسلموا لاسلامه
 على مذهب المدونة لان السلام من بقية صلاة الاول وقد حل هذا على الإمامة
 فيه فلا يخرج عنه لغيره حتى يقتضيه وانتظار القوم لقراره من القضاء أخر من
 الشر ويخرج امامته وقبل يستخلف من يسلم بهم قبل قيامه قضاء ما عليه فقوله وجلس
 لاسلامه المسبوق أي والمستخلف في هذا أيضا مسبوق وقوله كأن سبق هو أي وحده
 دون من خلفه فإولى مجلس المقتدى لاسلامه قائم لا تعطى صلاة لانه صار بالاستخلاف
 امامه وقد سلم قوله وقضى في صلته أو حصل منه بقضاءه فقط وانتظار ما وجبه ابراز الضمير
 في قوله كأن سبق هو (ص) لا لا يميز يستخلفه مسافر لعذر مسافرا وجهه نفي لاسلام المسافر
 ويقوم غيره للقتضاء (ش) التيميم بالفتح عطف على الضمير المناسب لاسلامه من غيره عطف
 الخاضع إلى الامام المقيم يستخلفه الخ والمعنى ان الامام المسافر إذا استخلف مقيما على
 مسافرين ومقيمين أو كل صلاة الاول كان من خلفه من المقيمين يقومون لا تقام ما عليهم
 فإذا انما المخروجه على عهدهم الخ لا مع الاول والمسافرون يسلمون لا تقامهم عند قيام
 المستخلف المقيم لاسلامه لا ينتظرونه ليسلموا معه اذ لم يدخل هذا المقيم على أن يقتدى
 بالاول في السلام وقبل يستخلف من يسلم بهم ويحل ينتظرونه ولما كانت السنة أن يستخلف
 المداثر منه لكرامة امامة المقيم لاسفار أشار المؤلف الى العذر بقوله ينتظر استخلاف
 مسافرا بان يكون موجودا هناك ولا يصلح للإمامة وليس من التصديق بصلته لا مكان
 استخلافه مع صلته في مكانه من غير كراهة لان العمل على ضرورة أو وجهه الخ جهل بغيره
 من المقيمين أو وجهه أنه خلفه أو لكونه جاهلا به ومحمول لان يكون قوله أو وجهه من
 إضافة المصدر لمفعولاً ولضاعف وبما أنه أخرى فان قلت كلام المؤلف يقتضي انه اذا
 استخلفه لم يميز بين مسافر وجهه أن الحكم ليس كذلك مع أنه كذلك قلت مراده بان
 الوجه الذي يجوز نفسه استخلاف المقيم على المسافر من اذا استخلفه علمه في قوله لا
 مكرره ولكن الاولى حذف قوله تعذر مسافر أو وجهه ليشمل ما اذا استخلفه مع عدم
 تعذر المسافر وجهه ويقسم حكم ما اذا استخلفه في هذه الحالة وهو الكراهة بما يأتي

ما عليهم أقذا إذا أي وهي شامطة للمصنف لقضاء تسبح (قوله اذ لم يدخل هذا المقيم على ان يقتدى بالاول في السلام) أي
 حتى ينتظر المسافر ويسلمون لاسلامه (قوله لكرامة المسافر) أي الذين هم المؤمنون المقيم يقولون وكذا بكرة اقتداء
 للمقيمين الذين خلفه بالمسافر (قوله بان يكون مسودا هناك) وانما يصح عليه على المؤمن ان اقتدى بالمصنف يسلم المسافر
 وقوله لا يصلح للإمامة الخ لكونه جاهلا بغيره أو لكونه جاهلا لا ينتظر لانه يلزم عليه التكرار إلا
 أن يخص الاول بلعده الجاهل بني أن يقال ان صحت صلته مع الانتساب فكيف يقال أن يكون جاهلا بغيره وتصم صلته ولا
 يصح الانتسابه إلا أن يفرض ذلك في أي وقوله فهو من إضافة المصدر لفعوله أي في الاولين وقوله أو تضاعفه أي في الثالث

(قوله كما يشهد منه) أي بما يأتي في باب السجود لما كان في ذلك خفا قال نامل (أقول) تأملنا في هذا ما يفهم من ذلك إلا الكراهة
 التي تكون عند الامكان لا عند عدمه فتقدم (قوله من أنهم كلهم يجلسون) أي سائرهم ومقتضيهم ولا يقوم المقيم إلا في مجلسه
 بخلاف المختلف المقيم لأنه يلزم عليه ٦٤ الاقتصار بما بين في صلاة ليس أحدهما نائبا عن الآخر ثم لوجه شخص فوجد الامام

في ركعتي القيام فله ان يأتيه
 (قوله اشار فاشادوا) أي ليعلموه
 بما صلى للبايعين وهو ظاهر قوله
 وان جهل ماصلي اتفاق المؤقتين
 سواء كانوا مقيمين أو مسافرين
 على ماصلي واختلاف أحوالهم
 فيما بين مع ان الصلح بأحد هما
 يستأنف العلم بالآخر (قوله والا
 مسبح به) فان قدم التسبيح مع
 اتهم بالاشارة فبطل بعدد
 البطان واستظهر البطان
 لان قصد الافهام بالتسبيح في غير
 محله لغیر حاجته يبطل وحيث حصل
 القبول بالاشارة صار التسبيح لغیر
 خاصة (قوله كلهم) فلو كلهم منع
 وجود التهم بالاشارة والتسبيح
 لبطلت (قوله لاجل افهام
 المختلف) أو بعبارة أخرى
 التعليل والنسبية شي واحد
 (قوله من لم يعلم خلافه) قال عب
 ويعمل المأمور المسبوق العالم
 مع المختلف الذي لم يعلم ولكن
 لا يتبعه فيما زاد عليه ولا يجلس
 معه اذا جلس في محل لا يجلس فيه
 فاذا استخلف في ثابته الظهور قال
 في الاصل بعد ماصلي ذلك المختلف
 الثالثة أسقطت ركوعا من
 الاولى فان من علم من المأمومين
 بخلافه ولم يجلس مع المختلف
 اذا جلس بعد فعل الثالثة التي

في باب السجود كما يفهم منه جواز استخلافه لتعدد مسافر أو جهل فاعلم ان ما مشي عليه
 المؤلف من ان المسافر يسلم ويقوم غيره لقضاء عند قيام المختلف المقيم خلاف المعتقد
 من المذهب من أنهم كلهم يجلسون في هذه المسئلة أيضا كاتق قبلها السلام المقيم
 المختلف (ص) وان جهل ماصلي اشار فاشادوا ولا يسبح به (ش) أي اذا جهل
 المختلف المسبوق ماصلي الامام الاول اشار اليهم ليعلموه وأشار اليه المأمومون
 بعد ماصلي فان فهم قواضيع والاجواء فان لم يفهم بالتسبيح كلوه وكلهم على ما في جماع
 مؤلفي ابن رشد هو الجاري على المشهور من ان الكلام لا صلاح الصلاة غير مبطل
 وقوله مسبح به أي لاجل افهام المختلف أو بسببه واذا جهل وجهه لوفاته يعمل على
 الحق ويقتضي غيره (ص) وان قال المسبوق أسقطت ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافه
 (ش) يعني ان الامام اذا قال المختلف المسبوق أسقطت ركوعا أو نحوه مما يجب
 بطل الركعة فانه يعمل على قوله المختلف المسبوق ويعمل عليه ايضا من المأمومين
 كل من لم يعلم خلافه وهو من علم بحقيقة التمسك وظن أنها كذلك فيها أو ظن خلافها ولا يعمل
 على قوله من علم بحقيقة صلاة الامام وصلاة نفسه بل يعمل على ما علم وظاهره ولو لم يختلف
 وفرزوا اتباع من يتحقق صحة صلاة نفسه وشك في صلاة الامام قالوا نقله ما بين رشد
 وتقدم فصل طريقة ابن رشد وغيره وهذا المسئلة يقتضيها ما تقدم من قوله وان
 قام امام لخامسة الخ وأعادها لاجل قوله ويحذف قبله الخ وانما سفره في المسبوق مع
 أن يصح ذلك في أنه يعمل عليه من لم يعلم خلافه لاجل قوله فيصحبه بعد صلاة امامه
 اذا تناق هذا في غير المسبوق ولا مفهوم لركوع ولو قال كذلك كان اشكل (ص) وسجد
 قبله ان لم تتخص زيادة بعد صلاة امامه (ش) والمعنى ان السجود القبلي يسجد عقب
 كمال صلاة امامه وقبل تمام صلاته كما اذا أخرجه بعد ما عقد الثالثة أنه أسقط ركوعا مثلا
 فانه يسجد هنا بعد كمال صلاته امامه الذي استخلفه لان هذا يادون نقص السجدة
 رجوع الثالثة ثانية أو أخيرة بذلك في قيام الرابعة أو بعد عقد هاتولي الجلسة الأخيرة
 لاحتقال أن يكون من الاولى فتقلب الثالثة ثانية وهذا علم بعينه انه من الثالثة
 أو من الرابعة فان من ذلك فانه حينئذ فيتميز الزيادة فيسجد بعد سلامه وكذا اذا
 أخرجه وهو في الجلسة الوسطى مثلا أنه أسقط ركوعا فانه يسجد بعد كمال صلاته لان
 السجود هنا يعني لتتميز الزيادة وهذا اذا ذكر مع الامم ركعة أو اقلها يسجد
 كما يقصد ما تقدم في باب السجود وقد يقال انه لنا بينه من الامام يصعد وطايعا يطلب به
 الامام فيطلب حينئذ بسجود السهو وان لم يدرك ركعة وعلى هذا فيصحب ما تقدم

ضارت ثانية ويقبل معه الرابعة فاذا جلس المختلف يصعد هاهنا ويصعد هاهنا في
 المختلف بركعة القضاة فيتميزه معه ويصعد هاهنا كذا في عب ولم يظهر قوله فاذا جلس المختلف بعد هالان المختلف
 لا يجلس بعده كما يظهر من تقريره (قوله وفرزوا اتباع) أي اتباع هذا المأمور الامام المختلف (قوله بعد) اعلم ان افق
 عقب تدل على ان المراد بادن بعد لان بعد حقيقة في الترابي قال عب فان أخرجه ويصحبه بعد صلاة نفسه فالظاهر انه لا يصبر

(قوله مضروب الامام) أي البعدي (قوله فان كان سهو من زيادة) أي كان فيما يأتي به قضاء أو كان فيما استخلف عليه وقوله وان كان بقصر أي كذلك (قوله فليقل له ما قبلنا) أي القاعدة المعلومة أنه اذا اجتمع نقص وزيادة يغلب جانب النقص على جانب الزيادة (قوله أنه لا يتقلب) أي بل يتقلب في السجود بعد السلام أي الذي هو زيادة الامام وهو يتقلب فيقو اعدوا وانظروا كان النقص الذي حصل فيما استخلف عليه يبقيه الى أن يفرغ من صلاته ولا تذهب عقب كال صلاة الامام مثل السهو الذي يترتب عليه ويحتاج به لتفريقه لقلبه لعله هو وانما قلنا انما حاله الشارح من القولين في السجود بعد اكمال صلاته المستخلف بالنقص من كونه يسجد قبل أو بعد انما هو في بعض الزيادة من الامام وأما اذا كان المترتب على الاصل سجودا بنقص ثم سها المستخلف بنقص أو زيادة فيما كمل صلاته فانه سجودا ما به بغيره عن سجوده ٦٥ هو أي بنقص أو زيادة ويؤيد ما اذا حصل المستخلف سهوا فيما يأتي به قضاء فانهم لا يسجدون معه سواء كان بنقص أو بزيادة هذا كله مستفاد من الخطاب

(فصل صلاة المسافر)

(قوله غير عاص) (صفة لمسافر أي حريه السجود وهو مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على السبب) (تلييه) (السهرقة قطع المسافة مأخوذ من الاسفار ومنه ما عرفت المرأة عن وجهها الظاهر واسفر الصبح ظهر لانه اشبهه بفرع من أخلاق الرجال وقوله أربعة برد معمول للمسافر ولوقطعه الى خفلة واحدة كالإطار من ملا المشهور انه قصد به لا تقرب فلا يجوز القصر فيما دونهم (قوله أربعة برد) وهذا باعتبار السكان واعتبار الزمان مرحلتان أي سر ومين

في السهو وغيره ما هنا حيث كان السجود بعد التحصيل الزيادة فجعل بعد سلام المستخلف ولو قربت عليه فيما استخلفه عليه الامام أو فيما يأتي به قضاء بنقص أو بزيادة جاز له ذلك سجود الامام فان كان سهو من زيادة كسهو الامام فواضح وان كان بنقص فقل غير ان القاسم يتقلب ما قبلنا وظاهر ما في التوادوا أنه لا يتقلب عند ابن القاسم فقد تبين أن الظرف من قول المصنف بعد صلاتنا ما ممتنع بقوله يسجد قال بعض واغما آخر من قوله ان لم تنصبر زيادة فلا يوجب رجوع الشرطه اذ يصير التركيب هكذا وسجد قبله بعد صلاته ما هنا لم تنصبر زيادة فغيرهم أنه عند بعض الزيادة يسجد قبل صلاة الامام وهو قاسده ولما كانت القرينة تقع مرة فمرة فمجموعه فرس آخر ومجموعة ومرة مقصورة ومجموعة وغير مجموع وقد تقدم حكم التامه غير المجموعه عشر فبما دعاها مستدنا ببيان حكم القصر فقال

(فصل) (س) مسافر غير عاص به ولاه أربعة برد (ش) يعني أن المسافر سفر طويلا أربعة برد كما قلنا بأربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف وخمسة آلاف ذراع والذراع ما بين طرف على المرفق الى طرف الاصبع الوسطى كل ذراع ستة وثلاثون اصبعاً كل اصبع ست شعرات يطن احداهما في ظهر الاخرى كل شعرة ست شعرات من شعر البرزخون يسكن في حقه أن يقصر الصلاة الرباعية حيث كان غير عاص بغيره وأوله فبعض قصر العاصي كالأبق واطلع الطريق ما لم يقب فان تاب قصر ويطول للمسافر من وقت التوبة وهم من قوله أنه العاصي فبعض وهو كذا انما قال في قصر العاصي قولان بالمروسة والكراسة وفي الاصح قولان

٩ نبي في مقتدين بسراحيب انات المثقلة بالاحمال كما في الشيخ أحمد الزرقاني اوسه في يوم وليلة يسبح الحبوب انات المثقلة بالاحمال على المعتاد كالشاذي وناظر بعضهم أنه الرابع قال في ل وجد عندى ما منه وانظر هل يجب الرومان من القصر أو من طالع الشمس وهو الظاهر اه (قوله كل ميل ثلاثة آلاف الخ) قبل وما بعضهم أن الرابع ان الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضة معسلة والمراد به الذراع الهاشمي والاصبع ست شعرات معسلة معترضة وكل شعرة ست شعرات من شعر البرزخون والذراع الهاشمي يتقص عن الذراع الحديدي المعروف الان اثنين فتكون الستة آلاف خمسة آلاف وصبعاتها وخمسين ذراعاً بالحديد (قوله كل شعرة ست شعرات) كذا قال القرافي واعتراض بان الشعرة بهذا الوصف وهو كون يطن احداهما في ظهر الاخرى لا يصح لان الشعرة بهذا الوصف تكون على جنبها وهذا لا يصح الست شعرات وانما يصح ما ظهرها ويطعمها كما هو نقل النووي (قوله ليس في حقه) أي ليس في حقه ستة عشر مؤكدة وفي كذا معاصي ستة الجاهل معكسه قول ابن رشد والنهي (قوله غير عاص بغيره) وأما العاصي فيه كالزاني وشارب الخمر فيقصر اتفاقاً ولا فرق في منع العاصي من القصر بين أن يكون عاصياً مدخولاً عليه أو طارئاً فاعصى بالسفر في أثماته أم

(قوله بالكره والعجز) وقيل بالكره والعجز والمخالص أن الراجح المرمية في العاضى والكراهة في اللاهى فان وقع نزول ونهيه فالراجح لاعاد فقها (قوله فلتقتصر المخرج) الراجح لاعاد في العاضى واللاهى (قوله ولو كان الموازنة) (قوله) وهو ان يوافق تقدم مسافة البراءة تاخر حيث كان السيرة مجعداً أو به وبالمى فان كان يسير فيه المخرج فقط بمقتضى مسافة البراءة تقدمت، وهي دون قصر لذه، فيعز عليه المخرج ونصراً من حيث كان فيه مسافة قصر لآل وهو الراجح خلافاً لشارعنا ولاية صر مادام في المرسى انظر ٦٦ ع (قوله شارح قواعد عاضى) أى الذى هو العوفى (قوله المامعول

(طاق) وهو الظاهر فلذا قلناه
 (قوة أربعة رئيسية) ظاهر العبارة
 ان عندنا أربعة رئيسين وفيها
 ايهام كقولك طاب زيد نفسا
 وبنتا بالتميز ونقول هنا نسبة
 اسفر أربعة تلك النسبة
 الاقضية منها ايهام بنت بقوله
 ذهبا لا يتصل من جهة الذهب
 او الاياب فافاد أنه من جهة
 الذهب فقط (قوله من غير
 صوغ) نسبه نظرا بل الصوغ
 موجود وهو الخصص بالإضافة
 (قوة بريل الخ) ترا جعل قوله
 قصيدت شرطا على حدث وليس
 كذلك بل هو وقوله دعة شرطا
 واحد وذلك لان الهماء يخرج
 بقوله لساقر إلى بل يدسر أربعة
 برد والهماء لا يقال في حقها كان
 حري يدسفر أربعة برد (قوله
 ونحوها) كمادة (قوله أعدي
 الباى) أى الحضرى يدخل
 فيه المسمى أى ذاقى إقامة
 أربعة أيام صحاح ثم اراد الارتفاع
 فلا يقصر حق يحاور الناسين

(قوله ان حكما تفرقة) تمام بها ولو في زمن دون زمن فيما يظهر ثم على التاويل الاول وهو المشهور فانه لم يحسب
 الاربعة برصد بجواز البناء قطعاً واماعلى الثاني فهل يحسب الثلاثة الامال من الاربعة برصد وهو ظاهر كلامهم
 واختاره البرزلي وغيره ولا وصوبه ابن ناجي وصوب بعضهم ما للشيخ (قوله تفسير) أى تقيد (قوله وتوزلت على هذه
 الرواية) هو ما اشار اليه المصنف بقوله وتوزلت وهذا التاويل لابن رشد ٦٧ وهو موجود فقوله لمن قال لم تؤزل

المدة عليه مردود كما افاده
 محشى نت (قوله وهذا معنى
 قوله وتوزلت الخ) والتاويلان
 المراد بقية الجمعة ما تقام فيه
 الجمعة بالتعلل أو ما وجد فيه
 شرط إقامة الجمعة هكذا قال
 عجم وهو مردود بل يظهر التعلل
 تقام فيه الجمعة بالتعلل (قوله
 فيصير فيه التأويلان) أى فهو
 محل التأويلين (قوله فانه لا يقصر
 حتى يجاوزه ويجاوزه بمقابلته
 الطرف الذى ليس بمثل (قوله
 والعسودى) معنى بذلك لانه
 يجعل بينه على عهد (قوله أى
 عمله صدق) أى منزلة صدق أى
 مرتبة على صدق ويكون ذلك
 مبالغة فى الصدق أو انه جعل
 منزلة نظراً للصدق وكان الصدق
 جسم من الاجسام مظهر وفانى
 المنزل ويكون أيضاً كناية عن
 اتصافه باعظم الصدق (قوله
 ويصير ذلك حكم القضاء)
 أى ويكون البيوت المنفردة
 بمثابة القضاء ولرحب اتق
 بلقى الابنية فكانه لا بد من
 مجاوزة القضاء كذلك لا بد من
 مقارفة جميع البيوت المنفردة
 (قوله اذا جمعهم اسم الحى) أى

مطرف وابن الماجشون عن مالكان كانت قرية جعة فلا يقصر حتى يجاوز بيوتها
 بثلاثة امال من السوران كان للبادسور والافن آخر بيتانها وان تكن قرية جعة
 فكيف بجواز البناء فقط واختلاف هل هو تفسير وهو اختيار ابن رشد اختلف وهو
 رأى الباجي وغيره وتوزلت المدونة على هذه الرواية لان حقيقته السحرى هذا الباب
 وباب الجمعة سواء فكانت الجمعة لا تنقطع عن هودون ثلاثة امال لانه فى معنى الحاضر
 كذلك لا يقصر حتى يجاوزها وهذا معنى قوله (وتوزلت ايضا على مجاوزة ثلاثة امال
 بقرية الجمعة) انتهى والتاويلان هذا الخلاف حيث لا يزيد البساتين المسكونة على
 ثلاثة امال فان اذنت عنها اتفق القولان على اعتبار مجاوزة البساتين وكذا اذا كانت
 ثلاثة امال وأما اذا كانت الثلاثة امال تزيد على البساتين المسكونة فيصير فيها زامها
 على البساتين التاويلان على اعتبار مجاوزتها وعلمها والمراد بالمسكونة المسكونة ولو في
 بعض الاحيان وهذا أى ومن البناء الخرب فانه لا يقصر حتى يجاوز (ص) والعسودى
 حلته (ش) أى وان جاوز وقارب العسودى ساكن البادية حلته الصحاح هو فى حله
 صدق أى على صدق والاهل منزل القوم ولو تفرقت البيوت بحيث يصعبهم اسم الحى
 واسم الدار فلا يقصر حتى يجاوز الجميع ويصير ذلك حكم القضاء والرحاب وان لم
 يصعبهم اسم الحى واسم الدار قصر اذا جاوزت حله هو اذا جمعهم اسم الدار
 دون اسم الحى فهو كما اذا جمعهم اسم الحى والدار كما هو الظاهر والظاهر أيضاً فيما اذا
 جمعهم اسم الحى ولم يصعبهم اسم الدار بان كان لكل فرقة منهم داران فتعبر كل دار على
 حدتها وهذا الظاهر حيث كان لا يرفق بعضهم ببعض والافهم كاهل الدار الواحدة كذا
 ينبغي كما فى شرح (ص) وانقل شرحهما (ش) يريدان من كل قرية لا يلبس بها
 متصلة ولا بساتين فانه لا يقصر حتى يتصل عن قرية وكذلك من كان فى الجبال فانه
 لا يقصر حتى يجاوز حله (ص) قصر برابعة وثلاثة (ش) يعنى انه بين قصر الصلاة
 الرابعة الوقتية ولو فى الضروى فيقصر الظهرين من سافر قبل الغروب لثلاث فأكبر
 ولو آخره عدداً وأقل من ثلاث الى ركعة صلى العصر بقرية وترتبت الظهر حضرة
 وقصر فائدة السفر واليه اشار بقوله (أو فاقته) فيه ولو اذ افاق الحضر وخرج بالرابعة
 الثلاثة والثمانية فانه سما لا يقصر ان اتفاقه قصر برابعة نائب فاعل من ومراد
 المؤلف بالوقتية الحاضرة بدليل قوله أو فاقته فيه ولو عبر بخاصة فكان أولى لان الفاتحة

يتسبون لآب واحد كمن قطب هذا معناه لغة والشارح تبع عجم فى هذا الذى يظهر من كلامهم ان المراد بذلك كونهم
 مجتمعين فى موضع واحد ولومن قبائل شتى فعلى هذا اسم الحى والدار شئ واحد افاده محشى نت (قوله والدار) بان جمعهم
 الطيرة قرية من قرى مصر (قوله لا يلبس بها متصلة) أى ساكنة أو قرية أى ومنه فصله عن تفرقة (قوله أو فاقته فيه) ولو
 صلاحاً عامة أو لا إعادة لانها تخرج وقتها

(قوله لان الوقتية الخ) فيه ان الوقت اذا اطلق ينصرف لوقت الاداء (قوله واقربها) أي بان يكون منه وبينه أقل من ميل قال عب دخول البساتين المسكونة المتصلة ولو سلكا كدخول البلد والقرب بها باقل من ميل كالترب من البلد باقل منه ثم أورد أنه يلزم من الدخول القرب وأوجب بأجوبة الاول ان العطف التقسيري ان أو بمعنى الواو والتقسير الثاني ان الدخول لمن اسقر سائر وقوله واقربها اذ نزل خارجها أو ان قوله حتى يدخل قول وقوله واقربها قول آخر وتظهر غمرة الخلاف فمن نزل خارجها باقل من الميل ٦٨ وعليه العصر ولم يدخل البلد حتى غربت الشمس ففي الاول يعني العصر

سفرة ويصل الثاني يصلها
حضرية (قوله على منتهى
سفره) أي اتها مسفرة (قوله اذا
بلغ منتهى) أي اتها سفره
فاتها فاعل (قوله ولا قصر
باقل الخ) المذهب ان الاربعية
يرتفع فلا يجوز الاقدام على
القصر فيما دونها قاله الشيخ
سالم وانما الخلاف اذا وقع (قوله
الى أربعين) الغاية داخله فحققت
ثم لا يلزم ان بينه تقضى مسعودا
والى الاثني عشر فالتناسب للقطعة بين
ان يقول وأربعين بل يقول
فما بين تسعة وثلاثين وتسعة
وأربعين والذي بين ذلك الاربعون
والثانية والاربعون وما بينهما
والتناسب لقوله الى أربعين ان
يقول على من قصر من ثمانية
وأربعين الى أربعين باقل
الغاية وكذلك يقال فيما بين
والثانية والاربعة وثلاثين
اربعة برد (قوله الى ستة
وثلاثين) الغاية داخله (قوله
قولان) والراجح عدم الاعادة كما
هو مفاد الخطاب وقت (قوله
لا اقل من ذلك على المشهور)
ومقابله أقوال تفصيل اثنان

وأربعون ميلا وقيل أربعون ميلا وقيل خمسة وأربعون (قوله ويقتصر المكي اذا خرج لي) أي فاصدرفة
(قوله على الاحسن) ومقابلته الوقتية ثلاث (قوله فلا اتم التوى) أي اذا طاف طواف الاضحية ورجع الى بلاده فتم في
رجوعه ما عليه من العمل وهو الرمي بعلمه ببلده (قوله ولا يمت المكي في رجوعه) أي من حتى بعد رمي الجمرات وتوجه
الى مكة (قوله وهو القول بالمحسب) أي اذا نواه

وقتية أيضا لان الوقتية منسوبة الى الوقت وكل صلاة لها وقت وقوله أو فائتة أي ورابعة
فاتتة منه (ص) وان تويتا بأهله (ش) يريد به يسر له مسافر القصر بشرطه المذكو
ولو كان تويتا معه أهله خلا فلا جدوا حرم غير التوى والتوى بغير أهله ص على المتوهم
اذ توهم عدم التصرف لان المركب صارت له كالدار والتوى خادم السفينة (ص) الى
محل البدء (ش) يعني ان المسافر اذا رجع الى وطنه لا يزال يتصرف حتى يرجع الى المكان
الذي قصر منه في خروجه فاذا اتمه أتم حدة لان منتهى القصر في الدخول هو ميده
في الخروج وهو خلاف قول المدونة واذا رجع من سفره فليقتصر حتى يدخل البيت
أو قربه الدلالة ان منتهى القصر ليس كبسده ونحوه في الرسالة وإذا حصل بعضهم كلام
المؤلف على منتهى سفره في الذهاب لافي الرجوع أي يقتصر اذا بلغ منتهى سفره في الظاهر
بمحل البدء أي وهو البساتين في البلد الذي لهدأ وأجله في البدوي وبمحل الاتصال
في غيرهما يكون سائر منتهى رجوعه وهو أو الى من حله على منتهى رجوعه لئلا
يكون ما شاعلى القول الضعيف (ص) لا أقل (ش) معطوف على أربعين دعى حذف
الموصوف أي لاسافة أقل أي لاساح القصر في مسافة أقل من أربعة برد وان كان
القطر لا يعطى الا عدم من القصر ولو قال ولا قصر باقل لا فاذ هذا فان قصر في الأقل فقه
تفصيل قال ابن رشد لاعادة على من قصر فيما بين ثمانية وأربعين الى أربعين وفيما بين
الأربعين الى ستة وثلاثين في اعادته في الوقت أي وعدم الاعادة أصلا قولان وفيما دون ستة
وثلاثين بعيدا (ص) الا كفي في خروجه وعرفه ورجوعه (ش) يريد ان السفر المخرج
القصر انما هو أربعة برد فاصعد الا أقل من ذلك على المشهور ثم استثنى من ذلك مسافة
المكي والمحسبي والتوى والمزدلني فانه يساح بل يسكن له ان يقتصر في خروجه من وطنه
لعرفه فلهذا ورجوعه بمسافة المسكن وغيره من ثلث الاوطان للسنه وأههم قوله في
خروجه ورجوعه ان كل خارج من وطنه يقتصر في خروجه منه ورجوعه اليه لانه فلا
يقتصر مكي ومنوى ومن دلي ومحسبي ومحسبهم ويقتصر المكي اذا خرج لي ولو أدركه
الصلاة قبل ان يصل الى اهل الحس والحاصل ان الرابع الى البلد وعليه من
أعمال الحج يقتصر حيث كان ما عليه من العمل بعلمه في غير وطنه فلا اتم التوى لان ما بين
عليه من العمل انما يحد به وطنه وليس عليه بهد عمل من أعمال الحج ولا يمت المكي في
رجوعه فانه وان كان رجوعه لوطنه لكنه بقي عليه شيء يجعله بغيره وهو التزول بالمحسب

(قوله ثم ان كلام المؤلف لا يشهد الخ) وذلك لانه جعل القصر متوطا بالساحل لعرفة والراجع منهم من نحو المكي فلا يدخل في ذلك من كان يعرف لانه لا يصدق عليه انه يخرج لعرفة (قوله يجرى قصره على الخلاف الاق) الخلاف الاق انما هو في حالة الدخول في البلد واما في حالة الذهاب فيقصر بلا خلاف كما بينت (أقول) ٦٩ وبهذا فالأحسن ان يعبر بقوله

ولاراجع لدونتها شامل حتى لما اذا قوى اقامة تقطع حكم السفر ولولم ينو الاقامة على التأبيل لانه الاربع كما يأتي (قوله وتعلمه) أي بعدم القصر في الطريق القصيرة (قوله معنى على عدم قصر الا لاهي الخ) تقدم ان الا لاهي اذا قصر الراجح عدم الاعانة مع ان نقل المواقيت بقصد ان العادل عن القصر بالأعذر بطلت صلاته الآن يقال انه مشهور وصح على ضعف وهو مقرر الا لاهي (قوله اللهم الآن يعلم الخ) بان يجوز القصر للصغير بانه من مبدا سفره الى الموضع الثاني لا يتيسر فيه طيب العيش (قوله بجماله بال) أي بحسب الامتعة (قوله الآن يجوز بالسيرة دونها) أي قبل اقامة أربعة أيام بقصر بجمرد قد به محل بد القصر وكذا ان تحقق بجمته قبل اقامة أربعة أيام واما لو عزم على السفر دونها السكن بعد اربعة أيام أو سكن حل بطوقه قبل اربعة أيام أو لا أتت (قوله والاعانم هو الاصل) في لم ما يفيد ترجيعه (قوله الا عزم من وطنه) فماد أن براد البلد ما هو أهم من أمرين الأول الوطن وهو ما اتخذ نفسه الاقامة فيسأه السيد الثاني

ثم ان كلام المؤلف لا يفيد ان العرف في ذهابه اني لري حجة العقبة وليست لطواف الاغاضة وفي رجوعه اني لري قصر مع انه يقصر وفي كلامه في باب الحج ما يفيد به حيث قال وجعل قصر الاكاملها كمن وعرفه وما ذكره من انه لا يقصر غير ظاهر (ص) ولاراجع لدونتها ولولم ينو نفسه ولا عاقل عن قصير ولا عذر ولا هائم ومطالب ربي الآن يسلم قطع المسافة قبله (ش) يعني ان الراجع الى موضعه بعد عزمه على سفر مسافة القصر وانفصله عن وطنه لا يقصر اذا كان رجوعه من دون مسافة القصر ولولم ينو نفسه فيه ويعود لاقام سفره لان الرجوع عنه يسفر نفسه وقال ابن الماجشون اذا رجع كمن ينسبه يقصر لانه لو فرض سفره هذا ان يدخل وطنه والا فلا شك في اقامه فلو لم يكن مكان خروج وطنا وانما تقدم اقامته يجرى قصره على الخلاف الاق في قوله الامتوطن كمن صرح به الفقيه ولا يقصر من عدل عن طريق قصير ليس فيما مسافة قصر ولا عذر الى طريق فيها المسافة اما ان كان عذر لطوف ونحوه فانه يقصر وقوله قصير مفعول موصوف محذوف أي طريق قصير والظن لو كان كل من الطريقين يبلغ مسافة القصر واحداهما اطول وسلكه من غير عذر هل يقصر في زائده وتعلمه بان ذلك مبنى على عدم قصر الا لاهي بسفره يقتضي عدم قصره أي في زائده الطويل واما الهائم وهو الذي لا يبرز على مسافة معلومة فلا يقصر كاشقراء المتجدين فانهم يفرجون ليدوروا في البلدان لا يقصدون مكانا معلوما لكن كضماط بلهم بلدة فيكون فيها ومثل الهائم طالب ربي قال ما لي في الجموعة في الرعاة يتبعون الكلاب بما شيعهم انهم ترون اللهم الآن يعلم الخ من الهائم والراجح قطع مسافة القصر قبل البلد الذي يطيبه المقام به وقبل محل الرمي يردوقد عزم عليه عند خروجه فيقصر حيث ثم انه يصح رفع قوله ولاراجع الخ على انه فاعل لقد رأى ولا يقصر راجع لدونتها أي لدون مسافة القصر وجره على انه مفعول موصوف محذوف عطف على مسافر المقدور قبل أقل اذا التقدير لماسافر أقل منها ولما سافر راجع لدونتها ثم انه يجرى مثل هذا في قوله ولا عادل ونابضه وصرحوا بان المكس عذرو فبني أن يقصر بجماله بال (ص) ولا منفصل فظن رفقة الآن يجوز بالسيرة دونها (ش) يريدان من يرضع البلد عازما على السفر الا انه يظن رفقة ليسافر معهم فان كان جازما بالسفر على كل حال فانه يقصر وان لم يكن يسرا لا يسيرهم فلا يقصر حتى يسروا وان كان متردد اقول ان والاعانم هو الاصل (ص) وقطعه دخول بلده وان برى (ش) الضمير في وقطعه راجع القصر وليس راجعاه بقيد السنة لانه لو هم ان السنة تقطع وفي الجواز ليس كذلك وبما عاود أخرى أي وقطع حكم السفر من القصر وغيره كمن رخصان دخول بلده الا عزم من وطنه

مما عرفت في عدم طويته في عدم التأيد فضع الاستدانة المتأثرة بقوله الامتوطن فاستلحق منه ما لصدقه بصورتين والمستثنى احصى الصورتين ويدل على ذلك ايضا قوله فيما سأل من يابذ كراغصا بعد العيام فالأحسن أن يراد بالبلد غاية بل ثلاث صوابه والاصيلة والتي لم تكن أصلا لانه نوى الاقامة على التأيد وما نوى اقامة تقطع حكم السفر دون

بني الاقامة على التأييد (قوله وإذا كنته نيتها) أي المشار لها بقوله وينتدخوله وليس يشه وينه المسافة (قوله وسوا مرجع بعد مسافة القصر) (ولام) أقول يتعين محله على ما إذا رجع بعد مسافة القصر لانه إذا رجع قبل مسافة القصر يتم ولا يتوقف على الحصول ويكون من أفراد قوله ولا راجع لغيرها (قوله كالوردية الریح) وبالغ عليه رداعلي محضون اقاتل بجواز قصر مغلوب الریح (قوله لان الغاصب يمكن ان خلاص منه) أي بجعله كان يتشعب بآخر أو يستعين عليه بالمنة فهو بمنزلة عدم اقامة أربعة أيام بخلاف الریح فانه لا حيلة تفعل معه الا اذا كان امر من الله وادعى شب ان هذا القرق بقدره عكس القصور ولم يظهر (قوله بنية عدم الانتقال) متعلق بمدخول غير المولى هو اتخاذها وطنه أي ان اتخاذ الوطن يتحقق بنية عدم الانتقال (قوله ثم خرج منها ورفض سكناها) والحال انه لو يبقو مسافة القصر (قوله ورجع اليه بعد بلوغ مسافة القصر) لانه هو لم يل ولو رجع قبل بلوغ مسافة القصر ويكون موافقاً لما تقدم لمن التعميم هكذا فهم بعض الشراح ورده محشى تمت بأنه يتعين محله على ما إذا كان به لسانه القصر اذ لو رجع قبل مسافة القصر كانا حرم من الجهرانة أو التعميم فانه يتم اتقوال المصنف ولا راجع لغيره أو قصره على ما إذا خرج من وطنه لامن محل اقامه تقطع حكم السفر بخلافه لانه (قوله ناولا السفر) ليس بشرط بل المراد ٧٠ لم يكن ناولا الاقامة فيصدق بما إذا نوى السفر ولا ينافيه له ما لو رجع ناولا

اقامة تقطع حكم السفر فانه يتم
 كما اذا خرج منها محل دون مسافة
 القصر يحاسب فيه والحاصل
 انه يفرق دخول بلده ووطنه
 ودشوله بمسلا اقامه ما يقطع
 حكم السفر من وجهين أحدهما
 أن دخول الأولين يقطع ولودخل
 ناولا السفر حيث لم يرفض سكناها
 وحصل اشتراط الرض حيث
 مات أهله به حين الرض أو
 لأهل له أو ما الرض مع وجود
 الأهل أي الزوجية فانه لا عبرة
 به ويتم ودخوله محل الاقامة
 لا يقطع الا اذا نوى به اقامة تقطع
 ثانيه ما ان يندخل محل الاقامة
 اذ المراد به الموضوع الذي تقطعت فيه اقامة طويلة نوجب الاتمام كانت اقامته فيه
 على نية الانتقال أو عدمه دليل الاستثناء وانما قطع دخوله السفر لانه مظنة الاقامة
 وإذا كفت يتم انفصلها المثلثون أخرى وسوا مرجع اليه بعد مسافة القصر أو قطعها
 فانه يتم اذا دخله وأما اقامه أو قصره في رجوعه فتقدم انه يعتبر بغير انفسه فليس مراد
 هنا ولا فرق في قطع حكم السفر بين أن يدخل البلد اختساراً أو غلبة كالوردية الریح
 التقوي وان رد غاصب المكان على القصر في رجوعه وأقامته الا ان نوى اقامة أربعة
 أيام أي أي لان الغاصب يمكن ان خلاص منه بخلاف الریح ومثل الریح العادة اذا اجتمعت
 به وردته (ص) الامتوطن ككثرة رفض سكناها ورجوع ناولا السفر (ش) أي ان من
 طالت اقامته في ككثرة غير اتخاذها وطناً بنية عدم الانتقال ثم خرج منها ورفض
 سكناها ورجع اليه بعد بلوغ مسافة القصر ككثرة من كالخشة ناولا السفر بأن يقيم بها
 دون أربعة أيام أو قصر في رجوعه بخلاف وفي اقامته على ما رجع اليه مالت (ص)
 وقطعه دخول وطنه (ش) وعلى ما قررنا من أعية البلدي بصرية وقطعه دخول وطنه
 وهو موضع نيت الاقامة فيه على الدوام أو ما في حكمه من البساتين المسكونة من باب
 ذكر الخاص بعد العام فلا فائدة فيه الا التنبيه على اصلته في قطع السفر وحمل

اقامة تقطع حكم السفر فانه يتم
 كما اذا خرج منها محل دون مسافة
 القصر يحاسب فيه والحاصل
 انه يفرق دخول بلده ووطنه
 ودشوله بمسلا اقامه ما يقطع
 حكم السفر من وجهين أحدهما
 أن دخول الأولين يقطع ولودخل
 ناولا السفر حيث لم يرفض سكناها
 وحصل اشتراط الرض حيث
 مات أهله به حين الرض أو
 لأهل له أو ما الرض مع وجود
 الأهل أي الزوجية فانه لا عبرة
 به ويتم ودخوله محل الاقامة
 لا يقطع الا اذا نوى به اقامة تقطع
 ثانيه ما ان يندخل محل الاقامة

غير ناولا لا يقطع ولو كان يشه وينه دون مسافة القصر أي على ما تقدم من البحث بخلاف نية
 دخول وطنه وماعه فانه يقطع حكم السفر اذ لم يكن يشه وينه ذلك مسافة القصر أي على ما تقدم من البحث بخلاف نية
 دخول وطنه وماعه فانه يقطع حكم السفر اذ لم يكن يشه وينه ذلك مسافة القصر (قوله على ما رجع اليه سابق) وجه قوله
 الاول بالاتمام له المأوى ما نزلوا ثم الصلاطين اصابوا له حكم الوطن فكذلك رجع لوطنه وجهه القصر الذي رجع اليه انهم ليس
 وطنه على الحقيقة وانما اتبعوا نواي الاقامة (قوله أو ما في حكمه) معطوف على وطنه وقوله انه في حالة الرجوع لا يعتبر البساتين
 في القصر الا ان يحصل كلام المتن على دخول المرو ويجدل عليه ما يأتي في قول الشارح من باب ذكر الخاص بعد العام الخ
 لاحالة لا اختلاف الموضوع لان قول المصنف وقطعه دخول بلده في دخول رجع وقوله وقطعه دخول وطنه في دخول مرو
 (قوله فلا فائدة فيه الخ) جواب عن سؤال المردود وهو ان عطف الخاص على العام يحتاج لتسكتة وما هي (قوله على اصلته)
 أي اصله ذلك الخاص في قطع السفر أي وأما الذي لم يتخذ وطناً أي على التأييد فليس متصلاً في قطع السفر وهو ما أشاره
 بقوله ويجعل الاستيطان ظاهراً بل أراد به الاقامة القاطعة حكم السفر الخالية عنه نية الملكة على التأييد
 فان قلت أي ضرورة وتعد فيها المشابهة مع قوله الامتوطن ككثرة الخ قلت) وتوجد فيها اذ رجع متوطن لمكة ناولا الاقامة

غير ناولا لا يقطع ولو كان يشه وينه دون مسافة القصر أي على ما تقدم من البحث بخلاف نية
 دخول وطنه وماعه فانه يقطع حكم السفر اذ لم يكن يشه وينه ذلك مسافة القصر أي على ما تقدم من البحث بخلاف نية
 دخول وطنه وماعه فانه يقطع حكم السفر اذ لم يكن يشه وينه ذلك مسافة القصر (قوله على ما رجع اليه سابق) وجه قوله
 الاول بالاتمام له المأوى ما نزلوا ثم الصلاطين اصابوا له حكم الوطن فكذلك رجع لوطنه وجهه القصر الذي رجع اليه انهم ليس
 وطنه على الحقيقة وانما اتبعوا نواي الاقامة (قوله أو ما في حكمه) معطوف على وطنه وقوله انه في حالة الرجوع لا يعتبر البساتين
 في القصر الا ان يحصل كلام المتن على دخول المرو ويجدل عليه ما يأتي في قول الشارح من باب ذكر الخاص بعد العام الخ
 لاحالة لا اختلاف الموضوع لان قول المصنف وقطعه دخول بلده في دخول رجع وقوله وقطعه دخول وطنه في دخول مرو
 (قوله فلا فائدة فيه الخ) جواب عن سؤال المردود وهو ان عطف الخاص على العام يحتاج لتسكتة وما هي (قوله على اصلته)
 أي اصله ذلك الخاص في قطع السفر أي وأما الذي لم يتخذ وطناً أي على التأييد فليس متصلاً في قطع السفر وهو ما أشاره
 بقوله ويجعل الاستيطان ظاهراً بل أراد به الاقامة القاطعة حكم السفر الخالية عنه نية الملكة على التأييد
 فان قلت أي ضرورة وتعد فيها المشابهة مع قوله الامتوطن ككثرة الخ قلت) وتوجد فيها اذ رجع متوطن لمكة ناولا الاقامة

(قوله) والتبصير على شرطية دخوله فيه ان المصنف قد قال وقطعه دخول بلده والوطن من افراد البلد وجعل عب بلده محل اقامته اصاله فقال دخول بلده أى محل اقامته اصاله وان لم يشأ اقامة أربعة أيام حيث لم يرفض سكانها والا فلا بد من نية اقامتها وجعل وطنه ما توى عدم الاستقلال عنه بل توى اقامته به على التأيد وليس بلده اصاله (تنبيه) قال ابن غازي ان الدخول في البلد بالرجوع والدخول في الوطن بالمرور (أقول) وهو الذي تفيد عبارة ابن الحاجب الا يتفخخ الموضع فلا يكون من عطف الخاص والحاصل ان المتعين ان قوله وقطعه دخول بلده دخول رجوع وقوله وقطعه دخول وطنه الخ دخول مرور وتفخخ الموضع فلا يكون من عطف الخاص على العام ٧١ (قوله والاجتناب) هو نفس المراد (قوله)

الاستيطان شبهه في ذلك أو والتبصير على شرطية دخوله ولا يكفي مجرد المرور به ولا الاجتناب من غير دخول أو نية دخوله خلافا لما وجهه قول ابن الحاجب ومروره ببلده أو ما في حكمه كنية اقامته وقد تعقبه في توضيحه بأنه وهم ان مطلق المرور مانع وليس كذلك التامع بشرط دخوله أو نية دخوله لان اجتياز فقط (ص) أو مكان زوجة دخل بها (ش) أى وقطعه دخول مكان زوجته التي دخل بها فيه ولو لم يقضه وطنه ولذلك قال (فقط) ولا ينبغي ان يرجع للزوجتين السرية وأم الولد كما فعل بعض فان أحد الم يخرج جهما وإذا علمت ان ابن الحاجب وابن عرفة ألفا السرية بالزوجتين علمت ماني الشارح الوسط ولو انقلت الزوجية لبلده فانه يصير وطنه أيضا فلو علمت وعلم بها فلا يعتبر موضعها حيث اذا كان متوطنا غيره والا فيعتبر لان موطنها كل فرض والوطن لا يرفض الا أن يوطن غيره انظر الطائفي وقوله (وان يرجع غالبية) قيد الغلبة مرادى في الرجوع السابقة ثم ان رجوع المور لا يقطع حكم السفر الا اذا انضم لوقت دخول أو نية دخول وفي كلام ابن غازي ظاهر (ص) ونية دخوله وليس منه وبينه المسافة (ش) يعني ويماطل حكم السفر أو نية دخول بلده أو وطنه أو مكان زوجته أو سرته أو أم ولده وليس بين محل النية وبين محل المنوي دخوله مقدارا مسافة القصر فانه يتم من محل نية الخ لئلا يحل المنوي دخوله ثم يعتبر باقي مسافته كان أربعة برد قصر والآخر أيضا ولو كان بين محل النية والمكان المنوي دخوله المسافة قصر الم واعتبر باقي مسافته أيضا فالمراد أربع بقصر قبله وبعده ان وجدت المسافة فيهما لا يقصر فيهما ان عدت المسافة فيهما يقصر قبله وان وجدت فيه لانه ان عدت فيه يقصر بعده ان وجدت فيه لا قبله ان عدت فيه (ص) ونية اقامة أربعة أيام (ش) أى ويماطل حكم السفر أو نية اقامة أربعة أيام في أى مكان من بر أو بحر وانما نية اقامة ولم يقل اقامة أربعة أيام لان الاقامة المجردة عن النية لا أثر لها كما يأتي ووصف الايام بقوله (صباح) لقول ابن القاسم يلقي يوم دخوله المسوقا للبحر ويوم خروجه خلافا لصحون القائل باعتبار عشرين صلاة لان نافع في تطبيق يوم الدخول والاعتدابه الى عمله قال

سفر ما بين محل النية وتظهر غرة الخلاف بين التقريرين فيما اذا قصر من اقامته بلده وبين ابداس قصره وبلده مسافة قصر وفوى دخولها بعد سفره بعض المسافة بحيث يتي من وقت يقته الى بلده دون مسافة قصر فعلى ما ذكره الشارح يتم لان ما بين محل نية وبلده دون مسافة قصر وعلى الثاني يقصر لانه لا يعتبر محل النية الرابع الثاني كما افاد محضى نت (قوله في تطبيق يوم الدخول) أى تطبيق الباقي من يوم الدخول وقوله الى مثله أى الى مثل الماضي من يوم الخروج مع ما يوافق في نسخة أخرى الدخول في البلد بالرجوع وفي الوطن بالمرور (أقول) مفاد كلامه هنا قول المصنف وقطعه دخول وطنه في مرور لا يرجع ولا يكون من عطف الخاص على العام لا لخلاف الموضوع كما تقدم

قوة ولا بد من كون الأربعة الأيام الصحاح بدليها) هذا معتمد صحيح فقال نية أقامة أربعة أيام صحاح أي مع وجود عشرين صلاة مدة الأقامة التي نواها ٧٢ (قوله هي ما كانت في غير السفر) أي بأن كانت في البلد قبل الشروع في السفر (قوله

لما نواه) أي أقصه ما نوى على ذلك أن الأقامة المذكوكة تقصير عن كانت فيه، فتباعد ولو بجلاء كن خرج سبعة بطول نواها سير حالاً تقصير فيه الصلاة ويقوم أربعة أيام ثم يسير ما يقى فقال ابن القاسم ليلته في ما قبل الأقامة لما بعد هاتو تصبري والاقامة سقرين فلا تقصر وقال جهمون وابن الماسحون يلقون ويقصر وهو وان كان نفسه على هذا الاستفال الإشارة بلواي خلاف مذهبي لكن يستغنى عنه بقوله فيا مصر فثبتت دعوى (قوله إلا أن يكون العسكر) قال الشعبي إلا أن يكون العسكر العظيم (قوله وأفهم قومه العسكر الخ) المراد أفهم قومه العسكر الجليل قومه العسكر بدار الإسلام (قوله أو العلم بعادة) احتزبه عن الشن فيها فيسقر على قصره لأن من شوطب بالقصر لا يقتل للأقيام بأمر مشكوك فيه (قوله وبعادة مقبول مطلق) أي وأعداد العلم عادة (قوله وهذا احتمال آخر) إشارة بقوله ويمكن عندي أن يرجع الضيق إلى الأمور المتقدمة من قومه وقطعه دخول بلد وما بعده بدليل ما وقع في بعض نسخ ابن الحارثي والعلم بها بالعادة مثلاً قال في توضيحه قال ابن عبد السلام وابن هرون أي وبالمسلم

بحرود الوطن أو ما في حكم الوطن كرومهم أي وبذلك بان تكون المسافة أقل من مسافة القصر (قوله وان أخرى قرياً بخسفره بالوحدة) أي وذلك أنه يتوهم أنه إذا تكن في آخر السفر فقد انفصل عن السقر فيتم (قوله لاختلاف النية)

أي لانية الأولى في السفر الموجب القصير وهذه التنية التي حدثت نسبة الأقامة الموجبة للأشغال (قوله لم يخرج وقفا) أي
 يختلف حال أحرارهم القصير بعد الغروب ثم نوى الأقامة للذكورة فلا يضرون تعالى على صلاته بغيره لأن الصلاة تنقض
 على نحو ما كانت (قوله واختار ق الاحتفال الأول) ضعف الرابع أنه لا بد أن يعقد ركعة كأي المدة وتأمنا إذا لم يعقد
 ركعة فيقطع قال ابن رشد في البيان اختلف في المسافر نوى الأقامة في سفره مذهب المذنبين أن ذلك مقصد لصلاته فهو يكن
 ذكر صلاة في صلاة يخرج عن نافذة أو يقطع على الاختلاف في ذلك اه وتقدم استحباب الشفع بعد عدة ركعة وعلى تخريج
 ابن رشد يأتي في جميع ما تقدم من القطع قبل عقد ركعة والتكميل بعد شفع من المغرب ثلاث من غيرها وقطع الإمام
 والمأموم قاله محشي نت (قوله الجزم بالنية) النية هي قصد ولا يتعلق به جزم فالأولى أن يقول إذا نية ويجب أن لا يرد
 بالجزم الذي هو من قبيل العلوم حقيقة بل أراد بمعنى آخر مجازيا بين بقوله بالنية غالباً للتصوير وقوله لا بد من تروأى ترد
 وقوله فاعلم مبدأ النية أي مقدمتها لأن التردد ليس مبدأ النية بل مقدمة لها ٧٣ (قوله وكذا في الفقهية) ظاهره أن

الكرهية متعلقة بالمقدور وهل
 تتعلق الكراهية بالامام تقدم
 ما يفيد (قوله إلا أن يكون
 المقيم ذاس الخ) نفسه اشكال
 من وجهين الأول أن السلطان
 إذا اجتمع مع ذى السن فانه
 يقدم وهذا يقتضي العكس
 الثاني أنه كيف يترك سنة
 لتصلب مستحب وهو كونه مع
 ذى من أو فضل ثم بعد ذلك هذا
 رأي محشي نت اعترضه فقال
 ماله قال س أي الشيخ سالم
 وكذا ككسه أي وفي المساجد
 الثلاثة أو مع الامام الا كبرالا
 أن يكون المقيم ذاس أو فضل أو
 ويمتثل اه وتضع ج أي حج
 فانه هكذا يستفاد من كلام
 الخطيب ويحرم مثل ذلك في
 اقتداء المقيم بالمسافر لأنه لا يأتي
 فيما أن يكون ويمتثل أي وتضع

أخرى ومثل نية الأقامة المذكورة ما إذا دخلته الریح وهو في الصلاة لم يقطع دخوله
 حكم السفر من بلد أو وطنه أو يحل زوجته التي دخل بها فيه وقوله بصلاة لم يخرج
 وقفا سواء عقد ركعة أم لا لا يحل وقد عقد ركعة كأي المدة ويجب أن يشعر بقوله
 شفع فدا يخرج عن نافذة واختار ق الاحتفال الأول (ص) ويصدها أحادي
 الوقت (ش) معطوف على صلاة أي وإن نوى الأقامة المذكورة بعد إيقاع الصلاة
 والفرغ منها سفره أعادها حضره في الوقت المختار استحبابا واستحکلت العادة لوقوع
 الصلاة في جمعة لشرائط قبل طروا النية كالأول لا وجه لها إلا أن يقال فيها أن الجزم
 بالنية على جري العادة لا بد من تروأى فعل مبدأ النية كان فيها فاحيط به بالعادة
 ولما كان الأفضل أن لا يترى المسافر مقيلا ولا عكس في غير المغرب والصبح بين الحكم
 لو وقع فقال (ص) وإن اقتدى بحقيقه في كل على سنته وكذا (ش) يعني المقيم إذا
 اقتدى بالمسافر لا يقتل عن فرضه ويصير كل منهما على متمم على المسافر فرضه فإذا
 سلم أتم المقيم ما ينبغي عليه من صلاة فذا وكذا في الفقهية ماله (ص) ككسه وتا كد
 وشعه (ش) أي ككرهه اقتداء المسافر بالمقيم ولو في المساجد الثلاثة أو مع الامام
 الا كبرالا أن يكون المقيم ذاس أو فضل أو ويمتثل لكن الكراهية هنا شفع من الأولى
 لخالفه سنة القصير ولزم الانتقال إلى الاتمام مع الامام إن أدلى ركعة مع الامام
 والأصغر حتى على إصراره صلاته ثم وكذا لم يوصل معه فأحدث الامام قبل أن يفعل
 هنا معه شبهة أفقدهم أي لم يكن رواه غيره لأنه دخل في حكمه ولو دخل معه في الجلس
 الاخير لم يصل هذا الأربعين رواه عيسى عن ابن القاسم سند يرد أن لا يدخل فيه الأقام

١٠ شئ في من بعد على ذلك فانتضى كلامهم أن هذا هو المحقق في عبده كلام المؤلف وليس كذلك بل الكراهية في كلام
 المؤلف على الإطلاق والخطيب لم يذكر ذلك تقصيدا إلى أن قال وقد أطلق غيره واحد الكراهية (قوله لزوم الانتقال الخ) من
 عطف اللزوم وقوله إشارة إلى أن قول المصنف وتضع مأموماً أي وجوباً (قوله أن أدلى ركعة مع الامام هذا إذا نوى الاتمام
 أو أحرع بما أحرمه الامام وقوله والأصغر يعمل على ما إذا كان نوى القصير لم يكن الكلام على وتره واحدتر (قوله وكذا يتم)
 أي إذا نوى الاتمام أو أحرع بما أحرمه الامام (قوله قبل أن يفعل هذا شيا) وأولى لفعل (قوله أول لم يكن الخ) أي أول يقبضه
 لكن لم يكن رواه غيره يقول بل ولو كان رواه غيره ولم يقبضه فالحكم بالاتمام حيث كان نوى الاتمام أو أحرع بما أحرمه الامام
 لوجود العلة التي هي قوله لأنه دخل في حكمه (قوله سند يرد الخ) ذكر أن ما قاله سند قاله من عند نفسه وذكر عن الغنى ما يفيد
 أنه لو نوى الاتمام لفته ادبر الشركعة فبين أنه لم يدركها بقصير على ركعتين على الخلاف في ذلك (قوله لم يدعنا لم يدخل فيه الأقام)

أى ولو حكا كما إذا أحرم على أحرمه الامام أى بأن نوى القصر وأما إذا لم ينو تأسيباً فيه عليه الصنف بقوله وفى ترك
نية القصر والاعتام تردّدوا الحاصل كما يستفاد من عجم انه نوى الاعتام خفيفة أو سكا لزمه الاتباع فى الاعتام لحق
ركعة أم لا وان نوى القصر خلفه لم يدركه ركعة فانه يصلى صلاة مفردة وتصح له وان أدركه ركعة بطلت
صلاته وجعله تأسيباً له ان المأموم خلف المسافر تأسيباً نوى الاعتام خلفه ومثله الاحرام على أحرمه الامام وتأسيباً
بنوى صلاة مفردة على كل ما أن يدركه ركعة أم لا فى القسم الاول يتبعه مطلقاً وفى الثاني أن أدركه ركعة بطلت
صلاته والاصح ويصلى ركعتين هذا حاصل ما فاده عجم فاذا علمت ذلك فنقول لفظ المدونة وإذا أدركه مسافر خلفه ركعة بطلت
ركعة أم لا وان لم يدركه القصر أى والقصر انه عالم بان امامه مقيم كما قاله أبو الحسن ثم ان محشى ثب ذكر ملحقه ان ما قاله
عجم خلاف النقل وان كلام المدونة ظاهر فى كونه نوى القصر لا الاعتام وان أبو الحسن وقفنى كونه نوى القصر والاعتام
وذكره بما يقصد انه نوى القصر كما بينه وان ما قاله عجم خلاف النقل وعلى هذا فيكون الكلام على وتفرقة واحدة ثم تبين
بعد ان الشيخ سلطه على نية القصر ٧٤ كما قال محشى ثب فهو المتعين (قوله ولم يعد) هذا خلاف مذهب المدونة

والاصل اربعاً يعيد فى الوقت (ص) ولم يعد (ش) متعلق بالقرع الثانى لانه محل
التوهم اذ يقال انه مسافر قد أتى مسافراً فى الاعتام بنوى الاعتام ويثم انه يعيد فى الوقت
وأما القرع الاول فلا يتوهم نفسه الاعادة لانه مقيم صلى اربعاً واعتام بعدهم وأعاد فى
القرع الا قمع اشتراكهما فى كون كل منهما أتم المسافر فيه لان الصلاة عندا وقعا
فى الجماعة وقد قيل ان فضيلة الجماعة افضل من فضيلة القصر وصوابهما لو يعادى فى
أوقعا مفترداً لئلا يلزم بطلان الاعادة هنا وطلبها هناك (ص) وان أتم مسافر نوى
اقملاً وان سبوا معيد والاصح اعادته كما هو موقوف والارجح الضرورى ان تبعه
والابطلت (ش) الكلام السابق فيما اذا نوى فى الصلاة ويعدله وهذا فيما اذا نوى عليها
ولا يتفرق لكثرة الصور وقتها اذ لا يتعلق بذلك غرض والمعنى ان المسافر اذا خلف السنة
ونوى الاعتام عدداً أو جهلاً أو تأوياً لا أو جهلاً فانه يعيد فى الوقت اربعاً ان دخل فى
المحضر وقتها أو قصوره ان لم يدخل فى وقتها ولو شك فيما نوى من قصر أو اعتام قال سند
فليتيمم يعيد فى الوقت وان نوى الاعتام سبوا عن محقر ما وعن انصاره فانه يصعد لان
اعتام من مسمى الزيادة وسواء أتم سبوا أو عدداً والصحيح فى الاول ظاهر وفى الثانى
مراجعة الحصول السهو فى نية وقيل يعيد فى الوقت من نوى الاعتام سبوا وأتم أى ولا
مجدود عليه كايلى عليه كلام ابن الحاجب وابن عرفان بن عبد السلام وهو الذى يرجع
الى ابن القاسم وما مومه أيضاً يعيد فى الوقت كان مقيماً أو مسافراً لكن القيم يعيد

ومذهبنا يعيد فى الوقت ذكره
محشى ثب عند قوله وأعاد
فقط فى الوقت (قوله وقد قيل
ان فضيلة الجماعة افضل) هذا
قول الشافعى وطريقه ابن
رشد كذبة القصر والمساواة
قول ثالث (قوله وفيما يأتى
أوقعا مفترداً) نفسه فظهر
فيما يأتى أيضاً أوقعا جماعة
لقول المصنف والاصح اعادته
كما هو موقوف وأجاب عن بانه
ليس له عن الاعتام مندوحة
حيث قصد تصصيل فضل
الجماعة وفيما يأتى عنددوحة
اذ تركه القصر ونبه الاعتام
نحصل منه اختياراً وعن
قصد السامى ملحق به لتقريره

واعادتها ومثل النقل الحاصل لامامه بخلاف ما هنا اه (قوله لا يتفرق لكثرة الصور) أى لا يتفرق اربعاً
لكون الصور قليلة أو كثيرة بل يتفرق تصوير المسئلة وفيه مهاتد يقال ان كثرة الصور وقتها لازمة لفهم المعنى على وجهه
وهو مطلوب فصار النظر الى الصور ست عشرة صورة وذلك لانه اذا نوى الاعتام فتارة نوى به عدداً أو جهلاً أو تأوياً
أو سبوا واذا أتم فتارة يتم عدداً أو جهلاً أو تأوياً أو سبوا أو أربعة أو اربعاً يستعسر (قوله واقها) أى فى الاحوال
الاربعة فهذه اشاعسر (قوله سبوا أو عدداً) أى أو جهلاً أو تأوياً ولا فلهذا صوراً اربع (قوله الحصول السهو) أى
باعتبار نية (قوله وهو الذى يرجع اليه) أى القول بكون السامى يعيد فى الوقت وهو الرابع (قوله وما مومه أيضاً يعيد
فى الوقت) أى جعل الاعادة امامه فيما تقدم اتفاقاً فيما عدا السهو وفيه على القول الثانى قال محشى ثب قول المصنف
كما مومه سواء كان المأموم مقيماً أو مسافراً دخل على القصر وهو كذلك وقول ج أى الاجمورى هذا اذا نوى المسافر الاعتام
كأنى الامام وأما ان دخل على ركعتين طائفاً بان امامه كذلك فحينئذ خلافه فالظاهر ان صلاته باطله لقول المؤلف وان

عليهم سقرا الخوف في المقدسات ما يقتضي ذلك خلاف اطلاقهم اذ لم يقيد ذلك بان الحلي ولا ابن عبد السلام ولا المؤلف في وضعية ولا ابن عرفة ولا الحسن ولا ابن رشد ولا ضرعهم عن وقت عليه والمستلخه مختلف فيها في الوقت او ابد او بناه على الخلاف في عدد الركعات هل لا بد من تعيينه أم لا (قوله انه الاصرار) أي انه ينهي في الظاهر عن الاصرار رأى في العاشرين للظهير وفي الصحيح للطلوع فيكون في العصر الاختياري وفي الظاهر الاختياري ٧٥ وبعض الضروري وفي العاشرين والصحيح الضروري واعلم انه

يأزم من طلب الاعادة في الوقت الضروري طلبها في الوقت الاختياري دون العكس (قوله بالاعادة في الوقت والسجود في السهو) هذا محل بحسب الفقه والافكلام المصنف في الاعادة في الوقت ولم يصرح بسجود المأموم ولا يفتي ان سجدة شرطاً في الاكتفاء بذلك الظاهر بحسب المعنى وفي الحقيقة يشترط في صحة صلاة للزوم لقوله والابطلت (قوله ويعبدون الخ) جمع نظراً لافراد المزمع (قوله عداوهو ظاهر) أي أوجهه سلاً وتأويلاً (قوله وسواء أتمهوا أو عدا) أي أو جهلاً وتأويلاً (قوله وعلى اسقاط الخ) أقول يجب بانه على نسخة الاسقاط يكون الجواب محذوفاً وقوله وان سهوا مبالغة في مقدار (قوله واظهار حكم الخ) فكون صورة التي عن شرب أو بعة في ثلاثة وأما اذا قصر سهواً أي وكان نوى الاتمام عداً أو جهلاً أو تأويلاً (قوله والمناول هنا الخ) هذا باعتبار القصر لا باعتبارية الاتمام ولا

أو بغيره ركعتين الآن يدخل الحضر في وقت اقعيد أو بما وصل الوقت في هذا الباب الاختياري كأخذ السلا أو بالي أو الضروري كأخذ السلا في عهد صوبه ابن يوسف وعليه اقتصر المؤلف لكن المأخوذ من تشبيهه في المدة في المصلي بالنفس انه الاصرار ومحل الاكتفاء من المأموم بالاعادة في الوقت أو السجود في السهو والاكتفاء به ان تبع الامام في اتعلمه والابطلت صلاة يعبدون أي أتمهوا أو ساءف من مخالفتهم امامهم فقوله وان تأمنا نفري اتعلمه اعد بوقت كذا في بعض النسخ بابلت اعد بوقت وظاهره انه لا يجوز عليه سواء وقع الاتمام عداً وهو ظاهر أو سهواً لا نه فصل ما يميزه فعه فقوله وان سهواً خصصت انفي وان نوى الاتمام سهواً وأتمهوا أو ساءف اتهمهوا أو عهداوهي اسقاط قوله اعد بوقت يصبر قوله وان سهواً مبالغة فيقول نوى أو أتمهوا فالتقدير وان نوى الاتمام عداً بل وان سهواً أو أتمهوا أو ساءف بل وان سهواً وجواب الشرط محذوف لكن بشكل عموماً لا يسجد على التعمد لتعلمه الاعادة ثم مله الجاهل والمتأول (ص) كان قصر عداً والساهي كحكم السهو (ش) التشبيه في قوله بطلت وقصر بنصف الصاد وتشديدها وهو الانقص والمعنى ان المسافر اذا نوى الاتمام عداً أو جهلاً أو تأويلاً أو سهواً أو ساءف قصر عداً فان صلاته بطلت لانه يشبه المقيم بقصر صلاته عداً ويعد مسافراً لا حضرة وان قصرها سهواً عداً دخل عليه من نية الاقام كان كحكم السهو المحاصل لم يميز سلم من ركعتين فان طال بطلت وان قرب جبرها وصحبه السلام وأعاد بالوقت كذا في أتمهوا والظاهر ان حكم الجاهل والمتأول كالمأموم لان الاصل في العبادات الحاقها به الا في مسائل معينة ليست هذه منها فان قلت يأتي في المسئلة الاتية ان الجاهل والمتأول ملحقان بالساهي فما الفرق قلت انه فيما يأتي فعلمه ما رجوع للاصل الذي هو الاتمام بخلاف ما هنا والمتأول هنا هو من تأول وجوب القصر في السفر لانه قاله بجمع من اتقنا كما ذكره الشارح أول الفصل (ص) وكان تأتم مأمومه بعدة قصر عداً أو سهواً أو جهلاً في الوقت (ش) عطف على قوله كان قصر عداً يعني ان المسافر اذا أتم صلاته بعد ان نوى القصر فاما ان تجاه عداً أو جهلاً أو تأويلاً أو سهواً فان اتها عداً بطلت صلاته بخلافه ما دخل عليه وصلا تمامومه تبعه لا كان مأمومه معها ومسافر أو ساءف أو ساءف مأمومه القصر عداً أو سهواً وان اتها سهواً أو جهلاً أو تأويلاً فلا يصدق في الوقت ويصدق في صلاة السهو وليس وقوله عداً معسول أتمهوا وقوله سهواً أو جهلاً أو تأويلاً بلا معطوفان على عداً والاعمال فيهما تام

(قوله لانه قال بجمع) وانظر هل يشترط في حكوته متأولاً وملاحظة ذلك أولاً وهو الظاهر (قوله بعدة قصر) أي عداً أو جهلاً أو تأويلاً أو سهواً فانه بعدة تصرف في احوال الاتمام الاربع فمران البطلان انما هو فيما كان الاتمام عداً (قوله وسهواً أو جهلاً في الوقت) أي الضرري شيئاً (قوله والعامل فيما أتم) أي يقطع النظر عن القصر حبه السعد وحاصله انه ان أتمهوا بطلت وان أتمهوا في الوقت فالاول خيال البطلان والثاني يعرفه ذلك القيد شيئاً

(قوله وسبعه) أي تسعياً يحصل به الإتمام (قوله وظاهره أنه لا يكملونه) أي عند حتمون وأما بعد دقيقه فأنهم يكملونه وظاهره أنه لا يشيرا بهوا المعربة تنفهم من كونهم يشيرون له أولاً فأنهم يسبحون سبع فان قدم بشرحنا فان لم يسبح فدل بطلان تقدم في الخامسة أم لا وهو الظاهر لأن هذا أخف من شرح عب قال عجب وانظر إذا لم يهل قام عمدا أو سهوا قال بعض الشيوخ والظاهر أنهم يسبحونه حال قيلمه فان وجع فواضع وان لم يرجع وسألوه بعد سلامه أن قال قلت عند بطل عليه وعليهم والاقلا (قوله فأنهم ستر) جمع لساقر لا لساقر كصاحب وخلافا لعب ومفهوم فأنهم أنه ان شكهم مسافر سفر فأن أحرم بها أمه صحت أن ظهر أنه مسافر وكذا ما عقيم أن أمهمه والابطال كان لم يتبين شيء في ما إذا شكهم مسافر سفر فأنهم يحضرونه أو سفرية وفي كل حال أن يتبين أنها حضرة أو سفرية ولا يتبين شيء فالصواب أنظر هاهنا وشكهم مقبح سفر صحت في الأقسام الثلاثة ٧٦ أن في حضرة فأن أحرم بها أمهمه صحت أيضا أن يتبين أنه مقبل لأن

تبيين أنه مسافر أو لم يتبين شيء
تُبطّل (قوله في الوجهين) أي
سواء ظهر أنه مسافر أو مقبل (قوله
وأما أن لم يظهر شيء) أي بان
ذهبوا حين سلوا من ركبتين ولم
يدركوا حتى صلاتهم أو شيئاً تاماً
(تنبيه) قال س أي
الشيخ سالم أنظر تعليلهم البطلان
في هاتين مخالفة تبيين المأموم
ومخالفة فعله نيته وقوله ومضى
أدرك المسافر ركعة مع القسم
لزمه الإتمام أو قصر فظاهر
أنه يتم مع كونه في القصر بل
يقيد ذلك بقوله والاقصر أدرك
دخل نيته الإتمام لأن من غير
تفصيل بين أدرك ركعة أو
دونها فينبغي أن يحصل الكلام
على من لم يوصر ولا إتماماً
(قلت) للمعارضة لأنني عدد
الركعات ومخالفة السنة أصل
مختلف فيه فتارة يلغونه وتارة

والأول يلها هو إعاة القول بأن القصر لا يجوز وأولى يرى أن الإتمام أفضل (ص)
وسبع مأمومه ولا يتبعه وسلم المسافر سلامه وأتم غير بعده فإذا أوا عا دقظ والوقت
(ش) الضعيف مأمومه عا دقظ الإمام المسافر يعني أنه إذا أحرم على القصر ثم قام من
القتين بسوا أو جهلا فان مأمومه يسبح بل يرجع إليهم فان رجح إليهم مصلحهم
وصحت وان تقادى لم يتبعوه كما إذا قام لخامسة بل يحسبون لقرائته سواء كان المأموم
مقبيا أو مسافرا فإذا سلم المسافر ولا يسلم قبله له شؤله على متابعتهم وطعام المقيم يأتي
بما يقبله من صلاته فإذا اختلفا بأحد لا تمناع الاعتدال ما بين في صلاته أو حدث في
غير الاستقلال وبعد الإمام وحده في الوقت السابق دون المأمومين لأنه لا خلل عليهم
أن يتبعوه فالضيق والجور وبعد عا دقظ السلاحي وأتم غير المسافر وهم المقيومون
بعد سلام الإمام فإذا وظاهره أنه لا يكلمه إذا لم يفهم التسبيح وهذا ظاهر ما تقدم في
الخامسة وإرادنا القصر الجنس الصادق بتصدد ذلك قال أفذاذا وانظر ليقبوه
والظاهر جرحهم على حكم وان قام امام لخامسة (ص) وان فأنهم سفر فظهر خلافه
إعادة إذا كان مسافرا (ش) به في أن من حرم جماعة يضلون فأنهم مسافرين
فدخل معهم على ذلك ثم تبيين أنهم مقيومون فأنه بعيدا إذا كان الداخل مسافرا لأنه حين
ظنهم سفر أو في القصر فأن تنظر الإمام إلى أن يسلم وسلم معه مخالفة وفعلوا وان أتم
صلاة مخالفة في النية ومخالفة ما أحرم هو به فهو كقوى القصر فقام عمدا ولو كان مقبلا
لأنهم صلاته ولم يعترض عن مخالفة لأن الإتمام واجب عليه في الوجهين وقد وافق الإمام
في النية في نفس الأمر فمخالفة واستقر بمفهوم فظهر خلافه عا دقظ الظاهر خلافه بان
ظهور ما وافق ظنه وأما أن لم يظهر شيء فينبغي فيه البطلان كما هو متقول في مسئلة العكس
وان كان ظاهرا فهو الصد قبل الوترين (ص) ككسبه (ش) العكس في الفن

يعتبر به فالردية لم تغتبر في المدرك وان اعتبره في مسائل وما درج عليه المؤثر رحمه الله تعالى هنا باعتبار
قول ابن القاسم في الموازية ولا معارضة مع الاختلاف وقوله مع قولهم في أدرك المسافر يقتضي أنه متفق عليه وليس كذلك
(قوله ككسبه) وهما بطلان صلاته ان كان مسافرا مخالفة نيته إتمامه ومخالفة فعله نيته أي ان صلي بسلامة إمام فأن صلي
سلامة مقيم فلم يخالف نفسه فنبه فكان القياس الصحة كأي التامر قياسا على قوله وان اقتدى مقيم به مع أن ظاهرا المصنف
كظاهر كلامهم بطلان صلاته ان كان مسافرا كأي هذا ولو صلي سلامته مقيم والفرق كأي الشيخ أحدان قوله وان اقتدى مقيم
المخ دخل على مخالفة بخلاف هذه دخل على الموافقة فتبين المخالفة (أقول) لا يخفى أن إذا اقتدى مقيم بانسان يعتقد أنه مقيم
فغير أنه مسافر ان صلاته اقتدى بمصنف مع أنه دخل على الموافقة فتبين المخالفة

(قوله في صورتين) أي التين هما قوله وان ظنهم سفر افظه رثلا فقه وقوله كمكته وقوله فالتشبيه هـ ذامعا مراض صدر حله
 حيث قال العكس في الظن باعتبار الإخلاف لأنه اذا كان الموضوع هكذا فلا يقال التشبيه في قوله ان كان مسافرا الخ وقوله العكس
 في الظن باعتبار معلقاته باعتبار مفعوله لا باعتبار رفاعه (قوله أي وفي كيفية ما يقبل من ترك الخ) إشارة إلى ان كلام المصنف
 لا يرد خذ ظاهره بل لا يثبت تفهروهما أشار إليه بقوله أي وفي كيفية وقد رعب أي وفي موجب بفتح الجيم والمعنى واحد
 وظاهر المصنف كغوه لا يابنه إعادة كما قال هج والتبادر من المصنف ما قرره تت من قوله وفي صحة صلاته من دخل
 على صلاته ظهر ماعلا في تركه القصر والاعتماد معاهم أو عدا أو عدم صحتهم تردد اه وعده فخل التردد ان صلاها مشقة
 والاصح اتقا ويجري ما قاله تت في المأموم أيضا اذا فرى الصلاة تركه القصر والاعتماد فان كان الامام يصل صلا
 سفر جرى في صحة صلاته المأموم الخلاف في المذ كور ان كان يصل صلاة حضر ت صلاته اتقا كما قاله هج في حاشيته فاذا
 علت هذا كله فنقول قد أشار ابن الحاجب الى هذه المسئلة بقوله الثالثة ان أتم أو قصر في الجمعة قولان اه ومراده
 بالثالثة ان يترك التين اما ساهيا أو مضرا بالى عامدا أو قرره ابن عبد السلام ٧٧ على ظاهره ولم يتعقبه فخص في غنية عن

باعتبار معة لانه لا يثبت ان القصر او التين مسافر وان لم يتركه وان كان مسافرا عن قوله
 كمكته لكان احسن والمعنى ان المسافر اذا ظن القوم مقيمين فتوى الاعمال فتبينه
 لهم مسافرون او لم يثبت هـ فانه بعيد ابدأ أو ما ان كان الظن مقيما فلا تسقط صلاته
 في صورتين لانه في الاولى كشف الغيب انه موافقه لنية قهلا كما هو وان غايه ما في
 الثانية انه مقيم صلى خلف مسافر ثم انه لا إعادة في هاتين الصورتين في الوقت كما به هـ من
 نقل المقدمات فالتشبيه في قول المؤلف كمكته في الاعادة ابدأ وفي قوله ان كان مسافرا
 (ص) وفي تركه القصر والاعتماد تردد (ش) أي وفي كيفية ما يقبل من تركه
 القصر والاعتماد بل دخل فيه الظاهر من الامم هـ فريد باحد الوصية بن ساهيا أو معر ضاعها
 منعها تردد أي هل يلزم الاعتماد كما له المسند أو يجزئ كما له القضي (ص) ونسب تعجيل
 الاوبة والدخول ضمنى (ش) يعنى انه يشب للمسافر تعجيل الاوبة أي الرجوع
 الى وطنه ويستحب استحباب هـ يد بقدر حاجة ان طال سفره أو ابدأ دخوله بالمسجد
 والدخول ضمنى لانه بلغ في السرو و يكره الطروق لبلاد خوف ان يهبط في مته ما يكره
 وهذا في غير معلوم القدر وموقوف وفي حق ذى الزوجة فالمراد به ان لا يدخل لبلان
 المتهمى عنه الطروق وهو انما يكون للافى كناية اخرى المراد بالقضي هنا ما قبل المعنى
 أي ما قبل الاصفرار هـ ولما انتهى الكلام على ما اراد من القصر شرع في اسباب جمع

ان يهبط في مته ما يكره أي بما يجحد الله على غير أهله من التلطف والقرين المألوفين من المراتب فيكون ذلك سببا لفرقة بينهما
 أو يبعد هـ على غرضه مرضية والستير مطلوب واقتصر التى ورجلان فوجد كل في مته رجلا (قوله وهو انما يكون لبلان) قال
 في الصباح وكل ما في لبلان فقد طرقت فاذا ن يكون قوله لبلانا كيد القوله الطروق (قوله المراد بالضمي ما قبل الاصفرار) أو أول
 النهار طالع الضمر وان كانت عبادة المصنف لا تشبهه هـ (فائدة) هـ يستحب اذا خرج السفر ان يسل هو على اخوانه وأما اذا جاء
 من السفر وقدم منه فان المسحب لاخوانه ان يأوا اليه لبلان عليه وأما ما يقع عند الدوام من قراءة الفاتحة فتوقع ذلك
 للتجاوز أو انكر ماله بردي السنة وقد ذك ذلك عنه الشيخ الشعراوى في ذيل الطبقات وقال هج عن شيخه ابن الترحمان
 بل ورد في الحديث ما يروى عنه جواز ذلك وهو قوله في الحديث كان يذ كراهة في كل أحواله ومن الأحوال حالة السقرو من
 الذ كراهة القرآن بل افضل الذ كراهة القرآن لقوله تعالى فان من تركنا الذ كراهة فافتحه لصل الله عليه وسلم قد كراهطاب في باب
 الحج من الشافعية قواين أو جهه ما عدم الجواز لافى في مذهبنا في المسئلة والذي عليه عمل الشافعية الآن جواز ذلك قال
 هج وانما يروى في مذهبنا في ترجع الى مذهب الشافعية في ذلك لا يخرج من ذلك والذي يقول بلطرمه بصحبه انه ليرد جواز ذلك

فيه ولا أدنى فيه ولا ينجم على العظم الايمان فيه وهذا إذا ثبت فيه (قوله والخوف) أي خوف العدو (قوله قولان) ذكرهما ابن الخاجب حيث قال ولا ينقسم قولان بوجه الجمع ان مقتضى أصح من مقتضى السفر والمطر والمرض وعلمه فهو على ضربين كالمرض ان كان خوفاً يتوقع مع تأخير الصلاة فجمعهما في أول الوقت وان كان خوفاً يتبع من تكرار الإقبال عليها والارتداد بها فجمع بينهما في وقتها المختار (قوله وشهره ابن شيراز) اعلم ان ظاهر تلك العبارة ان ابن شيراز يجمع والخوف المختار الأخير لقوله أي القول بذلك فان تكون المسته ذات قولين فإين التأخير الذي أفاضه المصنف فالمناسب ان لا يأتي بالكلام على ذلك الوجه وذلك ان ابن شيراز يقول انه يجمع ويحصله المشهور ونفسه ان كان ارتقاءه بعد الزوال وكان لا ينزل إلا بعد الاصفر اذ رأى الصلاة حين ارتقاء هذا هو المشهور ومن المذهب والخوف يقول ان تأخير الصلاة الأولى وهناك قول ثالث تأخير الثانية والمصواب ٧٨ ان المصنف ماس على كلام الغني فقط (قوله لان ذلك يخصها) أي على تقدير

السبق لانه اذا ضاق الوقت
اختص بالآخر (قوله وهو سائر)
اشارة الى ان قوله وهو سائر
أي سائر وان لم يكن راجحاً (قوله
لكن لا بد من استدارك على
التمهين) قوله لكن لا بد ان يكون
غير عاص به ولا من فلو كان
عاصداً ولا يهاهله يجرى فيه
فأجرى في العصر من ان الرابع
عدم الاعادة وهو الظاهر (قوله
ب) أي لا يصح الا لا ينجي الجمع
للمسافر الاعتدال في خوف
قوات أخر وهذا لعدم في سفر
الرجح اه والظاهر بان من
لا يترط الجهد في سفره ان ينجي
الجمع في العصر ففصل التعارض
بين كلامه فانه بعض الشراح
(قوله وفيه شرط الجهد) رجل أو
امرأة لا يتردد قطع المسافة كذا
في لث وشب وظل في لث والجهد
بسكر الجهد الاستعداد وفي

رجل تتردد في المرأة فتقسم وان لم يجبه سائر ولم تقص قوت أخر وكلام المواق يقول (قوله ونوى التزول بعد والا
الغروب) وليس عليه تأخير الجمع بقدر ما يصلي من الزوال ما يصلي فيه الظهر (قوله وقبل الاصفر أخر العصر) وجوبه كما قبل
فان قدمها اجزأت ونسب ان تعادى الوقت (قوله خبير فيها) والاولى تأخيرها اليه لانه ضروريها الاصل (قوله أخرها الخ)
وجوبه كذا قبل وفيه شيء والقاس ان تأخيرها ما جاز في الصورة الاولى وأما الثانية فتأخير الصلاة الاولى جائز والثانية
واجب لنزوله وقتها الاختيارى كذا كتبناه وبالله وبالله ان تأخيرها ما جاز في الصورة الاولى وأما الثانية فتأخير الصلاة الاولى جائز والثانية
صورها لا يجوز جمعها مع تقديم لكن ان وقع في الظاهر الاخرى او اعادة الثانية في الوقت قال مختار جرحه القهطاني ويمكن
الجمع بأن من قال بالوجوب يعني لا يقدم العصر فلا يأتى انه يجوز ايقاع كل صلاة وقتها واجلوا في كلام الغني بالمعنى المتقدم

(قوله أى فى جواز) أى الجمع المناسب أى فى تجوز أى تجوز به وبجوابه تفسير النبی بإزاد قوله وأما كونه أى الجمع (قوله) وبمثل الخ الاحسن فى هذا كله ما ساقى من ان يترتب على جميع وبمثل بدل منه لانه اذا جعل قوله يترتب على برخص رجاء و هو ان ترخص الشارع حين صدر منه كل فى البر وليس كذلك كما افاده الجمل (قوله هم) لم يشد الامر بالمدة يكونه مهمه افتقدت من وغيره كلام المؤلف به فقه نظر اه غشى تت (قوله هو محل النزول) أى فى هذا الموضوع فلا يثنى انه فى اصل الموضوع الذى فيه الموعظة صج وقال فى المصباح والمنهل يفتح الميم والها المود وهو حين ما زده الابل اه وعبر به عن نزول المسافر مطلقا أى سواء كان فيه ام لا (قوله معطوفان على بعد) ٧٩ فيهما تقدم من الاعتراض والجواب

(قوله فاسد) فيه قطربل خصية بتر جميع الضمير لثاخر وعنده أو الجمع وعنده (قوله) ونقرر (ت) أى لانه قال والثالثة ان نوى النزول بعده أى بعد دخول الاسطرار وقبل فرائقه صورية بين الصورتين الباقيتين خبر عما فان يجمع ضمها فى المنهل أو بعد الامتداد ونحوه فى توضيحه عن الجواهر عند قول ابن الحاجب فان نوى الاسطرار الخ (قوله) فى وقتهما (جمعهما) جصاصوريا أى فهو جمع صولة أى مجازا لاحقية لان حقيقة الجمع تأخير احدى الصلاتين أو تقديمها (قوله) على كلام ابن مسلة و ذلك ان ابن مسلة يقول نوى النزول فى الاسطرار ونحوهما لانه معذور بالسقوف والابام واستشكله فى التوضيح ثم قال والقاسم ما نقله أبو الحسن عن ابن رشد انه يجمعهما بجماصوريا وقوله والا بان نوى النزول فى الاسطرار ولا قبل بل بعد الغروب على كلام ابن مسلة (قوله) وعند أبي الحسن

والا فى وقتهما (ش) كلام المؤلف فى الترخيص أى فى جوازها وأما كونه رجاء أو مرجوحا فى آخر الجواز لا يثنى المرجوحية وقوله بلا أى كراهة لا تنافى المرجوحية أى ايضا الضمير فى المسافر السابق لا يقوده وهى أو بعد برخصت دفعة الخ بل بعضها وهى غير خاص ولا فالضمير راجع للمقيدون به عن قيوده أى برخص للمسافر غير العاصي بالسفر والا لاهى هو قوله يترتب على برخص وبمثل متعلق بجمع وقوله ولا يجمع معطوف على قصر واستناد الحد للسفر من الاستناد المجازى واستناد ما لشيء الى ما له وبالا فائدة اعادها المسافر وقوله بلا كرم متعلق برخص لكن تركه اوضح قوله وفيما شرط الحد فى السير لغيره قطع المسافة بل لادالة امرهم من مال أو رفقة أو مبادر لم يخاف فواته وان جمع على هذا القول من ليجده السير فانه بعيد الثانية فى الوقت قوله بمثل هو محل القول وان لم يكن فيه ما هو متعلق بجمع وقيل برخص وقال ز قوله بمثل الخ يدل من قوله ببل بل بعض من كل فهو متعلق بجمع المقيد ويترتب على بجمع المذكور وانما لم يكن متعلقا بجمع المذكور ولا يكون بدلا لزوم تعلق حرف جر متعدي للمعنى بعامل واحد وذلك لا يجوز وانتهى وقوله زالت الخ أى زالت على المسافر حاله كونه به أى بالمثل وهو محل نزوله لان الشمس انما تزول فى السماء وقوله بعد الغروب متعلق بالنزول لا بنوى لان النية عند الزوال وقيل بعندهم معطوفان على بعد قوله خيرتها أى فى العصر ونسختها بثنية الضمير فاسد وتقرر نت لها وبما هو لته لتخصيها غير مديد قوله وان زالت وا كمال الخ أى ما تراءى لوعبر به لكان أحسن ليشمل الماشى على ما فى الطريق وان زلت وقوله والافنى وقتهما أى وان لم ينو النزول فى الاسطرار ولا قبل بل بعد الغروب على كلام ابن مسلة وعند أبي الحسن ان حكم نية النزول فى الاسطرار حكمه بعد الغروب (ص) كن لا يضبط نزوله (ش) يعنى ان من لا يضبط نزوله من المسافرين حكمه ما قبله فى جميع الصلاتين وقتهما وقوله (وكلابطون) ثلثا أسباب الجمع عطف على ما قبله مشاركة فى الحكم وهو الجمع الصوري وليس الحكم مخصوصا بالبطون بل يشار كفسيه كل من تلقه المشقة والوضوء والقيام لكل صلاة لقوله فيها وان كان الجمع للمريض ارفق به لشدته من اوبطن مخترق من غير حفاقة

الخ فان حمل كلام المنفرد عليه فيجعل قوله الاسطرار على تقدير مضاف أى مقارب الاسطرار ويجعل قوله قبله قبلية طويلة وقوله والاى بان نوى النزول مقارب الاسطرار ولا تبعد قبلية طويلة أى بان نوى النزول فى الاسطرار أو بعده (قوله) كن لا يضبط هذا اذا زلت وهو ركب والاصل الظاهر قبل ان يرثى والعصر وقتها (قوله) حكم ما قبله فى الجمع الخ ويحصل لفظة اول الوقت (قوله) والبطون ويحصل لفظة اول الوقت شيئا (قوله) كل من تلقه المشقة الخ أى اذا صلى كل صلاة فجزئها ولا تحصل اذا صلاهما بجمعين

(قوله بزعم القائمة) أي يحصل من الظل ربع القائمة والمعتد الأول وهو الحمل على البجع الصوري (قوله والعطف يقتضى المغايرة) أي يقتضى أن الجاهلون يضبط أساليبهم أن تقول أن قوله كن لا يضبط نزوله فخرية على أن قوله وكل الجاهلون أي الذي لا يضبط أساليبهم والمغايرة حاصلة تحقيقا (قوله بخلاف المسافر) اقتصر مع قوله بمرحوية (قوله والمعتد الخ) ويؤخذ من تقدمه وسد فمقابله (قوله يستحب أن يقدم على المشهور) الظاهر أن قوله على المشهور متعلق بقدم بطلان النظر عن قوله يستحب أي فالتقديم مشهور ثم يحتمل استحبابه ويحتمل جواز أي خلافاً لأن نافع القائل بأنه لا يجوز له ذلك ويصلى كل صلاة في وقتها أي ٨٠ عليه حتى ذهب وقته لم يكن عليه قضاء واستظهاره على تقدير الانغماس خلا

ضرورة تدعو إلى الجسم وكذا إذا خافت أن تحبس أو تموت فإنه لا يشترع لها البجع ذكر ذلك بهرام وفرق بين الجاهل والناغمين الجاهل بسقط الصلاة قطعاً بخلاف الناغم فإنه خلافاً أو أن الجاهل الغالب فيه أن يتم الوقت بخلاف الناغم فهذا يقتضى مساواة المثلون له (قوله وإرضاءه) أي أناد أن المراد الجواز المستوي الطرفين (أقول) والظاهر الأول وهو التقديم استحباباً في المواقف كلها إذا خاف المريض أن يغلب على عقله بجمع بين الظهور والعصر إذا زالت الشمس لا قبل ذلك وبين العشامين عند الغروب اهـ فإن صفة الفعل أن لم تجمل على الوجوب فلا أقل من أن تجمل على الندب وقال مالك في اليد بجمعهم عند الزوال أحب إلى من أن يصلحها في وقتها فاعدا اهـ ثم بعد كذا هذا وسيفتح محشى نت قال قلت لم يذكر المؤلف حكم التقديم سبق أن ابن عرفة عبر الجواز كذا في التوضيح وغيره ومن تبعه بالاستحباب وهو خلاف ما تقدم وخلاف قول ابن عبد السلام المشهور جواز أو قال الزرقاني عن ابن تونس التقديم على جهة الاستحباب فله بعض مشايخنا أو قصر عليه اهـ وهو لا يعادل الأول فالصواب حمل كلام المؤلف على الجواز وان كان تعميماً والفعل فيكون ذلك اهـ (أقول) تعميم ابن عبد السلام المشهور الجواز إنما هو في مقابلة من منع وهذا إن شاء الاستحباب خصوصاً وقد حمل النص الصحيح في اليد عند الزوال أحب إلى وقد أقصر بعض شيوخ البدر على التنبه للح قول المصنف أو قدمه مباشرة على أنه محذوف لانهذا عليه والتقدير وان قدم وسلم وأقدم ولم يتعل

حكم التقديم سبق أن ابن عرفة عبر الجواز كذا في التوضيح وغيره ومن تبعه بالاستحباب وهو خلاف ما تقدم وخلاف قول ابن عبد السلام المشهور جواز أو قال الزرقاني عن ابن تونس التقديم على جهة الاستحباب فله بعض مشايخنا أو قصر عليه اهـ وهو لا يعادل الأول فالصواب حمل كلام المؤلف على الجواز وان كان تعميماً والفعل فيكون ذلك اهـ (أقول) تعميم ابن عبد السلام المشهور الجواز إنما هو في مقابلة من منع وهذا إن شاء الاستحباب خصوصاً وقد حمل النص الصحيح في اليد عند الزوال أحب إلى وقد أقصر بعض شيوخ البدر على التنبه للح قول المصنف أو قدمه مباشرة على أنه محذوف لانهذا عليه والتقدير وان قدم وسلم وأقدم ولم يتعل

(قوله سواء كان تقدسها واجبا) النظر ههنا مع ما تقدم من ان من زالت عليه الشمس وهو نازل وقوى الرحيل والنزول بعدة القرب برخص له الجمع والاولى له تفرقا لجمع أى ويؤخر العصر لو قهرها ويكفي الجواب ان يرد بقوله تقدسها واجبا أى لا يجوز تأخيرها بعد الغروب وأجاب بعض الشيوخ بحصل ما هنا على من يتعد عليه النزول وقتها ما تقدم على ما إذا كان يمكنه بمسقة (قوله والاقل إعادة أى) فان فرض السفر بالكسفة حتى نزل عند الزوال أعاد الثانية (قوله لمطر) ظاهره ولو حصل قبل الجنى المسجد ولا ينافي هذا ان المطر الشديد المموج للجمع مبيح للتفط ٨١ عن الجماعة لان اجابة التخلط لاتنافي انهم يصنعون اذا لم يتخلطوا

الحج بالنافضة لان الحج غير النافضة شكك معهما الصلاة (ص) وان سلم أو قدم ولم يرتحل أو ارتحل قبل الزوال ونزل عندهم جميع أعاد الثانية بالوقت (ش) يعنى ان كانت الأعياد ومن معه اذا قدم الثانية عند الأولى ثم لم يحصل ما خلفه عند الثانية أو قدم المسافر الثانية عند الأولى سواء كان تقدسها واجبا أو جازئا زوال الشمس عليه نازلا وقوى النزول بعده الغروب أو فى الإفصار أو لم يرتحل لآخر اقتضى ذلك أو لم يفسر امر أو ارتحل قبل الزوال ثم أدركه الزوال كما نزل عند الزوال ويمنعه عدم الارتحال نظل جواز جمع التقدم فجمع به لا بعيد استحباب الصلاة الثانية فى القروع الثلاثة فى الوقت المختار والاربع الضرورى وما ذكره فى الفرع الثانى من الاعادة فى الوقت ليس بظاهر والمواب الاعادة عليه أصلا وما ذكره من الاعادة فى الوقت فى الفرع الثالث فقد بما اذ جمع غير ما لا ارتحال والاقل إعادة (ص) وفى جمع العشاءين فقط بكل مسجد لمطر أو ملين مع ظلة لا طين أو ظلة (ش) يعنى انه برخص فى الحضر برخصان جمع العشاءين فقط بان يقدم الثانية عند الأولى بكل مسجد وفى كل بلد كانت المدينة أو غيرها لا ببل المطر القسز وهو الذى يحصل للناس على تقطية الرأس أو الطين الذى يجمع المشى بالمدايس مع ظلة الشهر لا القيم ومثل المطر الثلج والبرد ولا يجوز الجمع المذكور لا بجل طين فقط ولا لاجل ظلة ولو سمع ريح شديدة فقوله وفى جمع العشاءين معطوف على نائب فاعل رخص أى ورخص فى جمع الخ وقوله فقط يعنى ان الجمع للمطر ومعه مخصوص بالمغرب والعشاء ولا يصح بين الظهور والعصر لعدم المشقة فيه ما لا يختلف العشاءين لانهم لو منعوا من الجمع لادى الى إخلال من اما حصول المشقة ان صبروا فيحصل الشق أو نواف فضل الجماعة ان ذهبوا الى منازلهم من غير صلاة (هـ) تنبيه هـ المطر المتوقع بمنزلة الواقع كذا ذكر الشيخ زروق ونقله عنه الشاذلى فان قلت المطر انما يجمع اذا كثر والمتوقع لا يأتى فيه ذلك قلت يمكن ان ذلك انه كذب القريضة ثم انه اذا جمع فى هذه الحالة لم يحصل قنينة ان يعيدى الوقت كفى حسنة وان سلم اعد وقت وقوله لا لطين معطوف على المطر وأعاد اللام إشارة الى ذلك ولو حذفها غاب عنه لانه لا يتوهم عطفه على ظلة (ص) أذن للمغرب كالعاد أو قريضة لملا ولا الاقدراذان مخففة بمسجد وأخامة (ش) هذا شرع من المؤلف فى حققة الجمع وهو انه يؤذن للمغرب على المنار فى آول وقتها بصوت مرتفع كالعاد ثم يؤخر صلاة المغرب قليلا لئلا يأتى الراجح بقدر ما يدخل

١١ شى فى عليه بدون التقيد بقوله لغيره ان الأول عدا بنفسه ولا عدا هنا أيضا كذلك فيقول وجمع العشاءين والموافق لما فى المصباح ومختار الصحاح والقمقاموس الثانى فاتفقوا على التمدية بحرف الجر أى رخص فى كذا ترخيصا وقال البساطى ان فى جمع متعلق بمحذوف بعد الواو أى ورخص والنائب عن الفاعل بكل مسجد ويحتمل أن يتعلق بأذن أى بان فى قوله وأذن للمغرب (قوله بصوت مرتفع كالعادة) أى فهو سنة (قوله على الراجح) وقيل ويجوز كما ذكره الحطاب

(قوله يؤخر قليلا قدر ثلاث ركعات) يعني ما قبله قال بعض الشراح والظاهر ان قدر ثلاث ركعات مقدرا مباح قصصها لمن كان يحمل الشروط وأما من لم يكن محصلا له فيكون قدر الثلاث بعد مقدرا مباح قصصها ولا يقتصر ما وجه طاب التأخير قليلا في جمع العشاء من دون الظهور بين ولعله للرفق بالمسافر (قوله إذا تأخر فحظضا) قال بعض الشراح الظاهر ان هذا الاذان مستحب لانه ليس في جماعة تطلب غير هوالا ٨٢ يسقط به طلب الاذان في وقتها وقد وثق لها بوقتها (قوله يحسن المسجد) هذا عندنا بن

حبيب وقيل يحرمه كافي المديونة
وارضاء الثاني أي لا ياتر ولا
يخرج المسجد لئلا يلبس على
الناس فيظنون ان وقت العشاء
دخل وهذه المدة تشعر به رسته
فيما ذكر (قوله ثم يصلح من غير
فصل) هذا شرط في كل جمع
وابس خاص بالجمع ليلته المخر
(قوله) لان كلامه لا يدل على
لا يدل على فعل الاذان لا يدل على
فعل الاقامة (قوله اذا الظاهر ان
الاذان الخ) الظاهر انه يختص
قدر ليله (قوله فيعزم) موافق
الظاهر قوله وكذا كل جمع يمنع
التنقل بينهما الخ (أقول) والظاهر
انه الكراهة ولا وجه للسرمة
وان كان ابن مرفوعه يمنع لانه
قال المشهور ومنع التنقل بين
جمعهما الخ (قوله أو الفصل بينهما
بحرم ولا يمنع الجمع) الظاهر لاحرمه
ولا يمنع الجمع (تنبيه) قال
الشيخ زروق فلو قصدوا بعد
ما جعوا الى مقبب الشفق
أعادوا العشاء وقبل لا يبعدون
وقبل ان قصدوا الجبل أعادوا
لا الاقل ٨١ وهو بقدر جمع
الاولى ومع ابن عرفة الثاني
(قوله وهذا بذكره الخ) أي ان
الجواب بالا كتحته يرده الخ أي
لا نه ليس فيها امام يكتفي بيشته من نية المأموم مع انه يسوغ الجمع مع كونه لم يتعد الاول
(قوله) انه مستحب لتكسيل الخ) أي الاستصحاب لاجل التكسيل فلا ينافي انه يجب عليه لكونه في المصلي مع الامام كالاول
في قول المصنف ولست ببالسيد فان الشارح رحمه الله قال أي وجازا الجمع قالوا المراد بالجلو اذا اذن قصدت بالوجوب

ولا
قوله ليس فيها امام يكتفي بيشته من نية المأموم مع انه يسوغ الجمع مع كونه لم يتعد الاول
(قوله) انه مستحب لتكسيل الخ) أي الاستصحاب لاجل التكسيل فلا ينافي انه يجب عليه لكونه في المصلي مع الامام كالاول
في قول المصنف ولست ببالسيد فان الشارح رحمه الله قال أي وجازا الجمع قالوا المراد بالجلو اذا اذن قصدت بالوجوب

ركعة وجواب الخ) فلهذا وجد الحق بما إذا كان يصلح للإمامة فغيره والافتقار كرمحيثي نت (قوله إذا شرعوا) أي ولو لم
 بمقدور ركعة وكذلك إذا انقطع بعد علم الأولى وقبل الشروع في الثانية وأما إذا شرع في الثانية فليس القادى ولا يجوز
 القطع (قوله فيجوز لهم القادى) أي جواز استوى الطرفين قرره شريعتنا (قوله إذا لا تؤمن عودته) عبارة بغيره وظاهره ولو لم
 عودته وهي آسن (قوله وقادى) ولو ظهر عدم عودته في الصلاة حذف والتقدير بظاهره لا إعادة ولو ظهر عدم عودته لأن تلك
 المبالغة باعتبار الانقضاء الذي قبلها باعتبار الابتداء (قوله فيؤخر) يجوز الزرع ٨٣ والنسب والجزم لأنه عطف على جواب
 الشرط بالقادى قال ابن مالك

والفعل من بعد الجزم ان يقتن
 بالغا والواو يقتل فين

أي لا يجوز أن فرغوا
 ففرز (قوله بحيث لا يدرك
 منها ركعة) فلو دخل
 ولم يدركه مهم ركعة فينبغي
 أن يشفعها من غير خلاف لأنه
 لم يصل الأول ما دخل مع الإمام
 فيه ولا يجزى فيه ما جرى في
 معبد دخل مع الإمام دون ركعة
 من قول القطع والاشفاق
 واستحسن المواق الثالث
 والحاصل أنه إذا وجدهم فرغوا
 فلا يجوز أن يجمع لنفسه
 ولا مع جماعة بإمام لأن فيه إعادة
 جماعة بعد الراتب فلو جمعوا فلا
 إعادة عليهم كذا ذكر في (قوله
 الآن يكون الخ) هذا ظاهره في
 كونه دخلها وأما أن لم يكن
 دخلها فلا يبطأ به بدليل
 ما تقدم من قوله في فصلون فإذا
 ان دخلوا فاعتقد ما هنا جهات
 ذكر في (قوله) فإن جمع
 جماعتها ظاهره في كون الجماعة
 أقدم ما قالوا تقدم بها جماعة
 فالتأخران ذلك الأولى (قوله

ولا يصلي الأولى في المسجد لأنه لا يجوز أن يصلي فيه صلاة مع صلاة الإمام (ص) ولعلتك
 بالمسجد (ش) هذا معطوف على قوله لا يفرز أي وجاز الجمع أيضا مع شك والغريب
 يكون في المسجد تبعه الجماعة لثلاثة بقوله فضل الجماعة ولأجل التبعية فيختلف الإمام
 المستكف وجواب من يصلي بهم على ظاهر التخصيص ابن عرفة قول ابن عبد السلام
 استحبابه بالأمر (ص) لكن انقطع الطرح بعد الشروع (ش) أي أن الجماعة إذا
 شرعوا في صلاة المغرب لوحدهم سبب الجمع وهو الطرح فاصلا لها وبعضها ارتفع
 فليسبب قائم يجوز لهم القادى على الجمع إذا تؤمن عودته وظاهره ولو ظهر عدم
 عودته أوالا انقطع قبل الشروع فالراجح الأول بغيره فالمراد الشروع في الأولى (ص)
 لأن فرغوا فيؤخر لتعلق الإمام بالثلاثة (ش) هذا يخرج من قوله ويجازي لفرز
 بالمغرب يجمعهم العشاء أي وإن وجدهم فرغوا من العشاء بحيث لا يدرك منهم ركعة فلا
 يجوز له أن يجمع لنفسه لقوله في فضيلة الجماعة التي شرع الجمع لأجلها فيؤخر العشاء
 حتى يغيب الشفق الآن يكون بأحد المساجد الثلاثة المدة ومكة وبيت المقدس قائم
 يصلي المشاقبل الشفق بنية الجمع حيث على المغرب بغيره فلو أن جمع جماعتها فإن كان
 عليه المغرب والعشاء صلاهما أيضا جمعا العظم فضلهما على الصلاة جماعة في غيرها (ص)
 ولأن حدث السبب بعد الأولى (ش) معطوف على قوله لأن فرغوا يعني أن السبب هو
 وقوع الطرح إذا حدث بعد الشروع في المغرب وأولى بعد الطرح منها فأنهم لا يجمعون
 لأن نية الجمع قد قامت بشي أن محلها أول الأولى فلو جمعوا الأثر عليهم ابن أبي زمنين
 وينبغي أن المراءى والضعيف كذلك إذا جمعتهم الجماعة التي في المسجد أي مراعاة
 لمن يقول يجمعهما (ص) والمرتأ والضعيف بينهما (ش) يريد أن المرأة والضعيف
 من مرض أو غيره لا يجوز لهما الجمع بينهما مع جماعة أسعد الجاهوزين قائم أو عمران
 وهو بعد الحق وقال غيره ما يجمع المرأة بظاهر كلام الشارح إن هذا الخلاف جار
 في الضعيف أيضا (ص) ولا يفتقر بمسجد الجماعة لا يجمعهم (ش) يعني أن المنفرد
 بمسجد لا يجمع بين الضعيفين إذا كان لا يصرق منه بل لو كان يصرق منه إلى منزله
 إذا لم تفته قط في إيقاع كل وقت لأن شرط الجمع الجماعة الآن يكون أوالا ما توافيق
 كان الجماعة المنقطع بغيره أو تزيد لا يجوز لهم الجمع إذا لا يصرق ولا مشقة عليهم لعدم
 احتياجهم إلى الانصراف من مكانهم إلى غير لأن الجمع إنما هو لضرورة الانصراف في

ويفي أن المراء الخ) أي المشرك ببقوله والمرأة والضعيف الخ (قوله الآن يكون أوالا ما توافيق) فيجمع أي إذا كان
 يصرق من المسجد ولا يجمع بين الضعيف والضعيف بل يقول مع أهل من جده فقط وصوره ابن ناجي وصوره بعضهم الجمع
 بينهما (أقول) والصواب من الأولى وما تقدم من أن الراتب يستخف ولا يتقدم ويصلي بغيره لأن ذلك في المستكف الذي
 لا يخرج من المسجد وهذا أيضا بغيره فلا يحتاج إلى اختلاف بل يجمع بغيره ويخرج في الضم

(قوله انهم يجمعون تبعاً) أي لمن يذهب إليته وليس منتظماً بالسجدة منهم (قوله اذا كانوا اياً ما كن متفرقة) أي وان لم يكتموا كما في عب أن يغيصهم اذا كانوا لهم موضع يجتمعون الصلاة فيه وينصرفون الى اماكنهم (فصل الجمعة) هـ
 سمي بذلك لاجتماع آدم مع حوا بالارض وقيل لاجتماع فيه من اندي وقيل لاجتماع الناس الصلاة فيه وقيل لغير ذلك (فائدة) هـ لاشك ان العمل فيه امر به على العمل في غيره والاشك ان العمل في غيره واجب في بعضهم الى انه اذا وقع الوقوف بعرفة يوم الجمعة كان تلك الجمعة افضل على غيرها واما ما رواه ابن مدين انه افضل من سبعين سنة في غير يوم الجمعة ففيه وقتة كما نص على ذلك الامام في ذكره شب في شرحه (قوله كما هو الحق) اعلم ان القراني قد قال المذهب انها واجب مستقل وقال الفقهائي كما في المشهور انها بديل من الظهر واستشكل بان السدول لا يعمل الا عند تعذر المسدول منه وقال ابن عرفة الجمعة ركعتان يمتعان وجوب الظهر على رأى ويسقطان على آخره وقوله يمتعان وجوب الظهر على رأى وعليه فهي فرض يومها والظهر بديل منها وهذا هو المعقد وقوله ويسقطان على آخره وعليه فهي بديل من الظهر وهو قول ابن نافع وابن وهب الا انه شاذ اذ لو كانت بديلاً من الظهر لربص فعلهما مع امكان ٨٤ فعمله وحديثه في صلى الظهر في وقت سجي الجمعة فاته الجمعة كان صلاته

بالملة ولا بد من الاعادة لانه لم يصل الواجب عليه والقول الشاذ لاعادة عليه لانه أتى بالواجب عليه اذا علمت ذلك فقوله كما هو الحق كانه يجمع بين القوانين (قوله كما) استعمال لكل المضافه للضمير في غير الابتداء والتاكيد رأى بعض وعلى الاختلاف كونه مزدرف على فقه أي وقوعها كلها (قوله للغروب) حقيقة على الثاني الاقرب له ركعة على الاول فاطلق الغروب على ما فيه وما قبله أو يقال يزعم المشهور أولاً ثم ساق الخلاف بعد ذلك ولذلك حال القسائي ان قول المصنف وهل ادر لك ركعة من العصر بغيره صف وتظاهر كلام

الاسفار قبل مغيب الشفق ثم انهم يجمعون تبعاً كما يشهد كلام ابن عمر وغيره ومن ذلك ان يكون الامام خارجاً عنه فانهم يجمعون تبعاً ثم ان أهل التراب ذكرنا انهم يجمعون حينئذ كما هل ترية فابتنى قاله الشيخ كرم الدين قوله اذا كانوا الى آخره فانه ان يقرب بده اذا كانوا اياً ما كن متفرقة كما اشار له (ف شرحه)
 (فصل) هـ في بيان شروط الجمعة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها وشرائطها وموجباتها ومستطاتها وما يتعلق بذلك وأفتها بصلاته الفصل لكونه شامها بغيره مقصوراً بالجمعة بدلياً للمبروعة والظهر بدلياً للفعل كما هو الحق ومعنى كونها بدلياً في المشروعية ان الظهر شرعت ابتداء ثم شرعت الجمعة بدلياً لها ومعنى كونها بدلياً في الفعل انها اذا تعذر فعلها أبرأت عنها الظهر والاشهر فيها ضم الميم وقرباً للجمعة وسكن استكانها وقصها وكسرهما قرأ في حين شاذاً (ص) شرط الجمعة وقوعها بالخطبة في وقت الظهر للغروب وهل ادر لك ركعة من العصر وصحح أو لا رويت عليها (ش) لا خلاف عندنا انها فرض عين وقد ذكرنا من شرط جمعها ان تقع هي وخطبتها في وقت الظهر فلا خطبة قبل وقتها ثم صلى في وقتها أو وقع الخطبة في الوقت والصلاة خارجة لم تصح وقد اختلف في آخر وقتها ولم يختلف ان أوله زوال الشمس والمشهور انه عند الغروب قاله المؤلف وهو مذهب المدونة وقيل الاصغر اروه اذا أخرها الامام والناس اعدوا واتفق على ذلك وهل امتداد وقت الجمعة للغروب وجوب إقامة الامام لها محلان خطب وصلاتها وأدر لك بعد هذا ركعة من العصر والاصلاها ظهر أو سقط وجوب الجمعة عنهم ومعه

المصنف انه لا بد من ادراك كل الجمعة قبل الغروب وان من ادر لك منها ركعة قبله لا يجزئها جمعة بل ظهر أو يقطع مع انه يجمعها على المشهور حال عجز ويجيب بان كلامه في وجوب اقامتها ابتداء أي انهم هم لا يبالون بان اقامتها الا اذا كانوا عاقلين انهم يدركون ركعة من العصر بعد فعلها قبل الغروب ولا فعلي الاول الثاني من الغروب قد مر ما يحسب خطبته او فعلها فقط لا تجب اقامتها لكن ان فعلت أبرأت وعلى الثاني تجب والحاصل ان الوجوب منوط باعتقاد ادراك كل الصلاة ما مع ركعة من العصر أو بدونها فلا دخل معتقد اذ لم تثبت ان لم يدرك الا ركعة قبل الغروب فانه يجمعها بعد الغروب واما العلم ابتداءه لم يبق للغروب الا ركعة فلا يصح حينئذ ان من أحرم بها سيئذ لا يعتد بسراجه ولو ادر لك ركعة هذا هو الواجب خلافاً لما في بعض الشراح والوقت المذكور ليس كلاماً اختيارياً بل هي فيه وفي الغزوري كالظاهر وسواً مقتلاً بانها بديل أو فرض يومها (قوله وأتفق على ذلك) لكن ان كان لغية عندنا ما عاون ومع التفرع لا

عيسى

(قوله وأشبه برواية ابن القاسم) ظاهر العبارة أن هذا ليس برواية ابن القاسم بل أشد شبهة به قال المواق في ابن القاسم
 أن آخر الإمام صلاة الجمعة حتى دخل وقت العصر فله أن يصلي الجمعة مع ما يقرب الشمس وإن كان لا يدرك بعد العصر الأبعد
 الغروب فإذا علمت ذلك النص يحق كلام الشارح أن ابن القاسم لم ينص على ذلك إلا أن كلامه ظاهر فيه ثم قال المواق بعد قوله
 رويت عليهم ما ينشد اخشاف في آخر وقت الجمعة قبيل ما ينشد العصر ركعة إلى الغروب وهو ظاهر المدونة وسمعه عيسى وقل
 ما يقرب الشمس وهي رواية طرق وما في بعض روايات المدونة من قوله وإن كان لا يدرك العصر الأبعد الغروب اه إذا
 علمت هذا المحقق رويت باعتبار الأول أن المدونة ظاهرة فيه (قوله وحققته) أن أمارا المراد منه في نفس الأمر فلا يظهر وإن
 أراد منه الذي يعطيه ظاهر اللفظ فهو عين ما قبله (قوله وبحل الخلاف الخ) يرد محضه ثم بأن ظاهر كلامهم الإطلاق
 (قوله باستيطان) أي شرط صحته استيطان من تنعده بلدها التي تقام فيها وأما استيطان بلدها فمقابلة كثر من
 المتأخر فشرط في الوجوب ولا تنعده إلا أن محضه ثم اعتبره في عدم الاستيطان من شروط الصحة فقال خاتمه قوله
 باستيطان الخ هو شرط وجوب كما في ابن شام وابن الحجاب وابن عروقة اه وغيرهم وهو نفس المؤلف فيما يأتي قوله

التوطن وليس ذكره هنا على
 سبيل التبرئة وإنما مراده
 نصب استيطان البلدوا الاختصاص
 لأنهم قد ثبت لهم شروط
 الاداء فيه صحيح اه (قلت)
 وكأنهم أرادوا بشرط الصحة
 هنا شرط الانعقاد (قوله مع
 الاستيطان) السين زائدة
 لتأكيد (قوله وهو العزم على
 الإقامة على نية التأييد) المناسب
 أن يقول لأعلى نية الانتقال
 فيصدق بالني لائمة كما افاد في
 ك وقال في التوضيح التوطن
 الإقامة بتغير نية الانتقال ولا
 يخرجهم عن حقيقة الاستيطان
 كونهم يخرجون في أيام المطر نحو
 التبرين فيقصد نقل أبو الحسن
 عن تعالي إلى غير أن الجماعة

عيسى وصحح هذا القول عياض فقال هو أصح وأشبه برواية ابن القاسم من ماله وعليه
 فلا يرد بقوله الغروب حقيقته أو لا يشترط أدراك شيء من العصر قبل الغروب بل
 حيثما أدرك خطبها وفعله قبله وجبت كما هو ظاهر اللفظ وحقيقته ورواها طرف
 من ماله قولان ورويت المدونة عليه سما وبحل الخلاف حيث كانت العصر عليهم أما لو
 قدموا العصر ناسن الجمعة فإنه يتفق على أن وقتها ينهي للغروب (ص) باستيطان بلد
 أو اختصاص لأنهم (ش) الإقامة أي شرط صحة الجمعة وقوع كلها بخطبها في وقت
 الظهور إلى الغروب مع الاستيطان وهو العزم على الإقامة على نية التأييد ولا تنكفي
 نية الإقامة ولو طالت ولا فرق بين أن يستوطنوا بلداً أو أخصاصاً والاختصاص سوت
 من نصب لأنه يمكن التوى فيها والاستغناء عن غيرهم بخلاف الخيم لأنه لا يمكن
 فيها ما ذكره غالباً ولشبهها بما سبق لانتقالها بخلاف الاختصاص وبعبارة أخرى المراد
 بالخص هنا العرف أي ما يسمى في عرف الناس خصاً كأن من نصب أو خشب أو بناء صغير
 أو غير ذلك لأشخاص أو لغيرهم فإنه ليس شرطاً فالمراد بالاختصاص ما قبل الخيم
 والمراد بالخص هنا الخيم العرفية أي ما يسمى في عرف الناس خيمة كانت من ثياب أو صوف
 أو وبر أو شعر أو غير ذلك لأشخاص الخيم القوية لأنها ليست شرطاً لقوله باستيطان البناء
 للجمعة وهو متعلق بعامل مقدر أي وقوعه مع استيطان لا وقوعه المذكور لأنه لا يصح
 تعلقي حرفي من متعدي المعنى بعامل واحد اه وإضافة استيطان إلى بلده على معنى في وقوله
 لأخص بقدر حامل ناسبه إلى الأقامة في خيم وكلام ز فيه نظر لأن الخيم لا يمكن فيها

يقيمون سنة أشهر موضع في آخر سنة أشهر يجمعون فيه لأنها سارت كثرتين إذا دخلوا بإحداها فأجابها (قوله)
 يرون من نصب) هذا هو النص القوي الذي يتكلم عليه (قوله الثوى) هكذا افعله بغيرهم وهو بالناله المثلثة أي الإقامة
 وأما بالثنية القوية فهو الهلاك كذا في الشيخ سالم بن فضال الشيخ إبراهيم القاني (قوله كأن من نصب) وهو النص القوي كما
 تقدم (قوله لأشخاص الخيم القوية) وهي بيت تخيمه العرب من عباد النوى وقال النوى ولا يكون إلا من أربعة أعمدة ويستشفى
 العرب من ثياب بل من أربعة أعمدة أو ثوب رصف بالخام كذا في المسباح وقال النوى ولا يكون إلا من أربعة أعمدة ويستشفى
 بالخام قال أهل اللغة ولا تكون الخيمة من ثياب وصوف ووبر وشعر اه (تنبه) يجب الجمعة على أهل الخيم إذا كانوا
 على كثر من منازرة بجمعة تبعاً (قوله وهو متعلق بعامل مقدر) هذا يعارض مقتضى قوله السابق والأول أن يقول
 ووقوعها (قوله وكلام ز فيه) نظر لأنه قال لا باستيطان خيم

(قوله تحتمل الظرفية والمعية) المناسب الترفية (قوله وقيل شرط فيهما) أي لتوقف الوجوب عليه والعصية أيضا لان السوابق ان شرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب وشرط العصة ما يتوقف العصة عليه وبهذا المعنى يصح اجتماع الوجوب والعصية هذا ما كتبه شيخنا عن بعض شيوخه (قوله أنه لا يكون محجدا) أي تقام فيه الجمعة (قوله الا ما كان له صف) أي وما على وجه مخصوص (قوله لانه قد يعلم) أي المجد على هذه الصفة صادق في عدم وجوده اصلا ووجوده بدون سقن (قوله فيكون من شرائط الوجوب) أي من الشرائط التي يتوقف الوجوب عليها في العبارة تحذف والتقدير لانه يعلم على هذه الصفة فلا يتجيب الجمعة فقط بل يجب كونه شرط وجوب لان الوجوب يتوقف عليه (قوله وقد وجد) أي على هذه الصفة في العبارة تحذف والتقدير فتصح الجمعة فيه فيكون من شرائط العصة والحاصل ان معنى كونه شرط وجوب وصحة ان الوجوب يتوقف عليه والعصية تتوقف عليه وعلى هذا القول فلا يجب على أهل القرية بمسجد لصلواته الجمعة وعلى هذا القول فتقول المصنفين الموصوف كشتف (ثم أقول) وظاهر الشارح ان الوجوب والعصية باعتبارين لا باعتبار واحد فالوجوب باعتبار حالة العدم والعصية باعتبار حالة الوجود مع ان ما كان من شروطها اعتبارا فيهما ما واحد كما نقل فانه شرط وجوب وصحة أي يتوقف الوجوب والعصية على وجوده فكذلك نقول هنا يتوقف الوجوب والعصية على وجود الجامع الان يقال ان الاعتبار فيهما وان كان واحدا الا انه ظاهري واما بالنظر للتحقيق فهما اعتباران (قوله ومنهم من قطع بانه من شروط العصة) هذا الذي صدمه ٨٦ الشارح أي ان الجامع المصروف يتلصق الصفات من شروط العصة أي لاتصح الجمعة

الافيه (قوله وهذا معنى) أي القول بأنه بالصفات المذكورة من شروط العصة حاصله ان وجوب الجمعة متوطى بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد التعيين لا كصفة فيه فصار الوجوب متوقفا بالصفة وان صحتها ليست متوطاة بمجرد تحقق الجامع المتحقق بالتعيين بل بالوصفة المشار اليها بقوله مبنى الخ (قوله) يصحكون مسجدا) أي جامعاً

الاسطوان (ص) ويجمع (ش) هذا الثالث شروط العصة وبما يتحمل الظرفية والمعية وقيل شرط وجوب وقيل شرط فيهما ابن رشد وهذا ينحصر في قول من يرى أنه لا يكون مسجداً الا ما كان له صف لانه قد يعلم على هذا الصفة فيكون من شرائط الوجوب وقد وجد فيكون من شرائط العصة ومنهم من قطع بانه من شروط العصة وهذا مبنى على قول من يرى ان القضاء من الارض يكون مسجداً بتعيينه اذ لا يعلم موضع يصح اقتضاه مسجداً على هذا اه ولا يفي الخلفية أن تكون في الجامع (ص) مبنى (ش) صفة جامع أي لا يكتفى بالمسحوق يكون مبنياً فلا تصح في براح حراً وسط حوله والمراد البناء البناء المعتاد لاهل تلك البلد فيشمل ما لو فعل أهل الاختصاص جامعاً من بومن ونحوه فتصح فيه الجمعة (ص) متحد (ش) أي لا يفي الجامع بالوصف من أن يكون متجداً فلا يجوز التعدد على المشهور ولو في الامصار وفائدة هذا انه لو تعدد لم تكن الجمعة الالعتيق كما يقول المؤلف (ص) والجمعة للعتيق (ش) جواب عن سؤال المقدركان قالوا

يعتبه أي والوجوب متوطى به أي لما كان جامعاً موصوفاً بالوصف المذكور فيكون له الشرط محجة قال (قوله اذ لا يعلم موضع) على ذلك قوله وهذا معنى الخ أي وانما يصح ذلك البناء لان كل موضع يصح اقتضاه مسجداً بمجرد التعيين والوجوب متوطى به بما لا يكون بالوصف المذكور ولا يكون الشرط محجة لاشترط وجوب لان الوجوب ثابت بمجرد التعيين (أقول) لان ظاهره انه اذا عينوا موضعاً يتعلق الوجوب بهم قالوا يفتنوا موضعاً فلا يجب على هذا القول يكلفون بيناته لاجل صحة الصلاة واما على انه شرط وجوب وصحة فلا يكلفون بيناته ثم اذا بناء واحد وجب وعلى هذا فتقول لمبنى شخص لا تكلفه حتى قول من يقول انه شرط وجوب فقط (أقول) لا يفتن في المعنى الكلام انما لا يجب الجمعة الا اذا وجد الجامع واذا وجد تصح الصلاة في غيره ولو وقع اذكر اننا انما علمنا شرط في الوجوب فقط وبعبارة في كذا وظاهر كلام المؤلف ان غير المبنى يسمى جامعاً كقضاء من الارض اذا عين وجب وعلى من لا يرى ان القضاء من الارض لا يكون مسجداً فيكون قوله مبنى صفة كالصفة وهو الموضع المبني قاله في الاسمي جامعاً ٨١ (قوله وأوسط حوله) عطف على حجر (قوله فلا يجوز التعدد على المشهور) أي ولو علمت بغير ما قلنا كان عليه السبق طلبا لكل وجعاً للخلاص مسجداً فالوجوب مقابلة ما قلنا مبنى من غير من جواز التعدد ان كانت البلاد ذات جائز ومنه لا لمواقع في مثل مصر وبغداد قالوا لا انهم يتحققون فيه قال القفا في قول المؤلف

قال قال (قوله اذ لا يعلم موضع) على ذلك قوله وهذا معنى الخ أي وانما يصح ذلك البناء لان كل موضع يصح اقتضاه مسجداً بمجرد التعيين والوجوب متوطى به بما لا يكون بالوصف المذكور ولا يكون الشرط محجة لاشترط وجوب لان الوجوب ثابت بمجرد التعيين (أقول) لان ظاهره انه اذا عينوا موضعاً يتعلق الوجوب بهم قالوا يفتنوا موضعاً فلا يجب على هذا القول يكلفون بيناته لاجل صحة الصلاة واما على انه شرط وجوب وصحة فلا يكلفون بيناته ثم اذا بناء واحد وجب وعلى هذا فتقول لمبنى شخص لا تكلفه حتى قول من يقول انه شرط وجوب فقط (أقول) لا يفتن في المعنى الكلام انما لا يجب الجمعة الا اذا وجد الجامع واذا وجد تصح الصلاة في غيره ولو وقع اذكر اننا انما علمنا شرط في الوجوب فقط وبعبارة في كذا وظاهر كلام المؤلف ان غير المبنى يسمى جامعاً كقضاء من الارض اذا عين وجب وعلى من لا يرى ان القضاء من الارض لا يكون مسجداً فيكون قوله مبنى صفة كالصفة وهو الموضع المبني قاله في الاسمي جامعاً ٨١ (قوله وأوسط حوله) عطف على حجر (قوله فلا يجوز التعدد على المشهور) أي ولو علمت بغير ما قلنا كان عليه السبق طلبا لكل وجعاً للخلاص مسجداً فالوجوب مقابلة ما قلنا مبنى من غير من جواز التعدد ان كانت البلاد ذات جائز ومنه لا لمواقع في مثل مصر وبغداد قالوا لا انهم يتحققون فيه قال القفا في قول المؤلف

لا تأثم الخ فيه نظر فان الخلاف موجود في مثل مصر ويقادو الموعول عليه عدم التعدد اه (أقول) وهذا المشهور الذي
 حكاه الشارح قدسرى العمل بخلافه (قوله بل هي صيغة) خلاصة ما قبل ان الجمعة العتيقة مقيد بقرينة الاول ان مقام
 يد بالجلد فان جهر العتيق وصلوا في الجدي فقط صحت الثاني ان لا يحكم حكم بصحة في الجدي ثم ان الشارح بان عتيق عبد
 بضمنه ان صحت صلاة الجمعة فيه فان وقع ذلك وحكم بخلافه يفتى العبد للصحة بصحة فيه ان حكمه الماخول في العبادات
 تبعاً للصوت كما في به الناصر لا يتبين ضرورة ذلك ان يقول بان الجامع ان صحت جمعة في مسجدى هذا أفيدى فلا حرج
 فتصلى فيه الجمعة فبأنى العبد الى من يقول بالتعدد كالخفى فثبت منه انه صلى في المسجد جمعة صحيحة فيحكم بما حكمه
 لوقوع المعلق عليه فليزمن من ذلك الحكم بجمعة الجمعة ضماً فتصير حينئذ الصلاة بالجامع المذكور غير صحيحة وذلك لان
 الغورى حين بنى مسجده أرسل للناس الصلاة وقال له افئت بجمعة الصلاة ٨٧ في مسجدى هذا أى صلاة الجمعة قال له الناس

قال ان صحت صلاة الجمعة في
 مسجدى هذا أفيدى ح ففعل
 ثم انه رفع الامر للقاضي الذي
 يرى صحة صلاة الجمعة بالمسجد
 الذى حصل به التعدد وهو
 الخفى فيحكم بجمعة العتيق الخاصة
 ان حكم الحاكم يرفع الخلاف ولو
 كان الحكم بطريق الزوم لمحكم
 آخر تبعاً والمخاضل ان حكم
 الحاكم لا يدخل العبادات
 الا بتابعاً وحققه القرائى وسأله
 تليداً بن راشد فجوز دخوله فيها
 اهو صرح القرائى المذكور بان
 حكم الحاكم يرفع الخلاف سواء
 كان بالمطابقة أو بالتفريق أو
 الالتزام بحكمه بجمعة يرفع العبد
 الذى اعتقه من احاد الذين يماله
 فانه ملزم بتفصيل الضيق الثالث
 أن لا يمتنعوا الجدي لتسبب
 العتيق عنهم والاصح في الجدي
 ويثبت ذلك شيئاً بأنه لا يتناقض

قاله قد شرطت في الجامع أن يكون متحداً فما الحكم اذا تعدد فأجاب بأن معتد التعدد
 في البلد الواحد اوما في حكمه صيغة لاهل الجامع العتيق من ثلث الجوامع باطلة لاهل
 الجدي وهو ما حصل به التعدد وان حمل في الالام وأما لو اقيث في الجدي وحده صحت
 والمراد بالقديم اقيث فيه الجمعة اولاً في تلك القرية وان تأخر تأخره عن سابقه واذ ثبت
 كونه متصفاً بالجمعة الاولى ثم تأخر اداء الله الاتيين عن غيره في غير الجمعة الاولى فلا يخرج
 عن كونه متصفاً بالجمعة الاولى (وان تأخر اداء) أى وان تأخر اداء من الجدي في غير الجمعة
 الاولى التي أقيثت كونه متصفاً وأى ان سبقه أو سواه وليس المراد ان الجمعة لا تصح
 الا بالجامع العتيق حتى لو تركت اقامتها به وأقيث بالجدي وحده لم تصح فان هذا خطأ ظاهر
 بل هي صحيحة ولو أنشئ جامعان في قرية وأقيث فيهما الجمعة فالجمعة لمن صلى فيه يتولى
 السلطان أو نائبه أو الخالف السابق بالاسرام ان علم ان امرامع حكمه بفسادهما واعادوا
 جمعة لبقا وفعلا ولا يخرج بهم ظهر امر بقا وفتحها ولا يعلم السابق حكم بفسادهما أيضاً
 كذا قال الولين (ص) لا ذى بناء خلف (ش) هذا محتمل ان الصفة المقتضى أى مبنى في جامعنا
 لا ذى بناء خلف ولو كان البناء من الجهات الاربع وكلام ر حيث قال لا ذى بناء
 خلف أى محكم اذا بنى في المسجد بناء مثلاً ليس شرطاً (ص) وفي اشتراط
 سقفه (ش) أى وقع تردد فيما اذا اهدم سقف المسجد هل تصح فيه الجمعة أم لا فالخفى وفي
 اشتراط دوام سقفه هذا مقتضى كلام من أشار اليه بالتعدد وعليه فلو بنى من غير سقف
 لم يصح فيه البلازاع انظر السهمورى وقد استظهر الخطاب عدم اشتراط السقف ابتداء
 ودواماً (ص) وقصد تأييدها به (ش) أى هل يشترط في الموضع الذى ابتداء فيه
 أو نقلت اليه العزم على ايقاع الجمعة فيه على التأيد أم لا قد ذهب اليه الجابى الى ان ذلك
 شرط وان لم يوافقهم ما يمنعهم من الجامع لعذرهم لم تصح لهم جمعة في غيره الا ان يحكم

الاحتياج لانه يوسع ويغير من محابب المسجد على البيع ولو سكنان وفقاً للتوسعة وبأخذ الفتن من ثلث المال فان تعدد
 قبل جماعة المسلمين الآن يقال بان من حيث اذا وسع لم يمتنع في فصل المثلث في الصلاة (قوله لمحكم بفسادها)
 الا أنهم في حال الجهل بعينها ظهر الاحتياط صحة جمعة العبد والجمعة لا تصح من ثلث (قوله ليس شرطاً الخ) تقول والزمنا
 معترف بأنه ليس شرطاً لقوله كما اذا بنى الخ حيث شأنى بالكاف ويعتلا (قوله بلازاع) أى ان التردد في الموضع الدوام وعدمه وأما
 سقفه ابتداء فهو مستق على شرطه هذه تقرير السهمورى والى قوله الشيخ سألوا التثنية والاسهمورى ان التردد في الابتداء
 والدوام والذى يرفع الخطاب عدم اشتراطه ابتداء أو دواماً أفاده بعض شيوخنا من بعض شيوخه (قوله عدم اشتراط
 السقف) المراد كإلى الشيخ أحسنه المقصود منه غالباً هو التيقن وما لاها لاهلنا فهو شرط والمقصد لا كإلى الخطاب

(قوله وثقل الجمعة الخ) بان الحكم به الحاكم وقوله وثقل الجمعة أي على التأني (قوله فدون ان تنقل) أي انما نقلت من مسجد كان في قرطبة هذا المسجد (قوله متواقرن) أي يجتمعون (قوله قال لو نقل الامام الخ) أي بدون أن يقصد والتأني لا قصدوا علمه أي كائن بمسجد قرطبة أي وهذا القول هو الظاهر (قوله ونقل بعض الشراح الخ) هذا الخ هو المتعبد كما أضافه محشي تمت وغيره بخلاف الخلل الاول (قوله واقامة الخس) ظاهر قوله الخس ان جعل الخس ليس كالخس وله عهده وانظر في ذلك قاله في ثغر ان قول الشارح فيما يتخذ لخصوصها يقتضي ان المراد جنس والخس التحقق في واحد وان القول الاول لا يمنع الا فيما اذا اتخذ لخصوص الجمعة ويكون قول الشارح وتعلل الخس على كل الخس ففي ذلك لو فرض انه يضل فيه صلاة واحتمل ان الخس يكون ٨٨ صحبة باتفاق فليصر النقل (قوله منزلة تصر بهم بعدم اشتراطه) وهو المعنى أي ان القول بالاشتراط اقامة

الامام بحكم الجامع وتقل الجمعة اليه ووافقه ابن رشد مرة في بعض كتبه وخالفه في المصداقات قال وقد اقيمت الجمعة بقرطبة في مسجد أبي عثمان دون ان تنقل اليه الجمعة على التأنيد والعلل متواقرن على ذلك من غير ذكره قال ولو نقل الامام الجمعة في جمعة من الجع من المسجد الجامع الى مسجد من المساجد من غير عذر لكانت الصلاة غير صحيحة ونقل بعض الشراح ان محل التردد حيث نقلت الجمعة من مسجد الى آخره اما اذا لم تنقل قل اقيمت ابتداء بشرط ان لا يقصدوا عدم التأنيد ان يقصدوا التأنيد أو لم يقصدوا شيئا أصلا (ص) واقامة الخس (ش) أي وفي اشتراط اقامة الصلوات الخس فلا تصح اقامة الجمعة فيها يتخذ لخصوصها وتعلل الخس به وهو قول ابن رشد معتق انه لا يضمن ان يكون الصنف اتمامه الا ان تزيد الا اذا رأت لا بد منها اهـ قال بعض وسكت غيره عن اشتراط ذلك فلو كان معتبرا لنهوا عنه فقل المؤلف ذلك منهم منزلة تصر بهم بعدم اشتراطه فصم قوله (تردد) له ولا المتأخر ينفي الفروع الثلاثة وما ذكره ابن رشد كرسنه عن المختصر ما وافقه فيقول ابن غازي لا يعرف ما ذكره ابن رشد لغيره فيه نظر (ص) وصحت برحبته وطرقه متصلة ان شاقا وانصلت الصلوات لا تنفيا (ش) أي وصحت صلاة الجمعة لمقتضى في رباب الجامع وطرقه المتصلة به أي التي لا يحمل بينها وبين أرضه غيره وحمل العصة المنصوكة ان شاقا الجامع انصلت الصلوات أم لا أو انصلت الصلوات من غير ضيق والمراد بالرباب ما يدخل حيطه لتوسعته كالسنانة يولاق ولا رجعة للصالحين الازهر لان ما يخرج باب الكبر انما هو ملتصق الدواب لا لتوسعته فهو من الطرق فان اتقى الضيق والاتصال فلا تقع الجمعة واحتملها (ص) كبيت القناديل وسطه ودارواضون (ش) أي ان من صلى في بيت القناديل لا تصح الجمعة وظاهره ولو لمع الضيق وكذا لا تصح الجمعة على سطح المسجد وكذا لا تصح في الدار والحوانيت بالطرق المتصلة بالبحورين ولو أن أهلها وأما الحوانيت والدور التي تدخل من غير ان تحكم بها حكم رباب المسجد والطرق

الامام بحكم الجامع وتقل الجمعة اليه ووافقه ابن رشد مرة في بعض كتبه وخالفه في المصداقات قال وقد اقيمت الجمعة بقرطبة في مسجد أبي عثمان دون ان تنقل اليه الجمعة على التأنيد والعلل متواقرن على ذلك من غير ذكره قال ولو نقل الامام الجمعة في جمعة من الجع من المسجد الجامع الى مسجد من المساجد من غير عذر لكانت الصلاة غير صحيحة ونقل بعض الشراح ان محل التردد حيث نقلت الجمعة من مسجد الى آخره اما اذا لم تنقل قل اقيمت ابتداء بشرط ان لا يقصدوا عدم التأنيد ان يقصدوا التأنيد أو لم يقصدوا شيئا أصلا (ص) واقامة الخس (ش) أي وفي اشتراط اقامة الصلوات الخس فلا تصح اقامة الجمعة فيها يتخذ لخصوصها وتعلل الخس به وهو قول ابن رشد معتق انه لا يضمن ان يكون الصنف اتمامه الا ان تزيد الا اذا رأت لا بد منها اهـ قال بعض وسكت غيره عن اشتراط ذلك فلو كان معتبرا لنهوا عنه فقل المؤلف ذلك منهم منزلة تصر بهم بعدم اشتراطه فصم قوله (تردد) له ولا المتأخر ينفي الفروع الثلاثة وما ذكره ابن رشد كرسنه عن المختصر ما وافقه فيقول ابن غازي لا يعرف ما ذكره ابن رشد لغيره فيه نظر (ص) وصحت برحبته وطرقه متصلة ان شاقا وانصلت الصلوات لا تنفيا (ش) أي وصحت صلاة الجمعة لمقتضى في رباب الجامع وطرقه المتصلة به أي التي لا يحمل بينها وبين أرضه غيره وحمل العصة المنصوكة ان شاقا الجامع انصلت الصلوات أم لا أو انصلت الصلوات من غير ضيق والمراد بالرباب ما يدخل حيطه لتوسعته كالسنانة يولاق ولا رجعة للصالحين الازهر لان ما يخرج باب الكبر انما هو ملتصق الدواب لا لتوسعته فهو من الطرق فان اتقى الضيق والاتصال فلا تقع الجمعة واحتملها (ص) كبيت القناديل وسطه ودارواضون (ش) أي ان من صلى في بيت القناديل لا تصح الجمعة وظاهره ولو لمع الضيق وكذا لا تصح الجمعة على سطح المسجد وكذا لا تصح في الدار والحوانيت بالطرق المتصلة بالبحورين ولو أن أهلها وأما الحوانيت والدور التي تدخل من غير ان تحكم بها حكم رباب المسجد والطرق

اتصال الصلوات أن يكون حاقلي صفا قال المدبر المراد اتصالها من المشرق الى المغرب لامن جهة الامام المتصلة وتامل وقال عجم والمراد اتصالها برحبته (قوله أو انصلت الصلوات) أي اتصال المعتاد أو كالاتحاد قاله الزرقي (قوله لم تصح الجمعة واحتملها) هذا احتجبت في المراقبين رشد ظاهر مذهب مالك في الدوة وتحتاج ابن القاسم ان ملأه بهجته في الطرق المتصلة مع اتفاه الضيق والاتصال ولكنه أساء (قوله كبيت القناديل) وفي معنى ذلك بيت يتوسطه وسقائه لانه يجوز ظاهره ولو لمع الضيق ونظر فيه صاحب الطراز بان اصله من المسجد وانما اقتصر على بعض مصالحه (قوله لا تصح على سطح المسجد) نبوا عن ابي أو لا كان المرفق أو غيره في فهم منه صهيبة المبلغين والفرق بين السطح والطرق ان الطرق المتصلة متصلة بأرضه

(قوله أو عشرة) يقتضى انما تنصع في العشرة اذا اقترنت بهم قرية وليس كذلك (قوله فوافهم كلام المؤلف ان الاثنى عشر الخ) أى افهم من كونه جعل الاثنى عشر كافة في غير الاولى فيقتضى ان الاثنى عشر لا تكون في الاولى (أقول) ولا يفيق منافاة هذا لقوله أو اثني عشر أو عشرة كاقبل بكل منهما فلما نسب ان يأتي به على طريق الاستدلال كان يقول لكن كلامه فيما بعده بهم ان الاثنى عشر الخ ثم أقول وظاهره ان الثلاثة عشر تنقري بهم قرية وأى فرق بين الاثنى عشر والثلاثة عشر على ان ابن عبد السلام قال فيقول ابن الحارث لا بد من تنقري بهم القرية اثني عشر اشارة الى انه لا بد من جماعة عظيمة لانهم هم الذين يمكنهم الثوى في الامن والتوفى اهـ (قوله فيجوز اني عشر) احراراذ كورا متوطنين هم اما الكيانيون وخمسين كشافعين قللوا واحدا منهم فيحصل كرا لا ان لم يخلدوا وقللوا تصح جمعة المالكى باثني عشر ٨٩ شافعين لم يقلدوا الا انه يشترط في صحتها

عندهم أربعون يحفظون القضاة بسداتها (قوله فافهم قد عدت صلاة الخ) أى ولا يضر رعاها للاحدهم لعدم خروجه من الصلاة (قوله على اولة احوالها والدخول فيها الخ) أى وان كان في غير ابتداء اقامتها في البلد بل أول الشروع فيها كل جمعة فانه لا بد عند الاحرام من حضور كل من تنقري بهم قرية حصل انقضاء من بعضهم بعد الدخول في الصلاة وليبق مع الامام الاثنى عشر فصيح (قوله وقال ح. والفتى بغير الخ) وهو المعتمد (قوله فتى وجئت الجماعة المذ كور مصحح القرية) لافرق بين الاولى وغيره فانها لو كانت في القرية جماعة تنقري بهم قرية ثم سافر منهم جماعة حتى لم يبق منهم من تنقري بهم قرية فان سافروا بنية الانتة سقطت الجماعة عن السابق وان سافروا بوضع قريب بنية العود فظاهر

المصلحة به هكذا فافهم في المدونة (ص) وبجماعة تنقري بهم قرية أو لا يلاحد (ش) هذا مضطوف على قوله ويجعلهم والباقي فيحصل ان تكون للمصحة أى بشرط الجمعة وقوعها في الجائع مع جماعة وتحصل ان تكون للقرية أى شرطها ان تكون في جامع وجماعة تستحق وتأمينهم قرية بان يتكلم الثوى بالثلاثة أى الامة فيها صنفوا وشتموا والدفع عن انفسهم في الامور الكثيرة لا النادرة وذلك يختلف بسبب الجهات من كثرة الخوف والفتن وقلتها بلاحد خصوص من خدعوا وثلاثين أو اثني عشر أو عشرة كاقبل بكل منها قال بعضهم وفهم كلام المؤلف ان الاثنى عشر لا تنقري بهم قرية اهـ فعلى هذا فقوله بلاحد أى فيما بعد الاثنى عشر واشترط حضور الجماعة المذ كورا فافهم في الجمعة الاولى وهو المراد بقوله ولا لا في كل جمعة بل يجوز فيما بعد باثني عشر واليه أشار بقوله (ص) والا فليجوز باثني عشر باقن لسلامتها (ش) أى وان لم تكن الجمعة الاولى بل كانت غيرها فيجوز ابتداءها باثني عشر رجلا احراراذ كورا متوطنين غير الامام اثنى عشر لسلامتها أى مع خمسة صلواتهم فلو نددت صلاة واحد منهم ولو بعد ما سلم الامام بطلت صلواته وصلاتهم وما قرروا في كلام المؤلف من ان المراد بالاولية اول جمعة تقام مطابقتا لما فهمه في توضيحه من كلام ابن عبد السلام وقرر بعض الاولية على اولة احوالها والدخول فيها أى تشترط الجماعة التي تنقري بهم القرية أو لا أى عند الدخول فيها لا دواما فلو تفرقوا عنه بعد الاحرام اتهم باثني عشر وقال ح. الذي يظهر من كلام ابن عبد السلام خلاف ذلك كله وانما أراد ان الجماعة التي تنقري بهم القرية بشرط وجوب اقامة الجمعة وفي صحتها كل مسجد حتى وجدت الجماعة المذ كور في القرية وجبت اقامة الجمعة وصحت وان لم يضر منهم الاثناعشر والامام والافرق بين الجمعة الاولى وعشرها في ذلك ويمكن جعل كلام المؤلف على كل من الاحتمالات الثلاثة انظر شرحنا الكبير (ص) بامام مقبى (ش) هذا حال من جماعة أو من قوله باثني عشر والمراد بالامة المقابلة لسفر فيجمع

١٢ شى في ان الجمعة يجب على السابقين أى حيث كانوا اثني عشر والامام وكذلك ان كانوا دون ذلك وجاء من خرج بنية العود كما يمل به العدة المخلوطة ولو جاء على العود وظهر ان المراد بالقرية من يحصل لهم بهم الاستعانة حيث استأفوا بهم ويحصل لهم كف الاذى عن يديهم زهبة عن بالقرية بافاده عم (قوله ويمكن جعل الخ) أى كلام المؤلف على الاول والان كانت الجمعة غير الاولى وعلى الثاني بان تفرقوا بعد الاحرام واما على الثالث ففصل الاولى في كلامه على اولة اقامتها ووجوبها على أهل البلد وخطابهم أى شرط خطابهم بأول احوالهم كونه من تنقري بهم القرية وليس ذلك شرطاً في جازمها على والأعلى أى وان لم يكن وقت الوجوب الخطاب بل وقت الحضور فيجوز باثني عشر (قوله بامام مقبى) وانما اشترط في الامام الامة ولا يشترط فيه الاستيطان كما اشترط في جامعها لانه نائب عن الخليفة وهو لا يشترط فيه الامة

أقوله بعمل نوى الخ) أى نوى للاجل الخطية فقط فيقتصر ولو سافر من غير طر وعذر بعدها أى نوى القرض اتم نواجل الخطية
 (قوله الاخلية) أى المسافر بقرية جمعة من قرى على قبل صلاتهم استأزما اذا قدم بعدها فى الوقت فلا يقيمها على
 الاصح فلو حضرو بعد الشروع فى الاحرام بل ولو بعد عقد ركعة سئل ويصلى هو وغيره فاذنه وقبل تصح بعد عقد ركعة كما ذكره
 فى ١٢ (قوله وعادة الام تقتضى الخ) ثم لا يتحقق ان الامام نص فى المدونة فقال لاجعة على الامام المسافر الا ان يرد بعد ستغنى
 عنه ولو بقرية تجمع فيها الجماعة فيضع باهلها ومن معهم غيرهم لان الامام اذا وافق الجمعة لا ينعى فان يصليها خلفت عاملة
 اذ فى مساوية لقول المصنف الاخلية ٩٠ فان كان قصد الاعتراض على المصنف فلا يظهر لاعتبار المساواة

وان كان قصد غيره فلم يثبت
 وايضا قوله فى كل امر لا يظهر
 كونه فى الاخلية الذى هو
 واحد (قوله فيصحبهم) أى ندا
 (قوله والمراد بالخطية الخ) اشار
 بذلك انه ليس المراد بالخطية
 السلطان الاعظم بل كل ساكم
 الحاكم الا ان كلفاضى ليس له
 الحكم والصلاة من السلطان
 بل ما جعل لهم السلطان الا
 الحكم فقط والحاصل ان قوله
 والمراد الخ انما يكون فى نحو
 القاضى والباشوا اما السلطان
 فن المعلوم قطعان الحكم
 والصلاة بطريق الامالة (قوله
 ويكون الخطاب) وصف ثان
 لامام أى امام مقيم موصوف
 يكونه الخطاب (قوله لعذر)
 أى حصل بعد الشروع فى
 الخطبة أو بعد الفراغ استأزما
 من عذر حصل قبل الشروع
 فيها فمنتظر الى ان يبقى فدخل
 وقت العصر قدر ما يدركونها
 جمعة ان قدر واصل الجمع دونه
 والى ما يقدر مقدار ما يصون به

الظهور ان لا يقدر واصل الجمع دونه ويصلون الظهر لافذا لانهم كانوا من أهل الجمعة استنع عليهم
 الجمع تنبيه لهم عن قامة وهو من أهلها تخرج (قوله كان لم يستخلف استخلفوا) فان تقدموا أحسن غير اختلاف
 أحد صحت (قوله تنصير) أى قسيده المدونة بان يحمل المدونة على حلة البعد (قوله والحكم اهتيج الاختلاف)
 وما تقدم من نص فهو فى غير الجمعة

(قوله الشريف خذوا نقي الرباعية) اظهره العصر والظهور والاعمال والظاهر العاشم (قوله) وتخطين قبل السلام ولا بد أن تكون في المسجد وشي كونه على المنبر (قوله) قال ابن المصنوع (مقابل الشهور) (قوله) هو (قوله) وما به آله جدا لله السلام على نبيه عليه السلام وتحتوي وتبين قرآن وعلى الشهور وفكل من الحمد والصلوات على نبيه صلى الله عليه وسلم والقرآن مستحب وسما في يصرح المصنف باحتمال القرأتها ما ليعاد الصلوات فبعدة مستحبة قوماً ما ذكره السلاطين والدعاة هم فبعدة لكن بعد احداثه واستراوه في الخطب في اقطار الارض بصمت مختصي على الخطب غواته ولا تؤمن عاقبة صادرا اجماعا واجبا ما لا يمكن مجاوزته في وصفه في سبب الدعاء بصلاح السلاطين (قوله) مسبح) فان في كلامه ترفظا له كلام خال الله يصعب قبل الصلاة ويجزى بعدها هل كذا اذا كانت قطعا ويقال ان التزم قريب من الجمع (قوله) لا بد أن تكون بالعريه) فوقعها بفنير العريه في قولنا لا يمكن ٩١ في الجامع من يعرف العريه والخطيب

ظاهر كلام ابن الحاجب قالة الباطي والقرب قد اوراق الرابعة وقراهما (ص)
وخطبتين قبل الصلاة (ش) هو ايضا معطوف على ما قبله من شروط الجمعة أي ومن
شروط صحة الجمعة الخطبة الاولى والثانية على المشهور ولقول كما واحد اهمل تصح وهو
مذهب ابن القاسم وقال ابن الماجشون بسنيهما وشروط على الاصح كما في الشامل ان
يكون اقبل الصلاة فلو خطب بعدها أعاد الصلاة وحدها وفي أي داود كانت الخطبة بعد
وانعادت قبل من حين انقضوا (ص) مما تخبره العرب خطبة (ش) أي والمجزى من
الخطبة عند ابن القاسم ان تكون حصة بما ذكر ابن بزوة وهو المشهور قال بعض وهو
فوق من الكلام مسجع ضالفا للنظم والنثر يشغل على نوع من التذكرك فان هال وكبر
لم يميز وفي قوله الله سمعه العرب خطبة اشعار بانها الجأ ن تكون بالغة العزة اذ غيرها
لا تسمه العرب خطبة وهذا هو الذي ينبغي (ص) تخصرها بالجماعة (ش) يعني ان
الجماعة الذين تنه عليهم الجمعة يجب عليهم حضور الخطبتين مستقين لهما كما قال بعضهم
من شرطهما انصا لهما بالصلاة واستماعهما فالانصاف الذي في الجماعة لفظه المذكور ويدل
على ذلك قول سنده نافورغ المذنب ولم يأت أحد ينظر فان كان في المسجد جماعة تنهق الجمعة
بهم خطب والانتظار الجماعة وعبر عنها بالمشهود ومن السماع وعبر في باب العبد بن السماع
حيث قال «يسماعهما فانهم بذلك انه لا يجب» سماع خطبتي الجمعة والواجب الحضور في
الجامع وأنه يستحب في العسدين السماع ولا يكتفي في الاستقبال الحضور في الجامع
(ص) واستقبله غير الصف الاول (ش) المذهب انه يجب على الناس استقبال الامام
بوجه وهم على اهل الصف الاول وغيرهم ممن يصعبون لا يسمعه ومن يراهم من اراء
فقول المؤلف غير الصف الاول واما هو فلا يجب استقبال من هو فيه لانه لا ينافي لهم ذلك
الاستقبال لهم من مواضعهم يسبح فيه القسي قال ابن مرة وجهه بعض من اتبع خلاف

الاسماع هو الاصفا وهو الذي بشرط الصفة انما هو الحضور والاصفا في حصول الحضور وصفت الجمعة ولولم يحصل اصفا اذا
لزم ذلك لما كان فرق بين الجمعة والبيعة فانه في البيعة يبر السماع ومن المعلوم ان المراد به الاسماع فلا حسن آخر العبارة فاقصد
ان الذي هو شرط في الصفة انما هو الحضور فقط بخلاف المبدأ فان المطلوب الاسماع واما الثاني ان شرط الصفة الحضور ولولم
يسمعوا كما اذا مذهب من لا يثبت انهم يطلعون بالاسماع بعد الصلة بالجمعة (وقوله يدل على ذلك) أي على كونها العهد الذي كرى
كما أوضحه شب (قوله تحققتهم) هذا عمل الشاهد (قوله هو هنا الحضور) الخ الحاصل انه انما هو المؤلف بالحضور راشدة
الى انه يكفي بمجرد الحضور ولولم يصح بان اشتغل في قلبه بفكره تحسنا بقوله السماع) أي الاسماع والاصفا كما يقول حضره
متفكر في أمر فلم يأت بالسبب بخلاف الجمعة فلا يشترط ذلك بل المداو على الحضور وعدم وجود ما يشغل من كاية وقولنا انهم
واستعمله غير الصبي الاول) أي عند نقطة الجملة

(قوله من يلى القبله وغيرها) في عتب ان غير الصنف الاول تسعة يكون ذاته وجهته واما الصنف الاول فستقبل جهته لاذاته
 قال شيخنا وهو: يعنى ان المحدث انه لا فرق بين الاول وغيره في استقبال الاحام قال شيخنا ولا يعرف بعد ذلك هل تستقبل ذاته
 او تكتفى بالجهة (أقول) وفي كلام عجب ما يبعد ان المراد تستقبل ذاته غير من جلدتهم التي كانت للقبلة بل التمسك بها كما قاله
 في لئ صرح بان المراد استقبال الذات هذا والقول الاقوى ان الاستقبال ليس واجب كما يفيد القول بل ستة كما يفيد الموطأ
 وغيره وقيل بالاستصحاب كما قال المحققين تحت وجهه الله تعالى (قوله لا كثر) راجع لقول بالشرطية أى فلا كثر على ان القيام
 لهما واجب كما قال ابن عرفة وقوله واما ابن العربي وارجع للسنة وقوله وقال عبد الوهاب لا يخفى أنه موافق لابن العربي في ما تناسب
 أن يعطيه على ما قبله مع ابن القصار وعبد الوهاب وله ما لا أفرد لم يصعب بقوله أساموا الظاهر أنه أراد الشكرامة وإن كان
 المتبادر للحرمه وسر زوا إذا كان المازى ٩٢ موافقا لا كثر فأى داع لا تنفردوه لا كثر يذ كرا لا كثر عنه ويكون متندريا

المذهب وخلاف نص الموطأ لقوله فمن يلى القبله وغيرها ٨١ (ص) وفي وجوب قيامه
 لهما تردد (ش) أى وفي وجوب قيامه للقبطين على جهة الشرطية كما منه المازى وسننته
 تردد لا كثر واما ابن القصار وقال عبد الوهاب السنة القيام فان خطب جالسا
 اساموصحت (ص) ولزمت المكلف المزاكرك بلا عذر (ش) المانهي الكلام على شروط
 الحصة وهي على ما تحصل من كلامه خمسة شرع في الكلام على شروط الوجوب وهي
 أيضا خمسة حتى وجدت لزمت وجوب اتم تاركها وهو قوله وهل ينسحق بتركها ولو مره أو
 لا تألف دم الكلام على ذلك فقال ولزمت الخ أى ولزمت الحصة عنها المكلف ولو كافر
 على المذهب من عطلهم بقرع الشرعية لا الهى والمنجون وهذا الشرط ليس مخصوصا
 بالجمعة وقد الميز كره غير المؤانف في شروطها بل في شروط الصلاة من حيث هي وانما ذكره
 المؤانف لتقيم الكلام على شروطها ونوطته أقوله لا غير الرقوى ولو بشاة ولو اذن سببه
 على المنهوى ولو جوبد لها بخلاف غيرها من الصلوات وظاهر هذا الشرط وما يصح من
 الوجوب عن اضدادها عنها وتغييرها وانما يخفى حاضرهم مذهب بل ان الظاهر والقرافى
 هنا كلام اظهره ورد في شرحنا الكبير المذكور فلا يجب على المرأة وان حضرتها أجزأتها

فيهم وله لكونه من أجدله
 المذهب وقد اشهره في ذلك القول
 أروانه قول الأكثرين تقدمه
 لا قول الأقل وكان قد اختاره
 ورعا بوجهه هذا من بعض
 الشرايح بقى أن يقال واما ابن
 العربي واما القصار يعطف ابن
 القصار على ابن العربي ولعله
 يصحكون القول اشهر من ابن
 القصار واقفه عليه ابن العربي
 (قوله تقدم الكلام على ذلك) لم
 يتقدم في ذلك التخرج بل تقدم
 في لئ ونصه ومن يفتد وجوبها
 أكثر من امتنع من فعلها كسلا

لا يقتل وليست كالظهور يؤخر بقدر ركنه كمال يصحون ولا يجرح الامن تركها ثلاث مرات متواليات بلا عذر اجماعا
 خلافا لاصبح القائل بان ترك الفريضة مرة أو ثلاثا مواء في العصيان وتعدي الحد ولكن ترك الصلاة أو تعامره ابن رشد وقول
 يصحون باشتراط الثلاث أظهر اذ لا يسلّم للمسلم من موافقة الذنوب فوجب أن لا يجرح العدل بحدوثه كما ترى لأن تكليفه
 قبل تمامه اهـ والحاصل أن الحلفان مادون الثلاث من الصغار ولا ينسحق الا بتركها ثلاث مرات متواليات (قوله لتقيم
 الكلام على شروطها) لا يظهر ذلك لسا قاضين أن ذلك الشرط ليس خاصا بالجمعة والقاعدة أنه لا يعدم من شروط الشيء إلا ما كان
 خاصا بذلك الشيء (قوله عنها وتغييرا) أى أن الجمعة ليست واجبة على الاضداد وليست واجبة بتغييرها بان يقول الواجب عليه
 أحد الأمرين بالجمعة والظهور كالكتابة الواجب أحد الأمور (فان قلت) ان كلامه لا يقيم الا في الوجوب عن اضدادها عنها
 لان المصنف قال ولزمت الخراج أى عنها احتراز من العبد فليست واجبة عنها كيف يقول ذلك ويمكن الجواب بان ذلك
 منظور فيه الظاهر للفظ أى لزمت الخراج لا يعمد فلا يلزمه فان ظاهر اللفظ الاطلاق وان كان المراد انى الوجوب العيني (قوله
 والقرافى هنا كلام الخ) ونصه وقال القرافى يلزم من ذلك خلاف الاجماع من عدم اجزاء النفل عن القرض فيجب أن يعتقد أن
 المراد انى الأوزم العيني وبقاء الوجوب الخيري فالواجب على العبد مثلا إحدى الصلاتين والخبرة في تعيين اتصال الكتابة
 فهو متطوع بالعين فقط والحرمه مريض علمه فليس من باب اجزاء النفل عن القرض وما قاله القرافى من القصور فيه نظر
 لان التغيير انما يكون بين متساويين اهـ والظهور بالجمعة ليسا بتساويين اذ الواجب عليهم الظهور بالجمعة لا بد أن يعلم
 تركها بخلاف الظهور (أقول) ولا يخفى ترك أحد أفراد الواجب الخيري وفعل غير مقتدر (قائمة) * ان أدرك تركه من
 الجمعة أجمعها ودون تركه أجمعها ظهروا

(قوله بلاعدن) فلا يجب على من به العذر انما يستحب أن يحضرها (قوله انرا) بالمثله واما بالثالثه المتناهيه هو الهلاك (قوله وانما اذا لم يلح) فيه تناف لان المبالغة بعد التكرار لان المبالغة يكون هذا اعم من الذي تقدم ودفع التكرار عب يجعل ما قبل المبالغة الثانية باقل من كثر من واذا اقر بعض الاشياخ خلاف شارحنا وان السواب لا تكرر لان الاستطاعت التقدم في شروط العصة استطاعت بلد الجمعة ولا قبل هناك ان التورن في قوله استطاعت بلده عن من المضاف اليه اى استطاعت بلدها واما الاستطاعت الذي ذكر هنا في شروط الوجوب بقوله المتوطن فهو استطاعت بلده بلدها بل خارج عن بلدها ولكن داخل كقرع من المنارة فهذا يجب عليه ولا تنعده وقال الثاني المتوطن هو المستوطن السابق واعاده للاشارة الى أن شروط الوجوب والعصية باعتبار جهتين مختلفتين لان الاستطاعت العزم ٩٣ على الاقامة والمتوطن المراد به المتوطن بالفعل

فهما العزم وهما فعل (قوله من رجع على أو ثلثه الخ) قال في المدونة يشهدا من على ثلاثة أمال أو يزيد يسرا من المدينة ابن تاجي فسر أو الحسن المغربي الزيادة اليسيرة برجع على وثلثه وانما اعتبرت الزيادة اليسيرة بتحقيق الثلاثة أمال اه (أقول) قضيت ولو كان على طرف ما ذكر وهو مقادها نفع عب عن حج في حل قول المصنف كان أدرك الخ الا انه خلاف ما قرر بعض شيوخنا من أن المعنى حال كونها في كثر من من المنارة فيقتضي لا بد أن تكون تلك القرية ذاتها في كثر من فان كانت على طرفها لا يجب عليه غير من نفي كلام حج (تثنية) وراى شخصه لاسمكته من خرج عن مسكته

اجماعا وأشار بقوله بلاعدن الى أن هذه الشروط انما تكون موجبة للجمعة حسب اتفق العذر أو ما مع العذر ولا يستأق الا بعد المسقط لها (ص) المتوطن (ش) هو أيضا من شروط الوجوب يعنى ان يشترط في وجوبها الاستطاعت بلده وطن نفسه ويكون محلا للأقامة يمكن التوامن فيه وان بعدت داره من المنارة رفع التداوى ولا ولو على خمسة أمال أو ستة باجماع فلا يجب على مسافر ولا مقيم ولو نوى إقامة زمان طويلا الاتباعا لجماع وانما أعاد قوله المتوطن وان استغنى عنه بقوله سابقا با استطاعت لم يثبت عليه قوله (ص) وان بقوله تأتية بكثر من (ش) أى يجب على المستوطن وان كان وطنه بقرية بعيدة عن قرية الجمعة ثلاثة أمال وما قاربها من رجع على أو ثلثه وابتداء القرع (من المنارة) وانظر لو تعدد المنارات هل المختار المنارة الذى يصنى في جامعها من يسرى أو المختار المنارة الذى في وسط البلد (ص) كان أدرك المسافر التداوى عليه (ش) تثنيه في لزوم الجمعة للثاني بالقرع والمسافر فعول مقدم والتداوى بكسر التورن وقد تضمن بالفاعل مؤخر والمراد به الاذان الثاني وحده الموقوف ان من سافر من الجمعة وهو من أهلها أو مستوطن بها وأدرك التداوى قبل مجاوزة القرع وكان بذلك مأمورا كمنه أن يرجع فانه يجب عليه الرجوع وما ذكرنا من جعل المسافر حل من أنشأ له من بلده أو وطنه هو الذى يشقده النقل واما من أقام يلبدا إقامة استطاع حكم السفر ثم خرج عنها وسع التداوى قبل مجاوزة القرع فانه لا يلزم بالرجوع (ص) أو صلى الظهر ثم قدم (ش) عطف على أدرك يريد ان المسافر اذا صلى الظهر قبل قدومه من القرى جماعة أو فذا وصلها مع العصر كذلك ثم قدم وطنه أو غيرها أو بيا إقامة قطع السفر فيجد الناس يريدوا الجمعة فانه يلزمه أن يصلها معهم عند

الدخول ثلاثة أمال فأشد الوقت خارجا عنها لا يجب عليه ويجب على من منزله خارج الثلاثة وأخذ الوقت قد اخلاها واختلف يومين عن في الثاني فقال لا يجب عليه الا اذا دخل مقبلا بحيث أراى هو الظاهر (قوله أو المختار المنارة الذى في وسط البلد الخ) في شرب شب من المنارة الذى في طرف البلد اه (قوله من يلبدا أو وطنه) البلد غير الوطن لان الوطن هو مسكن فيه ولو نوى الإقامة على التأنيت البلد ما كان حنفا هو ولا صفة ولزمه شروط الإقامة على التأنيل ان الأصل المكلف فيه على التأنيل لا يتوقف على نية (قوله قبل مجاوزة القرع) أى لا قبل كثر من كما هو ظاهر المصنف لصدقه بالرجوع حيث ذكره التداوى في مسافة قدر ثلاثة أمال مع أن كلامهم يقتضى عدم الرجوع قاله الشيخ أحمد وسئل شب أن كلام الشيخ أحمد هو الذى يشقده النقل قال حج وقديما من أدرك التداوى بعد التفرج قبل مجاوزة ربع الميل أو ثلثه كالساكن يجعل كذلك أو أولى فيجب عليه الرجوع اه (قوله فانه يلزمه أن يصلها معهم م الخ) فإذا كان قد صلى العصر فالتظاهر كما قال بعض الشراح أنه بعد العصر استحبابا لوجوبه بخلاف من صلى العصر قبل الظهر ناسيا اه فان لم يبعدها معهم فعل ببعدها فظاهر ان شاء الله من أعادتها جمعة أو لا تقدم صلاة لها قبل لزومها للجمعة وظاهر قوله الإتيان وغيره العذر وان حل الخ الثاني لعذر بالسرقة التي وقعها به

(قوله يعني ان من صلى الظهر ثم بلغ مفهوماه لوصلي الجمعة ثم بلغ ووجه جمعة أخرى قالوا ظهر وجوبها على من غير رد في ذلك فان لم يجد جمعة أخرى صلاها ظهرا (قوله أو زال عذره) الظاهر من صلى الجمعة بمثل إقامة تصب عليه فيه تعاملا ثم قدم وطنه قبل إقامته هل يجب عليه أعادتها (قوله أسفرت) أي أظهرت (قوله لم يقطع النظر عن الضيق) أي الذي قد قدم أي لان ضيق قدم المسافر والضيقة في قوله أو زال عذره من طاهر العذر وإن تقول ان الضيق في قوله أو صلى على المصل المطلق ويصرف في كل مثله بما يناسب ان تقول ثم قدم أي المسافر ٩٤ وقوله أو زال عذره أي عذر الذي العذر (قوله وجعل ثياب) أي ولبس جمل ثياب وقوله وطيب أي واستعمال

طيب (قوله وقراءة الجمعة) أي لمواظبته على أتمه عليه وسلم على ذلك غالبا (قوله وجاز الثانية) أي وجاز في القراءة في الثانية بسبع الباء زائفة وفي نسخة سبع بدون ياء وقوله ودع الماء مطاوعا وجهه من تحسين الهيئة لان فيه تنظيها من الأوزجات وقد يجب ان أكل كثر من موهبها وتوقف إزالة راحته عليه فان لم يلزمها سقط حذره (قوله أو يكون له شعرا) هذا دخل في قوله ونحوها (قوله وليس الثياب الجمل) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وجعل ثياب من إضافة الصفة للموصوف (قوله وأفضلها البياض) يقتضي أن الجمل شرعا يكون أبيض وغير أبيض إلا أن الأبيض أفضل وفيه تنبيه على الجمل شرعا هو الأبيض خاصة وإن عتقنا في أن قوله وأفضلها البياض يعني ذو البياض (قوله الجمل عند الناس) الأوضح أن يقول هو الجمل بدو وأبو جمل الثياب الجمل يوم الجمعة فلا يصلا لا اليوم بخلاف العيد فليوم كان يوم شدة الجمعة يوم عيد ليس الجمل بدو البياض أول النهار أو الأبيض يعقوب الجمعة (قوله ولو لم يلبس المونث) أي تلكم والمذكور كالورد (قوله وهذا ما قبله) القليلة نظير فتسعى في صدق بكل ما قبله (تنبيه) ها هنا طلب الطبيب والسؤال هو ما الجمل للملازمة الذين يكونون على أبواب المساجد يكسبون الأول فالأول ورجعنا لهم ما ليس وفي رواية ابن خزيمة في كل باب من أبواب المسجد يوم الجمعة مملكان يكسان الأول فالأول (قوله ومشي في ذهابه) اذ هو عذرا ذهب إلى ولا يقبل منه التواضع له يكون سببا لآخيه عليه بقبوله صلا من دعاهم أو إلى الرجوع فلا يطالب بالمشي لان العباد قد اقتضت (قوله من أغرت) أي في طاعة الله تعالى أي وشأن المشي الأغبر أو ان اتفق عدم الأغبر أو من منزهة قريب وغيرا وقد مضى إلى كبر نادرا وظنة لعدم ذلك غالبا فلا رد نقضا (قوله سره الله على الناس) أي كان به ما يحسن أن من فعل ذلك فاصدا امتثال أمر الشارع كان سببا في تحقيره الله من ذنبه فلا ينال أن الكثرة لا يكفرها إلا التوبة أو عفو الله

قالا لثين استجابه (ص) أو بلغ (ص) يعني ان من صلى الظهر ثم بلغ مفهوماه لوصلي الجمعة ثم بلغ ووجه جمعة أخرى قالوا ظهر وجوبها على من غير رد في ذلك فان لم يجد جمعة أخرى صلاها ظهرا (قوله أو زال عذره) الظاهر من صلى الجمعة بمثل إقامة تصب عليه فيه تعاملا ثم قدم وطنه قبل إقامته هل يجب عليه أعادتها (قوله أسفرت) أي أظهرت (قوله لم يقطع النظر عن الضيق) أي الذي قد قدم أي لان ضيق قدم المسافر والضيقة في قوله أو زال عذره من طاهر العذر وإن تقول ان الضيق في قوله أو صلى على المصل المطلق ويصرف في كل مثله بما يناسب ان تقول ثم قدم أي المسافر ٩٤ وقوله أو زال عذره أي عذر الذي العذر (قوله وجعل ثياب) أي ولبس جمل ثياب وقوله وطيب أي واستعمال طيب (قوله وقراءة الجمعة) أي لمواظبته على أتمه عليه وسلم على ذلك غالبا (قوله وجاز الثانية) أي وجاز في القراءة في الثانية بسبع الباء زائفة وفي نسخة سبع بدون ياء وقوله ودع الماء مطاوعا وجهه من تحسين الهيئة لان فيه تنظيها من الأوزجات وقد يجب ان أكل كثر من موهبها وتوقف إزالة راحته عليه فان لم يلزمها سقط حذره (قوله أو يكون له شعرا) هذا دخل في قوله ونحوها (قوله وليس الثياب الجمل) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وجعل ثياب من إضافة الصفة للموصوف (قوله وأفضلها البياض) يقتضي أن الجمل شرعا يكون أبيض وغير أبيض إلا أن الأبيض أفضل وفيه تنبيه على الجمل شرعا هو الأبيض خاصة وإن عتقنا في أن قوله وأفضلها البياض يعني ذو البياض (قوله الجمل عند الناس) الأوضح أن يقول هو الجمل بدو وأبو جمل الثياب الجمل يوم الجمعة فلا يصلا لا اليوم بخلاف العيد فليوم كان يوم شدة الجمعة يوم عيد ليس الجمل بدو البياض أول النهار أو الأبيض يعقوب الجمعة (قوله ولو لم يلبس المونث) أي تلكم والمذكور كالورد (قوله وهذا ما قبله) القليلة نظير فتسعى في صدق بكل ما قبله (تنبيه) ها هنا طلب الطبيب والسؤال هو ما الجمل للملازمة الذين يكونون على أبواب المساجد يكسبون الأول فالأول ورجعنا لهم ما ليس وفي رواية ابن خزيمة في كل باب من أبواب المسجد يوم الجمعة مملكان يكسان الأول فالأول (قوله ومشي في ذهابه) اذ هو عذرا ذهب إلى ولا يقبل منه التواضع له يكون سببا لآخيه عليه بقبوله صلا من دعاهم أو إلى الرجوع فلا يطالب بالمشي لان العباد قد اقتضت (قوله من أغرت) أي في طاعة الله تعالى أي وشأن المشي الأغبر أو ان اتفق عدم الأغبر أو من منزهة قريب وغيرا وقد مضى إلى كبر نادرا وظنة لعدم ذلك غالبا فلا رد نقضا (قوله سره الله على الناس) أي كان به ما يحسن أن من فعل ذلك فاصدا امتثال أمر الشارع كان سببا في تحقيره الله من ذنبه فلا ينال أن الكثرة لا يكفرها إلا التوبة أو عفو الله

(قوله وخفة الزاخرة السعة) أي أو السعة فالاول من زلزال الثاني فمن ينضم به (قوله غسل الجنابة) أي كغسل الجنابة (قوله) أجزء الساعة السادسة (الخ) خبر المراتل الساعات المتعارفة المتقدمة إلى أربعة وعشرين من الليل والنهار (فان قلت) تجل الساعة الواقعة في الحديث على أجزء الساعة من ساعات النهار مجاز بلاقر ينسجها على ساعات النهار كما ذهب اليه الشافعي حل لها على حقيقة انصب المصدر اليه فطوبى أن الجواز لا يزم على كلا المذهبين وبيان ذلك أن الثاني حل الساعات على ساعات النهار الحقيقية والرايح على القدوا أول النهار وهو مجاز وهو مائل على حقيقة وهو الذهاب بعد الزوال وقربه والساعات على أجزء الساعة حقيقة الشافعي في لفظ الساعات ويجوز في الراح ويصنف ما في الراح ويجوز في الساعات ويرجح ما له مائل لقوله تعالى إذا دوى الصلاة الآية والنداء انما يكون بعد الزوال والعمل أيضا جاز في حديث بعد الكسب بطة ثم دجاجة ثم يصفى في رواية الثاني دجاجة ثم عصقور ثم بيضة واسنادهما ٩٥ صحيح وعلمه فتكون الساعات متوافقة

كأنه وشرح مسلم مانسه اختلاف أصحابنا هل تغيب الساعات من طلوع الفجر ومن طالع الشمس والاصم عندهم من طالع الفجر وكذا ذكره ما غير واحد من المالكية والشافعية فلا عبرة من أنكرو ذلك قالوا ان مذهب الشافعية ان الساعات عندهم من طلوع الشمس فقط وظن من نسب القولين للشافعية فقط كالقرواني وغيره من كبار المالكية والخلاف في المسئلة مشهور بيننا وبين الشافعية قال التوري في شرح مسلم البدنة والبقرة يتبعان على الذكروا الاتي باتفاقهم والهاء فيهما للرحمة كقصص وشعره ونحوهما والسجدة بكسر الهمزة وتشديد السين والالف مفتحة الفتحان مشهوران ويقع على الذكروا الاتي وقال الباطني السجدة بثلاث الال والفتح اقضع ثم الكسر والاطلاق قسم في التهجير يشمل الامام وقال السيوطي في حاشية انوطا استمطع المارودي من قوله صلى الله عليه وسلم فاذا خرج الامام حضرت الملائكة ان السجدة لا يستب للامام قال ويشد على المسجد من أقرب أبوابه الى التبرو المارودي شافعي فلذا غير بالتبكي على مذهبه ووزانه على مذهبه لا يستحب له التبرو وقوله صلى الله عليه وسلم حضرت قال التوري يقض الصادق كسرها الفتحان مشهوران الفتح اقضع وأشهر وجه القرآن فقال راذا حضرت القصة اه (قوله والاول اصح) لان الامام يطلب خروجه اول الساعة ويخبر وجهه حضرت الملائكة وجعله على آفته من الساعة في غاية الصغر بابا الحديث والقواعد لان البنية والبيضة لا يذون يكون بينهما من التجهيل والتأخير وتعمل المكلف من المشقة ما يقتضي هذا التفصيل والافلام معنى الحديث قاله الشيخ سالم (قوله ولا يستبد) أي يستدل (قوله فالأقامة مستحبة) أي كونه يقوم الناس أي يستحب للامام أو نائبه أن يقرب رجلا تابعه يقيم الناس من الوقوف كما في شب (قوله ويكره تأخير السلام الخ) أي ولا يجب بدءه بآية من البرص على نقل عجم وظاهره لو شافعي بقوله به قال أبو الحسن بسلم الخطيب والمؤذن الذي ينادي بالصلاة اذا دخل قال بعض فيؤخذ عنه ان يكون معه مؤذن ينادي بالصلاة قوله ولو كان كادخل أي ولو كان على الحالة التي دخل عليها فكذلك جعني على (قوله لعدم خبر صحيح) تصديقك الرعيل ابن حبيب حيث قال ان كان كادخل فليسلم اذا ليسل الطيعة ويرد عليه من معه ولو كان في المسجد يركع مع الناس أو لا يركع في المسجد اذا جلس للطيعة أي في الصلوات

فيها للرحمة كقصص وشعره ونحوهما والسجدة بكسر الهمزة وتشديد السين والالف مفتحة الفتحان مشهوران ويقع على الذكروا الاتي وقال الباطني السجدة بثلاث الال والفتح اقضع ثم الكسر والاطلاق قسم في التهجير يشمل الامام وقال السيوطي في حاشية انوطا استمطع المارودي من قوله صلى الله عليه وسلم فاذا خرج الامام حضرت الملائكة ان السجدة لا يستب للامام قال ويشد على المسجد من أقرب أبوابه الى التبرو المارودي شافعي فلذا غير بالتبكي على مذهبه ووزانه على مذهبه لا يستحب له التبرو وقوله صلى الله عليه وسلم حضرت قال التوري يقض الصادق كسرها الفتحان مشهوران الفتح اقضع وأشهر وجه القرآن فقال راذا حضرت القصة اه (قوله والاول اصح) لان الامام يطلب خروجه اول الساعة ويخبر وجهه حضرت الملائكة وجعله على آفته من الساعة في غاية الصغر بابا الحديث والقواعد لان البنية والبيضة لا يذون يكون بينهما من التجهيل والتأخير وتعمل المكلف من المشقة ما يقتضي هذا التفصيل والافلام معنى الحديث قاله الشيخ سالم (قوله ولا يستبد) أي يستدل (قوله فالأقامة مستحبة) أي كونه يقوم الناس أي يستحب للامام أو نائبه أن يقرب رجلا تابعه يقيم الناس من الوقوف كما في شب (قوله ويكره تأخير السلام الخ) أي ولا يجب بدءه بآية من البرص على نقل عجم وظاهره لو شافعي بقوله به قال أبو الحسن بسلم الخطيب والمؤذن الذي ينادي بالصلاة اذا دخل قال بعض فيؤخذ عنه ان يكون معه مؤذن ينادي بالصلاة قوله ولو كان كادخل أي ولو كان على الحالة التي دخل عليها فكذلك جعني على (قوله لعدم خبر صحيح) تصديقك الرعيل ابن حبيب حيث قال ان كان كادخل فليسلم اذا ليسل الطيعة ويرد عليه من معه ولو كان في المسجد يركع مع الناس أو لا يركع في المسجد اذا جلس للطيعة أي في الصلوات

انه لا يعلم كان كاذباً أو كان في المسجدة لم يرد ذلك في شيء من الزوائد الثابتة من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو شيء محدث وهو مذهب الشافعي اه وفيه اشارة الى ورود خبر غير صحيح (قوله لا ياصل فله) أي لان أصل فله السنية (قوله قد راجع الجالس) أي الجالس الشري الذي فيه اعتدال وطأينة (قوله ابن عات قد رقل هو اقل أحد) الظاهر انه قريب مما قبله وأما قوله ويستأنس ذلك بعدم اتيانها بالمعاني فليس من غل وقال ابن عات (قوله لكن النقل) أي وهو ارجح (قوله وتصريح) أي فهو مندوب آخر وكذا ينبغي تصدير صلاته لمر ٩٦ من أن التفتيش لكل امام مجمع على نفيه (قوله وأما في اثباتها) أي الخطيئة وشطب

الثاني من انتهاء ما وقف عليه الاول ان علم والا ابتداء كما ينبغي صكافي عجب (قوله أن يستخلفوا حاضرهما) قال شب كذا هو بعضهما (قوله ابن يونس الخ) يستقدم من نصه أن المراد بقوله قراءة من ما أي في مجموعهما وصاروا شب واستحب أهل المذهب سورة كاملة في الأولى من قصار المفضل نحو الاستحب القرائة في الأولى ويكون ما يقرؤه سورتين قصار المفضل ونحوه للمواق أو قل لم يعدل أهل المذهب عما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من قراءة ما يها الذين آمنوا الخ ولعله لعمل و اشارة الى أن فله لسان الجواز (قوله لكنه دون الاول في الفضل) أي تكل منهما مستحب الا أن ذلك أقوى في الاستحباب (قوله وليس كذلك) أي بل كلاهما حسن لكن الاول أحسن وحاصله ان ما حللناه كلام المستحب وان كان معني مجعلا لكن عبارته لا تقتضي قوله

به فالاستحباب متعلق وقومه عندئذ وجه لا ياصل فله فالإمام في لزوجه يعني عندونها جالس الخطيب با ترصعوه على التبر لقرع الاذان وكذلك جلوسه بين الخطيبين للمفضل والاسرة أحد فمن تعجب القيام قدر الجالس بين الصدين ابن عات قد رقل هو اقل أحد لكن النقل عن ابن عرفة ان الجالس جنباً ما سنة اثنا وأون الجالس في أولها سنة على الراجح ومنها تقصير الخطيبين بحيث لا يجزئهما عما سجدته العرب خطيئة وتقصير الخطيئة الثانية عن الأولى ومن أرفق الصرت بالخطيئة والاك استحب الخطيب أن يكون على غير لأنه أبلغ في الاحتجاج وراهه برفع الصوت زيادة على الجهر لقول ابن عرفة استأرأها كعدمها ومنها ان الامام يستحب له اذا حصل له بعد الخطيئة وقبل الصلاة أو في اثباتها أن يستخلف من حضر الخطيئة كما يستحب له اذا حصل له العذر في اثناء الصلاة أن يستخلف من حضر الخطيئة قال فيها وأكرهه أن يستخلف من لم يشهد الخطيئة وكذا القوم ان لم يستخلف عليهم الامام يستحب له م ان يستخلفوا حاضرهما بقوله حاضرهما هو فقط الاستحباب وأما الاختلاف من أصله فواجب وقالوا باختلاف الخ بهذا الضمير لكان أولى ليتجمل الامام والمأموم عند عدم اختلاف الامام ومنها القرائة في الخطيبين ابن يونس ينبغي قراءة سورة تامة في الأولى من قصار المفضل وكان عليه الصلاة والسلام يقرأ في خطبتهما أي الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله فوز اعظمها ومنها ضم الخطيئة الثانية في فقر الله لنا ولكم وأجزأ أن يأتي بكان ذلك قوله اذ كروا الله ذكركم لكم مدون الأولى في الفضل وتغيير المؤلف بالاجزاء لا يشهد ذلك بل يقتضي اشمسني عنه ابتداء وليس كذلك وحله على ان المراد أمير أي الاستحباب اذ كروا الله ذكركم فيه تكلف وأما قوله ان الله بأمر الآية فظاهر كلامه فيه غير مطلوب في خفيها وأول من قرأ في آخر الخطيئة ان الله يأمر بالعدل والاحسان الآية عمر بن عبد العزيز وأول من قرأ في الخطيئة ان الله وملائكته يصلون على النبي المهدي الصليبي ومنها أن يتوكأ الخطيب في خطبته على عصا أو قوس غير عود المتبر ولو خطب بالارض ويكون في عينه وهو من الأمر القديم وفعله النبي صلى الله عليه وسلم والخطبة بعده خوف البعث بمس لميته أو غيرها وقيل غير ذلك

وحله جواب عن ذلك وقوله وان كان هو المراد ونقول لا تكلف فيه والمقرب أجزأ في أصل الاستحباب وإنما (قوله فظاهر كلامه أنه غير مطلوب) أي ويكون ما ورد عن عمر بن عبد العزيز خلاف ما عليه عمل أهل المدينة وقوله غير عود المنبر فيه حذف أي وغير ذلك غير عود المنبر (قوله المهدي) يعني المهدي وهو ابن أبي جعفر المنصور (قوله وهو من الأمر القديم) أي قبل الاسلام في الجاهلية أو في الامم السابقة قال البيهقي انهم لم يخلعوا على من يتولى الخطبة من غير عود المنبر (قوله أو غير ذلك) أي قبل ان ذلك تهييب بالحاضر بن و اشعار بان من لم يقبل تلك الموطنة فله العيا طان غداي قبل بالسيف أو القوس والمراد القوس العربية لطلوها واستقامتها يختلف الرومية فانها قصيرة غير مستقيمة فلهي يتوكلان لانه فيها يصنع يده فان شاعر سلمه أو قبض النبي بالسيف أو وعكسه

(قوله وانما استحب كون الصلاة الخ) أراد ان العاصي للشيء الممنون لا لخصوص العاصي لان عود المنبر لا يقال له عاصرا قرا (قوله شوقه سقوه) فليل للشيء لا مدخله (قوله فاقوس أو السيف) أي فكلاهما على حد سواء (قوله لانه يقضي القول وصفته) هذا التعليق يقتضي انه لا يقرأها الا اذا قرأها الامام وظاهر المصنف كمدونة أنه يقرأ بالجمعة وان لم يكن الامام قرأها فيقول ذلك المتأمل بان يقال لانه خاص للقول وصفته المنسوب فيها وان لم يقرأه الامام فلو قال الامام قرا انتهى في الاولى فلا ينبغي قراهما في الثانية على ظاهر المذهب الا ان يكون قرأ في الاولى من فوقه لانه يكره تنكيس القراءه فانه قد (قوله) وأجاز مالك أي في تحصيل التدرب كذا في عب فيكون حاصله أنه يختص ٩٧ في الثانية بين الثلاثة وقد اعتمدنا التفسير على

نت فقال التفسير هو المتعين وفي كلام غيره ما يقتضي المسئلة ذات قولين وان الاقتصار على تتبع قول المدونة والتفسير بين المسئلة قول الكافي أقول (قوله) هذا ما يحدده ما عدا ذلك ان قوله على ظاهر المذهب أقاد ان المسئلة ذات خلاف ويكون قوله وأجاز ما لا يأتي في مقابل ذلك والحاصل أن المستأمن المصنف التفسير وان كان يحصل به أصل التدبيل لكن هل أتاك أقوى في التسبب (قوله) بحث لا مضرة عليه) والاخبار كذا في قوله في التوضيح والظاهر انه يقتضي الحال باعتبار تلك المضرة فتدعيب الغفط (قوله) الصيد والمدبر وانظر هل تدب الاذن لاسددها أم لا هكذا انظر بعض الشراح (قوله) والظاهر أنه تدب الاذن لانه وسيله واجب (تقريبه) واذ حضرها

واذا استحب كون العاصي عود المنبر لانه لا يمكنه ارساله شوقه بخلاف عود المنبر فانه يمكنه أن يرسله ولا يسطو العاصي أولى فان لم يقرأه القوس أو السيف ولو ذكر المؤلف العاصي كان أولى لانها المذكرة في المدونة فهي الأصل وسوى ابن حبيب بم القوس ومنها قرا من سورة الجمعة في الركعة الاولى ولو لم يسوق لانه يقضي القول وصفته وفي الثانية يهل أن لا تدعى الحديث الغاشية على ظاهر المذهب وأجاز مالك أن يقرأ فيها أيضا مع اسم ربك الأعلى أو المنافقون ومنها حضور المكاتب ولا يوقف تدب حضور الجمعة على اذن سيده اسقوط تصرفه من الكفاية وكذلك يستحب حضورها للصبي اذ له وليه أم لا لاعتدائه ويستحب للمسافر حيث لا مضرة عليه في الحضور ولا يشغله عن حوائجه وأما العبد والمدبر فيستحب لهما الحضور ان اذن سيدهما وأما المبعوض فيذهب الى الجمعة في يومه بلا اذن من سيده في يوم سيده بذاته (ص) وآخر الظهور ارجح زوال عذره والافله التجبيل (ش) يعني أن العبد إذا كان برحوز وال عذره قبل صلاة الجمعة فانه يترخص صلاة الظهر على سبيل الاستحباب لعله لا يدرك الجمعة مع الناس فان لم يرجع زوال عذره فله تجبيل الظهر (ص) وغيره المعذور ان صلى الظهر مدر كركعة لم تجز (ش) يعني ان غير المعذور يعني تاركه الجمعة اذا أصرم بالظهور كان يجب لوسى الى الجمعة لا أدركه منها وكذا كان الظهر لا تجزئه على الاصح وهو قول ابن القاسم وأتتبه وعبد المكاتب الواجب عليه جمعة ولم يأت بها وبه مد ظهرا ان لم يكن جمعة وسواء أصرم بالظهور مجمعا على أنه لا يصلي الجمعة أم لا هذا أوسم وان لم يكن وقت اصرامه مدر كركعة من الجمعة لوسى إليها جركعة مظهره وظاهر قوله لم تجز سواء كانت تجب عليه وتدعيه أو تجب عليه ولا تدعيه كالمسافر الذي أقام في محل الجمعة وأما قطع حكم السفر وأما من لا تجب عليه أصلا فانه من المعذورين أو غير مكلف فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك صلاة الجمعة (ص) ولا يجمع الظهر الاذوعدر (ش) يعني انه لا يصلي الظهر رجاء من غير كراهة من فاته الجمعة الاذوعدر لا يمكن معه

١٣ شئ في المكاتب (منه) فيما يظهر لا يبطن على الامام بخلاف المسافر والاخي والعبد فلا ينهم اذا حضرها والدخول مع الامام هكذا استظهر عب التزم في المكاتب وفيه نظير بل الظاهر عدم التزم أي فرق بينه وبين المسافر فتدبر (قوله) المذهب الى الجمعة في يومه أي ضا (قوله) والافله التجبيل أي على جهة التدبيل ان كان منفردا واما قائلونه فيما سبق والافضل لقد قدمنا الى آخر ما تقدم وقول الشارح على ميل الاستحباب أي خلافا لظاهر المصنف والمراد بقوله والافله التجبيل أي بعد فراغ الامام من صلاة الجمعة (قوله على سبيل الاستحباب) فان خالف التدبيل وقدم الظهر ثم زال عذره من حيث يدركه من الجمعة وجب عليه الجمعة (قوله مدر كركعة) حال منتظر أي مقدر اذ ركعها (قوله على الاصح) مقابل به ما لان نافع ان اسألهما وهو لا يدانظروا لجمعة لم يعدوا وكيف يعدوا ربحا وقد صلى أو ربحا لانه أي بالاصل (قوله) عدا أو سبوا) تعميم في قوله أم لا وذلك لان مجعما معناه عازما على ذلك فيكون عامدا قطعاً

(قوله من سفر ومرض الخ) ويدخل في المرض الجذعي فانهم يجمعون في موضعهم بلائذ حيث لا يمكن حضورهم والجامع من غير ضرر على الناس كما سبق وقصر الشارح العذر على التسلاثة التي هي المرض والصين والسفر يقتضي أن المطر الغالب ليس كذلك وليس كذلك بل أهل المطر الغالب يجمعون بكامل عليه ابن عرفة وذكره محشي تمت (قوله لكن يستحب صبرهم) لا يناسب قوله أول العبارة فانهم (قوله ولا يؤذوا اذا جعوا الخ) قال عجي وهل يجوز لهؤلاء الجسد ولو بعد الراتب أو بكرة لهم ذلك وهذا ظاهر الظاهر (قوله من فاتته الجمعة) أي زمانا وقوله على الظاهر أي أنه اختفى في الاعادة كما في مرام والظاهر عدم الاعادة (قوله لوصفها) وهو جامع (قوله خلافا لابن وهب) فإنه لما تخلف خوف سعة الظالم حين وقته ذلك مع ابن القاسم بالاسكندرية فلم يحضروا ٩٨ الجمعة فلم يجمع ابن القاسم ورأى أن ذلك كن فاتتهم الجمعة فقد تم على

صبرهم من سفر ومرض ومن قبل طلب منه الجمع ولا يصح من أهل الجمعة لكن يستحب صبرهم إلى فراغ صلاة الجمعة واخفاها مع اجتماعهم لثلاثتهم وبالرغبة عن صلاة الامام ولا يؤذون اذا جعوا أمان في عذر جميع التخلف ويمكن الحضور معه كخوف سعة الامر العالم أو من تخلف لغيره عذر ومن فاتته الجمعة من يجب عليه فكل هؤلاء يكره جمعهم وإن جعوا لم يبعدوا على الظاهر ابن رشد لا يمنع لارجع لاصل الصلاة وانما يرجع لوصف جهته في عزتها فاصلها مكرهه وبوصية خالتون بن في عذرنا نوعه أي نوع من العذر وهو العذر الكثير الوقوع وأما العذر النادر الوقوع مثل سعة الامام الظالم فلا عذر لابن القاسم خلافا لابن وهب (ص) واستؤذن امام وجبت أن منعوا أمنا أو لم تجز (ش) يعني أنه يستحب أن يستأذن الامام في ابتداء إقامة الجمعة ولا يشترط أن ينع على الاصحاب أن يستؤذن في إقامتها ومنع من ذلك فوجب على الناس أن آمنوا على أنفسهم منه فان لم يأمنوا منه لم تجز عندنا على إجماعنا فإذا نهج السلطان فيه منهم فلا يخالف ويجب اتباعه بحكم الحاكم ثم يختلف فيه بين الطوائف فخاص غير مردولان والرواجح من حكم السلطة سبب الهوى والفتنة وذلك لا يصلح فيه فلا يجزى من الواجب اه زاد ابن غني وفي النفس من هذا التعليل شيء ووجهه انه جعله عدم الاجراء المخالفة مع انهم موجوده فيا اذا آمنوا مع ان النص وجوب إقامتها ولو قال المؤلف واستأذن امام بالمصدر لكان أولى من التعبير بالفعل المشعر بالوجوب والصواب ضبط لم تجز يضم التاموسكون الجيم من الاجزاء لا يفتح التاموس الجيم من الجواز كاضبطه أبو عبد الله القوري اذ لا ينافي بعد التصريح الصغير في قول الطراز عن مالك لم تجزهم لأنها محل اجتهاد الخ وليس من مندوبات الجمعة فشرع في مسئوليتها وجازت لهم ولو كرهوا لها وعذرت كما على هذا الترتيب فقال (ص) ومن قبل متصل بالرواجح ولم يتركه موعداً أن تقضى أو أنما اختيارا

شهودها وأما ابن وهب فجمع بالقوم وراهم كالمساكين ونزع ابن القاسم عنهم ثم قضا على مالك فسادا لاقفال لاجتماعهم ولا يجمع الأهل للصين والمرض والمساكين وان كان ابن وهب رجح عن قوله فقوله قول الشارح خلافا لابن وهب أي في قول الامر وإن لم يكن رجح عن قوله فقوله خلافا لابن وهب ظاهر (قوله ان منع) وأخرى من أهل بان لم يحصل منه منع ولا اذن فيها (قوله والام تجز) أي بان اتقى الامر ان المنع والامن أو اتقى الامن وفسد المنع ولا يدخل ما اذا وجد الامن واتقى المنع (قوله على الاصح) ومقابلة قول يحيى بن عمر باشرطه فقال الذي أجمع عليه مالك وأصحابه انها لا تقسم الا بثلاثة شروط

المصبر والجماعة والامام الذي يخاف مخالفته فإذا عدم شيء من ذلك لم تكن جمعة (قوله لم تجزهم) قال في لم ومقتضاء لا دخول حكم الحاكم في العبادات اه أي قصدا (قوله لأنها محل اجتهاد) أي لان إقامتها محل اجتهاد وانظر ذلك فان كان بعض الأئمة يقولون ان السلطان المنع من إقامة الجمعة فالامر واضح وان كانت الأئمة أجمعيت على أنه لا يجوز المنع فمما في ذلك ورأيت بعضهم يعتقد عدم الجواز وجعله بالجمعة وهو الظاهر ثم رأيت بعض شيوخنا قال مانصه هذا يقتضي أن المنع صدر عن اجتهاد لا عن فروعنا ومن ان ظاهر النص العموم (قوله متصل بالرواجح) في لم وجد عندنا نصه قال الأزهري يقال راجح إلى المسبب أي مضى قال وقوم كثير من الناس أن الرواجح لا يكون الا آخر التمارين وليس ذلك بشيء لان الرواجح والقدر عند العرب يستعمله لان في السراى سواء كان في ليل أو نهار ويقال راجح في أول النهار وفي آخره لا يشرع لانه لا وساح والاقذار وعدم الاتصال مؤذن يحصل ذلك

(قوله على المشهور) ومقابلة القول فالجواب ان ذكرنا المجتهد احتجب بوجهه وان فائته الخطيئة وان كان بقوة بعض الصلاة فلا يخرج ويصلي بغسل فاقاله في تعاليق ابن هرون وفي الاكمال ما يقتضي عدم الخروج لظهور انكاره على عثمان ولان معام الخطيئة واجب ولا تنزل لسنة قال بعض وهو الظاهر وما في التعاليق جار على عدم وجوب معام الخطيئة اه (قوله وصي) اورد البدران الصي ومن معه محتاط بالجمعة على جهة الاحتياط فكيف يكون الغسل ستة ايام مستحب (قوله أي الامام) تفسير للقصاب وقوله والامام رابع لقوله والحوات يقال قصبت الشاة قصيبا من باب شرب قطعها فعضوا اعضاؤها الفاعل فصاب افاذه في المصباح يعني القصاب القطاع لثلاثة اعضا (قوله بين لاراحة له) أي تغيب بالثام وقيد ظاهر (قوله ومقتضى) محفل ان يكون مبتدئا وخيرا وان يكون حقة معظوظا على الضمير في قوله يكون ٩٩ (قوله وان يكون متصلا بالارواح) فيه اشارة

الى ان الاتصال ليس من تمام السنة وانما هو شرط قال ابن عرفة والمشهور شرط ومصلحة برزاهما ولا يخالف ذلك جملة صفة لغسل أي الارواح المحلوظ عندنا وهو الوجهين فلو راجع قوله متصلا به لم يجز وقبه خلافا قال أبو الحسن قال ابن القاسم في كتابه محمد ان اعقل هند طالع القمر وراح فلا يجزئه وقال مالك لا يجزئ وقال ابن وهب يجزئ واستحسنه اه وبشر الفصل عنو كما في شرح شب (قوله افاذه) أي استئنا وكذا يصعد اذا حصل عرفا وصننا أو خرج من المسجد مشاهدا (قوله أو تغشى في المسجد) اه ان الغدا بالمهلة ولذ هو ما يؤكل قبل الزوال

لا لا كل خف (ش) والمعنى ان غسل الجمعة مؤكدة على المشهور وعلى كل من حضرها ولو لم تازمه من مسافر وعبد وامرأ أو صبي كان ذوا راحة كالقصاب والحوات أي اللصام والسبالا ولا وقيد الضمير سنة الغسل بين لاراحة له والواجب كالفه اب ونحوه وشرط الفصل المذكور ان يكون نهيا فلا يجزئ قبل التغيير شبه ومطلق وصفته كغسل الخناينة وان يكون متصلا بالارواح الى الجامع وهو فاصلة لا للموم فلا يقبل بعد الصلاة فان فصل بين الغسل والارواح الى الجامع بالغدا أو انتم اختيارا اعاده وظاهره سواء كان عامدا أو ناسيا اما لو فصل الغسل بالارواح وانام أو تغشى في المسجد فلا يطلب اعاده القبل وبعبارة أخرى وظاهر كلام شراحه ان قيد الاختيار جاعلة يوم فقط لكن ربما يقال ان من كل لشدة جوع أو لاراه اذ عزم نام غلبة وظاهره سواء فعل ما ذكر في طريقه أو بعد دخوله المسجد وظاهر كلام الامن انه بعد دخول المسجد لا يضر في الاتصال لقوله وان تغشى أو نام بعد غسله اذا حدثي يكون غسله متصلا بالارواح اه وكذا في السهو ويروى اما الاكل الخفية الذي لا يظف الغسل فلا يضر بقوله لا لا كل خف معظوف على معنى ان تغشى أي وأعاد لتغشى ولانوم لا لا كل خف (ص) ويجازي تغشى قبل جلوس الخطيب (ش) يعني انه يجوز لادخل يوم الجمعة الى الجامع تخطي رقاب الجالسين فيه قبل جلوس الخطيب على المنبر لقرعة ويكره فيه ها أو ما بهد فيحرم ولو لقرعة أو ما بهد الخطيئة وقبل الصلاة فجاز ولو لغير قرعة ويجوز للمشيدين الصفوف ولو في حال الخطيئة (ص) واحتياط فيها (ش) أي يجوز للمأموم الاحتياط والامام خطيب من غير كراهة وصحة الاحتياط الامام

وأما القضاء بما قال الجمعة هو ما يقتضى به سواء كان اول النهار أو آخره فاذا قرأ نام بالمهلة يكون قاصرا على ما اذا كان اول النهار واذا قرأ نام بالجمعة يكون شاملا فقبل الزوال وما بهد فقرامة بالجمعة أو لى كما افاده بعض الشيخ (قوله لكن ربما يقال) قال عب وبنيتي تقيد الاكل به ايضا يخرج من كل لشدة جوع أو لاراه (قوله انه فعله بدخول المسجد لا يضر) بل وظاهره ان كاهه ما لا يضر كشره ما مشاوا استظهره بعض الشيخ (قوله وما اما كل الخفيف) فصر الخفة على الاكل وكلام ابن حبيب يشهد انه لا فرق في النعمة بين الاكل والنوم فانوم اذا لم يطل لا يضر فانه قال بدخول المدة ان تغشى أو نام هذا اذا طال أمره وان كان شاحضا فاما بعده وكذا لا يطل بنفس وضوته ولو قبل دخوله المسجد واستظهره قضه بالخناينة وكذا لا يقتضى اصلاح شابه وتغييرها ونحو ذلك ولا يشرائه ما رافى طريقه ان خف (قوله أي وأعاد لتغشى ولانوم الخ) هذا يقيد به لا ينال لغدا الا اذا كان كبيرا (قوله وما بهد فيحرم ولو لقرعة) فظاهره ولو في حال الغفوة قال حج وبنيتي ان يجزئ فيه ما جرى في الصلاة قال عب وقيد بقرع مانعة منع التخطي وهي اذبة الجالسين موجودة حتى حال الغفوة ومعه جواز الكلام والصلاة عند الغفوة وعدم حرمته على سماعه اه (أقول) الظاهر كلام حج لان ما قاله عب موجود فعليه بعد الخطيئة وقبل الصلاة مع ان يلزمكم الجواز حينئذ (قوله وما بهد الخطيئة) ويدخل في بعد وقت الترتيب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك

(قوله بين خطبتيه) وكذا أولى فيها ان خطاب الجالس كغيره تابعي منه قيامه فيها (قوله ادارة الخ) أي جعل الجالس قوبه مدرائى محطاً يظهره وركبته ولا مفهوم لثوبه بل شئ يعتقد عليه (قوله قوبه) أي المراد به ما يسلك في العنق بل المراد به نحو ملحفة (قوله أوى) وان لم يقدم لها ذكر أي قرينة فلا شأني ان المصنف قال ويخطيب الخ (قوله لكن دل عليها) فالمرجع تقديم معنى (قوله لان الخطبة بمثابة ركعتين) أي نفى قول المصنف وكلام بعده الصلاة لا يجوز الكلام في الصلاة فدل على ركعتين ووجه الرد ان الخطبة لو كانت بدلاً من ركعتين لم يجوز الكلام بعدها الصلاة لانه لا يجوز الكلام في الصلاة فدل على جواز السلام في حال الترضى على العصب والدعاء لسلطان ونحو ذلك مما يقع بعد الخطبة (قوله بلاذن) قال اللغاة أي بلا اذن من الامام الاعظم وأما فيه ان كان الامام المسجد لا يعتبر اه وانظر وفي شرح عب خلافه لانه قال بلا اذن من الخطيب (قوله) يعني انه يجوز الانقباض على الذكر ١٠٠ قال عب وهذا ليس بمماستوى فعله وتركه كما هو عليه المصنف بل هو مندوب

في جالوسه بين خطبتيه والاحتياط ادارة الجالس قوبه بنظره وركبته وقد يكون باليد بين عرض الثوب فالصغير في قوله فيها الخطبة وهي وان لم يقدم لها ذكر لكن دل عليها (قوله) قبل جالوس الخطيب أي في خطبته كقوله تعالى اعدوا له او اقرب التقوى أي العدل اقرب التقوى (ص) وكلام بعده الصلاة (ش) يعني انه يجوز الكلام بعد الخطبة وقيل الصلاة ولو في حال نزول الخطيب لزال مانعه وهو الاشتغال عن الاستماع لها وانما نص على جواز ما ذكره ثلاثاً لئلا يمتنع الكلام حينئذ كما نقل عن عطاه وشعاه لان الخطبة بمثابة ركعتين فكانه تكلم في صلب الصلاة قوبه بغيره أخرى قوله الصلاة أي لافاتها ويكره من أخذ في الاقامة الى ان يصوم الامام ويصوم إذا أحرم لا يتصحب هذا التمسك بالجمعة (ص) وخروج كحديث بلاذن (ش) يعني ان من طرأ له حدث في الخطبة أورد كره أو رعا فأنه يجوز ذلك من الامور التي تنجبه عن الخروج من الجامع فانه يجوز له ان يخرج من غير ان يستأذن الامام فالجواز نفسه قوبه بلاذن فلا شأني ان الخروج واجب لتحصيل الطهارة (ص) واقبال على ذكر قول سرا (ش) يعني انه يجوز الانقباض على الذكر بركبته اللسان هذا السبب وغيره اذ قل والامام خطيب وجعل الكثير أو الجهر بالسبب ووصل المراد بالمتع الكراهة وقوله (كتمان) وقع عند السبب تشبيهه باعتزال لانهم ما غرهم من السادة (ص) كحديث طلس (ش) هو قول المدونة ومن عطن والامام خطيب جده افسر في نفسه ولا يشتمه غيره وفصله كاف التشبيه لانه سنة بخلاف ما قبله فان جواز مستوى الطريق وقوله سرا قد فسده وفيما قبله ويكره جهره ويعلم رد قول الزرقاني المناسب هنا او امكان الكفاف لان الحمد من الذكر

اه وهو سبق قلم بل هو خلاف الاول كما افاده شيخنا رحمه الله تعالى وقرره غيره وعليه ثبت في كبره وشب (قوله) والجهر بالسبب وأما الجهر بالكثير فيجزم قطعاً (قوله) ولعل المراد بالمتع الكراهة) مقاد التقل سرمة الجهر الظاهر حتى تستقر في تشبه الانقباض المتكاف داخله على التشبه كما هو قاعدة الفقهاء اعلم انه اختلف في جواز الانقباض ناذا كره وعدمه وافق على جواز الانقباض بالتأمين والتعذر عند السبب وانما اختلفوا في حقته من سر وهو قول مالك وصحيح أو جهر وهو قول ابن حبيب قال يؤمن الناس ويجهرون جهره ليس بالعالي والراجح ان التأمين

والتعذر عند السبب مستحب خلافاً لما يقده الخطيب من انه مستوى الطريق بخلاف الذكر وهو خلاف الاول كما تقدم (هـ) تشبيهه مثل التأمين الصلابة والاستغفار عند سبب كل من ذكره عليه الصلاة والسلام وأمره باستغفار (قوله ولا يشتمه غيره) أي لاسر ولا جهر الحق الخطبة كما افاده بعض الشراح قال ابو الحسن أي نطقاً أي لا يشتم فقط بل مشاً وصدقاً الايراد السلام لتقابل بردمشرا في ان شب قال ولا يشتمه غيره ملق الخطبة أي تقاده ان التشتمت جرم (قوله لانه سنة) أي لان جد العاطس سنة في عب الراجح انه مندوب وكذا في شب الا ان محمدي ثبت آخر كلام تت الحكمي السنة (قوله فان جواز مستوى الطريق الخ) الراجح ان ما قبله من التأمين والتعذر مستحب وأما الانقباض على الذكر بخلاف الاول (قوله ويكره جهره) انظر من نص على الكراهة وظهر كلامه بما في فيه ما في الذكر قاله محمدي ثبت (قوله) قوبه يعلم أي بكونه سنة لكن تقدم ان الراجح انه مندوب على ما في عب (قوله رد قول الزاخ) حاصل ما يستند من عبادة زمان الكفاف في قوله كتمان التثليل والجلد من جهة الذكر فيعطى على مثال الذكر أي الذي هو قوله كتمان لانه تشبه بالذكر

(قوله فلا ينبغي ان يشبه) أى مثالا من أمثلة الذي كثر من أمثله وقوله لان المنسبة الخ تقول له والامر هنا كذلك لان الامثلة التي متعارفة فالاول ان يقول لانه يقتضى انه ليس من افراد الذكركم انه من افراد (قوله والحمد لله) يستفاد من الشيخ اجماع هذا دفع لما يتوهم من ان الانسان مشغول بهما الخ طلبة فلا يجد كالصلي فاجاب بقوله والحمد لله هنا لا يختلف الصلاة فليس مطلوباً فقد قال المصنف في باب حضور السهو يندب له ترك الجفوس واجرها لان ما هو فيه اهم بالاستغفال وهنا انتهى كلامه (قوله وجازان يتكلم الخطيب في خطبته لامر او نهي) أى قوله فعلى الله عليه وسلم الذي يقتضى وجوب الناس اجلس فقد اذيت (قوله ولا يكون لغيا) أى الجيب أى لا يكون مستكيا بكلام حافظ باطل أى لان اجابته مطلوبه أى يجوز اجابة الامام في الصلاة التكليم فيه أى وازان كله الخطيب في امر او نهي اجابته فاجاب بتمسدهم بمرضاة لقوله واذ اوقف الخطيب فلا يرد عليه اخللانه اجابة الامام من غير ان يطلب ١٠١ منه الكلام الذي المعتقد فيه انه مستحب الخ) هذا هو الذي

نهىنا عليه سابقا وقوله أى فتمتضى الخ فيفسدان الكاف الخ الخلة على تأسين للقتل وليس كذلك بل هي للتشبيه فتدبر (قوله نزل الغسل) أى وجوبا (قوله واستطوره ان قرب) انظر هل القرب يهدى تقدم من قوله والقرب قدر ابقى الرابعة وقرائتهم ما هو الظاهر (قوله وتعالى) أى امر تكا الحرمة والحاصل انه يتعلق به الكراهة بلهجتين مختلفتين (قوله اذ تركه تعظيما) أى اليوم (قوله لستم) أى اليهود وقوله واحدهم أى التصاري ثم لا يخفى ان المصنف في ترك العمل وأما العمل فنه ما هو متدوب وهو العمل في وظائف الجمعة واشتغاله بالعلم فغير اذلى ما يعمل فيه

فلا ينبغي ان يشبهه بالمثل لان المشبهه بالنبي غير ذلك النبي والحمد لله هنا (ص) دنى خطيب أو امره (ش) قال فيها وازان يتكلم الامام في خطبته لامر او نهي ولا يكون لغيا ثم قال ومن كله الامام فرد علمه يمكن لغيا وهذا معنى قوله واجابته أى ويجوز له اجابة الخطيب فقوله ونهى برفع عطف على فاعل جاز لا باجرك لا يكون معطوفا على تامين الذي المعتقد فيه انه من المستحب أى فتمتضى انه من جملة أمثله الذي كثر ليس كذلك (ص) وكذا تركه لظهور فيها (ش) ضمير التثنية عائده على الخطيبين أى وكذا الخطيب ان يترك الطهارة الصغرى والكبرى في الخطيبين اذ ليس من شرطهما الطهارة على المشهور لانه ذكر قدمه على الصلاة وان رسمه على الكبري من حيث المكث بالنية في المسجد ابن يونس عن يحنون ان ذكر في الخطبة انه يجب نزل الغسل واستطوره ان قرب وبقي وقال غيره فان لم يفعل وتعدى في الخطبة واستخفى في الصلاة أجزأهم (ص) والعمل يومها (ش) أى يكره ترك العمل يوم الجمعة اذ تركه تعظيما كما يفهمه اهل الكتاب لستهم واحدهم واما تركه للاستراحة في تركه كالأشغال بالامر الجمعة من تنظيف وقصه وخسن ثياب عليه فقوله والعمل بحجور وبالاضافة عطف على المضاف اليه وهو طهر أى وكذا ترك العمل يومها أى يوم الجمعة (ص) أى يسع كعبه بسوق وقتها (ش) معطوف على المرفوع وهو ترك أى وكذا بيع العبد ومن هو مثله في سقوط الجمعة عنه كالمبي والمراة في وقت الخطبة والصلاة مع مثله وهو طاهر المدوية لا تسبدهم بالرجم دون الساعين فيدخل عليهم ضرر فنعوا منه لصالح العامة وهذا انما يوافق الاسواق وأما غير الاسواق فبما ترك العبد والنساء والمساكين أن يتبايعوا فيما بينهم ومعهوم مع مثله الحرمة مع من تركه (ص) وتقول امام قبلها (ش) هو مرفوع عطف على ما قبله أى وكذا تنقل امام اذا جاءه وقت

وظائف الجمعة ومنه ما هو مكر وهو العمل الذي يشغله عن وظائف الجمعة ومنه ما هو جائز وهو العمل الذي تركه كجائز (قوله وشبهه) أى كخطيب (قوله في وقت الخطبة) أي يدخل وقتها يجاوس الامام على المير لا قبله ولا بعد الا فرغ من الصلاة (قوله قبله عليهم الضرر) ولم يكن ذلك مقتضا الحرمة (قوله والحرمة مع من تركه) أى لانه اشغل من تركه قال في المدونة اذا تابع اثنين عن تركيهما الجمعة أو أحدهما ان البيع فسخ وان كانا من لا يلزمهما الجمعة لم يفسخ فعدم فسخه ليس على انه غير عام له (تسبيه) قال محشي قت انظر لما ذكره المصنف من الكراهة في كالمجمع قوله واذ اقعده الامام على المنبر واذن المؤذن رسم البيع ومنع ممن من تركه الجمعة ومن لا تركه فقال الواوغي قبه ابن رشد في رسم خلف تطلعا امره انه بما اذا كان في الاسواق ويجوز في غير الاسواق ان لا تجب عليه ويتبع في الاسواق العبد وغيرهم واليه آثارنا عن معرفة بقوله مع ابن القاسم رفع الاسواق حينئذ ابن رشد يتبع تابع من لا تجب عليهم لها ويجوز لهم فيها ١٠١ (قوله وقد كان وقت

الخطبة (أى والجماعة متخاضرون) (قوله الان يقرئ ذلك) أى وأما وقت الخطبة الان الجماعة لم تحضر (قوله فلا بأس بالجماعة) لآسأما هو مخبر من غيره لأنه سبب فى تلك الحالة (قوله الواعظ) بقصة فوق القاف بدون تشديد وهو محمد بن زكريا أو بكر بن أبى يحيى الزائريه مختصر فى القصة الكبر من حافى سبعة عشر راقعة ما هو ابن عبد الحكم وأصبح (قوله ويكره قيام الناس للركوع) قال عجم والظاهر ان الركعة تنتهى بفعل الصلاة التى آذن لها وأيضاً وجه من السجدة وضوضه ولو تشبهاه (قوله ان يعتقد) بالبناء الفعل (قوله) وأما من فعله معتقداً فمن النقل المتدوب) أى والقرض أنه لا يشترط به (قوله وهذا هو الدال) أى من قوله ولو فعله انسان فى خاصة نفسه مراده انه مع ذلك يعلم انهم النقل المتدوب (قوله ان يعتقد فرضه) بالبناء الفعل ١٠٢ أفاده عجم (قوله ولو فعله انسان فى خاصة نفسه) أى انسان يعلم انهم

التفعل المطلوب كما أفاده مع
(قوله أذ لم يحصل ذلك استئذاناً)
أي لم يفعله على أنه مطلوب
نصوص ذلك الوقت كذا ينبغي
كذا قال مع (أقول) ويمكن أنه
أراد استئذاناً أي لم يفعله على أنه
أمراً كغيره على الطلب وأما
الندل لغير الحائس عند الأذان
كالداخل للمسجد أو كان مستغفلاً
قبل ذلك فلا يكره ولو فعله على أنه
مطلوب بخصوص ذلك الوقت
كما هو ظاهر كلامهم ويحرم على
ذلك كلفه التفعل بعد الجمعة
كذا قال مع (وقال ابن عسجد
السلامون يتنصتوا للكرامة
بعد الجمعة حتى ينصرفوا) كثر
المصلين لا كلام أو يهيئ وقت
انصرافهم وإن لم ينصرفوا ويحتمل
أنه يكره لكل عمل أن يتفعل
بعد الجمعة في الجامع حتى ينصرف
وهذا هو المنصوص وهو اللام

أشكره اهـ **قوله** والاكرم **وهو** رجل يقد بماذا كان غيرة حاضر من الجبال الذين يقتلون به أو سطقتا له خطيته غلبة الاقتصاد **انظر** **قوله** وكذا حضور شاة الخ **وأما** المحبة التي لأرب الرجال فمن الجائز وأما كحضور الشاة فجمة **و** جاز حضورها لفرض غيرة الحاكم من بحضور الجمعة وهو مظنة لزوجة الرجال ويازأها فرض غيرة الحاكم المظنة المذكورة **والظاهر** أن المحبة التي للرجال منها أرب كالشاة التي تكن مخشعة الفتنة **قوله** على المشهور **ومقابلها** ماروا من زيادوا من **وهي** من أباحتهم أذل بمثاله الخطاب **قوله** على المعروف **ومقابل** المعروف الكراهة حكمه النفي كما فاده تت **قوله** قصر سفره **أي** فهو عازم ولو حكي كل صلاة الجمعة في البلد الذي يسافر أهل ولولم يوافقه أربعة أيام وهو الظاهر **وانظر** هل مثله من يعزم على أن يدخل وإذا لم يتقصد فيها الجمعة فلا يحرم السفر بعد الزوال والظاهر أن فرق وحرم **قوله** لكن **أجاب** بعض الخ **سرد** ذلك الجواب فكلام الخطاب ظاهر في المعجدة أنه لا يحرم السفر يوم العيد بمطلق الشئ

(قوله واحترزه) أى بجلا كراى من قوله في خطبته وقوله عنافله أى قبل ما ذكرنا فإذا كان كذلك فلا حاجة لقوله قبل الشروع فيها (قوله والظاهر الاستغناء) الأولى أن يقول والظاهر حذفه لعله التي ذكرناها (قوله لا يهامة أن القسام يحرم) أى لأن قوله قبله يدل من قوله في خطبته ويحيط القصد بالبدل وقد يقال إن هذا الإيهام لا يأتي إلا على البدلية أى كما قلنا وأما لو جعل يقامه صفة لقوله في خطبته وكانه قال كلام في خطبته الكاتنين في قسامه فنتفى الإيهام الأول (قوله يجب استماعهما) أى الأصناف لهما أو انظر هل أراد به عدم التسليم وعدم القبول فالمراد كان غافلا عن جماع الخطبة وفكره لأمر آخر لا يحرم أو أراد به عدم الفكر في غيرها والظاهر الأول (قوله لم يرق) لعلهما أشارا إلى التوضيح الأولى الحرمية في خارج المسجد جازيا وطرقا متصلة ودخلوه وهو ما دام من المواضع مائة الثانية ما قاله مطرف وابن الماجشون من أنه لا يجب الانصات حتى يدخل المسجد الثالثة يجب إذا دخل وحلب المسجد التي يصل فيها الجمعة فإذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قول الشارح ولعل مراد ابن عرفة الخليل بقوله مراد به خارج المسجد يشمل الطرق المتصلة ١٠٣ لا خصوص الرقاب (قوله ولو تفرع سامع) أى وإن كان خارج المسجد

ثم (قوله ابن حارث اتفاقا) هذا مقابل الأكثر وكانه يقول إن حارث لا يقول بان الأكثر كذلك بل يقول اتفاقا وهذا كلام ابن عرفة ووسط الشارح بين كلام ابن عرفة وقوله وإليه أشار الخليل قوله وما في المدونة مقدم على غيره أى إن ما في المدونة من وجوب الانصات مقدم على غيره من عدم وجوب الانصات (قوله ما ذكره ابن رشد في شرح

خطبته وقيل عليه على الإمام والباية فيه ظرفية واحترزه عما قبله فانه جاز قبل الشروع فيما قال بعض والظاهر الاستغناء عن قوله بقيامه بقوله في خطبته لا يهامة أن القسام يحرم من غير أخذ في الخطبة واختصاص الحكم بمن خطب فاقبل وليس كذلك ولما كان كلام المؤلف يوم أن التسليم في حال جلوسه على المنبر لا يحرم ولو بين الخطبتين بين ذلك بقوله وبينهما أى أن الكلام يحرم بين الخطبتين كما يحرم فيهما بين عرفة يجب استماعهما والعنف لهما وبينهما وفي غيرهما معهما ولو خارج المسجد طرقا الأكثر كذلك وإليه أشار بقوله ولو تفرع سامع ابن حارث اتفاقا انتهى قال في المدونة ومن أفي من داره والإمام يخطب فانه يجب عليه الانصات في الموضع الذي يجوز له أن يصل فيه انتهى قوله الذي يجوز أن يصل فيه أي عند الضيق والمراوحة فقط كما يدل عليه ظاهر كلامهم وما في المدونة مقدم على غيره ولعل مراد ابن عرفة بخارج المسجد مدونه فقط لموافق ما ذكره ابن رشد في شرح الصواعق المفصلة لا يجب الانصات على من كان خارج الرقاب ولو سمع الخطبة اتفاقا (ص) الآن بلغوني الفتاوى المختارة (ش) يعنى أن الانصات واجب أن يخرج الإمام إلى الفوقان فافليس بواجب فهو مستثنى من قوله ككلام في خطبته وبلغوا أى تكلم بالكلام إلا في أى الماقتن القول أى الخارج عن نظام الخطبة بان يخرج إلى السب من لا يجوز رسيه أو مدح من لا يجوز زملده (ص) وكسلام

ههنا ويخرج ثلثين عنهما ولو سمع الخطبة على المعتد لكن يستحب الانصات منه الصواعق وكذا يحرم ضرب الكلام من تحريكه صوت كخدي ونبوب جدي ولا يشرب أحد الماء ولا يدويه والحاصل أن الكلام وما معه يجوز قبل الشروع على الخطبة وحال جلوس الإمام قبل الخطبة وآخر الخطبة الثانية عند شروع الخطيب في الدعاء للخطبة وتقبل البرزخ من ابن العربي رأيت الزهاد جسدته صلى الله عليه وسلم الكوفة إذا بلغ الإمام الدعاء الأمام وأهل الدنيا فملوا فصولا أو يتكلمون مع جلسائهم فيما يحتاجون إليه من أمرهم وفى علم ولا يعفون إليهم لا لغو وهذا صريح في أنه لا يحرم الكلام ولا التنقل إذا قلنا الإمام (قوله المقيد الخ) مسلم أنه يقيد إلا أن الخلاف موجود في عبارة التوضيح (قوله إلا أن بلغوا) ومن جلس له الدعاء السلطان وليس من الخطبة تركه الترض على الخطيب كما أثبتناه ومن السدع المكرهة التي أبسدعها أهل الشام وهم شوامية الترقية وما يقوله الرقيق من صواعبه وآتين ورضى الله عنهم فهو مكره وكذا قوله الحديث عند قراغ المؤذن قبل الخطبة انصتوا في ذلك أهل الشام وخالفوا أهل المدينة من عدم فعلهم ذلك وهو من أعجب العجائب (قوله بان يخرج إلى السب) أى أو يخرج إلى غير محرم كبرائه كإياهم معجلين بالخطبة وكسكاهم

بأن لا يعنى وبذلك يعلم أن قوله أو مخرج من لا يجوز زمقه لامتقنه له لأن مخرج من يجوز زمقه متروك عن الخطبة إلا ما وقت
تخذيرو تبشرو به لمن التبشير بعد تأمل (قوله ولا يسلم ولا يرد) أي لا يجوز أن كل زمع الخطبة أن يسلم أو يرد (قوله ونهى
لاغ) أي بالنطق (قوله يعنى أنه لا يجوز أن حضر الخطبة) احترازاً لمن نفس الخطيب فانه الذي يأمر من لفاف بالترك (قوله وان
لداخل) بالغ عليه ردا على الخلفى ودفعا لما يتوهم من أن الداخل مطلوب بالتحقيق أي بها (قوله من دار الخطبة) بلبس الامام
قد اراد الخطبة أي يجب لمن جاوره من الناس والأهيب يقبل كلامه (قوله ويقول إن يلبس) الظاهر أنه يقوله وجوباً (قوله ان
دخل الخ) راء ما الجالس قبل فقطع مطلقاً ابتداء عامداً أو جاهلاً أو ناسخاً وجه أو الحكم عقد ركعة أم لا فهذه ست
هذه غير ما ينسده قول الشارح لأن ذلك في المتعمد وذلك لأنه يقيد أن الجالس إذا أحرّم جاهلاً أو ناسباً لا يقطع وذلك
خلاف ما يقيد مآثر العبادة المقيدة ١٠٤ يقطع الجالس ولو غافلاً أو جاهلاً للموافق فيه لعب (قوله أو غافلاً) أي

ورده (ش) ابن عرفة لا يسلم ولا يرد ولا يشر ولا يشمت والامام يخطب قال ويحمد
العاظم في نفسه (ص) ونهى لاغ وحسبه أو شارفته (ش) يعنى أنه لا يجوز أن
حضر الخطبة أن يهين من لغا ولا أن يرميه بالحصى جزاءه من لغوه ولأن يشرع من لغا
لأن الإشارة تعزفة قوله أصحت وذلك لغو وكذا الإشارة كذا السلام (ص) وابتداء صلاة
جزء وجه وان لداخل (ش) يعنى أن الخطيب إذا خرج على الناس من دار الخطبة
أو من باب المسجد للخطبة فانه يحرم ابتداء الصلاة فقل حنيفة ولو لم يجلس على المنبر
ولو لم يدخل المسجد حين إذا خرج الامام وهذا حكم النقل وأما إذا ذكر المسقع للخطبة
منسبة فانه يصلح ما قال البرزلى في أول مسئلة من مسائل الصلاة إذا ذكر صلاة الصبح
والامام يخطب فليصلها بوجوهه ويقول إن يلبس أو ناسباً الصبح كان من يقضى به
والأقليل عليه ذلك والتخفيف في تركه عائد على الامام واليه يعنى بعدى بعده ووجه
قاله الشارح والمراد به وجهه إلى الخطبة (ص) ولا يقطع أن دخل (ش) يعنى أن من
أحرّم يقطع جاهلاً للحكم أو غافلاً عن كون الامام يخطب أو عن تركه للخطبة فانه لا يقطع
ما هو فيه عقد ركعة أم لا على المذهب ولا يعارض هذا قوله فيما سبق وقطع محرم بوقت
نهى لأن ذلك في المتعمد وأولى لو أحرّم قبل دخول الامام المسجد ثم دخل عليه قبل
انقائه أنه يتأدى حال سنده اتفاقاً ففعل لدخول يرجع للصلاة أي للصلاة النقل ويحتمل
صرف قوله أن دخل المسجد والمعنى حنيفة ولا يقطع المحرم وقت الخطبة أن دخل
المسجد لأن كان ناسباً فاقطع ولو جاهلاً أو ناسباً (ص) ونفسى سيع وأجازه وتولية
وشركة وأقاله وشقعة بأذن ثان فان قال قائل من المنص كالسب القاسد (ش) يعنى
ان هذه الامور إذا وقعت عند الأذان الثاني إلى انقضاء الصلاة لا يجوز تركه ونفسى ويحل
الصحيح لهذه الامور ورواه من يد المشتري أن تمت سيده فان قال على ما يأتي في محله

سأها عن كون الامام الخ أي
أو سها عن الحكم أو جاهلاً
أكونه يخطب أو جاهلاً بحجته
(قوله عقد ركعة أم لا) هذه أربع
صور حاصلها ان الداخل كان
جاهلاً أو ناسباً لا يقطع ما هو فيه
عقد ركعة أم لا أو ما لو كان
متعمداً فيقطع عقد ركعة أم لا
فهذه ست صور (قوله على
المذهب) ومقابلها لابن شعبان
من أنه يقطع (قوله أو لو أحرّم
قبل دخول الامام) سواء أحرّم
عمداً أو سهواً ان يخرج عليه أو
جاهلاً عقد ركعة ولا فهذه ستة
و ينبغي ان يحفظ فحمله الصور
ثمانية عشر (قوله يرجع صلاة
النقل) أي ويحصل على أنه
كان داخل المسجد في حينه
جاء على المنبر أو متوجهاً له

فإن لم
أحرّم جاهلاً أو غافلاً عامداً ولا كان
جاءاً وأحرّم حنيفة يقطع مطلقاً ويصح حل كلام المستغنى على السبت التي لا قطع فيها والمعنى ولا يقطع أن دخل
عليه الامام وهو صلى عقد ركعة أم لا أحرّم عامداً أو جاهلاً أو ناسباً (قوله أو قاله في طعام ونحوه لأق غيره اذهى سيع فتدخل
في الاول أو يقال حقيقة الاقالة غير حقيقة البيع وان نزلت منزلة (قوله أو شقعة) أي أخذ الاثر (قوله بأذن ثان) أي
عند الأذان الثاني أي عند الشروع فيه فالباب يعنى عند مجاز ونحوه ثانياً باعتبار النقل وان كان أو لا في المشروعة وهذا
اذ وقع الأذان الثاني بعد لبس الامام على المنبر كاهو سنة والعبرة بأوله فان أذن متعمداً اعتبر معاً ولهم وجوب
السي وسرعة المذكو را تأخر لـ (قوله أو شقعة) أي حيث كان من تازمه الجمعة ولو سعى من لانزاه (قوله ان تمت) أي
وحيث لم ينتقص وضوء وقت التهجد أو لم يحصل ما لا يثبته فيجوز وهل الصبح ولو كان ما مشعين الجامع أو لا قالون

(قوله وقيل بغير العقد) أي أنه يفسخ ما لم يفت فان قلت بتغير مسمى البئن كذا قال المخبر وهذا قول آخر يقول لا يفسخ
 والبائع ماض وبسته فراق الله (قوله كالستغنى عنه بقوله) فيه أنه لا يستفاد من قوله فسح التواتر بالقيمة فأذبحه قوله ذلك أن
 القوات بالقيمة (قوله ولو كان الخ) الواو والعال (قوله لا تسكاح) مبنى على أن التسكاح من العبادات (قوله إن البيع وفوقه عاقبه
 العوض يربح لكل واحد عوضه أو لأجله أخرى وهي حصول الضرر بقضه في ما يتعلق أحد الزوجين بمسأله (قوله بخلاف
 ما لا عوض فيه) كالمهابة فان قلت التسكاح فيه العوض فألجواب لا لأنها ١٠٥ تنفع بالتزويج فأولها ما تنفع فليس عوضا
 حقيقة (قوله على مقتضى العلم).

المقدمة (يحيى) أنه يسلط أصلا وقسح
 (قوله والجماعة) أما منسوب عطفا
 على المقول وهو مضاف إليه أو
 مجرور ولتقدير معطوف مضافا
 بفدوا والعطف من قوله والجماعة
 أي وترك الجماعة لسلامة من
 العطف على الضمير المتفوض من
 غير إعادة التلخيص أو تركه
 لمذهب الكوفي لا اختصاص
 وانظر لمصنف بعض الاعتذار
 بأوب بعضها بالواو (قوله وهو
 الطين الرقيق) هكذا أفسره أهل
 القصة ففسر الرقيق أخرى لأنه
 أشد له وقال في الصباح ما أحله
 أن الوخل يقع الحيا في مضمرا
 من باب تعب ويأتي به في جميع
 على أو حال مثل سبب وأسباب
 وبالسكون اسم مثل قلبي
 وفلوس في شرح شب وحمل
 بالتصريح على الألف (قوله ترك
 الدماس) بكسر الميم أي يجعل
 أرواسه الناس وكذا يقال في
 قولة الذي يجعل الناس على
 قفطية رؤسهم (قوله شدة جذام)
 لا تشترط الشدة والمدا على تحقق

فإنه المشتري القيمة من القبض على المشهور وقيل بغير العقد وقيل بالقيمة حين البيع
 ثم إن قوله فان قال الخ كالمستغنى عنه بقوله فسح وانما لا يفسد لم يبين وقتا بقوله حين
 القبض وقوله كالبيع القاسد أي كالبائع الفاسد وغيره ما ذكر في الذي موجب فساد
 غير وقوعه وقت الأذان الثاني فلا يلزم تشبه الشيء بنفسه وقال كالبيع القاسد
 المتفق على فساده كقوله الشيخ عبد الرحمن وهذا يقتضي لزوم القيمة في القاسد المذكور
 ولو كان يختلف في فساده وحسنه فهو مستثنى من قوله في باب البيع فان قلت معنى
 اختلف فيه باليمن مع أن هذا معنى القيمة وهو مختلف فيه كما هو مقتضى كلام الشارع
 (ص) لا تسكاح وهبة وصدقة (ش) يعني الله لو وقع عند الأذان الثاني واحد مما ذكر
 فلا يفسخ وإن جرم ابتداء والقرينين ما ذكر بين البيع وفامعهم أنه يفسخ إن وقع
 وترك أن البيع وفوقه عاقبه العوض يربح لكل واحد عوضه بالفسخ فلا كبير ضرر
 بخلاف ما لا عوض فيه أنه يسلط أصلا وقسح نظرا بالحسن ومقتضى هذا أنه
 الثواب كالبيع وأما الكتابة فالظاهر فيها إرادة كونها من باب العقد وأما التلخيص فينبغي
 امضاه على مقتضى العلة المتقدمة (ص) وعذر تركها والجماعة شدة وحمل وطير
 وجذام مرض من غير عرض واشراق قريب وقهوه (ش) لما جعل في الاعتذار المسقط
 لغير الجملة المشار إليه سابقا بقوله ولزم المكلف إلى قوله بالإعتذار أخذ منه
 والاعتذار المبيح لتركها مرة بما يتعلق بالنفس والأهل والمال والدين فقال وعدوا الخ
 والمعنى أن من الاعتذار المبيح لترك الجماعة وترك الجماعة في الصلوات الخمس شدة الوخل
 وهو الطين الرقيق وبعبارة أخرى هو الذي يجعل الناس على ترك الدماس ومنها شدة
 المطر وهو الذي يجعل الناس على قفطية رؤسهم ومنها شدة الجذام بحيث تضرب راحته
 بالناس ثلاثا ينادي بعضهم من بعض وتجميع الجذام في موضعهم بالأذان وأوجب ابن
 حبيب عليهم السلي اليها قال ولا ينعون من دخول المسجد فيها خاصة للسلطان منعهم
 من غيرها المأزى بعد ذكره الخلاف المذكور وهذا على أنهم لا يجحدون موضعها فيتنزه
 فيه أمالوا وجدوا بحيث لا يلقى ضررهم بالناس وجبت عليهم إذا كان المكان تجزئ
 فيه الجملة لكان الجميع بين حق الله وحق الناس ومثل الجذام البرص المضر الرأفة
 ومنها شدة المرض بحيث يشق عليه الأيمان ومثله كبر السن ومنها القريض لمن يتلاف

١٤ في كونه جسدا ما ولو لم يتضرر من راحته ورد ذلك بحسبى تت فقال كلام الأئمة فيمن تضرر
 راحته ظاهرا في اشتراط الشدة فالصواب ما قاله جبرام لا يتضرر براحته (قوله ويصعب الجذام) أي يصلون الظاهر جماعة جمع
 أحدهم (قوله إذا كان المكان تجزئ فيه الجملة) رلوا الطرق لما تقدم أن المحدثان الجملة تجزئ في الطرق (قوله بحيث يشق عليه
 الأيمان) تصور لشدة المرض وإن لم يشق جدا كما في شرح شب ومن باب أولى أنه لا يعتد معه الأيمان (قوله ومثله كبر السن)
 ليكن يشق لزومه التقدير على من كره لا يصح كالمج في فائدة المرض في نقصان التقوى وقيل اختلال الطبيعة

(قوله ويخشى عليه الضيعة) الواو بمعنى أو كما أفاد شرح شب والمراد بالضيعة أن يخاف عليه أن يقع في نار مثلاً أو يخافه عليه العطش بل خوف الضيعة أهم (قوله اشراق قريب) وأولى موت كل قال عجم والحاصل أن شدة من أحد الأبوين أو زوجته أو أخته ونحو ذلك يبع الخلف وأولى اشراق من ذكر على الموت وأما الصديق فلا يبع شدة مرضه الخلف ويصعب الاشراق (قوله من صديق) قال تت ولا يدخل فيه الصاحب غير الصديق كما هو ظاهر كلام ابن عرفة قال عجم ولقريب المريض أن يخرج من المسجد والامام يخطب إذا بلغه ما يخشى منه الموت وقد استمرخ عمر بن سعيد بن زيد بعد تأمله بالضيعة فتم كهما وذهب اليه بالعقب اه قلت وفي المدخل ما نصه وقد وردت السنة أن من أكرام الميت يجعل الصلاة عليه وقته فقد كان بعض العلماء رحمه الله عن كان يحافظ على السنة إذا جاء الميت إلى المسجد على عليه قبل الخطبة ويأمر أهله أن يصحبوا إلى دفنه ويعلمهم أن الجمعة ساعة لهم ١٠٦ أن لا يدركوها بعد دفنه فجزاه الله خيراً من نفسه على محافظته على السنة

والتيه على البدعة اه وقوله وقد وردت السنة الحقة تصديق لقول بعض علماء عصرنا أن من أكرام الميت دفنه وتكديس يلبس كذبته عن يدي العلمين اه لا أعلم منه ثم أن ظاهر كلام صاحب المدخل أن السنة ما ذكر وأن لم يخش تقير الميت ولا يخشى عليه الضياع وهو ظاهر من مستلة الاشراق وكلامه يفيد أنهم إذا دخلوا وقت الخطبة يأمرهم بالصلاة عليه والتهاب دفنه وحرم قاله في (قوله عابدهم القربة) أي الاقارب قال في المصباح دعههم الاصردهم منهم من باب تعب وفي لغة من باب نفع فاجأهم فقراً يقع اليوم وقع الهاء وقوله يشد الباسية من أي الماشية الاقارب من شدة المصيبة أو أن الباطن يور (قوله ابن رشد

عليه الموت ويخشى عليه الضيعة لكن قريش القريب الخاص وان لم يخش عليه الموت ولم يرتب على تركه قريضة ضياع وأما القريب غير الخاص فظاهر كلام ابن الحاجب أنه كذلك وكلام ابن عرفة يفيد أن قريضة كقريب الضياع والخاص كقريب الضياع المستطوع ما يحصل بتركه هلاله المرض ولو قريضا خاصا وهو خلاف ما يفيد كلام ابن عرفة وابن الحاجب فلا يعول عليه ومنها اشراق قريب على الموت ونحو من صديق وشيخ وزوجة ومولود ولو لم يخش الله لان خلفه ليس لاجل قريضة بل لمسا عابدهم القربة بشدة المصيبة ابن القاسم عن مالك بن نويرة الخلف للفقير في امر ميت من اخواته مما يكون من شأن الميت ابن رشد ان خلف ضياعه وتغيره وبهذا ظهر ان قوله واشراق قريب غرقوله وقريش (ص) وخوف على مال أو جس أو ضرب (ش) أي ومن الاضرار المصيبة الخلف عن الجمعة والخوف من ظالم أو غاصب أو نار على ماله أو لغيره بشرط أن يكون المال له بالان يحفظه وكذلك خوف على عرض أو دين كخوف الزام قتل رجل أو ضربه أو عين بعة ظالم أو خوف حبس أو ضرب وقوله أو جس أو ضرب فمأخذها بالرفع عطف على خوف بعد حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه لا بالجر عطف على المضاف القساق المتيقن بالتقدير أو خوف حبس أو ضرب قال بعض وكان سبب عطفه ما باب أو خوف توهم ان كل واحد لا يكتفي منفردا (ص) والاظهر والاصح أو جس معتر (ش) يعني ان من الاضرار المصيبة الخلف خوف القريب المعسر ان يسهه غراما أو ما يثبت عمره لانه يعلم من باطن حاله ما لو تعلق بسبب عليه السجن فهو مظلوم الباطن محكوم عليه بحق في الظاهر كما قاله ابن رشد وقال سمعون لا عذلة في الخلف وتقرير ابن رشد والشمسي بما تقدم من الماثل ان يقول موضع الاصح المختار بل وقال كبس معسر على الاظهر

الخ) لا يخفى ان كلام ابن رشد هذا خلاف ما يشهد كلام صاحب المدخل (قوله أو جس أو ضرب) ظاهره ولو قلنا (قوله أو غاصب) هو نفس الظالم (قوله أو عين بعة ظالم) معطوف على قتل رجل أي كخوف الزام عين بعة ظالم أي يقول الذي يد التولية الحقوا على انكم لا تخرجون من تحت يدي ولا من تحت حكمي وهو يقتل الذين ومثال العرض خوف من سب أو قذف (قوله لفساد الحق) أي لانه يسير التقدير أو خوف على جس الخ (قوله والاظهر والاصح) خبر لا يتد العذوف والمجلة مستوفى بين المعطوف عليه والمعطوف أي وهو اظهر وأصح (قوله لثبت عمره) فلا كان ثابت المعسر لا ينجو منه الخلف لانه لا ينجو من سببه فلو علم اني محبس لفساد الحال لخيرته الخلف فيما يظهر (قوله وتقريره ابن رشد والشمسي بما تقدم) أي فالأولى ذلك نظرا لانه يعلم من باطن حاله ما لو تعلق بسبب عليه سبب من قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة فهو مظلوم الباطن محكوم عليه بحق في الظاهر

(قوله لطابق النقل) من حيث ان هذا ليس الاختيار النفسى لمختار غيره كما يفيد التعبير بالا ح وقوله كان اظهر أى من حيث ان قوله والاظهر المختار على بعض العسلاين تقدم (قوله عدم وجدان ما يستقر به عورته) قضية كلام شارحنا انه لو وجد ما يستقر به السواثن فقط يجب عليه الذهاب الجامع وهو تابع في ذلك للمتابع وهو بعد وقال شيخ عجم أى ليجد ما يستقر به عورته فقط اذ هو الواجب لاجتماع الجسد فان وجدته ولو بكرة أو عارضة وجب عليه ذلك وحضور الجماعة وظاهر كلامه هو لو لم يأت القول بان ستر العورتين بشرط الصلاة اه (أقول) وحاصل ان المراد ما بين السرة والركبة فقط قال عجم قلت وماذا كرر شيئا وكذا من ان العذر عدم ما يستقر به العورة فقط لاجتماع الجسد في مكان من وجوبها بستر جسده ولكنه يرى عليه يجب عليه حضور الجماعة ولو وجد يحفظ بعض الفضلاء من أنه لا يجب عليه حضور الجماعة في هذه الحالة غير ظاهرا اه وقال محشى تن كل من وقف عليهم شرابه وغيرهم يفسرونه بأنه لا يجب ما يستقر به عورته (وأقول) مقتضى المناظرة على العرض صحة ما قاله بعض الفضلاء وبعد كتبى هذا رأيت ان بعض من شرحه فسر ١٥٧ العري بأنه عدم ما يليه مثله وقال بعض انه مع العري لا يجوز له الخروج

والاختيار لطابق النقل وكان اظهر (ص) وعمرى (ش) يعنى ان من العذر المبيعة للتحلف عدم وجدان ما يستقر به عورته انما يحل الصلاة بتبركها (ص) ووجه عقود (ش) يريد انه اذا احتشى ان يظهر على نفسه من الاهلاك بسبب عدم قرب عليه ويرجو بخلقه المعقوبه فانه يجوز له التحلف عن حضور الجماعة والجماعة ثم ان القود يشمل النفس وغيره وكذلك اسما ما يفيد فيه العقوم من الحد ويؤكد التدفق على تفصيله بخلاف ما لا يفيد فيه المعقوب كحد السرقة ونحوها (ص) وأ كل كثر (ش) يعنى ان من العذر المبيعة للتحلف عن الجماعة والجماعة أكل ما ذكره رايته كثر قبل انضاجها بانار وحل لا اذا جشانه ونحوهما مما لا رايته شيئا وأ كل ما ذكره في المسجد سرام قولوا واحدا وأ ما اذا أكل شيئا من ذلك خارج المسجد فهل يجوز له أكله المحلول فيه أو يكره قولان ثم انه يصرح أى شئ من ذلك خارج المسجد يوم الجماعة قبل الصلاة ما يمكن عنده ما ينزله رايته لما كقولنا يصح ومما ينزله رايته الصوم ونحوه مضغ المسحوق والسكر (ص) كريح عاصقة بديل (ش) هذا من العذر المبيعة للتحلف بالنسبة الى الصلاة الجماعة لا بالنسبة الى الجماعة لا تكون ليل (ص) لا عرس (ش) هو بالكسر اسم امرأة الرجل بالنسبة الى الجماعة لا بالجماعة كقولنا لا عرس (ش) هو بالكسر اسم امرأة الرجل بالضم طعام الوليمة ذكر ويؤتى قاله الجوهري وقال الخطيب الشيرازي العرس بضم العين والراء وسكوته الايتنا بالزوجة فان قرئ بالكسر فالكلام على حذف مضاف أى لا ابتاعه عرس وان قرئ بالضم فلا تقسه برعى ما ذكره الخطيب لاعلى ما ذكره الجوهري

بمنزل وانظر لو لم يستأكل بقرى أو لا يصرم على الرجل على الاصح وقبل يكره أو يستأكل الجماعة فقط لتسميها الاقربا وقال ابن عرفة الاظهر كراهة كل البصل والنوم يوم الجمعة وفي عيب وفي جواز دخول آكله المسجد بغرفة فوجاعة وكراهته قولان وصرح ابن رشد في المقدمات والبيان بأنه مصر على آكله دخول المباح وهو الطاهر (قوله فلا يصرم الخ) قال بعض الشراح وروا ذلك الكراهة والحوادث لا بعد ما ينزله الى التحفة فقط عنه (تنبيه) قال بعض الشيوخ يؤخذ من قول المصنف أى كل كثر استخراج ذى الساتن من المسجد لبعض الجاهلين بالزهر وقوله عن أهل الأندلس (قوله عاصفة) أى شديد وليس متهاذلة البرد ولا شدة الريح والشمس الآن تكون قد صارت بحيث تذهب به القرب والاشقة فيكون عدرا لمن هو خارج المصر اه (قوله ذكر ويؤتى) واجمع للطعام فقط كما يفهم من مختار الصحاح ولم يشك على ذلك حاله الكسر وكأنه لانه اذا كان به لأمه الرجل يكون مؤثلا لغيره ويطلق العرس بالكسر على رجل المرأة قلة وهو خلاف ما في المسباح فانه جمع له كقوله اذا أدرى منه طعام (قوله قوله لا على ما ذكره الجوهري) فى أنه يحتاج لتقديره التقدير لا الدعوة الى طعام ويعتبر الزم وهو الاجتماع (تنبيه) انما فيه المراف على ذلك القول بعضهم لا يصح عنها اذ هو حق لها السنة قاله في الطريق

ان يمكن ترك القتال لبعض المقاتلين (اعلم ان قول المصنف لبعض نصير تعلقه بامكان و تركه لكن ان كان باعق كان البعض ها
 يقول أى يمكن لبعض ترك لقيام البعض الآخر به وان علق قوله كان البعض هتاقوا كالالاته على حذيفه متناق أى تركه
 لقيام بعض به والامم على الأول معده وعلى الثاني للتعطل (قوله بان يكون فيه مقاومة العدو) أى فى البعض التارك مقاومة
 العدو كما يشترط فى الطائفة التى دخلت معه أو لا أيضاً أنها تقاومه (قوله من وج الوقت) أى الذى هو فيه حال عجز ولا
 تصل صلاة الخوف على الوجه المذكور والاحتمال يرجح ان كشف العدو قبل ذهاب الوقت فان رجح ان كشفه استمر حاله
 يخرج الوقت (قوله وركبنا الخ) كما يأتى لكن فى حالة عدم امكان قسمهم يصح ان اشد اذا مطلقا كما كانا ومشاة
 وأما فى حالة امكانه فان لهم ان يصلوا على دوابهم ايماء بامام اعلم ان ضلالتهم على الدواب اتمت كون حيث احتاجوا الخلف
 والحاصل انه اذا لم يمكن قسمهم وعلى الاتية فى قول المصنف وان لم يمكن الخ يصلون اذا ذلوا على خيولهم وان أمكن
 قسمهم فيصطلون ولو بامام ركبنا ومشاة (قوله عينة) أى عينة القبلة تظاهر العبارة بعينة القبلة ويسرة القبلة وخلف القبلة
 ومقابل القبلة ومعنى خلف القبلة أى ان العدو مستدير القبلة ومعنى مقابلة القبلة ان العدو مستقبل القبلة فقبله
 يصح كون قول المصنف وان جاهد الخ معناه وان كان العدو ولكن يلزم ١٠٩ تشتيت الضمير فالمناسب ترجيح

الضمير بين يقسم والمعنى وان كان
 من يقسم وهو الامام والمسلمون
 وجاهد الضمير الواو وكسر هاء يعنى
 مستقبلين القبلة قال فى الصباح
 قدموا واجهه ووجهه أى
 مستقبلين وهو الحاصل ان ظاهر
 حل الشارح ان قول المصنف
 وان جاهد القبلة معناه وان
 كان العدو وجاهد القبلة قلزم
 عليه تشتيت الضمائر فاذا
 كان المعنى ولو كان من يقسم
 مستقبل القبلة لم يلزم تشتيت
 على أن القصد الرد على المخالفات

ان يمكن ترك القتال لبعض المقاتلين بان يكون فيه مقاومة العدو وشاق وج الوقت
 على أقسام التجميع من راج ومترقد وأيس فان لم يمكن التفرقة وشاقوا ان اشتغلوا بالصلاة
 دهمهم العدو وانهم رما صلاوا على ما يمكنهم رجا ولا وركبنا كما يأتى ولا فرق بين أن يكون
 العدو عينة أو يسرة أو خلفاً ومقابلة القبلة كما كان يصفان وسواء كان المسلمون مشاة
 أو وركبنا على دوابهم ان احتاجوا الخلف وتكون صلاتهم ايماء الى هذا أشار بقوله
 (وان جاهد القبلة) أى على دوابهم (فحين) وإذا كان الخوف فى الحضر ومعهم مسافرون
 فيستحب أن يكون الانام من أهل السفر لا يتغير حكم صلاتهم لانهم يصلون ركعتين
 ولو كان أهل السفر الاثنين والثلاثه لتقدم الحضرى انتهى وتقديم السفرى يقهم من
 تأكيد الكراهة كما مر ومجاور تابعه لم أن المراد بالركعة هنا الاباحة (ص) وعلمهم
 (ش) أى يجب على الامام ان يعلم القوم كيف يفعلون حيث خلف القطع كما فى ح
 ونظائر ان الخوف يشمل ما اذا شئت ذلك أو وهمه وفهمه أنه اذا لم يصف التخلط
 لا يجب ولكن يندب (ص) وصلى بأذان واقامة (ش) الظاهر أنه معطوف على قوله
 وعلمهم أى والحكم أنه يصلى بأذان واقامة ويحتمل أن تكون هذه الجملة حسانة

القاتل بان المسلمين اذا كانوا مستقبلين القبلة والعدو فى قبائهم انهم لا يشعرون ولا يتأذى ذلك الرد الأول جعل قوله
 وان جاهد القبلة أى المسلمون القادمون وجاهد القبلة أى مستقبل القبلة ولو رجح الضمير لعدو وكان المعنى وان كان
 العدو مستقبل القبلة وهذه صورة اتفاق على التقسيم فيها (قوله كما كان يصفان) يضم العين وسكون السين المهملة
 قرية بين مكه والمدينة على مخرجين من مكه حين كان على المشركين خالد بن الوليد والحاصل أنه فى عز وعصفان كان
 المسلمون وجاهد القبلة (قوله وأعلى دوابهم) قال عجز وامامهم يصلى ايماء وهذه مستثناة من قولهم فيها تقدم ان الموى
 لا يؤم الموى لان الحمل ضرر وهو قاصد ما لا انهم هنا يصلون على الدواب ايماء مع القسم لامكانه بخلاف ما ساقى
 فانهم يصلون على دوابهم افاذا اعدم امكان القسم (قوله ومعهم مسافرون) أى كثيرون (قوله الاباحة) تقدم ان
 الراجح انها سنة (قوله ولكن يندب) أى يندب به أن يعلم ان تحقق انهم يعاون كشيها الاحفال تسامى فى تلك الحالة
 الفطحة (قوله وصلى بأذان) فى شرح عب وشب اذا ان استأنفى حضر كسقران كثر أو طموا غيرهم والافتداء اه
 ثم قال شب واقامة لكل صلاة على طريق السنة اه (أقول) وهذا خلاف ما تقدم فى الاذان فان الذى تقدم فيه أن
 القوم فى السفر يندب لهم الاذان اذ لم ينالوا غيرهم وظاهره ولو كقروا

(قوله سنة اخا بنا) اعترضه الثاني بان الاستئناف السابق لا يقتضي الواو اي فالناسم ان تكون الاستئناف الصوي (قوله والواو للاستئناف) ظاهر العبارة انها الاستئناف السابق وقد علمت أنه لا يقتضي الواو وان اراد الصوي نافي للموضع (قوله وفي الاولى للملاسة) انظر معان اللابس للشيء مصاحبه فترجم المعصية (قوله كالصبي) اي ودخل تحت الكفاف الجملة والظاهر ان الطائفة الاولى يضلون الركعة الثانية اذ اذا ولا يستحقون لانهم عزموا من حصوله اعرافه في الثانية حتى فاته فعلها مع الامام فانه ياتي بهم اوسعها والظاهر ١١٠ انه لا بد من حضور كل من الطائفتين للخطبة والتأهرا لانه لا بد ان تكون كل طائفة

اشي عشر غير الامام عن نفسه تقديم ولا يكتفي ان يكون في الطائفتين اثنا عشر لان الامام ضمنا منه الثانية انقطع تعلقه بالاولى بحيث لو تم مد بطلام بطل صلاتهم والظاهر انه يسري الخلل في صلاتهم لملامة الامام لانه امام بكلمة الطائفتين (قوله ثم قام) انهم موثقين ان ان يستقل ثم يشارقونه فان احدث قبل استقله جدا بطلت عليهم فهو وسو او علمه ان تخلف هو ارفع من بينهم ثم ثبت المستخلف ويمن من خلفه ثم نافي الطائفة الاخرى فبلى بهم ركعتي وسلم بخلاف ما اذا حدث ولو بعد ابعده تمام قيامه فصلاتهم تامة (قوله ادعابا) الاولى بالنص والفتح (قوله في الثانية) ان جعل متعلقا بتمام كان ما كان حكم فيها على القول بالقيام وان جعل متعلقا ببقائه فانه فالاولى تعلقه به ولو نادوا او قالوا فادعوا في الثانية كان اولها (قوله وفي قيامه بغيرها) وهو المشهور فالنائب الاقتصار عليه (قوله

استئنافا) ان كان قائلا قال اذا قسمهم فما كفيتم ما فعل فاجاب بقوله صلى والواو للاستئناف وقاع صلى هو الامام كما اشار به (ص) بالاولى في الثانية ركعة والاخرتين (ش) هذا متعلق بصلى كما ان قوله باذان كذلك والباقي باذان يعني مع وفي بالاولى للملاسة فلا يلزم تغلق حرفي برخصتي المعنى بعامل واخذ والمعنى ان الامام يصلي بالطائفة الاولى ركعة فيما اذا كانت الصلاة تنائية كالصبي والسفرية اذا كان مسافرا ولو كان المأموم حاضرا او بعضهم ثم باقي المسافر من خلفه في السفرية تركعة والحاضر يثلاث كما باقي وان لم تكن الصلاة تنائية بل كانت ثلاثية كالغريب او ربيعة بالنسبة الى الامام ولو كان خلفه مسافرا وبنسبة الانعام فانه يصلي بالاولى ركعتين (ص) ثم قام ساكنا وداعيا وفارنا في الثانية وفي قيامه بغيرها تردد (ش) هذا شروع في كفيتم ما فعل الامام وهو انه في الثانية ينظر الطائفة الثانية فاعلم انه ليس محل جلوس لكن يجري بين ثلاثة السكوت والدعاء وشبهه التمتع والنهسل والقرائة فيعلم انه لا يجها حتى تاتي الطائفة الثانية واعا في غير الثانية كالثلاثة والرابعة فهل ينظر الطائفة الثانية ايضا فاعلم عليه فيسكت او يدعو ولا يقرأ لان قراءته هنا بأم القرآن فقط فقد شرع منها قبل مجيء الطائفة الثانية وهي لا تترك في ركعة او ينظرها وهو جالس لانه محل جلوس ساكنا وداعيا وان كان الدعاء في الجلوس الاول مكرها فسد يثق فاعلى جوازه تردد للمتاخرين في التسليم على صاحب الكمال وابن بشر في ذلك قولين الاول لان القاسم مع مطرف وهو المشهور ومذهب المدقوقة والثاني لان وجب مع ابن كاتبة وابن عبد الحكم والاتفاق على قيامه في الثانية وعكس ابن بزينة في التسليم على اسرار جالسها وان في قيامه في الثانية قولين قال بعضهم والطريقة الاولى اصح واقتضا المدقوقة (ص) واثبت الاولى وانصرفت ثم صلى بالثانية ما بقى وساقرا لانفسهم (ش) هذا بيان لتعلقه الطائفة الاولى والثانية يعني ان الطائفة الاولى اذا صلى بهم الامام الركعتين في غير الثانية والركعة في الثانية فانها تتم ما بقى عليهم الصلاة اذ اذا وصلت وانصرفت وجاء للصدوق انهم احدثهم صلاة تامة وصلاتهم فاسدة فانه في الطراز عن ابن حبيب كاذ كذا التتالي (ص)

أو ينتظرها وهو جالس) وعليه بخارفة الاولى بتمام فتشهد الشهادتين كما في قت ويهلهم ذلك بشاراة أو جهره ولو باتروه (تنبية) لم يتبين حكم قيامه في المسئلة الاولى وفي هذه وجوبه فيها على القول به وبعبارة البدر عن بعض مشايخه قوله في قيامه اي هل يتعين الجلوس أو يتعين القيام (قوله وانصرفت) والمعبر عن دخول مع من الطائفة اول صلواته ولا ينتظر بسلامة الثانية ان تمام صلاة المسبوق من الاولى وهذا هو المتبادر من النقل (قوله فان أهمهم احدثهم) اي باستحسانهم اولا لا سيما الامامة كما يتبادر من قوله أهمهم احدثهم وكان القياس البطال بربح بيانية الامامة قد لا نصير كذا كرو في المرأة انزوت الامامة وما يتأخره الطائفة الثانية فصار لا يناء كذا كرو المولى في خبره ون فيه ما فاتنا وخبره

(قوله ولو صلوا بامامين) اي أو بأئمة وكان ينبغي تنويعها لانه كما هو متصبع ابن الموازي فيكون مفرعا على قوله رخص وقال مجاهد ثم ان المأمور من الطائفة الاولى لا ينسل على الامام وانما ينسل على عيشة من على يده ولا ينسل على الامام لانه لم ينسل عليه اه (قوله لجاز) اي مضى والافكر وللخاتمة السنبلة على ان الرخصة هنا بمعنى السنة وأما على كلام الشارح اياها فلهنا استواء الطرفين (قوله أو صلى الجميع اذ اذا) اشار على أنه لا مضموم لقول المصنف بامامين أو بعض (قوله لا تنز الاختيار) التي في النص قال المصنف والظاهر أنه الاختيار واستظهر ابن هرون الضروري فكان ينبغي للمصنف أن يبين المتخصص ثم يذكر مجمله فيقول لا تنز الوقت والظاهر ١١١ أنه الاختيار (قوله ولو صلوا بامامين) فان

قبل لم يصلون هنا ايعا اذ اذا وفيما تقدم في قوله أو على دواهم يصلون ايعا مقتدين بالامام قلت لان مقتدة الاقتداء هنا أشد من مقتضى الاولى (قوله ويرجو الاكتشاف) وأما اذا لم يرجو الاكتشاف فقد مومن (قوله آخر والاستحباب) أي كذا ينبغي فماس على الرأى المعافى التيمم تقرير لبعضهم (قلت) وما يأتي من أن هذه المسئلة مشابهة لمسئلة الاعراف أي بين رفقيل دخول في الصلاة بقصد أن التأخير على جهة الوجوب لقول ابن ناجي لا يعاد جازؤه على الاعراف فملاذ به الدم وخاف خروج الوقت انظر مرج (قوله فوت العدو) أي خائفون أن يشتم العدو أي خائفون أن لا يتمكنهم غلبته وقهره (قوله لحصول الخوف) أي لاحتمال حصول الخوف أو متعلق الخوف وهو فوت غلبة العدو في المستقبل

ولو صلوا بامامين أو بعض فذا جاز (ش) لما كان ايقاع صلاة الخوف على غير الوجه المذكور جازا فافا اشار الى صفتين آخرين وان كانتا غير مختصتين بالخوف وهو ان القوم اذا صلوا بامامين فان جلت الاولى بامامها الصلاة كاملة والاخرى وجاء العدو ثم سلبت وقامت وجاء العدو وجاءت الاخرى بامامها وصلت الصلاة كلها أو صلى بعض فذا والباقي بانام قوله أو بعده وصل الجميع اذ اذا جاز (ص) وان لم يكن أنزوا لا تنز الاختيارى وصلوا ايعا (ش) هذا اشادة الى النوع الثاني من صلاة الخوف وهو صلاة السابقة فهو قسم قوله سابقا ممكن كلبعض اى وان لم يكن قسم الجماعة ولا تنز قسم لكثرة عدو ونحوه ورجو الاكتشافه قبل خروج الوقت المختار بحيث يدركون الصلاة فيه أنزوا واستحبابا فاذ اتي من الوقت ما يسع الصلاة صلوا ايعا على خير لهم ويؤمنون ويكون السجود أخفض من الركوع ولو كانوا طالعين لان أمرهم الى الآن مع عدوهم لم ينقص ولا يمانور جوهم اى فهم خائفون فوت العدو وحصول الخوف في المستقبل وقال ابن عبد الحكم ان كانوا طالعين لا يصلون الا بالارض صلاة من قوله وصلوا ايعا منقذين وهذا حيث لم يتمكنهم الصلاة كما بين وساجدين ذكره في الرسالة وشرحها وتظهير بعضهم بقوله وانظر هل بامام أو أفذا او هو ظاهر كلامهم قصود (ص) كان دهمهم عدو بها (ش) يعنى انهم اذا اقتضوا صلواتهم آمنين ثم فاهم العدو في شأنهم اقبادرو الى ركوب دواهم فانهم يكملونها على حسب ما يستطيعون من ايعا وغيره فاهم الجواهر والباقي في النظرية والضمير فيه عائد على الصلاة وقال في كان دهمهم اى يعظم والتشعبة تام اى في قوله رخص لقتال جازن أمكن تركه لبعض وان جاء القبلة فقمهم فحين كان دهمهم عدو بها اى في قسمهم فحين ان أمكن وفي قوله وصلوا ايعا كان دهمهم عدو بها فيمكنوا على ما تقدم من صلاتهم فيصير دهمهم ركوع وسجود بعضهم ايعا خلا قال انهم لا يثبتون على ما تقدم ويقنعون وهذا ما يشرع في النصف الثاني والوجب القطع على طائفة

(قوله اى منقذين) اى لان الفرض انهم لا يتمكنهم الصلاة فقام (قوله وهذا حيث انخ) اى وما قلنا من انهم يصلون ايعا حيث انخ (قوله وتظهير الخ) الاولى التقرير اى حيث كان في الرسالة وشرحا فتنظير الخ وانظر اذا كان لا يمكن القسم ويمكن اقدم أن يصلوا طائفتين كل طائفة بامام والظاهر أنه يصلى كل طائفة بامام (قوله من ايعا وغيره) لا ينزع قوله فبادرو الى ركوب دواهم لان صلاتهم على دواهم لا تكون الا ايعا منى من اية الجواهر أو يقال فبادرو اى يقسمهم التحقيق في البعض اى والمراد ببادرو البعض لاحقة الجنس (قوله وهذا ما يشرع في النصف الثاني) هذا ما يتعلق بالقسم الاول اصل هذا الكلام لابن بشير ياروض من ذلك فقال لو صلى بهم صلاة من فطر الخوف وهم في الصلاة فالحكم ان تقطع طائفة وتكون وياء العدو ويصل الامام الذي معه ثم شغل معهم على ترتيب صلاة الخوف وهذا ان يشرع في النصف الثاني من الصلاة

وأما ان شرع فيمنع تركه أو يجده فلا بد من قطع طائفة من يتم بالاولى وتصلى الثانية لا تقسمها اما افذاذا أو بإمام آخر (قوله كذا في الخ) اشارة الى أن الكلام لا بد أن يحتاج له فيما يتعلق بذلك كالتعذير ودخل تحت الكافي التصحيح والافتقار عند الرمي والزجران ترتب على ذلك توهين الصدوق والامام يمكن من الحاجة اليه (قوله كان في غنية عنه أم لا) الا أن ابن شاس قد قال الآن يكون في غنى عنه ولا يحتسب عليه وشي عليه ع وبظاهر محشى نت اعتقاده (قوله على ما رجح اليه ابن القاسم) اى بعد أن قال تعالى بإمام ولا يدخل معه ابن ترشد ولا وجهه وبوجهه الطراز بأنه لمعقدا الاحرام صلاة خوف وكان اقلها أمنا بكم الحلال صارت كن حرم جالساً يصنع بعد ركعة فقام فإنه لا يصرم أحد خلفه فأما (قوله رجح اليه من لم يفعل) يحمل على ما إذا كان مسبوقاً مع الطائفة الاولى (قوله ومن صلى بعض الصلاة) اى عقد ركعة انتظار الامام حتى يفعل ما فعله ثم يقتدى به في الباقي ولو السلام فان خالفان فعل ما بقى عليه أو سلم قبله فله صلاة فان خالف وأعاد مع الامام ما فعله حال المفارقة له الامام ١١٢ عنه ان كان سهواً لاعد أو جهلاً كذا في ع وقضية أنهم اذا فعلوا

وطائفة تثبت معه (ص) وحل للضرر ورقتش وركض وطعن وعدم توجه وكلام وامسكاً ملطخ (ش) هذا راجع لقوله وان لم يمكن اى وحل في صلاة المسافة ما هو حرام في غيرهما من مشى كثير وركض وهو تحريك الرجل وهو أشمن المشى ولذا اصطفه عليه وطعن برعوى قبل وعدم توجه للقبلة وكلام لقبراصلاحاً ولو كثر كعذير غيره من يريد أو أخره بقسسته وامسكاً ملطخ بفتح اللام وظاهره ان بدم أو غيره كان في غنية عنه أم لا لان المجل عمل ضرورة (ص) وان أمونا باماعتصم سلامة آمن (ش) ضير بها تاد على صلاة الخوف مطلقاً كانت صلاة مسافة أو قسم و نائب فاعل أقت ضير مستتراى ان مقر به قد قرره وان حضر به فحضره في صلاة من حال اما صلاة المسافة فكيفها ظاهر يتم كل انسان صلاته واما صلاة القسم فان حصل الامن مع الاولى قبل مقارقتها استقرت معه ولا بأس بدخول الثانية معه على ما رجح اليه ابن القاسم وان حصل الامن مع الثانية وقد فرقته الاولى رجح اليه من لم يفعل لنفسه شيئاً ومن أتم منهم صلاة أجزأته ومن صلى بعض الصلاة مهل حتى يصل الامام ما صلاهُ المأموم ثم يقتدى به (ص) وبعد هذا الاعادة (ش) معطوف على الجار والمجرور وراى وان أمونا بعد هذا الاعادة عليهم في وقت ولا غير فكان فيجب ادخال الفاء على الجملة الاسمية لان حذفها شاذ ومنه حديث اللقطة فان جاس صاحبها والا استعجمها والجواب ان المبتدأ مخنوق مع الفاء وهو غير شاذ اى فالحكم لا اعادة ولا فرق في المبتدأين ان يكون ضميراً كفى الحديث أو وظاهراً بكانها (ص) كسواد ظن عندوا فظهر تقييده (ش) اى

ما بقى عليهم أو سلوا قبله سئل مطلقاً عامدين أو جاهلين أو ثابسين وانظر الفتحة في ذلك فانه يستبعد البطلان مع التسببان (تبيينه) انما هذا مع قولهم اذا فرق الريح السفن ثم اجمعت فسلابرجع الى الامام من عمل لنفسه شيئاً واستقبل قال حج ويمكن الفرق بانهم هم المأمومين الاستخلاف كان ارتباطاً ملهم بالامام أشد من فرقهم الريح في السفن واذا حصل للطائفة الاولى سهواً بعد مفارقتهم الامام ثم حصل الان قبل سلامهم ورجعوا له فظاهر انه لا يصح له عنهم ولا يجزئون القبل قبل سلامهم وبعد سلام الامام والبعدي بعد سلامهم وانظر

لوسا الامام وحده بعد مفارقتهم ثم رجعوا اليه لم يصدقون معه تدا لافرق
أولا (قوله أهمل) في المصباح أهمله أنظره فتقول أهملته اى أنظرته أى أنخرت طلبه اه فكون على هذا استعمال الشارح أنظره معنى استقر على طريق الصلوة ويقرأ بالبناء للمفعول والمعنى انظر اى أى أمره الشارع بالتأخير (قوله ومنه حديث اللقطة) اى ومن الخلف الشاذ من حيث هو وان تكن الجملة اسمية حديث اللقطة (قوله ولا فرق في المبتدأ الخ) عبارة لا ويمكن أن يعيب بان المحذوف هنا الاسم المبتدأ وهو غير نادر اى فالحكم لا اعادة ويجزى مثل ذلك في الحديث اى والاقتراح مع هو وقوع الجملة الطليعية خبراً جزئياً وفي كلام الزرقاني ما يفيد هذا (تبيينه) وعاذ بها ابن ناجي بالنظر الصلاة الخامسة ثم وجدوا باطرافها فانه بعد في الوقت و فرق للقاء بان صلاة الخوف ورد الذن فيها بانص الصريح فقرأ أو سنة قلنا لا يبعد اذا أمونا بخلاف الصلاة الخامسة المعطوف لم يرد فيها الاذن بالصراحة من القرآن والجملة وانما هي ليجتاز لا فيحذف ذلك كان اذا زال الاضطراب الى الوقت يصح في وفريق بينهما

(قوله فسر الخ) عبارة تت فسر السوادى الصحاح بالشخص ثم بالعدد الكثير أيضا ذاق القاموس ومن الناس عامتهم ١٥ ولعل الثاني هو المراد هنا وتترشحنا رجه الله تعالى أنه يصح أى معنى من تلك المعانى الثلاثة والعامه خلاف الخاصة والجمع عوام مثل دابة ودواب قاله فى المصباح والمعنى حينئذ كسوادى أى جامعة من العوام فلو أعتدوا (قوله نفيه) أى التلن معناه يبين أنهم لم يكن عدوا ولا غافلين واقع ورفقه بحال أى نظرنى متعلقا التلن أو أراذنا الظن المغنون (قوله) نان تسن الخ) راجع أقوله أو نفي الخوف عنه فترشحنا أى سننى الخوف منه ولا الخوف واقع ووقع الواقع بحال (قوله فيؤخذ منه الفرق الخ) وفرق آخر بأن العدو يطلب النفس والخص يطلب المال غايبا وسرمة النفس أقوى من سرمة المال ولا يرد السبع لأنه وإن كان يطلب النفس لكن دفعه عن مطاوعه يحصل بإسره عما دفع به العدو فان السبع شدد دفع بصوت الديك ونحوه كنفرة الطست ومن ١١٣ الهرو ويحيم عند رؤية النار ولا يدوم المرأة الطامث ولو بلغ المجهود وكذلك

لا فرق فى عدم الاعادة بين كون الخوف محققا وظنونا كسوادى فسر بالشخص وبالعدد الكثير وبالعامه من الناس ظن برؤيته أو بإخباره بثقة وعدوا يخاف قسوا صلاة الألتام أو صلاة القسم فظهر نفيه أى نفي التلن أو نفي الخوف منه بأن سنا أى منهم ما نرى أو نحوه فلا إعادة فإن قلت لا عبرة بالتلن الذى يخطوه قلنا ثم فى ما يردى تعطيل حكم لا فيما يبر كيفة قلت فيؤخذ منه الفرق بينه وبين التلن الخائف من خص ونحوه ثم يظهر نفيه فانه بعيد لأنه أصل بشرط (ص) وإن سها مع الأولى أصبحت بعدا كالأها (ش) يفتى أن الأمام إذا سها مع الطائفة الأولى سها أى ترتب عليها بهجود أصبحت السهو بعد كمال صلاحها القسم القبلى قبل صلاحها والبعدى بعده وجاز تجودها قبل أتمامها الضرورة وإذا ترتب عليها بعد مفاصلة الإمام بهجود قبلى وكان ما ترتب عليها من جهة الأمام بعدا فانها تطلب جانب النقص (ص) والامجدت القبلى معه والبعدى بعد القضاء (ش) أى وإن كان المخاطب بهجود الثانية بأن سها معها أومع الأولى لما تقدم من لزوم بهجود المسبوق المسد لك ركة ولو لم يدرك موجب أصبحت كما بهجود المسبوق القبلى معه قبل إتمام ما عليها والبعدى بعفتها ما عليها ولا يلزم الأولى بهجود أسهو مع الثانية لانقصاها عن إمامته حتى لو أفسد صلاته لم تنقص عليها والحاصل أن الطائفة الأولى تضابطا بالسجود إذا سها الإمام معها وأن الثانية تضابطا به سواء سها معها مع الأولى أو معها ما أو بعد مفاصلة الأولى وقبل دخول الثانية (ص) وإن صلى فى ثلاثة أرباعية بكل ركة باطلت الأولى والثالثة فى الرباعية (ش) هذا مفهوم القسم المسنون وهو قوله فما سبق قسمين والمعنى أن الإمام إذا قسم القوم أقساما معدا أو جهلا وصلى بكل طائفة ركة فى الثلاثية أو الرباعية فإن جلته محصية أو ماصلة لقوم

١٥ شي في عب (قوله أى وإن كان المخاطب الخ) هذا محل بحسب الفقه لا بحسب ظاهر لفظ المصنف لو قبل عدول الشارح من ظاهر المصنف لكون ظاهر المصنف فتقوله معروفا إذا سها مع الأولى فإن الثانية تضابطا بالسجود فيها ولو نظر ظاهر المصنف لم يعلم مخاطبة الثانية بالسجود فيها (قوله بأن سها معها أومع الأولى) أى وبين الأولى والثانية أى بأن كل أو سها سها (قوله القبلى معه) وانظر لآخره والظاهر أنه يجرى فيه ما تقدم فى المسبوق ثم إنه أجود القبلى ولو ترك إمامهم وتطل ملامتة من ترتب عن ثلاث سنن وتطل كما تقدم (قوله وإن صلى الخ) وصلاة الإمام محمية على القول الأول باطله على الثالث (قوله هذا مفهوم القسم المسنون) الذى قدمه الأباة فهو منافع المقدمه وهذا هو الراجح شيئا عباد الله (قوله معدا أو جهلا) أى لا سها ولا يفتى فى قوره معج ذات سها بعيد

(قوله لقول الاخوين) مطرفوا بن المجاشون • (فصل العبد) • (قوله سكا) أي بقوله سن وكيفية بقوله وانفتح
بسمع تكبيرات الخ ومخاطبهم او هو من يؤمر بها بقوله لما مور الجمعة وقتنا بقوله من حل النافذة لئلا والوسندو بابقوله وتنب
الخ وموضع ما رآه موضح ايقاعها بقوله وينبأ ايقاعها لئلا (قوله مشتق) أراد الاشتقاق الا كبر (قوله
والعاودة) عطف نفسه (قوله يتكرر ولا وفاته) ١١٤ أي في أوقاته لا يجئ في يوم العيد وقد وقت ليس بوقت

ولو قال لانه يتكرر وصحت لكن
أحسن وبعد كسبي هذا رأيت
في شترح شب لتكرر في
نفسه ويجاب بأنه تنسج في قوله
لا وفاته بان يراد بالوقت مالا صفه
كأن يؤمر من رمضان (قوله فن
باب التشبيه) أي لانه من باب
التشبيه عطف لقوله فلا يقال
نأنظر لجملة الحالسية التي هي
قوله وان كان الخ تقدير (قوله
بدليل) أي ضمن باب التشبيه
بدليل وقوله لا فلا ينظر الخ عطف لقوله
ولا يراد الخ وإتمام ما لم يطرأ
وجه التسمية أي على التسعة
لانه ليس على يلزم اطرافها بل
يجوز ابداء مناسبة (قوله وقيل
لهو بالفزع) أي وقيل تفاروا
بان يعود على من أدرك من الناس
وليست الاقوال المذكورة
متباينة (قوله والعبد أيضا
يعاد من هم الخ) ظاهره انه
مقول بالاشتراك على اليوم
للمروق وعلى ما عاود يدخل في
الغير يوم الجمعة لانه يعود وقد
تقدم انه من باب التشبيه ولا
تقتصر وغيره على الفرح والظاهر
انه مجاز لقوله المتقدم وهو

فتبطل صلاة من فارقه في غير محل المقارنة وهي الطائفة الاولى في الثلاثة والرابعة
لان السنة ان يصلي بها ركعتين وايضا قد صاروا يصلون الركعة البتة اذ اذا ورد
كان وجب ان يصلوها ما مومن والطائفة الثالثة في الرابعة لما تقدم من التعليل
وتصح صلاة الطائفة الثانية في الثلاثة والرابعة اذ صاروا يكن فاته ركعة من
الطائفة الاولى وأدرك الثانية فوجب ان يصلي ركعتي البناء ثم ركعة القضاء فافقد
فعل هؤلاء كذلك وكذلك تصح صلاة الطائفة الثالثة في الثلاثة ولعلهم جهاسة
صلاة الخوف وكذلك تصح صلاة الطائفة الرابعة في الرابعة لانهم يكن فاته ركعة من
الطائفة الثانية فأتى بالثلاث ركعات قضاء وقد فعلوا ذلك هذا قول الاخوين مطرف
واين المجاشون وقول أصيغ وصححه ابن الحاجب وقال مهنون تبطل صلاة الجميع
الامام وبقي الطوائف الثلاثة السنة ابن رنوس وهو الصواب وابنيه أشار مشافق
البطالان بقوله (كفوهما على الارجح) أي كبطال غير الطائفة الاولى والثالثة في
الرابعة وهي الثانية فتصحا والثالثة في الثلاثة والرابعة في الرابعة كذا صلاة الامام
أيضاعلى ما عند ابن رنوس وأشار بقوله (وصحح خلافه) الى تصحيح ابن الحاجب لقول
الاخوين وهو قصر البطلان على الطائفة الاولى والثالثة في الرابعة دون ما عاودها
ودون الامام وهو القول الاول المصدريه فهو عند هذا المذهب
• (فصل) يذكر فيه صلاة العبد سكا وكيفية ومخاطبها وسوقا ومندوب وموضعها
قبل مشتق من العود وهو الرجوع والمعادة لانه يتكرر ولا وفاته ولا يراد مشاركة غيره له
فذلك كيوم الجمعة ويوم عرفة فلا يقال لشي من ذلك عودا من مكان قد ساءل يوم
الجمعة بعد المؤمنين فن باب التشبيه بدليل انه عند الاطلاق لم يتبادر الفهم الى الجمعة
البتة اذ لا يلزم اطرافه وجه التسمية وقيل لهو بالفزع والسرور على الناس والعبد
أيضا ما عاود من هم وغيره وهو من ذوات الوجود فليتبعه كخزان وجع بها وسحقه ان يراد
لاصله فراحته وبين اعدا ان تخطب وأول عود صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعد
القطر في السنة الثانية من الهجرة وهي سنة مشر وعيها ومشر وبيعة الصوم والركاة
واكمل الاحكام واستقر ما عليها حتى فارق الدنيا (ص) سن لعبد ركعتان لما مور الجمعة
من حل النافذة لئلا وال (ش) يعني انه اختل في حكم صلاة العبد فاشهر وكألا انها
سنة عين وقيل كفاية ويومهم هان تليزمه الجمعة فيخرج العبد والصبي والمرأوا المسافر
ومن هو خارج ثلاثة اميال من المصر فلا تنسج في حقهم لكن يجب كفاية ويخرج

المبادر أو تشبيه بحذف الاداة (قوله عبد القطر) ولم يتكلم على عبد الاصحية (قوله وهي من مشر وعيها الخ) الحاج
لمين المتقدم من التأخر من تلك الامور وما قدر الا كمال المذكور (قوله لعبد) أي في عود وفي شرح شب لا جمل عود هو متعلق
بسن أي جنس عود فطر أو أصحى وليس أحدهما كدمن الآخر (قوله لما مور الجمعة) المراد لما مورها وجوبها هو الذي ذكره
الموطن غير المعهود والداخل ثلاثة اميال (قوله سنة عين) وقيل بترتيبها عينها وكفاية

(قوله لكن لا يجب) استدلاله على ما يذهبون من استحبابها بقليل المسافر والمرأة ومن معها (قوله لانه لا يتم يوم الصلح) أي وقوفهم بالشعر الحرام قائم مقام صلاة العبد (قوله بل ولا للفقيرين يعني) ظاهره لا يجب ولا يسب مع أن أشبه قال من صلاحهم أهل من الذين ليسوا بجميع فلا بأس به والظاهر استحبابه على كلامه ثم أقول لأجابه لقوله ووجهه لان صلاتهم يوم الصلح (قوله من على كفره) أي من في كفره كما تقدم في الجمعة في شرح شب غفر ويوزن الاقتداء بالشافعي الذي صلاحها عقب الطلوع بخلافه لا يقتدأ بها الخالف في القروع وان لم يبق له فيما يظهر أقول ولا يظهر ذلك لعدم وجود السبب في كتب شافعية قال الآن يقال ان دخول الوقت شرط لا سبب ثم لأننا نقول أي مانع من ان يكون ياريا على النفل فيصعب بعد طلوع الشمس الا انها تنكره قبل ارتفاع الشمس فلهذا قل قوله وقتها ارتفاع الشمس الخ أي وقتها السبب فيكون موافقا للشافعي (قوله من حل النافلة الزوال) ولو أدركته لم تكن ركعة قبله (قوله أول وقتها طلوع الشمس) أي بعد الطلوع وان لم ترتفع فيخرج اخذ الطلوع ويسن عنده تأخيرها لارتفاعه وعبارة المنهج ووقتها ما بين طلوع شمس وزوال (قوله بغير شذخ) أي وذلك لانها لو كانت سنة فغير لكان من فائتة سن ١١٥ في جميع انها لا تسن بل تسحب في

حقه (قوله بشرط ايقاعها مع الامام) لا يعني ان المصطفى حذفت من حق ما أمر بالجمعة اذا أراد ان يوقعها مع الامام أي انه اذا أراد ايقاعها مع الامام تسن في حقها وما اذا اريد ايقاعها مع الامام فلا تسن في حقها بل تنبى نقول الشارح بشرط ايقاعها أي ارادة ايقاعها وذلك لان الخطاب بالنسبة قبل حصول ذلك الشيء وتكون المراد تقع سنة اذا حصل ايقاعها مع الجماعة لا يصح لان المراد الطلب على جهة السنة وهو سابق على الفعل وبعدها يرد ان

الحاج يعني لكن لا يجب صلاتها لان صلاتهم يوم الصلح ووقوف المنكر الحرام بل ولا للفقيرين يعني ممن لم يجز ووجهه بان الحاج يعني ليس بخاتمة المسافر والمقيم بها ليس بخاتمة أهل غيرهما من البلاد ولا لهم تبع الحاج وشمل كلام المؤلف من على كفره من المنابر فانه مخاطب بها استثناء ومذهبنا ومذهب أحد وجهيها وروان وقت الصلح من حل النافلة وهو ارتفاع الشمس قد روي عنها رواها ولاز ولا تقتضي بعده وقال الشافعي أول وقتها طلوع الشمس فان قلت يرد من استحبابها اتمامها فانتهت سنة كفاية مع انعقادها سنة من قلت قد يقال انها سنة عين على من يؤمر بالجمعة وجوباً بشرط ايقاعها مع الامام فلا ينافي استحبابها بل لا يضر بها جامع الجماعة (ص) ولا ينادى الصلاة بالجمعة (ش) أي لا يسب ولا يسب بل هو جائز وقول ابن ناجي انه يدعو بده الحديث فانه صرح انه عليه الصلاة والسلام نادى به فيها وفي الصلاة بالجمعة اربعة أوجه فجميعها على ان الأول منصوب على الاغرام والثاني على الحال أي الزموا الصلاة حال كونهم جامعة ورفعهما على الاستداء والتبذير ورفع الأول على الاستداء ونصب الثاني على الحال والتبذير محذوف أي الصلاة حضرت حال كونها جامعة ونصب الأول على الاغرام ورفع الثاني على التبذير لئلا محذوف أي الزموا الصلاة وهي جامعة والصلاة جامعة نائب فاعل ينادى وهو

يقال ان الجماعة مندوبة في السنن ولو راحة كوتر وعيد فلا يظهر عليها شرط في السنة ويحتمل ذلك انه قبل صلاتها جماعة يسب في حق كل احد ان يصلحها بالجمعة فلا يوقع انه صلاحه او حصة فقد فاته السنة فلا يكون ذلك قبل ان تصل فينبغي له ان يصعد هاتفي جماعة فيظهر ووروه (تنبيه) لا تسلي السدان في موضعين وكما يشترط في امام القرية كونه غير معبد كذلك الصلح لا تسلي من صلاحها فيحصل اماماً واموماً ثم جاء الى محل آخر ان يصل اماماً واحداً على ما يظهر وان اقتدوا به أصدت ما لم يصل الزوال والسنن الرسالة (قوله بل هو جائز) أي مستوى الطرفين (قوله يرد الحديث) انظر كيف يقول استواء الطرفين مع فعل المصطفى صلى الله عليه وسلم وقوله راجع الفعل وفيه عجب اتمكروا ولم يردوه فهو مخالف ما في شارحنا وشارحنا تابع لقائي الذي هو الشيخ ابراهيم وحاصله انه اختلف في حصة وعنهما فيجئ فيذكره أي يذكره الحق بقرول ووروده لانه ليس بصحيح والقائي يثبتنا وحل عب يقتضي ترجيح كلام عجب ووجه يقول انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في صلاة أبكسوف ومعنى الصلاة بالجمعة أي طلبة جمع الكتاب واليا واسباب الجمع لها مجاز على لان الطالب هو الشارح

(قوله واقتض) أي مذ هو الظاهر وجرمه القاتل وحج والمراد بالافتتاح الاتيان والافق ولا يفتتح الا بتكبيره واحدا (قوله ثم يخص الخ) أي ثم اقتض الثانية يخص فلا حاجة لقوله غير القيام لان تكبيرة القيام سابقة على الافتتاح ولا يتبع الامامان زاد على السبع أو الخمس سندناه غير صواب وانطلقا لا يتبع فيه وظاهره زاد عددا وهو لا يوجب أيضا نقص التكبير بل يكمل المأموم كما بقده كلام مختصر الواضحة أو ما لو كان الامام يرى الزيادة على السبع ففي شرح شب الظاهر انه من بدليس تكبير الجنازة لان تكبير الجنازة لا يفتقد عليه الاجماع اه (أقول) الظاهر عدم الزيادة في نأخ انفتحت الشيوخ على قوامه بكبر في الأولى سبعاً بالاحرام وفي الثانية خمساً بالقيام ولم يناسوا فيها بان يقولوا يكبر في الأولى ستاً بالاحرام أو يقولوا يكبر في الثانية ستاً بالقيام وكان شفتنا يوجب عن ذلك بان تكبيرة القيام لها كانت يوقف بها في حال القيام فهي كلفار لم يبعدها فناسب التفسير فيها بغير اختلاف تكبيرة الاحرام كانت مستقلة بالتكبير والجميع من قيام ناسب ان يجمعها بخلاف تكبيرة القيام فانها في حال القيام قبل الاستقلال وأيضا تكبيرة الاحرام فرض فلا يتوهم كونها من التكبير المختص بالبعد بخلاف تكبيرة القيام فانها سبعة فناسب ١١٦ انهما من نوعها (قوله موافق) أي ويكون التكبير موافقاً إلى أحوال على

مرقوع بضمة مقدرة على آخر جرمه منعه من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحسابة (ص) واقتض سبع تكبيرات بالاحرام ثم يخص غير القيام موافقاً إلى التكبير المؤتم بلا قول وتصراموتم لم يسمع (ش) هذا شروع في كيفية صلاة العبد والمفاتيح ان المصل صلاة العبد يكبر سبع تكبيرات تكبيرة الاحرام قبل القراءة في الركعة الأولى ويضمن قبل القراءة غير تكبيرة القيام في الركعة الثانية الا ان يكون مأموماً مع غيره من التكبير عن القراءة كالخفية فالظاهر كما قال بعض تأخيره تبعاله كتناسخ القنوت والسجود القليل من يرى ذلك يكون التكبير موافقاً إلى من غير فعله من أحاده الا انه يفضل بينها بقدر تكبير المأموم بلا قول بين كل تكبيرتين كخصه بغير تبدل ويكون تكبير المأموم بعد تكبير الامام ان هه منه أو من المأموم ومن المسمع فان لم يسمعه من ذكر خلفاً صوته أو بعده فانه يصح أن أي بقدر بعقله ويرض لنفسه ان الامام قد كبر في هذه اللحظة وأنه فصل بتدريج تكبير المؤتم وهذا بخلاف التأمن فان المأموم لا يصح أن لا يؤتم خلف الامام حيث لم يسمعه لانه تأمن على فعل الغير والتكبير مطلوب من كل احداً أيضاً ما كان التكبير سبعة كان أقوى عطو يقمن التأمن ولم يصرح المؤلف بكون التكبير قبل القراءة اكتفاء بذكر الافتتاح لاشعاره بالقبول وابع بالاحرام

يجى الى المصنف المذكور أي حال من التكبير في الأولى والثانية لكن لا على لفظه بل باعتبار معناه وهو الجمع وكأنه قال يجمع في التكبير والاقبال واليات وأصله وما لا يحرركت المأموم اقتض ما قبلها قلبت الفه تم حذف الالف لثلاثة السالكين وهما الالف والتثنية أي لا يفصل بين آحاد التكبير فداً في ظاهر كما في حيب (قوله الاستكبر المؤتم) قال شب فيستحب للامام ان يسكت بشد ولا يتابع خشية الخلط على المأموم (قوله بلا قول) أي من تسبب وتعيد

بتمليل وتكبير فبكره أو خلاف الأولى (أقول) وهو الظاهر وفيه متابعة امام فيه كما يشهد التذويب (قوله وتصراموتم) انظر على سبيل السنة والاستحباب كذا في شرح شب والظاهر انه مستحب للتسابعة وقوله لم يسمع أي لان امام ولا من مأموماً ولا من مسمع قد سجد هـ (تنبيه) كل واحد من تكبيره سبعة أو ثمانية يصح الامام والمقرئ نقص واحد نفسه هو اقبل السلام ولا يأتي بعده بخلاف تكبير الصلاة (قوله فالظاهر كما قال بعض تأخيره الخ) البعض هو الخطاب بوردان الظاهر انه يقسمه على القرأ ولا يلتفت لامله ويرق بان مخالفة القنوت بلزم على عدم تبعته في ذكر فعل وهو الركون بخلاف ما هنا وما حصل من ذلك ما قاله ع من قوله قلت ظاهر المطلق أ كبرهم أو جمعهم الامام انه يكبر في الأولى سبعاً قبل القراءة في الثانية ستاً قبلها سواء اقتضى عن زيد أو ينقص وسواء كان يؤتم التكبير عن القراءة أو لا وقال شارحنا في لـ وانقلوا وجع بعد ان المنقضى التكبير ينبغي بطلان صلاته هـ (تنبيه) انظر لوني بعض التكبير حتى قرأ هل ينفي على مانعه قبلها أو يشدق على بعده القرأ بعد ما يأتي بجائزكم أم لا وعلى الاول ما حكم عادة القرأ متواتراً ذكر في أثناء القرأ متواتراً هل ينفي على ما قرأ أو ينفي وهو الظاهر والقلم ما حكم عادة القرأ متواتراً ما ع

(قوله ولا يضح أن تكون الباطنية) يقال ان الجرح بسبب الكلى اى بسبب ادخال أى لان حصوله من الشيء بسبب حصول ذلك الشيء (قوله لان المصاحب والملاصق) لا يمتنع ان الملاصق مصاحب فلا حاجة (ثم أقول) لاننا من ان يقال انه من مصاحبة الكلى للجزء وكذا يقال في غيرها (قوله والاتحادى) فان رجوع تكبيره فانظر هل لا يمتنع صلاته بمنزلة تارك الحائض الوسط سهوا ورجعه بعد استغفاله لانه في هذا يرجع من فرض لسنة أو تبطل وهو الذى ينبغي كماله لئلا لان الركن التلبس به هنا أقوى لانه فاق عليه من الركن التلبس به هناك الاختلاف في وجوب الفاتحة في كل ركعة (قوله أعداد القراءة) في شرح شب وانظر ما حكم إعادة القراءة (أقول) الظاهر الاستصحاب لانه تقدم ان الاقتناع مندوب اتفاق اللقائى وجم فان تركه اعادته لم تبطل صلاته (قوله زيادة القراءة الخ) هذا يفيد ان القراءة الزائدة الموصلة للسنن ودعى الاولى ووافقته آخر العبارة ١١٧ لكن يتأنيده قوله لانه لا سببه غير إعادة

القراءة والقوى منه وبين من زاد مرة أخرى أخرجه ان تركه كما عسر منق عليه فقد استصعبا بعض العلماء فلم تكن نيتهما موجبة للسجود فان قلت ان من قدم السجدة على الفاتحة يعيدها ولا يصعد عليه مع ان زيادة القراءة موجودة أيضا والجواب ان من قدم السجدة لم يقدم شيئا على غير نفسه بخلاف الذى قدم القراءة على التكبير (أقول) والذى ينبغي ان يقال ان السجود زيادة الركن القولى فلا يردنى (قوله) وعن تقييد الساجد الخ يمكن ان يقال ان قوله غيرا لم يتم تنازع فيه قوله يصعد بعدوه أى قطع النظر عن قوله قبله

لصبر ورؤى صر زنة التكبير سبعا بالاحرام ولا يصح ان تكون الباطنية لان الاحرام ليس سبعا للسمع تكبيرات ولا لمعة ولا لمصاحبة ولا لملاصقة لانه يقتضى ان تكون التكبيرات ثمانية كالشافعى لان المصاحب والملاصق والملاصق غير المصاحب والملاصق والملاصق (ص) وكبر ناسبه ان لم يركع وعنده والاتحادى وسببه غير لما توفى قبله (ش) يعنى ان من نسي تكبير العدد كلاً وبعضه حتى قرأ فان لم يركع بالانحناء فانه يرجع الى التكبير لان عمله القيام ولم يفت ذار جرح فكرياً إعادة القراءة بمصعد بعد السلام لان زيادة القراءة لانها انما تخرجت بعد التكبير واستغنى عن ذكر إعادة القراءة بذلك المصعد لانه لا سببه غير إعادة القراءة وعن تقييد الساجد غير المزمع لوضوح انه لا قراءة عليه فان الخفى تحادى اماما كان أو غيره وأخرى لو رفع من الر كوع ويصعد الامام واقتد بترك التكبير كلاً وبعضه قبل السلام ولا يصعد على المأموم لان امامه يصعد عنه وكان يمكنه الاستغناء من قوله غير المزمع بقوله فماسبق ولا سهو على مؤتم حالة القدوة وقوله وكبر على سبيل السنية ولا مفهوم لناسبه وانما اقتصر على التسان لاجل قوله ويجعد بعده (ص) ومدرك القراءة يكبر قدرك الثانية يكبر خمساً سبعا القيام (ش) يريد ان المأموم اذا جاف بعد الامام قد فرغ من التكبير وهو في القراءة فانه يكبر على المشهور وثلاثة الامر فليس فضائل صلب الامام وأولى مدرك بعض التكبير ثم يكمل بعد فراغ الامام والمائل قوله ومدرك القراءة يكبر مدرك الاولى والامر فيه واضح من انه يكبر سبعا بالاحرام ومدرك الثانية فيه خلاف بين مختار منته بقوله قدرك الثانية يكبر خمساً غير تكبير الاحرام الفصحى شبه على ان ما ذكره آخر صلاته فتكبيره القيام ساقطة

(قولوا لا يصعد على المأموم) أى وأما المزمع فلا يصح بسبب ترك التكبير خلف الامام ولو تركه بعدا لانه يحل المعد ومن باب أولى ولو كان التكرار من ايام لا يرى السجود لنقص التكبير كالشافعى والحنفى فاذا سها غافى عن جميع التكبير صحت صلاة المالكى خلفه لا وجود عليه لقول المنصف ومصدغه المزمع سواء أقر به المزمع أو تركه كتبه بعض شيوخنا (قوله) ولا مفهوم لناسبه) أى بل وكذلك تعتد به غير التكبير ثم بعد القراءة ولكن لا يصعد لانه لم يتركه التكبير سوا بل تركه بعدا (أقول) ان إعادة القراءة انما هي عند وهو مطالب بمعا على كل حال فالتاسع مصدر العبارة من ان الوجوب القراءة الاولى التى وقعت سهوا (قوله لاجل قوله ومصدغ الخ) أى لان السجود وانما يكون لتسان لا لتعمد (قوله فانه يكبر على المشهور) ومقاله لان وجوب التكبير لقراءة واحدة لاجل جماع القراءة (قوله أولى مدرك) أى يتأنيده فيما ذكره ثم يأتى بمقاله ولا يكبر ما فاته من خلال تكبير الامام والظاهر ان الخلاف جار

(قولوه بعد الجهر من السبت) أي السبت التي تطلب منه في الثالثة لأن الأولى يقتضها سبع والثانية خمس غير القيام
فصير تكبيره مستعجلاً في غير المصنوع وأما المسبوق فبأن يقتضه تكبيره الأحرار فقد حصلت الستة ونسقتا تكبيره القيام
(قولوه يقتضي سبعا) أي بالقيام (قوله) يقتضي خبياً أي غير القيام (قوله) وأجاب بعض عنه بما يهمل الخ) والجواب أنه إنما أكبر
القيام لأجل حصول عدد تكبيره الرباعية ١١٨ بأسقاط تكبيره الجاهل لانها تتبع للأمام لو افترضه (قولوه) وان كانت قضى الخ)

قال بعض فان لم يدركه في الأمام في
الأولى وفي الثانية لم ارفضا صريحا
قاله الشيخ سالم قال عجم الظاهر
تكبيره سبعا بالأحرار ثم ان تبين
أنما الأولى فظاهر وان تبين أنها
الثانية قضى الأولى بغيره ويجوز
فيه ما يأتي ولا يستحب سبعا كبره
حين دخوله الإحسان (قوله) وعند
بالتكبير أي التي هي تكبيرة
الأحرار (قوله فلا يعترض)
الاعتراض بوجوه على كل حال
أي اذا علمت ما قررنا من أنه في
الأولى يكبر القيام دون الثانية
(قوله) ومثله وسبأ وقته
السبع الآخر (قوله) وان لم يجر
مصل كبره والذهب في بيان
يرجع لإحسانه (قوله) ومثله
والأخالف الأولى فقط بدون
كراهة إلا أن ينسحق عليه له
وتجوز (قوله) وصحح خلافه ولو
يجوز قبل الغير عند بعضهم (قوله)
وجهر ولا يرفع صوت حتى يقره
فأنه بدعي (قوله) أي (الأمم) قيل
هل اجتماع الناس بالنص وقيل
لفظهم ولهم ولو قبل دخوله
والأول أقوى (قوله) ليدل العروبة
الخ) على أنه لا يجمع بين الأعراب
وهو الجاهل (قوله) والمراد باليوم
الزمن الخ) أي الزمن الشامل لتلك المواضع الثلاثة لأنه يحصل له التصرف فيها كما أفاده محشي تنويعنا أن أحسن
هذا مما قبله الذي هو قوله عند النزول في القيامة لكونه لم يدرك حاله القبر وقيل لم يدرك قلبه بحسب الدنيا حتى تسدده
عن الآخر وعليه فالمراد باليوم الزمن الذي يحصل فيه موت القلب بحسب الدنيا (قوله) ولا يحل يحصل بعظم القلب على الظاهر
هكذا استظهره ابن القزويني ومثله أنه يحصل ساعة وثلاثة وثلاثين لا ذكروا قبل يحصل يحصل صلاة العشاء والصبح في
جماعة (قوله) بالصلاة والذكر) ويستدل قراة القرآن بل هو أعظم (قوله) على المشهور) ومما يله أنه سنة واقصر عليه ابن الحاجب

عن الزمان الخ) أي الزمن الشامل لتلك المواضع الثلاثة لأنه يحصل له التصرف فيها كما أفاده محشي تنويعنا أن أحسن
هذا مما قبله الذي هو قوله عند النزول في القيامة لكونه لم يدرك حاله القبر وقيل لم يدرك قلبه بحسب الدنيا حتى تسدده
عن الآخر وعليه فالمراد باليوم الزمن الذي يحصل فيه موت القلب بحسب الدنيا (قوله) ولا يحل يحصل بعظم القلب على الظاهر
هكذا استظهره ابن القزويني ومثله أنه يحصل ساعة وثلاثة وثلاثين لا ذكروا قبل يحصل يحصل صلاة العشاء والصبح في
جماعة (قوله) بالصلاة والذكر) ويستدل قراة القرآن بل هو أعظم (قوله) على المشهور) ومما يله أنه سنة واقصر عليه ابن الحاجب

(قوله وضوء) كذا عامة الفا كهاتي والمراد بها الشعر الذي فوق ذك الرجل وحوا له ونحو فرج المرأة وعن ابن سريج أنها
الشعر الثابت حول حلقة الذبر ابن تاجي عز ابن واحد كالف كها في الخلاف قبله في جواز سطخ حافة الذبر ولا أعرفه
منه وصافي المذهب (قوله والغسل) بل ولو لا حله كما تقدم (قوله يستحب كونه وتر) أن أمكن الخ ظاهره أن الأمر من مستحب
وإحدى رواية أخرى تقدم الربط لأن رواية أحمد والترمذي وأبو داود التي على الله عليه وسلم كان يقطر على رملات
فقرآن فان لم يكن حساسا واثمن ما هو فقله في رواية الثانية التي فيها تقدم الربط يكون وتر أو لا وعلى الأول هل
هو مستحب واحد كما ذكرنا في الرواية التي اختصر فيها على الترويض الظاهر أم لا فقله التي أقوله أن الظاهر أن كل واحد منهما
مندوب فكونه بقرعة مندوب وكونه وتر مندوب آخر (قوله ليكون أول طعامه من لحم فترته) أي أول مطعومه أي ما كوه من
لحم فترته ثم لغيره أو قطي أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يقطر يوم الصر حتى يرجع لها كل من كبدا غصبت وهل ذلك لأن الكبدة
أيسر من غيره أي أيسر نضجا من غيره أو ثقولا كالباق أو لما في كل ١١٩ أهل الجنة عند دخولها كبدة الثور التي
عليه الأرض فذهب ذلك
عنه ممرارة السموت كذا قال
تت والصواب الحوت كما ذكره
أبو الحسن وفي الحديث نزل أهل
الجنة خذاه كبدة دون نزل أهل
بضم التوت والزأى طعام التزلي
الذي بها كذا في ثم قال وهذا
ظاهر في بعض ما يدل عليه
التعليق المذكور أو ما من لا ينضح
فهل هو كذلك وهو الظاهر

بالثياب الجديدة وتحسين هتبه من قص شارب ونحوه لأن من كمال التطيب بل لا ينظر له
فائدة إذا كان البدن دنسا به في غير النساء وأما النساء إذا خرجن وإن كن جاهن
فلا يتطين ولا يتزين خلوف الاثمن بين ثم إن المبالغة راجعة للتطيب والقرين والغسل
ومنها المشي قد ذاهب العبد ما لم يشق عليه لأفبر جوعه من المصلى لفرغ العبادة
ويستحب جوعه من طريق غير التي أتى المصلى منها التهود الطر يشق عليه ذلك ولا فرق
بين الامام والمأموم ومنها طرق عبد النظر قيل المذهب بالمصلى ويستحب كونه
يقرب وتر أن أمكن لمقاترة كله أخراج زكاة فطره المأموم يخرجهما قبل صلاة العبد
ومنها تأخيرها الفطر في عبد النظر ليكون أول طعامه من لحم فترته ومنها خروج المصلى
غير الامام صلاة العبد بعد طلوع الشمس في قرب منزله والافتقار بتقديمه يكون وصوله
المصلى قبل الامام قاله القسبي ثم قال الموقوف بعد الشمن بالواو وكان أحسن لأنه
مندوب وإن وادخر بعد طلوع الشمس استحب في التكبير لأن خرج قبل الطلوع
بعد منزله ونحوه موقوف التكبير إلى أن تطلع الشمس على المذوبة لأنه ذكر شرع
لصلاة فلا يوقفه إلا في وقتها كالأذان والمأث في المصطوب يكبر من انصراف صلاة الصبح
ابن عبد السلام وهو الأول لا سيما في الأضحية فحقيقا الشبه بأهل المشعر فالضحية فيه
قتر وج في الشطر والأضحية وفي حيث تطلع الشمس وفي خلافه لعدم التكبير لقضاج
قبل طلوع الشمس أي وصح خلاف مذهب المذوبة من عدم التكبير قبل طلوعها
بل يكبر قبل ويستحب الجهر بالتكبير لكل أحد غير النساء بقدر ما يسمع نفسه ومن يليه

المصلى ولا ينبغي أن يتنظر أحدا بل إذا وصل صلى وإن كان منزله بعيدا منها بالفرج يقدمه إذا وصل أقيمت الصلاة
(قوله لأنه مندوب ثان) أي فالخروج لصلاة الصلوات مندوب لأن كونه في العصر مندوب ووسيلة المندوب مندوبة
(قوله استحب التكبير) أي فأدى وخلاصته أن كل واحد يكبر في الطريق على حد ما جاعلة فائدة كما في تت وأما في
المصلى فقال ابن تاجي افرقت الناس القتر وان فرقتم محضر أي عزان القاسم وأي بكر بن عبد الرحمن فإذا فرغت أحداهما
من التكبير سكنت وأجاب الأخرى بمثل ذلك فستلحق ذلك فقال الحسن وأسر العمل عندنا على ذلك ما فرغ فبقية محضر
غير واحد من أكار النصوص (قوله لأنه ذكر شرع لصلاة) فيه أنه ليس وقت صلاة إلا أن يقال وقت صلاة في الجلة فقله
لمذهب الشافعي ولأنه يقول هذا بما يقوى ما يجتهدنا بما (قوله والمأث في المصطوب الخ) هو الذي أشاره المصنف بقوله
وصح خلافه كما أفاده الخطاب (قوله فحقيقا الشبه بأهل المشعر) الحرام لأنهم يكبرون منه فلا صار يدعون لقوله تعالى
فأذكروا الله عهده المشعر الحرام (قوله وفي حيث تطلع الشمس) فيه أنه لا يطلع لانه لا ضمير فيه (قوله غير النساء) أي فالمرأة أتسمع نفسها فقط

(قوله ونوذك غلبا) أي فلا رفع صوته حتى يقره فانه بدعة وبعض جمع حد السم والوفار (قوله حتى يقوم الصلاة) أي حتى يدخل في الصلاة كذا فسره حج واعترضه محض تنبأ بأن الموافق لابن الحاجب والجواهر وغيرهما ان القول الثاني يقول بقطع الجواهر الامام محل صلاته وان لم يدخل في الصلاة القول الاول يقول بقطع الجواهر محل اجتماع الناس (قوله باز وكان صوابا) ظاهره ان نفسه الثواب يحكون قوله باز أي اذن فمعه الاجر ويظهر حيثئذ ان كل من ذبح الامام وذبح غيره مندوب الا ان الامام أكد (قوله وهذا في الامصار الكبار) أي قول المصنف وغيره الخ في الامصار الكبار (قوله وأما القرى الصغار) المناسب ان يقول وأما غيرهما من الامصار وغير الكبار والقرى مطلقا والظاهر انه أراد الامصار الكبار بالمعنى من ذبحه في البلد ذبحه وأراد القرى الصغار بالمعنى من ذبحه ذبحه (قوله والعصراء) مرادف (قوله بدعة) أي مكروهة (قوله ١٢٠ لا تقاضه الخ) على لقوله ولا الفضل (قوله لا تقاضه الخ) أي لانه

مقاول بقبلته وصعبه
أفضل من مسجد مكة (قوله)
ستون للطائفتين ظاهره انه
يقسم على جميعه ويجعل
انه ينزل على كل واحد ستون
رجمة وهكذا يقال فيما بعد
ويقويه حديث انه ينزل على
كل متصالحين مائة رجمة
تسعون للبادي وستون للآخر
أفاده شب في شرحه بعبارة
أخرى أي تقسم على جميع
الطائفتين وان اشتبك قدر
طواف كل ستون هذا هو
التبادر واحتمل انه ينزل على
كل واحد ستون وأربعون
وعشرون بعبد من لقله
(أقول) الظاهر ان ذلك كناية عن
كتب حسنة للطائفتين والمصلين
والمشاهد (قوله من الحيز)
جمع حاضر كراكم وركم أفاده

وفوق ذلك غلبا اظهارا للشجوة وبذلك خالف تكبير الصلاة واختلف في سقر تكبير
من المصلى إلى الامام اليها فيقطع حيثئذ وهو قسم ابن يونس أو يستمر يكبر ولو جاء الى
المصلى حتى يقوم الصلاة وهو قسم الغني تأويلان (ص) وغيره أو خصيه بالمصلى (ش)
فما استحب مالك للامام ان يخرج أو خصيه فيذبحها أو يضرب المصلى بيزها الناس
اذا فرغ من خطبته ولوان غير الامام ذبح أو خصيه في المصلى بعد ذبح الامام جازو كان
صوابا وقد فعله ابن عمر رضي الله عنه انتهى وهذا في الامصار الكبار وأما القرى الصغار
فليس عليه ذلك لان الناس يعاونون ذبحها فولو يضربها انتهى أي ليس عليه ذبحه
الاستصحاب (ص) وايضاها به الآية (ش) أي يستحب ايقاع العبد المصلى
ولو بالبدنة والمراد بالمصلى الضاموا للصلاة أو مصلين للصلاة من غير ردة اعادة
بعدمه فعليه السلام ولا الخلق بعده هذا في غير مكة أو آمن في مكة فالأفضل ان
توقع في المسجد لا تقطع بالقله ولا الفضل لا تقاضه بمسجد المدينة بل لمشاهدة الكعبة
وهي عبادة مفقودة في غيرها تسبى ينزل على البيت كل يوم مائة وعشرون رجمة ستون
للمصليين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين اليه وانما استحب في غير مكة البروز
الى المصلى لانه عليه الصلاة والسلام بذلك حتى النساء من الحيز وربات الخدود
فقالن احداهن يا رسول الله احدا نالا يكون لها جلاب قال تعزها أنتها من جلابها
يشهدن الخيرة ودعوة المسلمين ونحوها عداوين آفاس النساء وآفاس الرجال وليعدهن
عن الرجال لما فرغ من خطبته وصلاته اليهن فوقعنهن وركهن فلو كن قريبا
لحسن الخطبة والمصدولو كبير يقع الحصر فيه وقبأ بها بين الرجال والنساء دخولا
ونخرا وجا فتوقع الفتنة في مواضع العبادات (ص) ووقع بديه في أوله فقط (ش)

المصباح والمراد بالمصلى بالفضل لمن بلغت سن الحيز ولم تحض بما توجه بعض الناس لان ما قلناه هو الذي الضمير
في كتب الحديث والاولى ان يقول حتى الحيز وربات الخدود ومن النساء (قوله الخدود) جمع خدود وهو ستر يكون
في ناحية البيت تقعد الكرواء (قوله جلاب) قيل المراد به الجنس أي تعبرها من ثيابها بالانصناع اليه وقيل المراد نشرها
معها في ليس الثوب التي عليها وهذا ينبغي على تفسير الجلاب وهو يكسر الجيم وسكون اللام وموحدتين بينهما القبل قبل هي
الفتنة أو الخوار أو عرض منه وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء وقيل الازار وقيل الملقية وقيل التقيصص (قوله ونظير
ناعدوا) معطوف على قوله لاه (قوله والمجد ولو كبر الخ) جواب عما يقال في ابعده يمكن وجوده في المساجد الكبار لا ينتج
هذا الحديث طلب الصلوات الصغرى (قائمة) قال في الدخول ان حبيب ان لم يستطعوا الخروج الى المصلى لم يطرأ عليه
صلوات المسجد الجامع على سنة العبد المصلى قال سالك لا يصلي في موضعين في مصر خلافا لشافعي (قوله ويرفع يديه في أوله)

لا يفتي ان في اطلاق اولاده على تكبيرة الاحرام مجاز علاقته المجاورة (قوله ونحوهما من قصار المصل) زاد في ذلك
 أي بالكاف لغيره عليه الصلاة والسلام اهـ فأراد ان قصار ما دعا الطوال فيشمل المتوسط (أقول) ويظهر من اقتصار على
 غير الشمس آكد فيهما على غيرهما فتدبر (قوله وخطينان كالجمعة) ابن حبيب ذكر في خطبة القطر القطرة في الاضحية
 الضحية وما يتعلق بها من نادى اذا أحدث فيهما أو قبلهما بعد الصلاة لا يخطف وحدهم الجالس بين الخطبتين يقدّر
 الجالس بين السجدين وهل يتخذ لهما منبر قولان (أقول) وظاهره انه ١٢١٠ يستلزم الجالس في أولهما وفي وسطهما
 كما تقدم مع أن الخطبة في حد ذاتها مندوب ولعل الظاهر انهما

هما مندوبان (قوله ومن الجهر بهما) أي قاسرا وهما ككلمتهما وانظر هل يندب قاصمه لهما أم لا (قوله أي وندب اسماعهما والاسقاء) أي من كان يتغافل لم يأت بالسبب (قوله وليس من تكلم فيها) أي أضاف حتى تمت بالنقل ان الكلام فيها كالعدم في خطبة الجمعة وان هذا هو المعتقد خلاف ما قاله عجم وغيره وما قاله ذلك المشي ظاهرا من النص الذي ذكره وجه الله تعالى (قوله أي وندب استقبال الامام) أي ذاته ولا يكتفي بوجهه (قوله لانهم ليسوا منتظرين الصلاة) أي حتى يفرق بين الصف الاول وغيره (قوله أي ارتكب مكرها) (قوله كالقرب الذي بين معصي الصلاة) قد تقدم انه بالعرف أو بالخروج من المسجد (قوله وذكره المواقف مقتصر عليه) أي فيكون هو الراجح فيعمل على ان العبدية سنة والاعادة مستحبة (قوله بلا حد الخ) أي خلافا لزم ذلك وندب تبعه تكبيرة تكبيرة

في الرسالة ويكرهون أي سرائر تكبيرة الامام (قوله وقائمة من لم يؤمر بها) في ذلك وندب لسيد العباد أنه فيها (قوله وهل في جماعة) القولان في كل من المستثنين والقول الاول يصح في ذلك ان في تعبيره بالاقامة اشادة الى ان غير المأمور بالجمعة لا يؤمر بالخروج لهما قال فيها ولا يجب صلاة العبد على التساوي العبد لا يؤمر بالخروج اليها اهلوا وحضر احدهم لم يؤمر بهما مع الامام في المدة تعقب ما تقدم ومن حضرهما لم ينصرف الا بصلاة الامام اهـ (قوله لا على العبد) ويحتمل ان يعود على العبد (قوله ثم انه يستثنى الخ) وأما اهل من غير الخراج فلا يقيمون جماعة كذا في شب أي بقيومونها افاذا

(قوله لا نافلة) في شرح شب ظاهر كلام الشارح الكراهة وكذا قال في قوله ومقتضى ١٢٢ (قوله فيها مطلقا) وأخرى
لوقضى فائتة أيام التشرى في غيرها (قوله ولو امرأه) ولو صيدا كان الزواني والمرأة تسع نفسا فقط والرجل يسع نفسه ومن
بيله (قوله على الشهر والرخ) ومقابله ما نقله ابن بشير من أنه يكبر عقب ست عشرة مكتوبة يعقب بظهر اليوم الرابع (قوله وكبر
نأسه ان قرب) في ثلث ولا يؤمر بالرجوع ١٢٣ الى موضعه الذي صلى فيه (قوله في الامهات) هي أربع المدونة

فانهم لا يؤمر من باقامتها لا بد ولا سنة (ص) وتكبيره اثنى عشر عشرة فريضة
وجوبها البعدى عن ظهر يوم النفل لنافلة ومقتضى فيها مطلقا (ش) أى يشلب
لكل مصل ولو امرأته أو مسافرا أو أهل بادية مصل في جماعة أو وحده ان يكبر عقب
خمس عشرة فريضة وقتية أو لها صلاة الظهر من يوم النفل وآخرها صلاة الصبح من اليوم
الرابع وهو آخر أيام التشرى على المشهور ولا فائتة ولو من أيام التشرى ولا نافلة ولو
ناصة للقرض وإذا ترتب على المصل للقرض سجود بعدى فانه يقع التكبير المذكور
عقب السجود المذكور وقوله وتكبيره أى المصلى كان من يومه بصلاته العدا لا
وقوله ان يكبر الهزأى عقب يقتضى انه يكبر قبل التستيع وقبل قراءة آية الكرسي
وهو كذلك وقوله وسجودها الخ عطف على خمس عشرة أى واثر سجودها البعدى وقوله
لنافلة عطف على خمس لاعتلى عشرة ولا على فريضة لقساد المعنى (ص) وكبر نأسه ان
قرب (ش) لا مفهوم ان نأسه وكذا استعماله كما ستظهر بعض لقول الجلابين ترك
التكبير خلف الصلوات أيام التشرى كبران كان قريبا انتهى والقرب هنا كالتقرب
المقدم في البناء كما ذكر مسند وأشار بقوله (والمؤمن ان تركه امامه) لقول
المدونة وان سبغته الامام كبر المأموم انتهى وأولى ان تعد الامام تركه ولو يعلم من كلام
المؤلف والمدونة هل فيه الامام أم لا وفي الامهات وأما ما لو تيقنه الامام فانهم فيه مونة
بالكلام لا بالتفسير لانهم خرجوا من الصلاة (ص) ولقوله وهو والله كبر ثلاثا (ش)
ظاهرة انه يخرج من عهدة الطلب بقوله الله كبرائعا كبرائه كبروا ان بعد هذه
الثلاثة مرة أخرى وهو ظاهر ما نقله الواقف والحدیث وعليه وجهه والشرع وذكر
الشعور وما يشد انه انما يخرج من عهدة الطلب شكر هذه الثلاثة المرة بعد المرة
لكن اعترضه ق (ص) وان قال بعد تكبيرتين لا اله الا الله ثم تكبيرتين وقوله الحمد
لحسن (ش) هذا في مختصر ابن عبد الحكم والمذهب الاول وقوله ثم تكبيرتين يريد
وتكون التكبيرات الثلاثة معطوفة على التهليله والواو وهذا لا يظهر من كلام ح (ص)
وذكره تغل يصلى قبلها وبعد الصلاة بسجدة فمعا (ش) المعروف كراهة التنفل بالصراة
أى المصلى للامام والمأموم قبل الصلاة بعد العدم وورد ذلك فان صليت العبد في
المسجد فلا يكبره التنفل فيه لا قبل الصلاة ولا بعدها وهو مذهب ابن القاسم في المدونة
وبوجه ذلك ان الخروج صلاة العبد بغير طوع القبر بالنسبة لصلاة القبر كما لا يصلى

والموازية والعقبة والراضة
فالمدة تسعون والعقبة
لعتبي والموازية لمحمد بن المواز
والواضة لابن حبيب (قوله
ولقطة الخ) قال في ثلث وحيد
عسدى مانعه ولقطة الامان
بهذا اللفظ مستحب والتكبير
در الصلوات في حد ذاته مستحب
(قوله المرة بعد المرة) في العبارة
حذف أى بان يقولها المرة بعد
المرة في قول الله كبر ثلاثا
ثم يدها مرة أخرى فقط كما يدل
عليه عبارة ثلث لنفس قوله المرة
ظرف لتكبر وروا الاقضى انه
لا يكتفى في العهدة الا اذا قال الله
أ كبر تسعاً وروا انما يستهوى
على (قوله لكن اعترضه ق)
أى بانه لا يبرق من نفس عليه
(قوله والمذهب الاول) إشارة
الى ان قول المصنف لحسن معناه
أحسن اذ يبنى على حقيقته لا
حاصل منافاة لما مضى وقوله
والمذهب الاول والحاصل ان
الذي يقبده النقل كما في ثلثه
وقع اختلاف في أصل التكبير
في المدونة ما يشد انه الله أكبر
ثلاثا في غيرها ما يشد ان اقضى

ما أشار اليه المصنف بقوله وان قال الخ ١٢٤ فيكون المصنف أشار لقولين (قوله وكبره تنفل) (فرغ) المصلى ليس له ان يعد
حكم المسجد فيجوز المكتبة العجب ونحوه هكذا نقل عن ابن عرفة (قوله المعروف كراهة التنفل في الصراة) ومقابله ما نقله
بهرام عن ابن حبيب من اباة ذلك وهو مذهب ابن القاسم في المدونة أى ان عدم كراهة التنفل في المسجد مذهب المدونة كما
أفاده بهرام ومقابله ما قاله ابن حبيب من انه يكبر كالصلى وأجاز في رواية ابن وهب واشتب بعضه الا قبله او قبل بالحق كس
١٢٥ المقصود من بهرام الا ان نقله عن ابن حبيب الكراهة هنا شافى ما تقدم (قوله الخروج صلاة العيد) أى في الصراة

(قوله لاعادة أهل البدع) أى لصلاة العيد (قوله لاناقول لانسلك) فيه شئ لان التعليل موجود وأما ما قلنا من ان التسمية
تطلب ولو في وقت النهي فليس شئ على أن اناقول ان قوله الخروج أى لصلاة العيد معناه أى فى العصر مقلداً لما فى المصحف (٢)
(قوله لان الخروج لصلاة العيد) أى للصلاة * (فصل الكسوف) * (قوله صنفين للمعلوم والمجهول) لا يخفى انهما اذا كانا
مبينين للمعلوم يكونان كسفاً بمعنى انكسفاً وإذا كانا مبينين للمجهول يكونان التفاعل مع مخالفة هواه تعالى والاصل كسفهما
الله تعالى أى غيرهما فظهر ان كسف باقى لا زماناً متدياً كما أفاده ١٢٣ الختار (قوله وان للمودى) المناسب حلف الالم
والتقدير من الامور الصلاة وهذا

بعد الصبر نافله غير صلاة الصبر فكذلك الاصل قبل صلاة العيد نافله غير هذا ووجه كراهة
التنقل بالنسبة قبلها وأما وجه كراهة فيها بعد ما غشيت ان يكون ذلك ذريعة لاعادة
أهل البدع لها القائلين بعدم صحتها كغيرها خلف الامام وغير المصوم ولا يشك كل من
هذين يجزى فى التنقل قبلها وبعدها فى المسجد مع انه لا يكره ذلك نفسه لاناقول لانسلك
ذلك اذا المسجد يطلب تحيته ولو فى وقت النهي عند مجئ من العلم وأما جوازها بعد ما
فى المسجد فلا نهى يندرج حوز أهل البدع لصلاة الجمعة فى المسجد فتأمل
(فصل) * يذكر فيه حكم صلاة الخسوف والكسوف وصفتهما وما يتصل بذلك يقال
كسفاً وخسفاً مبينين للمعلوم والمجهول وانكسفاً وخسفاً لغات والا كتر صلى
انهما بمعنى واحد فى الشمس والقمر وهما فى كل الضوء منهما أو بعضه الا ان يقل
جداً بحيث لا يدركه الأهل المعرفة فلا يصلى له وقيل الاجود ما بينهما قال الكسوف التغير
والخسوف الذهاب بالكسفة ولما كان القمر يذهب بجملة شوقته كان أولى بالندرج ومن
الكسوف فيقال كسفت الشمس وخسف القمر (ص) سن وان للمودى ومساقر
ليجوز صوره لكسوف الشمس وركعتان ترتيباً زيادة قيامين وركوعين (ش) ابتداء المؤلف
ببيان حكم صلاة كسوف الشمس والمشهور كما قال انما سئل أى عين يضابط بها القدماء
والعبد المكلفون والصبي الذى يعقل الصلاة وما كنى البداية والمسافر الذى لم يجد
سوره وصفتها ركعتان فى كل ركعة زيادة ركوع وقيام كما يقرأ فيها مسار على المشهور
اذ لا خطبة لها ومن مالاً جهر واستحسنه القننى ابن ناجى وبه على بعض شيوخنا
بجامع الزينة ثلاثاً باسم الناس انتهى وعلى المشهورية تأكد شرب الاسرار فيها
كما كدغيب الجهر فى التوريس من شرطها الجماعة على المشهور بل هى مستحبة قوله
من أى سنة عينه تنفى حق الصبي الذى يؤمر بالصلاة كما هو مفاد كلام ابن عرفة وغيره
وهذا مما يستغرب وهو ان الصبي يؤمر بالصلاة والنفس ندباً ويؤمر بالكسوف واستئنا
فلو قال المؤلف من مأمور بالصلاة وان مسافر الميحدس لمكان أحسن والفرق بينهما
وبين صلاة العيد التى لا يضابط بها الا من يضابط بالجمعة ان صلاة الكسوف صلاة توجب
لحدوث آية من آيات الله فيؤمر بها بالعلماء العمودى وغيره بخلاف صلاة العيد فانها
صلاة تشكر يقبلون فيها بالثياب ويقصدون بالمباهة (ص) وركعتان ركعتان

اذا كان بلدنا بل وان هو ديار (قوله
ليجسدهم) ظاهره وان لم يكن
لادراك امر أى بان كان مجرد
قطع المسافة كما فى المواضع
بان يجد لادراك امر كما يفيد
شرح الرحلة والسهرورى وثبت
حيث قال لان ذلك يفوت عليه
مصلحة ما جد السراجه ومقاد
عب انه الرجوع وهذا الثانى هو
الظاهر فنقول فقوله لم يجسدهم
كان جده لقطع مسافة لا لادراك
امر يخاف فواته فى التهموم
تفصيل (قوله لكسوف الشمس)
أى ذهب غيوها كله أو بعضه
الا ان يقل جداً بحيث لا يدركه
الأهل المعرفة بذلك فلا يصلى له
(قوله ركعتان) أى صلاة ركعتين
(قوله بزيادة قيامين) أى مع زيادة
الخروج هذه الزيادة تنمى كدلالة ان
مندرج على انه اذا تولى القيام
الركوع الزائد فهو واجب
السلام أو القيام والركوع الاصل
فهو فرض فلا يصح بسجود
(قوله والمشهور كما قال) انما سئل
عين) ومقابلته يجب على من يجب
عليه الجمعة (قوله على المشهور)

ومقابلته قول ابن حبيب الجماعة شرط فيها (قوله وهذا مما يستغرب) لا غرابة لان الصبيان لصغرهم وعدم ارتكابهم العظافات
يرجى قبول دعائهم أكثر من غيرهم فقوله والفرق الخ هذا يدفع الاستغراب (قوله لو لم يضطرب) أى خوف (قوله لحدوث آية
من آيات الله الخ) أى لاجل الخ والتأجيل بسبب كسوف الشمس ان الله تعالى اذا أراد ان يعز عباده حبس عنهم ضوء
الشمس ليرجعوا الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حصلت لم تكثر زرع ولا يحصى (قوله فيؤمر بها) اي بالعلماء العمودى (المستبان
يقول فيؤمر بها) الصبي لكونه لما كان غير مكلف يرجى قول دعائه قال فى ذلك وظاهر ما تقدم ان كل من النهى والندب يضابط بها
ولولم ياذن وليه (٢) قول القننى قوله لان الخروج الخ كانه يرجوع منه لقول الشيخ ووجه ذلك ان الخروج الخ مخرج

(قوله نسوف) أي ذهب ضوؤه أو بعضه الآن يقل جدا (قوله كالنواقل) أي السلسلة بشام واسدور وكوع واحد كل
 ركعة قال الثاني وتوله كالنواقل يعني عن قوله جهر أو بلاجم ومقصوده التبرع بالإحكام وظاهر قوله ما لك عدم
 افتة اراثاثة قصها كسائر النواقل بخلاف خسوف الشمس فتتكرر اثنتي عشرة مرة (قوله لم يمت) أي يقول المصنف
 وركعتان ركعتان أي وركعتان وهكذا فليس القصص خصوص الأربع (قوله ولكن الفعل بشام الخ) أي وكلام المصنف
 يخالف للفعل وأوجب بأن أصل السنة والتدنية يحصل بركعتين وهذا لا يناهض طلب زائد صلاة الضحى فإن أصلها يحصل
 بركعتين مع أنها أكثر من ذلك لأن أكثرها ثمان (قوله أي وسن ركعتان) لا حاجة لذلك بل يعطف على ما قدم من قوله ركعتان
 على أنه يأتي عليه حذف الفعل في ١٢٤ غير المواضع المعروفة فالاحسن أنه على المعنى يجعل قوله ركعتان مبتدا

وقوله كالنواقل خبر أي سكا
 وكيفية (قوله ولا تكتفوا فاعلموا)
 يجب أن يفهم تكتفوا هو اجتماع
 الحكمين في موضع واحد وقوله
 نظر القوم أي نظرا للفعل
 المقد الذي يضاف إليهما ويسند
 فوله أي ونسب فعلها أي فعله
 صلاة الكسوف والمناكب للفعل
 المصنف أن يقول نظر الفعلهما
 والتقدير ونسب فعلهما إلى أن
 الفعل المنافي بمعنى الإيقاع
 وكأنه قال ونسب إيقاعهما
 بالمسجد فيردن الإيقاع أمر
 اعتباري محض لا يتعلق به التدب
 ولا غيره والجراب كآفاده ابن
 قاسم على المحل أنه يجوز أن يسند
 الحكم للشيء المنسدرى لأنه
 سبب (قوله الشيخ وهذا إذا
 وقت الخ) أراد به المصنف رحمه
 الله تعالى لأن هذا كلامه في
 فرضيه كأيضا بالإطلاق عليه
 (قوله ولا ينادى الصلاة الخ) أي
 يكر (قوله وهو قول الشافعي) وهو الراجح لأنه

نسوف كالنواقل جهر بالإجماع (ش) يعني أن حكم صلاة خسوف القمر السنة
 على ما صرح به النعمي وشهره ابن عطاء الله في البیان والتقريب واقتصر عليه المؤلف
 هنا وإنما قال ركعتان ركعتان مكررا لأنه لو اقتصر على لفظ واحد لم يكن ذلك لأجرهما
 ركعتان فقط وليس كذلك فذكر أنها تصل كذلك حتى يتجلى وظاهر أن السنة لا تحصل
 بصلاة ركعتين فقط ولكن الفعل يفيد حصولهما بصلاة ركعتين فقط سند وقتها للعل كاه
 فإن طالع مكسوف فادعى الغرب وإن كسفت عند القمر يصلوا وكذا لو كسفت أفر يصلوا
 حتى غاب بليل خلافا للشافعي فيهما ويكره الجميع لها الفعلها في البيوت وقوله وركعتان
 نائب فاعل فعل محذوف أي وسن ركعتان كاهو ظاهرا وأوئيب ركعتان لخسوف قمر
 وهو الصحيح وما شهره ابن عطاء الله من سببها ضعف وإلجاء متعلقة على الجملة الأولى أو
 مستأنفة كالنواقل حال (ص) ونسب المسبب (ش) وهذا راجع لكسوف الشمس وكان
 الأولى أن يتم الكلام على كسوف الشمس ثم يأتي بخسوف القمر كما فعل أهل المذهب
 ولا تكتفوا فيفادها والمعنى أنه يستحب في صلاة كسوف الشمس أن تفعل في المسبب وإنما
 ذكر الضمير نظرا إلى الفعل أي ونسب فعلها في المسبب بخلاف أن تفعل قبل الإتيان إلى
 الصل وقال ابن حبيب إن شأنا فعلها في المصل أو في المسجد الشيخ وهذا وقع في
 جماعة كاهو المستحب فاما القذافي أن يفعلها في بيته ولا أن لها ولا إقامة لأنهما من
 خواص الفرض ابن عمر ولا يقال الصلاة جامعة بن ناجي نقل ابن هرون أنه لو نادى عند
 الصلاة جامعة لم يكن به بأس وهو قول الشافعي واستحسنه عياض وغيره لما في الصحيحين
 أنه عليه الصلاة والسلام بعثنا نجا نأدى الصلاة جامعة ويكره في افتتاحه كالتيكبير
 في سائر الصلوات (ص) وقراءة البقرة ثم هو الباقية في القسامات (ش) يعني أنه يندب
 أن يقرأ بقرآن البقرة بعد الفاتحة في القيام الأول من الركعة الأولى ثم يقوم والباقية
 وهي آل عمران والقسم والمائدة في القسامات الثلاثة الباقية بعد قراءة الفاتحة في كل

قيام

قوى المدرك (قوله ثم هو الباقية الخ) ولا يرد عليه أنه يقتضي أن يكون القسم الثاني أطول من الأول مع أن الزمن نسب كون
 كل قيام أقصر مما قبله لأن سورة النجم أسرع قراعتها من سورة البقرة فقام آل عمران مع الترتيل كما قال بعض
 الشراح ويقتل أن يقال المدحوب تقصير الر كمة التانيقن الأولى والتساعوا المائدة أقصر من البقرة قال عمران لكنه خلاف
 الظاهر (قوله يعني أنه يندب الخ) إنما قد روي كاهو كما قال بعض الشراح لأن ظاهر المصنف أن التدب لا يحصل إلا بقراءة البقرة
 ثم هو الباقية وليس كذلك بل مذهب المسند في الرسالة أنه إذا قرأ قدرها من غير ما في المطلوب إلا أنه خلاف ما ذكر في
 نفسه ويحدث عنده ما هو أوجب الجوف قول المدونة يقوم قياما طويلا نحو من سورة البقرة على الشيء نفسه كما قاله ابن عمر

في كلام الرسالة المتقدم فلا يحتاج في كلام المؤلف هنا الى تقدير وان تراءى كرم من السورة هو الاولى كما هو ظاهر ولا اعتراض
حينئذ (قوله تسن فيه القراءة) ٣ عليها القولين ان تطويل القراءة تسن أو لماعلى المعتمد من انه مندوب فلا (قوله أى وندب
الوعظ الخ) أى فذكرهم بالوقت وبأمرهم بالصام والصلوة والصدقة والعق وقض ذلك (قوله اذاد وبعده الايات)
أى وبعده الايات والصلوة لقول المصنف وعظ بعدها أى بعد الصلاة التى هى بعد الايات التى من جعلها الكسوف
(قوله يتوبين القراءة) أى لانه مساو وهو يسبح في ذلك الركوع ١٢٥ ولا يقرأ ولا يدعو (قوله وكذلك يسجد كل
سجود ركوعه) أى يسجد

قيام على المشهور لان من سنة كل ركوع ان يكون قبله فائضة ولان كل قيام تسن
فيه القراءة يجب فيه الفائضة وقال ابن مسلة لا تكرر الفائضة في القيام الثاني لان
الفائضة لا تقرأ في ركعة مرتين (ص) ووعظ بعدها (ش) أى وندب الوعظ بعد
الصلاة لان الوعظ اذاد وبعده الايات يريح تأنيها وليس هنا خطبة وان كانت عائشة
ثبت ما وقع من الوعظ من النبي صلى الله عليه وسلم حيث أقبل على الناس فحمدواثنى
على الله خطبة لان جماعة من اصحاب الرسول عليه السلام منهم على بن أبي طالب
والنعمان بن بشير وابن عباس وابو هريرة نقلوا وصفا صلاة الكسوف وليذكر
أحمد بن حنبل انهم عليه السلام خطب فيها ولا يجوز ان يكون خطبوا غفل هؤلاء كلهم
مع نقل كل واحدنا نقل تلك الحال فوجب جعل تسمة عائشة رضى الله عنها خطبة
على معنى انه فى كلام من تلوه فيه جدا لله وصالته على الرسول عليه الصلاة والسلام
على طريقتين ما يلقى في الخطبة لذلك جعلها خطبة وكان يلقى تأخير قوله وعظ عن قوله
كل ركوع (ص) وركع للقراءة بعد كل ركوع (ش) أى وركع ركوعا يقرب
من القراءة أى وركع كل ركوع كالتسبيح اذ القى قبله أى قرأ تسبحة في الطويل
ولا يسجد فيها فيه وبهذا وافق المدونة وكذلك يسجد كل سجود ركوعه ولو ترك
التطويل في القيام أو الركوع والسجود فهو واجب قبل السلام لان التطويل سنة
مؤكدة وامامنا فيصير على تاركه السنن متعمدا وفي كتابه أخرى وذكر صاحب
اللباب والشامل وغيرهما انه اذا ترك التطويل في القيام أو الركوع أو السجود
تجبد وهذا يدل على ان التطويل فيها سنة مؤكدة متعمدا لتت والبسائط وح
فقوله كالقراءة على سبيل السنة وقشرح (ه) ان التطويل مقيد بما اذا لم يضر
بالأمور كما في المواقيت وما اذا لم يتضرر وج الوقت ولكن كلام ابن ناجي يشهد
ان المشهور خلاف هذا فانه قال في قول الله تعالى وقوم قياما طويلا نحو البقرة الى
آخر ما ذكره وهو المشهور وقيل بطول الامام بحيث لا يضر من خلفه من غير تحديد
قاله بعد الوهاب وبه اقول انتهى اقله قلت لعل الخلاف في كون التطويل لمحدودا
أم لا وامامنا حصل الضرر فمتفق على عدم التطويل انتهى (ص) ووقتها كالسجود
(ش) يعني ان وقت الكسوف كوقت صلاة العيد من محل النافذة الى الزوال (ص)

في الطرائف انهما عن طوله بمجدلان من منحا كسكيات العيد وقد بين التفسير اذ افاق الوقت والحكم في تطويل القيام
والركوع يصير على ما ذكرنا في السجود اذا علمت ذلك فتوه خلافا لتت أى من انه لم يصحح بالتاكيد مع ان كلامه متفق
للتاكيد (قوله قلت الخ) لما كان ظاهر كلام ابن ناجي مشكلا ومخالفا للقواعد من اخاذه ان المشهور بطول الركوعين
خلفه أراد عجب ان يصرف العبارة الى معنى لا يختالف التواعد وحاصل ان القولين انقطاعا عن عدم الضيق والآن القول الاول
الذي هو المشهور يقول بالتطويل وانه محدود والثاني يقول بالتطويل لانه ليس بمحدود

(قوله لانه الواجب) اى فلا يقضى من أدرك الركعة الاولى مشأ ويقضى من أدرك الركعة الثانية
 الركعة الاولى فقط بتمامها ولا يقضى القيام الثالث ومثل فرضة الركوع الثالث القيام الذى قبله والركوع الاول سنة كافى
 الشيخ سالم كالقيام الذى قبله وظاهر ان الفاتحة كذلك سنة فى الأولى وفرض فى الثانية وظاهر المواق واين تأتى فرضتها قطعاً
 فى أول كل قيام من الركعتين والخلاف فحسبته ١٢٦ فى كل قيام ثان وفرضتها كذلك فى شرح عب وفيه شئ فان المقهور

من المواق انها ترض فى الأولى
 قطعاً وأما الثانية فليس بترأ
 اولاً بترأ قال بعض شيوخنا
 والحاصل انها ثلاثة فرض فيها
 وهو المشهور وفرض فى الأولى
 ولا يترأ فى الثانية الفاتحة لانها
 لا تكرر وفاء الشيخ سالم قال فى
 ك ان قبل كيف يكون القيام
 الاول سنة والثاني واجب
 انهم اتفقوا على وجوب الفاتحة
 فى الأولى من الركعتين
 واختلفوا فى تكررها فى الثانية
 الجواب لا يثبت من وجوب القيام
 وجوب القراءة اه (قوله ولو)
 ركع بنية الثانية) يأتى فى القذ
 والامام والمأموم ثم السجود
 لا يحتاج به الا القذ والامام
 (قوله وان ركع بنية الأولى الخ)
 هذا لا يأتى الا فى المأموم ولا يأتى
 فى القذ والامام (قوله فيصير فيه
 انشلاق) أى على الوجهين
 المذكورين من كونه تارة يكون
 بعد تمام شطرها وتارة قبل تمام
 شطرها (قوله أو انتهائ الخ) أى
 أو يصل بين كونه يتعاضل
 سببها ان أدرك ركعة لان
 الوقت يدرك بركعة وأما ان لم

يدرك ركعة فيصير ان يقال بالقطع وانتهائ كالتأخر والظاهر الثاني أى التفصيل بين كونه يتعاضل سببها ويؤخر
 لحذا كزنا الوقت يدرك بركعة (قوله يعنى انه يجب الخ) فيه اشارة الى أن الترتيب بين هذه الامور رتبة ما هو واجب ومنه
 ما هو مندوب (قوله ويستحب تقديم الكسوف على العبد) أى وان كان العبد كدتمتها لوفى المجلتها بتقديم الاكد
 هذا لا ترى الى تقديم سببها لاذن على قراءة القرآن مع أفضلها على الحكاية لان حكايته تقوى ناشئة بالقرآن فلهذا كذا
 الكسوف يخاف فواته بسلامة العبد او بتسلك اجتماع الكسوف والعبدان الكسوف انما يكون يوم التاسع والعشرين

من الشهر والعبد لا يكون فيه اذ هو اما اول يوم من الشهر او عاشره بل احوال اهل الهيئة اجتماعها على تسكينا
 بين التراقي كلامهم ورد ان العربي كلامهم بان الله ان يخلق كسوفها في أي وقت شاء أي لان الله فاعمل تحتار تصرفه
 في كل وقت ما يريد (قوله يؤخر الاستسقاء الخ) أي ان لم ينظر له بسببه الا تقي والا فعمل مع العبد بل مع الكسوف
 أيضا بعده (قوله وما أشبه ذلك) أي كما نفاذاً أي وصوت مال خفيف ١٢٧

أي اطلاع مناشلي الرضى
 (قوله والمرايا خصوص صلاة
 الخنازة) نذكرها أي أوقاتة
 نذكرها بعد طواع النعم
 وخلف أن آخرها تقوت لظن
 موت أو قتل

• (فصل صلاة الاستسقاء) •
 (قوله وسقي وأسقي افتنان)
 وهى معناه كل واحد من
 المعنيين الاثنين أو واحد منهما
 (قوله المنرب) بكسر الشين
 الحظ من الماء قاله في التفسير
 وكران مصدر شرب بكسر
 الراء شربهم الشين وفخما
 وكسرها أي ناوله يده (قوله
 وأساقه جعل يسقياً) أي أعده
 ما يشرب منه وهو بضم السين
 (قوله لقمطاً نزلهم الخ) القمط
 احتياض المطر (قوله للصل
 والجذب) الحمل والجذب شئ
 واحد وهو انقطاع المطر ويس
 الارض وقال بعض الشيوخ
 يقال لزراعة ما به عمل أو جذب
 ولا يقال للسوان أصابه محمل

أو جيل بل أصابه هزال أو ضعف
 وقال في المصباح محل السيل
 محمل من باب تعب اه فالخاء
 (قوله لشقاهم) جمع شقة أي
 أي فقوله لزراعة غلظ لغو لقوله لاستسقاء أي سواء
 كان احتياج الزرع لأبائه أو بشائه (قوله بسبب الخ) إشارة إلى أن قوله يهر على حذف صاف والباء السببية ويجوز
 أن تكون الباء بمعنى من أي شرب من نهر (قوله ماهر) أي بعض ماهر وهو احتياج أدى أو غيره بسبب تخلف مطر وقوله
 بأن يكون الباء السببية وقوله لإيهان ذات خفية أي الصلاة

ويؤخر الاستسقاء من العبد بعد اليوم آخر لان العبد يوم ربه وتجعل والاستسقاء على
 الضد والمرايا على فرض هنا فرض العين كفتح العبد وما أشبه ذلك ولا يقال المراد
 بالقرض صلاة الخنازة لانها قول خوف القوات متعسر فيها اذ لا تقوت بالدفن فيمكن ان
 تدفن ثم يصلى عليها بعد ذلك وقد يقال يصوت بالخنازة قول الرابح لجميع ما يتعلق بها من
 حصول اشراق وتجهيز وغسل وكفن وتشييع ودفن وتحويل ذلك لا خصوص الصلاة
 كما فهم المعترض والمرايا خصوص صلاة الخنازة لان الصلاة عليها قبل الدفن واجبة
 مع التمكن وهى هنا كذلك لان صلاتها فرض ومن هنا الترتيب الاشبارى أي ثم أخبر
 ان الكسوف مقدم على العبد عند الاجتماع وأما لوجع الاستسقاء والكسوف
 فمفعلان معاً يؤخر الاستسقاء ولما ذكر المؤلف الاستسقاء في الفصل السابق فالحسب
 ان يعقبه فصلاً ذكر فيه حكم صلاته ههنا وما يتعلق بذلك فقال
 • (فصل في ذكر الاستسقاء) • وهو المطلوب السق اذ هو استسقاء السق سقيت
 ويقال سقى وأسقى لغتان وقيل سقى ناوله الشرب وأما جعل يسقياً والاستسقاء
 غالباً المطلوب الفعل كالاستسقاء والاستسقاء طلب الفهم والشد شرباً طلب السق من
 الله لقمط نزلهم أو غيره ثم ان الاستسقاء يكون لأربع الحمل والجذب والثاني
 عند الحاجة إلى الشرب لشقاهم أو وداهم ومما أشبه في سفر في صحراء أو في سفينة أو في
 الحضر والثالث استسقاء من لم يكن في محل ولا حاجة إلى الشرب وغداً ناهم من الغيث
 ما ان اقتصروا عليه كانوا في دون السعة فلهم ان يستقوا ويسألوا الله المزيم فضل
 والرابع استسقاء من كان في نصب لمن كان في محل وجذب وهذه الأربعة في الحكم على
 ثلاثة أقسام فالوجهان الاولان سنة لا ينفي تركهما والثالث مباح والرابع مندوب
 اليه انتهى وستأتي الإشارة إلى هذا الرابع بقوله (ص) من الاستسقاء (ش) أي صلاته
 لأحد شيئين بينهما بقوله (لزرع) أي لأجل احتياج زرع ويقال لمعمل وجذب يقال
 المهمل ولا يستعملان في احتياج الحيوان ولا أدى أي (أو) لأجل احتياج أدى أو
 غيره من حيوان إلى (شرب) بسبب تخلف نهر أو غيره من مطر وعين ولا يقتصر
 الاستسقاء بمن كان في القرى واليهراء بل بشرع ذلك لئن في السفينة أيضاً عند حصول
 شئ مما يربح بان يكون في بحر أو عذب لا يصل إليه واليه الإشارة بقوله (وان بسقية)

في الحمل مفتوحة والحاصل ان الحمل والجذب ههنا عن قوله ان تقطع وما بعده عن قوله أو غيره (قوله لشقاهم) جمع شقة أي
 أنفسهم (قوله نصب) بكسر الخاء كأي شب (قوله أي لأجل الخ) أي فقوله لزراعة غلظ لغو لقوله لاستسقاء أي سواء
 كان احتياج الزرع لأبائه أو بشائه (قوله بسبب الخ) إشارة إلى أن قوله يهر على حذف صاف والباء السببية ويجوز
 أن تكون الباء بمعنى من أي شرب من نهر (قوله ماهر) أي بعض ماهر وهو احتياج أدى أو غيره بسبب تخلف مطر وقوله
 بأن يكون الباء السببية وقوله لإيهان ذات خفية أي الصلاة

(قوله ويحاطب بها الذكر البالغ) ظاهره ترا أو عذا (قوله وأما ما لم يخالج) ان الفرق بين الاستسقاء والكسوف حيث يطالب
بمسالة الكسوف استسقاء والاستسقاء من الكسوف غامق في سائر الاقطار بخلاف الاستسقاء فلا يكون غاما (قوله كلامه
يقصد به مطلوب) أي على طريق السنة بسبب المولى أيام لا في يوم واحد وعلى طريق التدب فيها تدب فيه ان تأخر حصول
المطلوب بان لم يحصل منه شيء أو حصل دون الصكمانية (قوله والذي في المدونة أنه جائز) أي فأما قالت وجائز يستثنى
في السنة ضار اثم أقول لعل المدونة جائز أي ما دون فيه فصدق بالمطلوب المراد فلا ينال المصنف والاحسن ان يقال وكرر
سنة زيد بجواز على احوال الاستسقاء الثلاثة وكتب محضتي فت فقال تعينه باله في ظاهره مطلوب منه وفي المدونة
وجائز ان يستثنى في السنة ضار اثم وفي التوارد عن ابن حبيب لا بأس به أما ما اقتصر عليه ابن عرفة وصاحب الجواهر
في فصل المؤلف على الجواز فقول الخطابي ومن تبعه وكرر على وجه الشبهة خلاف ما قاله اه أقول كون عبادة يعقل انما
جائز مستوية الطرفين بعد ما تظاهرا ١٢٨ مرادهم بالجواز الاذن (قوله الى المصل) أطلق المصنف كالاحتجاب في طلب

الخروجه والظاهر يقصد به من
يفكره فان أهلها يستقون
في المسجد العبد (قوله
متضمنين) وهو تكلف الخشوع
ويشأن منه ظهور الخشوع
فأشابه الى انه اذا لم يكن حاصل
لهسم فانهم يتكفون به (قوله الى
مصلاهم) أي خاشعين وقوله الى
مصلاهم يتعلق بقوله الخروج
(قوله اذا رأى تخاليل العقوبة)
أي امارات العقوبة كاحتباس
الماء (قوله والبلدة ما يجتمع من
الشباب) والظاهر انه ينظر في
ذلك لحال لا بسببه فانه لا
• (تنبيه) • حكى السوطي ان
السلطان المؤيد خرج للاستسقاء
في جبة بيضاء وطاقيته بيضاء ولم

وقوله (ركعتان) خبر ميتة محدوف أي صلاة الاستسقاء ركعتان (جهر) لانها اذا
خطبة كالعيد وكل صلاة لها خطبة فالخبر مفتوحا جهر الا لجمع معرفة فان اقرأه منهم انما
لان الخطبة لتعليم الصلاة وقوله من أي سنة عن ويحاطب بها الذكر البالغ وأما الصغير
الذي يؤمر بالصلاة فيحاطب بها وكذا المجاعة (ص) وكرر ان تأخر (ش) كلامه يقصد
انه مطلوب والذي في المدونة انه جائز (ص) وخرجوا ضي شاة ميلة وتقتض (ش) أي
وخرجوا الضحايا الى المصل فضي أي ان وقما وقت العبد من من ضوضاء الى الزوال ومن
سبها ان تخرج الناس مشاة في ذلكم لا يلبسون ثياب الجمعة يسكنة وقامتوا ضعين
مختفين وجلن الى مصلاهم فاذا ارتفعت الشمس خرج الامام ماشيا متواضعا بذكره
لان العبد اذا رأى تخاليل العقوبة لم يأت مولاهم الا بصقة الذل والبلدة ما يجتمع من الشباب
(ص) مشايخ ومجاعة وصبية لامن لا يعقل فيهم سبعة وخمسة ولا يمنع ذوي القربى
لا يوم (ش) الجزوى في شرح الرسالة الذين يخرجون للاستسقاء ثلاثة اقسام قسم
يخرجون باتفاق وهم الرجال والصبيان الذين يعقلون الصلاة والعبد والمجاعة لان من
النساء وقسم لا يخرجون باتفاق وهم النساء في حال حيضهن ونفاسهن لانهن منجوبات
وكذلك الشابة الناعسة لان خروجهما يناق الخشوع وقسم اختلف فيهم وهم الهيام
والعي الذي لا يعقل والشابة التي ليست بناعمة وأهل الكتاب انتهى ابن شاس والمشهور
ان اخرج الصبيان والهيام غير مشروع وكذلك الشابة التي لا يخشى منها الفتنة

يركب ويلبس على من قبل وأمر الامام بعدم الصلاة (قوله لامن الخ) معطوف على محدوف أي وصية وإباح
يعقلون لامن لا يعقل وقوله لا يوم معطوف على محدوف أي ان قد عوضع لا يوم (قوله ولا يمنع) أي يكره وقوله وان قد رأى
نداءه لا يوم أي يكره (قوله الذين يخرجون) أي يتعلق بهم الخروج اشيا وتنفيا (قوله وهم الرجال) أي على سبيل السنة
وقوله والصبيان والمجاعة من النساء أي على سبيل الاستحباب كما في شرح شبه أي المجاعات التي لا لأرب للرجال فيها احترازا
عن غيرهما فالتفريق أي لا تؤمر بالخرج فان خرجت لم تمنع واعلم ان النساء عند الفتنة على ثلاث مرات متباعدة يحسن
خروجها وشابة يكره خروجها وان خرجت لم تمنع وحائض تمنع من الخروج اه والمصنف تابع للفتنة (أقول) ظاهره
انه يحرم على الحائض الخروج ولا وجه للحرمة اذا خرجت للضرورة بل الظاهر الكراهة نعم لو اذنت الخروج لصلاة
لكانت الحرمة ظاهرة وكذلك الشابة الناعسة يحرم خروجها لان يكون للفتنة وقوله في حال حيضهن الخ) أي حال حريان
دعمن وكذا بعدا لقطعاه وقيل الفصل بل هي الاثا ولي المنع لقدرتها على الاعتسال له وأما الخب فانه يخرج ان كان فرضه
التيتم أو وجدنا يعقل به والأفلا (قوله غير مشروع) الظاهر انه أراد الكراهة (قوله وكذلك الشابة) أي يكره

(قوله وأما في المدققة) المراد أنه يسوغ لتأخير منعه (قوله ومنه) أي منعه (أشبه) أصل المنع الحرمة والظاهر أنه أراد الكراهة (قوله ويكونون على جانب) أي بدأوا التعليل بالحق فلا يقال أنه يقتضي الحرمة كما في عب (قوله بأقراهم يوم) أي بمن لا قبل ولا بعد فمقر دال يوم اليوم المعروف (قوله من التماق) أي يصنعونه في طوقهم ١٢٩ (قوله فيحتمل التسب على الحال) قال البدر

وهو المحفوظ عن المصنف وقوله
 لأشأننا من المعنى المذكور وهم
 من بلغ الستين (قوله ثم خطب)
 في ذلك فلو قدم الخطبة فيسبب
 أعادتهم بأبعد الصلاة وقوله
 ثم خطب معطوف على مقدر
 أي صلوا ثم خطب وصبرتم لأنه
 يحل بعد الصلاة جلسة مستقبل
 الناس ثم خطب كما في المدققة
 (قوله ولا يدعوا لأمير الخ) أي
 يكره فيها يظهر رأي الخلف منته
 (قوله لا يجعل الخ) هذا بيان
 للقول في ذلك فلا ينافي أن الأولى
 أن يبدأ بجعل ماعلى وتساره على
 يمينه لأنه يبدأ بجعل الذي على
 جهة يمينه على جهة يساره (قوله
 ويطونهم إلى الأرض) ورفع
 الدين يقرب أحد المدينين
 الآخر من وجه الأرض ويقرب
 قليلا بخلاف بين المغاربة
 والمشاركة أشادله في شرح الحسن
 الحسين (قوله والنام معه) أي
 حاضرهم معه (قوله صلى
 المذهب) الظاهر أنه واجب
 أقوله في آخر وجه الخ وداعلى
 عبد الملك القتاتل لا يكرهون في
 الفتوى الها ولا يستعفرون إلا في
 الخطبة قاله البراء ويثبت أنه إذا
 استغفر في الخطبة أن يستغفروا

وأما في المدققة يخرج أهل الذمة ومنه أشبه ثم إذا قلنا بالإباحة فهل يقرءون يوم
 أو يخرجون مع الناس ويكونون على جانب أشبه أن يسبق قدر يستقيم فيستحق صفاء
 المسكين بذلك فيسبب خلاف فقال القاضي أبو محمد لا بأس بأقراهم يوم ومنه من ابن
 حبيب وهو المشهور ابن حبيب وإذا خرجوا فلا يمتنعون من التماق بصلبانهم ويكونون
 في ناحية موصولين من المسلمين ويمتنعون من الظهار على الأسواق وفي جماعة المسلمين
 في الأحياء موقوفة وقوله مشايخ وما بعده يحتمل التسبب على الحال والرفع على أنه مبتدأ
 محذوف خبره أي يخرجوا حال كونهم أو وفيهم مشايخ ويخرجون على أنه بدل من الواو
 في يخرجوا أو الفاعلة بناء على أن الواو في يخرجوا حرف فعل في لفظة من يلحق الفعل
 علامة جمع أو ثنية وهي لثة أو كلوا في الراغب والظاهر أن المراد بالمشايخ ما قابل السببة
 لا المشايخ بالمعنى المذكور في الوقت (ص) ثم خطب (ش) أي ثم بعد الصلاة ركعتين
 بخطب خطبتين يحل في أولهما وسوطهما وسكوا على صبا وأعاد ذلك كله بقوله
 (كالعبد) وأما في قول ذلك ولكنه وسط فله الألفهسي وقال ابن عمر الجالس بين
 الخطبتين على قدر الجالسين بين السجدةين ويدعو في خطبته لكشف ما تزلجهم
 ولا يدعو لأمير المؤمنين ولا أحد من الخلفين فإذا فرغ الإمام من خطبته استقبل
 القبلة مكانة يقول رداءه فتأخر لا تجوز بل حالتهم من الشدة إلى الرخاء وصفته أن يجعل
 ماعلى متكبها الأيمن على متكبها الأيسر وما على متكبها الأيسر على متكبها الأيمن
 ويقبل الناس مثل الإمام وهم جالس والإمام قائم ثم يدعو كذلك وهو قائم مستقبل
 القبلة جهرا أو يكون الدعاء بين الطول والقصر ومن دعاه عليه الصلاة والسلام اللهم
 اسق عبادك وجميعك واتقرب رحمتك وأحس بملك الميت ويستقبلن قرب منته أن
 يؤمن على دعائه ويرفع يديه ويطونهم إلى الأرض وروى إلى السماء ثم إذا فرغ الإمام
 والناس من الدعاء فانه يصرف ويصرفون على المشهور (ص) وقبل التكبير
 بالاستغفار (ش) يعني أن يخطب خطبتين كخطبتي العبد ويدل التكبير هناك
 بالاستغفار هنا والناس معه لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم أنه كان غفارا يرسل
 السماء عليكم مدرارا فجل المطر جزء الاستغفار وبعبارة أخرى وبدل بدأ في آخر وجه
 وخطبته التكبير بالاستغفار لا في صلواته على المذهب والياء الفاضلة على الاستغفار
 لها آخر (ص) وبالغ في الدعاء آخر الثانية (ش) أي ويطلب ما يغتبه بالدعاء في آخر
 الخطبة الثانية حال كونه (مستقبلا) للقبلة وتظهر للناس (ص) ثم حول رداءه يمينه
 يساره ولا تتكسب وكذا الرجال فقط فعودا (ش) أي ثم بعد ذلك من الخطبة

١٧ شي في كايكروا معه في العيد ١١ (قوله والباء الخ) وقد تدخل على المرقلة خلا فان من دخولها على
 المرقلة (قوله وبالغ) أي بدأ الإمام ومن بعده من القوم وأما من قرب منه فيستقبلان يؤمن على دعائه (قوله ما يغتبه)
 أي الطائفة أو ما يجودوا أحسنه أو هم ما عاوا الراد جودوا أحسنه ما جبه عنه عليه الصلاة والسلام ويكون الدعاء جهرا كما
 في البراء زود الراد فاني أريد به سيرا ولا يرفع يديه لسماح ابن القاسم لا يبغي رفع يديه في الدعاء (قوله في آخر الخطبة الثانية)

ظاهر العبادة أن الدعاء من جهة الخطبة الثانية وليس كذلك بل لما كان متصلاً بما كان من آخرها (قوله فجعل بينه وبينه يساره الخ) أفاد أن قول المصنف بينه وبينه يساره الخ مفعول بمحذوف والتقدير يجعل بينه وبينه يساره بمحتمل أن يكون بدل بعض وعلى كل فالخير في بينه وبينه يساره على الراد وهو أن يكون قوله بينه الخ منصوبين على نزع الخائض أي يجعل ما على بينه على يساره وعليه فالضمير لفاعل التصويل أفاد كذلك الشيخ سالم ثم أقول وهذا بيان للتصويل في ذاته فلا ينافي أن الأولى بل أن يساراً يجعل ما على اليسار على اليمين فيأخذ كما قال الشارح ما على عاتقه اليسار ما به من ورأته ويجعل على عاتقه اليمين وما على اليمين على اليسار تغاؤلاً وبازم من هذا التصويل قلبه فصار ما يلي ظهره السماء وما يليها على ظهره (تفسيره) ظاهر المصنف أن التصويل من الأمام وهو غير مرفوع واحد وهو كذلك كما في قوله يساراً أي يساراً باستقاع عينه بالمكنع أعيناً بل قوله فليأخذ (قائده مهمة) ما علم أنه يصرق بل هو جازعته على القمعه وسلم وعرضها أي ثم قال أنه تفل عن عائشة أنها سبعة أذرع في عرض ذراع ثم قال نعم وقع الخلاف في الراد فقبل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع بل أربعة أذرع ونصف أو ثمانية أذرع ونصف أو ثمانية أذرع في عرض ذراعين وشبران في عرض ذراعين وشبرين بل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الأزار الآقول الثانية ذكره الشرح المسمى في حواشي الرمي (قوله ولا التفات) هي شيء يجعل من الجوخ ١٣٠ على شكل البرنس (قوله ما لم يلبس) عائشة في التفات البرنس

(قوله وبعبارة أخرى ظاهر الخ) وأستقبالة القبلة على المشهور حول وداء قبل الدعاء فجعل بينه وبينه يساراً يساراً أجاز الشيخ أجدع في قوله والجواب عن ذلك أن تم الترتيب في الذكر لافي الرستوق وقد وقع الجواب على هذا في كلام بعض المحققين (قوله ونسب خطبة بالارض) أي لا يعتبر ذكره بالارض أي لا يعتبر ذكره والظاهر أن الخطبة في ذاتها مستقيمة وتكون بالارض مستقيمة آخر ولم يتكلم على شيء من ذلك (قوله ويخرجون مطربين) هذا مستقار من الضرب (قوله والاتلاع عن الغيوب) من أحوال التوبة لأن التوبة تدم على

العصاة لأجل قصها شرعاً ولا يضره استسكانها طبعاً وعزمه أن لا يعود والاتلاع عن العصاة في الحال أي إذا كان متصلاً بها وقوله والاتلاع عن العصاة أي التوبة أي التماسى وقوله والمظاهر المشارها يقول المصنف وردت عدة وتقدم عبارة أن رداً لثبته ليس داخل في التوبة وليس ذلك على اطلاعته في غضب شأه وعينه باقية فقصه التوبة متوقفة على رده وأما إذا استسلمت كسبته عنده فموضوعه واجب آخر مستعمل بنفسه يحتاج للتوبة كما أفاده استوى تسليم النفس في القصاص والشرب وكسب ما وجب في الزكوات وقصه الصلوات فهذا كله واجب آخر كما أفاده في شرح المتعاضد وقتنا القصها شرعاً ولا يضر استسكانها طبعاً وأما التسليم لظوف النار وأطعم في الجنة فوقع تردد ومضى ذلك هل هو ندم على القصها أي شرعاً ولو كونه من عصاة أم لا وكذا وقع التردد في التسليم على القصها ولا شرعاً والحق أن جهة القبح أن كانت بحيث لو انقضت تحقق التسليم عليها فتوبة ولا فلا كما إذا كان القرض مجموع الأجرين أي أن كل واحد منهما سماً بانفراد لا يفتحق به التسليم وكذا وقع التردد في التوبة عند أمر مخوف وأعلم أن توبة السكار بالسلامة مقبولة قطعاً وكذا المسلم عن عصيائه على المشهور وتغلغلنا وأدب بفساده باليهود ومحل القطع بقبول توبة الكافران لا يفرغ رأياً يشاهد ملائكة العذاب وإن انقطع الشئ من مغرب أو الأمل قبل إسلامه فمما لا يجهل به رعي عدم القبول لمن المومن عند الغرقة وبعد الطلوع وما يدرج عليه مع توبته مع مقابله أفاده بعض شيوخنا

إذا

(قوله فان الجميع) الخ لتدل قوله على طاعتهم الله (قوله فليس من سبها) بل يكره (قوله بل يا مرمها) واذا امرهم واجبت طاعته فقد حال سدى أحمد زروق يجب طاعة الامام في كل ما يامر به ايام يصرح بجميع علمه وهل يدخل هو في امره فوجب عليه منه على قول من يقول التكليف يدخل في عموم كلامه (قوله وتباعة) بكسر التاء كما ذكر في المختار (قوله لان المقصود من الاستسقاء) أي من طلب الاستسقاء (قوله فكان القرب بالنقل التي) أي لما في الصلاة من عظم التذلل وتشوق الذي يربح به الاقامة (قوله وقاله الشافعي) أي قاله الشافعي اختار ما عليه الشافعي (قوله وكلام القسبي) معطوف على المسئلة (قوله وقوله نظر الخ) ظاهره ان النظر متوجه الى السمع سواء اطعمها بمجتهل أو في العمل المحتاج وهو كذلك الا ان الثاني يشترط اذا لم يكن الممسئلة ظاهرا وأما اذا اذابه اليه منتقلا ولا ويا السكتي به فيعبر عليه حكمهم ١٣١ (قوله لانه لم يتم على اقامته الخ) أي فحسب لا يتجاوز وتكره

(قوله جل ابن الصباغ الخ) أي ابن الصباغ الشافعي بالجواز وان لم يأت بمجتهل بقية الاقامة

• (فصل الجنازة) •

(قوله الجنازة) • (قائدة) • تردد بعض هل شرعت الجنازة بمكة أو بالمدنة وتظهر بعض الاحاديث انه بالمدنة (قوله ذات احرام وسلام) فان قيل صلاة الجنازة قد قبل الله لاسرارها وانما تكبيراتها كالركعات ولما اذا سبق الامام المأموم بتكبيره أو لا فلا يكبر حتى يكبر الامام لانه لو كبر قبله لكان قاضيا في صلبه فتدبر هذا ان لم يات بها فضلا لاسرارها وسلاما فلا تدخل تحت الرجم قلنا هذا لا يصح ابراهه لان تكبيرات الاحرام غير الاحرام والاسلام والسلام موجودان في هذه الصلاة على كل قول وان لم يكن لها تكبير واحد (قوله وجودية) وصفا

اذا اطعموا فقراهم اطعمهم الله فان الجميع فقر الله فانظر هذا مع قول الشيخ ان الامام لا يامر بالصدقة بل سكن الجزولي الاتفاق على انه يامرهم بالصدقة وأما الامر بصيام ثلاثة ايام قبلها فليس من سننها قاله في الجواهر واستحبها ابن حبيب وهو قول مالك وآبي والزهري فقالوا ان الوقت مسلم في الصوم وأما الصدقة فلا بل يامر بها كما مر وسبعة بنوع المنفعة وكسر الموحدة ويقال تباعة (ص) وجازت قبلها بعدها (ش) أي انه يجوز التفتل بالمسجد والمصل قبل صلاة الاستسقاء بعد ما يفتل طرف الصدقة يكره قبلها وبعدها بالمصل لا بالمسجد كما مر لان المقصود من الاستسقاء الانقلاخ عن انطمار والاكسار من فعل انطمر ولذا استحب فيه التقى والصوم والصدقة والتذلل والدعاء فكان القرب بالنقل التي (ص) واختار اقامة غير المحتاج لاحتاج (ش) أي واختار القسبي غيب اقامة الخصب غير المحتاج صلاة الاستسقاء على سنن المجتهل لاحتاج مجتد وقوله الشافعي وظاهره سواء اطعمها غير المحتاج بمجتهل معه أو اطعمها كل مجتهل ولو في زمنين مختلفين بسبب حصول جدب لانه من التعاون على البر والتقوى وقال المازري لما تكلم على المسئلة وكلام القسبي قال وفي ذلك عندي نظر لانه لم يتم على اقامته بل لانه لا دليل لانه لو كان مطلوب بالصدقة الصدر الاول من بعده ولو فاعله لنقل اما دعاء ولهم فندوب وجل ابن الصباغ قول الشافعي على انه اطعمها معه لا بمجتهل لان ذلك بدعة لم يعلها احد من تقدمه ولما فرغ من الكلام على الصلوات المطلوبة عينا فرضا ونفلا شرع في الكلام على ما يطلب كفاية وهو ما يحتاج اليه الموق من غسل وغيره فقال

• (فصل) • فيما ذكره وتقدم دخول صلاة الجنازة في رسم مطلق الصلاة من قول ابن عرفة ذات احرام وسلام والموت كيفية وجودية فتصاد الحياة فلا يعبر الجسم الحيواني عنهما ولا يصحان فيه وصريح كلام الشافعي انه عرض لان الكيفية عرض وفي بعض الاحاديث انه معنى خلقه الله في كس ملك الموت وفي بعضها ان الله خلقه في صورة كبش

كأنه وذلك لان الكيفية لا تكون الوجودية وليس له الذي خلق الموت اذا لعمد لا يتخلل وره بان معنى الخلق التسديد وتعمل عدم الحياة فتقبله الجاهل من قبل تقابل العدم والملكية (قوله فلا يعبر الخ) القياس لا يعبر بالواو وان الضدين يجوز ارتفاعهما سواء التفرع يقتضي انه لا يجوز ارتفاعهما (قوله لانه معنى) ظاهره ان في العبارة حذفاً أي سبب معنى خلقه الله تعالى وذلك لان الموت صفة للميت وصفة التي فاعليه فلا تكون فاعله غير من ملك الموت (قوله ان الله خلقه) فيما تقدم أي خلقه في صورة كبش والظاهر انه ليس سبب الاشارة ان الملك لا يتعالم بغير وجهان البدن وليس كل الناس يشعرون بل من قريب اجهل وذكر بعض المعتزليين من اهل المذهب ما فيه المازري الموت عرض من الاراض عندنا ايضا والحق ان قالوا لا يصح ان يكون الموت كشوا ولا جمل من الاجسام وانما الغرض من هذا التفسير التمثيل وفيه فحق الله سبحانه وتعالى هذا الجسم ثم يخرج ويجعل هذا مثالا لان الموت لا يطرأ على أهل الامثلة ١٤

قوله جسم الطيف) أى فهو جسم ذو بدن ووطن وعين ورأس وأود عليه ان من قطع يده يانم عليه قطع يد الروح واجب بأنه يعود على الشخص المقتول بغير علة يدون قطع او مع قطع ويصحب وروح كل انسان على مقتله (قوله لى وجوب الخ) أى وهو الراجح أى ان الراجح القول بالوجوب (قوله وكفته) أى وضعه فى الكفن وان راحه فيه (قوله المصل) أى ولو سكاى لاجل ان يدخل المحكوم بسلامة معا لسلامة يانم بجوارى وغيره كذا فى شرح شب وعب وانظر ما ساقى فى قوله ولا يحكم بكمفره (قوله لا يعلق على الشهور الخ) ومقابله ما قاله ابن شعبان من ان اللقطة قال ويجوز غسله بقاء الورد وماء القرتفل (قوله فيصل قوله الخ) ١٣٢ لا يعلق انها أى الكسية بما سلق كما ساقى بيانه وذلك لان الصدر يصح فى وماء

لا يبرئى ويجدر به الامت والروح جسم لطيف متخيل فى البدن تذهب الجدا اتجهها بما (ص) فى وجوب غسل الميت بظهر ولو برز من م الصلاة عليه كدفنه وكفته وسننهما خلاف (ش) يعنى انه اختلف هل غسل الميت المسلم المتقدمه استقر احياها وليس يشهد ولا تقدا كثر واجب كفاية وشهره ابن واشد وابن فرحون اوسنة وشهره ابن بزيه وكانت اختلف هل الصلاة عليه واجبة وجوب الكفاية عليه الا كثر شهره انما كفاية وغيرها اوسنة واماد فى الميت أى موارد كفته فقضى كفاية من غير خلاف الا ابن يونس فانه سكي سفيه كفته ولذا قدم المؤلف ذكر الفقه على الكفن وان كان متاخرا عنه فى الوجود ويكون الفسل يام مطلق على المشهور وشاه على ان الفسل بعد كفاية فيصل قوله والفسل سد على غير الاولى كما صرح به ابن حبيب ما لم يزم كفته ولكن مع الكراهة بتاعلى لخاصة الادبى بالموت وعلى طهارته يجوز ابن هرون الا ان يكون فى جسده نجاسة فقول ابن شعبان لا يغسل بانه لم يزم ميتا ولا نجاسة ان حمل على الكراهة كان وقفا وان حمل على المنع فلا وجه له عند مالك واصحابه فقوله فى وجوب خمره مقدم وخلاف مبتدأ مؤخر وقوله بظهر متعلق بفسل ولو برز من أى مع الكراهة ان قلنا نجاسة الادبى فالبالغ فى الجواز المستوى الطريق فهو رد على ابن شعبان القائل بالحرمة اوفى الجواز المستوى ان قلنا بطهارته وقوله والصلاة نطف على غسل الميت فهو من محل الخلاف ايضا وقوله كفته وكفته تشبه فى القول بالوجوب فقط وهو ظاهر من كلام المؤلف لقوله بعد وسننهما أى الفسل والصلاة (ص) وتلازما (ش) يعنى ان غسل الميت والصلاة علمه متلازمان فى وجبه التفصيل وجبه الصلاة ان كان الميت مسلما حاضرا تقدمه استقر احياها وليس يشهد ولا تقدا كثر فوفان فقد شئ من ذلك تسقطا ولا يرد ان تقطع جسده يصلى عليه ولا يغسل لان التيم قائم مقام الفسل (ص) وغسل كالجنازة (ش) الاجزاء كالاجزاء والكامل كالكامل الا ما يخص بغسل الميت كالتكرار ولا يكر روضه على الراجح ويستعملهما قلنا من معنى التيميه انه يدا يغسل يدي الميت أو لا تمزىل الاذى ان كان تموضه مرة مرة ويشار به ثم يقبض الماء على شقه الايمن ثم على الايسر (ص) فقيدا (ش) أى حال كون الفسل فقيدا اولا لاجل التعبد بليل ييمه عند عدم الماء قاله الفقى وعلى التعبد فلا يغسل الاذى

ويخص ثمرة من له جسد الميت ثم يصب الماء المطلق (قوله لى طهارته يجوز) أى بل او لى راحه بركة (قوله كان وقفا) أى بانه على نجاسة ميتة الاذى (قوله فلا وجه له عند مالك) أى سواء قلنا بفاضة ميتة الاذى او قلنا بطهارته (قوله فالبالغ فى الجواز الغير الخ) الاولى احوط مطلقا (قوله القائل بالحرمة) أى ان حل كلامه على الحرمة (قوله ان قلنا بطهارته) فهو رد عليه على تقدير ان يكون قاتلا بالكرهية (قوله وتلازما) أى وجودا وعدما (قوله لان التيم قائم مقام الفسل) فان لم يكن ييمه ايضا يغسل عليه وكذا من ترك غسله لكثرة الموق ومن قطع جسده بالفعل حيث لم يكن غسله ولا ييمه ويقتل ان يقال بالصلواتى الجميع لوجود الاوصاف (قوله ان من تقطع جسده) أى يخيف تقطع جسده (قوله ثم على الايسر) فى شرح شب وهذا كله على جهة التندب والمطالع على

القول المعتمد بعد ان توضأ يغسل رأسه ثم وقبته ثم يغسل شقه الايمن الى الركبة. الفقى ثم الايسر الى الركبة المسلم اليسرى بطنها ظهرها ثم باخفى من الركبة اليمنى الى الاسفل ثم من الركبة اليسرى الى الاسفل (قوله أى حال كون الفسل) المقوم من غسل فقيدا أى متعبدا أى مأمورا به من غير علة وقوله ولا لاجل التعبد لا يظهر لان المعنى انما وجب الفسل لاجله انما أمر به بدون علة ولا يظهره وحسنا لعلنا لعلنا الحكمة والحاصل كما قاله بعض شيوخنا ان التعبد عند كثر الفقهاء بالاعادة لسلامة عندا كثر أهل الاصول لما علمه لم تطلع عليها وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى كونه عبادة وتعالى

جميع أفعاله الموجودة في الدنيا لا يتخلو من مقتضى تضلائه أو يجوز شلوها عنها لقوله لا إلى وجهه وسلم) وأولى من ذلك (قوله
وانظره) أي انظر قوله تصديق قوله فيما يأتي أي فان بينهما تشابها وباحصه ان ما يأتي منه ويرى على ضعف (قوله وقدم
الزوجان) ولوأوصى بخلافه فان كن أكثر من زوجة اقترعن فيما يظهر كذا قيل (وأقول) الظاهر التشاور وظاهر كلامهم ان
تقديم أحد الزوجين بالقضاء صحيح كان سائر ذلك بنفسه وأما ان لم يشرعوا اذ ان يستقيم من فعل ذلك فلا يقضى له (قوله
ان صرح النكاح) بظاهرة ولو كان فيه شيا ككناح المحجور عليه من غير اذن وليه (لأن قوله بالقضاء) في شديها بالمباشرة
(قوله في غمسه) وكذا يقدم الزوج على ألبان زوجته في انزالها اقترعا وفي هذا ١٢٢ ويقضى له بما لا زوجة فلا تقدم

المسلم اذا لم يوجد مسلم وعلى الخثافة بنفسه حال ما لم يعلم القبا الفصل ويقضى له
وانظر مع قوله وكاية لا يحضر مسلم والذكر ان الفعل تعبد حتى ان توهمه انه
يحتاج الى التيملان كل تعبد يحتاج الى تنفيذ كرا هذه المسئلة ليست من ذلك بقوله
(بلاية) لان ما يقضى له غيره لا يحتاج اليها كفصل الايمان ولو غ الكلب والنضج
بخلاف ما يقضى له نفسه كفصل بديه في الوضوء فيحتاج اليها (ص) وقدم الزوجان ان
صح النكاح الا ان يقوت فاسد القضاء (ش) يعني ان كل واحد من الزوج او الزوجة
اذا مان الاخر يقدم في غمسه على سائر الاولياء ويقضى له اذا نازعه الاولياء لان من
ثبت له حق فالاول ان يقضى له هذا لان صرح النكاح بينهما حصل بناءم لا لان قد
اذا المعدوم شرعا كالعدوم حسا الا ان يقوت القصد وجوه من المقنونات الائمة
كالخول في بعض صوره والطول في بعضها فليحق حقتنا العيص في عدم فيه الزوجان
كما في العيص ثم ان حمل تقدم الزوجين حيث لم يكن الخي من ماعر ما ولا يقدم لقوله
في المدونة لا ينبغي ان يفصل أحد الزوجين المحرمين الاخر فان فعل كربة واهدي ان
امدى ثم ان الاستثناء من المهور أي لان قدس الا ان يقوت فاسد ولو قال ولو يقوت
فاسد لكان أظهر (ص) وان رقيقا اذن سده (ش) يعني ان الخي من الزوجين
اذا كان رقيقا يقدم على الاولياء في غسل الميت اذن لم يسده في التفسير ولا يكتفي
الاثن في النكاح وسواء كان الميت رقيقا مثله او حرا فظاهر انه يقدم بالقضاء مما لمقا
وقاله ابن القاسم وقال حصون ان كان أحدهما أو كلاهما رقيقا فانه يقدم به فرفضه
الا في صورة واحدة وهي ما اذا كانت الزوجة حرة وهو رقيق واذن لم يسده في الفصل
فيقضى له وكلام ح يقيدان كلام حصون مقابل وكلام الشيخ عبد الرحمن يقضى
انه الرابع (ص) او قبل بناءه باحدهما عيبا ووضع بعد موهبه (ش) هذا في غير
المباينة يعني ان أحد الزوجين يثبت له التقديم على الاولياء ولو حصل الموت قبل بناء
أو باحدهما الخي أو الميت عيبا وجب اختيار لانه بالموت صار كالعدم لقوات الرد أو
وضع بعد موت زوجها فهي آتية بنفسه وان حلت الفير بالوضع سواء تزوجت أم لا
والمباينة في المسائل السلامة اشارة لخلافها (ص) والاحب نفسه ان تزوج اشها

المسلم اذا لم يوجد مسلم وعلى الخثافة بنفسه حال ما لم يعلم القبا الفصل ويقضى له
وانظر مع قوله وكاية لا يحضر مسلم والذكر ان الفعل تعبد حتى ان توهمه انه
يحتاج الى التيملان كل تعبد يحتاج الى تنفيذ كرا هذه المسئلة ليست من ذلك بقوله
(بلاية) لان ما يقضى له غيره لا يحتاج اليها كفصل الايمان ولو غ الكلب والنضج
بخلاف ما يقضى له نفسه كفصل بديه في الوضوء فيحتاج اليها (ص) وقدم الزوجان ان
صح النكاح الا ان يقوت فاسد القضاء (ش) يعني ان كل واحد من الزوج او الزوجة
اذا مان الاخر يقدم في غمسه على سائر الاولياء ويقضى له اذا نازعه الاولياء لان من
ثبت له حق فالاول ان يقضى له هذا لان صرح النكاح بينهما حصل بناءم لا لان قد
اذا المعدوم شرعا كالعدوم حسا الا ان يقوت القصد وجوه من المقنونات الائمة
كالخول في بعض صوره والطول في بعضها فليحق حقتنا العيص في عدم فيه الزوجان
كما في العيص ثم ان حمل تقدم الزوجين حيث لم يكن الخي من ماعر ما ولا يقدم لقوله
في المدونة لا ينبغي ان يفصل أحد الزوجين المحرمين الاخر فان فعل كربة واهدي ان
امدى ثم ان الاستثناء من المهور أي لان قدس الا ان يقوت فاسد ولو قال ولو يقوت
فاسد لكان أظهر (ص) وان رقيقا اذن سده (ش) يعني ان الخي من الزوجين
اذا كان رقيقا يقدم على الاولياء في غسل الميت اذن لم يسده في التفسير ولا يكتفي
الاثن في النكاح وسواء كان الميت رقيقا مثله او حرا فظاهر انه يقدم بالقضاء مما لمقا
وقاله ابن القاسم وقال حصون ان كان أحدهما أو كلاهما رقيقا فانه يقدم به فرفضه
الا في صورة واحدة وهي ما اذا كانت الزوجة حرة وهو رقيق واذن لم يسده في الفصل
فيقضى له وكلام ح يقيدان كلام حصون مقابل وكلام الشيخ عبد الرحمن يقضى
انه الرابع (ص) او قبل بناءه باحدهما عيبا ووضع بعد موهبه (ش) هذا في غير
المباينة يعني ان أحد الزوجين يثبت له التقديم على الاولياء ولو حصل الموت قبل بناء
أو باحدهما الخي أو الميت عيبا وجب اختيار لانه بالموت صار كالعدم لقوات الرد أو
وضع بعد موت زوجها فهي آتية بنفسه وان حلت الفير بالوضع سواء تزوجت أم لا
والمباينة في المسائل السلامة اشارة لخلافها (ص) والاحب نفسه ان تزوج اشها

انه اذا كان كلاهما رقيقا ومات أحدهما فليس له الميت شدة ارتباط بجمع القضاء لا آخر ولو كانت الزوجة حرة وقبحة والزوج حرا
فلا يقضى لها لان العصة ليست لها بخلاف العكس فالعصة بيد الزوج والفصل من ذابح الحياة (قوله وكلام الخطاب) أي
وكذا كلام الشيخ أحمد يقيدان كلام حصون مقابل وهو ظاهر المصنف أيضا واذ ضعف بعض الشيوخ كلام حصون
فيكون المعتمد كلام ابن القاسم (قوله أو وضعت بعد موهبه) لانه حكم بقاء الموت فلا يتقدم بالعدو كالريان ولا يعطل بان الفصل
من ذابح الحياة لا يقتضيه ان تزوجها فخرجه بصله مع انه ممنوع على ما يأتي فيمن الكلام

(قوله لانه) أي في التغسل جمعا وليس في عدمه الجمع المذكور وهو جمع مني الجمع أي بحسب ما كان وأما الآن فلا حرمة
 جمع بينهما وهذه كلمة في ذاتها وقوله وقد غوت تغسل لقوله جمعا أي إنما كان جمعا لأن مقتضى أخوال الخ (قوله يحرم في
 حال الحياة) أي سياتم جامعاً (قوله ويكره في المات) أي عمتهم جامعاً والحاصل أن في الغسل جمعين يحرم في الجمع ولو بحسب
 ما كان وإنما كان جمعا لأنه الخ لذلك أمر بعدم الغسل خيفة أن تغتسل الثانية فيكون جماعتهما في المات والجمع بينهما
 في حياتهم جامعاً وعمتهم ما معاً منى عنه إما كراهة أو تحريماً (قوله ونظائر كلام المؤلف) أي لانه قال أن تزوج الخ (قوله لانه
 قد حرم عليه تزويجها) أي لأنها صارت زوجة لغيره (قوله وفيه تنسكت على المؤلف الخ) حاصله أن المصنف عرّب بالاسم وهو
 الاحب المتسلط على هذا المعطوف ١٤٤ مع أنه رجم من نفسه فالتاسيس رجع والجواب أن معنى كلامه في أول الكتاب

(ش) أي والاحب في الغسل حيث عانت فتزوجه أو من يحرم جمعه معها قاله
 ابن القاسم وأثبت لأن فيه جمعين يحرم في الجمع وقد غوت أخواتها فيجمع بين غسلهما
 وجمعهما يحرم في الحياة ويكره في المات وهذا بقيد أنه لم يكره ولا اختلاف الأولى
 وبقيده أنه إذا وطئ اختها على العيين فإن الاحب في غسلها أيضاً ونظائر كلام المؤلف
 خلافه وبما أشار بقوله (أو تزوجت غيره) إلى قول ابن بونس وكذلك إذا ولدت المرأة
 وتزوجت غيره فالحب إلى أن لا تغسل لانه قد حرم عليه تزويجها ولو كان ذلك طلاقاً
 وكان حباً كما قاله ابن غازي وفيه تنسكت على المؤلف في عدم تعميمه رجع لانه اختها ومنه
 من نفسه (ص) لارجمية (ش) معطوف على المات أي يغسل أحد الزوجين صاحبه
 لارجمية ولا تغسل لواحدهما على الآخر وهو مذهب المدونة ويصغر رفعه على أنه
 فاعل لعل محذوف وهو وقع معطوف على قدم الزوجان من عطف الجبل أي ولا تغسل
 رجمية لكن لا تعطف الجبل الأعلى قول ضعيف عند النورين وكان الأولى قرنه بالواو
 ويصح جرحه عطفاً على فاعل المسدود والمحذوف ويكون هذا محذوفاً والتقدير وجوب
 غسل المأهل الميت لارجمية الخ (ص) وكما سأل الإجماع قسم (ش) أي تغسل
 زوجها بمحضرة قسم ويقضى له التلوم مات هي لم يغسلها زوجها المسلم وقوله لا
 بمحضرة قسم أي شخص سأل كذا أو أي عارف باحكام الغسل وهذا بناء على أن الغسل
 للثغافة وأما على القول بأنه لا تعد فلا تغسل ولو بمحضرة مسلم لأن الكافر ليس أهلاً
 للتعبد لانه قربة مع أن المؤلف قال فيما تقدم تعبد وهو مشكل مع حكمه هناك
 الكفاية تغسل زوجها المسلم بمحضرة قسم (ص) وأما عطف الوطعوت برق هي الغسل
 من الجائنين (ش) يعني أن من أبجعه الوطعوت بسبب الرق واستقرت الإباحة لموت فذلك
 يعيد الغسل من الجائنين للسيد عليها ولو عليه يسدخ في القن وأما الوطعوت المدبر ولو
 كان السيد عبداً واستقر بقوله إباحة الوطعوت من المسكينة والبعضة والمعتقة لاجن وأما

أنه إذا عبر برج فهو إشارة إلى
 أنه من عند نفسه لانه متى كان
 من عند نفسه يشترط لها الفعل
 هذا والمنقول للمعتدين أنها
 تغسله وبه قال ابن الماجشون
 وابن حبيب (قوله أي يغسل
 أحد الزوجين صاحبه لارجمية)
 لا يقتضي أن هذان عطف المفرد
 لارجمية معطوف على أحد
 وقوله ولا تغسل الوار لتعديل
 وفيه أن شرط معطوفها أن لا
 يكون دخلاً في قوله ويحجب بان
 يرد أحدهما الزوجين أي رجمية
 لا تدخل فيها (قوله أي ولا تغسل)
 حل معنى ذلك لأن الواو ليست
 بالمصنف (قوله) المظاهر
 منها يقضى لها ولو كذا الأولى
 منها لأن السبب في كل منهما
 وهو الزوجية قائمه وإن كان
 مطلوباً لوطع الثانية دون الأولى
 فإنه ممنوع منه قبل الكفاية
 بقوله لا بمحضرة مسلم) ظاهره

ولو صيغاً (قوله ولو مات هي لم يغسلها) أي ينبغي ولا بد منها في قبرها إلا أن تضع قبورها (قوله عارف باحكام القراض
 الغسل) زاد حب ويؤمن معهما قراضاً على خلاف ما يطلب في تقبيله (قوله شكل الخ) والجواب لا إشكال في أن لا مانع من
 مراعاة كل من القولين فتدبر هكذا الجواب بعض الشيخ ثم إن محضى تم افتاد ما حاصله أن التحقيق أن هذا الجدل ولو على القول
 بالتعبد أي فكون الغسل تعبد إلا يتأنيق من الالكافر له على ما مضى عليه المصنف قال يقول بان الغسل تعبد يقول بنفسه
 الكافر تزوجها المسلم (اقول) ولعله لانه لا يتوقع على نية (قوله وإباحة الخ) فيه إشارة إلى أن مجرد الإباحة كلفان لم يحصل
 وطعاً يغسل (قوله شيخ الغسل الخ) السيد عليها ولها غسله من غير رضا على عبدة السيد اتفاقاً فلا بد من أنتم لها فإن لم يكونوا
 أوليهم الغسل قالوا لها حق ويقضى للسيد بتغسل أمته فيما يظهر لأنها ملككم مع إباحة وطعها إلا فاده محضى تم

قوله وإما المدون بعد المحرر عليه) أي لصنم وعلم الحق القرءاء قال البياطي وفي صنم تصليها انظر (قوله وإما المتزوج) ويقتضي منع المذممة كالمتزوجة وكذا الأمة المولى منها ان قبل بدخول الابلا في الامانة الخلف على طريقه ولا الجوبة كذا في ع وبه نظير دل الأمة المولى من اتصله قال شيخنا وأما المستبرأ ففي زمن استبرائها مات كانت عن تراض فلا تغسل من اشتراها ولا يغسلها بخلاف ما يقتضيه أهلها ولا تغسله وإن كانت بمن تسمى فقط ان ماتت غسلها المشتري وان ماتت هو غسله وأما المبيعة فالجار فلا يطؤها وأما حبيمتها ولا تغسل المشتري ولا يغسلها ولا تغسل البائع ان مات وان ماتت غسلها لا قطع عن المشتري منها الموت (قوله وأطهار) فقد علمت ان مثله الإبل والألان محشى تم قد حقه صنم الغسل في الأمة المظاهرة منها والمولى منها قدما للخطاب في استظهاره المتعقول ١٢٥ الزاد وركل من لا يصلح له وطورهاته

الثاني أربع بحسب المعنى (قوله لم يرفقه) وجوبا كما هو ظاهر الاطلاق ولهم لا يقتضيه كالفعل (قوله فبعض الخ) هذا الكلام الثاني وهو بعد فالاسن ان يقال ان اقرب مستعمل في حقيقته لا للتفريق بل اقرب الاخير لان كل واحد اقرب مما بعده بخلاف الاخير فهو قريب لاقرب غايرين مجازيه (قوله اولافلا) بان وجده بعد الاماواتها وهذا التضمين يجري فيها اذا تمت الرجل الاخيرة ثم جاء الرجل قبل صلاتها وبعد افعالها (قوله وتقطع الجسد) أى او بعضه والظاهر ان المراد بانوف الثلث لما يشبه الوجه ويرجع في خوف ذلك لاهل المعرفة (قوله أى لم عند خوف الخ) رد بمعنى تمت بالنقل الدال على ان المراد التقطع بالفعل لا خوفه واما قوله هو ما في الخ فتبين منظر لان الاقرب يوجد كله بل وجد بعضه ومرادنا ما قطع بالفعل وجد كله:

(قوله يمكن ناه) أي بان لم يثبت التراجع فنقول المصنف ان لم يثبت تولعه لاجل حمله (قوله أو خشي الخ) المناسب بان يخشى من صب الماء الخوف كما تقدم (قوله الجلدري) يفتح الجيم وضعا واما المال فتوضحة فيها اقروح تنقطع عن الجلد فمثلة ما تم تنقح مصباح وقوله وأول ما ظهر الجلدري أي السبب في حصول هذا الماحضة أصحاب القيل المشار إليها بقوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب القيل الخ لكن يعارض ذلك ما جاء في المصباح حيث قال ويقال لمن عذب به قوم لوط (٣) ثم يرد بعدهم اه (قوله لوف شعرها) أي ادبر على رأسها ١٣٦ كالعامية (قوله فوق ثوب) المناسب بفتح ثوب وبالطوب ان المراد بشوق

خلف أو ان العصى حاله كونه ناظرا فوق الثوب ثم لافرق في المحرم بين ان تكون محرم نسب أو رضاع أو صهر كما في شرح شب (قوله لا تشوق الرجل الخ) ولا يرد ان شهوة المرأة أقوى لان كثرة تحاسنات معتم من اظهار آثارها (قوله وانظر كيف جاز للرجل الخ) في حب وانما جاز مسمحا للاجنسي دون الحلية لتدوير اللذة عنها ولا يتم المصلي الا بعد فراغ قيم الميت لانه وقت دخول الصلاة عليه (قوله وأشار بقوله ولا يضر الخ) أي ان قول المصنف ولا يضر معناه لا يضر وجوبه باقلا شافيا انه يضر نيتا (قوله ائنة الرسول الخ) هي رغب رضى الله عنها (قوله ناصتها) شعرة مقدم رأسها وقوله وقرنها باصبعها فان كانت الناصبة شعرة مقدم الرأس فيكون أراد الناظرين الشعر الذي على جاني الرأس ثم ظاهره ان مقدم الرأس وحده متغيرة ويكون أراد بالناظرين الشعر من الناحيتين بدون أن يغطاه ما شعرة فلا وسط بين القرنين (قوله غير انه لا يباحق)

ومعنى تزلفه تسليخه وأما لو كان مقطعا فهو ما يأتي في قوله ولا دون الجبل وكان ينبغي أن يقول وتقطع وتزلف بلاياه (ص) وصعب على مجروح أي مكن ما كعدو وان لم يثبت تولعه (ش) يعني ان الجعد ورو الحبوب والجروح وذا القروح ومن تمسح بعت الهمد وشبههم ان أمكن تغسيلهم غسلوا والاصب عليهم الماسن غير ذلك ان أمكن فان زاد امرهم على ذلك أو خشي من صب الماء نزاع أو تقطع عمو أو الجعد ورو نال الله المهلة والمهلة وأول ما ظهر الجلدري في فحة أصحاب القيل ولا يكن قبلها (ص) والمرأة اقرب امرأته ثم اجنبية ولف شعرها ولا يضر ثم محرم فوق ثوب ثم يمت لكوعها (ش) يعني ان المرأة فضا تقدم كالرجل فيلبسها الزوج أو السيد فان عدما فالاقرب اليها من أهلها النساء ولو كانت كناية بحضرة مسلم على ترتيب العصبية في الرجل فنبها فثبت ايها فالأم فالأخت فثبت الأخ فالعمة فالعمة فثبت الأم وتقدم الشقيقة على غيرها فان لم يوجد من أقاربها النساء أخذ فالمرأة الاجنبية ولو كانت كناية بحضرة مسلم ثم المحرم من أهلها الرجال يبسها من فوق ثوب وصفته على ما قال بعض ان يعلق الثوب من السقف منها وبين الغاسل ليعتق النظرو يلق خرقة على يديه غليظة ولا يباشرها بعده ثم ان لم يوجد محرم بعت في وجهها ويديم الكوعها وانعم الرجل لرفيقه والمرأة الكوع بان تشوق الرجل للمرأة أقوى من مكسه وانظر كيف جاز للمرأة الرجل الاجنبيين ليس وجهه الاخرى يده مع انه لا يجوز في حال الحلية فان قلت يعمل على ان يجعل على يديه خرقة وبضعها على الثوب قلت لو كان كذلك لما اقتصر في التيمع على الكوع وأشار بقوله ولا يضر الخ لقوله في العتيبة سئل ابن القاسم عن المرأة ان الشعر كيف يصنع شعرها لا يضر أم يفضل أم يرسل وهل يجعل بين الاكفان أو يعض ويرفع مثل ما ترفع الحلية بالشار فقال ابن القاسم يفعلون فيه ما شاؤوا وأما الضفر فلا يضره ابن شاذي بل يضره من الامر الواجب وهو ان شاء المصنف من القيل المادري من أم عطية قالت فوفيت ائنة الرسول عليه الصلاة والسلام فلما غسلناها ضفرنا شعر رأسها فجعلنا ثلاث ضفائر فاصبتها وقرنها ثم القيناها من خلفها وقد روى يصنع بالميت ما يصنع بالهروس وغيره لا يصلح ولا ينور اه والضفر نسج الشعر وغيره يضاد وعصه شعره ليه على الرأس (ص) وسنترن سرته لركبته وان زوجا (ش) أي ومتر الغاسل الميت من سرته لم يكتبه وان سيدا وزويا لكن الستر وجوبه بالنسبة للاجنبي واستحبها بالنسبة للزوج والسيد قلب الغنم مشكلة لان ما قبلها

من خلق رأسه يحلقه بخفف اللام (قوله وعصه شعره وليه على الرأس) لا يعني ان الضفر أعمر من حيث صدقه الستر بالشعر وغيره ولا ترقى الشعرين كونه غير مشفور على الرأس أو لا بخلاف الغصن فانه شعره على الرأس والظاهر ان قوله وليه تصب شعره وشعره فظهر ان الغصن فيه خصوص من حيث الشعر ومن حيث يكون الشعر ما يعل على الرأس (قوله واستحب بالنسبة للزوج) في حب وان زوجا وجوبه ما يمشي عليه شاربنا كلام ابن ناجي وما يمشي عليه يجب قول الشاذي

(قوله واستصحبوا كونه فرض كتابي) هو واجب ولا يضر العقل عنه شيئا وكذا لا يضر تعمده ذكره في بعض الشراح كالابن تيمية في فرض العين وانظر هل ذلك فرض أو مستحب قال الترمذي لأن القصد عين الشخص فلا يضر به حمل صفة (أقول) والذي يتقدم في الذهن أنه مستحب لا واجب وقضية كلام الشارح أنه بعض ركن لكن لا يضر العقلة عنه نظير النجاسة فإنها ركن وأما ترك بعض منها فهو إغناء لا يضر وقضية قوله عقل أنه لو تركه بعد أو جملته لا يضر والظاهر أنه لا يضر (قوله ولو لم يوصلني عليها على أنها التي الخ) وكذا الوصل لا يدرى أو جمل هو أو امرأته فلا سلاطة بغيره إن شاء ذكره وفي الشخص أهلية وإن شاء أنت وبني الخانة أو أبا السعة وإن علم أثناء الصلاة بتعيينه شخصه فبأي عباد يعبده وإن حصل التعدد ولم يعلم من يصلي عليه قال من أصلي عليه لوقوع من على الذكر والمؤث والمقدور والجعل والغنى المشكل حيث كان خفي (أقول) والظاهر أنه إذا صلى على أنه زيد فتبين أنه عمرو أو بالعكس لا يضر ما لم يقصد ما لم يقصد لخصوص وفي شرح عب ولو كانت الخانة واحدة وظن المأموم كالأمام أنهم جماعة فإن الصلاة تجزئ لأن الجماعة تتضمن الواحد وأما لو ظن الإمام أنها واحدة وظن المأموم أنهم جماعة فإمامهم جماعة فإمام الجماعة حتى من المأموم لأن صلاتهم مرتبطة بصلاة إمامه ١٣٧ وكذا تعداد كان في النعش اثنتان وظنهما واحدا ونوى الصلاة عليه

الستر فيه واجب إلا أن تحمل على ما إذا كان مع أحد الزوجين معين (ص) وركبتها النية وأربع تكبيرات وإن زاد لم يفتقر للماء ودعا بعد الرابعة على المختار وإن والآمر أسلم بعد ثلاث أعاد وإن دقق في التكرير وقضية خفة وسمع الإمام من يلبس (ش) الضمير في ركنها عائذ على الصلاة على الميت المتقدم ذكره في أول الباب وذكر المؤلف أن ركائزها أربعة هي النية وهي قصد الصلاة على هذا الميت خاصة واستحضار كونه فرض كتابي ولا يضر إذا غفل عن هذا الأخير ولو وصل على الميت انتهى فوجدت ذكر أو بالعكس أجزأت ومنها أربع تكبيرات كل تكبيرة بمنزلة ركعة وانعقد الإجماع في زمن عمر رضي الله عنه على الأربع حتى صارت الزيادة عليها شعار أهل البدع فإن زاد الإمام خاصة بعد أو برأها مذهبان المأموم يسلم قبله ولا يفتقره وإن زادها سموا أنظروه حتى يسلموا بسلامه كما قاله بعض يلقظ ينبغي وهو خلاف ظاهر ما نقله الواقفي من التمسك وخلاف ظاهر كلام المؤلف فإن كلامه شامل لن زاد عمدا أو سهوا وعلى هذا فنقول المؤلف وإن زاد لم يفتقر بحمل على ظاهره من ثموله لن زاد عمدا أو سهوا ويرى الزيادة مذهباً أم لا وفي بعض التقارير أنه إن زاد خمسة عمدا ومذهبه أنه أربع إن صلته بطل دون صلاته مومنه اه وفيه نظر ومنها الدعاء

١٨ شى ن زائدة جماعة والزائدة هنا قبلها بالاختلاف في تكبيراتها من ثلاث إلى التسع فإن انتظر فيبقى عدم البطلان وهل انتظر سهواً أو سهواً ومكره وهو وجه الظاهر ورر (قوله وإن زادها سموا) ومثل السهو الجهل فيما يظهر فإن لم ينتظر على ذلك لم ينبغي الصحة وانتظر ولم يعلم زاد عمداً أو سهواً والظاهر أنه يحمل على ما إذا زادها سموا كما قال هج وكلام محقق تب يقوى كلام السهوي فإنه قال أما لو زادها سموا فإنه ينتظر وجوباً أو يسع به مكن فأم لخامسة هذا مقتضى المذهب اه (قوله كما قاله بعض) وهو الشيخ سالم (قوله يحمل على ظاهره الخ) ويدخل في كلامه المسبوق في أي مما سبق به ولا ينتظره حتى يسلم فإن انتظر فيبقى الصحة كما تقدم (قوله وفيه نظر) لأن الصلاة صحيحة عليه وعليهم وسكت الشارح عما إذا انتقص وحاصله كافي بعض الشراح أنه إن نقص انتظر حيث كان سهواً ولا يكونه بل يسبحون قاله حنون فإن لم يقبسه وتركهم كبروا وصحت صلاتهم إن تقب عن قرب ولا يطلعت صلاتهم بطلان صلاته كما هو الأصل كذا في عب وفيه خلل لأنه على مذهب حنون الذي لا يقول بالكلام إن صلاتهم صحيحة وإن لم يقبسه عن قرب ولا يكونه على كلام غير محنون فإن نقص عمداً وهو برأه مذهباً يتبع واقوا وإبعوا فإما إذا انتقص عمداً دون تقلد فهل هو عترة بنفسه أم لا من قول بان التكبير ثلاثاً أو تسليط عليهم ولو أقر أربعة لطلانها على الإمام اه لكن سيأتي عند قوله أو سلب بعد ثلاث ما يقيد الثاني كما أخافه ك (قوله ومنها الدعاء

بعد كل تكبيرة أى حق من المأموم فليس كالقائصة في حق المأموم لان المقصود كثرة الدعاء قال في كـ وجد عندى ما نصه
والدعاء كله هو الواجب اذا كان خاصا بالثابت واماما كان متعلقا بالغير فثبت اهـ (تنبه) وظاهر الذهب كراهة القائصة
فاذا اقرها الخروج من خلاف الشافعى أى ترأها بعد التكبيرة الأولى فالمتعين عليه بدعا قبلها أو بعدها (قوله حتى بعد
الرابعة) أى ويجوز بالاشهر خلافه وهو انه لا يدع بعد الرابعة وهو قول الجمهور وقد كرم المصنف اختياره للتنبه على قوته
فقط في الجلبه للاستكونه هو المشهور عنه لان الظن انه لا يتصالح الجمهور (قوله فاعتقر بالثلاث ترك الدعاء) فان قبل الدعاء
واجب من غير نزاع والصلاة على غائب مكروهة فكيف يترك الواجب خوفا من ارتكاب مكروه فاجواب أن يقال لعل ترك
الدعاء مبنى على حرمة الصلاة على غائب وهو أحد قولين (قوله لو كان أو هريرة يتبع الجنائز) قال في كـ ثم ان ظاهر ما قدم ان
دعاء ابن هريرة بعد كل تكبيرة وقد كرم ابن عرفة بعد التكبيرة الأولى وذكر بعد كل من الثلاث غير دعاء يخصه فراجع
ان شئت وظاهر ما تقدم أيضا انه ١٢٨ في الصغير والكبير وفي اختصاصه بالكبير واما الصغير فبعد دعائه وانظر

ادعية الصغير وغيره في ع
(قوله هذا الحسن ما سمعت من
الدعاء) أى قصره فادته (قوله
فان سوى عليه التراب) انظر
ما المراد بالتوبة هل هي علم
وضع التراب او مجرد وضعه
والظاهر ان المراد وضع أغلبه
(قوله فيصلى على التبر) ولا
يجزى وان لم يطل وهذا أى
قوله وان دفن خاص بالتسبية
وأما الأولى وهي المودة فليس
معهما إعادة كائناته السارح
وغيره خلافا لت وارضى ذلك
مبنى ثم ان كلام المصنف
في التسبية ضعيف اذا المقصد انه
في التسبية وهي ما اذا قصر

بعد كل تكبيرة حتى بعد الرابعة على حقتار التمنى وأقل ما يجزى في كل تكبيرة اللهم
اغفره فقوله لم فيما يأتى بوالى المسروق التكبير ان لم تترك أى ثلاث تكون الصلاة على
غائب فاعتقر والثلاث ترك الدعاء ابن ناجي يحتج بقول عبد الحق بن اسمعيل القاضي
قدرا الدعاء بين كل تكبيرة قدر القائصة وسورة على المستحب لا الوجوب اهـ وكان
أبو هريرة يتبع الجنائز فاذا وضعت كبر وجهه الله تعالى وصلى على نبيه عليه الصلاة
والسلام ثم قال اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمك ان كان يشهد ان لا اله الا انت
وأنت محمد عبدك ورسولك وأنت اعلم به اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان
مسيئا فحقبوا عنه اللهم لا تحرمنا مؤمل ولا تقربنا بعده قال ملائكة هذا أحسن ما سمعت
من الدعاء على الجنائز اهـ وان ولى التكبير ولم يفصل بينهما بدعاء وان قبل أعاد الصلاة
ما لم تدفن فان سوى عليه التراب فيصلى على التبر ومثله ما إذا سلم بعد ثلاث تكبيرات
او قل سهوا واطل ما لو قرب فانه يرجع بالتسبية ثم التكبير ولا يرجع تكبيرة لا يزم
الزيادة في عدده فان كبر حسيبه في الأربع قاله ابن عبد السلام وصوب ابن ناجي انه
يرجع بشكبير كافى القريضة ومن التسليعة واحدة يسمع الامام بها نفسه ومن يليه ويسمع
بها المأموم نفسه فقط واذا سمع من يليه فلا بأس به وظاهر كلام المؤلف ان الركن
تسليعة خفيفة وليس كذلك فان الركن هو التسليعة والخفة مندوبة وكذلك تسبيح

على بعض التكبيرات انها قاعدة لا يدين فان دفن ترك كما به من نص المواق وقواه محشيت والاصل من
ان قوله عام في الأولى وغيره قوله وان دفن الجنائز بالتسبية مع الخسوس هو ضعيف وهذا خلاف ما علمه شارحنا من
رجوع قوله وان دفن المصاحبة (قوله ومثله ما إذا سلم بعد ثلاث تكبيرات) أى او اتقن سهوا واطل ومثله جهلا والاصل انه
اذا ولى أو سلم من اثنين سلاسهوا أو جهلا وقرب الامر يرجع بالتسبية وان طال طلعت وكذا دعاء المطلقة اذا قلنا بين في الأولى
فالظاهر انه مبنى على تكبيره واحدة لان الرابعة صارت أولى لطلان ما قبلها كما في الصلوات الخمس كذا في شرح شب (قوله
وصوب ابن ناجي انه يرجع بشكبير) والظاهر انه يصحبه انظر له رجوعه بشكبير على الأول سواء أمركه وكذا على قول ابن
ناجي هل رجوعه بتكبير واجب ولا (قوله يجمع الامام ما اقتضيه) هذا معنى خفيفة والحاصل ان الخفة انما هي بالتسبية
للمأموم واما الامام فيصير جميع من خلفه وارضى عجم المراد من يليه أى في الصف الأول فقط لا جميعهم ولا يراد للمأموم
على امام ولا عن يساره وعلى كلام عجم فيصير الصف بالخفة بالتسبية بمعنى انه لا يندى على من في الصف الا في الأولى (قوله واذا سمع
من يليه فلا بأس به) ليس المراد انه لا ترسم سوى الطرفين اذ هو خلاف الأولى وأمر ومما علمنا نحن ان الخفة مندوبة وهي
بالتسبية للمأموم ويمكن ان يكون الشارح اراد بالخفة أنه يخطه وهم ولا يدها قرو شيئا

(قوله وصبر المسبوق للتكبير الخ) وجوبه بأي صبر إذا ساعدوا إليه وفرغ المأمومين من التكبير كما أفاده معنى ثم فإن لم يصبر لم يطل صلاته ولكن لا يفتد بها عند الأكثر (قوله إن فرغ) استرازا عما إذا أدركهم في التكبير فإنه يكبر ويدخل معهم من غير صبر (قوله كالتقاضى لجمع الصلاة) أي فيلزم عليه تكرار الصلاة على الميت ويظهر أنه بطالب بالقطع - حيث ذكره - ومن ماله دخل قال بعض النحاح والأقل هو المناسب للمذهب لالتكثير الصلاة لأنه يكون كالتفتيح صلاة على جنازة صلى عليها وانظر لو شك أي فائدة أوجب رابعه هل يدخل أو يترك لتعقباته أربعة وإذا دخل في هذه الحالة على أنه لا يدخل فالتعذر هل تصح صلاته (قوله ودعائ تركت) أي وجوبا كما في شرح ب' (تيسره) ١٣٩ ماذ ذكره المصنف من التوصل بمختلف

المذهب المدونة الذي هو المذهب كما يفيد به ابن عرقم من أنه هو إليه مطلقا وبقي على المصنف تركه خاص وهو القضاء وظاهره سيئده انقضى على القولين في صلاتها (قوله لو لم يخ) فنه تقر بأن في الشارح حاصل القول أن الميت لو كان صاحب مال فقتل القاضي أو أحد الورثة يمكن في الثياب الشريفة وقالت الورثة أو بعضهم إن كفته في ثياب ليست بثلث الصفة فينتظر له باعتبار حال حياته فإن كان يلبس الثياب الشريفة في الجمعة فيقتضى ثيابا شريفة يمكن فيها ولا يقتضى بما قاله الورثة أو بعضها الثاني أن معنى كفن أي تلبس أن يكفن والمعنى أن من كان يشهد بمشاهدته تلبس ثيابا شريفة وكان يشهد بعنده الثياب التي كان يشهد فيها مشاهدته تلبس ثيابا شريفة لورثة أن يكفونه في ثياب الثياب وظاهر ذلك لو كانت قد عتقت وحده ولا قضاء في تلك الصورة ولا معنى لقضاء ذلك لأنهم

من إليه والمراد بمن يلبس جميع من يقتضى به كما يفيد به كلام المواقف (ص) وصبر المسبوق للتكبير (ش) يعني أنه إذا ما شخص وقد كبر الإمام وتعاذ بان فرغ المأمومين من التكبير فلا يكبر إلا أن الإمام مستغفل بالاعتداء بل ينتظر ما كأوداعه إلى أن يصبر الإمام فان كبر دخل معه لأن التكبيرات كالركعات ولا يقضى ركعة كاملة في صلب الإمام وقيل يكبر ويدخل كصلاة العبد ورواه مطرف وقال به واختاره ابن حبيب ومن المتأخرين ابن رشد وسند ومفهوم قوله للتكبير أنه لو سبق بالركعة أي سبقه الإمام والمأمومون بتكبير الركعة ولم يبق إلا السلام لا يدخل منه وصوبه ابن ونس قال سند لأنه في حكم التثنية والمداخل - حيث كالتقاضى لجمع الصلاة بعد السلام وعن مالك يدخل ويكبر أو بما (ص) ودعائ تركت والأولى (ش) يعني أن المسبوق إذا سلم الإمام فإنه يدعو بتكبيرات قضائه أن تركت الجنازة ويحفظ في الدعاء إلا أن يؤخر رفعها فيعمل في دعائه وأن رفعه فوراً فإنه يوالى بين التكبير ولا يدعو لثلاث صلاته على غائب أو يؤخر من هذا العمل أن الدعاء حيث ذكره (ص) وكفى بعبوسه لجمعة (ش) يحتمل أنه إن لصفته الكفن أي إذا انتأخ الورثة في الكفن قضى بتكفينه بعبوسه في الجمعة ويحتمل أنه يمان له ليجنبه أن يصرص على التكفين فيه وعلى القول بقدر مضاف أي بمثل أو بعبوسه لجمعة وعلى الثاني كان ينبغي له أن يقول لجمعة لا يدخل ثياب جمعة وصلاته وأحرام عبوسه وأعباده وما شهد به مشاهدته الخبر والاحتياط أن يهيئ (ص) وقدم كونه الدفن على دين غير المرتين (ش) يعني أن الكفن يقدم من رأس المال لا يقيد كونه ملبوس بجمعه كونه المواتاة من غسل وحمل وحفرو حراسة أن احتجب السامع كل ما يتعلق بالدفن غير دين المرتين الحائز لهنه أمانا يتعلق بالأعنان سواها لا ينحصر فيها كالعباد الخافق أو المولد وكذا الحارث والماشية ولم ينصص فيها كدين الرهن مقدمة على الكفن وموث التجهيز ولو كان الكفن مرفوعا فالمرتين أحق به لأنه جازع من عوض والإمام يمكن للورثة فائدة وأشار بقوله (ولو سرق) الخ أن الكفن مقدم على غيره ولو سرق ما كنه به أو لا ونس القبر ولو وجد قدم المال ابن القاسم

لواختلاف إرفاق تلك المقتضات قديمة فلا يقتضى به إذا كان يشهد بمشاهدته الخبر الثياب الجديدة كإثارة شخصاً (قوله لو لم يخ) أنه يمان لما يستحب الخ) أي والتدب في المصنف متعلق بالورثة (قوله أمانا متعلق بالأعنان) بحمزة الهمزة ثم في عبارة من وذلك أن أوله بفتح ياء من المرتين المتعلق بالذمة وآخره بفتحة ياء من المرتين المتعلق بالذمة من حيث أن المرتين مقدم على غيره متعلق بالذمة من حيث أن لو فضل له فيه شائتين تعلق الذمة وتعلق العين فتعلق العين من حيث أن المرتين مقدم على غيره متعلق بالذمة من حيث أن لو فضل له قلة من دينه جميع ما على الدين بخلاف العبد الخافق فهو منحصر وذلك لأنه لو فضل للمعنى عليه فإنه لا يكون العبد الخافق المسلم للمعنى عليه لو يوفى بإثر الجناية فإن المعنى عليه لا يرجع بالفاضل (قوله لو ونس) المناسب أن يقول إن ينيش

(قوله وض) مفهومه لو وجد قيل ان يعوض بكفن نفسه الساطي ان أمكن تداركه والاورث ولو جمع لم يكن كفن فكفته رجل رد ما جمع لأبيه ولا يأخذ الورثة ولا الغرما الا ان يدعه أربابه لهم فان لم يعرف أربابه تصدق به عنهم لقول مالك ومن عليه دين لا يعرف صاحبه تصدق به عنه (قوله وورث ان فقد الدين) قال في كذا انما على ذال مع العلم انه لا وارث مع الدين خشية ان يتوجه انه لم يكن الغرما المتع منه فيقدم على ديونهم لا يتعلق لهم حتى وانظر هل تدخل الوصايا فيه كذا (قوله من أب على ابنه أو ابن على أبيه) فلا اجتماع كما هو هاتين زمن وله ابن وأب لم تسقط عنه نفقة لزمانته قال الحزلي فكفته على ابنه وهو ينفق ان النفقة لو كانت لأبى الابن لمائة الولد ثم حدث الزمن ولم يمسور فان نفقته تنقل على ابنه ولو لمات والشخص وولده فقال الشارح جرم وغيره في النفقات قل لي بمصاص وقيل يقدم الابن. اهـ وهو الصواب اهـ ثم التخصيص في الكفن اذا كان يحصل لكل ما يستحقه عورته أي يحصل لكل عابكف به ما يستحقه عورته (قوله كفن به العبد) أي اذا ماتا معا أو تقدم موت أحدهما على الآخر ١٤٠ ولم يعلم عين المتقدم أو علم عين المتقدم وكان العبد وأمالى كان السيد فكفن

العبد من يملكه فعمدت سيدة شاة على انتقالها بمجرد الموت وكذا يظهر على الآخر وسياتي القولان في العين (قوله بدليل قوة والتفريق) أي لان قوله والقبر من بيت المال معناه والشخص الذي لا مال له ولا نفقته لازمة لاحد فان كان لا مال له ونفقته تلزم اعتبارا فلم يجرها عليه بالفعل ثم مات فان كفته ومومن تجهيزه تلزم ذلك الانسان اعتبارا وجوب الانفاق لا بالاعراض بالقل وهو ليس فقيرا بالاعتبار المذكور (قوله وهو قول ابن القاسم) ومعه بالمال من انه تلزم لانه من لوازم العجة وله أيضا ان كانت موصورة فعليها والنفقة ونسبة في السالة لم ينعون ويحل الخلاف اذا دخل أودى للدخول

ولا يبادى قبله ولا التسلا عليه (ص) ثم ان وجد دعوى ورث ان فقد الدين (ش) يعني ان الكفن اذا وجد بعد ان سرق اوضاع وقد كان الورثة أو غيره عرضوه فانه ورث ان لم يكن على الميت دين والا فالدين أمضى (ض) كما كل السبع ألبت (ش) تنبيه في الحكم مع قلب الصورة وهي ما اذا فقد الميت وبقي الكفن فورث مع فقد الدين (ص) وهو على المنقوب قرابة ورق (ش) يعني ان ما ذكر من الكفن ومومن التجهيز يجب على المنقوب على الميت بسبب قرابة من أب على ابنه أو ابن على أبيه أو بسبب ورق من قر أو من فيه شائبة ولو لم يمسر كما لا نال نفقته على سيدة تركه فيها جاز أمن الكفاية ولو لمات شخص وعبد له ولم يخلف السيد الا كفنا واحدا كفن به العبد لانه لاحقه في بيت المال بخلاف السيد له حتى فيه والمراد بالاتفاق القدرة عليه لا الحاربه بالفعل بدليل قوله والتفريق من بيت المال يلزم ما لك البعض من الكفن بقدر ملكه منه (ص) لأزوجه (ش) يعني ان الكفن ومامعه من المورث لا يكون تابعة للنفقة الامن جهة القرابة والرق وأما من جهة الزوجية فلا ولهذا لا يجب على الزوج أن يكفن زوجته ولو كانت فقيرة وهو قول ابن القاسم ونسبة في الجواهر لم ينعون نظر الى انقطاع العصمة (ص) والفقير من بيت المال والافعلى المسكين (ش) هكذا قال ابن شارس ومعه من لا مال له يكفن من بيت المال فان لم يكن عليه مال يريد أو كان ولا يمكن الوصول الى شيء منه فكفته على كافة المسلمين كفاية ان لم يكن وقف ولا مرسد ولما انتهى الكلام على الواجبات شرعى في الكلام على المنسوبات وبدا منها ما يجلب للمريض ومن حضره وقسموه به بعده فقال (ص) وينبغي تحسين ظنه بالله (ش) يعني انه ينبغي ان يحضره أسباب الموت وعلماته أن يحسن ظنه بالله تعالى عياض يستحب غلبه الخوف مادام الانسان في مهلة العمل

وهي مطبقة والافوه عليها بما ذكر في كذا عن الشئ ان قد سائر كما يدعى يستعمره الى ركبته وما فضل الى فاذا ما فوق ذلك الى صدره اهـ (قوله ولا مرسد) بضم الميم من أرسد (قوله يعني انه ينبغي ان يحضره أسباب الموت الخ) فيه إشارة الى ان الضمير في قوله ظنه أي الميت لا يجب من ظاهره الموت بل بمعنى من حضره أسباب الموت وعلماته وأطلق عليه حسنا باعتبار المات (قوله وعلماته) عطف تفسير (قوله يستحب غلبه الخوف) أي ما لم يزد الى ما من والا كان مذمونا وربما كان كثر اتم اعلم ان هذه طريقة الجهور ووجه بعضهم تقديم الرجاء مطلقا لاحتمال طرق الموت في كل نفس ويجوز في كل لحظة وبعبارة أخرى وهي الافضل الشخص تغليب الرجاء لتلايف على الرأس من رجة افعاء والخوف لتلايف عليه ادا الامن من مكر الله وان كان عاصما فانخوف أفضل وان كان مطعما فالرجاء أفضل وان كان قبل الذنب فانخوف أفضل وان كان بعده فالرجاء أفضل وان كان صحيح فانخوف أفضل وهو المختار عذرنا الذي عذر الشافعية انه يكون رجاءا في ربحه ومغيبين

وان كان مريضاً فالرجاء لقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب حسن الظن (قوله لا تفر من الخوف تتعذر) أي التي هي العمل الآن فتنية التعذر انه كان يفتي الخوف بأسمع ان قضية التعذر ان هلك خوفاً (قوله لانهم) كذا في نسخة أي الرجاء والخوف كيناس طائر اذا مال أحدهما إلى الخفض وتفسد سقط الطائر كذلك الرجاء والخوف اذا مال أحدهما إلى ذهب وتفسد هلك الشخص (أقول) وبعد هذا دليل للذهب الشافعي أهمها يكون على حسد أو لا للذهبنا الذي هو مذهب الجمهور وان يكون الخوف أفضل (قوله وتقبله عند احداه) كان ينبغي ان يقول وعند احداه ولو ان هذا مندوب ثان كافي له وسيله نظر السلم الذي ينزل فيه الملائكة لتقبض الروح أو لان الروح اذا خرجت يتيمها البصر كما ورد في الخبر وروى ابن القاسم كراهته لأنه لم يفعل به صلى الله عليه وسلم (قوله وشخصه) أي وتقاء وهو عطف تفسير على ما قبله (قوله ونظاهراً) أنه لا يجعله على شقه الايسر (أي قبل الظهر) (قوله من جريه على القولين في صلاة المريض) أعلم ان الاقوال في صلاة المريض أربعة قليل الجنب الايمن ثم الايسر ثم الظهر قاله ابن المراز وغيره وقيل الظهر مقدم على الايسر قاله ابن القاسم وقيل ان الظهر والجنب الايمن سيان لأمر به لأحدهما على الآخر وقيل ان الظهر مقدم على الجنب الايمن قاله ابن حجر زعن أثبت ١٤١ وابن سبلة وكاه على جهة الاستصحاب انتهى وهذه الاقوال ذكرها ابن

فأذا نال الاجل وانقطع الامل استحب غلبة الرجاء قال غيره لان غرة الخوف تضر حسناً انتهى ان قيل لم كان تحسن الظن بالله مستحباً انه يجب تحسن الظن بالله تعالى أي لانهم كيناس الطائر اذا مال أحدهما سقط فالجواب انه يزيد تحسن ظنه بالله عند الموت فلا تعارض (ص) وتقبله عند احداه على ايمن ثم ظهر (ش) أي ويذهب لمن حضر عند مريض تقبيله على شقه الايمن الى القبله عند احداه بصره وشخصه الى الحماض فان لم يقدر فعلى ظهره ورجله للقبلة وظاهره انه لا يجعله على شقه الايسر ونحوه في الطرازي وما في التوضيح من جريه على القولين في صلاة المريض يقتضي انه يجعل على ايمن ثم ايسر ثم ظهر وانما سقط الايسر واقتصر على الايمن فتأول انه من أصحاب العين لان أصحاب اليسار (ص) وتجنب حائض وجنبه (ش) أي ويذهب تحببه الحائض والجنب والكلب والقتال وكل شيء تكرهه الملائكة والصبي الذي بعث ولا يكف اذا نسي الميت ويذهب كونه طاهر او ماعاه طاهر وان يحضر عنده طبيب وسخه وراحس أهله وأصحابه مما خلقوا فينا وتلقينه كلمة التوحيد يفرق وكثرة الدعاء له والحاضر ين لان الملائكة يؤمنون وهو من موطن استحباب الدعاء وان لا يترك من يركع صوت وقول الله واليه انا واليه راجعون اللهم أجرني في مصيبي وأعطيني خيرا منها وانه اذا التمس

ابن القاسم في صلاة المريض من حيث تقبيله اظهر على الايسر ويكون في عبارة حذف أي ثم ايسر (قوله وانما سقط الايسر) أي كان يقول ثم ظهر ثم ايسر الذي هو أحد الاقوال (قوله الحائض) ومثله النفاس (قوله والكلب) غير المأذون في اتخاذه وأطفا على الخلاف في ذلك (قوله الميت) كذا في نسخة ملحقه متمعلقة بتجنب أي تجنبه الميت لا الميت وهو مرتبط بالصبي وما أشبهه كالثوب الجنس وليس راجعاً لما قبله لان المراد بتجنب الحائض والجنب ان لا يكونا في البيت الذي هو موكداً يقال في تجنب الكلب والقتال وأما الثوب الجنس والصبي الذي بعث ولا يكف اذا نسي فالمراد بتجنبهما بعد ما عنه وكذا يقال فيما أشبههما (قوله كونه طاهراً) أي من النجس (قوله سناً) أي هيئة (قوله وخلقا) كذا في نسخة لفظه واحدة ويصح محله لفتح الحائض وهما في تكرارها فيكون أحدهما يفتح الحائض الآخر يعضها وكان السمت يرجع لسكون الجوارح والرافعة فيكون مقارن للجنين (قوله وان لا يترك من يركع) أي يسهلها عنه لاعتناء البيت كل مستقار من عبادة (قوله يركع صوت) أي وأما اذا كان يركع صوت فانه لا يسجد (قوله اللهم أجرني) قال في المصباح من بابي ضرب وقيل وأجر بالمدة فانه اذا أمله (قوله وعقبني) من أعقب فهو يفتح الهمزة وكسر القاف

(قوله بأن قال بحضرته) ولا يزال له قتل ثلاثا وافق ذلك قوله لا ردقتنه الفتان أو ابليس وأورد على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تطالب قبل لاله الا لاله كله اساج لها بك عند الله تعالى وروى بان هذا لم يكن سبق منه قولها الكفر واذ قالها لاتعد عليه الا ان يتكلم بكلام أجنبي فته ادلتكون آخر كلامه غير من كل آخر كلامه من الدنيا لاله الا لاله محمد رسول الله دخل الجنة ولا يصغر من عدم قبول الحضرة بما يقبله لانه يشاهد ما لا يشاهدونه (قوله أشهد الخ) أي فأراد المصنف بان الشهادة انما هي من عدم كذا احد اهما عن الاخرى وان الشهادة صارت على كل مجموعهما معار لا يشترط قوله أشهد لقوله في الحديث لقنتموا موتكم كلاله الا لاله ١٤٤ هـ (تسبه) التلقين مندوب كفا في متوجه على أهل البيت ثم على غيرهم

على التلخيص الاقرب فالاقرب
أخاه الاين (قوله ولا يلقن الا
ناح) بالناس للمفعول هذا الفتوى
والعقد الاطلاق كما تنبئه عبارة
صريح (قوله ولا يلقن عليه) بالجميع
كذا في نسخة في غير من الشرح
بالله المهملة (قوله وما يستحب
أيضا تنقيضه) قال في لؤ وني
أن يلى ذلك أدنى وأياه بأهل
ما يقدر عليه من النوى من لم
يقصص عند موته وفي مقروح
الجنين والشقيين جند شخص
بعضه به وآخر بأهله بجله
فانهم ما يطبقان (قوله منظر)
يقع القاء (قوله ومن علامات
النشوى) الظاهر انه أراد بها
علامات أهل الخمر الذين لا يلقنهم
عذاب واراد بعلامات السوء
الموت على الكفر ويكون ساكنا
عن علامات السوء مع الاسلام
(قوله وتذرف) من باب ضرب
أو جمعت (قوله ويغسل) من باب
ضرب صوت كل ذلك من المصباح
(قوله البكر) يقع الباء الفتحة
من الابل (قوله خوف اسراع

الفساد) رده الثاني بان الفساد لا يأتي اذا دخل لوضعه على الارض ولا علمه في الفساد اهـ (قوله تجهزه
وسيره شوب) أي حتى وجهه (قوله زيادة على ما عليه حال الموت) في سبب خلافة وسيره شوب بعد نزاع ما عليه من الثياب
قاله سند وفي المدخل ينزع ما عليه من الثياب ما عدا القميص ويمكن جعل كلامه مستد عليه اهـ (قوله وحشا) كذا في لؤ
يقع الواو وكسر الحاء (قوله ووضع ثقب الخ) خوف استخافه (قوله فان لم يكن ثقبين مابلول) قال في لؤ وانظر ما راجع هذا
الترتيب (قوله وأذكر ابن عرفة) مراد به ما ذكره كورابن حبيب (قوله وما ذكره خالول) أي بالنسبة لظرف وهو قوله

ثقل والاولى ان يقول نعم لان ثقل اعلم من حديد الان يقال اخص في الاخراج أى ما خرج بثقل اخص مما خرج به حديد
(قوله وتأخيره) اعلم ان موته عليه الصلاة والسلام كان حضوره الاشيق ودفن ليله الاربعاء اول من صلى عليه جمعه العباس ثم
يؤرخه ثم المهجرون ثم الانصار ثم أهل القرى وجاه من صلى عليه من الملائكة ستون ألفا ومن غيرهم ثلثون ألفا وصلا
عليه فرادى لانه لم يكن خليفة يعجل اماما (قوله ويجوز النفل ليل) اراد به ما ينفل خلاف الاول في كونه وانها افضل
اذا لم يكن عذرا اه قال النوري والتهار افضل (قوله أيام التشريق) أى تقيد العلم (قوله الفرق) مقادا الاستئذنه
لا بد من اسراع تجهيزه وهو صادق بن عبد ناخرو وجوبه وفى كلامهم ما يقيد الثاني بل رأيت التصريح بذلك (قوله
لكان أشمل) أى يفتى أى ولو فى علمه يومان أو ثلاثة كما شرح شب (قوله ليشمل الصلوة) هو المغنى عليه من صلح
صوت شديد (قوله فحاة) فى الصباح فحيت الربيع الجوز معهم ومن باب تعب ١٤٣ وفى لغة به تخمين بخته بفته والاسم

التي ماتت الضم والمدا اه وسنجد
فقرا غلبا وأوجه ثلاثة تأمل
(قوله ومن به مرض السكة)
أى فلا تسكن بضعى (قوله من كل
غاسول) كذا فى نسخة أراد
بالغاسول ما يغسل به لخصوص
العرف عندنا بالغاسول بصر
فدخول فيه ما ذكره بقوله
كاشنان أو صابون (قوله كاشنان)
بضم الهمزة والكسرة كذا
فى المصباح (قوله عند الجهور
الخ) وما قبله ما قاله ابن حبيب
من كون الاولى بالماء والسدر
والثانية بالماء القراح (قوله
والثانية بالماء السدر الخ) وهو
فى الثانية عطف خلافا لما قاله
بعضهم لان السدر شجر ويجعل
فى الالاء ثم يورثه من شئ فثق
ويحلب به جسدهم ثم يصب الماء
ولا يقال انه يغسله لان قول اذا
وصل الماء لغضو طاهر ثم تغير

تجهيزه (ش) أى وبأسرع تجهيزه ودفنه خفة نفسه وتأخيره عليه الصلاة
والسلام للامن من ذلك أو للاهتمام بعقد الخلافة أو ليبلغ خبر موته النواحي القرية
فحضره والمصلاة عليه لانتقام الثواب ويجوز النفل ليل كما فصل بقاطمة وأى بكر
وعمرها واستخوان من قاعدة العجوة من الشيطان ست مسائل التوبة والصلوة اذا دخل
وقتها وتجهيز الميت عنده ونبه وكذا الكبر اذا بلغت تصديق الطعام للفسق اذا قدم
وقضا الدين اذا حصل وزيد تجبيل الاول من السفر وروى أيام التشريق واستخرج
ان كان عذرا حلها (ص) الا الفرق (ش) أى فلا يسرع به خوف حجر الماء قلبه ثم
يفيق فيؤخر حتى يظهر موته أو تغفر ولو أدخل الكافي على الفرق لكان أشمل لدخول
الصديق ومن يموت بقاء دون به مرض السكة ومن مات تحت الهدم (ص) وللغسل
سدر (ش) أى وبأسهل للغسل سدر وهو رقيق خفيف التيق وقيل ثبت بالنسبة لمراحمه كية
والمخلص السدر بالذكر وان كان غيره عند عدمه من كل غاسول كاشنان أو صابون
أو نحوهما ما يقوم مقامه نقا ولا يبالى بروج وجهه المسددة المتسهي التي تنهى اليها
أرواح المزمئين عياض وليس معناه عند كافهم أن تلقى روحه فى الماء فانه فعل منكرو
ومن قبل العامة بل يطحن ويجعل فى الماء ويغض حتى يسد وله غفوة ويعر له جسد
الميت وتكون الغسل الاولى عند الجهور بالماء القراح للتطهير والثانية بالماء والسدر
للتنظيف والثالثة بالماء الكافور للتطيب (ص) وتجبرده ووضعه على مرتفع
وأيتاره كالكتن لسبح ولم يعد كأوضو لمجاسة وغسلت (ش) أى ومما يجب أيضا
تجبرده والغسل ووضعه على شئ مرتفع سررا وغيره وانما استحب تجبرده من شيا به انى
مات فيها لانه لا يمكن الاسترا عورته وهو مذهب مالك وظاهره انه يجبر ولو لم تحمل المرض

بالسدر لاضطر فى كونه مطلقا وادبا لثانية التخليل بين الاولى وغيره فاصدق با كثر من واحد (قوله والثانية بالماء
والكافور) صورته يجعل الكافور فى الماء ثم يطلى به وعبارته فى كونه الا انه ان معنى قوله فى الحديث واجعل فى الاخرة
كافورا وان تخلط الكافور بالماء يغسل بدن الميت فلا يتبع بعد ذلك كما أفاده بعض شيوخنا بخلاف غسله السدر فانه صاحب
الماء بعد عشرين الميت لا تخلط بالماء كما فهم القمى عن المدونة وأخف منه غسله بالماء المضاف كذا ابن شعبان وتقديم
قول بعضهم خلط الماء بالسدر بوضفه وصبه على الجسد بعد حكة به لا يضيفه واختاروا شيخا ابن ناجي فقال ان الماء الطهور
اذا ورد الغضو طورا وانضاف له لا يضره اه وهل يقوم المسك مثلام مقام الكافور ان نقل الى مجرد التطيب ثم والا فلا وقد
يقال اذا عدم الكافور فام غير مقامه اذا مات له ولو بغضبة واحدة قاله الحافظ (قوله وهو مذهب مالك) أى رأى حنفية
واحد فى الشافعي والسعيب عن ابي يعقوب فى قيصره لانه الذى فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة هل

يخبره كما يخبرهم وتأمل دليل لنا وان الشان عندهم في زمنه التجريد وانما لم يرد صلى الله عليه وسلم تعظم هو وتوقرا (قوله
 خلاف قول عياض) مرتب: وقوله وظاهره انه يرد الخليل عليه قول بعض الشراح وظاهره انه يرد: ولو لم يحمل المرض جسمه
 وهو كذلك خلافا لعياض (قوله ثلاثا يتم الخ) لا تظهر ثلثة البه (قوله على ذلك) يقع الدال المكان المرتفع ويجمع على
 ذلك كقصة وقصم (قوله وعلى ما يذهب أيضا آثار الغسل) واستحياب الآثار انما هو اذا حصل الاتقاء بما قبله كما اذا حصل
 بالسابعة فتتبدل السابعة فان لم يحصل الاتقاء بالسابعة فلا يطلب الوتر بعدها (قوله ثلاثا أو نحوها) خبر لكان محذوفة
 تقديره ان يكون ثلاثا أو نحوها قال بهرام ويذهب آثار الغسل بما روى انه عليه الصلاة والسلام قال في امر ابنته اغسلها
 ثلاثا أو نحوها أو أكثر ان رأيت ذلك بماء وسدر الحديث قال في المدققة وأحسن ما في الغسل ثلاثا ونحوها وسدر اه
 اذا علمت ذلك فقول الشراح ثلاثا ونحوها تعال المدققة أي أو أكثر اذا احتاج الحال الى ذلك ولم يسن خلاف الاحسن من
 الفجاء وظاهره ان ما عدا الأخيرة ١٤٤ بالسدر ولو الاولى فيصالح ما تقدم ويرعاية فهم من كلام الخطاب ان المراد ما عدا

الاولى والاخيرة وهو المتعين
 كما يفهم من مجموع النصوص
 (قوله وكذلك غسل النبي صلى
 الله عليه وسلم) وهل غسل صلى
 الله عليه وسلم ثلاثا أو نحوها أو
 غير ذلك (قوله لا يكفى الميت في
 أقل من ثلاثة أبواب) استلف
 الايات وان حبيب في الاواب
 ففهم الاياتي كلام الامام ان
 المراد بالثلاثة الاواب القصص
 والثلاثين وسكت الامام
 عن العمامة والمزور ففهم ان
 حبيب كلام الامام ان المراد
 بالثلاثة الاواب العمامة والمزور
 والقصص وسكت عن الثلاثين
 ولما قال ابن حبيب ويكفي
 فبين من خط بعض شيوخنا
 ومفاده ان التفسير في غير اليهود

على الثلاثة الاواب ويكون المعنى بعد فيها كل من العمامة والمزور والقصص فتقول المصنف وكافور
 كما تكفي تشبيه في الاشارة لانه وفي السبع خلافا لتت اذ لا يتأني في الرجل لان كنهه خمسة فقط وانما يذهب الاثار
 فيما زاد على اثنين وقول المصنف لسبع متعلق بالايتار ولو قدمه لتوهم انه كالتكفي تشبيهه وفيه في الايتار وفي كتابه أخرى
 تراجع له المالك في الكفن لسبع في المرأة وفي الرجل الى خمس وفي الغسل علم فيه ما وكلام المؤلف موزع (قوله فانه لا يعاد
 غسله الخ) أي يكره فيما يظهر كذا في شرح شب (قوله بل يغسل الجنازة فقط) أي من بدنه أو كفته وجوبا أو استنا ناعلى
 بآخر في إزالة العناسة (قوله وصب الماء) أي يوجب صب الماء استنا بغيره في التتابع والافاضل الصواب واجب
 (قوله بخرقة) متعلق بمحذوف أي ويسل بخرق بخرقة كشيعة وبغسل المخرج يسارده ببقية الجسد بينه (قوله ووضئته)
 أي قبل الغسلة الاولى وبعد إزالة الاذى مرة (قوله وتعهده استناه الخ) هذا قبل الوضوء فليظهر (قوله وانه بخرقة) أي
 مبلولة (قوله وما لا يراه) أي برق (قوله المفضضة) أي وكذا الاستسقاء فيما يظهر

(قوله ونشف) وانظر بعدد من قوله ونشف مع انه يستحب لفظه يقتضي الوجوب (قوله ما ذلك) أي الغاسل أي حادام ذلك الغاسل (قوله ما أقبل) أي وهو قبل وقوله وما أدبر أي وهو الخ وهو مضمول قوله يسفل (قوله ويلقى على يديه) أي في حال غسل يديه وقوله (قوله ثم يسفل تلك الخرقه) أي يخافها يظهر امالا نه يحمل على انه قصد الاستعاذ بها في أمر زائد أراه وان طرح لا يفتي طرحها وهي متلوقة بالقدح لها من ايمان الذي وهذه العبارة التي ذكرها الشارع لهم امر وقوله في نه لم يتلف أسنانه أي وكذا أنه لم يتلف أسنانه وقوله ويدخل الماء في أسنانه ثلاثا ظاهر ان ذلك لاجل الاستعاذ فتسكن الاولى ستة والثانية والثالثة مستحبان الا ان ذلك يكون في حال الوضوء فيكون الاولى متأخرة لاذكرهنا (قوله واذا اضطر الى الافضاء الخ) قال في ك وظاهره وشمل ما اذا غسل الحرم المرأ من محارمه أو غسلت المرأ من جلاتن محارمها (قوله والمباشرة) عطف تفسير (قوله ولا يكره الوضوء) أي يكره فيما يظهر ١٤٥ (قوله أي تنقدها وازالة ما فيها) هو عين ما تقدم في قوله

يدخلها في يده لينتفخ أسنانه (قوله ما لا رأس له مضمة) أي بعد تنظف الاسنان ولا يفتي أن تنظف الاسنان والتفت يكون ساقط على الوضوء المحتوى على المضمة والاستثناء (قوله لكن غفلة المدوب) الاولى أن يقول لكون غفلة المدوب تصدق الخ (قوله لو قال الخ) سنن لا يفتي أن يكون الغاسل اللقطة أمنا صا لم يفتي ما راس من عيب أحد استغنى عن أن يكون معه أو كان أحسن ك (قوله في الفسلة الاخيرة) كتب بعض شب وحنأ أي يضع السكاقر في الماء المطلق لامة الورد (قوله لانه لشدة برده من ذلك) يؤخذ ان الارض التي لا تبلى أفضل عندنا من التي تبلى خلافا لشفقة (قوله ولا يتكلم) أي الذين

وكافور في الأخيرة ونشف واعتسل غاسله (ش) هذه أيضا من مستحبات الفسل قال فيها ويصير بطنه عصر اخفقا قال أنشب وإذا عصر بطنه فلما يمر من يصب عليه الماء أن لا يقطع ما دام ذلك يسفل ما أقبل وما أدبر ويلقى على يديه شيئا كثيرا لا يجده من حاجر عليه السد ثم يسفل تلك الخرقه ويسفل يده وأخذ خرقه أخرى على يده يدخلها في فمه لينتفخ أسنانه ويدخل في أسنانه الماء ثلاثا واذا اضطر الى الافضاء والمباشرة للورد فذلك وما يستحب أيضا وضوءة الميت قبل الفسلة الاولى وبعد ازالة الذي مر صرة ولا يكره الوضوء على الرابع كما مر وما يستحب نه د أسنانه أي تنقدها وازالة ما فيها أو أنه يجز في قبولة لازالة ما يكره ويجه أو رؤيته وما يستحب أيضا ما علة رأسه المضمة ليخرج الماء عما فيه من الذي وما يستحب عدم حضور غيره عن الغاسل لصب أو تقلب بل يكره حضوره وكلام المؤلف لا يفهم منه الكراهة لكن مخالفة المدوب تصدق بخلاف الاولى كما تصدق بالكره اراه المراد من قال لو قال وكمر حضور غيره ممن لا فاداراد وما يستحب جعل كافور في الفسلة الاخيرة ثانيا كانت ثلاثة أو غيرها وخص الكافور لانه لشدة برده لا يسرع به تغير الجسم وتطير رائحة الميت للمصلين والملائكة عليهم الصلاة والسلام وما يستحب أن يشف الميت بعد الفراغ من تقبيله وهل ينحس الثوب المشف به قول ابن عبد الحكم ومجنون القضيي وعلى قول ابن القاسم بغضاسة الميت تنحس ثوب التفتيش ابن عرفة ويقتل الشيخ عن ابن العربي لا يصل به ولا يجامأ صابه من مائه خلاف قولهم في الفسلة في المنع وما يستحب أيضا اغتسل غاسل الميت ولو اصابه بقدر اقله لا يتوق ما يصيبه منه فلا يكاد بالغ في أمره اتعطفه فاذا وطن نفسه على الفسل فيمكنه كقوله ارباغتساة أن يسفل جميع جسده

١٩ شئ في محضرون غسله أو يصلون عليه أو يسألون أو يلجس وهو الظاهر قال في المختل وصفته أن يأخذ شيئا من الكافور فيصبل في انا فيه ما يذيه فيه ثم يسفل الميت به فان لم يسر فغيره من الطبيب ولو عتروا ان صرح انه تنقذه من بين دواب البصر فظاهر كافي ك (قوله القضيي) الرابع الطهارة وقلنا ان ميتة الذي نجسه كافي شرح شب وقوله وعلى قول ابن القاسم أي الذي يقول به ابن عبد الحكم وذلك لان قوله وهل ينحس أي ولا ينحس وقوله قول الخ لثب ونشر مراب ابن عبد الحكم يقول بالاولى التي هو الجاسا ومجنون بعدهما (قوله يقتل الشيخ عن ابن العربي) انظر فان الشيخ اذا أطلق ينصرف لابي زيد تنقها الله تعالى به فيقتضى ان ابن العربي يستقيم على ابن أبي زيد وليس كذلك بل مات ابن العربي في ربيع الاول سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة ومولد له لا ينحس لأن بقين من شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة ومات ابن زيد سنة ست وعثمان وقلنا انه وكون المراد بالشيخ شيه ابن عبد السلام خلاف عاتنه (قوله خلاف قولهم الخ) وذلك لان الفسلة التي ليست مختصة بظاهر تنقيته لا يقول على ما نقل عن ابن العربي (قوله في غسل جميع جسده) أي لا يثاب

كما انفرد في تقرير (قوله كما يفيد التعليل) أي بالتشريف (قوله يابض الكفن الخ) وموافقه من علم أو حاشية لا يخرج به عن اليابض أي يستحب جعل الكفن أبيض وليس المستحب نفس اليابض وقوله عدم تأخره أي الكفن يعني التشكيق في العبارة استخدام (وفي العبارة حذف أي التشكيق الكفن) (قوله وفيه شيء) أي في عدم حسن شيء في هذا الوجه وهو قوله لعدم حسنه شيء أي بل هو حسن والمعنى ونحب الكفن أي فيما يتعلق به يتميز بقطع الظفر عن العضم (قوله ثلاثاً وأجساً أو سبعاً) أي بحسب الحال وظاهره أنه لا زيادة على السبع والظاهر أن التشكيق في ذاته مستحب وكونه وتر استحب آخر (قوله وصحة بعضهم بتيمم) وجه التخصيص كما في شرح شب ان التيمم والتغطية ولا يصح إرادته هنا فإن قيل يقال وجدت خثرة الطيب أي ويحبها فأجاب أن هذا خاص بلفظ خثرة والذي هنا تيمم اه وحاصله ان التحصيف ليس متعلقاً بالمعنى الذي اراده بل متعلق بذات اللفظ وان كان المعنى ١٤٦ الذي اراده صحيحاً لان سند الأشارة بقوله بسطة الأكتاف ويجعل الميت

عليها فان قلت غاية ما فيه أنه استعمال اللفظ في مجازة ولا يعد تحصيلاً قلت لعله جعله تحصيلاً لكونه ثبت عنده ان نسخة المستفيض بتيمم بالمعنى (قوله وأفضل الخ) محطه الأفضلية وقوله من القطن لان الأفضلية قد تقدم استحبابها (قوله لأنه أستر) قال عجم فيه نظر لأن الكتان ما يكون كقوى السترا أو أسترته فلو كانت أفضلية القطن على الكتان بأنه صلى الله عليه وسلم كفن فيه لم يرد عليه ما ذكر اه المراد منه (قوله خوف خروج شيء منه) في كذا لا يقال هذا موجود مع عدم تأخره لا نقول هو نادراً وأنه فعل ما هو المقدور وجهه قوله هو نادراً لأنه اذا ورد بالتكفين يلزم منه عرفاً بالمبادأة بذنسه فقل خروج الخروج بخلاف ما إذا لم يادر قبله تأخر عن الدفن فيحصل الخروج وقوله اه

للتعريف فلا يحتاج لذلك ولأنه كما يفيد التعليل (ص) ويباض الكفن وتيممه وعدم تأخره عن الغسل والزيادة على الواحد ولا يقضى بالزيادة في الوارثين إلا أن يوصى في ثلثه وهل الواجب يستره أو ستر العورة والباقي سنة خلاف (ش) لما فرغ من مستحب الغسل شرع في مستحبات التكفين ثم تكلم بعد ذلك على مستحبات التشيع وغيره وهو يدعي في الترتيب منها يباض الكفن قطناً أو كلاً أو عدل عن أن يقول ولكفن يباض كما قاله والغسل سدر له من حسنه فيعطف عليه من قوله وتيممه بالمعنى وفيه شيء أي يتميز وترثاً ثلاثاً وأجساً أو سبعاً بالعدو وغيره لان المقصود عبور الرابحة وصحة بعضهم بالخاء المعجمة بعد هاءم فقال والمراد جعل الثياب بعضها فوق بعض ويدرج فيها الميت وأفضل الثياب الايض من القطن أو الكتان والقطن أفضل من الكتان لأنه أستر وكفن فيه عليه الصلوات والسلام ومنها عدم تأخره بالتكفين أي الادراج عن الغسل خوف خروج شيء منه قبل التكفين وحكم تأخيرهم عن الغسل مكروه وكلام المؤلف لا يفيد هذا كما مر ومنها الزيادة على الكفن الواحد كالثلاثة وكلام المؤلف صادق لا يشين فقوله بعدد وتره أي غير الواحد فالواحد مقصود بالنسبة لجميع المراتب فالأشأن فيه مستحب واحداً من حيث الزيادة على الواحد والثلاثة فيها مستحبات وكذلك الخمسة والسبعة للزيادة والوترية ولو أوصى أن لا يدر على الواحد فزاد بعض الوترية آخر لم يقض لان عليه من الواحد وصاروا ذم الوارثين والغريم ومنع الزائد على الثوب الواحد فلا يقضى عليه بذلك لان الزائد مستحب وهو لا يقضى به هذا هو المذهب وقول عيسى بأنه يجبر على ثلاثة أثواب شريف وان استظهره ابن عبد السلام خلافاً للعوا في الآن يوصى بالتكفين في أربعة من واحد في ثلثه الزائد اذ لم يكن دين بالموص بسرف كالأوصى بأكثر من سبعة فالسداد من رأس المال أي

أنه فعل ما هو المقدور هذا يقتضي أنه لو خرج بعد التكفين نجاسة لا تغسل وليس كذلك (قوله وصحاً) أي عيباً وشمال (قوله هذا المذهب الخ) في شرح شب ولا يقضى على الوترية بالزائد في الصفة على ما يلزمه في جمعته وأعياده ان شغ الوارثين وأما الزائد في العدد ففيه ولو شغ الوارثين لا تكفيه في ثلاثة من واجب شغوا كما قال الأقفهسي هذا هو المذهب ولا يتأنيق قوله قبل ان الزائد على الواحد معندوب وهو لا يقضى به وقوله لا شيء واجب الخ لجل المعلن المذكور من على حق الله وهل الواجب ملق أو يستره الخ انظر عب واعتمد شيئاً الصغير كلام شارحنا وضعف كلام عب (قوله ما لم يوص بسرف) أي فلا يكون في ثلثه الزائد (قوله كالأوصى) بيان للسرف أي بالنسبة للعرأ (قوله فالسداد من رأس المال) قال في كذا والظاهر ان مرادهم بالسداد الواجب وهو الواحد لقوله رأس ماله ويطلق الوصية كلها

(قوله للتقسيد والتقسيم) اسم كتاب لا ينشأ منه قوله وعلى كل حال يقضى بستر جمع الجسد) قال في القول بستر الجميع هو المذهب فكان يقضى الاقتصاد عليه لان القول الساتم يشهر وعلمه يقضى ويجعل قولهم السنة لا يقضى بما في سنة لم يشهر فرضها وظاهر قوله ان ضم الواو أي والغريم انه اذا لم يشع الواو بقضى بالزائد وليس كذلك لانه لا يقضى به مطلقا وأيضا هو مستقادم من قوله ولا يقضى بالزائد لان القضاء لا يكون الا بعد التنازع فلا أسقطه كان أخصروا أحسن لان مفهومه مصاد مشوا وقوله في ثلثه مستفاد من قوله الان بوضي اذ الوصية انما تكون في الثلث اه (قوله ستر جمع جسدها) ظاهره ولو الوجه والسكتين (قوله سمع) بالنسبة الى المرأة وقوله أو خمس بالنسبة للرجل (قوله ولا يقضى في واحد) بل صرح الجزوي بكراهة الاقتصاد على الواحد (قوله والثلاثة على الاربعة) في كلامه اشعار بان الاربعة افضل بالنسبة للاثنتين وأولى الواحد وهل يفضل الثلاثة الستة أيضا وهو مقتضى التعليل بان في الواو والوز زيادة ١٤٧ على الواحد وهو الظاهر وأولو هو المتبادر من قولهم الثلاثة على الاربعة

وتبطل الوصية كلها واختلف هل الواجب في كفن الرجل ستر جميع جسده بخلاف الخى وهو ظاهر كلامهم وصحح ابن شبر عن الخلفاء فيه أو الواجب انما هو ستر عورته فقط ثاني وسر الباقي سنة قاله ابن عمر بن عبد البر ونسبوا في موضع للتقسيد والتقسيم قولان وكان الاذن التعبير بذلك لاختلاف لانهم لم يشهر او على كل حال يقضى بستر جميع الجسد كما قاله الشيخ كرم الدين وقد اختلف بالرجل لان المرأة يجب ستر جميع جسدها قول واحد ابدل عليه قولهم كالمى (ص) ووزره (ش) أى وبما يجب ستر جميع في عدد الكفن أيضا الوز التقبى بسبب ان يكون ثوبا ثانيا في وقب سبع أو خمس ولا يمكن في واحد الا ان لا يجد شيئا والاثنان كانا شفعا أو لم يكن الواحدان كان وزرا لانه يصعب والاثنان استروا ثلاثة أو لم يكن أربع وخمس أو لم يكن ست ولا يرى أن يجاوز السبع لانه في معنى السرف وهذا معنى قوله والاثنان على الواحد والثلاثة على الاربعة) أى والاثنان مقعدان ندبا على الواحد والثلاثة مقدمة على الاربعة لمصل السرف والوز في الثلاثة وكذلك الخمسة على الستة والسبعة على ما وقوله ووزره مكرم قوله سابقا وآثاره كالكفن وأعاد ليربط به قوله والاثنان على الواحد الخ (ص) وتقصيصه وتعميمه وعذبه فيها (ش) أى ان كل واحد من هذه مستحب والضرير فيها للعمامة المستفادة من قوله وتعميمه قال في المدونة والشأن في الميت ان يعم مطرف ويعم تحت خيمته كما يفعل بالحي ويعلم منها قدر الذراع ذؤابة تطرح على وجهه وكذلك يتعلم من خبر الميت كذلك كذا انتهى في النوادر قاله الشارح والمراد بالشأن المستحب (ص) وازورة واثان والسبع للمرأة (ش) الاربعة والضم والكسر ما يترجى به كاهو المراد

يكن عذبة ذكره (قوله ذؤابة) الذؤابة بالضم مهموز يطلق على الضفيرة من الشعر وعلى طرف العمامة وهو المراد هنا فاذا كان الخلل ما ذكره يكون قوله ذؤابة حالما كدة (قائلة) قال في ك و هل يخط القميص ويحبل له كما قاله لا والظاهر الاول لانه جعل السنة (قوله وازورة) تحت القميص ولو جعل بدل الازورة او بل كان استروا والمراد بالازورة ثوبا ما يستمرن حقه الى نصف ساقه وكان ينبغي ان يقول ومترز كما قاله ابن عرفة (قوله ما يترز به) قال في الازورة ما يستر العورة والمراد به هنا ما يستر من حقه الى النصف ساقه كثر راي في عيب وازرة تحت القميص أو ستر والى وهو استروا زادة على النقص والسبع الحفاط الذي يجعل على القطن المجهول بين القميص خيفة ما يترز من أحد السيلين ويجعل أسفله أى الموالى للارض بالجسد الميت أحسن لان أحسن شارب الخى يكون ظاهرها ولا يتقاطعتا لهما لهما على خلافه لا نرى شيئا يشد الكفن من عند رأسه ورجله من تحت ذلك في القبر وان تركه فله فلا بأس ما لم تنتشر كفته اه (تبيينه) قال ابن قريون على ان الجلباب هذا أى ما ذكر في الايمان في الكبير والارواح وأما الصغير فالخبر قد تجز به قاله الشيب وخصون

خالفه البذر (قوله وحنوط) ويقال حنوط يؤزن كأي (قوله والكافور الخ) معناه انه ينبغي ان يكون كافورا وليس معناه كما هو المتبادر ان يجعل الكافور في الحنوط وعليه فلو قال المؤلف وكونه كافورا لكان أحسن وجعل البذر صغير فيه ليعطين والحاصل ان الحنوط في ذاته مستحب وكونه كافورا مستحب آخر (قوله وفي حساجده) ليس معطوفا على قوله فيه بل معطوف على قوله يتنافذ أي يلقى في حساجده وظاهره انه يقطن وعليه محل شارحنا ولكن في شرح عب وشب تما ايج انه يدون قطن في الساجد والمراد يقطن في المتنافذ التي من جلتها الحواس وبعبارة شب ثم ان الحنوط تارة يكون يدون قطن كالغز في المراق وتارة يكون يقطن كالغز ١٤٨ في الحواس وباقي المتنافذ كما يفيد كلام الخطاب اه واجبا اختصت هذه

الاما كن بالحنوط على الوجه المذكور ومع تعميم غسل جسد بالحنوط او لم يلقها من اسراع التفسير بدون غيرها من باقي الجسد فعلى كلامهم هو معطوف على متنافذه بحسب المعنى والتقدير وفي متنافذه لكن على قطن وفي مساجده أي بدون قطن وقوله وحواسه أخص من المتنافذ ليعمل المتنافذ للقتل والبرود لسان الحواس فلو حذف حواسه لكان احسن والاصل ومحل حواسه ومن جملة محل الحواس حاسة العين ومحلها جميع البصن وهو غير مراد هنا (قوله ويذكر) بالانزال المعية يقال ذب الربح التراب اذا قرنته (قوله وجمع جسده الخ) هذا كلام ابن عمر فذا قال بعض الشراح او عمر وجمع جسده ان كثر الحنوط فان شاق الطبيب فالحساجد اه (قوله لانها حاد) أي مطلوبة بترك الزينة (قوله وتقدمه) أي

هنا الهبة قائمها بالكسر لا غير ولما قاتن بين فم فافهذه الخمسة عددا كقائ الرجل ويجعل العليا أوسع من السفلى ويغشى كفن المرأة في السبع فتبدل العمامة بضمار وترادف القاتن ولا يصب في شيء من ذلك ان الحرق ولا العصابة التي تشد على الوجه والوسط وغيرها (ص) وحنوط داخل كل لقافة وعلى قطن يلقى يتنافذه والكافور فيه وفي مساجده وحواسه ومراقه (ش) أي ويغسل حنوط يجعل داخل كل لقافة من لقاقت الكفن لا فوقه ويذرمه على قطن يلقى في متنافذ الميت عينه وأذنيه وأتفه وقفه ويغمره من غير ادخال فيها ويستحب الكافور في التوضيع الحنوط ما يطيب به الميت ولا لباس فيه باليد والعنبر والكافور أو لأنه مع كونه طيبا يشد الاعضاء كما يجعل الحنوط الذي افضل الكافور داخل كل لقافة وعلى قطن يلقى يتنافذه يجعل أيضا في مساجده جهته وبديه وركبتيه واطراف قدميه في قطن وحواسه الاذنين والعينين والقدم والاثني ومراقه بفتح الميم وشدة القاف مارق من جلده كاطيبه ورفقيه وعن يمينه ومرجع ركبتيه وجميع جسده ان كثر الحنوط فان شاق فالحساجد (ص) وان محروما ومعتدولا يتولاه (ش) يعني انه يطلب تحنيط الميت بكل فرع من انواع الطيب وان مات محروما ومعتدلا في وفاة الصلوات لا تقطع التكليف بالوت وفي الايتولى الحرم ولا المعتدلة تحنيط الميت بالاكليف ولو كان الميت زوج المعتدلة بل نفسه وتكفنه ولا تحنطه لانها عادة الا أن تكون وضعت بعده وبه أو موضع ليس فيه من يتولى تحنيطه فلتقنع وتقتل بعدوا وبغيره ولا تعبه يسد هافقوله ولا يتولاه أي حيث وجد غيرها يتولى ذات ولا يتولاه ويقتل في عدمه كما قاله عبد الملك وابن المباشرون (ص) ومشي مشيم واسرعه وتقدمه وتأخره كوابر أو سترها بقية (ش) هذه مصحبات التشيع فتسحب ان يشيع الميت ما شاف في ذهابه للصلاة والدفن ويكره الرصوب ولا لباس به بعد الدفن ويستحب اسراع المشيع حاملا وغيره لخبر اسرعو بجنازكم قائما هو خير تقدمونه أو تترفعونه عن وقابكم وهذا الاثنان ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال عليكم بالسكينة عليكم بالقصد في المشي بجنازكم لان

وشاها الشافعي ان يقدم (قوله وتأخره كوابر) أي يخفض عن الناس (قوله وسترها بقية) مثل بعضهم المراء لم اخصت بذلك وهي في سياتها الا يلزم اشقاء شخصها بل يستر جميع جسدها فقال الماحط على الاعتناق وتعين شخصها فزيد في سترها حتى لا يراه طولها من قصرها ولا زوالها من سياتها مختلطة فلم تعين وقال غيره لانها انقلت أمرها قبل لها أتم السجدة (قوله قائما هو خير) تحديت الموطأ اسرعو بجنازكم قائما هو خير تقدمونه اليه أو تترفعونه عن وقابكم قال شارحنا بدقوله المأى الخبير باعتبار الثواب والا كرم الحاصل له في قبره فيسرع به ليلقاه قريبا وكرهه قوله أو تترفع الخ ما فيه فلا صلح لترك في مصاحبته لانها به يلتمس من الرجل وجوابه قائما هو أي الامراع سبب خيرة فقهريون

المبت اليه ولا يخفى انه باعتبار هذا الحل لا مناسبة بين المتقابلين (القول) اذا علمت ذلك فان كان شاربنا أراد ذلك الحديث فخذ
أسقط شيئا منه وهو قوله اليه وان لم يكن أراد ذلك فخذ أراد حديثنا آخر وودعي ذلك فاما ان يقال ان فيه حدا فاولا التقدير
تقدمونه اليه لاجل الموافقة ولا تقدير والمعنى فاعلموا أي ما ذكر من الجنائز باعتبار ما يقرب على موته من التواب
لان موته مأمية واما شأى الجنائز أي الاموات شر باعتبار تقويتهم فلا خير لكم في صحبتها ولا يخفى ان فيه التواب ايضا
لكن لم يتقرر له انما يتقرر دفع الثمران دارا انما سدع قدم على جلب المصالح (قوله وهو في المرأة كد) يقتضى ان يطلب
في الرجل الا انه في المرأة آكد فيكون قوله لا بأس لما هو خير من غيره مع انه ١٤٩ يلبس على المعلى (قوله وما كراهه)

المراد بالاسراع ما فوق المسمى المعتاد وودون الخيب وهذا هو المراد بالقصد فليس المراد
بالاسراع ما يشغل الخيب لان في شعوره الخيب حنا فانه حديث عليكم بالسكنة ولان فيه
أضر او بالميت واضر او بالمتبعين ويستحب تقدم المشيع ان كان غيرا كب والانا تر
كما يستحب للنساء التأخر ورواها السرة ابن شيبان ويكن ورواها الركان فاذا مشى المشيع
واسرع وتقدم حصل فلا خلاف وان كان الركب حصل لفضيلتان وان تقدم
حصل لفضيلة التشيع فقط ويستحب ان يجعل قلبه على ظهر نعش المرأة السر ولا بأس
بذلك في نعش الرجل وهو في المرأة آكد اشبه وما كراهه بستر القبر في دفن الرجال واما
في المرأة فهو الذي ينبغي (ص) ورفع البدن بالوى التكبير وابتداء بمحمد وصلاة على
نبيه عليه السلام واسر اودعاه (ش) يعني انه يستحب رفع البدن في التكبير الاولى
خاصة على المشهور اما ما لم يأمروا بالرفع في غير ما خلا في الاولى وكذلك يستحب
الابتداء بعد كل تكبير بالمدح وهو الثناء على الله والصلاة على نبيه عليه السلام والصلاة والسلام
لالسورة المعهودة فاذن رايهم مكروهة القراني يقرؤها ورواها القرويج من الخلاف
ويستحب له الاسرار بالمدح لانه لا يقع في النفس من الجهر لانه محض على ثناء وصلاة على
محمد صلى الله عليه وسلم والاسرار بذلك افضل (ص) ورفع صغير على الكتف (ش) أي
يحب حملته في الذهاب الى المصلى والفرع على الابدى ولا يحمل على دابة أو نعش لان في
ذلك ضرب من المخاخر والاراد بالاصغر من يمكن حمله على البدن من غير مشقة فادحقوا
في المواقف هذا في مسجبات التشيع لكن اولى (ص) ووقوف امام بالوسط ومنكبى
المرأة (ش) أي وتب ووقوف امام عند وسط الرجل ومنكبى المرأة على المشهور ولا
يندكر ان وقف وسطها ما يشغل أو يفسد صلاته وانما حذف المؤلف لرجل استغناه
عنه بذكرها به وهو المرأة واما المنفرد بصفة وقوفه مثل الامام واما المأموم فوقوفه
على ما تقدم في صلاته الجامعة وقوفه فوقه كرضيعة واما المرأة فاصلت على امرأة
تنتفح حيث شامت أو ما على الرجل فظاهر كلامهم انه كذا والتعليل يقتضى انها تنقب
عند منكبى الرجل (ص) ورأس المبت عن عيونه (ش) جلة حالية يعني ان المعلى

من المفخرة انما ذلك بحسب المنطة (قوله ووقوف امام بالوسط) قال الطبراني اجماعا على ان لا يصلاهما بل يكون بينهما
بفرجة اه زاد ق قل قدر شعر وقيل قدر ذراع وليس يتم ما كبير فقار لان المراد بالذراع عظم الذراع ل (قوله على
المشهور) وقد حكاه في المذق من ابن مسعود ومثاله ما رواه ابن قاسم عن حاله انه يقف ايضا عند وسط المرأة كالرجل
القصى ويثبت في العيصين انه عليه الصلاة والسلام قائم في المراء فتجسدهما فالبدن ولا رد على ذلك صلاته صلى الله عليه
وسلم على المرأة فتدوسها بكفى الصميم لانه معصوم فلا يترحم في حق غيره اه وقال ابو هريرة انه بستره اعم
التاس وقال ابن شيبان حيث وقف الامام في الرجل والمرأة جاز (قوله والتعليل) أي التقدم وهو التذكر (قوله جلة حالية)

الإنسانى ولوا فى بالوا ولكن أول من يعرف بالزندوب (قوله سمى) أى وسطه كهنية السنام أى سم البحر (قوله يعرف به) فيه ان المعرفة تاتى بالتسطيح أيضا كما بآبى سانه (قوله وان زيد على التسمين) أى من حيث كثرة القرباب بحيث يكون جرم مسما عظماء وقوله لا بأس به أى أولى من غيره أو جاز مستوى الطرفين (قوله وعلى هذا) أى استحباب التسمين كما أنادى البساطى وغيره (قوله وهو أثبت من رواية تسطيحها) أى تسمين قبور هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وأبنت من رواية تسطيحها أى قد ثبت قبور هؤلاء بروايتين التسطيح والتسمين ورواية التسمين أقوى (قوله وتؤولات على كراهته) أى كما تؤولات على عدم الكراهة وقال ت ف فهم بعضهم قول مالك فى المدونة ان مقتضى قبور النبى على البناء الذى يكورها لا ارتفاع ترابها عن الأرض كالشعر على هيئة السنام وعن تأويلها على هذا معارض إلى آخر ما ذكره ت ف وقوله وشعار الرزى والشعارين واحد (قوله فيسطح) ١٥٠ أى ولكن لا يسوى بالأرض وهل كثيرا أو قليلا قدر ما يعرف بخلاف مسطع

بما ذكره الموافق وحلوه ذكره صح وتبعه شب وفى عب ولكن لا يسوى بالأرض بل بكثرة أيضا على المذهب وقيل قليلا بقدر ما يعرف اه وعلى كل فالراجح التأويل باستحباب التسمين (قوله لا تراه) أى المتقولة عن السلف لقولها روى ابن وهب عن يسكر بن سودة ان القبور كانت تسوى بالأرض وقوله لا لا يجوبها أى أجوبة ثالث من الاسئلة التى قدمت له أو أجوبة ابن القاسم لسنون أو هم ما معاى والمحول عليه الاجوبة لا الاثار التى تنقل فى المدونة وخلاصة ما يقيد بهارة الشارح المدونة لفظ وقع فيه التأويل وهو غير اللفظ المصرح فيه بكراهة التسمين (قوله وجنود قريب) فى النوادر من الشأن حسب الملة على القبر

ليشترى ذلك بقبر عليه الصلاة والسلام قال بعض ويكره من القبر بعد رضى الملاء عليه (قوله ولكن اقتصر التعزية عليه صاحب العملة) أى فى المصنف تبعه (قوله وانما فى مالك معرفته) اعتذر عن المصنف وحاصله كيف يلقى بالمصنف ان يقتصر على قول غير الامام وترك كلام الامام وحاصل الجواب أنه لا يأتى بالاعتراض الاول كان الامام انكره وأما انما انكر معرفته (قوله اذ لم يكونوا اجتمعوا للنياسة) أى ولا يفرض لآتين عصا أو ما جفع الناس على طعام بيت الميت فهو بدعة مكروهة لم ينقل فيه شئ وليس ذلك موضع لاثم وأما عقرب الهام وذبحها على القبر فى أمر الجاهلية مخالفا لقوله صلى الله عليه وسلم لا تعرق فى الاسلام قال العلماء العقر الترحيم على القبر (قوله كان لمثل آجرة) أى حثلة فى عطيق الاجر لأن الاجر من مساويان ومما ورد فى الفقه اعظم الله أجر لئلا أحسن عزاء وغفر لئلا واحداه ثلاثة أيام ولا ينزى بعد ذلك الا ان يكون غائباً

ولم يقنه ان ذلك قول ابن وهب فقط وجعل عليه ايضا قوله الا ان يذق بغيرها وتبعه الشيخ سالم اه ثم قال بحشى ت وبكلام ابن رشد ان حكم ترك الفسل ترك الصلاة يعلم انه اذا فات التدارك صلى على قربة اذ هو حكم ترك الصلاة خلا لا لجمهورى ومن تبعه انه اذا فات التدارك لم ينفسل لم يصل عليه محتجا بل لا زهما فالبسطة سقطت وفيه نظر لان المراد بترك الصلاة ما يطلب من طلب غسله طلبت الصلاة عليه ومن لا فلا لانه مهمما بفعل اخذها لعدم امكانه لا يفصل الا بتر اه ومن جله من تبع مع شاذ حتى قوله وليس مثل الخ من على كلام بحشى ت فرب بعض الاشياخ ايضاً ذلك قوله وسد بطن) وتذب سدا لتل الذي بين القين (قوله ثم قرمود) ومنه قمرودت البناء بفتح القاف أى بالخص جفوق على لاسية ابن مالك كذا كتب بعض شيوخنا وضبط نسخه بفتح القاف بالشكل مع ان المحفوظ انما هو الضم وقوله ثم أجر أى فخرته بعد الاجر وقوله ومن التراب الخ كان الاولى ثم من قال شيخنا رحمه الله تعالى والذي عليه جهو والشارحين ان المراد بقوله ولين مطلقا معمولا بالتقاليد لا بالثبوت ليس معمولا بالتقاليد يكون قطعاً مكينة وانما كان اللين اولى مطلقاً من القرمود لانه اقوى منه وقال عجم وانما تقدم اللين على القرمود وان كان كل منهما مصنوعاً لان السد باللين احكم (قوله وهو الطوب التي) ظاهره مطلقاً مصنوعاً بالتقاليد ام لا (قوله كما تامل به الخ) ١٥٢ هذا توجه لتقديم اللين على غيره وقد علمت وجه تقديمه على القرمود وماوجه الترتيب في خبر ذلك

ونظر واذا فات التدارك كن دق بغير صلاة فانه يصلى على القبر كما يفعله قول المؤلف (قوله صبه ياب الجسد) وحيداً لا يئى القبر تراباً الا يصعد له التدارك (قوله اولى من التابوت) الذى يجعل فيه الميت أى فقد قال ابن عاتق التابوت مكره عند أهل العلم وليس هو من عادة العرب بل من رى الاعاجم وأهل الكتاب يكره جعل مضربة تحتها أو تحته تحت رأسه لانه ينقل عن السلف وما روى من جعل طبقة جراه في قبره على الله عليه وسلم قال ثبت انها أخرجت (قوله المغربي وغنا) هذا ما دخل تحت الكاف والمغربي هو أبو الحسن الصغير كاذ كراهطاب (قوله ابن العربي ما يؤمر مثله بستر العورة) أى يجوز وهذا تفصيل الصبي ما لم يكن مراهما فان الذى يؤمر مثله بستر العورة المراهق فاذن تفصل على هذا القول ابن اثني عشرة سنة لانه ليس بمراهق وأولى ما يصل الى الاثني عشر فلا تفصل ابن ثلاث عشرة سنة لانه مراهق (قوله لانه يجوز لها) أى انما جاز لها ان تقبله لانه يجوز لها ان تنظر الى بدن غير المراهق وفيه ان فى التفتيش بفسا فلا يلزم من جواز النظر التفتيش فكلام ابن العربي ضعيف كما هو ظاهر المسقف وظاهر كلام غيره وكذلك قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى فقال واصل الفتحة انه يجوز لها ان تنظر غير المراهق حياً وميتاً ولكن تنزع من اجس لانه اقوى ويجوز عليها ان تنظر المراهق اه والاصل فى ذلك قول القرطبي يجوز تنظرها العورة غير المراهق أى فى حياته وضع فى موته ما يزيد من ثمان لانه نفسه جسا وهو اقوى من النظر اه (قوله لقوله تعالى) استدلالاً بطريق الزوم وذلك لان ساق لانه فى جواز النظر الصبي لها لا فى تنظرها الصبي الذى الكلام فيه قال القرطبي فى هذه الاية يظن ان المراهق الحلو ويظهر وامهانه يطبقوا الوطه الى لم يكشفوا عن عورتهم ليعصا لصغرهن وقيل لم يسلخوا ان يطبقوا النساء (قوله والمناهز ككبير)

أى ان المراهق حكمه حكم البالغ فى وجوب سد العورة منه الشيخ الذى سقطت

شبهته اختلف فيه ايضا على القولين كما في الصبي والصبي بقا الحرة قاله ابن العربي هذا ما تأخذه شب والحاصل انه لا يجوز لها ان تغسل المراهق ولا تنظر لعورته وهو يمنع من النظر لعورته أي بن جرو يضرب لانه يحصر عليه (قوله) وهذا يقتضي (الخ) وبعضهم قال لانه قد تشبهى وقد تشبهى أيضا (قوله) وفي كلام القرطبي ما يفهمه ظاهره يقول ما بين السرة والركبة كما في شرح شب (أقول) ولكن لا ينبغي ذلك وإذا اجازة ان يرى من المرأة ذلك جاز للعراة ان ترى من ذلك كما في شرح شب (قوله) ومن ذلك جواز غسل الرجل الرضعية (الخ) أي وما قاربها أي كشمير بن زائد بن امار على الخولن واما على الشبرين المطبقين بعد الرضاع كما في شرح شب (قوله) والمطبعة يمنع من ان يغسلها اتفاقا عبر في الرسالة المكان المطبقة عن تشبهى (قوله) يمنع (الخ) أي ويجوز له النظر والحاصل ان الرجل يجوز له نظره لعورة الرضعية وتغسلها ولا يجوز له نظرها المطبقة ومن تشبهى وأولى التفصيل وأما غير الرضعية وما لم تبلغ حد الشهوة فيجوز له النظر لعورتها لا تغسلها المأمور بمسها ونظر المراهق لعورة غيره البالغة فيجوز على نظر البالغ لعورة غيره البالغة ١٥٣ (قوله) وهذا المدونة المنع هذا العز وغير

صحيح كما تأخذه محشى ثبث اذ لم يذكر في المدونة غسل الرجل الصغيرة وانما بينها ولا بأس بغسل النساء الصبي ابن سبع سنين وشبهه فقط لم يأت من عزاء المدونة غير القا كها في ومن سمع قال القشاشي في قول الرسالة المتقدم لا يغسل الرجل المصصة قبل هذا المسئلة زادتها الرسالة على المدونة اذ ليس فيها ١٥٤ (نفسه) عرفت من ذلك حكم نظر المرأة البالغة لعورة الذكر مطلقا وحكم نظر الرجل لعورة الانثى مطلقا ومن المسالم انه اذا جاز للرجل ان ينظر لعورة من لا تشبهه يجوز لها ان تنظر لعورة أي لا تمنع من ذلك وقد علمت انه لا ينظر لعورة من تشبهى وهل تمنع هي من ان تنظر لعورة أي

وهذا يقتضي ان ما قبل المناظر العلم لها نظره عورة وهو يصدق بن عمر نحو التي عشرة سنة لانه غير مناهز للظواهر أما نظر سائرنا لمرأ تغلس في كلامه ما يدل على عين الحكم فيه وفي كلام القرطبي ما يفهمه ان نظره ماعدا الوجه والكفين منها ١٥٥ ومن ذلك جواز غسل الرجل الرضعية وما قاربها اتفاقا والمطبعة تمنع من أن يغسلها اتفاقا واختلف فيها بينهما ومذهب المدونة المنع والمستفاد من كلام الرسالة وشرحا ان يفت ثلاث ليست كالرضعية وانما يمنع تغسلها كمن تشبهى (ص) واما المصطنع وعدم ذلك للكثرة الموقوفة (ش) أي وما يجوز ايضا غسل الميت بالماء المصطنع خلافا للشافعي القائل باحسية البارد لانه يترك الميت وكذلك يجوز اذا كثرت الموقوفة ذلك والغسل أي ويصلى عليه ويشكل عليه قوله فعماسبق وتلازم ان يقدم ما عدا الامور الحادثة كما قاله في وفي شرح (ه) انه اذا سقط الغسل للكثرة الموقوفة لا يصلى عليه وهذا حديث يمكن التعميم والاعمو اوصلى عليهم والمراد بالكثرة الموقوفة المشقة وهل يتقيد بكونها فادسة أم لا (ص) وتكفيين بلبوس أو مضر عفر أو مودس (ش) أي وكذلك يجوز تكفيين الميت بلبوسه وان كان الجلبدة أنضى وهذا ان لم يشهد فيه شاهد الخبر كالجعبة ونحوها ولا كان تكفيينه قيمه عندوا كما صرح وكذلك يجوز التكفيين بالمسبوغ بالزعفران والورس وهو نبت البين اصفر يفضي منه الجرة للوجه لانها من الطيب وسياق انه يكره التكفيين بكاخضر ونحوه حيث يمكن غيرها اذ ليس في صبغها ما طيب (ص) وجل غير أربعة (ش) يعني انه يجوز غسل النعش على ما يمكن ولا مزية له بعد على عدالة في المدونة وهو المشهور وقيل ليس بصب

٢٠ شئ في تزجوها ونكته وان كان لاسوة عليها وهو الظاهر وأما نظر الرجل لعورة الذكر الغير البالغ الشامل للمراهق فيسقطه من كلام صحيح جوازها وانظر في ذلك ومثله رؤية المرأة البالغة عورة الا ان التي ليست بالبالغة صالحة أم لا (قوله) لانه يسقط الميت) يخالف قاعدة منعهم أن الارض التي تبنى أفضل الآن يحسبوا بان المراد يسقط قبل الدفن وهو بعد لان الغالب عدم التغيير قبل الدفن كما هو العادة (قوله) أي ويصلى عليه) وهذا هو العرفه خلافا لعج ومن كلام محشى تمت قوله وعدم ذلك بل وعدم الغسل لأعمال لكثرة الموقوفة جسد انص عليه في الجواهر وابن عرفة وغيرهما ثم يصلى عليهم حسب ما تقدم (قوله) وهل يتقيد بكونها فادسة) الظاهر انها يتقيد بكونها فادسة والمراد بها الظاهر جرة عن المصاد كما تأخذه صحيح (أقول) وهذا معنى قول محشى تمت لكثرة الموقوفة جسد انص الخ فيكون التنظير قصورا (قوله) بلبوس) غير صحيح بل ينظر في حاشيته وسالمه قطع يكشف العورة ولم يشهد فيه شاهد الخبر ولا كرم في الاولين ومنع في الثالث ونسب في الرابع ولم يعلم من كلامه هل هو أفضل أم الجلبدة والمذهب ان الجلبدة أفضل (قوله) وجل غير أربعة) ونظا هه جواز حمل النساء حيث انشأ العدد ولم يقل أربع

وقسمة قول المصنف فيما سبق وسراخ كراهة جلون ونقل النووي في شرح منعه كراهة وانظر هل منعه هنا كذلك أولا ويكرهه على الدواب (قوله واعتزى عليه) قال في ك وأجيب عما نكس به الخالف بأن يحمل الشان بقائه المتقدمين أو المتأخرين ويحمل الثالثين القاعين وليس هنا ملان اه (قوله ويبدأ بأية) أي بكل ناحية واستعمال أي بمعنى كل البسلة لا التولية بماز أدليس من معانيها الجنسية وهي الشرط والاستقمام والموصولة والموصوفة ووصلة النداء ما فيه آل (قوله ويضخ الخ) قال عجم وليس في كلام ابن حبيب تعيين ما يبدأ به من جهة المؤخر ولعل ذلك لجواز الداء ما عايناه اه (قوله انظر شرحنا الكبير) ١٥٤ ونصه بعدم تقدم وهذا يقتضي لأن قول س في شرحه انه بدأ بمقدم

تقديم ذلك الماشي قال انت ونقل الشارح عن ابن ابي زيد تقديم ذلك الماشي وأما الركبة فلا ينزل حتى يلا
 موضع لم يقول عليه المصنف (قوله بل يسحب جيتئذ) أي حيث كان بين أقرابه كذا صرح في له وفيه ما ذكر كان بين قوم صالحين
 (قوله ولا تنتهك حرمة) أي بحيث يتقاض على وجه فيه تحته وعدم الانتهاء يتحقق بقرب المسافة واعتدال الزمن واتمام
 الحلفا مع العطف في (قوله ويحتل بقاؤها) يعمل من يعني إلى قال الكرمانى وورود من معنى إلى شاذ فلا يدخل في التصحیح
 (قوله واستظهرت) فيه ان انت حزم حيث قال وظاهر كلامه ولو بعد الدفن وهو كذلك اهـ (قوله ما لم تدع حاجة لتقله)
 هو معنى قوله ويشترط ان يكون مصلحة الخ (قوله فهو من جهة ما يستقى الخ) أي ما تقدم من قوله ونقل وان من بدو قوله من
 جهة ما يستقى لان الذى يستقى اكرمى ذلك كما ساقى في قول المصنف الا ان يشرب كمن غصه الخ (قوله وبكاهة عدمه)
 (قوله ولا يمشى على رجليه) أي لا يمشى على رجليه في المشي بل يمشى على رجليه في المشي بل يمشى على رجليه في المشي

قال في ثمن أبي في كلام المؤلف مقصور وما بعده كالصفة الكاشفة لأن ما كان برفع صوت لا يطلق عليه بكى بالتصريح
 اه وعكس بعض الشراح جعل الابدال صوت قال البدر والمحقوق في المستفاد وظاهر القاموس الاطلاق (قوله
 ويحرم معه ٧) أي مع رفع الصوت وكذا في شب وعب وبعض فصل فقال ان رفع صوته فان كان عند الموت جاز
 وما بعده فلا يجوز قالة التادني ويدل عليه قوله فيما يأتي وصياح خلفها فانه اذا كان الصياح خلفها لمكره وما فلا يكون
 ممنوعا عند الموت وأما ما يفعله التسمين الزغريت عند جل جنازة الصالح وأفرح يكون فانه معنى رفع الصوت وانه
 بدعيه يجب النهي عنها كما قلنا في شرحه لـ وبعض الصياح قوله بلارفع صوت أي عال وما يأتي في قوله وصياح
 خلفها هو في صوت متوسط فلا تعارض وذكر الثاني ان القول القبيح أي كالقتل والنهب والتظلم وغير ذلك حرام ورفع
 الصوت مكره وسياق في قوله وصياح خلفها والصحيح أن ضرب الخد حرام ١٥٥ (قوله ليس من الخ) أي ليس على ستننا

وطرقتنا ودرما غلن العوام
 ظاهره زجرهم انهم يخرج من
 قوه يشقه خروج من ديه وهن
 غلن فاسد (قوله ودلن) في خطه
 في لـ نقطة فوق صورة الدال
 فتكون ذالا مبهمة الا ان
 الموجود في نسخة بعض شيوخنا
 بالدال المهملة وليس في القاموس
 ويختصر الصحاح والمصباح
 دلن يعني ضرب لاف مادة الدال
 المهملة ولامادة الدال المهملة
 قلنا جرح شراح الحديث نعم في
 القاموس ناقة والنقصة ودلقاه
 متكسرة لسان وقلت في باب
 الدال المهملة ولا يتفق انه معنى
 مناسب لقراءة الدال المهملة

بلارفع صوت وقول قبيح (ش) يريد أنه يجوز المكى على الميت عند موته وبعده الشرطي
 المذكورين ويحرم معها أوع أحدهما لا يبرئ من ثمن من حلق وشرق وذلق وصلق
 الا قول حلق الشعر والثاني خرق الثوب والثالث ضرب الخدود والرابع الصباح
 في الديكاه وقبح القول وكلام المؤلف محل حيث لم يكن مع اجتماع نساء كما سيأتي في كلام
 المؤلف النص على كراهة اجتماع النساء للمكى فيقصد كلامه بما ذكره دليل ما يأتي
 (ص) وجمع أموات بقر بضرورية (ش) يعني أنه يجوز جمع أموات في خد واحد بقر
 وكفن واحدا ضرورة من ضيق أو تعذر حفر وجوذلك وان كانوا أجنابا وما غيرها
 فمكره وان كانوا إماما ولا يندفعان القاموس جعل شين التراب بينهم وقال أشبه
 يكى المكى (ص) وولى القبلة الأفضل (ش) يعني أي أنا إذا اجتمعنا أمواتا في خد واحد
 فانه يلى القبلة الرجل ثم الصبي ثم المرأة ثلغ ان النبي عليه الصلاة والسلام كان يجمع بين
 الرجلين من قتلى أحد في قبر واحد ثم يقول بسم كان أكثر أخذنا للقرآن فإذا أشير إلى
 أحدهم قدمه في اللحد ويجري مثل قول المؤلف وولى القبلة الأفضل في تعدد قبورهم
 في محل واحد في أقبارهم فيقدم قبر الأفضل إلى القبلة ويقدم أقبارا لأفضل ولو وخرأ
 (ص) أو بصلاة (ش) عطف على بقبر لأفضل ضرورة يعني أنه يجوز جمع الجنائز في صلاة
 واحدة بل هو أفضل من أفراد كل جنازة بصلاة (ص) يلى الامام رجل فقله فبعد

والحاصل أنه يقرأ دلن بالدال المهملة (قوله وسلق) كذا في عب بالنسب المهمة الا ان فيه الوجهين الصاد والبيع
 وقال بعض شيوخنا ويقههم من قوله بلارفع صوت جواز صوت خفي وهو كذلك (قوله بقر وتكن) أي بقبر أو يكفن
 ويلزم من وضعهم في كفن واحد وضعهم في قبر واحد والعكس واعلم أنه اذا امكن جعله بجانب الاصل وجب ذلك ولا يجوز
 لم عظيمة متصلة أو منفصلة ولا تقطيع العظام المتصلة ولها وقرئ شينا أنه اذا امكن أن يجعل بجانبه فلا يجوز وضعه
 عليه واما اذا لم يمكن فيجعل عليه اه تقريره وفي شرح شب وكذا يجوز جمعهم في كفن واحد ضرورة واما غيرها
 فمكره وان كانوا أجناب اه وقرر جدمج وكذلك على أنه يجوز جمع أموات ولو واحدا بعد واحد وعليه فستثنى
 فلتسم حرة النبس اه بدر (قوله ولا بعد عذاب) أي على جهة التذنب أفاده شيخ شيوخنا (قوله كان يجمع بين الرجلين)
 أي يأمر بالجمع (قوله أبهم) أي القتل كان أكثر أخذنا للقرآن أي حفظ القرآن أي من حيث كية المحفوظ (قوله فاذا أشير
 إلى أحدهم الخ) لعنه ارباب الاشارة بما يعمل القول كما أنه قبله فلان أي أكثر أخذنا للقرآن (قوله قدمه في اللحد) أي
 قدمه النبي صلى الله عليه وسلم في اللحد أي على القبلة أي أمر بتقديمه (قوله في تعدد قبورهم) أي فاذا وجدنا قبورا
 متعددة فلى القبلة الأفضل (قوله في أقبارهم) أي ادخلهم في القبر أي ان القبرا كانا واحدا أو متعددا وأنه
 أقبارهم فيقدم أقبارا لأفضل أي ادخلهم في قبرة على غيره ٧ قول الحشي ويحرم معه كذا في نسخ يديته وليناق مع

(قوله نخفي الخ) أي الخفي المشكل وأما الخفي المتضح فإن انقصت كونه فهو من الذكور فهو أما ذكر غير خفي ولا محبوب وأما ذكر خفي وأما محبوب وفي كل ما عدا أوسع كبراً وأصغر فيه انقصت عنه مرتبة وإن انقصت أو شئت من الأناث وحدها فهو أكبر وأصغر وأوسع وفي النظر في شيء وهو الخفي المتضح كونه وهو ليس خفي ولا محبوب هل يقدم على المرحمة الذي ليس خفي ولا محبوب وعليه فكيف بين الخمر الكبير الذي ليس خفي ولا محبوب وبين المرحمة كذلك أي ويكون به الخمر الصغير ويجري هذا في باقي المراتب وكذلك يجري في الشيء المتضح أو شئت (قوله فان تفاضلا) أي أصحاب صنف واحد (قوله في العلم والفضل) أما العلم فظاهر وأما الفضل فبان يكون عنده تقوى وعالي له قوة فبعد وجل ان رُشد فان تفاضلا ١٥٦ أي يضاف العلم والفضل والسن فلي متقدم في الأجر وقال به ذلك لا تقدم

مربة لاحقة على سابقة كعبه
على حرواقى على ذكر وفلسها
فى العلم والعبادة والسن اه
والخاص أن أصناف الرجال
الار ابقدم العلم على الفضل ثم
الافضل على الاسن وكذا يقال فى
صنف الاطفال الار ابقدم العلم
على الفضل ثم الفضل على الاسن
وكذا يقال فيما بعده ويقدم كل
واحد على من بعده وان كان من
بعده أفضل فقدم الرجل على
الصغير ولو كان أعلم وأفضل من
الرجال ويقدم الحر الصغير على
العبد ولو كان العبد أعلم وأفضل
وأسن وهكذا لقوله أى الجنس
المع لاحاجة لتأويل الصنف
بالبشر بل يرقى الصنف على
حقيقته ويمكن أن يجاب بأنه
المثال له إشارة الى أن الصنف
والجنس في عرفهم بمعنى خلافا
لاصطلاح المناطقة الفرق بين

الصف والجنس (قوله فان كان رابع دون الثالث الخ) زائدة لمقتضى كلام المؤلف أي ان الحاجب حائز كائن شاس والغنى اختصاص الصف بالجنس الواحد ومقتضى كلامه في البيان عدم الاختصاص ومقتضى كلامه اختصاص بين الامام بمقتضى واحد باقي الفضولين من اليسار بقوله فان كان رابع جعل من يساره ومقتضى كلام ابن وشعدم الاختصاص بل يقرقون فمن يمينه فمن يساره ابدأ والراجح طريقة البيان وأقاد عجم أنها جارية في الصفين الواحد وفي الاصناف ويمكن جعل المصنف على الاصناف خلاف ما أفاده الشارح بأن يقال في جنس الصف المتقدم فمثل المراتب المتقدمة كلها وهي العشر ونفق الامام عند انفضهم ويحمل عند راسه رجلا مقفوه وهو الحار الصغير ثم مقفوه بعد رجليه الا فضل وهكذا الى آخر المراتب عند ابن رشد وابن عبد السلام واستظهره الشيخ أحمد الفيشي دون ما ذكره الشارح (قوله من أيسم) فقوله من توسكون التاء

(قوله إيماناً) أى مصداقاً بالاجر الموعود واحتساباً أى ابره على الله لا يابى أو غيره من مكافأة أو خوف (قوله فانه يرجع من الاجر بقراءتين) قال فى ذلك وقت استحقاق الاثر وقت الفراغ من الصلاة وقت استحقاق الثاني الفراغ من الدفن وواجبه من صلب المائتة وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام حتى تدفن فان ظاهره يقتضى الفراغ من الدفن وتوابعه من صلب المائتة وغيره والقراءة مثل جبل أحد جبل بالمدينة وانما خص الثنيل به لانه اكبر الجبال فانه بلغ الى الارض السابعة وان كنت راه صفراً لان كل عرق منه يتشعب منه عروق متصل بكل جبل من جبال الدنيا قال على أنه لو كان هذا الجبل من ذهب أو فضة وقصد به كان ثوابه مثل ثواب هذا القراءات وهذا ما عليه الاكثر ويحتمل أنه لو جعل هذا الجبل فى كثرة والقراءة فى كثرة لسواء قال الجزولى وانظر هل يحصل المصلحة على الجامعة دفعة واحدة من القراءات بعددهم قال الفقيه أبو عمران يحصل بكل ميت قراءات واحد ونحوه للشيخ سليمان فى شرح الجمع اه (قوله ومن صلى الخ) ظاهره تقييد الاتباع ولذلك قال القسطلانى ومقتضى التمسيد بقوله فى رواية أخرى قد غفلت عن معانيهم ان القراءات يختص بحضر من أول الامر الى انقضاء الصلاة لكن ظاهر حديث الزيار السابق حصوله أيضاً من صلى فقط ١٥٧ لكن يكون قراءات طه دون قراءات من سبع مثلاً

وصلى ويؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة حيث قال أصغرهما مثل أحد فسيب دالة على أن القراءات تتفاوت أيضاً وفى مسلم أيضاً من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قراءات فظاهره حصول القراءات وان لم يتبع اتباع لكن يمكن حمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة لاسيما وحديث الزيار ضعف اه قلت ويجرى مثل هذا الحديث فى قراءات الدفن من حيث أن الحديث يشهد أن حصوله مفيد

جنازة إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلى عليها ويقرأ من دفنها فانه يرجع من الاجر بقراءتين كل قراءات مثل أحد ومن صلى ثم رجع قيل أن تدفن فانه يرجع بقراءات من الاجر وقال الشيخ أحمد زروق عن التادى ظاهر كلام الشيخ صاحب الرسالة ان القراءات فى الدفن يحصل وان لم يتبعها فى الطريق وهو ظاهر قول المدونة وبيان أن يستحب وينظر ثم ان حضور الجنازة إما رغبة أو رهبة أو مكافأة فالأول فيه الاجر والآخران لا يجرى فيها ويدل لحديث الضارى المتقدم لكن ذكر الشيخ سليمان فى شرح الجمع عن ابن العباد فى شرحه على عمدة الاحكام انه لا يصدق فى نقص الاجر من القراءات كون الانسان يشيع الجنازة لاجل آثارها لان ذلك مأمور به فلا يدخله الربا كما توهمه بعضهم وقد وجد فى الحديث لا ينعيم عن ابن سيرين أنه سئل عن ذلك فقال ان فيه صلة الحى والميت فيكون ذلك أعظم أجراً (ص) وزيارة القبور بلا حد (ش) يعنى أنه يجوز بل يشد بزيارة القبور بلا حد فى المقدار من الايام كيوم فى الاسبوع أو أكثر أو فى قدر المكث عنده أو فى التمين كيوم الجمعة أو قبله أى به أو فى الجسج

بالاتباع والظاهر يجرى فيه ما جرى فى قراءات الصلاة واستظهر الحافظ ابن حجر حصول القراءات بمجرد الصلاة لان ما قبل من المائتين وسبيلها (قوله فانه يرجع من الاجر بقراءتين) أى أى خالف لظاهر الحديث (قوله امارغبة) أى أى الاجر وقوله اودوبة أى خوفاً وقوله ويدل به الحديث المتقدم أى يدل على أنه لا ثواب فى المكافأة أو الخوف لانه لم يكن محتسباً (قوله لاجل آثارها) أى لاجل مكانتها أو لاجل خاطرهم أو لاجل خوف آثارها وقوله لان ذلك مأمور به أى نفس الامر ولا يضر كون الباعث ما ذكر (قوله فلا يدخله الربا) أى أى واحد مما ذكر وظاهر الباعث أن فعل كل ما موبه لا يدخله الربا ولا يظهر ذلك والام يمكن للرأي محل أصلاً لان كل ما يقع فيه الربا مأمور به ولو لم يكن (قوله فيكون ذلك أعظم أجراً) حاصله اذا تبسب الجنازة للمكافأة أو غيره مما يمازى كى يكون ثوابه أعظم من ثواب من كان الباعث به قصده وجه الله تعالى وحده ولا يفتى بعده (قوله أى التمين كيوم الجمعة) انظر مع ما روي عنه عليه الصلاة والسلام من زيارته به كل جمعة غفر له وكتب باراً ومن بعضهم أن الموق يتلون بزوارهم يوم الجمعة وما قبله يوم الجمعة وعن بعضهم عسبة التيسر يوم الجمعة ويوم السبت الى طلوع الشمس قال القرطبي ولذلك يستحب زيارة القبور بلسنة الجمعة ويومها وبكرة يوم السبت فها ذكر العلماء لكن ذكر فى السان قدسياً ان الارواح باقية القبور وانها تطلع برؤسها أو أنها تطلع ايام الجمعة والسبت والسبت (أقول) ويمكن الجواب عن الشارح بالله عبرة التمين شفاصل كلامه أن يوم الجمعة لا يتبع الزيارة الا أنه وان كان لا يتبع الا أنه أفضل من غيره وفى القرطبي من حديث على رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر قرأ على الله أحد احدى عشر مرة شرب ابراً ملاجوات أعطى من الاجر بعدد الاموات (قوله أى الجسج) هذا هو الأول

(قوله لمن ليل) الآية أفضل لها فيكون دفع الصديق ومن ذكره ليل لا عرض وقوله ليل واجب لكل من الصلاة والدفع كما تقدم بعض الشراح صرحا (قوله لم يخلق شره) أي رخصته وذلك لأنها كالجزء من الميت وليس بجزء حقيقة كالجواهر وقوله وهو بدعة كانه يشهد إلى تارك ذلك الكراهة (قوله مما يجوز له ما لم يخلق) احتراز ذلك عن الصبي والشايب فإنه يصح حلقها في حالة الحياة (قوله بقصد أن يكون على هذه الحالة ميتا) في شرح عب وغيره وبني ضميره قدما على مسئلة المصنف وانظر إذا لم يكن قصده شيئا وانظروا أنه مثل ما إذا قصد أن يكون على هذه الحالة ميتا لا إطلاق المصنف (قوله بجمع بينهما) أي ليقصد أنه مكروه وبدعة قال عجم لكن الغرض التماسا على بيان حكمه لا بيان بدعته (قوله لانه يفعل المكروه) أي في حق غيره واما بالنسبة لـ ١٥٨ فليس بمكروه بل اما واجب واما ندوب (قوله لانه يرضى عنه) لا يجزئ أنه ليس بجزء حقيقيا كاليد والرجل فلا يغني حكمهما فانظروا كلام الثاني (قوله وينتهي أن تنسكا قروحه) أي على وجه الكراهة (قوله بثرات) قال في لـ والبركة يفتح الباء وسكون الثاء وقتها ما أيضا تراخ صغير اه (قوله وهو كسروه) أي خروج ما فيها هذا ظاهرا ولا أن المراد به الاتراخ أي إذا كان الاتراخ مكرها يكون الاتراخ مكرها وفيه أن الاتراخ نفس الاتراخ (قوله ما سال) أي بقوله فلا يجوز الموانع لغيره من قوله ويؤخذ عنها أي ما سال منها مما هو معتود عنه اه وقد اعترضه بعض أشاغل حجة بأنه يقتضي أن ما سال منها ينسكه ليس حكمه كذلك مع أنه كذلك أي وحسنه ذلك لا فروعها كان ينسك أم لا وقوله مما سهل

وبني من الجائزات على المؤلفات الصلاة والدفع ليل كما قال المصنف عن ابن شهاب وابن أبي حازم وقد قدس الصديق واطاعه معاينة ليلادوني عليه تقبيل الميت وهو جائز وقد قبل أبو بكر بالنبي والنبي عليه السلام بعضان بنمطون قاله ابن حبيب (ص) وكذا خلق شره وقلم ظفروه وهو بدعة وضم معه ان فصل ولا تنسكا قروحه ويؤخذ عنها (ش) هذا شروع منه في مكرها هذا الباب بعد أن فرغ من جائزاته والمعنى أنه يكره خلق شعر الميت كراسته ونحوه مما يجوز قطعه في الحياة وتقليم أظفاره ونحوها ولا يفعله هو قبل موته بقصد أن يكون على هذه الحالة ميتا واما أن قصد راحة نفسه فلا يكره والمال بين من كراهة شيء بدعته ولا من بدعته كراهته جميع بينهما لانه عليه السلام يفعل المكروه للتشريع وإذا وقع وفصل أو سقط بنفسه أو سخر في مشط بقصر بصلبته أو راحه ضم معه وجوبه لا يرضى عنه وقال ق الضم على سبيل الاستصحاب لأن هذه الاجزاء لا يجب مواراتها وأيضال كان لضم واجبا حرمت أزالها والمؤلف حكمه بالكراهة وينتهي أن تنسكا قروحه كدامل وثمرات لانه سبب خروج ما فيها وهو مكروه ولكن يؤخذ عنها أي زال منها ما سال من الدم والقيم مما سهل أزالته وانما كان زال عقوها وان عني عنه فهي قصد النظافة وظاهر أنه يؤخذ عنها ولو كان قضا دون درهم فهو مخالف للحي وقد اعترض على قول بعض الشراح لانه من النظافة وإزالة النجاسة بأنه يشهد أن المراد بقوله ويؤخذ عنها أنه يقبل وهو خلاف ظاهر كلامهم (ص) وقرأت عن تميم بن (ش) يعني أنه يكره أن يقرأ بسورة يس أو غيرها عند المحتضر إذا فعل ذلك استئنا والافلا وكذلك يكره أن يطاف في الدار بالبخور وهو المراد بقوله (كعبية الدار) واما عند خروج روحه وغسله فليس بكمبير ثابته وانما كراهة أن يطاف في الدار بالبخور لان فاعله يقبله بقصد زوال رائحة الموت غالبا

ليس بجزء حقيقيا كاليد والرجل فلا يغني حكمهما فانظروا كلام الثاني (قوله وينتهي أن تنسكا قروحه) أي على وجه الكراهة (قوله بثرات) قال في لـ والبركة يفتح الباء وسكون الثاء وقتها ما أيضا تراخ صغير اه (قوله وهو كسروه) أي خروج ما فيها هذا ظاهرا ولا أن المراد به الاتراخ أي إذا كان الاتراخ مكرها يكون الاتراخ مكرها وفيه أن الاتراخ نفس الاتراخ (قوله ما سال) أي بقوله فلا يجوز الموانع لغيره من قوله ويؤخذ عنها أي ما سال منها مما هو معتود عنه اه وقد اعترضه بعض أشاغل حجة بأنه يقتضي أن ما سال منها ينسكه ليس حكمه كذلك مع أنه كذلك أي وحسنه ذلك لا فروعها كان ينسك أم لا وقوله مما سهل

أزالته مأخوذ من لفظ العقوذ العفو أي ما سهل على الناس من أموالهم والخاص أن المعنى أن ما سال سواء ويقوم كان ينسك أم لا وكانت تسهل أزالته فانه زال وانما لم يصبر لأن الفصل انما يتعلق بالظاهر كالجنب وانما يصبر بطنه خشية خروج شيء منها إلا فكان واذا أشد عقوا القروح لم يبق ما تدبره لتضييق مجاري الدم فذهب الحياتة وظاهره أن أخذ العقو واجب والظاهر أنه يجري فيما جرى في إزالة النجاسة (قوله فهو مخالف للحي) أي فيكون زوال دون درهم واجبا على القول بأن إزالة النجاسة واجبة (قوله إذا فعل ذلك استئنا) أي على أن قرأ السورة يس سنة عند الموت وقوله والافلا أي وان لم يقصد أنها تسهل بقصد حصول البركة فلا ولا قصد فلا كراهة بل ربما كان ندوبا عند حصول البركة (قوله لانه فاعله بقصد الخ) مفاد التعليق أنه يكره ولو لم يكن قصده شيئا وهو كذلك (قوله رائحة الموت) أي يجيب ما يفضيل والافلا طوم عرض لرائحة الأن قال رائحة الكيش على ما تقدم

(قوله لأنه ليس من عمل السلف) أي فهو مكروه وظاهره سواء فعله استثنائاً أم لا فهو مخالف للقرآن عند موته وعبارة أنت
وكزه قرأت عند موته سورة يس أي وغيرها لأنه ليس من عمل الناس ولأن المقصود هنا تدبر أحوال الميت ليستظ بها وهو أمر
يشغل عن تدبر القرآن إلى أن قال وأجازها ابن حبيب ثبوتاً قرأاً ليس على موتاكم ولعله يصح عند مالك استباحته فعمل
الكراهة في فعله استثنائاً وظاهر كلام المؤلف الإطلاق اهـ وقد كره بعضهم أن الشيخ ابن أبي جرة قال المذهب مالك كراهة
القرآن على القبرور وقال أنما يكون بالنسبة كره فيهم ومالوا ونحن مكافون بالتدبر في القرآن فالحال الأمر
الاستسقاط أخذ العلمين اهـ (أقول) وحسب كان المقصود تدبر أحوال الميت ليستظ بها فلتكن القرآن عند موته
مكروه مطلقاً بقصد استثنائاً أم لا لأنهم منافقوا المقصود فتكون الأحوال الثلاثة التي عند الموت وعلى قبره بعده
مستوية في الكراهة مطلقاً استثنائاً أم لا وإن ما قاله ابن حبيب قابل ١٥٩ للمذهب مالك الآن ابن رشد ذكر في نوافل أن

قرأ الرجل وحده ثواب قرأته
لميت جاز ذلك وحصل له ثواب أجره
ورصل إليه شفاعة أن شاء الله
تعالى وفيه الذي أنقر الله أصداءه
الميت وصل إلى موثبه كأصدة
والقاء وإن قرأ ثم ربه لم يصل
لأن ثواب القراءة للقارئ لا ينقل
عن اليتيمه وتقول ابن القرات
في شرح قول المستفتي في باب
الجمع وتطوع وليه منه بغيره من
القراء التي يجبه أن يحصل لهم
بركة القراءة كما يحصل لهم بركة
الرجل الصالح يدفن عندهم أو
يدفنون عنده ووصول القراءة
لميت وإن حصل الخلاف فيها
فلا ينبغي إهمالها ففضل الحق
الوصول فإن هذه الأمور مغبية
عنا وليس الخلاف في حكمكم

ويقيم منه أنه لو قصد به إزالة ما يكره من الرأحة لم يكن مكروهاً وأشار بقوله (وبعد
وعلى قبره) إلى أن القراءة ليست بأصل مشروعة بعد الموت ولا عند القبر لأنه ليس من عمل
السلف (ص) وصباح خلقها وقول استغفر والها وانصرف عنها بالإصلاوة أو بلاذن
أن يطولوا (ش) يريد أنه يكره الصباح خلف الجنائز أي من غير قول قبيح وبالأجر
وقول القائل استغفر والها خلفه فعل السلف ومما يكره أيضاً الانصراف عن الجنائز
بإصلاوة عليها لأنه مؤد للطن في الميت أو بلاذن من أهلها بعد الصلاة عليها حتى تدفن
لأنهم يخافون حضوره ليدعو لهم ويكثر عندهم ولأن فيه إبطال العبادات وهي
حضور دفنها الآن يطول ذلك فنصرف قبل الأذن وأما الانصراف قبل الصلاة عليها
فمكروه ولو بلاذن أهلها ولو لحاجة فله من الطعن على الميت فقه أو بلاذن أي بعد
الصلاة وقوله أن يطولوا واجمع للثاني فقط وأما أن يكره لهم الانصراف قبل
حصوله ولو طولوا (ص) وحملها بالأضوء (ش) يعني أنه يكره على غير وضوء أن يحصل
الجنائز أن ينصرف إذا بلغت المحلى لأنه مؤد للانصراف عنها بإصلاوة لأنه ليس من عمل
الناس وحمل الكراهة ما لم يطمأن عرض الجنائز ما يوضأه والأي يكره لها
بالأضوء (ص) وأدخاله المسجد والصلاة عليه فيه (ش) يعني أنه يكره إدخال الجنائز
المسجد والصلاة عليه فيه ولو كان الميت خارج المسجد الآن يشق خارجه بأهله
فلا بأس أن يصلى عليها من المسجد بصلاة الإمام فقوله فيه طرف لغز متعلق بالصلاة أي
ولو كان الميت خارجه لأنه وسيلة لإدخاله المسجد لأحال من الهام عليه (ص)

شرعى إنما هو في أمر هل يقع كذلك وكذا التعليل الذي عادة الناس به ما هو اليوم ويعقد ذلك على فضل الله تعالى اهـ
أي الذي هو الله لا الله السبعين لأننا العروقة قال في المدخل من أراد وصول ثواب القراءات لزوج فليصنع ذلك دعاء
بأن يقول اللهم صل على الميت ذلك اهـ (قوله خلف الجنائز) لأنه مؤد له ولعله أنما ذكره ليكون العادة جارية بذلك (قوله
أي من غير قول قبيح الخ) لا ينبغي أنه منافق فيهم قولاً ساقياً يكره عند موته ولا رفعت صوتاً وقول قبيح وأجابه بعض
الشيخ أمانيه على أن ما هنا من الرجال وما تقدم من النساء وأن ما تقدم في الصباح مع البكا وهذا في صاحب ليس معه بكا
(قوله الآن يطول ذلك) ويكون ذلك صدقاً في العادة التي هي الحضور للدفن (قوله ولو لحاجة) وفيه ظمير قريب
على تركها ضرراً شديداً خوف الظعن (قوله من الظعن) أي مظنة ذلك (قوله أن يحصل الجنائز الخ) لأنه مؤد للتمل
يل والتهاب بها كذلك التعليل المذكور (قوله وأدخاله المسجد) ولولفه صلاة خوف اختياره وألحصوله فحاجة منه
ولو على القول بظاهره وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم صلى على نهييل بالتصغير كان سبطه شارح الموطأ ابن زيته
في المسجد ثم نصبه السمل (قوله بأهله الخ) أهل الخليل

(قوله اذ اصلي عليها أو لاجمعة) أي فكره تكرارها جمعة وافذاذقهذه ثلاثة قوله والا استحب اعاتها جمعة) أي والا بان
 صلى عليها انذا وافذاذ استحب اعاتها فيها تان صورتان لافذا ولا افذاذ فهي أربعة قابلة لتسعة وانما كره تكرارها لانها
 فرض كفاية فاذا علم بها البعض سقط عن الباقيين ١٦٠ فكانت الصلاة كالنفل وهو لا يتنفل عليه ولان الميت اذا

غسل لا بعد اضله فكذا الصلاة
 ابن رشد اعلم انه اذ صلى على
 الجنائز واحد فقط فانه يصلي
 عليها اتفاقا أي جمعة واختلف
 هل ذلك على طريق الوجوب مالم
 تقب الصلاة عليه وهو قول ابن
 رشد القائل باشتراط الجمعة
 فيها أو على طريق الاستحباب
 وهو قول القاضي الفاضل
 استحباب الجمعة فيها اذا علمت
 ذلك قول الشارح كما قاله ابن
 رشد المناسب أن يقول كما قاله
 القاضي قد ير (قوله وإذا أكرهه
 تفصيل الحائض الخ) وانظر
 هذا مع ما تقدم من قوله ويجب
 حائض وجنب لم يوقد بقا العقاد
 ما هنا أن تفصيل الحائض غير
 مكروه وهذا لا ينافي أنه خلاف
 الأولى فهو اقل ما تقدم في حالة التزعم فلا
 يقال ان ما تقدم في حالة التزعم فلا
 يراد ما ذكر (قوله بفصل السقط)
 أي التفصيل الشرعي فلا ينافي
 غامسا في من أن السقط بفصل
 حقه وبه في خرقه ويؤاى ثم
 ان في سنن السقط ثلاث لغات
 مشهورات ذكره في (قوله
 كانت كالجنب) وبني تقيد
 الكراهة بعدم خشية تغير الميت
 فان خشى تشاغلها فبفصلها

غسله قبل حبسها لم يوجب غيرها (قوله ومظهر كبيرة) وكذا اذا اشهر بها ولم يظهرها (قوله تردد
 لا يجران والقاضي الخ) فالقاضي يقول بعدم الصلاة وهو الاظهر وأبو حنيفة يقول بها ومن شعورلات التردد ما اذا مات
 بالغيب للقتل المذکور خلافا له فذهب بعضه على قتل تأمل (قوله بغير) أي وترزوي بعض الاكفان (قوله وبجس)
 ولم يجرم لانه آيل للتمسك ويقدم الجرح على التمسك عند اجتماعهما (قوله لا لانتفاع التكليف عنه) بل موت هذا التعليل
 لا يظهر لان الحكم منوط بالحياة لا بالميت اذا الكراهة في حق من قتلته وهو مكلف (قوله وقوله

يكاف

يكاف التشبه الخ) فيه ان كاف التشبه لا تدخل شأ ويجاب بأنه يقتل مخذوف والتقدير وثي كاخضر (قوله) حلفت
 بالمعاقبة) حاصله أنه اعترض بأن المعاقبة لا تحسن لأن المعنى هذا اذا كان الاجتماع للكا جعرا بل ولو سارع انه خلق ما يبدل
 عليه خبر لمن الله الصالحة وهي الرافعة لمصونها بالكا هذا ما أفاده الشيخ سالم وحاصل الجواب أن علم الحسن حيث علفت
 الكراهة بالاجتماع كالمظهر للمعنى وأما اذا علفت بالارادة فخصص (وأقول) فيه من لانه ولو جعلت الكراهة متعلقة
 بالارادة لا اعتراض يتوجه لان ارادة الشيء تعلى حكم ذلك الشيء فاذن ١٦١ لا فرق بين أن تكون المعاقبة في اجتماع أو

ارادته فالمناسيب جعلها الجمال
 (قوله) فان قيل هذا لا يأتي الا اذا
 جعلت الواو للجمال لا للمعاقبة
 كما هو مساقه ولا يفتي أنها اذا
 جعلت للمعاقبة تكون قوله
 وبكا العسر يستعمل في مطلق
 البكا من استعمال المقدس في
 المطلق (قوله) بما فوق الحاجة)
 أي بحيث يكون مظنة المساهة
 أو عظام المعسرة فان كانت زيادة
 ليست كذلك فلا كراهة (قوله)
 وكذا بكرة قرش النعش يحبري
 ولولرأة (قوله) ان الستر لا يكره
 أي الا أن يكون أخرملوئا والا
 كره ولا امرأة قاله ابن حبيب
 (قوله) بثوب ساج) الاضافة
 للسان أو بدل الساج قال في
 اختصار الساج طليسان أخضر
 والظاهر أن المراد هنا مطلق
 طليسان سواء كان أجرا أو أخضر
 أو نحو ذلك وظاهره ولو حبريا
 فهو محترق قرش (قوله) فكراهة
 ثانية للسرف فيه نظير بل كراهة
 واحدة قرر مرشداً ويدل عليه

بكاف التشبيه ليع ما هذا الايض من الاول ويستتق من المصوم ما تقدم النص
 على جوازه وهو المزعر والمورس لانه من ناحية الطب يختلف المعصر من ناحية
 الزينة وقوله امكن غيره راجع للجميع أي امكن غير ما ذكر (ص) وزيادة ترجل على
 شخص (ش) يعني أنه يكره للرجل الزيادة على خسة أبواب وهي العمامة والفتل
 والقميص ويلقى ثوبين مصرح بالكراهة في الطراز وبما يسقط قول ابن غازي
 لم أر من صرح بتركه وكذلك بكرة الزاد تعلى السبع المراد أن سدا قال في الطراز
 والمرأة كالرجل (ص) واجتماع لسان البكا وانسرا (ش) يعني أن ارادة الاجتماع
 للبكا مكروهة للفساد وانسرا وبالغ على ذلك ثلاثيتهم جواز ارادة ما ذكر بقيد السر
 وحيث علفت الكراهة بالارادة حلفت بالمعاقبة وقوله منتهاتين لو أرود الاجتماع
 لا لبكا فعرض بل ما يوجب فلا كراهة وهو كذلك والبكا محدودا للرجل والصراخ
 ومقصودا الرسل المصوم من غير صوت فان قيل اذا كان البكا مقصورا بالجمع كان قوله
 وانسرا غير مفيد قلت فائدة أتوكيد دفع أن يراد به الصراخ مجازا (ص) وتكبير
 نعش وفرشه يحبري ورايهاه بآرودة أي بجمع صدى أو يابه لا بخلق به صوت خفي (ش) يعني
 أنه يكره اعظام النعش بما فوق الحاجة وكذلك يكره فرش النعش يحبري ومعه ومفرش
 ان الستر لا يكره قال ابن حبيب ولا بأس أن يستر الكفن بثوب ساج وهو موزع عند
 الحاجة وكذلك يكره اتباع الميت بالثياب المتفاوتة ولا من فصل النصارى وان كان فيها
 طيب فسكراهة ثالثة للسرف وكذلك يكره أن يشادى الميت في المسجود أو على يابه وأما
 الاعلام بها من غير ثياب فلذلك جائز باجماع وهذا معنى قوله لا يخلق بصوت خفي وخلق
 بكسر الهمزة فتح اللام جمع حلقة يشق فكون وقيل الجمع يقتضين وقيل يقتضين فبهما
 وعلى هذا فهو من أمهات الانجاس المفققة بين عقودها وجمعها التاء (قاعدة) من
 رأى جنازة فكريتلا قال أو قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله
 ايماناً وتسلمها كتب الله عشر حسنات من يوم قالها الى يوم القيامة (ص) وقيل لها
 (ش) أي يكره الضام للجنازة وهذا صادق ثلاث صور احدها أنه يكره للجبال تحربه

٢١ ش في شاح عبادة الموطن (قوله) فلذلك جائز باجماع) أي الاستكثار من الصلاة عليه بل هذا التحليل يقتضي شبه
 لان وسيلة المطلوب مطلوبة (قوله) هذا أي الموت أو الحالة القائمة بهذا وهي الموت (قوله) ما وعدنا الله ورسوله) جملة وعدا
 لانه خبر باعتبار ما يرتب من ثم الاتية (قوله) وصدق الله ورسوله) أي وعد ملاءمة فصدق (قوله) ايماناً) أي تصديقاً بوعده
 بالموت أو بما هو أهم وقوله وتسلمها أي واتقاد الحكيمة بالموت ولا حاكم كل كما بان نقلها بزيادة الرضا ولا تتركه كدبري
 منها (قوله) من يوم قالها الى يوم القيامة) أي يكسبه كل يوم عشر حسنات من يوم قالها الى يوم القيامة وان الكتابة الآن
 وكل يوم من الأيام لا يتعطف على الاعطاء لا للكتب وقوله الى يوم القيامة يجوز أن يكون التعديد ويجوز أن يكون كتابين
 عدم الانقطاع ولو في يوم القيامة (قوله) صادق بصور ثلاث الخ) قال ابن رشد كلان القيام ما يراه في المواضع الثلاثة ثم نسخ

(قوله) أما القيام عليها حتى تدفن) أي يكون فاعلها بما يفعل بالمت من وضع بقبر وسدل وهذا فيه اعتناء بالميت وكذا حال على القول المذكور وقوله قليل خبره قدم أي شيء قليل يفعل لاجل أخينا وقوله قدامنا تدفن آخر (قوله ولا يعجب به) حال في المصباح وأجيب بزيغته البناء المفعول إذا ترفع وتكبر اه فعل هذا اعتراضاً بالبناء المفعول بمعنى البناء لفاعل أي يتكبر به وأما إذا كان يحبه ولا يعجب به فذكر ويلزم من كونه يعجب أن يكون يحبه (قوله ولا يعجب به) أي ولا يثأر منه (قوله ويستحب العالم الخ) أي عند الخلوع المانع الخ من الواجب لئلا ي عن القيام (قوله وإن نزل به هم الخ) أي كان قدم عليه من فاعله الهام أو السرور فتدبر أن تقوم لغيره به أو تهنئه وسئل مالك عن قيام المرأة لزوجها فقال لا تشفعه قيل هي من أقوم الناس طريفة في أمرها قال تؤدى حقه في غير هذا ١٦٢ ولا أحبه اه (قوله ما لم يقترب على ترك الخ) أي بأن غلب على غلبته حصول

فتنة إن لم يقمه ولو كان المقوم به يحبه (قوله أجزأه) لا يعني أن تلك الأجزاء ترجع لذية ويدل عليه التعليل المذكور (قوله زب بنت جحش) أم المؤمنين التي تزوجها الله رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى فلما قضى زيد بها وطرا الخ (قوله فاجيز ذكره) وذلك كتب به من شيوخنا قال فرغ من ضرب بنات البنا والقبه على القبر فلا نفع فعل بالوصية بذلك بخلاف الوصية بالصوم والله اه زاد في لث على ما ذكرهنا فقال ويمن كرهه أبو هريرة أو أبو سعيد وابن المسيب وشربه محمد بن الحنفية على غير ابن عباس وقام عليه ثلاثة أيام ابن حبيب لأبأس بالبناء عليه اليوم واليومين ويأت فيه إذا خيف من نبش أرضه ابن عثاب وتنفذ الوصية كوصية

جنازة أن يقوم لها الثالثة أنه يكره أن يقوم بها الثالثة أن يقوم إذا أها حتى تضع وأما القيام عليها حتى تدفن فلا بأس به والقول بنسخه غير صحيح وقوله على رضى الله عنه وقال قليل لا يستحبنا على قبره وأما القيام للحى فقد أطل الترافيق فيه في زوجه وحاصله أنه يجب لمن يحبه ويعجب به ويكره لمن لا يحبه ويتأذى منه ويجوز أن لا يجب ولا يعجب به ويستحب العالم والصبر والوالدين وإن نزل به هم فيعزى الصبر ونهنا وللقادم من السفر وهذا كله ما لم يقترب على تركه فتنة والأجيب (ص) وتعلمين قبراً وتبينه (ش) أي وكرك تعلمين قبراً بآن يلبس بالعين وكذا تبينه بالخبر وهو معنى التبين (ص) وبناء عليه وأخبر وإن بوحي به حرم وبإزالة تغيير خبر أرشدة بلانقش (ش) يعني أنه يكره البناء على القبور ونفسها والتعويض لوضعها بالبناء مسوياً لها وهذا إذا عريت هذه الأمور عن قصد المباحة أو لم يبلغ إلى حد يأوى إليه أهل القصد فإن قصد إيجاد كرم الطين فليجده المباحة أو دفع إلى ما يأوى إليه أهل الفساد وم لا تنفذ الوصية به فاه ابن عبيد الحكم فحين أوصى ابن عبيد على قبره ابن بشير وظاهر هذا التحريم والأول مكان مكرهاها تنفذ الوصية أي كانت قد وصيته بضمير شبهة على قبره وشربه على قبر المرأة أجزأه على قبر الرجل لما يستمر من اعتدائهما وقدر به عمر على قبر زب بنت جحش وأما ضرب على قبر الرجل فأجيز وكه خوف الرابوا المصحة فإن قصد البناء والتعويض فليجوز وظاهره سواء كانت الأرض ملوكاً أو مباحة أو موصلة للدفن وهو الذي يفهم من كلام النخعي وغيره وكما جاز البناء والتعويض وأولى التلطين والتبييض يجوز وضع حجر أو خشبة أو عود على القبر ليعرف به أذ لم تنقش في ذلك اسم أو تاريخ موت والا كره فهو جواز أي البناء ويجوز التعويض وأورد الضعيف لأن العطف

الترجمة على القبور وأجاء الخ اه (قوله وهو الذي يشهد من كلام الخ) أي وشأن الذي للقبير أن يكون بسم الله يقول باو ذكر الخطاب ما حمله ابن البناء حوز القبر أي وأعله أما في أرض ملوكاً فلابا وألفه وأذن في التماضيها وأما إذا هو قوقل للدفن مصر حاو قبتها اه وأمر صده فمن غير تصرف غير وقتهم أو حكم الثلاثة الأول سوا هو حرمه كثير البناء منها كالقبه والمذرة والبيت بقصد المباحة اتفاقاً وبغير قصد ما جاز وظاهر كلام النخعي والجواز ابن القصار والكره لصاحب المدخل وظاهر كلام المازري وابن رشد لفتوا بالبناء لانهم ويجوز السير للقبير اتفاقاً كالخياط الصغير وحكم الآخرين سومة البناء الكثير كالبيت والندسة والخياط الكبير فيها اتفاقاً وإن لم يقصد المباحة وجواز السير للقبير كذا ذكره عياض ولكن في الحصة اه (تنبيه) ما بين في مقابر المسلمين ووقف فإن وقفه ما لم يوافقه ما لم يوافقه على ما لم يوافقه إن كان حياً أو كان له ورثة أو يورثه ينقلها من مقابر المسلمين وإن لم يكن وإن نسي تاجر القاضى على نقلها من غير تصريف الباقي في مصارف بيت المال

(قوله ومعهزم بلا نقش الكراهة) أي ان الكراهة مع النقش أي وان هو يجرم (قوله يذكر أعدادها) أراد الشئ منطلق
 الثاني (قوله شبهه معترك) قال الشيخ سالم مراده المقتول بسبب ما هو مظنة عن التبديل قوله ولو لم يقاتل لذكر لو قال معتزلة
 الصدوق كآل ابن الحبيب لا يصلي على شهيد قتال العدو ولا يخرج معتزلة المصوص والبقاة وقتنة المسلمين والدفع عن الحرم
 والمبال والاهل لكان أحسن ويكون مراده مظنة العراة لاحصائه بالهمل ليشمل من قتله العدو في منزله من غير ملاحظة
 ولا عراة وهو قول ابن وهب واصبغ ويصنعون وسواء كانوا رجالا أو نساء أو صبيانا ١٦٣ (قوله ولا يقتل عليه) بعض الشراح

بين ما التصريح (قوله وهو قول ابن وهب ونفس المسدونة) مقابلة
 ما لابن القاسم من انه يفضل ويصلي عليه من ان ظاهر الشراح
 ان الخلاف في بيان كل الصوت المذكور وليس بظاهر وبعضه
 كشي هذا ان أيت الخطاب أراد ان الخلاف فيما اذا قتل العدو
 المسلم في منازل المسلمين من غير عراة ولا مقابلة وكلام جرم
 يقتصر صرحا ان الخلاف فيما اذا قتل العدو شخصا تاما (قوله
 واليه أشار بقوله على الاحسن) ظاهره رجوع قوله على الاحسن
 لآخره التي هي قوله وان اجنب والذي يشبهه كلام ابن ناجي ان
 قوله على الاحسن راجع لقوله ولو يولد الاسلام وما بعدها
 واحمل ان ظاهر كلام سندان الحائض كالجنب وأما ما عليه
 من نجاسة وروث فيزال بخلافه منه خاصة لانه شهيد على خصمه
 فيزعم ما عليه من جلد الميتة والخنزير راجعا له (قائده) انما

بأو وغيرهما من التطعين والتبويض أخرى وقوله كجبر الخ تشبيه في الجواز ومفهومه
 بلا نقش الكراهة وظاهره ولو قرأنا وفيه الحرمة لانه يؤدي الى اشتهائه ولما تقدم
 الكلام على غسل الميت والصلاة عليه وكانا متلازمين كما ذكر وكانا باطلا في كل مسلم
 حاضر تقدمهما استقرار حافة شهيد لا فقد كثره شرع في الكلام على أقصد ادلتك
 الاوصاف استغناء بذكر أعدادها عنها وبقي أحد المتلازمين وهو الغسل عن نفي
 الآخر وهو الصلاة وأما التي من غير بيان اهل الحكم فقال (ص) ولا يفضل شهيد
 معترك قطعا (ش) يعني ان شهيد المعترك بسبب المعكنا وسواء قاتل لأعداء كلمة أهله
 أو فقتله لا يغسل ولا يصلي عليه قال بعض شئني غير ما لم يقتل عليه وسواء غزا
 المسلمون العدو أو غزاهم وسواء المقتول في بلدنا أو في بلدنا أو بينهما واليه أشار بقوله
 (ولو يولد الاسلام) على المشهور ومقابلة يغسل ويصلي عليه لان درجته انحطت عن
 درجة الشهيد الذي دخل بلاد العدو وسواء قاتل العدو أو لم يقاتل بان كان غافلا
 أو ناصبا وقتله مسلم بقلته كأنرا أو داسه ان ليس أوجع سبقه عليه أو سقط عن
 دابته أو جرح على العدو وتردى في بئر أو مقط من شاطئ واليه أشار بقوله (أو لم يقاتل)
 وهو قول ابن وهب ونفس المسدونة وأشار بقوله (وان أحب) الى ما في النوادر عن
 أئمة من ان الشهيد اذا قتل في المعترك وهو جنب فانه لا يغسل ولا يصلي عليه وقاله ابن
 الماجشون وقال مصنون يفضل ويصلي عليه والآخر هو الاقرب واليه أشار بقوله (على
 الاحسن) ولان غسل الجنابة عبادة متموجة على الاحياء عند القيام للصلاة وقد
 ارتفعت الموت (ص) لان رفع حيا (ش) يعني ان من رفع حيا من المعترك ثم مات
 في أهله أو في أيدي الرجال فانه يغسل ويصلي عليه ولو كان حين الرفع منقوض المقاتل
 واليه أشار بقوله (ولو أنفذت مقاتله) وقوله (الا القعود) الذي لم يأكل ولم يشرب الى ان
 مات فانه حكم الشهيد وسواء أقتلت مقاتله أم لامست من قوله لان رفع حيا (ص)
 ودفن بلبا به ان سقته والا زيد (ش) يعني ان الشهيد ليس لوليه من عز ثيابه التي مات فيها
 ولو قسية وتكفينه بغيرها ولا ينزع عليها شيئا سرت جميع جسده ولا يزيد عليها

لم يفضل على الشهيد لانه مغفوره أو لكانه واعترض بالانبياء فانهم كذلك وقد غاروا وصلى عليهم واجيب بان الزيادة لا تقتضي
 الافضلية اه وقال في وجده عند ما نفعه فرع نقل الشيخ نور الدين الزايد ان السؤال العام في كل مكلف ولو شهدا الا
 شهيد الحرب هو يحمل ما ورد من عدم سؤال الشهيد ويحتمل على عدم الفتنة في القبر بخلاف السوي (قوله ولو انفذت مقاتله)
 المذهب ان منقوض المقاتل لا يفضل لرفع مغفورا أم لا وكذا غير منقوضها وهو مغفور اه (قوله الذي لم يأكل ولم يشرب) أي
 الاما كان من غرة الموت ولم يأكل ولم يشرب يغسل قوله الذي لم يأكل لم يشرب (قوله يعني ان الشهيد ليس
 لوليه من عز ثيابه) أي ثيابه المباحة وغير المباحة يجرى على قوله وتكفينه بغيره (قوله ولا يزيد عليها) أي ثيابه الزائدة وهذا أحد
 قولنا أشار له ما الشيخ سالم بطوله هل تمنع الزيادة ولا بأس بها قولنا استحباب صاحب الطراز قال الاول حتى لا يتابع اه

كلام الشيخ سالم واقتصرنا زنا على ما اقتصر عليه بقيدانه الرابع قوله كانه يكفن اذا وجد عرياناً ولا ذلك قال في كولو
 حرامه العدو وجب ستره وجوب ولا يجزى فيه اختلاف المتقدم في الكفن (قوله الباء المعصية) أي دفن بقبابه معصية بتخت
 ومن جعله كفن بدلان بقبابه يدل عليه ان دفن بها واجب وتخت ومعه مستحب أي دفن بقبابه وجوباً وبالبدن بقبابه
 بمعنى في وظاهر كلامهم ان المشتري بستر جميع جسده فلا يجزى فيه قوله وهل الواجب الخ (قوله الشاشية أي الطربوش
 (قوله وليست هي البسطة) أي حتى في ١٦٤ الخلود الانهاسلاح (قوله وخاتم) ولا يبقى الخاتم من كونه على الوجه الشرعي

والانزع ومفهومة ان الغضب
 لا يدفن معه ولا غيره أي كالتحاص
 والراسص كما في شرح شب
 (قوله ولادون الجبل) قال في ك
 والنهي على سبيل الكراهة اه
 ولا يصح عطفه على شيدلان
 دون لا تصرف فيه بل المأطوف
 الموصول المحذوف أي ولا مادن
 الجبل يمكن رأيت في بعض
 مقدمات ابن هشام ان تصرف
 قللا قاله ق (قوله وفي تعليل
 تم تقرر عبارة تم ولا
 ذون الجبل من بيت غير مملوورسا
 ونصفه لا يفسل ولا يصلي عليه
 على التهور لا يحال ان يكون
 غسل كله وصلى عليه أو لا يحال
 كون صاحب ذلك العضو حيا
 فيصلي على حي اه ووجه النظر
 ان التعليل الثاني يقتضي انه لو
 وجد الرأس وحده أو مع نصف
 الجسده أنه يصلي عليه وليس
 كذلك لا يقال كيف يترك الواجب
 وهو الصلاة عليه خوف ارتكاب
 مكروه وهو الصلاة على غائب
 اذ هي مكروهة لا ناقول ما هنا

ما يستمر كانه يكفن إذا وجد عرياناً (ص) يخفف وقلنسوة ومنطقة قل غنموا خاتم قل
 ففصله لادرع وسلاح (ش) الباء المعصية تمتعاً بقية دفن أي دفن بقبابه معصية
 يخفف وقلنسوة وهي التي تقول لها العامة الشاشية وليست هي البسطة كما توجه به بعضهم
 فقد ذكر في الجواهر انها تنزع ود نقطة قل غنموا ان تكون صباحة وخاتم قل غنم
 وهل القلة في هذا رقي عن المنطقة بالنسبة للصالح في نفسه أو بالنسبة لله الملك والاول هو
 الموافق لما نقله أو الحسن عن الفتية ولا يجوز دفن الفرع وهو اسم ما يتقي به والسلاح
 وهو اسم لما يضرب به (ص) ولادون الجبل (ش) أي ان الانسان اذا وجد جسده
 دون الجبل من الجسد فإنه لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يجسد ما عدا الرأس فإذا وجد نصف
 جسده ورأسه لم يغسل ولم يصل عليه وهذا موافق لظاهر المدونة والرسالة وليس حرامه
 جل الذات لانه يقتضي غسل ما ذكر وكلام المؤلف يقتضي انه يصلي على ما فوق نصفه
 الجسد ودون ثلثه ولكن نص ابن القاسم على ما نقله شراح الرسالة ابن عمر بقيدانه
 انما يصلي على ثلثي الجسد أو أكثر ولا يصلي على ما نقص عن ثلثي الجسد وزاد على نصفه
 ولو كان معه الرأس وانما يصلي على ثلثه لم يصل على مادن ذلك لان الصلاة لا تجوز على
 غائب عند مالك وأصحابه واستحقوا اذا غاب اليسر منه الثلث فدون الصلاة عليه أي
 لا ينعى لثلثه أو أكثر في تعليل تم تقرر يعلم التأمل (ص) ولا يحكم بكفره
 وان صغيراً أو تد (ش) يعني ان المحكوم بكفره من زندق وسحر وسالم يثبت ومروته
 ولو صغير لا يجوز زعمه ولا الصلاة عليه ولا ينعى سايه أو مالك في الاسلام وأما أشار
 بقوله (أو نوى به سايه) أو مالك (الاسلام) الا ان يسلّم قال فيها ومن اشترى صغيراً من
 العدو وأوقع في سببه ثلث صغيراً لا يصلي عليه وان نوى به مشركه الاسلام الا ان يجيب
 الى الاسلام بأمر يعرف انتهى ولما كان حكم الفرج بالا واحد احوالها وان كان من
 باب المظنوم على الاصح لكنه لقوله يترك الصلاة للظن حتى قيل انه منطوق بشبه مفهوم
 قوله (الا ان يسلّم) أي فان أسلم الصغير المميز ابراهيم وسلك به حكمه من الفضل
 وغيره (كان أسلم ونظر من أوبه) لينال لكن لا مفهوم لقوله ونظر من أو به اذ لو بقي في دار
 الحرب فالحكم كذلك وانما الجواب عن معارضة ما هنا ما في باب الرد من انه يحكم

مشهور بيني على ضعف وهو القول بسندنا (قوله ارتد) أي لان رد معتبر من ثلثا الجسده لا من حيث
 قتله لعدم قتله قبل البإوغ كما في اسلام المميزاته معتبر من حيث سبب الصلاة وجوب الزكوة ما في نفسه اذ اقامت (قوله لم
 يثبت) واجمع لكل ما ذكر من الزندق وما بعده (قوله من العلق) أي اشترط من الرد (قوله أي فان أسلم الصغير الخ) هذا
 هو مفهوم الا ان يسلّم وكان المصنف يقول ولا يحكم بكفره الخ عند عدم الاسلام أي وأما عند الاسلام الخ (قوله اذ لو بقي
 في دار الحرب الخ) قال في ك بعد هذا وعلى هذا أسلم ولاد اليهودي والنصراني حكمهم بسلامتهم في بيت آبائهم (قوله
 وانظر الجواب) أي بان هذا في الكتابين بلوغ غير من وما يأتي في باب الرد من انه يحكم بسلامة بسلامة سايه فهو في الجوس

حجة أم لا معناه أو أم لا وذلك لأن الكافي لا يجبره ساءه على الإسلام كما هو رواية ابن القاسم عن مالك وأخيه وظاهر روايته ابن
 نافع عن مالك في كتاب التجارة إلى أرض الحرب من المدونة أنه يجبر عليه فلذا فرغ المصنف على الأول أنه ان مات قبل الخطب
 ويسفل وأما على الثاني فلا يسفل كذلك ان مات قبل الجور وأعلم ان الجورى يجبر على الإسلام كيدا كان أو صغيرا والكافي
 الطبري لا يجبره مطلقا (قوله والنفقة عليهم من بيت المال) أما تكفين المسلم من بيت المال فظاهر وأما الكافر فلا وأما الجورى من باب
 ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وأما فلا يتم الواجب الذى هو غسل المسلم الا بغسل الكافر فليس غسل الكافر من بيت المال
 (قوله يجبره ما كثر من إلا) كثر من بيت المال هذا بظاهر اذا ثبت المال للذى وأما اذا ثبت المال للمسلمين فهل تؤخذ خصصة
 الذى من حمله أهل النعمة لانه لا حق له في بيت المال أى مال المسلمين ١٦٥ (قوله لم يستعمل) أى لم يضع عند ولا ذمه وهو وصف

كاشف موضع لان السقوط هو
 الذى لم يستعمل والام يمكن سقطا
 وحسب سقوطه باسم صار ساحل
 مؤكدة (قوله ولو تحرك أى
 حركة قوية لانهم يحمل الخلاف
 وأما الحركة الضعيفة فلا تغبر
 اتفاقا (قوله وأعطس) من باب
 ضرب بعلم (قوله الا ان تتحقق
 الحياة) أى الا ان ياتى من تحركه
 أو عطاسه أو يله أو روضه أو
 طول مسدته ما يدل على تحقق
 الحياة فانه الثاني وقال أيضا لو
 قال المصنف الا ان تسفر الحياة
 لكان أولى لانها المعبرة
 لا المستقرة (قوله يكون من
 الرمح) أى من الهراة الخارجى
 لا ربح منعقد فى الباطن (قوله
 استرخا الموالسك) جمع ماسكة
 أى التى تحسك البول تنقع من

باسلام الصغير لا سلام ساءه في شهر حيا الكبير (ص) وان اختلطوا غلبوا وكفوا ومع
 المسلم بالنفقة في الصلاة (ش) يعنى اذا مات مسلمون وكفاروا اختلطوا ولم يبقوا المسلمون
 من الكفار بان ماتوا فى باب أو غرقوا مثلا فانه يصلى عليهم بعد ما يغسلون ويكفون
 ويدفنون في مقابر المسلمين والنفقة عليهم من بيت المال من باب ما لا يتم الواجب إلا به
 فهو واجب لكن عجز المسلم بالنفقة في الصلاة والدعاء لم يوجب عليهم مال لا يعلم مالكة اتفاق
 عليهم منه وقت باق معه فان استقصوه رة أحدهم جبره ما كثر من إلا كثر من بيت المال
 وان ادعاهم ورثتهما ولا ينسحقا وقسم بينهما (ص) ولا سقط لم يستعمل ولو تحرك أو عطس
 أو بال أو روض الا ان تتحقق الحياة (ش) هذا معطوف على قوله ولا يسفل شهيد أى
 ولا يسفل سقط ولا يصلى عليه أى بكرة ذلك كما قلناه المؤلف وانما أجادها هنا ليرتب
 عليها فى أحكام المنقرض وهو ان تحركه أو عطاسه أو يله أو روضه أو طول مسدته فى البطن
 لا يحكم فيها بجسامة وقد يستعمل المقتول والعطاس يكون من الرمح والبول من استرخا
 المراسن وأما الرضاخ فالسبر منه لغو والكثير معتبر وهو ما تقول أهل المعرفة لانه لا يقع
 مثله الا فى حياة مبتقرة (ص) وغسل دمه ولف بخرقة ووروى (ش) أى وحش
 عدت علامات الحياة فيه غسل دمه عنه استحبابا ولف بخرقة ووروى وجوبا فيها
 (ص) ولا يصلى على قبر (ش) أى لا يصلى على قبر من صلى عليه أى يحرم فان لم يكن صلى عليه
 أخرج له ما لا يشك بان فرغ من دفنه فبصلى على قبره والسما أشار بقوله (الا ان يدفن
 بغيرها) فبصلى على قبره وجوبا ما لم يطل حتى يذهب الميت بغيره أو غيره كاكل السبع
 الميت (ص) ولغائب (ش) يعنى انه يذكره الصلاة على شخص غائب من غريق أو كبل

الخروج بذهب القوة التى جعله الله تعالى (قوله غسل دمه) استحبابا أو بضمه قال غسل دمه وجوبا واستظهره صحيح والظاهر
 انه مستحب (قوله أى يحرم الخ) عبارة كى بعد هذا وجد على ما نصه ولا يصلى على ميل الكراهة لانه من باب تكرار الصلاة
 وظاهر كلام ابن عرفة يقتضى المنع على قبر صلى على صاحبه أو لاجل جماعة الا ان يدفن بغير صلاة يصلى عليه وجوبا ما لا يشك
 والظاهر ما قلناه فى الكراهة وأنه من قبيل التكرار أو كونه التكرار قبل الدفن مكرره وبعد مرأى غاية المدعى انه
 قد تقدم ان يحل راحة التكرار اذ صلى عليه أو لاجل جماعة لا فذا والا لا يتسبب فيمكن ان يقال هنا الصلاة على القبر مكرره
 اذ اصلى عليه أولا فذا والا ان كان جماعة فيصير كالجورى من عرقه ويختلف حكمه كذا قرأ قبل الدفن ويعده وفيه بعد
 (قوله ما لا يشك بان فرغ من دفنه) الموافق للتحقيق المتقدم ان يقول ما لم يصب بان خشف التغير (قوله حتى يذهب الميت بغيره
 أو غيره) زائد لانه لا يشك بان لا يجزى بذلك إلا بجمن العلم اه لانه (قوله يعنى انه يذكره الصلاة على شخص غائب) قال فى لى
 وماذا نؤمن ان النهى الكراهة هو مقتضى كلامه لكن تقدم عن (ه) فى شرحه اعترافه بان ابن رشد قال لا يجوز الصلاة
 على الغائب عن نفسه ولا على غيره اه وفيه شرح شب ولا يصلى على غائب على حليل المنع انى قال والمعتد بالغير خلاف

لقول **يا من بالتمسك** هذه (قوله الصادق) **يشق أثون** على المشهور وقبل يكسرهما وثقة الجيم واخطأ من شذها وثقة في آخرها لقب لكل من ملك الحشمة وأمه أصح أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجر اليه (قوله وذلك) ان الأرض وقسمته (أي وقسمت حباته حتى شاهدها كما رفع له بيت المقدس حين ما له قريش عن مقصده فيكون صلاته كصلاته الامام على ميت راو لم يره المأمورون ولا خلاف في جوازها كذا قال شرح الموطأ وفيه انه حديث لا تكون صلاته على نائب (قوله ونعاه الخ) أي أخبرهم عنه (قوله ولا صلى) أحد على النبي بعد ان ووري (حكى الواقدي لما كفن صلى الله عليه وسلم ووضعه على سريره) ودخل أبو بكر وعمر ومعهما مقرن المهاجرين بقدر ما سمع البيت فقالوا السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته ولم المهاجرون والانصار كما سلموا صفا وفاقا لا يومهم أحد ويخرجون ويدخل آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وقد قتل انهم صاوا عليه من بعد الزوال ١٦٦ يوم الاثنين الى مثله يوم الثلاثاء وقيل مكثوا ثلاثة أيام يسلمون عليه وصلاتهم

سمع ميت في محل أو بلد وصلاته عليه الصلاة والسلام على النجاشي من خصوصياته وذلك ان الأرض رفعت له وعلم يوم موته ونعاه لاصحابه يوم موته وتخرج بهم فأمهم في الصلاة عليه قبل ان يورى ولم يفعل ذلك بعده أحد ولا صلى أحد على النبي عليه السلام بعد ان ووري وفي الصلاة عليه أعظم رغبة فدل ذلك على الخصوص (ص) ولا تكرر (ش) يعني انه يكره تكرار الصلاة على الميت وهل هذا مكره مع قوله وتكرارها أو هذا فحين لم يقر ذلك فحين تكرر وهذا من التكرار وهو كون المصلي ثانيا على المصلي الأول وذلك من التكرار وهو كونه غيره (ص) والأولى بالصلاة توصي (ش) أي والآخر بالصلاة اماما على الميت من ولده وصي أو صاه بالصلاة عليه لان ذلك من حق الميت وهو أعلم بشيخه فهناك الا ان يعلم ان وصيته مجموعها اعداوين الميت وبين الولي فلا يجوز وصيته والولي أولى والمية أشار بقوله (ربحي خبره) وهذه الجلالة صفة الوصي وتعلق الحكم بالوصف يشعر بالعلية فكأنه قال أو صاه بالعلم فيه فيسجد له أو صاه لعداوينه وبين الولي لا يكون الحكم كذلك فقدم الولي ان رجي خبره والاقدم الوصي ولو طالع الوصي كان أحسن (ص) ثم الخليفة لانفره الامم الخليفة (ش) أي ثم ان لم يكن الوصي الى أحد فالاولى والآخر الخليفة من الولي وأما نائبه على الحكم من اماره حكم أو جند أو قضاء أو شرطة وهو المراد بالقرع اذا حضر مع الولي فانه لا يقدم على الولي اللهم الا ان يكون ولاه شيئا من ذلك مع الخليفة لجمعة وصلاته فيكون كالخليفة

عليه فرأى لم يؤمهم أحد يجمع عليه واختلف فيه قيل تعبد وقيل ليأشرك كل واحد من الصلاة عليه اليه ولا تكرر صلاة المسلمين عليه مرة بعد مرة من كل فرد فرد من آحاد العصابة رجالهم ونسائهم وصبيانهم حتى الصبيد والامه قال عياض الذي عليه الجمهور ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلاة حقة تسمى لا يجرد الدعاء فقط اه ثم لا خلاف انه لم يؤمهم عليه أحد (قوله وذلك) فيمن قبر أقول فيه نظروا ذلك حكم على التكرار بأنه مكروه وصحكم في الصلاة على القبر

بالجمعة (قوله وهذا) فيه انه يفهم من الذي تقدم بطريق الأولى وما ذكره أحد قولين في الفرق بين التكرار والتكرار والقول الثاني عكس ذلك (قوله والحق) أي ويقضي هو ليس المراد انه مندوب كالواو وصي ان يذفن بكان فصب ان يتبع فلودفن في غيره ينقل ما لم تتم كسرمته على ما تقدم قال في كذا (قوله تعلق الحكم) مفاده ان الحكم هو الايصاء والذي يظهر انه الاول (قوله والاقدم الوصي) فيه ان تعلق الحكم بعشيق يؤذن بالعلية بخلافه (قوله موصي) أي موصي له الصلاة (قوله فكان أحسن الخ) أي لان المتبادر من وصي وصيه على التركة أو اولاده مثلا (قوله اماره حكم) أي اماره تشترطه بحكم كالامير الذي يرسله السلطان لبلد يحكم فيها وقوله أو جند أي اماره تشترطه بالجندي كانه يحمله رئيس البلد ويصل الارزاق اليهم ويتكلم عليهم وقوله أو قضاء أي اماره تشترطه بالقضاء وهو القاضي المعروف وقوله أو شرطة أي اماره تشترطه بشرطة في مجلسهم أي علامة تميزون بها فليجلسهم عن غيرهم كالجواريش في مصر والنجاشي ان الاربعة نائبون في الحكم الا ان كل واحد منكم خصه (قوله لمن ذلك) أي من اماره حكم أو جند أو غير ذلك (قوله لجمعة وصلاتها) أي لاجلها حفظ وصاها انه يوليها على ان يخطب بنفسه ويصل الجمعة كما كان في الزمن السابق بخلاف هذا الزمن فان الخليفة اعطى السلطان القضاء اعمالهم ان يقرروا في الوظائف لستحقها فقط وليس لهم صلاحة فان كان على حكم دون

الصلاة أو على الخطبة مع الصلاة مع الحاكم فلاحق في الجنائز ذكر في ك (قوله ثم أقرب العصب) وظاهر تقديم العاصبه في موت الزين على سببه وظاهر قول ابن الحاجب ترتيب الولاية كانه كاح ان السيد يقدم فانظر (قوله فان استوفى العلم) الاولى ان يقول فان تعدد الاولاد مثلا يقدم أعلمهم ثم أفضلهم ثم أسنهم (قوله وهو مختار ابن حجر زالخ) قال كايوم رب المنزل العبدلن قشيه فيه وفي السلبانية لا يتقدم اذا كان الذين كانوا معه عبيدا ١٦٧ (قوله ثم ان كلام ابن رشد الخ) انظر هل يجزيان أيضا في الخلة أو لا

هـ (قوله سواها مشرا وأراد الخ) وانظر على هذا القول هل تقدمه اذ لم يسلم حدث كان يصلي المباشرة أو مطلقا هـ (تلييه) قول المستنف الاقرب أي وقت الصلاة (قوله الافضل في زيادة فقته الخ) فان تساوى اقربني اجزأه على قوله وان شاح متساوون الخ فله في ك (قوله وشذب تقديم أبوه الخ) أي اذا كان جنازة متعددة والاب ولي جنازة والاين ولي الاحترق يقدم الاب على الابن ولو كان الاب مغضولا وكذا يقال في التيم فيه وقوله وهذا الخ راجع لقول الحنف وأفضل الخ (قوله وقدم ابن الماحشون) ضعف (قوله وصلى التسامحة الخ) ثم ان قدمت واحدة ففكره لها ان تلي بعدن خالفه ك وبهم من تعطلت تي في كيه وقوله واذا فرغ من الجيزان فأتى من صلاة لا قد صلي عليه ان الرجل المنفرد كلما أتى الكراهة ويسحب اذا وجد الرجال أعادتها جماعة (قوله لا تصرف

ص) ثم أقرب العصبه (ش) أي ثم ان لم يكن خليفة ولا فرعه المذكور فالاولى بالصلاة أقرب العصبه من ابن وايمه وان سفل وأب وأخ وابنه وان سفل وجد وعم وابنه وان سفل كولاية التكاح ومعاون الولا فان استوفى العلم والفضل والسنة فأحسنهم خلقا بضعين فان تساوى في ذلك وتساوا أقرع بينهم وظاهر كلام المؤلف ان أقرب العصبه أحق ولو كان عبدا وهو مختار ابن حجر ثم ان كلام ابن رشد يقتضي ترجيح القول بان أقرب العصبه يقدم على من بعده سواها مشرا وأراد تقديم غيره وكلام ابن يونس يقتضي ترجيح القول بتقديم الاقرب على من بعده حدثنا بشر (ص) وأفضل ولي (ش) يعني اذا اجتمع أولسا عينا ترأ أو جنازة فالاولى بالصلاة من أولئك الاولاد الافضل في زيادة فقته أو حديثا وغيرهما من المرحجات السابقة في باب الامامة وينب تقديم أب وهما على ابن وابن أخ ولو كانا مغضولين كما مر وهذا الخلاف فيه حسن كان فيه وصف الافضلية ولي الميت المذكور حيث اجتمع ميتان ذكر واتى أمالو كان ولي الميت الاقرب أفضل من ولي الميت المذكور فالتنقل عن مالك انه يقدم الافضل على ولي الرجل المغضول اعتبارا بالفضل واليه أشار بقوله ولو ولي المرأ لان الناس يصرون حينئذ نعم أهل الفضل وقدم ابن الماحشون ولي الرجل اعتبارا بفضل الميت (ص) وصلى التسامحة فتصح ترهين (ش) يعني اذا لم يوجد من يصلي على الميت الا النساة فانهن يصلين عليه أفذاذ أدعوا لظفر ثقافات تكبيرهن ولا سبق بعضهن بعضا بالتسليم وقيل فؤمهن وأحدتهن كما نقله الشيخين أسهب لانه محل ضرورة وأمر اعائن يرى جواز امامة المرأة النساة وصح ابن الحاجب القول بصفة ترتيب صلاة التسامحة واحدة بعد أخرى ورد بان ذلك في معنى التكرار للصلاة وهو خلاف المذهب وأيضا فانه يؤدي الى تأخير الميت والسنة التجيل وقال ق وقوله وصح ترهين أي يجوز ذلك وهو ضعيف (ص) وأقرب حسن لا يمتنع عليه ولا يثبت (ش) أي قبر غير السقط أي من لم يستعمل صارنا ولو تزلف يستعمل أشهر ابن عمر في قبر غير السقط حسن على الدفن بجبر وضع الميت فيه يني أوفى لا يتصرف فيه بقدر الدفن ولا يجوز أخذ الجنازة المقابر العافية لئلا يظن أنه لا يصح دفن عليه فلا يجوز ترهينها ولكن لو سوت جعل كراهي حوته دفن الفقراء وقال ابن عبد القادر وقهرن المقبرة اذا شاق من الدفن بعد عشر سنين ثم ان التيسى الاول وهو المشي على القبر على سبيل الكراهة والثاني على التحريم أي الالتئال والاني

فبه بغير الدفن) قال صاحب المدخل اتفق العلماء على أن الموضع الذي يدفن فيه المسلم وقف عليه مادام شيء منه موجود فانه حتى يبقى فان بقي فيجوز حنثه دفن غيره فانه بقي فيه شيء من عظامه فالعمره باقية لجمعه ولا يجوز ان يحضره ولا دفن معه غيره ولا يكف منه اتفاقا هـ فاذا علمت ذلك فقول الشارع لا تصرف فيه بغير الدفن راجع لقوله أوفى وأما اذا كان باقيا فلا يجوز التصرف فيه بالدفن ولا بغيره (قوله لبنا فظرة) قال بعضهم لا يجوز لأحد أخذ جثرة المقابر الفاسدة ولان تزال عنها الانحاسي لاهلها ولا يتشبه بها فظرة ولا مسجد (قوله فلا يجوز ترهينها) البراد من ثلها زراعة (قوله تحير الثقبه) أي

الزروع كآمال حج للادفن وان كنت قد سمعته من بعض النيوخ فانه خطأ (قوله مادام به) أي ظن دوام شي من مقامه (قوله قد في الاخيرة الخ) أي التي هي قوله لا ينفق والا حسن ان يكون قد في الشئين لاني قوله حسن لانه حسن ولو لم ينق فيه العجب لالتب فلا يجوز زبانه ١٦٨ جدوا ولا حرمته للزراعة وانما يجوز زبانه للدفن حينئذ لا هدم منافاته ان يكون حسبا ومن ذلك يعلم ان ما قاله

الامور الائمة وقوله (مادام به) هو محسوس مشاهد وعجب الغيب لا يحس ولا يشاهد قد في الاخوة وكرامة المشي عليه ان كان مسبا والطريق دونه والاباز (ص) الآن يشعوب كفن غصبه أو قبر جملة أو نسي معه مال (ش) استغنى المؤلف مواضع يجوز فيها نيش القبر منها إذا كفن الميت بكفن غصبه الميت وأغتره وثبت ذلك بينه أو تصديق أهل الميت وشع المصوب منه في شيشه فانه يخرج الآن بطول بحيث يعلم منه فساد الكفن والافلاو يعطى ريب الكفن فقبته فالضمر في قوله غصبه للكفن وأما غصبه فانه أو بطاله بضمه فلا يسوغ لذلك وقوله غصبه بالبناء للجهول بليم غصب الميت وغصبه ومنها أن يشعوب قبر خضر عليه بغير اذنه ودفع فيه فانه يخرج ومنها إذا نسي معه مال نحو قوب أو غاتم أو دقائه لكان ان كان لغصبه الميت أخرج مطلقا وان كان له أخرج ان كان نقبا (ص) وان كان بماله في غصبه الدفن بقي وعليه غصبه (ش) بفي فان خضر شخص قبر الميت في مكان غير ملك لاجد بل يملك غصبه الدفن كل الاخر قد نفي شخص ميتا متعديا فان الميت لا يخرج بل يبقى على حاله ولم يلزم المتعدي قيمة المحرق فالضمر في قوله قبته عائد على المحرق فقله بما أي بمكان ولو نشأخ الورثة في دفعه في ملكه أو مقابر المسلمين قالوا قول من طلب المقابر بخلاف تشايعهم في تكفينه من تركته أو مال بعضهم فان القول بان طلب تكفينه من تركته لان الدفن في المقابر المنسطة أمر عرفي فكأنه أوصى به وبقي على المؤلف من مسائل جواز اخراج الميت ما إذا اقتضت ذلك مصلحة للمسلمين كعقل معاوية في شهده أحدنا أراد ابراهيم بن عبيد بن أبي حمزة أحدنا مناديا فتأدى في المدسمة من كان له قبيل فخرج اليه ولينشبهه واخره وبعجولة قال جابر قاتلناهم فامرناهم من قبورهم بطبا (ص) وأقله ما منع ونجسته وحرسه (ش) أي وأقل القبر عقلا ما منع رائحة الميت وحرسه من السباع ونجسها (ص) وبقر عن مال كثر (ش) البقر عبارة عن شق جوف الميت يعنى ان من ابتلع ماله أو لغره ثم مات فانه يشق جوفه فخرج منه ان كان له قدر والى ان يكون نصا وما هل لصاب الز كاذب والسرقة قولان وقال ابن عبيد بعدم البقر قال في التوضيح قال شيخنا يعني أن يكون الخلاف إذا استلزم قصد جميع كسوف علمه ولذا أو أمانا قصد قصد امدهونا كحرمان وارثه فلا ينبغي أن يختلف في وجوب البقر لانه كالغائب وقده ابن بشر بما إذا كان للميت مال يؤدي منه والافلاو ينبغي أن يختلف في استخراجها ولا فرق بين أن يثبت الاستلزام بشاهد وحلف المدي ذلك منه واليه أشار بقوله (ولو بشاهد وبمين) (ص) لاعم جنين (ش) أي لا يقر بطن أم الحية عنه لاجل اخراجه عند ابن القاسم خلافا للجنون فيها لا يقر عن جنين الميتة إذا كان يصطرب

حسبا ومن ذلك يعلم ان ما قاله عبد الغفور ضعف (قوله والا) (جاز) ولو بالمال النسيه كافي لشوب وزاد ابن ناجي ويجوز عندنا الجلوس على القبر وما ورد من النهي عن الجلوس عليه فمدح على الجلوس اقتضاه الحاجة كذا فيه مالك وكان يرويه هاتلي ويحسب عليها فانه الحطاب وانظر هل يشد الجلوس عليها بغير المشي أم لا وانظر متى الدواب على القبور (قوله غصبه) نائب القاعد للضمير عائد على الكفن والتقدير غصب الكفن منه وهو من باب الحذف والايصال (قوله فالضمر في قوله غصبه) أي المستور التقدير غصبه منه (قوله أخرج مطلقا الخ) محل اخراج الثوب وبقره من العرض وغيره النقص مطلقا وغيره إذا كان القبر إذا لم يطول بحيث يتلف ولم يروح فيه ما والا بدئ بضمه على الواو ولم يخرج (قوله فعندنا) بضمه منه لا يجوز الدفن فيه ابتداء وهو كذلك (قوله فامر عرفت فكأنه أوصى به) ومن ذلك القبيل ما جرى به العرف مما يفعل بعد الموت من قرائن وفعل اطعمة ثلاث جمع كما عندنا بغير قال الشيخ سالم

ويؤخذ من هذا ان من أوصى بدفنه بكان يعمل بوصيته كما إذا أوصى لمن يصلي عليه (قوله وأقله) أي أو أكثره في لاجد له (قوله وهل لصاب الز) كاذب الخ استحسن بعض الاشياخ الاول وهو لصاب الز كاذب (قوله صحيح) هكذا نسخة الشارح صحيح من الصحة (قوله وقد سدا ابن بشر) أي بقدر الخلاف (قوله ولو بشاهد وبمين) فان ثبت بعد البقر كذبه عزز فقط ولا قصاص عليه (قوله لاعم جنين) ولكن لا بد من تحقيق موته قبل دفنها ولا يقر بطن أم الحية ولا تكايف الاخف الضررين

البصري) أي حيث كان الجمل

البصري) أي حيث كان الجمل

اشیأ ما اذا كان ذکرافاته یکون

من خاصرتها العيني لهن عليه

الطبيب ان لا يكون من الجهة

اليمين والاثني عشر من جهة اليسار

قاله عیاض (قوله وهذاما)

لا يَسْتِطَاعُ (لأنه لا يَدْرِي مِنَ الْعَرَبِ)

اللائحة العامة للمادة (١٢) من قانون

(المصنف) نفسه إشارة إلى أن

المصدر: www.alukah.net

المنصوص المأول عليه (قوله

وصحیحاً آكله) وظاهره ولو كان

الميت مسلماً والمضطر كافراً

وانظر هل يطبخ ولشافة

يَحْرُمُ طَبْخُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ هَتَكٍ

حرمته مع اندفاع الضرورة
(قوله تعالى) أم لا تعلم باللام

(قوله قال) أي ابن عبدة السلام
وقوله لك: هذا لك: من كلام

ام: عبد اللہ لا مضموناً، قولہ

ها ذهاب الخدم مع تحقق الحماية

به ازی ای فحه زاولاوازی قلا

مکرم (قولہ ودفنت مشرکۃ)

آی کافرة وذلک لما قال النور

المشرك يطلق على كل كافر من

عابد و ثن و صنم و یهودی و نصرانی

وعلى هذا فلا يحتاج الى من قال

لو قال المؤلف ودفنت كافرة

لِسْكَانِ أَتْمَل (قوله أو اسلم عنها)

لا ينبغي أن يكون المصنف الهادف
المتوقفاً أن يكون مصوماً بقوله

الأمم المتحدة في حقيقته

وَحَازَهُ ذَلِكَ أَنَّهُ حَسِلَ مَا لَا فِي

هذه الصورة مرفقة تأمل (قوله

ان لم يوارها المسلم أى ولا يستقبل

(٤) أراد قيامته ومنه عمل مدة القبر

في بطنها وظاهرها ولورجى ولما كان المؤلف يطلق على ظاهرها مقروبا تابا و دل الذي هو
جل الظاهر على الخلق المرحوح تأويله لاغنيا لعل (و) كانه قول المدونة على عدم البقر
مطلقة (تو) ولت ايضا على البقر) من خالصتها اليسرى لانه اقرب لبطنها الجنين وهو قول
محمّد بن واسمغ بن تاولها عليه عبد الوهاب (ان رجي) خلاصه حياو يكون في السابع
او التاسع او العاشر وسنه سد و اشار بقوله (وان قدر على اتراجه من محلته في) الى
ما وقع لماك في المبسو و ذكر في التراد وهو ان التنا اذ قد حدث على اتراجه برق
من مخرج الولد كان حسنا التسمى وهذا مما لا يستطاع انتهى وانما برق من المال وجرى
في الجنين خلاف لان المال يحقق بقائه واتراجها على ما هو وينبغي ان يهمل الخلاف في
اجتناب الادى وان غيرهم من الانعام اذ ادبى الوفا ان يقر عليه قولا ولا - د - (ص)
والنص عدم جواز اكله لمضطر (ش) يريد ان المخصوص لاهل المذهب ان الضار
لا يأكل من ميتة الا دى شيأ ولو كافر الا انك حرمة ادنى لا ترو قيل يا كل ابن
عبد السلام وهو الظاهر والمآة اشار بقوله (وصحح اكله) خرج الجواز على جواز القول
بالبقر قال والجواز هنا اول لان حسنة الا دى حقيقة بخلاف الجنين لكن هنا اذهب
جزء من الا دى وليس في البقرة الا الشق فينتظر هل ذهاب الجزء مع تحقق الحياة وازى
الشق مع عدم تحقق الحياة والضغمة في كلتا حاله على الا دى ليست للشهم من سابق
الكلام وهو من اضافة الصد الى المفعول واما الضغمة في اكله الثاني فيصير ان يكون
عائدا على ما زاد اليه الاول ويكون ايضا من باب اضافة الصد الى المفعول اى وصحح
اكل الميت لمضطر ويحتمل ان يكون عائدا على المضطر ويكون من باب اضافة المصدر
الى الفاعل اى وصحح اكل الميت الميت الا دى (ص) وقدفت مشركة حلت من مسلم
يعقبهم (ش) يعنى ان المشرك اذا حلت من مسلم زوج فيما يتصرفه كعبودية ونصرانية
او غيرهما كجوسية ومن وطئ شبهة او اذ حلت ما تابا ان ذنن يعقبهم اذ لا حرمة لجنينها
حتى يؤد لانه يحتمل منها حتى يزاولها وحق قولة (ولاستقبل به قبلتنا لا قبائهم) ان يتصل
بقوله الا ان يتبع قلبه واره لان هذا انما هو في المسلم وارى آباء الكافر اذا خاف عليه
الشعبة وهذه انما هي دفن اهل دينها يعقبهم وهم ان تعرض لهم فقل ناسخ المبيضة
خرجه في غير موضعه (ص) ورمى ميت البحر به مكفنا ان لم يرج البر قبل تقعر (ش)
اى ورمى ميت البحر به مكفنا كمن لم يمسلم عليه مستقبل القبلة على ثقة الا عين
غير مثقل طاه اصبغ و ابن الماحشون وعلى واجبه دفنه بالبر وقال محمّد بن يثقل هذا ان
لم يرج البر قبل تقعر والا وجب التأخير حتى يدفنوه بالبر والاضاقة في قوله ميت البحر على
معنى في اى ميت في البحر اى على ظهر البحر وقوله اى فيه (ص) ولا يعذب يكامل
بوصه (ش) يعنى ان الميت لا يعذب يكامل الى علمه من رفع صوت او فوحسنا لا
اذا اوصى بذلك فانه يعذب حتى ينج عليه يوم القيامة ومثل الاصابة ما اذا علم من حالهم انهم

(قوله والافلاجيب) أي بل يجوز فتعزير (قوله وهو أولى ما يقال فيه) هذا مشكل الا لا شك ان النجاسة حرام والافلاجيب حرام لا يكون الا حراما والحرم يستحقه العذاب الحقيقي لا التام فتدبر (قوله ولا يترك مسلم) لانه لا يؤمن على غشيه ودفنه الى مقابرهم أو تدفنه بقبائهم (قوله أو المسلمون الخ) معناه انه عليه وليه المسلم كان له ولي مسلم وأما اذا لم يكن له ولي فليسلم المسلمون (قوله وأما سيرة الخ) مفاد ذلك انه لا يحضر غسله ولا تكفنه وليس كذلك الا لانهم من الحضور فليغسلوه أو تكفنه كان يعاون بتيان ماء أو نحو ذلك وذلك ١٧٠ قال الثاني قوله لوله الكافر أي فقبل يشارك المسلم الكافر أي ان وليه المسلم

يتولى تغسله مثل الجضره عليه الكافر ولا يمكن الكافر من ذلك ٥١ (قوله الا أن يخاف ان يضع) أشار الى ان قول المصنف الآن يضع لا يؤخذ بظاهره لانه لا يعقل موارة بعد الضبعة بالفعل (قوله بل يتصدقوا به) بأنه مخصوصة (قوله انه يدخل في هذا قبله وقبلنا وذلك لان فعل القاعل اختارى (قوله وقال بعض بترك الخ) انظر مكانه لا يفرق بين كافر وكافر وكونه ضريحهم في حال الحياة لا يوجب تركه بعد الموت ويحجب به المالم يكن بموت حال الحياة فاستحب بعد الموت بحيث تأكله الكلاب (قوله انفسط فرضيته بقيام الغيرة) أي بالشروع في القيام به وذلك لانه حين الشروع لم يقيم به لكن لا يخفى ان القول يسقط فرض الكفاية عن الغير بالشروع ضعيف اذا المذهب لا يسقط الا بالانعام ثم أكد المصنف مشهور معنى على ضعيف وانما يشاء على القول الضعيف ولم

يكون ولم يوصهم بتركه ويجب عليه ان يغمهم عن البكاء اذا علم انهم يتناولون امره والافلاجيب عليه وقيل معنى تعذيبه معاج بكة أهله عليه والرقعة لهم وقد جاءه سرا بذلك في حديث وهو أولى ما يقال فيه (ص) ولا يترك مسلم لوليه الكافر (ش) أي لا يجوز ترك المسلم فيما يتعلق عزه فجهيز لوليه الكافر من غسل أو غيره بل عليه وليه المسلم أو المسلمون ابن القاسم وأما سيرة هه ودعاؤه فلا يمنع منه (ص) ولا يغسل مسلم أباً كافراً ولا يندبه قهره الآن يضع فلو اوره (ش) يعني انه لا يجوز للمسلم أن يغسل أباه الكافر وأولى غيره من قريب أو أجنبي لان الغسل طاهر وتابع للصلاة وهو ليس من أهلها ولا يتبعه ولا يندبه قهره بل يوكله الى أهل دينه بلونه الا أن يخاف أن يضع بترك أهل ملته فليؤمر بالتكفين في شئ واحد لكن لا يستقبل قبلتنا لانه ليس من أهلها ولا قبلتهم لاننا لنظفم قبلهم بل لا يقصد مواراة بلية مخصوصة ولا خصوصية للاب مع خوف الضبعة بل لكل كافر يجب أن يوارى وتسريه ورة اذا خف عليه الضبعة ولوسر يا وقال بعض بترك الخ (ص) والصلاة أحب من النفل اذا قام بها الغير ان كان كافراً أو مسلماً (ش) يعني ان الصلاة على الجنازة أحب الى ما عداها من صلاة التافلة والجنازة في المسجد بشرطين الاول أن يقوم بها الغير اذا فرض الكفاية تسقط فرضيته بقيام الغير به فيما عدا الله يتعين بالشروع ويقتضي الثاني أن يكون الميت عن حق بكافر وقرب وعنده دين أو عن ترجي بركة شهوده بأن يكون مسلماً حافظاً عديم الاول بان لا يقيم بالله يرتعيت أو عدم الثاني بوجهه كان النفل والجنازة في المسجد أي مصلحاً كان أفضل وخمسة ابن العربي بالمسجد الجامع خالف في المدخل والاشتغال بالصلاة أولى من الشروع مع الجنازة وقال في أحب أي أفضل أي أكثرها وأوله أي الكلام على أعظم أركان الاسلام بعد الايمان بالله تعالى وهو الصلاة ثم عر فيها يليه رتبة هو الزكاة ولم يفصل بينهما بفصل لانهما يقعان في كتاب الله الاعتكاد وهي لغة الفجر يقال زكاً لرب عاوطاب وحسن والبركة زكت البقرة اذا بولت فيها وزيادة الخيل فلان زكاً أي كسبه الخير

يشه على المشهور ولا يولي عليه بلية بان يكون الميت قائم بها أي فرغ منها بشكل كيف تستحب الصلاة مع ان تكرارها وصحت مكرره وبسقط ما يقال أيضاً كيف يكون النفل احب من فرض الكفاية أو استبتها (قوله بالمسجد الجامع) أي الذي تصلى فيه الجمعة الا ان الشيخ المالكا اقتصر على الاول فيقدر ترجمه وقوله قال في المدخل والاشارة قال بالعلم أولى من الخروج بظاهره ولو جازاً أو مسلماً وله فيما اذا لم يكن جازاً أو مسلماً وذلك لان ساق فيما اذا عدم الثاني بوجهه (باب الزكاة) (قوله بعد الايمان) أي دال الايمان وهو الشهادتان (قوله اذا غطاوطاب وحسن) عطف الطيب والحسن على النعم من عطف الرديف على مرادفه فلا يقال الاولى لشارح أي يقول وهو النور والطيب والحسن واقول واراد بالنعوم ما يشبه العظم والحسن وقوله اذا بولت فيها أي وقعت البركة فيها أو اقل من حيث ان الله اوقع البركة فيها وان كان الله فاعل ذلك لانه باعية ارضه لا تكون

البركة فاعلا والبركة في البعثة ترجع لكثرة الخلق من أفراد النور كذا قوله وزيادة الخلق (فان قلت) وعلى هذا الاصطلاح لقوله البركة كذا زيادة الخلق قلنا نعم ان أفراد النور (قلت) لان النور في الاول من حيث النور في الذات كقوله في الأربعة في النور في الآخرين فليس كذلك فتدبر (قوله وجبت به) أي وجبت الزكاة بمعنى الجزاء والخراج الجزاء وقوله أي بلفظ زكاة (قوله) لنور في نفسه) أي بسببها عند الله تعالى وقد كثر تدبيرة الإشارة إلى ان المراد بزيادة الخلق حقيقة في العادة ناسخا وبها سبب في الثواب سبب في عدم تلقه حسا ومعنى والحاصل ان زكاة بمعنى من كمية أي مكية أي سبب في التماس (قلت) وهذا الوجه بان يكون ذلك حقيقة فلذلك قال بعض الشراح فعلى المال المأخوذ زكاة وان كان منقضا محاسبا للنور في نفسه عند الله تعالى من مجاز التشبيه أي من التسمية مجازا لتشبيه أي مجاز هو التشبيه اه أي فالمعنى انها كالأشياء كالتقوسا وذلك لان ثبوتها ترجع لما قلنا فهو بشرى إلى أن الحقيقة لفظ زكاة ما تمحسا (قوله لغة وشرعا) أي في اللغة والشرع (قوله اسمع) منصوب على اسقاط الخافض قال الشارح المأخوذ هو اقرب الاله قليل وقيل على التمييز وهو مردود وانما ذلك لان اللفظ المشترك لا يصح نصب التمييز بعده للفرق بين الأجزاء المذوق والأجزاء العرضية (قوله جرم من المال) هذا يناسب الاسم لأنه من مقوماتها وجرم من المال يشمل الخمس في الركز وجرمه وقوله شرط وجوبه الخ يخرج الخمس ١٧١ وما شبهه وقوله في الحد الثاني اخرج مناصب المصدرة واداء الشرط

وجبت به وان كانت تنقص المال حسا للنور في نفسه عند الله وشرعا للماجر من المال شرط وجوبه لمصلحة بلوغ المال لصا ومصدرا اخرج جرم من المال بشرط وجوبه الخ قال ابن عرفة ومتعلقات الزكاة شرعاً عامة الماشية والحرث والنقدان والتجارة والمعادن والقطر وقدم المؤلف كتاب ناس زكاة الماشية والحرث على التقدير عكس ترتيب المدونة وابن الحاجب اشرف عما يؤيده وقدم الجدوان لشره على الجاد فقال

(باب تحييز كالتصايب التيم) ه
(ش) هذا في قوة قولنا كل تصايب من أنواع التيم تحييزه الزكاة كانه على المعنى المصدرى وهو الانخراج ويحمل المعنى الاسمي وهو المال الخارج ولكن خله على المعنى المصدرى أولى لان الوجوب من الاحكام التكليفية ولا تكليف الا بعل اختيارى (ص) بملة وحول كذا (ش) بمعنى ان شرط وجوب الزكاة كمال الملك ليس التصايب أو لاصلها كالا مائة المكمل بالتمسك والحول واحتر زبقوله على كماله لانها له كالتصايب والمودع وملك العين من ملك الدين كن قبض دية أو لم يابد أعوام

زكاة التصايب انما زكاة لسلطه مالها تصايبا لا نقول ان الزكاة مضاف للمقبوض فتدبر اه شارح الحدود (قوله ستة الخ) هكذا قال ابن شاس والصواب اسقاط اه ويقول سبعة لان الركز يتلوه الزكاة في بعض أحواله فله معنى (قوله تصايب) هو لغة الاصل وشرعا ما فيه الزكاة بمعنى التصايب بذلك لان المقترنه فيه نصيبا (قوله في قوة قولنا كل تصايب الخ) اخذ من جعل اضافة تصايب الى التيم للعموم واقاد هذا ان التيم اسم جنس تحييزه أنواع الايل والنقرو التيم أي امر كلي في حد ذاته اسم جمع تحييزه أنواع هي جموع أي ادال على جماعة الايل والنقرو التيم والاييل اسم جمع كاصرح به في المصباح وكذا التيم كايو خلد من آخر صيانة المصباح واما البقر فنصرح في المختار بأنه اسم جنس وجعل واحدا بقره وانما يطلق على الذكر والانثى اراد به اسم جنس بمعنى (قوله أولى الخ) لا يعني ان فعله ينتج العين لا الالوية ويحيا به بشرى إلى انه يصح بالمعنى الاسمي لكن مع تقديره مضاف أي اخرج زكاة قوله ولا تكليف الا بعل اختيارى (أي لا يتعلق بتكليف الا بعل اختيارى) (قوله على وحول الخ) اتفقوا على ان الحلول بشرط واختلافه في الملك فقيل سبب وقيل شرط وهو الراجح وقرن المؤقتة بشرط يؤكده كونه شرطاً ولا يشك في جعل الباشية لانها لا تيم بل واران تكون للمغنية (قوله لعين التصايب) أي لذات التصايب (قوله وأصله كالا مائة الخ) لا يعني انه في تلك الالة وصدق عليه انه مالك لذات التصايب عند حلوله والمنصف أطلق في كمال الملك فصدق بالآخر (قوله) والمودع بفتح الدال (قوله من ملك الدين) أي عن ملك ما كذا في ما وقوله كن قبض دية الخ لا يعني انه يصدق عليه انه ملك ذات

النصاب بحسبها واستقامه انما هو لكونه لم ير عليه الحول من يوم ملكة ذات النصاب فالاولى أن يقول كن لهديه أو سلم عند
انسان فانه في تلك الحالة يقال له مالك للدين لا للعين (قوله من ملك الغنمية) أي قبل قسمها على الجسد وبعد حوزها وقوله لعدم
استقرارها أي لم يتجزأ ما يخصه (قوله فلا تجب قبل يحيى الساسي) الاول أن يقول فلا تجب قبل يحيى الساسي فماليه
ساع ولا قبل مضى العلم فيمال يكن ساع (قوله لأن ما قارب الشيء الخ) المناسب أن يقول ولأن ما قارب الشيء يعطى حكمه
(قوله وهي التي ترى) أي في الكلا ١٧٢ والعنب النابت بنفسه (قوله اذا زهر فيها الشروط) أي شروط الزكاة المتقدمة

بقوله بالحوصل كذا (قوله
لنا عموم الخ) فيه نظر لان الاول
مطلق ومفهوم الثاني مقيد
والقاعد ترد المطلق الى المقيد
(قوله في كل ادبعين) كذا في
نسخته والمناسب اسقاط كل
(قوله وفي أربع وعشرين) أي
من الابل (قوله الضم) مبتدا
مؤخر وقوله في أربع الخ خبر
مقدم (قوله أو نحو وجهه) مخرج
الغالب أي قول النبي صلى الله
عليه وسلم في سائمة الغنم الزكاة
خرج مخرج الغالب لان الغالب
في ضم اهل الحجاز النجوم (قوله
لامنه) أي من ائمه (قوله عبارة
مهمة) فيه نظر بل وردت (قوله
وتنجا) قال داود لازكاة في
النتاج أصلا (قوله تنج) بالبناء
للمعرب كجاءت مضطوطا
بالفعل في نسخة يظن بها العصة
من المختار الاله بحسب المبنى
للفاعل قلذ اقال الشارح ولت
(قوله تنجها اهلها) أي استوفوها
(قوله فتركي على حوالها) (قوله
متسلا) لو كان عنده ناقه ولت
أربعين شاة فتركي شاة عن

فيستقبل واحترز بكال المالك عن ملك الغنمية لعدم استقامه قرارها وعن ملك العبد ومن فيه
شأنية وقوله عدم تمام قصره لانه لم يسجد عليه لانتفاضه الملك ومن في معناه من
ليس له سائمة تنزع ماله واحترز بكال الحول عن عدم كاله فلا تجب قبل يحيى الساسي
وأما جواز اخراج الزكاة فيما لا ساسي فيه قبل الحول فمصلحة لان ما قارب الشيء
يعطى حكمه كما ساقى (ص) وان معاودة وعاملة (ش) لاختلاف ان الزكاة تجب في
السائمة وهي التي ترى اذا زهرت فيها الشروط واختلف في المعاودة في الحول أو بعضه
والعاملة في حرث أو حمل ونحوهما فذهبنا وجوب الزكاة فيما أيضا خلافا لا في سائمة
والشافعي لنا عموم منطوق قوله عليه الصلاة والسلام في كل أربعين شاة ناقه وفي أربع
وعشرين فدونها الضم في كل خمسة وهو مقدم على مفهوم قوله في سائمة الغنم الزكاة
أو نظروا وجهه مخرج الغالب قوله وان معاودة أي وان كان النعماء معاودة وعاملة الخ لو كان
الاولى التذكري فقول وان معاودة عاملا لا منه لكان في اسم الجمع لغة مضمة بتأنيث
الضمير وعليها معنى المؤنث والعاملة الممسكة لا الهامة والهامة عبارة مهمة
(ص) وتنجا (ش) أي وان كانت كلها تنجا فان الزكاة تجب فيها لان هذا عمل الخلاف
ولا يلزم من وجوب الزكاة في النتاج الاخذ منه بل يكفونهم ان يشتري ما يجزئهم والنتاج
بكسر النون ليس الا يقل تصب الناقه والشاة بضم النون وكسر التاء تنجها وتجا ولت
وقد تصبها اهلها يشتم النون تنجا وظاهر قوله وتنجا ولو كان النتاج من غير جنس الاصل
كما لو تصب الابل غنما وعكسه فتركي على حكم اصلها (ص) لامتنا ومن الوشش (ش) أي
لأمن المتولد من الانعام ومن الوشش ومعنى ذلك اذا ضربت بقول القامه في انان الغنم
أو العكس ان الزكاة لا تجب في النتاج المتولد منها لعدم تحقق دخول هذا النوع تحت
جنس بهيمة الانعام وظاهر قوله لامتنا ومن الوشش يشتمل ما كان منها ما يشتمل زكوا أو باسطة
أو باكثر (ص) وضمت الفائدة لموان قبل حوله يوم لا لاف (ش) الضمير في الموشعين
عائد على النصاب يريد ان من كل ما شاة ثم اقامت شاة أخرى فان الثانية تنضم الى الاولى
ولو حصل استقامته لها قبل كمال حول الاولى بلطفه اذا كانت الاولى نصابا وتركي على
حول الاولى وان كانت أقل من النصاب فلا تنضم الثانية لها يريد ويستقبل بها من يوم

الاربعين شاة فتركي الاول الام وحاصله انه تركي زكاة الفروع فاعلم الحول الاصل (قوله لامتنا ومن الوشش) وقيل حصول
بالزكاة متعلقة بالمال التي ترقين كون الام وحشية فلا زكاة او الفلز زكاة وشبهه الجزولي في شرح الرسالة وهو الجاني على الاخصية
(قوله وضمت الفائدة) وهي هنا ما تجسد ولو بشر او دية لا ما ياتي في قوله واستقبل الخ (قوله حوله) يشتمل رجوع الضمير
للمالك ويحتمل رجوعه لالنصاب قال في لـ وجد عندى ما نصه المراد بالحوصل اعلم ان يكون بالاله فيما لا ساسي له أو يحيى
الساسى بالمعنى الاق ١١ (قوله لا لاف) معطوف على الضمير الجبرور واعاد الخاضع لزم ذلك عند البصريين (قوله لا
لاقل) ولو صار أقل قبل الحول يوم أو بعد وقبل ما يحيى الساسي فالحسنى نت (قوله ولو بلطفه) فيه اشتباه إلى أن

المصنف أطلق اليوم على مطلق الزمن كما في قوله تعالى كل يوم هو في شأن (تثنية) كلام المؤلف في فائدة المباشرة بخلاف فائدة العين فانه انضم لمباقيها ولو نصابا بل تبقى على حالها والفرق أن المباشرة موكولة لتساوي فاعلم انضم فائدة العين خروج السامعي أكثر من مرتبة في السنة وهو مشقة والعيز موكولة الى امانة او بائنا فلا مشقة عليهم في تكرار الاخراج وهذا الفرق ذكره به الحق واعتضده القضي وغيره بان في الغيبة هذا الحكم جار فيهم لاسعائهم اياهم حتى ولو لم يلزم الحكم هكذا في السعاة صادرا أصلا ولطرا وهذا المشهور وقيل حكمهم من لاسعائهم ان تبقى كل فائدة في جواب بشرط معة مري اذا اردت تفصيل (قوله الا بل) وقوله بالمال كان أحسن وهذا ما قلناه في القاء القصبة وهي الواقعة في جواب بشرط معة مري اذا اردت تفصيل قولنا في كذا سبب النعم فالأبل فيها كذا الخ (قوله ضائقة) بتقديم الهمزة على التثنية لانهم ان الضان وهو موهوم حوز وليس هناك خلافا لغيرهم ومن تبعه (قوله وان خالفت) أي وان خالفت غنم المالك جل ١٧٣ غنم البلدي يصح رجوع الضعيف المسترقي جل غنم البلدي لا كسبه التامث

حصول الثانية الان حصلت الفائدة تولد الامهات قولها حواهن وان كن أقل من نصاب اتفاقا ثم انضم الفائدة للنصاب معيد بما اذا كانت من جنسه اما لو كانت بخلاف جنسه كابل وغنم لكان كل مال على حوله اتفاقا كما قاله في موضعه فاذا كان غنمه أبيض من الغنم قد دخل على المولود قبل مجي السامعي فالتحسين الا بل استقبل بها حواهن من موهوم وكلام المؤلف في فائدة المباشرة بخلاف فائدة العين فانه انضم لمباقيها ولو نصابا بل تبقى على حالها (ص) الا بل في كل خمس ضائقة ان لم يكن جل غنم البلد المزروع خالفت غنم (ش) بدأ المؤلف من الحيوان بالا بل كما في بكر ولا شاة اشرف الثور العسرب والمشي ان في كل خمس من الا بل شاة ضائقة ولا شاة في أقل من خمسة وتؤخذ الضائقة ذكر أو أنثى وجوبا اذا غلب شأن البلد على معزها وانسابا ولا يعتبر غنم المزيكا اذا غلب معز البلدتين أخذت له ان لا يتطوع بدفع الضان ابن عرفة المازري ان عدم جعله الضان مطلب بكسب اقرب ببلد البه ففوله الا بل مبتدأ وفي كل خمس خبر وضائقة معمول القرف او ضائقة مبتدأ وان وفي كل خمس خبره وبالجملة خبر الاول وعلى كل حال فلا ينشئ تقدير العائد وقال في كل خمس ضائقة مبتدأ وخبرها بالجملة خبر المبتدأ او رابط محذوف أي في كل خمس منه ضائقة (ص) والاصح ابن ابي عمير (ش) يعني انه اذا دفع ثمة من خمس أبعير فباعتق الشاة الواجبة عليه أجزأه مواسم من خمس المال باكثر مما وجب عليه وهو قول عبد المنعم القزويني اصحابنا ابن عبد السلام وهو الاصح والبعير في الفتي يطابق على الذكر والاشق وتعيير بالاجزأ يفيد انه ليس بجائز ابتداء وهو كذلك ولا بد في البعير ان تبقى قيمته بقية الشاة طاه ابن عرفة ونظيره ولو كان

اه (قوله او نساوا) يشهد بان قول المصنف ان لم يكن الخ سالية تصدق في الموضوع فيصدق بما اذا لم يكن كذلك بل واعلم ان المصنف يبيع في عبارة ابن الحاجب واعتضده ابن عبد السلام بان ظاهره اذا نساوا يوزن من انسان والا قريب في هدف ضمير السامعي وكذا قال ابن هريرة وزادوا يضرب المثل وقد فصل في موضعه هذا الاعتراض ثم اورد عليه حقه فانه محض نتا (تثنية) لا بد ان تكون تلك الضائقة بلغت السن الجزئي بان تكون جذعة او جذعا ولو لم الوقت انما لتلك اعتقادا على ما يأتي في زكاة الغنم (تثنية) قال زروق وهل يطق غنم القرية بالضان أو المعز لم أقنع على شيء في غنم (قوله الآن) يطوع واماعكسه وهو ما اذا وجب عليه شاة من الضان خارج عنها واحسن المعز فانه لا يجوز لانها مفضولة بالنسبة لمال يمه شيئا عبد الله (قوله فانه خير حجة ذم) هذا اذا قدر المتعلق فعلا تكون ضائقة فعلا وما اذا قدرته اعمالى وضائقة فعلا فهو مفرد (قوله وقال في الخ) هو داخل في قوله (قوله لانه مواساة أي اعانة هذا العمل صادق حتى غنم ثمانية البعير اذا اخرج عن شاتين مع انه لا يجوز (قوله من اصحابنا) أي معشر المالكية وهل يتوهم خلافه

(قوله خلافا الخ) كانه قال هو كذلك خلافا الخ (قوله ولو نت فيه الخ) مع أن اللفظ المتقدمه وهي قوله واساها باكثر
 موجودة هنا كما يتناقله (قوله فان لم توجد بنت مخاض الخ) هذا يقيد به المصنف وذلك ان سألته من قائل تكن بمعنى
 توجد والمعنى فان لم توجد في حال كونهم اسلموه وهو صادق بعدم وجودها أصلا ووجودها معيبة ومشتركة لان السالبة تصدق
 بتقوى الموضوع فان كانت بنت مخاض كريمة فمقبول لنقل لابن الميرون للهي عن أخذ كرائم الناس اولاً لان كان الأصل فلا ينقل
 الى بدله وهو ظاهر المصنف (قوله فان لم توجد بنت مخاض الخ) أي ويجزى عن ابن ليون بنت ليون بالاولى وهل يجزى السامى على قبوله اخلاف
 (قوله فان آناه ابن ليون) مرتبط بقوله ان بنت المخاض والحاصل انه اذا وجد احد السنين تعين وان وجد امها تعينت بنت
 مخاض وان فقد امها كلف رب المال ١٧٤ بنت مخاض فان آنا ابن ليون فله اخذه ان رأى ذلك فتنظر اهذا ما ذكره محشي

سنة اقل من عام خلافا لما عليه بعض الشراح ولا يجزى بعير عايجزى فيه شتان ولو وفت
 فيه بقمعهما كما هو ظاهر كلامهم (ص) الى خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن له
 سلمية فان ليون (ش) تقدم ان نصاب الابل خمس فاذا بلغت بنتها فحقها اشاة الى تسع فاذا بلغت
 عشر فحقها شاتان الى اربع عشر فقذا بلغت خمس عشرة فحقها ثلاث شياه الى تسع عشرة
 فاذا بلغت عشر بن فحقها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا بلغت تسعا وعشرين الى
 خمس وثلاثين فحقها بنت مخاض فان لم توجد بنت مخاض أصلا أو وجدت معيبة فان ليون
 ذكر ان وجد عنه فان لم يكن عنده أيضا الى بنت مخاض احب أو كره قاله ابن القاسم
 فجعل حكم عدم الصنفين حكمهم وجودهما فان آناه ابن ليون فذلك الى السامى ان
 اودأ خذوه وراى ذلك فتنظر او الازنه ان ينقضها ولو لم يلزم السامى صاحب الابل بالآتيان
 بنت مخاض حتى يامر ابن ليون أجمعه قبوله وان عجزه لولا كان فيها وعلى أصل أسبغ
 لا يجزى بقوله السامى (ص) وفي ست وثلاثين بنت ليون وست واربعين حققة واحدى وستين
 جذعة وست وسبعين بنتا ليون واحدى وتسعين حققتان ومائة واحد وعشرين الى
 تسع حققتان وثلاث بنات ليون الخبار السامى وتعين اخذهما منفردا (ش) يعنى ان
 بنت المخاض تؤخذ هي أو بدلها الى خمس وثلاثين فان زادت واحدة عليها الى خمس
 واربعين فحقها بنت ليون ولا يؤخذ عن احق فان زادت واحدة على خمس واربعين فحقها
 حققة بطرقة الفعل الى تسعين فلو دفع عنها بنت ليون لم يجز خذ لافا للشافى فان زادت
 واحدة الى خمس وسبعين فحقها جذعة فان زادت واحدة على خمس وسبعين فحقها بنات
 ليون الى تسعين فان زادت واحدة على تسعين فحقها حققتان الى مائة وعشرين فان زادت
 على عشرين ومائة واحدة كان السامى بالخيار ف أخذ حققتين أو ثلاث بنات ليون على
 المشهور وان وجد أو فقد استنظر فحقها اربعة لساكين ف أخذها الى تسع وعشرين

ت (قوله وراى ذلك فتنظر الخ) أي امالاه أكثرنا أو نصرها م
 بالكونه لكونه أكثر لانه
 أكبر سننا وليس لانا الابل
 ما يؤخذ فيه الذكر من الاتى الا
 ابن القرون عن بنت المخاض (قوله
 ولو لم يلزم السامى الخ) شروع
 في قول القسمة مقابلا لكلام
 ابن القاسم في المدونة الذي هو
 قوله ان آنا ابن ليون فذلك
 للسامى الذي هو الرابع وقيل
 تبع ح والشيخ صلوا هذه
 العبارة المقيدة أنه ليس بكلام
 آخر مخالفا قبله مع انه مخالف
 له كما به عليه محشى ت (قوله
 وفي ست وثلاثين بنت ليون)
 ولا يقوم مقامها احق وانما قام
 ابن ليون مقام بنتا لمخاض
 لانه يتبع قسمه من صفات السباع
 ويرد المامور على العقب فعادلت
 هذا القضية فضله انوثته بنت

المخاض والى ابن ليون فيه ما يزيد على بنت القرون فليس فيه ما يعادل فضيلة انوثتها (قوله ان خيار السامى وتعين الخ) ومائة
 فان اختار السامى أحد الصنفين وعذوب المال ان الصنف الآخر أفضل جزأ مما أخذ السامى ولا يستحب له اخراج حق من ثلثه
 بالاسند وان وجد الصنفان معا كان أحدهما معيبا كان كالمدم وكذا ان كان من الكرائم ويتعين الصنف الآخر الا ان
 يشاء رب المال دفع الكرائم والمعتري الزائدة على المائة والعشرين زادت واحدة كلمة فلو زاد جر من بعد لم يؤثر ذلك خلافا
 للشافعية في قولهم ان ذلك يؤثر (قوله بطرقة الفعل) يشيع الطائفة ولا معنى مقعولة أي بلغت أن يطررها الفعل وفي بعض
 روايات المدونة حل بكسر الميم الفعل أي بمطابقة الحل فاذا محشى ت (قوله على المشهور) هو قول مالك جلا قوله في
 الحديث فيا زادى بعد المائة والعشرين على الزائدة في العقد خلافا لقول ابن القاسم ما زاد على مائة وعشرين بنات ثلث بنات
 ليون فقط الى تسع واللامه لقوله في التلخيص فيا زاد على مطلق الزيادة لا العشر أت بعد ان أوجب في المائة والعشرين حققتين

ثم قال عليه الصلاة والسلام ما زادني كل حسنة حقوني في كل أربعين نالت ليون فأتفق مالك وابن القاسم على حقيقته في مائة وعشرين نالت ليون الحديث على ذلك وعلى حقوني في ليون في مائة وثلاثين وانما اختلفوا في مائة واحدة وعشرين في تسع حكاها علمت ووجه قول مالك الذي جعل فيه الساعي غير أنه لما كان في الحديث فإذا دفتي كل حسنة حقوني في كل أربعين نالت ليون وكان زيادة واحدة يطابق عليها اسم الزيادة ووجدنا الواحدة والعشرين ومائة تصلح أنها احقتان ويصلح فيها ثلاث نيات ليون اذ فيها أكثر من خمسين وأكثر من ثلاث أربعين وجب تغيير الساعي ١٢٥ هذا ما ذكر ابن ونوس (قوله في كل

مائة وان وجد احد السبعين نعتين أو خمسة وثلاثين باب المواشي (ص) ثم في كل عشر تغير الواجب في كل أربعين نالت ليون وفي كل خمسين حسنة (ش) أي ثم في كل تمام أو تحقق عشر يتغير الواجب في مائة وثلاثين حسنة أو بتاليون فإذا زادت عشر ففيها احقتان وبتاليون فإذا زادت عشر ففيها ثلاث احقاق فإذا زادت عشر ففيها أربع نيات ليون فإذا زادت عشر ففيها ثلاث نيات ليون وحسنة فإذا زادت عشر ففيها احقتان وبتاليون فإذا زادت عشر ففيها ثلاث احقاق وبتاليون فإذا زادت عشر وصارت مائتين خير الساعي على المشهور بين أربع احقاق أو خمس نيات ليون وتعين أحدهما منقردا فإذا زادت عشر ففيها حسنة وأربع نيات ليون فإذا زادت عشر ففيها احقتان وثلاث نيات ليون فإذا زادت عشر ففيها ثلاث احقاق وبتاليون فإذا زادت عشر ففيها ست نيات ليون فإذا زادت عشر ففيها خمس احقاق فإذا زادت عشر ففيها احقتان وأربع نيات ليون وهكذا على ضابط المثلث ولا ينقص بشئ مما أورد على ضابط ابن بشير وابن عرفة مما يعرف بالوقوف على كلامهما فجزاء الله عن المسلمين خيرا وقولنا في صدق المسألة ثم في كل تمام أو تحقق عشر الخ لا بد في كلامه المائة والثلاثون فإن الواجب يتغير فيها لان تمام عشر (ص) وفي الخافض الموقفة ستة ثم كذلك (ش) لمذكر القدر المأخوذ في التمسك شرع في بيان سنة فذكر ان بنت الخافض هي الموقفة ستة ودخلت في الثانية وسبقت بذلك لان الأبل سنة فصل وستة تربي فامها حامل قد دخلت الجنين بطنها ثم كذلك بقية الاسنان المرتبة فبنت البون ما أو فستين ودخلت في الثانية لان امها ما روت ترضع فهي ليون والحقة ما أو فثلاث سنين ودخلت في الرابعة لانها استحققت الحمل وان لم يعمل عليها ولجدة ما أو فثلاث سنين ودخلت في الخامسة والذكر جده لانها يتجدد سنيتها أي نقط (ص) البقرة كل ثلاثين تبضع وستين وفي أربعين مسنة ذات ثلاث (ش) البقرة ما خوذ من البقر وهو الشق لانهما تفر الارض أي تشقها وهو اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والاني وانما دخلت الهاتين لانهما وحلف من جنس واجمع المقاتر والباقر وجماعة البقر مع وعائهما والبقرة والبقرة وكب النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقة لأهل اليمن في ثلاثين باقورة بقرة قاله الجوهري والتبضع المذكور من البقرة والاني تبضعوا لجمع تباع وتباع وقال الأزهري ابن السنة تبضع ويصعب كل على نزع الخافض وذلك مقصور على السماع التقر في كل وهذه كالواو في نسخة كل بالجر وفي كل حذف حرف الجر وبقاء عمله وذلك مقصور على السماع ايضا وفي نسخة البقرة في الثلاثين وهذه احسنها (هـ) قوله تبضع وان أعطي تبعية كان أفضل لان الاتي أفضل من الذكر فيغير الساعي على قبولها ولا يجبر المالك عليها (قوله وستين) أي اكمل ستين ودخل في الثالثة وهي تبعية الله تبضع أمه أو تبضع قوله انهم (قوله ذات ثلاث) أي كل الثلاث (قوله تفر الارض) من باب تفر (قوله وهو اسم جنس) جنى قد لا يجمع (قوله رعائهما) بضم الراء جمع راع (قوله تباع وتباع) أي كصاف وبها تبيع كصاف

وتبضع كل على نزع الخافض وذلك مقصور على السماع التقر في كل وهذه كالواو في نسخة كل بالجر وفي كل حذف حرف الجر وبقاء عمله وذلك مقصور على السماع ايضا وفي نسخة البقرة في الثلاثين وهذه احسنها (هـ) قوله تبضع وان أعطي تبعية كان أفضل لان الاتي أفضل من الذكر فيغير الساعي على قبولها ولا يجبر المالك عليها (قوله وستين) أي اكمل ستين ودخل في الثالثة وهي تبعية الله تبضع أمه أو تبضع قوله انهم (قوله ذات ثلاث) أي كل الثلاث (قوله تفر الارض) من باب تفر (قوله وهو اسم جنس) جنى قد لا يجمع (قوله رعائهما) بضم الراء جمع راع (قوله تباع وتباع) أي كصاف وبها تبيع كصاف

قوله رباع) بفتح الراء او الكثر على انه يعرب عنقوصا فتهوّل هذا رباع وهو رباع ورباعا وباعا وقد يعرب اعرابه التام
 بغير كاف التسلط في العيين فانه في التسهيل (قوله سدس) بفتح السين والذال (قوله وسدس) بفتح السين في المصباح
 السدس الملقى منه بعد الرباعية (قوله ظالع سنة) يقال ظلع البعير والرجل ظلعان باب نفع ومن في عيشه وهو شبهه بالفرج
 وقد يقال هو عرج ينسب اذاده المصباح ١٧٦ (قوله تبسّع دوسنين) بخالف كلام الازهرى فتأمل (قوله جذع او جذعة)

وفي الثانية جذع وجذعة وفي الثالثة ثني وثنية وهي المسنة لانها ألقت شيتها
 وفي الرابع لفت رباع لانها ألقت رباعيتها وفي الخامسة سدس وسدس لانها ألقت السن
 المحسى سدس او السادسة ظالع ثم يقال ظالع سنة وظالع سنتين الخ والمعنى ان
 البقرة اذا بلغت ثلاثين ففسيه تبسّع دوسنين الى تسع وثلاثين فاذا بلغت أربعين ففسيه بقرة
 سنة ذان ثلاث سنين الى تسع وخمسين فاذا بلغت ففسيه ثنيان فاذا زادت عشرة
 ففسيه مسنة وتبسّع فاذا زادت عشرة ففسيه مسنتان فاذا زادت عشرة ففسيه ثلاثة أسنة
 فاذا زادت عشرة ففسيه ثنيان ومسنة فاذا زادت عشرة ففسيه تبسّع ومسنتان فاذا
 زادت عشرة فيضرب الساعي بين اربعة أسنة او ثلاث ميسنتان او وحدا وقد اوقع
 أحدهما مفردا كما انه يفسر في ما تاتي الابل في اربع حقائق او خمس ثبات لبون واليه
 اشار بقوله (وما تنة وعشرين كما تاتي الابل) أي في التصريح وشبه ما تاتي الابل وان يتقدم
 هذا في التصريح فبها الا انه يؤخذ من ضابطه المتقدم في قوله في كل اربعين ثبات لبون وفي
 كل خمسين حقة فليس فيه حوا الفعلي مجعول (ص) الثمن في اربعين شاة جذع او جذعة
 ذنونة ولو معز او في مائة وحدي وعشرين شاتان وفي مائتين وشاة ثلث او اربعمائة
 اربع ثم لكل مائة شاة (ش) يعني ان الغنم اذا بلغت اربعين ففسيه شاة ذكرا وانثى
 ولا زكاته في اقل من ذلك الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففسيه شاتان الى مائتين
 فاذا زادت واحدة ففسيه ثلاث شاة الى ثلثمائة وتسعة وتسعين فاذا زادت واحدة ففسيه
 اربع شياه ثم بعد الاربع مائة لا يتغير الواجب الا بزيادة الثمن فيجب لكل مائة شاة
 في الخمسمائة شهي وهكذا فقوله الغنم مبتدأ وفي اربعين خير مقدم وشاة مبتدأ مؤخر
 والجملة خبر المبتدأ الاول ولم يقل في كل اربعين لقصد أي لما يلزم عليه ان في الثمانين
 شاتين وليس كذلك كما علمت والتساعي شاة واحدة كما بقرة للثمانين فلهذا لم يسمها
 المذكور المؤنث بقوله جذع او جذعة بالمعجمة المفتوحة فيهما (ص) وزم الوسط ولو انفرد
 النصارى والاشرا والاولى ان يرى الساعي أخذ المسبة للصغيرة (ش) يعني ان الانعام
 من نوع او نوعين اذا كان فيها الوسط فلا اشكال في اخذها فلم يكن فيها وسط بل كانت
 خشارا كلها كما خضر وكرة وهي شاة الغنم تسمن لتوكل ذكر او انثى او شرازا كلها
 كسفرة أي صفيرة وتيس وهو الذكرا الذي ليس بمعدا لضربا وذات مرض وعيب
 فان الساعي لا يأخذ منها شيئا ويلزم ربهما بالوسط الآن يتطوع المالك بدفع الشيارا لا
 ان يرى الساعي أخذ المسبة احط للفقراء فلهذا أخذها بالوضع هاتس الاجزاء وأما الصغيرة

الاولى ان يزيد او في كماله الملوثة
 والرسالة والجواهر وابن عرفة
 وغيرهم وعليه ما في حل الشيار
 للساعي او مالك قال ابن عرفة
 وفي كون التصديق الجذع والثني
 للساعي اول ربهما قولنا اشبه
 وابن تافع فانه يحشى تمت (قوله
 ولو معزا) راجع لقوله جذع او
 جذعة لان الخلاف موجود
 فيها القول ابن حبيب لا يجوز
 الجذع ولا الجذعة من المعز (قوله
 الا ان يرى الساعي) فهو في الملوثة
 فقال ابو الحسن ظاهره وان لم
 يرض ربهما ابن المواتة في تراجمها
 والقول بعدم اشتراط رضائها
 لان القامم وهو ظاهر الحديث
 الاماشة المصدق فمن رواء
 بالكسر وهو الساعي وامامن
 رواء البفتح وهو اختيار ابن
 زيد فهو رب المال وهذا سبب
 الاختلاف وقوله الا ان يرى
 الساعي خاف فيها انه الوسط وما
 اقترب بالنيار والشر او يخص
 ج بغير الاول مخالف للاطلاق
 أهل المذهب وظواهر نصوصهم
 ونصوص الاحاديث فانه يحشى
 تمت (قوله كما خضر الخ) أي التي
 ضربها بالطلق كما في المختار

والمصباح وأراد اشار حسا لدن وتوالت لهما الاخصوس التي ضربها بالطلق ثم بعد كتي هذا رأيت يحشى فليس
 تمت فسر هاتين دنت ولدتهم الله الحمد (قوله وتيس وهو الذكرا الخ) أي الذكرا من المعز فلا يجوز ان يرضى به الساعي لانه دون
 حقه وهو ظاهر المدونة لسمه مع ذوات العوا وهكذا نقا الخطاب عن أي الحسب عن ابن رشد وفي قوله لا يجوز ان يرضى به
 الساعي نظير مع قول المدونة واذا رأى المصدق أخذ التيس و
 العواير فلهذا

فليس لها اشتقاق تصبها عن السن (ص) وضم يفتح لعرب وجاموس لبقروشان لمز
(ش) لما تكلم على زكاة النمل اجمالا وكان تحت كل نوع منها متفان شرع في الكلام
على حكم اجتماعهما وكال التصابي من هو المعنى انه يضم لتكميل التصابي بفتح ايل
ضممة ما تله الى القصير لها اسمان أحدهما خلف الآخر تأتي من ناحية العراق لعرب
يوزن جراب بخلاف الباقى وكذلك يضم لتكميل التصابي بضم و دون نصاب
كضمه غير لبقرو مثلها ويحب فيه تبيع والجاموس بقرو صدام صغيرة العين
طويلة الخراطيم مرفوعة الرأس الى قدم بليلة الحركة قرو يتجدد لا تكاد تفرق الماء
بل ترفقه غالباً وأقام يقال اذا فارقت الماء وما كثر عزت رأيا لها بصير وعمالها
فاله زروق وكذلك يضم لتكميل النصاب شأن كمشرين وهو الحيوان ذو الصوف
لمز مثلها وهو الحيوان ذو الشعر فيجب في المسألة وانما ضم نادر لتقارب المتقنة
كأنى أنواع الثمل والذهب مع الفضة ثم ان ظاهر قوله وضم الخيشوع بان المضموم فرع
والثاني أصل وليس عر ادوا كما كل منهما أصل (ص) وخير السائى ان وجبت واحدة
وتساويا (ش) يعنى اذا اجتمع متفان من شأن وميزا ومن يفتح وعربا ومن جاموس
وبقرو تساويا كمشرين ضامته ومثلها معزا او خمسة عشر مثله لجاموسا فان
السائى يصير فى أن يأخذ الواجب من أى الصنفين شامع مراعاة الاخذ المتشد
اقتضا لا من ياله حلهما على الآخر وقوله وخير دليل الجواب وقوله وخير الخ مفرع
على قوله وضم يفتح لعرب أى واذا ضم أحد الصنفين لا تحرفا رقيق واحدة وتارة
يجب أكثر (ص) والآخر لا أكثر (ش) أى وان لا يكونا تساويين كمشرين عربا
أو جاموسا وثلاثين ضانا وعشرين الصنف الآخر فباخذت الغنص والتدب
والشاة من الاكثر وهو العشرون من أحد الصنفين الاقوي والثلاثون من الثالث
ولا يأخذ من العشرة شيئا لان الحكم للغالب (ص) وثلاثان من كل ان تساويا او الاقل
انصاب غير وقص والا فلا أكثر (ش) في هذا التركيب حذف شرط وجوبه أى
وان وجبت ثقتان أخذت من كل أى أخذت من كل صنف شاة ان تساويا كثنائية وثلاثين
عربا او ثلاثين بقرا وثمانين ضانا ومثل ذلك يفتا بجاموسا معزا ولم يتساويا فكذلك
يؤخذ من كل بشرطين ان يكون الاقل نصابا وهو غير وقص أى موجب للثانية كقصة
ضامة او دمن معزا وبالعكس لان الاقل لما كان له تأثير في وجوب الثانية صار
كالمساوي فان كان الاقل دون نصاب لم يؤخذ منه ولو كان غير وقص كقصة من الضان
واحدى وعشرين من المعز وكذا ان كان نصابا وهو وقص بان يؤجب الثانية فانه
لا يؤخذ منه ايضا كقصة واحد وعشرين ضانا أو أربعين معزا وكذا ان كان غير نصاب
وهو وقص كقصة ثلاثين ضانا وثلاثين معزا فتؤخذ الشاتان في المسائل الثلاث اذ اخذت
تحت قوله والا فلا أكثر ولو قال وثلاثين معزة لكان أظهر (ص) وثلاث وتسويا
ختمها وخير في الثالثة (ش) أى ثلاث فرائض كانت من ابل أو بقرا وضم وقوله فتم أى
أخذت من مهابيل قرو وخير في الثالثة أى وان وجبت ثلاث في حال كون الصنفين

(قوله ضمة) الفلطة (قوله
الخراطيم) جمع خرطوم كقصور
وعصافير والخرطوم الاتف كما
في المصباح أى طوله الانف
(قوله لان الحكم للغالب الخ)
قال ابن عبد السلام وهو متجه
اذا كانت الكثرة ظاهرة وأما
اذا كانت كالشاة والثالثين
فان ظاهر انها كلاساويين
اه (قوله وثلاثان الخ) فاقب
فاعل محذوف أى وأخذت ثقتان
وقوله والاقل نصاب مستبد
وشعر ولا بد من تقدير كان الثانية
لان ان الشاة رطبة لا تدخل الا
عن الجلة الذهنية (قوله لكان
أظهر) وذلك لكون نصابى ان
الآخر منه ثقتان لا أكثر وظف
كل تصدق به

(قوله وان لم يكن فيه عدد الزكاة الخ) هذا المثال لم يكن فيه عدد الزكاة وهو نقص والاو ان يمثل بما اذا لم يكن نقصا وما لم يكن فيه عدد الزكاة كما في من الضان وثلاثين من المعز (قوله قاله ابن القاسم) ومقابلها ما السخون من ان الحكم للامكر مطلقا واعلم ان قوله هذا انذكار لقوله ١٧٨ وهو مذهب ابن القاسم فالمرسوخ واحد (قوله فاعتبرنا الخاص) الاول الواو

قدسا واما فاختار من ما عرفت الثالثة كجاءة وواحدة ضانا ومثلها معزا (ص) والا فكذلك (ش) أي وان لم يتساويا فان كان في الاقل عدد الزكاة وهو نقص وان يكون هو الموجب لثلاثة الثالثة اخذ منه شاقوا هذا الباقي من الاكثر كجاءة وسبعين ضائفة واربعين معزا او بالعكس وهو مذهب ابن القاسم وان لم يكن فيه عدد الزكاة كجاءة وسبعة ضانا وثلاثين معزا او كان فيه عدد الزكاة وهو نقص وان لم يوجب الثالثة كجاءة وسبعة ضائفة واربعين معزا او بالعكس اخذ الثلاث من الاكثر قاله ابن القاسم فاذا بشو له فكذلك ان اثنان فوخذ من الاقل بشرطين كونه نصايا وغيره نقص والاثنان يؤخذان من الاكثر على كل حال ص (واعتبر في الرابعة كما ذكر كل مائة (ش) أي فاعتبرنا الخاص على حقيقة فان كانت اربع مائة منها ثمانية ضان ومنها مائة بعضه ضان وبعضه معزا اخرج ثلاثة من الضان واعتبرت الرابعة على حقيقتها كالواحد في التساوي بخلاف السامي والاخر الاكثر وبعبارة اخرى واعتبر في السابعة الرابعة كما ذكرنا الخامسة والسادسة كل مائة على حقيقتها من خلوص وضبط فالمائة الخالصة تؤخذ من كانت مائة شاقا من كل مائة والمضمومة بعينها الحكم فيها كالواحد في التساوي صفة اخرى في شاقا وان اختلفا اخذت من الأكثرهما (ص) وفي اربعين جاموسا وعشرين بقر فتمم ما (ش) يعني ان من له اربعون من الجواميس وعشرون من البقر يخرج من كل نوع تيعا وذلك لان المخرج تيعا من الجواميس سة ما يقابلها وهو ثلاثون فالتساوي منها عشرة والبقر عشرون والحكم في مثل هذا الاكثر وهو البقر فوخذ التساوي منها كجاءة مائة فيضم الخالص منها ثلثمائة والاربعة مائة فينظر فيها على حقيقتها كالواحد في التساوي واذا عقب المؤلف هذه المسئلة بقوله واعتبر في الرابعة كما ذكر كل مائة فان قيل ماذا كره المؤلف مخالفت لما روي انه لا يؤخذ من الاقل الا بشرطين ان يكون الاقل نصايا وغيره نقص ومع الاقل هناك دون نصيب قلت لا مخالفة لان ذلك الحديث لم يقرر النصيب اما بعده فقرر ما قاله انما يتقرر لكل ما يجب فيه شيء واحد باقراده فيؤخذ من الاكثر حيث اختلف عددا وصفة ويصير حيث استوى عددا واختلف صفة الا ترى انه في المائة الى اربعة في الغنم نظر لها وقطع النظر عن غيرها لثقل النصيب والمراد بقرار النصيب ان يستقر النصيب عدد لا يتغير فيه (ص) ومن هرب بايدال ماشية اخذ من كلها (ش) يعني ان من ابدل ماشية وهي نصاب سواء كانت للتجارة ام لا ماشية اخرى من نوعها او من غير نوعها كانت نصيبا ام لا وعرض او تشدها من الزكوة لانه اقراره وبقرائن الاحوال فان ذلك لا يسقط عنه زكاة المبدلة بل يؤخذ من كانت له معامله له بنقص قصده ولا يؤخذ من كاة البيل وان كانت زكاة ما نزل لان الذي اخذ يجب فيه زكاة بعده وسواء وقع الابدال بعد الحول او قبله بقرية فقوله (ولو قيل الحول) أي بقرية عند ابن يونس واليه اشار بقوله

(قوله اما بعده فقررهما) اصل الاول ان يقول اما عند فقررهما أي انتهت كافي الغنم او ابتداء كما في البقر فان النصاب مستقر في عدد لا يتغير وهو ان في كل ثلاثين تسعة وفي كل اربعين خمسة فعدد الخارج في البقر مستقر لثقل النصاب (قوله ان يستقر النصاب) أي الموجب أي ان الموجب يقرر أي يتحقق في شيء معين كجماعة من الغنم بعد الثلاث فان المائة موصوفة لشاقوا الثلاثين موجبة للبيع والاربعين موجبة مائة فقوله لكل ما يقدّر وقوله باقراده واجعل لكل أي لكل قدر باقراده (قوله بايدال ماشية) اي لا تستعان لايه السبيبة ولا بالماصبة أي هرب من الزكاة فتستعين على هروبه بايدال ماشية فالبايدال مهروب به والمهروب منه الزكاة (قوله او يقرآن الاحوال) كاذاعع الهادب يقول بريد السامي ان يأخذ من الزكاة في هذا العلم هي مات اما بعده منها (قوله وان كانت زكاة ما فضرر) أي لقوله في المدونة ومن باع بعد الحول نصاب ابل نصاب غنم هربا من الزكاة اخذ منه المصدق زكاة ما أعطى وان

كانت زكاة ما نزل لا يأخذ من كل ما اخذ يجب فيه زكاة بعده اه (قوله أي بقرية) اشارة الى ان كلامه على المصنف فيه شيء ثلاثين ظرف منقطع فالاولي المصنف ان يقول ولو قيل الحول

(قوله على الأرجح) أي خلافاً لما في الكتاب في قوله إنما بعد هاربان أن كان بعد الحول وقيل يحيى الساجي وأما بعد هاربا
 فرق بين القار وغيره في الاختيـز كلمة البديل (قوله أي أنه لا يكون الخ) لا يخفى أن هذا يأتي صد عبارته القديسة إذا كان قبل
 الحول يعد لا يؤخذ بن كذا البديل ولو أقر الهروب فإذا علمت هذا فقول نص ابن يونس بقيدان الأبدال قبل الحول بقرب
 دال على الهروب في حادثة فكل كلام ابن يونس وابن الكاتب في حجة التهمة العارضة عن القرينة فبطلان الافتراء بديل
 قياس ذلك على الخططين ونصه ذكر ابن القاسم أن الكتاب القروي إنما بعد هاربا يأتي باع بعد الحول فإن باع قبل الحول
 فلا بعد هاربا بقرب الحول أو بعده وذلك بخلاف الخططاء عند الحول وقربه فإن ذلك لا يتقصد هاربا هو لا قد بقيت مواشيهـم
 بأيديهم حتى حل الحول والذي باع قبل الحول ليس في يده شيء ابن يونس ١٧٩ وليس ذلك بصواب لأن يحيى بعد الحول

وقيل يحيى الساجي مثل يحيى
 قبل الحول إذ سوله يحيى
 الساجي لا فرق ولأن المتفـالطين
 إنما لم يحكم الافتراق لأنهما
 أراد أن يذكرا سقوط شيء من الزكاة
 والقار إنما أراد إسقاط الزكاة
 فهذه الآية الجامعة بينهما كما
 أعاده يحيى ثم (قوله ولو كان
 البديل نصيباً) الأولى أن يقول
 وأما لو كان البديل دون النصاب
 فلاز كافئهما أن كانت القرينة
 وأبدها نصيباً فإن كانت التجارة
 وأبدها نصيباً أخذ بن كاتها
 بالأولى من غير القار إلا في
 قوله كبديل ماشية تجارة الخ
 (نتية) هـ قول المصنف ماشية
 مفهومة أنه لو هرب بأبدال من
 بعرض فندسة لا يكون الحكم
 كذلك وهو كذلك فلاز كذا عليه
 ولو أقر على نفسه والقار لأن
 عرض الفندسة لاز كافئها أعاده
 في لـ وأعلم أن تلك الآية لا تظهر

(على الأرجح) وكلام المؤلف لا يمد تقييد الأبدال قبل الحول بالقرب ولا يمدنه فإن قلت
 عزوه لابن يونس يدل على ذلك قلت إنما يدل على ذلك العالم بكلام ابن يونس فإن وقع قبل
 الحول بكمثرى لم يعتبر أي أنه لا يكون الأبدال بمجرد دليله على الهروب وسبق في الخلاف
 في حصد القرب في الخططين وأما إذا كان البديل دون نصاب فلاز كاتولو كان البديل نصيباً
 هل ما يظهر من كلامهم وأما لو يكن أبدها آخر ما يقتضي نفسه التفصيل المشار إليه
 بقوله كبديل ماشية تجارة الخ ثم إن المداغة في الأبدال وليست في الاختيـز كاتقول الحول
 أن لا ينز كمال قبل الحول وقد اعترض قوله على الأرجح بأن فيه بعضاً الذي لم يذكر
 ابن يونس هنا اختياراً ومنه في الخلاف بل من نفسه مع ما يلايه فكان الواجب أن يصر
 بالهمل (ص) وبنى في راجعة بعيب أو قل (ش) ضمير بني راجع لبديل الماشية بعين
 أن يوهها أو عقاقها مساو كان قاراً أو غير قار وما ذكره تـ من أن فاعل بني البائع
 الغير القار وإن وافق ما في الشامل غير ظاهر إذ لا شك أن القار يعني قيساً كذا يضاهل لو
 قبل أن فاعل بني ضمير البديل القار إمكان مطابقاً لظاهر كلام المؤلف وبناء غير القار
 مستفاد من بناء القار بالأولى ولو قال بكعب وحذف الفليس لكان أحسن إذ يدخل
 هو الفساد تحت الكفاف وقد يقال إن الفساد يفهم ما ذكر المؤلف بطريق الأولى لأن
 الملك قد انتقل للمشتري في سبب العيب والفليس قطعاً بخلاف الفساد وسواء كان
 الفساد محتلفاً فيه أو متفقاً عليه والمعنى أن من باع ماشية بعد أن مكنت منه نصف حام
 من لا تـ قامت عند المشتري بعدة ثم رد عليه بفساد أو ردها البائع فليس المشتري فإن
 البائع يبنى على حوله الذي عند مدعيه كيهما عند قيام حوله من يوم ملكها أو من يوم
 زكاهما أو كانهما لم يخرج من يده بتمامه على أن رجوعهما له فيماد كترض البائع من أصله وهو
 المنصوص وعلى القول بأنه ابتداء بيع إلا أن قاه يستقبل حوله من يوم رجعت إليه
 (ص) كبديل ماشية تجارة وإن دون نصاب بعين أو فوهها (ش) هذا شروع في بيان

لوجوده في أبدال الماشية بعرض فندسة (قوله وبنى في راجعة بعيب الخ) فهم من قوله يعني إنما رجعت قبل تمام الحول فإن
 رجعت بعده كاهما حين الرجوع فأنز كاهما المشتري عند مدعيه رجوع على البائع بما أدى أن لم يكن دفعهما وكذا يقال
 فيما إذا قامت عند مدعيه ما أو أكثر بحيث كان للمشتري رد فإن لم يكن فمدها لكون البيع فاسداً فز كاهما عليه لأن ما ملكه
 من حين فوات الرد (قوله غير ظاهر) بل ظاهر وذلك لأنه إنما حصل الضمير هنا عند ادعى غير القار لأن القار قد قدم الكلام عليه
 وإن الكلام هنا في غيره لأن مراده أن القار لا يبنى لأنه يؤخذ بن كذا البديل إذ لم يرجع إليه قارياً أن يرجع (قوله مختلفاً فيه
 الخ) أي ولو بقيت (قوله وعلى القول بأنه ابتداء بيع) عبارة تهرام على أن الرد بالعيب بيع سادس فأن يجب أن يستقبل به حوله
 (قوله كبديل ماشية تجارة) قال في لـ وجد عددي ما منه والمراد بالعين ما تقابل الماشية في شغل العروض وبشكل على دون نصاب

فما تقدم من قوله وضعت القاضية لالاقل والمشتترقة فانه كما تقدم فالمناصب الاستقبال لا لاياجمعت كانت الاولى اقل من ثناب الهم الان يقال جهوا هذه القاضية كالنتاج او ان خارج من يدوم هناك المتخرج من يده تامه ولو كان اصل ماشية المتجارة عرضا فان عرض متجارة فقولها من يومك للعرض وان كان عرض قتيبة من يوم اشترى الماشية بـ تأمل والقنية يكسر الفاء وضحاها وسكون النون الاخرا (قوله كما يفيد مقوله بـ) أى لانه شامل لما اذا ابدلها بمقتضى القانووعه وما اذا كان الابدال على وجه التكرار وغيره (قوله كما اذا) اقلها يخص وتقررت عليه القعة والحال ان ذلك بسبب دعواه ولم تقم عليها مئة فان وجهه على دعواه مئة فانه يستقبل اتفاقا على اخذها من يوم اخذها ولا ينع على حولها كما يفيد كلام ابن عرفة والناصح (قوله فقال ابن الحاجب بنى اتفاقا) عبارة ابن الحاجب واخذ الماشية عن اسهلا كما يدل بها ابداءه قال شارحه يعني ان من استولى له ماشية فاخذ عنها ماشية كان حكمه حكم من ابدل ماشية بماشية فاعرض على ما تقدم من اخذ النوع عن نوعه او غير نوعه وفاقا وخلافا ثم ان ابن الحاجب واخذ العين كالمباداة باتفاق قال الاصنف وان اخذ عينها عن الماشية المستهلكة فانه يكون كالأبدل ماشية يعين على قول ابن القاسم ولا ينع على قول أغلب وقوله باتفاق أى ان الشيوخ اتفقوا على امر اختلاف ابن القاسم ١٨٠ وأشبهه فلو لا الاتفاق لا يمكن ان يقال ان المباداة أمر اختياري بوجوب مئة

من وقعت منه في مكان التهم
وذلك يقضي البناء بخلاف
الاستيلاء فان أخذ كرها
فيبقى الاستيلاء له ما قاله
المصنف في التوضيح اذا علم
ذلك عرف ان المعنى الذي فهمه
شارحنا من كلام ابن الحاجب
غير المعنى الذي اراد من الحاجب
وذلك ان شارحنا فهم ان المراد
بالانفاق اتفاق اهل المذهب على
البناء مع ان ذلك غير ما كلفه
وكلام شارحنا من كلام الشيخ ع
قائل «(فتية)» جعل شارحنا
المالفة على ماشية التجارة وعلى

مع ان القول بالاستقبال هو محتمل، فمحتون، ولذا اتبعه الموافق له، في فصل قصصه، وليس ما بينه وبينه ولا اقصر على محتان
محتون ولا في قول ابن القاسم معا ٨١ قاله محسن ق ت (قوله فلا بالطالب) السوابب بالطالب ومن تابعه كإفرو
بعض شوخنا (قوله اى من يومه لا نراها) انضمامه لا يتناول الاصل الذى هو عن الماشية المحتدة للفتنة وهو التبعين
ولذا لان اشراط النصاب فى الادل بالعرف القسمة على الفاء الثمن الاصل ١٨١ وانظر لاحول المسئلة الق

هي المناسبة الصاب بالجنس
 الشيوخ من البحث هنا
 والجواب عقد اعل ظاهر كلام
 عجم لاسم وقى لـ وقى شرح
 (م) ماضيه وحاصل ابدال غير
 الضلالة اذا كان البديل من
 النوع وهو صواب فانه يبنى
 سواء كان البديل نصباً بقرارة
 اوجوده أو نصباً بقبضه أو بونه
 وان كان البديل عناناً كان
 البديل منه اماراً ولو قية فكذلك
 وان كان البديل دون نصب فان
 كان من الباصرة فكذلك وان
 كان لقننه استقبل وبشر
 المؤنث لهذا الآخر بوجه كنى
 حقن وقد علت ان قائية البنية
 اعتقله رحبت كانت البديل نصاباً
 قوله وهو توبه) أي تخشيه
 تام ابدال بين اربعه ولو كان
 الاصل البوجهيه لاسمته لانه
 كذا في محقق تفت (قوله فلا
 اعترض) لان التهم اذا
 كان فيه تمصيل لا يعترض به
 • (تنبه) مفهوم قوله ماضيه
 اعلو كان نصباً بين ولو قية
 فابده بين قبضه ايضاعى حول
 الاصل فان كان الصديقون
 نصاب اعلماعين فكذلك ايضاً

انظر الطيبي خلافاً في ترجمته للنوع والعين (ص) كصاحب قنبه (ش) يعني ان من كان عند صاحب ماشية لقنبه فأبدل بصاب عين أو بصاب من نوعها فانه يبنى على حول الاصل أي من يوم كان رطباً أو أزكاهما فاشتبه في الصورتين ولو أبدل به بدون نصاب من العين فانه لا زكاه عليه انما فاقطع في التوضيح وكذا اذا أبدلها بدون نصاب من نوعها مع قوم نصاب انه لو كان عند دون النصاب القنبية فأبدل به بصاب انه لا يبنى ويستقبل وهذا بالنسبة الى العين صحيح وما بالنسبة الى نوع الماشية فلا يبنى كمشيرين بقرة القنبية أبدلها بئلا يبنى ما سوف يفرصه على حول من يوم كان البقر وبصارة أخرى منطوق قوله كصاحب قنبه مسلم وهو تشبه في قوله كبدل ماشية بخاترين أو نوعها ولو لا اسم لا يبنى فانه يبنى اذا أبدلها بعين أو نوعها ولو لا استهلاك البدل في كل منهما نصاب وحققه فمفصل وهو ان ابدل دون النصاب بعين استقبل ومطلقاً وان ابدل بنوعه يبنى ان كان البدل فصلاً وان كان دون نصاب استقبل فلا اعتراض (ص) لا يخالفها (ش) هذا مفهوم نوعها أي لان ابدل ماشية الجارية أو القنبية بنوع مخالفها كابل يتر أو ضمها بستانه عند ابن القيسم وروايته من مالك ابن رشد قاس على الماشية تشترى بالدرهم والدينار وهذا كله حيث كان في البدل نصاب والا فلا زكاه عليه اتفاقاً وقال التونسي يبنى اذا حكانت فصلاً فباعها بدون النصاب ان يصف ذلك الى ماله ويبنى (ص) أو راجعة فأقاله (ش) قال في قوله لا يخالفها خرج من قوله ويبنى لكن بالنظر لقوله أو نوعها وقوله أو راجعة فأقاله معطوف على المخرج لكن بالنظر لقوله بعب فهو من باب القبول النشر المشوش والتقدير ويبنى فراجعة تعيب لأفراجة بأقاله كبديلها بنوعها لان أبدلها بمثلها والمعين ان من رجعت ماشية بعد ان باعها بأقاله من مبيعا فلا يبنى بل يستقبل لانهما بيع وسووقت الأقاله بعد قبض الثمن أو قبله ومثل الأقاله الهبة والصدقة والبيع (ص) أو عيناً بماشية (ش) يعني ان من أبدل عيناً بماشية بعد ثلاثة اشهر مثلاً فانه يستقبل بالماشية حو لانه يوم اشتراها سواء اشتراها القنبية أو التجارية فقولوه أو عيناً معقول للفعل المحذوف بدل عليه ما قبله والتقدير أو ابدل بعينا (تبيينه) المراد بوجه أو عيناً بماشية ان تكون العين عنده فيشترى بها ماشية فكأن كلام ابن رشد ما لو كانت هذه ماشية باعها بعين ثم قبل قبض الثمن أو بعده أخذ منه ماشية من المشتري فانه يستقبل بالماشية بماشية فيبقى على ما تقدم قاله ابن رشد ولما كانت كالمطلقة تشترك في الأقاله في بعض شروط

ان كانت الاصلية التجارية فان كانت القضية استقبل البديل قوله وروا يسمع عالم (قوله وما على حول الاصل (قوله ان يضيف ذلك الى عالمه) الى اوافق البديل في النوع (قوله والبيع) البيع اخراج والشر اداخاله يكون المراد انهما رحبت به في مسانف مختلفا بما بيني وبين من الشترى نفسه (اي الامن فهو فلا ياتي قدس قوله فصرى على ما تقدم) من كون القضية

(قوله اجتماع نصايي الخ) يفيد انه اذا كان المجتمع نصا باقطة وعند كل ما يوفى لا يكون خطئة مع انه خطئة عند سنده وغيره وهو الراجح خلاف ما يأتي من التوضيح فانه خلاف الصواب كما تأكدت حتى قلت (قوله فاكتر) اشارة الى انه يصح ان يكون الخطا اقل كثر من اثنين وفي كلام المصنف اشارة الى ذلك لانه لا يجمع بقوله خطأ وثنى بقوله واجتماع اشارة الى ذلك (قوله فاما) وجب تركه منهما) الموجب هو المشاورة بقوله واجتماعك ومنفعة في الاكثر ترى في حالة ان واجب تركهما الخ ولو قال فما واجب تركه لعمه ما كان أظهر ١٨٢ ليشمل ما اذا كان كل منهما عندنا نصا باقيا فاكروا على كل واحد صاحبه

وتخالفها في بعض افرادها بالكلام وهي كما قال ابن عرفة اجتماع نصايي نوع علم ما لـكن فاكتر فيها واجب تركه ما على ما لا واحد فقال (ص) وخطئه الماشئة كمالك فيها وجب من قدر ومن وصف (ش) يعني ان الخطا في الماشئة المقصدة النوع كابل أو بشر او غنم فلا أثر لخطئة نوعين كابل وغنم كمالك واحد لكن لا في كل الوجوه التي وجبها المالك من ضمان وثقة وغيرهما فان حكم الخطا في ذلك حكم الاقرار بـل كمالك واحد فموجب من قدر كثلاثة لكل واحد اربعون من الغنم فان الواجب عليهم مائة واحدة على كل واحد ثلثها ومن كاشين لكل واحد ست وثلاثون من الابل فان عليهم مائة واحدة على كل واحد نصفها وكان على كل واحد لم توجد الخطئة في لـبنون لم يحصل لهم انقص في القدر وتقسيم في السن وصف كاشين لواحد ثمانون من المعز ولا تحرر اربعون من الضأن فان عليها واحدة من الميز على صاحب الثمانية ثلثاها وعلى الاخر ثلث وليس في تركه ما من عرفة للخطئة دلالة على ان كل نصيب للمالك بل هو صادق بما اذا كان نصف النصيب مثلا لا لاحد المالكين ولا تخلفا في نصف نصيب وانظر الكلام في ذلك في شرحنا الكبير (ص) ان نويت (ش) هذا شرط من شرطه في شروط الخطئة وذكر انه امثلة الاول ان يكون ارباعا قد نوتوها أو قد نوت الخطئة وأصل ان نوت ان نوتها كل واحد منهما فنية أجد هما دون الاخر لغزو الصغير في بيت الخطاة المفهومة من خطا (ص) وكل حوسلم (ش) الثاني من الشروط ان يكون كل من الخطا معا فلا أثر لخطئة عبدهم ويرى كالحزب كذا الاقرار بسقط ما على العبد على المشهور الثالث ان يكون كل مسلم فلا أثر لخطئة كافر ومسلم ويرى كالمسلم على حكم الاقرار ويسقط ما على الكافر ثم ان الواو في كل الخ او الحال وكل مبتدأ وسوغ الاستدعاء العموم وهو ما بعد خبره بعد خبر أي ان نوت في هذه الحالة أي في حالة كونهم على هذه الاوصاف (ص) ملك نصبا (ش) الشرط الرابع ان يكون كل ملك نصبا ولو لم يخالف في جميعه فاذا كان عبده احدهما نصبا وخالف بعضه صاحب نصيب فمالم يخالف به الى حال الخطية وز كيا الجميع وكذا لو كان عند كل نصيب وخط كل بعض نصيب بعض نصيب الاخر بحيث صار موقع فيه الخطية نصا باقيا فظاهر كلام المؤلف لانه قال

نصا باقطة وهذا على ان الضمير في تركه ما يعود على النصاين وأما على انه يعود على المالكين فلا يحتاج اليه وعلى معنى في على الاول وعلى حالها على الثاني (قوله من قدر) لا ضرورة له ذكره مع قوله فياوجب ولو قال المصنف عقب قوله كالت في الزكاة لكان أظهر (قوله) ومن لا يجني ان ما وجب من سن وصف مستلزم الاول وهو ما وجب من قدر ويؤيد على ذلك قول الشارح تنقص في القدر وتفسير في السن فيكون قولهم قد رأي بدون سن وصف ثم ان قوله ومن الواو بمعنى أو كذا قوله وصف (قوله بل هو صادق الخ) قد صحب عنه ما قوله آخر ما وجب الخ يقع ذلك (قوله) ان نوت (ص) كان الخطا لم يرض ذلك وحاصل كلامه انه يقول المعتبر ان لا يرضى القرار أو احدهما نوى الخطئة أم لا على ان وجههما للخطئة نية لهما بحكايا النية الحكمة تنحى على

ان تلك النية لازمة لوجودها لا معنى لاشتراطها (قوله يسقط ما على العبد على المشهور) ومقابلها انها ملك تركه كذا الخطئة ويسقط ما على العبد (قوله او الحال) وصاحبها التفاعل محذوف أي نوى كل الخطئة في حال كون كل جرا مسلما والمحذوف من اي لا يقل شرط الحرية والنصا والحول يفهم بما تقدم اول الباب لا ناقول لما كان محذولا اذا اتفقت احد المالكين بالشروط ان يكون الاخر متعاه وتجب الزكاة تعرض للشرط (قوله وهو رافعا بعد خبره عن أي المجموع شتموه خبر بعد خبر وزاد الخطا شرط ايضا فمصر سبعة وهو ان لا يقصد بالخطئة الاقرار بـن تركه الواجب الى ثمة بل فان قصد ذلك فلا أثر لخطئة تركه انما كما عليه ونبت القربا بالقرب والقربة على المشهور وانظر مع

(قوله لكن اقتصر) في شرحه وهو المعتقد (قوله ما لم يقرب جدا) اختلاف في حد القرب فقبل اذا اظلم الساعي كما قال ابن المأزوق قبل الشهور وقبل أقل من الشهور والشهر فكل واحد قبل القرب شهران (قوله قالوا في أحدهما غنمه وليست سنة أشهر) قال في ذلك انظر كيف تصور مجيئ الساعي بعد سنة أشهر مر ذكره أحدهما وبه حصول الاستئذان الساعي لا يخرج في العام الواحد مرتين اه شرح من حاصه ان الزكاة لا تجب الا بمجيئ الساعي والساعي لا يخرج في العام الا مرة واحدة فلا يتم هذا الكلام (قوله ذكره الخطاط والمواق) زاد في نسخة ابن رشيد لا يكون الرجل خليلين ويركان ذكره الخطاط حتى يكون الحول قد حال على ما شبهه كل منهما فلو كانت غنمهما مائة وقد حال عليها الحول وما شبهه الاخر غسون ليحل عليهما الحول فأخذ الساعي منهما شاتين فان أخذهما من صاحب المائة لم يكن على صاحب الخمسين ثلثي ان الواحدة واجبة عليه والثانية مظنة وقت وان أخذهما من صاحب الخمسين رجع ١٨٣ بالواحدة على صاحب المائة وكانت الثانية مظنة وقت وان أخذوا واحدة

ملك نصا او لم يقل خاطب بصباب وهو موافق لظاهر تقدير ابن عبد السلام ولكنه خلاف ما يقتضيه كلام التوضيح من ان شرط الخطاط ان يكون لكل واحد نصاب وان يخاطبه لكن اقتصر من في شرحه على ما ظاهر كلام المرقف وقواه في بقوله قوله ملك نصا ولو خاطب يعضه اذا حصل من مجموعهما نصاب ولو لم يكن خاطب بصباب لان هذا لا يشترط وما في بعضه من معرفة اجتماع نصافي من ان الخطاط يجتمع النصاب فليس شرطا (ص) يقول (ش) الباء المعجوزة وهو الخالص أي ملكا يجاوز الحول ولو لم يخاطبه الا في بعض الحول ما لم يقرب جدا كقول من شهر على ما عند ابن حبيب فلا ذكره على من يجاوز ملكه حولا ويرك بجوارزه ذكره الاخر اذ لو ذكره أحدهما غنمه وليست سنة أشهر ثم خاطب وجدا قد تم حوله فاقى الساعي في شهر الخطاط من ثم حوله ولا ذكره على الاخر حتى يحول الحول على صاحبه من يوم يركى الا ان يخرج غنمه منها قبل ذلك وبعبارة اخرى الا في يحول بمعنى موحى متعلقة بكل أو وكل واحدهم معناه ملك نصا ملكا معصوبا ويورسول فالحول مصاحب الملك لا الخطاط فاذا ملك الماشية ثم مكنت عنده سنة أشهر ثم خاطب بها يوم مضى أشهر من الخطاط ذكرى لان الحول مصاحب الملك لا الخطاط ولا يضمن اتفاق حوله مع ما قول فيقال نعم خطاطه مذكور في المواق (ص) واجتماع الملك أو منفعة في الاك من سراح وماء وميت وراح باذنه ما يغفل برق (ش) هذا هو السادس من شروط الخطاط وهو ان يجتمع الخيلان على الرقبة أو منفعة باجارة أو اعارة أو اباقة ولو لمعوم الناس في الاكثر وهو ثلاثة فاك من خمسة أشياء الاول المراح يضم الميم وقبله فمها قبل هوي حيث يجتمع الغنم الثلاثة وقبل حيث يجتمع الرواح للميت الثاني الماء ومعنى اجتماعهما في الماء المنفعة ان يستأجر ابتداء على أخذ قدمه يوم لكل يوم مائة مثلا ويستأجر أحدهما من الاخر لانه يجوز الاستئجار

أحدهما ثم حال على مال الاخر لم يأت الساعي الا بعد مرور الحول الثاني فان حال لا يكونان خليلين وليس كذلك ولو قال بقي ان يمر على كل حوال لم من هذا ووافق ما نقله عن ابن رشد اه وقد يقال ان الحول اتفق بينهما لان الحول هو مجيئ الساعي فحصل اتفاق باعتبار العلم بالمراعه معهما (قوله ووجه) أي المال كان أو الخيلان وفي الحقيقة: بجمعي في خمسة أو أكثرها اتفاقا هو الماشيتان ولا بد فعه قوله باذنه ما لمعوم على ما يصلح لمن مالك الغنم (قوله ولو لمعوم الناس) أي كان يكون الما معا بل المراح في أرض الموات الماشية (قوله حيث يجتمع الغنم الثلاثة) الثالثة وقت القسولة وهو النوم نصف النهار كذا في المصباح فاذن يمكن اللام في الثالثة فانه قد وقع هذا التقسيم هو الظاهر (قوله وقبل حيث يجتمع الرواح للميت) أي الحول الذي يجتمع فيه ثم يساق منه للميت كما انضم ببعض الشرايح (قوله أو يستأجر أحدهما من الاخر) أي شرب يوم أو يومين أي بقدر شاة تعادلي

(قوله بالمرح) موضع السروج أى المخرج للمرحى قال فى المصباح مرحت الابل سرح من باب نفع ومرح وخرجت فرسى بالقدادة وبعبارة أخرى السراج يفتح السين الابل (قوله ولو كانت من القلة الخ) أى من أجل القلة المعقدة من المداير على تعاونها وان لم يفتح لها مالا فالباقي (قوله لم يكن اجتماعها) أى فلا يصح عد من الثلاثة (قوله الحاجة اليه حيث تعدد) الظاهر ان يقول ارتفاق كل منهما ١٨٤ بالموضعين حيث تعدد كما قيل فى الراعيين قال عيج وانظر هل يشرب الاياحة

فى الميت والمراح للكون كل منهما بأرض موات ليست يده واحده وهو الذى قدمه اولاد من الاشتراك بالاجارة أو الاغارة والظاهر ان الاشتراك فى منفعة الرعى يبرع بهما كالاشتراك فى مال الاجارة أو الاغارة على هذا وما استظهره فى الرواح والميت يكتفى اجتماعهما على الرعى من الضرور كون امرهما موافقا لما نارض موات ليست يده أحد ومنفعة رعايته يبرع لهما منصف بمنفعة القمل التى تحتاج اليه الماشية سواء تعدد أم وقوله واجتماعه معطوف على قوله ان نوبت أى هما كالمالك الواحد ان نوبت المخلطة واجتماعى الاكثر فى الخمسة المذكورة بشرط ان يكون كل منهما حرا مسلما مالكا لاصحاب حل حوله وأقرب بالجمع أو لا وبضمير التثنية تأييدا لاشارة الى انه لا فرق بين الاثنين والاكثر من ذلك (ص) وراجع الماشى ومنه شريك بنسبة عدد جماعه ولو تعدد قصر لاحدهما فى القيمة (ش) هذا تفرقا للمخلطة والمعنى ان السابى اذا أخذ من أحد المخلطين ما واجب عليهما فان الماشى ومنه يرجع على صاحبه بنسبة عددى ماشيتهما ان كان لكل وقصر اتفاقا فكان يكون لاحدهما تسع من الابل ولا تخرس تقسم الثلاث شيئا على خمسة عشر لكل ثلاثة خمس فعلى صاحب التسعة ثلاثة أخماس الثلاثة وعلى صاحب الستة سبعة اثمانا وكذا ان افتردا أحدهما بالوقص على المشهور ومن ان الاوقاص من كانه كان يكون لاحدهما تسع ولا تخرس فان أخذ الشاتين من صاحب التسعة رجع على صاحبه بنسبة اسباع من اربعة عشر سبعان قيمة الشاتين أو من صاحب الخمسة رجع على صاحبه بنسبة اسباع من قيمة الشاتين بعد جعلهما اربعة عشر سبعان أو من كل واحد سبعة ارجع صاحب الخمسة على صاحبه بربعين من قيمة الشاة التى دفعها

فى الرأى الاتعاون فيه عند التعدد ويدل على ما دنا قوله سابقا برفق بعضهم من بعض (قوله وراجع الخ) فاعلم بهنى وفى فعل اذ هو قد يأتى بهنى فعل وعبره وما لا يختص لانه لو عبره لاحتماله الى انه يزيد على يقول ورجع على شريك وقوله فى القيمة متعلق براجع وقوله شريك أى خطبه المشاركة فيما أخذ ولو عبر بالخطيب بدل الشريك لكان أولى وقوله بنسبة عدد جماعه أى بنسبة اشتراط الاتحاد بنسبة لان هذا التام يكون مع اتحاد

(قوله وفي كلام الشارح نظر) لانه قال فلو اخذ من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة عليه باربعة اشباع اذ الشاة التي اخرجها صاحب التسعة من جنس يوق معاً اربعة عشر من كل منع خمسة الاثر فاختفت الشاة عن التسع رجع عليه بخمسة ما بقي من ماشيته (قوله لكن) بانفاق ان كان الواجب برمشاة كما اذا كان واحد تسعة الاثر خمسة فان الواجب على صاحب الخمسة برمشاة وكذا على صاحب التسعة باعتبار الزائد على خمسة وقوله وعلى المشهور ان كان الواجب شاة كلمة كما اذا كان لكل واحد خمسة فقط واخذ اثنين من واحد (قوله فالقيمة يوم الاخذ) هو مذهب ١٨٥ ابن القاسم أي بما على ان المرجوع عليه كالمسكات وقوله بالخ راجع اقول لا شاة وذلك ان من نفسه شاة ثم عند الاجل أراد ان يرد قيمته فانه يعتبر قيمته يوم الرجوع بخلاف من اسكك شاة يعتبر قيمته يوم الاستهلاك (قوله فلو اذ الفلطة) بمنه ومعه

لو يرد لهما فلا تراجع كأن يكون لاحدهما سبعون من القطن والاخر ثلاثون فاخذوا ثمانية محض عالم (قوله رجع الخ) أي عندهم يرى تأثير الخلطة بينهم دون التصاب اذا اكتت تصابا وقد شبه بهرام لابن وهب (قوله وقد علمت ان المذهب) مقابله ما قاله ربيعة من انه اربعة اشباع الخ وأراد بالمذهب مذهب مالك فافانك بالرائد خارج المذهب وهو ربيعة فليصر (قوله على صاحب المائة اربعة اشباعها) وذلك لان الشاة من اخذت من الجموع ويضي أن يكون هذا القول هو الرابع اقدم (قوله وقيل على صاحب الخ) أي لان اجتماعهما انما اوجب الخلطة في الأخرى (قوله الا انه وقع في بيان الاول) تحريف فقد قال في بيان القول الاول ما نصه وفي الثانية

وفي كلام الشارح نظر وعلى القول بان الاوقاص غير منسكة يكون على كل شاة والمراجعة تكون في القيمة لكن باتفاق ان كان الواجب برمشاة وعلى المشهور ان كان الواجب شاة لانه لا يعمى الاستهلاك فالواجب القيمة لا العين وعليه فالقيمة يوم الاخذ لا يوم الرجوع خلافاً لما ذهب إليه ابن القاسم (ص) كما قول السامى الاخذ من تصاب لهما ولا احدهما وزاد الفلطة (ش) تشبيهه في الرجوع بخمسة العدين والحق ان السامى اذا اخذ من تصاب لهما ان كانا اثنين أو أكثر كاربعة فكل عشرة فاخذ من الاثنين من أحد عشر شاة فموتت باربعة دراهم رجع على كل من خلطه بدرهم ابن القاسم فان اخذ السامى من أحد عشر شاة من كانت احدها مظللة و زادوا في الثانية بينهم ان اسوت قيمتهما وان اختلفت فنصف قيمة كل شاة مظللة وتزادوا في الثانية من الاخرين أو كان لاحدهما تصاب ولا تخردون التصاب كالو كان لاحدهما ما من القطن والاخر خمسة وعشرون وزاد السامى على شاة الفلطة فاخذ شاتين وقد علمت ان المذهب يوم شاة واحدة تصاب صاحب المائة لكن لما كان اخذها بالتأويل أشبه بحكم الحيا كم مسائل الخلاف لم يقتض ويترجعان في الشاتين على صاحب المائة اربعة اشباعها وعلى الاخر خمسة ما وهو قول محمد ومسنون وقيل على صاحب المائة شاة وتقسيم الثانية على مائة وخمسة وعشرين وهو مذهب ابن عبد الحكم اه وذكر نحوه هذا انت الله وقع في كلامه في بيان القول الاول تحريف (ص) لاغصبا (ش) معطوف على معنى ما تقدم أي فاخذت ما ولا لا تصاب فتكون مصيبة من أحد من نعمه ولا يرجع على صاحبه بشيء والجاهل حكمه حكم الناصب وقوله (أو لم يكمل لهما تصاب) المعطوف محذوف أي أو من لم يكمل لهما تصاب أي فاخذت شخصاً أو أخذت من لم يكمل تصاب كماله أو لكل خمسة عشر من القطن فان من أخذ من غيره لا يرجع على صاحبه بشيء ولاخذ من ذكر غصب بعض والمنازعين المعطوف والمعطوف عليه ظاهرة لان الغصب في المعطوف عليه لا بد من القصد وأما في المعطوف فهو حاصل من غرقه وهذا مفهوم من كلام ابن بشير (ص) وذكر ثمانية خالط نصفها ذوى غائبين أو نصف فقط ذا أربعين كخلط الواحد عليه شاة وعلى غيره نصف القيمة (ش) اهل ان هذا كمرستين الأولى اذا كان عند شخص غائب من القطن خالط باربعين منها صاحب اربعين وبالاربعة الاخرى نصفها أيضاً

٢٤ شى نى على خمسة على صاحب المائة اربعة اشباعها وعلى الاخر خمسة (قوله لا بد من القصد) أي لاجل ما بقي فليكن (قوله ذوى شاتين الخ) وقال ذوى اربعين ليكن اظهر لان كلامه يقتضى ان كل واحد يملكه ما يكون له من قوته تعالى ذوى عدل منكم وليس كذلك لكن قوله وعلى غيره نصف القيمة يدل على ان لكل واحد اربعين واحقر بقره نصفها مما خالط احدا الطرفين باقل من نصفها كالثاني وآخر باكثر من نصفها فليكن خالطه الاول كالمقدم على ما تقدم

(قوله الأول الخ) ولينظر كبرية الاقوال القول الثامن ان كل واحد من الطرفين لا خلطة بينهما وبين الطرف الاخر يسامعي ان خلط الخلط ليس مخلوطا فيكون على صاحب الثمانين ايضا شاة لان كل ثمانين فيها شاة عليه نصفها وعلى كل من الطرفين نصف شاة القول الثالث ان صاحب الثمانين بعد خلط الكل واحد من الطرفين بجميع الثمانين وكل واحد من الطرفين خلط لصاحب الثمانين الاربعين فقط فالواجب شاة وثلثان على صاحب الاكثر ثلثا شاة وعلى كل نصف شاة لان صاحب الثمانين اذا خلط الكل واحد منهما بجميع ما كان هو صاحب الاكثر فله ثلثا شاة وعلى كل واحد نصف شاة لان كل واحد منهما انما يخلط بالكل واحد صاحب الثمانين الاربعين التي خلطته فقط والقرص ان له اربعين والقول الرابع ان صاحب الثمانين بقدر خلط الكل واحد من الطرفين بجميع ما شابه وان كل طرف لا خلطة بينهما وبين الاخر فالواجب شاة وثلث على صاحب الثمانين ثلثا شاة وعلى كل واحد ثلث وجمه ذلك اما اذا نظرنا الى الثمانين مع الاربعين مع قطع النظر عن الطرف الاخر كان الواجب شاة على صاحب الثمانين ثلثا شاة وعلى صاحب الاربعين الثلث وكذا التقدير مع الاربعين الثانية ولكن صاحب الثمانين اعترض في قرص واحد وهو واضح ١٨٦ (قوله ان الخليطين كالخلط) أي الخليطين أي صاحب الاربعين أي

الخالطين لصاحب الثمانين بمثابة الخلط الواحد لان خلط الذي هو أحد صاحبي الاربعين انخلط أي صاحب الثمانين لانه مختلط لصاحب الاربعين الاخرى وقوله خلط أي صاحب الاربعين الاخرى فكأنهما خلط الواحد لصاحب الاربعين ثمانين فخير بان هذا تصحيح بان المشبه بالخلط الواحد هما الخليطين والمختف مخالفة لانه استدل انبر الذي هو قوله كالخلط الواحد لصاحب الثمانين ولا يقتضي انه على كلام المصنف يقتضي ان صاحب الثمانين خلطه متبعا حقيقة الا انه كالواحد سكر ولا ظهوره

فالاحسن ما في الشارح (قوله ثم يظهر) بل يظهر الفرق في أخذ السامعي فان قلنا ان خلط الخلط خلط يأخذ وأربعين من الثمانين مع ما شابه وان قلنا ليس له ذلك بل يأخذ من كل ثمانين شاة على حديثها (قوله يلدوا أحد) أي كان ذلك أي ما ذكر من كونه خلط بأربعين ذأربعين وابقى الاخرى وقوله أبلدين أي بان تكون الاربعون التي يخلط بها يلدوا التي حصل فيها الخلطة يلدوا أخرى وقد وجد شروط الخلطة من اتحاد الراعي والمراعي وعز ذلك في الجزء الذي فيه الخلطة (قوله على ثلاثة أقوال) القول الثاني ان على صاحب الثمانين شاة وعلى صاحب الاربعين نصف شاة لان السامعي يأخذ منهما شاة عن الثمانين المختلطة ثم يأخذ من الاربعين التي لا خلطة فيها نصف شاة لانه يصفها الى الاربعين التي قد ردها مع خلطه وهو قول عبد الملك ومحمون وقال ابن الملبشون على صاحب الاربعين نصف شاة وعلى الاخر ثلثا شاة فالواجب شاة وتسعين مضمون وهو أحب الي (قوله ان الجميع) أي التي هو مجموع الاربعين التي خلط بها والتي لم يخلط بها (قوله هو جواب عن المستقلين) قال في الرائد يكون جواب الملبشون الحكمي لا الاصطلاحي اذ لا شرط هنا يكون جوابا عنه (قوله لانه خلط خلط في العبارة

حذف والتقدير وانما قلنا كالمطل الواحد الحقيقي ولم نقل محالاً حقيقياً لأنه خليط حكماً باعتبار الاربعين التي لم يخالطها
 (قوله لأنه خليط حكماً) أي باعتبار التي لم يخالطها خليطاً حكماً باعتبار صاحب الاربعين لاحقيقة وقوله لأن منعه خلطاً أي
 حقيقة باعتبار التي خالطها وقوله وخلطه خليطاً أي خلط الخاطئين في خلطه الأول واقع على نفسه باعتبار التي لم يخالط
 بها الخاطئين واقع على نفسه باعتبار الاربعين التي خالطها هو الشيء واقع على صاحب الاربعين والقاعدتان الخاطئتان لخلطها
 لشيء مختلط لثلاث الشيء نفسه باعتبار الاربعين التي لم يخالطها لنفسه حقيقة باعتبار الاربعين الاخرى من حيث انها
 في ملكه فعند ان اعتباراً ونفسه باعتبار التي لم يخالطها خليطاً حقيقة له صاحب الاربعين فيكون باعتبار التي لم يخالطها خليطاً
 حكماً لصاحب الاربعين وخلطها حقيقة لنفسه باعتبار الاربعين التي خالطها من حيث انها في ملكه فقد خلط خمسة بخصه
 من حيث الجمع في ثلاث واحد وخمسة الثلاثة مخلوطة بخصه الغير وقوله وفي الاربعون أي باعتبار الاربعين التي لم يخالطها
 بها خليطاً خلط (قوله وخلطه خليطاً) وهو الاربعون (قوله وان استمع به الباطل) أي بقوله ان خلطه انخلط لا يجري
 في المثلثة الثلاثة لأنه ان خلطه لشيء خالط آخر فيكون ذلك الخاطئين ١٨٧ محالاً لا تكرر كالمثلثة الاولى فان صاحب

الثلاثين محال لكل من صاحب
 الاربعين قطعا فيكون بين كل من
 صاحبي الاربعين خلطاً بناء على
 ان محال الخاطئين لخص محال
 لذلك الشخص ولا يأتي هذا في
 المسئلة الثانية لأنه ليس هناك
 الاختلاف واحداً آخر هذا بيان
 ما أشار إليه الباطل بقوله لأن
 الثانية ليس فيها الاختلاف واخذ
 أي فليس فيها خليطاً خلط
 وحاصل الجواب ان انها خليط
 خليط باعتبار الاربعين التي
 لم يخالطها هو الحق انه استمع به
 حق (قوله وحذف جواب الثانية)
 واحسن منه ان في كلامه حذف
 الواو وما عطف به ليس قوله

الاربعون التي لم يخالطها بأكفاليه من تشبيه الشيء بنفسه وان استمع به الباطل وقوله
 عليه شاة الخ جواب الاولى وحذف جواب الثانية لأنه لم يخالط من جواب الاولى لأنه لم يخالط
 منه ان القاطعة على حكم الصف لم يخالطه ان القاطعة في الثانية على حكم الثالث وقوله وعلى
 غيره أي كل واحد من غيره وانما صرح بجمعهم الاولى وهو قوله شاة الخ مع قوله وراجع
 من قوله كالمطل الواحد لتو قاطعاً لا يخالطه وليس قوله بالقيمة تكراراً مع قوله وراجع
 لما خذ منه شيء يكمل ثالثاً في راجع الخاطئين وهذه في السامع يعني أنه اذا وجب جزء
 من شاة أو بهر ياخذ القيمة لساوٍ وعليه بقوله عامل يتعلق به أي وان وجب للسامع
 جزءاً أو جزءاً ببعض أحد الخاطئين أخذ القيمة بالزمان فذكر على حذف قول الشاعر
 • وناخذ بضعاً من ناب عيسى • (ص) وخرج السامع ولو يجذب طلوع الثريا بالقبور
 (ش) أي وخرج السامع لبيان الزكاة كل عام خصية أو جذب لان الضيق على الفقراء
 أشد فيحصل لهم ما يستغفرون به سنة وتروجه طلوع القمر ايام القمر فان الثريا بعدة
 نجوم معروفة طلوعها يكون تار مع الغروب وتارة عند ذلك الليل وتارة عند ذلك
 وتارة عند غروب ذلك من اجراء الليل بحسب الارض من شاة وصيف وغيره يروى
 وتارة مع طلوع القمر ولا يكون الا في اول الصيف وبعبارتها أخرى وطلوع الثريا هو التيم
 المعروف بالقبور حينئذ السامع هو السامع الى صباههم وطلوعها بالقبور منتصف ايار

كالمطل الواحد تقديره عليه شاة وثلاثها أي شاة في الاولى وثلاثها في الثانية وقوله وعلى غير الخ أي نصف ما لو وجب على صاحب
 الثنتين وهو نصف شاة في الاولى وثلاث في الثانية (قوله بمعنى أنه اذا وجب لغير شاة) لا يتصور وجوب الجزع مع ما راعه عليه
 المصنف من ان خليط الخليل خليط فلا يتصور الاعلى مقابله (قوله عامل يتعلق به) أي الذي هو أخذ الشيء هو جواب عن شرط
 مذهب (قوله ولو يجذب) بالعامية والطريقة أي المستحب بل تدعى أي أحب القائل لا يخرج حسنة الجماعة ثم في سقوطها
 واخذها حسنة النسب العامين قولان (قوله طلوع الثريا الخ) ليس ظروفاً وانما هو مدرك نائب عن الظرف أي وقت طلوع القمر
 والمصدر ثيوب عن ظرف الزمان بكثرة قال ابن مالك وقد ثيوب الخ وثقفة الساعات من أمو الهيم بخلاف الاخرين قال الزكاة كما
 في (قوله نسب) بكسر اللام المجهدة والجذب بالذال المهملة وأما بالذال المجهدة فهو ما تقدم في قوله ولو يجذب أحد (قوله حسنة
 تروجه) أي طرفة تروجه وليس المراد بالسنه حقيقة (قوله فان اثاراً عذبة ثيوب) أي احد عشر (قوله وتار مع طلوع
 القمر الخ) الحاصل ان الثريا موجودة دائماً لا نحو شهر في كل سنة فانما انقبض وتكون في ذلك الزمن موجودة في الثمار
 وتسمى العامة ذلك بالثيابين (قوله هو التيم المعروف) بجهة معترضة وقوله حين خروجه هو طلوع وقوله بالقبور يتعلق بطلوع

(قوله على حساب المتقدمين) أراد اصطلاح أهل الروم (قوله وعلى حساب المغاربة والقلاحين) انت شيربان هذا كما اشهر اصطلاح قبلي فكيف يستند القلاحين والمغاربة ويمكن الجواب بأنه لعله أراد قلاحين مصر لانهم قبط في الاصل ويشهم منه ان اصطلاحهم حادث وان اصطلاح الروم قديم ويعلم من ذلك ان المغاربة وافقت أهل مصر في هذا الاستعمال (قوله ونيط الحكمه) هو طلب خروج السعاة (قوله في اعوز) أي احتياج اليه في المختار اعوزه الشيء اذا احتاج اليه فلم يقدر عليه وفي المصباح اعوزناه عوزا وتامل (قوله يجعل الخ) أي المشقة الحاصلة بسبب جل الزكاه (قوله اوتوب) معطوف على المشقة (قوله واختاره ابن عبد السلام) وذلك لانه يلزم على تعليق الحكم بالسنتين الشمسية اسقاط عام في نحو ثلاثين عاما قالوا والمواب البعث اقول الحرم لان الاستقام انما هي متعلقة بالعام القمري لا الشمسي ابن عرفة يرد بان البعث حدثت بالشمسية لا القمريين لاجتماع الناس بالماء لانه حلول لكل الناس بل كل على حوله القمري فاللزام فيمن يلفظ أحوااله الشمسية مات يذليه القمري به حولا كونه في العام الزائد كن تحذف ساعه لا سقوطه ومن تحذف ساعه وأخرج أبو راعي المختار وقال للقاضي قوله ويخرج الساعي ولو أدى الى اسقاط عام في نحو ثلاثين عاما أي ثلاثة وثلاثون كما قرره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وهذا هو الذي جزمه المصنف في التوضيح ومنه قوله ان في فروقه لا مانا كما لم اعاق الحكم هنا بالسنتين الشمسية علم انه يؤدي الى اسقاط عام في نحو ثلاثين عاما مع ابن عبد السلام ١٨٨ وابن عرفة ضعيف ٥١ (فائدة) اعلم ان كل سنة من السنين الشمسية

على حساب المتقدمين وعلى حساب المغاربة والقلاحين السابعة والعشرون من شمس والشمس في عشر درج حتم من برج الجوزاء وهو أول فصل الصيف وانما طلب خروج السعاة في هذا الوقت ونيط الحكم به رقبا بالناس لاجتماع المواشي على الماء في اعوزه سن بعده عند غربه وتختف المشقة عنهم يجعل الزكاه في الساعات وتعب السعاة السراهم وهم متفرقون على الماء والمرابي لو خرجوا في زمن الربيع وان كان الاصل الناطة الاحكام بالسنتين القمريه وبه قال الشافعي هنا واختاره ابن عبد السلام واقتصره واعتراض ابن عرفة عليه والرد على ابن عرفة في شرحنا الكبير فاصل خروج الساعي واجب وأما خروجه في الوقت الخاص فيجوز ان يكون واجبا بحيث يمنع التقدم عليه والتأخر عنه ويحتمل انه سنة والتعليل بقيد (هي) وهو شرط وجوب ان كان وبلغ (ش) يعني ان يحج الساعي شرط في وجوب الزكاه كالنصاب على المشهور لعل أهل المدينة ان كان ثمة سعاة ويحكمهم الوصول الى أرباب المواشي وعدواخذاما لم يكن أول يصل الى يوم

يزيد على السنة القمريه بأحد عشر يوما (قوله فاصل خروجه الخ) أي لانه وسيله لواجب (قوله فيقتصل ان يكون الخ) ولا ينافيه قول المدونة سنة السعاة أن يخرجوا أول الصيف عند اجتماع أرباب المواشي وعاشم على الماء لتخفيف عليهم وعلى السعاة لان معناه طريقتهم وقوله والتعليل بقيد أي لتعليل المدونة بالتخفيف على أهل المواشي وعلى السعاة (قوله

كالنصاب على المشهور) أي ان يحج الساعي شرط في وجوب الزكاه على المشهور ومقاله لا فرق بين الماشية وغيرها فانه كان زكاه كالتجب بمرور الحول سواء اصاب الساعي أو لم يحج وهو مقابل المشهور وحكاية بشرهم ان كلامه مصرح في ان النصاب شرط مع ان سبب (قوله ويحكمهم الوصول) فيه اشارة الى ان قول المصنف وبلغ معناه وأمكن بلوغه أي وصوله لانه لو أريد به حقيقته وهو الحي لم يزم غلبه ان يكون الشيء شرط في نفسه لان الضعيف وهو راجع لحي الساعي (قوله وعدواخذ) فيه ثلاثة أمور وهي انه يقتضي أن أخذه هذا اخذه قبل وجوبها لعدم امكان وجودها قبل وجود شرطه وانه اذا مات المالك بعد بلوغه وقبل علمه أو بعده وقبل أخذه يستقبل الوارث مع انه انما يستقبل كائنا في عتقه قبل تمام العام أو بعده وقبل بلوغ الساعي وانه اذا اقتضت ولو بدخ فراق قبل الاخذ لا يجب على ربه أو ليس كذلك انما اتفقوا أوضاع بقر بعد مقام العام وقبل حجي الساعي بقصد القراخي اذ اخذ معاملة به يقتضي قصد ما تفاق في خلاف ما تطلب أوضاع بغير قصد ولو بعد بلوغ الساعي وعده فلاز كلفه ما تفاقهما وكذا اتفق على عدم الزكاه فيما تطلب أوضاع بصدقه بغير قصد فراق بعد العام وقبل بلوغ الساعي فان كان بعده وقبل أخذه فاشترط ابن عبد السلام لازكاه وان عرفة يجب كذا في عب الان قوله أوضاع بقر بطله بعد تمام العام وعلى المصنف فالاول ان يقول أوضاع بقر بطله بعد حجي الساعي وبقي ما اذا صح قبل العام بقر بقرارا فليس بالمرجوب وهو الحق وأجاب الشارح بان فائدة تلك الزيادة انما هي بالنظر في الزكاة والنقض كالأشياء الشارح بقوله

او وصل ولم بعد الخ والحق اسقاط تلك الزيادة على عبداً خذوا الزيادة نقص فيها التام على مثله أخرى أشارها المصنف
بقوله ان سال الخ (قوله هو عاتل غير مذكور) أي لان الجني لم يذكر كره المصنف بخلاف الخروج فانه في كلامه معنى وذلك
لانه قال وخرج الساعي والقيل يدل على المصدر نحو عدلوا هو اى العمل ثم اقول والحق في ذلك انه قيل قوله بل على معنى
الاستكان والتقدير وهو اى الجني شرط وجوب ان كان هنالك ساعاً وامكنه الجني . وقد يقال لاداعي لتلك بل باقاً المثل على
ظاهره حسن والتقدير وخرج الساعي شرط وجوب لكن لا مطلقاً بل بعد وجوده وصورة بالقيل (قوله او العرض) يحذف
خاص على عام وذلك لان المرض لا يكون الا نادياً بخلاف الحق يكون قديماً ١٨٩ (قوله بوجه) انما هو التفرع أى

فقبله وقوله قبله طرف المقدري
ويستقبل الواو اذا مات
خبره قبل بلوغ الساعي (قوله
فلا يجب على الواو الاخراج)
زاد في ك ل يمكن يستحب
الخراج في مسئلة موت مورثه
(قوله بل تكون في مرتبة الوصايا
بالمال وعلى الورثة ان يفرقوا
في المساجك الذين يتحل لهم
الصدقة وليس الساعي قبضها
لانها لا تجب على الميتا كانه مات
قبل حلولها اذ هو لها ساعي
الساعي مع مضي عام والاولى في
الحال ان يقول بعد قوله مات
رب المال في بعد الحلول وقبل
مجيء الساعي فانه لا يجب على
الوارث الاخراج وعلى فرض انه
بوصى فلا يجب من رأس المال
ثم من الثلث لكن في مرتبة
الوصية بالمال المعلوم (قوله وتحل
الخ) لا يصح هذا التقيد لانه
كلامه من ان استقبال هذا المال
بخصومه واما الضم فقد تقدم
ولا يصح ان يراد قبل الوجوب
التي يتوقف على البلوغ والعد
والاخذ يستقبل الواو اذا

فان كان به والحق اتفاقاً او وصل ولم بعداً ولم ياخذ فزادت أو نقصت جوت
أو دمج لم يقصد به الفراق فاعتبر ما وجد كما يأتي في قوله وان سال فنقصت أو زادت ولم
يصدق أو صدق ونقصت فالموجود في التقدير في قوله هو راجع لجي الساعي لا لخرجه
فهو عاتل في غير مذكور ولا للساعي لانه اسم ذات وهو لا يكون شرطاً وانما الذي يكون
شرطاً اسم المعنى أو العرض مثلاً وقوله ان كان وبلغ فان لم يكن وجبت الزكاة عند الحلول
اتفاقاً وكذا ان كان ولم يمكن بلوغه كما تقدم كلام الشارح فلو أمكن بلوغه ولم يبلغ فان
الزكاة لا تجب به وبالقول (ص) وقوله يستقبل الواو ولا تبدأ أن أوصي بها (ش) أي
واذا فرضنا على المتزوجين أن يجي الساعي شرط وجوب فثابت رب الماشية بعد الحلول
وقبل مجي الساعي أو أوصي بها من ارجاء فلا يجب على الواو الاخراج لان الواو
مات قبل الوجوب ويستقبل الواو حلولاً من الآن ولا تبدأ الوصية على ما يخرجه
قبلها من الثلث من فكاكاً من صدق امر يضرب ونحوهما بل تكون في مرتبة الوصية
بالمال المعلوم عما يأتي آخر الوصايا في قوله وقدم لخص الثلث فكاكاً من فكاك هذا
بمعارض ما يأتي من قوله كثر وماشية وان لم يوصى أي فخر من رأس المال لان ما
هنا يحول على ما اذا كان ساعاً وما يأتي على ما اذا لم يوجد ساعاً أو وجد ومات بعده
ويحل استقبال الواو اذا لم يكن عند الواو فغصب فان كان عنده يضم له ويرى كى
الجمع كما يفيد قوله وضعت القائمة الخ (ص) ولا تجزئ (ش) أي ولا تجزئ كذا
من اجرها قبل مجي الساعي ولا يخصص تقريره هذا على كون مجي الساعي شرط
وجوب بل ولا على انه شرط صحيح لان ما فعل قبل حصول شرط الاداء فهو وما يأتي من قوله
او قدمت يكسره في عين وماشية يحول على من الساعي لهم أو لهم ولم يبلغ (ص) كروره
بها ناقصة (ش) تشبه في الاستقبال والضمير المجرور بالمصدر عاتل على الساعي
والمجرور بالمرفع عاتل على الماشية أي كروره الساعي بالماشية ناقصة عن غصب (ص)
ثم رجع وقد كملت (ش) ولادة أرباب لمن نوعها فانه يستقبل ربه لا يحول لان
حلولها انما هو مروه بها بعد مروه بالحول عليها ولا يبقى للساعي ان يرجع على الماشية ولا
يعلم في العام الامراتين ورسله لانه لو كان يرجع بعد ان يمر بها ثم كذلك لم يكن ذلك حجة

يشقني انه اذا مات بعد البلوغ وقبل العداء بعده وقبل الاخذ يستقبل الواو بماله وليس كذلك فلهذا افاطلة الشارح
ان الضمير في قوله وقوله راجع لجي الساعي (قوله ولا تجزئ كذا كلفن اخرجها) اذا اصل انه لا يجزئ قطعاً عن واجب (قوله
ولا يخصص الخ) فيه ان المصنف لم يصفه فقرها وانما ساقه حكمه مستقلاً لان التفرع لا يصح لانه لا يترجم في الوجوب في
الحصة وقد يقال لاجابة ذلك لان من المعلوم ان ما كان شرطاً في الحصة متى فقدت الحصة (قوله لهم ولم يبلغ) أي لم يمكن
بلوغه (قوله لان حلولها) تعليل قوله يستقبل وكما قال وانما كان يستقبل لان حلولها امر ووجهها أي وقد كانت باقية

(قوله لانه يحمل الخلاف) وقد علمت أن الرابع انه يستقبل أى ونامر من ضم النتائج ولو لاقل فبقا قبل الحول ونامر أيضا من قوله كيدل ماشية فحقان وان دون نصاب يعنى أو نزعها وان التشبه فى البناء لا يعارض ما هنا فى الاستقبال فى الابدال بنوعه هان ما هنا انما حصل ابدال بعد تمام الحول بوجه ناقصة ونامر فيه الابدال قبله (قوله فانه يستقبل من يوم كملت) كتب شيخ بعض شيوخنا ما نصه قوله فانه يستقبل الخ ثم ان جاء السامى فى نائى عام بعد ان مضى من يوم الكمال اثنا عشر شهرا فلا اشكال وان جاقبل ذلك بان جاء وان خروجه وهو طالع الثريا بالغير نائى عام قبل تمام اثني عشر شهرا فلما قلنا انه يأخذ زكاتها ويكون بمثابة ما اذا قدمت قبل الحول شهر أو شهرين لانه ان لم يأخذها فى هذه الحالة يذم عليه ونامر وجهه عند تمام اثني عشر شهرا فلم يزل عليه خروجه مرتين ١٩٠ فى العام وهو لا يجوز وان لم يخرج ونامر تأماته بكون نائى عام فنه ضايع على الفقهاء وهو لا يجوز اه والذى

أقول ان الظاهر الامر بالمسير واعتقر ضياع حق الفقهاء فى ذلك لمصلحة الساعات (قوله اجراء) أى الاخراج أى مع ثبوته بينة فلا يصح قبحه فيها قال ابن ناجي ولعل المصنف انما عبر بالاجراء لقتاله قول عبد الملك بعدمه والاقاروا به مبرحة بالحوار وقضيه ايضا انما التصحيح بوجه الحول ولا يعارض هذه قوله ولا يجزئ ان يخرجها قبله لانه فيما اذا بلغ بسد فى عامه وما هنا تختلف (قوله لشغل) أى بلها او قسمة (قوله وعكس ابن راشد فى المذهب) ينبغى تأخاها الغالى (قوله على المشهور يعرف عدها الخ) بمقابله ما قاله ابن الملبشون من انه انما يأخذ كل عام مضى على ما قاله صاحبها انها كانت عليه (قوله ابن مرفة) ولا يضمن زكامة متقطعة أى لا يضمن رب الماشية فليس الفاعل السامى ونفس ابن مرفة ولا يضمن زكامة متقطعة ولا تصحها ولو يذبح أو يبيع البسعى مام برقرار اه ان (قوله ولا يذبح ابهام بجيشه) أى فلو قلنا يذبح ابهام بالحاضر لاخذ جميع ما تقدم وتقص الاخذ التماس لانه اترمت فى ذمته فبأخذته الكل (قوله وهذا بالخلاف) أى ما تقدم من حكون التبدية باعام الاول امره متفق عليه فبين تختلف عنه الساعات واما الهالاب فنه خلاف ما ذكرنا عبارة الخطاب والرابع ان الهالاب يعتبر فيه تبدية العام الاول (قوله ولو قال والاعل على ما وجد فى الماضى الخ) وفيه اشارة الى انه لا ينظر لقول المائل ولو اقام سنة فاعلى له قال بعض الاشباح والظاهرة به بينة بالاربعين بقوله لانه الهالاب

ولا انقسط لها حول وقد ما كمالها ولادة وابدال لانه يحمل الخلاف اما لو كملت بشاة من شرائها واهبة او ارث فانه يستقبل قول واحد لكن ليس فى كلامه بيان الوقت الذى يستقبل عنه وفيه تفصيل وهو انما ان كملت ولادة وابدالها بما يشبهه من نوعها فانه يستقبل من يوم ضرره لان مرور السامى أو لا يغيره الحول وتقدم ان النتائج حوله حول أمه وتقدم ان مبدل الماشية بما يشبهه يبنى على حول المبدلة وان كملت جيران أو شراء أو نحوها فانه يستقبل من يوم كملت كما مر عند قوله وضمت الفائدة له (ص) فان تختلف وأخرت أبرأ على المفسر (ش) يعنى اذا كان الساعات موجودين وشأنهم الشروح ويختلفون فى بعض الاعوام لشغل خارج جمل زكامة ماشية اجراء وسد لئلا كلام المؤلف على ما اذا تختلف عدها لانه يحمل الخلاف على ما قاله الزجرجى واما ان تختلف لاعداد قائمهم بغيره من كلهم ولا خلاف فى هذا الوجه وعكس ابن راشد فى المذهب بحكى أن المشهور عدم الاجراء فيها اذا تختلف لا مدخوع الزجرجى حكى فيه الاتفاق على الاجراء (ص) والاعل على الزيد وانقص الماضى بتبدية العام الاول (ش) يعنى ان السامى اذا تختلف والماشية نصاب ولم يخرج الزكاة فى مدته فتقطعه فانه يعمل على الزيد الموجود لعام يجيئه تمامها ولما مضى من الاعوام على المشهور وعرف عدها فى كل سنة أو لم يعرف وهو قول ابن القاسم والمذهب ومحمد وابن حبيب ومسنون وعليه عمل أهل المدينة فلو تختلف عن خمس من الابل أربعة أعوام فوجدها عشرين أخذت من عشرة أعوام فوجدها عشرين أخذت أربع شياء ابن مرفة ولا يضمن زكاة مدته فتقطعه قال فى المدونة وان رجعت الى مالها زكاتها فلا صدقة فيها وكل ذلك بتبدية العام الاول فى الاخذ من ماله الى عام يجيئه ولا يذبح ابهام بجيشه ثم يطالب زكامة ما قبله فى ذمته التمسى وهذا بخلافه فين تختلف عنه السامى واحتساب قوله فى الهالاب ولو قال والاعل على ما وجد فى الماضى ان كان اخضر وعمل ما اذا وجدها صاحبها (ص) الا

(قوله هذا فائدة الخ) لا يخفى ان هذا يؤيد بان المصنف التفرغ في المصنف ان يقول فيما بعد فلو ان بقائه التفرغ (قوله وهو مستغن من قوله عمل على الزيد) استغنائه منقطع من محذوف وهو في الحقيقة مستغن عنه بقوله بتدنية العام الاول لانه لفائدة في التدنية العام الاول الا انه اذا نقص الاختصاص بالانصب وانما به زيادة لا ينصاح والبيان (قوله فصدق بما اذا نقص الاختصاص بالانصب والصقة) مثله بعض بقوله كالتحقيق خمس سنين ثم ما فوسعه حاشا وعشرين من الاول فانه يأخذ فلاولى بنت خاص وغيرهما من عشرة شاة اه اقول لا يخفى ان هذا مما عمل به الشارع لتعويض الاختصاص فيكون معنى قوله تنقيص النصاب في هذه الصورة أى النصاب التي تركت من نفسها لانها انقصت أصلا (قوله وقد يختلف عنها أربعة أعوام) أى وسائط العام الخامس (قوله بأخذ الثلاث شاة) الأولى ان يقول بأخذ أربع شاة (قوله وصدق) أى من غير عين متعما وغيرهم في عام الكمال فاذا أخبر أنها كملت في العام الاول ١٩١ منها والثاني صدق (قوله

عندما لم يرب القاسم) ومقابلته
مالا نسب فانه المحقق في الاعوام
كلها بالكمال (قوله ولكنه
يعمل) الاولى الفقه وقوله
ولكنه الاستدلال بالنظر لقوله
الآن ينقص (قوله على ما وجد
فيه) أى في وقت الكمال أى
لو كان الكمال ولو حذف في مكان
أحسن (قوله الآن ينقص الخ)
مثال ذلك كمثل شاة أربع
أعوام فكمثل النصاب في خلفه
وصارت مثلا إحدى أربعين
وأخبرنا كملت في العام الثاني
أنقصته للعام الثاني والثالث
وسقط الاول لعدم كماله الرابع
لنقصه عن النصاب فهو ثمانية
في اعتبار وقت الكمال (قوله
وهو الرخص) خلافا لما ذكره
الشيخ وتوضيح الشيخ
الشيخ عبد الرحمن قوله كخلفه
الخ متبع في مطلق الاعتبارات فان

ان ينقص الاختصاص بالانصب أو الصقة فيعتبر (ش) هذا فائدة القول بتدنية العام الاول
وهو مستغن من قوله عمل على الزيد والنقص ولو ان بقائه التفرغ فيقول فان نقص
الاختصاص بالنصاب أو الصقة اعتبر لكان نسب والمعنى ان الساعي يأخذ في كل عام عاومه
لما في الاعوام مبيت ثمانية الاول الان ينقص الاختصاص العام الخامسة النصاب كخلفه
عن مائة وثلاثين شاة أربعة أعوام ثم وجدها اثنين وأربعين أو ينقص الصقة كخلفه
عن ستين بلا خمسة أعوام ثم وجدها سبعة وأربعين أو خمسة وعشرين فيعتبر ما بقي في
الاول يسقط في كل عام الرابع لنقص النصاب بعد أخذ ثلاث شاة في العام الاول
وفي الثاني يأخذ ثلاث شاة يكون عن العام الثالث والرابع والخامس لقصوره عن سن
الحفاظ بعد أخذ خمسة في العام من الاول وفي الثالث عشرة شاة لقصوره عن سن
الحفاظ بعد أخذها في العام الاول وفي قوله أو الصقة مائة شاة أو مائة شاة جمع فيصدق
بما اذا نقص الاختصاص بالنصاب أو الصقة مع ما على القول بأنه يبعد أبعام بحيث لا يقابل لما
ذكره المؤلف فانه يأخذ في كل عام عاومه على ما وجدها عليه في عام بحيث ولا يراى تنقيص الاختصاص
النصاب أو الصقة فاذا كانت عام بحيث لا تأخذ أربعين شاة وقد يختلف عنها أربعة أعوام
فانه يأخذ من كل عام شاة لا يعتبر النقص الحاصل بأخذ الثلاث شاة (ص) كخلفه عن
أقل فكمثل وصدق (ش) يعنى ان الساعي اذا غلبه ثمانية كمثل ستين مثلا عن أقل من
نصاب كمثل ثمانية فخاف ثم وجدها كملت ولا تأخذ أقل من ثمانية فاعلم ان النصاب أو الصقة
فان المستبعد في وقت الكمال عند ابن القاسم ومالك يسقط ما قبله ويرى كمالا من حين كملت
ويصدق في وقت الكمال ولكنه يعمل على ما وجد فيه الان ينقص الاختصاص بالنصاب
أو الصقة فيعتبر هكذا في عامه ما ح وهو الرخص ولو كملت بمائة ليجب الامن من
الكمال انقضا وبعبارة أخرى التشبيه في اعتبار وقت الكمال ولو قيل انه تشبيه بما تضمنه

هذا يعتبر على كل سنة ما فيها كخلفه الشارع في التشبيه باعتبار ما بقي بعد النقص اه (قوله ثمانية) أى فيما تضمنته
وقوله وهو الكمال هنا بخلاف ما تقدم فان فيه كمالا ونقصا لقوله عمل على الزيد والنقص فالتشبيه بالساعي لا ما تضمنته
بل هو وجهه وقوله الباعين معنى من معطوف على قوله من العمل أو بما تضمنته قوله بتدنية الخ وكما ثبت بالاعمال الاول
من أعوام الكمال وقوله لانه حاشا تشبيهه كوراى في حد كوراى ان الجامع موجود على حال فالتشبيه بالتعاقب عنه
الساعي (قوله بما تضمنته) أى بما تضمنته لان هذا وجهه وأما التشبيه فهو من تحق الساعي عنه وهو كماله ونقصت قال
مع (تنبه) قد علم مما ذكرنا ان هذا التفرغ في التشبيه واحد وان كان الثاني أحسن لانه تشبيهه كوراى في كلام
المصنف وأما المصنف فمدى في تعيين عام الكمال على التفرغ من قوله وصدق أى وصدق في عام الكمال أى في تعيينه

(قوله على ما وجد) أي على زكاة كل عام من يوم كنت على ما وجدته إلا أنه ترك كل عام ما فيه (قوله أنه حينئذ تشبيهه بذكر كور) أي بخلاف ما إذا جعل تشبيهه في اعتبار وقت الكمال فإنه لم يتقدم وقت الكمال ذكر كذا قرر والمتبادر من كلامه يخرج أن خلاف الحسن تقرير الشيخ عبد الرحمن وذلك لأنه تشبيهه في مطلق الاعتبار وهو لم يتقدم ذكر (قوله هاربا) لا يقتضي على الغلبة إلا يجعله حلاسية أي هاربا رايها وجدها ١٩٢ حلاسية يلزم عليه حذف القاعل والقاعل لا يهدف إلا في مواضع وأيس هذا

منها ولومني على العربة لقال
لأن نعمت مائة هاربا (قوله)
هذا يخرج من قوله والنقص
الأولى أنه يخرج من قوله صدق
لغيره منه أنه ان قامت بيته على
عليه بخلاف آخره من النقص
كذا ذكره محشي تمت وحاصل
مسألة الهارب أنه لا يعمل على
النقص وإنما يعمل على ما هرب
به في الأعوام الماضية وعام
الحضور يعمل على ما فيه كان
عام الحضور نصبا أو أقل ويراي
تبدلة العام (قوله ويراي
الخ) مثال ما إذا نقص الأخذ
التصايب أن هرب بها وهي
ماتان وشكأن ثم قدر عليه
في العام الخامس وهي أربعون
فتؤخذ واحدة من عام الأطلاع
وثلاث من أول عام الأربع
سنتين قبله ثم من كل سنة من
الثلاث سنتين شكأن لتقصص
الأخذ لتصايب الثلاث شاة
بالقسمة لماضي مع تبدلة
الأول (قوله عقوبة الخ) عقوبة
شاهد الزور التعزير بما يليق
بجسالة وعقوبة الزنديق القتل
وقوله والمال وهو الزكاة فيه
يحين فيه وقوله قدر ما أراد

قوله والاعمال على الزيد والنقص الخ من العمل على ما وجد وهو الكمال هنا وقوله بقيدة
العام الأقل من أعوام الكمال لكان أحسن لأنه حينئذ تشبيهه بذكر (ص) لأن
نقصت هاربا (ش) هذا يخرج من قوله والنقص أي فاته لا يعمل على النقص وإنما
يعمل على ما فيه في العام القادمة فعلى ما وجدوا لا يصعد في النقص وهذا هو حكمة
تأخيرها ليعلم من قوله وصدق بل ولم يبق شيء أخذت منه لأن الضار ضار له كانه إذا
هرب ما وحي ثلثمائة ثم بعد ثلاثة أعوام قدرنا عليه ووجدناها أربعين فيؤخذ منه
على حكم ما هرب به في الأعوام الماضية وأما في عام القدرة على دفعه فخذ منه على ما وجد
ويراي هنا كون الأخذ بنقص النصاب أو الصفة بالنسبة للأعوام الماضية لا بالنسبة
لعام الأطلاع لأنه يعمل في عامه على ما وجد قبل أخراج ما وجب للأعوام الماضية فلو أطلعنا
عليه في القرض المذكور بعد خمس سنين فأننا نأخذ من الأعوام الماضية اثني عشر شاة
ونأخذ من العام الخامس شاة بما قررنا على أن قوله بقيدة العام الأول راجع لهذا أيضا
كما ذكره ح وأنه بالنسبة لماضي الأعوام للعام الأطلاع (تفسيره) قوله لا يصدق
الهارب في النقص يريدون إذا لم تقم به حجة كما سر به في النوادر أيضا فقد قال ابن عبد
السلام هذين أن قدرنا عليه وأما أن يأتيا أو فاته فبذمة فنيهي أن لا يؤخذ منه
الأعلى ما دلت على النقص واعتز به ابن عرفة في التائب ولم يعرضه فمن فاته البيعة
فقال وفيها القدرة عليه كونه ونقل ابن عبد السلام تصديق التائب دون من قدر
عليه لا عرفه إلا في عقوبة شاهد الزور والزنديق والمال أشد من العقوبة لسقوط الحد
بالتشبه بدونه انتهى كلام ح وهو يفيد أنه إذا جاءه تابا لا يصدق في النقص وكلام ابن
عبد السلام يفيد أنه يصدق في النقص كما يصدق في الزيادة على أحد القولين وقد ذكر
الطنجيني وقت كلام ابن عبد السلام هذا في شرح قوله لأن نقصت هاربا كما فعل ح
وكذا فعل في التوضيح ولما ذكره في شرح وان زادت الخ ولعله افهم التصديق في الزيادة
حيث يأتيا ما بطريق المساواة وبطريق الأولى (ص) وان زادت فلكل ما فيه
يتبدلة العام الأول (ش) الضعيف الجور والادع على الهارب بما يشاء والمضي أن
الهارب إذا زادت ما يشاء من قدر الذي هرب به فإنه ترك لكل عام من الأعوام الماضية
ما فيه فإذا هرب وشا وستون ثلاث سنين ثم أخذ به ذلك ما بقي ضمه إليها ثم أعاد
كل ثلاث سنين مثلا ثم جده السامى فانه يأخذ من كل عام زكاة ما كان في خمس قليل أو كثير
ولا يأخذ زكاة ما أراد آخر أي العلمين الأخيرين لما مضى من السنين وهو قول مالك

بالحد التعزير بالنسبة لشاهد الزور والقتل بالقسمة للزنديق (قوله في عقوبة الخ) أي ان شاهد الزور ادان تابا التمس
لإيعاق والزنديق إذا جاءه تابا لا يقتل (قوله هو) أي كلام الخطاب يفيد أنه إذا جاءه الخ أي رجعا (قوله كما يصدق في الزيادة)
أي كما يصدق في الزيادة تغذف أي (قوله على أحد القولين) هذا ظاهر في أن القولين اليمين في التائب مع أنه سابق في أن
التائب با نقا يصدق (قوله وان زادت فلكل ما فيه) اعلم أن قوله يتبدل راجع الهارب بوجهيه من نقص وزيادة

(قوله أحسن حالاً) لأن الذي تخلف عنه السعاة لا يتم ومع هذا هل على الزيادة المسمى الأعوام في مكان هذا الأول منه
ويجعل الأول على ما في الأعوام (قوله ولا يصدق) أي ولا يضمن إقامة عنه ويكنى الشاهد العبد لا يتقدم الزيادة
والإتي على السجل المسمى الأعوام العام للقرار شب (قوله بلا عين) وهذا القول رأى لا تكرر القمي وهو أحسن فكان
يفي في المصنف أن يقتصر عليه لقائل أن يقول لم يساو المصنف بين المختلف عنه الساعي والقارن ذكر الخلاف في التصديق
بل جعل الأول لا يصدق حيث قال هل على الزيادة ولا يفتق قوله وحكى في الثاني قولين وكان ينبغي العكس اه وفرق بين
الاهرب لما بعده حال النقص تخلف عليه حال الزيد واستشكل ١٩٣ الساطي الثاني فالتأويل لا يرى كيفاً

لا يصدق والقرض اه لا يثبت
ولم يعلم حالها في تلك الأعوام
للامنه (قوله كما يفيد ابن عبيد
السلام) فيه ان ما تقدم به يدان
التبليغ اذا ما تأتيا (قوله او
فتح) يفيد به القران الصواب
جعله على ما اذا تيق بعلمه
وقد سبغ الشارح المصنف في
التوضيح تبعاً لابن عبد السلام
ورده ان عرقه فقال وقول ابن
عبد السلام على تصديقه قصها
بفتح غير ما رويتم الا يعرفه انما
ذكر ابن عبيد قصها بالمولود
انظر مخرجي ت فانه مروي
بينهما (قوله ولادة) أي و
اجال (قوله والثانية ان المعتبر
ما وجد) اعلم ان الطريقة الاولى
ما ذكرها الشارح والثانية هي
قولين أحيدهما كالطريقة
الاولى والثاني العمل على
ما وجد فالشارح رحمه الله
حذف شيئاً من الطريقة الثانية

التي وهو قول جميع أصحابنا المدنيين والمصريين الا شهاب قال يؤخذ لما في على
ما وجد ولا يكون الهارب أحسن حالاً من تخلف عنه السعاة قال سندويكي في رده
اتفاق أهل الاتفاق على خلافه وعلى المشهور فان طاعته منه بان الزيادة انما حصلت في
هذا العام مثلاً فلا كلام انه يعمل عليها وان لم يتم به سنة ذلك وادعى ان الزيادة حصلت
في عام كانه لم يصدق وهو قول ابن القاسم ومعتز القمي وهو أحسن لأن الزكاة
لا تصب عليه الا بقرانه أو سنة ثبتت عليه وليس فقهه بالذي يفتي عليه المعاصرون
سنة ولا يصدق وهو قول ابن المباشرون ولو خذتم من كلامنا الأعوام على ما هي عليه
الآن الا العام القران فانه يؤخذ على ما فيه فقط لا خلاف واهيه أشار بقوله (وهل يصدق
تولان) ويعتبر بتبديده العام الأقل على القولين كما يفتي في مسئلة ما اذا انقسم هاربان
نقص الأخذ بالنصاب أو الصفة اعتبر كما في وظاهر كلامهم ان تصديقه على القول به ولا
يعين ويحل القولين تصديقه وعدم تصديقه حسب ما يبيح فالتأويل في الاستفهام على تصديقه
كما يفيد كلام ابن عبد السلام كما أشرفنا له سابقاً (ص) وان سأل فنقصت أو اذنت
فان لم يصدق ان لم يصدق أو يصدق ونقصت وفي الزيد ترد (ش) يعني ان الساعي اذا سأل
رب الماشية عن عدها فاجابه نعم انما تقوت بها كانت عليه ليتقص بموت أو ذبح لم
يقصد به القرار من الزكاة ولا زيادة ولا دة أو فائدة ثم يرجع الساعي فعده عليه الماشية
فوجدناها قد تقوت بها أشبه فان كل الساعي لم يصدق رب الماشية بما أخبر به أولاً
فالمعتبر ما وجد وان صدقه وتغيرت الى نقص فكذلك وان تقصيرت الى زيادة ففي ذلك
ما يفتق الأول ان الاعتبار ما صدق عليه والثانية ان الاعتبار ما وجد هو مراد المؤلف
بالتردد ولعل من شأنه هل تصديقه بعد حكم الحاكم أم لا والراجح منهما العمل بما وجد
ه (فرج) ما هو عز من ماشيته شي الساعي فقلت لم يلزم دفع أولها فانه سأل قال ولو
عين له طعاما معين ولا يسميه فان باعه ضمنه به ولا يفسخ البيع لأن الزكاة في حكم القبرن

٢٥
(قوله لم تصدقه) قال فقلت تصديقه بعد حكم الحاكم فاعتبر ما صدق عليه ولا يعتبر ما وجد وان تقصيرت الى نقص فكذلك وان تقصيرت الى زيادة ففي ذلك
ما يفتق الأول ان الاعتبار ما صدق عليه والثانية ان الاعتبار ما وجد هو مراد المؤلف
بالتردد ولعل من شأنه هل تصديقه بعد حكم الحاكم أم لا والراجح منهما العمل بما وجد
ه (فرج) ما هو عز من ماشيته شي الساعي فقلت لم يلزم دفع أولها فانه سأل قال ولو
عين له طعاما معين ولا يسميه فان باعه ضمنه به ولا يفسخ البيع لأن الزكاة في حكم القبرن
فكأنه باعته بالمعسر تصديقه

(قوله لما زلزلني في يده) أي كما إذا كان عليه خمسة أراذيل فقام من لم يفهمها أراذيل فيصرف فيها ويقطعها بها
 وانظر ذلك فإنه لا يكسر قلبه ولو عين طعاما عين (قوله كسفت) أي كسفت متسلف ثم لا يفتح أن تسلف الوديعه إذا كانت
 مقومه بغيره ويكره إذا كانت قد أراذيلها وهذا كسيفون اذن بها والاصحوز لا يؤمن فيه وكأنه أراذيلها وراذيل المقومه
 فصدق بالكرامة ويحمل على ما إذا كانت الوديعه قد اوتسلف بغير اذن وكان غير معدم (قوله وتسلف الوصي) انظر محل
 في جواز اؤمركم (قوله وهم الذين يرون الخ) أي من النقص في التكثير والتكثير بالانقباض انظر اى داغ فلذلك اى مخصوص
 هذا النقص والظاهر ان المراد مطلق طائفة خارجة على الامام (قوله فانه قد خذتهم الخ) هذان غرات الصلصال
 الهابيه (قوله فني الخ) اى قد خذت ١٩٤ منهم بنسبة الاول الان ينقص الاجزاء النصاب أو الوصفة بالنسبة للاعوام

للمناسبة واعلم القدرة فتؤخذ
 منهم على ما فيه ولو قال أى
 فاعملون معاملة الهاربين كان
 أحسن (قوله الان يزعموا
 الاداء) اى يدعون الاداء (قوله
 الان يخرجوا منها) اى فخط
 أومع غيره (قوله اى الطوائف)
 أى لأبعض القوافل الخارجيات
 (قوله على معنى طائفة خارجة)
 أى لأذات الخارجة وكان المانع
 من ذلك انه تورع استعمال
 هذا الجمع في الطوائف (قوله وفى
 خمسة أوسق) جمع وسق يقع الواو
 على الألف مصدر بمعنى الجمع
 واصطلاحا كمال معروف وهو
 ستون صاعا وهو الذى أراد
 المصنف الصاع أربعة امداد
 والمعدل بالسدين المتوسطين
 لاعمقو شنتين ولا مبسطين
 فالنصاب بالكيل ثلثمائة صاع
 وهى ألف مد ومائة و قد

فان يختلف باختلاف الامكنة والازمنة (قوله أاف الخ) هذا بيان للنصاب بالوزن الشعرى وأما مقدار
 بالرطل المصرى الان فهو كقال حج الرطل واربع مائة رطل وخمسة وثمانون رطلا وجزء من ثلثي المزاراة التقريب
 سق لو نقصت البسيرة وجبت اذ كانت النقص اليسير كالعدم والرطل يكسر الراعى فيها قاله النوى وقوله التى يحتمل كونه
 هو فواعلى أنه خير لينا محذوف ويجوز راعى أنه بدل من خمسة أوسق ومنصور باعلى انه معمول لاملل محذوف تقديره
 أعنى على لغز سعة الذين يقعون في المنسوب على السكون ولا يقال هليس محل وتبين اننا نقول الاصل فى كل كلمة ان تكسب
 بصورة لفظها بقدر الاستدعاء بها الوقت عليها اه (قوله مائة على حسب ما قبله من رفع فقط وقوله ثمانية مائة منه
 المعطوف وهو يأتى زاعما ان الدرهم المصرى يزيد على الدرهم الشرى بحصة ثروى وبشرها ونصف عشرها (قوله القاهرة
 ومصر) القاهرة هى الموضع الذى فيه الازهر وأراد مصر مصر العسقة (قوله فوجد ستة أراذيل ونصف) والارذيب بكسر
 الهمزة نيكال لاملل مصر وقال عياض بن قحطبان وظهر القاموس ان ثوبه لفة الضم

(قوله وكان ينبغي) أي أن يطلق الشعر معناه مطلق شعر كبير أو صغير ظاهر أم لا على حد مطلق للماء والماء المطلق (قوله أن الكيل الآن) هذا تقرير صحيح فقد كراهه حمر النصاب في أوائل سنة اثنتين وأربعين وألف بكل مصر فوجدنا أربعة أرواب ودية وذلك لأن المد كما تقر من ألبدين المتوسطين القليل لا مقبوضتين ولا مسوطتين وقد وجدت القدر المصري يأخذ ملاءهما ثلاث ممرات كما سرت ذلك بأيدي جماعة ومن المعلوم أن النصاب لخمس مائة صاع أربعة أمدا فيكون النصاب بالقدر المصري أو بمائة قدح وهي أربعة أرواب ودية (قوله الجص) حب معروف بكسر الحاء وتسديد الميم لكنهما مكسوران أي عند البصر بين وصفة متوحدة عند الكوفيين والقوس وزان بقدر الواحد ثم موقوف هو الكزبرة بضم الباء وتحتها كل ذلك من المسباح والقفل يضم القامين وقوله الحبة ١٩٥ السوداء هي الكمون الأسود (قوله

الزيتون) ادخله في الحب قال ابن غاري كانه ادرج فيه الزبيب بطريق القياسية لا بطريق النص ومن صرح بأن الزيتون يطلق عليه الحب ابن يونس في أول كتاب الحبوب (قوله السمسم) بكسر السين (قوله حب القبل) بضم القاف وقوله أي لاجل (٢) حصة القليل أي استقر في من القليل الأبيض وهو ما يشبه البسب أو العبادلة بقوله ولا في حب القبل فإن المراد به الأبيض (قوله من حب) وأما ما بين أو يجب الفصل ولرب كل قبل يسبب حفافه فالحماير كي بعد يسبب حفافه من غير تقدير وإلى هذا أشار (٣) صاحب السليمانية في قوله في السليمانية الخ (قوله في التمر) بالمشافة فوقه عليه لا يستمع قوله مقدر الحفاف إلا

الشعر من غير تقدير ولا فهو وهو المتوسط وكان ينبغي أن يقول من متوسط الشعر والديار اثنتان وسبعون حبة على المقدول ما كان الكيل لا يضبط لانه يختلف باختلاف الأمانة والاكسنة ضبط المؤلف النصاب بالوزن لانه لا يختلف وإذا قيل أن الكيل الآن كبيرا كان في زمن سيدي صدق الله المتوفى فالنصاب الآن أربعة أرواب ودية فقط (ص) من حب وغر فقط (ش) هذا صفة خمسة الأوسق واعلم أن الزكافة في حشرين نوعا فدخل حب ثمانية عشر القطن السبعة الحبس والقول والحبس والعسل والقرص والقرص والجلبان والبسب ويدخل أيضا القمح والشعير والسلط والعسل والأردن والذرة والحن والزبيب ويدخل أيضا الأربعة ذات الزوت وهي الزيتون والجلجلان أي السمسم وحب القبل والتمر فمدته ثمانية عشر دابة في قوله من حب وحب إضافي التمر فمدته عشرون فلا يفتي التمر على المقدول في حبس بقوله ولا في فاكهة كزبان ولا في حب القبل ولا العصفرا ولا الحماير ولا التوابل وهو القفل والكزبرة والأجودن والشعير والكمون والحبة السوداء وغير ذلك (ص) متى (ش) أي حال كون القدر المذكور متى قبته وصوابه الذي لا يخفى به كقشر القول الأمل وأما قشر القلى لا رايه فانه حبس كما يأتي في قوله وحسب قشر الأرزو والعسل وهو راسم لقوله من حب (ص) مقدرا الحفاف وإن لم يصف (ش) يقال ما ينقص العنب والتمر والزيتون إذا جف وفي السلطانية لا ينظر إلى الزيتون في وقت رفعه حتى يصف وينتهي حال حفافه فإن كان فيه شحمة أو سق بعد الحفاف فقه الزكافة إذا كان عاده أن يصف كطبيب وتمر وعنب وزيتون غير مصر بل وإن لم يصف كالثلاثة بمصر قال مالك فإن كان رطب هذا القفل لا يكون تريا ولا هذا العنب من يما يفرض أن لو كان فيه شحمة كان مع في التقدير شحمة أو سق أخس من غيره كان في ذلك عشرين دينارا أو أكثر أو أقل ابن المراز وليس له أن

حذف الحصف قوله وتمر واستغنى بشمول الحبة ما شره وكذا الواجب ليل لسم من هذا وكلام الحصف يقتضي انه يقدر حفاف ما يجب بالفعل وإن لم يؤكل قبل حفافه ومثله يقال فيما يسبب بالفعل وهو خلاف كلام ابن جرمان ويجب بانه يجعل ما قبل المبالغة على ما إذا أريد كل ما يجب بالفعل أو ييس بالفعل (قوله كثر الخ) أي إلا النسبة الذي لا يثبت منه غالباً (قوله في قال الخ) هذا الفعل لا يمكن شأنه أن ييس أو يجب بالفعل فزلب مصر ومنها أو يكون شأنه ذلك وأريد أنه قبل حفافه كوطب غير مصر ومنها وكقول بعض أخضرين وكشعرين مسغبة وشجوها فهو راسم لبعض ما يشبه (قوله ما ينقص العنب والتمر) لا شك أن التمر بالمشافة فوقه لا يعقل فيه حفاف إلا باعتبار ما كان (قوله في وقت رفعه) أي قطعه (قوله وهذا إذا كان الخ) أي قوله مقدرا الحفاف عاده أن يصف أي وأكل قبل حفافه والاختلاف في بل ينظر بعده فيه (قوله أن يصف) من باب ضرب ويعلم (قوله أن لو كان فيه شحمة) أي أن لو كان الحفاف فيه شحمة

(قوله بتقديم في قوله وفي خمسة أوسق) وقال وهو خمسة أوسق لكان أحسن (قوله بيان لقد انخرج وعرفته) فيه نظر
 بل بيان لقد انخرج فقط (قوله والحلب التي لا زيت لجنسه) كالقمح والشعير وقبصة أنواع الحبوب ما عدا ذات الزيت
 (قوله فيخرج من زيتها) كان في بلادها زيت ولا يهزئ الانجاء من حبه الا بحسب القرم فيخرج من حبه وحسب
 النبل الانجاء الذي يترون كذا في خط بعض الشيوخ (قوله ان كان عالما زيت) أي الذي هو المشبه به (قوله انجاء نصف
 عشر زيتها) أي وهو قول المستكرين ما ذكره من المضاف المحذوف هو لفظ ذاته فالبايع هو المشبه به مطلق أخذ النصف
 وان كان الماخوذ في المشبه به نصف ذان البور في المشبه نصف زيتها اذا عصر ما وأكله ويخرج قدر ما يخرج منه
 ويخرج بحسبه فان لم يكن يحصر به سأل اهل المعرفة فان لم يكن أخرج من قيمته وان باعه قبل ثلثين بصر سأل المشتري عن
 قدر ما يخرج ان وثقه والا فالعرفه فان اختلفوا أخذ بقول الاعرف والا فمن كل بر على الظاهر ان تعذر ذلك وكفته
 وظاهر الثاني انه لا يتجوز ذكر ١٩٦ بعض شيوخ حجج انه يعمل بحصر به بل قدمه على سؤال المشتري وحكم

ما عليه لتواب حكم ما به وأما
 حكم ما به في غير الثواب فان
 وجهه ان يأكله فالظاهر ان حكمه
 حكم ما به لمن يصدر لكن
 اذا اعد فخرج من كل وجهه
 يخرج من نفسه بقى ما ذاباع
 الزيتونة الخ لا زيت لمن
 لا يصبره وفيه تردد حجج
 والظاهر انه مثل الذي يأكله
 لكن اذا اعد القرى يخرج
 من غنمه (بنية) به هذا كله
 اذا كان غير جليلان فان باعه
 وهو جليلان لمن يصدر منه
 كذلك او يصير في انجاء
 من حبه ولو علم قدر ما فيه من
 زيت لانه راد الغنم الى بيت
 زوايته وأكله كسائر غنم امره
 قولنا وحمل في ذلك الانجاء

يخرج زيتها (ص) نصف عشر (ش) هذا مبتدأ خبره تقدم في قوله وفي خمسة أوسق أو
 خبر لبيته المحذوف أي الواجب نصف عشر وهو بيان لقد انخرج نصفه وقد ذكرناه
 نصف العشر بغير طه الا قد لا يكون يخرج من القروا والبيتين بغير طه والحلب الذي
 لا زيت لجنسه وأما الذي لجنسه زيت كل يترون فيخرج من زيتها ان كان في بلادها زيت
 وان كان في بلد لا زيت فيهما يخرج من غنمه وكذلك ما لا يصح كطب مصر وغيرها
 والقول الذي سأل أخضر وذكر الضعيف في قوله نصف عشره باختيار ان الخمسة أوسق
 قدر أي وفي قدر المذكو نصف عشر (ص) كزيت ما زيت (ش) مشبه في نصف
 عشره ولكن على حذف مضاف أي نصف عشره ان كان عالما زيت فان كان عالما زيت
 انجاء نصف عشر زيتها ولا يهزئ الانجاء من حبه الا بحسب القرم في يخرج من حبه وحسب
 المدونة ومذهب الرسالة حيث قالت فان أخرج من غنمه اجزا ان شاء الله نصف (ص)
 وعن غزدي الزيت وما لا يصح وقول أخضر (ش) هذا ما طرف على زيت لأمي الهه
 من عشره لان التشبيه يمنع منه أي ونصف عشره عن غزدي الزيت على لجنسه زيت كزيتون
 مصر سواء بلغ الثمن عشرين ديناراً أم لا فالخفي المدونة ونصف عشره عن ما لا يصح كطب
 مصر وغيرها ولا يهزئ الانجاء من حبه أي بان يخرج قرأ أو قريبا وأما ما لم يأتها
 يتوهم ونصف عشره عن قول أخضر أو حص أو عنب حيث تعذر بيعه وبيع أخضر
 وان شاء أخرج باسطن بفسه وظاهر كلام المؤلف انه يعين الانجاء من غنمه كما في الذي
 قبله وليس مجرد ابدل المراد ان هذا انجاء يخرج من غنمه ان شاء الله انجاء من حبه حيا باسكا

عنه من غنمه مع معرفة قد ما يخرج منه من زيتها من اهل المعرفة تردد حجج (قوله وفي غزدي الزيت) هذا اذا في
 بيعه وكذا يعين ان لم يبيع وان المراد ان الثمن الفوض فيعمل القيمة وهذا اذا بلغ حبه خمسة أوسق بلغ غنمه نصفاً ولا ولا يهزئ
 الانجاء من حبه وقوته تعبر يوم طبعه أو اوزانه (قوله وفي ما لا يصح) أي اذا سيع ونصف عشره يعين ان كله أخضر بلا
 بيع (قوله لا يتوهم) أي يجوز الانجاء أي بل يجوز بيعه (قوله لمحت تعذر حبه) أي حيث جرت العادة لعدم بيعه
 وكان الاولى التبيع به (قوله وان شاء انجاء يخرج باسطن من حبه) أي جنس ما ذكر من القول والجنس وكان الاولى حذف قوله او
 شبه لانه داخل في قوله ما لا يصح فجوز لا يهزئ الانجاء من حبه الذي هو الزبيب وان كان يجب فسيأتي ان يعين الانجاء
 من باسطن ولو أكله أو باعه فان ترك المشتري عن بيعه من حبه كذا في عتب فان قلت ما الفرق بين القول الاختص
 الذي أشار له في قوله هو قول أخضر وبين ما قلناه في يتجوز القول الأخضر دون ما قلناه في يعين الانجاء من غنمه قلت انه
 لما كان يمكن فيه البيع جازاه النظر والى ما يشتري لمن أكله أخضر بخلاف المشتريين قبله

(قوله ان ما يحجب) أي كعب أو بطن الواحد (قوله وهذا اذا ناله لن يحجبه) أي أو يدها كله بعد التصفين (قوله وما اذا دأعه ان لا يحجبه) أي أو أراد اكمل قبل التصفين فيه قطر بل يشتمل الأخرجه منه ولا يصح من تحته فقد قال يحيى نت مانصه ابن رشد قال مالك في القول والجنس يجمعه أخضران شاعر خرج من تحته ولم يقل ذلك في القول والكرم لان شاعر الضل والكرم اعتبار شاعر بالشيء ليس به فهو متصف في تحته فقلت والجنس والقول ١٩٧ لا يشترى كذلك فلا تقص في الفن فاذا علم على الفن لا يخص المسكين

في العشرة ومدهوم ما لا يحجب ان ما يحجب لا يخرج من تحته وهو كذلك ويخرج من حبه سواء كمل أو باعوه هذا اذا باعهم لن يحجبه وأما ان باعهم لن لا يحجبه فانه يجوز ان يترك من تحته كايضيه كلام المؤلف وهذا في قول الشخص لا يترك حتى يبين وهو الذي يسق بالسواق فان كان كذلك حكمه حكم غيره النخل والعنب الذي يبين كل منهما فيخرج عنه جبا ولا يخرج من تحته انظر (ن) فان قلت وجوب الزكاة في القول الأخضر والجنس الأخضر الشريفين كما تفقوه والرجوع بما قرأه الحب فقلت لان له مخالفة لانه حصل في كل الإفرق والدليل على ان الإفرق يكون قبل البيع قول المؤلف في باب تناول البنايا والشجر ومضى بيع حب افرك قبل بيعه بقبضه فان قلت الراجح ان الوجوب يبين الحب لا الإفرق قلت هذا سبق على القول بان الوجوب باقر الحب (ص) ان في ياله (ش) هذا شرط في قوله نصف عشر أي ونصف العشر واجب في كل ما ذكر ان سبق باله كالألب والابدي ويدخل في الاله النقالات من البصر (ص) والافاعشر ولو اشترى السبع ولو اتفق عليه (ش) يعني ان الواجب فيما سبق باله العشر كاملا ولا يشترى النصف حتى يزل بارضه أو يجرأ الى أرضه بثقة لعموم قوله عليه السلام فيمسك السبع السبعون العشر (ص) وان سبق بها فعلى حكمهما (ش) معناه اذا تساوى أي تساوى مدة السبق باله لا تمتع مدة السبق بغيرها أو تساوى عدد السبق كما على ما يذهبون والحق فيهما شئ واحد وما قرب التساوى وهو مادون الاثنين الحكم بالتساوى وسلكا كلاما على ما ذكرنا يمكن أحدهما كقول بل قوله وهل يغلب الخ والمزاد بكونه على حكمه من ان قسم الحرف نصفين فيؤخذ من أحد النصفين العشر على حكمه بقية بالسبع ومن النصف الآخر نصف العشر (ص) وهل يغلب الاكثر خلاف (ش) أي وهل يغلب الاكثر عند اجتماعهما فبعض من الجميع وشهر في الجواهر ولا يغلب الاكثر فيبقى على حكمه وبشبهة في الاكثر خلاف وهل المراد الاكثر الا كونه ولو كان السبق فيها كالسبق في الأقل أو دون أو كالأول أو كالبعض وان قلت مده بأكمله كانت مدة السبق سنة أشهر منها شر ان بالسبع أو بعدة لكن مقبها بالسبع جمران وسبقه بالاله مرة فانه يكون كله كايحيى بالسبع واما الاول فظاهر كلام المؤلف ترجمه ودرج عليه بعض الشراح وعزاه لان حرفه الثاني قول الباقي وظاهر كلام (ن) ترجمه وعلم عاقلنا ان الموضوع ان السبق بالاله هو السبع وزرع واحد حتى كله بدية بالسبع ومدة بالاله ومدة سبعة باحدهما ومدة ثمانية باحدهما الثلث اقل (ص)

المؤنة كمن يتابع فيه العشر ما يخرج من الفضة فوضعه عليه عند زرعه قليل ماء (قوله السبع) يجمع سبوح وهو الماء الجاري على وجه الارض (قوله وهل يغلب الاكثر) المراد بالاكثير الثلاثة كما هو قول ما هو الظاهر وقوله والاول ظاهر كلام المؤلف أي فيكون ذلك القول هو المصدق فقال بالنظر للتعادل يخرج ثلثا الزرع يخرج نصف عشره ويخرج ثلث الزرع ويخرج عشره وما على القول الثاني فيخرج ثلثا الزرع فيخرج عشره والثلث الآخر نصف عشره (قوله ويظهر كلام ترجمته) فينه زالحا قال ظاهر الاكثر في السبق وسبقت فلا يبعد مدته كل من الزرع جزا الفتر

(قوله وتضم القطاني) أي ويخرج من كل حصبه وان لم يكن في كل واحد نصاب وليس معنى تضم تخطا وكذا قوله تضم الوسط لهما بل المعنى تضم في الحساب لأكمل النصاب فعلى هذا لو كان في كل نصاب فلا حاجة إلى الضم ويجزى استخراج الاعلى أو المساوي عن الأدنى أو المساوي لا الأدنى ١٩٨ عن الاعلى قاله وظاهره القطاني وغيره السكن في الخدمات ما يشهد

تضمين الاعلى والأدنى بالصف
 الواسع لا يخرج عن عمن والظاهر
 ان الأدنى والأعلى والمساوي
 يعتبر بمعاخذ أهل محل الانخراج
 (قوله وبسببه) بالخامس يدونها
 من ضمن الخامسة كما في شرح
 شب (قوله والجلبان) المناسب
 الترس وقوله وجب التقبل أي
 الاجر والصواب إسقاطه لانه
 من ذوى الزبوت وقوله والجلبان
 يضم الجلب وسكون اللام كمال
 التنبه (قوله قبل حصاد
 الآخر) أي يتمتع في الحول
 وهو شرط في الضم وقوله لان
 الحصد في الجلب كالقول
 أي كتمام الحول من غير الجلب
 فان زرع أحدهما بعد حصاد
 الآخر يتمتع في الحول فلا يضم
 أحدهما الآخر (قوله ليست
 خصه يلدان) بقاداة ان كان
 في بلدة واحدة لا يشترط ان يزرع
 أحدهما قبل حصاد الآخر
 مع انه يشترط قطعاً (قوله و
 الطرفين الخ) فيه تقرر ان يزرع
 عليه فساد يعارض التأمل (قوله ان
 يجامعه) أي في الحول بان يزرع
 الثاني قبل حصاد الأول والثالث
 قبل حصاد الثاني (قوله ولو
 بالقرب) أي بان اقترن
 خلافاً لقسمي القائل بأنه لا يكفي

وتضم القطاني (ش) يعني ان القطاني يضم في الز كتيبتهم البعض فاذا اجتمع من جمعهما
 جسماً وسقز كاهنا على انها جنس واحد في الز كاهنو المذهب بخلاف السبع فاتها
 نفسه بأجناس يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا يدك ما في والقطاني في قاله خلاف
 كالقول والجلب والوينة والسبيل والجلبان وجب التقبل والعدس والجلبان (ص)
 كضم وشعر وسلت (ش) تشبيه في الضم أي فتضم القطاني في رفع من جمعهما
 خمسة وأسقز فليترك ويخرج من كل صنف بحددها السلب بين الشعر والقمع لاقتصر
 فهو يعرف عنه المقاربة بشعر التي عليه السلام (ص) وان يلدان ان زرع أحدهما
 قبل حصاد الآخر (ش) يعني ان هذه الاشياء يضم بعضها البعض سواء كانت من روعة
 في بلد واحد ام يلدان بشرط ان يزرع الثاني قبل حصاد الأول لان الحصد في الجلب
 كالقول سواء كان في فصل أو فصلين وهذا الشرط لم يلحق الضم أي حيث قطعاً بالضم كان
 يلدان أو كثر خلافاً لتت حيث خصه بما يزرع يلدان والضمير في أحدهما المضمومين
 المقهوسين من قوله وتضم القطاني لانه يقتضي مضموماً ومضموماً السماء والطرفين
 المنهوضين من قوله ما أي الطرفين وإنما قال أحدهما حتى يفيد له في الضم ان
 يجامعه ولو قال أحدهما بالآخر اذ لم يفده هذا المعنى بل لو قال كذلك لأخاد ان الثلاثة
 المنهوضه يمكن في ضمها ان يزرع واحد من قبل حصاد الا الآخر وقوله قبل حصاد الآخر
 أي ولو بالقرب وكلام القسمي ضعيف ثم انه لا بد ان يبقى من حب الأول الى حصاد الثاني
 ما يكمل له النصاب على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في الفاسدين انهما ين كان اذا
 جعها المثل وكل الحول قال: بعض شئني ان يصير بقاصب الأول الى وجوب الز كالق
 الثاني فقط لا الى حصاده بالتقبل (ص) يضم الوسط لهما (ش) أي فيسبب اشتراط
 الاجتماع في الأرض لو كانت الزروع ثلاثة زرع ثانياً قبل حصاد الأول وثالثاً بعده
 وقبل حصاد الثاني يضم الوسط لهما أي للطرفين على سبيل البداية اذا كان فيه مع كل
 منهما نصاب بمثل ان يكون فيه ثلاثة وفي كل منهما وسقان فيزكي الجميع ان يبقى حب
 السابق لحصد الآخر فان لم يكن في الوسط مع كلا الطرفين على البداية نصاب وفيه
 معها على المحبة نصاب فقال القسمي وابن رشد لا ز كالق بابيع وابيه أشار بقوله
 (لأول الثالث) مثل ان يكون في كل وسقان فلو كل النصاب من الوسط مع أحدهما وهو
 مع الآخر قاصر مثل ان يكون في الوسط ثلاثة وفي الأول اثنين والثالث واحد
 أو بالعكس فحين القسمي لازم كتي على القاصر وظاهر ابن بشر وفي ابن الحاجب كعليط
 الخيط والقي استلزمه ابن عرفة ان كل النصاب من الأول والوسط وكي الثالث
 معهما وان كل من الثالث والوسط ز كاهما دون الأول قال بعض وأهل الفرق انه اذا

ان يكون زرع أحدهما قبل حصاد الآخر بالقرب بل لا بد ان يكون ذلك بعد (قوله قال بعض شئني) كمل
 عليه عمل القول الأول أي قوله الى حصاد الثاني أي اشتراط حصادها وحصاد بقع الحواكس هافر مع القول الثاني
 قول واحد (قوله الاجتماع في الأرض) أي يتمتع في المثل والحول (قوله ان كان ضم مع كل منهما نصاب) أي لا يجمع ما في المثل
 (قوله ان يبقى حب السابق لحصد الآخر) أي بان يبقى الأول والثاني والثالث والظاهر ان مثله لو بقي حب الأول والثالث

(قوله فالحول الثاني) أي لانه المضموم اليه والحاصل ان الحول المضموم اليه مطلقا له صار باعتبار كونه مضموما اليه الاصل وقوله من كل منهما أومع الأول هذا لا يظهر (قوله لانها اجتناس على المشهور الخ) والحاصل ان المشهور لانها لا تقيم ولا يقيم بعضها البعض وسكن ابن النفا كما في قوله لا يثبتها ما تقدم من ١٩٩ الفصح وما بعده وقال ابن حبيب يقيم العلى فقط لما تقدم وقيل انها

تضم بعضها بعضا لان ثنائيا مستثنى واحد (قوله لا يثبتها) كضم هذا في مقتضى قوله أو لا يثبت ان هذه الاربعة الخ (قوله لانها يقال انه لما فات الخ) لا يثبت ان هذا دليل على ان الكلمتين اخذت على المشبه تصديقا فادع الحكم على انه لا يصح ذلك الا اذا كان المستثنى الحكم فيما تقدم والمشتق له قيم الحكم بل المتبادر منه ان الزيتون مشبه به وان حكمه معلوم وحكم غيره من اهل (قوله كما في الزيتون) أي في وجوب الزكاة (أقول) في ذلك نفي وذلك انها كلها دخلت تحت قوله من حب (قوله على المشهور) راجع للكان وما بعده من السلم والحوز كما يعبر بالاطلاع على أقوال أهل المذهب والسلم بصريح الخبران (قوله وحسب قشر الارز والعلى) أي القذاني يفرق بينهما فليس تكرارا مع قوله فسق لان ذلك منق من تنبؤ صوابه الذي لا يثبت فيه (قوله انه لا يخرج الخ) أي وان كان دون نصاب اذا كان بقشره نصاب (قوله وما تصدق به أي أو اهداه أو وهبه لاحد وقوله

كل من الأول والثاني فالأول مضموم الثاني فالحول الثاني وهو خيط الثالث واذا كحل من الثاني والثالث فالمضموم الثاني الثالث فالحول الثالث ولا خطه فلا يوجب وهو فرق بينه وبين ان يحل قول المؤلف يقيم الوسط له ما على ما اذا كحل النصابين الوسط مع كل منهما أومع الأول وقوله لا أول الثالث على ما اذا لم يكن مع واحد منهما أو كحل من الوسط والثالث فدخل فيه ما قاله ابن عرفة في هذا الباب (ص) لا العلى ودخول ذرة وأروى اجتناس (ص) يعني ان هذه الاربعة لا تقيم لمسبق من القمح وما بعده وبعضها لا يقيم لانها اجتناس على المشهور وتباعد متافعا لقوله لا العلى الخ معطوف على معنى قوله كقع الخ ان معناه كضم قح لشعير العلى الخ وانما يثبت على ذلك لانها لم تكن تقرب من خلقه البرد بما يفرم انه كانت تقيم القمح كما قيل به فنفى ذلك وأما عدم شبهة لفظي فغير متوهم (ص) والمسمى وبرز القليل والقرطم كالزيتون (ص) كان الأولى ان يقول والمسمى وبرز القليل والقرطم اجتناس ويسقط الزيتون أي فلا يقيم واحدهما الآخر لان هذا بحث الضم لا الخارج لانه سبق في قوله كزيتا فبرزت المهم الان يقال انه لما فات النص على الزيتون بالصراحة فيما سبق نص عليه هنا أي انه يجب فيه الزكاة كون كان الحكم وهو الخارج ليس مرادا مما دلح تقرير آخر يندفع الاعتراض به ولفظه وليس فيه تكسرا مع ما تقدم لان قوله من حب بان لما فيه الزكاة من الحبوب ودخل تحت الزكاة من كاهم وقوله زكيت ماله زكيت بنفسه فخرج فقط وهذا حكم على حكم الذي زكيت غيره الزيتون فقال ان المسمى وبرز القليل يعني الاجر والقرطم حكمهما كالزيتون لان كان فانه لا زكاة فيه وكلام الشايع جرم خص وصافي الشرح الصغر فزب من هذا الكلام والمعنى ان هذه الاشياء تكون كالزيتون في انه اذا بلغ حب كل واحد خمسة أوسق اخرج من زكاته العشر أو نصفه قل الزكاة أو كثر ولا يردانه كالبس الواحد فمضمون انتهى المراد منه (ص) لان كان (ص) أي ان يزداد كان لا زكاة ولا في زكاته وليس واحدا مما يطعم ولا في زكاته السلم والجوز على المشهور (ص) وحسب قشر الارز والعلى (ش) أي حسب ليكمل النصاب فاذا كان الارز مثلا أربعة أوسق وبشره خمسة كانت الزكاة واجبة فيه فيخرج منه العشر أو نصفه بعد قشره أو عشر أو نصفه بقشره ولا يثبت الخراج عنه من غير قشر كما قال بعض شيوخ (ص) وما تصدق به (ش) أي انما تصدق به بعد طيبه ولم ينوبه الزكاة بحسب ويخرج عنه (ص) واستأجر قننا (ش) المعطوف محذوف أي وما استأجر واستأجر مفعلة أو وصلت والمعطوف عليه قشر وقسم تصوب بنزع الجلفض

بعد طيبه أي وأما ان قيل العلى لا يحسب فيسقط عنه زكاه (قوله المعطوف محذوف) أي معطوف على قشر لان المعطوفات الواو تكون على الأول زكوة وقسم تصوب بنزع الجلفض لا يظهر لان ما استأجر وهو نفس القننا لان يحصل الجلفض يعني بالانصاف وقالوا يظهر حله على انما لا يستحق

(قوله ويصحب لفظ القاطم الذي مع الحصاد) حاصله أن الصغير القاطم الذي يلقط السبل من الأرض لنفسه مما لا يملك فيه قلبه ويحسب ويخرج منه لا ممن حمله أو من الحصاد الذي يحصد بالكره فهي أجاويز يخرج بمجهول فهي فاسدة ثم أجرة المثل لأن رب الأرض ما صالح الصبي في ذلك القاطم إلا الكرون ولم يحصد عند مزارع كرهه فلا يحسب الأخرى له لو أباح زرعها كله ففرض من غير استئذنه عليه لم يطالب بزكاته هذا هو المتعين في تقريره كما يشهد الفقيهاني فإذا رأيت خلاف ذلك لا تقول عليه (قوله لا كل دابة في دبرها) بضم الهمزة تنبيه على ما عدا الله فلا يشترط ولا يلزم بتكثيرها إلا بضمير جاء (فرع) * قال البرزقي لا زكاة على أبيه للثمن وطه وخدمة السلطان وهو غير ذل الحاجة (قوله وذهب) معطوف على قوله أن يبلغ (قوله ذلك إنما يكون مسه) ٣٥٠ أي تقول المصنف والجواب أن ذلك الحب أي ينتهيه ويعد فالحق أن المراد

أى بقى أو حال ولو أنقطه كان أخضر وأحسن أى تبارأ وانما أو أوصح كلاً ويحبس
لقط القاط الذى مع الحصاد لأنه فى معنى الأبار لا لقط القاط الذى تركه به على أن لا
يعود إليه وهو حلال لمن أخذه فانه أو الحسن (ص) لا كل دابة فى دوسها (ش) يعنى
إن ماتاً كاله الدواب فى حال دوسها فلا يحبس بل شقة العنصر زينة شغل لمنزلة الأ
السماء وبها كل الوحوش والطير وأما ماتاً كاله الدواب فى حال استراحها فانه يحبس
لأنه عتوا على بنم الهمزة يعنى لما كرل (ج) وللجواب بقرائه الحب وطيب
التمر (ش) الذى للجواب عوض عن المضيق البعوض أصله وجوب الزكاة كائن بقرائه
الحب والمراد بالقرائه أن يبلغ حيداً يستغنى عنه عن البنى وذهب الرطوبية وعدم
التقص وذلك أنما يكون يسره والمراد بطيب التمر بلوغه الحد الذى يجعل يسره نفسه وقد
ذكر المؤلف فى بابيه بقوله وهو الزرع الخ فالمراد بالقرائه البنى ولفظه وللجواب
بقرائه الحب الخ فإنه ثان فائدة سقت وهى قوله يجب قشراً لآل ز واللبس كائناً قدم
التبسة على ذلك ففائدة ثاق وهى قوله (ص) فلا تى على وارث قبلهما ليصير لى نصاب (ش)
الضيق قبلهما عائد على إقراره الحب وطيب التمر والمعنى إن الإنسان إذا مات قبل
الانفراق والطيب المسد كورين فلا زكاة على وارثه إذ لم يصرفه فى حبيته نصاب ولو كان
القرول أكثر من نصاب لان الموت كان قبل الوجوب أما الموت بعد إقراره الحب وطيب
التمر لوجب الزكاة فى المقرول ولو أبى قبل وارث نصاب إذا كان فى المقرول نصاب وفى
قوله على وارث أشبهه لأنه جسد للوارث أما الموت قبلهما وقد اعترق ذمتهم دين فليس
الحكم كذلك وهو كذلك فغير على ذلك الميت لأنه يلقى على ملكه لا ميراث بالوارث فيه
لكون الدين مقبداً وقوله على وارث خير لا وقوله قبلهما متعلق بوارث وقوله لم يصرفه
نصاب مسقة ثوابت ولو قال كوراث كان أجسن ويصير المعنى فلا تى على
كوراث الخ لشعوبه لما دأعت السبب قبلهما أو أسلم الكافر أو هب الزرع أو بعنه
أو تصدق به على معين أو استحق النصف كائى الطلاق أو اتزق السيد مال

الأنثى أو برزخ طبيعيا ولا حرم عقل (قوله إلى من حصل له وارث) أي إذا كرم الحب والفر (قوله صفة
 حصل للوارث) أي وهو ما حصل للمكبر ردموت الموروث على أحد الطرفين أو بعد التصديق وذلك فيما إذا لم يكن عليه دين
 (قوله وكذا إذا اعتق العبد الخ) تشبيه باعتبار مفهوم قوله ليصره تصاب أي إذا صار في حصة تصاب فذكر في أي ومثل
 ذلك ما إذا اعتق العبد الخ ولو قال لشعوه كذا وكذا لكان أحسن (قوله أو وهب الزرع) لصين وأما إذا كانت الهبة أو
 الصدقة لغرم معين فذكر على ما لا يربط على ما يأتي في الوصية (قوله أو تصدقه على معين) أي قبله قال: كل على الموصي له
 المعين (قوله أو استحق التصفاخ) أي والحد لأن الزوج كان أحد الزوجين حافظا وزرعها ثم طلقها قبل المنيول
 وأخذ الزوج نزع فمقتل طبي الزرع فانه زرع كذا ما لم يضر

(قوله فحبب الزكاة) اى فى جميع ذلك ان كان فيه نصاب (قوله لم يتغير الحكم عما كان عليه) فلو كان عبداً أو كافراً فاشتق أو أسلم فلا زال كائنها وفى اليهو والصدقة الزكاة على الواهب والمتصدق وفى صورة الائتضاع لاز كاتعلى السيد وقس على ذلك عند العبد كان قبل عتقه لاز كاتعليه بعد الطيب فكذلك بعد عتقه والكافر بعد الطيب لاز كاتعليه وكذلك اذا أسلم بعد الطيب والمراد لاز كاتعليه مع الصحة فلا يتخالف ما تقر من أن الكفار غنما يوجبون شروع الشر بعتق الواهب كان فحبب عليه الزكاة بعد الطيب اذ لم يهب وكذا اذا وهب بعد فحبب عليه الزكاة قس لك (قوله وان كاتعلى البائع) دل كلام المصنف صريحاً على أنه لا يجب اخراج الزكاة الزرع فى عينه ونص عليه ابن جماعة أيضاً ويجوز اشتراطها على المشتري ان كان ثقة لا يهمل فى اخراجها (قوله اذا باع زرعاً بعد فحبب الزكاة) اى يسهل لانه وقت حله يسهل أو بعد الاقر التوقيل اليس ولم يفسحه حتى قبضه المشتري فانه يثبت والى كاتعلى البائع وأما لو بيع بعد الاقر وك قبل اليس ولم يقبضه المشتري فان البيع يفسخ (قوله ويكون المشتري مأموناً) هذا جواب عن موال ٢٠١ مقدر تقديره ان قيل كيف يتخاطب

عبد فحبب الزكاة واذا وقع شيء من ذلك بعد همل يتغير الحكم عما كان عليه (ص) وان كاتعلى البائع بعدهما (ص) يعنى أنه اذا باع زرعاً بعد فحبب الزكاة أو شجره بعد طيبه فان الزكاة فى ذلك على البائع لتعديده لانه ابع بعد فحبب الزكاة فيه والققر امر كاتولى ذلك بالشر أو بصفه فهو كسب الفصولى وسواهما على الزرع قائماً ولا جراً فاقلاً ولا ويكون المشتري مأموناً فى قدر ما يوجب فى الزرع فان لم يكن مأموناً فعلى البائع أن يعرض قدر ذلك ويرد عليه يسلم من الخطأ فان باع ذلك من نصراى فان البائع يعرض ذلك حتى يعلم ما خرج منه ويركبه من عنده (ص) الا ان يعدل فعلى المشتري (ش) يعنى ان ما تقدم من أن الزكاة تؤخذ من البائع محله اذا لم يكن معلوماً والا فعلى المشتري على مذهب ابن القاسم فى المدونة ان وجد عند ذلك الطعام يسهل ويرجع على البائع بما يوجب ذلك من الثمن ابن رشد ويرجع بما يوجب اياه من النفقة التى أنفقها فى ذلك انتهى اى لان السبق والعلاج على البائع فيرجع المشتري بما يخلص ذلك من الثمن اى فان لم يوجد عند ذلك الطعام بعينه اشبع بها البائع ان أسير يوماً ما وتريدت فاسد وبعبارة اخرى قوله فعلى المشتري اى ان كان المبيع باقياً بعينه عند المشتري أو تلفه عند المشتري وأمان تلف ما مر مما لوى فان الزكاة لا تؤخذ من المشتري فانه أبو الحسن وكذلك لو أنفق ما جنى ومضى ثم ما أنفق كذلك لا يقول عليه (ص) والنفقة على الموصى له العين يجرى لاسماً كذا وبكىل فعلى الميت (ش) يعنى ان من أرمى لشخص معين يجرى بمعينه من غيره أو زرعه كالزراع وهو يرد قبل طيبه فان نفقة القدر

من كاتام لم يعلم قدره (قوله يعرض ذلك) زاد محج وبقى أن يجزى هنا ما سبق فباع من ندى الزرع من يعرض البائع ثم سؤال المشتري ان وثقه ثم سؤال أهل المعرفة والا يخرج الزكاة من الثمن وقال فى لك ويجزى البائع من نوع المبيع عنه ولو دفعاً عن جديد ولا يعلى شعراً عن قسح (قوله الا ان يعدل) يقال أعلم وعدم مجزى ومن دفعه فمضى أو مضارع الجرد ويضم فى المزيد ومعناه فيما اقتصر والجرد معنى آخر لا تصح ارادته هنا وهو الفسقد فأعاد ذلك الصحاح (قوله على المشهور الخ ٢) مقابله لابن القاسم لائى على المشتري يجوز بيعه بغيره هو عندى صواب

٢٦ شى فى (قوله اى لان السبق والعلاج اى فيما اذا كان بعد الطيب يصحاح لى) (قوله فان اى بعد ذلك الطعام بعينه) ظاهراً ولو كاله المشتري فيكون مخالفاً للتقرير الثانى (قوله وتريدت فاسد) حاصل تزييد أنه لو قيل هل اذا عدم تسقط عن المشتري أولاً وحاصل الرد اذا عدم ذلك الطعام بعينه تسقط عن المشتري قطعاً وتؤخذ من البائع وأمان تلف ما مر مما لوى فان الزكاة لا تؤخذ من المشتري ظاهراً وتؤخذ من البائع اى اذا تلف بعد ما جاز وقوله وكذا لو أنفق ما جنى والظاهر ان الرجوع يكون من البائع على الاجنبى (قوله فان الزكاة لا تؤخذ من المشتري) اى وتؤخذ من البائع بعينه بغيره (قوله وكذا لو أنفق ما جنى) اى لا تؤخذ من المشتري (قوله وماضى ت الخ) تقدم حاصل ما مضى (قوله وبكىل الخ) اى لان ذكر الكيل قرينة على الضام بل يؤخذ من ما لوى تسلمه للموصى له من غير تنص (قوله قبل طيبه) فى محج خلافة موضعه ولا فرق بين كون الوصية فى الصورة كما قبل الطيب وقدمان الموصى قبله أو بعده وبين كون ما بعد الطيب كما يقبضه التوجيه المذكور فى المسائل كلها يصير به بعض شعبه بخلاف قول الحشى قوله على المشهور ليس ذلك فى نسخ الشرح التى بالديتا

(قوله اي مقدارها وقد تقدم ذلك) تقدم له في ك فقال مائه قال فيها ومن مات وقد اوصى بكثر زرعه الاخضر قبل طيبه او يترك حاله قبل طيبه فهي رصبة من الثلث غير مبدأة ولا تسقط هذه الوصية عن الورثة ذكرا ما بقي لهم لانه كرجل استبقى عشرين زرع نفسه وما بقي فثورته فان كان في حظ كل وارث وحده ما يجب فيه الزكاة ذكره عليه والا فلا وان كان في العترة التي اوصى بها المالكين خمسة اوسق فاكثرت كاه المصدق وان لم يقع لكل مسكين الامانة اذ ليسوا باعيانهم وهم كالبابض واحد ولاترجع للمساكين على الورثة بما اخذتهم المصدق وان حل ذلك الثلث لانه كشيء يمينه اوصى لهم به فاستغنوا هو او بعضه اه وهذه المسئلة يلغزها لان المال قد ذكر مرتين ذكره في بعضه مرة ثالثة اه (قوله كانت الوصية بجزء الخ) المناسبان يقصر على ما اذا كان يجوز من الازم التكرار (قوله وسكت المصنف عن الزكاة على من) وكان الاولي بالبابض كرها وهي فان كانت الوصية بعد الطبيب او قبله وتأخر موته بعد فشكون من رأس مال الميت مطلقا يجوز او يكتل له من او غيره وان كانت الوصية قبل الطبيب ومات قبله في مالها رضا يكتل لها كين او لمعين فان كانت بجزء ربع اربعين زكاتها المدين كان نصا بالورثة انضمامه ٢٠٢ لما لو لمسا كين زكاة على ذمتهم نصا ولا ترجع على الورثة بما

أخذ من الزكاة وقوله وان كانت قبله في ما لم يقصر سكت مع ما مر من انه لا زكاة عليه بوجه قبل الوجوب لان ما مر لم يتعلق به وصية (قوله وانما يقصر القرو والعنب) قال في ك يوجد عندي مائه لاشد ان المناسب العنب الرطب والقرو الرطب وكانه اراد ما يصير القرو الله بعد صبرونه لا يتخير من لانه قطع ويتنفع به في قتره لانه لا يتقال من معلوم لجهول وقد تنفع ضابطه بالمتنازف فوق بل يضبط بالمتنازف فيكون من املاط العام واردة الخصاص وهو غير النخل اذا كان رطباً اه ثم يقول اراد القرو الذي يوقى تقربا للنخل والعنب الذي تربا بالنخل أن لو بقي طرح مصر وعنه اقامه لادين يتخير نصهما ولو لم تكن له حاجة لكل منهما وقت زكاتها على يتخير نصهما مع حل بيعهما ودمعتهى تت بان قال هذا غير صحيح الذي لا يدينه تقدير بشفافهما وفرق بين تقدير الخفافى والتخير بين فالزيتون ونحوه لا يتخير في تقديره جفاته لعنب مصر وولها بان خرما فلى روض الاشجار وان لم يتخرضا كيدا ثم درجافهما واعترض حصر المستغنى بالشعير الاخضر الا فركه وأكل في اربع زمن المسغبة والاقول الاخضر والجص الاخضر والبلع الخضارى فان كلا يتخيرص كما مر كانت الثلاثة او بيعت زمن مسغبة او لا على المشهور في كل وان كان قبل يسما على ملأشى عليه المصنفين أن الوجوب بالافراك واجب بان حصره منصب على أول شروطه اه ودمعتهى تت بما حاصله ان يتخيرص الشعير زمن المسغبة ات على غير المشهور وان القول الاخضر والزروع لا يتخيرص قيمه ماله وان كان بحسب ما اكل منه لا يمكن فرق بين ما اكل بالتخيرص وبين خرص الشيء كما على أصوله (قوله خرص الخ) خرص من باب قتل كاتى المصباح ولكن قول الشارح وكسرها لو نزل ايضا بالعين بل يضرب (قوله وجعل الخ) معطوف على الخاف حاصله ان هذا التخيرص ليس لاجل احتياج

الذي وقعت الوصية به من سقى وعلاج يزره لانه يجرد الايام الموت يستحقه وله فيه النظر والتصرف العام فصار بشر بكاوا احتقر بالعين من غيره كالسا كين فانه اذا اوصى للمساكين يجوز ولا تنقذ عليهم لعدم التعيين ولا نعم لم يستحقوا ولا بعد الافراك والطبيب ويقول بجزء مما لو اوصى بكميل خمسة اوسق او نحوها فان النصفة على الميت كالسا كين ويدخل في الجزء وصنعه لا بدع مثلاً بكثر زرعته اي مقدارها وقد تقدم ذلك فقوله لا السا كين كانت الوصية بجزء او كل وقوله او يكتل على من اوصى له سواء كان معينا او غير معين ولو قال والنصفة على الموصى له العين بجزء والا فلا الميت لكان اخصر وسكت المؤلف عن الزكاة على من انقلوا الحكم في شرحنا الكبير (ص) وانما يتخيرص القرو والعنب (ش) الخرص يقع الخاء وسكون الراء مصدرة عن يتخيرص بضم الراء كسرها وهو سوزم على النخل من الرطب تراو بكسر الخاء الشيء المقدرفيه يقال خرص هذه الخفة كذا وكذا وسقا والمعنى ان التخيرص خاص بالقرو والعنب على المشهور وفي الخاف الزروع بهما عند عدم من أهل عليه او جعله أمين عليهم قولنا صحح كل منهما واختلف في سبب مشروعية التخيرص فيهما فقليل لحاجة أهلها اليهما واليهما وهو ظاهر قول مالكهما لا يتخيرص الا العنب والقرو لاجل الحاجة الى اكلهما رطبين

انتهى
تقريباً بالذي تربي بالنخل أن لو بقي طرح مصر وعنه اقامه لادين يتخير نصهما ولو لم تكن له حاجة لكل منهما وقت زكاتها على يتخير نصهما مع حل بيعهما ودمعتهى تت بان قال هذا غير صحيح الذي لا يدينه تقدير بشفافهما وفرق بين تقدير الخفافى والتخير بين فالزيتون ونحوه لا يتخير في تقديره جفاته لعنب مصر وولها بان خرما فلى روض الاشجار وان لم يتخرضا كيدا ثم درجافهما واعترض حصر المستغنى بالشعير الاخضر الا فركه وأكل في اربع زمن المسغبة والاقول الاخضر والجص الاخضر والبلع الخضارى فان كلا يتخيرص كما مر كانت الثلاثة او بيعت زمن مسغبة او لا على المشهور في كل وان كان قبل يسما على ملأشى عليه المصنفين أن الوجوب بالافراك واجب بان حصره منصب على أول شروطه اه ودمعتهى تت بما حاصله ان يتخيرص الشعير زمن المسغبة ات على غير المشهور وان القول الاخضر والزروع لا يتخيرص قيمه ماله وان كان بحسب ما اكل منه لا يمكن فرق بين ما اكل بالتخيرص وبين خرص الشيء كما على أصوله (قوله خرص الخ) خرص من باب قتل كاتى المصباح ولكن قول الشارح وكسرها لو نزل ايضا بالعين بل يضرب (قوله وجعل الخ) معطوف على الخاف حاصله ان هذا التخيرص ليس لاجل احتياج

أهل الزرع لا كل منه يلقى القروح والعنب وانما هو التوفيق من أكله من الزرع فيضيع نقي القروح وظاهر كلام المصنف
 القول الثاني الذي هو جعل الأمن (قوله وعلى هذا يلقى غيرهما) أي من الزيتون ونحوه (قوله لا يماضي سنين
 الشدائد) إشارة إلى أن تخريف غيرهما على هذا القول لا يختص بسنين الشدائد (قوله ليس) أي لا مكان حرهما
 (قوله فيصير الخ) تدبر على قوله يسر حرهما وعلى التعبد (قوله فيلزم على ما قال) أي على ما قاله ابن الحاجب
 البناء على أنه لا يلزم من كونه قال لا يعقل بالخاصة يخبر عن غيرهما أن يكون ذلك مشهورا لأن المشهوره صفة زائدة لا تثبت
 الأدليل كأن يثبت أنه قاله أكثر وأقوى دليله أوقول ابن القاسم في المدققة على ما تقدم من الشارح في أول الكتاب
 الآن يقال وروايته أولى ونعم فدرايته أنه أوقاسا ثم إذا علمت هذا تعلم أن المشهور عدم تخريف الشيعيين
 المسغبة وغير ذلك كما نعلم عليه (قوله والذي ينبغي أن يقال إنما اعتبر في المدققة الخ) أي فيصير مطلق الحاجة وفهمنا
 المدققة قالت الحاجة إلى أكلهما رطبين ويجب أن الحاجة المخطوطة بالعنب والتمر لا تكون الأشدية أو أن أكل التمر على
 أنه نص في التوضيح عن أن لا الترخيص فيما التوسعة على أهلها على ٢٠٣ مذهب المدققة ولم يلزم أي لأن الحاجة

داعية إلى أكلهما رطبين اه
 ففهم منه أن العلة هي التوسعة
 والحاجة علة للتوسعة وقال
 بعض الشراح والأطهر أن
 يقال العلة التوسعة على
 أهلها واختصم التوسعة
 جهادون الجواب لأن شأنهما
 أن يزرع كلا ويساق قبل كمال
 الطيب بخلاف الجواب فإنه لا
 يتبع بها كمال الانتفاع إلا بعد
 كمال الطيب (قوله وفي التعليل
 الثاني نظر) أي وفي البناء على
 التعليل الثاني نظر (قوله لأن
 الزيتون الخ) حاصله أنه في حال
 كون العلة تسير الحرز رأى
 إمكانه أنه لا يخبر عن غيرهما ومن

انتهى وعلى هذا يلقى غيرهما بما ابن عبد السلام لا يماضي سنين الشدائد وقبل تسير
 حرهما لشدة ظلوهرهما وقبل تدويره فيما يقتصر عليه كما تقتضيه القرعة
 على محالها وبني ابن الحاجب القولين في تخريف غيرهما وعلمه على التعليلين بالحاجة
 وإمكان الحرز وقال في توضيحه وفيه نظر لأنه على في المدققة لا قول فيسائر على ما قال
 أن يكون المشهور وتخريف غيرهما إذا اختلف إليه وليس كذلك والذي ينبغي أن يقال
 إنما اعتبر في المدققة شدة الحاجة في غالب الأوقات والأزمان والزيتون ونحوهما ليس
 كذلك وفي التعليل الثاني نظر لأن الزيتون والحب يجوز بيعهما إذا ذهبا لم يكن الحرز
 فيما لا يميز بينهما اه (ص) إذا حل بيعهما واختلفت حاجة أهلها (ص) هذا بيان
 وقت الترخيص وهو خبر قول المدققة ويخبر عن الكرم عا إذا طاب وحل بيعه وانحل
 إذا هرب وطابت وحل بيعها أي لأن حلية البيع عندها يحصل بل منة عا رباب
 الشيء الترخيص من أكل ومعاوضة لا قبل وتقدم أن علة الترخيص اختلاف الحاجة
 ففهم مراد البيع ومراد الأكل ومراد التيسير وهو ظاهر قول مالك فيها لا يخبر عن
 الاثر والعنب الحاجة إلى أكلهما رطبين اه وحديثه فيرد على المؤلف حيث ذكر
 الاختلاف هنا شرط ما لم يكن كونه علة والأقرب نسب قوله (فخلة فخله) على الحال تأويل
 مقصلا مثل بابا يا أي لا يصح الخارص الحائط في الحرز ولا يميز به بل يصح لكل فخله

المعلوم أن مقتضى ذلك كونه لا يمكن تخريف غيرهما وحاصل النظر أنهم صرحوا بجواز بيع الزيتون والحب وما إذا لا
 أنه يمكن خبرهما فلا يمكن الحرز لهما يميز بينهما والتالي باطل فكذلك المتقدم وحديثه عن حرز غيرهما فكيف يصح أن
 يقال ينبغي على الثاني عدم تخريف غيرهما (قوله وطابت) عطف قسم (قوله وتقدم الخ) فيه أن الذي تقدم انما هو
 الحاجة في أنه اعترض التعليل باختلاف الحاجة ما أنه إذا كثر البيع وأما هنا فاعلة الحاجة كما في نفس المدققة وإن لم تختلف
 اه فالتعمين أن يقول واحتاج أهلها واحتاج أهلها وأجيب بأنه أطلق المأزوم وهو الاختلاف أو أراد لازمه وهو
 الوجود لأنه بائز من الاختلاف الوجودي فكأنه قال لو جرد حاجة أهلها على أن وجود الحاجة بقابل ليس بشرط بل المراد
 القلقة فأداه محض تمت (قوله وحديثه فيرد الخ) وأجيب بأن إطلاق الشرط عليها باعتبار توقف المأول على علته كتوقف
 الشرط على شرطه (قوله والأقرب الخ) فيه إشارة إلى أن هناك غيره وهو كذلك فقبل منسوب على التمييز من محل التمر
 وقبل بفعل محذوف أي يكون الترخيص وانما كان أقرب لأقاربه التفصيل الملوطن في المقام (قوله بل يميز ر) وكذا يميز
 شجرة شجرة في العنب

(قوله فان اتحدت في الخفاف) نحو لو اختلفت الاصناف (قوله والصله) عطفت عام على خاص (قوله ان كان عدلا عارفا) نهم من كلامه انه لا بد من كونه مسلما (قوله والعرف) أي ما كان يعرفان عن الشيء من غير حال من بعضه إلى بعض فإن من خرج أي يخرجان في حكمهما عن الشيء غير جنسه (قوله وسواء رأى الأقل أو الأكثر) قد بين عبد السلام بما إذا رأى الأكثر أو ما إذا رأى الأقل في هذا الأصل اختلاف في الشهادات فالة الثاني والمذهب في الشهادات تقديم الناقلة على المستحبة وعليه فيقدم غير الاعرف ٢٠٤ لانه ناقل لان الأصل عدم الزكاة كذا قال القاضي وانظر هل يسلم كلام ابن

عبد السلام (قوله والآخر كل جزء) أي وان لم يكن أعرف (قوله وان استويا في المعرفة) لا يعني أن السالبة تصدق بصورتين في المعرفة أو استويا في المناقضة مع وجود المعرفة إلا أن السالحة أقاد أن المقصود السالبة فقط (قوله على ما يبع بعد الطيب) أي أنه إذا يسع بعد الطيب ثم أمرا لم يمتصه فان كانت ثلثا كما سقطت من البائع ما أبيع لو جرد بد جوع المشتري بجمسته من الفل على البائع وظهر لما بيني فان كان تصاير كاه والافلاوان كان دون الثلث ذلك جميع منابع وظهره ولو كان الباقي بعد هادون التصاب وقوله لو جرد جوع المشتري بجمسته من الفل على البائع وقع في أثناء كلام المصنف حتى يرجع المشتري ومقتضاها الرجوع بالفضل وأنه ان لم يرجع بالفضل لم يسقط من البائع زكاهنا أبيع فأنظره وانظر عب وقد يقال الأولى حمل كلام المصنف على العموم فيقال يحمل كلام

على حدة لان الجميع أقرب إلى الخطأ وأما كرههم فخصه فان اتحدت في الخفاف جاز والافلا في المفهوم تفصيل (ص) باسقاط نقصها لاسقطها (ش) يعني ان الخافص يسقط باحتجاده ما يعلم عادة أنه اذا حلف الغرأ والزيب ينقص منه يعمل ذلك في كل فقهه يقول مشلاقه وما على هذه كذا واذا حلف ينقص كذا فيعمل على قوله ان كان عدلا وما لم ير به الهواه أو ما كاه الطير وما أشبه ذلك فانه لا يسقط لاجل شأنا فليسا لمطاب التقره وهذا مراد بقوله لاسقطها واذا لم يسقط عنه هذا فالعريه والصله والا كل والعلم من باب أولى في عدم الاسقاط وسقطها بفتح القاف ويكون معنى مفعول بسكونها ويكون بمعنى فاعل (ص) وكفي الواحد (ش) يعني أنه يكفي خالص واحد ان كان عدلا عارفا لانه كما فيصور أن يكون واحدا وكان عليه السلام يبعث عبد الله بن رواحه وحده خارصا إلى خير بخلاف حكمي الصيد فلا بد من التعدد والفرق أنهما لما كانا يخرجان من الشيء من غير جنسه أشبهما القومين ولتقوم لا يكفي فيه واحد ونص الآية (ص) وان اختلفوا فلا عرف (ش) يعني اذا خرس ثلاثة في زمن واحد فان اتفقوا فلا كلام وان اختلفوا قال أحدهم مثلا سفتوا آخر ثمانية وآخر عشرة وأخذ يقول الاعرف ان كان سواء رأى الأقل أو الأكثر وقولنا في زمن واحد احترازهما اذا وقع الخبر يص منهم في زمن فانه ما يؤخذ بقوله الأول (ص) والآخر كل جزء (ش) أي وان استويا في المعرفة أخذ من كل واحد جزء على حسب صدهم ان كانوا ثلاثة أخذ من قول كل الثلث وهكذا فالرأى أحدهم مائة وآخر تسعين وآخر ثمانين بر كعب تسعين وليس ذلك أخذ بقول من رأى تسعين انما هو لواقعة ثلث مجموع ما قالوه وصيغة المؤلف تصدق بغير المراد اذ تصدق بأخذ الثلث من قول أحدهم ما ومن الآخر الثلثين مشلا فكان ينبغي أن يقول نحن كل خمسة فانه لجموعهم (ص) وان أصابنا بجمعة اعتبرت (ش) الضمير في أصابته لما وقع فيه انخرص أي وان أصابنا بالجمعة ما وقع فيه الخبر يص قبل جذا أنه اعتبرت فان بقي بعد ما يجب فيه الزكاة والافلا وليس هذا يسع وجه الشيخ عبد الرحمن على ما سيع بعد الطيب انظره في شرحنا الكبير (ص) وان زادت على خبر يص عارف فالأرب الاتراج وهل على ظاهره أو الوجوب تأويلان (ش) تقدم أنه يشترط في

المصنف على ما سيع بعد الطيب وعلى ما سيع قبل وعلى ما يبع أصلا كما ذهب إليه شارحنا فان كان الباقي في القسمين الآخرين تصاير كاه والافلا وقد يقال حله على غيره ما ذكره الشيخ عبد الرحمن يؤدى إلى نوع منكر ارمع مفاد قوله وان تصدق بجمعة تصدق ولا يعني ان اعتبار الجمعة وعدها اعتبارا يظهر من خبر يص عارف فان تأخذ الجمعة الثلث أو أقل لان الجميع على ما بينه (قوله وان زادت على خبر يص عارف) أي وعمل فان لم يكن عارفا أي ولم يكن عدلا وجب الاتراج بافتاق

(قوله وهذا على حمل الاكثر) يعلم منه ترجحه (قوله يبيع الطعام) اي يريد بعه قبل قبضه لقوله أحب الي أن لا يشتريه مسلم الخ (قوله حتى قبضه) اي المشتري من النصف اي يحتمل البائع الأول ويحتمل من يالعه اي بان قبضه من يالعه ثم يعطيه لمن يريد الشراء منه على أنه لا يتوقف الحل على قبض المشتري بل يكفي ٢٠٥ قبض بالقبض من يالعه ويحتمل حتى قبضه

بائع المسلم وقوله من النصف اي الذي هو البائع الاول والاولى لو كان مسلماً (قوله فانه يؤخذ منه جيداً كان أو ردياً الخ) اي فقول المصنف كيف كان سواء كان طيباً كله أو ردياً كله أو بعضه ويضمة نوعاً كان أو نوعين أو أنواعاً السكن كان نوعاً واحداً فواضع الا ان تختلف صفته كقمع معراء ومخولة فيؤخذ من كل بمسألة من شرح سب (قوله اذا كان في الحائط صنف واحد) اي فالصنف أطلق النوع على الصنف اي لان التفرع ويضمة أصناف (قوله والخ في المؤلفات) يعني (قوله المستغنى وقوله وان اختلف النوع الخ) أطلق على حقيقة وقوله الابان اختلافه على أكثر من نوعين اي صنفين وقوله اي الأنواع اي الاصناف (قوله أجناس من التفرع) اي أصناف (قوله أنواع أجناس الحائط) الاضافة للسنان اي أنواع هي أجناس الحائط وأراد من الحائط التفرع وأراد الأنواع والجناس الاصناف والحق فذلك القول الشارح ولعل المؤلف الخ والأفريقي أن أراد بالاجناس الجنس والاضافة على

انفراد من ان يكون عدداً لعارفاً فإذا انحصرت فوجدت أكثر مما انحصرت فانه يأخذ تركاها أو قد دل وجوابا ويسلم استحباباً قال فيها ومن خص عليه أربعة أو حتى فوجد خمسة فأحب الي أن يترك لقلة أصنافه الخ وخص اليوم فقول الامام أحب الي أن يترك حمله بعض الاشياء على الوجوب كالحاكم يحكم ثم يظهر أنه خطأ صراح وهذا حمل الاكثر وجهه بعض على الاستصحاب كابر وشدوعياض لتعليقه بقوله أصنافه الخ وخص فلو كان على الوجوب لم يلتفت الى أصنافه الخ وخص ولا في خطتهم ومفهوم زادت لو نقصت الثمرة من فخر بعض العدل العارف فان ثبت النقص بالبيضة العادلة عمل بها والام تنقص ان كان لا يقبل قول ربه في انقص الاحتمال كون النقص منه فانه الحلاب ومقتضى التعليق أنه لو تحقق أن النقص من خطأ الخ وخصت ان كان هذا الموضوع أحد مواضع من المدققة حل فيها أحب على الوجوب ومنها ولا يتواضع من ابوالا ابل وألبانها ولا بالعسل المزوج ولا بالنمذ والتيم أحب الي من ذلك ومنها قولها في العبد بظاهر أحب الي أن يصوم ومنها قولها في السلم الثاني اذا باع الوكيل بغير العين أحب الي أن يضمن وفي السلم الثاني في بيع الطعام قبل قبضه وقد اشترا من منه أحب الي أن لا يشتريه مسلم حتى قبضه من النصف اي ومنه قوله في استبراء الامة الراثة يبيع عليها صاحب أحب الي أن يستبرئها وفي الحج الثالث أحب الي أن يصوم مكان كسر الذنوب وفي الصلاة وان صلى بقرقرة أو نحوها أو بشي مما يشغل أحب الي الاعادة أبداً وفي الحج ولا يتولى الحج الا القاضي قيل لصاحب الشرطة قال القاضي أحب الي وفي السرفة أحب الي أن لا تقطع الايام والاعداد لا تسهم أياماً ولا نوبة تعلق عليهم (ص) وأخذ من الحب كيف كان (ش) يعني أن الزكاة تؤخذ من كل نوع من أنواع الحب اذا اجتمع من الأنواع فؤخذ من كل نوع بقدره فان كان الحب نوعاً واحداً كالقمح مثلاً فانه يؤخذ منه جيداً كان أو ردياً أو وسطاً فان كان هناك قمح وشعير مثلاً فان كان هناك قمح وشعير وسمت فمن كل بقدره ولا يؤخذ من الوسط عن العربيين وأشار بقوله (كالقروا أو نوعين) لقوله اذا كان في الحائط صنف واحد من أعلى القروا وأدناه أخذ منه وألقى المؤلف التوعين لمفاهيم من قولهم الجواهر وان اختلف النوع على صنفين أخذ من كل صنف بقطعة (والا) اي بان اختلف النوع على أكثر من نوعين (فن أو سطها) اي الأنواع لقوله اذا كان في الحائط أجناس من التفرع أخذ من وسطها ولعل المؤلف حمل الأجناس على الأنواع فقول ابن رشد الا ان كثيراً أنواع أجناس الحائط من الغنل فيؤخذ من وسطها قياساً على المواشي فقوله كالحج تشبيهه فيها على من قوله وأخذ من الحب كيف كان اي يؤخذ

معنى اللام وأراد الجنس النوع وبالنوع الصنف قد ير ويحمل الخارج من الوسط ان تفاوت أو زاد بعضها على بعض زيادة يسيرة فان كثرت أخرجت الزكاة منه قال المصنف عن عيسى ظاهره ولو كان المستكثر دني وانظر مع ما مر من انه لا يجوز أخرج الأدي عن الأعلى

(قوله أو خريتم من كل صنف) وفيه عتق ثوب ما حاصله أن النزع الواحد من القرضا اختلقت أحسنه أو خريتم من كل صنف لانه يؤخذ من الوسط ومن تقريرنا يظهر عدم مناسبه (حصة) الرجاء أن الزب كالقر قوله وفي مائتي درهم (الخ) حيدراهم مصر لكبرها عن النبر صبة مائة وخمسة وعشرون درهما ونصف درهم وقته قاله في التاميل (قوله فما كثر) أشار به إلى أنه لا وفص في العين كالخريف بخلاف المناسبة والقرقان الماشية لما كانت تحتاج إلى كثرة كثرة خفف عن صاحبها بخلاف الحرف فكثرت بسرعة والعين كذلك (قوله فيكون حذفه من الثاني دلالة الخ) الظاهر أنه يلزم عليه الفصل بين التماثلين بإيجبي فالأحسن الثاني خصوصا ويكون في الكلام احتمال الحذف بشرطه من الثاني دلالة الأول وحذفه فما كثر من الأول دلالة الثاني (قوله بان يجعل كل دينار (الخ) أي كانت قيمته أقل أو أكثر فلذلك كانت عنده مائة درهم وخمسة وعشرون تساوي مائة درهم أخرى ٢٠٦ فلاز كثرة عليه وقوله ولا بالجودة الخ لا يخفى أن القيمة تابعة للجودة والردانة

فالاتفات لأحدهما التماس لا آخر فهو كالصنف التفسري (قائه) لا زكاة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لان ما يسلمهم ودائع الله تعالى وهذا على مذهبه (٢) كآمال بعضهم من أنهم لا يعلكون وهو خلاف مذهب الشافعي قاله بعض شراح الرألة (قوله ثم إن ق ارتضى الخ) وارتضى مع خلافه فقال هي النصف العديدة متماثلة نصف وتسعة وأربعون نصف قضة وخمسة جدد درهم فحسان كانت العشرة دراهم المصرية بخمسة وثلاثين نصفًا وان كانت بأربعين فضا زمتا تسعة خمس وسبعين وألف وقيل يسير فيكون النصاب سبعائة بتقدير السنين والثلث وأربعين قضة وعشريا

من كل بشرة كالمقرنوعا أو نوعين وقوله فوعا لى حال ككون القروعا أو نوعين وانما خالف القرض غيره لانه لو أخذ من كل صنف من القرضا لم يشق ذلك لاختلاف ما في الحائط فأخذ من الوسط (ض) وفي مائتي درهم شري أو عشرين دينارًا كثر أو يجمع منهم بأكثر ربع العشر (ش) أي والواجب ربع العشر في مائتي درهم شري وقد مر قدر الدرهم وهو المكي خسون وخمسة مائة من مطلق الشعر أو عشرين دينارًا شريًا وقد مر ذلك شراكتان وسبعون حصة من مطلق الشعر وما زاد على ذلك أخرج واجبه لانه لا وفص في العين والجبوب ويجمع من الذهب والفضة كعشرة دينار ومائة درهم أو خمسة دينار ومائة وخمسين درهما وخمسة عشر دينارًا وخمسين درهما لان كل دينار يقابل عشرة دراهم وهو مراده بالخبر أي لا بالقيمة فلا زكاة في مائة درهم وتسعة دينار قيمتها مائة درهم وقوله فما كثر عطف على مائتين فيكون حذفه من الثاني دلالة الأول وأوصفت على عشرين لحذفه من الأول دلالة الثاني وقوله الجزء أي بالجزئية والمقابلة بان يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم أي لا بالقيمة ولا بالجودة والردانة ثم إن ق ارتضى أن النصاب من دراهم مصر المسماة بالنصاب ثمانية وستة وستون نصفًا وثلاثون نصفًا لان كل عشرة أنصاف ثلاثة دراهم ومن القروش البنادقة عشرين قرشًا لان كل قرش وزنه عشرة دراهم ومن أقي طاقة اثنتان وعشرون ومن الريال والكب اثنتان وعشرون وربع والنصاب من الذهب الشريفي والاراهمي والبنفيق أربعة وعشرون دينارًا لاجتماعه في أربعة وثلاث قيراط وخمس ثلاث قيراط (ص) وانطلقه لى أو يجمعون (ض) هذه المبالغة في وجوب

زكاة

والظاهر أن ذلك الاختلاف في كساد المداير على وزن المائة وخمسة وعشرين ونصف درهمها بعدد ما من قضة عسدية أو قروش خبيثة الزكاة من غير نظر لبيع الدرهم هذا الذي يشيعن المصريه (تنبية) لا زكاة في التماس النصاب قاله الطراز وهو المذهب (قوله ثلاثة دراهم) أي زونا (قوله من القروش البنادقة) لم نرها ولم نسمع من رها (قوله والاراهمي) هو أو معطوف على الشريفي بكافى نقيته وتلك ذاتي عارضة وغيره وقيل يكون الشريفي أعمال النوع خصوص من الذهب والظاهر أن الاراهمي وما بعده يان لاصناف الشريفي وانظره (قوله وان لطف الخ) والعسيرة عذبة الوصى في الوجوب وعنده لان التصرف منوط به لا يذهب أي الطفل لو تموا انتقال المال عنه ولا يذهب الطفل لانه غير مطالب به فلا يزكيا الوصى ان كان مذهبه يرى سقوطها عن الطفل والآخر جهان لم يكن حاكم أو كان مالكًا فقط أو مالكًا غير خفي أو على الصبي عليه والارفع للمالك فان لم يكن الاحتق أنجزها الوصى المالك

ان خفي امر الصبي على الخفي والارثاء فاذا بلغ الصبي فانه يعمل بالمذهب الذي يتلوه فان قلدهم ترى الوجوب وجب عليه في الماضي وان قلدهم من يرى السقوط سقط عنه في الماضي وان قلدهم ان كان مذهب الوصي وجوباً لم يضرهما حتى يبلغ الصبي رشيداً ومذهبه سقطها وانقل عنه الجرحل تؤخذ عن الاعوام الماضية من المال والولي أو تسقط انظر عجم (تبيينه) بقيل قول الوصي في اخراجها حيث وجب عليه بلا عيب ان يمسهم والا يعين (قوله بجامع عدم التكليف) الاولى لان ذلك من باب خطاب الوضع اذ لا يقبل عليه هنا اذ هما فيهما الخلاف (قوله لا يصحها عن رتبة الكلام) اشارة الى ان قول المستفاد راجح ككلمة راجح حتى لقوله أو تقتض (قوله كسبة أوجبتين) أو ثلاثة والمدار على الرواج كرواج الكلمة كثر أو قل والمراد ٢٠٧ كسبة أوجبتين من كل واحد كما هو المتفاد من النص وخلاصته

أن المراد نفسه في الوزن كان التعامل وزناً أو عدداً فان راجحت كلمة تركي والاقلنا لو تقتضت في العدد وكلت في الوزن و كيت كان التعامل وزناً أو عدداً والا فلا فان نقصت منها فلاز كلمة ان كان التعامل عدداً باتفاق وان كان التعامل وزناً فالكسبة الوزن (قوله فتقوله راجحت الخ لا يصح التفرع الا بالنسبة الاولى لانه قال فيها ما يصح التفرع نقلاً لاصطلاحها عن رتبة الكلمة قال شيخنا الصغير رحمه الله تعالى ومعنى رواجها كرواج الكلمة ان السلة التي تشتري بعشرين ديناراً كلمة تشتري بعشرين ديناراً ناقصة وكذا يقال في الباقي لان المراتب ان لا يشتريه السلة وان

في كذا التقدير اي ولو كان الملك لهذا التصاب قليلاً ويحتمل ان يجمع عدم التكليف رتبة الخلاف في اخراج المذهب القائل بعدم وجوب الزكاة في مال الطفل والجنون وأما حرجها وما شابهها فالزكاة انما تقسمها (ص) أو تقتض أو برداة أصل أو إضافة و راجت ككلمة (ش) يعني ان الزكاة تنصب في المائتين درهم أو في العشرين ديناراً ولو كانت ناقصة في الوزن لاقى العذر نقلاً لاصطلاحها عن رتبة الكلمة كسبة أوجبتين في كل الموازين كما عتد بهجواً ومجانباً وكانت واقعة الا انها قد يثبت من معنيها وتقتض في التصفية أو كانت ناقصة بسبب إضافة كالمشوشة بنحاس ونحوه فقوله و راجت ككلمة راجح الثلاثة لكن رجوعه لثبوت مقيد بما اذا كانت رد اعتبارها بسبب أنها تقتض في التصفية وان كانت لا بسبب أنها تقتض في التصفية فانها تركي ولو لم ترجح رواج الكلمة ومعهوم قوله و راجت ككلمة أنها ان لم ترجح بان المحط من الكلمة حيث يكون في البلد ناقصة وكلمة سقطت في كذا الاولى انما كان وحسب في الاخيرتين الخلفاء فان بلغ التصاب كله واعتبر ما فيها من خالص أو غيره اعتباراً العروض من ادواتها و احتكارها اليه أشار بقوله (والاحسب الخالص) اي وان لم ترجح ككلمة حسب الخالص اي في الاخيرتين كما مر ثم انه انت الضمير في قوله أو تقتض وقيل ما يأتي باعتبار العين المستفاد من قوله في ثانياً درهم شرعي الخ ولو ذكر باعتبار التصاب المذكور الاستفادة من المقام كان أحصى فكان يقول أو تقتض و راج ككامل وتعدد تعدده في فروع ومخترقه بالمر لا مغصوب الجز قوله أو برداة أصل أو إضافة مـ طوفان على معنى نقصت أي لم تكمل بنقص وزن أو برداة أصل أو إضافة فان قلت الاضافة ليست سبباً في النقص بل في الكمال فالجواب ان القرض كونها ناقصة في نفس الامر أي ولم يحكم على نفس الامر بسبب كمالها في الظاهر (ص) ان تم الملك

اختلف الميرف ثم ان الكمال حقيق في الاولى التي هي قوله أو تقتض لاقى الاخيرتين وهو ظاهر (قوله لكن رجوعه الثانية) بذلك بما لا يعقل (قوله في الاخيرتين) المناسب الاخيرة لما تقدم (قوله اعتبار العروض) من ادارة واحتكار يحصل ذلك على ما اذا كان نوي به التجارة يشهد به فيما يأتي (قوله معطوفان على معنى نقصت) الاضطر ان يقول معطوفان على معنى قوله لطف الخ لان المعاطيف اذا كانت بخير عرف مرتب يكون على الاول والنقص هذا اذا كانت ملابس لكسبة أو جدي بل وان كانت ملابس للطفل أو الجنون أو برداة أصل (قوله أي لم تكمل بنقص) أي بسبب نقص (قوله أي لم تكمل بنقص الامر) أي بسبب نقص (فاثمة) لانه كذا في القالوس النحاس على المذهب كافي الطراز

(قوله يعني ان شرط الزكاة الخ) هذا على طريق بقائه الخارجين من كون كمال المال شرطا وجعله الشرافي سببا قال بعضهم وهو الظاهر لصدق حكمه عليه قال بعضهم ويؤخذ من شرط علم المالك عدم كونه الكعبة والمساجد من تقادير وعلائق وصفه ابوابا وهو عبد الحق وهو السواب عندى وقال ابن شعبان زكاه الامام كوقوف الانعام والعين للعرض (قوله) لان من ملك ان علف أى من كان فيه قدرة على الملك (قوله ولا في غنية الخ) ظاهره ان ملكه غير تام في الغنية والظاهر انه تام ولذلك زاد بهض على كلام المسنف لاقراءه وكان المصنف يقول ان تم الملك وحصول غير المعدن وثبت قراره (قوله كصدا الزرع) أى استحقاق حصاده أى تعاقب الوجوه به وقيل بالتصفيه وباقى (قوله بحث استحسان الخ) وأما ان لا يبيع نفسه انفسه (تنبيه) في بعض التقاريران الاموال المتجمعة تحت أيدي النظار ان كانت للمستحقين فلا زكاة فيها وان كانت لمصالح الوقت كانت (قوله المشهور ان الزكاة تتعدى في العين المودعة الخ) ومقابلته ما روى عن مالك من تركه انعام واحد لعدم التنية وما روى ابن قانع عن مالك من انه يستعمل به احواله لم يقبضها (قوله تعدد الاعوام) أى غير كيم لا يقبضها ولا يخفى ان كون كلامه في العين لا ينافي تعددها في المشية المودعة (قوله ولا تأثير لما يؤمن من صرفه الخ) اعلم ان شيئا صغير قدره زكاته انما قاله الشارح هو الملقه ٢٠٨ ولكن الفرق حتى وقر شيخنا عبد الله ان الفرق اختصاص الكسوة بالعيال دون الطعام يشاركهم فيه وقال شيخنا السيد محمد ولكن لو كان الطعام لعياله ما جاز هذا التعليل ويمكن ان يقال ان الطعام يتيسر غالب الكسوة تقتضيها الاغراض فالتأخير فيها ليس فيه قهر يطعم بعد التجهيزين ان مسئلة الطعام تكلم عليها أشهب فقال في معانيه في الرجل يقطع قطعة من المعقل ان يهول عليها الخول فيبعت بها الى مصر يشاع بها طعام يربها كله لا يريد بها مال آخر الى كذا الا عليه ابن رشد لان العين في عينه

وحول غير المعدن (ش) يعني ان شرط الزكاة في العين وغيرها ان يكون المال علوا ملكا تاما فلا زكاة على غاصب ومودع ومثقف لعدم الملك وعبد ومدين لعدم تمامه ولا على السيد فيما يدعيه لان من ملك ان علف لا يبعد ذلك ولا في غنية قبل قبضها لعدم قراره ومن شرط الزكاة ان يحصل على المال حول وهذا في غير المعدن وأما في نصيب كسرها وان شروها من الارض كصدا الزرع ومثل المعدن ان كازحت احتياج الكبير نفقة او عمل فانه يزكى ولا يشترط من روالها فيه ولم يجهه الموقف عليه لسدوره (ص) وتعددت بتعدد في مودعة (ش) المشهور ان الزكاة تتعدى في العين المودعة تعدد الاعوام ولو غلب المودع بها وكذا المضاعف بها كن قطع من ماله قطعة وبعت بها الى مصر يشاع بها طعاما لعياله فخر الحول قبل صرفها ولا تأثير لما يؤمن صرفها لقوته وان بعت بها لشراء كسوة لعياله أو زوجته فاذ لم يتوسلها وجبت عليه زكاتها والا فلا (ص) ومثبر فيها يأمر (ش) يعني ان العين اذا دفعها ربحها لم يغير فيها بغير ربح أو باجر بان جعله في كل يوم أجرة معاوما فان الزكاة تجب فيها كل عام لان تغير شكلها كغير تغيرها فهو وكيل فاذا كان ربحها مديرا فقوم

دون الطعام يشاركهم فيه وقال شيخنا السيد محمد ولكن لو كان الطعام لعياله ما جاز هذا التعليل ويمكن ان يقال ان الطعام يتيسر غالب الكسوة تقتضيها الاغراض فالتأخير فيها ليس فيه قهر يطعم بعد التجهيزين ان مسئلة الطعام تكلم عليها أشهب فقال في معانيه في الرجل يقطع قطعة من المعقل ان يهول عليها الخول فيبعت بها الى مصر يشاع بها طعام يربها كله لا يريد بها مال آخر الى كذا الا عليه ابن رشد لان العين في عينه

الزكاة لا تؤثر لما يؤمن من صرفه لقوته في اسقاط الزكاة ومسئلة الكسوة قد كثر في آخر جماع اصبح فقال من بعث ذاتا ليشترى بها لعياله كسوة فان كان ثمنها الهال يمكن عليه فيها ثم كذا شتم لم يثبت لان ذلك فيما ينفه وبين الله وان لم يتوسلها وجب عليه زكاتها لانها باقية على ملكه وان بعت بها ليشترى بها ابوالزوجة لان ذلك من ناحية المدة فلها ان يرجع فيها مال زوجها على نفسه بالانتهاد اه وفي الشامل لو بعت قال لا يشترى به ابوابه او لا خلاف حاله قبل الشراء كله اه يعني اذا عرف قدره والله باق واقه أعلم اذا علم ذلك فنقول قد علمت اطلاق كلام صاحب الشامل في الكسوة فهو موافق لاطلاق جماع أشهب في الطعام فقلل المسئلة ذات قولين فيكون بخلافه ان مسئلة الطعام عند اصبح كالكسوة في التقصيل لوجود الله الموجبة للحكم ومسئلة الكسوة كالطعام في جماع أشهب في اطلاق الزكاة ولا تفصيل هذا هو الظاهر وروى في قبيله اصرها ولا يفي بالكسوة والطعام فان قلت قد علم البشري بها طعاما تبين فلا يأتى هذا التفصيل بل قلت لان ذلك لجواز ان يرسلها مع تجوز ان يرسل ما ياتى من اعطائها له انه لا يشترى بها الحاصل ان الاحتياج الى الطعام أشبه من الاحتياج للكسوة فاشان التقبيل فكان أولى لعدم الزكاة والله اعلم (قوله فاذا كان يبيعها مديرا) أى لو احتكر العليل فلا كان يبيعها مديرا كي يعلم واجبه فقط (قوله فيم

فأيدى العامل) حاصلة أنه تركها وهي عند التاجر حيث علم قدرها ولو بالقرى وكان عليه أو احتكر العامل والقرى منه وبين القرض أنه كلو كل عدل من ربحها ففقر بكمها كغير ربحها كما قاله الشارع وأما القرض فتأويله يصير كونه شريكاً بكتابة أو اجيراً وأما لو كان محسباً فإنه تركها لم واحد وحل كلام المصنف في إيدائها المودع بالفتح أو يداها بالرفع نعتاً وأذن ربحها فإنه أغنى كمالاً من ربحها لم واحد بعبقريته اهـ (قوله ولم يطر قدرها) فيها إشارة إلى أنه لم يطر قدرها ولو بالقرى فله حكم آخر وهو الإشارة بكلام المصنف (قوله لافقرهم) في عب ويؤخذ من كلام عجم أن التاجر فيها بدون أجر يمدد فيها السكن إنما تركها بعبقريتها اهـ كذا في عب وفيه نظر لأن المذموم من كلام عجم خلافه وأنه تركها قبل القبض سواء كان بائعاً أو بغيره وهو ظاهر كلام المواق شخشا (قوله والظاهر أنه بصرى فيها) كذا في نهضة بسطة أفراد الضم والظاهر أنه في المودعة كذا كتبت شرايت عجم جزم به ثم بعد ذلك وجدت محشى ٢٠٩ تحت جزم بخلافه ورد على عجم بقوله

٢٧ حتى في الخ) أي ولا يرجع فاعدهم زكاة بل (قوله أذا رد القاضى ذلك الخ) أي يرجعها فان رجع بعض ثلثها وكان
صالح في كل سنة تصاب وبها يرجع بل ومنه قدر تصاب أكثر وكان يحسن لو قسم على سنين القصب يبلغ كل سنة نصيبا فاقى
زكاة فولان فانها ما بين الكتاب انظر به (قوله أذا اضل ربحا عنها) وأما لو كان عالما بقر كهدا فوفاة اختيارا فزكاة لماضي
الادوام قال عوفي نبي أن يكون حكم الماشية الضائعة حكم الماشية المقتصبة (قوله فلا يصح أن يربح العام واحد) ومقابلته
يركبه الكل عام مضى (قوله ولا يرق الخ) أعني أن يتكلم التميمي رد على قول محمد بن الموارث أن ذنبا في حصرا وفي وضع لا يحاط
بها فهي كالقصب وبو الضائعة في كمالها عام واحد وان ذنبا في البيت والموضع الذي يحاط به كامل لكل عام وعكس هذا ابن
حبيب (قوله وهو المشهور) مقابل المشهور كما قاله الثوري وصحون والمفسرون في كمال لماضي الادوام وما قاله ابن حبيب من
أنه يستأنف لها لو إذا كان صاحبها يقطع الرجاء منها (قوله بل يرضى ربحا عنها) أي ولم تلحق والصواب أن المراد
ظاهر من أن المراد الموقوفة التي لم يقطع الرجاء منها بخلاف ما هو معلوم في غيرها وغيره ولا لعل دفع التكرار لا حاصل على خله

(قوله بلا ضمان) لا مفهوم له بل مثلها اذا كانت ضمان لانها خرجت عن القرض الى القرض وصارت سلفا في ذمتهم ودين القرض لا يتصل بغيره المديروا المتكرروا والمحصل انه لا مفهوم له في جانبها لانه لا ركة عليه مطلقا وانما مفهومه في جانب العامل وهو انه ان لم يكن عليه ضمان استقبل بالرجحان كان عليه ضمان فان كان عند معييل في الدين ركة الاصل والرجحان والاستقبال (قوله فانه نزعها لهما واحد لا ماضى الاوعام على المشهور) معناه لا بين ضمانين كيهما لماضى الاوعام ولا شئ على العامل (قوله فيرجعها مع ما لا يخ) واما ان لم يعلم بصريحه يعلم في كيهما لماضى الاوعام (قوله ولم يوقف) او يعني الواو اذ لم يثبت على معناها لزم عليه خلل اذ منطوق الاول يخالف مفهوم الثاني ومنطوق الثاني يخالف مفهوم الاول كذلك في عب (أقول) ولا حاجة لذلك لان اذا اوقف في ٢١٠ حيزا لثني قسمة الثني اكل واحد واحد (قوله اعلم ان المعقد الخ) ومقابل ذلك ما روى

عن ثالث انه ان علم به زكامل لثني الاوعام وان لم يعلم به لم يترك له سنة هذا فيما يتعلق بقوله ان لم يعلم بها او اما ما يتعلق بقوله ولم يوقف فمقابل المعقد فيما يتعلق ان وقفه القاضي على بعد ذلك كاه للاوعام كله (قوله ولم يعد قسمها وقبضها الخ) الحق كما افاد محض تحت ضمان الشر كاللا يشترط القسم في وجوب الزكامة القبط كلف (قوله فانه ما بين كان مطلقا الخ) اجعل في المصلحة وسبانه ان المستفاد قد قال فيما يتعلق بالمرث فلا شئ على وارث قبلها لم يصره نصيب فان صار له نصيب فاكثرت كاه لهما واحد وان لم يقبضه الا بعد اوعام وان لم يوقفه ولا يشترط كاه لكل عام اذا مرث الركة عند حصاده لانه ركة على ربه فيه بعد الاول ولو اقام منه اوعام لم يظهر ذلك في الفحل والارثون لانها يجران كل منفعة كان لماضى الاوعام واستقبال الماشية حولان يوم موت مورثه لان في كتبها كل عام بعد الحول الاول قبل قبضها وقسمها (قوله وصورة الشامل جارية على المذهب) أي الرائج (قوله ولو اقام اوعاما) أي المورث وقوله اوعاما أي قبل القبض وقد ترك النص على القسم تضمن القبض بقوله لم يوقف له أي على يدكم (قوله يعني ان العين أو الماشية أو الجرح) هذا ضعف والمعقدان بقصر كلام المنصف على العين فلا ركة فيها سواء كانت على معينين أم لا واما الماشية ففصل فلا ركة فيها ان كانت على غير معينين والآن حصل لكل نصيب اقل محض تحت وزكامة الموصي بها فتم الكلام فيها (قوله والموضوع الخ) وكذا ان مات بعده ولكن كانت فرقت قبل الحول

ذلك في الفحل والارثون لانها يجران كل منفعة كان لماضى الاوعام واستقبال الماشية حولان يوم موت مورثه لان في كتبها كل عام بعد الحول الاول قبل قبضها وقسمها (قوله وصورة الشامل جارية على المذهب) أي الرائج (قوله ولو اقام اوعاما) أي المورث وقوله اوعاما أي قبل القبض وقد ترك النص على القسم تضمن القبض بقوله لم يوقف له أي على يدكم (قوله يعني ان العين أو الماشية أو الجرح) هذا ضعف والمعقدان بقصر كلام المنصف على العين فلا ركة فيها سواء كانت على معينين أم لا واما الماشية ففصل فلا ركة فيها ان كانت على غير معينين والآن حصل لكل نصيب اقل محض تحت وزكامة الموصي بها فتم الكلام فيها (قوله والموضوع الخ) وكذا ان مات بعده ولكن كانت فرقت قبل الحول

(قوله والتعليل الخ) أي لأنهم قالوا بغير أن العين الموضوعة بالتفريق على الفقراء وغيرهم لا زكاتها وإن حال علم الحول في يدين قبضها لغيرها لأنهم خرجت عن ملك ربيها بمجرد موته إذا علمت ذلك تعلم أنه ذكر لتعليل الشارح وقوله يقبضه أي يقبض ما ذكره بقوله والموضوع الخ فغيره عليه أن يقال فلذلك كرت لتعليل الشارح ٢١١ ثم قد ثبت بقوله والموضوع قبضه من ذلك أن التعليل لا يشهد فكيف

تقول والتعليل الذي ذكره الشارح يقبضه (قوله في ماله العيني) أي وليس عنده ما يجعله في نظيره ولو سبق بعد الدين ما يجب فيه الزكاة (قوله لأجل سكه أو سمن الخ) لا يخفى أن السكة في النقد والصياغة في الحلى فليس الموضوع واحدا (قوله أي ولا زكاة في قيمة ما ذكر) أي فليس النقي مسلطا على السكة والصياغة لأن هذه الثلاثة عرض من الأعراض وإن زكاتها الأدوات (قوله وأما بضم الحاء) زاد شب وقد تكسر الحاء أيضا لمكان السكة وقوله واللائق الفصل لأنه مجازي التناهي لأن جمع التكسير لهذا الحكم قال في ك ويدخل في الحلى عصاب أهل الأرياف إذا كانت مصوغة أماما لم يجعل في العصاب من المسكوك من ذهب أو فضة فبقية الزكاة ذهب (قوله ولا) أي بأن نوى علم إصلاحه ولم ينشأ (قوله ولا) فلا زكاة أي بأن نوى إصلاحه فلم ينشأ (قوله وإن اتقى تبشمه) يشتر الشارح إلى أن

ذكر في شرح الشامل والتعليل الذي ذكره الشارح يقبضه وسواء أوصى به إلى العصة أو في المرض وإذا فرقها فلا زكاة على من صارت إليه الأبد بحلول من يوم قبضها إذا كان في حصته نصاب لائها فائدت من جهة التوافيق أو أداها العين كإقاله في اللغوية وهي الذات في فعل العين والحلث والمماثلة (ص) ولا مال في رقيق (ش) يعني أن الرقيق ومن فيه شاة فله زكاة على ماله عين أو ماشية أو سمن ولا في ما يربط التجارة وبلا خلاف لعدم غنم لغيره ولا زكاة على سمنه من أن انتزعه استقبل به حولا وكذا لو عتق هو (ص) ومدين (ش) يعني أن المدين له زكاة على ماله العيني الحولي لأن الدين يسقط زكاتها وسواء كان الدين عينيا أو عرضا حالا أو مؤجلا لعدم علم المالك وأما المعدن والمماثلة والحلث فإن الزكاة على أعيانها لا يسقطها الدين كما يأتي (ص) وسكة وصياغة وجودة (ش) وهذا معطوف على ما قبله كإقاله الشارح وقال الساطي على عين على الصحيح من أن المعاطف إذا تكررت تكون على الأول والعين أن الإنسان إذا كان عنده من النقد دون النصاب جماعة ونحوها من درهم لكن لأجل سكه أو سمن صياغته أو وجوده يساوي نصابا فان قصبت ذلك لا ترفى وجوب الزكاة سواء كانت الصياغة محرمة أو جازية فتقوله وسكة الخ أي ولا زكاة في قيمة ما ذكر وكان يمكن الاستغناء عن هذه بقوله فصار بالزعم (ص) وحلى وإن تكسر ان لم تبشم ولم ينو عدم إصلاحه (ش) الخلى بفتح الحاء وسكون الهمزة وتضيق الهمزة مقدودا أماما بضم الحاء بكسر الهمزة وتشديد الباء طبع على المواد الأولى واللائق الفصل المشتمل على خبره وحاصل النقل في هذه المسئلة أن الخلى إذا تكسر فلا يصلح أو أن تبشم أو لا فإن تبشم وجبت زكاته لأنه يتعذر إصلاحه ولا يعود إلا بالسلك فهو كالتيرو وواوى إصلاحه أم لا وإن لم تبشم بان كان يمكن إصلاحه ويعود على ما كان عليه فلا يصلح أو أن ينوى عدم إصلاحه أولا فإن نوى عدم إصلاحه قال زكاة ولا فلا زكاة فيه فعلى كلام المؤلف أنه لا زكاة على الحلى وإن تكسر إن اتقى تبشمه ونية عدم إصلاحه بان نوى إصلاحه أو لم ينشأ ومفهومه صادق بثلاث صور وتجب فيها الزكاة أحداها تبشمه ونية عدم إصلاحه تأنيها التبشم مع نية إصلاحه ثالثها عدم التبشم مع نية عدم إصلاحه وثانها تبشمه أنه لا زكاة تبشمه عدم التبشم مع عدم التبشم هو الممول عليه لأن الأصل عدم الزكاة وإن كان مفهوم المدونة وجوبها (ص) أو كان لرسل (ش) معطوف على تكسر والمعنى أن الحلى لا زكاة فيه وإن تكسر وإن كان لرسل يريد إذا لم يمتلن يجوز له استعماله

قول المصنف ولم ينو عدم الخ معطوف على لم تبشم أي فإن تبشم بحيث لا يستطيع إصلاحه إلا بسكة وجبت فيه لزكاة بعد تبشمه لأنه لا يتصل إلا بعيدا قريب به من العين والمعنى على المصنف صحيح (قوله صادق بثلاث صور) بل صادق بأربعة الإصلاح نوى عدمه أو لم ينشأ ونية عدم الإصلاح مع التكسر (قوله هو الممول عليه الخ) اعترض غشي ثلث ثبات الزكاة كتحبب عدم التبشم وهو صور التبشم الثلاث نوى

(قوله كزوجته وخادمه) أي المورقات سالوا هل كل التزني به لكرهه فإن اتخذ لمن يحدث أو يصلح بعد الإلصاف لعفوه عن التزني به قال: كآفة عمالات وابن القاسم يختلفان اتخاذ المرأة للثمن يصف لها من فتن أو حتى تكبر فلا تزكيتها كلها في الشامل (قوله الناصر القاتلي انتهى) كذا في نسخة لفظ انتهى الأئمة حين بان قوة الناصر القاتلي معناه قاله الناصر القاتلي فاذن يكون انتهى أي انتهى كلام الناقل عنه والظاهر الفرقان الأخاذ من شأن الرجال لقوله الله تعالى الرجال (قوله فلا يدخل في قوله أكرأ) أي حكمنا لا تناولا والافهو يدخل فيه تناولا (قوله من جلى النساء) أي لأن حليه أي فلازكاة وحاصلة أنه لا كآفة فيما اتخذ الرجل لكرهه أفعيا ساجع استعماه ٢١٢ وفيما اتخذته المرأة فبإسباحها استعماه لا كالسرير ونحوه (قوله لا يتخلف

الخ) زاد في لئ ويدخل أي ما اتخذته لكرهه أخفى قوله إلا اللبس أي الاستعمال إلى آخره ما كان ثمان جنى تحت اعتراض ذلك واعتقد أن المشهور لا يزكها مالك لكرهه مطلقا يحرم استعماله لم لا وان قوله لا يحرم اللبس أي في غير لكرهه (قوله إذا كان محرم اللبس) ولا يدخل فيه حتى الصغير لأنه ليس من المحرم على الرابع (قوله أو بعد العاقبة) أي مع كونه صابحا كسيف الرجل وخلخل لاهر أو معدن في العاقبة فقبب الزكوة أو ما يحرم فهو إذا دخل في قوة الإجماع (قوله أي حوادث الدهر المشهور الخ) ومقابلته سقوطها (قوله كآلو كآلو الخ) (قوله فلا يكره) في المباح كبر الصبي وغيره من باب تعيب وأخاد شخص عداقة إن ماعلى عصاب التسامح فضة عديدة وأوجب نفسه الزكوة مطلقا كالعاقبة أو القرية لأن هذا قد مسكوكا ولتقصيل اغلوه في الخلى وأما النقد العبدى فلا تفصيل فيه في وجوب الزكوة (قوله وهو

كزوجته وخادمه ونحوهما) ولأنه من خاتم وأقف وأستان وحلته مصف وأمسف اتصل بالنصل كالقبضة أولا كالغمد وانظر لو كان السيف محلى واتخذته المرأة لزوجها هل لازم كآفه كما إذا اتخذ الرجل الحلى لفسائه الناصر القاتلي انتهى فإن اتخذ الرجل أو المرأة التجارة لنفسه الزكوة وانظر العمري (ص) أكرأ (ش) أي لاز كآفه الحلى المتخذ لكرهه أو كآفه يصف ما إذا كان مال لكرهه جلا أو امرأة وانعاش على عدم الزكوة فيه ثلاث توهمه أنه كآفه من الصابة ثم إن كلام المؤلف هذا فيما إذا كان متخذة لكرهه لا يحرم عليه استعماله أو ما يحرم استعماله على مالكه فلا يدخل في قوله أكرأ (قوله عقبه لا يحرم اللبس) وحيث قد اقتضاه كلام الباحث من أن المشهور أن ما اتخذ الرجل من حلى النساء لكرهه نفسه الزكوة لا يتخلف قول المؤلف أكرأ (ص) لا يحرم (ش) يعني أن الحلى إذا كان محرم اللبس فإنه يجب زكاته بخلاف ذلك سواء كان لرجل كآفه ذهب وسواها ولهما كآفه من ذهب أو فضة أو لآفته كآفه كآفه لهما ويقع في بعض النسخ زيادة اللبس وهي مضمرة تقصير الكلام معها وأجاب بعض بان المراد باللبس ملازمة الاستعاضة فيشمل الأواني وغيرها (ص) أو بعد العاقبة (ش) أي ابتداء وانتهاء والمعنى أن الحلى المتخذ للعاقبة أي حوادث الدهر المشهور وجوب الزكوة فيه سواء كان لرجل أو امرأة كآلو كان مقصدا للباسها فلما كبرت اتخذته عاقبتها (ص) أو صدق (ش) أي وكذلك يجب الزكوة في الحلى إذا اتخذ الرجل لصدقه لاهرأة يتزوجها أو ليشترى به أمة يشترى بها وهو المشهور (ص) أو من باب التجارة (ش) يعني أن الحلى المتخذ بنية التجارة يجب زكاته بإجماع سواء كان لرجل أو امرأة أي يدخل في الزكوة أو لا تقتضي ثم نوى به التجارة وين كآفه لاهرأة من حين نوى به التجارة أي من كونه كل عام إذا كان فيه مصاب أو عند من الذهب والفضة ما يكمل النصاب (ص) وإن رجع بجهو رزك الزنة أن نزاع بالشرع لا يضر (ش) يعني أن الحلى الذي يجب زكاته فإنها تؤخذ منه ولو كان مرصعا بالجوهر أي مركبا من الباقوت ونحوه ليسكن أن نزاع ذلك منه بغير ضرر يحصل منه فساد ككسر بعض الجواهر أو غرم فانه ينزع عنه من كآفه رزقه أي يؤخذ من ماله من العين كل عام إن كان لخاصة أو لدونه وعند من العين أو من عروض

(المشهور) بمقابلته سقوطها (قوله ونحوه بنية التجارة) استرأفا عما لو كان نوى به القينة فإن لم ينو قينة ولا تجارة فالراجح التجارة وجوبها وهو قول ابن القاسم خلافا لأشبه (قوله ولو كان أولا للقيمة) أي أو موروثا (قوله لو كان رزق) أو رزق ربيع فراعته بالتشديد والتخفيف فذهب قال الجوهري الرزق الرزق والركب وقد يقال رزق بالكره والرزق ربيع مصدر بالتشديد (قوله والآخرى) بأن لم يكن تزنيته أو مكن به ضرر قال تحت وظاهره ولو قل جدا (قوله نفري) أي قد مر عليه كل سنة أن كان يستعمل وينتفع بالاستعمال والا كفى بالولعاء (قوله أو غرم) كذا في نسخة وهو معطوف على فساد أي يعطى عليه أجر قلن يرفعها وأمانة خلوقه ونالجع

(قوله وسواء كان الجوهر تبعا الخ) أي بان كان قيمة الحلي مستقيمة متساوية لقيمة الجوهر ثلاثين (قوله وأما ما منه من المعادن) أي التي هي الجواهر (قوله على المشهور وهو مذهب المدونة أن بلغ نصا) أي سواء كان الحلي تبعا للجوهر أو متبعا للعرض على حاله من إدارة واحتمل هذه القول المشهور ومقابل قولان قيل الجميع عرض وقيل الأقل تبع فلا كثر فالف في ذلك وعلى المشهور قلوا كان محتملا ثم باعض الثمن على قيمة الحلي وقيمة الحلي ثمانية الجواهر ثمانية الجواهر ثمانية الجواهر ولا ينز كماتاب الحلي لانه كما لا يعبد الحق فتصغير كانه أو لا على بحري الوزن ونقص الثمن حين البيع على القيمة لا على الوزن اه وتضع ما حال بالمثل وهو ان يكون الحلي خواتم ذهب أو فضة اشتريت لتجارتها فبها انقص من ثمنها ثمانية دينار وثمة العين بخسوس دينار فالحال كم تساوى هذه الخواتم على ما هي علم من صلتها وصفتها ولو لم يكن فيها انقص فماذا أقبل ستون قبل فكيف تساوى انقص على ما هي عليه اذا كانت مفردة عن الخواتم فاذا أقبل عشرون علنا ثمانية الجواهر ثمانية الجواهر ربع الثمن خمسة وعشرون فيزكها (قوله وزكاة العرض) أي الذي هو الجوهر أي اذا نوى به التجارة وأما ما ذكره لكونه معدا لمافية وهو هو حكم عرضه حكم عرض القيمة فلا ينز كيه كما في شرح ٢١٣ عيب (قوله ذهباً أو فضة) استقر بقوله ذهباً أو فضة وعملوا كان الربح

التجارة المدارة بما يكمل به التصاب وسواء كان الجوهر تبعا للحلي أم غير تبعا وأما ما منه من المعادن فانه ثمانية كثر كذا العرض إدارة واحتمل ما كان ذلك الجوهر لا يتبع من الحلي الا بضر يحصل فيه فانه يقرى ما منه من العين وير كثرته ككل عام على المشهور وهو مذهب المدونة أن بلغ نصا كما مر وزكاة العرض على حاله من إدارة واحتمل (ص) وضم الربح لاصل (ش) الربح كما قال ابن عرفة ثمانية مبيع تجر على ثمة الاول ذهباً أو فضة انما قال زائد ولم يقل زيادة لان الربح المراد منه اصطلاحاً هو العبد الزائد لا الزيادة ولا يستعمل عادة في الزيادة عند الفقهاء فلذا لم يقل اسما ومصدرا كما مره تأمل واحترز بقوله ثمن مبيع من زيادة ثمن المبيع كقول المبيع وقوله تجر عن اشتري سلعة بعشرة باعها بخمسة عشر وكانت القيمة بقوله على ثمة الاول من ثمن زيادة المبيع اذا غلب في نفسه من غير ما اعاد الثمن الاول وتامل لا شيء قال ثمن مبيع تجر ونظيره ان ثمانية مبيع قنية لا يسمى ربحا وله قصد الربح الزك في حد وهو الظاهر ومعنى كلام المؤلف ان من عند مدون النصاب من العين فالتجربة فصلها نصابا قبل الحول ولو يوم فانه يز كذا تمام حوله من يوم ملكه كالنتاج على المشهور لان يوم الشراء ولان يوم حصول الربح هو يوم ملكه ديناراً أو اقام عنده أحد عشر شهراً ثم اشتري سلعة باعها بعشرة مبيع ثمانية من كذا لان فقوله وضم الربح أي ان حوله الربح مبيع على حوله أصله ويجب تقييد كلام المؤلف بغير مبيع القواعد اذ يستقبل بربحها كما

زاد ثمن المبيع أي بان لو خضع الثمن وزاد ثمن كونه كثيراً في نفسه دون نظره لكونه حذفت ذلك المحترز ولا أثر لذلك الملاحظة وتظهر تصويرها بما اذا أعطى سلعة فبها التجارة فبها عيبا اذا باعها بايزين قيمة ثمنه اربع وبالسبعة عبارة الشارع تصديق في الموضوع فان كل يتصور فيها وهو باع يقصد التجارة قلت يتصور ثلاث طرق في عند قول القائل ان كان أصله ثمانية اربع وعرضه ثمانية فقال ما منه ثمانية أو عرضه ثمانية سوا مملكة جهة أو ثمن أو غيرها أو قصد التجارة اه (قوله وله قصد الربح) أو ان هذا اصطلاح فقهي لا يسمى ربحاً الا اذا ثمن مبيع التجار (قوله على المشهور) ومقابلها ما يرى عنه انه يتألف من حوله كالشاة فان كان الاصل من نصاب استأثر حوله وان سلك نصابا زكوا لا يزكوه حتى يتم له حوله وحكي هذا القول من آئيب وابن أقل عبد الحكم وفي المسئلة قول ثالث ان الربح يضم الى الاصل بعد الشراء لا قبله لا يحصل بسببه فلا يضاف لمافية (قوله ويجب تقييد كلام المؤلف) لاجابة قبل الاولى ادخاله في الثمن والمعنى وضم الربح لاصه سواء كان الاصل فائداً أم لا لاما فيها القاعدة فالأمر فيه ظاهر وأما الفائدة فتعني النظم فيها انه لا يستقبل حوله من يوم ان غلبت الربح بل يحصل ابتداء حوله فيها

من يوم أنقذه الأصل وذلك قال في بعده هذا العبارة فانه تنبيه ان الاول فيه وضم الريح لاصله الى حلول أصله سواء كان
حلول أصله مستقبلا كما في القائدة لم لا وفائدة الضم فيما اذا كان مستقبلا انه لا يستدل به بحلول من يوم حصوله الثاني اذا
حصل الريح بعد حلول أصله فهل يقتل حلول الأصل من حصول الريح كما يأتي في دفع القوائد حسبا ذكره ح وبشبهه
قول المؤلف وبهذا رويته له (قوله خلافا لا شيب) فانه يستقبل اي لانه يقول لا زكاة عليه في غلبتها وان اكرها العبارة كقوله
في المشتري التجارة قال الناصر الثاني ٢١٤ في حاشيته على التوضيح ان قلت ما وجه الفرق بين غلة المشتري للتجارة والمكسرى

لهنا في ذلك قلت هو ما أشار
إليه التوسعي بقوله وقول ابن
القاسم انبئانه انما اشترى
بمنافع الدار قصد الريح والتجارة
فاذا اكرها اقتضى ما اشترى
بمختلف غلة ما اشترى اه (قوله
متعلق بالريح) اي مرتبط بقوله
وضم الريح لاصله وقوله اومن
يوم الشراء معطوف على قوله
من يوم السلف (قوله عشرين
دينارا) فيه إشارة الى انه لا يزكى
بربح الدين المذكور الا اذا كان
نصبا فاكتر وان كان دونه في
الأصل لم يزك ولو كان مع أصله
نصبا كما هو ظاهر لان القرض
ان الأصل لما لم ينفسه ولا
عوضه عنده ولا يجب ان كان
على أحد فسادون النصاب كما في
له (قوله كان اجري الخ) بل هي
مجهول اتفاق بين من يقول بضم
الريح لاصله وحامل ما في ذلك
ان المشهور كما عند ابن رشد
ان الريح بضم لاصله سواء تقدم
الغن أو بعده أو لم يتقدسا وكان
عنده ما يجبل ما في مقابلته الدين
وعلى المشهور اختلف اذا لم يكن
عنده شيء فاشارة المؤلف وبقي

يستقبل ما وتضم لريحتها على ما يأتي في قوله وان قصصت فرج فيهما وأحداهما فاعلم
النصاب الخ (ص) كقوله مكسرى للتجارة (ش) يعني ان من اشترى عقارا مثلا ليجريه
فاذا اكرها وقبض من غلته ما فيه الزكاة فانه يزكيه بحلول من يوم ملك ما تقدم في كراهه
أوز كراهه هذه الغلة ربح لا فائدة لا من يوم اشترى ولا يستقبل خلافا لا شيب فلو ملك
دينارا أحد عشر شهرا واشترى به دارا للكرها فاكراهها حصل من كراهه عشر وعشرون
دينارا كساعة اذ لو زكى عشرين دينارا في رمضان ثم اشترى به دارا للكرها في ذي
القعدة وحصل من كراهه نصاب في ذي القعدة فلو لم يضمن واشترى به مكسرى للتجارة عن
غلة مشتري للتجارة أو مكسرى القنية فاكراهها لم يحدث فانه يستقبل به ما حو لا بعد
قبضها كما يأتي (ص) ولو ربح دين لا عوض له عنده (ش) متعلق بالربح قبله وما
ينهما كالا عراض أي ضم الريح لاصله ولو كان ربح دين لا عوض له عنده ومعنى ضمه
هنا انه يزكى بحلول من يوم السلف حيث تسلف الثمن واشترى به اومن يوم الشراء حيث
اشترى به من فاذا تسلف قدره كان نصبا أو لم لا واشترى به سلعة ثم باعها بزيادة على ما تسلف
عشرين دينارا مثلا بعد حلول من يوم السلف وجبت عليه الزكاة وكذا لو اشترى
سلعة بقدر ما في ضمته ثم باعها بعد حلول من يوم الشراء بزيادة على ما تسلف
يجب عليه الزكاة في البيان وثبه بقوله لا عوض له عنده على عمل الترهيم لانه اذا كان
له عوض عنده كان أحرق بالحكم المذكور (ص) ولتفق بعد حوله مع أصله وقت
الشراء (ش) يعني ان من يده أقل من نصاب قد حال عليه الحول ثم اشترى به عنده
سلعة وانفق البعض بعد الشراء فانه اذا باع السلعة بما يشترى به النصاب اذا ضم لما اتفق
تجب عليه الزكاة وسواء لم يقرب الشراء ام لا لان القرض ان الحول قد تم قبل الشراء
وأما اذا اتفق قبل مرور الحول فلا ضم لان المال المتفق والمشتري به لم يجمعهما الحول
فقوله ولتفق معطوف على لاصله وقوله بعد حوله متعلق بمقتضى الضم فاعلم على المال
المتفق لان متفق متعلق بالمدقوق وقوله مع أصله متعلق بحوله والضمير عائذ على الريح
وقوله وقت الشراء متعلق بمقتضى وسواء به بعد الشراء ولا يقال ان وقت بمعنى بعد لانه
لا يعرف كما قاله ح أي الى الذي يأتي بمعنى بعد انما هو عند فيقول كلام ابن غازي على انه
تقدير معنى لا تقدير اعراب أي وقت تقرر الشراء متى كان وقت تقرر الشراء كان بعد

ما اذا كان ربح عرض تسلفه للتجارة أو عرض تسلفه للقنية ثم بدله التجر منه فالحول في الاول من يوم التجر والثاني الشراء
من يوم بيع ذلك العرض (قوله مع أصله متعلق بحوله) مشكل ان حوله اسم جامد فلا يتعاقب به الظروف فالحسن انه متعلق
بضم وأجيب بأنه يجوز في الظروف والجاء والجور والتعلق بالشان والتسليم وما أشبههما ومن جملة ذلك الحول (قوله فيحصل
كلام ابن غازي الخ) اي الفاعل بان وقت جمعي بعد (قوله أي وقت الخ) الاول ان يقول والمراد وقت تقرر الشراء جواب
أخر

(قوله لا يوم الحصول) أي لانه لو كان المراد يوم الحصول لم يضم ما أتفق بعد الشراء وقبل البيع ولو قلنا يوم الحصول بضم ما أتفق قبل الشراء وبعد الحصول مع انه لا يضم على العقد (قوله خلافا لا شبه) حمله ان العقد كلام ابن القاسم وهو ان البيع موجود يوم الشراء والمقابلة قد مر وجودها بين الحصول واشبه قد مر حين الحصول فالحاصل ان العقد انما أتفق النسيئة قبل مرور الحصول أو بعده وقبل شراء السلعة ثم اشترىها بالنسيئة فباعها بمقتضى النسيئة عشر فلا يضم (تبيين) قد علمت تعريف ابن عرفة وما الفقه فقال ابن عرفة ما علمنا من أصل طارن ملكه فهو حيوان أو نبات أو أرض وقوله ما علمنا من في النسيئة لان المراد عرفا بالغة المال وهو أحسن من عبارة ابن الحاجب في قوله نعم لان النسيئة بعد روقه عن أصل آخر يوجب به القائمة وقوله طارن ملكه فهو ما خرج به البيع لانه لم يقارن بمثل قبل التوقيع بعد انتقال الملك من بين الأصل الذي فاعلمه ووضحه بقوله حيوان أو نبات الخ بنوقه طارن أي بالقوة لانه نام عنه ٢١٥ (قوله واستقبل الخ) ومنها فإينما يظهر ما يقبض من وظائف وجوال لم يشترها والآخر الاقتضاآت ويحمل ولو اشترى اهلا ان المذول فيها في مقابلة رقع بدالكه كالمصدق لا شراء حقيقي وهو التعيين ومن الفوائد ما يحصل للانسان من عمل كاجرة كاذبة أو مسنة أو ماسة وتوذلك (قوله لاجن عوض ملك تصرف) يصح بصون بين لا يكون عن عوض أصلا أو عوض غير تبرر ان يكون عوض نسيئة (قوله وهو معنى قوله وهي التي تجددت الخ) فيه شيء بل أزيد معنى الأثر بدالخ (قوله أي وميراث) بيان لما دخل تحت الكاف (قوله ادخل الخ) أي ادخله في القائمة من ادخال

الشراء بالضرورة ولو أتفق قبل الشراء لم يضم على الميراث على تقدير الرجوع موجودا يوم الشراء وهو مذموب المدونة لا يوم الحصول ولا يوم الخلفا لا شبه والمقابلة فإذا مضى عشر تدبرنا بعد خصص حول فاشترى بمقتضى النسيئة ثم أتفق النسيئة السابقة ثم باع السلعة بعد ذلك بيوم أو ستة أو مئة نسيئة بمقتضى عشر فانه يركب عن عشرين فلو أتفق النسيئة قبل شراء السلعة ثم اشترىها بالنسيئة السابقة فباعها بمقتضى عشر فلا ركة عليه حتى يبيعها بعشرين. ولما فرغ من الكلام على حكم البيع شرع في بيان حكم القائمة فقد علمنا انه في تصرفها لانه المقصود بالذات فضل (ص) واستقبل بقائمة تجددت لاجن مال (ش) يعرف ابن عرفة القائمة بقوله هي ملك لاجن عوض ملك تصرف وهو معنى قوله وهي التي تجددت لاجن مال وقوله لاجن مال نخرج به البيع والفقه ومثلها بقوله (كعقبة) أي وميراث ولما لم يكن ذلك شاملا لجن عوض النسيئة وهو أحد نوعي القائمة ادخله بقوله (أو غير من) أي أو تجددت عن مال غير من كفه معطوف على معنى قوله لاجن مال ومثله لا الفرد له في الخارج غيره فقال (كثرت) عرض (مشتق) واحترز به عما تجددت عن مال من كفه سلع التجارة فانه يركب لاجل أصله كالميراث وما قررنا من جعل قوله تجددت من موصول حذف مع مبتدئه لاصفة لقائمة انحصرت القائمة في النوعين واندمج الاعتراض عنه بانه وهم ان القائمة أعمر بما ذكر ثم ان كلام المؤلف محيد بما اذا كان المقتضى غير ما عيشه فان كان ناشئة وأبدلها بعين أو فوعها بنى على حول الأصل وهو المبدل ان كان نصبا وان كان بدون نصاب فان أبدله بعين استقبل وان أبدله بنوعه بنى على حول المبدل ثم انه يستقبل بجن المقتضى حول لاجن يوم قبضه سواء قبضه بقوله وقبضه فوراً

الجزء في الكلي بقوله (قوله فهو معطوف على معنى قوله لاجن مال) اذا المقتضى تجددت عن غير مال أو عن مال غير من كفه ويحوز أن يكون قوله لاجن مال معطوف على محذوف والتقدير وهي التي تجددت عن غير مال لاجن مال أي لان تجددت عن مال فلا يستقبل المعطوف عليه بلا يجوز حذفه اذا علم كقولنا أعطيتك لالتظلم ويكون أو غير من كفه معطوف على المحذوف والمناسب وهو معطوف لانه لم يتقدم ما يتفرع عليه (قوله صله موصول) أو مصفة موصوف وإنا حذف المبتدأ والموصول أو الموصوف العلم بهما ان ليس لنا قائمة غيره هذه وحذف ما يلزم كما قال ابن مالك وهذه الجملته جواب عن سؤال مقدر كان قالنا لهما القائمة فاجاب بقوله هي الخ (قوله ثم ان كلام المؤلف مقيد اذا كان الخ) ناطم مع مفهوم كلام المؤلف وذلك لان القائمة مع كذا أي الشأن فيها الا كذا والمصنف قد قال أو غير من كفه فان لا حاجة لذلك التقييد (قوله بنى على حول المبدل الخ) والفرقان لا بد لمن النوع شيئا ينتج بخلاف العين فانه بعض شيئا

(قوله ونظم ناقصة) اعلم ان الناقصة لاتضم لما بعدها اذا حصل لها ربح كل به التصاب قبل حول الثانية سواء حصل الربح قبل وجود الثانية أو بعده واعلم ان اقسام القوائد اربعة اما كاملتان أو ناقصتان أو الاولى كلمة والثانية ناقصة أو عكسه الكامل لا يضم والناقص الذي بعده كامل يضم اليه والناقص بعدد الكامل لا يضم لسبقه بالكامل والناقص يضم للناقص كما يضم للكامل (قوله لثانية أو ثالثة) ٢١٦ المعنى تضم ناقصة وان بعد تمام الثانية فقط أو ثانية وثالثة (قوله ويصير لما

بعده حول مؤنث) ولو كان ناقصا من نصاب لانه بعد تمام التصاب يسمى ناقصا يصل من القوائد على حوله ولا يضم لما قبله ولا يضم ما قبله لانه لا يضم الا للناقص وأما الكامل فلا يضم لما بعده حيث استقر على بطله أو نقص بعد تمام حول وكان فيه مع ما بعده نصاب (قوله فعلى حولها) أي ولا تضم لثانية يصح كل بهامع الاولى فصاب يلحق بالاولى على حولها وأما على لم يربح ما حول بل كانت ناقصة ابتداء أو عرض لها قبل مرور الحول فأنضم لما بعدها وهي المتضمنة في قوله وتضم ناقصة ولكن عمل الضم بالمغير في الاولى وربح فيها بما يكملها والفتن على حولها ولا تضم لما بعدها لان الزج حوله حول الاصل خال ابن عرقه وبلغوا سداها مصابا بربح قبل اجتماعهما في حول ناقصتين كبولغها اياه ابتداء ان كان قبل مضى حولها

أو باع أو أخر قبضه ولو قرا أو باع معجول ولو أخر قبضه قرا هذا هو ظاهر كلام المؤلف هنا وهو موافق لظاهر كلام المدونة وقوله بعد لاعتبر مشتري القيمة وابعه لاجل فكل اشار لطريقة ابن رشد وهي مخالفة لظاهر المدونة (ص) وتضم ناقصة وان بعد تمام لثانية أو ثالثة (ش) يعني أن التواضع يضم بعضها البعض فاذا استفاد فائدة بعد أخرى فان كانت الاولى ناقصة ابتداء كعشرين مثلاً أو كانت كلمة أو لا تهم جمع العشر مثلاً لا يربح ان الزكاة فانه اذا استفاد ما يكمله التصاب فأنضم الى الثانية ويصير حولها من حول الثانية فان نقصت الاولى والثانية عن التصاب كنقصه ونقصه فأنما يضمان الى ثالثة ناقصة تمكمله لهما انصافاً أو كلمة كعشرين ويصير حول الكل من يوم افاد الثانية وهكذا انضم الثالثة والرابعة الى ما يكمل التصاب بمجموعه فاذا كمل التصاب وقف عن الضم ويصير لما بعده حول مؤنث فقوله وتضم ناقصة لثانية بقاير الحال وقوله ناقصة حال من نائب فاعل تضم أي تضم ناقصة أو نائب فاعل تضم أي فائدة ناقصة وقوله وتضم أي يجب ضمها وقوله وان بعد تمام أي وقبل الحول بدليل الاستثناء أي وان بعد تمام التصاب الحول خلا للشارح ولو قال وتضم ناقصة انما لكان أخصر وهذا كله بالنسبة للعين وأما الماشية فقد تقدم ان ما حصل من فائدتها بعد التصاب يضم كما يحرق وقوله ونقصت الفائدة (ص) الابدح حولها كلمة فعلى حولها (ش) يعني ان الاولى اذا عرض لها النقص تضم للثانية محله اذا لم يحل عليه الحول وهي كلمة أما اذا كان النقص اشعر عرض لها بعد أن حال عليها الحول كلمة فأنما يستدل لاتضم لما بعده بل ترك على حولها يريد اذا كان فيها وفيها ما بعدها نصاب والافضيان الى ما بعدها ما فقوله الابدح الخ مستثنى من قوله وان بعد تمام استثناء مستحسلاً لانه مستثنى من المقام وبعد متعلق بالمستثنى المتقدم بعد الأعمى تنقص الذي يدل عليه المستثنى منه وتركى الاولى عند حولها بالنظر للثانية والثالثة عن حولها بالنظر لاولى لكن يلزم عن ما ذكره الثانية قبل مرور الحول عليها حيث تركت الاولى حيث لم يضم بالنظر لما بعدها الآن يقال روي قول أشهب الذي يشترط الاجتماع في المثل وبعض الحول وأشار بقوله (كأكمله) أو لا الى أن الفائدة الاولى اذا كانت كلمة من أول الامر واستقرت على بطلها فأنما التضاف الى ما بعدها ولا يضاف اليها وكان الاولى اسقاطها لانها مستفادة من قوله الابدح حولها

والاقول من يوم بلغته ٨١ (قوله يريد اذا كان فها مع ما بعدها نصاب) ولا يضم كل منهما الاخرى كاملة (قوله والافضيان لما بعدها) هذا الامر على ما حول ناقصتين واما ان كلتا قبل مرور الحول بقيت كل على حولها (قوله مستثنى من قوله الخ) في الحقيقة المستثنى منه معدوف التقدير وان بعد تمام في كل حالة من الحالات التي في حالة تنقصها (قوله روي الثانية قبل مرور) كان في أصل نصه تركية ثم سطها لفظه روي (قوله لانها مستفادة) أي بالاولى الآن يقال كافي الشيخ أحمد هذه كالدليل للادول

(قوله فعلى حوله) أي فهما اقتبان على حوله ما أوقبا من حوله ما لکن جعل الجواب جملة اعمدة كقوله البدن (قوله هذا) أي ما ذكرناه لم يتغير فيها أي قبل مضى الحول عليها ناقصين ٢١٧ (قوله وأما أن يخطئها الخ) فإن ربح في أحدهما وعلت اختصت به

فان جعل منها جعل الثانية لا للاولى لئلا يلزم زكاة قبل حول محقق (قوله أي وليس فيها ما) مع ما بعدها (الاولى اسقاطها لانها تشتد ان هناك شأ بعد مغ أنهما ليس بعدهما شيء (قوله) فان ربح فيها وخسارت (الاولى يعني أوى أو فيها حدث بعدهما أي على تقدير أن يكون هناك شيء وقوله وفيه ثم انقصت بعد الكمال أي بعد الاول (قوله كما يشهد الخ) جواب من سؤال وهو انه لو خسرت وقوله وان نقصنا ما كانت لم يعلم ذلك فاجاب بان ذلك يعلم من كذا (قوله) وفيه ما بعدها أي وبما يحول من هذا البعد المقم (قوله) وانظر تفصيل مسئلة الشك حاصله ان الاول قد ربح لا سيما بمعنى عند أي الشك في الربح عند حوله أي ما حصل هل عند حوله الاول أو الثانية أو بينهما أو بعدهما فانه ما كان عند حوله الثانية وما لو شك هل حصل الربح في الاول أو الثانية فقه تفصيل في الناقصين ابتداء أو قبل برهان الزكاة في واحتمل ما يحصل للثانية ولو حصل عند حوله الاول أو قبله أو بين الحولين فتنضم الاول للثانية لانها دون نصاب ولم يتحقق فيها أي الاول ربح وما بالراجحان بعد برهان الرخصة فتم ما أو

كاملة (ص) وان نقصنا ربح فيها وفي أحدهما تمام نصاب عند حوله الاول أو قبله فعلى حوله ما وفرض ربحهما وبعد شهر فتمت الثانية على حوله ما وعند حوله الثانية أو قبله لا يمتنع كبقية (ش) يعني انما إذا استفاد فائدة به في أخرى ونقصنا عن النصاب بعد برهان الزكاة فيها كصيرورة الحرمة خمسة والرجعية مثلها فان حال عليهما الحول فانهما ناقصتان بطل حوله ما ورجعنا كمال واحد لازم كذا فيه ثم ان اقاد من غيرهما ما يتبرر به معهما ما فيه الزكاة مستقبل بالجميع حولا من يوم اقاد المال الثالث هذا ما لم يتغير فيها وفي أحدهما ما يكمل النصاب الما لم يتغير فربح فيها وفي أحدهما تمام نصاب فلا يخلو وقت كمال النصاب من خمسة أو وجه ما شار إليها بقوله فان حصل الكمال عند حوله الاول يحرر ما أو قبله كذا في فعلى حوله ما يحرر ويجب عليه ويتحقق صاحبه الربح بوزن كذا معها وان ائتمرها ما بعدها خطئها فرض ربحها على حسب عدم ما في ذلك ربح كل واحد على حوله ما وإذا لم يخطئها زكى كل واحد بربحها وان حصل بعد شهر متلا من حوله الاول كربح ففيه منه الثانية على حوله ما وحصل عند حوله الثانية ربح انتقلت الاول اليه وزكيتا معا عند حوله الثانية فقوله وان نقصنا أي وليس فيها ما أي مع ما بعدها نصاب دليل قوله ربح تمام نصاب وأما لو كان فيها مع ما بعدها نصاب فكل على حوله حصل تبرر ربح أو لا قوله وان نقصنا أي ربحنا للنقص بعد التمام وبيان الزكاة في كل منهما لان الكلام فيما اذا بقي كل مال على حوله ولا يكون ذلك في الناقصين ابتداء لان الاول تنضم الثانية كما أشار إليه ابن غازي واعلم ان هذا التقصير على الوجه الذي ذكره المؤلف ليس خاصا بهذا المال بل يجري أيضا فيما اذا نقصت الاول فقط بعد ربحه بان الزكاة فيها واستفادها فائدة فاقصة لتقرر الحول لكل واحدة فالمدار على تقرر الحول لكل منهما فلو قال المؤلف وان تقرر الحول لكل وربح فيها المرحل على صورتين المذكورتين وكذا لو خسرت وقوله كماله أو لا وقال عقب قوله الا بعد حوله ما كماله فعلى حوله ما نقصه فان ربح فيها وفيما حدث بعدهما وفي أحدهما تمام نصاب الخ لا فائدة ذلك مع الاستصاير وشهد أنها نقصت بعد الكمال من قوله الا بعد حوله ما كماله كما يفهم من قوله فربح فيها وفي أحدهما تمام نصاب ان ما بعدها أخرى ناقصة وأما لو رجعتا للنقص بعد التمام واسقطنا على نقص ما حولا كاملا فان حوله ما يبطل ويضاهى ما بعدهما وكذا اذا حصل ذلك في أكثر من فائدتين وانظر تفصيل مسئلة الشك المشار إليها بقوله وشك انه لا يمتنع في شرعنا الكبير وقول المؤلف كعدة تشبيه في عطف التعليل إلى المتأخر أي اذا حصل الربح بعد حوله الثانية فان حوله الاول والثانية ينضم في ذلك البعد (ص) وان حال حوله ما تنضمها ثم حال حوله الثانية ناقصة فلا زكاة (ش) يعني انما إذا كان لشخص فائدة ان لا تنضم أحدهما للآخرى كما لو كان عنده عشر من حرمة حال حوله ما ثم صارت بعد الحول عشرة واستفاد بعد ذلك في ربح عشرة فانه اذا لم يحرر وعنده العشرة من فائده أي لعشرة الحرمة بالثقل في العشرة للرجعية فاذا اتفقتا بعد الزكاة وثقلت فلا زكاة عليه للعشرة الرجعية لقصورها

(قوله خلافاً لمصلحة المواق) عبارة ١٠ وأما محل به المواق من أنها قائدة فإن تضم احداهما الاخرى فيخرج ذلك لانتفاء حول الثانية مع أن المؤلف صرح به ونص الوراق الفخمي اختلف اذا جمع القائدتين المثلث ولم يجمعهما الاول مثل أن يستند عشرة فتبقى يدسنة أشهر ثم أعاد عشرة فأقامت يدسنة أشهر فقال الاول على الأولى فأنفقها ثم أقامت الثانية يدسنة أشهر ثم حولها ليقال ان القاسم لازك عمله لانهم اجمعوها حول ثم أقول وقوله لا يتفاضل الثانية على الأولى لانتفاء حول الأولى ويمكن أن يقال مراده وان مر علم الخول فاضافة طول اليها باعتبار انه مر عليها لانها حولها لانتفاء حولها ولو علم عليها الخول سلم من هذا ويمكن أن يقال ما ذكره المؤلف بناء على الظاهر أي أن لكل واحد منهما حولاً يلحق بالظاهر وان لم يكن ذلك للأولى شرعاً (قوله عن سلم النصارى) وأولى أنه يستقبل بالمصدق من سلم القنينة أو السلع المكتبة أو ما لا مكتبة التجارة فان غلب على كل ربح (قوله هذا عطف على قوله واستقبل الخ) فمما عطف على قوله بقائده (قوله وذلك قال بعضهم) أي ولورود هذا الاعتراض ٢١٨ قال بعضهم في دفعه هذا غلغل فاذن لاجابة لقوله وحسنه فلا اعتراض فلو قال ثم قال بعضهم هذا غلغل وحسنه

عن النصاب لانها كانت تركي نظير الاولى وحسنا كلامه على القائدتين التسعين لا تضم احداهما الاخرى فيعالب بعضهم خلافاً لمصلحة المواق من أنها قائدة فإن تضم احداهما الاخرى لا يتفاضل الثانية والمؤلف أثبت لها حولاً ولكن جعل كلام المؤلف شاملاً للصورتين (ص) و (ب) بالمصدق من سلم التجارة بلا بيع كقوله عبدوكاكة وغرة مشتري (ص) هذا عطف على قوله واستقبل بقائده فيجدد الخ فيشعر انه غير قائدة لان العطف يقتضي المقارعة مع انه قائدة ولذلك قال بعضهم هذا غلغل لأن وحسنه لا اعتراض والمعنى ان الغلغل الناشئ عن سلم التجارة قبل بيع رقاها كقوله العبد المشتري التجارة فأكراه وكجموم كائنه لان الماخوذ من الصوم غلغل لأن عن رقبته والاخذ العبد اذا هزوه في الدور وكفن الفترة المشترة للتجارة وما أشبه ذلك يستقبل بذلك حولاً من يوم حصوله لانه من قبيل القوائد على المشهور وروفاً عايد المؤلف بقوله سلم التجارة للاختلاف في ظاهرها هي من قبيل الارباح أو من قبيل القوائد بخلاف غلغل سلم القنينة قائم متفق على انهم من قبيل القوائد وقوله بلا بيع أي للذوات والافهود يصضم لاصله وقوله بلا بيع أي مستقبلي والكتابة بيع حكيم لانها عتق وقوله وكاكة أي وعن كتابة وقوله وغرة مشتري أي وعن غرة باعها مفردة

الخ ليكن أحسن (قوله ولا لاخذ العبد الخ) وبه ان الكتابة لو كانت في محابلة رقبته لربح بها ان هزلاه لا يغلغل رقبته نفسه بل يربح عبداً فعلم أنها ليست عوضاً عن الرقبة وانما الكتابة متق على مال (قوله المشترة الخ) أي المشتري أصلها لان الشراء انما يقع على الثمن والقر حصل هذه بعد الشراء وأحصل قبل الشراء الا أنه ضم ما ورد (قوله لانه من قبيل القوائد) عليه لقوله يستقبل

(قوله لانه من قبيل القوائد) خلافاً لما قاله انما ربح (قوله ولهذا) أي من أجل قوله على المشهور (قوله او هل هي من قبيل الارباح) ويرتبع على كونه من قبيل الارباح ان رسول الربح حول أصله وقوله أو من قبيل القوائد أي فيستقبل ثم هذا بخلاف المتقدم من أن القلة مغارة للقائدة لأن يقال المقارعة قطر بقية ان عرفة (قوله أي وعن كيلة) يخالف قوله الاول وكجموم كتابة والمعنى صحيح على كل حال في ١٠ وقوله وكاكة وكذا الوبايع على المذهب كما استظهره المطالب بقوله والظاهر أن غلغله بمنزلة قوله وكاكة أي وعن كائنه ١١ (قوله باعها مفردة) وحاصلها ان موضوع المصنف كانت الفترة اما فهو موجود أو موجود دفع مؤثر ثم اذا جازها فنقول يستقبل بشئ تلك الفترة باعها مفردة أو مع الاصول وسواء كانت مما بر كثرته كغل وعنب أو لا كمنوخ ورمان وسوا وجبت تركت في عنها أولاً وقوله في عنها أي وان وجبت تركت في عنها من ك لا يرجع لهنه وانما يرجع لهنه بالاعتناء وما ناب الاصل فزكه حول الاصل وأما ان لم يجهد ولم يشارك الاصول فان باعها مفردة فكذلك وان باعها معها فهي م لا لاصول ان باعها قبل الطب سوا كانت عاتركي أو لا ويكون ديهام كي حول الاصل وان باعها مع الاصول بعد الطب فيستقبل بشئها حولاً من يوم قبض الثمن لانه من يوم التركة ان وجبت تركت في عنها لان قوله وان وجبت تركت كانا لا يرجع لهنه وخلاصته انه يستقبل بالثمن حولاً مطلقاً ويثبت تركتها في عنها أولاً والموضوع ان الفترة يوم الشراء لم تكن موجودة أو موجودة غير ما ورد فما ان كانت ما ورد فانه كي الثمن حول الاصل الا ان كانت مما بر كثرته كاهوا باعها فاحول من يوم التركة هذا ما اتفقت عليه المصنف وروده محقق ثم بان هذا الاستثناء الذي هو قوله الا لغيره الخ لا يخرج ليعول عليه وقال بالالمصنف ما نصه قوله وغرة مشتري التجارة ولا غرة فيه فاجر عتبه أو فيه غمر لم يطب

سواء أرى أو لا ثم جذه في صورتين ويأخذه قبل الطبيب أو بعده مفتردا أو مع الأصل سواء كان عمره كثره أو لا فإنه يستقبل بثمنها ولو ترك عنها على المتعوض وإن لم تفارق الأصول فإن باعها مفترقة كذلك وإن باعها مع ما فيها تبع الأصول وإن باعها قبل الطبيب سواء كان عمره كثر أو لا أو بعده وهو مما لا يرى كثر أو ما يرى كثر وقصرت عن التصاب فإن كان فيه التصاب فض الثمن على قيمتها وقصة الأصول واستقبل بثمنها ولو كان ما ناب الأصول على حول الأصل وعليه الاستنزاف كذا في الفقرة العشر وأوصفه قاله في كتاب محمد بن قنبر كثر في بين ما يجب فيه الزكاة غير محل غير ما يجب فيه الزكاة ١٩ لا يكون غلة الأبلان وقوله يكون تابعها

لأصول وإن طاب ويس وما يجب فيه الزكاة يكون غلة بالطبيب (قوله لا المأبورة الخ) الاستثناء منقطع لأن هذين لم يبيحوا أو انظر لوشك في كونه أمروية فيم الشراء ويبنى عليها على أنها غير مأبورة (قوله وهذا في الفقرة) أي في زكاة من الفقرة في الكلام على زكاة عينها لأن هذا باق (قوله وإن اشترى الخ) يفيد أنه لو كان أكثرى الأرض لقتلته ثم يدها وزرعها التجارة فإنه يستقبل أيضا حولاً من قبضه عن ما باعه (قوله يعمل التجارة) الظاهر أن ذلك ليس بشرط بل ولو كان المال جاسية أو صدقة (قوله الله لو اشترى الخ) الفرق بين الكراه والشراء وذلك لأن ما اشترى للتجارة الغرض حصول الربح فإذا احتسب يبيعه وأما ما اشتأه فهو فائده بخلاف ما اشترى للتجارة فإن الغرض من اشتأه ولقد كان ما اشتأه ربحاً ومثل هذه المسئلة ما لم اشترى داراً للتجارة وأكرها من غيره فإن

أومع الأصل لكن إن باعها مع الأصل فض الثمن على قيمة الأصل والفرقة ثاباً الأصل زكاة حول الأصل وما ناب الفقرة استقبل به حولاً من يوم قبضه فيصير حول الأصل على حدته الفقرة على حدته (ص) إلا المأبورة والعرف التام (ش) هذا يخرج من قوله بالمجدد عن سلع التجارة والمسمى أنه إذا اشترى أصولاً للتجارة وعليها يوم عقد البيع غير متأورق أو اشترى غنماً للتجارة وعليها يوم عقد البيع موقوف قد تم أي استثنى الجزاء فإنه إذا باع ذلك لا يستقبل بثمنه حولاً بعد قبضه كالقوله قبل زكاة حول أصله أي حول من يوم ترك أصله الذي اشترى به الأصول لأنه سلعته ثابتة اشتراها للتجارة تنص على ذلك عبد الحق والنعمي وهذا في الفقرة حيث لم يجر الزكاة في عينها أمال كونها مما لا تزك كملوخ أو عاتر وكقصرت عن التصاب فإن وجبت الزكاة في عينها ساقى في قوله وإن وجبت زكاة على ما ينسب (ص) وإن أكثرى وزرع للتجارة زكاة (ش) يعني أنه إذا أكثرى الأرض بمال التجارة للتجارة وزرع فيه أيضاً للتجارة وكان الخراج منها دون التصاب يدل عليه قوله وإن وجبت زكاة في عينها زكاة فإذا أخذ هذا الخراج شماس من العين فإنه يزكيه حولاً من أصله وهو زكاة الكراه إن كان زكاة والأخرى يوم ملكه فقرة زكاة أي من ما حصل من ذلك الربح الذي لم يبلغ التصاب لحول الأصل قال بعض ويشهد أن الزكاة من فرض أن الخراج لا زكاة فيه بل دليل قوله وإن وجبت زكاة في عينها يشهد أنه حول الأصل لا حول مستقبل من الخلفه فيه وبين المجدد عن سلع التجارة ٨١ ومفهوم أكثرى أنه لو اشترى لم يكن الحكم كذلك بل حكم ذلك حكم الفقرة المشتراة فيستقبل بثمن ذلك حولاً من يوم القبض وكلام المؤلف قعاً سبق فيه هذا وما في ابن الحاجب معترض (ص) وهل يشترط كون البذل لها تردد (ش) أي وهل يشترط في زكاة ما ذكر حول الأصل أن يكون البذل أيضاً أي المبدور للتجارة فإن يذرها جاعلاً لغيره لا وقت فإنه يستقبل بثمن ما حصل من زرعها حولاً بعد قبضه والبذر ذهباً كثر القروبيز وابن شبلان وفهم عليه ابن يونس المأبورة ولا يشترط ذلك فيه زكاة حول الأصل ولو كان البذر مما يتخذ لقوته لأن الزرع مستهلك فلا يضر كونه لقوته وهو زكاة أي عمران وفهم عليه المدونة تردد لهؤلاء المتأخرين في رجوع قوله للتجارة للبيوع وأولاً أكثره والزرع فكان القلائق باصطلاحه أن يقول تأويلان وقوله (لأن) أن

الكراه الحاصل منها ربح فإذا اشتراها للتجارة فإن ما يحصل من الكراه يكون فائدة (قوله المشتراة) أي أصولها (قوله وكلام المؤلف فيما سبق فيه هذا) أي قوله فيما تقدم كله مكترى التجارة قال الشارح هناك اشتريه من غير مشقوى التجارة (قوله وما في ابن الحاجب معترض) هو أنه إذا اشترى يكون الحكم كذلك (قوله وهل يشترط كون البذر الخ) هو بالذال المجبة مما زرع للزراعة من المحبوب جميد وروباد (قوله لأن الزرع مستهلك) أي لأن بذور الزرع مستهلك أي ذاب فلا يتغير به بعد كثره هذا رأيت ب حاله ما نه لأن البذر مستهلك فصار له (قوله في رجوع قوله الخ) عبارة المدونة من أكثرى أو شأه واشترى طعاماً زرع فيه للتجارة فإذا أخذ من أحد زرعها خرج زكاة العشر وأوصف العشر الخ

(قوله حيث كان أحدهما التفتة الخ) لا يخفى أن مفاد المصنف لأن اتفق كون واحد التجارة فقامدوان كأنهما التفتة فبعد
 أنه إذا كان واحد التجارة وواحد التفتة لا يستقبل فمنا في مفاد قوله وان كثرى مع أنه يستقبل (قوله وتخصص الشارح
 بالقوله) أي المشار إليها بول المصنف وان كثرى وزرع التجارة كما هو معلوم من مراجعة بهرام (قوله وهذا خاص الخ) أي
 وأما المتقدمين بسلع التجارة فانه يستقبل به حولا من يوم قبض الثمن وسكت عنه لأنه علم من قوله والمتقدمين بسلع التجارة ولا
 فرق بين كونه مديرا أو مستكرا (قوله أي ان دين المتكسر الخ) حل لقول المصنف وأعرض بتيارة على عرض الاحتسار

ثم قال بعد وأعرض من عروض
 التصار من إدارة أو احتسار
 له على ما هو أهم ولكن على هذا
 التقرير ينبغي أن يقال لو لم يكن
 أداة على أي تخصص به إلا في
 وهما تقريران والمناصب الأول
 (قوله أي ان دين المتكسر سواء
 كان عرضا أو مستكرا) فبأن
 المترك النما هو العين فقط كما
 يتبين (قوله لا يبعد غير من
 الخ) فلا زكاة فيه إلا بعد حلول من
 قبضه ولو أقره من إدارة أو قبض
 العطية بدمه عليها قبل القبول
 والقبض سنين فلا زكاة فيها
 لما في الأعيان على واحد منهما
 لأجل المعنى بالفتح لعدم القبض
 ولا على المعنى بالكسر عند
 جهنون لأنه يتقبل المعنى بالفتح
 حينئذ أي على ملكه يوم الصدقة
 ولذا تضمن قوله الفقه من يوم
 العطية خلافا لرواية جهنون
 عن ابن القاسم لا تقسط كتابها
 لما في الأعيان عن وجهاتها

لا يخرج من ذلك إلا بالقبول ووجه قول جهنون أن الصدقة قبل القبول موقوفة فإذا قبل علم أنها خرجت عن
 ملك المتقدمين يوم الصدقة فإن لم تقبل فالزكاة على المعطي بالكسر لما في السنين (قوله أو عرضا من عروض التجارة) قال
 الزرافاني أي أو ملكه بجهة أو أرب أو غيرها أو تصدبه التجارة واحترب بذلك عن عروض التفتة (قوله أو قبضه عرضا فأن حوله
 الخ) ولو فرادى من الزكاة ينبغي أن يجري فيه ما جرى في قبض عن عروض التجارة وعرضها فرادى من الزكاة وسبق فقالت شب
 في شرح قول المصنف أو يسع بهن وقوله بعين استزاده من البيع بالعرض فاحتكر والمدير إذا كانا يسعين العرض بعضها
 بعض فلا زكاة على ما لم يقصد بذلك الفرادى من الزكاة ولا في المباحض الأعيان اتفاقا (قوله ولو كان القبض بسبب جهة الخ)
 لا يخفى أن القبض الذي بسبب جهة القبض الحكمي مع أنه لا بد من القبض الحسي فاحتاج إلى أن يقبل ويقبضه الموهوب
 (قوله إذا قال الواهب أردت ذلك) وهل مطلقا أو إن يحلف وإن لم يكن أراد ذلك فالزكاة على الواهب

(قوله فقد قال ابن القاسم الخ) حاصله انه اذا حصل شرط في حثالة البيع حكم بان الزكاة على الباقي فكذلك اذا انفصل اؤادة
هنا وفي حثالة الهبة يكون على الواهب والحاصل ان زكاة الموهوب منهما تنوي ذلك الواهب أو بشرط على الموهوب أن يضرب
زكته وان لا يشترط ان الواهب يزكها من غير هاولا يعارض هذا ما ياتي ٢٢١ في آخر الباري في قوله وزكتهما على المعري

يكن أو اذ ذلك فقد قال ابن القاسم في سبع الزرع بعد وجوب الزكاة ان الزكاة على الباقي
اذا لم يشترط ذلك على المشتري اه وجهه انما يقتضيه بدل على انه موهوب لغیر المدین فلو
وهبه للمدين فلا زكاة عليه لانه لا يقض فيه بل هو اربا ولا على المدین الا ان يكون عنده
ما يحيط به نفسه وكان الهبة قبض حكا كذلك الاشارة واليه أشار بقوله (أو احواله) لكن
لا بد من زكاة الدين الموهوب من قبضه للموهوب بخلاف ما وقت نفسه الموهلة فان
الزكاة تجب بمجرد حصول الموهلة بشرعية وان لم يقبضه المالك فاذا كان لشخص على آخر
ما تدينه بشرط فالحال عليه الخ ولو لشخص الا انهما قد بشر على شخص آخر قد حال أيضا
حولها فالحال باق عليه على التي فعل المبل زكته بمجرد الاشارة لان الاشارة قبض بخلاف
الهبة لانه لا يثبت الا بالقبض ثم ان الدين المحال به يزكته ثلاثة اقسام أحدهم المحيل لكن يزكته
من ماله لان الدين الثاني المحال يزكته منه الثالث المحال عليه اذا كان عنده ما يحيط به في
الدين فانه يزكته أيضا فالمراد من زكاة الثلاثة انه يتصل بزر كانه ولو من غيره ثلاثة لان
المراد بغير زكاة منه ثلاثة وعلم مما مر ان ما نصب المحض قول المرفق لست من أصله
الا ان لان المحض وقبه بانما يكون متنازعا والمحصور يزكدين وأما قوله ان كان يدين
الخ فلهذا مشروط لست من المحصور ولا من المحصور وقه وحلنا كلام المصنف على دين
المحتكر هو الاول وأما دين المدير فبما في قوله والآخر في عنه ودينه النقد لاسمال المرجو
الخ وعلى حله عليه ما يكره مع ما ياتي (ص) كل نفسه ولو تلف المثل (ش) يعني ومن
شروط وجوب زكاة الدين المذكور ان يكون المقبوض من الدين قد كمل بنفسه أي بذاته
من غير انضمام شيء اليه كعشر بن دينار وقصة أو دفعات كعشر وعشرة وحب قبض
نصابا فانه يزكته ولو تلف بعضه قبل كماله هو هو اذ انما لم اسم مقبول كما اذا اقتضى من
دينه عشرة فتلقته منه بضائع أو انفاق ثم اقتضى منه بضاعة فانه يزكته العشرين
ولا يضرب ثلث العشرة الاولى لان العشرين جميعها ملك وحول وانما آخرت زكاة العشرة
الاولى بخلافه ان لا يقتضى بعدها فيكون قد حولت بزكته ما قصر عن النصاب ثم ان قوله
ولو تلف المثل مقيد بما اذا تلف بعد امكن زكته ان لو كان نصابا فلو تلف قبل ذلك لم يزك
ما قبض بعده الا ان يكون ما قبضه بعده نصابا كما قاله ابن رشد ولا مفهوم لقوله ولو تلف المثل
بالفتح أي أو المثل بالكسر أوهما (ص) أو بقائه جميعها ملك وحول (ش) عطف على
كل نفسه أي بكل نفسه أو بقائه أي بعض من فائدة جمع الدين والمائة ملك وحول
كما اذا أفاد عشر وتحوّل عليه الخ ولو كان عند ثم اقتضى من دينه عشر بعد حصول فانه يزكته

مأوكا وقوله وحول أي وكل الخ ولو لم يجمعها ملك وحول بشدة أو لم يلقا فانه تعدد ثمانية أشهر واقتضى من دينه ما يصيرها
نصابا كما ذكرناه لا يزكها اقتضاء الا ان يبقى لتسام حول الفائدة فبما أيضا يحصل جمع الخ ولو لفائدة واقتضى من دينه ما يصيرها
لهما فانه فلو اقتضى عشرة ففانقها بعد حولها وقبل حول الفائدة أو استأفادها فجمع حولها ثم اقتضى من دينه قبل الخ ولو
ما يكمل النصاب فلا زكاة (قوله عطف على كل نفسه) المناسب ان يقول عطف على قوله يتقسه (قوله كما اذا أفاد عشرة الخ)
لا يشترط تقديم الفائدة الا لفرق بين ان تكون قد قبلت أو تأخرت لكن ان تأخرت بشرط بقاء الاقتضى في دينه حولها

(قولاً أو بعدن على القول) غزاً أو عرقه متعاقباً للعتق (قوله لا من ادع الخ) أي فلا حاجة لقبوله بعد ما أمك الخ لانه خارج من ادع له فهذا في قوله مك وأما قوله وحول فقال يحتاج اليه ثلاثون مرة الا كفاً في بعض الأحوال وأيضاً شرط المابقة أن يكون ما بعد هذا خلافاً لبقولها ومن المعلوم ان قوله وان يفاد أنه يدخل تحت قوله بنفسه فوالا الشارح واظن لم يقل كل بنفسه وأيضاً فجهما حول ٢٢٢ أو بعدن لكان أولى في انه لا يظهر وقوله كل بنفسه وان يفاد فالنظر ما بعد

المبالغة لا يأن يكره اختلافها في
 قولها ومنها لا يدخل (قوله لمنه
 من أصله) حل الشارح يقتضي
 أنه متعلق بقوله يركى وليس
 متعلقا بقبض وقول الشارح
 لأن من بين نفسه موقوف على
 قوله من أصله وبوجهه عب
 متعلقا بركى وبقبض فائلا إذ
 ما قبض قبل مضى سنة من أصله
 لا يركى ولا يضم لما قبض بعدها
 وظاهره ولو لم يثنى (أقول)
 الظاهر تقيده بما إذا لم يركى وال
 ترك (قوله أن يقره الزكاة)
 فإن وجبت فبطل إقراره ولم
 يضره ما زال ما ضاى النسيان
 قبل إقراره وراى فيها تنقيص
 الاخذ بالصواب كما ذكرت عن
 ابن القاسم (قوله وهو لا كاتل على
 عام على قول ابن القاسم) حاصله
 ان مربي الدين اذا لم يكن الدين حيا
 ذكر قهر متأخر بقضه سنين عند
 الدين لم يقتضه فانه تركه لعام
 واحد على رأى ضمير ابن القاسم
 وقال ابن القاسم بركبه لما ضاى
 الاوامر معاملة لم يقتض مقصود
 وقد عب الشيخ قول ابن القاسم

(قوله من هذه الوجوه) أى المشار إليها بقوله ان باعه بالنقد وقوله أو بالتأخير وقوله فان ترك قبضه الخ (قوله والى آخر كلام) أى المشاركة بقوله فان ترك قبضه فراد الخ (قوله مع ان ظاهر كلامه) أى لان قوله فان أخر قبضه فراد راجع للنقد والتأخير (قوله فلو ملك عرض الخ) وسكت عما اذا كان اشترى العرض المذكور بعرض قنية فالظاهر انه اذا كان اشترى الامسلا بناض فحكمه حكمه اذا اشترى العرض المذكور بناض وان كان اشتراء بعرض باص من عطية فحكمه حكمه اذا كان العرض المذكور وعطية (قوله وهو نص المدونة) ونصها ٢٢٢ قال مالك كل سلعة اشترى ارباعا لقنية

دارا كانت أو غيرهما من السلع ثم باعها بنقد ومطله بالنقد أو باعها لأجل فلما حل الأجل مطله بالدين شيئا أو غيره بعد الأجل ثم قبضه نفسه قبل به سولا بعد قبضه ولاز كانه قبضه في نفسه كان حديرا أو غيره مدين اه نص المدونة ولم أر أحدا ممن تكلم عليها جعلها على غير هذا الظاهر وقول التوضيح الان تجعل أى المدونة على غير قاصد القرار اه لا يفوز عليه مع ابقاءه من تكلم عليها على ظاهرها اه (قوله وعن اجابة او عرض مفاد قولان) محمل القولين حيث أخر قبضه فراد والاستقبال حولا بعد قبضه اتفاقا والمذهب من القولين فى الفرعين انه يستقبل به حولا من يوم قبضه ولو أخر قبضه فراد (تنبيه) قوله وعن اجابة الخ معطوف على منقول لا وتقدير كلامه ولا عن اجابة أو عن عرض فلا يستقبل به قطعا والثابت فى ذلك قولان

ان باعه بالنقد استقبل به حولا بالنقد القبض أو بالتأخير قبضه بعد حوله تركه فان ترك قبضه فراد از كل ما لى الاعوام والاشد لافى وجمعه من هذه الوجوه والى آخر كلام ابن رشد فى هذا القسم أشار المؤلف بقوله (ص) لاجن مشتق القنية وابعه لأجل فلكل (ش) أى لان تر قب الدين عن عرض مشتق القنية بغير ناض وابعه لأجل وأخر قبضه فراد ان يركبه عند القبض لكل علم من الخاصية لكن تقيد المؤلف بالأجل بوجه اه فى كلام ابن رشد مع ان ظاهر كلامه انه يركبه لى الاعوام حيث قررنا غيره سواء باعه بالنقد أو بالتأخير ولا يضمن كون الثمن المشتري به العرض ناضا كما أشرنا اه كاهوى كلام ابن رشد فلو ملك عرضا بديار أو نحو من وجوه العطية فاشترى به عرضا لقنية ثم باع ذلك العرض بدين مؤجل وأخر قبضه فراد انه يستقبل ثم ما لى عليه المؤلف طريقة لابن رشد والمعتمد خلافها وان عن المشتري القنية بغير ناض انما يركبه ان قبضه وعر عليه - حولا من يوم القبض سواء باعه بنقد أو مؤجل وسواء أخر قبضه فراد لم لا يملك كره ابن بونس واقتصر عليه وهو نص المدونة وما فى التوضيح من حمل المدونة على غير ظاهره لا يعمل عليه انظر شرحنا الكبير (ص) وعن اجابة او عرض مفاد قولان (ش) يعنى ان الدين اذا كان عن اجابة كاجارته لبيده أو متاعه مثلا أو كان عن غير عرض أو فادى حرم وجوه الفائدة ترك قبض ذلك فراد من الزكاة بعد استيفاء منافع الاجارة ثم قبضه بعد اعوام فقبل تركه لكل عام مضى وقبل يستقبل به حولا من يوم قبضه ومن كون الكلام فى الزكاة لى السنين يعلم ان تلك الاجرة قد ترتب وايضا من قوله فمن الزكاة قبضه وذكر القولين بعد ذكر الاستقبال والتعديلين يدل على ان الخلاف فى ذلك هو فاعلم ما فى قول الشارح وقبل لسنه واحدة وقوله أيضا وليس فى كلام المؤلف ما يدل على تعدد الاستيفاء لى معنى القول بعدم اخسنة لى الاعوام (ص) وحول المات من التمام (ش) يعنى أنه اذا اقتضى من دينه دون النصاب ثم اقتضى بعد ذلك ما يكمل به النصاب فان حول الاول وهو ما ادعاه اسم معقول من يوم اقتضى تمام النصاب فيز كيهما جميعا حيث اذا اقتضى عشرة فى حرم ثم اشترى فى ربيع بقول العشر من ربيع على المشهور خلافه

فقوله قولان خبر لم يرد محذوف ثم ان قوله او عرض مفاد غير قوله ان كان عن كنية لان العرض كان مقبوضا بغير خلاف ما كان عن كنية اه ولما لى انما ذاباع الثمن الموهوب أو الموروث أو المأخوذ عن أرض حنابلة وأخر قبض الثمن فراد من الزكاة سنين وما لم يحصل يسع لى المأخوذ من قوارن أو أرض بل من عين موهوبة أو موروثه وأخر قبضه فراد من الزكاة فاستقبل فلا واحد (قوله وقوله أيضا) معطوف على قوله فى قول الشارح (قوله ولا على معنى القول بعدم اخذ) أى الثمن هو القول بالاستقبال ولقد بهرام يعنى اذا كان الدين متريبا من اجارة أو كراء وعرض من عروض الفائدة فانه ان أخر قبضه فراد من الزكاة أخذ بركبه لى الاعوام وقبل لسنه واحدة

(قوله) انقصتاعته يعني على حوله وزكاة ان (ق) أي وكان قبض ما يكمل النصاب وأما قوله يضر ما يكمله فلا زكاة (قوله) ثم ذكر المقبوض وان قل) الرابع كما إذا قبض بعض شوخاته متى تلف قبل لكان زكاة لان كما يصد الاذا بلغ النصاب (قوله) سواء ذكر النصاب (الخ) يوسع لقوله ثم ذكر المقبوض وان قل أي ذكر المقبوض ولو قل سواء ذكر الخ (قوله) على قول ابن القاسم وأشهب ومطابقه لابن المواز ٢٢٤ من أنه اذا تلف بغير تفرط لا يترك حتى يقبض نصا (قوله) بعشرين فرض

مسئلة والمراد باعائه الزكاة وانما فرضها في أقل ما يجب فيه الزكاة لينهل فهم ذلك على المتبسط ولا مفهوم للترتيب المفهوم من قوله فأمر وكذا الحكم لو اقتضى العشرين دفعة واحدة لا يتصل لكن لا يتأخر جميع الصور والمذكورة وانظر ما الشككة في الايمان بالقادون ثم (قوله) فانه ليعقب ليس بشرط وقوله ما على حاله كونها مصطبطين في الشراء (قوله) فان باعها ما الخ) ثم انما ذكر الزكاة في تسع صور تبين فيه ابن الحبيب والقرافي والنسفي وابن شاس لكن الذي صاحب التوائد وابن يونس واختاره ابن عرفة معترضه على ابن الحبيب ومن وافقه واستظهر الحطاب ما اختاره ابن عرفة انه انما ذكر الاربعين في ثلاث صور وهي ما اذا اشترى ما معاوبها معا معا أو الحرمة قبيل الرجبية أو الرجبية قبيل الحرمة وما عداهما انما ذكر في اخذ

بعشرين لكن في الاولى هي ما اذا باعها معا من زكاة الاربعين واصله واضح وما الثانية والثالثة فالمراد بكنهما والا انه يترك ربع ما يبيع ثانيا عند قبضه ثم لا يؤثر زكاة ما علم من يوم ذكر أصله وهو يوم ما يبيع أو لا إذا باع أولا إحدى السلعتين تسعة عشر ديناراً فانه يتركها والدينار الثاني اشترى به السلعة الثانية وان باعها بعشرين يترك احد او عشر من ثمانية اضع الثانية ذكر ربع ما فيها ولا يؤثر زكاة ما علم من يوم ذكر أصله (قوله) أو احداها) لا يفتي الله بك حين يبيع الاولى احدى او عشر يترك ربع الثانية تسعة عشر فصدق عليه أنه ذكر الاربعين ولكن لا في وقت واحد وخول الجميع من وقت يبيع الاولى (قوله) خلافا لأشهب (الخ) وعلى كلام أشهب فلا يترك التسعة عشر

(قوله أحواله) أي أعوامه التي ترك فيها وليس المراد به الحالات (قوله آخر لاول) ليس المراد بالاول والآخر في كلامه الاول الحقيقي وهو الذي يسبقه متى والآخر الحقيقي الذي ليس بعده متى بل مطلق المتقدم والمتأخر الا من الحقيقي والاضافي وفي عب فان جهل الاول ضم اليه المعلوم قوله وآثر بالصرف قاله الثاني (قوله حكم ماعلم وقته الخ) جواب اما الآن هذا الجملة يتقدم في المقرر عليه وذلك لانه لو لم يعلو وقت جميع الاقتضات وان هذا هو هكذا وقوله أو علم الجمعه انه علم بعض أوقات الاقتضات وما فيه تم ليحكي ان الظهور وانما هو ظاهر ٢٢٥ في الاول واما الثاني فلا يظهر ثم يقال فيه انه

يحصل الاكثر لاول وبه التقوى كما يؤخذ من كلامه مشلول علم أن زمن الاقتضات القصدة وبمصرم ويرجع الاول ويرجع الثاني ورجب وعلم بالاول والاشهر والآخر ولم يعلم هل يرجع الاول أربعون ويرجع الثاني ثلاثون أو بالعكس فانه يحصل الأربعين لرجع الاول والثلاثين لرجع الثاني قد بين (في نفسه) قد عرفت ما اذا انسى ماعدا الاول فانها كما انضم لاول نلوعلم الاول والآخر دون المتوسط انضم أيضا للاول (قوله استويا) أي استوى كل وقوله اقتضى أي كل وهو بالنسبة للمفعول وقوله في نفسه أي زمن نفسه ويصير أن يقر بالبناء للفاعل أي اقتضاء (قوله فالظن) هل يقدم ٣ الاكثر أو الأقل الظاهر تقدمها الأقل (قوله عكس القوائد) خبر لمبتدأ مجزوف أي وجه هذا الحكم عكس القوائد وبالنسبة على لحال أي حالة كون هذا الحكم عكس القوائد أي معكوسا فإذا نسي أوقات

والاحدا وعشرين (ش) أي وان لم يبعه ما في وقت واحد ولا باع احدا معا بعد شراء الاخرى بل باع الاول منها قبل شراء الاخرى. وانه كانت المبيعة مستقرة في المبادىء الاول أو الثاني وهذا الباقي من الاحدى عشرة ترك احدا وعشرين حين يبيع الاول عشرين منها والباقي الذي لم يشر به ثم اذا اشتريه وبيع سلمته بعشرين لا ترك التسعة عشر الرجب لانها ربيع مالم تركتم واولها حول اصلها وبيعها في اخرى ترك احدا وعشرين أي وبسبب قبل الثانية حول من يوم ترك الاول لانه ربيع مالم ترك فيفسر قوله من يوم تركه فانه ماضى في حول من يوم ترك الاول وواقع فانه ترك عشرين ولا تركه قبل ماضى حوله من يوم ترك الاول (ص) ومن اختلاف أحواله آخر لاول (ش) يعني انه اذا اشتلت عليه أوقات الاقتضات فانه يضمها للاول يعني اذ انسى أوقات الاقتضات ماعدا وقت الاول منها فانه يضمها وسوا علم قد رما اقتضى في كل واحد من الاقتضات أولا واما ان علم زمن الاقتضات وجهل قد رما اقتضى في كل واحد منها واختلف قد رما او علم قد رما اقتضى في بعضها دون بعض حكم ماعلم وقته أو علم قد رما اقتضى في بعضها دون بعض ظاهر واما ماعلم وقته وجهل قد رما اقتضى في بعضها فنحن في أن يحصل آخرها لاولها ومادونه لثانيتها ومادون ثانیاتها لثالثها وهكذا في اقتضى في الهمم وفي ربيع الاول وفي جادى الثانية واختلف قد رما اقتضى كان يكون بعضها عشرين وبعضها عشرة وبعضها خمسة فانه يحصل العشرين لاولها والعشرة لثانيتها والخمسة لثالثها اذ في تقديم ما لا أكثر مراتب القراء مع احتمال أن يكون هو مقتضى في الزمن التي بهل وتقدم غيره فبعدم مراتب القراء مع احتمال أن يكون زمن اقتضائه قد استويا في احتمال أن يكون اقتضى في زمانه أم لا واختص الاكثر بمراتب القراء دون الأقل فلذا قدم على الأقل فتأمله وقد يقال ترك الجميع لاول الاقتضات كما اذا جهل وقتها وصل قدرها واذ التبت أوقات القوائد أي نسبتها ماعدا وقت الاخر منها فانه يحصل وقت الاخر للجميع ونحوه اقل قدر كل فائدة أم لا واما اذا علم أوقات القوائد وجهل قدرها حصل في كل وقت منها فالظن هل يقدم الأقل ٣ للاول او ترك الجميع لاول الاخرية (قوله عكس القوائد) في الحكم لافي التصور لان الاول والآخر معلومان

٢٩ متى في ماعدا الاول والآخر فانه يضم الكل أي الجهول للاخير والفرق بين القوائد والاقتضات أن القوائد لا يفرقها الز كالنوع من آخرها لاولها كما قد بينه ان كان قبل التحول بخلاف الذين فان الاصل فيه الزكاة لانه معلوم وانما منع منها وهو على الذين خوف عدم القبض وانظر اذا نسي وقت آخر القوائد ايضا والظاهر أنه يضم لما قبله المعلوم كما ذكره عب في الاقتضات (قوله في الحكم لافي التصور) أي خلافا للساطي في قوله في التصور والحكم (قوله) لان الاول الخ) على نظرية لافي التصور بل انه اذا كان الاول والآخر معلومين لا عكس الا في الحكم وهو انه في الاقتضات يحصل ماعدا الاول من الجهول معنوما ليه وفي القوائد يحصل ماعدا الاخير معنوما ليه وأنت خبير بان هذا بخلاف ما تقدم من

أن المعام في الاقتضات الأولى فقط وفي القوائد الأخرى فقط وعليه يأتي كلام البساطي والحاصل أن كلام المصنف يصور
بما إذا كان عالما بالأول والأخير في كل أوعاما بالأول فقط في الاقتضات وبالأخير في القوائد ليس كلام البساطي متبعنا كما أن
حل غير ليس متبعنا وعند التحقيق أن المراد العكس في الحكم (قوله في الاقتضات الخ) لا يفتي أنه في سياق تفسير ما عدا
الوقت الأخير فلا متقدم معلوم يضم ٢٢٦ ما بعده قال عجم وإذا قلنا بالضم للاول والأخر فلا يضم المختلط فقط

دون غيره فلو اختلطت عليه
الأواسط فقط دون الأول
والآخر فإن كان في الاقتضات
ضم الأواسط فقط للاول ويستقر
الآخر على حوله وإن كان في
القوائد ضم الأواسط فقط
للآخر ويقر الأول على حاله
أه وهذا قد اشترنا إليه وأما إذا
لم يعل شيء أصلا فظاهر أنه
يحتاج بجانب القواعد الاقتضات
ولنفسه في القوائد (قوله نوع
تكرار) المجهول نوع إشارة إلى
أذا التكرار من جهة دون جهة
فالتكرار من حيث العموم
في الاقتضات بقاء وتفاوت عدمه
من حيث العموم في القوائد
فلا وصدا (قوله زكي
العشرين) أي شبه على أن
خط الخطيب ليس بخطوط والا
زكي خمسة وعشرين ولا يحتاج
إلى اقتضاء خمسة أخرى لأن
العشرة القائمة بخطب عشرة
الاقتضاء عشرة فالأقتضاء خطب
نفسه ولو لم يجمعها لأن الأول
قد حال عليها عند المدين ولا
خطبة بين عشرة القائمة وخمسة
الاقتضاء لأنها انفتحت قبل حوله

(قوله الأولى إذا اقتضى خمسة أي أنه ترك الأولى والآخر فقط إذا كان ترك العشرين قبل اقتضاء الأخير وقال
في كالجسم الماحل أنه يضم بعضهم البعض (قوله والمصور فيه قوله كالدين) سيأتي أنه جواب بشرط مقدر فلا يكون المصور فيه
قوله كالدين بل المصور فيه الشروط (قوله وما دون النصاب الخ) يخرج ما في عينه كذا كاشية وحرف وسلي تركه أن يبلغ كل نصبا
فلا يقوم ولو كان به مدير أو مباحوف التقويم قبل حوله أو بعده وماذا عا به عتد كية عينه تركه الفتح لغيره كذا وان باعه
قبل بويان الزكاة فيه تركه لغيره الأصل كافي ابن الحبيب (قوله بهذه الشروط) أي اشتراطها بقوله لا يفتي على جملة ما عدا الخ

(قوله أي من عرض الخ) أي يشترط أن فرض الكلام في خصوص المتكبر أو بـ في جملة أن يراد هو أعم وقول المصنف
 الثاني أن وصداخ يقصره على الأول وقوله فيمن ساق يوسع بعين يقيد عدم تقديره (قوله ملك بجاوضة) ويشترط في
 المعاوضة أن تكون ملكة فلاز كلفه ساقه من خلع أو صدق بل يستقبل بثمنه أو لمن يوم قبضه والباقي قوله بجاوضة
 السببية كما يقيد محل شرطه وقوله بجاوضة هو المقصود وأما ما في عام ٢٢٧ في كل ما ذكرناه يشترط في كل ما ذكرناه

أن يكون ملكا الخ (قوله الأول) أن
 يؤخره فرارا منه متى بل ولو أخره
 فرارا (قوله لأن الغلة نوع الخ)
 هذا التعليل لا يظهر إلا عند
 ذكر اجتماع التجارة والغلة
 (قوله ويحتمل في الأولى أيضا)
 على ذلك الاحتمال يكون قول
 المصنف وبالترجيح لابن ونس
 نسا أو نسا أي بالنس أو
 يقاس الأخرى (قوله أوها)
 وأصله أوها من حذف المضاف
 وأقيم المضاف إليه مقامه فأنصل
 الضمير حينئذ فهو في محل جر
 بطريق النابة لا الأصل قاله
 الشيخ أحمد (قوله لكونها على
 صورة الطرف) هذا يقتضي أن
 تية تجرور بالية فينا في قوله بعد
 وتية تجرور الخ (قوله لأن الاشتراء
 للغلة هو معنى القنية) هذا
 التعليل يكره على التعليل الأول
 المشار به بقوله لأن الغلة نوع
 من التجارة (قوله وكان كأصله
 الخ) هذا من عكس التشبيه فله
 أن يكون وكان أصله كقول
 أصله عرض ملك بجاوضة لا يمتنع
 أن أصل ذلك العرض إذا كان

من كذا عرض أي من عرض أو عرض عرض وهو قنية في المذهب وقوم وقوم
 يسع كالتكبر (ص) ملك بجاوضة (ش) هذا من الشروط أي ومن شروط وجوب الزكاة
 في العرض المذكور أن يكون ملك بجاوضة عليه فله ملك يارث أو هبة أو نحوه ما من
 وجوه القوائد فلاز كلفه ولو قوى به البشارة حين الملك حتى يسعه ويستقبل بثمنه سولا
 من يوم قبضه الأول يؤخره فرارا (ص) بنية تجرور مع ثنية غلة أو قنية على المختار
 والمرج (ش) هذا من الشروط أيضا أي ومن شروط الزكاة أن يكون قوى التجارة بهذا
 العرض الذي عاوض عليه أي أن يكون ملكه هذه التية احتزنتها بما إذا لم ينسأ أو
 قوى به القنية لأنها هي الأصل في العروض حتى تنوي بها غير القنية وكذلك يجب الزكاة
 في هذا العرض إذا قوى به التجارة والغلة معا كما إذا قوى عند شرائه أن يكرهه وان وجد
 رجحان وكذا يجب الزكاة في هذا العرض إذا قوى به عند المعاوضة عليه العرض والقنية
 معا كنية الانتفاع بعينه من وطه أو خدمة وهذا هو القنية وان وجد رجحان وهذا
 هو الخيار لأن الغلة نوع من التجارة على المختار عند التقي فيهما والمرج عند ابن ونس
 في الثانية ويحتمل في الأولى أيضا لا حصر بينهما ذلك لأنه إذا لم يؤثر مصاحبة تية القنية في تية
 التجارة فاولى أن لا تؤثر تية الغلة في تية التجارة (ص) لا بل تية تية أو غلة أوها
 (ش) لا تية هي غير ظهرها إرغام إقباصها لكونها على صورة الطرف وتية تجرور
 باضافة لا إليه والمعنى أنه إذا ملك هذا العرض بثلاثة لشيء فإنه لا زكاة فيه لأن
 الأصل في العروض القنية وكذلك إذا اشتراء تية القنية فقط أو تية الغلة فقط كنية
 كراهة أو تية الغلة والقنية معا لأن الاشتراء هو معنى القنية فلا قال لا بل تية
 تجرور وحذف قوله أو تية تية أو غلة أوها ما ضرره على أن تية القنية تفهم عما بعدها
 بالأولى (ص) وكان كلفه أو بعينا (ش) أي ومن شروط وجوب الزكاة في العرض
 المذكور أن يكون أصله عرض ملك بجاوضة سواء كان عرض قنية أو تجارة فلاز
 كان عنده عرض قنية فباعه بعرض تنوي به التجارة فباعه بـ في ثمنه لول أصله
 على المشهور لا طاعنا محكم القن تحكم أصله الثاني لأصله الأول أو يكون أصله الذي
 اشتترى به عنوانا كانت دون نصاب أو ببيع نصاب من العين فأكثر وأليه أشار بقوله
 (وان قل) وفيه رد لما أعاد أن يتوهم أن أصله إذا كان عين لا بد أن يكون نصابا وبالغا للغة

عرضا اشتراطه أن يملك بجاوضة وأما إذا كان عيناً فاطلق فيه أنه هو شامل لما إذا جاءه من جهة أو صدقة أو نحوه ذلك الفرق
 قلت فقول ابن العين الأصل فيها التجارة وهو البيع والشرائط في العرض فإن الأصل فيه القنية (قوله سواء كان عرض قنية
 الخ) إشارة إلى أن قوله وكان أصله كقوى في التجارة ولعله هو أن يكون ملك بجاوضة (قوله على المشهور) راجع أقوله كان
 عنده عرض قنية أي خلافاً لما يقول أنه يستقبل ويخص المصنف بكون الأصل عرض تجارة (قوله لا يعطى القن حكم أصله
 الثاني) الأولى أن يقول فإنه في ثمنه لول أصله الثاني لأن لا يعطى منهم إلا حكم أصله الثاني وتظهر غرض ذلك
 فيما إذا مضى حول من أصله الأول وليس حول من أصله الثاني فلاز كاة

(قوله لا يشترط في العرض الخ) لا يعني أنه يقتضي أنه يعمل في العرض أن يكون نصبا وليس كذلك (قوله والمدير ولو يدرهم) أي لا اقل فلاز كطبيعته م المدير اذا نض لمشي تاو لودوها يخرج عن مقوم من العرض فتعالي المشهور لا عرضا بغيره يكون الحل من يوم تقويم الجميع وبلغ الزائد ٢٢٨ أي الوقت الاول (قوله ولا فرق بين أن تكون المعاوضة الخ) الاول أن

يقول ولا فرق بين أن يكون البيع الخ ويصون أن يكون قوله وأن لا يستهلك مالم يوافق قوله أيضا ملك بمعاوضة فقوله بيع بعين أي عوض فالمراد البيع القوي والا فلا يستهلك لا يقال في بيع (قوله الا ان يفعل ذلك فورا) حتى الرجاء الاتفاق على ذلك في المدير وحكاية ابن جري في المتكبر (أقول) أي فرق بين ذلك وبين تأخير دين المتكبر فورا حيث جرى فيه الخلاف فان قلت بعارض هذا ما نقله الطحايمي ان من اشترى بماله عرضا قبل المول فاصدا به الضراب فلاز كطبيعته اجماعا كما يحكي ابن رشد (قلت) لعل القسوق ان مالا ين رشد في نقد الشتر في بعرض فنية وما هنا في عرض فخر ابدل بعرض فخر (قوله واما الكائن) أي الكائن الذي اسلم ولا حاجة لقوله فيه ولا بد من تقدير مضاف أي واما عرض الكائن الخ الا انه خبير بان الا في كانه مدير وما هنا في مسلم عنك فلا يظهر حينئذ ما قاله المتكبر يستقبل من غير خلاف (قوله والقرار هنا وفيما سبق) لا يعني أنه يقتضي أنه يعمل في العرض أن يكون نصبا وليس كذلك (قوله والمدير ولو يدرهم) أي لا اقل فلاز كطبيعته م المدير اذا نض لمشي تاو لودوها يخرج عن مقوم من العرض فتعالي المشهور لا عرضا بغيره يكون الحل من يوم تقويم الجميع وبلغ الزائد ٢٢٨ أي الوقت الاول (قوله ولا فرق بين أن تكون المعاوضة الخ) الاول أن

راجحة للعين ورجوعها لقوله وكان اصله كقولنا فائدة لانه لا يشترط في العرض أن يكون نصبا (ص) ويصح بعين (ش) أي ومن شروط وجوب الزكاة في هذا العرض ان يبيع بعين وهذا عام في المدير والمتكبر كالشروط المتقدمة لكن المتكبر لا بد أن يبيع بعين وهي نصابا بعينه في مرعا ومين فاكثر وبعد كمال النصاب ترك ما يبيع به ولو قل والمدير ولو يدرهم ولا فرق بين أن يبيع له أو يوسطه أو آخره ولا فرق بين أن يبيع ما نض أو يذهب ولا فرق بين أن تكون المعاوضة اختيارية أو اضطرارية كما اذا استلخص للمدير أو المتكبر نفعه من سلخ التجارة ودفع قيمته له أو له اشارة بقوله (وان لا يستهلك) واحترقه من البيع بعرض فخر باع العرض بمش لا ز كطبيعته الا ان يفعل ذلك فورا من الزكاة (كالمين) كذا في بعض النسخ باسقاط النسخ فيكون معمو لا يترك أي وانما ترك في عرض بالشروط المتقدمة كالمين أي زكاة كذا الذي في بعضها بل هو تافه فيكون واقعة في جواب شرط مقدرا وإذا حصلت هذه الشروط فكالمين وقال ز جواب شرط مقدروا دخول الفقه بمحذوف أي وان حصلت هذه الشروط فز كانه كالمين أي كز كذا الذي في غير كسنة من أمه وهذا بالنسبة للمسلم واما الكائن فبأي الكلام عليه فيه ويستقدم من التسمية مثله ما اذا فر من الزكاة بما خبر البيع والقرار هنا وفيما سبق لا يلزم الامن وجهته وقوله (ان رصده السوق) شرط في قوله فكالمين ولذا أخرجه لينطبق عليه ويكون محللا للخارج الا في الحاصل أن الشروط السابقة شروط في جواب الزكاة سواء كان العرض عرض احتكار أو ادارة وأما هذا فشرط لكون الزكاة كز كذا الذي في الجواب الزكاة لا فرق في الوجوب كالمين بين عرض الاحتكار والادارة فومعنى كونه رصده السوق أن يمسكه الى أن يجد فيه مباحدا فانه في التوضيح انتهى وقوله أي بالعرض السوق أي ارتضاع الثمن قال في السوق للكمال يتقرب من المدير الا (ص) والاذ كعينه وبينه النقد الحلال المرجو والا فومعنى (ش) هذا هو الضرب الثاني وهو عرض الادارة والمراد بالمدير من يبيع عروضه بالسعر الحاضر ثم يصفها بغيرها ولا يرصد نفقا سوقا لبيع ولا كساده يشتري فيه كما يفعله ارباب الخوانيت والجاللون للسلع من البلدان ولهذا قال والأي وان لم يرصد بسلعه الاسواق ز كانه من العين ولو حذا بغيره كزونه ان رصع بغيره كما مر وزكي عدد دينه النقد الحلال المرجو للمجد للفسا فان كان عرضا مرجوا وقتدرا مع بلا مرجوا فومعنى ما يباعه على الخلفى العرض بنفسه والنقد بعرض ثم يتقيد ز كانه القيمة لانها هي التي تملكها فوام غرما ووبسبيل غير المرجو دين القرض وانما خص

المتكبر اذا اقتضا قرار بعدم انقبض فيه قولنا وتقدم ان الذي يقيد به ان عرفة ترجع القول بركانه المواقيع واحدا وقوله قال في السوق للكمال أي نقوله ارتضاع الثمن تقسم للسوق المتق (قوله يمتدح به من المدير) فانه يرصد السوق الا انه لا يقصد ارتفاع الثمن (قوله ولا فرق الخ) أي بان يبيع بالسعر الحاضر ويخلفه بغيره بل بجماع بغيره ربح خوف كساد (قوله فان كان عرضا مرجوا) حالا أو بجل وقوله أو وقتدا أو بجل أي مرجوا

(قوله ولو طعاما سلم) كذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن وسكى عدم التقويم عن الأبياتى لانه رأى أن ذلك قد تدرج بسع وهو متنع (قوله ولو بارت) مقابل مذهب إليه ابن تائع ومضون إلى أنه ينظر حكم الآداة لهذا البوار (قوله لان لم يرجه) أى بان كان على معدوم أو غلام فلا يقومه لئلا يتركه كل عام وينبغى أن يجبر كانه اذا قبضه لعالم واحد كالعين الضائعة والمغصوبة قاله الشيخ سالم فان وجهه ينقص عن أصله كى قدر ما ربح ان كان قد نذر كانه ٢٢٩ (قوله وهو كالعدم) أى خلافا لابن حبيب

(قوله وكذلك على المشهور اذا كان قرضا) ومقابل من أن ظاهر المدونة أن المدير يترك جميع دينه من قرض أو غيره (قوله ما لم يوتر قبضه فرارا) أى في تركه لكل سنة انما قالوا نظر غسل تركه حينئذ قبل القبض كذا في عب ولقظه أو كان قرضا ويركبه لعالم واحد بعد قبضه إلا أن يوتر قبضه فرارا من الزكوة تركه لكل سنة انما قاله عبد الحق في تركه ينقله في تركه ويخصه وانظر هل تركه قبل القبض كدين غير المدير قاله الشيخ أحمد ونظيره فيما اذا ترك قبضه فرارا كما هو ظاهر وأما اذا لم يقبضه في تركه بعد قبضه لعالم واحد كما في الشيخ سالم وغيره اه (أقول) والنظر ذلك مع ما تقدم من كتابة الخلاف في دين المتعكر (قوله تركه لعالمين) هذا آخر كلام المدونة (قوله فاقطع من كلام الشارح وفاعل أسقط هو الأمام وابن القاسم (قوله تركه في الخ) وهو على المتعكر (قوله وهذا تأويل منه عليها) أى لا يخلو في الخلاف دل

الموافق على تركه العين ليستوفى الكلام على أموال المدير والأفلا خصوصية للمدير في تركه العين وساقى فهو قولنا المعدل في قوله أو كان قرضا (ص) ولو طعاما سلم (ش) المشهور أن المدير يقوم طعام السلم ولا يترجم من ذلك سعه قبل قبضه اذ لا تلازم بين التقويم والسبع وانما هذا مجرد تقويم فقط لا ترى أن أم الولد وشبهها تقوم اذا قتلت ولا يكون ذلك بمعالمها (ص) كسلعة (ش) يصح أن المدير يقوم بكل عام سلعة التي للتجارة يبيع ويركبها عنها التفتيش في التقويم وأشار بقوله (ولو بارت) الدان المشهور أن المدير يقوم سلعة ولو بارت ستم كاهما أو بعضها ولا يسطل حكم الآداة بذلك أى لا ينقلها ويربها إلى حكم القننة ولا إلى حكم الاحتكار بل يترك على ادارتها والفرق بين الاحتكار والبوار وان كان في كل منهما انقلوا السوق هو ان المتعكر في الاحتكار الربح الذي له والى البوار ربح تأويله لا خسارة (ص) لان لم يرجه أو كان قرضا (ش) المشهور ان الدين النقود اذا كان صغيرا جوفاته لان كنه هو كالعدم وكذلك على المشهور اذا كان قرضا لعدم التفتيش لانه خارج عن حكم التجارة وتركه كنه لعالم واحد بعد قبضه ما لم يوتر قبضه فرارا من الزكوة كما في تركه الدين ولقظه المدونة ومن حال الحلول على مال عنه فلا يتركه حتى أقرضه ثم قبضه بعد سنين تركه لعالمين فاقطع تركه عنه وهو على المتعكر قال الباجي لا خلاف ان القرض لا تركه قبضه وهذا تأويله عليها والدين انما يقوم اذا كان التفتيش وتأولها اقتضى عياض على تقويم القرض لسموم قولها والمدير الذي لا يتركه يجمع ماله كله عينا كالحلوط والراز الذي يميز الامتعة إلى البلدان فيصيل لنفسه في السنة ثم يقوم فيه عروضه التي للتجارة فيترك ذلك مع ما مع من عين وما من دين يرتقى قضاءه واليه أشار بقوله (ص) وقولنا أيضا بتقويم القرض وهل حوله للأصل أو وسط منه ومن الآداة تأويلان (ش) أى وهل حول المدير الذي يقوم فيه عينه ودينه وطعامه وسلمه اذا تقدم وقت ملكه المال التي ادار به أو تركه على وقت ادارته كجواز ملكه نصابا أو تركه محرم واداره في وجب لحول الأصل الذي ملك فيه أو تركه وهو المحرم أو حوله وقت وسام من حول الأصل ومن حول الآداة فيكون على هذا ربح الثاني وهل الخلاف في الحول الذي يقوم عند نقله وأما حول ناضه اذا بلغ نصابا فانه

على ابقاء المدونة على ظاهرها (قوله لعدم قولها الخ) تعديل لقوله فتأولها القاضي عياض والقاهران المتأول وهن نفس قولها المذكور أى بان أبقاه على ظاهره لا قولها الاول كما هو ظاهر مخان ظاهر قولها الاول عدم التقويم فتدبر (قوله وتوالت ايضا) هذا ضعيف والمعتقد الاول (قوله وهل حوله للأصل) أى لحول النسب للأصل وهو الظاهر (قوله أو وسط الخ) مرفوع على أنه غير مستند المخذوف أى حول المدير وسط من الأصل ومن ادارته أو معطوف على عمل الأصل أى وحوله وسط (قوله رقت ملكه) فاعلم بتقديم والمال معقول لانه وقوله أو تركه معطوف على ملكه وقوله بخلاف حتى التصري والفرق بين هذه وبين الزيادة على غير بعض عارف ان التصريح حكم الحاكم

(قوله كان بعد ذلك كالعرض) أي الخفض ٣٣٠ التجارة تركه بحلول من يوم التزكية (قوله كالعرض) الظاهر أنه يقوده

لسنة من يوم ترك الأصل
(قوله لأن ما كان التجارة) لعل
الاولى ان يقول ولأن ما كان
التجارة الخ لتعجيل ذلك (قوله لاحد
الأقوال الخ) هي أقوال ثلاثة
فيليرجع ما ذكرنا وقيل يعود
مخبروا عنه وقيل يعود متعرج
المال (قوله يجوز) يجوز عن النبي
من باب ضرب بضع عنه
مصباح وسكن عن الاصمعي يجوز
يكسر الجيم يجوز فيها (قوله
وانتقل المدار للاحتكار) الاولى
جاء على عموم أي المدار بالنية
أو بالفعل لأن الحكم فيه ما واحد
لأن أي الاقتصار والافلا
فنتقل عما هو عليه ويقوم كل
عام على ما قدم (قوله ثم نوى به
الاحتكار الخ) ظاهره ولو قبل
الحلول بقرب وهو ظاهر الشيخ
سالم حيث لم يقصد زمن وكسب
بعض شيوخه خافوه (قوله في
القرع المذكور) وهو الانتقال
من الاحتكار إلى الادارة
والتي قبله الانتقال من الادارة
إلى الاحتكار (قوله وهما القنية)
هل يتقدم فخر فرائد كيد
التي قبلها وأولها هو ظاهر بعض
الشراح (قوله فأن ذلك ينتقل
إليها على المشهور) مقابلة ما رواه
إجلال من عدم النقل وأنه تركي
الفن (قوله وكذا ما للاحتكار
لا ينتقل الخ) هذا هو الرابع كما
يعلم من غيره (قوله فانه لا ينتقل
إليها بمجرد النية على المشهور)

حول الأصل قطعاً (ص) ثم زيادته مغلطة بخلاف حتى التحري (ش) يعني ان
المدير اذا اقوم سلعه وقت تقويمها ثم يباع بزيادة على مقاومتها فان زيادته مغلطة لا تركي
لاحتساب اربعة قاع سوقاً ورغبة مستغرلة ذلك الوصل كانت تحقق لانتقاله بخلاف حتى
التحري المرصع بالجواهر اذا تركته بحراً بالعلم تيسر نزعه ثم خرج وزنه وزاد على
ما تحري فيه فان الزيادة تركي لظهوره وانتقاله قطعاً (ص) والقسم والمرجع من مقلد
والمكاتب يجوز كغيره (ش) يعني ان القسم وغيره من العشرات تركي في ذلك كالعروض
فيقومها المدير بركيم مضاعف للمع من النقد وهذا اذا لم يكن نصاً ولا الفاظاً كان يجب
في عينه فاذا كان بعد ذلك كالعرض وكذلك المشاة ان لم تكن نصاً فانه يقومها
وان كانت نصاً بالافلا هو تركي كما من راجعاً ثم اذا باعها فانه تركي عنها بحلول من يوم تركي
عنها وفي نسخة والقسم يدل والقسم أي ما رجع من سلع التجارة بالنقد فانه يبقى على
ما كان عليه من ادارة واحتكار وكذا من باع سلعة لشخص ثم ان المشتري قل
فوجد البائع سلعته فانه ياخذها وهو أحق بها فيكون أخذها افشاء البيع وترجع لما
كانت عليه قبل البيع من ادارة واحتكار ولا يتقبلها بها كما كانت عليه قبل البيع
حتى تحتاج إلى التبعات به ثانياً لأنها لا تسقط الا بنية القنية وكذا من كاتب عبده ثم يهرز
فانه يرجع لما كان عليه قبل الكتابة وليس يجوز عن الكتابة استئناف ذلك لأن الكتابة
كالاختلال لأن ما كان التجارة لا تسقط الا بنية القنية ويؤخذ من هذا الحق لاحد الاقوال
في العبد المأذون بكتابة ثم يجوز أنه يرجع ما ذكرنا كما كان ولو رجعت سلع التجارة بآلة أو
صدقة أو هبة بطلت التجارة وكانت قنية إلا أن نوى بالمخالفة في التجارة ثانياً فاقوله
كغيره يرد في التقويم والضمير راجع لاحد الثلاثة المذكورة ولا يعنه وهي القسم
والمرجع من مقلد والمكاتب يجوز (ص) وانتقل المدار للاحتكار (ش) يعني أنه اذا
اشترى عرضاً بنية الادارة ثم نوى به الاحتكار فانه ينتقل بمجرد النية وهو ما مكسب هذه
المسئلة وهوية الادارة بما للاحتكار فقال في الشامل هو كذلك وأما في الشرح الكبير
فقال فيه لا يبعد ان يكون كالاول لأن كلامهم مضارب من التجارة وهذا القسم لم يذكره
الشيخ انتهى وقد يقال فرق بين المستلزم وذلك لأن الاحتكار قريب من الأصل الذي
هو القنية فنتقل إليه بالنية بخلاف الادارة فانه بعد ما حمله لا ينتقل إليه بالنية وقد
رأيت في تكميل التقييد ما يرد على هذا ويقوم منه ان الحكم في القرع المذكور
لا يوافق الحكم فيما قبله انظر نصه في ترك (ص) وهما القنية (ش) يعني أنه اذا اشترى
عرضاً بنية الادارة أو بنية الاحتكار ثم نوى به القنية فان ذلك ينتقل إلى البائع المشهور
وقوله (بالتبعية) متعلق بانتقل (ص) لا العكس (ش) يعني أنه اذا كان عند مد عرض
للقنية ثم نوى به التجارة احتكاراً أو ادارة فانه لا ينتقل بمجرد النية وكذا ما للاحتكار
لا ينتقل للادارة بالتبعية وأشار بقوله (ولو كان أولاً بالتجارة) إلى المشهور وهو أنه اذا كان
عند مد عرض للتجارة ثم نوى به القنية وقبله منتقل إليها بالتبعية كما نوى به التجارة أيضاً
فانه لا ينتقل إليها بمجرد النية على المشهور وتفسير كل من القنية اصالة لأن النية سبب

قوله فاشتهر ان كل واحد يدين على حكمه (ومقابلها والله ابن الماحضون من انه يزكى الجميع على حكم الاحتسار
 قوله فانه في جميع عروضه على حكم الادارة) وله امر اعادة جانباً فقراء (قوله وزكى جميع ماله من النقد على المشهور)
 ومقابلها يدين كل على حكمه قال في البيان وهو القياس (قوله ولا تقوم كناية مكاتب) أي اذا كان عند عبد من عبيد التجارة
 كاتبه فلا يقوم كناية (قوله خدمة مخدوم) أي اذا اخذ من انسان عبداً يعاونه ٢٢١ قائم الانقروم (قوله وفي تقويم الكافر)
 أي من كان كافراً أي المدير كما

ضعف ثقل الاصل ولا تنزل عنه ولا اصل في العروضا لقضية والحركة تشبهها في الامور
 ذات العرض معها (ص) وان اجتمع ادارتها احتساراً وتساواً أو احتساراً لاكثر
 فكل على حكمه (ش) يعني انه اذا اشترى عروضا للتجارة ونوى بيع بعضها الادارة
 وبالبعض الاخر الاحتسار فانه يزكى كل واحد على حكم نفسه فيقوم العرض المدار
 كل سنة والعرض المحتسار يزكىه اذا باعه له ام واحد من أصله فلو كان العرض
 المحتسار اكثر من العرض المدار فاشتهر وان كل واحد يدين على حكمه أيضاً فيزكىه
 به كاهم فلو كان العرض المدار اكثر من العرض المحتسار فانه يزكى جميع عروضه على حكم
 الادارة فيقومها كل عام يزكى جميع ماله من النقد على المشهور والله أشار بقوله
 (والا في جميع الادارة) (ص) ولا تقوم الاواني (ش) يعني ان المدير لا يقوم الاواني
 التي يدير فيها بضاعته كاوافى العطاره والزياتة وبقراط الحزن ليعاينها فاشتهر القضية
 ولا تقوم كناية مكاتب وخدمة مخدوم والمراد الاواني غير الذهب والفضة والارز كذنتها
 والابل المعدة للعمل كالواقي لا تقوم وزكى عنها حيث كانت نصيباً (ص) وفي تقويم
 الكافر طول من اسلامه أو استقباله بالنقل قولان (ش) يعني ان الكافر اذا أسلم
 وكان مديراً هل يقوم عروضه ويؤديه يزكى جميع ما يدين من العين طول من يوم أسلم أو
 يستقبل بتمت احواله من يوم قبضه كالفائدة وأما المحتسار اذا أسلم فانه يستقبل بتمت
 عروضه حولاً من يوم قبضه قولاً واحداً فلم يحقر زمان كلام المؤلف في الكافر الذي
 أسلم المدير (ص) والقراض الحاضر يزكى به ان ادأوا أو العامل من غيره (ش)
 يعني ان مال القراض يزكى به من غيره وهو يدين له اذا كان حاضراً أو ما في حكمه
 مما يدين له غيره ويقتضيه لغيره لئلا كان العامل مديراً وبه مدير أيضاً أو
 محتمس كرا فانه يزكى به كل عام بان يقوم كل ما يدين به ويدين له في
 الاولى وما يدين له فقط في الثانية وتزكى رأس ماله وقدر حصته من الربح فقط ولا
 زكاة في حصة العامل على واحد منهما الا بعد القايضة فيزكى به العامل لسنة واحدة وقوله
 كانه مدين يزكى قوله والقراض أي مال القراض وظاهر قوله ان ادأوا أو العامل كان
 ما يدين له العامل أقل مما يدين له المال أو ما يدين له أو أكثر وليس كذلك بل لا يدين
 تقيد قوله والعامل بما اذا كان ما يدين من مال رب المال أكثر مما يدين المحتسار أقل
 ومنه ما اذا كان ما يدين رب المال أكثر وهو مديرو هذا التقيد ينافي القول بان مالهنا
 يجري على مسئلة وان اجتمع ادارة واحتسار الخ وهو ما صدر به ابن عمرز وقوله من غيره

قوله فانه في جميع عروضه على حكم الادارة) وله امر اعادة جانباً فقراء (قوله وزكى جميع ماله من النقد على المشهور)
 ومقابلها يدين كل على حكمه قال في البيان وهو القياس (قوله ولا تقوم كناية مكاتب) أي اذا كان عند عبد من عبيد التجارة
 كاتبه فلا يقوم كناية (قوله خدمة مخدوم) أي اذا اخذ من انسان عبداً يعاونه ٢٢١ قائم الانقروم (قوله وفي تقويم الكافر)
 أي من كان كافراً أي المدير كما

وأما اذا كان محتساراً وتساوى كل على حكمه وما ان كان رب المال محتساراً وكان ما يدينه الاقل الادارة أو كان ما يدينه الاكثر
 فكل على حكمه وكان الشارح نظراً الى ان رب المال يزكى جميع ماله كان عند العامل أو عنده على وجه الادارة وليس
 ذلك بل ان المصنف في المال الذي يدين له العامل فقط فلا موجب للنظر في المال الذي يدين له المال (قوله وما صدر به ابن عمرز)

والتي لم يقدّر به ان كلاً على حكمه مطلقاً قال ابن عرفة وهو القواب (قوله نقص منه) أي وكل من النقص والزيادة لا يجوز (قوله ان هذا) أي ما ذكرنا من كونه ٢٢٢ من عند ربه أو عما يدا العامل وان كان المصنف ذهب الى أنه من عند ربه (قوله

ان هذا امر يسير) أي يحصل في آخر الامر فلا حكم له بل ربما كان مدخولاً عليه أي امر يجوز الدخول عليه شرعاً (قوله وسير) أي أبيع له الصبر فلو أخرجهما جز فان تميز زيادة المال على ما ذكر عليه أخرجه وان تميز نقصه فأنظر اهله لا يرجع به على من دفعه فهو كان باقياً عليه لانه مفروط شرح شب ومن ذلك ما اذا تعلق (قوله فلا ضمان) أي لا يضمن ترك ذلك (قوله فلو أخذ بالزكاة) أي السلطان يأخذ به بالزكاة (قوله وليس المراد بها سنة المقابلة) أي ان تقابل أحدهما من الآخر (قوله فترك ذلك) أي عن ذلك (قوله فلا زكاة فيه بالنسبة الخ) فإذا ترك من المال بعد اخراج سنة الفصل فانه ترك عن العام الذي قبله عن مائتين المستند بانه ربيع دينار أي وعن العام الأول عن مائتين وخمسين الاثني عشر ديناراً ونصف ديناراً فيضيه الشئ أحد أي تقريباً والاف لا لازم له اثنا عشر ديناراً وربع وثلاث وربع وثم يسم كما أفاده شيخنا عدا الله (قوله أو تركي) أي من الآت حتى يحصل النقص كما هو قدس مسألة التوضيح بل يقتضي القياس عدم التعلل بل الجزم

بأنه لا يضمن تركه أي لامنه لتلايق نقص مال القراض والربح يصحبه فبقي نقص على العامل الا ان يرضى العامل بذلك وفي كلام الناصر ما يفيد أن له ان تركه بمن غير ربه ان تركه منه ويحسبه على نفسه الربا من عند ربه أو من المال المشكل اذ في اخراجها من عنده زيادة في القراض وفي اخراجها من مال القراض نقص منه قاله ح ويجب ان هذا امر يسير وربما يكون هذا امر مدخولاً عليه (ص) وصبر ان غاب (ش) يعني أن القراض اذا كان غائباً غيبة ينقطع خبره فبها من بقاء أو تلفاً أو ربحاً أو خسران ربه يصبر الى أن يرجع اليه ماله أو يعلم امره فان تلف فلا ضمان ولا تركه العامل لا ضمان دين ربه أو موته إلا ان يأمر به بذلك أو يؤخذ به كانه يتخير به ويحسب عليه من رأس ماله وخصير صير راجع الى ربه القراض ثم بعد حضوره لا خلاف السنون التي قبل سنة المقابلة من وجوه اما ان يكون ما قبله مساوياً لها أو زاداً أو ناقصاً وقد ذكر المواقف هذه الاقسام بقوله (فترك سنة الفصل ما فيها) من قتل أو كثير والمراد بسنة الفصل سنة حضور جميع المال أي علمه وليس المراد بها سنة المقابلة ولا سنة النقص ثم لما ترك سنة الفصل ما فيها نظرت لما قبله من السنين فان كان ما قبله مساوياً لها ترك ما قبله على حكمها ولو ضوح هذا تركه وان كان ازيد منها فاشار اليه بقوله (ص) وسقط ما زاد قبلها (ش) يعني ان ما زاد على سنة الفصل يسقط تركه لان الزائد لم يصل الى يد مقره فتقع تركه يكون في العام الأول أو بعبارة وفي الثاني ثلاثاً وفي الثالث مائتين وخمسون فانه تركه عام الاتصال عن مائتين وخمسين تركه كذلك عن السنتين الاولين الا ما قصه من تركه فانه في التوضيح انتهى ويظهر ان معنى ذلك الا لا الشيء الذي نقصه من الزكاة هو سنة دينار وربع دينار في المثال المذكور فلا تركه نفسه بالنسبة للعام الذي قبل عام الاتصال وأما لو كان الاخذ بنقص النصاب كما لو كان عنده أحد عشر ديناراً وغاب عليها خمس سنين فاقطعها تركه عن الخمس سنين أو تركه حتى يحصل النقص ومن هذا أيضاً ما لو كان يدهم عشر ديناراً وغاب عليها المدة المذكورة وما أشبهها لم تركه السنتين الماضية أو لسنة الاتصال خاصة انتهى الديري (ص) وان نقص فترك ما فيها (ش) يعني ان مال القراض اذا نقص عن سنة الاتصال فانه تركه لكل سنة ما كان فيها كما اذا كان مال القراض في السنة الاولى ثلاثين وفي الثانية أربعين وفي الثالثة خمسين فانه تركه سنة الاتصال خمسين وفي السنة التي قبلها أربعين وتركه في السنة الاولى ثلاثين (ص) وأزيد أو نقص قضى بالنقص على ما قبله (ش) يعني ان مال القراض اذا كان في بعض السنين ازيد من سنة الاتصال وفي بعضها أنقص منها فانه يقضى بالنقص على ما قبله كما اذا كان مال القراض في السنة الاولى خمسين وفي الثانية ثلاثين وفي الثالثة أربعين فانه تركه سنة الاتصال أربعين

وبما ذكره من ان هذا امر يسير (قوله أو لسنة الاتصال خاصة) أقول وتركه مقتضى كلام التوضيح سنة الاتصال خاصة (تتبعه) قد علمت انه يسقط تركه سنة الاتصال خاصة ثم ما قبله وأقدم في المشابهة انه يد بالعام الاول والعرقين سماعة فلهذا عدل وهذا ظاهراً وظاهراً ظاهراً

(قوله وفي مثال الشارع) نظرا له مثله بقوله قال ابن حنبل عن أبيه وان أقام المال سنة ثلاث سنين فكان في أول سنة ثالثة دينار وفي الثانية مائتين وفي الثالثة مائة ثم تركه الا ان ما قبل كل سنة الامانة من الزكاة لا يضمن ما قبله من الربح وقال عجم كما اذا غاب ثلاث سنين وكان في الأول ثلاثين وفي الثانية خمسة ٢٣٤ وعشرين وفي الثالثة أربعين فانه ترك

عن خمسة وعشرين في سنتين وفي الثالثة عن أربعين الامانة جواز كذا وحديث قال الحسن حل قوله واذا دأب قص الخ على ما يشاء ما اذا كان ازيد واقص عن سنة الاتصال وعلى ما اذا كان قبل سنة الانفصال فيه ازيد واقص وهو متأخر عن الازيد وسنة الاتصال زائدة على الجيع فان قلت هذا بخلاف قوله وان قص فلكل ما فيها قلت يحصل على ما اذا كان قبل سنة الاتصال مستويا في الستين فكذا و متعلقا وليس الناقص متأخرا عن الزكاة (تيسره) واستظهر الشيخ رحمه الله بعمله على قول العامل كن المال كذا في سنة كذا وهكذا الا لا يميل لذلك الا كذلك (قوله فان ربه لا يركبه السنة واحدة) أي ما يد العامل أي فاقا بقوله فكذلك فائدة ان احدها منه لا يركب رجوعه ليدوبه الاتصال ولو قص يد العامل والثانية انما يركب بعد الانفصال لسنة واحدة (قوله قال ربه على المشهور الخ) وعلى مقابلة الربح عشرون ويحتمل أن المال يترك على حاله الأول أو يبين ويترك على

يركبه السنة الثانية ثلاثين وعن الأولى ثلاثين ايضا لان الزائد لم يصل لرب المال ولا يتقبحه وفي مثال الشارع نظر وانما يصلح ان يكون مثالا لقوله وسقط ما زاد قبلها (ص) وان استكر أو العامل فكذلك (ش) يعني ان عامل القراض اذا كان محتسرا في مال القراض وبيع المال مستكر فباعه من المال بسدء أو ما كان العامل فقط محتسرا وبيع المال مدبر أو ما يد العامل مساويا للمدبر المالك أو أكثر كالحرا فبقي عليه فان ربه لا يركبه السنة واحدة بعد قبضه ولو طال بعد العامل أما اذا كان ما يد العامل هو الأقل فلا يكون كالمدين ويكون الأقل سعالا كتر فقد نص ابن رشد على ان الحكم فيه مستند كالحكم فيما اذا كانا مدبرين أي فأجيب للادارة على ما قدمه المؤلف وانما يبر ما يدبر المال حيث كان يصرفه والا فالعبرة بما يد العامل فقط (ص) ويهتد كالمشاة القراض مطلقا وحسب على ربه (ش) لا خلاف ان كان ما مشاة القراض المشتراة أو منه تبطل ولا يكتظرم المقامصة لتعلق الزكاة بعينها وليست كالعقار وحكم القرض الزرع كالمشاة وسواء كان العامل مدبرا أو محتسرا وسواء كان يرب المال حاضر أو غائبا مدبرا أو محتسرا واذا جهلت كاة المشاة فاشهر بانها تحسب على رب المال وحده من رأس مال لان العامل اسير على المشهور ولا تلقى كالمشاة فان كان رأس المال أربعين ديناراً اشترى به العامل أربعين شاة أخذ الساعي منها ثمانية وتسعون ديناراً ثم باع الباقي بستين ديناراً فالربح على المشهور أحد وعشرون ديناراً ورأس المال تسعة وثلاثون (ص) وهل عبيده كذلك أو تلقى كالمشاة أو لا بلان (ش) يعني ان كذا فطر عبيد القراض تحسب على ربه ولا يتغير بالربح وهو معنى قوله كذلك وقبل تلقى كالمشاة وانفسد وتغير بالربح هذا تقرير كلامه وهو غير صحيح لقول المدونة في كاة القرض من عبيد القراض على ربه خاصة وأما نفقته من مال القراض فهو صريح لا يقبل التأويل وانما التأويل ان في كاة ما مشاة القراض الحاضر هل يركبها من مالها على هذا انصواب عبارة المؤلفان يقال ويهتد كاة ما مشاة القراض مطلقا وأخذت من رهاها ان غاب وحسب على ربه وهل كذلك ان حضر أو من عنده كذا فطر عبيده أو لا بلان (ص) وكذا ربح العامل وان قل ان أقام بسدء مولا (ش) يعني ان العامل هو الذي يركب ما يملكه من الربح الحاصل في مال القراض متعلقا بقصة السنة واحدة على المشهور ولو أقام يده أو ما وسواء كان العامل مدبرا أو محتسرا وسواء كان في حسنة فساب أو أقل بناء على أنه أجبر لكن بشرط ان يقيم المال يد العامل حولا كلاما من يوم أخذته وقوله

٣٥ (ش) في الأول زيادة في مال القراض وعلى الثاني النقص منه وكلاهما لا يجوز ذكره في (قوله على المشهور) ومقابلته ما لا يبين أنه يلقى كالمشاة (قوله كذا فطر عبيده) أي انهم من عندهم ان حضر وان غاب أخرجهما العامل وحسب على ربه ذكره شب (قوله على المشهور) راجع لقوله يعني ان العامل ومقابلته ما يلقى في قول الشارع وقد علمت عندهم وراجع لقوله وعام واحد على المشهور وداعى من يقول انه اذا كان هو يرب المال مدبرين يركب له كل عام أي بعد

وزكى البناء للمفعول ومعلوم فاعله العامل لان المال انما يربى كسبه وبه وهو هنا العامل والشاوي يقرأ كى مبنيا للفعل وبه ورطب المال وقد دخلت ضمة وقوله ان اقام أى مال التراضى فالضمة تأنيده لاعلى الربح والمضى يدل على المراد ولو قال المؤلف وزكى العامل اعام واحدا ولو اقام أى مال يربى على كل لكان أظهر (ص) وكما نرى من مسلمين بلادين (ش) يفتنى ان من شرط وجوب الزكاة فى حصة العامل ان يكونا أى العامل وب المال من مسلمين بلادين على واحد منهم حالهما لا يكونان من أهل الزكاة عند فقد شرط من هذه مقولة وان قل ينعى انه اجبر وقوله ان اعام الخ ينعى انه شريك (ص) وحصة به بر بجه نصيب (ش) الوارو والخال أى وزكى ربح العامل وان قل ان اقام يدهم حولا والخال ان حصة به بر بجه ولو بالضم لما عده نصيب وهو شرط في زكاته ربح العامل والمردا الحصة هنا من المال وظاهره انه اذا لم تكن حصة به بر بجه نصيبا لا زكاة على العامل ولو كان عند به بما يكمل به النصيب وليس كذلك بل يعتبر النصيب ولو بالضم كما أشترنا اليه ونفى شرط سادس وهو نقص وقبض ولا يمين هذا (ص) ونفى كونه شريكا أو أجيرا أو شريكا (ش) اعترض بان ظاهرا ان الخلاف فى التشبه فى كونه شريكا أو أجيرا وليس كذلك وانما الخلاف فى المبنى عليه ما يفتنى على كونه شريكا انه لا يمين كمال حول المال القراض بيد العامل من يوم التجر وانما يضمن حصته من الربح ولو تلف ولا يرجع على رب المال بشئ ولو اشترى من يفتنى عليه عتق ولا حدة عليه ان وطى أمة للقراض وبلغه الوبر فتقوم عليه وبشرط فيه أهلية الزكاة بالنسبة لزمك كانه حصة وهذا مشهور وينفى على كونه أجيرا انه لا يشترط فى حظه من الربح ان يكون نصيبا اذا كانت حصة به بر بجه نصيبا وان ربح المال حوله حول أصله وهذا مشهور وأيضا وليس قل ان تقول يلزم من تشبهه بالمسنى تشبهه المبنى عليه لانه كثيرا ما يمين مشهور على ضعيف كالفى الهرمية والرجسية الا تسمية (ص) ولا تنقسط زكته وعباشة ومعدن بدین (ش) يعني ان الدين باطلاقة أى سواء كان صنعا أو عرضا أو ماشية أو طعاما لا يقطر زكاة الحث ولا المعدن ومنه الركاز اذا وجدت فيه الزكاة فتكون الماشية تعلق حق الزكاة بعينها وان الحث والماشية من الاموال الظاهرة ففى موكولة الى الامام لا الى اربابها فلم يفتنى عليها بخلاف العين ففى موكولة الى اربابها فقبل قولهم ان عليهم ديننا كى قبل قولهم في دفع زكاته افكان الذين يسقط زكتهما كى كافى وأما زكاة الفطرة فلا تسقط بدین ولا فقد ولا اسرقول المؤلف وان يتسلف وأشار به (أو قصد أوامر) لقول ابن القاسم ان الاسرق أو الفقد بل الماشية وأولب المعدن وأولب الحث لا يسقط شيأمن زكاة ذلك فيصل أمرهم على الحياة لاعلى الوفاة والمردا بل الحث الجيوب والشاوي يفتنى لا (ص) وان ساءى ما يسيد (ش) المبالغة فى عدم سقوط الزكاة والمضى ان رب الماشية أو الحث لو كان عليه دين يساوى ما يدين الماشية أو الحث فان ذلك لا يسقط شيأمن الزكاة لتعلقها بعين ذلك بل ولو زاد الدين على ما يدين مما ذكر فان ذلك لا يسقط شيأمن

القبض (قوله والشاوي يقرأ الخ) اشتراط هذه الثلاثة فى زكاة المال بناء على ان العامل اجبر وفى العامل ينعى انه شريك (قوله) ولو بالضم الخ فيه تسليح يست جعل الحصة شاملة لما عدهم ولو نقص منها به عن النصيب لمزكاة العامل وان ناه نصيب فاكثر ويسقط حولا كالقائمة به على انه اجبر (قوله وهو ض) أى يسقط (قوله وانما الخلاف الخ) هذا لا يمت الى ان كانت تلك الاحكام وقع فيها اختلاف شهر ولم يكن ذلك بل انما ذكر ما يفتنى على كل قول وانه معمول فيه الا ان يجاب بان المراد الخلاف فى التشبيه أى ان بعضهم شهر ما يفتنى على ذلك القول وبعضهم شهر ما يفتنى على الآخر وبعد قال الصغوى (قوله) وليس لك الخ قال الثاني فى القضية ما يشهد بظاهرها فلا حاجة الى جعل الخلاف فى المسائل المقتضية عليه (قوله تعلق حق الزكاة) اضاف حق لما بعده سائنه وقوله ولان الحث الخ هذه الآية كالنكاشا للعلل التى قبلها (قوله) وقد ادأ امر) انظر لوتر حث زكاة فاشتهت وأمره وهو موقوف أو ما سوزحل فجزئها م لا لثقتية الزكاة فيه والظاهر الاجراء كما هو المذهب من قول الشاوي لعل أمرهم على الحياة (قوله بل ولو زاد الخ) هذا اجل على ان المراد المساواة ان يكون عليه قدومه يده وليس غير ادانما المراد المساواة كونه من صفته قال ابن الحاجب بخلاف المعدن والحث زكاة

والمشائية ولو كان الدين مثل صتم انما قال بل الخ لانه بهم من المستثنان الزيادة ليست كذلك (قوله فقههم المساواة) اي فقههم هو المساواة مفهومة بطريق الاخر وبما ينسب الزيادة فتوريد ان يقال اذن لا ينبغي المبالغة عليها فاجاب بقوله انما يقع على المساواة ثلاثتهم ان المساواة الخ (قوله ولهكذا ينبغي ان يزكى بعد زوال المانع لسنة واحدة) خالفه عنهم حيث قال وظاهره ولو لم يأت في خصوص الاستسقاء لكانت السنة تقصد او امره ولا يزكى بعده زوال المانع لسنة وان كان تعليلاً سقوطها لم يثبتان وبها مغلوب على عدم تقيتها فهي كالمنافعة يقتضى زكاتها ٢٣٥ لسنة بعد زوال المانع لانه خلاف

ظاهر كلامهم وقد يفرق بينها وبين الضائقة وهو بان رب الضائقة ونحوها عنده من التفرط ما ليس عند المقنود والمأسور وكذا غير ظاهر بل ظاهر كلامهم كما أفاده ههنا من التركة لكل عام ذكر النص المفسد لذلك وانظر لو أعطيت زكاة من المقنود والمأسور هل يرجع بها على الدافع أو لا أخذ ان كانت منه (قوله لاهومات) الاولى ان يقول ولانه لومات (قوله المشهور الخ) ومقابله ما لا ينحجب فانه قال يسقط الزكاة بكل دين الامور والنساء اذ ليس شأنهن القيام الا في موت أو فرقا أو غشدا ما يتزوج عليها فلم يكن في القوة كغيره (قوله ولو مؤجلا الخ) قد يقال هذه بسدد الحلال فهي أقرب للاسقاط فالاولى المبالغة على غيرها بحجاب بان الاصل عدم التراق وثان ابن آدم أمل الحياة (أقول) أولى هي في عصمة قد يقال اعطوف

زكاة ذلك فقههم المساواة مفهومة وافقة وانما الخ الخ على الزيادة تكون المساواة مفهومة بطريق الاخر ولعلنا يؤمن ان المساواة تمتنع عليها مع أن النسي قال فيها القياس سقوط الزكاة لانه فقرا وعارم (ص) الا زكاة طر عن عبد عليه مثله (ش) هذا استثناء منقطع ابن القاسم لو كان عنده عبد وعليه منه من قرض أو لم وليس له ما يقابل فانه لا يجب عليه زكاته فظهر (ص) بخلاف العين (ش) يعني أن الدين مطلقا أو اقتدا أو لا يسقط زكاة العين أي يسقط زكاة القدر المساوي لهما لان الدين ليس كامل المالك اذ هو يسدد الانتزاع كالعبد والمقنود والاسير غلو بان على عدم التهمة فاشبه ما لهم الاموال الضائقة ولهكذا ينبغي ان يزكى بعد زوال المانع لسنة واحدة ويدخل في العين مرض التجارة لان المزرعة انما هو غنة أو قبضة وكلاهما من كما هو مستقادم التوضيح (ص) ولودين زكاة أو مؤجلا (ش) يعني ان دين الزكاة يسقط زكاة العين فاذا تجدد عليه دين من الزكاة فانه يسقط زكاة العين سواء كان الدين من عين أو حرث أو ما شئت وان كان الدين يسقط زكاة العين فلا فرق في الدين بين كونه حالا أو مؤجلا ولو كان لا يطالبه عند وجوبه عليه لتعلقه بالذمة لانه لومات أو فلس حل المؤجل ابن عرفة الدين ولو مؤجلا يسقط زكاته مقداره من العين والمعتبر عدده لا قيمته فلو كان سبعة احدى عشر دين ديناراً وعلبه ديناران مؤجلان فان الزكاة تسقط عنه ولو كانت قيمتهما ديناراً واحداً (ص) أو كهر (ش) المشهور وهو قول مالك وابن القاسم انهم الزوجة يسقط زكاة العين عن زوجها في كان عنده عشرون ديناراً ثم حوّلها وعلبه لآخر أهله ديناراً زكاة عليه وظاهر قوله أو كهر ولو مؤجلا لوت أو فرقا أو لمن في عصمته وهو كذلك عند مالك وابن القاسم (ص) أو نفقة زوجة مطلقاً (ش) اتفق ابن القاسم وأشباه على ان نفقة الزوجة تسقط الزكاة عن زوجها سواء حكم بها قاض أم لا لان اعراض عن الاستمتاع وهو مراده بالاطلاق لانه في مقابلة التقسيم الاتي (ص) أو ولدان حكم بها (ش) يعني ان نفقة الولد تسقط الزكاة عن والده ان حكم بها على الولد فاذا كان معه عشرون ديناراً حل حوّلها

عليه الدين ان هي في عصمته وبحاج بالتميز باعتبار الوصف العتواني والتأجيل لموت أو فرقا قد ذهب ابى حنيفة لما ذهبنا (قوله وهو كذلك أي ان مذهب ابى حنيفة ومالك وابن القاسم من سقوطها بذلك مطلقاً (قوله اتفق ابن القاسم) بل عبارة تفقتنى اتفاق ائمة المذهب لخصوص الشيخين (قوله وسواء حكم بها حكم أي حكم بالتعمدة لا حكم بالمستقبل ولا من كما ياتي (قوله ان حكم بها) ولو غير ماليك معصدة لان الحكم صرحا كالدين تقدم للولد يسراً لا ما تفاق ابن القاسم وأشباه ما صاعدا انه ليس المراد انه حكم بها في المستقبل لان حكمها لم لا يدخل المستقبلات كآلة القرافي ولا نرضها وقد ردّها لان فرضه وتقدره ليس احكاماً فلا يسقطان فنقول الشارح قد فرضها عليه فيه نظر وانما صرحوا انها تجب عليه فلهذا لم يفتى ثم حكم بها كما يرى انها لا تسقط عن الزمان قال القرافي ولا يصح فرضها الا على هذه الصورة اذ حكم الحام لا يدخل المستقبلات فلم

حكم منه فحكمه باطل وإذا مضى زمنه لا يلزمه المالكين بها لأنها حدثت بواسطة تسقط بعضي زمنها كذا قاله القاضى (قوله سواء قلنا ان تقدم) أى على دليل الوفاق وقوله ٢٢٦ أو قلنا ان لم تقدم أى على تأويل الخلاف والاولى ان يزيد الوفاق قول أو

وعليه فتقدم عشر دراهم لولده قد فرضها الحاكم عليه قبل الحول بشهر مثلاً فليعمل الثقة فيما يسده فتسقط عنه الزكاة وقوله (وهل ان لم يتقدم يسر تأويلان) راجع لمقوم قوله ان حكمهما على كل حال أى سواء قلنا ان تقدم أو قلنا ان لم يتقدم وشراحيه مطبوق على ذلك أى وان لم يحكم به اقتضائى القاسم لا تسقط وعند أشهب تسقط غملاً على الوفاق والخلاف فعلى الوفاق صواب كلامه وهل ان تقدم يسر باسقاط لم يجعل الفعل ماضياً للمحل قول ابن القاسم بعدم الاسقاط ان تقدم يسر فان تقدم عشر رجب لقول أشهب بالاسقاط. وعلى قول أشهب بالاسقاط ان لم يتقدم يسر أو لم تقدم يسر فرب رجب لقول ابن القاسم بعدم الاسقاط وعلى الخلاف فصواب العبارة وان لم يتقدم يسر زيادة أو قبل ان أى فاقين القاسم وقول بعدم الاسقاط مطلقاً تقدم يسراً لا وأشهب كسبه ولو قال المواقف أو ولدان حكم بها أو الاقل هو ان تقدم يسراً لا وأشهب تأويلان لوفى المسألة مع الايضاح (ص) أو وافى الحكم ان تسلف (ش) يعنى ان ثقة الايوبى بن أو أحدهما تسقط زكاته لعين بشرطين الاول ان يحكم ما حكم بها لأنها صارت حثيثاً كالدين على الوفاق فذمته الثانى ان يتسلفاً يتفقان حتى يأخذ به من ولدهما فلو اتفقوا من عندنا فحسبنا لم تسقط ولو حكم بها كما راجعاً كانت ثقة الوالدين اخفى ثقة الولدان والوالد باعراً فلهما كومن مساهمة الولد الولد (ص) لا يدين كفارة وأهدى (ش) يخرج من قوله ولدين زكاته لان قوله بخلاف العصب يعنى ان دين الكفارة التى وجبت عليه ودين الهدى الذى وجب عليه فى حج وأجرة لا تسقط أحدهما زكاة لعين والفرق بينهما وبين دين الزكاة ان دينها تنوجه المطالبة به من الامام العادل ويأخذها كرها من مانع الزكاة بخلاف دين الكفارة والهدى فانه لا تنوجه فيها ذلك (ص) الا ان يكون عنده معسر زكى (ش) أى يحسب سقوط الزكاة من اذالم يكن عنده المدين معسر زكاه من باب أولى اذالم يكن زكاه كان عنده فان الزكاة لا تسقط منه لجعله المعسر في مقابلة ما عليه من الدين (ص) أو معدن أو قيمة كاية (ش) يعنى ان الدين يسقط زكاة العين الا ان يكون عنده من الدين بالعين أو نصفه سواء وجبت فيه كخمس أو وسق أو لم تجب كالربعة أو وسق من حب ونحوه كخمر أو يكون معه معدن من العين فانه يجعل ما ذكره في مقابلة الدين ويزن كما مع من النصاب والشهور رانه يجعل قيمة كاية مكانه فيما عليه من الدين ويزن كما مع من العين فان كانت عروضا قومت بعين وان كانت عينا قومت بعرض ثم قومت بعين فان جاز المكاتب وفي رقبته فضل فعلى مذهب ابن القاسم القاتل يجعل قيمة الكتابة فيما عليه فذكر عن أبي عمران انه يزك من ماله مقدار ذلك الفضل ابن يونس صواب لانه كعرض أو فادله خلاف في ذلك (ص) أو رقبته مدبر (ش) المشهور ايضا انه يجعل

قلنا وان لم تقدم (قوله فقلنا ان) القاسم لا تسقط وعند أشهب تسقط هذا صريح على ان ابن القاسم صرح بعدم الاسقاط وأشهب خال بالاسقاط وأطلق. وهل يقوم مقام الحكم ما اذا أنفق على الولد شخص فهو معسر والظاهر هل حكم الحكم يقوم مقام حكم الحاكم كفى ذلك أم لا فان قلت ماوجه ان تقدم اليسر موجب لعدم الاسقاط وتقدم العسر موجب للاسقاط قلت لانه اذا قسم الولد يسر تسقط ثقته بخلاف ما اذا تقدم عسر لا تسقط ثقته (قوله يخرج الخ) الا يعنى ان الاخبار فرع الدخول فلا حرج منه معطوف على معنى ولودين زكاة لانه معنى كل دين يقضى به أى يسقط زكاة العين بكل دين يقضى به لا بد من كفارة أهدى (قوله معسر) أى أو نعم ويكون قوله الا ان يكون الخ مستثنى عما فهمته الخالفين من قوله بخلاف العين وانظر المعسر والنعم غير الخ كهل يشترط فيها ما يشترط في العرض قاله لى (قوله قيمة الخ) لا قيمة مكانها ولا عبداً (قوله فان جاز المكاتب الخ) صورتها كان عليه سنون مزاراً ومعمسون وقومت كايته بأربعين ديناراً فبعض كعن أربعين فقط ولا يزك العشرين فلو جاز تبين ان قيمة رقبته سنون فبعض كعن العشرين الباقية وقوله لانه

كعرض أو فادله أى حال عليه الحول (قوله على مذهب ابن القاسم) بخلافه ما قاله أشهب من انه يجعل الدين في قيمته مكانها ما قاله أصبح من انه في قيمته وحقاً

(قوله سواء كان الخ) هذا ظاهر ان كان الدين سابقا على التدبير أو ما لو كان التدبير سابقا فبالله هذا امر اعلم ان يقول يسع المديركا (قوله لمن مرجعها) أي بشرها او اخذها أي وذلك لمن مرجعها له في وقت وانما يجعل في الدين من يعلق رقبتهما ان مضى رقبته حول في ملكه (قوله على ان ياخذها البتاع) أي أو الموهوبه ٢٣٧ فان قلت فيه يسع معين بآخر قبضه قلت يمكن ان ينزل قبض الخدم قبض المشتري (قوله قوله برع من أي ثم قوم العرض بعين (قوله ويكن الخ) قال بحثي تت فيه نظر لانه لا محال في كلام الآية على غير مرادهم لان الخلاف بين ابن القاسم واشهب في العرض هل يشترط فيه حلول وهو مرد السنة أم لا ولا لانه التصريح أيضا لان الخلو مذكور في كلام المؤلف وغيره على سبيل الشرط ولم يذكر في الطب في العشر شرط بل فرض مسئلة ولما خرج المازني الزرع قبل بدو صاحبه على خدمة المديركا وأقره ابن عرفة وشيخو ولو كان على سبيل الشرط مائة في خمر بغيره قوله وحول كل شيء يصيبه أي وهو في خدمة المعتق لاجل وخدمة الخدم ونحوهما أن يمر حول للبعد المعتق لاجل أو الخدم في ملكه ورجعه أو لغيره فإذا كان الجاهل في الدين الخدم يكره الدال فلا بد أن يمر حول في ملكه سواء كان قبل الاخذ أم أو قبل رجوعه ملكه لغيره وان كان غير ربه فلا بد من مرور حول من وقت جعله في ملكه قبل جعله في الدين وان لم يصل اليه حال الجاهل (قوله يسع الخ) أي كعرض وادار وسلاح ونباب جمعيته ان كان لها قيمة لا ثاب بسد (قوله وقت الوجوب) أي وجوب الزكاة وهو آخر الحلول فنصف قيمتها أو زادت (قوله لا آبن) أي ومثله البعير الشارد ناولا لا آبن لكان اشمل (قوله لانه يساع في بعض الاحوال) وذلك بان يكون بعد موت السبد مطلقا وفي حياته والدين سابق على التدبير (قوله ولم يجز)

قيمة مدبره على انه وقت لا تدبير فيه فبالله يسع في ماله من العين وسواء كان التدبير سابقا على الدين أو لاحقاً عليه (ص) أو خدمته معتق لاجل (ش) يعني انه اذا اعتق عبده لاجل فانه يجعل قيمة خدمته الى ذلك الاجل على غرضه فياخذ من الدين ويرك ما معه من العين (ص) أو يخدم أو رقبته لمن مرجعها (ش) يعني انه اذا اخذ منه شخص عبداً سنين معلومة أو حياه فانه يجعل قيمة تلك الخدمة فياخذ من الدين ويرك ما معه من العين بقوله أو يخدم أي أو قيمة خدمة يخدم وقوله أو رقبته أي أو قيمة رقبته لمن مرجعها يعلق الماتسارى هذه الرقبة على ان ياخذها البتاع بعد استيفاء الخدمة (ص) أو يخدم دين حل أو قيمة مرجو (ش) يعني ان دينه الحال المرجو بان كان على حالي لم يجلد بل يبعد فيجعل عبده فياخذ من الدين ويرك ما معه من العين فان كان على معدم فهو كالعدم فان كان دينه المرجو جلابان كان على ماله سواء كان عيناً أو عرضاً فيجعل قيمة فياخذ من الدين ويرك ما معه من العين لكن ان كان عرضاً قوم معين وان كان عيناً قوم معين (ص) أو عرض حل حوله (ش) بالرفع أي أو يكون له عرض وبالفرض يتقدر بضاف محذوف أي أو قيمة عرض والمعنى انه يجعل قيمته عرضة الذي حال حوله عنده فياخذ من الدين ويرك ما معه من العين بشرط أن يكون هذا الجاهل في الدين غايياً على المقتضى ان كلام المؤلف يقتضي انه لا يتصرف في الحلول فياخذ من الدين من غير العرض وليس كذلك اذ كل ما يجعل في الدين عيناً أو غيره لا يضمن مرور الحلول عليه في ملكه قبل جعله في الدين ويكن عود الضمير في قوله حل حوله لجميع ماسبق وأقره الضمير في قوله اعطاه كرو حول كل شيء يصيبه حلول العشر بطيعة والمعادن ورجوه واشترط مرور الحلول فيما يجعل في الدين بخلافه قوله مدبر مائة الخ أي بان الجواب عنه (ص) ان يسع وقوم وقت الوجوب على مقتضى (ش) الحارو والمرو ويتعلق يسع وقوله وقوم وقت الوجوب جلة اعتراضه تبين يسع ومعنوه وأقاده هذا أن ما يجعل في الدين لا بد أن يكون غايياً على المقتضى وان قيمته التي تجعل في الدين تعتبر وقت وجوب الزكاة ولهذا ذكر ما يجعل في دينه كمالاً ما يجعل فيه مما يمنع شرعي بقوله (لا آبن وان دبري) لعدم جواز يسع به حال فلا بد عليه المديركا لانه يساع في بعض الاحوال وقوله (أو دين لم يرج) لانه حينئذ كالعدم بان كان على معدم أو ظالم (ص) وان وهب الدين (ش) يعني ان ربه الدين اذا وهب المالك لثواب الدين الذي تسقط كافة العين بسببه فلا زكاة على المدين فيما عنده لان هبة الدين من المالك لثواب الدين لا تسقط كافة العين بسببه فلا زكاة على الهبة (ص) أو ما يجعل فيه ولم يجعل حوله (ش) أي وكذلك اذا وهب المدين عرض

بكمس الحاء (قوله لاز كانه على المدين على المشهور الخ) ومقابلة قول الشهاب في (قوله أومر نفسه) مفهوماً لوجوه عدة
أوردنا لكان له ما يصح في الدين أو بعضه فذكر ما يتوب العام الأول وهل يجبر بمضي شهر من العام الثاني في
مناب الشهر الأول من العام الأول وهكذا إلى ثلثم العشر والأول هو هكذا يفعل في العام الثاني في دخول
العام الثالث طر يقان ثم على الطريق الثاني إذا اقتضت كاة العام الأول بمرأخ العام الثاني فإنه يصير حوله في المستقبل بحملته
من يومئذ وما ذكره المصنف من سقوط الزكاة عن الستين مشهور وروى مال في كاة العشرين التي حل حوله إلا أن السيب
كشف أنه كان مالاً كالهان أول الحول وفي المواقيت أنه الذي يصحبه الفتوى لاما اقتصر عليه المصنف الخ ما في عب
ورود ذلك بحثي تحت بالنص وما صل ٢٣٨ مافي البيان والمقدمات ترجيح كلام المؤلف (قوله لانه وان كان مضي لها حول

يجعل الدين فيه ولم يجعل له حول عندده فانه لاز كانه على المدين على المشهور وروى قول
ابن القسيم لانه يشترط في العرض المعروف في الدين أن يحول عليه حول عند المدين
فقوله ولم يجعل حوله منطبق على هبة الدين وهبة ما يجعل فيه وأما قوله لان العطف
بأو (ص) أو مر لكم مبر نفسه بستين ذشار ثلاث من حول (ش) يعني ان من اجر
نفسه ثلاث سنين يستعين ذشار وقضها بمجلا ولا يملك غيرها فمر عليه حول من يوم اجر
نفسه فانه لاز كانه على في حق من الستين ذشار لانها وان كان مضي لها حول واستحق
فيه عشرين ذشارا من الستين وملكها الا أن أي آخر الحول فان الباقي من الستين
وهو أربعون ذشارا من علمه وليس عندده ما يجعله عنها وقوله (فلاز كاة) جواب الشرط
راجع للمسائل الثلاث فإذا مر الحول الثاني ذكر عشرين وإذا مر الثالث ذكر أربعين
الما قصته الزكاة وإذا مر الرابع ذكر الستين ولا يفهم من قوله ستين ولا الثلاث سنين
(ص) ومدين مائة مائة مائة مائة ومائة وجبة في كاة الاولى (ش) صورتها تخص عليه
دين مائة ذشار ومعه مائة ذشار وإذا مر الحول أحدها الحرم وإذا مر الحول الاخرى
رجب فإذا مر الحرم الثاني جعل المائة الرجبية في سنة وركب المائة الاولى فقط
وهي الحرمية ولا يركب المائة الثانية وهي الرجبية عند حوله المعلق الدين بها هذا
هو المشهور فان قيل تقدم انه يشترط فيما يجعل في الدين مر ور الحول وهذا جعل ما يجعل
حوله في الدين وهي المائة الرجبية فالجواب ان ما هنا مشهور يصح على ضعف (ص)
ور كيت عن وقت السلف (ش) أي سوا ما وقف على معين أو على غيره مترك حيث
لم يتلفها أحد ومر لها حول من يوم ملكها الواقف أو من يوم زكاه وان تلفها
انسان فانزك كاة أفضت لحول واحد ولو أقامت أو أمانا مد الحق من وركبها من
تلفها ان كان عندده ما يجعل في الدين وركب المثلث لها رجبها أيضا إذا قام بيده
حول من يوم صار اليه بخلاف رجب القراض إذا ورد رأس المال قبل السنة فانه أبو
الحسن وقوله ان أقام بيده حولا الخ أي مر حوله من يوم تلف أصل الرجب ولورده أصله

الخ ظاهر ذلك العادة ان مائة
العشرين آخر الحول تبيع معه
الزكاة لا يسقطها الا في أي
باعتبار ما مضى مع أن ملكها
آخر الحول لا يوجب كاتهال
وجب الاستقبال فالتناسبان
يقول لان العشرين لا يملكها
الا آخر الحول وزيادة على ذلك
ان عليه ذنا قوله وليس عندده
الخ) انه ان عندده ما يجعله فيها
وهي الاربعون التي عنده ثم
أقول مقتضى كون العشرين
ملكها آخر الحول انها كانت
عنده ودبعة في العام ومقتضى
كون الاربعين ذنا أن يكون
مال الكاهان آخر الحول لا آخر
الحول فلهذا السكالم مشكل
فلا حاسن أن يقال وانما ذكر
العشرين آخر الحول لانها عنده
بثابة الودبعة فلا يملكها الا آخر
الحول وكذا العشرين الثانية
عنده ودبعة فلا يملكها الا آخر
الحول الثاني وهكذا (قوله هذا

هو المشهور) ومقابلة كاة المائتين (قوله فالجواب ان ما هنا مشهور) قد تقدم ان حول الحول انما يشترط قبل
في العرض (قوله وركبت عن وقت السلف) قال القاني الوقت ما يتنعم به مع بقائه حقيقته وأحكام كالدرهم والدينار
(قوله إذا أقام) أي الرجب (قوله أي مر حوله من يوم تلف أصل الرجب ولورده الخ) فخالصة انه لو ملك المال عند نصف عام
ثم رجب ورد الاصل ثم في الرجب عندده النصف الثاني فانه نزك عند انقضاء النصف الثاني فصدق عليه انه عندده النصف الثاني
مر حوله من يوم تلف أصل الرجب وان كان الاصل ما ملكك الانصاف عام وكذا ما ملكك الرجب ان نصف عام وهذا اقتصر معني
وأما العبارة فهي مشككة لان الضم في أقام صواب رجب الرجب والاصل لا يصح له لا يشترط اقامة الاصل حولا ولا الرجب

حوالاً (قوله حيث تفرق الخ) هو في معنى الموصى بتفرقها (قوله صريح في ضعف التردد الخ) فيه شيء وهو أنهم كثيراً ما ينشرون مشهوراً على ضعيف (قوله كنبات) أي وقف الحب تحت يد شخص ليزرع ويترق فيخرج كل سنة ثوبين الزرعة فقط فيجب على المتولى أن يزرع الخسار كل عام وأما وقف الحبان فتختلف منه فلا زكاة كما يشهد بقوله زكاة عين وقت السلف في كرمي لـ عن تفرق وقوله وتبقى الزرعة أي الأرض مستأجرة أو زرة أو وقف مثلاً (قوله وأوجب يعطى للفقراء) أي يعطى بعض الفقراء ويؤسك بعضهم ليكون بذراً للسنة التالية وليس المراد أنه يعطى جميعه للفقراء إلا ذهب عنه (قوله وألفصداً الخ) لأن قوله لا على مساجد أو غير معينين واجب لهذه وقوله أو نوله (قوله وسواء كان الخ) قال في المقدمات وإذا كان الموصي بحسبة لا تتقاع بغيره في وجه من وجوه البر فلا اختلاف أن الزكاة تجب في جميع ذلك كل سنة على ملك الحبس كانت موقوفة لعينين أو في المساكين وابن السبيل فإن وقعت ٢٢٩ لا تتقاع بغيرها وظلها كان الحكم في ذلك كله أو لا هذا انتهى

قل أن يتم له حول عنده وهذا مستفاد من قول المؤلف في سابق وضع الربح لاصح ولو ربح من لاء وض له عنده بهذا ينضم قوله بخلاف وجه القراض الخ أي فإنه يستعمل به حولاً من يوم الفاصلة واستمر المؤلف بقوله وقت أي حسبت عن الموصي بتفرقها فإنه لا زكاة فيها على ما صرح بقوله ولا موصى بتفرقها وقوله للسلف عمال وقت أي حسبت لتفرق أعمان في سبيل الله أو على المساكين فإنه لا زكاة فيها كأي المدونة وقوله وزكاة الخ صريح في ضعف التردد لا في باب الوقت في قوله وفي وقف كطعام تردد وقوله وزكاة من أي زكاة منها وقوله وزكاة عن أي أن كان فيها انصاب والأفلا ان كان عند ربه ما يقضه اليها ان كان من أهل الزكاة وقوله وزكاة الخ أي زكاة المال المتولى علماً على ملك الوقت فإذا رها حول من حين ملكته أو زكاة فأنه تترك حينئذ ووقفه لا يسطر زكاتها (ص) كنبات (ش) تشبيه في الحكم والمراد بالنبات الزرع والمواظك بأن وقفها فاطمأ وزرعها على انما يخرج منها من ثمر أو حب يعطى للفقراء أو المسكينة مثلاً وين في النبات من عينه وحش لم يكن في جلته من صنفه الوقت لما يملكه ان كان عنده ما يملكه (ص) وحيوان (ص) أي وقف حيواناً أي أفعالاً ينفع بلبها ومصرفها أو الجمل عليها أو أولادها تبع لها ولو سكت عنها سواء كان الحيوان على هذه الصورة موقوفاً على مجيهاون انصافاً أو معينين على مافي المدونة وحولاً أو لا هذا حولها (ص) أو نوله (ش) أي وقف الحيوان لنفع بغيره أو به من جل عليه في السبيل ونحوه أو لتفرقة نفسه وقوله (على مساجد أو غير معينين كعليم) أن تولى المالك تفرقة أو لا ان حصل لكل نصاب (راجع لقوله كنبات وقوله أو نوله فهو راجع الى الطريقة لا الى الوسط الذي هو الحيوان أو ليس في شيء من الاقوال ما يبدل والحاصل ان

علاج به تولاها الموقوف عليهم المعينون وسأزو الحبس اعتبر ما يشوب كل واحد في كذا حصل لكل نصاب والالتبيب وانظر تولى المالك بعض هذه الثلاثة والموقوف عليه بعضها هل يقلب الا كثران كان والافهل يحصل في الزكاة فتبين كل نصف وقوله وسأزو الحبس استقرا إذا تولاها ولم يصوره بان كانت تحت يده المالك في كذا على مقصوده من غير قبيل فإن قيل اذا كان على معينين وتولى تفرقة وسبقه وعلاجه فإنه لا يكون الا يجوز ولا يتصور ان يكون غير مجزئ فاجوب لان ذلك اذا يمكن تولى من ماز كرم يد الحبس ثم لا كره المنصف من قوله على مساجد الخ من التفصيل ضعيف والمذهب ان النبات كالحیوان ين في جلته على ملك الوقت ان بلغ نصاباً وكان دونه والواقف هو وعنده ما يصير نصاباً أو تولى تفرقة أم لا وقف على معينين أو على غيرهم فإن مات زكاة يباع على ملكه اذا ملك الوقت حيث بلغت نصاباً (قوله ولا ان حصل الخ) جواباً الشرط محذوف أي وان لم يترك المالك تفرقه في ان حصل لكل نصاب (قوله لا الى الوسط الذي هو الحيوان الخ) لا يعني ان

الوسط هذا والمشار إليه في آخر العبارة بقوله أو ما الحيوان فان وقف الخ وساقى ما في ذلك (قوله الموقوف) صفة الحيوان
فالوصف هو الموقوف في الحيوان الاصل وواقفه قول الشارح وألا وقف كذلك وألا وقفه نفسه وصرح بإيضاح ذلك
بقوله ما ذكر المؤلف على مسجد وغير معينين من التصصيل فذات الحيوان الذي وقف لغير نفسه وبعض الاشباخ
أفاد أن ذلك على وجهين الأول أن وقف نفس الامهات لغير نفسه لمصلحة بقائها الثاني أن وقف نفس التسل الحاصل من
الحيوان لغير مفعول كون ماله التسل غير موقوف لكنه حيث تلبس له التصرف في الاصل لا يهوى الى ابطال الوقف وانظر هل
تفسير الوقبة حيث تلبس وقام لا قلت كلام المصنف في الزكاة مقتضى صحة وقف نسل الحيوان مع كون امه له ملكا هذا يحصل
ما في عجم في باب العارية (تيسره) ليس له التصرف في الامهات يبيع أو هبة الا عند اليأس من نسله وهذا لا يستلزم
وقفه لأنه لا يلزم من منع التصرف الوقف كذا في بعض الشراح وكان هذا عند جعل الموقوف التسل لا الامهات (قوله عند
ابن شاس) أي انما هو قوله عند ابن شاس ٢٤٠ وأما غير ابن شاس لا فيسبه لابن القاسم ولذلك قال ونسبه النعمي لابن

المواز لابن شاس (قوله وشهره
ابن الحليج) قال المصنف
في التوضيح لم أر من صرح
بمنه ويرثه كالمثل المصنف
انه تبع ابن الحليج هنا (قوله
أي وسقيه وعلاجه) أي فليس
المراد المالك تولى خصوص
التفرقة بل تولى التفرقة وقهرها
ولذا قال في ك كان ينبغي أن
يقول ان تولى المالك القسم
به والفرق ان المالك اذا تولى
تفرقه وعلاجه فكان المالك
يخرج منه فذلك اعتبر بالجهة
وان لم يتول المالك كذا كراهه
خرج عن ملكه فصار كالمصلحة
المصلحة فذلك اعتبر نصيب كل
واحدة فلا يقال المالك لا واقف

النبات ونسل الحيوان الموقوف لغيره ان كان على مسجد أو مساجد وعلى غير معينين
كالقصر أو بئر زهرة أو بئر عقيم فالزكاة تجلته على ملك الجليس ان بلغ نصابا وان لم يبل
كل مسكين أو مسجد الاوس واحد بل لو نقص عن النصاب ضمه الجليس ان كان حيا الى
بقية ماله وان كان على معينين كزبد وحر ووقفه ولان الاول قول ابن القاسم عند ابن شاس
ونسبه النعمي لابن المواز وابن رشد للموازيه المعتبر الانصاب فيبلغ حصته على اقتداره
نصابا زكوا الا فلا وشهره ابن الحليج قال في توضيحه وقوله النعمي ما اذا كانوا يسبقون
ويكون النظر لانها طابت على املاكهم وسوا كان الجليس شاعرا او لئلا واحد حظه
بعضها وان كان دوما يسبق ويلى ويقسم التفرقة كتب بجمعها انتهى أي ولو لم يبل كل
واحد الاوس واحد والمشار بقوله ان تولى المالك التفرقة أي وسقيه وعلاجه والا
أي وان لم يتول المالك ما ذكر بل هم يتولونه فلا تعتبر جلته بل بعشر الحاصل لكل حق
حصل لمصلحة كذا ولا فلا فقهه ان تولى الخ فاصري ما بعد الكاف وهم العينيون
ومثل تقسيم النعمي للر راجي في شرحه على المدونة قاله بعضهم والثاني قول مصنون
والمدنيين الزكاة جلته مطلقا وهو مقابل المشهور وعند ابن الحليج وتقيد النعمي
انما هو في النبات والتسل بجماع التولف والغايب الغر وأما الحيوان فان وقف لتفرقة
أعيانه فان كان على غير معينين فلا زكاة في جلته ولا في كذا على المالك لانه خرج عن
ملكه لأنه أوصى بتفرقة أعيانه ولا على المسكين لانهم غير معينين وان كان على معينين

مطلقا ولا زكاة على من لم يحصل له نصيب مالم يكن عنده ما يكمل النصاب وهذا كله في الجليس المحو والآن
فالمعتبر في كمال النصاب جلته انما هو كذا (قوله والثاني قول مصنون والمدنيين الزكاة جلته مطلقا) وهذا هو الراجح
تقدم (قوله والتسل) بالرفع أي وقس التسل على النبات بجماع التولف والحاصل ان النعمي لم يقع تقسيمه الا في النبات وقاس
بعض الاشباخ التسل عليه الجامع المذكور الا ان الشيخ سالم القدح قال انه صرح العوفي عن النعمي بذلك في التسل كما في النبات
وما تفرق في تفرقة التسل على كلام المصنف انه اذا كان الوقف على معينين فالمعتبر الانصاف وان بلغ حصه كل نصابا زكي
والا فلا وإذا كان على غير معينين ففي جلته الزكاة ان بلغ ذلك نصابا اذا تم الدال ولد وحول من وقت الولادة في الوجهين والا فلا
(قوله فان كان على غير معينين فلا زكاة الخ) واقفه قول الجواهر اذا وقف المواشي لتفرقة أعيانه في سبيل الله وعلى
المساكين فحول قبل تفرقه فلا زكاة فيها ثم ان هذا ليس متقاعله فقد قيل ان الزكاة تصيب في جلته ان كانت تفرق على
غير معينين وفي سبيل كل واحد منهم ان كانوا معينين فاذا كان كذلك فيمكن شمول المصلحة ويكون ذا ابدال ذلك التولف فكيف
يقول الشارح لم نجد من الانتقال ما يدل له الا ان يقال لم يلحق بالشمول الشرط المشار به بقوله ان تولى المالك الخ

(قوله) بلغت حصته فصارا (ك) أي والموضوع انه مضى حول قبل التفرقة بعد الموت (قوله) وان وقتا لم يفرق عنه هذا ليس وقتا في الحقيقة كما في شب (قوله) وان وقتا لم ينفع بقلته فالزكاة) فان تفرقت أحدا من أرباع الزكاة عنها أو كان في إجارة الأبل ما يشتري منه من كل ما فعل ذلك فهو هو بمنزلة غلاتها وان لم يكن لها إجارة ولا تطلق أعاجيد ما يضرع عنها ما يحس منها واحد واشترى منه شاة أو يشتري سياتي الفئ بعبدون البعير أو يشارك فيه ووجه ٢٤١ زكاة في هذا القسم أنما ياتي على ملك صاحبه قال الشيخ سام وأما

الحوان فان وقتا لم ينفع بقلته فالزكاة في حقلته كان على معين أو غيرهم (ص) وفي الحاق ولد فلان بالمعين أو غيرهم قولان (ش) أي وفي الحاق الحرس على ولد فلان كولد يدومهم بالحرس على معين لان ولد المعين وان كان محجولا لا يخصاره في المعين كالمعين ففصل فيه تفصيله من تولى المالك العالج وعدمه أو الحاقه بالحرس على غير المعين فيزك في حقلته من غير تفصيل بل لهم وان انحصر واقعين قولان وأما الوقت على غيرهما أو يقيم فهم من قبل غير المعين انما كانا كالفقره وإذا قال المؤلف ولد ولم يقل بن (ص) وانما زكاة معدن عين (ش) أشار بإدانة الحصر إلى أن الزكاة انما تصيب في معدن الذهب والفضة لا غيرهما من المعادن فان حصل من أحدهما أو منهما ما تصيب زكوى كانه ربع العشر كالزكاة فالحصر منصب على قوله عين أي وانما زكاة المعدن معدن عين دون معدن النحاس والحديد والرماس كما قاله النعمي وفهم من قوله زكاة انما يشرط في الزكاة أن يكون ما ينبت (ص) وحكمه للامام (ش) الضعيف قوله وحكمه يرجع للمعدن عيناً أو غيرهما أي وحكم المعدن لا يبعد العين للامام فله أن يقطع لمن يعمل فيه موجه الاجتهاد. اما لقطع أومدة من الزمان أو بأكمل من يعمل فيه فالمعين وانما هل تنفق عطية الامام إلى الخور كسائر العطاء وهو المشهور وقال ابن الهندي لا تقتصر وقافة الخلاف فقله رفقيا اذا حصل للامام ما يقع قبل الخور كونه فانما تسقط على الاول لاهل الثاني ثم ان الارض اذا كانت غير مملوكة لا حد كالتصافي أو ما لا يخل عنه أهله فحكمه للامام انما قال بعض ربدأ هل المذهب ما يلحق عنه أهله الكفار وأما المسلمون فلا يسقط ملكهم عن أراضيهم بل يلحقهم انتهى وهو واضح وان كانت مملوكة لغير معين كارض العدو فلا يشوبه للامام وقبل العيش ثم لو رثتهم وان كانت مملوكة لرجل معين في أرض عنوة أو اسلام فقال مالق الأمر فيما للامام يقطع لمن رآه قال لان المعادن يمتنع اليها مباشر الناس أي فلو لم يكن حكمه للامام لا يذيقه والهرج والمه أشطر بقوله (ص) ولو بأرض معين (ش) فأمرى الأراضي الثلاثة السابقة وقبل للمالك وقبل بالتفرق بين معدن العين وغيره (ص) الاملاو كالمصالح فله (ش) هذا مستثنى من قوله زكاة ومن قوله وحكمه للامام أي من الأمرين جميعا أي الا الارض المملوكة للمصالح معين وأرضيه فله المصالح ولو رثته وليس للامام منها حكم فان قلت ما معنى قوله ان المالك غير معين مع الحكم لو رثته والوارث لابد ان يكون مورثه معينا فالجواب ان المراد بعدم التعيين

في بلغت حصته فصارا (ك) أي والموضوع انه مضى حول قبل التفرقة بعد الموت (قوله) وان وقتا لم يفرق عنه هذا ليس وقتا في الحقيقة كما في شب (قوله) وان وقتا لم ينفع بقلته فالزكاة) فان تفرقت أحدا من أرباع الزكاة عنها أو كان في إجارة الأبل ما يشتري منه من كل ما فعل ذلك فهو هو بمنزلة غلاتها وان لم يكن لها إجارة ولا تطلق أعاجيد ما يضرع عنها ما يحس منها واحد واشترى منه شاة أو يشتري سياتي الفئ بعبدون البعير أو يشارك فيه ووجه ٢٤١ زكاة في هذا القسم أنما ياتي على ملك صاحبه قال الشيخ سام وأما الحوان فان وقتا لم ينفع بقلته فالزكاة في حقلته كان على معين أو غيرهم (ص) وفي الحاق ولد فلان بالمعين أو غيرهم قولان (ش) أي وفي الحاق الحرس على ولد فلان كولد يدومهم بالحرس على معين لان ولد المعين وان كان محجولا لا يخصاره في المعين كالمعين ففصل فيه تفصيله من تولى المالك العالج وعدمه أو الحاقه بالحرس على غير المعين فيزك في حقلته من غير تفصيل بل لهم وان انحصر واقعين قولان وأما الوقت على غيرهما أو يقيم فهم من قبل غير المعين انما كانا كالفقره وإذا قال المؤلف ولد ولم يقل بن (ص) وانما زكاة معدن عين (ش) أشار بإدانة الحصر إلى أن الزكاة انما تصيب في معدن الذهب والفضة لا غيرهما من المعادن فان حصل من أحدهما أو منهما ما تصيب زكوى كانه ربع العشر كالزكاة فالحصر منصب على قوله عين أي وانما زكاة المعدن معدن عين دون معدن النحاس والحديد والرماس كما قاله النعمي وفهم من قوله زكاة انما يشرط في الزكاة أن يكون ما ينبت (ص) وحكمه للامام (ش) الضعيف قوله وحكمه يرجع للمعدن عيناً أو غيرهما أي وحكم المعدن لا يبعد العين للامام فله أن يقطع لمن يعمل فيه موجه الاجتهاد. اما لقطع أومدة من الزمان أو بأكمل من يعمل فيه فالمعين وانما هل تنفق عطية الامام إلى الخور كسائر العطاء وهو المشهور وقال ابن الهندي لا تقتصر وقافة الخلاف فقله رفقيا اذا حصل للامام ما يقع قبل الخور كونه فانما تسقط على الاول لاهل الثاني ثم ان الارض اذا كانت غير مملوكة لا حد كالتصافي أو ما لا يخل عنه أهله فحكمه للامام انما قال بعض ربدأ هل المذهب ما يلحق عنه أهله الكفار وأما المسلمون فلا يسقط ملكهم عن أراضيهم بل يلحقهم انتهى وهو واضح وان كانت مملوكة لغير معين كارض العدو فلا يشوبه للامام وقبل العيش ثم لو رثتهم وان كانت مملوكة لرجل معين في أرض عنوة أو اسلام فقال مالق الأمر فيما للامام يقطع لمن رآه قال لان المعادن يمتنع اليها مباشر الناس أي فلو لم يكن حكمه للامام لا يذيقه والهرج والمه أشطر بقوله (ص) ولو بأرض معين (ش) فأمرى الأراضي الثلاثة السابقة وقبل للمالك وقبل بالتفرق بين معدن العين وغيره (ص) الاملاو كالمصالح فله (ش) هذا مستثنى من قوله زكاة ومن قوله وحكمه للامام أي من الأمرين جميعا أي الا الارض المملوكة للمصالح معين وأرضيه فله المصالح ولو رثته وليس للامام منها حكم فان قلت ما معنى قوله ان المالك غير معين مع الحكم لو رثته والوارث لابد ان يكون مورثه معينا فالجواب ان المراد بعدم التعيين

٣١ شي في لان المعادن) عليه لقوله وحكمه للامام (قوله) ولو بأرض معين) سواء كان المعين مسلما أو من أهل العدو (قوله) الأراضي الثلاثة السابقة) التي هي أرض الصافي والمملوكة لغير معين وما لا يخل عنه الكفار فيقول قال (قوله) وقبل بالفرق بين معدن العين وغيره) أي فان كانت غير المملوكة للامام وان كانت غير المملوكة لهكذا رأيت (قوله) لصالح) بفتح اللام وكسرها قال في لم يفهم مملوكة ان ما لا يخل عنه المملوكة لمن أرض الصالح كاللوات لا يكون حكمه كذلك وحكمه للامام اه

(قوله أشار إلى الأول والثالث) أي وإلى الآخرين بقوله ولا عرق لا سحر (قوله من جنس أو جنسين على المذهب) أي ولوفى وقت واحد على المذهب وكذا من الحاخاميه قولين قال في التوضيح والقول بعدم الضم لصحون قال في الذخيرة وهو المذهب (قوله ولا عرق لا سحر) وظاهر المصنف عدم الضم ولو وجد قبل فراغ الأول وفي المواقف ما يفيد أنه يضم حيث بدأ قبل انقطاع الأول وترك العمل فيه حتى أتم الأول ٤٤٢ وفي جهرام ما يقتضي أنه المعتقد (قوله وفي ضم الخ) وأدبها هنا أعم بما مر فأراد

بإعمال السيد فصاها أولاً وفي التعبير يضم أشعاراً قائم عليه حتى يخرج من المعدن ما تكمل به والقول بالضم هو المعتقد (قوله أو تصفته) المراد بالتصفة الحاملة بسبب كذا في كذا نقلاً عن محج (قوله فعلى الأول الخ) وكذا أو تلف به ضمه حيث كان التلق بعد إمكان الأداء فإن كان قبله لم يزل على الأول أيضاً (قوله وسواء كانت الإبر الخ) أي فلا مفهوم لقول المصنف غير نقد (قوله وما يخرج منه يكون العامل) لا يتبين أن هذا هو الذي يناسب محل المصنفين حيث التقييد به وله غير نقد وذلك بحسب عليه فبالإجمال وبالأمر معدن نقد دفعه بأجرة معلومة يأخذها من العامل أي وما يخرج به يكون له العمل بشرط كون العمل مضبوطاً من أو بشئ يتقارب عليه كحرف فامة أو فامتين قد البهامة في الإجارة وأما معدن غير النقد كصاير فيجوز دفعه بأجرة نقد ولو يكون في أعقاب حقه من اختصاصه لا في مقابل ما يخرج به لعله فإن قيل إذا كان الدفع كذا فلم امتنع حيث كان العوض قد

كونه ليس لشخص معين ولا لخاصة قليلين بل لخاصة كثيرة كاهل الصلح والجدب فلا منافاة بين عدم تعيينهم وبين الحكم لورثتهم بالمعدن وربما أشعر قوله لخاصة بزوال ملكة عنها بالسلامة ويرجع حكمه للإمام وهذا مذهب المدونة وقال صحون يتق له ولا يرجع للإمام قاله نت وبين الأسماء المذكورة أن المؤلف جعل العمل والصلح وقد زال بالسلام (ص) وضم بضم عرقه (ش) يعني أن العرق الواحد من معدن واحد ضمه كان أفضة يضم بعضه إذا كان ذلك العرق متصلاً ببعضه بعض ولما كانت الأقسام أربعة بالنظر إلى العرق والعمل وهو اتصالها وانقطاعها وما اتصال العرق دون العمل وبكسبه أشار إلى الأول والثالث بقوله (ص) وإن تراخى العمل (ش) بانقطاعه والتيل أي والعرق متصل وأخرى وانقطاعه والمراد بالعمل الاستغفار بالأخراج من المعدن وسواء حصل انقطاعه اختياراً أو اضطراراً كضاداً لمرض العامل (ص) لا معدن (ش) يعني أن المعدن لا يضم بعضه إلى بعض ولو في وقت واحد من جنس أو جنسين على المذهب وقوله (ولا عرق لا سحر) أي في معدن واحد ويعتبر كل عرقاً بغيره فإن حصل منه نصاب ذكره في ما يخرج منه بعد ذلك وان قل ولا شك أن هذا ينبغي حمله قبله لأنه إذا كان لا يضم عرق من معدن واحد أو في أن لا يضم معدن معدن آخر والمراد بالتراخي الانقطاع لا العمل على الهيئة فإن هذا ليس فيه انقطاع (ص) وفي ضم فائدة حال حولها (ش) يعني لو كان عنده مال دون التصاير من فائدة حال علمه حول عنده ثم أخرجه من المعدن ما يكمل به التصاير يضم ذلك بعضه لبعض وجوباً في كل أولاً في ذلك قولنا فالقول بالضم لثلاثة أسباب الوهاب المقدادى والقول بعدمه لصحون قياساً على المعدنين بقوله وفي ضم الخ أي وفي وجوب ضم الخ (ص) وتعلق الوجوب بأخراجه أو تصفته تردد (ش) يعني أنه إذا أخرجه من المعدن ما يجب فيه الزكاة هل يتعلق وجوب الزكاة به مجرد أخراجه من المعدن قاله الباجي ويتوقف الأخراج على التصفة وقال بعض الشيوخ إنما يتعلق وجوب الزكاة به بعد تعيينه من تراه لا قبله فائدة هذا التردد لو اتفق شيأ من ذلك بعد الأخراج وقبل التصفة هل يجب أم لا فعلى الأول يجب لأعلى الثاني (ص) وأجازه بأجرة غير نقد (ش) يعني أنه يجوز لب المعدن دفعه بأجرة معلومة في كل يوم مثلاً وسواء كانت هذه الأجرة من النقد أو من غير حيث كان ما يخرج منه لب المعدن وكذلك يجوز كراه المعدن بأجرة معلومة غير نقد وما يخرج منه يكون فاعمال أأما أجازه بقتلها لا يجوز أن يقول من لا أخذ هذا المعدن وأدفع في عشرة دراهم لأنه يؤدي إلى التفاضل في التقدين وإلى الصرف

قلت نظراً إلى وقوعه مدغواً في المخرج بحسب الصورة ولذا لم يعبر بعض بل بأجرة لانها ليست في مقابلته ذات بل في مقابلته الاستحقاق والاختصاص وأما دفع معدن غير المعين بشئ فيمتنع لما فيه من بيع معلوم بمجهول ومن جنسه (قوله إلى التفاضل في التقدين) أي إذا كانت الأجرة من نوع المعدن وقوله وإلى الصرف الخ إذا كان من غير نوعه

المأثر

(قوله في بني حاقبله) أي لكونه أعم منه والعام يغني عن الخاص الاتك خبر بأن هذا لا يفي إلا على حل عب ولا ينافي على حله فأنه على حله من حلف المبين (قوله وكذا إلى سنة كراهه) أي التي يكون فيها الفخارج لرب المحدث (قوله فان نابه نصاب زكي الخ) فإذا كان بطن المحدث واحدا وما يخرج يكون له ان جابه نصاب زكي والا فلا وان كان متعدد ان خص كل واحد نصابا زكي والا فلا (قوله يجوز مقل أو أكثر) أي كدس ونصف (قوله ولا يجوز الخ) والقرق منه وبين القراض ان ماق القراض رأس مال وهو شائعة (قوله لانه قرر) لا يخفى ان هذه المسئلة جارية في القراض والمساواة لأن يجب بانها وان كانت موجودة في القراض والمساواة لأنهما رخص فيهما الشارع ففي ماعد احصا على الاصل وهو المنع (قوله لانه كراه الارض بما يخرج منها) قسمي اذ ليس هنا كراه الارض بما يخرج منها ٢٤٣ (قوله حيث كانت حصته ربع وربعه نصا)

فيه انه لا ربع هنا فلا يرى أن يقول حيث كان ما ناب به نصا الا أن يجيب على بعد ان المراد بالحصه ما عدا من المار والربع ما يخرج من المعدن (قوله وان كانت حصته ربع نصا) مبالغة في محذوف والتقدير الا انما بلغت حصته نصا أي لا أقل وان كانت حصته ربع نصا (قوله ثلثه) بنون مفتوحة فدل على مبالغة ساكنة (قوله القطعة الخالصة) كانت جامدة أو مشوكة أي مفترقة (قوله فخصم على المشهور) ومقابل ما رواه ابن قانع عن مالك ليس فيها الا ان كانا وانما الخمس في الرصكان (قوله وحكم الخمس للإمام الخ) الذي يخص إلى كثر فخصم الغنائم هذا حلل للإختصاص أي لا يختص به الفقهاء فهو لمصلحة المسلمين ولا يختص بالاصناف الثمينة ذكر في ك (قوله كثر كاز) ذكر الر كاز عقب الر كانه في بعض

المتأخر وأما وجه الجواز اذا كانت الاجرة غير مقدرة فلا شبهة للشواب وهي يجوز مع الجهالة (ص) وعلى ان الفرج للمفقر (ش) أي ويجاز ذمته ايضا لمن يعمل فيه على ان الفرج للمفقر له أعم من أن يدفعه مجانا أو يعرض فيغني عما قبله الا ان المتصور منه قوله (واعتبره كل) يعني اذا قلتم يجوز دفع المعدن لمن يعمل فيه وما يخرج منه يكون للمفقر فهو لا شيء عليه لرب المعدن وكان العامل متعدد فان اعتبر في كثر ما يخرج من المعدن حيث غفلت العامل فان تاب كل واحد نصاب وهو من أهل الزكاة كى والا فلا وكذلك في سنة كراهه فان اعتبره ملك المكترى لانه زكي على ملكه فان نابه نصاب زكي والا فلا (ص) ويجوز كقراض قولان (ش) يعني انه اختلف هل يجوز دفع المعدن لمن يعمل فيه مبيع أو كثر ان المعدن للمبيع بها جازت المعاملة عليها يجوز كالساقا والقراض وهذا قول مالك ولا يجوز لانه غرولانه كراه الارض بما يخرج منها وهذا قول اصبيغ وتشييه بالقراض يقتضي ان العامل يزكي ما يربو وان كان دون نصاب حدث كانت حصته ربع وربعه نصا وليس كذلك لان العامل هنا كسره فلا يزكي الا اذا بلغت حصته نصا وان كانت حصته ربع نصا فليس كقراض من هذه الجهة (ص) وفي ثلثه الخمس (ش) النسخة القطعة الخالصة التي لا تتصلح الى تقطع والمحق ان قدر تعدد العين فخصم على المشهور سواء وجدها حرة او عبدا مسلم أو كافرا بلغت نصا أم لا كاز وكحكم الخمس للإمام يصرفه في مصرفه كأي خمس الغنمة وأما بقوله (كاز كاز) القياس عليه وعدم انقراط شيء من شروط الرصكان كراهه فخر الر كاز بقوله (ص) وهو قد غاب في (ش) دفع بكسر فسكون المدفوع وبالفتح المصدر ولارادها والجاهلية ما قبل الاسلام والصك كز يقع عليه وعلى دفع الاسلام فانه في توضيحه حال بعض وغو يقتضي ان الجاهلية ماعدا الاسلام وهو يحتاج لمقال أو الحسن في كتاب الولاء اصطلاحهم ان الجاهلية أهل الفتور ومن لا كتاب لهم وأما أهل الكتاب فلا يقال لهم جاهلية

صورة تؤخذ منه الزكاة (قوله القياس عليه) ظاهره ان الكاف داخل على المشبه به مع ان قاعدة التقياس تخولف على المشبه (قوله وبالفتح المصدر) ولارادها (أقول) جوزفه ابن حجر الفتح بمحق المدفوع ضرب الابه بمعنى المضروب (قوله ماعدا الاسلام) أي فيشمل أهل الكتاب (قوله ومن لا كتاب لهم) الظاهر انه عطف مرادف لا عطية بل لانهم اذ لم يكونوا أهل تقوى لا خلاف بينهم وبين أهل الكتاب (قوله وما مالهم الكتاب) أي الذين هم اليهود والنصارى فلا يقال لهم جاهلية على هذا وما على كلام التوضيح فيقتضي أنه يقال لهم جاهلة والظاهر أن الحكم واحد وان كان لا يقال لهم جاهلة بل قال قال الشيخ بن ميمون قال كثر غير ذي كتاب أحسن لشعبه ما قبل الاسلام وما بعده من مال كل كافر كافي وغيره

بذل قوله ودفن مسلم أو ذى اقله ٨١ وكذا في شرح شب حيث قال والمراد بالجاهل ما عدا المسلم والذي يدل على ما سبق
 (قوله ولو قال الخ) اعترضه محشي تت بما صاحبه ان تفسير الر كانه ذى أى يكون دفن جاهل تفسير أهل المذهب وغيره لا يقال
 الر كانه وان كان فيه الجنس (قوله وأباحت الجسر) مطلق على قوله على وجه الارض (قوله من تصاور الذهب والفضة)
 جمع هو و يعنى صورة هذا ما يظهر في تقريره وإذا كان الحال ما ذكر فتكون تلك التصاور من أموال الجاهلية والنظر لى
 شئ يخصها بذكرها فوجب بساحل البصر وعلته ان الشأن وجودها بساحل البصر لانه ينفذ فيها من الارض فيكون من عطف
 انخاص على العام لا انه باو (قوله هو من دفن الجاهلية) زاد عب ويحتمل في أرضه فلا يدري الصلبة أم عينية فلا يوجد
 ويخصه كما قال خصون (قوله لعدم علامة) أى بان لا يكون عليه علامة أو انطمت أو عليه العلامتان كما قاله سند (قوله لان
 الغالب الخ) أى وأما غير المدفون فلا ٢٤٤ يكون عند الشك ركازا كما يدل عليه التعليل عذ كور كذا في شرح عب

الات حكمه حكم الر كانه حيث
 لم يكن مسلم أو ذى وانظر هل
 المراد مطلق الرد أو المستوى
 الطريق (قوله المشهور ان الر كاز
 الخ) وعن ابن خصون ان البصر
 لا يخصص (قوله وسواء كان
 عرضا) وعن مالك لا يخص فيه
 (قوله أو عيناً) الأولى حذفه لأنه
 ناقيل المباشرة (قوله والعرض)
 جمع صخر يعنى الحجر (قوله والى
 حكمه حكم جودها) وجودها
 اما أن تكون موقوفة كفى
 أرض العنوة فتكون تلك
 الاطراف موقوفة وان كانت علوة
 لا حذفاً جارها كذلك (قوله واما
 المدفونة من غيرها) أى من غير
 أموال الجاهلية أى بان كان من
 أموال أهل الاسلام وأهل الذمة
 (قوله غنى أو فقير) أى سواء كان العبد والكافر غنياً وفقيراً أو لى غيرهما (قوله في تخليصه) أى راحته من قبر
 الارض لان قصته فلا يشترط في الر كاز قوله يعنى ان مات فقير الخ واما التدفئة ففيها الجنس لثقة الحفر على إعادة دفن الر كاز فذا
 فيه الجنس الا فى الحالتين المذكورتين والحاصل ان التدفئة فيها الجنس مطلقاً والمعدن فيه الز كانه مطلقاً والر كاز فيه الجنس الا فى
 هاتين الحالتين هذا ما ذكره ابراهيم محشى تت وذلك لان المدار على كية نفقة أو عمل بدون التدفئة بقوله في تخليصه هذا هو
 الموافق للمنقول وان المناسب رجعه للتدفئة والمراد بالتخليص التصفية وليست التدفئة خاصة لقطع من الذهب والفضة لانه
 وانفسر ما عايناه وفيه عيب لا يفتقد نفس مال أو حران القامى بالتراب الكثير الذهب السهل التصفية وليس يتم اختلاف فى
 ذلك ولا بعضهم يرد تفسير بعض بل يستفاد من جميع ما قالوا وهو ظاهر المدفونة ان جميع ما نزل من المعدن يسوقه نفقه الجنس
 وبشكله كذا كقول الشارح واما كية نفقة أو عمل في السر لا يعمل عليه (قوله لانه) وراخ) ومقابلها لا ثوب
 من جوارثه وأخذنا فيه من مال أو حر أو ثوب وقفه الجنس (قوله لانه لا ثوب لهم نفس) أى من السديد بل وكذا ترب غيرهم نفس
 من السديد (قوله وخوف ان يصادف الخ) فيما نزل الله فتقتضى الحرمة فيصاب بان هذا خوف ضعيف فهو مجرد احتمال

ولو قال مال جاهل لشم المدفون وغيره لقوله فيها ما وجد على وجه الارض من مال جاهل
 أو بساحل البصر من تصاور الذهب والفضة فلا يوجد بضم ٨١ لكنه جرى على
 الغالب ومحاذاة لكلام الضارى وغيره (ص) وان بشك (ش) يعنى ان الر كاز يكون
 واجداً وعليه الجنس ولو لم يعلم هل هو من دفن الجاهلية أو من دفن الاسلام لعدم علامة
 تدل على ذلك لان الغالب في الدفن أن يكون من أهل الجاهلية فهو ركاز (ص) أو قل
 أو عرضا (ش) المشهور ان الر كاز يخص ولو كان دون النصاب وسواء كان عرضا
 أو عيناً كالطاهر والخاص والرصاص وقودك وهو مردا بالعرض وشمل المعدن
 والرخام والصور ما لم تكن مبنية ولا اشكها حكم جودها وأما المدفونة من غيرها
 فبأن ان الارض لا تتنازل ولا يكون لبائعه أو لوارثه ان ادعاء وأشباهه والنفوس لقطعة (ض)
 أو بجدعاً وكافر (ش) المشهور ان الر كاز لا يشترط في واجد لعدا أن يكون حراً
 مسلماً بل يخص وان وجد عبداً وكافر غنى أو فقيراً ومدين ويجرى هذا في التدفئة أيضاً
 (ص) الا لكبر نفقة أو عمل في تخليصه فقط فالز كانه (ش) يعنى ان ما تقدم من
 ان في الر كاز الجنس محله اذا لم يمتحج لكبر نفقة في تخليصه حيث لم يعمل بنفسه أو لكبر
 عمل بنفسه أو عبيده في تخليصه من الارض بالمحرقان استباح الى ذلك نفسه حينئذ
 الز كانه بشر وطها وبطل حكم الر كاز عنه واما كية نفقة أو عمل في السر فلا يخرج
 عن الر كاز بل فيه الجنس وهذا محترق بقوله فقط (ص) ذكره خرقه والطالب فيه (ش)
 المشهور ان خرق قبر الجاهل لاخذ ما فيه مكره ولا نراه محتمل وخوف أن يصادف

(قوله ثنائى الطالب) جمع فطلب بمعنى الموضع الذى يوضع فيه النسياء وقوله أى قبول المذهب ومن ذكر مقردها الذى هو قبلة (قوله من المسلمين الخ) أى هل هو من المسلمين أو من أهل الفتن أى الكفر وكذا أقوالنا في حقنا وقوله وإما تميز المسلمين فإمر إلى المسلمين بمحضنا وما عهدنا ذلك مكره (قوله وسكن ما وجد فيه الخ) ويشبه أهل الفتن أى من كان تحت ذمتنا أو سكن في كونه ذميا أو سكتا (قوله والطلب فيه بلا حشر) ويحمل الأول على حشرنا في علم وجوده والثاني على حشر طلبنا لئلا يعلم بوجوده ومن ذلك الكراهة في كل ما يفراده (قوله وباقية ممالك الأرض) أى بلادنا وإما ما لا يشترى فليس هو قال بهرام فرغ اختلاف إذا اشترى رجل أرضا من أهل العدو أو الصلح فوجد فيها كازا هل يكون له أو لهم ملكى الشيء من ماله أيتها تكون البائع دون المشتري وسكن عن ابن القاسم أن ما في داخلها بمنزلة ٢٤٥ ما في خارجها به يفيكون لا يستوى

ثم قال وقول مالك أصوب (قوله أو ما في حكمها) وهو ما كان مشبوا (قوله حكمه كالمدن) يكون من إصطلاحه الإمام وقوله وما ذكره معناه على كلامه أى مع كلامه في باب الشركة ومع الكلام الذى ذكره من تكلم عليها أى على الشركة (قوله ولو جيشا الخ) قال فى له وجد عندى ما نصه وأرض الزراعة وإن كانت وقفا بمسرد الفتن إلا أن المغاند الموجودة في الجيش ونسبة الملكية باعتبار اجتماعهم زرع فيها (قوله فهو مال جهل أربابه) أى موضعه بيت المال (قوله قال مطرف وابن الماجشون) ظاهر النسياء أنه مرتب على قوله مال جهل أربابه وليس كذلك بل هذا القول مقابل قول الحسن ولو جيشا خلافا

ق. برقي أو ولي وكذلك. مكره. ثنائى الطالب فيها لاجل الدنيا لأن ذلك عمل بالمروءة ويضمن ما وجد كال كاز وسكن قبل الجاهلى فهو من لا يعرف من المسلمين وأهل الفتن وأما قبل المسلمين فلم يضمن ما وجد فيه حكم القنعة فهو الطلب فيه بلا حشر كفضل يضيروا عزيمة (ص) وباقية ممالك الأرض (ش) أى باقى الأرض كاز وما يجب فيه الجنس أو لا كانه هو الأنفصة الانجاس في الأول والباقي بمسرد ربع العشر في الثاني ممالك الأرض وأما باقى التدرج أو ما في حكمها حكم المدن كما هو ظاهر كلامهم كلامه في باب الشركة وما ذكره من تكلم على ما أراد بالمالك حقيقة أو سكتا ليس قوة ولو جيشا فإن الأرض لا تغلق الجيش لأنها بمسرد الاستيلاء نصير وقفا فإن لم يوجد ممالك الأرض سواء كان جيشا أو جيشا فإنه يكون له أو أرضه فإن لم يوجد فهو مال جهل أربابه قال مطرف وابن الماجشون وابن نافع لو وجد وسكن ابن شاس عن بعضنا أنه كالقنطة وبعبارة أخرى قوة ولو جيشا معنى على ضعيف لأن الجيش لا يملك القوة فيما ياتي وقفت الأرض شاهنا معنى على أن الأرض كالفتية تقسم على الجيش (ص) والأقل واحد (ش) يعنى أن كازا واحد في أرض لملكاتها كوا أن أرض الاسلام أو يأتى العرب التى لم تنفع منقولا أسلم عليها أهلها فإنه يكون لو أسلمه وعلوم أنه بلا فتنة من لا فرض المسئلة أنه نفس لأن الكلام في الباقي فلا يحتاج إلى تقديمه بالفتنة (ص) والادنى المصالحين فلهم (ش) هذا معطوف على قوله لا الكبرى نفقة والمعنى أن ما وجد من الزكوة فورا في أرض الصلح وسواء كانوا هم الذين دفنوا دفنه فهو لهم ولذين صلحوا على تلك الأرض والمشهور ولا يخفى فإن وجد ما أحد المصالحين في دار فهو له بغيره وإليه أشار بقوله (ص) إلا أن يجد ما دار

لم يظهر من كلام الشارح (قوله أنه كالقنطة) بمقابل قوله مال جهل أربابه والحاصل أنه إذا لم يوجد الوارث فقولان الأول كمال جهل أربابه في موضع في بيت المال والثاني يتسدد بها على المسكين كماله النص به من يحاسبه من بيت المال بقوله لأن الذى فهو لم يرد وقال ابن رشد معناه لم يرد من ردتهم أحد يعرف بيتهم ولو كانوا قد ادوا إلى من منهم أحدا كان حكمه حكم القنطة وانما يصلح في بيت مال المسلمين ٨١ وسكن ابن عرفة القولين ولم يرجع على تأويل ابن رشد (قوله كوا أن أرض الاسلام) وسكن عن أرض الاسلام أى أرض أسلم عليها أهلها ولم تنفع منقولا أسلم عليها أهلها فإنه يكون لو أسلمه وعلوم أنه بلا فتنة من لا فرض المسئلة أنه نفس لأن الكلام في الباقي فلا يحتاج إلى تقديمه بالفتنة (ص) والادنى المصالحين فلهم (ش) هذا معطوف على قوله لا الكبرى نفقة والمعنى أن ما وجد من الزكوة فورا في أرض الصلح وسواء كانوا هم الذين دفنوا دفنه فهو لهم ولذين صلحوا على تلك الأرض والمشهور ولا يخفى فإن وجد ما أحد المصالحين في دار فهو له بغيره وإليه أشار بقوله (ص) إلا أن يجد ما دار

بما حكمه بالإمام لا يقدم في المدن كذا فيبقى لا يابها وما وجد في الشجر سالم

(قوله فان لم يكن رب الدار منهم) بان كان اشترى اهلها منهم او هبت له (قوله فهو لهم لاه) وكذا في شرح شب وضو بهرام وفي شرح عب ان المشهور خلافه وان له واحدا ولا يخالف ما يأتي في تناول البناء والتجريم ان من اشترى أرضا او دارا فوجد بها دفن فانه يكون لبايعها ولو ارثه ان ادعاه واشبهه بالانقطة لان ما يأتي فيما اذا كان الدفن لمسلم او ذميا وما هنا في كافر غير ذي (قوله فان الذي يتجيبه الفتوى) رد ذلك بحسبى تمت بما صاحبه ان المصنف تبع الشيخ واباسه في قوله الذي يتجيبه الفتوى هو تاويل ابن محرز وعبد الحق قال بحسبى تمت وبهذا يعلم ان اعتراض ح على المؤلف بهذا التعقب وحمل كلامه على خلافه في تعجيبه الفتوى غير ظاهر لان كلام الامم محتمل كما قال ابو الحسن فليس تأويل ابن محرز وعبد الحق يؤول من تاويل الشيخ وابي سعيد حتى يجب المصير ٢٤٦ اليه اه (قوله تعرف على سنها) لكن القياس انها اذا غلب على الظن

انقراض صاحبها او ورثته ان يكون كمال جهل اربابه فوضعه بيت المال (قوله وما لقطه البحر) يفتح الفاء (قوله كمنبر) قال الشافعي حدثني بعضهم انه ركب البحر فوقع في الجزيرة فنظر الى شجر مثل حق الشاة واذا غر هاتره قال تراكه حتى يكره فآخذه فهدى به حتى فاقته في البحر قال الشافعي ودواب البحر يتبعه اول ما يقع لانه حين فاذا انقضت قلبا لمسلم الاقلها لغيره المارة التي فيه فاذا اخذ الصائد الهك وجعل في بطنها فظن انه منها وانما هو غرر ثبت قاله الشافعي في شرح البخاري (قوله فلو اجدته) أي آخذه لارائه قال الشارح لان الرتبة لا اثر لها في باب الاستحقاق بخلاف اليد (قوله من اجراء) الز كالخارج (أي من انواع الزكاة

من ربح العشر والعشر ونصفه واطلاق الاجزاء على الخمر فمات مجازا استعارة (قوله وما تجيبه) أي القدر الذي يتجيبه أي وهو ار بعون في الغنى وخسة في الابل (قوله هو احوج) احوج افعول تفضيل من احتياج وهو شاذ قياسا لاستعماله لا يفي الا من لا يفي فكان يفتي ان يتوصل الى ما ينه من المريد بائد ويقول وهو أشد حاجة (قوله لا مصدر) أي ولا اسم زمان (قوله والالكسان الخ) ظاهر في الملة دون الاستحقاق لانه لا بد من الاستحقاق الاصطلاح القل (قوله بلغة) بضم الباء ما يتلوه من العيش ولا يفضل (قوله والمسكين من لاشي به بالكلية) أي واما قوله عليه الصلاة والسلام اللهم احبني مسكنا وامني مسكنا واحبني في ذم هذا كين فنه انه عليه الصلاة والسلام اتعبد الى المسكنة التي يرجع منها الى التواضع والى استكنا القلب ولا يكون من الجبارين لا المسكنة التي هي نوع من الفقر قال في التبرج وتظهر غرة تنلاف اذا اذنى الله قرا لا لسا كين اه (قوله والصفتي) هو ابن وونس

ابو (فصل) هـ ومصر فيها فقر ومسكين وهو احوج (ش) صرف اسم مكان لا مصدر لان الاصناف اسم محل الز كالنديل قوله ففسر الخ في كلامه لطيفة وهي الاشارة لان الامم الواقعة في قوله تعالى انما الصدقات الفقراء الخ لبيان المصرف عند المالكة لا للاستحقاق والمثل والالكسان يشترط تعميم الاصناف وانما كان المسكين احوج من الفقير لان الفقير من بلغة لا تنكسه لعيش عامه والمسكين من لا يفي به بالكلية وهذا هو المشهور ابن عرفة ظاهر نقل التميمي والصفتي عن المغيرة عكسه قال

(قوله ترادفهما) أي بأن يراد بكل منهما المحتاج مطلقا (قوله ولا يشك الخ) قد استدل الأئمة من قال بعكس المشهور (قوله لأن المراد بهما كين الخ) ومن جهة الاجوبة أنه يحتمل أن تكون مستأجرة لهم كما يقال هذه دار فلان إذا كان ساكنها وان كانت لغية الثالث أن يجوز أن يسموا ساكنين على جهة الرحمة والاستعطاف وينبغي التخصيص أن يختار لسدقة أهل الفضل والصالح فإن سدخلتهم أولى من سدخله غيرهم (قوله والمساكنة) أي أو المساكنة (قوله فانه لا صدق) أي بل لا بد من بينة وهل يمكن فيها الشاهد واليمين أو لا بد من شاهدين كاذر كروفي دعوى المدين المسلم ودعوى الولد العدم لثبانه فقه آية ولا تفرق بينهما فكلهما كافى للمسئلة الاولى ولا كافى للمسئلة الثانية (قوله والصدق) ظاهره بلا عين وكذا قوله صدق (قوله كلف بيان ذهاب ماله) وهل يمكن فيه بشاهد وعين أو لا بد من شاهدين (قوله فادى كساد هادى) ويستحسن أن يكشف عن ذلك وان لم يعلم هل فيها كفاية أو لا صدق هذا غم كلام القضى قال حجب وظاهره ولو كانت الصنعة تزييه وتعييه بصدق أو لا وثلا يفتضى انه يغير عين كاهر القاعدة (قوله اثباته الخ) اثباته يحصل ولو بشاهد وعين واثبات غيره انما يكون بشاهدين عدلين (قوله عن مباينة لادن طعام) أي لان شأنها أن ٢٤٧ تظهر وقوله لادن طعاما كله لان شأنه

أن يفتى كذا افاده ضمنا بعد الله أي فلا يكلف اثباته لمخالفة أن هذا الطعام لم يكن اشتراة فان تعدى حطب واكاه فزيمه و اقترضه ثم يقال وى فوق بين الطعام وغيره في التعدى والقرض حتى قال لادن طعام اكاه وبعد فاقول لعل العبارة عن مباينة في غير طعام لادن طعام مختصة فلا تكل ويكون الفرقان الطعام المتخذ لاكل ضرورى لا يستغنى الانسان عنه كل وقت فلا يذبحه رضى نفسه للاشهاد للمشقة بخلاف غيره (قوله ان اسلم وتحرر) الاولى ذكر

أبو عمران وكل أصحاب المائع الجلاب على ترادفهما ابن العربي ليس المقصود حالب القرق بينهما فلا تضع زمانك في ذلك اذ كلاهما يحمل الصدقة اه ولا يشك على المشهور وقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين حشا أن تصب لمساكين شيالان المراد بهما كين القهر والغلبة فلا طاقة لهم بدفع المائع عن غصب سقيتهم وهذا لا يتألف الفنى والمراد انهم كانوا ابرامى السفينة (ص) وصدقا الارلية (ش) يدعى ان الانسان اذا ادعى القهر والمساكنة فانه يصدق الارلية بأن يكون ظاهر كل منهما مخالفا لما يدعيه فانه لا يصدق وان ادعى أن له مالا فأراد الاخذلهم فان كان من أهل الموضع وقدر على كشف ذلك كشف عنه والصدق وان كان طارئا صدق وان كان معسرا فادى كلف بيان ذهاب ماله وان كانت له مائة فاعطها كفاية فادى كساد هادى بصدق وكلف عدوى دين اثباته والعجز عنه ان كان عن مباينة لادن طعام اكاه (ص) ان اسلم وتحرر (ش) يعنى انه يشترط في كل من القهر والمساكين أن يكون مسلما فلا يعطى كافرا الا ان يكون جاسوسا ومؤلفا ولا يعطى عبدا لا يعنى بسببه كالزوجة بز وجها والوالد والى الله ولا فرق بين العبد الفنى ومن فيه شائبة عربية ولا يراد المكاتب لان نفقته كانتا اشترطت عليه وكانت به ففى

هذين الشرطين بعد الاوصاف الثمانية ليعود للجميع الاوصاف ماعدا المؤلفة كما قلنا في الجواهر فشرط الاسلام فانه بعد الفراغ من ذكر الاوصاف قال فهو لا يقيم المستحق بشرطه أن لا يكون الموصوف بهذه الصفات كثرا ولا يستغنى من ذلك الاما ذكر في قسم المؤلفة قلدهم اه لكن المؤلف تبس ابن الحاجب على ان ابن الحاجب أعاد هذين الشرطين بعد الفراغ من الامتنافى كذا في آخر قوله وعدم ثبوتها اخوه ابن الحاجب وابن شمس قال في الجواهر ويشترط خروجهم عن الرثول على الله عليه وسلم أى الضعيفين خروجهم لقوله فهو لا يقيم المستحقون معنى تت (قوله كالزوجة بز وجها) قال في النوادر عن مالك والمرأى فيجب عنهما زوجها غيبه بعد نكاحه لا يعطى ما أعطى ما احتاج أى من الزكاة قال بعض معناه زوجهما موسر ولو كان معسرا أعطيت ولو وجدت مسلفا لا يملكه لا يتفق عليه ولا يعطى منها في شوار بقية لعدم شدة الحاجة الى ذلك ولا نه ليس من مصرف الزكاة وقوله والوالد والى الله ما يمكن الوالد فقيرا ويعجز عن الاتفاق عنه كذا ظهر في (قوله ولا يراد المكاتب) أى على قوله لانه غنى بسببه أى بان يقال ان المكاتب شقته على نفسه وحاصل الجواب ان نفقته في الحقيقة على سيده لانه ما كاتبه بثلاثين دينار امثلا لكونه يتفق على نفسه ولولا هالكاتبه بار بعين العشرة التى اسقطها السيد في مقابلة النفقة (تيس) قال تب فان ساداتهم سبع منهم سبع سابع ويحل عني غيره اه وكذا لو استمع ساداتهم وظاهر كلام تب انه

لا يؤجرهم من ثمنه وانما جازته لو كان في ابره ما بقي بثقله وان اثم الولد ينفق ولا تزوج وذك بعضه انه يؤجر من يؤجر ان
كان في ابره ثمنه ما بقي بثقله وان اثم الولد تزوج فان نفذ ذلك يسع ما يباع وعتق اثم الولد ٨١ (قوله لا يؤجر خفيف) أي بدعة
خفيفة لا تقتضي الكفر ولا يعطى ابا جاعل من يكثر سببته اتفاقا كالقائل بغيره على رضى الله عنه وان جبريل عليه السلام
عاطق والقائل بان الائمة الانبياء يعلمون ما كانوا ما يكون وهل الاعطاء لذي الهوى الخفيف خلاف الاولى ومكره وهو
الظاهر وقوله يفرز في الخاير وقد روي دحل بصرى ويكره (قوله في خبر ورياتهم) أي في الامور التي يضطرون اليها أي يحتاجون
اليها وهل المراد ما يلزم جهالة التي هو عليها أو ما يدفع الحاجة وان لم يكن لا فناءه والظاهر الثاني ان ذلك المعصية (قوله وان غلب
على الظن) أي ادعى على الظن أنهم أهملوا ادلة أنهم اعلمون تقوى الظن ففهمه انه عند الشك والظن الضعيف يعطون والظاهر
ان الظن وسدده كاف في عدم الاعطاء (قوله اما يوجب مال قليل) لا يفيق ان هذا صريح في كون الباء في قوله بقليل للسمية
فيكون المعنى عدم الكفاية بسبب ٢٤٨ المثل التقليل فينا في قوله بعد وقوله وعدم كفاية بقليل فانه يقيد ان الباطلست

لسمية بل تعدى لثقل بقوله
كفاية فيصدق بصورتين بان
لا يكون عنده شيء وهو المسكين
او عنده ما لا يكفي لثقله عامه
لان المعنى الكفاية بالتقليل
ليست موجودة فيصدق
بالصورتين فاذا علمت هذا فنقول
لا حاجة لذلك الشرط لانه يرجع
بصورته لمصلحة الفقير والمسكين
فعدم وجود شيء أصلا يرجع
لمصلحة المسكين وعدم وجود
ما يكفي العام يرجع لمصلحة
الفقير اذا الفقير من الشيء لا يكفي
العام والمسكين من الشيء له املا
كما افاده الشيخ اجمدا فان قلت
حاجته صدقة بالصورتين قلت

في الحقيقة على سبيله أسد عنه في مقابلته ابا جاعل من الكفاية ونعطي لذي الهوى
خفيف كمفضل على معنى سائر الصايق فيجزئ للخارجي والقدرى ونحوهما على القول
بعدم تكفيرهم ويعطى أهل المصايب ما يصرفونه في ضرورياتهم وان غلب على الظن
انهم ينفقونها في المصايب فلا يعطوا ولا تجزئ ان وقعت (من) وعدم كفاية بتقليل
أو اتفاق أو صنعة (ش) أي ومن الشرط ان يكون عادلا لكفاية اما بسبب مال
قليل حصة لا يكفي له عامه أو اتفاق لا يكفيه أو صنعة لا تكفيه وقوله وعدم كفاية بتقليل
يصدق بعدم التقليل من أصله ويؤيد جمع عدم الكفاية لكن في الاولى يعطى ما يكفيه
وفي الثانية يعطى تمام ما يكفيه (من) وعدم ضرورة لهائمه لا المطلب (ش) هكذا
الصواب بالنظر لان الصبر ان امكن اجتماعه عليه السلام في هاشم والمطلب يجب مع
معه عليه السلام في هاشم لان المطلب أخوه هاشم ولهما أيضا أخوان عبد شمس ونوفل
فخرج كل من عبد شمس ونوفل ليس بالكل قطعا وخرج هاشم آل قطعا وفرع المطلب
الشهم وانه ليس بالكل وأما عبد المطلب فابن هاشم فمن لم يكن ولد عبد المطلب لم يكن
ولد هاشم وبه يعلم ان كلام الشارح غير ظاهر لانه فهم ان المطلب عبد المطلب
وليس كذلك وعبد المطلب اسمه شبيه وهو ابن أخي المطلب لا عبد له لكن لما كان
في لونه البصرة سمى عبد المطلب وهاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل أولاد عبد مناف

لان السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله أو اتفاق لا يكفيهم) كالمثل كان متفق يتفق عليه كل يوم متلاذرا والاربعية
ولا يكفيهم والمراد بالاتفاق ما يشاء الكسوف من لزمت نفقته معلما لا يعطى من الزكاة ولو لم يجزها عليه لانه قادر على اخذها منه
بالحكم فلم يعد الكفاية وينبغي ان يستثنى من هذا ما اذا كان المثل لا يمكن الدعوى عليه أو يتعذر الحكم عليه كالمثل المطلب
عن ابن خرسون لكن ذكره بعد عن المازري خلافه وذكر المطلب ايضا ما فيه ظاهر ما تقدم من التوضيح ان من لم ينفق
عليه ويكره لا يعطى من الزكاة ولو احتاج الى ضروريات اخر لا يقوم بها المنفق والظاهر انه يعطى ما يسد ضرورياته الشرعية
كذا في عجمه (قائده) سمعت العامة يذهب الناس للاسكندرية لاخذها كانه في ذلك خلاف فقيل لا يعطون وان أهل البلد
أحق وقيل بالتفصيل ان أطعموا أربعة أيام فمطون والا فلا والصواب الاعطاء مطلقا كالقائل بالبرئ وكل هذا اذا كانوا على
مسافة القصر وأما اذا كانوا دون مسافة القصر فحكمهم حكم البلد الواحد (قوله فمن لم يكن الخ) لا يفيق انه لا يتفرع على
اكون عبد المطلب من هاشم ان لم يكن ولدا لعبد المطلب لم يكن ولدا لهائمه بل وان يكون ابنا لهائمه غير عبد المطلب لأن
يقال قلربا لهو معلوم شارباته لم يعقب من هاشم غير (قوله لكن لما كان لونه البصرة) أي الجرأة وروي عنه شقيقه وذلك ظهر
على التسمية (قوله أولاد عبد مناف) في شب سلاله ونسبه وهاشم والمطلب ابنا عبد مناف وهما أشبه ان لا يرب عبد شمس

ووفى اخوة لأمه كان عبد شمس ووفى في كفا العبد مناف وليس ايشيه واتبعها بالازوجه وامه هاشم بن عبدى • (تنبيه) •
 محل عدم اعطائهم هاشم اذا اعطوا ما يستحقونه من بيت المال فان لم يعطوه واضربهم بالقرع اعطوا منها واعطوا هم حينئذ
 افضل من اعطاهم غيره قاله حتى انما صاروا له اياحه كل السنة وقيد الباقي اعطاهم بوصولهم له اوله
 الظاهر ان المتعين لان الانتقال من تحريم الصدقة عليهم الثابت بانها بما يكون محل المنة كذا في ع (أقول) قد ضعف
 البين في هذه الاصناف المتأخر فاعطاهم كلهم أمهل من تعاطيهم خدمة الذي وقاها والكافر ويجوز صدقة التطوع لانه
 مع التكرار على العبد المتخير هكذا في انصافى كتاب بعض علماء المغرب يذكر فيه ما جرى به العمل مندهم بما وافق حاله
 وأنه يقدم على الشهور ونصه هذا ايضا ما شاع العمل به لضرورة الوقت وهو التصديق على الشرفاء أهل البيت وأخذهم من
 صدقة الصالحين وغيرهم الى أن ذكر عن ابن غزوى في بعض أحواله ما نصه الرابع محل لهم التطوع والقرية بقوله القضاء
 هذا الزمان القاسد الوضع خشية عليهم من الضيعة لمتهم من حقوى القرى ٢٤٩ فأما القرع اعطاهم فحصل لهم على هذه

القسا الصدقات وأما العنق فلا
 تحصل صدقة التطوع وجسه لا
 تحصل ايضا صدقة القرية
 الآن يكون فصدقة من بقايا
 صفة الاصناف الثمانية المذكورة
 في قوله تعالى انما الصدقات
 لفقراءهم ثم لا فرق بين القارئ
 والاى في كل ما ذكرناه بل قل
 فقه الجمد (قوله والمراد بنوة
 هاشم) نفسه بنوة في حدتها
 لا بنوة بنوة بهذا المقام لان
 من عليه ولادة بلا واسطة
 لا يأتى هنا (قوله كسب على
 عديم) لانه هو لم يولد على عديم
 لان الدين نال لاقية له اوله فية
 دون وداعا الدين فية دون ولو
 على من هو هو حال لانه انما يقوم

والاربعة اخوة لآب والمطلب وهاشم شقيقان وأمهم هاشم بن خنزوم وعبد شمس
 ووفى شقيقان وأمهم هاشم بن عبدى والمراد بنوة هاشم من له هاشم عليه ولادة بلا
 واسطة أو بواسطة غير أئمة فلا يدخل في بني هاشم وله بناته لانهم اولاد القدر وقوله
 (كسب على عديم) مشبهة في القوم أى فان قد شرط من هذه الشروط لم يجز كسب
 له شبه الكائن على عديم من زكاته كان بقوله أسقطته عنك من زكاته فى واذا قلنا
 بعدم الاجزاء فبما سببه على العديم فهل يسقط ما سببه على العديم من الدين
 عنه أم لا واستظهر في شرحه الثاني لانه معلق على بنى لم يحصل كإيدل عليه المقام
 كما ذكره في مسأله ما اذا وهب المهرن الذين للراهن وتلق الراهن كإيسافى (ص)
 وبارزوا لهم (ش) أى لو بنى بني هاشم ولما جع الضمير أى وبارزوا عن كاتلبن
 بني هاشم (ص) وقادر على الكسب (ش) أى وبارزوا عن كاتلبن صدر على كسب
 ما يكسبه بصدقة أو بغيرها ولو تكلفه لوجود ما يصر فيه بالوضع مع الرواج لكن الأولى
 خلافه (ص) وما لك نصاب (ش) يعنى انه يجوز دفع الزكات من ماله بالكره عليه
 ولو كان له الخدم والدار الى تناسبه وهذا هو المشهور ولكن بشرط ان لا يكسبه الذى
 معه هو لا بدليل قوله بعده وكفاية سنة (ص) ودفع أكثر منه (ش) أى يجوز ايضا
 أن يدفع من زكاته للفقير الواحد أكثر من نصاب ولو صار به غشيا لانه دفعه له وصف
 جائز وظاهر قوله ودفع أكثر منه ولو كان النصاب يكفيه سنين وظاهر قوله وكفاية سنة

٢٢ فى بدون لان الدين لا يساوى النقدة فيكون قية العشرة مثلا سنة فيكون قد أخرج أقل به عليه أو
 الحزن وكان يأتى أن يقول كسب على عديم ولا يعارض هذا قوله في سابق والا ذكره النقدة حيث اعتبر عدة لان الدين
 هناك يخرج منه وهما خراج له وفي شرحه خلافه حيث قال وفهم قوله عديم أنه لو كان على مل أو كان للمدين دار
 او خادم فانه يبرز حسبه عليهم ان كان كان عايسوغ في قبولها وكذا في شرح عب الا ان النقدة دخلت ان شارنا قد نيب
 ما قاله ابن الحسن قال أشبه بالاجر فى موضوع المصنف قال الخطاب ثم ان علم من ماله من يجب عليه ان كانا انه انما يجب
 خالى العديم من زكاته لم يترك فانه ينسب العمل بما قال أشبه لان اخرج الزكات على قول أحسن من لزومها على كل قول (قوله
 كما ذكره الخ) أى فانه اذا أراد الراهن أن يبيع ببيعة منه فليبيع الراهن به لانه انما وهب الدين ليقط عنه الضمان فكذا
 قال أشبه وارضى الناس كلامه (قوله ولا يجع الضمير) أى ولو رجع له هاشم ليجمع له لا يأتى (قوله وقادر على الكسب) أى
 ولم يكسب بغيره من خدم قول الشارح لو تكلفه انه لا بد ان يكون في فعلها كلفة وهو ظاهر الواقع وظاهر الخطاب ولو لم يكن
 عليه في فعلها كلفة ويمكن ان يقال ان الشأن في ذلك الكلفة فلا خلاف (قوله الأولى خلافه) أى الأولى ان لا يعطى لذلك (قوله
 وهذا هو المشهور) ومقابله ما رواه الغيرة عن مالك (قوله لكن بشرط الخ) أى فيعطى ما يكمل به السنة

(قوله بشرط أن يكون كتاباً سنة الخ) نحن نذكر لا يعطى ما زاد على كتابه سنة ولو بدون نصاب (قوله فان قيل قوله) إشارة إلى أن هذا السؤال إنما قبل (قوله فاجواب) انتقل لوجه آخر غير ما كان يصحده مقابل (قوله ولا يردهما إلى الخ) أي لا يرد هذا قول المصنف إلا في مذهبين أي من أنه يعطى من الزكاة لاجل قضاء دينه وحاصل الجواب أنه لا يرد لأن المدين من المدينين فيما يأتي لأنه قال هذا ودفعاً أكثر منه وهذا الجواب بعيد (قوله وكذا في سنة الخ) قال في ذلك وجد عندنا ما نصه ولا يعطى أكثر من كتابه عام حيث كان ير جوهري في الزكاة على ما بينه حيث كان حال الأخذ فيها اه (قوله وهذا إذا كانت الخ) يصح أن يقال ليس المراد بالسنة حقيقة وإنما المراد بها إعطاؤه بقدر ما يغنيه إلى الوقت الذي يعطى فيه ثم يرد أن يقال إن الساعي لا يخرج في العام إلا مرة واحدة ليجاب بقرينة ذلك في العين وفي الحزن كالقصر له أو أن الفترة لها أو أن الأثر كذلك (قوله ثم أخذها) فلم أخذ فيها إلا مرة واحدة ثم دفعها إلى مرة أخرى (قوله تردد الأشياخ الخ) فالجواب رأى ابن عبد السلام والمنع كما يفهم من كلامه الباقى (قوله فلا ينبغي ٢٥٠) أن يقال بالأجزاء المناسبة لما تقدم أن يقول بالجواز أن يقال إنما يع

بذلك إشارة إلى أن المراد بصمد الجواز الذي هو أحد الشقين أي مع عدم الإجماع قوله تعالى في آية من صرفه الخ) أي قال ابن مرة أن الظاهر أن أخذه بعد إعطائه بطوع القصر دون تقديم شرط أبر أو بشرط لكن لم يعطه اه أي الجزم مع عدمه بالظاهر وأما المصنف فتردد ونص في توضيحه ابن عبد السلام لأنه لو دفع على الزكاة ما كان يأخذها من دينه فالتفسير قوله لو دفع حمل وعلى التوامى على ذلك أم لا وهو الظاهر وأما على التوامى فلا ينبغي أن يقال بالأجزاء لأنه يصح من لم يعط شيئا فهو قد تردد ولم يجز من شيء قال يحيى ثم

وتعبر المؤلف بتم فبعد أن أخذ من دينه لا يكون الحكم كذلك مع أن الظاهر من كلامهم أنه كذلك ولم أعطوا من شرط التراخي انتهى معنى تمت (قوله والمراد بالجواز الخ) لا يخفى أنه على هذا التفسير لا يحتاج له وهو مفسر (قوله والخامس) هو الذي يجمع أبواب الأموال لأخذها عليهم (قوله وأما القاسم فيدخل في الفرق) ظاهر العبارة أن المرفق كلى والقاسم من أفراد مع أنه هو (قوله ويخرج الرأي) ومثله الحارس الخ ولعل التسوق أن شأن الزكاة الاحتياج إلى الجاهى والكتاب والمشر والمرفق بخلاف الرأي والسائق والحارس فأن شأن عدم الاحتياج إليهم لكونهم انفرقوا عند أخذها غالباً (قوله والسائق) من السائق كما قاله يحيى تمت (قوله والقاضى والعالم الخ) أي قاضى المسلمين والعالمهم ومقيمهم وليس المراد القاضى في الزكاة العالمين لأنه لا حاجة لذلك بعد قول المصنف في شروط الساعي عدل عالم (قوله ولذا إذا أعطوا مائة) (ظاهره) ولو أغنيا فهو ما نص عليه ابن رشد والحقى فقد أجاب سبى محمد الصالح بن سليم الأوبى حيث سئل عن إعطائه الزكاة العالم الفنى والقاضى والمدرس ومن في معناه من فقهه عالم المسلمين فإنه لا يجوز إعطائه الزكاة للقائى والعالم والعلم ومن فيه منة المسلمين ولو كانوا أغنياً لم يعط منهم ولبقوا الذين كلف على جوازها ابن رشد والحقى وقد عدهم الله سبحانه وتعالى

في الاصناف الثمانية اني يعطى لهم الزكاة حيث قال وفي سبيل الله يعني الجهاد لاعلاء كلمة الله واتخاذ للعلوم تفهيم المسلمين فيعطى الجهاد ولو كان غنيا كاذكر انه في عموم النفع وفي هذا المعنى العالم والقارئ والمعلم والمؤذنون لان في ذلك قضاء الاسلام وتبذره وقضاه وراحة القلوب علمه فينصرف ذلك في سبيل الله قوله تعالى وفي سبيل الله فانه محمدا صالح بن سليم الدجسلي وقال النضى الجليل اولى بالزكاة ولو كانوا اثنان ذكره الشيخ محمد القاسمي في حاشيته على المختصر قال شيخنا السيد محمد هذا كله ما لم يكن لهم مراتب في بيت المال وفي مسئلة محمد بن سلام محمد بن مصنون ٢٥١ ان الزكاة تجوز للعلماء الفقهاء رايه روية ابن وهب عن مالك اه انى فقد

اعطوا (ص) حر عدل عام يحكمها (ش) أى وكل راي يشترط في الجباية والمقرض ومن الحق بهما الحرية والاسلام والله ذو العلم بحكم الزكاة فيمن يدفعه ومن تؤخذ منه وقد مر ما يؤخذ ويؤخذ منه ويشترط ايضا الذكورية كما يؤخذ من نذ كبر الاوصاف والبالغ كما يستفاد من كلامه في باب المقرض في السائر اذ جعلها كما والمراد بالعدل عدل الكل وسد فعيانه فعدله المقرض في تفرقتها والجباية في جبايتها وهكذا وليس المراد عدل الشهادته والالكان قوله جبر وغيره كافر مرارا واقتضى انه يعتبر فيه أن يكون ذا صرورة بكونه غير لائق الى انوما يثبت فيه أى مع ان الا يعتبر ولا عدل روية والالكان قوله جبر وغيره كافر مرارا أيضا ولم يصح قوله حر لان العبد عدل راية (ص) غير هاشمي (ش) يعنى انه لا يجوز استعمال أحد من آل النبي عليه السلام على الزكاة وهم بنو هاشم وبنو هاشم لان أخذها على وجه الاستعمال على الجباية من كونها اوساخ الناس وعن الاذلال في الخدمة لها وفي غيرها قاله النضى وهذا من انه لا يفي الجاهد أن يكون غير هاشمي وكذا في الجاهوس حيث كان مسلما وأما الكافر فانه يعطى ولو هاشمي بالنسبة بالكفر (ص) وكان (ش) يعنى ان الكافر لا يستعمل على جباية الزكاة وتفرقتها ويعطى العامل ولو لم يكن فقيرا واليه أشار بقوله (وان غنا) لانها جبرته فلا تنافي للفقير وكونها اوساخا تنافي فحاشا له علمه السلام (ص) وبديهي (ش) أى بالعدل قبل كل الاصناف لانه المحصل حتى لو حصلت مشقة وسهارة يسير لا يساوى مقدار أجره أخذ جبره ثم التقراء والمساكين وفي عبارة وبديهي حتى على العتق لان سد انخله أفضل وتقدم المؤلفة ان وجدوا لان الصون عن التزوم مقدم على الصون عن الجوع كما يد بالقرن واذ اخشى على الناس ويقدم ابن السبيل اذ لحقه الضرر وعلى الفقير لانه مؤتمنه به قوله تقدم المؤلفة ان وجدوا الى على الفقير ابدال التعليل وقوله كما يد بالقرن والظاهر حينئذ أحق على العمل (ص) وأخذ الفقير ومضيه (ش) وصف الفقير والعمل ان لم يقنه حظ العمل وكذا كل من جمع بين وصفتين أو أوصاف ان كان في المال مستقوماً فيمكن فيها بأخذها بأحد الوصفين أو الأوصاف ما يكتفي ولا يقتصر كلام المؤلف على العامل (ص) ولا يعطى حارس الفطرة منها (ش) بل يعطى من بيت المال لانه لا يدخل فيه أما بوصف الفقير يعطى

ان يستعمل في الحراسة السوق الهاشمي والذي لانها الجارية مخصصة اه (قوله وفي سبيلها) عن قوله لها (قوله لا يساوى مقدار أجره) بل وكذلك اذا كان قد أجره (قوله وفي عبارة وبديهي) يظهر العبارة بديهي العامل مع انه لا يتناسب قوله لان سد انخله أفضل لان هذا التناسب لا تقدم الفقير المسكين على العتق (قوله وتقدم المؤلفة) أى على التقراء (قوله على الفقير) اراد به ما يشتمل المسكين والخلل فبعض الخلق الفقير والاحسان (قوله وأخذ الفقير ومضيه) لكن لا يأخذ الا بالاعمال الامم وكذا لا يأخذ بوصف الغرم اذا كان مدينا لا بالاعمال اجمالا لانه يقيمه فلا يحكم نفسه وقوله وكذا كل من جمع بين وصفين كان يكون فقيرا أو مدينا

ابن وهب عن مالك اه انى فقد
بالفقير او برحمته بعض شيوخنا
فانظر (قوله عدل) في تفرقة الجباية
انه اذ لم يكن المراد عدل الشهادة
ولا عدل الرواية بل المراد العدالة
في التفرقة يشبه لالتفاق فلو
قاله غير هاشمي وقاسمى لكان
أولى بغيره وج الكافر من باب
أخرى قال الشهورى ولا يستعمل
عليها فاسق اذ لا مائة قال في
ك فلا يستعمل عليها العبد ولا
الكلال والمرأة ولا الصبي ولا
الفاقر فان ستمه ما اعطوا
أجرهم له من غير راي من
حيث يعطى العمال والولة
وثلاثين التي قال بعضهم والذي
ينبغي أن يفهم الكلام عليه
انه قد مشروط بعصا اعطاه
الجاني من الزكاة وان كان بعضها
شرطا في صحة كونه جانيا كالعلم
والصدقة والخسرية وعدم
الهاشمية شرطان في صحة اعطائه
منها (قوله غير هاشمي) فلا
يستعمل جانيا أو مفسرا أو
ضوفا بما يمد به عاملا على اما
في غير ذلك فيجوز الجباية يجوز

(قوله وكذا اجابتم) أى يعطون ووصف القصر (قوله فلا مفهوم للقطر) بل كذلك حارس الزكاة لا يعطى منها (قوله وموافق كافر الخ) وقيل الموافقة مسلم حديث عهد بالاسلام يعطى ليتمكن اسلامه وبه صدر ابن عرفة ومقتضى عزوه انه راجع (قوله وحكمه باق) تباع قول ابن الحاجب والعصم بقوله حكمه لانه نصره في توضيحه وابن الحاجب تبع ابن بشير في تعبيره بالعصم وهو قول القاضى عبد الوهاب والراجح خلافه على ما فاده ابن عرفة (قوله الاوقات الحاجة اليهم) أى الاوقات الاحتياج اليهم أى ان المؤلف الكافر لا يعطى له في الاسلام الاوقات الاحتياج اليهم قوله الى دخولهم الاسلام أى احتياجنا اليهم في الاسلام أى انصافنا بالاحتياج الى ذلك وقوله الى اعانتهم لنساء المراد بالحاجة اليهم احتياجنا اليهم في الخدمة وقوله وعلى الاول يعطون ان علم أى واغلب على الظن وقوله وهذا الثانى أى في التفرع الذى أشار به بقوله وعلى الاول وقوله وهو الملائم أى المناسب لمجمله ٢٥٢ شرطاً الى جعل الاحتياج شرطاً فى الاعطاء المتوافقة له الاسلام كانه حال

لا يعطون الا بشرط الحاجة وانما كان ذلك مناسباً لانه اذا كان اعطاء المؤلف له في الاسلام لا يناسب ان يكون الشرط فيه الاتصافنا باحتياجنا له خوفاً في الاسلام لعلمنا بالتلفه فاذ لم نعلم بالتألف فلا تنصف بالاحتياج له خوفاً في الاسلام فصار المتظورة العلم بالتألف وكان المعنى ان المؤلف الكافر لا يعطى له في الاسلام الا لعلمنا اننا اذا اعطاهم لا يسلم فاذ لم نعلم بذلك فلا يعطى ولا يناسب ان يكون الشرط فيه احتياجنا له في الخدمة لان الاحتياج للخدمة لا ينظر فيه لاسلام ولا عدمه (ثم أقول) وبعد ذلك كله فالظاهر ان المراد بالحاجة الى الاسلام ليس من حيث الاعتقاد بل من

منها وكذا اجابتم أى ولا يعطى أجر ذلك حتى ان اسلامه مفهم للقطر (ص) وموافق كافر لم يحكمه باق (ش) الصف الرابع من الاصناف الثمانية المؤلفة قلوبهم وهم كفار يعطون ليعتقوا على الاسلام والعصم ان حكم ذلك قال ابو محمد لكن لا يعطون الاوقات الحاجة اليهم ٢٥١ ولتقرر هل المراد بالحاجة الحاجة الى دخولهم الاسلام لتفادهم من الكفر أو الى اعانتهم لتنفذ في الثاني لا يعطون الا ان الاحتياج لاعتانتهم في الخدمة وعلى الاول يعطون ان علم من مال المعطى التالف للاسلام بالاعطاء وهذا الثاني هو الذى يقتضيه كلام الشارح وهو الملائم لمجمله شرطاً (ص) وروية مؤمن ولو يوجب يعتق منها (ش) هذا هو الصف الخامس من الاصناف الثمانية وهو الرقيق المؤمن الذى يشتري من الزكاة ليعتق وهو المشهور والمعنى بقوله تعالى وفى الرقاب ولا يشترط فيه السطمة بل يجوز ان يعتق منها ولو كان معاصياً عقبة أو وقتلاً كالعمى والزمانة وما أشبه ذلك لانه أحوج الى الاعانة بخلاف الرقاب الواجبة في عبادة التنوير في سبب التعظيم اذ هو في محل الخلاف وبإجماعه لا كلام ثم نظر حيث عرج في العيب فان الخفيف لا يناسب المبالغة وبغير المؤلف في التعبير حيث عرجها جاز من وفيما تقدم بقوله ان أسلم تقننا لانهم أده بالمسلم المؤمن وبني يعتق لهم ولأشارته الى انه لا فرق بين أن يعتقه الامام أو المتصدق كفى المدققة والظاهر انه لا يشترط فيه ان يكون غير هاشمى (ص) لا عقدر يقيه ولاؤه المسلمين (ش) يشترى ان الرقبة التي تعتق من الزكاة يشترط فيها ان تكون خالية من شوائب الحريرة ولا يكون ولا ذلك العبد الممتق للمسلمين فلا يصح اعتق مديره ولا مكاتبه ونحوهما فان نزل ذلك فانه رد على قول مالك الاول وعلى الآخر لا يرد ولا يميزه (ص) وان اشترطه (ش) ان جعل مبالغة

حيث كثرة مواد المسلمين وأما لتقرر للاقتداء فهو أمر دائم لا يعقل جعله شرطاً (قوله يعتق منها) أى يعتق فيما يقترى يشتري منها فلا يجوز ان يعتقه مالكه بغير شرائه منها الا ان التمسى دوى يرشراشها واعتق المالك له بقيته من زكاته وان اقتضاه محشى تم واستظهر الاجزاء اذا قال ان اشتركت فانت حرعى وكفى واستظهر بعضهم خلافه انه لا يميز وإن اشترى من يعتق عليه بنفس الشراء فلا يميز وإن دفعه لساكن فاشترى بها من يعتق على الدافع بالشراء أو اعتقه الحاكم جازو يعتق في المصنف مبدأ وأحوال متظرة وأصله ان يعتق غنم الناصب فارتفع ليعمل والمشاذه هو بقاء الناصب مع حذف الناصب قاله البدر (قوله وهو المشهور) ومقابلته للمالك في المجموعه من ان المراد بعبارة المكاتبين في آخر كتابهم بما يعتقون به (قوله لانه أحوج) أى ان ذا العيب أشد احتياجاً الى العتق من غيره من حيث انه اذا صار جريحاً يعطى من الزكاة ومن غيره لا يوفى كل أمره الى سيده (قوله لا يرد ولا يميزه) ويخفى ان يكون هو العتق

(قوله كان الضمير عائدا على العتيق) وكأنه قال ولان اشتراط العتيق وقوله ولا ولا الخ كذا ليس بلان قال يحيى ثقات
والحاصل ان اعتقه من نفسه لا يجوز سواء أطلق او قال ولا ولا المسلم خلافا لما ذهب فيه اوان اعتقه عن المسلمين واشترط
ولامه فالشرط باطل ويجوز (قوله اي اوان فك الخ) لا يثبت ان الاتيان باو بعد جبه مستثنا وجعل وان ما قبله
الصواب ان قولون اي شرطية وقوله وفك معطوف عليه واشترطه فك أسير انه لدفعها لئلا اشترا من الكفار بين
على ان يكون في خمسة أسير او اشترى نفسه بد من خدمته لا ير آثار المدك أسير من العدو بل كانوا ظهروا ان الفكا لغروه
قوله الشيخ سالم واما فكن كذا نفسه فانها تجزى كذا كراين يونس ٢٥٣ (قوله بحبس فيه) اي شانه ان يحبس فيه فدخل
دين الولاء على والده فذفع الزكاة

فما قبله كان الضمير عائدا على الولاء وان جعل مستثنا وجواب لم يجز الا ان كان
الضمير عائدا على العتيق بان قال أنت حر عني ولا ولا المسلم لان الولاء لمن اعتق فقوله
(أوفك أسير) على الاول بقدره عامل أي وأوفك أسير او على الثاني يكون معطوفا على
اشترطه وقوله (لم يجز) أي والعتق الفكا حاض فيهما (ص) ومدين ولوما ت يحبس فيه
(ش) هذا هو الصنف السادس من الاصناف الثمانية القهوم من قوله تعالى والفار من
والمراد بالدين هنا الذي عليه دين للفرمان من الاغنياء الذين يخاصون به في القلبي
تخرج حتى الله تعالى كاز كاتو الكفار وان لا فرق في المدين بين كونه حيا وميتا فاماخذ
منه السلطان ليعطي بهادين الميت بل قال بعضهم دين الميت أحق من دين الحي في أخذه
من الزكوة بعبارة أخرى ويشترط في هذا المدين الذي يأخذ من الزكوة ان يكون دينه
على محبس فمكة فقول الآدميين فان كان الدين على محبس فيه كاز كاتو الكفار
فانه لا يعطى من الزكوة شيئا فاما ذلك وعلى هذا فلا يحتاج ان يقصد كلام المؤلفين
الآدميين (ص) لا في فساد (ش) معطوف على مقدراى قد استدان ووضعه في
مصلحه لا في فساد كزنا ونحوه وقاروصب فلا يعطى من الزكوة (ص) ولا اخذها (ش)
الحار والجور وميتا بل يقدر معطوف على ما تقدم اى ولان استدان لاخذها ومعنى
ذلك ان من تدان لاخذ الزكوة عنده كفايته فاقصد في الاتفاق لاخذ الزكوة فلا يعطى
واما اذا استدان لضرورة تاويا ادا فذلك من الزكوة فلا يمنع وقوله (الآن يتوب على
الاحسن) رجمه الشارح وغيره وقوله لا في فساد (ص) ان اعطى ما يدين من عين (ش)
يعنى ان المدين لا يعطى شيئا من الزكوة فانه عليه الابد بعد دفع ماله من العين للفرمان
مثلا لو كان عليه اربعون دينارا وسيد عشر دينارا فانه لا يعطى شيئا من الزكوة
الابد اعطاء العشرين التي يدينه للفرمان فيبقى عليه عشرون حتى ينفذ يعطى ويكون من
الفار من (ص) وقيل غيرها (ش) الضمير يرجع للعين والمعنى ان المدان لا يعطى
من الزكوة شيئا الابد دفع الفاضل مما يدينه للفرمان من الزكوة مثلا لو كان له دينار ي

انه اذا كان في الاصل من الغنياء ويضرب كل لهم الخشن انه اذا استدان لا كل البان لكونه هو الذي يملكه لا لغروه
انه يعطى من الزكوة (قوله رجمه الشارح وغيره) قال الشيخ احمد وانظر هل يجزى في الثانية أو يقال التدان لاخذها ليس
بحر ماسق يحتاج لقوة اه وعلمه في تدان لاخذها على الوجه المذكور لا يعطى ليجال كذا في عاب (أقول) وانما ظاهر
البيان ان ذلك لان التوبة واجب على المحرم ومدة في غير موهو ظاهر وان اربعة عشر حل به كجى هذا رأيت في بعض النسخ
اللفظ انه يمكن رجوعه لثانية أيضا لانه ما تدان وعنده كفايته كان فيها راحة سرام اه (قوله ان اعطى ما يدين) في
وجد عندى ما يملكه ليس اصلا الدين وفضل غيره ما فعل شرط لان الدين قد يكون مؤجلا بل يكتفى ان يقدان او اعطى ما يدين
من الدين وفضل غيره ما يملكه داي ونحوه وفي ما عليه فلا يعطى الا من حيث الفقر وان اوف فمضى غام تاني عليه لانه غارم

تجسد في دناروا وبنامسجد او بثلثين فان تلك الدار راع عليه و يشترى لها دارا تناسبه
و يدفع القاضل وهو عسر و نذر الغرما ثم يوفى ما بقي عليه من الدين فلو كان هذا
القاضل يساوي ما عليه من الدين فانه يدفع القرضا ولا يعطى من الزكاشا ان لم يسبق عليه
ثمن الدين قال ابن عرفة و يصرفه الاغراما (ص) و يجاهدوا و لتو غنيا (ش)
هذا هو الصنف السابع من الاصناف الثلاثة وهو المجاهد في سبيل الله وهو المفهوم من
الوصفي وفي سبيل الله والمعنى ان المجاهد في سبيل الله اى المتبني به يعطى من الزكاة
ولو كان غنيا على الشهور و يعطى ايضا لاجل آله الجهاد من سلاح و ربح وغير ذلك من
ثمنه و المراد بالجهاد هنا من يجب عليه الجهاد بان يكو و ضره اذا ذكر اصله مكلفا قادرا
كما باقى في بابها و لا بد ان لا يكون غنيا كما يفهمه كلام النحوي (ص) بجاء و س (ش)
معنى ان المتبني س يعطى من الزكاة ولو كان في الاساع في مصالح المسلمين و هو شخص
بسببه الامام يطالع على عزاء الصدوق و يعلم حالهم ثم يعطى ان ذلك لا تكون على بصيرة
(ص) لا سور و س ك ب (ش) يعنى ان الزكاة لا يجوز زعل سور و نه ولا امر ك ب على
التمس و هو مثل السور و المركب التقية و القاضى و الامام قال في الجلب و لا يجوز صرف
عن من الصدقات في غير الوجه المبينة من عبارة المساجد أو بناء القنطرة أو تكفين
الموتى أو فك الاسارى أو غير ذلك من المصالح (ص) و غريب يحتاج لما يوصله في غير
معصية و لم يجد مسلفا و هو على يده (ش) أشار بهذا الى الصنف الثامن من
الاصناف الثلاثة المذكورة في الآية و هو آخرها و المشهور ان ابن السبيل الغريب
المتقطع يدفع اليه من الزكاة قدر كفايته و ان كان غنيا يسد له لكن بشرط ثلاثة الاول
ان يكون محتاجا في ذلك الموضع الذي هو به الى ما يوصله الى وطنه فان كان غنيا عما يوصله
لا يعطى لان المقصود انما هو ايساره الى بلده بخلاف المجاهد فانه يأخذ منها و ان كان
غنيا في الموضع المتبني فلا ان تصد منه الارباب الثاني ان يكون مفرقا في غير معصية أما
لو كان مفرقا في معصية كن خرج لقتل نفس و ما أشبه ذلك فانه لا يعطى من الزكاة شيئا

لم يسطر الآن تكون كتبه على قدر نفسه، وقوله الامام اى امام مسجد اى حيث اجرى دؤنهم من بيت
المال والاعطاهو كما كان على (قوله وغريب) مسلم غير هاشمي (قوله لما يرويه) افهم اى غير محتاج لما يقفه فان احتياج
لما يقفه اعطى له اياضاه مطلقا ويجرى فيه قوله ولم يرد مسلفا (قوله في غير مصعبه) متعلق بفرض لما يقفه من راجحة
العقل وقوله وروى مجله حاشته من ضمير يجوده هو ضمير لا يشترط (قوله والشه ورأى) ومقابل ما قاله ابن عبد البر
المشهور ما روى عن مالك انه الغازی وضعت يده على أحد هاهنا الاخرى الاية (قوله لان القصد الارهاب) اى ويدفع
الزكاة فيبقى بأسه فيفضل للعدو ارهاب (قوله ما لو كان سفزه في مصعبه) اى بان كان عاصيا بسفزه واما العاصي فيه
فلا ينبغي ان يمنح اعطاهو كما كان التيمم والتمصر في الصلاة

(قوله الآن يضاف عليه الموت) أي والان يتوب فقد قال بعضهم ان حق قول التوبة منه مسوغ لاطعاه وان لم يحقق عليه الموت كذا ينبغي والاحسن ما في شرح شب من انه اذا خيف عليه الموت فقط ولم يحصل منه توبة لا يعطى حيث خرج لقتل أو هتك حرمة (قوله فينتقي الحكم) المراد به عدم الاخذ وإذا انتفى عدم الاخذ فالحكم هنا غير الحكم المتقدم ولو قال فليست الحكم وهو الاخذ لو جود شرطه وهو القدر لكان أحسن (قوله لا تنافس شرط منه) الأول ان يقول لو جود شرط ضده أي لو جود شرط الاخذ وهو القدر وحاصله ان الصور ٢٥٥ أربع ان لا يجيد لمقام مطلقاً أو وجد

وهو عدم بلده فلو وجد وهو على مذهب لم يعط (قوله اذا ادعى انه ابن السبيل) أي يحتاج لما يوصله لبلده وقوله كفاً أعني برسم القدر ولو قبل الشروع وان لم يجز ابتداء (قوله تردد للنهي وسد) فانه قال في الغارم يأخذ ما يقضى به دينه ثم يستغنى قبل اداءه اشكال ولو قبل ينزع منه لكان وجهها وتقدم في الخليفة ان المراد يستغنى المتأخرين فيصدق بالواحد كآثاره وبقي من كلامه انه اغتار انها تنزع فلا وجه لحكاية القدر فلذا قال ولا وجه لحكاية التردد لانه ما به ذلك الى التزاع (قوله على بعضها) بان يقدم بعضها على بعضها بان يقدم هذه البلد على هذه البلد ولو كان من صنف واحد قدر أو مسكن ويقدم صنف المسكن على صنف الفقراء والمراء بالاضطرار وحدة الاحتياج وقوله واقر اذ كل صنف الخ فان المسكنة مقولة بالتشكيك

الان يضاف عليه الموت الثالث ان لا يجيد مسلفاً به ذلك الموضع الذي هو فيه وهو شرط عدمه بشرط وطى جودى يعنى انما يعطى اذا لم يجيد من يسلفه بشرط ان يكون غنياً في بلده فان وجد وهو غنى انتفى احداهما فانتفى الحكم وهو أخذ من الزكاة فان وجد وهو فقير كان وجوده كعدمه فانتفى الحكم لا تنافس شرط ضده فان لم يجيد وهو فقير فهو مفهوم مما افق ولو قال لو لم يجيد لمقام مطلقاً أو وجد وهو عدم بلده لكان أظهر في افادة المعنى وأشار بقوله (وسدق) الى ان القريب اذا ادعى انه ابن سبيل فانه يصدق اذا كان على هيئة التقهر اهـ اذا لم يجيد من يعرفه ذلك الموضع قال مالك وأبو يعلى يعرفه وظاهره بغير عين (ص) وان جلس نعت منه كفاً (ش) يعنى ان كلامه ابن السبيل والغاى اذا أخذ من الزكاة ليغزو به أو ليسافر الى بلده فلم يفعل ذلك بل جلس فانما أخرجه منه وترد الى محلها الان يسوغ له الاخذ من الزكاة بوصف الفقر او غيره فلا تؤخذ منه وأما المديان اذا أخذ من الزكاة لاجل ما عليه من الدين فاستغنى عن ذلك قبل ان يدفعه للقرماء فانه يقول سترع منه ذلك ولا له أخذه بوجه ما ترهبه ترد للنهي وحده وهذا معنى قوله (ص) وفي غارم يستغنى تردد (ش) ولا وجه لحكاية التردد والمناسبات اصطلاحاً ان يقول واختاراً أخذه من غارم استغنى ثم ان التعبير بترعت يقتضى انها باقية فلا ذهب لم يرجع عليه او هذا بخلاف الغاى فانها تنزع منه ان كانت موجودة وتكون عليه ان تفت وتلتزم من ذكر الاستناصاف شرع يتكلم على كسبة الدفع اليهم بقوله (ص) وينب اننا المصطردين عموم الاصناف (ش) يعنى انه يندب لتوري تفرقة الزكاة ائماً أو مالكا ائثار المصطر على غيره من البلدان والاصناف على بعضها واقر اذ كل صنف على بقية بان يرد في اعطائه أو اعماء عموم الاصناف الغلبة المذكورة في الآية فلا يجب ان يسمها عند جودها خلافاً للشافعية ولا يندب ايضاً فيصرف دفع جميعه الصنف واحتمل امكان تعميمهم ولو العامل اذا اتى الشيء بالنسب الذي لا يساو نفسه ولشخص واحد من صنف عند مال أو اى حسنة لان الام في قوة تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ليسان المصروف والاستحقاق اى انما الصدقات مستحقة للفقراء الخ لا يلزم من الاستحقاق الاعطاء بالفعل لا لله تعالى امان لم يجد الا صنف واحد أو شخص منه اجراً الاعطاء له اجماعاً وأوجب الشافعي تعميم الاصناف اذ وجد ولا يجب تعميم احادهم اجماعاً لعدم الامكان واحتج بأمم

وكذا الفقر وقوله واقر اذ معلوق على قوله البلدان وقوله على بقية ما على بقية بعضها على بقية (قوله) ولا يندب ايضاً (الخ) الا ان يقتصر على خلاف الشافعي فمع تدب مراعاة كذا كرهه واحد (قوله التي لا يساو نفسه) ظاهره انه لو كان يساو نفسه لا يأخذ قال قلت ما نصه قال الخطيب والحاصل انها لو دفع لصنف واحد أو اى ويجوز الاعمال فلا يدفع اليه الا اذا كانت قدره اهـ قلت الذى في كلام التوضيح والمشار وغيرهما انها لا تدفع الا اذا كانت شيا يساو الا يساو على اهـ المراد منه هذا ما في ظاهره الخطيب من اننا اخذنا كان قدراً جوده ولو لم يكن يساو

(قوله ثلاثين درس العلم) أي يذهب العلم باستحقاقهم انظر هذا مع أن آية القرآن تالفة بالمصارف فكيف والى السماء
 ويحب أن المراد بنفسى ولو باعتبار بعض المكشفين وإن كان لا ينسب باعتبار أهل القرآن أو من فهمناهم (قوله خوف
 الحمد) أي الحمد وقوله الثناء عطف تفسيراً أى خوف حب الحمد (قوله وعلى السرافضل) أى ولا نعمل السرافضل
 والاستناية نوع من الدوران كان الثابت قد يجرى به لكن سابقاً يقول ومن آدابها ستها عن الناس (٢) (قوله إذا جزم
 بقصد الحمد) أى جزم إلا أنه متى قولاها بنفسه بقصد مدح الناس أى يجب مدح الناس وإتماماً ولنا قصد يجب لأن
 القصد لا يتحقق إلا بقوله لا يعمل غيره أى ٢٥٦ جزم يجب مدح الناس بحيث يصرف عن العمل لوجه الله تعالى وأما لو كان

العمل لوجه الله تعالى إلا أنه
 يفرح بالمدح لأنه لا يمنع
 منهم قوله تعالى ويحبون أن
 يمدحوا بما رزقوا فإن يمدحوه
 أنه أن أحب أن يمدح بجانحه
 أنه يجوز والباعث على ذلك
 زيادة الأيمان في قلبه الحديث
 إذا مدح المؤمن في وجهه وبا
 الأيمان في قلبه ويهتم بالطريق
 الأولى الجواز إذا جزم بأنه إذا
 قولاها بنفسه لا يقصد مدح
 الناس (قوله المصدق) هو
 السابى (قوله والصلاة) عطف
 على الدعاء مرادف (قوله
 وأوجب دأود) أى أوجب
 دعاء السابى ومن معه إذا قمها
 (قوله وقد قيل الظاهر الخ)
 القضايا مقابل المرافض كأنه
 يريد أنه إذا كان الظاهر القضايا
 أولى فلكل من الظاهر المرافض
 أولى وأولى وقوله ونحوه أى
 ونحو ما قاله عباس (قوله أن
 يخصم قرابة رب المال) وأما
 تخصيص الثابت قريب تاسه

مذهب الشافعى قال ثلاثين درس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين المصالح من سد
 الظلم والفرو ووفاء الدين وغير ذلك ولما وجبه من دعا الجميع ومصادق قوله (ص)
 والاستناية وقد تجب (ش) يعنى أن الاستناية في ققرة الزكاة تستحب ويكران يلها
 بنفسه خوف الحمد والثناء وعمل السرافضل وقد تجب الاستناية على من يتحقق
 ونوع الزايمته وشبهها لاهل باسكاهما وصرفها وكذلك كان الامام عدلا مالك
 وابن القاسم أن طلب فقال قد اخرجنا فان كان الامام عدلا فلا يفتل منه انتهى ومن
 آدابها دفعها للعين ودعاء المصدق والامام له انعه واله لآله عليه وأوجب داود وقد قال
 عاصم في قواعد من آداب الزكاة ان يسترها عن أعين الناس وقد قيل الظاهر فى
 الفضائل أفضل ونحوه لاسمى زدوى قال إلا أن يكون الغالب تركها فيستحب
 الاظهار ولا يقتداه (ص) وكراهة حيثما يخصص قريه (ش) الضمير الجوز وبالإلام
 يرجع للثابت والضمير الجوز بالمضاف يرجع لرب المال والمعنى أن السابى يكرهه
 الاستناية أن يخصص قرابة رب المال باز كذا وكذا أياه وأما أعطاهم مثل غيرهم
 فلا كراهة في ذلك أن كانوا من أهلها ولثابت أن يأخذ منها أن كان من أهلها المعروف
 وكذلك يكره لرب المال أن يخصص قريه الذى لا تؤمنه فقته باز كذا فان أعطاه من
 غيره فلا كراهة (ص) وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها ويكره تأويلان (ش)
 قال فى المدونة ولا تعطى المرافضة وجمها من زكاتها اختف الاشياخ في ذلك منهم من حله
 على المنع وعليه فلا يجوز لها على هذا التأويل حله الميزن زكوة من واقعته ومنهم من
 حله على الكراهة واليه ذهب ابن القصار وعليه فلا فرق بين أن يرسم لها في نفقتها أو لا
 وأما إعطاء الزوج كراهة لوجبه وأبى يلزمه فقته فإنه لا يجوز بهلا أشكال القهم إلا أن
 يكون على أحد منهم دين فيكون من المفارسين (ص) ويجازى أخرج ذهب عن ورق
 وعكسه (ش) يعنى أنه يجوز أن أخرج الذهب كتمن الورق وكذلك عكسه أى من غير
 أولوية لأحدهما على الآخر على ظاهر المدونة خلافاً للصنونة وقوله ويجازى واحد
 مسكوك أم لا وأما أخرج الفلاس عن أسد التقدين فاشتمو والاجرام مع الكراهة

فأظهاره ممنوع لأنه خلاف ما استأبه عليه كما في شرح عب والذى فى اليسر أنه يكره (ص)
 مثل قريب رب المال (قوله واليه ذهب ابن القصار) وهو الظاهر (قوله خلافاً للصنونة الخ) أى القائل بأن أخرج الورق
 عن الذهب أحوز من عكسه لأنه الورق أسير على القراء بخلاف العكس أى لأن قعته متعدد كما هو ظاهر (قوله فاشتمو
 الاجرام مع الكراهة) ومقاله عدم الاجرام على أنه من باب انجراح القيمة
 (٢) قول البعض قوله إذا جزم بقصد الحمد فليست هذه العبارة في نسخ المصاحف التى يابى بها والى معنى وقد تجب الاستناية
 على من يتحقق ونوع الزايمته كثرى اه

(قوله الباشمعلقة بانخراج) وهي بالاملاسة أى متلبا بصرف وقته (قوله بقية السكة) أى فى الخرج عنه وأما بقية السكة فى الخرج فلا يصح فيها إذا أخرج عن غير مسكوك حال فيه . وعلم من قوله بقية السكة ان السكة لا بقية فلو كانت من السكك التسعة التى لا بقية لها لامتزج فيها وقته اه . واعلم ان قوله بقية السكة متعلق بمحذوف ليس مرطبا بقوله وجازا . والتمس ويكون الانخراج مطلقا بقية السكة وانما قلنا ذلك لاجل قوله ولو فى نوع (قوله فانه يخرج صرفه مع بقية السكة) لاجل قوله مع بقية السكة لان مصرف الديار المسكوك من حيث كونه كذلك يستلزم اعتبار بقية السكة . (تنبه) . الباقى قوله بقية السكة يعنى من كل دينار لم يعلق حرف جر متصدى القنط والمضى ويعامل واحد (قوله ولو فى نوع) أى خلافاً لمن حنين (قوله ماى ولو) كالمخرج فى نوعه) أى من نوعه (قوله كما اذا أخرج الورق المسكوك الخ) المداوىل انخراج صرفه مسكوكا تام لا وحيدته فيكون صرفه بغير المسكوك اكثر من المسكوك وليس المراد انه اذا أخرج الدرهم المسكوك عن الدينار المسكوك انه يخرج قيمة غير ذلك زيادة على صرفها كما هو المفهوم من العبارة والحاصل ان قوله مع قيمة السكة لاجل ذلك كرم قوله بصرف وقته لانه حيث اريد مصرف الدينار المسكوك بوصف مسكوكه فيلزم من ذلك ٢٥٧ ان ذلك الصرف متصفنا لا اعتبارا بقيمة السكة وبعبارة أخرى فعملهما

(ص) بصرف وقته مطلقا (ش) الباشمعلقة بانخراج أى الانخراج مقدر بصرف وقته وفاق الصرف الشرعى وهو من ككل عشرة دراهم ديناراً وثلاثة يمتص أو زيادة فإذا وجب عليه ديناراً اراد ان يخرج عنه فضة فليخرج صرفه فى ذلك الوقت سواء زاد من الصرف الشرعى أو نقص (ص) بقية السكة (ش) يعنى انه اذا أخرج الورق عن الذهب وعكسه فانه يراهى السكة فخرج قيمتها فإذا وجب عليه نصف دينار مثلاً فى عشرة دينارات مسكوكه كان وحده كذلك فواضح وان لم يصدر مسكوكا اراد ان يخرج عنه وقطاعه يخرج صرفه مع قيمة السكة وأشار بقوله (ولو فى نوع) الى ان السكة تعتبر ويخرج قيمتها ولو فى نوع (واحد) أى ولو كان الخرج فى نوعه فالتنوين عوض عن الضميمة كما اذا أخرج نبر ذهب عن برود نبر مسكوك ومن باب أوله اذا كانت السكة فى نوعين انهم اعتبروا ويخرج قيمتها كما اذا أخرج الورق المسكوك عن برود الدينار المسكوك مثلاً (ص) لاصياغة فيه (ش) صياغة بالمخرمون عطف على السكة أى لابقية الصياغة فى النوع الواحد فكما اذا كان عند مصوغ وزنه مائة دينار واصياغة بمساوى ثمانية وعشرة فانه يخرج عن المائة فقط وفى كناية بغير صياغة وتوابعه عطف على لفظ السكة والمعطوف محذوف أى لابقية الصياغة فى النوع الواحد فممن باب العطف لامن باب التاناسية للجنس وصياغة اسمها والجار والمجرور خبرها وبالجملة صفة خلافاً لشارح أى ولو فى نوع موصوف بأنه لاصياغة فيه أو بكونه لاصياغة فيه

مراته ان اتحد نوع الخرج والخرج عنه متصفاً كأن يكون كل منهما مسكوكا فالامر بظاهر وان كان المسكوك هو الخرج عنه اعتبرته قيمة مسكوكه وان كان بالعكس اعتبر وزن الخرج عنه كن وجب عليه مثقال تبر فلا يخرج عنه ديناراً مسكوكا لو كان كانت قيمته تزيد على قيمته مثقال التبر لان وزن الدينار اقل من وزن مثقال التبر بل يخرج عنه وزنه من المسكوك ولا يعتبر زيادة قيمة مسكوكه وكذا من وجب عليه ربع عشر قطع فضة عنده وزن مائتى درهم شرعية فيخرج عنهم الفضة المسكوكة

٣٣ شى فى وزنها ولا تميز زيادة قيمتها اه . واظهار واقعه أعلم ان معنى قوله بل يخرج عنه وزنه من المسكوك أى اذا اراد ان يخرج مسكوكا لاجل وزن وهذا لا ينافى انه ان خرج غير مسكوك للصاع (قوله فانه يخرج عن المائة فقط) ولو ذهب مسكوكا أى ان يخرج ربع العشر ذهباً مسكوكاً والفرق بين المصوغ والمسكوك انه ان كان كلاهما زيادة ان المصوغ صاحبه كسره واعطاه لجزءه الواجب به الكسرة فلا يمكن للفقير حق فى الصفة والسكك ليس له كسرها فلا يأخذ الفقير ما تابه بل دية فاقب موضوعه فان قلت قدم المورق ان السكة والصياغة والجودة لا زكاتها وقد ذكر هنا انه يخرج عن قيمة السكة مطلقا بقيمة الصياغة فيما اذا أخرج ذهباً ووق وعكسه على أحد الغرلين وهو خلاف ما قبله قلت من ادعى تقدمه من كلمة ما ذكرناه لا يكمل بقيمتها النصاب ولا يزداد ربع العشر بل من المذهب من وزن عشرة نابر من الذهب وقيمتها ثمانية من السكة عشرة وزن ديناراً فانه لا يجب عليه ذلك فان اعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة من عند من الذهب عشرة وزن ديناراً ووزن المسكوك مساوى اربعين ديناراً فانه يخرج ربع عشره عشرين مثلاً وهو له تسعة نابر اربع عشر

فيهما وفود يبارحانه ان الواجب في المسكوك وغيره اخرج ربع عشر ووزة الاخراج ربع عشر قيمته والفقر او غيره من
يسحق الزكوة كغيره من المال ربع العشر المذكور على ما هو عليه ان تبارحوا وان مسكوكا كغيره او ياخذونه بصنفته
او ياخذونه بغيره بصنفته وحسب ذلك مخالفة (قوله اذ لم يكن فيه صياغة فأى شيء يوجب يعتبر الخ) اى ان الاعتبار عدمه
في الشيء فرع عن وجود ما للفرق ان الصياغة مستتبعة (اقول) على هذه الفضة ليس الاعتبار متعلقا بالصياغة بل بالصفة
ثم فيه شيء من حيث انه يقتضى ان الصفة تجتمع الصياغة وليس كذلك (قوله وفي غيره تزج) أى متى اذا كان حتى ووزة عشرون
ديارا وقتب من صوغا لا تورد بشار واردة أن يخرج عن ذلك ورفا خالف فيه فقيل يخرج عن الوزن لاعتبار القيمة وهو قول
ابن المكاتب وقيل الاعتبار القيمة وهو قول أبي عمران (قوله ان يجعله حليا) ليس بشرط كائى عب بل يجوز جعلها مسكوكا
ويدل على ذلك قوله بعد ولا يشترط ٢٥٨ شئ زاد على المسكوك قال في المصباح سبكت أنفسه من باب غنسل والسيكة

القطعة المستطبة (قوله عند
عزله) لا يقتضى ان عزله او مضاف
المنزك كلفه تلتزم لانه لان التمة
المسكوكه تكفى (قوله ولو نوى
زكاته) اى لاحظ الزكوة
بغير نوى زكوة ولم يخطر بباله
الوجوب فان ذلك يجزئ
بموجبه (قوله وتجب
بالتعيين) فاذا عين الفقراء
داهم فان تلك الداهم يجب
انحراجها بحيث لو اخرج غيرها
انتهى هذا الظاهر وليس بخراويل
أراد بالوجوب التصديق وقدره
ذلك ما فسر عليه قوله فلو
تلفت الخ (قوله اى حافة كونه
ناويا) نسبة ما تقدم قوله لانها
عبادة مشتقة على واجب اى
لان الزكوة التى هى واجبة
مستقلة على واجب وغيرها
كدهمها بالعين ولا يقتضى انقى

وهذا اعراب فاسد لانه اذ لم يكن فيه صياغة فأى شيء يوجب يعتبر (ص) وفى غيره
تردد (ش) اى وفى المصوغ غيره اى غير النوع الواحد اى وفى اعتبار قيمة الصياغة
الخاتمة كائى أو احرمة كالأولى وفى غيره اى فى غير النوع الواحد كخراج فضة عن
ذهب مصوغ بشار ورام وأذهب عن فضة مصوغة كذلك وعدم اعتبارها وانما
يراعى الوزن كائى النوع الواحد تردد بين ابن المكاتب وأبي عمران (ص) لا كسر
مسكوكا الا لسبب (ش) هذا معطوف على اخراج اى وبارح اخرج ذهب عن ورق
وعكسه لا كذا والمعنى ان المسكوك ذهباً أو فضة كاملاً أو غير كامل لا يجوز كسر لانه
من فساد مسكوكه الجليل ثم يجوز كسر المسكوك بان يجعله حلياً بل يجوز لبسه كرجسه
وهذا معنى السبب (ص) او هو سبكت الفضة وغيره اى سبكها سبكا كان بها الفضة سبكها
والجعل سبكا وقوله الا لسبب اى فيصور ولا يشترط شئ زاد على السبب (قوله الشارح
اى يجوز الحاجة الى ذلك لبيان الله لا للاحتراز كقوله قال الله (ص) ووجب
فيها (ش) اى من دعوا لها أو تفرقتها فاحدهما كافى ولو جمع بينهما كان ثم سدى نوى
اخراج ما وجب عليه فى حاله ولو نوى زكاته اجزأت وتجب بالعين فلو تلفت بعد
عزله اى حال كونه ناويا اجزأت ولو عزله ناويا بالجمع لينة عند دفعه وان لم يعزله اى
أو عزله اذ نوى وجبت التمة عند تسليها اه وانما احتاجت التمة لانه عبادة مستقلة
على واجب وغيره فاحتاجت التسليوى شئ من الجنون والصغير وله ونقل الشيخ كرم
الدين الاجراميين نسبة التمة وجهها تأمل فان المولى لم يقبل ذلك كرو القدرة (ص)
ونفرقتها بوضع الوجوب (ش) تقدم انية الزكوة واجبة وكذلك يجب تفرقتها بوضع
الوجوب على الفور وهو الموضع الذى يجب فيه المال وقبه المال والمستحقون وأشار

ذلك اشغال الشيء على نفسه وغيره ويوجب بان الغنم على الزكوة الكلمة ويجعل الاشغال من
اشغال الكل على اجزائه وبلاخا في المشتغل عليه التفصيل وفى المشتغل الاجمال (قوله نسي التمة) اى ان اخرج جزءا
من المال قدم ما عليه من الزكوة ولم يتذكر ما عليه من الزكوة حتى دفع ذلك المبلغ لصعوده من هومن أهلها وأما لو عزله
بلاخلا كونه فذاز كلفه يوجب سبكت ونسي التمة عند الدفع والمعنى ان من ترك التمة لتساقط وجهه ونقل ما يندأ
وقوله تأمل خبر اى هو هذا النقل تأمله وقوله فاحتاجت تفرع على قوله عبادة وقوله القدرة الأولى اى قبل الزكوة والمعل قوله
على الفور (يؤخذ منه ما قالوا من انه لا يجوز لانه ان نسي زكاته عنده فعليه على التدرج بل يجمع بين كان مسكوكا
(قوله يجب فيه المال ونسيه المالك المستحقون) لا يقتضى ان هذا الظاهر فيما لو اجفت هذه الثلاثة في موضع واحد وما اذا
اختلف الموضع كان يكون المال في موضع وبالمال في موضع آخر نسيان

(قوله وبعبارة أخرى) هذا - بين من العبارة التي قبلها (قوله فإله بر بموضعها) أي التي حيث فيه وهذه العبارة مؤلفه
 لعبارة هي (قوله وكلام الارشاد ضعيف الخ) عبارة الارشاد لا تختلف من بلد لموضع وجود المسكن فان فعل كروا ويرأت
 والابرة عليه أي لا عبارة عامة والمحصل ان المصنف فصل بين موضع الوجوب وقربه والبيد ان موضع الوجوب وقربه
 حكمه. واحد دون البعد وكلام الارشاد جعل حكم الكل واحدا (قوله أو أعدم أو مثل) أي أو كان القريب أعدم من
 موضع الوجوب أو مثل أو دون الخ (قوله وانظر رد تاويل) راجعت لك ٥٩ فوجدت عبارة من موقفة البارادوصه
 أو قربه وهو ما دون مسافة

يقوله (أو قربه) إلى قوله في موضعه وإذا قلنا أنه لا يجوز نقلها من بلد إلى بلد العذر
 فلا بأس ان تنقل إلى ما يقرب مما هو في حكم موضع وجوبه لأنه لا يلزمه ان يخص
 أهل محله وجهه بل يجوز ما يتأهل أهل الحاجة من بلده فكذلك ما يقرب منها
 وبعبارة أخرى المراد موضع الوجوب بموضع المال وهذا في العين كالخمر والماشية
 ان لم يكن سماع والا فبالعبارة موضعهما وكلام الارشاد ضعيف أو في أو قربه توصية أي
 ان تقررا على نوعين نوع هو موضع الوجوب ونوع هو قربه والمراد بقربه ما دون مسافة
 القصر سواء لم يكن في موضع الوجوب مستحق أو كان بفضل عنه أو أعدم أو مثل أو دون
 لأن هذا في حكم موضع الوجوب فان كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها إليه
 ولا يجوز نقلها إذا لم يكن موضع الوجوب أو قربه مستحق أو كان أعدم فان كان مساويا
 أو دون يجوز نقلها عنه ولكن في المساوي يجوز نقلها في الدين لا يجوز في القدر رد تاويل
 الناصر القائل لكلامه معنون في شرحنا الكبير (ص) الا لعدم ما ذكرناه (ش)
 هذا الاستثناء من مقدورهم من الكلام السابق أي موضع الوجوب وقربه لا في غير
 ذلك الا لعدم في نقلها أكثره لأنه الأقرب فالأقرب بمصرف أقلها في محلها فهو استثناء
 منقطع وقوله أعدم لمعناه هو ان مقهوره موافقة مقهوره بخلافه وسأيتان الثاني هو
 قوله ونقلت فوهمهم والاول هو قوله وأقلت لثقلهم وفهمهم قوله فأكثره لأنه لا بد من
 تفرقة الأقل بموضع الوجوب (ص) بأمر من التي والاييت واشترى مثلها (ش)
 يعني فإذا نقلنا من بلد إلى بلد الحاجة واحتاجت إلى كرام يكون من التي أي
 من بيت المال لأن عند غرضها فان لم يكن في أو كان ولا سكن نقلها فانها تبيع
 الآن في بلد الوجوب ويشتري بثمن مثلها في الموضع الذي تنقل اليه ان كان خيرا
 ولا يضمن ان تلبث وان شافرقعتها (ص) كعدمه مستحق (ش) تشبيه في النقل بأجرة
 من التي والاييت واشترى مثلها (ص) وقدم لصل عند الحول (ش) المشهور ان
 ان كانا نقلت فانها تقدم وجوب قبل مرور الحول أي يقدمها الامام بحيث انها تصل
 إلى تلك الناحية التي نقلت اليها في آخر حوالها فقولهم قد أم أي وجوبها وحدها في العين
 والمشيئة ان لم يكن سماع واما المحرور فهو قوله وان تقدم معشر الخ فقولهم قد أم البناء

القصير على الرابع وقال الناصر
 الثاني في قول معنون ان
 القريب مقدار ما لا تقصر فيه
 الصلاة وأما ما تقصر فيه الصلاة
 فلا تنقل إليه اه المراد لا
 بقصر المسافر حتى يمازج
 كاليوت والبساتين المسكونة
 اه وهو مردود بأنه لا يصل
 للعبارة من غير احتياج اليه
 وفي كلامهم ما يشابه
 لاعمدهم بغير تقرير أي من غيره
 فمن مقبولة قوله البعد (قوله
 فنقل أكثرها) وجوبا كما هو
 ظاهر المسدونة والقدر على قوله
 الاقرب فالأقرب بشرط لا بد منه
 وفي الجواهر ما أكثره ما تنقل
 جوارحه اه فان نقل كلها
 أو فرق الكل بموضع وجوبها
 مع وجوب نقل أكثرها فالظاهر
 الإجزاء فيهما هي (قوله
 بأمر من التي) هذا انقلقت
 بسبب القصر أو بطلان أعمال
 وإيمان نقلت من موضع
 الوجوب إلى غيره فبإجراء منها

٨١ وقابل (قوله منها) ليس المراد بها حقيقة بل المراد بالملكية الجنسية (قوله وان شافرقعتها) هذا ان استوت المسئلة
 فيها والاعتين نقل ما فيه المسئلة واعلم انه اذا كانت المسئلة في نقلها أو شرا مثلها أو بيعها أو فرق في شراعتين والظاهر انه
 هذا استواء المسئلة في النقل بالأجرة وفي البيع وجهه خير فيها كما يخبر عند استواء المسئلة في تفرقة الثمن وفي شرا مثلها
 وظهر من ذلك التقرير ان قوله وان شافرقعتها أي ان كان خيرا (قوله المشهور الخ) مقابله وهو قول الجاهل لا تقدم قبل
 الحول ولا رسلها الا بعد وجوبها (قوله اذا نقلت) أي أو نقلتها (قوله أي تقدم وجوبا) وهو قلبي وقال الثاني جوارزا
 (قوله وما بالمرور فهو قوله الخ) هذا ظاهر اذا تعدد التقديم والافتاد في حوائجهم قبل وفوقه وان قد معشر التقديم يخرج

(قوله المنقول) أي الذي أريد منه (قوله بالتقديم هنا) أي في قوله أو قدمت بكثرة الخ لا يعني أن أو قدمت بكثرة يأتي
 فلا يباين التفسير بل يقتضيه (قوله قبل القبض) ٢٦٠ أي قبض الدين وقبض عن العرض أي وبعد البيع واغالب المحيز

للفاعل أي المترك أو الامام وبالباء المفعول أي المال المنقول للتركاة وقوله وان قدم
 معشرا أي دفعه لمستحقه وقوله أو قدمت بكثرة في عين ومماشية أي دفعت لمستحقها
 ومفهوم في عين ومماشية انه لو كان حرثا فهو وقوله وان قدم معشرا فالتقديم هنا في قوله
 وان قدم معشرا تقديم اخراج وفي قوله وقدم ليصل عند المطلق تقديم نقل (ص) وان
 قدم معشرا أو ذنباً أو عرضاً قبل القبض أو نقلت لدينهم أو دفعت باجتهاد لغیر مستحق
 وتعد ردّها الا الامام أو طاع يدفعها بخلاف في صرّفها أو بقيمة لم يميز (ش) ذكر
 المؤلف سبع مسائل وأجاب عنها بحجوب واحد وهو قوله لم يميز منها اذا قدم تركاة جبه
 وغرد قبل اقراره وطبوعه بكثرة أو قليل ولو اخرجها بعد الاقرار وقبل التسوية احرأت
 ومنها اذا قدم تركاة الدين قبل قبضه عن هو عليه بعد حوله وهذا في دين المتكررات
 الذي لان كحق قبض ومثل المتكررين المدير على العسر وكذلك دين القرض
 وامادى المدير اذا لم يكن قرضاً وهو من جوفاته يدخل في قوله أو قدمت بكثرة في عين
 ومماشية وسواء كان تركه عنه أو قبضه وهذا مستفاد من قوله قبل القبض وذلك لانه
 يدل على انه في دين يوقف تركاه قبل القبض اه ومنها اذا قدم تركاة عرض
 الاستسكان قبل بيعه اماما المدير فدخل في قوله وقدمت بكثرة في عين ومماشية ومنها
 اذا نقلت تركاة دون بلاد الوجوب وقربه في الحاجة ولثلمهم سبأ في انها تجزئ وهذا
 اذا نقلها المسافة القصر وامادى ومنها هو في حكم المبدأ الواحد ومنها اذا اجتمع
 تركاه لشخص من أهلها تم تبيين دفعه مستحقها كمسند أو كافر أو غنى وتعد ردّها
 من أخذها ما لم يتم تعدد هاتهما أو أخذت تصرف في أهلها واماماً اذا اجتمع
 فدفعها لمن ينقسم من أهلها تم تبين انه ليس من أهلها فانما تجزئ عن ربه لان اجتماع
 الامام نافذ لانه حكم لا يتعقب وظاهر هذا التعليق ولو لم يكن ردّها وظهر ظاهر كلام
 في شرحه تبيناً لت ومنها اذا طاع في دفعها الامام جاز في صرفها أي وجاز ولم يعدل
 فيه لانه من التعاون على الانتم والواجب جدها والهرم بينهما ما يمكن وامام الخاترى
 أخذها بان يأخذها كقرن الواجب ولكن بصرفها في مصرفها فانما تجزئ بما كان
 جاز في صرفها لكن قد اختلفا في عدل قبضه ومنها اذا طاع يدفع القبيحة مما يجب عليه من
 حب أو مماشية أو عين ومماشية عليه المؤلف موافق للشهور ان الحجاب وقد اعترض في
 التوضيح بأن غير واحد قال ان المتهور ابرأ اخراج العين عن الحرث والمماشية مع
 الكراهة وصوبه ابن ونس انتهى وقوله لم يميز جواب عن السبع مسائل ويمكن تشبيه
 كلام المؤلف على المتهور بان يجعل قوله لم يميز جواباً عن المجموع وهو لا ينافي ان
 بعض افراد المجموع لا يجوز ويجزئ (ص) لان اكرأ وتقلت لثلمهم (ش) الاول
 مفهوم قوله أو طاع يدفعها بخلاف أو بقيمة أي أن كره في الخاتين ابرأه ولا فرق
 في الاكرأ بين الحقيق والحكمى كمنه ان يحلفه الامام عليها والثاني مفهوم قوله فيها

التقديم في حال الاحتال ان يقول
 فتكون مما قدم على الخول بكثرة
 (قوله وتعد ردّها الخ) لا يعني
 انه لا يجوز مطلقاً تعدد ردّها
 ام لا اعلم انه ناره يشاف بجمادى
 وناره ياكلهم أو صرفهم فيها
 يتعلق بهم فعدوا عرضها ان
 قامت باكلهم أو صرفهم فيها
 يتعلق بهم وكذا ان نقلت
 بجمادى ان غروا فتؤخذ
 وتصرف لمستحقها لان لم
 يغروا وهل يغروا بها للفقراء
 ام لا خلاف وانما عكس المصنف
 وهو ما اذا دفعت لمن طعن انه
 غنى أو بعد فتيان انه فقير أو سر
 فانما تجزئ ويأثم (قوله الا
 الامام) والرعى ومقدم
 القاضي تجزئ ان تعدد ردّها
 والا تجزئ فاقام الدافع
 ثلاثة المترك لا تجزئ تعدد
 بدّها ام لا والامام تجزئ
 مطلقاً ومقدم القاضي فيه
 التفصيل (قوله ومنها اذا قدم
 تركاة عرض الاستسكان) أي
 تركاة في عرض الاستسكان وقوله
 قبل بيعه هذا يقتضى ان يكون
 كلام المستحق على خلاف عطف
 ومطوف فأي وقبل البيع مع
 ان البيع لا يكتفى بل لابد من
 قبض عن العرض (قوله العين
 الخ) واماماً طاع العرض عن
 عين أو حرث أو مماشية فلا تجزئ
 وكذا حرث أو انعام عن عين ولا حرث عن انعام أو عكسه فمامل (قوله ويمكن تشبيه كلام المؤلف) واصل الاول ان تقدم
 بقوله ان قوله لم يميز راجع للسبيل لكن على تفصيل وجواب الشارح بعيد وذلك لانه يلزم عليه جعل قوله أو بقيمة لا معنى له

(قوله فقير نظر لما قلناه) فيه ان من قال بالتواتر يقول يستغنى عنه ما تقدم فلامعنى لقوله لما قلناه (قوله) وقدمت في عين
وماشية (كذا في خط الشارح) (قوله أو وكيل) معطوف على لا رابها أي وكيل يرقها قبل الحول (قوله فانهما يجزئ أي مع
كرامة التقديم خلافا للشهيد ابن هرون بن جوان بخلاف ما لهما على فكلحرف لا يجزئ (تنبه) ه اتفاق المألفين عليه
المسئلة مع انهما معهم قوله وان قدم معشر الالهة معهم لقبه هو لا يعتبره (قوله قيسية) لا تظهر السببية (قوله وانظر في
من غرضه الكلي في الجزئ والمقصود ذلك الجزئ وكانه قال أو قدمت زكاة العين والماشية (قوله في ما في رواية عيسى
الخ) لا يوافق رواية عيسى عن ابن القاسم في العنينة من اجزاء التقديم ٦٦ بالشهر فاما ان تقطع الكفاف أو هذه

التسعة بالكيفية ويصير مجزلا
مختلفا لكل قول والا في حمله
على قول ابن القاسم وقال في
لث والخلاف في اجزاء التقديم
والا فلا شك ان المطلوب تركه
ابتداء في معاص عيسى وأرى
الشهر قريباً على زكوة
ونحوه بالزمن والحاد الملهمة أي
استقلال حال بعض ولا اعلم
خلافا في صمد الاجزاء اذا
قدمت قبل الحول بكثير (قوله
من أقوال الستة) بقية الأقوال
وهي الشهران ونحوهما
أو اليوم واليومان أو العشرة
ايام ونحوها أو خمسة أيام
أو ثلاثة أيام والخلاف في اجزاء
التقديم والا فلا شك الخ (قوله
اذا ضاع من يد الرسول الذي
يحملة للاعدم) فيه انه فعل
واجب يقتضاه انه لا يخرج عن
الباقى فهذا التقرير غير مرضي
كما فاده مع وقوله أزاله
معطوف على قوله للاعدم لانه

تقدم له ونسب فهو نصير مع مفهوم ما تقدم مع انه مفهوم شرط فكان المتسبب ان
يستغنى عما تقدم عن هذا واما كونه ذكره وطناً كما فله بعض الشراح فقير ظاهر
لما قلناه (ص) أو قدمت في عين وماشية (ش) يعني ان زكاة العين والماشية
اذا لم يكن هنالك شاة اذ قدمت قبل الحول لا رابها أو وكيل فانهما يجزئ بخلاف الحرف
كما أشار به قبل بقوله وان قدم معشر الخ وعليل ذلك في قوله عين وماشية زكاة عرض
التجارة وزكاة الدين العين كما تقدم التنبيه على ذلك وفي من قوله في عين وماشية قيسية
أو ظرفية وبعبارة أخرى في عيسى عن أو ظرفية بتقدير ضاف أي في زكاة عين وفي
بعض النسخ بكنه وهي حسنة لان بها علم التقيد باليسير وحمله وهو الشهر ونحوه
على ما في رواية عيسى عن ابن القاسم وهي المشهورة من أقوال الستة (ص) فان ضاع
المقدم فمن الباقي (ش) يعني ان القاسم على حوله اذا ضاع من يد الرسول الذي
يحملة للاعدم أو الساعى أو الوكيل الذي وقعت له قبل الحول بالزمن اليسير أو الكثير
الممنوع تقديمه قبل انضاجها لانهما يفرض عن الباقي ان كانا متساويين وضمن
ما ضاع ساقط عنه قال ابن رشد لان تقديمها تسعة وثمانية فاذا هلكت ولم تصل الى
اربابها ولا بلغت عملها كذا قلنا في عند حوله وقيد ابن الموارث ذلك بما اذا كان التقديم
بالأمد الكثير قالوا لم يقدمها اليوم واليومين والوقت الذي لو أخر جهافيه لاجزائه
فانهما يجزئ ثم لا يلزم غيرهما لكن قال ابن تقي الدين الموارث في (ص) وان
تفجير من ساقط ولم يكن الا ادم مقطوع (ش) أي وان تلف جر من ساقط بعد الحول
بدليل قوله لم يكن الا ادم سقط اذ هو يشعر به قد خوطب ونق المال كله كتلف
جزئه في التفصيل المذكور وهو ظاهر واما ما تفصيل الحول فلا تفصيل في عين امكان
الادام وعدمه وهو بمنزلة عدمه وينظر لما في فان كان له احوال عليه الحول زكاة
والا فلا يعطى ما تلف قبل الحول مما يجزئ ارجاها في حكم ما تلف بعده ولو تلف
في الزمن الذي يجزئ ارجاها فيه كان بعد طلبه بها وقيله اذ هو غير مطلوب بالاخراج

معطوف على الرسول لانها اذا ضاعت من يد الساعى لا يلزم رجاها في وقوله أو الوكيل معطوف على قوله من يد الرسول أي
الوكيل في التفرقة وقوله بالزمن اليسير وهو الشهر على ما تقدم وقوله أو الكثير وهو ما زاد عن الشهر على ما تقدم (قوله
والوقت الذي الخ) وهو ثلاثة أيام أو أكثر وهذا على نقل ابن رشد عنه واما على نقل القاسم عنه فليس الا اليومان كذا قال
مع (قوله ولم يكن الادام) لعدم مستغنى ولعدم امكان الوصول اليه أو لغيره للال (قوله مما يجزئ الخ) بيان لما المعنى من
الزكاة التي يحكم عليها انما يجزئ ارجاها قبل الحول ولا يجزئ ان تلف القليلة بجملة اقتضاها على احد طرفيها وقوله ولو تلف
في الزمن الخ وكانه قال هذا اذا تلفت قبل الزمن الذي يجزئ ارجاها فيه بل ولو تلفت في الزمن الذي يجزئ ارجاها فيه
وبهذا التقرير لا يزال ان الباقية عين قوله ولا يعطى ما تلف قبل الحول مما يجزئ

(قوله الآن يكون انتراجها الخ) الأولى حذف ذلك الاستثناء (قوله انه لو تلف مع الامكان ضمها) الحاصل انه لو تلف
 من النصاب قبل الحول فلا ضمان ولا ضرورة كالمطلق أي غرط أم لا سواء كان قبل الحول بكثير أو يسير ولو كان في زمان بحيث
 لم يخرج بجزءه الاخراج ويقتلر الثاني فان كان نه ابرز كذا الاثلا وامالو كان التلف بعد الحول فان كان بتقريب ضمن
 مطلقا ويطلب بلز كاتسواء تمكن من ٢٢٢ الاخراج ام لا وامالو كان من غير تقريبا فان كان مع امكان الاداء ضمن

والا فلا ونسقط عنه الزكاة
 (قوله أي عزها بعد الحول)
 أي أو قبله حيث يطلب بالتقديم
 (قوله واما لزها قبل الحول)
 فصاعت ضمها قال في
 مراده انه لا يجزى وتقتلر بقرينة
 العدم ويقتلر الثاني بعد
 الضباع هل هو نصاب أو لا كما
 تقدم في قوله فان ضاع المقدم
 ولا يتلر لامكان الاداء ولا
 لعدم مكانه حيث يمكن
 ضاعها في الوقت الذي لا يجزى
 انترجها فيه ولا في الوقت
 الذي يجزى انترجها فيه
 (قوله لا بجزأ) أي ولا يطلب
 بجزأ الباقى لكن تقدم انه
 ضعف (قوله وسواء ضاع
 الاصل يتقصر في حقلها)
 كلام غير مناسب لان النصاب
 لقوله ضاع الاصل ان يقول
 يتقصر في حقله فالكلام في
 ضاع الأصل وهذا لا يناسب
 الاضلعها (قوله أو في عدم
 انترجها) ظاهره ضاع الاصل
 يتقصر في عدم انترجها مع ان
 المناصبه للظاهر ضلعها
 لا ضباع أصلها وعلى ذلك

فيه ولا يكون حكمه حكم ما هو مطلوب بانترجها الآن يكون انترجها سابقه باليومين
 ونحوهما وكلام المؤلف عقيد بما اذا تلف جزء النصاب أو ما عزم من الزكاة بغير تقريبا
 ومفهوم قوله ولم يمكن الاداء لو تلف مع الامكان ضمها وهو كذلك ومنه ما اذا تلف
 بتقريب حيث لم يمكن الاداء (ص) كعزلها فضاغت (ش) أي عزلها بعد الحول فأرباها
 الزكاة فضاغت أي فانها تسقط أيضا حيث لم يمكن الاداء وضاعت بقية تقصير في حقلها
 والانهما ولو قال فتلفت كافى التسليم لكان أحسن لان الضباع لا يطبق على التلف
 ويو باطلاق التلف على الضباع فان وجهه انه بعد ذلك زمة انترجها ولو كان حقله
 فقصر امد يناقاه ابن عرفة واما لزها قبل الحول فضاغت ضمها فاه مالك وقبده ابن
 المواز يسبقه بما اذا عزلها قبل الحول بكثير وامالو عزلها قبل الحول يوم
 أو يومين وفي الوقت الذي لو انترجها فيه لاجرة فلا ضمان قاله في التوضيح (ص) لان
 ضاع أصلها (ش) يعني انه اذا عزل زكاتها بعد الحول لمستهها وقبل ان يترجها
 ضاع الاصل وهو المال المزمع ان الزكاة لتسقط عنه ويترجها لأرباها وسواء ضاع
 الاصل يتقصر في حقلها أو في عدم انترجها بان يمكنه الاداء ولم يقبل أو بغير ذلك
 كان لم يمكنه الاداء وتلفت بغير تقصير في حقلها واما لزها قبل الحول وتلفت أصلها
 فاه لا يترجها انترجها كما يقبده ما تقدم من الجواهر وان كان بعد انترجها فليس
 له ان يترجها لانها زكاة وقعت موقعها (ص) وضمن ان انترجها عن الحول (ش)
 أي وضمن ان كذا اذا ضاعت بعد عزلها أو قبله مع الحال بتفسيره ببيان انترجها عن
 الحول مع الفكن من انترجها عنده فهذا اصرح بمفهوم قوله ولم يمكن الاداء ثم ان
 قوله وضمن ان انترجها الخ محله اذا كان التأخير اليها فان كان يوما أو يومين أو بشئ الا ان
 يقصر في حقلها اقتلص من هذا انه اذا تلف جزء النصاب بعد الحول أو تلف ما يجره
 من الركة كاتسواء قبل الحول وما في حكمه فان كان بتقريب في حقلها ضمن مطلقا وان
 كان بسبب تأخيرها مع امكان الاداء ضمن أيضا لكن فيما اذا انترجها بالمالا فاعا اذا
 انترجها قبل ذلك (ص) أو ادخل عشره مضطرا لا محضنا (ش) يعني اذا عزل عشره
 أو نصفه وأدخله في شمس موطى عدم دفعه لمستهه ثم ضاع فاه يعرضه وان أدخله
 بمحضنا حتى يفرق على مستحقه فضاغت فلا ضمان عليه فيه وان لم يعلم الوجه الذي أدخل
 عشره فيه الى فيه ثم ضاع فهل يصدق في دعواه التعصير لانه الغالب من ادخال البيت

فانما حسب الذي يقول في انترجها لا في عدم انترجها وبعبارة حب احسن ونصه ضاع
 أولا
 أصله يتقصر ام لا يمكن ادائها قبل ضاعه ام لا فلا تسقط ويوجب انفادها (قوله بان انترجها) الباسم بعبارة متلفه بضمن
 (قوله وما في حكمه) هذه عبارة عج وقد قال اردت به العزل قبل الحول باليومين ونحوهما (قوله وأدخل عشره) واما
 لوضاع في البحر فلا يضمنه (قوله مضطرا) بان يمكنه الاداء قبل ادخله أو لا يمكنه وقصير في حقله حتى تلف (قوله لا محضنا)
 بان لم يمكن الاداء وتلفت بغير تقصير في حقله فلا ضمان

(قوله والافتراء) والظاهر عدم الضمان لانه حدثت تحت القرائن على التصديق والتقريب فلا يعلم بخيذه كون الادخال
لتصديق او عدمه الامن بجهة (قوله واخذت من تركه الميت) هذا كلام يحمل ياقى تفصيله في باب الوصية بقوله ثم تركه او وصى
بها الخ (قوله وكها) قال فيله وجد عندى ما نصه أى اكرامه طوف على ٢٦٣ محل الجوار والمجرو و هو من تركه

أو لا يصدق لان الأصل بقاء الضمان فيه تردد واليه أشار بقوله (والافتراء) أى وان لم
يعلم تصدق في الاصل وادعى التصديق فهل يصدق أو لا تردد ولا فرق بين ادخال خبره
منفردا أو في جملة زعمه بعد حصد وذكروه (ص) واخذت من تركه الميت (ش)
أى واخذت من تركه الميت على تفصيل ذكره في باب الوصية بقوله ثم تركه أو وصى
بها الا ان يعترف بجوابها أو وصى بمن رأس المال كالخروج والمأشاة وان لم يوص (ص)
وكها وان يقال (ش) أى واخذت من تركه الميت المستعصا أو توارى ولا وان يقال
سندوان لا يظهر ولا يمنع مال وهو معروف بالمال فلا مانع حتى يظهر ما له لا من
حق الاقتراء والامام ناظر فيه فان ظهره بعض المال واتهم باغضيه فظاهر المذهب
لا يحجب مالك الخطأ من حلف الناس من السعة وليصدقوا بغير عين اه وثبة الامام
ثابتة عينه وقوله (وأي) متعلق بكرها وهو يضم الكاف وقصدها (ص) ودفعت
للامام العدل وان عينا (ش) يبقى ان صاحب الزكاة يلزمه اذا كان الامام عدلا
في اخذها وسرفها ان يدفعها له سواء كانت عينا أو مائنة أو مرقما (ص) وان غرضه
جبرية فغاية (ش) يبقى ان العبد اذا غمر مرقمها اماما وقدره جبرية واخذها من ظهر
رقه وهي معها اخذت او ما بين مرقمها أو انها أو بعضها فغاية في رقبته لا في نفسه على
ما هو ابن تونس كما أشار اليه بقوله (على الاربع) فليصدق ان يدفعه أو يسلط بها
و يبيع فيها وامامها بعد العبد لا يستحق الزكاة فيصام مانع من غنى أو كفر أو كونه من حق
هاشم أو لم يولد جسد شرط استحقاقه فان كان الدافع لهم الامام فانه مخير في وان كان الدافع
لهم الوصى أو مقدم القاضي فان تعدد دواجرأت ولا يرجوع عليهم واما ان كان الدافع
لهم بزاز أو وكيل فانها لا تخير في حشد فان غروا وحملتهم فانه يضمن ما اخذوه ولو طلب
بمسؤول وان لم يعرفه فان كانا واقف فكذا لا ولا فلا ضمان عليه حيث لم تكن فاقعة
والا اتزمت عنه وهذا حيث لم يعلم وبها جملة ويغفر ولا فلا رجوع له بها ولو فاقعة ولا
تخيرته (ص) وركى مسافر وامامه ومخاطب (ش) يبقى ان المسافر اذا دخل على ماله
حول وبعضه معه وبعضه الاثر في بلد فانه ترك كما معه بكل حال انما لا لا جتماع المال
وربه وركى ايضا ما كان عنه في بلد في الموضع الذى هو فيه ايضا ولا يؤثر الاثر في ان
ان يرجع اعتبارا بوضع المالك قال مالك وهو صاحب النوى وقال ايضا يؤثر اعتبارا بوضع
المالك ويشترع على اختلاف في اعتبار المالك أو المال أو مات شخص لا وارث له الا
السلطان يملكه سلطان وماله يملكه سلطان آخر فان في اجوبة ابن رشد ما لم يملكه
والا فلا في تركية القاتب مفيد بقيد من أحد ما خاص اشار اليه بقوله (ان لم يكن

وفاقعة لا يخبره) ولعل وجهه انه لما علم حاله لا يخبره في الدفع كله دفعه لما هو فيه (قوله لم يملكه مسافر وامامه ومخاطب)
يشمل المأشاة بظواهره ولو لم يملك ما بين مرقمها ولحق فتوى بصحة حيث لم يملك قدرها في غيبته عيب (قوله باعصه في
بلده) كذا في غيبته والمناصب ماله في بلد (قوله فاقعة في اجوبة ابن رشد) واما ان يستوطن في بلد السلطان والمالك له
ما بينه فقول يعتبر البلد الذى ماله أو الذى له المال فان غرضه ان يقتصر ابن رشد على الاول

(قوله من وكل الخ) تقدم ان من فعلة الانواع مجرى على ثلثي الاخصيصه وعلمه فالمراد بالكل (قوله ولا ضرورة) ضرورية تسمى لا توصفها بخلافه أى حاصله أو موجودة (قوله فان كان محتاجا الخ) وانما وجدت الضرر وقته لا يؤخر الى أن يصدم يسلفه ما يحتاج اليه ويرى كى اولى ببلده ومستضى كلام المواقيت راجع الى الثاني وفى القسم راجع الى الاول (قوله والمراد بالضرر والخ) لا يقتضى ان الضرر ورأى من من الحاجة فالتناسب ان يقول والمراد بالضرر ورأى الحاجة (قوله فقبل الخ) فى العبارة تقديم وتأخير والتقدير ٢٦٤ فقبل لتعلقها بالابدان وذلك لان نظرا مأخوذ من الفمارة وهى الخلقة فظهرت

العبارة بتأخير كون المضاف اليه مشتقا اشتقاقا كبيرا والقارة وهى الخلقة وفى كذا والقطرة بالسكسرة لقلعة مولدة لا تخرج ولا تخرج من حيث كانت يحمى ز كذا القطر اما اذا كانت بمعنى الخلقة فهى عربية ٨١ (قوله وان كانا أربعة) يتلوه وجه ذلك فان ز كذا القطر اما اسم المخرج بناء على ان المراد المعنى الاسمي أو اسما بعبارة على ان المراد المعنى المصدرى وقد جعل المخرج ركنا من اركانها ويمكن الجواب بان المراد بان كذا المعنى المصدرى وأراد بالركن ما يشوق عابه ذلك الشيء بمعنى ان هذا الانواع الموصوف بالوجوب لا يتحقق الا مع هذه الامور الاربعة (قوله ولا يفتا الخ) زاد فى كذا وانظر الفرق بينها وبين بعض السنن التى يقال على تركها وانظر هل يصح تكرارها أولا ولا ينبغى التوصل بين ان يجمع مشروعيها فكيف يبين من يجمع وجوبها فلا

يخرج عن من وكل أو امام يخرج علميله والا فلا ثلاثين كى مرتين ويخرج حمامه نقط والثاني عام أشار اليه بقوله (ولا ضرورة) أى ان عمل الانواع المسافر حمامه وما غاب عنه ان لم تدعه الضرورة الى عدم الانواع فى ذلك الموضع الذى هو فيه فان كان محتاجا لما يوصله فى عودته الى وطنه فانه لا يخرج حينئذ لا حمامه ولا غاب عنه ويؤخر الانواع عن ذلك جميعه حتى يرجع الى وطنه الا ان يجد من يسلفه فى الموضع الذى هو فيه فانه يلزمه ان يخرج الز كالمن غير تأخير لوطنه فقوله ان لم يكن يخرج راجع لقوله وما غاب وقوله ولا ضرورة راجع لما غاب وما حضر والمراد بالضرر تأخير ما غاب عما حاجته لما يشقه (نبيه) اراد المؤلف بكتاب المال الى خلقه عنده يملكه واما مدفعه قراضا أو بضاعة أو رديه فيصير على ما تقدم فى قوله وتعددت بتعدد المدفعه وتغير قيمها بغير وفى قوله ومدفعه وصحة على ان الربح للعامل بلا ضمان وفى قوله والقراض الحاضر تركبه ربه ان ادارا الى ان قال ومصران غاب الخ فلا يدخل فى كلام المؤلف هنا ولما انتهى الكلام على ز كذا الاموال اتبعه بالكلام على ز كذا الابدان وهى ز كذا القطر وبعبارة أخرى واختلفت وجه اضافتها القطر فليس من القطر وهى الخلقة لتعلقها بالابدان وقبل لوجوبها بالقطر فقبل القطر لانه من آخر رمضان وقبل الواجب بتغير يوم العيد أشار الى ذلك ابن العربي وفى علمه الخلاف الا فى وقت الخطب بها وحكمة مشروعيها الرنى بالفقراء فى اغنائهم عن السؤال واركانها اربعة المخرج بكسر الراء والمخرج بالفتح والوقت المخرج فيه والمدفوعة اليه والمؤلف أشار الى هذه فاشاد الى الاول بقوله ثم الى الثانى بقوله من معشر الخ والى الثالث بقوله وبالاول ليله العيد الخ والى الرابع بقوله وانما تدفع لمرمى الخ ولا يقال أهل بلده على منع ز كذا القطر وانما تقدم المؤلف ز كذا الاموال على ز كذا القطر وان كان متعلقا بأشرف من متعلق ز كذا الاموال وهو الابدان فانها أشرف من الاموال لان ز كذا الاموال دعامه من دعائم الاسلام ولما وقع الخلاف فى وجوبها وسنيتها والمشهور الوجوب أشار اليه بقوله

(فصل يجب بالسنة شاع (ش) أى يجب على المكلف وجوبا ثابتا بالسنة شاع من جميع الانواع على المعروف لخبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة القطر عن رمضان شاعا من غير مواضع من شعيرة العبد والحر والذكر والانثى والصغير والكبير

يكثر لانه قول بالسنة اه وكذا لا يفتا تولى على صلا العبد بخلاف الاذان والجماعة والكبير فماتوا على تركها وقيل فى الاذان انما يقتل على تركه لانه يشكرو ويتوقف الاعلام بدخول الوقت عليه (قوله دعامه) أى ركن من اركان الاسلام (قوله على المعروف) أى شاع من جميع الانواع على المعروف ومقابله ما لا ينبغى يؤدى من البرمدين وهو متعلق شاع كاشهم من شرح بهرام الكبير (قوله أو صاعا الخ) اقتصر على هذين مع انها يجب فى غيرها الكونه الموجود اذ ذلك (قوله على العبد والحر) أى حالة كون الصاع كائنا من العبد والحر

(قوله كل مدرك وثلاث) كل مدرك الدين المتوسطين لاقبوضتين ولا مبسوطتين وقد رز الصاع فوجدا ربع حقائق بحضرة الرجل الذي ليس بتظيم الكفيع ولا صفيها وما ذلك قدح وثلاث (قوله ان كل على مسته سند) هي اذ الما يقدر على كل الصاع بل على جونه قال سند في الطرائق فمدر على بعض الزكاة أخرجه ٢٦٥ على ظاهر المذهب لقوله صلى الله عليه

٣٤ بقي في مالاي الهند من سقوطه بالين (قوله وهل بأول ليلة القدر) أي عند حروب الشخص فيه
فحصل فرحة الظفر فانسب العدة أو غيره فتلعب أو غنوه في هذا اليوم عن السؤال والفتاها من فارت ولادته وقت
الغروب أو طلوع القمر ومان حشد بمنزلة من ولد وقته ومان بعد لا ينزل من ولد بعدها وإن من فقد وقتها من فقد قبل
قوله الظفر الجائز) فقل ما وجه كون الظفر عند الغروب جائزاً لو بعد القمر وأجابه فان أولئك القطر بالفعل فهو ليس

توجب في موضعين وان اريد بالثبته فهو واجب في الموضعين (قوله من اغلب القوت الخ) نقل ابن ناجي عن بعض اشياخه
والمعترف في الغالب فيما يختار به من شهر رمضان لانها قبله اه (قوله من اغلب القوت) لان الذي يغلب اقتبانه انما يكون
من الاصناف الثمانية واما القطاني ٢٦٦ فلا تقتات الا في اوقات الضرورة واعلم انه قد اثنى الشيخ عليه بانه يخرج من

الحرم واليمن مقدار عيش الصاع
أى عند أوقهم وعشائهم في ذلك
اليوم ولم يرض العزلى كلام
الشيخ وقال الصواب انه يكال
أى يؤزن قال الخطاب وما قاله
الشيخ ظاهر وهو الموافق لما
يأتي في كثرة الظاهر (قوله
وقيل ثقتنا) هذا هو الظاهر
دون الاول وذلك لان الأغلبية
والغلبة متماثلة القوت الغالب
فلا تعلق لها بتكرار الصاع
كل عام وعنده (قوله لكنه
في معنى المشتق) الذي يظهر انه
ظرف مستقر متعلق بمحذوف
صفة الصاع على ما تقرر من
أن الحرور ان بعد التكرار
المحضة صفات (قوله اقط)
بجسه اقطان الخ حاصله يخرج
من واحد من التسعة ان اتفرد
ومن غالبه ان تصدو قلب
واحد ومن أى واحد ان لم
يغلب شئ (قوله خائر اللبن)
جامده (قوله والقسم أفضلها)
انتهى في المجموعة أحب الى أن
يؤدى في البلدان من الخلطة
واداء السلت أحب الى من
الشعر والشعر أحب الى من
الزيت والزيت أحب الى من
الاقط اهـ (قوله فلا يبرز)

الاخلاف فيمن كان من أهلها وقت الغروب وصار من غير أهلها وقت الفجر كالزوجة
اتطلق والعبد يباع أو يعتق وعكسه كن تزوجها أو ملكها بعد الغروب وقبل الفجر
أى ويقتل الفجر اذ لو طلقت أو بيعت قبله لم يجب تركه على القولين وبعبارة أخرى فمن
ليس من أهلها وقت الغروب على الاول أو وقت الفجر على الثاني سقط عنه ولو صار
من أهلها بعدئذ مات أو بيع أو طلق بائنا أو اعتق قبل الغروب سقط الزكاة عنه
وعن الباين والطلق والمعتق انما هو بعد الفجر وجبت على من ذكر كذا قالوا وفيها
القولان فحبس في تركه الميت وعلى المالك والمعتق والباين على الاول وعلى المشتري
والعتيق والطلقة وتسقط عن الميت على الثاني وان ولد أو قبل قبل الغروب وجبت
انما هو بعد الفجر سقطت انما هو وفيها من القولان الوجوب على الثاني لاعلى الاول
(ص) من اغلب القوت (ش) يعنى ان زكاة القطر يخرج من اغلب قوت أهل البلد
في جميع العلم من غير نظرا في قوت المخرج • ولما كان الصاع هنا يسكر على كل عام أى
اغلب باليمن بخلاف الصاع المخرج عن مصر انما يقع لفراد الناس فغيره في باب
اختيار يغالب وقيل ثقتنا في العبارة ثم ان قوله من اغلب القوت يصح فغيره في باب
وبصاع لانه وان كان جامدا لكنه في معنى المشتق لانه في معنى مقدار أو يكال ولما يكن
الاعتبار بالاغلب مطلقا بل يكون من أصناف مخصوصة تسعة اذا وجدت لا يميز غيرها
ولو كان الغير اغلب اشار الى غلبته بقوله (من معشر) ولا يريد كل ما يجيب فيه العشر بل
القسم والشعر والملت والملت والزيت والقر والذرة والارز والذخن والى التاسع بقوله (أو
اقط) بفتح الهمزة وكسرها وتكسر المقادير على الاول وتسكن على الثاني خائر اللبن
المخرج زبد والقسم أفضلها • ولما اريد بالمشترى الثمانية المذكورة وقع التاسع فيها
المراد بغير غيرها فلا يميز الانواع منه متى وجدت ولو غلب اقتبالت ذلك الغير وغالب
ابن حبيب في العسل خاصة قايلا الانواع منه اذا غلب اقتبانه ولو وجدت التسعة ذروا
في مختصر الواضحة من ماله خمسة المؤلف بالرد فقال (غير عسل) وقوله (الان يقتات
غيره) أى غير المعشر والاقط من عسل ولحم ولبن وغيرهم فيخرج من ذلك الغير عسل لم
يوجد شئ من الانواع التسع والحاصل انه اذا كان القوت واحدا من التسعة فإنه يخرج
بما غلب اقتبانه فان لم يفتش شئ من التسعة واقتبته غير ما غلب فإنه يخرج مما غلب اقتبانه
من غير التسعة أو ما اتفرد بالاقتبالت من غيرها وهذا حديث لم يوجد شئ من التسعة في
المستثنين فان وجد شئ منها اخرج منه ان كان الموجود منها واحدا فان تعدد فإنه يخرج
في الانواع من أى صنف منها وفى كلام المؤلف أمور ينبغي ان يعلم على التشرح الكبير (ص)

الانواع منه حتى وجدت الخ) منه نظير بل ظاهر النصوص كما يعلم بالاطلاع على بحثي تحت اسمهم حتى وعن
اقتناو غير التسعة يعنى منه اذا كان عيشهم ولو كانت موجودة أو بعضها والشارح وغيره تبعوا الخطاب (قوله وفى كلام
المؤلف أمور الخ) عبارة في لئلا ثم ان كلام المؤلف ظاهره مشكل من وجوده من الله عبر بالغير الشامل للقطاني وغير ذلك
فيهم منه انه يؤدى من جميع ذلك اذا غلب اقتبانه ولو وجدت الاصناف التسعة واحدا هو وليس كذلك وقد خصصناه

بالمزاد وهو في قبيلته بذلك تابع لصاحب الحماوى ومنها أخرج العلى ولا خسر صبيه لما أخرج عما سواه وقد التفتله
وسجها وهو الرذلى ابن حبيب ومنها الاستثناء بوجهه لأن يقتار أخيره فظاهره الإخراج من ذلك الغدير ولو وجدنى من
المعشر وليس كذلك اهـ ثم إن عب جعل الصور خاسية على ما تقدمت مما اعترضه على نت فقال فعمل ان هذا شخص صور
احداها وجود التسعة مع اقتيات جميعها سوى فخرى في الإخراج من أبيه اهـ فانما وجودها مع غلبة اقتيات واحدها
فتمنع الإخراج منه فانما وجودها وبعضها مع غلبة اقتيات غيرها فاجب منعها فخيرها ان تعدد ولا ينظر لما كان غالباً قبل
تركها وواحد ان تعدد ولو اقتيت نادرا بارافها فقد جمعهام مع غلبة اقتيات غيرها فاما غالب خلسها فقد جمعهام مع اقتيات
غيرها متعددا من غير غلبة شئ منهن فخيرى واحده وقد يقال بدلى على المراد بالبعشر خصوص الخبائية (قوله عن كل مسلم)
من باب الكل الجبى أى عن كل فرد فرد لان باب الكل الجموعى لان هذا لا يفعله أحد (قوله يمينه) من مسلم أى مسلم
مؤمن له وكان الواجب ابراز الصغير على مذهب البصرى فلعله منشى على ٢٦٧ قول الكوفيين والبس مامون لان

وعن كل مسلم يمينه (ش) هذا عطف على الجار والمجرور ومن قوله عنه أي يجب على
المكلف صاع عن نفسه وصاع عن كل مسلم يمينه أي نازمه مؤثره شرعا بجميعه من الجهات
الثلاث الألفية ويكون المراد بالصاع الجنس لا البدن كلامه وهو من الأصاع الواحد
يخبر جمعه عنه وعن يمينه وما احتجز بالمسلم عن يمينه من الكفار بسبب من الأسباب كزوجة
أواب وأولاده وعبيد فصار وانظر هل يجب على الكافر عن يمينه المسلمين مثل أن يقاتل
عبدًا لمسلم فهل شوال قبل زعمه أنه أو لم أهله أو يكون له قربة صلوات في نفسه
كأنه قال سند ومقتضى المذهب عدم وجوبها على الكفار وهو قول أي خيفة
وقال أحد يجب والتأني قولنا لكن ظاهر كلام المؤلف وافق ما لا جد ولا ينافيه
قوله يجب بالسنة صاع الخ لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ثم عذبهات
الثقة الثلاث لأنواع ما عداها مشرأ ولها بقوله (بقراءة) وبالسببية متعلقة بيمينه
فدخل الإيوان والاولاد كورثي يحتلوا تأذين على الصكب والانات حتى
يدخل جن الأزواج أي يدعو إلى الدخول ولشأنها بقوله (أو زوجية) أي ولو أمة دخل
جها أو دعى إلى الدخول وسواء كانت شنية أو فقيرة أو مطلقة زوجية لا باتنا أو حاصلا
ولهذا جعلها سببا مستقلا ولم يلحقها بالقراءة والالسقت ينسرها ثم إن المؤلف بالغ في
الزوجية فقال (وان لا ب) يعني أنه يلزمه أن يخرج من كفة الفطر عن زوجة أي يريد إذا
كان الأب فقيرا أو الضعيف قولا (وخامها) القيمة التي وجبت بها النفقة فيشمل القرابة

ولا ينافيه الخ وذلك لأنه لا يشرع فيهم المخافة وإن تنوهم المخافة مع انضمام الكلام بضمه بعض (قوله ولا ينافيه الخ) كانه فهم المخافة من كون الكافر ليس من أهل السنة فتأمل (قوله بقرابة الخ) كالاولاد والابناء المتقران يخرج المسافر بقتله ومن عونه بالتزام (يصلح من طلق بقاتلها هو حامل فاته لا يلزمه فطرته) وكذا (قوله أزوجة) وكلامه يشمل الأزوجة الامعة وكذلك لان المشهور ان تقتطع الزوج وظاهره مشهور في زوج العبد ففطرته زوجته ولو حرة فعليه زوجون انضافه عليهم من غير خارج وكسب وليست على سنده (قوله ولها) أي ولها التعميم وهو قوله لهما أو كانت غنية الخ (قوله فيقتل القرابة الخ) أي فيقتل كلامه خادم الاولاد والاب والام وخادم زوجة الاب وعليه ينشر قوله في التبصرة لو كان لكل من أو به خادم لا يستغنى عنهما وهما فقيران أدىتهما من خادمهما اذا تزكى الأم في عصمة الاب فان كانت في عصمة وكانا يستغنيان بخادم الاب عن خادم الام اداها عن الجميع لخادم الام والام واستغنيا بخادم الام لم يؤد عن واحد منهما ليستر الاب بخادمه فعليه بهما أو يؤدى من عنهما ومن زوجته وعن خادمه أو الولد يكون له ان خادم كذلك اه (تمت) يخرج الاب عن ابيه وابنه بطله بهان صفران بلغ أي قادرا فلا يغن اعلامه لانه لا يذوق (الز) كانهن المتعطل

المذهب قاله ابن فرحون وأعلامه قائم مقامه (قوله ولا تعد نفقة الخ) وأما قوله فوله وغيره يخرج عن خادم واحد وجسه
إذا كان لا يملكه منه فإن كان لا يملكه من اثنين فأكثر أخرج عن ذلك ١٥ ولا خصوصية ذلك بخدم الزوجة بل خادم القرابة
كذلك (قوله ولو مكاتباً) سم كان عائداً على الرقيق لا يبيد كونه عبداً وفي كتابه أخرى بأن النفقة وإن سقطت عنه مالا فهي
متروقة ما لاقت والى ذلك يشير الشارح ١٦ بقوله لأنه إذا عجز رجب رقيقاً (قوله لأن نفقته على سيدهم) أي مباشرة

(قوله مكاتباً) أي ابن التصار
(قوله نفقته ذات نظر) أي اعتبار
الترقية بمن من ربه ومن لا يربى
بعد القبض فيه نظر وقوله فقد
تقدم أي لأنه قد تقدم ذكره
في كتابه المسمى
إذا قبضت بعد أحوام وهو أنها
تترك كل عام أو عاماً على ما في ذلك
من الخلاف فالذي يرجع إليه ما
ورجحه ابن قتيبة السلام وهو به
ابن يونس أن التزم المصنوع تركي
لكل علم ولا ينال القاسم تركي لعلم
واحد فكل من تركه فلهذا لا ينال
إذا قبض كذلك (قوله مصنوع
بتهذيب) الظاهر أنه التركيب
فصل فاعل مصنوعه ما على ما
ذكر والمعنى مصنوعه من تهذيب
المطال عبد الحق ويكون قوله
انتهى أي انتهى كلام التناقل
لكلام ابن القصار وبسبب الحق
فتدبر (قوله وأقر البائع بوطناً)
فان لم يقربها فيقال لها
مستبرأة فتنفقها وز كانه طهرها
على مشترى (قوله على المشهور)
والخلاف ينافي البيع بخاركا
بقصد سيدهم في وسيله ومقابلته
يقول بان المالك يقتل بالعقد

والزوجة ولا تعد نفقة خادم الزوجة وكذا فطرته إلا أن تكون ذات قدور
ولأنها بقوله (أورق ولو مكاتباً) يعني أنه يلزمه أن يخرج زكاة الفطر عن عبده
وأما أنه ولا فرق بين القن ومن فيه شائبة كالعبد وأم الولد والمعنى إلى أجل وكذلك
المكاتب على المشهور ولأنه إذا عجز رجب رقيقاً فلهذا لا يبيد كونه عبداً ولا يملكه
أو التصار فكانت قيمته من أأدونه أو حصاه أو مرضى أو زنى أو ذوى شائبة وخص
المكاتب بالذ كذا لاختلاف فيه قال فيها ولاز كانه على عبده العبد أي لا يتركهم سيدهم
لأن ملكه غير مستقر ولا سيدهم لأنهم له وأعباده وأعمالهم كلها بالانتزاع
ولا يلزمهم أن يخرجوا عن أنفسهم لأن نفقتهم على سيدهم (ص) وأما رجب
(ش) هذا عطف على ما في حيز لو شاركه في الخلاف فإن لم يربى لم يجب وحكم المصنوع
كذلك أي يفرق فيه بين من يربى ومن لا يربى قاله ابن القصار قال عبد الحق أما في
حالة كونه في يد الغاصب فكذلك قال وأما أن قبضه بعد سنين ففي ذلك نظر فقد تقدم ذكره
المشبهة المصنوعة إذا قبضها بعد سنين من الغاصب فقد رتبنا صريح تهذيب انتهى
(ص) ومبنيها موضوعة أو شياء (ش) يعني أن من باع أمة فيها موضوعة كان
من على الرقيق أو من وضعه وأقر البائع بوطنها فإن نفقتها وز كانه طهرها على بائعها على
المشهور ولأن الضمان منه حتى يخرج من الاستبراء وكذلك من باع رقيقاً على الضمان لهما
أو لأحدهما فإن نفقته وز كانه طهره على بائعه لأن بيع الضمان رخص (ص) أو خدما
(ش) يعني أن من أخدم عبده لشخص مملوكة موطوءة أو رقيقه فإن زكاة فطره
على مالكه بقية لاه على مالك منفعته كنفقته وأشار بقوله (الخرقة فصل في خدمته)
أي أن من أخدم عبده مملوكة موطوءة أو قاله أنه أخدمه بصدده فإن نفقته وز كانه طهره
على من خدمته على المشهور وأدلى بقوله أسبقه منتهى ثم إن بظاهره أن زكاة الفطر
على الخدم بالكسر كان من رجب الرقبة له أو للموصى بهما بدل الاستثناء وهو أحد
قولين في الموصى بهما والراجح أنها على الموصى بهما فالاستثناء مشكل الآن يقال
مفهومان لا يمكن حرية فلا يكون على خدمه ويقص فإن كان من رجب الرقبة للخدم
بالكسر فلهما وإن كان من رجب الموصى بهما فلهما (ص) والمشتري والمبعض
تدبر والمالك ولا شيء على العبد (ش) المشهور أن العبد المشتري زكاة فطره على قدر

فصيل إل كذا على المشتري (قوله حتى يخرج من الاستبراء) المراد حتى ترى الدم لأن المراد الاستبراء المخلص
الحقيقي لأنه أقره من ضمان المشتري بخلاف التواضع (قوله على المشهور) ومقابلته ما قاله محمد من أن ذلك على من له الخلعة
وما قاله عبد الملك أن طالت حتى على من له الخلعة والأقل من له الرقبة قلها بالبيع (قوله الآن يقال مفهوم الخ) فيه شيء
وذلك لأن هذا منطوقاً لمفهوم وذلك لأن الذي من باب المفهوم الاستثناء ولو قلنا أنه من باب المنطوق في الكلام منطوقاً
وأقول ولا حاجة لذلك لأن السبب في صورة ما إذا كان المرجع لشخص آخر فإن الرقبة هو التي يملك الرقبة لا الخدم بكسر
إل إل إلا أن فيه شيئاً من جهة أخرى لأن هذا الذي المرجع له لا يقال له الآن عبده فتدبر (قوله المشهور أن العبد المشتري الخ)

ومقابلها ما روى عن مالك أن على كل واحد منهم مائة كاهة وقيل على العبد (قوله لأن العبد لا يتفق الخ) هذا لا ينتج حكم لزوم تركه فطر زوجته قالوا لأن يقول وكذا لا يلزم العبد تركه فطر زوجته لأن يفضل عن قوتهم فيخرجهم ويكسبه فضله فيخرج (قوله من خراجها الخ) كاهة أراد بالخروج ما يجعل عليه كل يوم من درهمين أو ثلاثة وبالكسب ما يحصل من ربح في تجارة كان يبعثه السيد دراهم فيخرجها ويورثها للسيد (قوله ولتأخذ الخ) ٢٦٩ قال عجم ما ملأ الله أدمي

على ضيف وهو أن المالك ليس بالواقف والمعتد أن المالك في الشيء الموقوف للواقف تركه العبد المذكور يستدعي واقفه هذا هو الذي يوجب القسوى لمقتضى ذلك في عبادة السيد لما تقدم (قوله فالتقصر قولها الخ) المناسب أن يقول مع قوله لأن هذا الكلام إنما هو كلام أبي الحسن فالتقصر إنما هو قولها أمي الحسن وأما قولها فالتقصر فيه تقصير ونهاه يستبأن يؤدى بعد التبر من يوم الفطر قبل القدوا إلى المصلى فإن أداها بعد الصلاة نواسع اه والمحول عليه كلام المذوقه قدس دري أشبه أنه عليه الصلاة والسلام أمر بأولها قبل القدوا إلى المصلى ويوافقه نص المواقف ونصه فيها استحب مالك أن تؤدى تركه الفطر بعد التبر من يوم الفطر قبل القدوا إلى المصلى لوقوله قد أفهم من تركه إلى المصلى أى من آخر تركه الفطر ثم غذا كراهة إلى المصلى فصل ١٥ (قوله) وأما استحباب أخرجهما الخ فهذا مما يحقوى ما في المدونة وكذا قوله

المصنف فيه فيخرج كل واحد من المشرقة على قدر حصته وهذا معنى قوله بقدر المالك وكذلك العبد المبعوث وهو الذي يبعثه من بعضه رقيق يخرج تركه فطره على قدر المالك بمعنى أن صاحب الجزء الرقيق يخرج من ذلك الجزء وأما الجزء الحر فلا شيء فيه أو كان العبد مشتركا بينه وبين غيره فله أن يخرج تركه فطره عن حصته ولا شيء على العبد في حصته وهذا معنى قوله ولا شيء على العبد وكذا التزام العبد تركه فطر زوجته لأن العبد لا يتفق على تركه فطر زوجته من خراجها ويكسبه لأنها السيد ولتأخذ فلا تركه عليه ولا على أحد عنه وهو الموقوف على مصدر (ص) والمشرقة أى فاسدة على مشرقه (ش) يعنى أن العبد المشتري شراء فاسد تركه فطره ونفقته على مشرقه بحيث يفضله لأن الضمان منه وأمرى منه المصلى (ص) وذهب أخرجهما بعد التبر وقيل الصلاة (ش) يعنى أن تركه الفطر يشدب للمزك أن يخرجها يوم العبد بعد طلوع غره قبل صلاة العبد ولو بعد الغدوا إلى المصلى أو الحسن يحمل الاستحباب إنما هو قبل الصلاة فلا أداها قبل الصلاة بعد القدوا إلى المصلى فهو من المستحب أن يعنى فالتقصر مع قولها المستحب أخرجهما قبل القدوا إلى المصلى وبعد التبر فإن لم يذهبها حتى طلعت الشمس فقد فعل مكرها فان يذهبها ثانياً وإنما استحب أخرجهما قبل أن يروح إلى المصلى لئلا كل منها التقصير ذلك الوقت قبل غدهما إلى صلاة العبد لقوله عليه الصلاة والسلام أخرجهما مثل هذا اليوم عن السؤال وقال الله تعالى قد أفلح من ترك ذكراً سم به فعلى أى يخرج تركه الفطر ثم يغدو ذكراً الله تعالى إلى المصلى فصلى (ص) ومن قوته الأحسن (ش) يعنى أن من كان يقاتل أحسن غالب قوت البلد فانه يستحب أن يخرج من قوته الأحسن فإذا كان غالب القوت الشعر وهو يقاتل القمع فالمستحب أن يخرج من قوته فقوله الأحسن أى من قوت أهل البلد ومن غالب قوتهم (ص) وغربة القمع إلا أفلحت (ش) أى يذهب غربة القمع الذى يخرج تركه فطره من القمع الفطر الآن يكون القمع غائباً عن غربة حيث كان غلبته يزيد على الثلث ويستحب حيث كان غلبته الثلث فما غلبه يسير كما في باب القسمة كما يقيد التقل ثم انه لا مفهوم للقمع بل كل مخرج كذلك قال القرافي ولا يجوز السوس الفارغ بخلاف القديم المتخلف العلم عندنا وعند الشافعية (ص) ودفعه زال فقره ورفقه (ش) يعنى أنه يستحب لمن

أى يخرج تركه الفطر (تفسيره) فانه لم يوجد من تحقق في الوقت المندوب فعزلهما كأن أخرجهما (قوله فما غلبه يسير) لم يسير قدره وقوله كما في باب القسمة أى أريد أن يسم شئ من القمع فيه ثلث فيجوز فيه ما هنا (قوله) كما يقيد التقل أى ما لا حاصل على هذا التفسير أنه موافق للقل والافتقار المصنف بتقريراً خروصه أى يذهب غربة القمع الذى يخرج تركه فطره من القمع الفطر الآن يكون القمع غائباً عن غربة حيث كان غلبته يتقصر من النصاب ولا يتعدى الثلث ولا يفقره (قوله فما غلبه يسير) ويوجب على سيده أخرجهما عنه ويلزم بها فيقال تركه فطر أخرجهما من واحد من بين عام واحد

(قوله وجبت عليه) شاه على انها يجب بالغير (قوله وجبت على المعق بالفتح) أى شاه على انها يجب القبر (قوله أى الزائدة
مكرهه) أى حيث تحقق الزائد لأن شئ (قوله يؤدى بالمدالكه) الذى هو مدعاهم وهو مدعاهم (قوله إخراج المسافر)
فى الحالة التى يخرج عنه أهله والواجب عليه الإخراج والتعديب الإخراج لا يتباطأ لاحتمال أن لا يخرج أهله عنه (قوله
أذاترك عندهم ما يخرج منه) ليس ٢٧٠ بشرط بل حيث أوصاهم ووفقهم بحسبى (قوله أخرج من الصنف الج) وإذا

لم يعلم المخرج بالكتبه صنف
ما يكمل المخرج عنه أخر الإخراج
حتى يعلم كذا ينفى (قوله يعنى انه
يجوز الج) يعنى خلاف الأولى
(قوله أى ويجوز دفع قوته الادون)
كذا فى نسخة إذا كان كذلك
فى العبارة حذف أى وجاز
الدفع من قوته الادون (قوله
وليس له الإخراج من قوته
الادون الالهز) لا يعنى ان هذا
هو المطلق لقول المستصف سابقا
من أغلب لقوت (قوله وفى كلام
الشراح ح نظر) عبارة
بهرام أى إذا كان يقاتل أدنى
من قوت أهل بلده فلا يتلوان
يكون لشع أو أقلان كان يشعل
ذلك لضيق وعدم مقدرة على
التيات غيره فانه يجوز ان يخرج
من قوته وذلك لانه لو كان
يخرج من غيره لكان من باب
المخرج والمشتقون كان به له
شخصا على نفسه وبهية وهو
يشدر على اتيان الأعلى فانه
يكفى ان يخرج من غالب قوت
أهل البلد اه الا انك خبر بان
مأثله الشارح هو المتيين قال

محسنى ثم اذالمسئلة مفروضة هكذا فى كلام الأئمة ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان هذا مفرع على اعتبار فقره
الغالب أى اذا قلنا باعتبار غالب القوت فان أعطى الادون لشع فلا يجوز ولغيره أو عادة أى وأعلى هذا شرحه وأقره
وتبع المؤلف فى هذا التفرع على قول ابن الحاجب ويخرج من غالب قوت البلد أو كان قوته دونهم لا لشع يقولان وهو
بخبر صحيح اذن اعتبر الغالب لا يجوز الإخراج من الادون الالهز كفى ابن ونس وابن رشد وغيرهما قالوا بل الإخراج من الادون
المشروع مقابل لقول باعتبار الغالب لا مفرع عليه اه (قوله وبعبارة الج) هذه العبارة مقابلة للعبارة الأولى وهى
مواظفة لفظ المصنف ولا يعنى ان قول المصنف لا يشع بما يؤدى هذه العبارة

أقول وأعادة كالدوى الخ) شعتفون للعبة ولا يجوز (قوله وانظر لواقته لمكسر نفسه) في ذلك الجزم بنعزم الإجراء فقلان عجم
 (قوله نأو يلان) (والراجح الأول) (قوله باليوم واليومين) كذا نص المدة من هو الراجح خلافاً لآية الجلاب الثالثة فإنه لم يعمل
 عليه كآقوله سخيلاً الصغير (قوله عن زمته) قصر الكلام على حالة الوجوب في شرح عب التميمي فقال أولاً لا يسقط
 طلبها وجوباً فيجب وبها فيجب شديداً يستدب سبب ولا ياتى مادام يوم القطر ٢٧١ باقياً فان أخرها عنه من أين وسيت علمه
 أنهم مع القدرة (قوله وانظر

الخ) ولا يقدح في التفرع خبر
 أغضوه من السؤال في ذلك
 اليوم لا احتلال ان الخطاب بها
 بعد جبر المحاصل لهم أو بعضهم
 من ذلك السؤال ومها بعد دفعه
 علمه فيه (قوله لئلا تلحق) بفتح
 اللام أي ملابحة (قوله ولا تلحق) بفتح
 أي التعاون وقوله وقد فانت
 أي الشعائر (قوله فقير) أي فقير
 الزكاة على الشهر وقد فانت
 نصب لا يكتفي بعمامة وقال
 القمي لا تدفع له ويؤخره خبر
 أغضوه من موافق هذا اليوم
 وقدفع للمباكن بالاولى أي
 فالمسح باعتبار أنها لا تدفع ان
 يلها وغيره بمعاد المساكين
 (قوله) ليس للإمام ان يطلبها
 كايطلب غيرها ولا يأخذها كرها
 وان يقال (قوله الاقرئين)
 هنا سعة مخذوفة والتشديد أي
 الذين همال كان الاولان من
 اركان الاسلام دليل قوة شرع
 في الكلام على الثالث الخ

• (باب الصوم) •

شرع الصوم في السنة الثانية
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات والسلام كذا القطر (قوله الامساك) أي مطلق الامساك والكف عن الشيء
 ونسبه قوله تعالى ان شئت الرحمن صوما أي صمتاً وامساكاً عن الكلام (قوله وشرعوا الامساك) فيه اشارة الى أن الصوم
 عبادة فعملية لا عادية لان الله تعبدنا به كالصلاة أمرنا به فهو عبادة فعملية كسبي وقد علمنا بقاعدة الاصولية ان المكلف
 به فعمل أمرنا كان بخلاف أو نهى على اختيار فقبل قول من قال عبادة عديمة اه الا ان يقال من قال عبادة اراد أنه
 لا صورة في الخارج حسنة كالصلاة (قوله مخالفة) أي حالة كون الامساك مخالفاً للهوى وادباً فإلزامه بان يكون
 مراد الصائم لان الصوم توقف على ذلك اذ لو خلا عن ذلك لصح صومه

لفقره اتفاقاً وأعادة كالدوى بأكل الشعر بالحاضرة وهو على أحد قولين حكاهما
 في توضيحه لاشعوبه إليه أشا بقوله (الالتصاع) على نفسه مع قدرته على قوت البلد فلا يجز به
 وانظر لواقته لمكسر نفسه (ص) وانراجه قبله بكاليومين وهل مطلقاً أو لفرق
 تأويلان (ش) يعني أنه يجوز للمكلف ان يصريح كذا فطره قبل يوم العيد اليوم
 واليومين والثلاثة كافي الجلاب وهل هذا الجواز مطلقاً أي سواء كان المتولى
 لتقريبها صاحبها أو الامام أو غيره وما هو فهمه التصحى وشهر وعلمه الا كذا والجواز
 المذكور انما هو اذا دفعه لمن يتولى تقرقها كاتعمل عرب الخطاب وهو فهم ابن بونس
 وعلمه لو تولى صاحبها تقرقها لاجبوزة ولا تجزئه تأويلان ومعهما اذا أنفقتها
 الفطر قبل وقت الوجوب أو ما ان بقيت عنده الى الوقت الذي يجب فيه لا جازت قولاً
 واحداً لان الاما ان كانت لا تجزئ أن يتبرعها فاذا تركها كان كمن ابتدأ دفعها
 حيثن (ص) ولا تسقط بعض زمها (ش) أي ولا تسقط زكاة القطر عن زمته
 بعض زمين وجوبها وهو أول ليلة العيد وأبقوه بل يفرجها الماضي السنين عنه وعن
 تازمه عنه وأما الوضعي زمن وجوبها وهو مفسر فانما تسقط عنه وهذا بخلاف
 الاخصية فلا يصح طلبها بل بعض زمها والفرق ان الفطر أسد الخلة وهو حاصل كل
 وقت والاضحية تتطرق على اظهار الشعائر وقد قامت (ص) وانما تدفع لمسلم
 فقير (ش) يعني ان زكاة الفطر تدفع للفقير ولو لمساكاً لا لالكافر ولو
 مؤلفاً وبجاسوسا الفقيه اذا لم يكن من بني هاشم وظاهر كلام المؤلف انها لا تدفع لغير
 من ذكر وهو كذلك فلا تدفع لمن يلها ولا لمن يصرها ولا تعلق بمجاهد أيضاً ولا يشترط
 بها آلة ولا المؤلفة ولا ابن السبيل الا اذا كان فقيراً بالموضع الذي هو به فيعطى منها
 بوصف الفقر ولا يعطى منها ما يوصله للعدم ولا يشترط من ارقى بمعنى ولا لغادم • ولما
 انهى الكلام على الصلوات زكاة الذين لم يتعاقوا القرآن الا مقروئين شرع في الكلام
 على الثالث من أركان الاسلام فقال

• (باب الصوم) •

وهو افة الامساك وشرع الامساك عن شهوة التمتع والفرج أو ما يقوم مقامهما
 مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع أجزائه النهار طيبة قبل الفجر أو معه ان أمكن فيما
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات والسلام كذا القطر (قوله الامساك) أي مطلق الامساك والكف عن الشيء
 ونسبه قوله تعالى ان شئت الرحمن صوما أي صمتاً وامساكاً عن الكلام (قوله وشرعوا الامساك) فيه اشارة الى أن الصوم
 عبادة فعملية لا عادية لان الله تعبدنا به كالصلاة أمرنا به فهو عبادة فعملية كسبي وقد علمنا بقاعدة الاصولية ان المكلف
 به فعمل أمرنا كان بخلاف أو نهى على اختيار فقبل قول من قال عبادة عديمة اه الا ان يقال من قال عبادة اراد أنه
 لا صورة في الخارج حسنة كالصلاة (قوله مخالفة) أي حالة كون الامساك مخالفاً للهوى وادباً فإلزامه بان يكون
 مراد الصائم لان الصوم توقف على ذلك اذ لو خلا عن ذلك لصح صومه

(قوله العن موجب للقيام) لا يعني انه لا يوجب القطر على ما ساقى الا الذي اؤتى فليكن الامس هو الموجب لانه لم يكن
 قاض مقام القرع الا ان يكون ذاها اتول ضعف (قوله أي تنقر رصقته) وتوجه أي وليس المراد الثبوت عند الحالك ثم
 الثبوت عند حالكم مسهل لتعصبه كذا قرره اقول لا يعني ان قوله تنقر رصقته في الخارج أي بصعدا لا يحسب ما عند الله
 والاعتقاد الله قد يكون الامر على خلاف ذلك لخوازان لا يكون هناك قر و اذا كان الامر كذلك فلا حاجة لقوله تنقر رصقته
 في الخارج بل يراد ثبت عندنا أي يصدق وجوب الصوم عندنا (قوله بكال شعبان) ظاهره ولو لو أن القم شعور امتعده وهو
 كذفا قاله نت وذكره في انه بقوله بكال شعبان بما اذا لم يتوال قبله أربعة على الكمال والاجل شعبان ناقصا لانه لا يتوال
 خمسة أشهر على الكمال كاللبنوا في أربعة ٢٧٤ على النقص عنده عظم أهل الميثاق ورد شيخنا رحمه الله تعالى بانه لا يلتفت

لكلام أهل المقات وانه لا يمن
 بكال شعبان ولو نال الغيم شهر
 وكذا محض نت اعترض
 على عجم (قوله بكمكان)
 أي الشاهدان بملال شعبان
 (قوله لما قيل) تعليل لقول
 عدم الجواز مطلقا والتفصيل
 فقد حذف القول بعدم الجواز
 مطلقا والمراد الكراهة قطعا
 لدلالة القول بالتفصيل عليه الا
 انه دليل ظاهر لقول بالاطلاق
 وأما وجه دلالة القول بالتفصيل
 فذلك لانه وان كان اسما من
 أسماء الله الا ان القرينة تفيد
 عدم ارادة الثبات العلية واردة
 الشهر فلا ضرر في عدم ذكر
 الشهر (قوله ولا يصح ان يكون

عدا زمن الحيز والنقاس وأيام الاعياد هاهنا في الخيرة وقوله وأما يوم ومقامه ما
 أي القم والقرع فيقوم مقام القم الانب ونحوه فان الواصل منه للبوف أو السلق معطر
 ويقوم مقام القرع الامس موجب للقطر (ص) يثبت رمضان بكمكان شعبان
 (ش) أي تنقر رصقته وتوجد في الخارج بكال شعبان أي مع القم أي اذا كانت
 الساعات الحادى والثلاثين مقيمة أو ما لي كانت مقيمة فلا يثبت بكال شعبان
 ويكفيان كما يأتي في كلامه وقوله بكال شعبان أي اذا ثبت أوله وفي كلام المؤلف جواز
 استعمال رمضان غير مضاف الى شهر وهو الصحيح ومذهب البخاري والمحققين نفي اذا
 دخل رمضان ففتحت أبواب الجنة والثواب يجوز بقرينة كصحة رمضان ويكره بدونها
 كما هو مضاف لما قيل انه اسم من أسماء الله تعالى والمذهبان فاسدان قال النووي ولا
 يصح ان يكون من أسماء الله تعالى فقد عرفت جماعة لا يصحون في أسماء الله تعالى فلم
 يثبتوه وما روى في اسم من الحديث ضعيف (ص) أو برؤية عدلين (ش) من إضافة
 المصدر لقاعده وحذف مفعوله أي أو برؤية عدلين هلالهما الذي كان المكلفان
 الحران المسلمين فلا يصح برؤية عدل ولا عدل وامر أو قول لاعدل وامر اثنين خلافا
 لراعيهما ولا فرق بين رمضان وغيره من المواسم وعرفة وعاشوراء ونصف شعبان وكل ما
 يتعلق برؤية حكم شرعي كحلول دين أو كمال عدة أو امان أو يد بالهلال علم التواريخ

من أسماء الله) قال في ذلك رمضان ان صح أنه اسم من أسماء الله فغير متيقن وراجع الى معنى الفاقراي
 فانه
 مجموع الذنوب وصحتها ولا يفتي ان هذا في قوة التعليل لقوله وان هذان فاسدان والتقدير لانه لا يصح ان يكون من أسماء الله تعالى
 (قوله من إضافة المصدر للمفاعل الخ) جواب عما يقال كان ينبغي له ان يذكر مفعول برؤية بل يبين ان رؤية البصرية والعلية
 وهذا الجواب للفتاى فاجاب بقوله إضافة المصدر لقاعده وحذف مفعوله وهو الالهلال لوضوحه وأراد بالعدلين ما قابل
 المستفتى وان كانوا ثلاثة فأتروفي العبارة وحذفوا التثنية في الحران المسلمين الى آخر ما ذكر في تعرضه في باب الشهادة من
 كونه غريبا فساق نارا كمالا يبين به الخ (قوله أي أو برؤية عدلين هلاله) أي لصوب واحد أو لاولئكهم امتة تاربان ولو ادعاه ربه
 في الجبهة التي وقع الطلب فيها من غير حصول برؤيتهما (قوله فلا يصح لرؤية عدل) أي لا يصح للناس برؤية عدل أي
 خلافا لابن المنجبون وأما حوزة الصوم (قوله ولا عدل وامر اثنين) أي خلافا لشعب (قوله ولا عدل وامر اثنين) خلافا لابن
 مسلمة قال بهرام وهو يبعد لان شهادتهم انما يحصل بها في الحقوق المالية أو ما لا يبلغ عليه الرجال (قوله وعرفة وعاشوراء)
 هذه المراسم المشافها بقوله وغيره من المواسم وعاشوراء ونصف شعبان موسم من حيث الصوم وغيره مما يطلب فيه المواسم
 جميع موسم الزمن المتعلق به الحكم الشرعي لم يرد غير فموضع الوقوف بل اراد به زمنه وهو اليوم التاسع من ذي الحجة
 وأراد بعاشوراء اليوم العاشر من المحرم وقوله لحلول دين أي زمن لحلول دين وقوله كمال الهدى أي زمن الكمال العدة فزمن
 لحلول الدين متعلق به وجوب قضاء الدين وزمن الكمال العدة متعلق به حلية النكاح وقوله وما اذا أراد بدله لاله علم التواريخ

أى هذا إذا أريد الهلال الزمان المتكتم وما إذا أريد الزمان المتعلق بمحاول حادثة كولد أو موت أو غير ذلك مما يبحث عنه في علم التواريخ وهذا يظهر لك المسحوق عبارة الشارح لإظهاره لرب الهلال نفس العلم المذكور في التواريخ عن العلم المين فسه حداثا ومبحث في الأزمئة يقلنا وقال بعضهم التواريخ تعبر بوقت من حيث هو وقت وفي الاصطلاح هو وقت الفعل الزمان ليعلم مقدار ما بين إحداهما وبين أى غاية فرقت لهما فاقلت كنت من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وقرى بعدما كتبه بعد ذلك سنة عليان ما بين الكتابة وقرائه سنة واختصت العرب بأنهم فرسخ السنة القمر بدون التسمية فذلك تقدم السابى في التاريخ على الأيام لأن الهلال إنما يظهر في الليل (قوله فانه يقبل فيه الواحد) أى العدل الذى ليس بشاسق الذى هو عدل الرواية (قوله لاشهر) أى لأن الهلال خير أى ذو خير أى كلام خيرى يحتمل الصدق والكذب أى لأنه ليس المتعلق به حكما شرعيا بل المتعلق به كلام خيرى كما أن فلان في الشهر القلاني والحاصل أن مراده أنه يعتقد ذلك على ما ذكر من العبد والمرأة (قوله ابن فرسخون) يشيع الفهم (قوله خلافا للصحتون) فيه جعل القول المنصف بمصر على السبكية وإن خلافا للصحتون إنما هو في الكيفية فان قلت أى قرينة تدل على أن المراد مصر الكيفية قلت ان العادة قاضية بان المصر إنما يكون كبيرا فاستغنى عن التصريح به وبأن التنوين للتعظيم والمصر ما احتوت على فاض ٢٧٣ وحوادث كما هو معروف والفرق بين

شهر الأذان واحد والهلال لأدنيه من اثنين ان المؤذن يشاركه في معرفة الزوال غيره بحيث لو اذن في غير الوقت اقيم عليه بخلاف مدعى رؤية الهلال (قوله ويم) أى كل من تحقق عنده حال شعبان وقوله ولايم أى ولايم كل من تحقق عنده رؤية العدلين أى بدون سماع منهما وقوله الا اذا نقل عما رأى وحكم ما كمنقضى ذلك والحاصل أن الأشخاص ثلاثة أمارا أو سماع من رأى أو

فانه يقبل فيه الواحد والعبد والمرأة لاخير فانه ابن فرسخون في الغازو وثبت بالعدلين في الفهم والبلدان الصغرى انضماما وفي الصورى المصر الكبير على الظاهر من قول مالك وأصحابه واليه أشأ بقوله (ولو بصوم مصر) خلافا للصحتون وبصارى آخرى قوله بكامل شعبان وبعب وقوله أو برؤية عدلين ولايم الا اذا نقل عنهم ما وقوله أو برؤية عدلين فكل من أخبره عدلان برؤية الهلال أو سمعهما بخبر برؤية وصلة هما وجب عليه الصوم لألا بالحكم برؤية عدلين لأن هذا إنما يشترط في النقل عنهما كما تسمى (ص) فان لم ير بعد الثلاثين صحوا كذا (ص) يعنى اذا شهد عدلان برؤية هلال رمضان لمضى ثلاثون يوما بعد ذلك ولم ير غيرهما الهلال ليس له الحادى والثلاثين فقد بطلت شهادتهما اثنين كذا هما وهذا الحكم أعم من شهادة العدلين في المصر مع المصر وغير ذلك واذا كذبوا فلا يصوم الناس ان شهدا على هلال شعبان ولا بشرط وان شهدا على هلال رمضان فتقوله فان لم ير الخ مفرع على رؤية العدلين

٢٥ شى في سامع من السامع من الرافى فلا ولا يجب عليه الصوم ولا يجب على الثالث الا اذا حكمه كما (قوله وصدقهما) المقصد انه لا يشترط التصديق حيث كانت عدلتهما ثابتة (قوله لا أو بالحكم) معطوف على مخدوف والتقدير يقول في معنى كلام المصنف أو بنفس رؤية عدلين لا تقول أو بالحكم برؤية عدلين (قوله صحوا) حال من بعد أى حال كون البعد صحوا أى صحوا لان المسدود لا يقع الا بالابتداء للاحال من ثلاثين لانه يوم ان يقتصر الثلاثين ان تكون مصححة وليس كذلك فان قلت بقدر مصحها آخر ما قلت لا يضح فان المصحى انما هو الجاهل والآخر وهو الجاهل والشلاون لا لا آخر وهو الثلاثون (قوله كذا) أى النسبة لغيرهما واما هاهنا فعملان على اعتقادهما قال الزرقانى انظر لوقوع الصوم في أول الشهر بنية واحدة وحكمنا بتسكينيهما هل يجزئ الصوم الواجب بالنية المذكورة أو لا يجوز لان النية وقعت في غير محلها واجاب بعض شيوخنا بالاجزاء المقتضى (قائلة) هذا كذا تصريفي جواب سؤال ما ناله الهلال اذا رأى ليلة الاحدى وثلاثين كبيرا ولم يقبل الاعتداء العشاء وقد كان لم ير ليلة الثلاثين فهو وليلة واحدة ولا يعتبر كبير ولا صغيرا (قوله لتبين كذا) قال في الجواهر لان الهلال لا يضحى مع كمال العدة لانه ليلة الاحدى وثلاثين وانما يضحى ويذكر بعض الناس دون بعض مع نقصان الأشهر اه ابن عبد السلام على هذا يصح ان يقضى الناس يوما اذا كانت شهادة الشاهدين على رؤية هلال شوال وعدن الناس ثلاثين يوما ولم ير هلال ذى التسعين فكذلك يفسد الحج اذا شهدا على هلال ذى الحجة من كذا (قوله واذا كذا) أى حكم بتسكينيهما أى الشاهدين أى لا يقيد كونهما شهدا على هلال رمضان كما هو الموضوع

(قوله أي برقمهم ما) هذا القيد لا يحتاج له لأن من المعلوم أن الشهادة إذا جرت تلك الشهادة نفعاً ودفعت عنه ضرراً منعته (قوله) الحاصلة من خبر الخ) الظاهر أن يقول الحاصلة من جماعة يستحيل وأطوهم على الكذب وذلك لأن المصنف لما جعل الاستفاضة صفة للرؤية فأدان الاستفاضة بالأخبار بان يقولوا معناه أنه رأى الهلال ليست مرادة لأنه يستلزم أن يكون أصل الخبر خبر واحد (قوله من خبر من يستحل الخ) لا يخفى أن الخبر الذي يتلك المتأخر هو الخبر المتواتر وهو ما لا ينسب إليه الحكم وأما المصنف في التوضيح وأن عبد السلام أن المستفيض هو الخبر المتداول والتفن الترمي به وهو المعتمد وشهود المستفضة ليس لهم عدد محصور ولكنهم لا يتصور عن خمسة فقد تكون الخمسة مستفضة إذا أضاف خبرهم العلم الضروري وعدل لا يكون إذا لم يقض ذلك (قوله لو كان فهم العبد والصبيان) أي لو كانوا كلهم عبيداً أو صبياناً لا يكتفي بهم كافي الخطاب (قوله وعم الحكم) أي وعم الحكم بموجب ٢٧٤ الصوم كل من قول إلى أي من سائر البلاد قد ساء أو بعد أو لا يراعي في ذلك

اتفاق الطالع ولا عهده ولا مسافة القصر (قوله عن الاستفاضة) والحكم برؤية العدلين ومثله الثبوت عند الحاكم سواء كان الحاكم عاماً كالخليفة أو خاصاً بشارع وهو كذلك (قوله يشترط فيه شروط النقل) أي لصحة الحكم في البلد المنقول إليها فإذا نقل من العدلين فبطل عنهما شأن ليس أحدهما أصلاً ولا يكتفي نقل اثنين من واحد ثم هما عن الآخر (قوله ولايم) أي قبل الحكم فإذا نقل اثنان لقاضي بلد آخر وحكم فيه وليس في نسخة الشيخ ولا يعم وحاصله أنه لو رأى الهلال اثنان ولم يثبت عند الحاكم ولا حكمه عن قضى الشهادتين فإنه نقل عن اثنين

ومثلهما ما زاد عليهما ولم يسلح عدد المستفضة وأما الجماعة المستفضة فلا تكذب وقوله فإن لم يراعي برقمهم أو أعمارهم فلا قبيل لأنهم ما على ترويج شهادتهما (ص) أو مستفضة (ش) يعني أن رمضان يتحقق صومه أيضاً بالرؤية المستفضة أي المنتشرة الحاصلة من خبر من يستحيل وأطوهم على الكذب عادي قولاً كان فهم العبيد والصبيان (ص) وعم أن نقل برقمهم (ش) أي وعم الحكم بموجب الصوم أن نقل بالعدلين والاستفاضة عن الاستفاضة والحكم برؤية العدلين لأن رؤيتهما والا كان نقل شهادة يشترط فيه شروط النقل ولا يعم (س) لا يغتفر إلا كاهله ومن لا اعتناهم بأمره (ش) يخرج من الرؤية وإن كان مستغنى عنه بمقوم قوله وأبو ربه عدلين وانما سرحه ليرتب عليه قوة الأكله أي لا رؤية مفردة فلا يثبت الأكله فيأمرهم إذا لم يكن ممتنع وقوله ومن لا اعتناهم بأمره عطف نفسه وعلى جعله مخرجاً من النقل يكون ما شاع على ضعف فإن المذهب ما قاله ابن ميسر وهو أن نقل المنفرد يعم سائر الناس أهل وغيرهم (ص) وعلى عدلين ومخرجهم رؤيته واختاره وغيرهما (ض) يعني أن العدل الواحد والذين يرضى قبول شهادته أو يرضى عنهم في كيه ولو كان يعلم جرحه نفسه إذا رأى أحدهم الهلال فإنه يجب عليه أن يرفع شهادته إلى الحاكم ويشهد عنه لعل أن يرفع غيره فتكمل الشهادة فيثبت الحكم الشرعي والمراد بالمرجوع من حاله مستور ليس منكشف الفسق وأما من حاله منكشف فاختار

المذكورين اثنان آخران بلداً آخرى وأخباراً بشهادة الشاهدين فلا يجب على أهل تلك البلدة الصيام اللهم إذا أخبر الحاكم بكتمان الرؤية التي تفتلنا عن الشاهدين الراشدين وحكم الحاكم بذلك فيم فحل من سماع ذلك يجب عليه الصوم (قوله الأكله) المراد بالأكل الزوجة وأدخلت الكفاف ابنته البكر والظاهر أن ربيته كايته البكر وبعبارة أخرى وانما قال بالكفاف وذلك ليدخل من في حكمهم كالنكاح والنجس ومن في عياله (قوله إذا لم يكن معين) الأولى أن يقول إذا لم يكن الأهل معتبراً (قوله عطف تفسير) أي والمراد بكاهله من لا اعتناهم بأمره كانوا أهله أم لا هاهنا هو المعتمد ولا يصح أنه لا يثبت الأنا نسبة لمن ليس له اعتناء من كان أهله أم لا ولا يثبت في حق من له اعتناء من كان أهله أم لا ولا يخفى أنه يصير قوله كاهله لا فائده ولا معنى لتقصيده فالقول المصنف الآن لا اعتناهم كان أحسن والحاصل أن رؤية الواحد كفاية في محفل لا اعتناهم بأمر الهلال ولو أضافه وعبد الكن بشرط أن يكون ممن تنق النفس بغيرهما وتسكن به لعدالة المرء أو حسن سيرة العبد كأفاده عجم (قوله ابن ميسر) يفتح السين واسمه جنداً سكندري (قوله وهو أن نقل المنفرد يعم) أي سواء كان المحل لا يكتفي فيه بأمره إلا اتفاقاً أو يفتي على ما عليه جم غفيرة لكن بشرط أن ينقل عن جماعة مستفضة أو عن الثبوت عند الحاكم أو عن حكم الحاكم ولا يكتفي به عن الشاهدين أنفسهم

(قوله الجبر) أي عطف على قوله عندل أي فهو من عطف المقررات وقوله والرفع أي يكون مبتدأ والمجرى محذوف أي ويكون من عطف الجمل فأما ذلك التفرق (قوله أي والاختيار طلب الخ) أي فقد استعمل على في مطلق الطلب فهو من عموم الجاز وأما قوله بعد وأما استعمل الخ فقد استعمل اللفظ في حقيقته ويجاز وعبر بالاسم لأن الشيء اختار ما لا يشبه من نيب الرفع ولم يحتمل ما لا يربى عبد الحكم من وجوبه فان قلت أي ثمة في رفع الغير مع ان شهادته ٢٧٥ لا تقبل قطعا فالجواب انه ربما كان

الغرض قول أشبه بالاستصحاب رفعه فعلى المؤلف مؤاخذة من جهة انها مذكورة في الرفع على غيرهما عند التثنية وليس كذلك وبعبارة أخرى يصح في غيرهما الجراى وعلى غيرهما والرفع أي وغيرهما كذلك وقوله وغيرهما أي والاختيار طلب عدل أو مرجو وغيرهما والطلب في الأول على سبيل الوجوب وفي الثاني على سبيل الاستصحاب فهو من باب صرف الكلام لم يصلح له أداته استعماله على في حقيقةها ويجاز وهو الاستصحاب أي وعلى عدل أو مرجو أو جوبى وعلى غيرهما استصحابا وهذا يدفع الاعتراض (ص) وان افترضوا قائلوا ان الكثرة لا يتأول في التأويل (ش) أي وان افترض العدل والمرجو وغيرهما المنفرد برؤية الهلال فإنه يجب عليهم القضاء الكثرة ولو متأولين لأن تأويلهم بعد تأويلهم المؤلف عنده لا لصحاب التأويل البعيد حيث قال كراه ولم يقبل فذكره هنا التأويل بعدم الكثرة مع التأويل ضعيف وبعبارة أخرى هذا غير ما يأتي لأن ذلك رفع ولم يقبل ورده الحار وهو موجب لا يكون تأويله بعدا وهذا المرفع لذلك جرى فيه قول بعلم الكثرة (ص) لا ينجح (ش) يعني ان الصور يثبت ما تقدم لا يقول منهم فلا يثبت به لا في حق غيره ولا في حقهم ولا في صاحب التمسك حصر الثبوت في الرؤية أو الشهادة أو كمال العدد فليحظر بغيره ناذ على ذلك فإذا قال التمسك مثلا الشهر ناقص أو زائد لم يثبت في قوله ولا في حاسبه وقفي القلب صدقهما لا (ص) ولا يقطر منفرد وشال ولو آمن الظهور (ش) يعني ان من انفراد برؤية الهلال شال لا يباح له أن يظفر في الظاهر ولو آمن الظهور وعلى تضمين المسهور لا يعرض نفسه فلا بد لأنه لا يباين من اعتقاده في نفسه عدم الظهور وان يكون عندنا ذلك لاحتمال الظهور وأما الفطر بالنسبة فهو واجب لأنه يوم عيد وصوم العيد حرام (ص) لا ينجح (ش) يعني أن محل منع الفطر للمنقرض برؤية الهلال شال إذا لم يكن هناك سبع الفطر من مرض أو حصى أو سفر والواجب الاضطرار ظاهر كما يجب بالنسبة عند عدم العدول لأنه حينئذ أن يعتذر بانه انما افطر للعدول (ص) وفي تلقى شاهد آية لا آخره (ش) يعني انه اذا شهد عدل برؤية حلال رمضان في أول الشهر وشهد عدل آخر برؤية حلال شوال فهل تلقى الشهادتي في الفعل فان كان رؤية الثاني بعد تسعة وعشرين يوما من رؤية الأول فتهاهنته صدقة للارل اذا لم يكن رؤية الهلال بعد ثمانية وعشرين يوما فان كان ذلك

سببا في تقطع من تقبل شهادته الرفع لما ذكره (قوله أي وان افترض العدل الخ) أي وما ان افترض أهل المنفرد ومن لا اعتبار لهم بأمره تعليم الكثرة ولو تأولوا لأن العدل في حقهم معتدلين في حق غيرهم (قوله لا ذلك رفع ولم يقبل) أي وما دفع الكثرة عند شهادة جزم (قوله) فلهذا جرى فيقول (ش) أي وان كان ضعيفا (قوله لا ينجح) هو الحاسب الذي يجب قوس الهلال ونوره والكل هو الذي يصبر عن الأمور المستقطعة والسرافي هو الذي يصبر عن الأمور للمناسبة أو المسموعة أو الضال ويخوذ ذلك (قوله لا يباح له أن يظفر في الظاهر) قال في لمراد بالظاهر ما قابل التنية فشمس ما لو اختلفت من الناس دليل المبالغة (قوله عندنا ذلك) أي بحسب ما يقدم من الظهور عند الناس (قوله وصوم العيد حرام) أي تميم التنية فيه حرام (قوله لا ينجح) استثناء متقطع لأن هذا يدل على فسادها

أي ولابد أن تقبل دعوا في ذلك المبيع وقوله أو سفر أي ولو أنشأ مقصد السفر في هذه الحالة بخلاف غير الرافق فلا يجوز له انشاءه صدقة فان تلبس به أي بجمعه (قوله والواجب الاضطرار ظاهر) فبما تنظر في قدر بعض الشيخان صوابه الجواز قائلان الفطر لا يجب بل لو أسكت عن الأكل يوم العيد فلا يصح ان كان قد عتق الفطر وعلى كلام الشارح فتكون هذه مستثناة من جواز الأكل يوم العيد لا وجوبه (هـ) مثل المبيع فصار الرافق في وقت تلبس به وفروب أو السفر بحيث لو ادعى أن فطره مطلق ذلك لتسليم منه واظهره بل يجوز له الفطر ويدهي نفسه لأنه يقبل قوله أولا لا يقبل قوله لا يسوغ له الإقدام على الفطر (قوله أو الخ) أي ولو آخر كل منهما مبيع يوجب منع انقضاء أي بأوله أو آخره وإطلاق الآخر على مجاوبه

وهو هلال شوال فهو محتمل اقله المجاوزة (قوله بشاهد) ظاهره ولو كان غير مقبول الشهادة عندنا كلمة وعينه مقبولين
 عند حنبلي على ان الحكم يدخل العبادات ويحصل ان يتفق عندنا على عدم لزوم الصوم بحكمه بغير مقبول
 الشهادة (قوله ما دفع محل الاجتهاد) أي محلي مجوزته الاجتهاد (قوله لانه افنا لاحكام) قال الثاني والراجح عند الأصوليين
 ان حكم الحاكم لا يدخل العبادات من صلاة وصوم فليس لنا ان نحكم فيها بصحة ولا بطلان وانظر اذا قبل بلزوم الصوم في
 الثانية فصاروا ثلاثين يوما والرهلال ٢٧٦ وحكم الشافعي بالقطر فاذي يظهر انه لا يجوز لما لم يكن القطر * (تنبيه)

في رمضان فقد اتفقت شهادتهم على ان اليوم الاول منه فيلزم قضاءه ولا يفسطرون لان
 شهادة الاول لا توجب كون هذا اليوم من شوال الخوازمي كون الشهر كاملا وان شهد
 الثاني بعد ثلاثين من رؤية الاول فقد اتفقا على ان هذا اليوم من الشهر الثاني فيجب
 القطر ان كان ذلك في شوال ولا يلزم قضاء اليوم الاول لانهما لا يتفقا على أنه من رمضان
 لان الشهر يكون تسعة وعشرين أو ثلاثين وعليه فلا يجب الصوم برؤية الاول وانما
 يجب بما ثبت به الصوم شرعا شهادة الواحد في الرؤية كالعهد والصحيح عدم التلقيح
 (ص) ولزومه بحكم المخالف بشاهد تردد (ش) يعني ان المخالف اذا حكم بوجوب صوم
 رمضان بشهادة شاهد فهل يلزم للملكي الصوم بهذا الحكم لانه حكم صادف محل
 الاجتهاد وهذا قول ابن رشد ولا يلزم صومه لانه افتاء لاحكام لانه لا يدخل العبادات
 من صلاة ونحوها فليس لما حكم ان يحكم بصحة صلاة ولا بطلانها وانما دخل حقوق العباد
 ويرزوم به فليدع الترافى وترد فيه ابن حنبل الله وسند وقوله ترد في المسئتين (ص)
 ورؤيتهما بالثالثة (ش) يعني ان الهلال اذ اذات الناس في النهار فانه يكون لليلة
 المشهورة بالليلة الحاشية ولا فرق في رؤيته قبل الزوال او بعده فيفسر على النظر ان وقع
 ذلك في آخر شعبان وعلى الصوم ان وقع في آخر رمضان وقوله ورؤيته أي في رمضان
 أو غيره خلافاً لخصمه هلال شوال (ص) وان ثبت نهار المسك والاكثرت انتم
 (ش) يعني ان رمضان اذا ثبت في أثناء النهار يوجبه من الوجوه السابقة انه رؤى في الليلة
 الماضية فانه يجب الامساك وهو المنع والكف عن الكل في حق من أكل في ذلك اليوم
 وفي حق من لم يأكل فيه غريب عليهم القضاة لعدم الجزم بالنية فان لم يسبك وانظر
 متصداً بأكل أو جاع فانه يكفر ان انتهك الحرمة بعلمه بالحكم وان كان غزمتك بان
 تناول جواز القطر لعدم صحة الصوم فلا كفارة (ص) وان غبت وأبهر فصيصة يوم الشك
 (ش) غبت بالنسبة للفاعل يقال غبت السماء فغابت وأغامت السماء فغيمت اغيما اذا
 علاها الغيم وقوله غبت أي ليلة ثلاثين لليلة الحادية والثلاثين لان العدة كملت وقوله
 فصيصة يوم الشك من باب تسمية البعض وهو الصيغة في اسم الكل وهو اليوم وهذا

أورد على التراقي في قوله الحكم
 لا يدخل العبادات القضية
 يتفصيل أحد الزوجين صاحبه
 لان فسد الميت بعد وقد قال
 الرصاص في شرح حد ابن عرفة
 للصوم ان كل ما تبعه فانه به كان
 هادوا وأورد عليه أيضاً ان تنازع
 الزوج مع حصة الممتنع في محل
 الهفن حال في الطراز يقتضى
 لاهلها (أقول) وأيضاً هذا يعكس
 على قوله فيما تقدم من قوله يوم
 ان نقل جماعتها على عن الحكم
 بشهادة العبدين وقوله فليس لما حكم
 الخ فنه ان أطاع حكمه بوجوب
 الشهر لا يوجب الصوم وان لم
 من ثبوت الشهر وجوب الصوم
 وظاهر قوله ولزومه بحكم المخالف
 بشاهد ان حكم المخالف باكتسب
 شاهد ليس كذلك فيلزم انما
 وظاهر تعديل التراقي بان حكم
 الحاكم هنا يخرج عن الاجتهاد
 لانه لا يدخل في العبادات يقتضى
 انه لا فرق بين الواحد والمتعدد
 فان قيل كيف يكون الحكم

فما بين ان المخالف يبرم بأنه حكم معتبر فالجواب ان مدرك هذا الحكم لما كان ضعيفاً لكونه حكماً في العبادات لا
 لم يعتبر بحكمه (قوله ترد في المسئتين) أي تخلف من أحد اهمل الدلالة الاستعجاله أو حذف من أولها الدلالة الثانية وهذا أظهر
 (قوله لعدم الجزم بالنية) انظر هذا التعليل فانه لا موقع له فلو قال لو ثبت النية لعدم الجزم به المكان أحسن باني ان في العبارة
 تسامحاً وذلك لان النية القصد والجزم لا يتعلق به وانما تعلقه الامر بالجزم به ويجيب بان مراده بالنسبة للنزوى أي لعدم
 جزومه للموتى أي والجزم به يرجع الى النية فكأنه قال لعدم النية (قوله فصيصة يوم الشك) وعنده الشافعي بعكس ذلك يوم
 الشك فصيصة الثلاثين اذا كان صحوا حيث تحدث فيها بالرؤية من لا تثبت به كعبداً أو لأدوية الغيم وما الى اليه ابن عابد
 والسبب في نفي اعتباره تفسير الشافعي للشك (قوله من باب تسمية البعض) لاسمية انما ذلك من باب الحكم على البعض بالكل

والحكم غير التهمة ثم لو قال من باب تسمية الكل باسم البعض (قوله الأولى) وجهه أن كون ذلك أَوْضَحُ مَعْنًى (قوله وصي)
أى اذن في صومه أعظم من أن يكون على جهة التنب كآفي قوله عادة وتطوعا والوجوب كآفي قوله وقضاء (قوله وتطوعا) أى لاعادة
والاسد (قوله وقضاء) ولو لا ذكرى الشاهد أنه قضاء فقال ابن القاسم لم يميز القطر ٢٧٧ فان أظفر فهل يقضيه أو لا قولان لابن

القاسم أو اشبه وصوب الثاني
لأنه إنما التزمه فلأنه عليه (قوله)
وتطوعا على المشهور مقابل
ما لابن مسلمين الكراهة (قوله)
وكذا من هدى الخ) الأولى أن
يقول وكفارة عن ظهارا وقتل أو
فدية وذلك لأن الصيام من
جزيئات الفدية والهدى لأنه
كفارة عنهم (قوله لا يلزم بكونه
نذر مصة) هذا ضعف والمعتد
أنه يجوز نذر مع العلم بكونه يوم
الاستحسان يمكن على وجه
الاحتياط أى أنه من رمضان وله
القطر أن نذر صيامه من حيث
كونه يوم الشك ليحاط به أى على
أنه إن كان من رمضان احتسب
به منه وإن كان من شعبان كان
تقارعا كآفي شرح شب قلنا
بالكراهة أو بالتقصير لأن نذره
من غير هذه الحيلة بل يجوز
التطوع به فيزجر نذره (قوله)
لا تقصدوا في أن تصوموا
شيوخنا بالشكل بضمه على التاء
(قوله الأولى) كذا في نسخة
جلسن الخ أو لا تقصدوا (قوله)
فليس (كذا في نسخة) أى
فليس ذلك الصوم (قوله الكافة
مجموع الخ) أى وهو المعتد
وقوله التي على الله عليه وسلم

لا يحتاج إليه والأولى كون على تقدير رمضان أى فصلته صبيحة يوم الشك أى اليوم
المسحي يوم الشك لحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ولما كان صوم يوم الشك
متباعد عن وجهه دون وجهه بين وجهه الخوازيقوله (ص) وصي عادة وتطوعا وقضاء
وكفارة ولتذروا صا (ش) أى صا صومه عادة قلن عادة نذر الصوم أو صوم يوم بعيه
مواثقه ويطوعا على المشهور وقضاء صا صا الفم من رمضان أو غيره وكفارة عن هدى
وفدية ونذر غير معين فان ثبت كونه من رمضان لم يميز بينهما على المشهور وقضى يوما
عسا فذمته ورومان رمضان الحاضر ويجب صومه لتزاد في كثر يوم الخميس
أو يوم قدوم زيد فوافق يوم الشك فيصوم يومه ويميزه إن لم يثبت كونه من رمضان
والأفلا يميز بينهما وعليه قضاء يوم رمضان الحاضر ولا قضاء عليه لتفرقه بكونه معينا
وفان قال في التلخيص وأقيم قوله صا صا أنه لو نذر من حيث أنه يوم الشك لا يلزم بكونه
نذر مصة يؤخذ من قوله وتطوعا جو از صوم النصف الثاني من شعبان على اتفراده
كما لا يخفى ولا يرد حديث لا تقصدوا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجس كان
بصومهما وقوله لأن القاضي عياضا قال انتهى فيه محمول على قصر التقديم تعظيما
للاثنين ونحوه أو أنه قوله (لا احتياطاً) أى لا يصام يوم الشك لأجل الاحتياط فن
صامه كذلك فلا يميزه إذا صادف أنه من رمضان لتزول التفتيح أى داود وغيره من صام
يوم الشك فقد صام أباً القاسم فظاهر الحصر وعليه جعل أو الحسن وأبو إسحق قول
المدققة ولا ينبغي صيام يوم الشك وفي الخلاف يكره أن يعاقب الله الكافة بمجموع على
الكراهة (ص) وذهب أسا كالتحقق (ش) يعني أن المكلف يستحب له أن يصوم من
الانقطاع يوم الشك لأجل أن يتحقق الأمر فيه بارتفاع النهار وشبه المسافرين ونحوهم
فان ثبت أنه من رمضان وجب الامساك والقضاء وإن لم يثبت أنه من رمضان فانه يطر
فقوله أمساكك أى يوم الشك أى امساكك أو لم يثبت قوله لا يتحقق فان التحقق
يحصل بالبعض (ص) لا تتركب متاهدين (ش) يعني لو شهدا ثمانية الهلال واحتاج
الأمر فيهما إلى التركة لهما وفي ذلك تأخير فانه لا يستحب الامساك حينئذ أى امساكاً زائداً
على ما يتحقق الأمر فيه فلا ينافي احتساب الامساك فيه وبعبارة أخرى لا لأجل تركبة
شاهدين شهدا عند القاضي ثم ابرؤيته واحتاج إلى الكشف عنهما وذلك بتأثر
فليس على الناس صيام في ذلك اليوم فان زكاي بعد ذلك أمر الناس بالقضاء وإن كان في

فقد صام الخ غير ما اذنا هرهيل كفى به عن شدة الكراهة (قوله أمساكك) بظاهر عبارة الشارح أن الصغير عاقل على مرشد
الصوم ويحتمل أن يعود على يوم الشك والمبسر صا صا المعقول واستقر به بعض (قوله لأجل أن يتحقق) فإذا نال الأم
في يتحقق التعليل وهو بالبناء على أى يشهد من حتى يشهد بالبناء المعقول أى يتصور أى يدرك ويحتمل أن تكون اللغة
وهو ظاهر قول ابن الحاجب حتى يستجيب أمره (قوله شهدا عند القاضي ثم ابرؤيته) بظاهر ما في شاهد عدل أن عند القاضي لا
وتركيبه متأخر إلى النهار لا يكون الحكم كذلك لا يستلزم الصوم مع ان ظاهر المصنف العموم المقيد أنه لا يثبت الصوم حينئذ

(قوله أي لا يوجب امساكاً إذا لم يخاف في ذلك لقائل أن يقول بل يوجب الامساك في هذا القرح وبما كد لاجل أن يثبت
 الأمر فيه دون الفتي لان الشهادته أثبتت في غير في الجمله (قوله عطف على قوله تركية) لكن ظاهره انه في الثلث لان
 تركية معطوف على قوله لا يتحقق انه ليس بمخصص لذلك (قوله كضطر الخ) في ذلك وجد عندنا ما هو بجواز للمضطر ان يعطى
 أو لا يعلم به لا القطر لاجله كضطر لثبوت فقه أن يأكل أو يبطأ وجهه لكن حال المواقة اذا انقضى ما هو مضطر اليه انه
 يكتفي بما هو متناول (قوله تشبيخ الخ) من تشبيه الخاص بالعام على حطة كونه فردا غير العام (قوله وصي يطلع) أي بيت
 القطر أو الصوم أو قطر عند اقبل بولته ٢٧٨ أولي نوصو ما ولا قطر أو أحوال بيت الصوم واستمر صام حتى بلغ أو قطر ناسيا

قبل بولته فيجب عليه بعده
 الامساك ولا قضاء عليه في هاتين
 الاصلين الثلاث المتقدمة (قوله
 ويجوزون ومعنى عليه الخ) هذان
 بردان على مفهومه ويرد على
 منطوقه المكروه فان من أظفر
 لا كراهية عليه الامساك مع
 قول عذر مع انه يباح ففته
 القطر مع الصوم رمضان وما
 الكافرا اذا أسلم فينبى الامساك
 بقية يومه واجب بأن المكروه
 غير مكلف فقله لا يتصف بالاحاقه
 ولا غيرها وكذا أفضل الجنون
 والمجنون عليه لا يتصف بالاحاقه
 وفي شب التصريح بأن فعل
 الصبي لا يتصف بالاحاقه (قوله
 لم يثبت الصوم) أي أو يثبت
 وانظر قبل البلوغ في شرح
 عب وانظر لو يشته له ابطاله
 فقله الشيخ عن بعضهم (قوله ولو
 غير معذورة) أي هذا اذا كانت
 معذورة بأن كانت ثم ظهرت
 بل وان لم تكن كذلك (قوله لانهما

القطر فلا شيء علم - م فيصاموا ومن تقدير اللام للتعليل في كلام المؤلف يفهم التقيد
 بان في القرية تأخير أو زيادة على الامساك السابق للتحقق أي لا يوجب امساكاً اذا
 على ذلك تركية الشبهة وقد علم على المؤلف ذلك القيد كاقبل (ص) أو زال عذر مباح
 في القطر مع العلم رمضان (ش) عطف على تركية أي لا يوجب الامساك تركية مشاهدين
 ولا زال عذر اذا كان غير مباح معه القطر مع العلم رمضان كالحض يزول في انشاء
 نهار رمضان أو السفر والعيا ويباح لهم التماس على القطر وقوله (كضطر) يحفل ان
 يكون تشبيهاً ويحفل أن يكون تمثيلاً للمقدم كضطر بلوغ أو عطش زال بالاك
 أو الشراب وحائض ونفسه طهر أو مرضع مات ولا هارومرض قوى ومضى بلغ ويمضون
 ومعنى عليه أفا كان هؤلاء يتأدون على القطر ولو بالجماع واحتز زوجه مع العلم رمضان
 عن مباح في القطر لاعم الطهره كاللا ناسيا يترك أو في يوم شك من بين فيجب الامساك وفي
 كلام المؤلف أمور وانظر هاتين في شرحنا الكبير (ص) ففانهم وطعن زوجه طهرت (ش) هذا
 متفرع على ما قبله من جواز التماس على القطر أي فيسبب ذلك مباح من قدم نهار من
 سفر بيع القطر وقد بدنه فيه وطعن زوجه أو أمة طهرت من حصة هذا ذلك اليوم
 واعتدت أو كانت صغيرة لم يثبت الصوم أو مجنونة أو فاعمة مثله أو كاذبة ولو غير
 معذورة على ظاهر المذهب لانها غير صالحة فانه في توضيحه (ص) وكف لسان (ش) هذا
 معطوف على قوله وينبى امساكاً لا يتحقق والمقارن ان الصائم يتسبب له أن يكف لسانه عن
 الاكثار من الكلام ضيق ذكر الله تعالى ما عن الغيب وهو هاهنا الحرمات فواجب في
 غير الصوم وبتا كلف الصوم ولا يطله ولا يظهره كلف الرسله وبتا الصائم ان
 يحفظ لسانه عن الكذب الخ على الوجوب كاجله ابن ناجي وجهه على التلب كما ذكره
 ابن عمر عن بعضهم غير ظاهر (ص) وتجهيل فطر (ش) أي يتسبب فيفسد القطر
 بعد تحقق غروب الشمس والواجب الامساك والمراد بالسنه في قول الرسالة السنه
 فيفسد القطر وتأخير الصور الطريفة فلا منافاة وتعيين الحكم يحتاج الى دليل

غرضه هذا يقتضي انها اذا كانت صالحة لم يباح لمجماعتهم وفي شرح شب ولو صالحة في دينها على ظاهر والمذهب
 المذهب بان كانت ملتصقة بالصوم المطلوب في دينهم اهـ ولا يعارض هذا عدم متعه لها من كسبه أو شرب خمر أو لم يخف
 لان ترك الوطء مظنة الضرر ثم وجدت الخطاب ذكر في آخر الباب ما وافق شارحنا ناقلاً عن أصبح من مباح ابن القاسم
 فراجع (قوله وتجهيل فطر) قال مالك قبل صلاته لا تغرب وفي الحديث بعدها يرجع يتم ما جعل كلام مالك على القطر الخلقفة
 كنز ثمرات أو زيارات أو حسان من المأواه الحديث على الفقه (قوله فلا منافاة) أي لان الطهر يفتقر للتمسك (قوله
 وتعيين الحكم) أي الحكم الظاهري الذي هو السنه فمحتاج الى دليل وكله هال ولادليل علم لان المذهب انه
 متسبب (تبيين) يكره تأخير الفطر اذا كان على وجه التشديد كاليوم المؤخر من وقت فطرهم على وجه التشديد

وأما من أخره لا معرض أو اختار مع اعتقاد كمال حصة فلا يكره كذا قالوا والتأخران المراد في الكراهة فقط فلا ينافي
 أنه خلاف الأولى (قوله والمذهب أنه يستحب) يطلق المذهب ويراد به الأرجح وهو المراد ومقابل ظاهر الرسالة ونص مباحث في
 قواعد وقدرها الجزئي وكلام الرسالة في ظاهرهم أن تعجيل الفطر وتأخير السحور سنتان مثله انتساب (قوله على رطبات)
 بضم الراء ورفع الطاء مع رطبة كذلك كما أتت في المختار (قوله فإن لم يجد فترات الخ) الأولى أن يقول فإن لم يوجد حتى بعد
 الفجر من البلوا والاستعجال يدل على قول الشارح وإنما استحب الفطر وما في معناه والمناسبتة تقدم الرطب أن يقول وإنما استحب
 الرطب وما في معناه (قوله لحسا حسات من ماء) في الصباح المسحوقا فضم الهمزة على صيغة الجمع وحسوات مثل مدي
 ومدي ومديات والحسوة الفخمة لغة وقيل مصدر اه إذا علت ذلك فقوله حسات يجوز قرأته بفتح الحاء بضمها والسووع
 الفتح وتصح الرواية (قوله ما زاع من الصوم) أي ما كل وضعف عنه ٢٧٩ بسبب الصوم (قوله لا يمين ثلاث فترات)
 في شرح عبول الرطب كذلك

والمذهب أنه يستحب وفي خبر أبي داود عن أنس كان الرسول عليه السلام يظفر قبل أن
 يصلي على رطبات فإن لم يجد رطبات فترات فإن لم يجد فترات حسا حسات من ماء وما
 استحب الفطر وما في معناه من الحلاوات لأنه يرد البصر ما زاع منه الصوم كما حدثت به ابن
 وهب فإن لم يكن فائمة لأنه ملوهر قال الفهمي من الشافعية في شرح المنهاج ظاهر
 الحديث أنه لا يمين ثلاث فترات وفيما صرح القاضي أبو الطيب بومن كان بمكة استحب
 فطره على ما مضى لم يركه فإن جمع بينه وبين الفرجين (ص) وتأخير السحور (ش) أي
 يستحب ذلك وقد كان المصطفى عليه الصلاة والسلام يؤخر بحيث يكون بين فترتين
 السحور والغير مقدار ما يقرأ الفاتحة خمسين آية كافي البخاري (ص) وصوم بفر (ش)
 أي ونسب الشخص المسافر أن يصوم في سفره المبيح الفطر وسيا في شرطه لقوله تعالى
 وإن تصوموا خير لكم أي ويكره السفر وأما قصر الصلاة فهو أفضل من إتمامها بآية
 القيمة والقصر وسهولة الصوم مع الناس غالبا وأشار بقوله وإن علم دخوله بعد الفجر
 إلى أنه يستحب الصوم للمسافر ولو علم أنه يدخل منه أول النهار أو ما بالغ عليه ثلاثيته وأنه
 لو علم ذلك يجب عليه الصوم لكونه دخل وطنه أول النهار فلا رخصة فدفق ذلك التوهم
 (ص) وصوم يوم عرفه أن لم يجد يوم عشرين ليلة (ش) يريد أن صوم يوم عرفه مستحب
 في حق غير الحاج وأما هو فيستحب فطر ليلة قوى على الدعاء وقد أفطر النبي صلى الله عليه
 وسلم في الحج وأن صيام عشرين ليلة مستحب واختلف في صيام كل يوم من العشر
 المذكور هل يعدل شهرا أو شهرين أو سنة وهذا ما عدا الثامن والتاسع إما الأول فيعدل
 سنة وأما الثاني فيعدل سنتين ثم إن قوله وعشرين الجحمن باب تغليب الجز على الكل

والمذهب أنه يستحب وفي خبر أبي داود عن أنس كان الرسول عليه السلام يظفر قبل أن
 يصلي على رطبات فإن لم يجد رطبات فترات فإن لم يجد فترات حسا حسات من ماء وما
 استحب الفطر وما في معناه من الحلاوات لأنه يرد البصر ما زاع منه الصوم كما حدثت به ابن
 وهب فإن لم يكن فائمة لأنه ملوهر قال الفهمي من الشافعية في شرح المنهاج ظاهر
 الحديث أنه لا يمين ثلاث فترات وفيما صرح القاضي أبو الطيب بومن كان بمكة استحب
 فطره على ما مضى لم يركه فإن جمع بينه وبين الفرجين (ص) وتأخير السحور (ش) أي
 يستحب ذلك وقد كان المصطفى عليه الصلاة والسلام يؤخر بحيث يكون بين فترتين
 السحور والغير مقدار ما يقرأ الفاتحة خمسين آية كافي البخاري (ص) وصوم بفر (ش)
 أي ونسب الشخص المسافر أن يصوم في سفره المبيح الفطر وسيا في شرطه لقوله تعالى
 وإن تصوموا خير لكم أي ويكره السفر وأما قصر الصلاة فهو أفضل من إتمامها بآية
 القيمة والقصر وسهولة الصوم مع الناس غالبا وأشار بقوله وإن علم دخوله بعد الفجر
 إلى أنه يستحب الصوم للمسافر ولو علم أنه يدخل منه أول النهار أو ما بالغ عليه ثلاثيته وأنه
 لو علم ذلك يجب عليه الصوم لكونه دخل وطنه أول النهار فلا رخصة فدفق ذلك التوهم
 (ص) وصوم يوم عرفه أن لم يجد يوم عشرين ليلة (ش) يريد أن صوم يوم عرفه مستحب
 في حق غير الحاج وأما هو فيستحب فطر ليلة قوى على الدعاء وقد أفطر النبي صلى الله عليه
 وسلم في الحج وأن صيام عشرين ليلة مستحب واختلف في صيام كل يوم من العشر
 المذكور هل يعدل شهرا أو شهرين أو سنة وهذا ما عدا الثامن والتاسع إما الأول فيعدل
 سنة وأما الثاني فيعدل سنتين ثم إن قوله وعشرين الجحمن باب تغليب الجز على الكل

بمعركة ما قال ابن العربي كان السنة تعجيل الفطر بخلافه أهل الكتاب كذلك السنة تقديم الأسلاك إذا قرب الفجر من
 محظورات الصيام (قوله خمسين آية) انظر فإن الآيات فيها القصيرة وفيها الطويل ولكن قصد التقريب (قوله لم يركه)
 بالقصر أي لم يركه التبعات الفطر وهذا الفرق وقوله وسهولة الخ فرق آخر وصعوبة الإتمام في السحور فرق آخر حيث
 التقل وهو أن الله تعالى قال في الصوم وإن تصوموا خير لكم وحيث السنة بالقصر (قوله وصوم يوم عرفه) أي يوم التروية فذكره
 خارج صوم كل منهما والطرف حقه أفضل ونسب صوم غير عرفه والتروية ولو لم يلح (قوله هل يعدل شهرا) وهو الشارح بهرام
 (قوله أو شهرين) وهو الخطاب (قوله أو سنة) أي كما قال في الأخيرة (قوله وأما الثاني فيعدل سنتين الخ) قال الرسول صلى الله عليه
 وسلم صوم يوم عرفه أحسن على الله أن يكثر السنة التي قبله والسنة التي بعده قال الأزهري معنى أنه وجب شيئا في النبي بعده
 يكثره والأصل الثواب وقال في كذا ظاهر حصول ما تقدم من الثواب ولو صام ما ذكره لكن وقع في جادة بعضهم يعني
 تطوعا أو ماضيا فلا فترات المتدبر وإن لم يناف الواجب (قوله من تغليب الجز على الكل) المناسب أن يقول من إطلاق

أسم الكل على الجز: كما هو ظاهر (قوله جلدودان) خبر عاشوراء وناصو عام فخذ لاجحة لقوله أيضاً وقوله لأنه يكفر سنة لقوله عليه الصلاة والسلام يوم عاشوراء احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله يوم عاشوراء وغيره وقال عليه الصلاة والسلام ان عتت الى فابل لاصوم التاسع والعاشر فلم يأت اقبال حتى توفي فلم يصم التاسع قط كما قاله القرطبي في تفسيره ولكن حديث ابن عباس ان الرسول عليه الصلاة والسلام كان يصومه فالاحتياط صومه له (قوله العاشر من الحرم) أي ان المراد بعاشوراء العاشر من الحرم والمعتمد ان معرفة أفضل من عاشوراء لان معرفة تحدى وعاشوراء موسى (قوله الأهل والأقارب) أي الاخران (قوله لا يمتها) أي طريقة لا يمتها أي الاخر والواجب أو سنة اصطلاحية مؤ كدقة فان لم يكن تلك المشابهة فلا هذا ظاهره والظاهر ان مثله اعتقاد انها سنة ولم تكن مؤ كدقة (قوله والا كمال) هذا باق على أحد القولين من جواز والذى منى عليه في الرسالة الحرمه اذا كان غير ضروري (قوله ومعج رأس اليتيم) ذكر بعض ان رأس اليتيم يمسح من وسطه الى ناصيته ومن ثأب يمسح من ناصيته الى وسطه كما قال عليه الصلاة ٢٨٠ والسلام (قوله لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة) قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة ١٥ وصح انه صلى الله عليه وسلم صام عاشوراء وأمر بصومه وقال اذا كان العام القابل صمنا التاسع ١٥ أي وما هذا ذلك فاستحسن من العلم (قوله دعنا زكريا) أي بان يورثه الله علما كما في الآية (قوله فبنيه أنزلت للكعبة على آدم) اعلم ان آدم لم يزل الى مكان البيت نزل اليه جبريل ياقونه تجر من ياقوت الجنة تلتهب نورها باليا بالشرق وباب غربي مقابله من ذهب من قعر الجنة ونهب الالهة فتاديل من

المراد العاشر التسعة الايام من أوله وعظفه على ما قبله من عطف الكل على الجز (ص) وطاشوراء وناصو عام (ش) عاشوراء وناصو عام أيضاً وناصو عام من الحرم والمعنى ان صام يوم عاشوراء وناصو عام مستحب وانما قدم المؤلف عاشوراء لانه أفضل من ناصو عام لانه يكفر سنة ويستحب فيه التوسعة على الأهل والأقارب واليتامى من غير تكلف ولا اتخاذ ذلك سنة لا يمتها والا كره لاسم المان يقتدي به واعلم ان جعله الحاصل الذي ذكر أنهم يفعل في يوم عاشوراء اثنتا عشرة خصله الصلاة والصوم والصدقة والا كمال وأي ومن في حكمهم وتقليم الأظفار وقراءة سورة الاخلاص ألف مرة وصلة العيال أي ومن في حكمهم وتقليم الأظفار وقراءة سورة الاخلاص ألف مرة وصلة الرحم لكن لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة وتبين من الايام المرغبت في صومها يوم ثالث الحرم فيه دعاز كرايا فاستحب فيه وسابع عشر رجب فيه بمجد عليه الصلاة والسلام وخامس عشر ذي القعدة فيه اترت الكعبة على آدم ومعها الرحمة ونصف شعبان لفسخ الأجل والنجس والاثني عشر رجب فيه حديث عرض الاعمال فبما وعد عاص من المرغبت فيه صوم العاشر الأول من الحرم وركب بعض صوم يوم المولد أي لانه من اعياد المسلمين (ص) والحرم ورجب وشعبان (ش) يعني ان يستحب صوم شهر

تعب الجنة تلتهب نورها بابلهم تلوم من ياقوت أيضاً والجو في الركن ياقوتيه ضامن ياقوت الجنة فوضعه على الحرم البيت بقدر ولم تزل عليه الى ان مات وفيه من العمر القسنة وصلى عليه جبريل والملائكة وكفى بحضرة حق كاتيل ورفعت الضربة بعد وقيل ان بين البيت على حدودها تم رفعت وقيل استمرت من غير نهاية وقفت في زمن طوفان نوح صلى الله عليه وسلم من المدينة للطيفة الشيخ شهاب الدين القلموي وقوله فوضعه على البيت أي مكانه وعلى هذا افقوه اترت الكعبة أي صورتها وقى تقر برقى اترت اهدى الى بيتها في الموضع الذي هو فيه (قوله ومعها الرحمة) المعنى مجازي أي ومعها الوعد بالرحمة لزاورها قوة ونصف شعبان لفسخ الأجل أي فيكتب المالك الموكل بذلك من اللوح الوقت الذي يموت فيه الشخص والعام الذي يموت فيه ويسلم تلك الموت (قوله حديث عرض الاعمال) قال في القدمات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والنجس وقال ان الاعمال تعرض على الله سبحانه وتعالى فيها أو أنا أحب أن تعرض على الله سبحانه وتعالى فيها وأنا صامها (قائمة) قال البدوا تقرر لوصام يوم عمر عن قضاء عليه ونوى به القضاء مرة مرة معاً فانظروا انه يجزى عنهم ما معا قبا ساعلي من نوى بفسخ الجنابة واجماعه فانه يجزى عنهم ما معا قبا ساعلي من صلى القرض ونوى التوبة وانظر التقليل في المسئلة وكذلك يقال في عاشوراء وناصو عام ونحوهما تأمل ١٥ كلام البدو (قوله لاه من اعياد المسلمين) ينتقض يوم الجمعة (قوله والحرم) مذهب سيويه جو اضافة جميع اعلام الشهور الى شهر قاه السوطي وقال بعضهم بحمد كلها الارضين واليهين

أما رمضان فلما قدم وأما الربيعة فلا تلبس به بصل الربيعة لأن العرب كانت تستعير بعلًا ولأنهم يفترون بها (قوله)
 وربيب) بل يندب صوم بنية الحرم الأربعة وأفضلها الحرم فربح فذوالقعدة فالحجة (ان قلت) هو صلى الله عليه وسلم إنما صام
 شهر ربيع الأول شعبان بل كان يصومه كله أو الاقل على رواية ابن جابر لا احتمال اشتغاله في حرم أو قبله بصل بحرم (قوله ما
 رأيت المصطفى الخ) في العبادة حذف والتقدير ما رأيت المصطفى إذا كان في غير شعبان أكثر صياما منه نفسه إذا كان في شعبان
 وكذا يقال فيها بعد أي فهو في شعبان أكثر صياما (قوله كان يصومه الا قليلا) منه فلا يصومه وخلاصته أنه يصومه غلبه
 (قوله زادني رواية المصطفى الخ) قد روي أبو داود والسفي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان أحب الشهور إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يصوم شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله (قوله تأكيد) أي زادني وهو به دون زائد تأديلا
 الخ خبره بأن قوله زادني رواية لمسلم بل كان يصومه كله يقتضي أنها ليست ٢٨١ زائدة على تسليم أنها زائدة فلا وجه

لذكرها والاحسن أن المراد بل
 كان يصومه كله في بعض السنين
 وهو اعتراض انتقالي قال في
 المصابيح ويمكن الجمع بين
 أخرى وهي أن يكون قولها وكان
 يصوم شعبان كله مجعولا على
 حذف إذا للاستثناء والمعتنى
 أي الا قليلا منه ويدل عليه
 حديث عبد الرزاق بلفظ ما رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أكثر صياما منه في شعبان فإنه
 كان يصومه كله الا قليلا (قوله)
 أو يصومه كله) كذا ياب في نسخة
 جمع ثان ثم لا ينبغي أن هذا منافي
 لقوله كان يصومه الا قليلا (قوله)
 ويستحب له أيضا قضاءه وهل هو
 خاص بما إذا أسلم بنية أما
 إذا لم يسلم فيجب القضاء عليه
 وفيما إذا أفطر بقية اليوم وهو
 الظاهر وإنما يجب عليه الامساك

الحرم وهو أول الشهور الحرم وربيب هو الشهر القدر عن الاثني عشر وشعبان نظير
 عائشة ما رأيت المصطفى أكثر صياما منه في شعبان وعنه ما رأيت الرسول في شهر أكثر
 صياما منه في شعبان كان يصومه الا قليلا زادني رواية لمسلم بل كان يصومه
 كله وخبر آخر أم سلمة رضي الله عنها ما رأيت الرسول يصوم شهرين متتابعين الا شعبان
 ورمضان وجمع بعض بيز رواية كان يصومه الا قليلا وكان يصومه كله ما لم يظف كله
 تأكيدا ويصومه كله في سنين كان يصوم في سنة من أوله وفي أخرى من وسطه وفي أخرى
 من آخره (ص) وما سأل بقية اليوم بل أسلم وقضاه (ش) يريد أن الكافر إذا أسلم في
 نها رمضان فإنه يستحب له الاضمار في بقية ذلك اليوم ليلظهر عليه صفات الاسلام
 بسرمه وأعماله يجب عليه الامساك تغيبا للاسلام ويستحب له أيضا قضاءه (ص)
 وتجهيل القضاء (ش) أي ونذبه لجهيل القضاء لترتب في النعمة من كل صوم موسع في
 قضاءه رمضان أو غيره لمبادرته للطاعة في أول وقتها كاصلاح المؤداة في الوقت الموسع
 أما ما مضى في وقته كقضاء ما فات له من كفارة متتابعة كظواهر فواجب تجهيل ووجه
 وأما بقوله (وتتابعه) إلى أنه يستحب أن يكون القضاء متتابعا لأن في القضاء متفرقا
 خلاف ما ذهبنا إليه من (المراد إلى القضاء تراخي الا) تمنع الاول (ص) ككل صوم
 لم يلزم متابعه (ش) يريد أن الصوم الذي لم يلزم متابعه يستحب متابعه كصيام كفارة
 العيدين ثلاثة أيام وقضاء رمضان وصيام الجزاء أو التمتع فان فرقها الجزاء أو يسفصل
 وأما الصوم الذي يلزم متابعه فإنه يلزم متابع قضاؤه أيضا وقوله ككل الخ قاعدة كلية
 وإن كان المؤلف قد نص في باب العيدين في بحث الكفارة على استحباب التتابع في الثلاثة
 الأيام إذا كفر بها فهو ويرى من يتركت هذه القاعدة فقلبس هنا أي في كلام المؤلف

٣٦ في أي مع أو الوجوب مقتضى القاعدة السابقة، وقوله أو زال عدومباح لأنه لا يحل له النظر مع العلم
 بربما لأن الصبيح أن الكفار مخاطبون بفروع التوبة وكذا يقال في قوله ونذبه قضاءه (قوله) ويسر ما فعل الخ لا ينبغي
 أنها ماضية قدم وهو أنما يكون في الحرم لا في خلاف المندوب الذي هو مكروه أو خلاف الأولى (قلت) له كذا من الكراهة
 أي المكروه لا خلاف الأولى (قوله وأما الصوم الذي يلزم متابعه) محتمل قول المصنف يلزم متابعه وهو قوله يلزم متابعه قضاؤه
 صحيح إلا أنه لا يتناسب مقتضى الاحتراز (قوله وإن كان) أو الالعال (قوله بيز) أي فسر ذلك لأن الجزئيات إنما
 تنسب للملكي (قوله أي في كلام المؤلف في ذلك الموضع تكرارا) أراد بالسكران لأنه من الاستثناء أي لا يستثنى عما يأتي
 عما هنا لأن ما هنا أعم ولا يستثنى بالخاص من العام فإذا علمت هذا اندفع ما يقال أن السكران إنما ينسب الثاني لا الأول
 وإعلم أنه لا حاجة لقوله أي في كلام المؤلف لأن المعنى عليه أنه لا يتوهم خلافه وحاصله كقولنا أنه لا يستثنى بالخاص عما هنا

قلت في هذا انكر اراجع ما ياتي لانه لا يستحق بالخاص وهو الا ترى عن العام وهو ما هنا (قوله وبه يكوم تمتع) أي أوثران وكل نقص في حج أو ظهرا أو أصاب فيه قال كافي داخله على تمتع وانما تقدم التمتع لانه متحقق والقضاء موسع الى رمضان الثالث والقاعدة تقدم المضيق على الموسع (قوله وجب تقديمه) لا يعني ان هذا وان كان مراد الا به من المصنف لان كلام المصنف في الاستصحاب وعلمه وان كان كلام المصنف مقيدا بما اذا لم يوتر صوم قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر فان آخر الثلث فانه يشبه ان يبدأ على صوم التمتع ذكره المواق (قوله لهم أو عطش) ظاهره بفتح الراء والمطام والاحسن بكسر الراء والطاء لانه مشعر بان الهرم والعطش ملازمه (قوله وقول المدونة لا فدية) كلام المدونة في الهرم لافي الهرم والعطش كما هو ظاهر العبارة والحاصل انه نص في الرسالة والجواب على استحباب الفدية للهرم وسئل أبو الحسن المدونة عليه وقال زروق في شرح الرسالة هو المشهور ما قول القسبي لا اطعم عليه وهذا هو الصواب من المذهب فهو اختيار لا به وقول عليه خلافا لما وقع وأما العطش فنص ابن حبيب على استحباب ٢٨٢ الفدية قال الشارح وهو معنى ما رواه ابن وهب وابن نافع عن مالك

لا اطعم عليه واجب وسئل في التواريخ عن ابن وهب عن مالك انه لا يفي عليه الا بقضاهه فسطط وقول المواق في المؤلف بان القسبي قال لا يفي عليه الا القضاء ولذا كثر غيره واعلمه الاجهوزي قال المتقضي كلام الاشياخ وكلام المواق ان الرابع لا فدية على التمتع بحال (قوله خيلي) أي القسبي امتلا قلب من جبه قوله وان أوثر قبل ان اتمام أي يكون في هريرة رضى الله تعالى عنه كأن مشغولا يدرس العلم (قوله كان صيام مالك الخ) انما كان مالك يصوم تلك الايام لان اليوم الاول يصومته وهي عشرة أيام والحادي عشر أول العشرة الثانية والحادي والعشرون أول الثالثة والحكم الغالب فلا يرد النقض بأول يوم من شوال ثم يقال لا يعني ان في ذلك تحديد فإذ ورد الى اعتقاد الجماعة الوجوب وهو امام (قوله صيام ايام ابي ابي البيض) أي فدية حذف المضاف الى الموصوف والموصوف (قوله كستمن شوال) في خبر أبي أيوب من صام رمضان ثم اعلم من شوال تلك التماسام الدهر الحسنة بعشر فشر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين تمام السنة القراني المراد بالدهر عمره وانما قال الشارع من شوال التخفيف باعتبار ايام الصوم لا بتخصيص حكمه بهنالك الوقت فلا يجرم ان نعلم في عشر ذي الحجة مع ما روي في فضل الصيام فيما حسن لمصول المقصود مع حياز فضل الايام المذكورة بل فعلها في القعدة حسن أيضا والحاصل ان كل ما بعد زمة كثر في لشد المشقة (قوله خوف اعتقاده وجوها) أي وكان مقتضى به تقدير (قوله والابن الخ) أي والابن اتقى كلها وبعضها فلا كراهة ولا ظاهرا اذ اعتقد فدية اتصالها بكرموان لم تكن متوالية وان لم يكن مظنة الهاتقندر (قوله والدخول على الال الخ) أي ابدية الزوجة والسيرة بظاهرة انه لم يعتقد السنة وانما اعتقد الذنب لا يكره ما قل ما هنا ان يكون خلاف

طعم
ثم يقال لا يعني ان في ذلك تحديد فإذ ورد الى اعتقاد الجماعة الوجوب وهو امام (قوله صيام ايام ابي ابي البيض) أي فدية حذف المضاف الى الموصوف والموصوف (قوله كستمن شوال) في خبر أبي أيوب من صام رمضان ثم اعلم من شوال تلك التماسام الدهر الحسنة بعشر فشر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين تمام السنة القراني المراد بالدهر عمره وانما قال الشارع من شوال التخفيف باعتبار ايام الصوم لا بتخصيص حكمه بهنالك الوقت فلا يجرم ان نعلم في عشر ذي الحجة مع ما روي في فضل الصيام فيما حسن لمصول المقصود مع حياز فضل الايام المذكورة بل فعلها في القعدة حسن أيضا والحاصل ان كل ما بعد زمة كثر في لشد المشقة (قوله خوف اعتقاده وجوها) أي وكان مقتضى به تقدير (قوله والابن الخ) أي والابن اتقى كلها وبعضها فلا كراهة ولا ظاهرا اذ اعتقد فدية اتصالها بكرموان لم تكن متوالية وان لم يكن مظنة الهاتقندر (قوله والدخول على الال الخ) أي ابدية الزوجة والسيرة بظاهرة انه لم يعتقد السنة وانما اعتقد الذنب لا يكره ما قل ما هنا ان يكون خلاف

الاولى الا ان يكون مرادهم مطلق الطلب ونحو (قوله ثم يجه) من قطة تصوير المسئلة اى فقر بالصب كاهو مفاد الشارح
 ومحل ان يكون مستأنفاً بقر بالرفع اى يجه وسو بالجر يظهر وعليه فان امسكه بفيه ولا يتلغ منه شيئاً حتى يدخل وقت
 الغروب هل ياتى لانه مظنة وصول شئ منه الى سقطة ام لا وذلك من باب قتل مصباح (قوله كل صمغ عذغ) عبارة للمصباح والهاء
 في ان جعل كل صمغ بذلك من لبان وغيره فلا يسيل والجمع علول واعلا له والحاصل انه اراد بالعلك كل شئ وضع تحت الاضراس
 لا يذوب بل يتصل به بضم بعض (قوله اذ ارمي) اى وما اذا اقتصر ذلك على ان لا يعترض على الشارح في تعبيره بصغ لان
 الصمغ لا يتناول اللبان ونحوه (قوله والمعنى انه يكره للصائم فرضاً وتخلان يذوق الملح للعلمان ثم يجه) اى ولو لصانع يحتاج
 لذوقه (قوله والعلك) تقدم ان العلك عام فلا يناسب عطفه على اللبان (قوله وما أشبه ذلك) للاسبغة لان العلك يعم ذلك (قوله
 وتقدير صمغ لاقر بنوعه) اى بضمه فذيقا لعم صفة التسلاطر مبنية على ٢٨٢ تقدير صمغ (قوله زمنه) مفهوم زمنه

جواز مداوانه لئلا كان وصل
 منه شئ الى حلقه منها واهل
 يكون كهبوط الكسل ثم اى لا
 وهو ظاهر لان هبوط الكسل
 ليس فيه وصول شئ من الخارج
 الى الجوف بخلاف دواء الحفر
 (قوله بفتح الفاء) اى وسكونها
 (قوله ومنه) اى ومن الزيادة بمعنى
 المزيد الى المرض وان لم يحدث
 في ذلك المرض زيادة فغيره اى غير
 ذلك المرض (قوله فلا بأس به
 نهراً) الظاهر ان المراد الندب
 قالى لـ فان قلت سدد كفى
 اطماعه انها تكرر وظاهره وان
 خاف ضرراً مع انه ذكر هناك
 مداواة الحفر سجا تر مع خوف
 الضرر قلت الضرر ان جماعة
 المرض مظنة القطر لانه يحصل
 بهما من الوهن ما لا يحصل من

طعمه كذا التوم نهراً قاله عارض وابن جرير (ص) وذوق ملح وذلك ثم يجه (ش)
 ذوق الطعام اختياراً بطنه والهاء اسم يراد به كل صمغ يفتح بجمعه علول وانه معلول وقد علك
 بهلك بضم اللام علك بفتح العين اى مضغه ولا كبح الرجل الشراب من فيه اذا رمى
 به والمعنى انه يكره للصائم فرضاً او تلاً ان يذوق الملح للطعام ثم يجه خوف السبق وكذلك
 يكره ذوق العسل والخل او مضغ الطعام للصبى او مضغ اللبان او العلك وما أشبه ذلك ثم
 يجه فقولاه وذوق ملح اى وتناول ملح ليصير تسطه على علك لانه لا يذوق ولا يماضغ على حد
 قوله علقتنا وما ملد اهأى انقلب تقدير صمغ لاقر بنوعه (ص) ومدوا وانحضر
 زمنه (ش) الحفر بفتح الفاء مرض بالاسنان وهو فساد اصولها يسمى انه يكره مداواة
 الحفر زمن الصوم وهو النهار واشبه الا اذا كان في صبره الى الليل ضرراً كما قاله بقله
 (الانحرف ضرر) في الصبر فلا بأس به نهراً ثم لاني عليه ان لم ياتبع الدواء فقلبه
 قضى وفي السمدة الكفاية والمراد بالضرر خوف حدوث مرض او زيادته ومنه التاثير
 وان لم يحدث فيه زيادة فغيره وما تقدم من انه اذا خلف الضرر فلا بأس به نهراً بحال ما لم يصف
 هلا كما اوشد يد اذى الواجب كما يشهد بما فى (ص) وتقدير مكرر (ش) اى ومن
 المكرهات اى اضطرر صوم مكرر كالتيسر وغيره بوقته على نفسه كالقصر لانه ياتى به
 على كسل فيكون لغف الطاعة اقرب وايضا التكره مظنة القتل ولا مفهوم ليوم اى او
 اسبوع او شهر او عام او ما يور او اسبوع او عام معين فلا كراهة (ص) ومقدمة جاع
 كقبله وتكرار علل السلامة (ش) يعنى انه يكره للشاب والشيوخ وجعل او امرأتان
 يتبادل زوجته او امته وهو صائم او ياشتر او يلاعب او يتظلم او يتفكر على المشهور اذا

مداواة الحفر بخلاف مداواة الحفر هذا ما لم يصف بترك اطماعه هلا كما اوشد اذى فوجب اه فلذا كرهنا ذلك ولوع خوف
 الضرر (قوله ولامة هم ليوم) المصنف يشده لانه اقتصر على اقل القليل فكما كثر المكرر كان أولى بالكراهة (قوله او
 اسبوع) اى كان يقول على صوم كل اسبوع من اول كل شهر وقوله او شهر كان يقول على صوم كل شهر ورجب (قوله او عام)
 كان يقول كل عام مضطرب فعلى صومه (قوله ان علل السلامة) او اد بالعلم ما يشل الفتن (قوله او الشيخ) اى الشخص الشيخ
 بليل قوله رجل او امرأتين يقولان زوجته اى اقتصدت لذة وجودها لادواع او رجة اى بدون قصد او وجود فلا كراهة
 ولكن الظاهر عدم قيد الاعتداء المتقدم في الوضوء كما افاد بعض الشيوخ خرجه الله تعالى ووجهه فظاهر ان الصوم الامسالة
 عن هذه المذكورات نالوا عسلاً يمكن صاماً (قوله او ياشتر) قال اشهبلس البد اخفن القبله والقبله اخفن من المباشرة
 والمباشرة اخفن من العبث بالرجح لئى شئ من الجسد وترك ذلك كله احب المتأفة فهم منه ان المباشرة كونه بصحتها مثلاً
 والملاعبة اعم من ان تكون مع لس او حوض (قوله او يتظلم او يتفكر على المشهور) لفظه على المشهور ووجهه لقوله او يتظلم

أو شكر ومقا به ظاهر الكتاب أنهم الماسمجرون من يتخصص الكراهة بها هو أشد فأذنه ثم (قوله وانعاط الخ) أي ابن القاسم يقول بالقضاء في الانعاط ورواه ابن وهب وأشباه المدونة عن مالك سقوط القضاء هو العقد (قوله) وأشك فيها جرمت) أي وأما أن وهم عدم السلامة فلا يجرم عليه ذلك عيب (قوله وكلام النعمي يقيد أنه لا حرم مع الشك) قال النعمي من كان يعلم من عاداته أنه لا يسلم من الأذى أو يسلم حرمة ولا يسلم أخرى كان ذلك مجرماً عليه ومن كان يعلم من عاداته السلامة من ذلك وأنه لا يكون عندهما زال ولا مذي كان ذلك عيباً حاشا ٨١ انظره فإنه يقيد الحرم مع الشك فلا يلزم أن يقول كلامه بهد الانعاط مع علم السلامة وأما المخرج فسباني في قوة كبد مستطع به عن غيره وأما الصلاة فقد قعما في قوله وجب قضاء فائتة مطلقاً ٨٢ (قوله خلافاً لابن الحارث) بنص ٢٨٤ ابن الحارث في فكر أو نظروا ولم يستدم فلاقضاء انعاطاً وامضى المشقة ٨٣

وأما إذا استدام فاقضاء (قوله) وعجامة المريض فقط احترازاً عن الصحيح فلا يكرهه أن شك في السلامة وأولى أن يعلمها فان علمه ما حرمت فيستق مع المريض في حالي علم السلامة وعلم علمها ويشتاق في حالة الشك ليكره للمريض دون الصحيح كذا يقيد به الخطيب رحمه الشيخ سالم ثم جعل المتبع فيها أن بعض تأخيرها هلا كما أوشد في ذي الأواب فعلها وان أدت إلى القطر ولا كفاة عليه حيث تدعو الفصادة كالجامة فتشكره للمريض دون الصحيح كافي الخطيب عن الأوراد ويحتمل أن يقال إنما أشد لأنها قبح من جميع البدن بخلاف اطعامه فمن الرأس فقط (قوله) وهذا التفصيل هو المشهور ويحتج بحاصله المريض لا يثبت أن يعلم من نفسه سلامة فهو ممن يجهل حاله فسكره

علم من نفسه السلامة من مذي وبني وانعاط على قول ابن القاسم وجمع المؤلف بين المثالي لأنه لو اقتصر على القول لزمهم أن الفكر لا شيء عليه فيه وعلى الفكر لزمهم أن القبة حرام لأنهم الشد (ص) والاحرم (ش) أي بأن علم عدم السلامة وأشك فيها حرم ويحرم في الشارح وكلام النعمي يقيد أنه لا حرم مع الشك ولا شيء عليه إن لم يحصل شيء مما تقدم فإن حصل فاقضاء والكفارة في المني والقضاء فقط في المني إدام أم لا على قول ابن القاسم خلافاً لابن الحارث (ص) وبعامة مريض فقط (ش) أي وما يكرهه أيضاً اطعامه والقضاء في حق الصائم المريض بخافة التغير فيؤدي ذلك إلى فطره وهذا إذا شك في السلامة وإن علت بإزت وإن علم الفطر حرم وهذا التفصيل هو المشهور (ص) وتطوع قبل تداء وقضاء (ش) أي وما هو مكره التطوع بعبادة من صوم أو صلاة أو غيره مما قبل برأه الأعمه من واجب عليه من ثلث العبادات من غير معين وقضاء لما علمه من الزمان الأعمه في فسي في برأه ما كان فعل صحيح تطوعه لم يعلم تدعين الزمن لشيء منها يأتي بما عليه وشرح بغير المعين المعين فلا يجوز في زمنه غيره وأن فعل لزمه قضاءه وأظهر هل تطوعه صحيح أم لا لتعين الزمن لغيره ولا سكر اه في التطوع قبله لهدم اشتغال الجمعة قبل زمنه (ص) ومن لا تمكنه رؤية ولا غيرها كسبر كحل الشهور (ش) يعني أن الذي لا تمكنه رؤية الهلال في أول شهر رمضان ولا يمكنه أن يسأل عنه غيره كسبر ويصوم ويحرمه ما فالواجب في حقه أن يكمل الشهر ثلاثين يوماً كالوهم الهلال أشهر كثره فإنه يكمل كل شهر ثلاثين يوماً وهذا إذا علم الشهر بعدل قوله بعدوان التثبت وظن شهر أصامه واحتز بقوله لا تمكنه رؤية ولا غيره ما من الذي يمكنه ذلك فإنه كغيره من المطاوعين ففعل على ما ثبت عنده (ص) وإن التثبت وظن شهر أصامه والاختيار (ش) يعني فأن اشكل أمر الشهر وعليه بان لم يعرفا ومضان من غيره مع معرفة الأهل أو التباساً فان ترجع عنده شهراته رمضان بنى على ظنه وصامه وإن استوت عنده

الاحتفالات

ومقابل المشهور وكراهة اطعامه علت السلامة أم لا وفي شرح شب

خلافه وحاصله أنه أكرهه المريض في حالة الشك وعلم السلامة ويحرم في حالة علم عدم السلامة وأما الصحيح فتكرمه في حالة الشك ويحرم في حالة علم عدم السلامة ويجوز في علم السلامة وهو ظاهر (قوله التطوع بعبادة من صوم) أي صيام غيره مؤكذ وأما المؤكذ كما هو رأي ابن عرفة ابن رشد في ترجيع صوم يوم عاشوراء تطوعاً وقضاء ثالثه ما هو الراجح الأول قوله أو صلاة) أي مستدرة وأما إذا كان عليه قضاء صلوات فحرم عليه التنقل وفي شرح شب أن قول المصنف وقتائه خاص بالصوم وأما الذي قبله فهو عام في الصوم والصلاة (قوله فلا يجوز في زمنه غيره) أي فعل الخ عبارة شب بتفصيل بيان ذلك في الصوم والصلاة (قوله) أم لا وهو الظاهر

(قوله فغير شهر او صامه) هذا اذا ساوت جميع الشهور عندك في الشك فيه افلوشك في شهر قبل صومه هل هو شعبان او رمضان وقطع فيما عداهما انه غير رمضان صام شهرين وكذا لو شك هل هو شعبان او رمضان او شوال قاله بصوم شهرين ايضا ولو شك هل هو رمضان او شوال وقطع فيما عداهما انه غير رمضان صام شهر واحد الا انه اذا كان رمضان فلا اشكال وان كان شوالا كان قضاءه فالحال انظر وحال لو شك هل هو رجب او شعبان او رمضان هل يطالب بالثلاثة وكذا يقال في اكثر (قوله اللهم الا ان يربا بالالتباس) أي والمراد دفع الارادة على التحقيق (فان قلت) هذا يحتاج الى الجواز لا يلزم قرينة لا قرينة (قلت) هذا على مذهبهم لا يشترط وجود القرينة (فان قلت) ما علاقة الجواز (قلت) مجاز امره لا علاقته انفسه لان الالتباس هو التردد على حسوئه اطلقوا ريبه مطلق التردد (قوله لا قبله) أي ولو تعدد السنين فلا يجزئ شعبان الثانية عن رمضان الاولى ولا شعبان الثالثة عن رمضان الثانية وهكذا وظاهر الشارح ٢٨٥ انه من عطف الجمل حيث قد تبيين

والاولى ان العطف محذوف
أي لا ما قبله موصولة أو
موصوفة (قوله عطف على
متعلق الظرف المتني) وهو
لان تبين ومراعاة مطلق
الارتباط فلا شاق في العصب
تقديره الذي قد مر متعلق
بعطف وهو كافي لان التقدير
لان تبين ان الذي صامه كائن
قبل رمضان (قوله أو بئى على
شك) أي في الظان والمختر لان
الظان شك كائن قوله اجزأما
بعده لا ما قبله جازيها كما
يشهد ما ورد ثم هل فيما اذا بقي
على شك يطالب بالصوم أو
يصبر حتى يتحقق الامر وما
السبب لبرائه لم يطلع على نقل
ومن جملة ما يتحقق به الامر

الاحتمالات فغير شهر او صامه فان قلت كيف يحصله الظن مع ان المواقف فرض المسئلة في الالتباس وهو التردد على حسوئه وليس مع الظن اللهم الا ان يربا بالالتباس عدم التحقيق أي فان لم يتحقق شهر من الشهور وعدم التحقيق شامل للظن (ص) واجزأ ما بعده (ش) يعني انه اذا علم على غلته أو تخبره زال الالتباس بوجهه فله احوال أربعة اشارة الى اولها هذا أي واجزأ الشهر الثاني يعني انه صامه بعد رمضان اتفاقا ويكون قضاءه عنه واثار بقوله (بالعدد) الى انه اذا صام شهر اخر عن رمضان لا بد وان يكون ايامه كايام رمضان في العدد فان صام شوالا او صامه كملان أو ناقصا قضى يوما والكمال رمضان دومين وبالعكس لاضافه وكذلك ان تبين انه صامه في الحجة لا بعد يوم العدد ولا يابالم التبريق ويعبر ما بقي وانما في بقوله هنا بالعدد مع الاستغناء عنه بما في من قوله والقضاء بالعدد لا يتوهم ان لهذا حكما يخصه غير ما يأتي فيجزئ ما تبين ولو ناقصا لعدده وعدم تعدده وثالثها بقوله (لا قبله) أي لان تبين ان الذي صامه قبل رمضان فلا يجزئ له وقوعه قبل وقتها ولثالثها بقوله عطف على متعلق الظرف المتني (ص) أو بئى على شك (ش) أي أو لم تبين لم يبق على شك ولا مارأه له شك غيره فلا يجزئ منه ما بين القاسم لاحتمال وقوعه قبله ولا تبرا في اللغة لا يقين ويجزئ عند اشبه وابن الماجشون ومجنون ووجه ابن نويس لان فرضه الاجتهاد وقد فعل فهو على الجواز حتى يشك في خلافه وحل كلام المؤلف عليه يجعله معطوفا على المتيقن بعدد ولا يربا بقوله (وقى مصادفته ترد) يعني انه اذا غير شهر او صامه ثم علم بعد ذلك انه رمضان فهل يجزئ أم لا ترد لما سطر بن وجعلنا كلامه على التخيير واما الظان فلا يفيق أن يجزئ فيه التردد

ان قصي مدة يجزئ عن شهر رمضان فيها (فان قلت) هو في الشك فعل ما امر به شرعاً لم يبين خلافه (قلت) انما طلب منه مع الشك لانه مادام ما قبله لم يتحقق ذهب وقته قطعا فطلب منه أو لا لاحتمال وجود وقته وثالثا لاحتمال تأخر وقته عن الفعل الاقوى لم يتسلسل الحرج (قوله فهو على الجواز) الاولى أن يقول فهو على الاجزاء (قوله معطوفا على المتيقن أي التقدير في قوله واجزأ ما بعده والتقدير واجزأ ما ثبت انه بعده أو ما بقي على الشك (قوله وفي مصادفته) أي وفي عدم اجزائه مصادفته وهو الذي حكاه ابن رشد عن ابن القاسم ووجه عدم الاجزاء مع انه اذا تبين انه بعده يجزئ اجاب نت بان مصادفة من الاداء ما بعده من القضاء ويعتبر في باب القضاء ما لا يقتصر في الاداء واجزأ ما هو الذي جزمه في التخيير وفي التوادد الاجزاء عن ابن القاسم كذا لبعض الشراح وبعض في اجزاء الخ وهو المتبادر من تفسيره شارحا والاول اقرب لاتباعه للقرين الذي هو قوله لا قبله (قوله وجعلنا الخ) المناسبات المسموم من الظن والشك كما هو منقاد البيان وان كان وجهه ظاهرا

قوله (فهم على نفسهم ما هم عاصفون) أي وعلى القول بآخر المصادفة أي أن القولين المشارهما بقوله وفي حصادته (قوله أن حدث
الحدثان) (الم) ليس لكون حدثان في مسئلة المصادفة بل المراد أن حدثا شاكلا كان في صورة المسئلة أنه شك ومما
يظهر من أن خبر يوم الجمعة لا يطرأ على شك أن قوله (فالتسمل الذي قاله) وأما على القول بعدد جزاء المصادفة فلا يجزئ
أن كل صورة من الصور هي واحدة على القول بآخر المصادفة فيجوز في الصورة الأولى كما صرح به الشارح (قوله وعن هذا
الفرق بين رواية نعم الله أن الشك الأول كان عاما في جميع السنة وهذا في بعضها) (قوله ملطفا) يجوز بعقوبته نصبه على
القيود ويجوز نصبه على الحال لكن يحى المصدر حال اسمي (قوله) أي أية الصوم هذا أصل النية وأما النية الكاملة
فإن شئت القرية إلى التقيد بما افتتض عليه من استغراق طرف النهار للاستغن عن الطعام والشراب والجماع ومثل ذلك يقال
لغة الصلاة أنه من شدة ولا يظهر كما قال ٢٨٦ البدر في رقب الصلاة والصوم في أن الأولى ترك التلظ (قوله بخلاف

بل يقطع فسه بالاجزاء المتعاليه بعض وعلى اجزاء المصادفة قال القاضي ان حدث له شك هل
كان ماصمه رمضان أو بعده اجزاء أو ان شك هل كان هو او ما قبله قضاه اه وعن هذا
احترز بقولنا ولا طارئ عليه شك (ص) وبمعناه مطلقا بنية معينة (ش) يعني ان شرط صحة
الصوم قرضا كان او غيره النية المبيته واول وقتها الغروب حتى الفجر ولا يضر ما حدث
بعد هاهنا الا كل والجماع والتميم بخلاف الاعمال والجنون والحض والنفس كما يأتي فلا
تكني النية قبل الغروب عند الكافة ولا بعد الفجر لان النية القصد وقصد الماضي
محال عقلا ونقص القاضي عبد الوهاب على انه يصح ان تكون النية مقارة للفجر وعليه
فيه بقوله (أومع الفجر) وصححه ابن رشد وهو القياس لان الاصل في النية ان تقارن أو
العبادة والتمسك بالشرع وتقرنها المشقة فبعض الاقتران ولا بد ان تكون النية عبارة
لتردد فيها فلا تقع سنة صوم غدا ان كان من رمضان ولا يضر التردد بعد حصول الظن
بشء اذ هو استحباب كما خر يوم من رمضان أو واجتihad كما سبر وليس عليه استحباب
ذكرها الى الفجر بل لان الاحتياط ما يقطعها قبله فاذا طلع الفجر اعتبر ما هو عليه من صوم
او فطر (ص) وكفتنة لما يجب اتباعه (ش) المشهور ان النية الواحدة في حق الحاضر
تكني في الصوم الذي يجب اتباعه كصوم رمضان وكفارة وهي صام شهرين في حق من
أبطل صومه متعمدا كما يأتي وكفارة القتل وكفارة الطهار والنذر المتتابع كمن نذر
صوم شهرين بعد ان كل ما يجب اتباعها يكني فيه النية الواحدة كوكاهات الصلاة
وافعال الحج واشعره وقت أنه شعب التبيت كل ليلة وهو كذلك اما ما كان من
الصيام يجوز تغزيره كقضاء رمضان وصيامه في السفر وكفارة العي ونفدية الاذى
فلا يكني في ذلك النية الواحدة ولا يضمن التبيت في كل ليلة فتقوله لما في صوم والذى

من المصنف الجواز وكذا ما بين من النقل الا الاجزاء (قوله جازمة) أي يجوز وبها أي بمقتضاها وقوله من الضوم (قوله شهادة) أي لأن الشهادة قبل لال الشهر فوجب التيقن بمصومه (قوله ليس عليه الخ) ظاهره لا وجوبه ولا ثبوتها (قوله المشهور ان التمس الواحدة الخ) خلافا لابن عبد الحكم ومنشأ اختلاف هو كل العبادة الواحدة اعتبارا بركعات الصلاة أو أفعال الطلوع أو المكائيات المتعددة لعدم قيام ما مضى منه (قوله ركعات الصلاة) ولا يقال حيث كان الصيام كالسنة لأنه عليه بطلان جميعه بطلان يوم منه لا ناقول انما يلزم ذلك في العبادة التي يتوقف آخرها على أولها وأما التي لا يتوقف أولها على آخرها فلا بطلان بطلان بعضها لأن ذلك ان تصوم بعضا من رمضان وتقطر بعضه فلا يملك قضاء ما مضى منه ولو لم تعد القطر في الباقي وأما الصلاة فتوقف آخرها على أولها ولا يقال يرد على هذا الجواب كقوله نحو الظاهر انها تبطل بطلان بعضها لا كلها ثم يلزم أن تصوم بقية ما لم يرد في غيرها

(قوله وقد ناكلامه بالخاص) لاحاجة لهذا التقييد لأن كلام المصنف صريح في آخره (قوله لا مضر) أي لا يضر ويغير واجب التتابع وهو معطوف على ما من قوله لا يجب تناهيه وانما قد رها هذا التبع لأن شرط العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفهما على الآخر فلا يصح ما مر من جعل لا يزيد قائله ليسكن في نيل العطف بالعطف بلا والمضروب ويصدق واجب التتابع فلا يمكن بقدر هذا التبع صدق أحد متعاطفهما على الآخر (قوله أو يندرج ما الخ) أي أو في قوله لا يضر (يقضي الاقتصاص من الماء الموحدة) ففتح الهاء هذه النسبة إلى البحر بلغة القرب من ربحان (قوله فلو جوبه وتكرره) أي قاسمه رمضان (قوله لا أن انقطع) معطوف على مقدّم بعده قوله وكفت وأي وكفت نسبة لما يجب تناهيه واستمر لأن انقطع وهذه اسقط ما يقال كان المناسب أن يقال ولأن انقطع هو أو العطف ثم إن التحقيق في هذا وتظاهره أن يقال أن ٢٨٧ المعطوف محذوف عن شرطه (قوله

لاجل مرض) إشارة إلى أن الماء في يكثر مرض سببه وقوه أو يغير الخ إشارة إلى ما دخل تحت الكفاف ودخل تحت الكفاف أيضا القطر ناسيا أي تبيت فطرًا ثم صوم ناسيا فيقطع التتابع على المشهور ولا قطر ناسيا مع تبيت فلا يقطع تناهيه على المقدّم ومن افطر عمدا بسقطه وجوب التتابع كما يقتضيه كلام الأطباء (قوله فلو تخدأ على صومه) لا يمتنع إن هذا بعد قوله وذكر هنا الخ أن الشارح حل قول المصنف لأن انقطع تناهيه على الانقطاع بالشمول فتشنع الذهاب لكلام المبسوط مع أنه ضعيف فإن حل المصنف على أن المراد لأن انقطع وجوب التتابع صرح بذلك عليه قول المصنف أو لا لا يجب تناهيه ولو لم يبقا في الحضي وجوبهما مجعل الحضي

وقوله يجب تناهيه - صفة أو صلة - وقد ناكلامه بالخاص ليعرف المسافر فلا بد من التثبيت في كل ليلة - قالة في العتية والمرضى يلحق بالمسافر (ص) لا مسرود ويوم معين (ش) يعني أن من كان يسرد الصوم دائما أو يندرج ما معناه يسوم في بقية عمره ثلاثين أو أربعين دائما فلا بد له من التثبيت في كل ليلة - قالة الأبهري وهو القياس وحكي ذلك في البيان من ابن القاسم قال وهو الصحيح وهو ذهب إلى أن في المدونة وقيل لا يحتاج إلى التثبيت في كل ليلة بل تكفي النية الواحدة من الإفطار والمسرود واليوم المعين وإلى آثار بقوله (وروي على أن اكتشافهما) أما المسرود فلا يتتابع بحصوله الشبه بمرضان له واما ما المشدور المعين فلو جوبه وتكرره وتعين زمانه (ص) لأن انقطع تناهيه بكم مضى أو مضى (ش) تقدم أن الصيام إذا كان يجب تناهيه فانه تكفي فيه النية الواحدة وذكره هنا لأنه إذا انقطع التتابع بالفطر لأجل مرض أو سفر أو حضي أو نقص فانه لا بد من تجديد النية لبقية ذلك الصوم لعدم زواله فلو غادى على صومه في سفره أو مرضه اجزأ بذلك من غير احتياج إلى تثبيت نية كما في المبسوط وفي العتية لا بد من التثبيت في كل ليلة ولو اسقر على الصوم (ص) ويقال (ش) يحفظه على النية التي هي شرط صحة لا يتأني أنه شرط صحة وجوب لأن المؤلف قدّم أن كل من الحضي والنقص مانع من الوجوب والصحة فالنقص شرط فلهما فالاعتراض بغيره عامر في باب الحضي (ص) ووجب أن ظهرت قبل الفجر وإن سخطه (ش) أي أنه يجب الصوم على من رأت علامة الطهر قبل الفجر وإن كان ذلك لحظة ولو لم تقتل إلا بعد الفجر بل ولو لم تقتل أصلا فقول المدونة فاعتسلت لا مفهوم له لأن الطهارة قبلت شرطه بخلاف الصلاة فلا مفهوم لقوله قبل الفجر بل من مثله ما إذا رأت العلامة مع الفجر فانه يجب عليها الصوم كما استظهره الشيخ كرم الدين (ص) ومع القضية أن شكك

بمتع وجوب الصوم إلا أن لا تخبر به إذا فات القطر ناسيا في أثناء الصوم فلأنما تعله يقطع التتابع مع أن وجوب التتابع لم يقطع قوله وفي العتية - هذا هو المقدّم وكلام المبسوط ضعيف وأما المكره حكمه عند النقص حكم من أفطر ناسيا وعند ابن يونس حكم المرض (قوله فالنقص شرط) عدم شرطه لا يخلو له في الحقيقة عدم مانع كما قال ابن رشد الآن الفقهاء يسنعون الشرط في عدم المانع (قوله فالاعتراض بغيره) عامر في باب الحضي (ص) حاصل الاعتراض أن كلام المصنف يقيد أنه يجب على الخاص الصوم إلا أنه لا يصح إلا إذا حصل النقص أو حصل الجواب أن عطفه على شرط الصحة لا يتأني أنه شرط وجوب كأنه شرط صحة والدليل على أنه شرط في الوجوب كأنه شرط في الصحة أن كل من الحضي والنقص مانع من الوجوب والصحة فيكون النقص شرطاً فيهما (قوله أن ظهرت) أي رأت علامة الطهر معتادة النية لا تنتظر هاهنا بل من رأت العلامة سواء كانت معتادة بالمعروف أو النقص وجب عليها الصوم (قوله ومع القضية أن شكك) المراد من التسليم مطلق التزديد وهل ترك

اللقط الملتصقة المستنة أولى من اللقط كالصلاة والظاهر لأفريق بين الصلاة والصوم اهـ قوله وسواء شكت حال أي وسواء كان هذا الثلث المذكور حال التمتع فيكون المعنى انه يجب عليه إتيان الصوم وقوله أو بعدها يعني انها وألا توت الصوم معتقدة انها ظهرت قبل الفجر ثم شكت فانه يجب عليها الصوم يعني الامساك لانها آتت به قبل (قوله فلا يجب عليها صلاة الصبح) تقدم ان النص ينهوا بالنسبة لعدم وجوب صلاة الليل لاصلا وانما حاجة لقوله بحيث لم يبق الخ وقوله وهو حاصل أي استصحاب وقوله وأما حق الصوم أي وأما الحيض بالنسبة للصوم (فان قلت) قد اشتركت في حصول مانع الاداء فلو وجب أداء الصوم دون الصلاة فالجواب ان الصلاة متميزة على الطهارة المائية وأما يقوم مقامها بخلاف الصوم (قوله وان سئل الخ) فالجواب بأمس جديدا فلا تنافي في العقل من شروط الوجوب ٢٨٨ والحصاة (قوله سنين كثيرة) هذا مذهب المدققة وقيل ان قلت السنون

فعله القضاء وذلك كالحصاة
الاخوام وان كثرت فلا قضاء
ذكره الفرجي عن ابن حبيب
(قوله ولو بدل الواو الخ) قد يقال
ما فعله المصنف أحسن لانه
لا يتقرر على ما ذكره الاحمد
الحصاة لا القضاء (قوله مستحالات)
في أربع القضاء وتثان لا قضاء
فيها الأولى قوله وما الثانية
قوله أو جمل الثانية قوله أو أقله
حصاة اثنتان ما كل دون النصف
وما كان النصف وكذا قوله لان
سلم ولو نصفه في صورته في أربع
القضاء واثنتان لا قضاء فيهما
وهما المشابهة بقوله ولو نصفه
هذا ما افاده نت (قوله أو أغنى
الخ) والسكر يحرم كالأغنى في
تقصيره بل أولى والحلال كالنوم
يكفي شب (قوله فلا قضاء) ولو
تقدم منه في المسئلة الأخيرة
نية الصوم ما يجزئ من الصوم أو
بإدراج نية الشهر لطلانها
فانما قبل الفجر واستقراره

(ص) يعني ان من شكت هل مات الطهر قبل الفجر أو بعده فانه يجب عليها الصوم
لاستحالة طهرها قبله والقضاء لاحتماله بعده ولا يزال فرضه فيعيقن وسواء شكت
حال النية أو طرأ الثلث ان ردد وهذا بخلاف الصلاة فانها لا تؤمر بقضاء ما شكت
في وقتها هل كان الطهر فيه أم لا فإذا شكت هل ظهرت قبل الفجر أو بعده بحيث لم يبق
من وقت الصبح ما تدرك فيه ركعة بعد الطهر فلا يجب عليها صلاة الصبح ابن عبيد
السلام وما قاله بين لان الحيض مانع من أداء الصلاة وقضائها وهو حاصل وموجب
القضاء وهو الطهر في الوقت مشكوك فيه وأما حق الصوم فانه يمنع الاداء مانعة ولا يمنع
القضاء فلهذا وجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة (ص) وبمثل (ش) هذا شرط في
الحصاة والوجوب باتفاق فلا يصح الصوم من يجنون ولا معنى عليه ولا يجب عليه ما على
تفصيل يأتي في الانعام ولما أنهم قوله ومع القضاء ان شكت وجوب القضاء على الحائض
أفاد قضاء الجنون والمعنى عليه في بعض احواله نصاب قوله (ص) وان جئت ولو سنين
كثيرة (ش) يعني ان حصاة الصوم تنوق على العقل فلا يصح الصوم من يجنون وعليه
قضاء ما جئت فيه ولو سنين كثيرة كمشرة ولو بدل الواو بالفاء السكون أولى ولما كان الانعام
سبب حالات أشار اليه بقوله (ص) أو أغنى وما أو جمل أو أقله ولم يسلم أو أقله فانه القضاء لان
سلم ولو نصفه (ش) والمعنى انه اذا أغنى عليه اليوم كله من فقره لفرويه بالقضاء وكذلك لو
أغنى عليه قبل اليوم سلم أو لم لا وأما لو أغنى عليه أقل اليوم وهو ما دون الجمل التسليم
لنصف فان لم يسلم أو لم لا بان طلع عليه الفجر معنى عليه بحيث لو كان حصاة ونوى لما
صحت نية فلا قضاء أيضا وان سلم قبل الفجر حتى طلع بحيث نوى صحت نية فلا قضاء
عليه وأشعر وجوب القضاء على من طلع عليه الفجر وهو معنى عليه وجوبه على من
طلع عليه وهو سكران بالاولى لتسبيه نص عليه الشئ ولم يجز له فطر بقية يومه كما قال
نت وفهم من كلام المؤلف عدم وجوب القضاء على النائم مطلقا لانه مكلف ولو نسيه
لا تنبه كما قاله ابن يونس وفيه إشارة لافريق بين الانعام وانما حال المؤلف كثيرة بعد قوله

لطوعه (قوله لان سلم) أي من الانعام وقت النية ولو كان قبلها معنى عليه ولو نصفه فلا قضاء ولو أغنى
عليه فعلا قبل وقت النية من الليل لبقائها حيث سلم قبل الفجر بخلاف ان يقعها وان يوقعها على العتمة حيث تقدمت نية تأت
المهلة قبله او نادى بها في الشهر والا فلا بد منه لعدم حصته بدون نية ثم الرجوع الى الجنون في يوم واحد فيقبل فيه كالانعام
(قوله وهو سكران بالاولى) أي بمرام وأما ما لا خلاف فكما الجنون والمعنى عليه فيقبل فيه تقصيره ما وليس السكران بحلال
كالتائم كما قد يتوهم من كلام عجم ومن جعله كالجنون والمعنى عليه عجم في باب الاعتكاف عند قول المصنف وكسكره مديلا
فظهر من ذلك تساوي باقي السكر (قوله لانه مكلف) أي بصدد التكليف وقوله ولو نسيه كالتكليف وقوله للفرق أي لوجه الفرق

(قوله لا جمع الخ) أي فكون استعماله في معناه الجازي (قوله فلا يصدق على) أكثر من ثلاث) فانه يصدق على ما فوق العشرة (قوله لا يثبت الاستدلال الخ) أي ويستغنى عن قوة كثيرة هذا ظاهر اذا جعلت للاستدلال وأما اذا جعلت الجند فيصاح لقوله كثيرة (قوله ويترك جاع) أي بقدر ما تروى وتظن لو جامع ليلان بعد الفجر منه والظاهر انه لا شيء عليه كما في كمال الملاحة حيث تهازل (قوله مني) عن فكر أو تظن ولو غوي يستدام (قوله ما يرجع الخ) فان يرجع فالتضاهي بعدو الألف الكفارة (قوله الآن يرجع فالكفارة) ولو غلبه (قوله ويرجع في الشامل بأنه ركن) يمكن الجمع بأنه أراد بالركن أي توقف عليه الحقيقة وإن كان خارجا عن الماهية كما في قوله ويركن على الخ (أقول) ان الصوم هو الأصل عنه شهوة البنية والفرج مع النية فهو ركن (قوله إيصال الخ) المراد بالإصالة الوصول لاحقيته المتضمنة لتعلل ذلك عدا فيقتضي ان وصوله نسيانا لا يضرع أنه يضرع عند الغنى الذي يوجب المنصف لذلك (قوله وأخلق الخ) ظاهره أنه لو لم يضرعه كلها أذناها أو سطها لترك ذلك تفصيلا أي أو وصل المتصل فقط الى خلق ٢٨٩ وأما وصول غيره له ورد فلا يوجب القطر والحاصل أن ما وصل للخلق

سنتين لأن جمع الصحيح مع التنكير للقوله فلا يصدق على أكثر من ثلاثة ولو عرفسنين وطلعت الأقبوالام بمعنى البعية (ص) ويترك جاع وأخرج مني ومنى وفي (ش) أي شرط الصوم ترك الجماع أي غيب الحقيقة وقد رجع الخ لاس فيه فلا يصدق ذلك صومه ولا صوم موطوءه البالفحش لا يوجب حمله مني أو منى واستغنى بقوله أخرج من الاحتلام والمنى والذي المستحب والى الغالب ما يرجع منه شيء بعد ما كان طرحه وفي المستدعي القضاء الآن يرجع فالكفارة ويتبع ابن المحاسب في عدم ترك ما ذكره ما يفسر طوا وصح في الشامل بأنه ركن فقال وركنه أصالة من طواعي الغير الصادق للغير وبمن أبلغ حشنة ومثلها من عطفوها ولو دبر وأفرج صينة أو جمعة وأخرج مني ولا تترك حشنة ومن الذي (ص) وإصالة مختل أو غيره على المختار لعدم حقيقة جماع أو خلق (ش) أي وصحة بترك إصالة مختل وهو كل ما يتابع من منفذ عال أو ما قبله فمابين الأسنان أو غيره مختل كدرهم من منفذ عال كما يأتي على ما اختاره القضي وقوله لم يستعلق بقوله وإصالة أي وإصالة مختل أو غيره لم يعد فهو الباطني بحقنة للسيب وفي ما يتبع عني من التقدير وإصالة مختل لم يعد هو ما انخفض من الصدور الى السرة بسبب حشنة من دبر أو فرج امرأته لا تحليل من مائع فان فعل شيأ من ذلك فالشهر وجوب القضاء والحفنة ما يعالج به الأرياح فلا غلا أو دافى الامعاء بسبب اليه الدوا من الدبر أو فمخضصة فصل الدوا الامعاء وما وصل للامعاء من طعام حصل به فائدة الغذاء فان الكبد يجذب من المعدة ومن ما في الامعاء عند الأطباء فصار ذلك من معنى الأكل قاله سندو احتوز بالمائع من الخاء فلا قضاء فيه ولو تنازل عليها من

٣٧ في أنه لان الحصة تستقل المعدة اشغالاتا وتنقص كلبا لجوع واليه أشار المصنف باختيار (قوله ما انخفض) أي ما كان تحت المنصف لان المعدة تفرغ الكرش الحيوان (قوله بسبب حشنة) فيه إشارة الى أن الحشنة تفسر بسبب الدوا فقوله يعلم ما يعالج الأرياح أي صب دواء وقوله يعني في لا يظهر والاحسن ان تكون للعلابة أي وصب مقيس عما عرفت في العبارة غير وقوله من دبر يعني في وجبت في عبارة المصنف حشنة أي وإصالة مختل الخ بسبب حشنة أي أو غيره ما ولا كان قوله حقيقة شاملا لا للتباس بالمائع أو غيره والمراد الاول قال بالجماع وكأني قال لكن لا يترك ما ذكر بل بالجماع (قوله أرياح) معطوف على الأرياح ويدل على ما قلنا قبل شوب بحقنة البياض أو الكلى من دبر الدوا من الدبر أو فمخضصة من به أرياح أو دافى الامعاء (قوله الامعاء) أي المصارين (قوله ولو تنازل عليها من) أي نطقها كما ذكرنا وعبارته في ذلك ولو تنازل عليها من فانه لا يحصل به غداء انما يصل لاجذب ثم يخرجه الشاهور وجوب القضاء ومقابل ذلك ما في الجلباب من انه

يستحب القضاء (قوله وانظر هل مثله الخ) الظاهر انه مثله وقوله الشيخ احدى قرأوى ولا يجزى على ما مر في الوضوء لان الله اوجبت الوضوء للبول (قوله وان من أقواذت وعين) مقتضى المصنف ان من نكس الأذن بكموده شيء فنه وهو خروج خرثا لانه لم يصل به شيء للاذن ولا للحلق والذي يصل من كل ثمار أو أقال أو الحسن ان تصق أن يصل الى طه لم يكن له ان يفعل وان شك كره وليستاد عليه القضاء فان علم انه لا يصل فلا شيء عليه وهذا أصل في كل ما يصل من حناء أو دهن الشيخ ويحتمل نفسه في غير الصوم وعمل وجوب القضاء على أصل من هذه المناقذ ان فعله نهارا كان فعله ليل فلا شيء عليه في صوم طه نهارا للحلق لانه خاص في أعماق البدن ٢٩٠ فكان غزاة ما يتحد من الرأس الى البدن (قوله وأما بقائه) مرأ لرق الواصل

البول (قوله من يضر الخ) قال في كنهه لا يضر ولا يضر بغير اختياره لم يضر وفهم منه ان راحة غير الجنور كالسكس والعنبر وما لها راحة طيبة لا تضر وهو كذلك اتفاقا اه (قائده) يكره مش الربا حين بدر قوله يكره استنشاقه ولا يضر أي استنشاق اللسان (قوله لان ربح الخ) وأما ما لا يحصل به غشاء البول فكان الحطب فلا قضاء في وصوله لحلقه كذا في فتاوى حج وبناهم ولو استنشق لانه لا يتكفي فالدخان الذي يشرب مفطر اذ هو متكيف ويصل الى الحلق بل الى البول احبنا في قصد حب (قوله وفي) ولم الخ (تنبه) لا شيء عليه في ابتلاعه وريقه ولو لم يصب اجتماعه خلطا لعب (قوله معطوف على قوله وايصال مختل) أي على مختل من قوله وايصال مختل (قوله وهو صحيح حكاه الخ) لاجابة ذلك لان الحديث

وانظر هل مثله ما يصل من ثقبه تحت المعدة أو فوقها المعدة أو يجزى على ما مر في الوضوء وقوله وأخلق معطوف على معدة وعطفه على ثقبه يقتضي ان الواصل من الاعلى يشترطه ان يحاذي الحلق وهو قول لكنه ضعف والمذهب ان ذلك لا يشترط (ص) وان من أقواذت وعين (ش) يعني انه لا فرق فيما يصل الى المثانة الاعلى بين ان يكون قد وصل من مثقذ واسع كالقلم أو غير واسع كالناف والاذن والبقين بخلاف ما يصل الى المثانة الاسفل يشترط كونه واسعا كالبول أو جافا كالبول في قوله فيه ونقل ابن الحاجب فيه القضاء منكر (ص) ويجوز (ش) كصوب ما ينضرب وهو معطوف على مختل والتقدير وتزك ايصال مختل وجوز قال في السليمان من يضر بالاداء فوجد طعم اللسان في حلقه قضى صومه انتهى فقوله ابن الباء يكره استنشاقه ولا يضر خلافاً ويحمل على من لم يجد طعمه واستنشاق قدر الطعام عناية الجنور لان ربح الطعام له جسم يتقوى به الدماغ فيحصل به ما يحصل بالاكل وقوله ويجوز ويقرين صاته وغيره (ص) وفي قوله ان امكن طرحة (ش) هو معطوف على قوله وايصال مختل يعني ان حصة الصوم يترك ايصال في بلغم أو قلس ان امكن طرحة أي طرح ما ذكر وقوله (مطلقا) يرجع لكل منهما فعند التي كان من علة أو أكلة تغبر عن الطعام أم لا يرجع عدداً وسهواً اذ بعض أو غلبة وهو صحيح حكاه للفظا اذ لا يمكن مع الغلبة ومعناه في البلغم كان من السدأ من الرأس وسواء وصل لطرف اللسان أو اللهاوات أم لا لكن المختار انه لا قضاء في البلغم ولو امكن طرحة ولو بعد وصوله الى طرف لانه (ص) أو غلبت من مضغته أو سواك (ش) هذا صنف على في بلغم غير مشارك في شرطه والمطلة وبعبارة أخرى والمطلة الشارع المضغطة والسواك الصائم فتدبرهم اشتغال ما سبق للحلق من سواك بقوله أو وصوله غالب لمقلته ثم ماء مضغته أو يجمع في خمسة من سواك وهذا خاص بالقرض وتقدير المضاف وصول لا إيصال المذكوراً ولان الغلبة تنافي إيصال المشرع بالاختيار أو الصدم المزدبر عن مجرد فلا بدق الادلال به عليه والقرينة ظاهرة (ص) وقضى في القرض مطلقاً (ش) يعني

في الرجوع والامكان صفة ان طرح ثم قوله رجع عدداً وسهواً انما يتم في القرض وأما الرجوع سهواً في النفل انه فلا وجه بشياً كما قد في ك (قوله أو اللهاوات) في المصباح والهاء الهمزة المشرفة على الحلق في أقصى القم وبالجمل هي ولها من مثل حسانت وحصى وحساب ولهاوات ايضاً على الأصل (قوله لكن المختار انه لا قضاء في البلغم) بأن يلغ القضاء اية رشد روى اصبح من ابن القاسم في التامة انه لا شيء عليه في ابتلاعه اياهامدا اه (قوله ولم غير مشاركة في شرطه) أي الذي رقرة امكن طرحة وقوله والمطلة أي المشاركة بقوله مطلقاً (قوله خاص بالقرض) أي وأما النفل اذ وصل شيء من ذلك غلبة فلا قضاء وقوله فلا بدق الادلال به أي بالترجيح على مجرد (قوله والقرينة ظاهرة) وهوان الغلبة تنافي الاختيار

(قوله على أي وجه من عمد أو سبوح) هذا تقسيم للاطلاق (قوله ولا فرق في القرض بين كونه الخ) لا يخفى ان هذا عين قوله رمضان وأضرعه (قوله وإنما شبه ذلك) وهو الطوع على أحد قولين وانكر ابن عمر ذلك القول والثاني لا يجب الامساك أي وهو الصحيح (قوله وان كان مضوياً لم يكن عليه امساك) أي لانه عليه بدلة لا جبراً ولا تعباً أي لا يجب الامساك ولا يندب وان كانت على لا تنقض الابتنى الزوجية فقط (قوله فان كان في رمضان امساك) أي حرمة وان كان يقضي ومنه النذر المعين والطوع اتفاقاً (قوله وان كان في قضاءه) أي والقرض أن الفطر نسيان (قوله وان كان كالظهار) أي أو القرض ان تأس (قوله فمن قال الفطر يسقط حكم المأخوذ فانه فطر) التصريح يقتضي ان الاولى الامساك وهو ظاهر وأما على القول بالآخر بان الفطر نسياناً لا يقطع التبايع وهو الراجح فيجب الامساك كالقطن نسياناً ٢٩١ في النفل والحاصل انه لا يجب الامساك بعد الفطر لعدم لغيره عدلاً

بعد الفطر لعدم لغيره عدلاً
إذا كان الزمان معينا كرمضان
الحاضر والنذر المعين والطوع
على أحد القولين وما عدا هذين
لا يجب (قوله وان كان كزناه
الصيد) أي أو القرض ان الفطر
نسياناً (قوله مما لا يجب اتباعه)
في المسئلة قد حذف التقدير وغيره
ذلك مما لا يجب اتباعه وقوله فهو
بالتحليل والظاهر يجب الامساك
فما سألنا من قسم (قوله ولا
كفارة عليها ولا على فاعله هنا الخ)
المعتمد على الجمع لثلاثة
الكفارة وأما هي فالتامة
التضام فقط (قوله وكذا كاشا
في الفجر) المراد بالشك عدم
التيقن فيدخل فيه ما قاله
رجل أو كان بعد الفجر وقاله
آخر أو كان قبله (قوله حرمة
ذلك عليه على المنذور) ومقابله
الكرامة (قوله أو في الحرمة
الخ) بل الحرمة اتفاقاً كما افاده

انه يقضى في الصوم الواجب رمضان أو غيره بكل مقطر من كل متخذ على أي وجه من عمد أو سبوحاً وظلما وجبت عليه الكفارة أم لا ولا فرق في القرض بين كونه أصلاً وعرضاً بدليل قوله الا المعين لمض الخ ثم ان كان عامداً فمفتقر الجواب في امساك بقية ذلك اليوم فان كان معينا كرمضان والنذر المعين وما أشبه ذلك مما ليس مضوياً في الفضة كان عليه امساك بقية اليوم وان كان مضوياً لم يكن عليه امساك وان كان غير عامداً فان كان في رمضان امساك وان كان في قضاءه كان بالتحليل في امساك والامتنان الامساك وان كان كالظهار أو قتل النفس مما يجب تنأيه فافطر أو اليوم فيجب له الامساك بقية يومه ثم نسياناً الفصد تتهربون أن أفطر في شاة بن قال الفطر يسقط حكم المأخوذ فانه فطر وان كان كزناه الصيد وقضية الأذى وكفارة الإيمان مما لا يجب تنأيه فهو بالتحليل بين الامساك وعلمه قاله الفجر (ص) وان يصب في حلقه فاعطاش) يعني ان البصم اذا صب انسان في حلقه ما أيسر له ان الصب هو السكب فوصل الى جوفه أو في حلقه فغلبه القضاء ولا كفارة عليه ولا على فاعله (ص) كجماعة فاعطاش) يعني ان المرأة اذا جوعت في شهر رمضان فالتضام في ذلك فقط بلا كفارة عليها ولا على فاعله منها لانها غير محتاطة بخلاف من أكره وجوبه على الوطء فاعطاشا كانت عالملة له التكفير عنها (ص) وكذا كاشا كافي الفجر (ص) أي فانه يقضى مع حرمة ذلك عليه على المشهور ولا كفارة عليه اتفاقاً أو في الحرمة ووجوب التضام من أكل شاة كافي الغروب ولا كفارة على المشهور وهذا ما لم يثبت انه أكل قبل الفجر وبعد الغروب والافلاض عليه ولا كفارة وقوله (أو طرأ الشك) عطف على قوله شاة كما يحتمل عطفاً على معنى أكله أي وان كان أكل كل شاة أو طرأ الشك (ص) ومن لم يتنذر دليله اقتصار الاستحاط (ص) الضيق دليله يرجع الفجر والغروب أو الصوم وهو أولى والمعنى ان من لم يتنذر دليل الفجر أو الغروب أو دليل الصوم أي الدليل المتعلق بالصوم من فجر وغروب لم يجز من ذلك فانه يتشدد على يستدل به

بهرام (قوله ولا كفارة على المشهور) ومقابله الكفارة والحاصل ان الحرمة في الفجر تحثان فيها وفي الغروب يحثق عليها وعدم الكفارة في الفجر متفق عليه كافي له ومختلف فيه في الغروب والفرق ان الاصل بقاء الليل (قوله عطف على قوله شاة) والتقدير بركة كلفه حال كونه شاة كافي الفجر وكذا كلفه حال كونه طارئة الشك هي حال معتقده (قوله أي وان كان كل الخ) المناسب ليقول لو كان كل شاة أو طرأ الشك (ص) الفل تحثان الفرض في هذا ليس عليه فيه قضاء كالمواظاة (قوله أو الصوم وهو أولى) أي لانه لا يجوز ان يتكلم بخلاف الاول فانه يوجب الاحتياط بنذ كروا لا لكان الواجب دليلهما (قوله فانه يتشدد في) أي يثخن يستدل بذلك الشخص أي يستند عليه في ذلك

وقوله بحث كان أي الشخص الذي استند عليه وهو شامل لما إذا كان يقلد أو يجهل أصح قوله بحث الخ فإذا علمت ذلك تجد ذلك أهم من كلام المصنف لأن المستدل في كلام المصنف يجهل (قوله على ذلك) أي الصواب والدليل هو القبر والغريب (قوله بخلاف ما قالوا في القبر) أي أن من كان قادراً على الاستدلال لا يقلد غيره والفرق كثرة الخطأ في القبلة لخفاها ودفن دليل الأصوم تقليد الجاهل بجهل بمنزلة تقليد غير صاحب مصر (قوله لأنه لا يلزمه النظر بنفسه وذلك حال الخ) لا يخفى أن قضية ذلك أنه أراد بالنظر حقيقة خفياته فليس يتصور أن يعرف فاذن الأولى أن يبقى المتقن على ظاهره أن من كان عارفاً بالدليل ولم يتطرق مع القدرة استدلالاً وأولى من لم يعرف فتدبر (قوله ولم يقل ومن لم يشهد) أي ومن لم يعرف بثاني كلامه الأولى (قوله فهمهم كلام المؤلف فهو موافقة) تنصير على قوله ٢٩٢ وكذا يعرف فتدبر (قوله فيوافق ظاهر كلامهم) من أن له أن يقلد غيره وأن

على ذلك أي يقلده حيث كان عدلاً عارفاً ومستنداً إلى عارفين عدل ابن عبد السلام وظاهر كلامهم وإن كان قادراً على الاستدلال بخلاف ما قالوا في القبلة ويمكن أن يتأول كلامهم على العابر انتهى فإن لم يجد المستدل أو بعده فاقد بعض ما يعتنقه احتياطاً تأخيراً القطر وقد قدم الصور وقال ق يتطرق من يعرف أي ومن لم يعرف دليله وكذا لو عرف لأنه لا يلزمه النظر بنفسه وإنما قال ومن لم يتطرق ولم يقل ومن لم يشهد على الدليل فهمهم كلام المصنف فهمهم موافقة لأن من في كلامه موصولة لا شرطية وهو لا يتغير مفهوم الشرط وحيث فيوافق ظاهر كلامهم (ص) إلا المعين لمرض وأحياناً أنسيان (ش) هذا مستثنى من قوله وقضى في الفرض مطلقاً والاستثناء متصل والمعنى أن التندر المعين إذا فطر فيه لم يذكر مرضاً وأحياناً أو أحياناً ما كراهاته يعقوب فبأن زمانه ولا قضاء عليه وأما لو فطر فيه نسياناً فإنه يقتضي على مذهب المدققة مع وجوب الأمسالك ببقية يومه والشيخ تبع ابن الحاجب في نسيان والفرق على مذهبه بين النسيان والمرض أن الثاني معه ضرب من التفريط وجعل سبباً خطأ الوقت كالنسيان ويجب القضاء بقطر السر اتفاقاً قاله ابن هرون (ص) وفي النقل بالعهد الحرام (ش) يعني أن الصوم النقل إذا فطر فيه عداً حراماً فإنه يلزمه قضاءه وخرج بالعهد النسيان وبالمرام غيره كالقطر ليس أو نقضاً أو نحوهما ثم بالغ في القضاء بقوله (ولو بطلان) (ب) أي ولو كان فطره مستنداً للطلاق وقوله (الأوجه) مخرج من تحريم القطر في النقل المقدر في الكلام ويكون ساكناً عن القضاء قال ابن غزالي ولا بد من القضاء على ما قاله عياض وخالفه الخطاب وأبى على ظاهره مستند الماصح به التاديل من نفي القضاء لأن هذا ليس بغير حرام وكلامه ضاعف (ص) كراهة الشيخ وإن لم يجلها (ش) هنا حذف حضاف أي كراهة شيخه وإلا فإنه يشطر وإن لم يجلها بشرط أن يصحكون على وجه الحثان والشقة عليه من الصوم لاداعته ومثل الوالد السيد

كان قادراً على الاستدلال (قوله التندر المعين) احتج به عن التندر المضجون إذا فطر نفسه لمرض ونحوه فيجب فعله بعد زوال المانع لعدم تميز وقته ولا يجب عليه امسالك بقية اليوم (قوله أو إكراه) أوج الخطاب وسعه عيج أن الإكراه كالنسيان (قوله فإنه يقتضي على مذهب المدققة) ظاهر البيان أنه يجب الصوم فيكون محل المصنف على ضرورة واحدة وفي شرحه عيب عاينهم ومنع المصنف تأني نسيان الصوم في المعين ثم ذكر أن نسيان الصوم فيه نسياناً بعد حيث الصوم وتادله التثبت فيه بعد اعتقاده أنه الذي قبله أو بعده ثم بين في آرائه أنه المعين فيجب عليه الأمسالك وعدم إلقاءه على كلام المصنف والراجح وجوب القضاء في هذه الصور الثلاث أنظر ع (قوله كالنسيان) أي في وجوب القضاء (قوله فإنه يلزمه قضاءه) وهل يجب

فيه الأمسالك أو لا فلو كان (قوله وخرج بالعهد النسيان) ويجب عليه امسالك بقية يومه لا صومه لم يطل وكذا من فطر في النفل لشدة مجموع أو وطش أو لا كراهة وإن كان عداً فهو غير حرام (قوله ولو كان فطره الخ) أشارة إلى أن الباقي قول المصنف بطلاق بعض الأيام ويحتمل أن تكون لليلة وهذا محل بحسب المعنى (قوله المقدر) صفة للقطر لأن قول المصنف بالعهد الحرام معناه القطر العمد الحرام وفي الحقيقة يخرج من محذوف والتقدير بالعهد الحرام في كل حالة الأوجه (قوله أنه هذا ليس بغير حرام) فنه أن عداً يفسد تلك العلة (قوله وشيخ الخ) المراد به الذي أخذ على نفسه العهد أن لا يفعله فإنه ابن علاق ويحيى فيه البداهة إنما أخذ عليه العهد في فعل العبادة لا في تركها أه وبجواب بيان ترك الصوم عداً حيث كان ذلك على وجه الحثان والشقة ابن ناجي وظاهر المذهب أنه لا يلزم منه تركه إلا بشيخه الملم بالعلم والمقابلة بعض من اقتنأوا بظاهر العلم

الشرعي كذا في غيب والتظاهر ان الله كذلك (قوله ثم يحتمل ان يكون قوله كواله) أي كالمرد والفقهاء الوجه ليس نفس الوالد بل أمر الوالد (قوله والكافي لادخال الخ) لاجل حقيقة دخول السيد تحت الكافي (قوله والام كالأب) أي ويراد بالوالد ما يشبهه ما قلنا ذلك قال أي كخصص والمرد والمراد به المسلم الخ) هذا يخالف ما سبق من قوله والكثير كقوله في غيب (قوله ولورثك الخ) هذا يخالف ما تقدم لمن قوله ثم يخرج من تحرير والحاصل ان هذا الكلام ينسحب على الظاهر من غير تقدير (قوله لكان حسنا الخ) أي فظاهر المصنف غير مناسب إلا ان الشارح أجاب بأنه مستثنى من تحرير القطر الخ) (قوله ثم يحتمل ان يكون تنبيهها) هذا هو التعيين لأنه الذي يشهد النقل كالمعلم من محققات (قوله وثانها الاختيار) ٢٩٣ مقادير هذا الميزان ذكره المصنف لأنه لم

يكن متعمدا وفي بعض الشروح ان قصد المصنف محرم الاختيار فقال فلا كفارة على ناس ولا على غيرهم امكن فعل شيئا من موجبها صحتها وغلبة لعدم وصف هذه الثلاثة بالتمتع حقيقة الأمن استأنك يجوزها ثم ارجعها واستعملها غلبة على الكفارة (قوله لا تنهك الحرمة) أي عدم الماليتها (قوله كحديث عهد بالاسلام) أي قريب انما اف بالاسلام أو قريب على بالاسلام من حيث الاتصاف به (قوله لا يدخل باب الخ) أي لا يصح دخوله وقوله أو يدخله أي يصح دخوله (قوله ولكن رمضان حرمة) أي فلو فسلكنا قياسا مع الفارق (قوله لا معمول لعدم) فيه إشارة إلى ان أو وقع معطوف على جماعها فهو مقسرا أصحما ولا يريد عليه ان الرفع متعمدان الرفع قد يكون سبوا ٥١ والتظاهر ان رفع التوبة انرا لا يكون الأعسار (قوله جماعا

في عبده والمراد بالوالبدية لا الجدا ولجدة ثم يحتمل ان يكون قوله كواله الخ تنبيها لوجه والكافي لادخال الأفراد الذهبية وان انحصرت في الخارج فيما ذكر كشمس والام كالأب قوله كواله أي كخصص والمرد والمراد به المسلم كقوله في ولورثك المراد قوله الإوجه الخ لكان حسنا لأن القطر مع الرفع غير مرام ويحتمل ان يكون تنبيهها ويكون المراد بالوجه بان يحلف شخص بطلاق زوجته أو عتق أمته وهو متعلق بجمها فيباح له القطر ولما قدم ان القضاء واجب في كل واجب بين ان الكفارة واجبة في بعضه بقوله (ص) وكفران تعمد بلا تأويل قريب وسبب جعل في رمضان فحط (ش) يعني ان الكفارة الكبرى يجب بشروط خمسة أولها الصدوق ثانيا الاختيار فلا كفارة على ناس ولا على مكروه وثالثها الانتهاك الفرعة قائما أو لا تأويل فلا كفارة عليه ويراد بها ان يكون عالما بجرمة الموجب التي فعله فلا كفارة على جاهل وهر من لم يستند في حديث عهد بالاسلام يظن ان الصوم لا يجرم الجائع والجائع فانه لا كفارة عليه فالمراد بالجهل جهل حرمة الموجب التي فعله ولا جاهل وجوب الكفارة فبمعظم حرمة فلا يسقط عنه الكفارة وأما جهل رمضان فيسقط عنه الكفارة اتفاقا كما اذا أفطر يوم الشك قبل ثبوت الصوم وخامسها كونه صوم رمضان فلا كفارة في غيره من فضائه أو كفارة أو ظهر وغوهره ما لان القياس لا يدخل باب الكفارة أو يدخله ولكن رمضان حرمة ليست لغيره وتعدد الكفارة بتعدد الأيام ولا تعدد تعدد الأكلات والوطأت وسواء أخرج كفارة الأولى أم لا (ص) جماعا أو وقع ينهكها أو لا أو شرابا (ش) هذا معمول تعمد أي وكفران تعمد جماعا وجب الفسل أو رفع ينهكها أو لا ولا حاشيت طلع عليه الغبير وأعمالها وسواء نوى الصوم بعد ذلك أم لا أو كان ما يقع به الإفطار ووحدة ودرهما وقلقة طعام تلحق من الأرض أو شرابا أو احتجز بقوله (بضم فقط) عما يصل من نحو الانص والآن فإنه لا يكفر فيه على المشهور لأن الكفارة كالمعملة لا تنهك الذي انحص من العمد وبإضافه هذا التشويق اليه التقويم (ص) وان باستأنك (ش)

وجوب الفسل) أي لا من غير بالغ فلا كفارة على موطوءة ما بالغة حيث لم تتزل ولا فتن لا تنهك فلا كفارة على البالغ الذي وطئها ثم تعبوا الانتهاك حالة الفعل حيث لم يتبين خلافه فن تعمد القطر في يوم الثلاثين ثم تبين انه يوم الصديق فلا كفارة ولا قضاء (قوله أو وقع ينهكها) هذا إذا رفعه مطلقا ومعلقا على كل أو شراب وحصل بها راحة في معلق عليه ولو لم يجد فلا كفارة وكذا القضاء كما هو المعنى (قوله أو لا لئلا) انما كل أو لا لئلا لرفعها في محلها انما كان له توحيداً بالمصنف انما صلح على المتوهم لأنه ربما توهم انه لما أوقعها في محلها وهو الليل وأصبح صائما لا أنه أفرغها في النهار (تنبيه) ه فهم من المصنف انه إذا قصد الاكل والشرب ولم يفعل فلا تنهك عليه (قوله فانه لا يكفر على المشهور) مضى بلفظه أو مضى من انه يكفر وكأنه يراه محلة العمد أو يرى هذا أنها (قوله التي انحص من العمد) فيه ان الانتهاك عدم الماليتها لم يرفع في موجدية

(قوله نفي) أي ان استلغها ولا كفارة إلا أن يعتمد الاستلغ (قوله قضى وكثر) أي اذا ابتلها ولو غلبه منه إلا ما اذا استعمله البلا وتبعها لم يار غلبة فلا كفارة وأما اذا ابتلها بعد في هذا الموضوع فانه يكفر (قوله كرهها لم لأهل مذهب الخ) ومقابلها لا تنسب من انه لا كفارة عليه إلا ان تابع القلة والمباشرة والحاصل ان القلة والمباشرة والتمس والملاعبة فيها الكفارة ولو لم يقتل المذهب فتقوله إلا ان يتحقق عاذه راجع للمخالفة عليه وأما ما قبل المبالغة فعبه الكفارة وان خالف عاذه (قوله) أو ينظر (سكت المصنف عنها) أخذها من مفهوم قوله وأن أمي يعتمد نظره فتأويلان فان التاء في نظره للوحدة فيقيم عنه انه اذا دام النظر كان عليه الكفارة ٢٩٤ من غير تأويلين ولا تزخلة فادامة النظر عما قبل المبالغة لان ما قبلها لم يكن

أي وان حصل شيء من ذلك بسبب استئثار برطب مغرور للريق على ماصو به الباجي أي في قصد الاستلغ القضا والكفارة فلا خصوصية لقوله (بجوزاء) وهو قشر يتخذ من أصول الجوز أو كثر من يستعمله أهل المغرب والهند ثم هي أشد من غيرها لما قبل بعض عن ابن أبي عمير وغيره ان من استأثر به البلا وأصحت على فيه نهرا رقيقا وان استأثر بها نهرا رقيقا وكثر (ص) أو منيا (ش) يعني أن من قصد اخراج المني بلا جاع في الفرج بل يقبله لا لدواع وهو هو وان في غير القم في فوضة أو أمة أو غيرها كان من عادته الانعاط أم لا قصد الانعاط لا كرهها لم لأهل مذهب ابن القاسم في المدونة فكان عليه القضا والكفارة ومثل القلة التمس والمباشرة وأما النظر والفكر فيشرط ادماهما كما أشار إليه بقوله (وان ادا مة فكبر) أو نظر عن عادته الأثر المصمما والسلامة منه فاعيدون أخرى أما ان كانت عادته السلامة وان أدا مة ما فقد رخصا فلا كفارة فانه القضي واليه أشار بقوله (ص) إلا ان يتحقق عادته على المختار (ش) من قولين حكاهما ابن الحاجب لكنه في النظر والفكر رخصة كما قررنا كلام المؤلف ونقل بعض كلام القضي عاما في جميع مقدمات الجماع وهو أظهر وتقدم ان في المدي القضا فقط وان لم يستدم سبه على الشهور وفي الانعاط قولان الأشهر القضا الأقرب بعده ومفهوم قوله بادامة فكرانه لا كفارة مع عدم الاستدامة بل القضا فقط إلا ان يصغر فلا قضا أيضا المشقة وهنا اعراض على المؤلف جواب عنه انظر في شرحنا الكبير (ص) وان أمي يعتمد نظره فتأويلان (ش) ظاهر كانه ان التأويلين في الكفارة وعندهما هو مخالفتا لقتل لان المدونة صرحت بأنه ان أمي يعتمد نظره فتأويلان لا كفارة عليه لأنها طالت وان لم يأت بالنظر فأمي أو أمي فليقتض فقط وقال القاسبي اذ قصد بالنظر الأولى اللذة فأمي فعبه القضا والكفارة واختص هل كلام القاسبي وفاق لمدينة وأخلاف فكان ينبغي ان يقول وان أمي يعتمد نظره فلا كفارة وحل إلا ان يتدنا ويلان لوافق النقل وبعبارة أخرى ومعنى كلام المؤلف ان من قصد النظر فأمي فمجرده فقتل عليه الكفارة بناء على ان كلام القاسبي وفاق للمدونة وانها محمولة على من لم يستد كما قاله عبد

بادامة فكر فيصديق بعدم ادا مة الفكر فقط وبعدم ادا مة وادامة غيره فهو اعم (قوله وفي الانعاط الخ) أي الانعاط من غير مقيود ولا من (قوله الأقرب عدمه) لأنه قول مالك في المدونة وهو المقتضى قوله هو ان اعراض على المؤلف الخ) هو ان الصواب ان المصنف يقول على الاصح لأنه لا يبعد السلام وليس ينبغي في هذين اختيار وانما اختياره سقوط الكفارة في القلة والمباشرة حيث خالفه مع عادته والمحقق خلافه وقوله الشارح وهو أظهر فميم والجواب انه اذا خالف ذلك في القلة والمباشرة يقول ذلك في غيرهما بطريق الأولى (فرع) الرقبة ولا يلزمه قضا ما أفتر اذا رجع للإسلام (قوله فكان ينبغي ان يقول الخ) هذا غير مناسب والأولى ان يقول فكان ينبغي ان يقول وان أمي ينظر فتأويلان لا كفارة وحل إلا ان يتدنا ويلان لوافق النقل وبعبارة أخرى ومعنى كلام المؤلف ان من قصد النظر فأمي فمجرده فقتل عليه الكفارة بناء على ان كلام القاسبي وفاق للمدونة وانها محمولة على من لم يستد كما قاله عبد

الذمة ومطلقا تأويلان فالاول على الواقع والثاني على الخلاف وانما كان أولى لان المدونة لم تصرح بالحق بالعمد والقاسبي لم يقل التذ بل قال قصد الذمة ولا يلزم من قصد الوجود (قوله محمولة على من لم يستد) مفاد ان القاسبي انط الكفارة بالتعمد مع ان القاسبي لم يسطعها بل اغتاها فاطها بقصد الذمة كما قاله ثم هذا الكلام صحيح على نقل آخر عن القاسبي انه قال اذا نظر الصائم نظر متعمد فاقتران ان عليه القضا والكفارة والحاصل ان العبارة من غير ظاهر تن على ما نقل الشارح عن القاسبي وأما على نقل غيره وهو صاحب التكت فتعصم العبارة الثانية (تبيه) التأويلين بالكفارة ضعف والراجح عدمها والحاصل انه اذا أمي يعتمد نظره فتأويلان لا كفارة عليه وانما عليه القضا إلا ان

تكثر منه بمجرد حتى يصير مستكثراً فلا قضاء عليه له بشقة كذا قال ابن الحاجب ومن أئمن لقلته وداع أوجه فلا كفارة عليه وعليه القضاء بحقل لأقضائه مستحب (قوله والمعروف أنها على التصبر) ومقابله أنها على الترتيب ذكره برام (قوله) ولو عبره لكن الأولى أي لأنه ليس المراد أن يطعمهم بمعنى يقدم الطعام لهم ليأكلوا (قوله) تتعدد الكفارة بعدد الأيام ولا تتعدد بالنسبة للقاتل في اليوم الواحد ولو حصل موطنها الثاني بعدد أنواع الأكل سواء كان موجب الثاني من جنس الموجب الأول أم لا لظلاله موعده في ذلك اليوم الأول وأما بالنسبة للمفعول فتتعدد (قوله) ويصير بها الكفارة (احقره) عما إذا اشترى أمة أسقط بها الصاع على مشترها (قوله) شهرين متتابعين ٢٩٥

كافية (قوله) وإن شوى بهما الكفارة كذا في نفسه بالتثنية وبالجملة حالة والتقدير بشرط أن يشوى بهما الكفار وتواظف أن النسبة لا يمنع في الثلاثة لأن صوم الشهرين فقط كاهو ظاهر (قوله) لا تعد به أي تعد به سبتم مسكناً بخلاف العتق فإنه متعد لواحد ويخالف الصوم فلا تعدى فيه والحاصل أن التعدى موجود في كل من العتق والإطعام لأن الإطعام أكثر تعداً وقوله وقطعه أي التتابع عما أي بشئ يقطع التتابع في الظهار (قوله) بعد قوله لكل مد أي لأن كفارة الظهار قال فيها لكل مدولثان (قوله) قيمة العتق أي فان كانت قيمة الرقيق أقل كقصره بالعتق وإذا كانت قيمة الطعام أقل كقصره بالإطعام قال عبد الحق ويحقل بقاؤها في نفسه إن أبي الصوم وهو ابن قاط في توضيحه وهو

الحق وقيل لا كفارة عليه بناء على أنه خلاف كاعتدائهم نؤس كذا في التوضيح ومحلها إذا كانت عادة الأمانة بمجرد النظر ٥ ولما كانت أنواع الكفارة ثلاثة والمعروف أنها على التصبر قال (ص) بإطعام سبتم مسكناً لكل مد وهو الأفضل وأوصياهم شهرين أو حتى رقبة (ش) فقوله إطعام متعلق بكفر والمزاد الإطعام التليلك ولو عبر به لكن أولى والعق ككفارة القطر في رمضان على التصبر فإن شامك سبتم مسكناً أو المراد ما يشعل القبول لكل واحد مد بمد عليه الصلاة والسلام فلا يجوز عند أصحابنا خلاف لا شوب وإن شاء اعتبر رقبة مؤمنة بشرط كإلهها ويصير بها الكفارة وسلامتها من صوب لا يجوز معها وإن شاء صام شهرين متتابعين وأن شوى بهما الكفارة لكن أفضل هذه الأنواع الإطعام لأنه أشد تعاقباً عليه والذي يظهر أن العتق أفضل من الصوم لأنه متعد للغير وقيل الصوم أفضل وقوله (كل ظهار) التشبيه في شرط التتابع وبينه وقطعه بما يقطع فيه وبإيمان الرقبة وكإلهها ويصير بها وسلامتها من صوب لا يجوز معها وغير ذلك لا في التقدير في الإطعام والقرية بين الأنواع فلا تتوهم إرادتها بعد قوله لكل مد والعطف بأوصح التشبيه بالظهار لأن لا يتقدم لشهرته في التصبر المد كورين الثلاثة في حق الحر الرشد وأما العبد فالحق بكفر الصوم فإن يهرز بقيته ناعله في نفسه إن لم يأذنه في الإطعام وأما السقيم فيأمره وليه بالصوم فإن لم يقدر عليه أو في كفره بآذنه النوعين أي قيمة العتق أو الإطعام (ص) وعن أمة وطم أوجهة: كرهها نيابة (ش) يعني أن من وطئ أمة في شهر رمضان كرهها وطوعا فإنه يكفر عنها نيابة وجوباً عليه لأن طوعها كراهه لأجل الرقبة وكذلك يكفر عن زوجه إذا كرهها ولو عبداً كره زوجته وظاهر النوادر ومصرحها أو أمة ابن شعبان وهي جناة إن شاء السيد أسلمه أو فكتبه بأقل القيتين أي قيمة الرقبة التي تكفر بها أو الظاهر وليس لها أن تأخذ منه وتكفر بالصوم إلا أن لا يضمن كون الزوجة عاتقاً بالنسبة مسألة فإن كانت صغيرة أو كافراً أو غير عاتقاً لم تجب الكفارة عليه عنها لأنه يكفر عنها نيابة وهي

يؤيده لا يجبر على الصوم وأما السيد فلا قضاء عليه ولا كفارة فلا يأتى فيه ما ذكر (قوله) ومن أئمن (الح) معطوف على مد وأى وكفر عن نفسه أصالة وعن أمه زوجة نيابة فمن أمة معطوف على قوله على نفسه نيابة على أصالة وهذا من النوع المسبب هذا هل البديع بالكفارة (قوله) نيابة مفعول مطلق أو حال معناه أنه يخاطب بذلك بدلالة الآية المعروفة المقتضية أنها مخاطبة بها وقد قام بها (قوله) بلوعا أو كرها أي لأن قلبه لا يقترن (قوله) أو أمة أي لا يقبل إلا كراهوا والمراد بغير أمة طوعاً أو كرهاً وبعبارة ص ولوعبداً كره زوجته وهي حر وظاهر النوادر ومصرحها أو أمة (قوله) إن شاء السيد أسلمه أي الزوجة فإن أسلمه لها فمكنته أو فسخ نكاحها وهل يمتنع حينئذ فيصير عاتقاً له أم لا (قوله) ولا أقول أن ظهارها بت (قوله) وليس لها أن تأخذ منه وتكفر بالصوم أي تكفر بالإطعام أو العتق

(قوله وكذا يقال في الامة) أي فلا بد ان تكون عاقلة بالغة مسلمة (قوله فان الولاد لهما ثابت في هذه الحالة اذ ليس السيد الخ) ظاهره ان معنى اتى الاتزان ثبت الولاد وسبق ما يرد من قول ان الولاد الخ المناسب لان الولاد وقوله فان الولاد لهما ثابت وقوله وانما قلنا يتحقق مع علته وقوله وان ثبتنا اول الحال والخبر غير محقق ولكن زائدا وانما الخبر مخوف والتقدير لان الولاد في تلك الحالة معتقد دوماه ~~لكن~~ غير محقق الاستدلال في به فعلنا ما هو من اعتقاد دوماه يتحقق دوماه وقوله لا يرد على ذلك المعقولة لاجل أي على التعليل المشبهة بقوله لاه وان ثبت لكنه غير محقق الخ فانه يقتضي ان المعقولة لاجل اذا قرب لاجل والبعضة يتكفر عنها بالعتق لانه اذا قرب لاجل لا ترجع بحيث تكون بعيدة لاجل بحيث ينزع مالها بعد ان كان لا يمكن التزاع لقرب الاجل بخلاف مال الولد والمذبا اذا مرض السيد لا ينزع مالها لانه يمكن العتق فاذا حصلت امكن انتزاع مالها والبعضة لا يمكن انتزاع مالها اصلا وخلاصته انه يقال ان مقتضى تلك العلة ان الولاد لهما مستقر لعدم طرؤ ما يصادف مقتضاه صحة العتق مع انه لا يصح وحاصل الجواب ان الكلام فيما يصل وطو من الامام والمعتق لاجل والبعضة لا يصح وطوهما الا انك خبر بان فتنة ذلك تسليم استمرار ٢٩٦ ثبوت الولاد لهما وليس كذلك (قوله كاتا كالا جنيين) أي ومن أكره

اذا كانت بصفة من هذه الصفات لا كفارة عليها ولا كفارة على مكربها عنها وكذا يقال في الامة ولا فرق في الزوجية بين الحرة والامة (ص) فلا يصوم ولا يمتحن من امة (ش) يعني ان الزوج أو السيد ليس له ان يكفر بامة بالصوم عن ذكر ان الصوم لا يقبل النيابة وكذلك ليس السيد ان يكفر من امة بالعتق اذ لا مالها يتحقق استقراره بل يكفر عنها بالاطعام فقط ويكفر عن زوجته الحرة بالاطعام والعتق وانما قلنا لا يتحقق استقراره لئلا يرد علينا ان الولد والمذبة اذا كان السيد مريضا فان الولاد لهما ثابت في هذه الحالة اذ ليس السيد انتزاع مالها لان الولاد وان ثبت لهما في هذه الحالة لكنه غير محقق الاستدلال لانه قد يصح السيد ولا يرد على ذلك العتق لاجل والبعضة اذ ليس للسيد وطوهما فان تعدى وطوهما كاتا كالا جنيين (ص) فان أعسر كفرت زوجته على الوطء في شهر رمضان فانه يلزمه الكفارة عنها ان كان موسرا فان أعسر فان الزوجة يلزمها الكفارة عنها بالاصالة باحد انواع الثلاثة ان كانت موسرة وترجع بذلك على زوجها ولو عبدا وهي جنابة في وقتها فليسده ان يقده أو يسلم لها هذا ان لم تنصم والا فلا وجوع لها واذا كفرت بنفس الصوم ورجعت فانما ترجع على زوجها بالاقبال من قبة الرقة التي أعقمتا ومن مكيلة الطعام التي كفرت به بر يده بتقوية أي

أجنبية على أن يجامعها كقرب عنها بامة كقالت وت والحاصل ان التشبيه من حيث التكفير بالاطعام عتق الاكره لا عتق الطوع وليس المراد التكفير بالعتق كما هو ظاهر العصاره وانما لو طوعته فلا يكفر عنها وانما عكس ذلك وهو لو أكرهت زوجة أو أمة زوجها أو سيدها على الوطء أو أجنبية أجنبية على وطئها تكفرا المكروه عنه فيما يظهر نظر الاشياء فانه غير حرم عن الاكره وانما كراهة السيد الزوجين يكون جملا (قوله وكيل الطعام) المناسب وقية الطعام لان الاقلية بين القيمين والرجوع يتقاس الطعام (قوله وانما لا رجوع لهما) أي صامت فقط أو وضعت له الطعام أو عتقا بغير انده وكذا ان ثبت لهما في أحد هاتين صامت ثم فضله نظر التقدم الصوم ويحتمل وهو الظاهر رجوعها عليه باقلهما كما اذا فعلته ثم صامت له (قوله التي أعقمتا) أي حقها ان تقته في الكفارة (قوله التي كفرت به) الحاصل ان التكفير اياها بالاطعام أو بالعتق وفي كل امان ان تشترى ذلك أو يكون من عندها فاذا كفرت بالاطعام وكان من عندها كانت قيمته أقل ترجع بمكيلة الطعام فان اشترى وكان عنه أقل من قبة الرقة وقية الطعام رجعت بتمتة فان كانت قبة الرقة أقل منها رجعت بقيمة الرقة فان كانت قبة الطعام أقل من قبة الرقة وعن الطعام رجعت بمكيلة الطعام وما اذا كفرت بالعتق وكانت المعنوفة عندها وقية أقل من قبة الطعام رجعت بعتقها فان كانت قبة الطعام أقل رجعت بلك القية واشترت الرقة وكان عنها أقل من قيمتها وقية الطعام رجعت بالنهي وكانت قبة الطعام أقل من عنها ومن قيمتها رجعت بقيمة الطعام فان بعض الشيوخ والمراد من معتادا اذا علمت ذلك تعلم ان الباء في قول المستفاد لا يقل ليست للتعدية بل للملازمة والتقدير رجعت بجوعها ما تنسب بالنظر للاقل من قبة الرقة وقية كبل الطعام ويكون سأكاعن المرحوم به فتدبر

والرجوع يتقاس الطعام (قوله وانما لا رجوع لهما) أي صامت فقط أو وضعت له الطعام أو عتقا بغير انده وكذا ان ثبت لهما في أحد هاتين صامت ثم فضله نظر التقدم الصوم ويحتمل وهو الظاهر رجوعها عليه باقلهما كما اذا فعلته ثم صامت له (قوله التي أعقمتا) أي حقها ان تقته في الكفارة (قوله التي كفرت به) الحاصل ان التكفير اياها بالاطعام أو بالعتق وفي كل امان ان تشترى ذلك أو يكون من عندها فاذا كفرت بالاطعام وكان من عندها كانت قيمته أقل ترجع بمكيلة الطعام فان اشترى وكان عنه أقل من قبة الرقة وقية الطعام رجعت بتمتة فان كانت قبة الرقة أقل منها رجعت بقيمة الرقة فان كانت قبة الطعام أقل من قبة الرقة وعن الطعام رجعت بمكيلة الطعام وما اذا كفرت بالعتق وكانت المعنوفة عندها وقية أقل من قبة الطعام رجعت بعتقها فان كانت قبة الطعام أقل رجعت بلك القية واشترت الرقة وكان عنها أقل من قيمتها وقية الطعام رجعت بالنهي وكانت قبة الطعام أقل من عنها ومن قيمتها رجعت بقيمة الطعام فان بعض الشيوخ والمراد من معتادا اذا علمت ذلك تعلم ان الباء في قول المستفاد لا يقل ليست للتعدية بل للملازمة والتقدير رجعت بجوعها ما تنسب بالنظر للاقل من قبة الرقة وقية كبل الطعام ويكون سأكاعن المرحوم به فتدبر

(قوله رجعت بمثل الطعام) هذا ظاهر ان كثر به الفاعل وأما ان لم تكفر به بالفعل بأن كانت كثر برفقه وقهره فترد على قوة الطعام فأنتم اني قلنا الخالة لم تقط طعاما فأنى يظهر أن ترجع حينئذ بقية الطعام (قوله لانه مثلي) والمثلية ترجع فيها المثل ظاهرا كالخالة اذا دعت طعاما وبذل عليه قوله وهذا اذا أخرجه (قوله رجعت بالاكل) أي فإذا اشترى طعاما بمشتر قد رآهم وقبته خمسة عشر درهما وقوة الرقية عشرون درهما فراجع بعشر دراهم فلو كانت القيمة عشرة والعشرون خمسة عشر رجعت بمثل الطعام فلو كانت قيمة الرقية خمسة دراهم في الفرض المذكور لرجعت بقيمة الرقية (هـ) (قبه) هـ فبقيمة أقل الاخرين يوم اذتم الانما سقفة لا يوم الرجوع واعلم ان ظاهر كلام المصنف اعتبار تكفير السيد والزوج على الوجه المذكور وان لم يأذناه بل ظاهره ولو منع من ذلك وهو يخالف مقتضى كون تكفيرهما ٢٩٧ عتباته لـ (أقول) قد تقدم ما يقيد الجواب وانما رجعت بالاكل ولم تكن كالجمل يرجع بما أدى لانها مضطرة الى ان تكفر عن نفسها وغیرها خوذة فبذلك وانما هي كالاجني (قوله) لا ولا يلزمه أن يكفر عنها) أي ولا كفارة عليها بأشاعلي هذا الثاني (قوله) لان انزالها دليل على اختيارها (وجه) أي وجه من الوجوه وهو انزال أي لا باعتبار الاكراه فانها غير مختارة وظاهر العبارة ان الوجه غير الانزال وليس كذلك فتدبر فان قيل الخلاف لا يقتد بانزالهما معا فكذا بانزالها فقط كان الهمما فلا شيء لم يقتصر عليها يجب بأنه ربما يتوهم انه لو تعلق به المكفارة لاقى عليه منها فقص على المتوهم وعلى القول الاول بأني هنا غير ما تقدم من قوله وان أعسر كثر الخ (قوله مطلقا) أي سواء كان رجلا وامرأة (قوله)

ترجع بالاكل منهما فان كانت قيمة كيل الطعام أقل من قيمة الرقية رجعت بمثل الطعام وان كانت قيمة الرقية أقل من قيمة كيل الطعام رجعت بقيمة الرقية فقوله وكيل الطعام معطوف على الرقية أي الأقل من قيمة الرقية وكيل الطعام فالأقل بين التقيين والرجوع بكيل الطعام لانه مثلي وهذا اذا أخرجه من عندها فان اشترته رجعت بالاكل من الثلاثة قيمة الرقية وكيل الطعام وعنه الذي اشترته ولا مفهوم بقوله فان أعسر بل الهمما الرجوع اذا كثر عن نفسها مع يسره أيضا (ص) وفي تكفير عنها ان أكرهها على القبلة حتى أتزلزلان يلان (ش) يعني لو أكرهه زوجته في غير رمضان على القبلة حتى أتزلزلان أثارت فقط فهل يلزمه أن يكفر عنها ذهب الى هذا ابن أبي زيد وتأول المدونة علميا ولا يلزمه أن يكفر عنها بل يكفر عن نفسه حيث أنزل والى هذا ذهب أبو الحسن القاسبي قال عياض وهو ظاهر القوة لان أنزلها دليل على اختيارها وجسه تأويلان على ظاهر المدونة وعليها الفضة على كل حال اتفاقا ولا مفهوم للقبلة والمراد أكرهها على معادة الجماع وأما لو أكرهها على الجماع هو ما عرف قوله وأزوجه أكرهها (ص) وفي تكفير مكره رجل لجماع فولان (ش) اعلم ان من أكره غيره على جماعة شخص آخر فانه لا كفارة على المكره بغيره الا مطلقا وكذا الكفارة على المكره بالكسر ان كان المكره الفصح رجلا وان كان امرأه كثر عنها اتفاقا وانما لم يلزم الكفارة المكره بالكسر فيما اذا كان المكره بالفصح رجلا نظرا لانتشاره وسقطت عن المكره بالفصح نظرا لأكراهه في الجمله وفهم من قوله لا يجمع انه لو أكرهه شخص على الاكل والشرب لا يكفر عنه وهو كذلك ذكره من فرجه تعالى معظم لان الجماع أشد وقوة نظرها ان تقول فيمن أكرهه رجلا على الشرب ان عليه الكفارة كما ذكره المواقى وابن عرفة والاكل مثله فيما يظهر والفرق ان الانتشار دليل على الاختيار وفي الجمله وتقدم عن ابن عرفة ان

٣٨ حتى في وكذا لا كفارة على المكره بالكسر الخ وهذا أحد القولين المشار اليهما بقول المصنف وفي تكفير مكره رجل على قراة كسر الراء كما هو مفاد شارحنا والحاصل ان مفاد شارحنا قراة مكره بكسر الراء ان المعتمد عدم التكفير بقول الشاوح لانه يفهم من قوله لا يجمع انه لو أكرهه الخ ان المصنف يقرأ بالكسر وله عب على فتح الراء فانه قال وفي تكفير مكره رجل أي رجل مكره بالفصح ليجامع أهله بل يكفر عن نفسه نظرا لانتشاره ولا نظرا لكونه مكره في الجمله قولان المعتمد منهما الثاني ثم قال وضبطناه بفتح الراء لانه الذي في القولان في الجمله وأما المكره بالكسر فلا كفارة عليه لمكره بالفصح اتفاقا وهو تابع للطلاب في ذلك وقوة نظره في المكره بالكسر قولان حكاهما ابن عبد السلام فأتلا والاقرب سببها (هـ) (قبه) هـ ان أكره امرأة كثر عنها أن أكرهها لنفسه فان أكرهها لغيره ولم يكرهه الرجل كثر ذلك لغيره عندها فقط ولو أكرهها الواطئ أيضا نظرا لانتشاره (قوله) بما التريق أي بين من أكرهه غيره على الاكل والشرب عليه الكفارة واذا أكرهها على الجماع لا كفارة (قوله) وتقدم عن ابن عرفة

أى فريدا حيث قال كاذ كوه الموافق ابن عرفة (قوله لأن بالشهور) أى من أن من كره جلا على الجماع لا كفارة على
المكره بالكسرة قوله مع كونه أشعل لأن قوله امرأة أعظم من أن تكون زوجة (قوله لأن أنظر ناسيا) الحاصل أن من أنظر
ناسيا فعند تأنيب نفسه وعند الشافعي لا يجب القضاء وصومه صحيح ومن اعتدل بعد الغبير قصومه صحيح عندنا وعند
الشافعي والفقهاء يقول بعدم صحة صومه ٢٩٤ أو هو رقيق يخرج عن الأمة الأربعة فعند من أنظر ناسيا في القطر فيه قوته من

حيث أن القطر ناسيا ويجب
القضاء فيكون الصوم باطلا وأما
من أصبح جنباً عنده أضيق من
حيث أن صومه صحيح عندنا
وعند الأئمة وما هو باطل إلا
عند أبي هريرة (قوله الأولى
عطقه على قره بلا تأويل الخ)
ظاهرة أى يسمع أن يكون
المعطوف عليه شياً آخر غير ذلك
وهو كذلك لأن يصح عطقه على
قوله أن تصدق وأما كل هذا
أولى لأن هذا مع ما عطف عليه
من التأويل القريب الذى هو
مختار بلا تأويل قريب بخلاف
عطفه على تعدد لا تظهر مقابله
الاقول لأن أنظر ناسيا بالنا
بعد قد تدبر (قوله وله أن يمكن
بريان الخلاف) أى الجارى
في المسئلة الأولى لأن فيها قول
ثلاثة المتصنفين كفارة وقيل
بوجوب الكفارة وقالوا أن
أنظر لجام كفروا فعلا كفارة
(قوله المصنف على بابها) فه
شئ ولو جعلنا المصنف على بابها
لا يوافق معناه أى زيد (قوله
ويؤيد هذا الخ) أى كونه من
البعيد وأن كان الخطأ بقاءه
على ظاهره والحاصل أن جل

المكره يفتح الراء على الأكل أو الشرب لا يكثر قالوا حذف المؤنث قوله وفى تكثير الخ
وقال وعن أمة وطهنا تابه كسكره امرأة أعلمه فلا يصوم الخ لأن بالشهور مع كونه أشعل
مما ذكره كأشوا له (ه) فى شرحه (ص) لأن أنظر ناسيا (ش) الأولى عطقه على قوله بلا
تأويل قريب فهو مختار وبجرح عاذنه أنه يذكر الأحكام ويحفظ عليها محترزاتها كقوله
ويشرب المصنف ودعيله طاهرة لا كزبل وزيت تقيس وعدم نهى لا ككلب مصادى
وكفران تعدد بلا تأويل قريب لأن استند إلى تأويل قريب كما وأنظر ناسيا ثم أنظر
متعمداً ظاهراً لا باحثة فلا كفارة عليه وهذا وما عطف عليه إلى قوله فظنوا الإباحة أمثلة
للتأويل القريب وإن كان شبهة بعض أضعف من الآخر كما ينبغي وبالحاصل أنه ذكر
سنة أمثلة منها ما تقدم ومنه ما كان جنباً أو حائضاً قبل الغبير ولم يقتل من ذلك إلا بعد
التجبر فاعتقد أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فاطر عايد أفلا كفارة عليه وإليه الإشارة بقوله
(أولى يقتل الأبعد الغبير) ولم يكتف المؤلف ولا ابن عبد السلام ولا ابن عرفة خلافاً
الآن ابن عبد السلام قال عذره هذا أضعف مما قبله وله ذاك يمكن جرحان لخلاف فيه ومنها
أن من تصبر قريب الغبير فظن أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فاطر عايد بعد ذلك عايد الأكدارة
عليه وإليه الإشارة بقوله (أو تصبر قريبه) أى عايدته والمصنف على بابها يوافق معناه ابن
أبى زيد أذيقه تصبر فى القيأرى وأما التصبر قريبه فبأن التأويل البعيد يؤيد هذا قول
الخطاب المذنب في هذا أضعف من المسئلة قبله أذنب يقتل أحدان من تصبر قريب
الغبير يطل صومه ومنها من قدم من سقره فى رمضان ليلاً فاعتقد أن صبيحة ثلث الليلة
لا يلزمه فيه صوم وإن من شرط لزوم الصوم أن يقدم من سقره قبل غروب الشمس
فأصبح مقلراً فلا كفارة عليه وإليه الإشارة بقوله (أو قدم ليلاً) وعذره في هذا أضعف
من السئلة الأولى قال ابن عبد السلام الخ يذهب أحد إلى ما وهم انتهى ومنها
من سافر دون مسافة القصر راحى ماشية لا تظن أن مثل هذا الشرع يطبق القطر فيبت
القطر أو أصعب في ذلك الشرع مقلراً فلا كفارة عليه وإليه الإشارة بقوله (أو سافر دون
القصر) وهذا عذره قريب لأن بعضهم قال بذلك بخلاف ما قبله من الاعتذار بقليلها
أحد ومنها من رأى هلال شوال نهاراً صبيحة ثلاثين فاعتقد أن ذلك اليوم يوم فطر لظنه
أن الهلال ليلة الماشية فاطر عايد فلا كفارة عليه وسواء قبل الزوال أو بعده
إليه الإشارة بقوله (أو رأى شوالاً نهاراً) فهو على حذف مضاف أى رأى هلال شوال
وقوله (فظنوا الإباحة) راجع لجميع من تقدم من الستة فإن علوا الحرمه أو ظنوها

المتن على ظاهره ضعيف قوله أذنب يقتل أحدان من تصبر قريبه يطل صومه بخلاف القطر ناسيا فيطل
الصوم عندنا والصحيح جنباً يطل صومه عند أبي هريرة (قوله أضعف من السئلة الأولى) أذنب يذهب أحد إلى ما وهم
ظاهر العبارة أنه ذهب أحد إلى أن أنظر ناسيا فى رمضان يباح له القطر وكذا من أصبح جنباً ولم ينقض حتى ذاك قوله لأن بعضهم
قال بذلك أى بإباحة القطر وقوله بخلاف ما قبله من الاعتذار هذا ناقض مقتضى قوله أذنب يذهب أحد إلى ما وهم

(قوله فالتأخير لا ثم عليهم) هكذا نقل الخطاب عن ابن رشد وفيه عند قوله وجهل عند الجزولي ما يفيد خلافا وهو ظاهر أنه لا يصلح لاحد أن يقدم على شيء دون أن يصلح حكم الله فيه ويزيد على ذلك من أن كل يوم التمسك بعد ثبوت الصوم غلانا بالإباحة والتأخير أنه يلزم الكفارة من أن كره على الفطر وقتلنا يلزمه الأصل فافطر مع عدم امتدة لأجره إذا انقطع كذا الاستظهر والتأخير أنه يلزمه وجوبه (قوله أن شئت أخرت عما قبله) أي الذي هو قوله ٢٩٩ لأن أفطر الخ ثم فيما سمحنا مثل هذا

لا يقال فيه إخراج (قوله محله) هو قوله لأن أفطرنا سألنا الخ (قوله خلافا لا شوب) يقول بسقوط الكفارة ابن عبد السلام وهو أن قرب تأويل من المقام لا يصلح ونحن نصح قرب الفطر قال مع وهو في هذا قد استند في فطره لموجود فلا يكون تأويله بعدا أي فإنه هنا استند لسبب موجود وهو عدم بقوله (قوله ومنه الخ) وقال ابن عبد الحكم لا كفارة في المستثنى ورأى من التأويل القريب (قوله خلافا لا ينقسم الخ) والمحقق كلام ابن القاسم لأن التأويل القريب ما كان مستقلا لسبب موجود والعيد بخلافه والاستناد في مسئلة الطهارة لسبب موجود وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجم أي فذلك الموقول يقي القنطري على ظاهره أي ساخه القنطري ولكن ليس المراد ذلك المراد فعلا لسبب الفطر أما الحاجم فله الدم وأما المحجم فلا يلزمه من المرض (قوله أو ضيقه) قال الخطاب ولو جرى في هذا من التلافة ما جرى في إجماعه ما بعد لكن لم أره في الأقوال ابن حبيب يوجب الكفارة (قوله وكان

أو شكوا فيه أو وهو ما كفو وأو كان أو آتمين بخلاف من ظن الإباحة عن سبق فالتأخير لا ثم عليهم انتهى ذكر بعضهم وفي قوله أو وهو ما تنظر أدنى ظن الإباحة وهم الحرم (ص) بخلاف بعد التأويل (ش) أن شئت أخرت عما قبله وأن شئت أخرت من قوله بلا تأويل قريب وقوله بعد التأويل من إضافة الصفة إلى الموصوف والحاصل أن المؤقت ذكر التأويل بعد خمسة أمثلة منها من رأى هلال رمضان فشد ذلك فقبل لأم فظن برشداته أنه لا يلزمه الصوم في صيغة تلك الليلة فأصبح ففطر فإنه لا يصدر بذلك وتلزمه الكفارة على الشهر وأما إليه الإشارة بقوله (ص) كراهيهم يقبل (ش) أي والحال أنه لم يقبل وهو قول ابن القاسم خلافا لا شوب ومنها من عاده أن تأنيه الحجي في كل ثلاثة أيام أرفى كل أربعة أيام مثلا فأصبح في اليوم الذي تأنيه فيه ففطر ثم إن الحجي آتم في ذلك اليوم الذي أفطر فيه الشهر ورأى عليه الكفارة ولا يصدر ذلك ومثله من عاده في الحضي في يوم معين فأصبحت في ذلك اليوم ففطره ثم جاءها الحضي في بقية ذلك اليوم وإلى الإشارة بقوله (أو حجي ثم حرم أو طهين ثم حصل) وأخرى أن لم يصح أو لم يحصل حبس ومنها من احتجم أو حجم ففطر غلانا بالإباحة لاجل ذلك فأن عليه القضاء والكفارة لأنه تأويل بعد وهو قول ابن حبيب وعليه معنى المؤلف بقوله (أو حجمة) خلافا لا ينقسم انتهى التأويل القريب فلا كفارة على الحاجم ولا على المحجم كما ذكره الخطاب والواق ومنها من اغتتاب شخصاً في رمضان وظن أن ذلك أبطل صومه لأنه أكل لحماً أحسنه فافطر ما عداه يلزمه الكفارة ولا يصدر بهذا التأويل وإلى الإشارة بقوله (أو وضية) ولما لم يكن دين الكفارة ولم يرد القضاء تلازم منه بقوله (ولزم معها القضاء أن كانته) يعني أن من لازم الكفارة القضاء حيث كانت الكفارة للمكفر لا لغريمه فوجبة أو أمة أو غيرهما على ما مر فالتقاء على ذلك الغير لا على المكفر فلا يقبل النيابة واللام بمعنى من والضمير عائد على المكفر لا الصوم رمضان ولما انتهى الكلام على الكفارة ونشر وطهاو كان قد قدم ضابط القضاء المتطوع مطرداً مع كساده هنا ضابطاً للكفارة بقوله (ص) والقضاء بالتطوع موجودها (ش) والمعنى أن كل ما أوجب الكفارة في رمضان أوجب القضاء في التطوع وتقدم أن الذي يوجب الكفارة هو الفطر عهداً بالإجل ولا تأويل قريب لكن يرد عليه قول ابن القاسم من عتب سواء في فيه فقلت في حلقة أن عليه القضاء والكفارة في الغرض ولا يقضي في النقل فانه تمت قوله فنزلت في سلمة وفاة أي غلبة وأما عهد أفهوي يوجب

قد قدم) لأنه قال في النقل بالعدم الحرام لأن المعنى وكل فطر عهداً سرام في النقل يجب فيه القضاء فمطرد الخ أي إذا كان الفطر يوجب (قوله أي غلبة الخ) سبع في ذلك مع وهو مخالف للنص إذ ذكر في التوضيح المسئلة وأن كلام ابن القاسم محمول على العمدة أي نزلت في حلقة عهداً ابن القاسم خالف أصله في ذلك والحاصل أن كل ما أوجب الكفارة في الغرض أوجب القضاء في النقل (التي) تلك العمدة لم يثبت لم يصح قوله بإيجاب الكفارة والحاصل أنه إذا نزلت في حلقة عهداً للكفارة

في القرض ولا قضاء في النقل وأولى في النقل إذا كان غلبة وأما في القرض فالغلبة أي في حالة الغلبة (قوله ويرد على ذلك) أي ولا يرد مسائل التأويل القريب لان الحق ٣٠٠ ان مسائل التأويل القريب لاقتضاها كاذر كعشيت ت (قوله

وبعوض) أي الناموس وقوله والذباب يطعم أي يوشه البعوض (قوله وشار طريق) أي وان لم يكن الغبار وأما غبار الطريق فالقضاء في دخوله في حلقه فيما يظهر وانظر اذا كثر غبار الطريق وأمكن التصرف منه بوضع حائل على فيه هل يلزم بوضعه أم لا وهو ظاهر كلام غير واحد كذا في بعض الشراح وانظر اذا امتنع لكس البت هل يغتر ما وصل الحلق من غبار أو لا (قوله أودباغ أو كان) ظاهر العبارة وشاودباغ أو كان وهو ظاهر وفي عبارة تجعل بعضهم طعم الداغ كقبار المحرق اه فهذا ان جعل كلام الشارح عليه بقدر طعم داغ وكذا يقال في كان أي طعم كان ين يقره الان ابن قدام أفتي بان غزاة السكان اذا وجدت طام ماله من حلقها بطل وهو ما ذكره الخطاب واعقبه بعض الشيوخ (قوله في دهن الحماقة) الحماقة في اصطلاح الفقهاء ما أفسد من البرائح إلى الجوف ولا يكون إلا في الظهور والبطن (قوله أي الكثير) أي بان يكثر عينه بمجرد نظر أو فكر من غير تنابح فان قل بجبته أو سارى هو وصله فقير مستنكح وعلى ذلك فقيرا

القضاء في النقل وإيجابه الكفارة في هذا الغلبة كإيجابها في مسألة الاستنكاح بالجوزاء ويرد على منطوق المؤلف أن يلزم أن يقر في القرض لو حجه كذا وشرح أي فانه يلزم الكفاية ولا يبرمه القضاء في النقل وكلام المؤلف يصعب فهمه بقدر ان لا يوجب الكفارة في القرض لا يوجب القضاء في النقل ويرد عليه من أصعب صلحا في الحضر ثم أفطر بعدم شريع في السقراطية لا كفارة عليه في القرض ويقضى في الثنل (ص) ولا قضاء في غالب القي وذباب (ش) يعني ان التي اذا غلب على الصائم فلا قضاء عليه حدث لم يرجع منه شيء متغيرا أم لا من هذه أوامة لا وتقدم مفهوم غالب وكذا القضاء في دخول غالب ذباب وبعوض المشقة والاضافة في قوله غالب في من اضافة الصفة إلى الموصوف أي التي الغالب وغير الذباب والبعوض ليس متلها كما يشهد التعليل من ان الصائم لا يثبت من حدثت الذباب بطريقه يسقي إلى حلقه فلا يمكن الامتناع منه فأنشدهم القم (ص) وشار طريق (ش) يعني ان غبار الطريق اذا دخل في حلق الصائم فلا قضاء عليه فيه المشقة ولا خلاف في ذلك (ص) أودقني أو كمل أو جسي صافعه (ش) أي وكذلك القضاء في غبار دقني أو جسي أو دباغ أو كان الصانع ما ذكره اهل ابن الحاجب قد الصانع في الحق اعترضه المؤلف وقوله أو كمل أي مكمل من جميع البسوبي وبعبارة أخرى ودخل في قوله أو جسي من كمل ومن يطعمه ومن يرفعهم من محل لا يخر وهذا ان خص قوله أو كمل بالبسوبي كما مضى بعضهم والافيدخل فيه كبل الجبس (ص) وسقمتن احليل ودهن جافقة (ش) يعني ان الحقنة ولو عاتق من الاحليل والمراد به عن الذر كذا قضاء على النهمور ولا يشمل فرج المرأة تقسم في الحقنة ان فيها التماس من برأ أو فرج امرأ أو كذا القضاء في دهن الجافقة لان ذلك لم يصل إلى امعاءه أي لم يصل إلى مدخل الطعام والشرب اذ لو وصل لمات من ساعته (ص) ومنى مستنكح أو منى (ش) يعني ان الحق المستنكح أي الكثير والذي المستنكح أي المستنكح لا قضاء فيه كما للرجل والمشقة ثم انه يصح قرأ حقوله ومعنى بالتزويج أي ومنى مستنكح من رجل أو امرأ أو بالاضافة أي ومنى شخص مستنكح رجل أو امرأ أو لا يحتاج إلى التقيد الذي يستنكح لانه معطوف على المقيد والمعطوف على المقيد يشيد بعينه فيه التقيد أيضا فلو جاز على القاعدة الأصولية (ص) وزرع ما كورل أو مشروبا أو فرج طلوع القمر (ش) يعني ان من أكل قتيبن انه فعل ما ذكر عند طلوع القمر فانه يمسك من الأكل والشرب ولا شيء عليه على المشهور ولو لم يمتنع من كاهه ظاهر كلام غيره وهو كذلك وكذلك لا شيء على من طلع عليه القمر وهو يجامع فترج من فرج موطأ على المشهور بعبارة أخرى قوله طلوع القمر أي مع طلوع القمر أي في الجزء الملاقى للقمر سواء قلنا النزوع وطأ أم لانه

المصنف بكسر الكاف (قوله والاضافة) وعليها فالسكاف مفتوحة (قوله وزرع ما كورل) وظاهره عدم القضاء واقع ولو خرج منه منى أو منى به وهو كذلك ان لم يخرج عن فكر مستدام بعلمه والا لكفارة في الاول والقضاء في الثاني (قوله في الجزء الملاقى الخ) لا يعني ان هذا الجزء من القليل فلا يتوهم فيه شيء فالصواب ان المراد في حال طلوع القمر لا يثبت له في تكميل

جميع جزيئاته جازع ان بعض الحزبات مكروه فاجاب بان هذا الورد بالسؤال الاكتفاء بالورد نابه الفعل فلا رد (أقول)
وهذا لا يظهر فالاعتراض باق فالتاسع انه انما وادبه الفعل لانه لا تكلف الا بقول (قوله لان فيه تغريرا) أي وقوعا في الغرر
باعتقال السبق حتى منه الى الحق (قوله ليس على يابه) بل المراد خلاف الاولى (قوله افضل من الصوم والفطر) ولا يرد قوله
على اقل عليه وسلم افضل الصيام صام اود كان يصوم يوما أو فطر يوما لحمله على انه بالتسوية لبعض شانه ذلك (قوله فان
ضعف فافطر والصوم) فتارة ففطر وتارة يصوم ولم يذهب أحد الى جواز مستويا وانما الخلاف في كراهته وتبدي (قوله
وما معفت من شكر صيامه) كنه هذا مع حديث لا يصوم من أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما قبله وبعده والجواب أن
هذا من تقديم العمل على الحديث كما قاله بعض الشراح (قوله وفطر بسقر قصر) قال الشراح اي تبينه فيه دليل قوله شرع
فيه وشاروا الى أن القطر بالسفر شروطا أربعة ٣٠٣ ثمان الشروط الاربع منها ما يمر يوم السفر وما بعده وما قبله وما بعده

وقوله ولم يشوه فيه ومنها ما يخص
دون ما بعده وهذا الاطلاق
المشار اليه ما قبله شرع فيه وقوله
قبل الغير ولا يفتي عن الرابع
قوله قبله شرع فيه لانه ذكره
ليرجع له ايضا (قوله والاقتضى)
ومعنى كون الاول شرطا في يوم
السفر وما بعده أنه لا يثبت القطر
في يوم السفر ولا في غيره الا اذا
كان السفر تقصير فيه الصلاة
ومعنى كون الرابع شرطا في يوم
السفر وما بعده انه متى
الصوم امتنع فطره في اليوم
الاول وما بعده وفي عليه شرط
تركه فله من الساق وهو
كونه في رمضان فلا يجزى في نحو

وهو الاستيلاء بالجوزا فقد قدمه فليس في كلامه اطلاق (ص) ومضمضة لعش (ش)
أي وكذلك تجوز المضمضة لقائه لاجل عش أو حرا صابه أو نحوهما ولنفسر العطش
مكروه لان فيه تغريرا (ص) واصباح يجنبه (ش) يعني انه يجوز للانسان أن
يتمدد ترك الفضل من الجنابة في رمضان الى أن يطلع الفجر ويصوم ويحمله الجواز هنا
ليس على يابه (ص) وصوم دهر (ش) الجواز هنا ليس على يابه اذ صوم الدهر مستحب قال
مالك سهر الصوم افضل من الصوم والقطر اذا لم يضعف ببسبه عن شيء من أعمال البر
فان ضعف فالفطر والصوم اه (ص) وجعة فقط (ش) يعني وكذلك يجوز صيام يوم
الجمعة مفردا لا قبله ولا بعده هكذا روي عن مالك قال لو رايت بعض العلماء يصوم
يوم الجمعة أو اراه يصوم وما معفت من شكر صيامه مفردا اه والمراد بالجواز هنا انه
مندوب اذ ليس لتأسيما جائزا ما استوى الطرفين (ص) وفطر بسقر قصر شرع
فيه قبل الفجر ولم يشوهه والاقتضى ولو طوعا ولا كفارة الا أن يشوهه بسقر كقطره بعد
دخوله (ش) الضمير الجبروتي في الموضوعين عائد على السفر والضمير المنصوب بالفعل
في الموضوعين عائد على الصيام الماهوم من كلامه والضمير الجبروتي باضافته الى المصدر
في الموضوعين عائد على المكلف ومعنى كلامه انه يجوز القطر في سفره تقصير فيه الصلاة
اذا شرع في السفر قبل طلوع الفجر ولم يوا الصوم في السفر فان شرع بعد الفجر أو نوى

كفارة فظاهر كذا ذكروا (أقول) اذا كان معنى قوله وفطر بسقر قصر محي قيب القطر فيه صارت سفر قوله الصوم
ولم يشوهه فلا معنى لعهده شرط فعل الاحسن أن يرد اذ القطر ما يشعل الفطر بالفعل بعدة الصوم وما يشعل التبيت فاشار
لثاني بقوله وفطر بسقر قصر وشارا لاول بقوله ولم يشوهه فصار الحاصل أن القطر محي الفعل مشروط بعدم تبيتية
الصوم ويعني التمتع مشروط بكونه شرع فيه قبل الفجر والحاصل أنه اذا ثبت القطر في الحضر ولم يشرع في السفر ابتعد
الغير بالكفارة عليه في غايته تصور أن قطر بالفعل أو لم تأت أو لا عزم على السفر قبل الفجر أولا واما اذا ثبت الصوم في الحضر
وافطر بعد ان شرع في السفر بعد الفجر فلا كفارة متأولا ولا عزم على السفر قبل الفجر أولا فهذه اربعة وتارة تبيت
الصوم في الحضر ولكن أقطر بعد ان عزم على السفر وقبل الشروع فيه فان كان متأولا فلا كفارة عليه عزم على السفر قبل
الفجر أولا لكن بشرط أن يسافر من يومه والا فلا كفارة ولم يمكن متأولا كترقيهما فهذه اربعة وتوليت الصوم
في الحضر وأقطر قبل العزم على السفر فعليه الكفارة مطلقا متأولا ولا شرع في السفر بعد ذلك أم لا واما لو ثبت الصوم
في الحضر وشرع في السفر قبل الفجر فهذا أن فطر في السفر كتر مطلقا متأولا ولا كما اذا كان في أثناء السفر وبت الصوم فيه
ثم أقطر فعليه الكفارة مطلقا متأولا أم لا فهذه أربع وفي معناها إثارة التي يشوهه كقطره بعد دخوله أي نوى الصوم
في السفر ثم أقطر بعد دخوله فعليه الكفارة مطلقا متأولا وهي مفهومة عما تقدم بالطريق الاولي

أقوله والام بأن تختلف الشروط أو بعضها قضى وهذا مستغنى عنه لأن القضاء لا يميز على كل حال تختلف الشروط أو بعضها وقد قال المصنف وقضى في الفرض مطلقا لكن أتى به ليثبت علم قوله ولو تطوعا ٣٠٤ وفيه بحث إذا بلغ عليه لا بد أن يكون ما قبل المسابقة صادقا

عليه ولا شك أن قوله نظر المراد به القطر في رمضان كما تقرر بقوله ولا كان قوله لا يصدق على التطوع (قوله فهم منه الخ) أنه ان هذا في القطر بالفعل فلا يمنع أن يقال القطر الكناية بمعنى التثبيت جاز في وقوله وأيضا نظر رمضان الخ هذا يظهر في القطر بمعنى التثبيت (قوله خاف زيادته) أما يقول طبيب عارف ولو زدنا عند الضرورة كما قاله البدر أو علم ذلك في نفسه بغيره أي ومن هو موافق في المزاج كما تقسم وأمر أن الصحيح إذا خاف بصومه الهلاك أو شدة الأذى يجب عليه القطر ويرجع في ذلك لاسن المعرفة وألهد يبيع القطر ولو للصحيح كآخر ظاهر الخطاب وصرح به بعض الشراح لكن مقتضى حافي المجموعة وما ذكره القسبي أنه انما يبيع ذلك المريض (ثم أقول) ولم أره ما يدين من الموائد المراد بالخوف هل ما يشعل الشك والظن أو الظن فما فوقه وإظهار أن المراد به الظن تخوفه (قوله زيادته) أي صنفين نوعه وأقول وليس ذلك بالزعم بل برأيه ما يشعل ذلك حتى يشعل اشتداد ذلك

الصوم في السفر قضى ولو كان الصوم تطوعا ولا كفارة إلا أن ينوي الصوم يريد صوم رمضان في السفر كالوا فطر فهذا دخل محل إقامته ولا خلاف أن القطر يعمد في السفر لكن جواز أغو مستوى الطرفين إذا الصوم أفضل والقطر مكروه ثم إن كلام المؤلف هذا خاص بمرضان ولا يجري في غيره من نحو كفارة تطهارة أو قتل وبدل عليه قوله والا فني ولو تطوعا وذلك لأنهم لما أوجبوا القضاء في التطوع على من طراه السفر وهو صائم تطوع فاطر فهم منه أنه لا يجوز له التطوع أن يطر لاجل السفر فقهر بما ليس بمرضان أولى وأيضا فطر المسافر في رمضان رخصة والمراد بالشروع فيه أن يصل إلى محل بدء القصر المشا والسبب قوله ان عتق المملوك الباتين المسكوة الخ فإذا عزم على السفر ولو يسافر بالهمل أو سافر لكنه لم يصل لم يلزمه القصر إلا بعد القصر فهذا لم يشرع فيه قبل الغيرة في صورتين (ص) ومرض خاف زيادته وتجدد (ش) هذا منه مطوف على قوله بغير قهره والباء التسمية أي وجازا القطر بسبب مرض خاف زيادته ومنه حدثت هذه التجدد بالصوم وبعبارة أخرى أي زيادته بان تصدق له على أخرى فان خاف على نفسه الهلاك أو أن يلحقه مشقة فأنه يجب عليه الإفطار لأن حفظ النفس واجب ما يمكن والهاء أشار بقوله (ص) ووجب أن خاف هلاكا وشديدا أدى (ش) أي مشقة عظيمة أو قوة تعاقب ولا تلقوا بأديكم إلى التهلكة بغيره لا خوف كاف في وجوب القطر ولا يشترط وجود الخوف منه وهو الهلاك أو شديدا الذي (ص) كمال ومرض في إمكانه استشفاء أو غيره خاف على نفسه ما (ش) تشبه في الجواز والوجوب والمعنى أن الحمل إذا خافت على ولدها هلاكا أو شديدا أدى وجب لها القمار وإن خافت حدوثه على أو مرض من جازلها القطر على المعتد وقيل يجب عليها القطر حيث شئت حدوثه على وكذلك المرضع إن خافت على ولدها هلاكا أو شديدا أدى وجب عليها القطر وإن خشيت عليه مرضا أو حدوثه على جازلها القطر وهذا بشرط أن لا يقبل الولد غيرها أو يقبل ولكن لا يتجسس تساجروا وتجدد ولكن لا مال هناك ولا يتجسس برضه بجانا والالوجب علم الصوم وثبت بقوله على ولدها ما خافه على نفسها داخل في عموم قوله ما يجرى من أجل مرض والرضاع في حكمه وقوله لم يكن ماصة للرضع وقوله أو غيره أي غير الاستحجار وهو رضاعها بنفسها أو بجانا أي لا يمكنها أحدها معاملة حدة قوله تعالى ولا قطع منهم أنما أو كفورا أي لا قطع واحدا منها وقوله ساقنا الخ مصة لهما وظاهر كلام المؤلف أنه لا يباح لهما القطر بغيره الجهد من غير خوف وقد صرح القسبي بجوازهما والمشهور أن الحمل لا يطعم عليها بخلاف المرضع (ص) والابرة في حال الولد ثم هل مال الأب أو أمه أو تايولان (ش) هذا مفهوم قوله ساقنا بغيره

الصفحة أو حدثت صنف آخر من نوعه ه (تنبيه) أنهم قوله مرض أن خوف أهل المرض ليس حكمه كذلك وهو ذلك على أحد قولين لأنه لا يزيل به ولا يترجى ١٥ (أقول) حيث كل يرجع لاهل المعرفة وأغبر ذلك فظهر أن الرابع أنه كذلك (قوله حدوثه) كرامة تلي في المرض بهذا الاعتبار (قوله والمشهور أن الحمل لا يطعم عليها بخلاف المرضع) وذلك لأن الحمل مريض بخلاف المرضع فانما ذلك لغيرها (قوله تايولان) اعترض الجواز على المصنف فذكر

التأويلين بأن الغنى قد قال إذا كان الحكم الأجرة قيداً غل الوقت فإن لم يكن غل الأجر فإن لم يكن مالاً لم يكن كراهن
عرقه فقوله وإذا قال بعض شيوخنا والراجح أن مال الأب مقدم الذي هو القول الأول (قوله وقدمه لبيان الحكم) أي ياتى في
تلك المسئلة بخصوصها لأنه يحتاج إليه في ذلك المقام (قوله يباح صومه) أي تطوعاً لها معناه وفيه شيء لأنه لا يباح صومه تطوعاً
قالوا في الشارح أن بعض قولة تطوعاً ٢٠٤ ويشرأحة الصوم بعدم وجوبه وعدم التهي عنه (قوله ولا فها كره صومه)

أي فلا يجوز فيه القضاء لكن قال في الشامل فإن وقع في يوم عيد لم يجز كالأيام المحدودات على المشهور وصرح في التوضيح يشتمل ما شهره في الشامل وصرح ابن بشر ببعضه قوله ولا يجز به من واحد منهما على الصحيح ذكره في آخر الباب أنه يجز به من رمضان الخاضع على ما ينبغي أن يكون به الفتوى لأنه قول ابن القاسم في المدونة وصوبه في التكت كافي المواق وعليه التفريح الطعام حيث شرطه أي وقوله الآخر أنه يقتضى وعليه ما لا أشبه ومضمون وابن حبيب وابن المواز وجهه ابن رشد ورج بعض شيوخنا ما صوب صاحب التكت (قوله قال ابن المواز الخ) قد اقتصر ابن عرفة عليه فيقد اعتقاد (قوله الآن لا يعتذر بجعله أو تأويل) أما التأويل فهو ظاهر وأما الجعل كان يكون حديث عهد بالإسلام وذكر الخطيب أن ابن عرفة اقتصر على كلام ابن المواز فيقد أنه أرجح من كلام أشهب (قوله وقلمه أن ذكر قضاء) ومثل ذلك من شرع في الظاهر ينقلها عليه ثم تبين صلاحتها فإنه يخرج عن وجوب شفع ولو لم يكن عندك ركة في العصر يخرج عن شفع أن عندك ركة أو لا والفرق أن العصر لا يتقبل بعد ما كان لم يشفع فيها فلا ينبغي عليه وكذلك من اعتقد أن عليه الحج أو العرة فشرع فيها ثم تبين فعلها فإنه يهملها لأنها لا يرتفعان (قوله وجوب الشرع عليه غلمه) فلو كانت ما وجب عليه وأقتر لزمه قضاءه عند ابن شبلون وابن أبي زيد وقال أشهب لا يجب وعليه ما قيدت في قوله وفي وجوب قضاء الخ

استتار وهي الحالة التي يجب عليها الصوم والمأني أن الأجرة في مال الوالدان كان له مال لأنه بمنزلة نفقته حيث سقط رضاعه عن أمه يلزم الصوم لها ونافه ولو كان الرضاع واجبا عليها ولا الصوم ثم إن عدم ماله ووجد مال الأبوين فهل تكون في مال الأب فإنه الغنى ومال إليه التوسل أو مالها حيث يجب رضاعه عليها وهذا به قاله سنده تأويلان ويشتمل من النقل هذا أن محل التأويلين حيث يجب الرضاع على الأم والافتقار على أنه في مال الأب (ص) والقضاء بالعدد (ش) معطوف على فاعل ويجب المستر لطول الفصل ومصوب الحروب ولها بعد أي ويجب الضمان خاف فلا كالمخ ووجب عليه قضاء ما أنظر من رمضان بالعدد سواء صام بالهلال أو بغيره على المشهور لقوله تعالى فاعلمن أيام أخر وروى ابن وهب ذلك أن صام بالعدد وأن صام بالهلال أجزأه ذلك الشهر سواء وافقت عدة أيامه عدة رمضان أو نقص عدد القضاء عنه ويجب تكميله إن كُتبت أيام شهر القضاء أكثر وليس قوله والقضاء بالعدد تكراراً مع قوله وأجزأه ما بعد بالعدد لأن هذا أعم لأن ذلك الخاص بمسئلة الأتياس ولا يقال العام أنه تكرار مع الخاص ولو اقتصر على هذا كنى لأنه يقتضى عن ذلك بخلاف العكس وقدمه لبيان الحكم (ص) بمن أبيع صومه (ش) يعني أنه يشترط في قضاء رمضان أن يكون في زمن يباح صومه تطوعاً فلا يجوز في الأيام المنهي عن صومها كيوى العبد ونائبى الحر ولا فيما كره صومه كرايع العهر على المشهور وأوجب كنه ذره بعينه ورمضان كما قاله س ولا يجزى عن واحد منهما على الصحيح وعليه لما مضى كفارة صغرى قال ابن المواز مع الكفارة الكبرى عن كل يوم ثلثي لغيره عمداً الآن يعتذر بجعله أو تأويل وقال أشهب لا كفارة أي كبرى لأنه صامه ولم يفطاره أو يحمده وهو الصواب ولما كان ذلك شاهداً لرمضان في الشهر لا مباح أخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقتضى ما أقره رمضان الماضي فيه لأنه لا يقبل غيره ولا ينقض قوله أبيع صومه يوم الشك فإن صومه حرام أو مكر ومعه أنه يصام قضاء تكامراً لأن قول هو مباح والحرمة أو الكراهة انما فرضت له من حيث الاحتياط (ص) وقلمه أن ذكر قضاء (ش) أي ولو غلن أن في ذمته صوما فشرع فيه وجب الشرع عند ابن القاسم عليه أن ذكر قضاء قبل ذلك أو سقطه بوجه ووجب قضاؤه أن فطر وكلام المؤلف شامل لما إذا كان ملاك كرفاضة قرضاً أو قلة لأهوه ظاهر للشارح وحل تمت برضاها لا يدفع العموم أذهو فرض مسئلة (ص) وفي

وجوب شفع ولو لم يكن عندك ركة في العصر يخرج عن شفع أن عندك ركة أو لا والفرق أن العصر لا يتقبل بعد ما كان لم يشفع فيها فلا ينبغي عليه وكذلك من اعتقد أن عليه الحج أو العرة فشرع فيها ثم تبين فعلها فإنه يهملها لأنها لا يرتفعان (قوله وجوب الشرع عليه غلمه) فلو كانت ما وجب عليه وأقتر لزمه قضاءه عند ابن شبلون وابن أبي زيد وقال أشهب لا يجب وعليه ما قيدت في قوله وفي وجوب قضاء الخ

(قوله عداً وأسيواً) العدا قصر على أحد الجانبين التراقي (فإن قلت) القول بعدم وجوب قضاء القضاء في عدم نظره والاتفاق على عدم وجوب قضائه بقطره ناسياً كل منهما مشكل على قوله وقضى في القرض مطلقاً ثم انصرف القضاء عنرض (قلت) لما وجب قضاء الأصل بقوله وألقى أعسان لاجل القطر فيه عداً وأسيواً في كونه قضاء من الأصل وإنما به بطلان قضاءه وفارق النقل في وجوب قضائه بالقطر عداً لأنه لما يأتى به في أعيان شي وإنما قضاه في اختلاف قطره عداً في قضائه فإنه غير مقصود لأنه بل للناية، غيره اهـ (قوله عداً) أي القطر في حال تعدده يوجب تأمل (قوله الآن يحيى) تأييداً لأنه لا يجب تأديده وصار محتملاً لا يجوز تأديده مع أنه لا يجوز تأديده فالاول قراءتها الفعل ويصح الاستثناء نظراً لظاهر اللفظ (قوله فلا يكون صريحاً في الوجوب بل يشعره) فهمي لأنه وإن كان صريحاً ٣٥٥ في الوجوب يضر في قوله الآن يحيى تأييداً لأنه

وجوب قضاء القضاء خلاف (ش) يعني أنه إذا أفطر القضاء عمدا أو سهواً أو سوان
الاصل فرضاً أو تلافياً في وجوب قضاءه وشهر فليزعم صام ومين اليوم الذي كان ترتب
في ذمته بالفطر في رمضان أو بالفطر في التطوع و يوم أفطرق في القضاء ولو تسلسل وعدم
وجوب قضاؤه وشهر خلاف فإن قبل التطوع إذا أفطرقه ناسياً لا يشي فلو لم يكن قضاؤه
كهو بل جرى فيه الخلاف قال جواب أن قضاء التطوع واجب ابتداء بخلافه فلذلك
قوى (ص) وأدب المفطر عمدا الآن يحيى تأليها (ش) أدب بينهم الباء فيكون معطوفاً
على فاعل وجب المتقدم بخلاف لو قرئ بالفاعل فلا يكون صريحاً في وجوب بل يشعر به
والعنى أن من أفطر في رمضان أو فاته عذاباً كل أو بعضها فانه يلزمه القضاء والكفارة
ان كان في رمضان ويلزمه أيضاً الأدب بما راء الاجام من شرب أو مضمض أو جمل أو لو كان
فطره ما وجب هذا كذا أو شرب خرفانه فقام عليه مع الأدب الآن يأتي تأويل
الظهور وعليه فلا أدب عليه (ص) وإطعام مده عليه السلام لفطر في قضاء رمضان لئله
عن كل يوم مسكين ولا يبعد بالزائد (ش) هو معطوف أيضاً على فاعل وجب المتقدم
وهذا شروع منه في أحكام الكفارة الصغرى والعنى أن من فطر في قضاء رمضان إلى أن
دخل عليه رمضان آتو فانه يجب عليه أن يكفر بأن يطعم عن كل يوم بقضه مدها
لمسكين ويأتى معنى التكرار فلو أطعم مدين من كفارة واحدة تسكين واحداً وأطعم
مدا واحداً لا تكمن مسكيناً يحضر ولا يبعد بالزائد على المد و ينبغي أن يزعم منه
ان يقي سده وبين (ص) أن امكن قضاءه بشعبان (ش) هذا شرط في وجوب الإطعام
المتقدم يعنى انما يلزمه إطعام بقدر المد لكل مسكين عن كل يوم اذا امكنه القضاء في آخر أيام
شعبان بقدر ما عليه فإذا امر بقدر ما عليه من آخر شعبان وهو صحيح متى علم من الأعداد
وجب الإطعام وان يقي من شعبان بقدر ما عليه فرض أو سافر أو نفست وأحضت

(قوله يحتمل أن يكون معناه الخ) أي ويحتمل ٣٠٦ أن يكون المراد ما هو أهم وهو أظهر (قوله أن فرقها قبل القضاء) أي

لحسب عليه اطعام ولو كل فيما قبله من الأيام متحكما لا عذر له وقوله (لأن أقصر مرضه) مقهور وقوله أن لم يكن قضاء وشعبان صرح به زيادة الإيضاح أي لأن أقصر مرضه من مدا القدر والواجب عليه إلى تمام شعبان لأن رمضان إلى رمضان كما هو ظاهره ولا يصح شعبان (ص) مع القضاء (ش) متعلق باطعام أي أنه يخفى في اطعام مده عن كل يوم لا يمكن مع القضاء فكلما أخذ في قضاء يوم أطعم يوماً وأطعم بعده هذا وقوله (أو بعده) يحتمل أن يكون معناه بعده مضي كل يوم أو بعد فراغ أيام القضاء فيخرج جميع الأمداد بعد فراغ أيام القضاء وظاهر المدونة أنها لا تفرق قبل الشروع في القضاء ولو بعد وجوبه بمضي رمضان الثاني وذكر ابن حبيب أنه أن فرقها قبل القضاء أجزاً وخالف المستحب وكلامه الموافق يقتضي أنه وفاق (ص) ومنذوره (ش) معطوف على فاعل وجوب والضمير عائد على الصوم أو المكلف أي ولزم المكلف الوفاء بمسئوره من أي نوع من أنواع الطاعات من صوم أو صدقة أو حج أو غيره وذلك وعلى كل فنهذه تافق باب التذر والتماذ كرها هذا ليرتب عليها ما بعدها (ص) والاكثر أن أحقه لفظه بلانية (ش) أي ويجب الأكثر احتياطاً أن أحقه لفظه الأكثر والاقول بلانية الشيء والأفعول عليها ومثل لما يحتمل الكثير والقليل بقوله (كشهر وثلاثين أو أربعين يوماً بالهلال) فإذا تقرر صوم شهر الصادق بثلاثين وتسع وعشر من فيصوم ثلاثين على مذهب المدونة أو بالهلال لزمه تمامه كما لا أنقصا اتفاقاً فتكون ثلاثين مع العمل بمقدرك كترى والاقل القياس ثلاثون أي فاللازم ثلاثون وعروض ما ضابط في كتاب الحج من أن من قال لله على عدي أجزائه شاة وقياس ما هنا أن تتركه مدينة وقرئ بعضهم بأن الأصل في الشهر ثلاثون وأما الهدي فلم يترتب عليه أصل فأجزأ إذا هو بأن المال يشق فلهزمه الأقل ولذا زعم من قال مالي في سبيل الله ثلث ما له تخفيفاً (ص) وأسد سنة وقضاء ما لا يصح صومه في سنة (ش) يصح قراءة أسد أفعلاً وأسماء وهو الأولى بالانساب المعطوفات والمراد بالبدء الاستئناف والاستقبال لا الشروع من حين التذرع والحنث أي واستأنف واستقبل سنة أي عليه أن يصوم سنة كاملة في قوله الله على صوم سنة أو أن فعلت أو أن لم أفعل كذا فاعلى صوم سنة وحنث ولا يصحز سابقاً ولا يلزمه أن يقضى أيام العدين وأيام التشريق ورمضان وفي إطلاق القضاء يجوز لأن ما لا يصح صومه ليست أياماً بعينها فانت تقضى أعمالها في في الغمة وبعبارة أخرى أي أن من تذر صوم سنة فانه يلزمه سنة كاملة ولكن لا يلزمه التذرع بها من حين تذر أو من حين حنثه ولا يلزمه تنابها وقولنا وأيام التشريق يشمل رابع الشهر وهو ما في الشارح وت الخطاب مع أن صومه مكرره لغيره التذرع ولا يلزمه على المشهور وظاهر المدونة أنه يصومه ولا قضاء عليه كما يشهد بنقل المواقعتها وذكر من المختصر ما وافق ما ذكره الخطاب والشارح وت في أنه لا يصوم الرابع ويقضيه قال المواقهين وهذا بين ولكن في كلام ابن عرفة ما يشهد أنه يصلح على المختد (ص) الآن يسميها أو يقول هذمه وينوي باقية أهو ولا يلزم القضاء (ش) هذا مستثنى مما قبله يعني أن من تذر صوم سنة بعينها

وبعد وجوبها كما قال صح فانه قال وأعلم أن تقديمه قبل وجوبه يمنع إجزأ ما هو وجوبه يحصل بدخول رمضان الثاني ولم يبق من شعبان ما يقبل فيه ما عليه من القضاء (قوله بلانية) حال أي حاله كون لفظه ملتبياً بعدم النية ومن ذلك القبول من تذر أن يصوم نصف شهر ولائحة لزمه خمسة عشر يوماً فانه تذر بعد مضي نصفه كخسة عشر ولوليا الشهر ناقصا على المشهور لاحتمال كون نصف الشهر خمسة عشر يوماً وأربعة عشر ونصفاً ومن يترك نصف يوم لزمه اتامه (قوله وابتدأ سنة) أي وما صامه بالأضفة احتسب به وبكل ما لا تشر (قوله ويلزمه) أن يقضى أيام العدين الخ وكذا يقضى من تذر ما يجب صومه منها بالتذرع كما إذا تذر صوم يوم كل شخص مثلاً (قوله في أنه لا يصوم الرابع) مع حنثه أن لو صامه (قوله وهذا بين) لأنها مستعلم بعينها فصار اليوم الرابع لم يذره بعينه ولا دخل في حنث تذر تكون التسليمه وافتح ذلك بحيثى تت وبعض شيوخنا اعتمد كلام ابن عمر فروق ظاهر المصنف صومه لأنه قال وقضى ما لا يصح صومه والرابع يصح صومه الآن يريد صفة كاملة (قوله ما يشهد أنه يصلح) أي لأنه لما صوم صومه مثاله التذر

وبكون من أفراد الرابع الغير لتأدي في الجملة (قوله وينوي باقية) أي ما أن لم ينو الباقي فيكون كالتذرع في سنة كسنة

(قوله كايام الحيف والنقص) وكذلك ماوجب كرمضان (قوله حيث كان في ثلثة السنين) أي أولها (قوله ان قدم ليلة غير
عيد) فالوقدم ليلة حيف فلا يلزم النادر صيام فلما كانت تلك الليلة ليلة الجمعة مثلا وكانت تدر بعد ما أو أصبحت في ذلك اليوم
حائضا فانه يلزمها الايام التالية من الحيف من شرح عب ٣٠٧ (قوله ولا يلزمه ذلك في الثانية) أي ولا يلزمه ما مائه

في الثالثة أي التي هي قوله أو
ليلة الاقسام صبيحتها إذا كان ليلة
عيد وكان يوم الاثنين فلا يلزمه
ما بعد ذلك من كل يوم اثنين
فالمراد بالماثل يوم الاثنين مثلا
لا يوم عيد كما افاده بعض شيوخنا
ثم وجدناه عن سند فقال ولو قدم
ليلة الاثنين وهي ليلة عيد فلا
يصوم صبيحتها ولا كل اثنين
وافق ما لا يحل مما يستقبل ولا
يقضيه اه والفرق بين ما اذا
قدم ليلة غير عيد مما اذا قدم
ليلة عيد أن ليلة العيد يقل
أحد بصفة صوم صبيحتها فلذلك
يلزمه ما قبل يوم العيد بخلاف
ما اذا قدم غيرها فمقدم صفة
صومه انما هو لقوات وقت السنة
فلذا يلزمه ما مائل ونحن نثبت
فلذا كان يوم حيف وكان يوم
الجمعة مثلا فلا يلزمه صيام كل
يوم جمعة بعد ذلك وليس المراد
اليوم الذي يأتي فيه الحيف في
المستقبل (قوله ما لم يتوصل
الزمن) أي بان قصد بقوله يوم
قدوم زيد أصوم يوم ما من الايام
(قوله والظاهر الزوم لولم يلزم)
أي بان كان أخيرا بان زيد اقدم
من نحو يومين ولم يدر هل قدم
ليلا أو تم ارفاهه بطالب بصوم
يوم وما لو تبين أن قدمه ارفا بطالب بصوم (قوله هل يلزمه الصوم أم لا) الظاهر أنه لا يلزمه صوم ان كل الحاصل له
على التفرس والسرور وشروطه (قوله ان يصوم جميع ايام الجمعة) أي التي أولها السبت وآخرها يوم الجمعة كما افاده محقق
ومقابل المختار قولان أولهما يصوم يوم الجمعة لأنه آخر ايام الاسبوع فانهما يصوم أي يوم شاه (قوله ومثله ما اذا نسي
اليوم) أي بان أخير بقدوم زيد ليلة القدوم ثم نسي هل قدم زيد ليلة الاحد وغيرها فانه يلزمه صوم الجمعة بتمامها والظاهر
أنه لا يلزمه الا يوم واحد ليلة جمعة من تدويرها مع ليلة فانه يلزمه يوم واحد وعلى كلام الشارح يلزمه الابد اذا تدبر الابد

(قوله وإن تعسنا) هذا متفق عليه وما قبل المبالغة مختلفة فيه فكان حصته أن يبلغ على ما إذا لم يكن تعسنا وأوجب بأنه لا يأتي ذلك إلا بغير ما يوجب أن لا يعسر بان (قوله لكان أشمل) يشمل القرآن وكل من لزمه هدى لنقص في شأنا لم يجز ولم يجده وبعثا يستقدم تن أن عزه العبد كذلك ٣٠٨ وكلام غيره يفيد أنه والقديس ليس كذلك كذا في شرح عب وكلامه في القديس

غير ظاهر لنص المؤلف على أنه يصومها في أيام بني (قوله لا تتابع سنة أو شهر أو أيام) أي ولولواؤه على المشهور كذا ذكره عجم ورد عليه محض تمت بأن العقد أنه يلزمه التتابع إذا فؤاء كما يعلم بالوقوف عليه وتتابع ما رجع صاف على فاعل واجب (قوله أو قضاء الخارج) لو حقه لكان أولى لأنه داخل في الغيب وفي شرح عب أنه لو تولى الحاضر بمرضان قضاء الخارج الذي في ذمته قبله فاته يجوز عن رمضان الحاضر على ما ينبغي أن يكون به الفتوى لأنه قول ابن القاسم في المدونة وصوبه في التكت كافي (قوله وليس لأمراء) أي يحرم عليها ذلك والاصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا يصل لأمراء أن تصوم وزوجها شاهد أي حاضر (قوله تطوع) أي فلا تتأذنه في قضاء رمضان كل زوجا أو سيدا وليس لها أن يجبر الزوجة على تأخير القضاء لشعبان (قوله بلا إذن) ومثله ما إذا استأذنته فنعج ومثله ما أوجبه على نفسها أو وجب عليها الكفارة أو فدية أو

بجواز صمد (قوله لا لا كل أو الشرب) أي فلا يجوز أن يقترعها بالكل والشرب لأن المراد بالاحتياج (روم من جهة الوط) (قوله وفي قطع الخ) قال أبو الحسن وفيه شيء لأنه لا يتناسب أن الإنسان يترك شيئا ثم يناقش فيه إلا أن يحمل قوله قاله أبو الحسن عن غيره فيصريح ويرأى في بعض الشراح نسبة هذا الحديث لابن ناجي فإنه سقط من نسخة الشارح اقتضت ابن ناجي بعد قوله قاله (قوله تصبى من أمه العقل) أي تصبى العقل الشيء بالآلة وفي الحقيقة المصنوع هو النفس الآن العقل آلة وقوله اتام التشبيه بهم أي صاحبه (قوله في استغراق) متعلق بقوله التشبيه

كان قد صوم شهر الحجة أو كل اثنين أو يوم قد قدم زيد فقد لم يلبس الرابع بل (وإن) تذهب (تعسنا) له كفي صوم رابع الصرا على ما لا ننزهنا أمكن وبكره صومه تطوعا (ص) لاسبقه الاقتنع (ش) يعني أن سابق الرابع وهو الثاني والثالث من أيام الصبر يحرم صومه ما لا من وجب عليه هدى لنقص في أحراره ولم يجده فلا يحرم صوم سابق الرابع ولو أدخل الكفاف على متعبد لكان أشمل وكلام المؤلف لا يقيد بعدم وجوب صوم سابق الرابع مع أن الحكم الحرة وقوله لا تتابع سنة أو شهر أو أيام فلا يجب شي من ذلك ولكنه مندوب (ص) وإن تولى بمرضان سقروا غيره أو قضاء الخارج أو فؤاء ونذا لم يجزه عن واحد منهما (ش) يعني أنه إذا سافر رمضان سقرا يساح به في النظر فصام في سقروا ذلك وتولى التطوع أو التذو أو الكفارة أو فؤاء به بقضاء رمضان الذي خرج وقته أو فؤاء بصومه فرضه ونذا أو كفارة أو قضاء أو تطوعا لم يجز في الجسيع عن واحد منهما أي لا عن رمضان عامه ولا عن غيرهما فدا أو يجتمعا (قوله غيره) لا يرج فيه التذو والكفارة والتطوع فله ثلاث صور وقوله أو قضاء الخارج صور وقوله أو فؤاء ونذا أي أو فؤاء وكفارة أو فؤاء وتطوعا أو فؤاء وقضاء الخارج فله ثلاث صور في الشر ومنها في الحاضر وهو مقهور بشر وانما يخص السفر بالحكم لا روية الحاضر (ص) وليس لأمراء احتياج لها زوجها تطوع بلا إذن (ش) يعني أن الزوجة وأم الولد والسرية ليس لواحد منهما أن تطوع بالصوم أو غيره وزوجها أو سيدا بها احتياج لها فان غفلت فإنها بغيرها لا يجاع إلا بالاكل أو الشرب فإن استأذنته فغال لاه وهي أصبحت صائمة فله جلعها أن أراد وصكها أو دعاها فترائه فأصرت بصلاة نافله أو فريضة متسعة الوقت فله قطعها وضمها إليه بخلاف ما ضاق وقته قاله أبو الحسن قال وفي قطع القرية إذا اتسع وقتها نظر لأن الصلاة أمرها يسر وقد تلبست بها وترى راحتمتها ١٥ ومثل الزوجة في ذلك السرية وأم الولد كما مر بخلاف أمة الخدمة والعبد الذكور فتطوعون بلا إذن الآن يضاعفهم ذلك عن العمل بقوله وليس لأمراء الخ أي حيث علت أن زوجها احتياج لها لأن علت عدم الحاجة فلا بأس قال ابن عرفة الأقرب الخواز ان جهات أنه الاصل ١٥ والمراد بالعقل الظن كما ستظهر المؤلف ولم ينسج الكلام على ما أراد من فروع الصوم وكان من حكمة مشروعية تصفيه من أمه العقل والتشبيه باللائكة الكرام في وقته اتبعه بالكلام على الاعتكاف التام التشبيه بهم في استغراق الأوقات في العبادات وحسب النفس عن الشهوات وكبت لسان عمالي ينبغي وهو لوعة

باب الاعتكاف * (قوله شخص شرعا بالعكوف على الخمر) ليس المراد مطلق الخمر بل الخمر المعهود (قوله قصر القنط المشترك) أي المشترك القنط الذي هو القنط الموضوع بأوضاع متعددة قلنا من متعددة فالمتناولات هي المعاني المتعددة كالباصر والبارية في القنطين وقوله وأخصيص العام ببعض محملاته أراد بالعام المطلق وبالأخصيص التقيد والمطلق هو القنط الدال على معنى كلي وأراد بمحملاته ثبوتات مغلولة وانما عبر عنها بمحملات لأنه يحتمل تحقيق مدلوله في هذا أو في هذا ولما كانت معاني المشترك دال عليها القنط أشده عبر عنها بمحملات لأن القنط متناول لها أي أخذها على دال عليها دلالة من غير واسطة والاعتكاف من قبيل المطلق لأنه لغة لزوم الشئ من غير واسطة وقول الشارح وشخص شرعا أي وقدر شرعا (قوله قاصرة) خرج المتعبد كدرس العلم والحكم بين الناس ومن لازم ذلك ٣٠ لا يكون معتكفا له الرضا ولا يعارض

هذا اشتغاله بالعلم وهو معكوف كما يأتي واعتكافه صحيح وهو معتكف للفرق بين من لازم مجرد العبادة المتعبد ومن فعلها مع غيره فالاول لا يكون معتكفا دون الثاني كما أفاده ابن عرفة (قوله يصوم) أي يصوم أو الإيساء لصوم من ملايسة الشروط للشرط أو التل للجزاء اختلج حل الصوم ركن أو شرط وينبغي على الأمر أن لا يصح في رمضان لأن نأذره فلا يصح جميعا أو أن نأذره فلا يشرط يصح (قوله وما وليه) متعلق بدوامه وهو أدنى الاعتكاف ويصعب تعاقبه بالزوم على قدر لزوم المسجد وما وليه معزوم على ذلك الزوم

لزم الشئ من غير واسطة وشخص شرعا بالعكوف على الخمر ابن العربي جرت الشريعة على عادتها في قصر القنط المشترك على بعض متناولاته وأخصيص العام ببعض محملاته ١٥ يقال عكف بعكف بالضم والكسر عكفا وعكفا أو قبل على الشئ مواظبا واعتكف وانعكف بمعنى واحد وقبل انعكف على الخمر وانعكف على الخمر معرفة ابن عرفة وقوله لزوم مسجد مباح اقتربه قاصرة بصوم معزوم على دأبه وما وليه سوى وقت خروجه لجمعة أو لمسته المنع في فيه المراد بالزوم هنا الأقامة وتخرج بقوله مباح مسجد البيت وقوله اقتربه ما كان معلا زمانا اقتربه وقوله قاصرة للمتعبدة لأنها لا تكون في الاعتكاف وقوله معزوم صفة للزوم لأن الزوم بمعنى الإقامة وهي أهم أن تكون في الزوم على الدوام أولا فلذا خص الزوم بالقفاشارح الحدود وفيه نظر لما يلزم عليه من وصف المعرفة بالثبوتة فلو قال ثبت مسجد الخ لسلم ذلك وسلم من حل الزوم على الإقامة التي هي خلاف ما يقادرنه وقوله سوى وقت الخ قد قلنا فإن خروجه لجمعة يبطل اعتكافه بقهره في الاعتكاف انما يجري على الشاذ لا على المشهور وقوله أو لمسته المنع عليه أي الذي يتبع عليه فيه التاروج وبسطه إليه مجاهود عنوع في المسجد كالليلي والجنباني إذا احتمل قبيل التاروج الفصل والمرض ونحوه حتى يزول المانع من المسجد ويخرج لشرائطه الضروية ولا يبطل اعتكافه لأن ذلك كله لا يجوز في المسجد ولم يخرج المؤاخذ إلا في ذلك كحكم الاعتكاف وأركانه وشروطه ومقصداته وآدابه وأحكامه الطارئة وحكمه من بناء أو قضاء أو استئناف فقال

باب * (باب) * يشقيل على ما ذكره كرميت تأييد حكمه فقال

ص الاعتكاف ثلاثة (ض) أي مسجد على المشهور وليس شدة لأنه وإن فقه عليه الصلوات والسلام لم يكن لمواظب عليه لأنه تارة يشك وتارة يتقرب فلا يصدق ضابط

الحاجة ويحتمل تقديم الباعل التوحي والضمير عام على التاروج بصيغة اسم الفاعل والمراد الذي يتعين عليه الخروج فيه ويصح أن يقرأ اسم مفعول على حذف والضمير أيضا التاروج أي معين فيه التاروج فان قلت قد ذكرنا راحة أنه يقرأ فيه هذا شامل للصوم والنفاد فالجواب أن شموله ذلك إنما هو من جهة تركه في التعريف كافا من الجماع ومقدماته وصف المعرفة بالثبوتة لا يفتي أن لزوم ليس معرفة لأنه وإن كان مصافا إلا أنه ضاف لتكرره المضاف لتكرره (قوله لأن ذلك كله لا يجوز في المسجد) أراد لإيحاءه في فعل الحرم كاللوي في المسجد والمكروه كالشرع في المسجد زاد في له وأما الكل الخفيف فلا يخرج له وكذا النوم ١٥ (أقول) ويحصل المرض على ما إذا كان يلزم منه تحذير المسجد (قوله ولا يرجع المؤاخذ إلا في ذلك) أي ولا يرجع على أنه يقرأ فيه لا يباينان الأركان بدو التعريف لأنه ما احتوى على الأركان (قوله مسجد على المشهور) وما جابه ما قاله ابن العربي من أنه سنة وما قاله ابن عبد البر في التكاثر من أنه في رمضان سنة في غيره جائز

(قوله شرط في صحة كل عبادة) معناه كلامه ان القرية والعادتين واحدا يدل قوله لان الكافر ليس من اهل القرب وبعض ذكر ان القرية اعم لانه يشترط في العبادة التوبة ومعرفة المعصية ولا يشترط في القرية المعرفة المتقرب اليه وان لم يشترط التوبة كالتعق (قوله المميز) راجع الرقيق والصبي (قوله لانه اذا دعي اجاب) لانه لو دعي في بعض الحيوانات (قوله واعراب الشارح الخ) لا يفتي ان قوله في اوله ملحق يعني ان صحة الاعتكاف يشبه الى حل الشارح وهو ان صحة مستند وقوله لم يذهب (قوله الاخبار عن الموصول) أي الموصول للحرف لان قوله وصحته في قوة قوله ان يصح ان المصدر لا يعمل في كل موضع الا اذا كان مؤولا بآيان والقول (قوله الصوم على المشهور) ٣١٠ مقابلة ما لابن ابي عمير انه يصح من غير صوم (قوله وانما يقل الخ)

السنة عليه (ص) وصحته لم يميز (ش) يعني ان صحة الاعتكاف ثابتة لمسلم كالفكر لا يصح اعتكافه لانه ليس من اهل القرب وان خوطب به الا لايان شرط في صحة كل عبادة وكذا لا يصح اعتكاف غير المميزين بحيثون وصبي ويصح اعتكاف الرقيق والصبي المميز وهو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينبغي بسبب اختلاف الاعتكاف الا انهم وانظروا ان المراد منهم الخطاب ويرد الجواب انه اذا كان بشئ من مقاصد الاعتكاف فصحهم واجسن الجواب عنه لانه اذا دعي اجاب وقوله لم يتركف لغيره متعلق بصحة ويطلق صوم فيه برأى وصحته كائنه وحاصله يطلق صوم واعراب الشارح يتركف عليه الاخبار عن الموصول قبل كمال صلته (ص) يطلق صوم (ش) يعني ان من شرط صحة الاعتكاف الصوم على المشهور وسواء قيد الصوم بزمان كرمضان او بسببه كندو وكفارة او أطلق كقطع وانما يقل بصوم مطلق للماضي من غير ما قيد بزمانه كرمضان وما قيد بسببه كندو وكفارة وأشار بقوله (ولو تدبر) الى ان الاعتكاف المنذور لا يتعين له ان يصوم بمحضه بل يجوز ان يفعل في رمضان وغيره كغير المنذور وهو قول مالك وابن عيسى الحكم وقال عبد الله ومختون لا بد للاعتكاف المنذور من صوم بمحضه فلا يجوز في رمضان (ص) ومسجد (ش) أي وصحته يعلق بمسجد لا يشد كونه جامعاً بل دليل الاستثناء لكن بشرط الاناحة كما مر في حدابن عرفة فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت ولو لا هراة لكان اذا اذنت المسجد فاجبا يصرف المسجد للمباح فتدفع منه قديان عرفة ونسبه بقوله (ص) الا ان فرضه الجمعة وتجب فيه فالجامع مما تصح فيه الجمعة (ص) على ان من فرضه الجمعة من ذكر بالغ عاقل على دون ثلاثة امسال من المنار مقيم بلا عذر اذا تدارعت كافا يدرك فيه الجمعة قبل خروجه منه لا يجوز ان يعتكف الا في الجامع وتقبله وتجب به أي وهي تجب به أي في زمن الاعتكاف الذي يريد الا ان سواء كان استداً كما لو تدارع وتوزي اعتكاف حذرة أياماً وانما كالتدبر اربعة أيام او اثنى عشر فرض بعد يومين وصوم يوم الخميس فالواجب لذلك الاستداه والامتناع الذي تصح فيه الجمعة دائماً للصحة في الجملة فتخرج حرجه لانه لا تضع فيها الجمعة دائماً وانما تصح فيها مع ضيق

أي لان مطلق الصوم يقيدان المراد بالمهية سواء قبلت أو لا والصوم المطلق يقيدان المراد بالمهية يقيد الاطلاق والاول أهم من الثاني وهذا شبهه بقوله مطلق الماء والماء المطلق اذا علمت ان في استطاع الصوم لا يصح اعتكافه كالرجل الضعيف البنية والشبح الكبير (قوله بمحضه) أي بمحضه في تدارع أيضاً كذا في ص وبليكن في غيره فظاهره انه لا بد ان يكون متذكراً بالاعتكاف فلا يصح في تطوع وليس كذلك بل المراد من قوله بمحضه انه لا يصح في كفارة ورمضان بل تدبر الاعتكاف تدبر الصوم فلا يصح بصوم رمضان وبجوه كصوم كفارة والصوم الذي تدبر قبل الاعتكاف وصوم التطوع يصح متذكراً تدبر الاعتكاف كذا آخاه مع فلتن صحة في أربعة أقسام اعتكاف وصوم متذكوران ومتطوع بهما الاول متذكور

والثاني متطوع به الرابع عكسه ومعنى تدبر الصوم أي قبل الاعتكاف ومعنى تطوعه نيته قبل نيته الاعتكاف الجامع فلا ياتي كون محض بصوم فكأنه ما فرضه الفريضة من حيث توقفه عليه (قوله أي وصحته يعلق مسجد) فيه إشارة الى ان مسجد معطوف على صوم واليه يجوز ان تكون للملازمة أي ملتصقاً بصلوة صوم ملتصقاً بصلوة مسجد وان تكون للمعية ويصح ان تكون في مسجد للقرينة ويكون من باب استعمال اللفظ في حقيقته وبجازه (قوله فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت) أي وفي الكعبة مثلاً فالابن الحاج وان جازة دخوله (قوله مما تصح) أي فيما تصح فيها الجمعة وانما يعين دون في مع ان في ارضه اختصاراً بانما ان التون في الميم سقط حرف في الخط بخلاف في خان ياحا لا تدغم في الميم

(قوله فالمراد بالرحبة فيه معناه) لا يكتفى أنه قد تقدم ان المعتمد صحة الجمعة في الزقاق والطرق المتصلة بدون عذر فهل يخبرى صحة الاعتكاف على ذلك أو لا ويصكون ما دام مشهورا مبدءا على ضعف وهو الصواب لانه موافق للقول (قوله نخرج وبطل) فان لم يخرج حرم عليه ذلك وهل يسل اعتكافه لارتكابه الذنب أم لا والظاهر عدم البطلان لانه لم يرتكب كبيرة الا على قول من يسله بالذنب مطلقا (قوله الا ان بعد مجهول) أى مجهول وجوب الاعتكاف في محل تضع فيه الجمعة وهذا التقيد للفتوى ولبيد كره حجب ولعل قوله فالوالتبرى (قوله ثم رجع يتم الخ) ظاهر ذلك انه رجع الجامع الاول فاذا اجاب الجمعة يخرج ويطل اعتكاف مع انه تقدم له ان هذه قوله وانهاء فالواجب عليه الرجوع الى المحل الذى تضع فيه الجمعة (قوله تأمل) أمر بالتأمل اشارة الى ضعف هذا القول وان الرابع البطلان كما هو مفاد اول العبارة تدبر (قوله كرض اوبه) وظاهره الوجوب ولو كان مندورا او المرض خفيفا فان لم يخرج يبطل على أحد التأويلين (قوله المراد الخ) انما حال ذلك لان ظاهر عبارة المؤلف تقتضى انه لا يطلب بالخروج لجنائزهما وهو خلاف المراد افاذ قد في ٣١١ (قوله معا) فيه تمييز وهو انه ليس المراد

بها المقارنة بل المراد بها تمام موتها ما تمعا أو مات أحدهما بعد الاخر بان ملأت أحدهما ودفن ثم مات الاخر (قوله وهو المشهور) ومقابلته يخرج لجنائزهما كما يخرج لزارتهما هكذا ذكر الجزولى وحكى في مثله قولين مل يمين على اعتكافه أو يشدئ (قوله لا يجوز له الخروج) وان خرج يبطل اعتكافه (قوله لاداء الشهادة) أى أو تصليها لان الصلوات كالاداء اقتصر التمسك على الاداء وكذا الكافي والحاصل ان ظاهر كلامهم انه مقصور على الاداء قال البيهقي في قول المصنف لا يخرج وان وجب اشعاره به في الاداء ما اتصل فلا يحتاج فيه الى الخروج (قوله معطوف

الجامع واتصال الصقوف وما في المدونة من انه يعتكف في رحبة المسجد فالمراد بالرحبة فيه معناه (ص) والاخر وبطل (ش) يعنى انه اذا كان فرضه الجمعة وتذر اعتكاف أيام تأخذه فيها الجمعة واعتكف في غير الجامع فانه يلزم ان يخرج الى الجمعة لتجنيب عليه واذا خرج يبطل اعتكافه على المشهور ويضاهى قالوا الا ان مجهول ذلك كحديث الاسلام فيعذر ولا يطل اعتكافه بضروجه فلو تذر أياما لجمعة فيها وأراد اعتكافها فخرج بعد ان شرع ثم خرج ثم رجع يوم فساد في الجمعة فلا خلاف في هذا انه يخرج اليها ولا يطل اعتكافه تأمل ثم شبه في وجوب الخروج والبطلان قوله (ص) كرض اوبه (ش) فنه حذف ضفاف أى أحد اوبه وأخرى هما فيصان ان يخرج لهما أو لوجه بالشرع فهو فوق وجوب الاعتكاف بالنذور ويبطل اعتكافه لان خروجه ذلك ليس من جنس الاعتكاف ولا من الخواص الاصلية التي لا تنكح عنها فهو عارض كالخروج لقصاص الغرق والهدى وفي شرح (د) تنبيه هذا وما بعد يصرى في الاوين الكافرين أيضا ومراعاة اوبه أو اوديسة كذا ينبغي (ص) لاجنائزهما معا (ش) المراد انه لا يجوز له ان يخرج لجنائز اوبه معا فان خرج يبطل اعتكافه كافي الموطأ وهو المشهور وأما لجنائز أحدهما فيخرج وجوبه بالمنا في عدم الخروج من عقوق اليكى أى انه مظنة لذلك ولا كذلك في موتهما معا ويبطل اعتكافه (ص) وكشهادة وان وجبت وتؤدى بالسجد أو تنقل عنه (ش) يعنى ان المعتكف لا يجوز له الخروج من معتكفه لاداء الشهادة وان تضمن عليه ولكن يؤذيهما وهو في المسجد بان يأتيه القاضي لسماعهما أو تنقل عنه وان لم تتوفر شروط النقل من غيبة بعسدة أو مرض أو ضرورة وقوله وكشهادة معطوف على جنائزهما أى ولا

الخ) هذا على ما في بعض النسخ من العاطف وفي بعض النسخ بدون عطف راجع للثاني في قوله لاجنائزهما أى لا يخرج لجنائزهما كما لا يخرج للشهادة يدل عليه قوله وتؤدى بالسجد والحاصل ان قوله كنهادة اما بغير عطف راجع للثاني في قوله لاجنائزهما معا أى لا يخرج لجنائزهما كما لا يخرج للشهادة يدل عليه قوله وتؤدى بالسجد وعلى العطف فالعطف عليه اما قوله لجنائزهما كما قال الشارح واما قوله كرض اوبه والشارح في أنه محكيه وهو البطلان لاني مجموع الحكمين من وجوب الخروج والبطلان وقوله وان وجبت معاملة في عدم الخروج على نخصة عدم العاطف أو على العاطف والمعطوف عليه قوله لجنائزهما وأما على ان المعطوف عليه قوله كرض اوبه فالعلاقة في البطلان وقوله وكذا ما ان يعطف

على قوه كمرض أو به أو على جنازتها (قوله ~~فالكف~~ القتل) أي القتل شيء محذوف والتقدير ولا شيء مثل شهادة (قوله وأشار بقوله وكردة على بطلان الاعتكاف) لا يعني أنه إذا كان قوله وكشفه محذوف على قوله لا جنازتها مما معا يكون المعنى لا يخرج لشهادته وأن خرج على حال فلا اعطفت قوله وكردة على جنازتها تكون المشاركة في البطلان حيث حيث يحصل عند الخروج لجنازتها البطلان كذلك يحصل عند الردة الإطلاق (قوله ولا يجب استثنائه إذا تاب الخ) فيه نظر قال في الجواهر الردة والكسر المكتسب مانع من صحة الاعتكاف فأما الردة أو طرأ ويجب استثنائه بطرأ أحدهما اه (قوله مبطل اسم فاعل منون) أي وكبطل مبطل صومه لأن الكلام في بيان المبطلات الصوم (قوله أقصد اعتكافه واستأنفه) ولو كان تطوعا في الأصل لأن من أقصد عبادة كرمه قضاءها ومن باب أولى لو كان محذورا ولو أنما مأمونة وقامت لانه غير محذور أي أو شره متعمدا (قوله واستأنفه) أي من أوله لانه يعني لأن الذي بين هو المغلوب على البطلان كالحائض والنفساء يبيضان بعد زوال المانع لقول المصنف وفي زوال الغم أو جنون لا تم ما وان شربا من المعتكف عليه محرمه الاعتكاف فلذا يرجع بعد زوال المانع من غير فصل (قوله أمالو أطل صومه) أشار لهذا محج فقال ويقضى اليوم الذي حصل فيه ذلك وإسلافة اعتكافه وهذا إذا كان الصوم فرضا بحسب الأصل أو بالنذر ولو تعينا أو أمالو إذا كان تطوعا فإنه إن أفطر فيه تأسيا فكذلك وإن أنذر فيه مرض أو حيض لم يقضه فان قلت ٢١٢ ماذا كرمهم قضاء النذر المعين إذا أفطر فيه مرض أو حيض يخالف ما تقدم

في الصوم قلت الصوم هالما

كشهادة الكف القتل وهي مدخله لأن إذا كان عليه دين أو قس في المسجد ولا يخرج لا للتشبيه لانه لا فائدة لجمع العطف وأشار بقوله (وكردة) إلى بطلان الاعتكاف بالردة لأن الإسلام شرط فيه والردة تحبط العمل ولا يجب استثنائه إذا تاب وظاهره بطلانه بالردة ولو كانت أيامه معينة ورجع للإسلام قبل مضى فاقته بالزمن أقمها ثم إن قوله وكردة يعني عنه ما بعده (ص) وكبطل صومه (ش) مبطل اسم فاعل منون وقاعده معتبر يعود على المعتكف صومه معقوله أي أن المعتكف إذا أطل صومه بغير اعتكاف أقصد اعتكافه واستأنفه أمالو أطل صومه بماليس بيبه كالكه ناسيا وغيره جملة الوطوء مقدماته كض أو نفاس أو مرض قضى متصلا كان الصوم نذرا معينا أو غير ما أو واجبا غيرهما فإن كان تطوعا ففي قضاؤه وعدمه قول لا عبد المالك مع ظاهرها وعبد المالك أيضا مع ابن حبيب ولو قرئ مبطل صومه بغير تنوين تأخره

الضم له اعتكاف وهو مشبه للبع فإنه انما يكون في محل معين وفي منع الجماع ومقدماة نفسه لئلا تقوى جانب الصوم فلهذا وجب قضاؤه وهذا الجواب يجري مثله في وجوب القضاء على من أفطر في التطوع ناسيا ويجب أيضا بأن الصوم لما كان شرطاً في الاعتكاف تقوى

جائبه قال قيل لم أوجب القضاء على من أفطر ناسيا التطوع دون من أفطر فيه لحض أو نفاس مع أنه في كل شيء متسبب في حصول المتعقبات التي هي مع فطره مع ما انضم له من الاعتكاف الموجب القضاء كما أشارنا إليه انظر عجم والحاصل أن معاد عجم أن من اعتكف في رمضان تطوعا وحصل له المرض أو الحض أو النفاس فإنه يقضيه متصلا معتكفا إلا أن يجئ تحت قال ما لله وطال في الجواهر قال صنون إذا اعتكف في رمضان فرض ثم خرج رمضان ثم أفطر فعليه قضاء الصوم وليعتكف فيه اه وهراد المذود لأن كلامه فيه كلام محض تحت (قوله كان الصوم نذرا معينا) أي وطرا الحض أو النفاس أو المرض بعد التلبس والأفلا يقضى بما يأتي عند قوله وفي زوال الغم أو جنون (قوله فإن كان تطوعا) أي والفرض أنه أنظر ناسيا والحاصل أنه إذا أفطر باكل أو شرب استعند أن يبطل اعتكافه كان الصوم محذورا معينا وغيره من أو واجبا غيرهما كرمضان مثلا أو تطوعا أو ما إذا أنظر ناسيا أو كان ذلك المرض أو حيض أو نفاس فلا يبطل الاعتكاف وين مع القضاء لكن ذلك في الصوم المذود مطلقا معينا وغيره من أو واجبا غيرهما كرمضان وأما أن كان في التطوع في المرض والحض والنفساء في القضاء قولان والعقد القضاء (قوله قول لا عبد المالك) أي فقد قال عبد المالك عليه القضاء وهو ظاهر المذود لقوله من أي كل يوم من أسكنه ناسيا يقضى بملكه وكذا قال بعضهم إن مذهب المدونة القضاء مطلقا وبعدهم المذود على النذر المعين وأما التطوع فلا يقضى به بالنسبة وهو قول عبد المالك وابن حبيب وقد تقدم أن الأول هو العقد (قوله عاذا ضيعه الخ) والمعنى وكان في العارض الذي يبطل صومه من حيض أو نفاس أو فطر ناسيا

(قوله وهو فاسد) وإنما كان فاسدا لأنه يفتقر بالحيز والنفس والمرض والعبد فأنما التحلل الاعتكاف تأسيات وكلامه هنا في البطلان وأما البناء وعدمه فتأنيان (قوله أما الوط ومقدماته) محترزة لقوله بشهر الغداة (قوله وكسركر ليل) قال بعض وكل من خلد في شرب كل ما يعثر به منه تقييد فبدا اعتكافه (قوله غير المقدس للصوم) ٢١٤ لا يخفى أنه دخل تحت المقدس للصوم

موالاته النظر للاجنية حتى
اصفى فينبغي بطلان اعتكافه
(قوله في نقل الاكثر) أي لاني
نقل الاقل فقيما للخلاف (قوله
وبعد موط) منه وبين قوله وكبطل
صومه الصوم والمنصوص
الوجهي قائل (قوله وقبلة
شهوة) من باب إضافة السبب الى
السبب (قوله لوقبل صغيرة) الخ
وأما الوط ليل فيبطل وظاهره
ولو في غير موط فهو كذلك لان
أدناه ان يكون كبلة شهوة
ولس فهو كالوضوء لا كالسجدة
المقدم أنه لا يوجب حكمارة
الاجاع وجوب الغسل (قوله ووط
النائمة والمكرهة الخ) أي فيبطل
اعتكافهما في ذلك من الخطأ
وان الموطونة قائمة بالمكرهة
يبطل اعتكافهما وأما تسليها
والسجدة المكرهة فيجب ان
يراهن وجود اللذة فيه والأدلة
تعيها كافي في هذه المعنى
وهو أن ووط المكرهة والنائمة
يبطل اعتكافهما يظهر من قول
المصنف وبعدم موط الخ مع قوله
ولس وقبلة شهوة فلا يقال
يستغنى بذلك عن قوله وبعدم موط
(قوله فقد دخل الخ) لا يظهر
ذلك في غير المباح ليل (قوله

على غير المعتكف دخل فيه الحائض والمرضى والمختلن ناسيا وهو فاسد أما الوط
ومقدماته فمقدمتها وسببها سواها في الاندكا يأتي والفرق بينهما وبين الاككل
انها من محظورات الاعتكاف بخلافه وهذا ما كل غير زمن الصوم (ص) وكسركه
ليل (ش) يريدان المعتكف اذا سكر بشئ حرام ليل أو أولى ثم ارفان اعتكافه يبطل
وان صحا قبل الفجر وما يجادل فيبطل اعتكافه يومه ان حصل السكر نهرا كالجنون
والانغماء فيجوز فيه ما جرى فيه من التمسك الذي أشاره المؤلف بقوله في الانغماء
أو غشي يوما وجهه أو أفقده لم يسلم أنه فاقترضا ويدل على ان المؤلف جرى على تقييد
كون السكر حراما وقوله (وفي الحاق الكسار) غير المقدس للصوم ككذب وشبهة وغضب
وسرقة (هـ) أي السكر الحرام بجميع الذنوب وهو فهم العراقيين وعدم الحاقها به لان
عليها تعطيل الزمن وهو فهم المغاربة (تأويلان) وفهم منه عدم ابطاله بالصغار وهو
كذلك اتفاقا في نقل الاكثر (ص) وبعدم موط وقبلة شهوة وليس ومباشرة (ش)
هذا معطوف على قوله وصحة بمطلق صوم والمعنى ان صحة الاعتكاف كائنه بعدم موط
وبعدم قبله شهوة فان قصد اللذة وجدها يبطل اعتكافه فلو قيل صغيرة لا تنسئ أي وقيل
زوجته لا دواع وأربعة ألقاصد اللذة ولا وجدها فان ذلك لا يبطل اعتكافه أو عمران
وطه المكرهة والنائمة كثيرهما بخلاف الاستلام وقوله وبعدم موط أي مباح ليل فان
كان غير مباح أو نهرا فقد دخل في قوله وكبطل صومه وقوله شهوة فينبغي في غير الغنم
والافلا تسطر الشهوة وقوله وليس ومباشرة أي ليس شهوة ومباشرة شهوة فقد حذف
شهوة من هاء لا فاعا مر عليه انزل أم لا عهد أو نسبا أو هذه تدعى قول ابن الحاجب
سهو غير لا كل كالا كل (ص) وان لحاظ ناسية (ش) مبالغة في المفهوم أي وان
حصل شئ عكس كالحائض ناسية لعكوفها الذي خرجت منه ولا مفهوم الحاض بل
المرض وغيره من الأعذار المانعة من الصوم أو الاعتكاف كذلك وهو مفهوم ناسية أخرى
ثم ان اللام لا ملاية أي وان كانت الملاية طائش كانت فاعلا ومفعولا وهذا أولى
من جعل اللام بمعنى من (ص) وان أذن لعبد أو امرأة في بذرة لا منع (ش) يعني ان السيد
أو الزوج اذا أذن لعبد الذي تضر عبادة به جعله أو امرأته التي يحتاجه زوجة لها في
بذرة لا منع من اعتكافه وصيامه أو سوا من زمن معين فتذراها فليس له بعد ذلك منع
الوفاء بها وان لم يذللها لان يكون التذمة طائش المنع ولو دخل لأنه ليس على القود
وأما لو أذن السيد أو الزوج لعبد أو امرأة في الفعل خاصة دين فذلك لا يقطع عليها
ان دخل فيه وهذا معنى قوله (تغيره ان دخل) أي كاذبه في غير التذمة بل في الفعل خاصة

في في في غير الغنم والافلا تسطر الشهوة زائد في ولا يصدق الله ان يرد الشهوة لانهما
الشهوة هذا بحث الزوال ورد مع وجهه خلفا لظاهر النقل (قوله المانع من الصوم) أي كالعبد وقوله أو الاعتكاف
كالجنون (قوله أي وان كانت الملاية كانت فاعلا ومنعولا) أي وقوله ناسية لابين أنها فاعلة لا مكان كون المقتبل أو اللام
والمباشرة لها غير ما هي ناسية بل بالغ المصنف لئلا يتوهم أنها لما كانت ناسية كانت معذورة لان الفرض انها التذمة

(قوله ولو منع من التدراخ) الحاصل ان الاقسام ثلاثة الاذن في المعين فلا منع مطلقا الاذن في غير المعين له المنع مطلقا الاذن في الفعل فقط لان يدخلوا الافلا وتنازع على أصل الاذن فالقول قول السيد الزوج (قوله وأنت ماسبق الخ) اي فضلا لانرافسد دل في ذلك ما اذا قدرت اعتكاف شهر بغيره فطلقت وأما تزوجها قبل ان يأتي الشهر فانما تستجر على عتقها ولا تقضي الاعتكاف لانه لم يسبق في الفعل ٢١٤ لكن تصوم الشهر عند حيته (قوله أو عدمه) ناذ انهما كانا غرضا

مطلقا فعملته وان كان معينا ومضى وقته لم تقضه عند محضون قاله في التكت (قوله الا ان تعزم) الاستثناء منقطع (قوله وان بعد محضون) بالغ عليه المانع من التدن على عدة الطلاق الاخذاد (قوله فينفذ) اي مع العصبان واعلم انه عزم الشارح تقدم الاحرام على العدة والحاصل ان الصور ستطروا احرام على عدة وعكسه وطروا اعتكاف على عدة وعكسه وطروا اعتكاف على احرام وعكسه تنبه السابق الا في طروا احرام على عدة واذ اطرا احرام على اعتكاف فتم الاعتكاف الا ان تقضى فوات الحج فتقدمه ان كانا فرضين أو قفلين أو الاحرام فرضا والاعتكاف خلا فان كان الاعتكاف فرضا والاحرام مثلا فتمت الاعتكاف هذا ما استظهر معج ولكن اطلاقه الى الحسن وأبي عمران كما قال غشي تنبيهه فان ظاهر اطلاقه ما انها تيم الاعتكاف مطلقا اي شئت فوات الحج أولا ولك ان يفهم الصور ستة عشر لان

العدة امان طلاق أو وفاة وطروا على الاعتكاف أو عكسه فهذه أربعة والاحرام ما يحج أو عذرة وطروا على عدة بصورتها أو نظر أي بصورتها عليه أو بطروا اعتكاف على احرام بصورتها أو عكسه وقد علم حكم كل وانظر لوقت ان أخر ان مما تقدم انه يقدم السابق لو قربا كما اذا قارنت العدة والاحرام الاعتكاف اجماعا يغلب ويقدم كذلك انظر مع (قوله وان منع من عدة التدراخ) وليس للسيد ان يسقطه عنه مطلقا بخلاف الدين لان بقاء عيب بعض من غنم بخلاف التدرك اقال في التبرع (قوله وأطاع العبد) وما لم يقطع فانه يستقر لانه اذا اذن في التدن كان معينا او قدرة ليس له منه

دخل الى في التدن في الاول وفي الاعتكاف في الثاني ولو منع من التدن في الاول فقال العبد وقضى التدن وثالث السيد فالقول قول العبد كما في شرح (هـ) بلطف ينبغي وكذا الزوجة (ص) وأنت ماسبق منه أو عدة (ش) يعني ان المرأة اذا كانت مفترقة أو محرمة ثم طلقها زوجها أو مات عنها فانما تقضى على اعتكافها أو احرامها ولا تخاطب بالكت بمنزل العدة فلو كانت مفترقة من طلاق أو وفاة ثم قدرت الاعتكاف فانما تقضى على عتقها فاذا انقضت اعتكافها ان كان مضموفا أو عاين منه ان كان معينا وان فات فلا قضاء عليها فيه فقوله ماسبق أي الشيء الذي سبق منه أي من الاعتكاف أو الاحرام وقوله أو عدة مجرور عطفا على الصبر المجرور من غير اعادة لما روي على عدة قوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والاحرام أي وأما سبق من عدة وأشار بقوله (ص) الا ان تعزم وان بعد عدة موت فنفذ ويطل (ش) الى ان المرأة اذا كانت مفترقة من طلاق أو من وفاة ثم أحرمت بالحج فان احرامها بالحج يتقوى ذهب السيد ويطل ان كان بالحج فغيره لم يمت أي ويطل عنها في الميت وان كان بالقومية فغيره يرجع للعدة على حذف مضاف أي سطل ميت عدتها ومن قبيح التدن في الاحرام الطارئ بالعدة فيهم ان المعتكفة لا يتعدا اذا احرمت بل تبقى على اعتكافها حتى ته اذ لو قبل ان تم التحريم للحج اذا حرمت ليطل اعتكافها لكونه لا يصح الا في المسجد بخلاف الاحرام فانه انما يطل الميت لا أصل العدة وهنا مسائل ذكرناها في الشرح الكبير وفيما كتبناه على تن (ص) وان منع عبده تدن فاعليه ان عتق (ش) اي وان منع السيد عبده الوفا بتدنه بغير اذنه فعليه وفاؤه ان عتق حيث كان مضموفا عند محضون وظاهر قول ابن القاسم في المدونة ولو منع ماضى زمنه وقضيه وظاهر صريح التوضيح ان قول محضون خلاف لاتبينه ورجلنا كلام المؤلف على ما اذا قدره بغير اذنه سعة تعالاه (هـ) في شرحه وأما كلام المؤلف شامل لما اذا منعه من فعل ما قدره من غير اذنه ولما اذا منعه من فعل ما قدره باذنه وأطاع العبد السيد بان ترك الدخول في تدنه ولو كان يتجسس خاصا بالاول وبغيره الثاني يبارق الاول والظاهر انه في الثاني عليه بدل مامنه منه ولو كان معينا ولا يجري فيه الحلق الجاري في الاول وهو ما اذا كان تدنه بغير اذنه سيدا وكل معينا من انه هل عليه به وهو ظاهر قول ابن القاسم أو ليس عليه به وهو ظاهر قول محضون

(قوله وهو المذهب) أي فيكون ظاهر منسحب التوضيح ضعيفا (قوله وأيضا) مر تبين قوله وبفهم الثاني الخ كانه قال ذلك ان
 قصده خاصا بالاول لثبوت كونه بغيره في الثاني بطريق الاولى وأيضا الخ (قوله فلأخرج الحاكم) هذا انما يكون في الكثير
 ثم أقول ان اخراج الحاكم عن منع السبيل ان منع السبيل متفرع عليه (قوله لا يباحل الخلاف) لان هناك من يقول اذا
 تدرج له لا يلزمه شيء لانه قدما لا يصح فيه الصوم زاد في ذلك والادلة التي تلزم من هذا انما هي ليله اليوم الذي قد تدرج له
 كذا هو ظاهر ما لا يونس وغيره وبطريق هذه المسألة قبل الغروب أو معه وكذا في مسئلة المؤلف وسأني الكلام على ذلك
 (قوله لا بعض يوم) معطوف على ليله أي فلا يلزمه يوم وإذا اتى لزوم اليوم مع ٣١٥
 انه لا يلزمه ما تدرج وهو بعض

اليوم فعمل ان قول الشارح فلا
 يلزمه شيء أي لا اليوم ولا بعض
 اليوم الا ان نفي لزوم اليوم
 بطريق الصراحة ونفي لزوم
 البعض بطريق اللزوم (قوله هل
 للاعتكاف خصوصية) وهو
 كذلك فقد قال بعض وقد يرق
 بأن الصور والصلاة لما كانا من
 دعائم الاسلام كان لهما منزلة على
 الاعتكاف وقوله انظر شرحنا
 الكبير المناسب لمشال
 كلامه فنقول قال في قد يرق
 بين الصلاة والاعتكاف بأن
 الركعة يقع بها التنفيل في الجملة
 وهذا الفرق لا يتبعه فيما اذا تدرج
 بعض ركعة ان قلنا انه يلزمه ان
 ياتي بركعتين ولا يتم بين الصوم
 والاعتكاف وقد يرق بأن
 الصوم لما كان من دعائم الاسلام
 كان له منزلة على الاعتكاف
 وأيضا هو مثل الصلاة في ان كلا
 منهما من الدعائم ويقع بهما وهذا

وهو المذهب كما يفيد كلام أبي الحسن وعليه اقتصر ابن عابد وس كافي المواظ و ز
 وأيضا فانه عليه في الثاني ولولم يقتض واما ان منع من تدرج ان تدرج في غيره أو من فعل
 ما تدرج به قبل تبروعه في كل منهما فلا شيء عليه (ص) ولا يمنع مكاتب يسبغ (ش)
 أي ليس للسبيل منع المكاتب ومثل المرأة يسير الاعتكاف يعني والصوم وبغية
 العبادات وهو ان لا يترك نفسه على سبيل في عمله ووجهه متصوره ويمنع من كثير وضرب ذلك
 فلأخرج الحاكم عنده حلول أجلها أو غيرها فليد ان يمنع من الاعتكاف ويؤيد في دنيا
 في ذمت ولو اعتكف بانته لم يكن في اخرجه ومن به ضرر يعتكف في يوم خدمة نفسه
 وان لم يكن بينه وبين سيده ما يات به يعتكف الا بذنه (ض) ولزم يوم ان تدرج ليله (ش)
 أي وكذا تلزمه ليله ان تدرج يوما وانما هو المؤلف على الاولى لانما يحل الخلاف (ص)
 لا بعض يوم (ش) يعني ان من تدرج بعض يوم فلا يلزمه شيء الا ان يتوى الجوار فيلزمه
 ما توى وانظر قول المؤلف لا بعض يوم مع نقلت عن ابن القاسم من قد طاعة ناقصة
 كصلاة ركعة أو صوم بعض يوم زما كما لها عهده خلافا لغيره من هل للاعتكاف
 خصوصية وهو خلاف وانظر شرحنا الكبير (ص) وتابعه في مطلقه (ش) أي
 ولزم تنابع الاعتكاف والتبرع فيما اذا كان مطلقا أي غير قيد تنابع ولا عهده قال فيها
 ومن تدرج اعتكاف شهر أو ثلاثين يوما فلا يفرق ذلك انتهى وهذا بخلاف من تدرج بصوم
 شهر أو أياما فانه لا يلزمه تنابع ذلك والفرق ان الصوم انما يفعل في النهار دون الليل
 فكيف ما أصابه متابعاً أو غيراً فإذا أوفى السبيل قد يدرج والاعتكاف يستغرق
 الزمان بين الليل والنهار فكان حكمه يقتضي التنابع اعتباراً بأجل الاجارة والخدمة
 والديون والايان لما كانت تستغرق الزمان جميعاً فوجب تنابعها والتبرع فيها
 عقب عهده فالتبرع المطلق الذي يحصل فيه نية التنابع ولا يهمل عهده فان حصل فيه نية
 أحدهما على جهل أو لا شأن حاق فيه نية التنابع يفهم عهده المؤلف على الاولى وهذا في التدرج
 المنفرد به بدليل ما عهده (ص) ومنه وسيندخوله (ش) أي ولزم المعتكف منوبه

الجواب يأتي في بعض ركعة (قوله اعتباراً بأجل الاجارة) فإذا استأجر سكنى الدار شرافه وشامل الليل والنهار وقوله والخدمة
 أي وأجل الخدمة وهو من عطف الخاص على العام فإذا استأجر شخصاً للخدمة فيشمل الليل والنهار (قوله والديون) فإذا
 باع مساعداً بشئ لشهر أو جسد أو أقل من ذلك الطلب لافي الليل والافى النهار وقوله والايان بفتح الهمزة كما اذا أسلفنا له لاكم زيدا
 شهر فهو يستغرق الليل والنهار (قوله لما كانت) أي تلك الاشياء أي لانها لما كانت (قوله يحصل فيه نية تنابع ولا عهده)
 كان قوى أحدهما على (قوله وهذا في التدرج المنفرد) المنفرد وصف كاشف بقوله دليل ما عهده الذي هو تدرج منوبه
 الخ فترادف الاحتراز عن الاعتكاف المنفرد

(قوله من تتابع وتفرق) فان لم يروا احدا منهما ينبغي لزوم تتابعه والحاصل ان كلام المصنف ان مجرد التتابع من غير تدبر فاعني ان الاعتكاف الذي من غير تدبر لا يلزم الاتيان به الا ان تدخل المعتكف فيازمه وباقى مما تتابعان في نوى التتابع او دخل المسجد بنية الاعتكاف غير نوا التتابع والتفرق فيزومه التتابع ايضا ونية الاعتكاف المفردة عن التسبوت في الزوم بسبب الدخول بخلاف نية الجوار لا يلزم بسببها في الا في يوم الدخول فقهنا ولا يلزم هذا ما ارتضاء بعض الشيوخ خلافا لما حمل به الشارع من ان النية متعلقة بالتتابع ارفع عنه لا باسأل الاعتكاف وقوله لان النية بمجرد هذا في الاعتكاف بمجرد هذا لا تجب شيئا هذا هو المناسب لقلنا (قوله لان كل واحد يلزمه) اي يعرف انه يلزمه ما روي عن غيره مسلم (قوله مقصوده ان الدخول بسبب في الزوم) وهذا في ٤١٦ سبق ما تقدم له (قوله سبب للزوم) اي لزوم الاعتكاف على ما قررنا وذلك كافر بعض

من تتابع وتفرق وقت الشروع وهو حين دخوله فيه ولا يلزمه بنية فقط لان النية بمجرد هذا لا تجب شيئا فقهنا حين دخوله فقهنا فيازمه لا يلزمه لان هذا لا يشوبه لان كل واحد يلزمه من غيره حين دخوله اي يلزم المكلف حين دخوله في الاعتكاف من غيره من جمع او تفرق او عسدد وبعبارة اخرى مقصود ان الدخول بسبب للزوم وبعبارة اخرى في ذلك فلو قال بدخوله ولو لم يكن انحصار مع تأدية المعنى المراد (ص) كقول الجوار (ش) الجوار بالضم وقد تكسر والمراد بالطلق ما لم يقصد بليل ولا نهار وهذا تشبيه في كل احكام الاعتكاف السابقة قال فيها الجوار كالا اعتكاف فيازمه فيه الصور لكن في كلام أبي الحسن ما لم ينفى الجوار المطلق القطر وما ان نواه فلا ذلك ويلزم باللفظ لا بالنية كالقصد ويلزم من مطلق الجوار التتابع في مطلقه والتي من حين دخوله وبفسده ما يفسده الى آخر ما سبق سند من قال فقهنا ان اجاور المسجد بليل ونهار عدة أيام فهو هذا اعتكاف بلفظ الجوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكاف عشرة أيام أو اجاور عشرة أيام فيازم في ذلك ما يلزم في الالة كاف ويقتضيه ما يمتنع في الاعتكاف واللفظ لا يراد اعنيه وانما يراد لعنايه ولم يلزم اعتكافا ولا جوارا الا انه نوى ملازمة المسجد له ابدأ اتماما والية وشرع في ذلك فانه يلزمه سنة الاعتكاف (ص) لا النهار فقط (ش) اي لا الجوار بمسجد يقيد النهار فقط دون الليل فليس في احكامه كالا اعتكاف ولا يلزم بالنية بل باللفظ لئلا يذهب اليه اشار بقوله (فباللفظ) وكذا يقال في الجوار المقيد بالليل فقط وفي الجوار المطلق الذي نوى فيه النظر ولعل المؤلف انما اقتصر على المقيد بالنهار لقوله (ولا يلزم فيه مستند صوم) اذ المقيد بالليل أو المطلق الذي نوى فيه القطر لا يشوبه فيه الصوم حتى يحتاج للنص على نفيه اي ولا يلزم فيه اي في الجوار المقيد بالنهار حتى يحتاج الى نص في نفيه صوم ولا يلزم من لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج ابعاده عن المرض ونحوها لان ذلك خاف لئلا يذهب الجوار في المسجد نهاره ويخرج له الاعتكاف ولا يخرج له

ان التطوعات بعد الشروع فيها تتمين ولا يجوز قطعها واما بعد عزمه او قبل الدخول فيها لا يلزمه نية الا انه لم يشرعها وانما نوى فقط فلا يلزم الا الا الشروع (قوله وقد تكسر) وفي اقسام (ص) ما يقيد بالضم وهو الكثيرة قال والجوار بالضم وقد تكسر والحاصل ان قول المصنف كقول الجوار تشبيه تام في جميع ما سبق من احكام الاعتكاف كافي المدونة فيازمه تتابعه ان نوى ذلك ايام نواه ولا يفسده وان نوى عدم التتابع على عليه وسواء كان مندورا او متويا ولا يلزم فيه الصوم ويقبل فيه ما يقبل في الاعتكاف ويمنع فيه ما يمنع منه ويبيطه ما يبيطه ويحني فيه ما يحني في الاعتكاف (قوله والمراد بالطلق الخ) اي فالمناسب للمصنف ان يقول كالجوار المطلق لما تقدم من الفرق بين مطلق المصالح والماله

المطلق (قوله لا بالنية) المناسب لا بالدخول وذلك لان النية لا تجب ولو في الجوار المطلق وحاصله ان الجوار المطلق اذا نوى لا فيه النظر لا يلزمه الا اذا نواه باللفظ لا بالدخول كما ان المقيد انما يلزم اذا نواه باللفظ بان قال نذر على ان اجاور المسجد نهارا اي وليله واما اذا نوى مجاوره المسجد اياما او نوى القطر او نوى المسجد نهارا او ليلا فانه لا يلزمه بالدخول (قوله كالقصد) اي ان المقيد انما يلزم باللفظ اذا نواه باللفظ لا بالنية (قوله وانما يراد لعنايه) اي وهذا في من الاعتكاف (قوله ولم يلزم بسم اعتكاف الخ) حاشا له انه يترسى اعتكافا وتارة يسمى جوارا وتارة لا يسمى شيئا وانما نوى ملازمة المسجد فبالتسوية هذه الالة حاشا ما واحدا في انه يطلب نية الاعتكاف (قوله الا انه نوى) اي ولم يندوا وما لو نذر فيكون كالا اعتكاف والجوار المندوبين (قوله ولا يلزم بالنية) المناسب ولا يلزم بالدخول على ما ساق

(قوله وفي يوم دخوله الخ) قال الثاني المراد باليوم الزمن الذي يدخل فيه لانه قد يدخل الظاهر مثلاً وقوله تأويله كرجحان الظاهر من القولين انه لا يلزم موته ان يخرج متى شام من يومه ذلك اذ لم يشب بسجل سطل عليه بقطعه (قوله هما في الجوار المقيد) اي ليل فقط أو بجماد فقط لكن بالنسبة غير لفظ واما لفظ فيه بالندرة فانه يلزم من كونه اتفاقاً ولكن نهاراً فقط ان قدما لانه رقط وللاذقة لا قيد بالليل (قوله انما هو حين نوى مجاورته أيام) حاشا ان نوى الجوار المقيد لا يلزم ما بعد يوم دخوله وفي يوم الدخول تأويلان وعلمهما كما قرأنا الشارح حيث نوى أياماً متعددة وهذا بخلاف نوى الاشتكاف من غير تدبر لا يلزم متى قبل الدخول في المعتكف واما ان دخل فيلزم وهو ما ٢١٧ أشارة المستنفذ بقوله ومنه ولكن

يلزم التسامح ان نواه أو أطلق وان نوى التفرق لا يلزم التسامح فالاعتكاف المنوي من غير تدبر يلزم عاقباً غير دخوله واما الجوار المقيد فلا يلزم بالنية حتى يتقضى الايام الدخول فيه وتأويلان هل يلزم ان يمه دخوله المعتكف أو لا يلزم لانه لم يشبه الاعتكاف (قوله ديماط) بالذات المهمة وحكي اجتماعهما فانه السوطى في الباب (قوله وانما حاشى ما ذكرنا من الاعتكاف الخ) الساحل في الأصل شاطئ البحر الذي يلقى فيه الجمر بعد الخ اي فأراد به هذا الثغر من سمية الحال باسم المحل قال ابن دريد هو مقلوب وانما الماسطه اي قضائه منصوصاً (قوله وسواء كان الصوم الخ) هذا التفسير الاطلاق في المعتكف وفسرت اطلاق بقوله سواء مسكان موضعته الذي هو أفضل كاذبه بأحد المواضع الثلاثة وهي المدينة أو البادية أو مكة أو الذي

لا يخرج له المعتكف وهذا هو الظاهر (ص) وفي يوم دخوله تأويلان (ش) راجع لانه يوم قبل لفظ اي غدا للغة لا بالنية فلا يلزم وما كان هذا وهم عدم الزوم مطلقاً اي في يوم الدخول وفي غيره قال وفي يوم دخوله تأويلان فهما في الجوار المقيد اذا كان مجرد النية اي هل يلزم اتمام اليوم الذي دخله أو لا واما اليوم الذي بعده فلا يلزم اتفاقاً وما ذكره من ان كلام المؤلف شامل لمن نوى مجاورته يوم واحد ولو نوى مجاورة أيام سبع نسيه ح والشارح مع ان سنداً حكي الاتفاق فيمن نوى مجاورته يوم انه لا يلزم اتمامه بالدخول فيه ومقتضى كلام المؤلف ان الخلاف انما هو فيمن نوى مجاورة أيام زاد (هـ) في شرحه وهو الذي يجب حل كلام المؤلف عليه (ص) واتيان ساحل لانه زوم به مطلقاً (ش) هذا معطوف على ما قبله وهو يوم من قوله ولزم يوم اي ولزم من نذر ان يصوم بساحل اي يغفر من الآثار كسعة لان ديماط وانما حاشى ما ذكرنا من الاعتكاف الفاصل بان يكون التفرع على شاطئ البحر وأحرى في الزوم الاتيان الى أحد المساجد الثلاثة لتدبر صوم بها سواء كان الصوم الذي نذره بها فرضاً أو نفلاً ومثل الصوم الصلاة كاذ كراهي عمر والشافعي في كفاية الطالب وتحقيق المباحي (ص) والمساجد الثلاثة فقط لانه ذكره مكوف بها (ش) هو معطوف على ساحل الجوز اي ولزم الاتيان للمساجد الخ يعني ان من نذر ان يعتكف في أحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس لزمه ان ياتيه وأشار بقوله فقط الى ان هذا الحكم خاص بها لا يعمد الى غيرها فالباقي السواحل لنذره مكوف يعتكف بوضع وهذا معنى قوله (والافهمه) لان الصوم لا يمنع الجهاد والجرس والاعتكاف يمنع ذلك وظاهر كلام المؤلف لزوم الاتيان لاحد المساجد الثلاثة للاعتكاف ولو كان الموضع الذي هو فيه أفضل لكن كان بالمدينة فنذر الاعتكاف بمكة أو مكة قال الشارح وبقية أن لا يأتي من الشاغل الى المفضل أو قال أحدهما يأتي نذرا الصلاة لا فرق بينهما انتهى والفاصل ان النذر واما صوم أو صلاة أو اعتكاف والمحل الذي عينه لفظاً لانه اما أحد المساجد الثلاثة أو ساحل من السواحل وأما غير ذلك فان كان المحل أحد

نذر الاتيان اليه أفضل (هـ) قائمة هل يحصل فضل الرباط لمن سكن في التتو وبأهلها ولا بد ان يكون خرجتية الرباط هكذا فقرر بعض الشيوخ وهل الرباط أفضل من الجهاد والعكس قولان (قوله كما قال أصحابنا في نذرا الصلاة لا يفتي ان ذلكاً أحد قولين ذكرهما المصنف في باب التفرق الصلاة فقد قال ومشي للمدينة أو البادية ان نوى صلاة بمسجد جهاد أو بسمه ما فربك وهل وان كان يعضها أو الاكوبة بافضل خلاف قال الشارح بهرام أجرى هذا القولين في الصلاة هنا اي في الاعتكاف وسأني لشارح انه يجيز الخلاف في الثلاثة الصوم والصلاة والاعتكاف فكله رأى الباب واحدة قياس الاعتكاف والصوم في الصلاة في أحد التأويلين

(قوله لزمه ان يفعل فيه ما ذكره في نفسه) اي مطلقا سواء كان ملاما وصياما او اعتكافا وقوله وان كان غمها ذكر اي غير
 المساجد الثلاث والسواحل (قوله بوضع غيره) اي مطلقا سواء كان صوما او صلاة او رضاء وتلا (قوله نفسه قولان) اي هل
 يقرب بقوله في أم لا قولان جعلها عام يمكن حين التذرع في أحد المساجد الثلاث أو في ما سئل من السواحل ولا فقه في محله
 آخرها قالان محل التذرع أفضل من المذكور فيه (قوله فهل كذلك) اي يجري فيه القولان كما اعتد بعض أشياخ عجم وقوله أو
 يقرب بوضعه اي من غير قولين كما عتد الشيخ كرم الدين فان قلت لم جرى القولان مطلقا في الصلاة والاعتكاف دون الصوم
 قلت أعمل ذلك انه ورد ان في انقطاع المساجد ٣١٨ للملاحة الحسنة والاعتكاف محتو على الصلاة اي لم يكن الصوم

المساجد الثلاث لزمه ان يفعل فيه ما ذكره في نفسه وهل الآن يكون محل التذرع أفضل
 فيقهه محل التذرع أو يقرب فيه فيما ذكره في نفسه ولو كان محل التذرع أفضل خلاف يأتي في حيث
 التذرع كان ماحلا لزمه ان يفعل فيه الصوم والصلاة والاعتكاف ففقه بوضعه
 وان كان غير ما ذكره فان يقرب فانه يفعل ما ذكره منها بوضع غيره وان قرب جسد اغان كان
 المذكور واعتكافا وصلاة في نفسه قولان وان كان صوما فهل كذلك أو يقرب بوضعه وهو
 التذرع من كلام ح وليستكم على شروط الاعتكاف وأركنه ومفسداته شرع
 في مكرهاته ثم يترأه ثم يندوبها فقال (ص) وكذا كل خارج المصعد (ش)
 اي وكذا للمصعد كصف ان يا كل خارج المسجد اي بين يديه بل كل نفسه أو في رجاها
 أو في المنارة ويقطع عليه فان خرج من ذلك بطل اعتكافه قاله الابي لانه متى في غير محل
 الاعتكاف (ص) واعتكافه غير مكفي (ص) يعني انه يكره للانسان ان يعتكف غير مكفي
 حتى لا يخرج الاطاحة الانسان من بول وغائط (ص) ودخوله منزله وان اغاها (ش)
 يعني انه يكره للمعتكف ان يدخل منزله الساكن فيه اي الذي فيه اهل لقضاء حاجته
 المول أو الغائط مخافة ان يشتغل بهم عن اعتكافه ثم ان كان منزله خاليا عن اهلها وكان
 أهله في حال المنزل ودخل هو في اسفله فلا كراهة يستند والمراد باده زوجته ولا ينافي تعليل
 الكراهة بما ذكره من وجوه البه وأكلها معه وحديثه ان المسجد وازرع ولا وازرع
 في المنزل (ص) واشتغاله بهم وكأنيته وان صعدا ان كثر (ص) يعني انه يكره للمعتكف
 ان يشتغل بالعلم تعليما أو تعلما وكذلك يكره ان يشتغل بأكلية ولو لم يصعدا وهذا في
 الكثرة أما السهر من العلم والكتابة فلا بأس به لكن الاولى التعلل والرفع الى المصنف لثلاث
 تره من ان كآنيته كتلاوته والواو في وكأنيته يعني أو والمراد به العلم بالما يجب علينا فان قلت
 الاشتغال بالعلم أفضل من صلاة النافلة فلم كراهة في هذا الموضع واستحب فيه صلاة النافلة
 قلت لعل ذلك لانه يحصل بالنافلة من رياضة النفس وخلوصها من صفاتها المذمومة غالبا
 المعالو يفي في الاعتكاف بالاصح فالعلم وقيد الكثرة يرجع لما ذكر من العلم والكتابة

حاشاها واقفه علم (قوله بل يا كل
 فيه أو في رجاها) المراد بالرجاء
 العين لا الرجبة المعلومه والا
 فهي بين يديه كما افاده (قوله
 أو في المنارة ويقطع عليه) في ك
 وانما يطبق بغير المنارة عليه
 زيادة في السنة وحسب ان
 يشاغل مع من يأتي بالصدث
 ونحوه (قوله فان خرج من
 ذلك بطل اعتكافه) اي ما
 يكره الاكل فيه بطل اعتكافه
 لانه لا يطل بالأكروه فلا قال
 المصنف وكذا كراهة قضاء المسجد
 لعل عماره عليه للموه لا كل
 خارج الفناء أيضا أي مع ان
 الاكل خارج الفناء ممنوع
 لا بطل الاعتكاف والشرب
 مثل الاكل في الكراهة وظاهر
 النص كله صنف كراهة الاكل
 ولو صنف (قوله واعتكافه غير
 مكفي) فان اعتكف غير مكفي
 جاز خروجه لشره اطلعنا ولا
 ينقض حدث أحد او لا يطلب

حد ولا تضارون ولا يكتف بعد قضاء حاجته شأنه لا يخرج بذلك عن محل الاعتكاف وسرمة الاعتكاف والضعيف
 عليه فان فعل شيئا من ذلك فقد اعتكاف ويستحب شرب او من أقرب الاسواق ونظاها وان لم يخرج لمخاطبه ولو وجد من
 يقوم مقامه في ذات نفسه عوض أو بعض لا يشق مثله عليه (قوله ودخوله منزله) القريب بوجه اهلها ولا بطل في الاول ولم يكره
 في الثاني (قوله والمراد باده زوجته) أي أو سريته (قوله لان المسجد وازرع) أي مانع من الجماع ومقدماته ولا وازرع في المنزل
 ا ه ثم انه اذا خرج لمخاطبه فلا يجز او القريب المكفي فانه يجوز بطل اعتكافه (قوله وكأنيته) الواو بمعنى أو وينبغي
 بما لم يكن احاشه (قوله ان كثر الخ) فان قلت المصنف لا يكون الاكثر اغاهاة التسديد بالنسبة (قلت) المصنف اسم
 مفعول من اعصفت اذا عصبت المصنف بعضها الى بعض فيصعد فيصعد القليل والكثير فلذلك احتجنا الى التسديد

(قوله اذلو كان واجبا الخ) فيه نظر اذ قد يجوز ان يكون فعل التلاوة واجبا وفعل غيرها مكرها وقوله ولو كان فعلا جائزا لكان فعل مقابلها الخ فيه نظر اذ لا يلزم من كون فعلها جائزا ان يكون فعل غيرها كذلك اذ قد يكون حراما او يجب ان المراد بقوله اذلو كان واجبا أي ان الوجوب متعلق بفعله لا بقصد انصوص وعلى كل حال فالجست متوجه من جهة ان ما ظاهرا لا ينتج خصوص الاستصحاب لانه يحتل النسبة فتدبر وقال في ك قال بعض ٣١٩ ولا يلزم عين الحكم في هذه العبادات من كلام المؤلف هل هو واجب وهو ظاهر قوله ولو قبل على شأبه وقول الشئى فعل من دخل معتكفه ان يلزم ذلك في ابله وانه بقدر طاقته ولا يدع ذلك الاغلبية أو الاستصحاب لقول التلقين يفتي في التساقط بالذكر والعبادة والصلاة والدعاء فزاد وقراءة القرآن دون ان تصدى لغیر ذلك من أفعال القرب اه (قوله ولو جازا أو صالحا) هذا تخصيص قول المصنف سابقا والصلاة أحب من النقل اذا طهرها الضرر أى الا ان يكون معتكفا (قوله وصعوده لتأذين) وقيدت الكراة بما اذا لم يرد الوقت والا يكره هكذا قال صح وهو وهم والحاصل انه يجوز له الاذان ببعض المصنعا كما نص عليه الشئى فقيد الجواز بما اذا لم يكن المؤذن يردد الاوقات فان كان يردداه كره والمصنف هو مباض (قوله بخلاف الخ) وقرى بان النار لا تشد قلنا بالمصنعه لا يبنى للاعلام لدخول وقت ما في المسجد لاجله

والضيق في كتابه للمعتكف بشرية المبالغة ولو كان الضيق عائد على المسلم ما صحت المبالغة فهو من إضافة المدد والقاهرة لا للمعكف ثم اشار الى قانون عبادة للمعتكف وكراهة غيره اجماعا يخل فيه ما تقدم بقوله (ص) وفعل غير ذكر وصلاة وتلاوة (ش) يعنى انه يكره للمعتكف ان يفعل غير هذه الثلاثة من اشتغال بغير ركابة وغيره ما لا ذكر وشغل التسبيح والتمليس والاعمار والتفكير في آيات الله وفي معنى الصلاة الطواف لمن بالمسجد الحرام ودخول الكعبة فنقول نت ان الطواف يدخل في الذكر فيه نظر وقوله ايضا انه يعلم من كلام المؤلف عين الحكم فيه نظرا لان حكم المؤنبة الكراهة على فصل غير الثلاثة المذكورة يدل على ان فعله ليس بواجب اذ لو كان واجبا لم يرد فعل غيرها وقد حكم بكراهته ولو كان فعلها جائزا لكان فعله مقابلا كذلك فلم يرد الاستصحاب فعلها غير شي في الكراهة التي هي حكم غيرها ذكر ولم يعط لاهام الالطف على ما ذكر فقال (ص) كمادة وجنازة ولو لا صحت (ش) يعنى انه يكره للمعتكف عبادة من رض في المسجد الا ان يكون قريبا منه فلا بأس ان يسلم عليه ولا يقوم له زوى أو يبنى ترك ذلك يكره صلاته على الجنازة ولو جازا أو صالحا ولو قرى منه بان لا صحت وانتهى زحامها اليه الا ان يعين عليه الصلاة عليها أو غسلها ولو خرج الشئ من ذلك بطل اعتكافه كما يؤخذ من خرجه مروض أو به ففعله ولو لا صحت رابع لقائمة فقط (ص) وصعوده لتأذين بنار أو سطح (ش) يعنى وبما هو مكره في حق المعتكف ان رقى النار الاذان أو ان يؤذن فوق سطح المسجد لانه كالترويج من المسجد وكذا كله فوق سطحه بخلاف صعوده لال المنازل كراهته وانهم قوله لتأذين ان تأذنه بعض المسجد ليس يكره وهو كذلك اذ هو جائز وكره ما لا أن يقيم الصلاة لانه عيش الى الامام وذلك على (ص) وتزبه للاقامة (ش) أى ويكره ترتيب المعتكف للاقامة لكن قال ابن ناسي المشهور بوجاهة اه بل استباحه نفي كلام المؤلف فنظروا اذا قال بعضهم وفى بعض النسخ تزبه للاقامة وقبه نظرا أيضا فان النص من مالك انه يكره إقامة الصلاة (ص) واخراب المسكوة (ش) معناه انه يكره لما كان يخرج المعتكف من معتكفه قبل تمام مدة الاعتكاف لاجل حكومة فوجب عليه ان لم تكن مدة الاعتكاف كسيرة والا فلما كان يخرج له لا يرد الحق بتضرر ذلك وكذا انه ان يخرج منه ويصدق اعتكافه اذا تبين له مدته وانه انما اعتكف فوار من اعطاه الحق

فكان كل المعتكف فيه اكلا في المسجد وهو مطلوب بذلك هذا لا ينظر ألا ترى ان الجمعة تصح في العن لاف النار ولعل وجهه ان الال يطلب فيه الاخاء وهو موجود في المنارة (قوله لانه عيش للامام وذلك على الخ) زاد شب في شرحه وحسنه فلا فرق بين ان يكون راتبا لا امه ومقدار التعطيل انه لا كراهة اذا لم يمش وهو كذلك على ما تأخذ القائلين وعورض الكراهة بما تقدم من جواز الاذان ببعض المسجد وقرى بان شأن الاقامة المشي للامام دون الاذان ببعض المسجد وبنيه تكلف ولكن النص متبع كما في شرح عب (قوله وبسبب اعتكافه) هذا أحد قولين والحاصل ان ابن الحاجب يجمع بينهما اذا اخرج المصالح مكرها وظاهر كراهته أولا ومنه ومعلومه خوطا تعاطل اعتكافه واعتبر من ابن نهر من نصيب ابن الحاجب فابن الحاجب

فصغر رواية نافع في المدونة من احتساب الاستثناة ولا يطل اعتكافه ورواية ابن القاسم يفسد اعتكافه وإما أن خرج الحكمه اختياراً فينبطل بلا إشكال قال في المدونة وأن خرج يطلب حده أو ديناً أو أخرجهما عليه من حد أو دين فقد اعتكافه وقال ابن نافع عن مالك أن أخرجه قاض نصوصاً أو غيرها كارهها أحب إلى أن يبتدئ اعتكافه وإن بقي أثره وقال ابن عرفة ويتروجه لطلب حديسطة وفي ابتداء من أخرجه قاض لحق واستصابه روي أيضاً ابن القاسم وابن نافع فيها اهـ وظاهر إطلاقها سواء أعتكف أم لا وقال القسطنطيني في شرح الرسالة أن أخرجه مكرهاً في حق وكان اعتكافه هرباً من ذلك الحق فخروجه يطل اعتكافه اتفاقاً اهـ وقصود في الجواهر فيقيد كلامه بما يشبهه يعلم قصور قول الجوهري صحيح ابن الحاجب بناءً على أن أخرجه المأثم مكرهاً وظاهره سواء كان يكرهه لما أخرجه أو لا ويعلم أيضاً ما تقدم أن قوله ومن تبعه لو أخرجه باختياره يطل اعتكافه واقتصر قصور محضى تمت (قوله سواء كانت مدة الاعتكاف الخ) في شرح شب وعب الآن يبقى يسير من على الاعتكاف لا يحصل لرب الدين ضرر بصحة اليه ٣٢٠ فيكره أخرجه حيث لم يحش هروبه ولم يأت بحمل فأنظر مع كلام الشارح

سواء كانت مدة الاعتكاف قليلة أو كثيرة واليه أشار بقوله (إن لا يبدى) ويدل به على الباء (التي) الجزاء من نصب على القراءة (ص) ووضهاله مع لدرأه (ص) وجزاء قراءة قرآن (ش) أي جازة قراءة القرآن على غيره ونصاع من الغير ولا يحمل على ظاهره من تعليه القرآن لغيره موضع كافي للجلاب فانه معترض اقتصر شرحنا الكبير (ص) وسلامه على من يقربه (ش) أي من صحيح أو مريض والمراد بالسلام هنا السؤال عن الأحوال كقوله كيف حاله وحال عياله أساقوله السلام عليكم فقد دخل في الذكر والمراد بالتقرب أن لا يتنقل اليه من محله (ص) ونظيره وان يتنكح وينكح (ش) المشهور أنه يجوز له اعتكاف أن يتطبع بجميع أنواع الطيب ثم ارا لأن المعتكف معه مانع عنه من أن يفعل شيئاً يقصد عليه ما هو فيه وهو المسجد وإذا ذكر الطيب للصائم فقط ويجوز له اعتكاف أيضاً أن يشك بضم الباء أي بزوجه ولسته محجورة كانت أو غير محجورة وكذلك أنه أن يزوجه الصغرى وكذلك أنه أن يشك بفتح الباء أي يتزوج هو بان يقصد لنفسه إذا كان ذلك كله (بجمله) من غير انتقال ولا طول وقهوم قوله بجمله لو كان بغير مجلسه فإن كان في المسجد كره وإن كان خارجه يطل اعتكافه (ص) وأخذه إذا خرج لكفصل جمعة نظراً أو شارباً (ش) المراد بالخذ الإزالة والتكاف في الحقيقة داخله على جمعة والمعنى أنه مما يجوز للمعتكف إذا خرج من محنته لفصل الجمعة أو لفصل الجنباء أو لفصل العيدين أو لحراصه وما أشبه ذلك أن يحمل شعر رأسه أو عاتقه وأن يقص أظفاره أو شاربه أو ينفذ أظفه أو يستاك يفعل ذلك خارج المسجد لا داخله

(قوله وجزاء لقراءة القرآن على الغير) الجزاء من نصب على القراءة على الغير لا القراءة ذاتها فانها مذكورة وكذا اسماعيل (قوله) وجلسه من الغير قال عب لاهل وجه التعليم أو التعلم والا كره على المذهب وكذا في شرح شب فانه قال المراد بقوله قراءة قرآن أي قراءته على غيره أو معاه من غيره لاهل وجه التعلم أو التعليم (قوله فانه معترض) أي فانه تبع للجلاب وهو ضعف (قوله المشهور انه يجوز للمعتكف الخ) ومقابل ما لجديس من أنه لا يتطبع (قوله وإذا ذكره الطيب للصائم) لأن الطيب يحصل بسببه حيوان وتوران الشهوة (تنبيهه)

قال في المدونة ولا بأس أن يتطبع وظاهره كان المعتكف رجلاً أو امرأة قال الفاكهاني لا خلاف أن للمعتكف فانه أن يتطبع واختلف في المعتكفة فقال عنه ابن وهب لا يكره له اعتكاف أن تتزين وتلبس الخي وذكر أنها لا تطيب وفي المجموعة أن المعتكفة تطيب (قوله أن يزوجه ولده الصغير) أو مات تزوجه ولده الكبير قهر مكره ولانه من أفراد قوله وفعل غير ذكر وصلاة وانظر (قوله من غير انتقال ولا طول الخ) أي فان وجد انتقال إلى أي المسجد أو طول بدون انتقال كره فلا يفتي عنه قوله بجملته والفرق بين جواز ذلك للمعتكف ومنعه للمعمر أن مقصد الاحرام أعظم أو بان الأصل جوازها مما خرج الحر من بالحدث أو أن منع المعتكف وإن جازها الصوم والمسجد وإن الحر بعد عن الأهل بالسفر قالنا فنعينه شدة التقوى والتفكير (قوله لفصل الجمعة) وزوجه أن الجمعة واجبة عليه وهو مخاطب بالفصل لها وذلك لا يمكنه في المسجد اهـ (قوله أن يعلق شعر رأسه أو عاتقه) كذلك لأن المتقول عن أبي الحسن أنه لا يجوز له حلق الرأس إذا خرج لأنه يشقه فان اعتكف أخرج رأسه من حلقه يجاز وهذا المنقول عن أبي الحسن ظاهر المصنف قدبر

(قوله وتقرر بجهته وفصادته) عبارة الخطاب قال في الطراز لا يجوز له الحجابة في المسجد ولا التصادة وإن جمعه كما لا يجوز له البول والنقطة فإن اضطر إلى ذلك خرج إلى آخر ما في شارب خافذاً كرمحكاه بالعسي وبعبارة شب وتقرر بجهته وفصادته ولو أن ذلك لم يكن في إناه مثلاً والقائه خارجه لكن قال الثاني فعلى الحجابة والتصادة في المسجد ليس بكبرية وله ما هو مكره فقط وأما ما ليس فيه طرحة خارج المسجد لأنه مكث بنحس وماتته التناهي عن سب غير محرم اهـ (أقول) قد عدلت نص الخطاب (قوله فإن اضطر إلى) في شرح شب والظاهر أنه خروج حيث اضطر لا يدل اعتكافه لأنه صار من الإلزام والحاجة ظاهراً أنه لا يطلب بكونه يخرج رأسه خارج المسجد ويحجمه بل متى عنه والظاهر الكراهة لاحتمال وصول ثمن من الخدامة في المسجد فلذلك قال يخرج (تنبه) أشعر قول المصنف إذا خرج الخ ٣٢١ أنه لا يضر في مجرد نقص الثياب والظفر ولا

أش أن يخرج يوماً ويأتي رأسه لمن هو خارج المسجد. أخذ ذلك منه ويصلحه (قوله وانظار غسل ثوبه) أي عند من يغسله (قوله) إذا لم يكن له ثوب يغيره) فإن كان له غيره أو وجد من يستتيب كراهة ذلك اهـ من شرح شب (قوله) كل أن اعتكافه غروب آخر يوم) ظاهراً كظاهر كلامهم قصر التذنب على عسل القطر لأنه فعله عليه الصلاة والسلام لا اعتكاف العشر الأخيرة من رمضان لأعشر ذي الحجة (تنبه) أشعر قوله ليله الصلوات لو كان اعتكافه العشر الأولى أو الوسط من رمضان مثلاً لم يندب فيه ميت السلة التي تلبسه وهو كذلك فيخرج إذا حضر بيت الشمس آخر أيام اعتكافه فإنه تمت (قوله) ودخوله قبل الغروب) من الليلة

فانه مكره ولمرة المسجد وإن جمع ذلك في ثوبه وألفناه شارباً فإنه في المدونة وتقرر بجهته وفصادته نفسه كما لا يبول ولا يتغوط فيه فإن اضطر لتصدوا الحجابة تخرج من فعله ما في المسجد فنأبى اعتكافه بكل معنى عساه بطله هذا ومن رأى كون الذنب كبرية فلا قاله السند (ص) وانظار غسل ثوبه وتصفية (ش) هذا معطوف على الجائزات والمعنى أن المعتكف إذا خرج يغسل ثوبه من خبائة مثلاً فإنه ينتظر غسله وتصفية ذلك لم يكن له ثوب غيره ولا وجد من يستتبه في ذلك كما قاله السند لأنه سينتقد صار من الأمور الضرورية فلا يعترض عليه بقوله فيها ولا ينتظر غسل ثوبه وتصفية أي بكبرية ذلك لأنه فحين لا غيره (ص) وطب أعدد ثوب ومكته ليله العبد (ش) يعني أنه يسحب المعتكف أن يعد ثوباً آخر إذا خاف أصابته خبائة وكذلك ينبغي أن كان آخر اعتكافه غروب آخر يوم من رمضان مكث ليله العبد وأما إذا كانت ليله العبد في أثناء اعتكافه فهل يجب عليه المكث وهو ظاهر المدونة على ما ذهب بعض الشيوخ وألا لأنه لا يصوم صبيحة تلك الليلة ولو قال المؤلف ويجب أعدد ثوب آخر لكان أولى إذا كاد المؤلف ظاهراً في أنه يجب للمعتكف أعدد ثوب للاعتكاف وأنه لا يعتكف في الثوب الذي كان عليه قبل الاعتكاف وليس مجرد أتمام المراحمة لما عليه أولاً (ص) ودخوله قبل الغروب (ش) أي وندب لمن أراد أن يعتكف أن يدخل معتكفه من السلة التي يريد أن يبيت فيها اعتكافه قبل غروب الشمس فإن دخل قبل الغروب صبح واليه أشار بقوله (ص) وضعه اندخل قبل الغروب (ش) بناء على أن أقل الاعتكاف يوم وأما على أن أقل يوم وليلة فلا بد أن يدخل قبل الغروب وجعلنا كلامه على من لم يندب الاعتكاف أما النادرة فإنه يلزمه الدخول قبل الغروب للزوم الليلة

٤١ شئ في التي ردمتها ابتداء اعتكافه قبل الغروب في اعتكاف منوى ولو بما أقطع أوله فقط اهـ (قلت) والظاهر أن مثل ذلك إذا دخل مع الغروب قياساً على صورة الزوم تأييداً (قوله بناء على أن أقل الاعتكاف يوم) أي أقل ما عليه لأقل كاله الآتي (قوله فإنه يلزمه الدخول قبل الغروب) أي أو بوجه حاصله أن قول المصنف ودخوله قاصر على الاعتكاف المتزوم وأما قوله وضعه اندخل قبل الغروب فاحتمل المعنى والتدوير مع مخالفة التذنب في الأول والواجب في الثاني كذا في ع وبه شئ وذلك أن قول المصنف وضعه اندخل قبل الغروب من قول عبد الوهاب في رواية المبسوطة على أصلهم أن أقل الاعتكاف يوم وإن من تدوماً بالزوم يوم وليلة وهو خلاف ما تقدم للمصنف من أن من تدوماً بالزوم يوم وليلة من باب أول بل حكى بعضهم الاتفاق عليه وما تقدمه المصنف هو مذهب المدونة وقول معنوني وعلى مذهب المدونة وقول معنوني لا بد من الدخول عند الغروب كما يحتمل ذلك المؤلفين على القول بالعبادة لقوله في توضيحه تعالى من الدين السلام أنه المقيم ولا ناهي متباعدة المتيهم روي وحسنه ولم يقبله إلى أنه خلاف ما تقدمه وخلاف مذهب المدونة قال ابن خروزمي في قول ابن الجاحظ وأقله يوم وقيل ليله تدوم بهذا القول ليس يصحح لأنه أضعف الأقوال قال ابن رشد ومعناه إذا اعتكافاً

مطلقة أو تقدير اعتكاف يوم فهل يكتفي باعتباره النهار أو لا بد من اعتكاف ليلة قبله قولان والقول بالاعتكاف هو المتأخر أبو محمد قال إذا دخل معتكفاً ببل طلوع القمر أجزاء وهو قول مالك في البسوط وحكاية سعد بن القاسم والقول الاسترخاء صاحب القليبايعن، يصون قال يابزم يوم وليلة ويدخل معتكفاً عند غروب الشمس اه كلام ابن فروح (قوله فانه قال) لفظ ابن الحاجب أهله يوم وقيل وليلة وأكله عشرة وفي كراهته ما دونها قولان اه فإذا علمت ذلك فعمل ابن الحاجب لم يتل ويكره ما فوقها وانما الكراهة من حيث ان الذي يقول اه كله عشرة مصرح بانه يكره ما فوقها وقوله وفي كراهته ما دونها القول بالكراهة انما يأتي على القول بأن أهله عشرة كما يؤخذ من التوضيح والقول بعدم كراهة الدون هو الذي يقول أهله يوم وليلة أو يوم أو ثلاثة أيام ويعلم من ذلك ان حكاية القول بالكراهة لا تناسب ما صديقه من أن أهله يوم وقيل يوم وليلة أو كله عشرة المقيد بحال الدون لا كراهته وتعلم ان قول الشارح والقول الثاني ان أقل المستحب عشرة الذي هو المرجح هو القائل بكراهة الدون قال فيما بلغني عن مائث انه قال أقل ٣٢٣ الاعتكاف يوم وليلة فاسته عنه فانكروا قال أهله عشرة أيام وبه أقول اه

وإذا قال ابن مرة الغنمي ما دون العشرة كراهة فبقاؤه قال في غيرها لا بأس به اه وتعلم انه لا يأتي على قول المصنف فيما سبق المقيدان أهله يوم وليلة (قوله لانه لا يتحقق) يقال أي لم يزد فقد قال الغنمي أي ولا ينبغي أن يجاوز العشرة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان أشد الناس عبادة وقام حتى فوجرت قدماه ويحياز اعتكافه عشرة أيام وثلاثة اسبوعين اه فكيف يكون هذا هو الرابع (قلت) يمكن أنه استند ما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف العشرة الاول فاقى له جبريل

وعبر الجمعة دون الجواز ليصرفه يومه لا يصح بعد الغمر وأما مع القصر فموجز في دخوله قبله (ص) واعتكاف عشرة أيام (ش) ظاهر كلامه ان ما زاد على العشرة فلا يحكمه كذلك ففكره ونحوه لابن الحاجب فانه قال اه كله عشرة وقصره ما فوقها وفي كراهته ما دونها قولان اه والقول الثاني ان أقل المستحب عشرة أيام لانه لم ينص صلى الله عليه وسلم عما أو أكثره شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما نقص عن العشرة كما قاله مالك في المدونة وثلاثة الخلاف في الأقل تظهر فيمن يذرع اعتكافاً ودخل فيه ولبعين فليزله الأقل على هذه الاقوال (ص) وباتر المسجد (ش) يعني انه يستحب الاعتكاف ان يعتكف في حجر المسجد يسكنون الجبل وهو مرادهم باتر المسجد ولا يعتكف برحبته لانه ما دونه في الفضل لاجل اخفاء العباد قوله بعد عن يسبقه بالمدح (ص) وبرمضان وبالعشر الاشرى ليلة القدر الغالبة به (ش) يعني مما يستحب الاعتكاف ان يكون اعتكافه في رمضان لكونه سيد الشهور وقضاء فيه الحسنات وليلة القدر والتي أنزل فيها القرآن سبحانه الى معه الغيا ثم نزل مقرها على حسب الوقائع في عشرين أو ثلاث وعشرين سنة وكان عليه الصلاة والسلام اذا دخل العشر الاخير من رمضان يوقد أهله كل ليلة لاجل طلب ليلة القدر الغالبة به (ص) وفي كونها بالعام أو برمضان خلاف وانتقلت (ش) يعني ان ليلة

فقال له ان الذي تطلب امامك ما اعتكف له من الوسط فاقى له جبريل فقال له ان الذي تطلب امامك ما اعتكف له من القدر الاخر وقد يقال ان الكلام في الشهر غيبة واحدة (قوله وتظهر فائدة الخلاف في الأقل) أي الخلاف أي الذي هو أي القول بان أهله مرة والقول بان أهله يوم أو يوم وليلة اذا سل تحت القول الثاني المحذوف في قول ابن الحاجب في كراهته ما دونها لان معناه في كراهته ما دونها وعدم الكراهة والحاصل انه اختلف في الأقل فتقبل يوم وقيل يوم وليلة وقيل ثلاثة أيام وقيل عشرة أيام والمراد أقل مستحب كما صرح به بعض المحققين قال عجي فان قبل من قدر اعتكافاً أكثر من شهر أو من عشرة أو أقل من عشرة ولو بما فانه يكره مع انه قد ذكرها قلت انما لم نذكر القدر لانه مجرد (قوله يسكنون الجبل) غير متعين فقد قال في القاموس الجبل مثله وكندس وكنت مؤخر الشيء اه واقصر في اختار على ضم الجبل (قوله لا اخفاء العبادة) يشتم من هذا التعليل يجب تصديقه عند انعكاس الامر بان يكون الصدور خالياً بالهزيمة مشغولاً وهو كذلك (قوله وبرمضان) أي ويذب كونه برمضان أي يذب الاعتكاف ويذهب كونه في رمضان فمن اعتكف في رمضان فقد حصل مستحبين (قوله وبالعشر الاخير) فمن اعتكف في العشر الاواخر فقد أتى بثلاث مستحبات (قوله وليلة القدر التي الخ) هذه العلة ليست هي المشارها يقول المصنف ليلة القدر لان هذه العلة تقترها من حيث نزل القرآن في رمضان والتي أشارها المصنف من حيث حصول ليلة القدر وليلة القدر يسكنون الجبل وقصها بآثار ومبطلان ما لا تقدير الكبريات فيها من أذواق وغيرها أي اظهارها للملائكة وأعظم قدرها وأقدر القاموس

(قوله فالتاسعة ليلة احدى وعشرين الخ) هذا يناهض ان الشهر يعتبر بقصا الخ والحاصل انه اختلف هل يعتبر الشهر ناقصا أو كاملا بخلافه الشاوخ يناهض ان الشهر يعتبر ناقصا أو ماعلى اعتبار كونه كاملا فالتاسعة ليلة الثاني والعشرين والسابعة ليلة الرابع والعشرين والخامسة ليلة السادس والعشرين وهو عليه الانتصار فانهم قالوا معنى قوله اطلبوها في تاسعة تبقى هي ليلة الاثنين وعشرين وعليه فتكون في الانقاع لكنهم افردوا بالنسبة لما بقى ٣٢٢ واختار ابن رشد اعتبارا ناقصا لان يوم

القدر هل هي في جميع العام أى دار في جميع لياليه وهو مذهب مالك وابن مسعود أو هي خاصة بمرضان كله لقوله تعالى شهر رمضان الذى اُنزل فيه القرآن وشهره ابن خلاب والى ذلك أشار بالخلاف وعلى كل فلاختصاص ليلة لكن على الأول في جميع العام فتكون في عام ليلة احدى وعشرين من رجب مثلا وفي عام آخر تكون ليلة احدى وعشرين من رمضان وعلى الثاني فتكون في رمضان فقط في عام ليلة احدى وعشرين من رمضان وفي آخر ليلة خمس وعشرين منه وفي عام ليلة تسع وعشرين منه وغيره بالفعل اشارة الى أن ذلك واقع ثم يعمد في الحديث على ما ذهب اليه مالك ومن وافقه من قوله عليه الصلاوة والسلام القوه في التاسعة والسابعة والخامسة أن الاظهر في الواو الترتيب قاله عدد من آخر الشهر بدليل قوله في الرواية الاخرى لتاسعة تبقى والسابعة تبقى والخامسة تبقى (و) حيثئذ المراد من الحديث (بكسابة) وما ذكره (ما بقى) من الشهر لا ما مضى منه فالتاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقيل بالعدد من أول الشهر والمراد القوه في التاسعة والسابعة والخامسة لان الواو الترتيب فالتاسعة ليلة تسع وعشرين والسابعة ليلة سبع وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقوله ما بقى خبر المراد وما فيه واقعة على عدد أى والمراد بكسابة عدد بقى أى يسبغ بحيث في قوه القوه في سابعة وهكذا وانما يخص المؤلفات السابعة بالذكر لان أكثر العلماء يقول الغالب أنها فيها بدليل أن كلمات قوه تعالى نازل نزل الى هي سبعة وعشرون كلمة (ص) وبقي زوال انعامه أو جنون (ش) يحتمل أن تكون الباء السببية أى وبقي بسبب زوال انعامه أو جنون وأن تكون للاصاق أى بقى ملاصقا لزوال الانعامه والجنون وعليه ينزع قوه بعد وان آخره بطل ويحتمل أن تكون بمعنى مع أى وبقي مع هذه الاعذار أى لامع غيرهما من الاعذار المبطله للاعتكاف كالردة ونحوها والمضى ان من نذر اعتكاف أيام غير معينة أو معينة من رمضان فحصل في أثناء تلك المدة انعامه أو جنون أو مرض شديد لا يجوز معه المكث في المسجد فانه اذا زال عذرهم بقى على ما كان اعتكافه وكل ما ذكره وبطله والاستأنف وأشار بقوله (س) كان منع من الصوم لمرض أو مرض أو عسر (ش) الى أنه لا فرق بين أن يكون العذر الذى يساهمه البناء لجميع من الاعتكاف ليلة كالاغصم والجنون أو الصوم فقط كل مرض انقضى والحيض والعسر وانقضى بيان فان قلت الحيض مانع من الصوم والمسجد

القدر هل هي في جميع العام أى دار في جميع لياليه وهو مذهب مالك وابن مسعود أو هي خاصة بمرضان كله لقوله تعالى شهر رمضان الذى اُنزل فيه القرآن وشهره ابن خلاب والى ذلك أشار بالخلاف وعلى كل فلاختصاص ليلة لكن على الأول في جميع العام فتكون في عام ليلة احدى وعشرين من رجب مثلا وفي عام آخر تكون ليلة احدى وعشرين من رمضان وعلى الثاني فتكون في رمضان فقط في عام ليلة احدى وعشرين من رمضان وفي آخر ليلة خمس وعشرين منه وفي عام ليلة تسع وعشرين منه وغيره بالفعل اشارة الى أن ذلك واقع ثم يعمد في الحديث على ما ذهب اليه مالك ومن وافقه من قوله عليه الصلاوة والسلام القوه في التاسعة والسابعة والخامسة أن الاظهر في الواو الترتيب قاله عدد من آخر الشهر بدليل قوله في الرواية الاخرى لتاسعة تبقى والسابعة تبقى والخامسة تبقى (و) حيثئذ المراد من الحديث (بكسابة) وما ذكره (ما بقى) من الشهر لا ما مضى منه فالتاسعة ليلة احدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقيل بالعدد من أول الشهر والمراد القوه في التاسعة والسابعة والخامسة لان الواو الترتيب فالتاسعة ليلة تسع وعشرين والسابعة ليلة سبع وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين وقوله ما بقى خبر المراد وما فيه واقعة على عدد أى والمراد بكسابة عدد بقى أى يسبغ بحيث في قوه القوه في سابعة وهكذا وانما يخص المؤلفات السابعة بالذكر لان أكثر العلماء يقول الغالب أنها فيها بدليل أن كلمات قوه تعالى نازل نزل الى هي سبعة وعشرون كلمة (ص) وبقي زوال انعامه أو جنون (ش) يحتمل أن تكون الباء السببية أى وبقي بسبب زوال انعامه أو جنون وأن تكون للاصاق أى بقى ملاصقا لزوال الانعامه والجنون وعليه ينزع قوه بعد وان آخره بطل ويحتمل أن تكون بمعنى مع أى وبقي مع هذه الاعذار أى لامع غيرهما من الاعذار المبطله للاعتكاف كالردة ونحوها والمضى ان من نذر اعتكاف أيام غير معينة أو معينة من رمضان فحصل في أثناء تلك المدة انعامه أو جنون أو مرض شديد لا يجوز معه المكث في المسجد فانه اذا زال عذرهم بقى على ما كان اعتكافه وكل ما ذكره وبطله والاستأنف وأشار بقوله (س) كان منع من الصوم لمرض أو مرض أو عسر (ش) الى أنه لا فرق بين أن يكون العذر الذى يساهمه البناء لجميع من الاعتكاف ليلة كالاغصم والجنون أو الصوم فقط كل مرض انقضى والحيض والعسر وانقضى بيان فان قلت الحيض مانع من الصوم والمسجد

وحصل بعد الدخول لا قبل أو قلنا أو كان اعتكاف تطوعا بقسمه والموانع الخمسة مضروبة في أحوال الطرق الثلاثة فلا يثبت هذا حاصل الخمسة السبعين ووقيت خمسة فيها البته أيضا وهي الفطر ناسا في الاعتكاف باقسامه الخمسة فاجله ثمانون والمراد بالبناء كما قالوا الانسان يسدل ما حصل فيه المانع سواء كان ما بقى بقا أو ما منع صومه كان ما بقى به بعد انقضاء زمنه رمضان والنذر المانع أو لم يكن كالنذر لغير معين (قوله أو معينة من رمضان) وكذا معينة من غير رمضان وطراً المانع بعد الدخول في ذلك التسدير

(قوله الذي طهرت منه ناراً) أي ولم يستعمل جميع النار فإذا اعتكف فجلس في المسجدة من غير ما عرقه فصدق عليه أن منع الصوم فقط لا المكثف في المسجد (قوله ألا ترى أنه يجب عليها الرجوع لمعتكفها) هذا التعليل على الرابع من أن قوله وخرج وعليه حرمة قاصر على العذر المانع من الاعتكاف وما قاله الساج من قوله يجوز ضميف (قوله فليس المراد به مطلق الحضيض) أي الشامل للمعتكف جميع النار (قوله وخرج وعليه حرمة) الوجوب في الأغلب والجنون متعلق بوله (قوله وجوزنا الخ) رده عمن بأنه يجب المقام ونزع الخروجه ٣٢٤ كما في الررجاسي والمواق وهو المعهود ولا ينافيه قول المصنف الآية العبد ويومه لأنه كلام على عدم

نكف جهله عما يمنع الصوم فقط قلت مراده بالحضيض هنا الحضيض الذي طهرت منه ناراً وهو ما يمنع الصوم فقط ألا ترى أنه يجب عليها الرجوع لمعتكفها فليس المراد به مطلق الحضيض اذ هو مانع من الصوم والمجسد وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير (ص) وخرج وعليه حرمة (ش) أي وخرج من حصل له عذر من هذه الاعذار الا المفسر نسباً نال في زوالها لكن وجوباً في العذر المانع من الاعتكاف وجوزاً في العذر المانع من الصوم وعليه حرمة الاعتكاف فلا يفعل ما لا يملكه المعتكف رجلاً أو امرأة كما مر من قوله وان لحاض فاسية فتكلم المؤلف على زوالها بقوله وبين بزوال انحاء وعلى طروها بقوله وخرج الخ والواق في قوله وخرج الى آخره للاستئناف لبيان الحكم وكانت غائلاً قال له اذ حصل له عذر من هذه الاعذار الحكم له لئلا يخرج الخ (ص) وان أخر بطل (ش) أي وان أخر التتابع بدم رجوعه الى المسجد عند زوال عذره فوراً ولوله عذر من نسباً أو اكرام بطل اعتكافه واستأنفه ما يمكن التأخير لكون الوقت وقت خوف كما قاله عبد الحق عن بعض شيوخه وأشار المؤلف بقوله (الآلية العبد ويومه) الى أن المعتكف لو زال عذره ليلة العيد أو يومه وأخر رجوعه الى المسجد حتى مضى يوم العيد وتأيامه في عدا الاضحية فان اعتكافه لا يبطل بخلاف ما لو طهرت الحائض أو وضع المريض واشتر كل الرجوع الى المسجد فان اعتكافه يبطل بحصة صوم ذلك اليوم لغيره ما خلا يوم المسجد فان صومه لا يصح لاسد (ص) وان اشترط سقوط القضاء لم يشده (ش) يعني أن المعتكف اذا اشترط ما يتنافى اعتكافه بان قال ان حصل له مانع وجب القضاء الا أقضى فان شرطه لا يقبضه ووضع اعتكافه على مقتضى الاعتكاف المشروع بمن عرفه وشرط منافع افواه ولما أحس الكلام على دعائم الاسلام الثلاث وهي الصلاة والزكاة والصوم وما يلحق بها شرعاً في الكلام على الدعامة الرابعة وهي الحج بفتح الحاء وهو القياس والكبر اكبرها وكذا الاقتناع في الحج وقيل الحج بالفتح المصدر والكبر الاسم وقيل الاسم بما الجوهرى الحج القصد ورجل محجوج أي مقصود وهذا الاصل ثم توفّر في استماله في القصد في مكة المشرفة فلتسلك تقول حججت البيت أجمع حجاً فإخرج ورمى أظهره والتفت به في ضروبه الشهرة قال الرابع بكل شيء عامر أو صاحب أو تماً ضيف الحج والعمره في قوله

المعتكف ويومه لأنه كلام على عدم بطلانه لا يخرجوه فلا ينافي قول الررجاسي يجب بقاؤه ليلة أي اذا كان قديم عليه أيام بعد العبد كما هو الموضوع فلا ينافي قوله فليس ويمكنه ليلة العبد اه (أقول) قول المصنف الآية العبد يفرض في مانع الاعتكاف (قوله فان اعتكافه يبطل بحصة صوم ذلك اليوم) بناء على ان قوله وخرج وعليه حرمة في العذر المانع من الاعتكاف (قوله وان اشترط الخ) أي قبل دخوله أو بعده وقوله لم يقدر شرطه واعتكافه صحيح ومقتضى اشتراط سقوط القضاء اشتراط غيره كعدم صوم أو اعتكاف النهار دون الليل أو مباشرة القضاء فان شرطه يبطل والحاصل ان الشرط يبطل ويصح الاعتكاف على الشهور وقيل يبطلان ما قبل بالفرق ان اشترط قبل التزويج فيه يبطل معاً وان اشترط بعد ان دخل بطل الشرط وصح الاعتكاف وانما علم

(باب الحج)

(قوله وهو القياس) لان مصدر

حج قياسه القبح الا لانضم بان المراد بالحج هو الهيئة المخصوصة الموصوفة بأنها دعامة واحدة لا لاجل تعالى ذلك كان الكسراً كترجماعاً (قوله وقيل الحج بالفتح المصدر) أي غير ادمن الحج بالفتح المعنى المصدرى أي الذي هو تعلق القدرة بالحاجة بالحر كالتخصيص وقوله وبالكسر الاسم أي بالكسر اسم للافعال المخصوصة أي الحركات والسكنات المخصوصة وهو المعنى الحاصل بالمصدر (قوله القصد) وقيل يقيد التكرار وعليه اقتصر صاحب القدمات وسند وقلة القرأين عن الخليل وهو ظاهر الصحاح لتكرار اناس النقي كل سنة أو لعودهم الى البيت بعد التفرق ولا توديع أو لعودهم اليه في العمرة (قوله ثم تعرفون) أي في عرف اللغة (قوله حجاً) الذي في صحاح الجوهرى أجمع بغير زيادة وهي ظاهرة فالمناسب اسقاط

فأعلى وأخو الحج والعمرة ولم تضاف بقية العبادات لأنها مما يكثر الرضا فيها مجدا
 ويدل على ذلك الاستقرار حتى أن كسرا من الطبايح لا يكاد يسمع حديثا في شيء إلا ذكره
 ما أتق في حقه فلما كالمصلحة الرضا قبل فتمسكها اعتنا بالاحرام والحج في الشرح
 ما أشار إليه أن عرفه بقوله ويمكن فهمه بأنه عبادة يلزمه الوقوف بعرفة ليلة عشرين
 الطيرة من زيادة طواف ذي طهر بالبيت عن يسار وسبع بعد غد يوم النحر وسمى
 من الصفا إلى المروة ومنها إليه سبع بعد طواف كذلك لا يقدر وقته بأمرام في الجميع فتقوله
 عبادة تسمى يدخل فيه الصلاة وغيرها وقوله يلزمه الحج خاصة لأنها يلزمه ذلك ولا
 يفارقها فتنظر من كل عبادة شريعة ذلك وشمل الرسم الصحيح من الحج والعمرة ولا يفتني
 أن لزوم الوقوف ليس بجزء من عبادة الحج بل هو أمر خارج عنها والذي هو جزؤها فاعل
 الوقوف لا يلزمه وهذا يتبين صحة جعل ما ذكره مما لكن قوله بعد وحده بزيادة طواف
 الحج ينافي ذلك ولو حده بقوله عبادة ذات وقوف بعرفة ليلة عشرين في طواف الحج
 لا في المصود ولم ير عليه ما ر فأن قلت ما صيب كونه عرف الحج بغير شئ وذكر في الثاني
 جسر لواز من شرعا وعرف الصلاة تعبر بها واحد أقلت ويمكن الجواب بأنه لما ذكره
 من عسر الحج أراد أن يبين بغيره من يرم نام ويحده على نفسه وأن القيمة العارفة
 بقواعد الشريعة لا يصيب عليه ذلك في ذلك نوع من التكتيك على من عسر عليه وقوله
 ذي طهر أي شخص ذي طهر والمراد يكون الطهر أخص أن يكون من الحدث الأصغر
 والا كبر أو مجازا ومن الخبث وبعبارة أخرى والطهر الأخص هو وقع الحدث الأصغر
 لأنه يلزم من ثبوته وجود الطهارة الكبرى ولا يلزم من وجود الكبرى ثبوت دفع الحدث
 الأصغر فلذا قيل ذي طهر أخص لأنه لو قال ذي طهر فقط لصدق بالطهارة الكبرى وقد
 أحدث حدثا أصغر فلا يلزم يصح الطواف له وليس كذلك وقوله عن يسار يان اعصه
 الطواف الشرعي ونصب سبب ما على المصدر وقوله بعد غد يوم النحر يخرج به طواف
 القدوم فإنه ليس من الأركان وقوله والسي معطوف على طواف وقوله ومنها أي من
 المروة إلى الصفا وقوله بعد طواف كذلك أي مثل الطواف المذكور بصفته وهو طواف
 ذي طهر أخص الحج وقوله لا يقدر وقته أخرج به خصوص طواف الأضحية المذكور
 السي انما يشترط فيه سد وطواف وقوله صحيح شرعي لخصوص طواف الأضحية ولا
 يشترط فيه أن يكون طوافا أو سببا وقوله بأمرام في الجميع مقولة لعبادة أي عبادة معصوبة
 بأمرام في جميع ما ذكره وقوله إشارة إلى أن الحج عبادات متجتمعة وأن الأحرام معصوبة بكل
 منها لأنه لو لم يكن هذا الزيادة لكان من طاف بالبيت ثم أحرم بعده أن يكون ذلك الطواف
 جزءا من الحج ولا يصح ذلك وكذلك غيره ويحتمل أن يريد أن أحرام الأركان لما كان
 محدوبا في أحرام الحج أصار ذلك الأحرام للجميع وأما العمرة فتعناها لغة الزيادة يقال
 اعتمر فلان فلا نأذ أن الزيادة يقال الاعتمار القصد وقيل انما قيل للعمرة معتمرا
 لأنه محدب أن يعمل فيه وضع عامر وشرا عبادة يلزمها طواف وسمى فقط مع أحرام ولما
 كانت احكامها أي الحج والعمرة لا تنحصر اشأوا في ما ظهر له منها فقال

أن يكون الأحرام معصوبا للجميع وأما على الاحتقال الثاني فاعني على الإتيان أي وذلك الأحرام متبقة في جملة الأجزاء

قوله بعض أحكام الحج) أى الأحكام المتعلقة بالحج والعمرة أى بأحكامهما وقوله وأفعالهما معطوف على الحج والعمرة أى أحكامهما وأفعالهما أى أحكامهما المتعلقة بالأفعال التى تفعل فى حالة الإحرام من قبل صيد وغير ذلك (قوله بفرض الحج) ثم أنه يقع فى غالب النسخ بما يفرض وسنة للمفعول وأما لغة الحج والعمرة مقام الفاعل ونصب مرة على المفعول المطلق من المفعول العامل فيه العمرة ويقدر منه للحج لأن الحج والعمرة مقصودان مقدران بأن والتعليل والمعنى فرض أن يحج مرة فوسن أن يعقر مرة ولا يصح أن يعمل فيه فرض وبن لأنه انما يقصد أن الفرض والسنة وقعا من الشارع مرة لأن المفعول المطلق قيد فى عامله وليس المراد ذلك ويجوز نصب مرة على التمييز المحل عن نائب الفاعل أى فرض المرتضى الحج وسنت المرتضى العمرة ثم تحول ونصب على التمييز ويوجد فى بعض النسخ فرض الحج مصدر مرفوع بالابتداء وعطف سنة العمرة عليه ورفع مرة على الخبر وعليه فالصديق اسم المفعول أى مفروض الحج ومسنون العمرة مرة وفيه إخراج مرة عما هو مختار والمحققين من أنها وجب على غيرها من طوارىفو وأوقات مرة مقصودة على التمهيلة الخاطئة فليكن هنا كذلك إذا التصدير فرض الحج ههنا مرة وسن العمرة اعتمداً مرة لا يقال المراد من الحج والعمرة الحقيقة المختصة فصح ما جلدنا فلا يعملان لا ناقول علمه ما نظر الأصل ههنا من المصدرية انتهى (قوله عرق العهر) أى وما زاد عليها فهو مستحب لكن استحباب العمرة إنما هو فى كل سنة مرة ويكره تكرارها فى السنة على المشهور وأجاز تكرارها ابن الماجشون وأول السنة الحرام ٢٢٦ فيوزن اعترفى وأغردى اللجنة أن يعقر فى الحرم الحاصل أن الحج أول مرة فرض وأما فى غير المرة الأولى فينبى لفقد أهلية الموسم ليقع فرض كفاية فإن لم يقصد أهليته وقع مندوباً والظاهر أن ما مثل ذلك فى العمرة فسنه عن مرة فى العمر وكفاية إذا قصد المقيم عن الناس والاختدوب كل عام انظر شرح عب (فائدة) فى مشروعية الحج قبل العمرة أو العكس قولنا (قوله وقضى

باب) يذكر فيه بعض أحكام الحج والعمرة وأفعالهما

(ص) فرض الحج وسنة العمرة مرة (ش) يعنى أن الحج فرض عيناً كالأبوة وإجماعاً مرة فى العمر فمن جدد كفر واستتيب ومن تركه مستطاعاً فآله حسبه أى لا يضر من له وأما العمرة فهى سنة فى العمر مرة على المشهور ويروى آكد من الوتر وقيل فرض كل حج وبه قال الشافعى وقيل فرض على غير أهل مكة وغير أهل مكة فلهذا فرض وعبرى باب الزكاة بقوله يجب أن يكون الفرض غير مردف الواجب فى الحج لأن الواجب بغيره بالمد كطواف القدوم وأما بقية العبادات فمردف وهل فرض قبل الهجرة ونزل وقته على الناس حج البيت تأكيداً أو بعد هاشم نخس أو ست وصحبه الشافعى أو ثمان وتسع وصحبه فى الأكال أقوال وجب عليه الصلاة والسلام بحجة واحدة وهى حجة الوداع فى السنة

فرض وأما فى غير المرة الأولى فينبى لفقد أهلية الموسم ليقع فرض كفاية فإن لم يقصد أهليته وقع مندوباً والظاهر أن ما مثل ذلك فى العمرة فسنه عن مرة فى العمر وكفاية إذا قصد المقيم عن الناس والاختدوب كل عام انظر شرح عب (فائدة) فى مشروعية الحج قبل العمرة أو العكس قولنا (قوله وقضى

الناس حج البيت) قبل زل سنة تسع وقبل زل سنة عشر (قوله وصحبه الشافعى) أى صحح كونه سنة ست (قوله العاشرة وصحبه) أى صحح كونه سنة تسع (قوله بحق واحدة) أى عام عشر من الهجرة ولم يحج من المذنب بعد أن نزل عليه فرض الحج غيرهما وجب بحجة قبل أن يرض عليه الحج حينئذى على ما روى وفى البخارى فى المغازى أن حجته بحجة واحدة قبل أن يهاجر فرد عليه الشارح وقال الروى أنه لم يزل يدعو بحجة الحج قط (قوله حجة الوداع) أى وداع الناس بالوصايا فى يومئذى فقد صاهر قبل موته بقوله فإن دماكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام بكرة مؤمنكم هذا فى بلدكم هذا فى شهركم هذا وسلفون وبكم نسالكم عن أعمالكم ألا ترجعوا أبعدى ضلالاً يضرب بعضكم ببعض اللبائع الشاهد منكم الغائب فعله بعض من يبلغه أن يكون أو حى لمن بعض من سمعه انتهى وأراد باليوم يوم النحر والشهر شهر الحج والبلد مكة (فائدة) اختلف هل شرع الحج لفرض هذه الأمة أم لا فقال بعضهم كان واجباً من زمن آدم عليه الصلاة والسلام (فائدة أخرى) حاصل ما قالوا أن الحج المبرور يسقط الصغار أفعالاً كذا الكمال على الظاهر وأما التبعات فقال القرائى لا يسقطها الحج وظاهر كلام ابن حجر وغيره إسقاطه أياً حالاً حديث الواردة فى ذلك وأجمعوا على عدم سقوط ما ترتب عليه من الصلوات والكفارات وحقوق الأتبعين من دين وغيره أى كونه مرة واحدة بالتبعات التى قال ابن حجر بسقوطها أى التبعات الباطنة كالغيبية والتلفذ والقتل كآل بعض شيوخ شيوخنا وأما الخطاب فى شرح المذاهب عقب قول النثر فى مانعها وما قلنا من عدم سقوط الصلوات المتروكة فى الذمة والكفارات وحقوق الأتبعين من دين وغيرها أى كالودائع جمع عليه إذ لم يقل أحد من العلماء أن من حج لا يجب عليه أن

يقضي ما في ذمته من ذلك ثم يرجي ان الله يغفر ذلك في الآخرة قلن هيجز عن ادائه في الدنيا ورضى عنه المصوم فلا حاديت
 الواردة في ذلك والبرور هو القبول وعلامته ان يزاد بعده شيئا فان قلتم فانظر صلى الله عليه وسلم الى عام عشرة من الهجرة
 فاجابوا ان من اجل تنزيهه ما كن التسك والطواف عن فعل الجماعية والطواف عواين وابعاد الكفار عن ذلك ولذلك بحث
 الصديق حج بالناس وجهه كان دنايوهت خلفه ما من في طالب ساد بالناس لايق مشرئ الى آخر ما هو معلوم في هذا دليل على
 ان الصديق هو الخليفة بعده (قوله عنة التي مدتها المشركون) قصر الهدي ٣٢٧ وحلق هو واصحابه ورجع الى المدينة

لا يقضي انه اذا صعد كبر يصح
 ان يقال اعقر فاجاب ان المراد
 اكرم بالعمرة فلا ينافي انهم
 يكملوا الحسن ان المراد اعقر
 حقيقة أي حصل قواب العمرة
 حقيقة لانه اقهر على عدم
 اكائها (قوله حين صلوه الخ)
 وقال لاهجرة القضاء القضية
 لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قاضى فربما في الاولى على ان
 يأتي من العام القبل قبل يدخل
 مكة بعمرته ويقسم ثلاثة ايام (قوله
 وفي قورته) هذا هو الرجوع
 (قوله ويصعب تأخير) أي مع
 كونه ادله (قوله لا زاد عليه)
 أي من غير تأخير وغيره (قوله أو
 غيره) كوصي (قوله أي ادخاله
 في الاحرام) وليس المراد
 باسرام الولي عنه حقيقة وانما
 معناه ان يجزده ويؤثر ادخاله
 في الاحرام أي فيكون اسرامه
 عنه في حال تجزده لان الحج انما
 يقع بنية مع قول أو فعل
 فعله أو كانه جعلوا تجزده
 كالتوجه في حق غيره ولا يشترط
 ان يكون الولي محرما ولا ان

العاشره وسئل أنس ككم اعقر عليه الصلاة والسلام قال اربع عرته التي صعد بها
 المشركون عن البيت في المدينة في ذي القعدة وعمرته أيضا من العام المقبل حين
 صلوه في ذي القعدة وعمرته حين قسم غنائم حنين من الجعرانة في ذي القعدة وعمرته
 جهته وقد روى عن ابن عباس ان عمره بالعمرة كانت لليتين بقيتا من شوال (ص)
 وفي قورته وراخيه نفوف القنات خلاف (ش) أي وفي وجوب الاتيان بالحج في
 اول عام القدرة وبعضه يتأخرو عنه ولو نزل السلامة وهو الذي نقله العراقيون عن مالك
 وشهره العراقي وابن زينة أو لا يجب الاتيان به على التوريل وجوبه على التراخي نفوف
 القنات ونهزه القاهاني ورأى الملبس وابن رشد والتساق وغيرهم من المغاربة
 انه ظاهر المذهب خلاف في التتميم أما عند خوف القنات فيستحق على التورية
 ويختلف القنات باختلاف الناس من ضعف وقوة وكثرة أمر اض وقلة أو أمن
 على شهاو خوفها وجد ان مال وعندهما وانظر هل يدخل هذا الخلاف في العمرة كالحج
 لم ادرن عرض له بنى ولا اثبات كما قاله ح ولا خلاف في التورية اذا قصد به سواء
 قلنا ان الحج على التوراة وعلى التراخي كما في عند قوله وجوب اتمام المقدس وسواء كان
 الاول فرضا أو نقلا (ص) وصحتم بالاسلام (ش) المشهور ان الاسلام شرط في صحة
 الحج والعمرة بناء على ان الكفار ومخاطبون بشروع الشريعة سواء كان الحرم محاذ كرا
 أو أختى سرا أو بعيدا أصغرا أو كبيرا (ص) فيصوم ولي عن رضيع ويرد قرب الحرم
 (ش) أي فيسبب ان شرط الصحة الاسلام لا زاد عليه يندب احرام الولي من أب أو كافل
 أو غيره ما قرب أو غيره عن الرضيع أي ادخاله في الاحرام بأن يؤثر عنه ويجزده كرا
 من الخط وجبه الاتي وكفاها كالكبيرة ويكون كل من الاحرام والتجريد قرب
 الحرم اذ لا يكون محرما بالاعتبار بدو البنية ولا يقدم الاحرام عند المقات يؤثر التجريد
 الى قرب الحرم كانه بعض بعض ولا مفهوم رضيع وكذا غيره عن لا يميز بدلس مقابلته
 بالمميز وانما يخص الرضيع بالذكر لانه وقع لما لا يجز عن الرضيع (ص) ومطبق
 لا معنى عليه (ش) معطوف على رضيع أي فيجزم الولي عن المطلق ويجزى على
 ما ذكر في النص من تأخير اسرامه وتجزده الى قرب الحرم وغيره والمطلق من لا يفهم
 الخطاب ولا يحسن رد الجواب ولوميز بين الانسان والقرن فان أفاق احياا انما انظر

يتساوى في الاحرام (قوله ويصكون كل الحج) المراد بالحرم هنا مكة لم من ذلك انه يتجاوز به المقات حلالا ورفقا
 وخوفا من الضرر عليه فاذا كان يحصل تجزده قرب الحرم ما ذكر من الضرر فالتأخر عنه يؤثر الاحرام عنه والتجريد
 الى دخول الحرم كان الظاهر من كلامهم انه اذا كان يحصل تجزده بالضرر فالتأخر عنه يؤثر الاحرام عنه والتجريد
 شب (قوله لانه وقع لما لا) حاصله انه انما يخصه الخلاف عنه (قوله لا معنى عليه) ثم ان يفتى في الابد من الحج فلا يفتى عليه
 فان أفاق في زمن يذله الوقوف فيه اسرام وأدركه ولا دم عليه في عدم رجوعه الى المقات (قوله أي فيجزم الولي عن المطلق)

ولا يجوز منه من القرض لانه اذا كان المقتضى للرجوع فمصلحة عليه فلو اطلق المطلق بعد ادخاله في الاحرام فالتظاهر لزومه
وليس له رفضه وتبديده اجماعا بالقرض لعدم رفضه بالنسبة ويحتمل ان ما يأتي من عدم رفضه بالنسبة فحين احرم عن نفسه (قوله
يرجى زواله بالقرب) أي الشأن الذي لا يخلو عنه فتنص بأنه قد يكون الانحطاط بلا (قوله فان افاق) أي المعنى عليه لا الجنون لان
الجنون العجوز باقرا هو الولي منه فلا يرفضه الجنون ان افاق (قوله بمثل ما احرمه) أي ان كانوا اعدوا او احرموا عنه لانهم ليس
لهم ان يحرموا وعن المعنى عليه وانما ٢٢٨ هذا بعد الوقوع (قوله لم يميزه) أي المعنى عليه وأما الجنون فحجه صحيح

الا انه لا يقع قرضا كما تقدم (قوله) من أول المقات (أطلق العبارة
وفي ص ب نقلا عن المدونة أن
هذا في المناهز وأما غيره فمقرب
المهر كما تقدم في غير الميز
• (تسبيح) • اذا قلنا لم يميز المهر
أو الرقيق بالفسا ولا واراد منه
قبل احرامه في الشامل ليس
للمدعي عبداً ذن وان لم
يحرم على الظاهر ولا في الحسن
على المدونة لمعنه قبل احرامه
لا بعده (أقول) هو الصواب
الموافق لما تقدم في الامتناع
وانظر بحسب نت (قوله المرأة
اذا حلفها زوجها) أي من حج
الطوق الخ (قوله ان لم يقد
على ذلك) أي المميز كما هو ظاهر
ففيه اشارة الى أن قول المصنف
والآتاب عنه في خصوص
المميز وفي ص ب وثب والا
يكن مقدور به بان يحرم عن شيء أو
لم يكن مجزأ أو كان مطبقا من
في كلام المصنف نظر فان
حقيقة النيابة ان يأتي النائب
بالفعل دون المتوب عنه وليس

ولا يصدق عليه ولا على المعنى عليه اجماعا غيره فان خفف على الجنون خاصة القنات
فكالمطلق قال في اجماع الجنون في جميع أمور له الصلي لا معني عليه فلا يحرم عنه أحد
ولو خفف القنات ولا يصح ان فعل بقرض أو نقل والقرض بينهما وبين الجنون ان الانحاء
من من يرجى زواله بالقرب غالب البضلاف الجنون فانه شبه بالصبا والمه وصح الاحرام
عن الصبي لانه يتبع غير قى أصل الدين فان افاق فاحرم عن نفسه بمثل ما احرمه به عنه
أصله أو بغيره لا احرام ما احرمه به هو وليس ما احرموا به شبه بشي ولادم عليه
تعدى المقات وان لم يرض حتى طلع القبر من ليله البحر وقد وقف به أصحابه لم يميزه
(ص) والمميز بانه والا فله تحلية ولاقتضاه بخلاف العبد (ش) معطوف على وفي من
قوله فيصم ولي عن رضيع والمعنى ان المميز وهو من يقسم بالخطاب ويحسن رد الجواب
ومقاصد الكلام ولا ينضبط بشي مخصوص بل يختلف باختلاف الاقدام هو الذي
يحرم عن نفسه من أول المقات باذن وليه ويشترط نفسه فان حلف احرم بغير اذن وليه
فلو لم تحل عليه بحسب ما مره مصلحة ويكون بالنسبة والحلاق ولا يكتفي رفض النسبة وحدها
واذا حلفه وليس له الاقتضاء عليه لمصلحة منه ومثله السفيه بخلاف العبد البالغ اذا احرم
بغير اذن وليه فله منه فانه يلزمه القضاء من ذلك اذا اذن له سيده أو عتق ويقدمه على
القرض فان قدم حج القرض صحيح ومثل العبد في وجوب القضاء لمصلحة منه المرأ اذا
حلفها زوجها ما احرمت به من غير اذنه والقرض ان اطر على الصبي والسفيه فلهما
واطر على المرأة والعبد حتى غيرهما (ص) وأمره مقدوره والآناب عنه ان قبلها
كطواف لا كتيبة وركوع (ش) يعني ان الولي يأمر الصبي المميز بان يأتي بجميع
أفعال الحج وأقواله من طواف وسعي وركوع وتلبية ويحرم وري أي غير ذلك ان كان
يتدبر على ذلك فان لم يقدر على ذلك أو على بعضه فان الولي سب عنه فواجب عنه ان كان
ذلك الذي يحرم عنه الصبي يقبل النيابة ولا يكون الا فعلا يقطع عنه وسعي ويرجى الجار
وأما مثل ركعتي الطواف والأروام والتلبية والتجود وما أشبه ذلك فانه لا يصح
النيابة فيه لان ذلك من الاعمال البدنية (ص) وأحضرهم المواقف (ش) أي أحضر
الولي الرضيع والمطبق والصبي المميز والمعنى عليه اطر انما يؤده بعد الاحرام المواقف
عرفة ومن دلالة معنى وظاهره الوجوب وليس كذلك وانما هو على سبيل التدب وهذا

كذلك انما لا يقد وعده ان أمكن فله به كطواف وسعي ووقوف برفة بالنسبة
وغرها فهو مشاكلة لآلآتاب عنه وان لم يكن فله به الولي ان قبل النيابة كرمي ويح كاطافه عجم (قوله لان ذلك من
الاعمال البدنية) اعترض ذلك في حاشيته على نت بان الصواب ان يقول العينة أي التي تطرق العين الفاعل وخصوصه والا
فالكل أعمال بدنية يعني مقابلة القلب (قوله اطر انما يؤده) وأما قبل الاحرام فقد تقدم انه لا يحرم عنه الولي وعلى كل حال
المعنى عليه لم يقدّم لهذا

قوله وأما الولي فيجب عليه الوقوف أي بعرفة أي يتسم بغيره من ذكر فإن الوقوف بعرفة واجب لأنه ليس بالنقص قوله وزيادة الثقة عليه أي التي يحتاج لها المحجور مريداً أو غيره في السفر ٣٢٩ ولوله لا خصوص ما يأكله أو يلبسه

(قوله عليه) أي المحجور يرجع

الضمير إلى أحضرهم وأقردهنا

والمراد إلى المعلن المحجور الشامل

تفتنا (قوله ان خيف ضبعة)

الظن هل ينأوه المقعول للاشارة

الى أن يحترق خوف خائف ما كان

الولي أو غيره حتى لو لم يخف الولي

الشيعة وخاف غيره من الناس

من أبواب المعونة قال العسيرة

بخوف الغير ولا عبرة بخوفه أو

بالعكس قال العسيرة بخوف الولي

ولا عبرة بخوف غيره من الناس

أو الاشارة الى أن خوف الولي

وسعه لا يكتفي ولا بد من موافقة

الغير على الخوف من الناس من

أرباب المعونة لم أر في ذلك نصاً

انظر الاتفاق (قوله نصية) المراد

الهلاك أو ما يتحصل حاله ومن

ذلك معاشره أهل القصد وفرض

المسئلة انه لا كافل له سوى من

سافر به وهذا يؤخذ من قوله ان

خيف ضبعة (قوله على الاشهر

عند مالك من أقوال ثلاثة)

الاول التفصيل وهو انه ان خاف

عليه الشيعة فالتفصيل وجراه

السيد على الصبي والأنفل الولي

وقيل ذلك على الولي مطلقاً لانه

وان خلف عليه الضبعة في

تركه فقد أدخله في الأحرار

بلا ضرورة وقيل على الصبي

بالنسبة لعدم معرفة والافه واجب وأما الولي فيجب عليه الوقوف وإنما كانت معنى من
الموافق لأنه يطلب فيها الوقوف أثرى بمرحلة الاولى والثانية وبمادة أخرى قوله
الموافق فيه فقلب لأن الوقت لا يتبدل ولعل المشاهد كان أحسن أي المشاهد التي
يطلب فيها الحضور كعرفة ومن دلفه ومنى (ص) وزيادة الثقة عليه ان خيف ضبعة
(ش) يعني ان الولي اذا أخذ الصبي الذي في حجره معه الى الجاهز فان ثقة الصبي تكون في
ماله فان كانت ثقة السفر مثل الحضر فلا كلام أي لاله ولا عليه وان زادت ثقة السفر
على الحضر فالزاد في مال الصبي ان كان يخشى الولي على الصبي الصانع لو تركه لان الثقة
حينئذ من مصالحه فان كان يخشى عليه الصانع اذا سافر وله وتركه فزيادة ثقة الصبي
حينئذ على الولي لانه أدخل في ذلك من غير ضرورة اليه أشار بقوله (والأقوله) أي وان
لم يخف عليه الضبعة اذا تركه وسافر به فزيادة الثقة على وله ولا خصوصية للصبي
بل حديث سافر الولي بصي أو مجنون فيفصل نفسه هذا التفصيل وكان الاول ان يقول
في ماله ليسع بأن هناك مالاً لا يقل عليه ولا تكون في ذمته خلافاً لما عليه ظاهر
لفظه (ص) كجزء الصبي وندى بلا ضرورة (ش) التشبيه بما بعد الالهي في اجزاء
الصبي الذي صاده الصبي محرماً في غير الحرم لازم لولي سواهما في الولي على الصغير الضبعة
أول يخف عليه الضبعة على المشهور وكذا يلزم الولي غرم القدية اللازمة للصبي ليس
أو عليه أو غيره وسواها في الضبعة أم لا على الاشهر عند مالكين من أقوال ثلاثة
ومصدره ابن الحاجب والفرق بين كون القدية زمت الصبي لضرورة أم لا لان الولي
أدخله في عهده بها محاسب كاهو ظاهرها وحديثه فلام مفهوم لقول المؤلف بلا ضرورة
وقولنا الذي صاده الصبي محرماً في غير الحرم احترازاً عما اذا صاده في الحرم فانه يفصل
فيه تفصيل زيادة الثقة كما قاله الشئى اذا تأتى للأحرار فيه (ص) وشرط وجوبه
توقوعه فرضاً وجوبه وتكليف (ش) فذلك مما تقدم من قوله وصحتم بما بالاسلام ان
الاسلام شرط في صحة الحج والمعروف في ذلك المؤلف هناك الحرية والتكليف شرط في
وجوب الحج فلا يجب على عبد ولا على من فيه بنية رق من مكاتب ومعتق ولو قل بوجوبه
ومحجوه سوا على صبي ولزم الاحتياط ويحتمل وضعف عقل وهو المراد بالمعتق في كلام
بعض ولا يقع منهم فرضاً ولو وقع منهم يصح من جميعهم وقوله (وقت احرامه) وما بعده
راجع لما بعد المكاتب والحق ان الحرية والتكليف انما يعتبران في وقوعه فرضاً وقت
الاحرام فمن لم يكن راء وغير مكاتب وقت لم يصح منه القرض ولو عتق العبد أو كلف الصبي
بعد ذلك قبل الوقوف وصح نقلاً ولا يتقلب فرضاً ولا يرتفع احرامه ولا يجزئ به
اذا افاد احراماً عليه وقوله (بلاية نقل) قال بعض حال ولين مثلاً والظاهر انهم ليس
بالمضاف أي احرام أي شرط وقوع الحج فرضاً وجوبه وتكليف وقت احرامه حال كون

شئ في مطلقاً (قوله احترازاً عما اذا صاده في الحرم) أي سوا كان محرماً أم لا كما صرح به في عبارة
شب (قوله بشرط وجوبه) أي بوجوبه وتكليف واستطاعة كما يستقبل وجوبه ما استطاعة فلا استطاعة انما هي شرط في الوجوب
لا في النوع فرضاً لا ولو تكلفه غير الله تعالى في وقوع فرضاً (المضاف الخ) فيه اجمال من المضاف اليه والشرط ليس

وجود الجواب الممن قبيلاً ومثلاً بوجهه (تنبيه) قال محشي نت استقدمين كلام المؤلفات ان شرط الوجوب ثلاثة فقط الحرية والتكافؤ والاستطاعة وهكذا دعا في الجواهر وابن الحايك وزاد الاسلامون وزعمه وابن عرفة وغيرهم من أهل المذهب في دخول في كلامه السببه فيجب عليه وهو كذلك لم أر من اشترط في الوجوب الرشود قد قال ابن جماعة اتفق الاربعة على ان المجبور عليه لسببه كغيره من وجوب الحج عليه لكنه لا يدفع اليه المال بل يصحبه الولي لينفق عليه بالمعروف أو بنسب فيما ينفق عليه من مال السببه من يتفق انظر محشي نت (قوله أو أطلق الخ) كذا في نسخة متأخرة وبالمناسبات أو أو أي أطلق أي والمحال انه أطلق ٣٣٠ (قوله لم يتنع عن الفرض) أي والفرض باق عليه (قوله بشراء أو كراء) لا يخفى ان

هذا انما يكون في الرحلة فلا يكون قوة بإمكان الوصول بدل كل من كل بل يدل بعض من كل فتدبر (قوله أي سببه عظيمة) أي حتى جئت عن المعتاد في ذلك المثل بالنسبة للشخص (قوله ونحوه) أي كان يصحبه جاني (قوله وسبب نفس الاستطاعة بإمكان الوصول) هذا يقتضي ان إليه في قوله. كان الوصول لتصوره فينا في قوله أو لا يدل كل من كل وقوله دخل فيه أي في قوله بالاستطاعة وقوله من عطف انما هي أي على قوله بالاستطاعة (قوله أو عشار) أي مكاس يأخذ العشر الا أنه لا يشترط كونه يأخذ العشر (قوله ويقتض عند قوله) أي يقتض عند قوله أخذ هذا المقدار لا غيره أي وعلم من ذلك عادة كما ذنبه عليه الشارع واستقر بقوله نظام من أخذ المال على الطريق أبرتهن المسافرين فلهما تزولس فيه تفصيل الظاهر يكون على عدد

رؤس المسافرين دون أمتعتهم اذ من معه دواب ولو كثرت كالجرد منها في استقامتها وبالظاهر وراعاة اعتبار عدد رؤس القامعين لا المتوسعين فقط وإذا جرى عرف بشئ عمل به لانه كالشرط انظر عب (قوله لم يلت الخ) لا يخفى انه لم يعمل ذلك ووجه ما قال انه لو كان واجبا لقدم عدم التمكن لكان المعنى أي ان أخذ النظام القليل الذي لا يشك على الظاهر لا يسقط الحج يكون المعنى ان هناك خلاف الاظهر يقول بأنه وان كان يشك لا يسقط الحج مع انه اذا كان يشك يسقط الحج اتفاقاً (قوله وأما لو علم انه يتكسب) قال في ك ومثل التمكن اذا تعذر النظام (قوله أو جعل حالاً وشك) لا شك ان جعل الحال في المقام يرجع للشك (قوله ولو بلا زاد الخ) أشار بالرد قبول سببوتهم ومن واقفه بشرط الزاد والراية

(قوله وقدر على الشيء) تحقيقاً وأولنا (قوله كما هي بقائه) أي ذكر ويكره الشيء في حق المرأة (قوله ولا زاد معه) الأولى أن يقول فإن لم يقدر على الشيء ولا صنعت لان الكلام في ساقية التائب المناسب اعتباراً بالجزء الثاني والنزول بقوله أو كان يقدر على أحدهما أي الأولى أو الزاد (قوله أي في جانب السقوط) أي من حيث يجرى أي الجزئية فإن اعتبر من تلك الجينية التي جانب السقوط وذلك لان تعليل الحكم بالشيء يؤيد ٣٣١ بعد تعليله بالاستسقاء (قوله وان كان

المصحب بخلافه) أي المصحب
عند عقده في الرقاب الواجبة
(قوله أو ما يعاين على النفس)
لا يخفى أنه يدخل فيه ما تقدم من
قوله أو يثنى ولذا فإنه يكون قوله
أو ما يعاين من عطف العام على
الخاص وهو أن يكون بالوار
كمكسبه لا يوافق ان المؤلف
علمه بأوجه يجب بان يقيد
قوله أو ما يعاين على النفس بما عدا
ولذا لا تقدمه فيه حيث نعلم
عطف التامير لـ واكتفى
بجوزة الدما مني بأوجه التامير
في التصريح بمخاطبة ذلك بقوله
على الله وسلم الخ يا أيها
أوامرأة ينكحها ومنه قوله
تعالى ومن الظلم من اتقى على
الله كذباً وقال أوصي إلى (قوله
أو باقتدار) ان قيل قد وهنا
بان لا يخفى هلا كما عليهم وقالوا
في التعليل يؤخذ ما هو لا يترك
لألا ما يعيتون به الأيام وان
خشى عليهم الضعف والهلاك
فالجواب ان المال في التعليل
مال الفراء والفراء ما يلزمهم
من نفقة أولاده الا المواتة
كيفية المدين وفي الحج المال
ماله وهو يلزمه نفقة أولاده

وراحلة (ش) أي ان الحج يجب ولو كان المكلف لا زاد معه اذا كان له رقة تقوم به
لا تترك له به ولا ينفق عدم كساده واليه أشار بقوله (التي صنعتة تقوم به) وكذلك
يجب الحج عليه وان كان لا راحة له اذا كان يقدر على الشيء واليه أشار بقوله (وقدر
على الشيء) وظاهره كالتفسي ولولم يكن معتاداً واشترط القاضي عياض واليا في اعتياده
(ص) كما هي بقائه (ش) أي وكذلك يجب على الاعي القادر على الشيء اذا وجد قائداً
لانه كما يصرح حيث كان له مال وصله وبعبارة أخرى كقطع وأشل وأخرج في يد أو رجل
أو فيه ما أو صم أو أي بقائه ولو باجر كان له مال وصله التمسى أو كان يتكفف (ص)
والاعتبار بالمعروف ضمنه منهما (ش) تقدم أن الحج يجب ولو كان المكلف لا زاد معه
ولا راحة اذا كان يقدر على الشيء وله صنعتة تقوم به في حقه ولا ندرته على الشيء تقدم
مقام الراحة وصنعة تقوم مقام الزاد فان لم يقدر على الشيء ولا زاد معه أو كان يقدر
على أحد همدان أو لا يترقبه لا يجب عليه الحج حيث ذهبوا اعتبر أي في جانب السقوط
والضعف المتفرج لا زاد ما يقدر مقامه والراحة وما يقوم مقامها (ص) وان يثنى
ولذا أو ما يعاين على النفس (ش) هذا متعلق بإمكان الوصول فهي مائة في وجوب
الحج يعني ان المكلف اذا لم يجد معه ما يحج به الا في الزمان أمته فإنه يجب عليه
الحج بذلك ويجوز عتقه في الرقاب الواجبة وان كان المصحب بخلافه وكذلك يجب عليه
الحج اذا لم يجد معه الا ما يعاين على النفس عند التعليل من ربيع ومائشة وثياب
ولو بلعة ان كثر قيمتها ونامه وكتب العلم ولو محتاجاً الى ما يصف وألا الصانع على
أحد التردد في ذلك يجب عليه الحج ولو لم يكن عنده وعند أهله وأولاده الامتداد
ما يحج به ففعلوا لا يراعى ما نزل أمره وأمر أهله وأولاده اله في المستقبل لان ذلك أمره الى
الله والله أشار بقوله (أو باقتدار) أي يصير بعد الحج فقير الا بالشيء (أو ترك ولهم) أي
وغيره (أو صدقة) وقوله ان لم يخض هلا كما تقدم في المستثنين وهذا على القول بأن الحج
على التوروا ما على القول بالترخي فلا اشكال في نفقة الولد وحكم نفقة الابوين حكم
نفقة الابن وأما نفقة الزوجة فتقدم على القول بالترخي ويقدم الحج عليها على مقابلة
ولو خشي التعليل عليه في خيمته حيث لم يخش العنت من فراقها فيها وفي غيرها (ص)
لا بد من أو عطية أو سؤالاً مطعناً (ش) لما ذكر أسباب الاستطاعة كمرقابها هنا
والعنى أنه لا يجب الحج بالاستطاعة بدني أو بقول عطية أو سؤالاً ما الدين فلهذا اذا لم يكن
عنده ما يقضي به أو كان ولا يمكنه الوصول اليه لعمده والواجب عليه الحج به وفي كلام

من ماله (قوله وخوفه) أي كونه الفقيرين ولو قال المؤلف أو ترك من تلزمه نفقة لكان أشمل (قوله ان لم يخض هلا) (كا)
أي أو شد يدادي (تنبيه) لا يجب عليه التوفيق للجمع حتى يصير مستطيعاً (قوله وعطية) أي بقدره أو بدليل قوله
بعد أو سؤال الخ أي أعلى لاجل الحج فان لم يحج لم يعط وظاهر المصنف ولو كانت له عداة لا أخذت أعطاه وهو كذلك
وهذا حيث لم يبقها وأما أن أعطى وقبل فإنه يجب عليه الحج سواء أعطى لاجل الحج كما هو الموضوع أولاً (قوله وفي كلام

تت نظر) أي لأنه لم يشهد قد قال لأن الدين يمنع وجوبه وظاهره سواء كانت له جهة أو لا وهو كذلك اتفاقاً في الأولى وعلى المنهور في الثانية (قوله وقطع سند الخ) ظاهره شبه توجيهه (قوله عادة السؤال أم لا الخ) هذا معنى الإطلاق إلا أنه إذا لم تكن العادة أعطاه خلاف في عدم وجوب الحج عليه وحرمة كانت عادة السؤال أولاً لاقتناض نفسه في التهلكة ويكره لمن العادة أعطاه وإن لم تكن عادة السؤال ٢٢٢ اتناها وكذلك من عادة ذلك على ما عداه المؤلف في توضيحه وابن عبد السلام وقال

فمنعه أنه ظاهر المذهب وفي الشامل أنه المشهور (قوله ولكن المذهب في هذه الحالة الخ) اقترحه حتى تمت وقوله بخلافه لا يقول عليه (قوله واعتبر ما يرد به الخ) لا يخفى أن المصنف إنما اعتبر إمكان الوصول فقط وسكت عن حالة إردفتكم حالها (قوله والبصر) أي في وجوب ركوبه لمن تعين طريقه وسواء لم يه منه مشدوداً (قوله لا فائدة في قوله الخ) أي لأن عدم غلبة العطب من أفراد الأمن على النفس والمال (قوله قلت فائدة الخ) حاصل الجواب بتسليم أن عدم غلبة العطب من أفراد الأمن إلا ذلك خشي فافاد المصنف صرحاً بذلك من أفراد الأمن على النفس والمال برأ أو بجراً وهذا هو الجواب الأول (قوله أن ماتوا في أهله أي السفر الذي تساوى فيه الخ لا فرق بين أن يكون برأ أو بجراً وقوله أو نقول الخ) حاصل الجواب الثاني أن عدم الغلبة الصادق باستواء الأمرين من أفراد الأمن في خصوص البحر لا في البر ولا يخفى ما في ذلك من البعد بل قد يتراءى العكس وذكر في أن الذي يشهد كلام ابن عرفة سقوط وجوب الحج في البحر حيث استوى السلامة والعطب وذكر أن حج استظهره في شرحه فلتأمل وهذا أن البحر أمان للحج (قوله وكذا إذا خاف نصيب شرط الخ) لا يخفى أن وجوب إزالة العباسة مقيد بالذكر والقدره وهو إذا ذلك ليس بقادر ويمكن الجواب بأن يقال نزل قدومه على السفر في ذلك منزلة اختصاره في الصلاة بالخاصة ولو كان عاجزاً وقتها عن إزالتها (تنبيه) يقضى العالم بالمسجد ما خرج وقته في غيبة عقله كالسكران يجامع أحوال ذلك على نفسه ولا يقضى غيره لسدوره ويؤثر بالرجوع في الوجه المأمور من أي وجه أمكنه (قوله والمرأة) ولو احتجالة

تت نظروا أما عطية فلا فيها مائة وظاهر كلام المؤلف عدم لزوم العطية ولو كانت من الابن لآل يسه وهو الذي جزم به القرطبي في سورة الأعران وابن العربي عن مالك وأبي حنيفة لأن فيه سقوط حرمة الآية إذ قد يقال قد جرحه وقد وقاه وقطع سند بلزم ذلك للوالد وهو مذهب الشافعي قال لأن المؤلفين كسببه لأمته له عليه في ذلك قال بعض وفي كلام ابن رشد ميل الختاف وأما السؤال فلا يلزمه سواء كانت عادة السؤال يسيله أو لم تكن كانت العادة الأعطاء أولاً وهو معنى الإطلاق وما شى عليه المؤلف خلاف ما ارتفعه ابن عرفة ووجع ما لا يعرف (قوله) في شرحه فقال ودخل في الإطلاق من عاده السؤال في الحضر ويعطى في السفر إذا سافر ما يكفه أن علم بذلك أو ظنه ولكن المذهب في هذه الحالة الوجوب حيث قدر على الإحالة أو ما يقوم مقامه على القول الرابع وقد اقتصر ابن عرفة عليه فقال وقد قدره على البحر على سؤال كفايته بالسفر استطاعة (ص) واعتبر ما يرد به أن خشي ضابطاً (ش) يعني أنه يتم في الاستطاعة ما يصله به فقط ولا يعتبر ما يرجع به إلا إذا خشي أن يبقى ضائع فمعه حتى يردوه إلى حيث يقضي ذلك عنه فقوله واعتبر ما يرد به أي إلى أقرب مكان يمكنه الغش فيه بما لا يرى به من الحرف (ص) والبحر كالبر إلا أن يغلب عليه (ش) يعني أن السفر إلى بيت الله تعالى على مستطاعه لا فرق فيه بين البحر والبر في جميع ما تقدم إلا أن يغلب على الظن غلبته في نفس أو مال ويرجع في ذلك القول أهل الخليفة بهذا الشأن فما قالوا فيه يغلب العطب استمع ركوبه فان قلت فائدة تلقوا إلا أن يغلب طبعهم قوله ما يشاء وأمن على نفس ومال ثم قال والبحر كالبر قلت فائدة فإذا كان مانسبوع طبعهم قوله ما يشاء وأمن على العطب ليس خارجاً عن قوله وأمن على نفس ومال بل هو من جملة ما يدل عليه أو نقول فائدة بيان أن المراد بالأمن في البحر أن لا يغلب عليه لأن يحصل فيه عطب (ص) أو يضيع ركن صلاته كعب (ش) معطوف على يغلب يعني أنه إذا خاف أن يضيع ركن صلاة بأن يخشى إذا قام أدركه المبدأى الوسخة فلا يركبه وكذا إذا خاف نصيب شرط كصلاته بالعباسة لعدم المأوى يضيع بفتح أو لا يمتنع فافاد بضعه وقد زيد فائدة فيرفع ركن الصلاة على الأول بالقاطية وينصب على الثاني بالقولية وقوله لمكعب أو ضيق مكان لا يستطاع السجود فيه الأعلى ظهر أخيه (ص) والمرأة ك الرجل

الا

خصوص البحر لا في البر ولا يخفى ما في ذلك من البعد بل قد يتراءى العكس وذكر في أن الذي

(قوله الا في بعد مشى) أي فبكره لهذا وقوله وركوب بحر أي فبكره لهذا ذلك (قوله هل مكة وما حولها) عما لا يكون مسافة قصر (قوله مثل مكة والمدينة) أي مثل مكة من المدينة (قوله والظاهر الخ) هذه ملاحظة ثالثة (قوله التي تخص فيها موضع الخ) لا يخفى ان مثل اختصاصها بمكان انساها بحيث لا يتخطا الرجال عند حاجته الانسان (قوله في الخ) أي فإذا زاد المنصف بقوله زيادة محرم أو زوج زنا بينهما على ما قدم في بيان معنى الاستطاعة وليس المراد أن يكون الحرم زائدا أي متعدد (قوله لا يصلح لاصحابهم) تنكره في سياق التي قدم التجالبة والتشابة وقد قالوا السكس حافظة لافطة والظاهر أيضا أنه لا يشترط أن تكون هي وإياه مترافين فلو كان في أول الرقعة وهي في آخرها أو بالعكس بحيث اذا ٢٢٣ احتاجت إليه أمكها الوصول بسرعة كفي ذكره في ك (قوله فاشي آخر)

وهو خوف ضيعتها لما يدومها من الصدوق (قوله ويومين) الا ترى ويومان لان المتبادر قرارة روى بالبناء للفقهاء (قوله الخ) أي لما هو محرم واذا ورد مطلق ومقتدان فأكثر يرجع رواية الاطلاق وما يقرر من محل المطلق على التقيد فانما هو اذا ورد مطلق ومقتدا واحدا (قوله والمراد) أي مر اذا المصطفى صلى الله عليه وسلم وقوله لا تأسف واعترض بأن ذلك ليس من قبيل المطلق والتقدير بل من قبيل العام والخاص والراجح في الأصول ان العام لا يتخصص به كقوله من انفراد ذكره القسطلاني على انه اذا سكن التقيد وادعى ان استلزامه كفي في الجواب فتأمل (قوله ما يسمى سقرا) أي لعله سقرا شرعا ولا عرفيا (قوله وروايات الصنفين) جواب عما يقال اذا كان العمل على رواية الاطلاق فما السرف في روايات

الا في بعد مشى وركوب بحر الا أن تخص بمكان (ش) يعني ان حكم المرأة في تعلقات الحج كحكم الرجل في جميع ما تقدم من وجوب الحج ونية العمرة مرة والقورية والتمتع وشروط العدة والوجوب وغير ذلك لدخولها في الناس في قوله تعالى وقطع على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا واستثنى من ذلك أمور منها ان تكون بموضع بعيد عن مكة فلا يجب عليها المشي منه بخلاف الرجل واحترق بالبعد عن القريب مثل مكة وما حولها وللشيء مثل مكة والمدينة قال بعض والظاهر اختلافه باختلاف الأشخاص فتساه البادية ليس كسها الحاضرة وأيضافه كل منها ما يختلفن بالقوة والضعف ومنها ركوب البحر حيث يباح للرجل فأنه ليست كالرجل في الفتحاح إليه عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة المبالغة في السقرا ولهذا قد تقدم بعض بالسقن المسافر ولو جرد هذه العلة وأما الكسرا التي تخص فيها موضع جميع حاجتها فيجب عليها كل رجل (ص) وزيادة محرم أو زوج (ش) معطوف على بعيد مشى والمعنى ان المرأة تزيد فيعلق الوجوب بها على الرجل ان تجد محرم من محارمها يسافر معها أو زوجا وقوله عليه السلام لا يصلح لأمر أقر من ياقه اليوم الا تجران تسافر وما وليه الاومها محرم وأطلق في الحرم ليعم القرابة والصهر والرضاع وان كان مالك نص على كراهة سفرهما مع ابن وزوجهما فاشي آخر وروى نصف يوم ويومين وثلاثة وليلة ويريد وروى لاتسافر امرأة الا مع ذي محرم فحملوا روايات التصديق انه ليس بمرادها الى رواية الاطلاق والمراد ما يسمى سقرا الحرة الاختلا بما لا يجزي وروايات التصديق المعنى واردة على اختلاف الساتلين ومواطن بأن يستل عليه الصلاة والسلام مثلا هل تسافر المرأة مسيرة يوم بغير محرم فقال لاتسافر مسيرة يوم بغير محرم وكذا باقي الروايات فلا مذهبهم لها ولا يشترط بلوغ الحرم بل يكفي عناية فبها وحكم التذنيب المشكل حكم المرأة وقد ورد الزوج في الصنفين فقوله التوضيح فاسه العلماء على المحرم فيه فقرر فلو امتنع الحرم أو الزوج من غير محرم أو معها الا بغير تزويجها (ص) كقصة أخت بقرض (ش)

التقيد وما لم يجب ذلك كراهي (قوله ومواطن) أي ومواضع هي الواضع المسؤول عن سفرها كقوله يوم أو يومين أو غير ذلك وهو كالعطف التفسيرى اذا مراد بقوله اختلاف الساتلين من حيث المواطن (قوله ولا يشترط بلوغ الحرم) أي ان لا يشترط بلوغ الحرم بل يكفي التميز ووجود الكفاية فيبقى ان يجري مثل ذلك في الزوج (قوله لزومها) أي ان قدرت عليها ورحم عليها حديثا يخرج مع الرقعة المأمورة فان امتنع اكل وجهه أو طلبا لا لا تقدر عليه بحيث يمنع الرقعة المأمورة كراهي بجانعة من المالكة وظاهرها انها اذا طلبا لا تقدر عليه فليس لها انظر وجمع الرقعة المأمورة ولو كره لم يلزمها ولا يتقدم عليها بالقله كقوله (مسئلة) يجوز للرجل اذا وجد امرأته مفارقتها يأخذها ويحبسها ليل قصة الاك (قوله كقصة الخ) ان قلت هو مخالف لمعوم الحديث انزوع قلنا خصه التقيد على وجوب حجرة المرأة من دار الحرب بلوغ غير محرم أو زوج

(قوله الظاهر انه تشبيه في الوجوب) هذا بعيد والاقر بانه تشبيه بالمحرّم والزواج من حيث قيامهما مقامهما في الزيادة على ما تقدم وبما سبقه والمعنى الخ (قوله لان الامن ثابت مطلقا) أي لا بد من ثبوته في الفرض والنقل على تقدير جواز سفره فيه (قوله وأمكنه الهرب) فأنها تخرج من مباحة رفقته مأمونة فان لم يتجسس وكان يحصل بكل من بقا ما هو وجها شرعا فان شق أحدهما لم يكتبت وإن تساويا خرجت كذلك بقية كلامهم (قوله التي يقصدها الحكم على النوعين) أي كل واحد من النوعين (قوله فالخلف الخ) والجواب انه لا يحمل الاكتفاء بالجموع مع ما لا لا كقضاء النوعين فأقاده يشهرون عدم الاكتفاء بذلك فهو بمثابة ما لو قال وفي الاكتفاء بشيء ٣٣٤ أو رجال أو ألاك كقضاء بالجموع لا أحدهما (قوله موضع المحرم وعصى الخ)

والنظر هل يكون عاصيا يسره
والظاهر أن في سفره (قوله)
يعنى سقوط الطلب ان قيل
الصفة لا تستلزم السقوط لبعثه
من العبد والصبي فكلامه
غردال على الخ يسقط عنه
والجواب ان الصفة تستلزم
السقوط حيث وجدت الشروط
في (قوله دليل العموم الخ)
انظر هذا مع قوله يعنى سقوط
الطلب فان بينهما تنافيا فتأمل
(قوله وأما في القرض فأفضل من
الغزو) أي من الغزو والتطوع
هذا هو الذي يقصده ما يأتي الان
الاستدلال ببعده انه يمكن
ان يقال المراد بفضل ذنب أي
من حيث التقديم لا من حيث
الذات ثم يرد هذا وحده
المطلب أفاده (قوله اذ لم يكن
خوف) فإذا كان خوف يكون
فرض كفاية ان قل فان كان
فرض عين (قوله ولا فلا شك)
أي بان كان خوف بحيث صار
فرض كفاية ان قل ان خوف فان
كفره أو فرض عين (قوله ينظر الى

الظاهر انه تشبيه في الوجوب من الاستثناء وكلامه قال الان يختص بكان أي
فيجب عليها كرقصة أمنت الخ والمعنى ان الرقصة المأمونة يكتب بها وتقوم مقام المحرم
أو الزوج في القرض لا في النقل أي عند عدم الزوج والمحرّم أو امتناعهما أو هجرهما
ولا بد أن تكون هي مأمونة على نفسها فقوله بقرض متعلق بمحذوف أي فيجب زلها
ان تقبض معها في فرض لا يمت لان الامن ثابت مطلقا والقرض يشمل كل قرض
كما اذا أسلمت ليلدا للحرب أو اسرت وأمسكها الهروب وجب النذر والقضاء والحلت
والرجوع الى المنزل لانها العدة اذا خرجت صرورة فقات أو طلقها أو خرجت للرباط
أو زيارة كما يأتي ذلك كله في محله (ص) وفي الاكتفاء برجال أو نساء أو بالجموع تردد
(ش) يعنى هل يكتب في خروجهما انفرادا أو معا أو انفرادا رجالا أو نساء من الجموع
تردد النسوخ في فهم قول الامام يخرج مع رجال ونساء سهل الواو على حالها فلا بد من
الجموع أو هي الجمع التي يقصدها الحكم على النوعين وغلو رائث من هذا ان قوله
أو بالجموع نظر الامة لم يقل أحدها لا يكتبي بالجموع أي فليس من محل الخلاف فالخلف
ان يقول وفي تعيين الجموع أو يكتبي نساء أو رجال تردّد المناسب لاصطلاحه ان
يعبر بنسأ وبلان (ص) وصح بالمحرّم وعصى (ش) يعنى ان السجوا كان فرضا أو فلا
يصح بالمال المحرم يعنى سقوط الطلب عند ملو جود الشروط والاركان ولعل العموم
انه لم يقل وسقط بالمحرّم اثلا يختص بالقرض ولكن يكون عاصيا في مشيئة الله تعالى
ان شامحه وان شامعته (ص) وفصل على غزو والاختلاف (ش) يعنى ان السج
التطوع أفضل من الغزو والتطوع ومن الصدقة في غير الجماعة وأما في القرض فانه
أفضل من الغزو ولكن تفصيل ذنب على القول بالترخي وتفصيل وجوب على القول
بالقرو والصدقة أفضل من العتق ونما كان السج أفضل من الغزو اذ لم يكن خوف
والا فلا شك ان الغزو يقدم ويوجب على التطوع وأما في القرض فانه بعض فان
ينسأ على ترخي السج فيقدم الجهاد على القورية ينظر الى كثرة الخوف وقلة ولم أوفيه
نصا انتهى ثم محل تفصيل الصدقة على العتق اذا كانت الصدقة تساوى العتق

كثرة الخوف أي بحيث يصير فرض عين وقوله وقلة بحيث يصير فرض كفاية والاصل ان الجهاد فان يكون فرض (ص)
عين ونارة يكون فرض كفاية ونارة مستحبا ما أفاده مع قال تفصيل القول في هذه المسئلة انه اذا عين الغزو ولجأ العدو أو
يعين الامام أو كثرة الخوف من العدو فانه يقدم على السج من غير تفصيل فان لم يجدوا حادما كرقصة تطوع السج على تطوع
الغزو وقدم فرض الغزو على فرض السج على القول بوجوب السج على الترخي حيث لم يفت الفوات فان خيف الفوات تقدم
السج على الغزو وكما على القول بالقرو وكذلك انتهى فعمل ان الاقسام أربعة غزو وفرضان ومتطوع مع جواز فرض وغزو
تطوع وعكسه ثم يقول بالغزو والقرض ما فرض عين أو كفاية وقد علمت أحكامهما وانظر فلجميع ما يأتي في الجهاد

(قوله وركوب) أي أن يشكون الغالب عليه الركوب أو يكون مكرها المركوب متى أراد فلا ينافي أن المشي في الحج فضيلة كما في كلام القمي وغيره كما هو مصرح به في ح عند قول المتن وقد روي المشي وهذا يتأمل فيه فإن المتبادر أن ركوب بالفضل وهو الذي يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم قالوا بقاء المصنف على حاله وكلام القمي متماثل (قوله على المعروف) ويقابله حج ماشيا وقوله ولما فيه معطوف على قوله أنه وهو يدل على أن المقابل ما ذكره وقوله فضله أي تعلقت قدرته به قال ركوب بمعنى الحاصل بالمصدر الفعل بالفتح المصدي الذي هو التعلق (قوله حتى في الوقوف بعرفة) لا يخفى أن الوقوف بعرفة أعظم المسالك التي يطلب فيها الركوب فلا يناسب الاتيان بها في الغاية ويحتمل أن الجواب بأنه إنما في ذلك المقصد الرعي الشيخ سالم فانه قال وكذا سائر المسالك إلا الوقوف بعرفة وروى جرة العقبة انتهى واتفقنا أن يطلب فيها الركوب لأن الطواف والسيح يطلب فيها المشي على ما يأتي تفصيله (قوله الزاكب الخ) بأسناد فيه ضعف ويقال إن السبعون من البعثة وهل هناك إلا الحسنات ولذلك ذهب القمي وسندنا في أن المشي أفضل وأما ركوبه صلى الله عليه وسلم فاما للتشريع والجراب الصواب كما في حج أن خبره راجع إلى كاستوات وذلك أحد المتواتر مقدم على الأحاد (قوله خطوط) الخطوة بالضم وقد تفتح ما بين القدمين والخطوة بالفتح المفعلة أعلت ذلك ففتحتهم قوائم بالضم على الأصح وإن كان الفتح يصح ورا سيما بسوطا في نسخة صحيحة من الجاصع (قوله لأن المزية لا تقتضي الأفضلية) هذا يدل على أن ٢٢٥ المراد أن ركوب الفعل (قوله مقتب) بالتشديد والتخفيف على

وذلك مكرم بقرا بكل وقد ورد ما يدل لذلك وإن كان الذي في الصحاح والقاموس الثاني في النهاية لابن الأثير الأول ذكره (قوله على ركوبه المحمل) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية والأكثر على ركائه المحمل والهواذج الاضربوة لأنه من رأى المنكبين الترفهين ثم لا يخفى أن هذا أقرب للشكر وعظم النعمة الإلهية عارض ذلك ما ورد

(ص) وركوب (ش) يعني أن من حج وأكمل الأبل أو غيرها أفضل من الحج ماشيا لأنه فعله عليه الصلاة والسلام على المعروف ولما فيه من مضاعفة النعمة ولأنه أقرب إلى الشكر وكذا العمرة والمسالك كما هي في الوقوف بعرفة ولا يعارض هذا ما رواه الطبراني عن ابن عباس عنده عليه الصلاة والسلام أن للحجاج الزاكب بكل خطوة تخطوها وأحلت سبعين حسنة ولما مشى بكل خطوة تخطوها سبع مائة حسنة انتهى (ب) المزية لا تقتضي الأفضلية (ص) ومقتب (ش) أي أن ركوب المقبض أفضل على ركوب المحمل والحققة والمقبض هو الذي جعل له لقب شيخ الله الخ والفوقية رجل صغير على قدر الستام (ص) وتطوع عليه منه (ش) أي وقبض تطوع ولما من قريب أو أجنبي عن الميت وكذا من الحي يرف بالجمع كصدقة ودعاه موهدي وعنى قراد الله وغيره خصوص وهو ما يقبل النيابة كاذ كرا كصوم وصلاة وقراءة على المذهب ويكره تطوعه عنه بالحج كما يأتي ولما أشعر كلامه بصحة الاستعانة على الحج من قوله وتطوع ولما عنه بغيره

انه صلى الله عليه وسلم قد حج على مقبض وفوق المقبض قطعتا فقال اللهم احملهما ليا فيه ولا سمعة والقطعة كسامن شعر يساوي أو بعدد راسه والحمل ما يحمل على ظهر الدابة كحمل الخشب وشقوق ذلك ولما من أحدث الحمل للحجاج وأول من أحدث النعمة الظاهر جبريس شيخنا عبد الله عن شيخنا محمد الزرقاني (قوله كصدقة ودعاه) في أنهما كانت هذه الأسماء أولى لوصولها إلى الميت من غير خلاف وبعبارة أخرى وانما كانت هذه أفضل لقبولها النيابة أي فوقه وهما من النائب كقوله عن من المتوب عنه في حصول الثواب بخلاف حاله يقبل النيابة كلج الأثرى أنه لا يحصل للأسل أجرة الحج بل أجرة النعمة والدعاء فان حصل الحج من غير الصبح قبل النيابة لكن مع الصكراة كما سبقت قلت ليس في قول المصنف في قوله فيما يأتي والأثر كما يشهد به يقبل النيابة وإن سلم فهو لا يشهد به على الوجه الذي يجب حصول ثوابه للأصل لقوة فيما يأتي ولا يستقر فرض من حج عنه وله أجر النعمة والدعاء وقد ذكرنا أن الصبح عدم قبوله النيابة انتهى (قوله على المذهب) راجع الثلاثة الصور والصلاة والقرآن فيها كلها الخلاف قال عجم وأما ثواب القرآن فمفضل عن عمال وأب حنيفة وابن حنبل لا عند الشافعي ذكره الشيخ عبد القادر الأكرولكن ذكر القرآن أن من ذهب مالك عدم الوصول ثم أن محل الخلاف حيث لم يخرج المصنف كأن يقول لأجل ثواب قرآن القرآن فانه يكون له أجا كما ذكره صاحب المدخل وانظر هل يجزى في ثواب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ما يجزى في ثواب القرآن وهو الظاهر أو يكون كثرة الصلاة

(قوله مضمون بئمة الاجير) أى اجارة مضمونة أى متعلقة ببئمة الاجير كان قول استاجر من يجمع على بكذا أو قوله وضمان
معينه ذاته كان يقول استاجر على أن تصح أنت على بكذا (قوله الى المضمون بقسمه) أى مضمون ببئمة الاجير ومضمون
بعينه (قوله بل يادله) وهما القسمان مضموران في السنة ومضموناً بمعناها (قوله أحوط للمتاخير) ظاهر
بالنسبة الى القسم الثاني من البلاغ وهو البلاغ المالى لا العمل وتفسير البلاغ هنا يحتاج ماساً في تفسيره في كلام المصنف
(قوله وليس يلزمه) أى لانه ليس الخ قوله ان يؤجر غيره (قوله بان يجاء على اقله) أى فان أتم العمل استحق الاجرة والا
قلا (قوله في مال) أى مع مال (قوله فغيره ٣٣٦) مما ليس بمضمون الخ لا يخفى ان المشبه به مضموع المشبه في جهة الحكم

فلا وجه لجعل أحدهما مشبهاً والاخر مشبهاً بقدر (قوله
من بلاغ أو جعل) أراد بالبلاغ
هنا البلاغ المالى (قوله
والصفة) أى الحقيقة وقوله
ولو قال فغيره كقوله غيره
له كان أخضر وظهر
اما الاختصيرة فظاهر وأما
الاطهرية فلا نه لصر في الاحتمال
الثاني أى والمضمون في غير المبلغ
سالم معلوم خلاف المضمون
في المبلغ على شئ في ذاته فصح
التشبيه (قوله وغير ذلك) أى من
انه لا يضمن الشرع أو يجهل
اليمين من الاجرة (قوله وتضمنت
في الاطلاق) قال بعض وتقدم
أن المضمونة مضمونة ببئمة الاجير
ومتعلقة بعينه فان عن الوصى
أحدهما تضمن والا فاحوط
المخوف في الغمة كما يفهم من
كلام التبعي وتضمن من بعض
قضاة قوطية انه كان لا يدفع
المال الا على ان يضمنوا وان
أوصى الميت بالاستتجار في عين

أخذ كذا أنواع الكراف في المبلغ وهو أربع ضمان مضمون ببئمة الاجير وضمان معين
بذاته وبلاغ وجعله وعلى كل حال فثارة يكون مضموناً في السنة وثارة معينها وبأى
في كلامه كل ذلك فأنشأ الى المضمون بقسمه بل بالقسمه بقوله (ص) واجارة ضمان
على بلاغ (ش) أى فضل اجارة ضمان على بلاغ ومعنى الافضلية ان الضمان أحوط
للمستاجر لو جوب الحامدة للاجير فيما اذا لم يتم اصد أو غيره لا يمتنع انهما ككروا اذا
لا يوجب كل لكرهه كل وسواء كانت اجارة الضمان مضمونة ببئمة مثل من يأخذ
كذا في جوفه ويقوم وارثه مقامه وليس يلزمه أو متعلقة بعينه مثل استاجر على ان
تجبره في ويلزمه المبلغ بقسمه عين السنة فيما أو اطلقها كما يأتي في ذلك وقوله على بلاغ أى
بقسمها أى كانت بلاغ جعل بان يجاء على اقله أو بلاغ عن وهى اعطاهما بقسمه
بدأ وعوداً بالعرف أى على بلاغ مالى أو بلاغ على أى على بلاغ فى المال أو بلاغ فى عمل
(ص) فالمضمونة كغيره (ش) أى المضمونة فى المبلغ كغيره فى الكراهة فغيره
يرجع المضمونة وكذا باعتبار النوع أى فالكره المضمون كغيره مما ليس بمضمون
من بلاغ أو جعل فى الاستوافق الكراهة هو محقق فى الزوم وفى كون الفضل له
والضمان عليه والصحة وهو العقد على مال معلوم يملكه ويصرف فيه بجاهل أو غير
ذلك وهذا هو ظاهر العبارة ولو قال فمضمونه كغيره لكان أخضر وأظهر (ص)
وتضمنت فى الاطلاق (ش) يعنى ان الوصى يتعين عليه ان يؤجر عن الميت اجارة ضمان
اذا أطلق فى وصيته بان قال جعالي ولم يعين ضماناً ولا بلاغاً ولا يستاجر بلاغاً لانه تغير
بالمال (ص) كقوات الميت (ش) يعنى ان الميت ان عين الاجير يروى عن احواله فلا
كلام وان لم يصح له ذلك بل أطلقه فانه يتعين على الاجير ان يصرف من ممتلكات الميت
أى التى كان يصرف منه كالحققة للمصرى والمغنى والشاىء والمال لاهل البن الى
آخر ما يأتى ياته (ص) ولها الحساب ان مات (ش) يعنى ان أجبر الضمان اذا مات قبل
استيفاء ما استؤجر عليه كان العقد متعلقاً بعينه أو بذاته وأجبر وارثه من الاتمام
فانه يأخذ من الاجرة بحساب ما سار من المسافة وما بقى على قدر صحتها وهو لم

الاجير وقاله ابن زبير (قوله لانه تغير بالمال) هذا ظاهر فى البلاغ المالى لا العمل (قوله كقوات الميت) أصله وامنها
موات (قوله يعنى ان الميت ان عين للاجير) أى عين بالنسبة للاجير فالمعين له الوصى لا الاجير وقوله بل أطلقه أى أطلق
بالنسبة للاجير فلا شئ ان المطلق له الوصى ولموات فى غير بلد الا أن يكون رفض سكنى بلده والا اعتبر ممتلكات البلد الذى نوى
فيه الاقامة على التام بدولومات فى غير بلد الا فى ممتلكات البلد الذى مات فيه فانه تجب ومفهوم الميت ان ممتلكات الميت المتأجر
الى لا يجب الاجرام منه وهو كذلك وانما يجب فقط وذلك لان المسمى سكنه يستحق الرضا بالجله بفعل الاجير (قوله) فانه
الممتلكات الوقت المضروب للعدل والموضع يقال هذه املاك أهل الشام للموضع الذى يجبر مومن منه (قوله له بالحساب) لسيار

وجزءه غير لينة محدودة أي واستحق الاجرة وهي ثمانية ليلاب... حساب ذلك (قوله وأربعة أخماس الاجرة الخ) أي
 الواقعة بينهما أقله أو أكثره وهذه القيمة الخ هي معزان الألف من الاجرة المحسنة بينهما (قوله وأما في البلاغ الخ) أي إذا ملئت
 الاجرة وقوله قبله بقدر ما أتفق لحذف قدر لكان أحسن أي هما أتفق تأمل وبعبارة ذلك فله النصفة إلى مكان الصد وفي رجوعه
 منه ثم تقول هذا يمكن دخوله في المصنف أي لاجرا الضمان والبلاغ لكن الحساب في أجور الضمان حقيقة وفي أجور البلاغ
 مجاز لأنه لا يحاسب فيما مضى بحسب الصعوبة والسهولة وإنما له بقدر ما أتفق فاستعمل اللفظ في حقيقته ومجازاته انتهى (قوله
 أخطأ عدد) ظاهره أنه معطوف على قوله لرض فيكون من أفراد الصد والظاهر أن جعله من أفراد ما تسع فلذا ترى بعض
 الشراح قال ومثله خطأ العدد (قوله كالوت) أي في أن فمن الاجرة ٣٣٧ بالحساب (قوله أوسد) أي قبل الإصرام أو

بعده (قوله إلا أنه هذا البقاء
 لقابل) أي في الصد في الموت
 ويقتل أي في باب الحج خاصة
 للضرورة اه وهذا في أجور
 الضمان في السنة الأمانة فانه قبل
 يجوز البقاء اقبل في ما مع وجود
 صلة المنع وأما أجور البلاغ
 فليس له البقاء انظر لك (قوله
 ان كان يشق عليه الصبر) كان
 لم يشق لعين البقاء إلا أن يتراضيا
 على الفسخ (تثنية) كلام
 المصنف إذا شق فوات الحج
 والاعتين بالمقام سواء كان العلم
 معينا لا (قوله فلو كان الخ)
 المنع لأنه فسخ ديني دين أي
 فسخ ما دواهم التي صارت في ذمة
 الاجير في منافع السنة التي تقع
 بدلا ليجواز لانها لم يعمل على
 ذلك وان هذا النوع أخف من
 الايات الحقيقية قوله لأنه قبض
 الاجرة على الحج وقدمنا الامر

وأما خوفها لاجتماع المسافة فقد يكون ردها يساوي نصف الصكر اعلم به
 وعكسه فيقال بكم يحكم منه في زمن الاجرة من موضع الاستقبال فان قبل بعشرة قيل
 وبكم يحكم منه من مكان الموت فان قيل في ثمانية فمرد أربعة أخماس الاجرة ان كان قبضها
 بقيت أو قلت بسببه أو فغيره وأخبر أنه ختم ان لم يكن قبضها أو أشار بقوله (ولو يمكن)
 الرد قول ابن حبيب يستحق جميع الاجرة ان مات بعد دخولها قال في توضيحه وضعف
 انتهى وأما في البلاغ فله بقدر ما أتفق ولا شيء في الجعالة والصد بغيره أو وعد أو خطأ
 عدد كالوت واليه أشار بقوله (أو وسد) إلا أنه هذا البقاء كما فاده بقوله (وله البقاء
 لقابل) في العام العين وغيره ولا كلام لسببنا في غير العين وإنما الخسارة هو ان كان
 يشق عليه الصبر وان كان لاستعانة عليه لم تنفسق فانه ابن راشد وان كان العام معينا
 كان القول لمن طلب الفسخ منهما فلا تقاطع في البقاء لقولان (ص) واستؤجر من
 الانتهاء (ش) أي واستؤجر بدل أجور الضمان حيث مات أو مرض حتى فاته الحج
 أو صدوا واختار الفسخ على ما مر من محل الانتهاء لعمل الأول من يكمله كما ذكره س في
 شرحه واعترض بل يسد الاجرا ما من حيث استؤجر كما يشده كلام ح وغير
 واحد وهو الواقع لما يأتي في قوله وقام وارث مقامه الخ ولا يكمل على ما سبق
 انظر شرحنا الكبير (ص) ولا يجوزنا اشتراط كهلدى تمتع عليه (ش) يعني ان
 الاجير اذا لم يهدهى لم يرد في حقه التمتع أو قران لم يشترطه المستأجر أو فساد
 أو قصدى ميقات أو لم يهدهى أو جزا احسب عندها أو خطأ فلا يجوز له اشتراطه
 على المستأجر لانه من الغرر ويقتل ان المعنى ولا يجوز للمستأجر اشتراط هدى تمتع
 ونحوه على الاجير اذا استأجره في ان يصح مقبعا أو فارزا بل الهدى في ذلك على المستأجر
 لا يلزم الى الاجارة لأنه مجهول المصفة والجنس والاجل فهو كبيع مجهول ضم الى

٤٣ في اليه واختاره ابن أبي ذر يمقد بعضهم انه المحدود قوله واستؤجر بدل أجور الضمان
 الخ) هذا ما اقتضاه كلام المصنف وان كان الحكم واحدا من انه مستأجر من الانتهاء إلى اجارة البلاغ (وقل من حيث
 استؤجر) أي من المكان الذي استؤجر به الاجير الثاني بعبارة الخطاب استؤجر من الموضع الذي وصل الاجير الاول
 وهو انقلظ المصنف حيث قال من الانتهاء أي انتهى مسير الاول لا انه مشكل لان انهاء مسير الاول يمكن أن يكون بعد
 المقات فتعني انه يحرم من الذي يصدع له يحرم من المقات فقال قول المصنف واستؤجر من الانتهاء أي انهاء
 السفر أي اذا كان عند المقات أو قبل المقات فاحرم من هذا الكلام لا لتعريفه ولا لتبدل (قوله اذا لم يهدهى)
 أي اذا قدر لزوم هدى لان المراد اذا لم يهدهى بالتعليل المراد قلنا (قوله ولا أجل) أي وهو ما يمتنع في معنى على
 بياض أي وفي محكة

(قوله على هذا اجتماع البيع والاجارة) اى فالمستأجر دفع الدراهم الاجير فعضه فى مقابلة الهنئ وهذا يسع اى فالاجير باع الهنئ للمستأجر (قوله المشهور ان الاجارة على المخرج) اى خلافا لقول ابن المطار لا تصح للهل (قوله على متعلق قوله وفضل المخرج) اى الذى هو قوله على غزو وهذا يحسب الظاهر والا فحقبة المعطوف هو قوله تعين المخرج والمطوف عليه هو قوله مخرج (قوله على المبالغ) هى ما تقدم قوله على المبالغ لكن يلزم على ذلك الفصل بين المتعاطفين (قوله وعلى الجملة) لا يخفى ان هذه اجارة بلاغ نفعي عنها قوله واجارة ضمان على بلاغ قطعالان قوله على بلاغ اى يسمي اى بلاغ عن أو بلاغ مع لكن نص عليه التلا فيقول منها ومن تصورهما فى باب المخرج لان دخولهما فى البلاغ حتى (قوله للبهالة) اى التى فى الجملة لانه لا يدري هل يوفى أم لا لكون العمل ليس بلازم ٢٢٨ (قوله وفضل عام معين على عام مطلق) اى انه احوط من المطابق لاحتمال

موت الاجير وتباد المال من يده

والاجارة قاله فى العار اذا مالوا انضبط مسفة وأجل لاجاز ضمه على هذا اجتماع البيع والاجارة فالضمير فى قوله على الاول يعود على المستأجر وعلى الثاني يعود على الاجير وكلام المؤلف فى اجارة الضمان واما البلاغ فبأى الكلام على ذمه عند قوله وفى هدى وقد به لم يتعمد وجهها (ص) وضع ان لم يعين العام وتعين الاول (ش) المشهور ان الاجارة على المخرج صحيحة وان لم يعين المخرج العام الذى يصح عنه فيه اجير وسينتهي تعين العام الاول فان لم يصح فيه فقيما بعدد ما يأتى بالتأخير حيث تعمد ذلك (ص) وعلى عام مطلق (ش) اى وصح اى ضاع على عام مطلق وكل ايقاع المخرج فيه الى الاجير وتسمى مقاطعة واجارة ضمان وعلى هذا فليس بشكر اربع قوله وضع ان لم يعين العام لان حاصل كلام ابن بشار ان السنة تكون معينة ومطلقة ومقاطعة الى معينة الاجير فالمطلقة هى قوله وضع ان لم يعين العام والمقاطعة هذه وعطفه الشارح قرارا من التكرار على متعلق قوله وفضل فقال اى وفضل تعين العام على عام مطلق وقيل فيها بعدد كذلك فقال اى وفضل الضمان على البلاغ وعلى الجملة لا يجهل انه اى ان يستأجر على انه ان وفى بالمخرج كل ما يبيع ما دخل عليه والا فلا حتى له تبيع الشارح (٥) فى شرحه ونسبه اى وفضل عام معين على عام مطلق وفضلت الاجارة بجميع أنواعها على الجملة بجميع أنواعها احسن للمستأجر واحوط لاعمى ان توجها كقراذ لا توجب لها كمالا (ص) وجع على ما فهم وجع ان وقديته ومضى (ش) يعنى ان اجير الضمان أو البلاغ يجب عليه ان يبيع على ما فهم من حال الموصى من ركوب محمل ومقرب وجاه وضمرها واذا وفى الاجير بما اخذ منه فقد جنى على المال والحكم انه يمشى بقوله ومضى اعطاه للعكم ويحفل ان يعطى على وقديته ومضى (ش) يعنى ان وفى به وجع ان شئ وبعبارة اخرى جنى بالتون فيكون ضامنا له ونسبة جنى بالباء فاسفة لانه لا يلزمه ذلك ومضى معطوف على وقديته وان وقديته ومضى تفيد جنى فهو بيان لوضع المسئلة لسان الحكم خلافا للشارح لان منسبه لا يسلط الطلب عنه لانه على خلاف غرض الميت لان المؤلف قال

(قوله اى وجع ان وقديته) اى اغواهم ان حتى ظاهره انه يأتى ثمن انما يجر دوقا الدين وانما آخر ان مضى وان وجع كان يمكن ان يكون قد فوجعه العطف مع ان الظاهر انه اثم واحد هذا اذا تعذر اخذ المال من أبواب الدون والافلا فباظهار (قوله فاسدة) لانه لا يلزمه ذلك فيه اشارة الى انه على قرا مسمى يكون بيان الحكم ثم على هذه السخنة يكون قوله ومضى معطوفا على قوله وقديته اى ان وفى به ومضى فليزله الخباية لاجل ان يبيعها كما ا قوله اى ان وفى به) مرتبط بقوله جنى بالتون بيان المسئلة (قوله خلافا للشارح) اى فكللام الشارح المقتداه اذا مضى فى المطالب الذى هو معنى العبارة الاولى فوفيه فلو بعد اذ كان العلم بمعارفات انقضت الاجارة ويرجع عليه ما اخذته ولو وجع بعد ذلك راو كان كان ضمير تعين عليه ان ما فهم من المخرج عن الميت من ركوب مقرب وغيره ولا يمكن شئيه فان لم يرجع كذلك يرجع عليه بما اخذته واعطى

والحكم انه يمشى ضعيف

لاهل الميت وكذا غلبت التفصيل المذكور فيما اذا اطلع عليه بعد الوفاة وقبل المني حيث فهم من الميت خلاف المني وانظر
 حال الحكم اذا اشتهر من الميت شي واسحق ان يكون مافعله بخلافه اذ ما وافقوا الظاهر لا يرجع عليه بشي وهذا اذا لم
 يجر العرف بشي والا لعل به لانه بمنزلة الشرط (قوله عطاء) اي ذات اعطاء الخ ففهم منه انه لا يدين الاعطاء للقول وانما اذا دخل
 منه على ان يتفق على نفسه كل النفقة وبعضها من عند غير مرجع عا تنقأ انه لا يكون بلا غايأزاد وهو كذلك اذ من سلف واجارة
 وسلف برتعا فلا تصح تلك الاجارة (تنبيه) وظاهر كلامه انه يراه ٢٢٩ فيا ينقعه العرف اي بما قاله الخطاب قوله

بالعرف هذا بعد الوقوع واما اولاً
 فينبغي ان يبين النفقة واليه يشير
 الشارح بقوله وتكون تلك
 النفقة الخ واعلم ان المراد بالعرف
 ما لا يله منه مما يحل له كافي
 الشارح وفي الخطاب انه يتفق
 نفقة مثله (قوله عرفاً اي معروفاً)
 اي احساناً وقوله والعرف اي
 الاسم اي وحديث كان ما خرداً
 من الاعراف فالمراد به ما اعترف
 به فهو عين قولها والعرف عرف
 الناس (قوله معمول لشرط
 مقدر) اي يتعلق بجواب شرط
 مقدر (قوله ليس من اجراء اجارة
 البلاغ) هذا هو المار به بقوله
 بعد لا يسلح جعله عطفاً على الخ
 (قوله لانه يقتضي الخ) ويقتضي
 انه اذا عين الرجوع ما يصرفه
 في الهبسي والقدية انما ينقعه
 ذلك اذا لم يتعمد موجهه وليس
 كذلك انفق هذه اللفظة ترجع به
 وان تعمد موجهه والتفصيل
 انما هو عند عدم اشتراط الرجوع
 والمراد بتعمد موجهه ما فعله
 اختياراً لانه له عند العذر كالا كراه

ويج على ما فهم في عام آخر او يدفع المال (ص) والبلاغ اعطاء ما ينقعه (ش) يعني
 ان اجارة البلاغ هي ان يعطى المستاجر بكسر الميم قدر ما من المال للاجير يتفق منه
 على نفسه ذهاباً وبائناً واذ يرجع ربحاً فاضل من النفقة يرد الشاب ايضا التي اشتراها من
 الاجرة وهذا معنى قوله (بدا وعودا) وهذا منصوبان على الظرفية وتكون تلك
 النفقة بالعرف فلا يوسع حكماً ولا يمتنع قليلا بل بين ذلك قواما واليه اشارة قوله
 (بالعرف) وهو ضد التكريه يقال قدأ ولاه عرفاً اي معروفاً والعرف اي ايضا الاسم من
 الاحتراف والعرف عرف الناس (ص) وفي هدي وقدية لم يتعمد موجهه (ش)
 معطوفان على ما قد ر معمول لشرط مقدر اي وان لم يكفه ما أخذ من رجوع عا تنقعه فيما
 يحتاج اليه وفي هدي وقدية لم يتعمد موجهه اي سبها وتقدير الشرط لا يضمنه فان
 هذا ليس من اجراء اجارة البلاغ هي هو اعطاه ما ينقعه بدأ وعودا بالعرف ولا يصح جعله
 عطفاً على مقدر متعلق بقوله ينقعه اي اعطاه ما ينقعه على نفسه وفي هدي وقدية
 لم يتعمد موجهه كما ذكره تحت لا يقتضي ان من جعله مسمى البلاغ ما يصرفه في
 الهدى والقدية بالشرط المذكور وليس كذلك ومفهوم قوله لم يتعمد موجهه ما
 لم يفعلها اختياراً بان فعلها ما ساء او مضراً انه لو تعمد موجهه ما بان فعلها مختاراً
 لا يرجع بذلك (ص) ويرجع عليه بالعرف (ش) يعني ان اجارة البلاغ هي اعطاه ما ينقعه
 الاجير في ذهابه الى الميت الله الاحرام وفي اياه منه بالعرف فلو اتفق الاجير غير العرف
 فانه يرجع عليه بما اراد على العرف والمراد بالسرف ما لا يليق به الا ما لا يليق بحال
 الموصى (ص) واسفر ان فرغ (ش) الضمير في استقر يرجع لاجير البلاغ والمعنى ان اجير
 البلاغ اذا فرغت نفقته قبل الاحرام او بعده سواء كان العام معيناً ام لا فانه يسقر على
 ما هو عليه الى تمام الحج ويرجع عا تنقعه من عنده على من استأجره لاهل الموصى لانه
 من شرط بقر اجارة الضمان لان الموصى بالبلاغ في بقية ثلثه (ص) او احرم مرض
 (ش) اي او احرم اجير البلاغ ومرض او صدقاً فانه لخطا عدد بعد اسراره فانه يسقر
 وهذا اذا كان العام غير معين في الامور الثلاثة والافتقار فيه الاجارة في الامور
 الثلاثة وتسقط اجرة من مستاجر ومفهوم من كلام المؤلف انه لو مرض قبل الاحرام

حتى ثبتت عليه التعمد فالتعمد (قوله وليس كذلك) يقول لا مانع من ذلك الا ان يكون الشارح نظراً الى اصطلاحه (قوله
 ويرجع عا تنقعه الخ) قال الشيخ سالم اعطاه ما ينقعه بدأ وعودا بالبلاغ يجوز اخذها قبل ما يكفيه (قوله وتسقط اجرة عن مستأجره)
 اي من مستأجره لانه يمكنه العمل حيث كان واما المريض ومن فاته الحج فها وان لم يكن ما التلحل حتى ذهب الى مكة لتلحل
 حرة فان العام الذي اشترطه عليه ذهب وانما اتى بالحق انه فيما يتصلان به من الاحرام فكان ذلك مصيبة وقعت بهما قال معناه
 القسبي والشارح ان جسد ملحق كالمريض وسبب وجبت النفقة في مال الميت فاعلم ان قدما كان يصرفه والرائد لو ادى مال نفسه
 صرح به عند فسخ مرض قبل الاحرام ولا فرق بينهما (قوله ومفهوم من المصنف انه لو مرض قبل الاحرام

حتى فاته الحج (ولافرق في ذلك بين العام المعين وغيره ما تفصيل النفي في المصنف مع الشارح انهم لو فعلوا اذ امر من بعد الاحرام
 لافرق بين المعين وغيره شخصنا (قوله وله النفقة في اقامته مرضا) اي اذا لم يمكنه الرجوع في تلك الحالة وامالوا اقامه مرضا
 ويمكنه الرجوع في تلك الحالة فانه لا نفقة له في حالة المرض بل في حالة الرجوع (قوله وان شاعت قبله رجوع) اي اذ علم ان ذلك قبله
 ومحل الرجوع لا ان يمكنه الرجوع فستقر الى ان يصل الى المكان مستعقب (قوله اي حيث لم يوص بالبلاغ) اي وان شاعت
 قبله رجوع وليس على الورثة اي حيث لم يوص بالبلاغ اي يوفى من المسئلة انه الجارية بلاغ فكلام المصنف في اجارة بلاغ بدون
 وسبق من الميت (قوله اي حيث لم يوص بالبلاغ) والى هذا القيد اشوا المصنف بقوله الا ان يوص بالبلاغ (قوله فانه ابن القاسم)
 راجع لقوله وليس الخ اي وليس على الورثة ان يجمعوا غيره اذا كان الخ فانه ابن القاسم خلا فلا تنبيه (قوله ورواه ابن القاسم)
 ومقابله انه اعلى الاجم وهو لابن حبيب ٤٠ فقول الشارح وهو احسن اي من كلام ابن حبيب المذكور (قوله الا ان تكون

الخ) حتى فاته الحج يرجع له النفقة في اقامته مرضا ورجوعه لا في ذهابه الى مكة فانه
 التقى نقلة ابن الحسن (ص) وان شاعت قبله رجوع (ش) اي وان شاعت النفقة قبل
 الاحرام رجوع ان لم يمكنه من شرط والا قبل ولا ضمان عليه والقول قوله يمينه في
 الضياع تعذرا لاشهاد عليه وسواء اظهر في مكانه او بعد رجوعه وليس على الورثة ان
 يجمعوا غيره اذا كان في الثلث فله اي حيث لم يوص بالبلاغ فانه ابن القاسم فان تعادى
 بعد التلف فله نفقة في ذهابه ورجوعه الى موضع التلف وعلى المستاجر من موضع
 الضياع لانه اوقعه فيه ورواه ابن القاسم ابن يونس وهو احسن انتهى الا ان تكون
 الاجارة على ان تقتضي من الثلث يرجع في باقيه (ص) ولا نفقة على اجمروا (ش) اي والا
 بان حصل الضياع لثقة اجرة البلاغ بعد اجرامه بالمج أو الفراق مطلقا فانه تعادى على
 اجرامه اذ المالج لا يرضى ونفقة في غداية ورجوعه على اى استاجر ولا يعطى فراقا
 اجارة العثمان ولو كان الميت مال على مذهب المدونة واذا شاعت قبل الاحرام وتبينه
 الضياع ينفقه فهو عزلة ما اذا شاعت بعده وبهذا اظهر ان الفراق ليس كالضياع لان
 الفراق مضمحل عليه واشار بقوله (الا ان يوصي بالبلاغ) اي بنية ثلثه ولو قسم
 الى ان الميت اذا وصى ان يبيع عنه على البلاغ فان النفقة تكون في بقية الثلث ان لم
 يقسم بل ولو قسم على المشهور (ص) واير ان تقدم على عام الشرط (ش) يعني لو اشترط
 المستاجر يكسر الجيم على الاجور ان يبيع عنه في عام يبيع عنه في عام قبل ذلك العام
 فانه يجزئ عن المستاجر لانه من باب تعجيل دين فيجبره على اقتضائه مع انه لا ينفق في
 تعيين الموسم الارادة التوسعة عليه اي في زمن فعل ما سطر عليه فتأخيره حتى لا

هذا القيد ذكره البعض
 مرتبطا بقول المصنف وان
 شاعت قبله رجوع اي وله النفقة
 في رجوعه الا ان تكون الاجارة
 على ان تقتضي من الثلث يرجع في
 باقيه فان كان المدفوع اليه اولا
 جميع الثلث وعليه راضو فلا
 شيء عليهم ومعنى هذا القيد الا
 ان يوصي بالبلاغ فهو مكرور مع
 قوة سابقا اي حيث لم يوص
 بالبلاغ فبينا (قوله الا ان يوصي
 بالبلاغ) بان مقدم فعل ان قوله
 ان يوصي بالبلاغ يرجع لقوله
 وان شاعت قبله رجوع وقوله
 والنفقة على اجمروا (قوله في)
 بقية الثلث) فان لم يرضى عنه
 فعل المالك وصى وغيره ما لم يرض
 في العقد هذا جميع ما وصي به
 الميت ليس لتمام اجرة غيره فله
 اجرة تعاقبه (قوله بل ولو قسم الخ)

وداعلى من يقول انه اذا قسم وليس على الورثة ان يجمعوا غيره والحاصل ان محل الرجوع قبل الاحرام والنفقة على
 الاجم بعد ان لم يوص بالبلاغ فاذا وصى بالبلاغ في بقية ثلثه هذا لم يقسم بل ولو قسم رداعلى من يقول انه اذا وصى
 بالبلاغ ثم قسم الثلث وشاعت قبله فانه يرجع هذا ما يوضح من عبارة بهرام واما اذا حصل الضياع بعد الاحرام وقتنا تعادى
 وقد كان وصى بالبلاغ وقد قسم الثلث قبل يظهر من النقل ما يقتل ذلك القائل والخلاف في هذه المسئلة يخرج فقد قال ابن
 رشد في البيان فان كان قد قسم فعلى الخلاف فين اوصى بشراء عيتم ثلثه فاستترى ولم يتعد العتق حتى مات العبد وقد
 اقتسمت الورثة المال فقد قل يشترى عبد آخر من بقية الثلث وهو ظاهر ما في المدونة وقيل لا قال بهرام وانظر كيف خرج
 الخلاف من مسئلة الوصية بالعتق وكلام الشيخ يوهن ان الخلاف منه وص انتهى (قوله الارادة الخ) لا يعني ان هذا يقتضى انه
 يجوز التقديم على عام الشرط ايدام وقدره بعض الشيوخ على الكراهة ايدام اخذ من قول المصنف اجروا وقوله مقدم عدم
 الاجراء ان اخر عام الشرط كما يقبله قوله فوضعه ثم رد على قوله الارادة التوسعة اليه فديكون غرضه الحج في وقفة الجملة

(قوله ككون وقتها بالجمعة) كيف يعلم كون الوقت بالجمعة في سنت معينة من السنين المستقبلية (قوله يقسطها من الاجرة) ومنعهم لما شاءوا سوا ذلك العذر لا يرفعهم من المنصف انه لا يرجع لياتي بها ٣٤١ (قوله ان خالف القرآن في العام المعين

فتركونه بغيره) ان شاءوا ان يتركوا الاجزاء ولو كان العام الذي عينه له فيه فرض ككون وقتها بالجمعة فان قيل لاشك ان الفرض لا يسقط عن حج عنه فله في الاجزاء من الميت قلنا معناه بان جمعة الاجزاء التزمه ليستحق الاجرة (ص) اترك الزيادة ورجع يقسطها (ش) يعني ان الاجرة على الحج اذا ترك الزيادة أي زيارة النبي عليه الصلاة والسلام أو العمرة المشتركتين عليه بعد الحج أي أو المعتادين فان استأجر يرجع على الاجرة يقسطها من الاجرة يصنع به ما شاء فقول هو ورجع الحج بيان للحكم أي والحكم انه يرجع يقسطها أي الزيادة ومثلها العمرة (ص) أو خالف افرادا لغيره ان لم يشترط الميت والا فلا (ش) عطف على قوله قد علم أي ان الوارث اذا شرط على الاجرة ان يرجع عن الميت مفردا خالف الاجرة ورجع عن الميت فانها أو مقترنا فان الحج يجزئ عن الميت في المستقبل وان كان المشروط للانفراد على الاجرة هو الميت خالف الاجرة ورجع أو تمتع فان ذلك لا يجزئ عن الميت ابن عبد السلام وتنسخ الاجرة ان خالف الى قرآن في العام المعين وغيره وان خالف قطع أعاد ان لم يعين العام وانما أجر المتع والقرآن عن الافراد حدث لم يشترط الميت لاشك انهما على الافراد وانما لم يجزئ بحيث اشترطه الميت لانه انما يشترطه لتعلق فرضه بفعل غيره كفضل غيره ما وقع عليه العقد (ص) كتبع بقرآن أو عكسه أو بها افراد (ش) أي وكذلك لا يجزئ الحج عن الميت اذا شرط على الاجرة ان يرجع عنه مقترنا خالف ورجع فانها لانه أتى بفعل العقود عليه وكذلك لو شرط عليه القران خالف ورجع مقترنا لانه أتى بفعل العقود عليه وسواء كان المشروط ذلك في هذه الاربع هو الميت أو الوصي فالتمس به في قوله والا فلا ولهذا صرح بمفهوم الشرط ليشبهه المسائل المذكورة فان قيل لاشك ان الافراد عندنا أفضل من المتع والقرآن فلم يجزئ عنهما قلت الاجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته ولا يطرأ الى كونه مقضوا بالنسبة لغيره اولا والواستوى يرجع على العمرة فان الحج لا يجزئ (ص) أو مقترنا شرط (ش) معمول للمعسر محمد بن معطوف على تمتع أي أو كذا التمتع مقترنا بشرط وفيه ضعف لان المصدر لا يعمل بمحذوف أي اذا شرط عليه الاسرار من مقابلته خالف بان أحرم من مقرات آخره وتجاوز المقرات المشترط حلالا ثم أحرم به مقراته لا يجزئ وما اذا أحرم قبله فانه يجزئ كما قلناه مستدلنا به على وجهه وانما لم يجزئ فان كان العام معيناً وفان رد المال والارجاع أحرم منه ومثل الشرط ما اذا التعمين في حالة الاطلاق كما استظهر بعض (ص) وقضت ان عين العام (ش) أي اذا قلنا بعدم الايراد في المسائل السابقة فان الاجارة تنسخ بشرط ان يكون العام معيناً وقوله (أو عدم) معطوف على مقدراً أي اذا حصلت المخالفة أو عدم أي الحج بان لم يأت به من غيره وان الاجارة تنسخ ويحتمل ان يكون

ولم يكن المشروط المنسب قوله وفيه ضعف (الح) العلة تنسخ المنع لا الضيف (قوله ومثل الشرط ما اذا التعمين في حالة الاطلاق) أي فيكون قول المصنف شرطاً على حقيقة أو سكا (قوله لمثل السابقة) وهي التمتع عن الافراد والقرآن عن الافراد والتعمين من القران والقرآن عن التمتع الى آخره ما تقدم (قوله اذا حصلت المخالفة أو عدم) نفي كل حال بالعالم معين

(قوله كاتماستئين) والعام معين (قوله وبالواو يفسد واحدة) حل عليها جميع بقوله وفسخت الأجزاء من العام وعدم
الجميع فيه بان لجميع الاجزاء أو فاته الجميع أو فسده أو فاته واحدة لا تنفسح سواء كان العام معينا أم لا بل بغير الواو في الصبر القابل
للمنفذ انه اذا تعلق الجميع بغير الواو أو فسده فان الأجزاء لا تنفسح سواء كان العام معينا أم لا بل بغير الواو في الصبر القابل
وفي التفسير وفي ما عدا ذلك فان الأجزاء تنفسح وحل وجهه تغيير الواو في هاتين الصورتين قصد التشديد على الانحصار
اجتزاه الظهور على ما لا يخفى انهما وان كانت مسئلة واحدة لانها تصح مسائل غوي أو الواو موقوفة أو (قوله والمعنى ان المستأجر
يكسر الجميع اذا اشترط الخ) الاول ان ٣٤٢ يقول بمعنى ان الميت اذا اشترط الاندخال كما هو ظاهر عما تقدم (قوله فان

الأجزاء تنفسح لاتبانه بغيرها
اشترط عليه) وكذا اذا اشترط
عليه الميت والمستأجر فقرته
فان الأجزاء تنفسح لاتبانه بغير
ما اشترط عليه ممتنهما اذا اشترط
عليه القرائن أو التمتع فافرد فانه
يخسف أيضا الا ان جميع تفرق
هذه الصورة لان من خالف التمتع
فافرد عدل أو ظاهر فلا وجه
للتفسيق (قوله لو أعاد ان تمتع) تقدم
الفرق بين القرائن والتمتع (قوله
أو صبرته لنفسه) معطوف على
قوله لو قرن آخر القرض ان العام
غير معين أي فيفسخ ان كان
العام غير معين وأولى اذا كان
معينا (قوله أو صبرته) أي صرف
الأفعال والأفلاح لا يلزم
(قوله لم يجز عن واحد منهما)
أي أو مال أو أحم الاجمع عن نفسه
وتفعل الجميع عن نفسه فظاهر انه
لا شك في الاجراء وبغايته انه فعل
أمر امره ما وجد قال المصنف
وصح بالخبر كراهة شيءنا عبد الله

(قوله كعدا من شرط عليه الأجزاء أو التمتع فقرن) لا يخفى ان العداء انما يظهر فيما اذا خالف من افراد القرائن
بأنما من جميع اقران فالعداء انما يظهر لاختلاف صورة الفعل ظاهر أو الحكم في الأصل ليس بخصوص وانما هو استظهار من
الحطاب ووجه العداء في القرائن ان القرائن لا يبرع لثبته ولا يمكن الاطلاع عليها فقيد مودة ثانية بخلاف التمتع وقد
تقدم ذلك (قوله مرتبط بقوله) ووجه ذلك ان كلام المقلين متعلق بالخالف (قوله يصر من محله) أي ببلده وقوله في القابل
أي في العام القابل والمراد يصر من المقات في حال كونه آتيا من محله وليس المراد ان يصر من يبلده فلو قال يصر من يبلده
لكان أحسن ويدل على ما قلنا نضر المدونة مع من تكلم عليه (قوله فن قال يصر من محله في غير الغن) أي يصر من ممتلكاته حال
كونه يتيما بلده في غير المعين يقول يرجع المبيعات في المعين واعلم ان ما قاله شارحنا من ان المتأخر خلافه وهو ما حل به

الطبيعي كما تأدونه له ونسبه بعد ان ذكر النقل اذا علم هذا فالجواب ان التأويل في كلام المصنف انما هما اذا احرم من المباحات
بعد ان اعترض من نفسه في اشتراط وجوه في غير المعين الى موضوع الاستفاد ففسخ في المعين ومن لم يشترط وجوهه اليه اجراءه
احرامه من المباحات ولا تنصيح اما اذا احرم من مكته فيفتقان على الفسخ في المعين وعلى عدمه في غيره انتهى وهو وجهه في ذاته
ايضا في ينقطع التلزم عن كون النقل بقوله (قوله انظر) زاد في له وعلى الاثر ان كان كالاعتناء من نفسه في أشهر المباح فهو
مفتق والزم في ماله لعملة طالسند وقاخر المذهب انه لا يرجع عليه بشئ الا دخل في ذلك من نقص التمتع وعن الترتيب لوقيل
يرجع عليه بتدرا من نقص ما بعد انتهى (قوله يعني ان الشخص الصبي البدن المستطيع) اشار الى ان في العبارة حذف صفة
وهو الاستطاعة ولان قول المراد بالصبي المستطيع وان كان مريضاً صريحاً جوازه (قوله في ان يصح عنه حجة الاسلام) أي
ولو على القول بالترادف لخلاف القول وان يحل المتع اذا وقع باجره او لا فهو معروف وقوله حسن فانه في شرح العمدة ومحل كونه
حسناً حيث لم يكن المتطوع مستطيعاً وبأيه والا كره كما اشار له المصنف بقوله كبد الختم ان يحشى نت وهذا اجوابه وله ان
نقل الخطاب والشيخ سالم عن شرح العمدة وقوله ان هذا كل يعني المنع والكره اخذت وقع العقد باجره وان كان فيه حسن
لانه فعل معروف غير ظاهر لان الخلاف في قبول النيابة وعدمه مسروق باجره او لا فاقبال انتهى (قوله وسقوط) الواو يعني
مع (قوله وسقوط الفرض) فيه فلهذا هو يقتضي تخصيص النيابة بالفرض ٣٤٣ وايضا المذهب ان الفرض لا يسقط عنه

وقوله في الاستتابة انها جواز
القول عن المستتب فيه نظر
ايضا لا فصل منه وان ارد
فصل الانسان وهو العقد بقوله
مع انها غير خاصة بالجواز اذ
تكون ممنوعة كما قال المصنف
انتهى الا ان يقال من معنى
والاحسن حذف الجواز يقول
صديقه قل من آخر حيث لا
يسقط الطلب عنه كالفتا ونفس
النيابة يصدور عن رجل آخر حيث
يسقط الطلب عنه واعتراضه
بقوله وايضا الفرض لا يصح هذا
لا يتوجه لان مراده تفسير النيابة

في المعين ومن قال يرجع لمباحات يقول الفسخ في المعين ومحلها في المعين اذا وجب واحرم
بالحج من المباحات واما لو احرم به من مكته فاتفق فيه على الفسخ وظاهر كلام المؤلف ان
التأويلين منه ومان في المعين وليس كذلك فكان ينبغي ان يذكر الاصل والمخرج جميعا
الظرح (ص) ومنع استتابة جميع في فرض (ش) يعني ان الشخص الصبي
البدن المستطيع للحج لا يجوز ان يذن لاحد ويستتبه في ان يصح عنه حجة الاسلام
فقوله استتابة جميع مصدر مضارع لغاءه والفرق بين الاستتابة والنيابة ان النيابة وقوع
الحج عن المحجوب عنه وسقوط الفرض عنه ومعنى الاستتابة جواز الفعل من الغير فقط
وبدله الغير المستتب والاصل فيها منع ان لا يكون محصيا وقد صرح ابن عرفة انه لا يكون
محصيا وكان الاولى ان يقول ولا يصح استتابة جميع في فرض (ص) والا كره (ش)
أي او الابان كان غير صحيح في فرض او كان في حج نقل او في عمرة كره ولو محصيا فيما شبهه
في الا كره قوله لا محصيا متعلق به عن غيره) أي بكره المستطيع ان يبدأ
بالحج عن غيره قبل ان يفعل هو أي بغيا بجره قبل قوله (واجابة نفسه) أي ذكره اجابة

في ذاتها ينقطع التلزم عن الواقع ان قوله وسقوطه نصم قراءته بالفرض مقول لاعمه وتفسير قراءته بالفرض عطف على وقوعه وفي
العبارة حذف والتقدير ذات وقوع الخ وذات سقوط الخ (قوله الا كره) ولو على التورية وعلى الكراهة اذا كانت الاستتابة
باجرة او بغيا هو بدأ المستطيع عن غيره كما اشار له المصنف بقوله كبد مستطيع الخ وقد تقدم الكلام فيه قوله بان كان
غير صحيح في فرض) اعترض بان العاجل لا فرضية عليه واذا كان كذلك فلا دخل تحت والامام اذا كان غير صحيح في فرض الا ان
مراد الفرض ما كان واجبا بطريق الاصناف ان كان ساقطا لا ضعف ثم لا يدخل تحت والامام اذا كان مريضاً صريحاً جوازه فانه
يحرم في حقه لا يكره وقد تقدم جوابه والاولى ان يقول والابان كان غير صحيح في فرض او نقل او عمرة او كان محصيا في نقل او عمرة
كره والمفقد ان غير الصحيح في الفرض حرام زواني سانه (قوله كبد مستطيع) يفهم منه ان تطوع مستطيع عن شخص بعد
يسقط الفرض عن ذلك المتطوع لا يكره حيث كان يغيا بجره ومفهوم مستطيع ان غير المستطيع حيث تكلفه لا يكره اذا
كان بغيا بجره وقوله به متعلق بدعائه في الحج وهو شامل لما اذا كان من حج عنه بصروا وغيره ان يحشى نت قال
قوله كبد مستطيع غير آت على للشخص ومن منع النيابة وعدم محصيا لاجن الضمن ولا عن المريض ولا على القول بجوازها
اذ لم يصرح عليه ولا على ما ذكر من التكرار اهمل ما فيه والا كره مطلقا بانما اذا امتنع عن جواز الوصية فهو واشارة
لقوله وان اوصى ان يصح عنه ان ينفذ في حج عنه من قدح احيى الى وغيره لا بالجابي انتهى (قوله واجابة نفسه)

فك هذا فنعاده ما نص الشارع على جواز كالأذان ومع الصلاة وتعليم القرآن انتهى (قوله مراعاة الخلاف) أي القول
 الشاذ والأحسن أن يقول وعلى الأول فيلزم مراعاة القول الثاني وأولى في لزوم على القول بالجواز بل المكروه يضع الحكم
 فيه بالزوم ولو لم يراع القول بالجواز اقتديره (تنبيه) ه محل كون الجارة النفس مكروهة إذا كان المقدم جانب المستاجر
 مكروهة فإن كان متوجها لا تكون الجارة مكروهة إذ لا يتصور كون المقدم جانب مكروهة ومن جانبها ما (قوله
 وافهم جواز الطاهر) هذا مفهوما مستطوع فالأولى تقديمه (قوله وهو مذهب المدونة) ظاهره أن الخلاف في الوصية
 المكروهة وقد تبيح الخطاب في ذلك فقد قال يعني إذا قلنا أن الاستنابة في الحج مكروهة على المشهور فإن الميت إذا وصى أن
 يخرج عنه فإن الوصية تنفذ على المشهور وهو مذهب المدونة وقال ابن كثة لا تنفذ الوصية لأن الوصية لا تتبع المنوع قال
 ويصرف القدر الموصى به في الهدايا انتهى فإذا علم ذلك فأنظر المضال فإنه يعمل بما جرى فقيدان الخلاف في الاستنابة
 الضرمة لا المكروهة فكلما للخطاب والشارح مشكل ولكن الأشكال أعجابه من المصنف وذلك أن ابن الحاجب قد قال ولا
 استنابة للمعبر على المشهور ثالثها ٤٤ يجوز في الوفاء انتهى والقول الثاني الجواز مطلقا كما صرح به في التوضيح

فأما قول محل قوله ولو استنابة
 المعبر على المشهور على الكراهة
 ولكن الصحيح أن المراد الحرمة
 ثم قال ابن الحاجب وتنفيذ
 الوصية به على المشهور قال
 المصنف وإذا فرضنا على المشهور
 من عدم إجازة النيابة فأوصى
 بذلك فالشهور تنفذ وصيته
 مراعاة للخلاف وقال ابن كثة
 لا تنفذ وصيته لأن الوصية لا تتبع
 المنوع انتهى (قوله وقال يجمع
 به) الواو نا لصل واللفظ
 وهذا إذا أشبه أن يكون ما وصى
 به يجمع به أكثر من واحدة وأما
 إذا أشبه أن يجمع به واحدة فإنه
 يرجع الباقي ميراثا ولو قدر أن

نفسه في عمل فهو هو أم محله كان مستطوعا أم غيره لقول مالك لا يؤجر الرجل
 نفسه في عمل إلا بالخطب وسوق الأبل أحب إلى من أن يعمل لله علة جارة وهو هذا
 الميراث يلفظ أن أحدا منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع من أحد ولا أن
 فيه والشاذ جواز وكأه رأى أن ذلك من التعاون على الطاعة وعلى كلا القولين يلزمه أن
 وقعت مراعاة الخلاف وانهم جواز المعبر وهو كذلك وكلام المؤلف سبق على القول
 بأن الحج على التراخي والأحرم (من) وتعدت الوصية به من الثلث (ش) يعني أن من
 أوصى أن يجمع عنه فإن وصيته تنفذ من الثلث وإن كانت مكروهة على المشهور وهو
 مذهب المدونة ضرورة وأوغر وغيره والصبر في به للبحر المكروه ويقع منه أنها لا تنفذ
 بالمنوع (ص) ويجمع يجمع أن وسع وقال يجمع به لانه (ش) يعني أن من أوصى أن
 يجمع عنه يجمع ثلثه أو عينه أو ما قال يجمع به هذا يعني فإنه يجمع بذلك يجمع متعددة حتى
 يستوصي بجمع الثلث أن كان ذلك المال أو الثلث يجمع بجمع متعددة أو ما قال جوا
 حتى من ثلثي فإنه يجمع عنه جمة واحدة ولا يزاد عليها لأن من التبعيض (ص) والأفريان
 (ش) أي وإن لم يسمع الثلث أو المال المحسنى واحدة أو قصر عن ثلثه فافقوا أو قال
 منه وسع أو يدينان القاضر والباقي يرجع ميراثا (ص) كوجوده باق أو نطوع غير
 وهل إلا أن يقول يجمع حتى يكذا خفي أو يلا (ش) تشبيه في رجوع الباقي ميراثا أي

يجمع به أكثر من واحد فلو جرد من يؤجر باق (قوله أو عين مالا) الأولى حذف هذه العبارة لأن هذه مستأنى في قوله إذا
 كوجوده باق وهو محل التأويلين الأثنين وليس في هذا تأويل لأن (قوله كوجوده باق) رجعه شارحا بما جرى لما إذا وصى
 الموصى قدر ما وجد من يجمع عنه باق ولما إذا قال جوارعي بثاني جمة واحدة وقصر مقبرة على الأولى فقط وهو المناسب لكون
 التأويلين قاصرين عليه (قوله أو نطوع غير) هذا في المستثنى وصيته بثلثه وصيته بقدره من ماله (قوله وهل إلا أن
 يقول الخ) رجعه شارحا له ثلثين والموافق للثقل ترجيعه للأولى وهي وجوده باق دون الثانية التي هي أو نطوع الخ فكان
 ينبغي تأخير قوله أو نطوع غير عنه لتبطل التأويلان مجملهما على كلام شارحنا من ترجيعه المثلثين فنقول أمالي الأولى
 قواض أو أمالي الثانية فتقول فالتأويل الأول منهما أنه إذا وجد من سطوع عنه جمة فإن يجمع المال يرجع ميراثا والتأويل
 الثاني منهما إذا وجد من سطوع عنه جمة حيث كان يبيع المال جمة واحدة فإن المال يرجع ميراثا أيضا فإن كان يبيع جنتين
 أو أكثر وجد من سطوع عنه بقدر ما يبيع المال فإنه يرجع جميع المال ميراثا أيضا وإن وجد من سطوع عنه بعض ما يبيع
 المال كالأداء كان يبيع أن يجمع به ثلاث جتان وجد من سطوع عنه جمة منها فإن ما يباقي تلك الجنتين المال يرجع ميراثا
 ويستاجر ما بقي من يجمع عنه ما بقي وأما على الوجه الموافق لتبطل من ترجيع التأويلين لما إذا وجد باق دون السطوع أنه في

اللطوع اذا وجد من يبيع عنه ثمة تطوعا فان الكل يرجع ميراثا لو قال يبيع عنى ياربعين او فلانا ياربعين وهو اعنى واحدة والفرق على الوجه الموافق لنقل ان جهل الموصى بحال الثلث حين موته هل يبيع بجمعة أو أكثر أو بربع شيئا مذكرا كعبد له في علم تعيين الحج ولا عذر له في عدم تعيين المصدق اذا اوصى بعدد مما سمع كون المتبادر من لفظه عدم التعدد فتركه التعيين الخالف للعتبار من لفظه مع امكانه يقتضى ان مراده عدم التعدد (قوله هل رجوع الخ) حاصله انه اذا لم يقل بجمعة فالبيع واحد سواء قال يبيع عنى بكذا او رجوعا عنى بكذا او يبيع عنى فلان بكذا (قوله ودفع المسمى الخ) يشتمل ما اذا سمى عددا او جزءا معينا كثلث مالى أو سدسه (قوله وان زاد على اجرته) الوالوال ٣٤٥ (قوله لا يرث الخ) أى وما اذا كان يرث فندفع له قدرا لاجرة ويعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت تنفيذ الوصية وخلاصته انه اذا اوصى ان يبيع عنه وارث فقال الوصوفى لا يدفع له الا على البلاغ اذا كان فيه كثرة لانه نفسه يرد الفضل وفى الضمان لا يرد فيحقق الوصية للوارث وهو يخصص قوله فيما مر واجاب ضمان على بلاغ وهذا كله ما يدل على اجارة الضمان لا يفضل ماله من اجرته لوارث يفضل ماله من اجرته لوارث ويرضى بها الوارث فثبت دفع العقد على (قوله ففهم اعطاه) فلولم يفهم اعطاه الجميع فاعلم انه اجرة مشهورة لا زاد على فان أتى فلا شئ له ويرجع ميراثا (قوله عائد على متاخر الخ) لا يظهر لان العمولات كلها فى مرة واحدة قرر شيئا اياهه مقدم رتبة لانه متعلق بدفع (قوله لثمنها) يحتل الزرع على انه نائب فاعل زيد ويحتل النصب على انه مفعول فان زيد ومفعوله الاول ضمير

اذ اسمى الموصى قدرا فوجد من يبيع عنه باقل منه سواء عين الشخص أم لا أو قال بجوا عنى بثلث مالى بجمعة واحدة فاجاب ودفعه فانه يرجع الباقي ميراثا وكذلك يرجع الكل ميراثا فيما اذا تطوع عنه أحد وهل رجوع الباقي فى الاولى والجمع فى الثانية ميراثا مطلقا سواء قال بجوا عنى بجمعة أو يبيع عنى رجل أو فلان أو يبيع عنى بكذا أو رجوعا عنى بكذا وهو ظاهر المسدونه وهو مقيد بما اذا قال يبيع عنى بكذا بجمعة أو ما ان قال يبيع عنى بكذا لم يقل بجمعة فانه يبيع عنه حتى يندنا ويلان (ص) ودفع المسمى وان زاد على أجره لعين لا يرث فهم اعطاه (ش) يعنى ان الموصى اذ اسمى قدرا معلوما وقال ادفعوه فلان يبيع به عنى وفلان غير وارث باقل للموصى فان ذلك القدر يدفع للموصى للرجوع به عن الموصى ولو كان ذلك القدر المسمى يريد على أجرة المثل لثلث الشخص المعين اذ فهم من حال الموصى اعطاه ذلك القدر للموصى لو كان ثلث الموصى بحسبه وهذا كما لم يرض باقل والا لباقي يرجع ميراثا والآخر فى أجرة عائدا على متاخر لفظا ورتبة فلو قال ودفع المسمى لعين لا يرث وان زاد على أجرته لمسلم من هذا (ص) وان عين غير وارث ولم يسلم زيد ان مرض باجره مثله لثمنها ثم يرضى ثم او بر الصلوة فقط (ش) تقدم انه اذا عين شخصا غير وارث لبيع عنه وصية له قدرا فانه يدفع له بقسمه وتكلم هنا على ما اذا عين أبضا شخصا غير وارث لبيع عنه الا انه لم يسلم قدرا معلوما فان رضى باجره مثله فلا كلام وان لم يرض فانه يرضى عليها مثل ثمنها ان كان الثلث يحصل ذلك فان رضى فلا كلام والآخر يرضى به قبل لاله ان يرضى ثم بعد الترضى يرجع ميراثا كله ان كان الحج غير ضرورة والآخر غير ضرورة ومن لم يبيع ويطلق عنى لم يزوج لانهم اقدموا فاعلمهما ولم يتفادها واحتج بقوله غير وارث مما اذا عين وارثا فانه لا يراد على أجرة مثله شيئا كما مر واحتج بقوله ولم يسلم مما اذا سمى له قدرا معلوما فانه لا يراد عليه شئ فان رضى به فلا كلام أو رضى بدونه يرجع الباقي ميراثا وقوله (غير عبد وصصى وان امرأة) شرط على كل أجنبي حاج عن ضرورة وليس خاصا بالضرورة وقيل وانما كان الصلوة لا يستأجر له العبد

٤٤ شئ فى مستغنى زيد نائب القاع وهو عائدا على المعين المفهوم من قوله وان عين غير وارث أى زيد المعين غير الوارث لان زاد متعملا لازما كزاد المال ومنعيا كزادتهم اجمالا (قوله ثم يرضى) أى اعطى يرضى عنه هل شئ أو بالاحتياط قولان وزاد الثلث والترضى عام فى الصلوة وغيره ويحل الترضى ان فهم منه المطلق فى الزيادة فان فهم منه الاية بالكلية فلا زيادة فى الترضى (قوله وليس خاصا بالضرورة قبله) فالضرورة فى غير فرض المصنف لا يقر بوجه العبد والصبي كما انه فى فرض المصنف كذلك وانما يستعان فى غير الضرورة فى فرض المصنف لا يقر بوجهه ويرجع المال ميراثا وفى غيره يرد بوجه العبد والصبي والضرورة انما يستأجر له عبد وصفي أو فى غيرهما قلت لى كان الموصى له ميراثا ويرد فيه ميراثا الوصية من أصلها ولا كذلك غيره

(قوله ولو في الجلة) أو الارتفاع وهو مرتبط بقرينة مخاطبة الوجوب في الجلة أي في بعض الأحوال لما تقدم ان المراد يشترط فيها زيادة على الرجل زيادة محرم أو زوج وخلاته ان الرجل مخاطب بالحج في جميع الأحوال الاستطاعة والمراد انما مخاطب به في بعض الأحوال وهو ان يصاحب النفس والمال المحرم أو زوج ولا يكون مع ذلك بعينه (قوله) يعني ان الوصي اذا دفع المال أي حيث كان لا يستأجر ان فيما اذا كان الموصى ضرورياً بأن ذنبا في استجارهما أو كان غير ضرورياً ومنع من استجارها (قوله) يكون جنابة في رقبته والصبي ان غرق في ماله لان القاعدات كل ما يتعلق برغبة العبد ضرورياً في مال الصبي وكل ما يتعلق بدمته فهو ساقط عن الصبي (قوله من مكانه) متعلق بوجدها ويحجم مصدره نائب فاعل يوجد فلا يسمى لثاقاً لقوله ولو صبي قال غشي ٢٤٦ تحت المراد بكنهه محل موته (قوله فالتشهور بالخ) ومقابله ما لا ينال القاسم في

العتية وروى منه عن أصبغ انه يرجع ميا إلى زيد ولو لم يقين انه أو ادان يحجم عنه الامن ذلك الوضع (قوله لزمه الحج نفسه) هذا المطلق وأولى اذا وقع منه نص أو قرينة على ذلك فالتص كقوله استأجرتك للحج نفسك والقرينة ككونه عن يرغب فيه لعله ومصلحه ولا يجوز استئجار غيره ولا يقوم وادنه مقامه واعلم انه يتعلق الفعل بعين الاجرة في اجارة الحج عند الإطلاق وأما في اجارة غيره الحج فتعلق الفعل بدمته عند الإطلاق وذلك لان القصد من الاجارة على الحج حصول الثواب وشأنه ان يتعلق الفرض بصومه من شخص دون آخر فخلت الاجارة فيه عند الاخلاق على قصد عين الاجرة وأما الاجارة على غيره فالقصد منه حصول الفعل

والصبي بخلاف غيره لانه لما كان الحج واجبا عليه استوجب له من مخاطبة بالوجوب لتزول عنه منزلة الحج الموصى ولو في الجلة كالمزاة بخلاف غيره (ص) ولم يضمن وصي دفع لهما محجدا (ش) يعني ان الوصي اذا دفع المال اجارة للعبد أو الصبي غانا بلوغ الصبي وسوية العبد فباعا عن الضرورة ولم يحجما بثلث المال ثم ظهر انما ماعلى خلاف ذلك فانه لا يضمن شأن ذلك المال لانه اجتهد حده اجتهاده والمقصود حصول الثواب وهو يحصل مع العبد ومع الصبي وأما لو لم يتف المالك انزع عنهما اذا قلنا بعد العلم ان الصبي فان العبد يضمن ان غرق ويكون جنابة في رقبته (ص) وان لم يوجد بجسمي من مكانه يحجم الممكن ولو صدق الا ان يمنع في غير (ش) صورته انما يسمى اذا قدر ومن المال وقال هو اعني به فلم يوجد من يحجم عنه بمن يملكه الذي أوصى فيه فانه يستأجره من مكان ممكن وخلاف في ذلك اذا لم يسم مكانه انفي يحجم عنه منه فان منما بان قال هو اعني بهذا القدر من المكان الفلاني فلم يوجد من يحجم عنه منه فالتشهور انه يستأجر لمن يحجم عنه من مكان ممكن وهذا قول ابن القاسم ويراجع بيان الا ان يمنع من كلاً فجو اعني الامن موضع كذا أو قرينة غير ان اتفاقاً (ص) ولزمه الحج بنفسه (ش) أي ولزم الاجرة بنفسه الحج ولا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم وادنه مقامه فوقه بنفسه أو كذا لها في رقبته والاولى ان تكون الباء لا لا ساعة أي ولزمه الحج مستعينا بنفسه لازمة كقولك جائز بدينه (ص) لا الاشهاد الا ان يعرف (ش) أي لا يلزمه ان يشهد عند الاحرام انه أحرم عن فلان ويقل قوله بغير عين الا ان يكون العرف الاشهاد فلا يلزمه وكلام المؤلف هذا حيث كان دفعه لاجرة والا فلا يلزمه الاشهاد وان لم يحرم عرف حيث كان متهماً ولا يلزمه لانه يقبل قوله ونظر كلام سند بغير عين الا ان يحرم العرف بالاشهاد كايده عليه أول كلام سند (ص) وقام وادنه مقامه فمن باخذ في

وشأنه ان لا يتعلق الفرض بصومه من شخص دون آخر فخلت الاجارة فيه على المضمومة (قوله نو كيد الخ) أي يقتضون الباطنة ونفسه منصوبة بحركة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة كحرف الجر الزائد وقوله الاولى الخ انما كان هذا أول ما في الاول من التكلف كاتين (قوله لان يكون العرف الاشهاد) أي فلا يلزمه ولا يقبل قوله وحلف والحاصل انه اذا اشترط الاشهاد أو جريبه العرف فانه لا يصدق ولا يستحق الاحرام ولو كان آمناً وحلف وان لم يشترط الاشهاد ولا جرى به العرف فان كان قضى الاجرة فانا لا نرضى له الا ثابتت جنابته وان لم يكن قضى الاجرة فانه لا يصدق ان كان متهماً وحلف ولا يثبته الا الاشهاد وأجاب ان كان ميثاقه يصدق بغير عين (قوله وقام وادنه مقامه) ثم اذا أقام الحج فانه يتدلى الحج ولا يكمل على فعل موثره ويجزى من الموضع المشيط الاحرام متية أو من ميثاق المستأجر حيث أتبع الوقت والابن موضع يدرك فيه

(قوله ولا يسطق فرض من يخرج عنه) بل ولا تفل من جعته (قوله ويقع ثقل الاجير) فقدر ان ذلك خلاف المشهور ولا يكتفى
 ما قاله شارحنا ذكرا لطلب فقال يقع الحج تطوعا عن النائب وفي شرح شب والظاهر بعد تسليم ان الحج لا يسطق ان الميت
 ثوابه كج التفل انتهى فانظر هذا فانه ربما عارض ما قاله الخطاب (قوله مع انه بلائيه) أي الاجير لانه يلزم الاجير ان يتوى
 بجميعه بجه الاسلام من المستأجر حيث كان ضروره فانه يقع تطوعا للاجير شيئا بعد الله (قوله فهو وارد الخ) المناسب العكس
 فيقول الحاديت وارد عليه ونجته الشيخ بطله هكذا (قوله على الاجير) متعلق بالثقة وتسهيل الطريق معطوف على
 الثقة أي تسهيل الطريق على الحاجين من حيث انه ترتب على ذلك كثرة المسافرين فيسهل السبل على الناس لوجود الامن
 بالكثرة المذكورة (قوله واما ان تطوع الخ) لا يضي ان اجر الدعاء لا يختص ٢٤٧ بقسم التطوع بل اجر الدعاء أيضا في

قسم الثقة أيضا (قوله فله اجر
 الدعاء) لا يضي ان اجر الدعاء
 للداعي وللأجير البعث على
 الدعاء لكونه أدنى له في الحج ثم
 به دكتي هذا أي ثبت قال ما
 نفسه وقوله والدعاء أي وبركة
 الدعاء لأن أبواب الدعاء لأن ثوابه
 للداعي انتهى وأراد ببركة الدعاء
 المدعوه وهذا ظاهر إذا كان
 فدعائه يقول اللهم اغفر لقائل
 والافلاشي غير ثواب الدعاء
 والمدعوه به قاله في ركعة وفي حب
 والمراد باجر الدعاء في التسكين
 ثوابه ولو كان الدعاء للنفس
 الاجير بدني فيحصل له من جعته
 ثواب خضوعه ونشعره لله تعالى
 ومتعلقه وهو مطاوب الاجيرة
 انتهى وفيه شيء بل ثواب خضوعه
 له تدبر (قوله اما صدقة) أي
 على الاجير أي صدقة قد علمها
 وجه الله وقوله أو عية أي قصد

حجة (ش) أي قام واث الاجير مقامه في قول الموصي ادفعوا هذا القدر لمن يأخذه
 في حجة أي مضومة في ذمة الاجير واستشكل قيام الواث مقامه بان القاعدة ان تفل
 ما يستوفى منه الثقة تنقسم في الاجارة والاشان الاجير يستوفى منه وأجيب بان
 المنفعة هي الثواب وهو لا يستوفى من الاجير بل يستوفى بسببه (ص) ولا يسطق
 فرض من جعته (ش) يعني ان الحج الفرض لا يسطق عن صاحبه جميع الفروع سواء
 كان ذلك المجموع عنه حيا وميتا لان الحج لا يقبل النيابة على المذهب وقال الثاني
 ويقع ثقل الاجير مع انه بلائيه فهو وارد على قوله على الصلوات والسلام انما الاعمال بالنيات
 (ص) وله اجر الثقة والدعاء (ش) يعني ان المجموع عنه أعماله اجر الثقة أي ثوابه
 على الاجير وتسهيل الطريق ان كان أوصى للاجير بشي من ماله وأمان تطوع غيره عنه
 بالحج فله اجر الدعاء ويحجب عن استشكل البساطي بان الاثابة كيف يتجامع المكروه بان
 هنا متين جهة معاقدة توجه ثقة فاعبراهم من حيث العقد والاجر من حيث
 الثقة لا تتعارض الاجير يادون ان يقع المستأجر فهو اما صدقة أو عية ولما شاركت
 العمرة الحج في ركن ثلاثة أي الضمير فيها معنى للاختصار فقال فيما يأتي ثم الطواف
 له ما سبعا ثم قال ثم السعي وذكرها الركن الاول بقوله (ص) وركنهما الا حرام (ش)
 أي وركن الحج والعمره المتقدم ذكرهما في قوله فرض الحج وسنة العمره الا حرام ثم
 ذكر الركن الرابع المختص به الحج بقوله وللحج حضور ركن معرفة المنوال الاجرام لفعة مصدر
 أحرم اذا دخل الحرم أو اذا دخل في حرمة الحج والعمره أو الصلاة وشعره عرفه المؤلف
 في منسكه بانه الدخول بالنية في أحد التسكين مع قول متعلق به أو فصل كالتوجه
 على الطريق وتظن تعريفة لابن عمر مع شرحه في شرحنا الكبير (ص) ووقته للحج
 شوال لا سوا حجة (ش) أي وقت الا حرام الحج الذي اقدم عليه كان مكرها

بها وجه الاجير وليست حجة ثوابا لتقدمه لا يقع فرضا عنه ولا تفل للاجير (قوله اذا دخل الخ) الذي يظهر انه
 مشكوكا انما كالتفصيلين الدخول في الحرم والدخول في حرمة الحج الخ قوله بانه الدخول بالنية ظاهر عبارة ان الا حرام ليس
 نفس النية فلذا استشكل عز الدين معرفة ما بطل كونه التلبية يقدم ركنيتها أي وهو ركن وكونها النية بينهما شرط الحج أي
 فهي خارجة والاحرام داخل انتهى ثم لا يتصور الحال اما ان يريد الدخول في أحد التسكين الشروع في أحد التسكين فيقضي أنه
 بعد ذلك غير محرم وهو باطل وانما يريد الدخول الانصاف باحد التسكين فبدان الانصاف بالشيء فيقول الثاني وكيف
 والاحرام جزم من أحد التسكين (قوله وقع قول) أي كالتلبية وقوله كالتوجه أدخلت الكفاف التظليل وقوله وانظر قدر بقوله لابن
 معرفة عرفه بقوله محكمة في وجوبه لوصفها حرمة فدان الوط مطلقا والقاء التث والطيب وليس الخط ولصحة
 بغضه ويرد ولا يطل بغيره (فان قلت) فلا قال مقدمة الوط وهو مضاف الى على بالالف والإم فيقع يقوم مقام الحج

وهو أخصر (قلت) اعلم رأي أن في ذلك ناعا قصر بما يزيل الاشكال في الحدود قوله مطلقا أي في جميع الحالات لا يلازم أرا
سرا وجهه أن كان في حق الحائض أو غيرها وقوله والنفث عطف على المضاف اليه والبس كذلك وليس الخط كذا
ومراده الصلة لا الصلة بالانكشاف الصلة بالانكشاف إذا كان عنده صدم حرم ولم يكن حمله لا يسقط ملكه عنه ولم يأت أن البس
المطلق لقب على صيد أبيرنلذا أطلق فيه وقوله بغير ضرر وقدر أجمع للربعة وقوله لا تطل عن عاتقه صفة للصفة وأحوال وزاد
ذلك للفرق بين هذه الصفة وغيرها إجماعا غير ما سطر فيمنعه كإجماع الصلاة وإجماع الاعتكاف وإجماع الصوم ومراده
بالطلان قطعها أي لا يجب قطعها بمحصل ممنوعها وإن كان المنوع مما يفسد الحج كالوطأ انتهى ما ذكر من تسكيم علمه
(قوله على المشهور) وقيل منه عشر ٢٤٨ الحجة وقيل أيام التشريق وقائمة الخلاف باعتبار آخره تعالى اللهم أي ذم

الافاضة إذا أخره لا ستر الحجة
فصل المشهور لا يلزمه إلا إذا
أخره للصبر (قوله وفيه مع ذلك
مسامحة) أي باب القائل بقوله
الصحة متعلق بالتصريح بالعذر على
الأحرام على القول بصحة التعلق
بضمير المصدر وليس في كلام
المؤلف حذف عاطف ومعلوف
مع أي وقت الأحرام وبقية
أعمال الحج من أركان وغيرها
المطلوب إيقاعها بنشر ما شأل
لا ستر الحجة وسيلته فيكون قوله
لا ستر الحجة لا تسع فيه ولا يجوز
ودليل ذلك من علم القول بأن
مالك والواو إذا ليس بعد
قوله هو وإنما قد تصنف مع ما
عطف • (قوله فالمشهور أنه
يتعدى ومقابل ما حكى النسي
قولاً أنه لا يتعدى (قوله الحج
أشهر معلومات) أي زمن الحج
أشهر معلومات أو الحج ذواته

(قوله فالجواب أن الأحرام بالحج) أقول فبذلك أنه لو أحرم بالظهر قبل وقتها بشئ
فليس بحيث يحصل له فسل أن ذلك يجزئ مع أنه لا يجزئ ويراد أيضاً أن يقال إن النية من جملة الصلاة وجزم من أين ما
فلا تقدمت النية لتقدم بعض العبادات فقتضاه البطلان مع أن مقتضاه أن الأصل الصحة تنذر (قوله لأنه الحج) في العبارة حذف
تقديره فيجب أنه العبادات أي في زمن الحج الأحرام بها قبل وقتها (قوله وعدم كراهته لأنه من أعمال الحجة) وهو الشيخ عبد الله
المتوفى شيخ المصنف عن شيخه الزاوي وهو المذهب كما كتب بعض الشيوخ (قوله لأنه من أعمال الحجة وتوصل بها) العلة
بمجموع الأمرين (قوله في أي وقت الحج) نفسه أنه يلزم أن يكون الوقت ظراً فالوقت ولا يصح فيجاء بأن الظرفية غير مرادة
والكلام مبنى على التسامح وكأنه قال وقت الأحرام للصبر أي وقت كل

(قوله ان يتحلل) أي بفعل حرة (قوله يعمل على الحرم بالحج) فيه ان الحرم ٣٤٩ بالحج لا يتعدى حاله بلهما (قوله كما هو

التبادر الخ) أي ان التبادر من لفظ التحلل افراد أو شئ وحرة العقبة وطواف الأضحية وقوله ويكون خارج الحج وانظر لودنجل في الحرم قبل الغروب ولم يعمل عملا الا بعد الغروب والظاهر على جسته ان دخوله لغروب يوم بالعود الى الحل لم يستحل منه بعد الغروب ولم أره مضموعا قاله الخطابي (قوله وأنى فيه) أي في الزمان وقوله بمأى يحكم بشارته المكاني الزماني فيه وقوله من المكاني متعلق بأن ومن لبدء الغاية (قوله ومكانه الخ) ظرف لغروب والمقيم حال (قوله الحج) فهو تفسير للضحية (قوله أرقاق) كان مقاما إقامة قطع حكم الشراؤ ولا (قوله فيه اشارة الخ) أي من حيث العدول (قوله ان يحرم من خوف) أي عب والظاهر ان المراد بعبوسه ما قبل الباب بدليل المقابل (قوله ولا ان تقدم الى جهة البيت) أي كما قال الشافعي (قوله كبر روج ذئق البنس الخ) أي الداخل مكة بعمرة أو أشهر الحج (قوله ولها ولقران الحبل) أي ولا يجوز الاجرام من الحرم ولكن يعتقد ان وقع ولادم عليه (قوله أي بشرط ذلك) لا يعني ان تمكن التبعيم بمكانه المتشعبة لا تأتي هنا الخ ثم لا يعني ان الشريطة لا تظهر فيه وذلك لانه لو احرم

ان يتحلل من احوالها بالحج ويقضاه فلابد من كفاي الموطا كره أو بخفة العمرة يوم عرفه أو أيام منى لبادي عن عائشة السنة كلها للعمرة لا خاصة يوم عرفه والتمروا يوم التشرى ووافقته أبو يوسف على غير يوم عرفه قال سندهون صح ذلك عنه يعمل على الحرم بالحج كما اشار اليه بقوله (ص) ان الحرم يحج (ش) مفردا أو قارنا فينبع ويقصد احرامه بالعمرة (فقطله) من جميع افعاله أي فراغه من طواف وسعي وجميع الرمي من آخر أيامه وفي بعض النسخ لثقلها بالثنية وراه الطواف والسعي ان أخره والري كله لا يرى العقبة الذي هو التحلل الأصغر والأضحية الذي هو الأكبر فقط كما هو المتبادر من لفظ التحلل سواء افراد أو ثقتي والافهمو غضا للخصوص ثم لا يسهوهم لقوله يحج فان الحرم بعمرة لا يحرم بعمرة أخرى الا بعد تحللها ان دخل عرة على أخرى كما يأتي (ص) وكوه بعدهما وقبل غروب الرابع (ش) الضحية للثني يرجع الى تحلل الحج وهما جميع الرمي وطواف الأضحية فالاحرام بالعمرة قبل فراغهم مما منع ولا يعتقد ولا يلزمه فضاؤها واحرامه بعد الفراغ فلهذا وقبل غروب الشمس من آخر أيام الرمي مكره وسواء كان قد فعل في يومين أو لم يفعل ويتعقد سندا لا اله ينفع من فعلها حتى يخرج وقت الحج محمد فان جعل فاسم في آخر أيام الرمي قبل غروب الشمس وقد كان يفعل أو لم يفعل وقدرى في يومه فان احرامه يلزمه ولكن لا يعمل حتى تغيب الشمس واحالة قبل ذلك باطل يريد لا يطوف حتى تغرب الشمس انتهى فان وطئ بعد ذلك الاحتلال أو بعده حرة وليقضها بعد تمامها يرد في الصلح قال بعض شيوخنا من أهل بلدنا يكون خارج الحرم حتى تغيب الشمس ولا يدخل الحرم لان دخوله الحرم بغيرها عمل لها وهو ممنوع من عملها قبل غيب الشمس ولما انتهى الكلام على المقات الزماني وأنى فيه من المكان بما اشار به من كراهة الاحرام قبله للاختصاص شرع في المقصود منه وقعه باعتبار التماسكين فقال (ص) ومكانه للمقيم مكة (ش) هذا عطف على وقته أي مكان الاحرام الافضل لا الاوجب للبعيد مفردا المقيم بمكة من أهلها أو أفاقي مقيم بالسن عليه نفس من الوقت ومن مثله بالحرم كاهل منى وعرفة مكة واذ تر كها وأحر من الحرم أو الحل لخلاف الأولى ولا يتم ذلك الا بالمثل ومكانه فلهذا قال ومكانه فلهذا أشار الى عدم وجوب الاحرام من مكة (ص) وتنبأ به جد (ش) أي وتنبأ المقيم بالحرم ان يحرم من جوف المسجد على مذهب المدونة وقال ابن حبيب بن باه وعلى الأول فيصير من موضع صلته ويولي وجوب جالس في موضعه ولا يلزمه ان يقوم من محله ولا ان تقدم الى جهة البيت (ص) كبر روج ذئق البنس لمكانه (ش) يعني ان من أراد من أهل الأفاقي ان يحرم بالحج فانه يستحب ان يخرج الى مكانه ليحرم منه حيث كان فيصير من الوقت وهو الراد بنى النفس (ص) ولها ولقران الحل (ش) التبعيم في لها للعمرة والمعنى ان العمرة لا يحرم بها المكى والمقيم بمكة الحل أي بشرط ذلك لان كل احرام لا يذوقه من الجمع بين الحلال والحرم تفعل التي عليه الصلاة والسلام والمراد بالحل ما جاوز الحرم ومثل العمرة القران لانه لو أحرم بالقران من مكة لم يصح في احرامه بين الحل والحرم فيصير ما يصح غاية الاحرام لا يذوق العمرة من ان يخرج الى الحل ولا ان لا يصح طوافه وسعيه في اماكن القران فيطليه

بالجروح الآفة اذ لم يخرج بضع لان خروجه لعرقه يكتفى بقياب بآفه لما خرج الى الحل في كل من العمة والقران كآفه أو وقع
 الاجرام في الحل (قوله والجراحة الخ) كآفه جراحة المتأخرين أو التسميم فهم امتساكوا بان فالمناسبات المصنفة اتباعهم الا ان التخصير
 بان تلك التماثل تقوى كلام المصنف ٢٥٠ (قوله ثم التسميم) سمي التسميم لان على عينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم

واسم الوادي نعمان (قوله هذا)
 راجع للصورة أي فهو فحين اعتر
 من الحرم وأمر بالخروج اجمع في
 اسراره بين الحل والحرم فلم يخرج
 حتى طاف وأما من أجرم فأولنا
 من الحرم فإنه يلزمه ان يخرج
 للحل كما قال مسند وابن عرفة
 وغيرهما لكنه لا يطوف ويسعى
 بعد خروجه لا طواف الاضافة
 والسعي بعده يشترط فيهما
 طواف العمرة وسعيها فان لم
 يخرج الى الحل حتى خرج الى
 عرفة فطاف وسعى فالتأخر
 الاجزاء كما قاله الخطاب (قوله
 على سبيل الاولى ولا غيره)
 ولكن الأفضل ان يسع في طرفة
 (قوله هي مساجد عائشة) انما
 سمي التسميم مساجد عائشة لان
 النبي صلى الله عليه وسلم أمر
 عبد الرحمن بن أبي بكر ان يخرج
 بأخته عائشة كذا أفاده بعض
 النسخ (قوله وقرن يسكون الراء
 (قوله ما يلحق جسم) لعل المراد
 موضع ما (قوله على عشرة أو
 سبع) يحتمل ان تكون أو كتابة
 انغلاق ولعله الظاهر وألشك
 (قوله على سبعة أو ستة الخ) أو
 حكمية لتلافي كما أفاده مبرام
 فهي أقوال ثلاثة (قوله قائل بها
 الجبل) أي قائل الجبل فيها (قوله

والجاء بالنسبة الى العمرة لان خروجه الى عرفة انما هو للبحر فقط بخلاف اسراره ما يلحق
 من مكة فإنه يخرج الى عرفة وهي في الحل فقد جسع في اسراره ما يلحق من مكة بين الحل
 والحرم (ص) والجراحة أولى ثم التسميم (ش) راجع للعمرة وأما القران فلا يطلب
 له مكان معين من الحل على سبيل الاولى ولا غيره والمعنى ان المعتمر اذا خرج للحل ليعمر بها
 منه فان الاولى ان يحرم من الجراحة موضع بين مكة والطائف ثم التسميم وهي مساجد
 عائشة على الجراحة في الفضل وانما كانت الجراحة أفضل من التسميم لبعدها عن مكة
 بينها وبين مكة ثمانية عشر ميلا ولا اعتبار على الله عليه وسلم منها وكان في ذي القعدة كما
 في الصحيح حين قسم غنائم حنين وقد قيل انه اعتمر منها ثمانية (ص) وان لم يخرج
 أعاد طوافه وسعيه بعده (ش) يعني انه اذا أجرم للعمرة من الحرم ولم يخرج الى الحل
 فإنه يتعدا حرامه فان طاف وسعى فإنه يعيد طوافه وسعيه بعد ان يخرج الى الحل
 واليه يعود الضمير من قوله بعده وانما كان بعدهما لانهما وقتا يعبر شر طهما وهو
 الخروج الى الحل فاولاه لما طاف وسعى حتى رأى أنه قد يعيد طوافه وسعيه ايضا بعد
 خروجه الى الحل ويقتضى لانه كان حلق في عمرته قبل طوافه وسعيه واليه أشار بقوله
 (وأهدى ان حلق) وقد سأل في الملاحق الهدي في القدية لان الملاحق لا هدى فيه ان
 القدية فيما يترقبه أو يزيل أي الملاحق يترقبه وقد يزيل أي (ص) والا فلهما
 ذو الحليفة والخيفة ويلم وقرن وذات عرق (ش) لما ذكر ان المحاقن المكافئ بين مكة
 وفي حكمهما في الحج مكة وفي العمرة الحل أشار بهذا الكلام الى أن من أراد الاجرام
 بجميع أو عمرة من أهل الا فاق ميفا نفهما ما ذكر أي وان لم يكن مقيما بمكة وما في حكمها
 فليج والعمة هذه المواقيت ذو الحليفة لاهل المدينة ومن ورامها وهي بعض الحاء المهمة
 وفتح اللام والفاء تصغير حلقه ما يلحق جسم بالجبل والشرين المهمة وهو أسد المواقيت من
 مكة على عشرة أو تسع مراحل منها ومن المدينة على سبعة أو ستة أو أربعة أعمال
 ويسمى مسجده مسجد الشجرة وقد ضرب بها يثر يصنعون الدوام يثر على ترصم انه قائل
 بها الحق وهذه النسبة اليه غير معروفة ولا يرى بها جبر ولا غيره كما تفعله الجبلية والجحفة
 لاهل الشام ومصر والمغرب ومن ورامهم من أهل الاندلس وكذا الروم والتكسر ورو
 وهي تضم الجبل وسكان الحاء المهمة والفاء هي يثر بين مكة والمدينة على نحو خمس
 مراحل من مكة وتحتل من المدينة وسعت بذلك لان السبل يجتمعها قال بعض وهذا
 لا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم سماها بذلك زمانه وانما اجتمعها السبل سنة ثمانين
 من الهجرة قال آخر والظاهر ان هذا الجفاف قبل هذا ويلم لاهل اليمن والاندلس وهو
 بفتح الشدة الصنية واللام الاولى والثانية وينسبهما سكة وآثر ميم ويقال للمل

ومن ورامهم الخ) لا يعني ان الاندلس محاذية للمغرب ولا ورامهم الآن يقال وراة
 باعتبارها كان بالجانب (قوله ان هذا الخ) أي الجفاف السبل الباعث على التسمية واجتمعها أي اهل حكمها (تبيين) ان اريد
 بيلم الجبل تخفيف وان اريد به البقعة فغير متصرف فجاء لا فرق فانه على تقدير ارادة البقعة يجوز ضمير فلاجل سكوت وسطم

(قوله تم له) بكسر التاء قوله ويقال قرن المنازل) أي لاقرن الثعالب (قوله قالوا هي أقرب المواقف الخ) يناقضه قوله بعد
 قرينة على مرحلتين الخ (قوله المشرق الخ) المشرق يشمل الكل (قوله ومسكن دونها) أي كقديس وعصفان وغير الظهران
 أي المسكن إلا أن وادى قاطعة أي فمكة أو مسجد بمقاهة أن أمر مفردا كان قرن أو أعتران كان مسكنه بالحل فان كان
 بالحرم أمر من الحل فان سافر قبل الإحرام من مسكنه دونها إلى وادى المقات تخرج من حرمة الإحرام فكمصرى يمر
 بنى الحليفة ولأن يؤخر فله فخير منه وبفضل في أحواله معناه حيثما سبق (قوله بالتونين) أي ودونه إلا أنه بالتونين صفة
 لمسكن وبعده يقدر مضاف أي ومسكن شخص دونها (قوله لأنه ظرف الخ) ٢٥١

التعليل لا يفتح البناء على المفتح
 بل يفتح النصب على الظرفية
 ولذلك عبر بعض الشراح بقوله
 منصوب على الظرفية (قوله لا
 إلى جهة القاه) معطوف على
 قوله أي لجهة الخلف التي هي
 جهة الأقطار لجهة مكة ولو
 قال لا إلى جهة الأقطار كان أو
 ضاع (قوله حيث حاذى واحدا
 أو مر) وشمل كلامه المكي إذا
 خرج إلى وادى مقاهة ثم عاد إليها
 يريد مسكنا فربما حاذى أو حاذى
 تعداه فم وليس كالمصرى يمر
 بالحليفة يجوز تأخير الإحرام
 فخير على المكي تأخير الإحرام
 لمكة لا لإدخاله أحلام أو أدنه
 التمسك (قوله ظرف منصرف)
 أي يقع فاعله الموقف ولا غير
 ذلك والصريح أن حيث لا يخرج
 عن القرينة فيقدره حاصل
 والتقدير وإن يحرم حيث حاذى
 الخ (قوله التي حاذى فيه) أي
 سامت من بعد مقابلة أو مباعدة

جهز نبل الياء ابن عبد السلام وهو الأصل ويقال يرمر برمين بدل اللامين جبل من
 جبال تهامة على مرحلتين من مكة وقرن لاهل نجد العين ونجد الحجاز ويقال قرن المنازل
 يفتح الصاد وسكون الراء هي تلقاسكة على مرحلتين منها قالوا وهي أقرب المواقف
 لمكة وذات عرق لاهل العرق وقارس وخراسان والمشرق ومن وادىهم وهو بكسر
 العين قرينة قربت على مرحلتين من مكة يقال إن بناءه تحول إلى جهة مكة فيصير
 القرية القديمة عن الشافعي من هلامات المقابر القديمة (ص) ومسكن دونها (ش)
 يعني أن من مسكنه بين مكة والمواقف فقامت منزلة والأفضل أن يحرم من الأبعد لمكة
 من داره أو المسجد وتأخير الإحرام منه كآخير المقات في لزومه التمسك باليمنى ومسكن
 بالتونين ودونه صفة للمسكن على الفتح في محل وقوعه لا طرف غير منصرف لا بالاضافة
 وقوله دونها أي لجهة مكة بأن يكون المقات خلف مسكنه لا إلى جهة القاه إلى مكة
 (ص) وحيث حاذى واحدا أو مر (ش) مدخول الواو معطوف على المتباد وهو ذو من
 قوله ذو الحليفة وهذا يمسك على أنها ظرف منصرف كما في قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل
 رسالته فانها معقول وقوله حاذى أي سامت والمعنى أن مكان الإحرام ذو الحليفة الخ
 والمكان الذي حاذى فيه واحد من هذه المواقف أو مر به ولا يلزم أن يذهب إلى
 المقات لأن يكون منزلة قرينة فلا والله أن يأتي المقات فيحرم منه (ص) ولو بصر
 (ش) يعني أن من سافر في البر فانه يحرم إذا حاذى المقات لا يؤخر إلى البر وظاهره سواء
 كان بصر القاه أو بصر صواب على ظاهر المذهب خلافاً لتفصيل سندول أو جب
 الجهور أحوال من يمر بمقاهة منه عموماً لقوله صلى الله عليه وسلم من لم ين ولمن أن في
 طعين من غير أهلهم واستثنى أهل المذهب من مقاهة الحليفة يمر بنى الحليفة فلا يجب
 إحرامه منها لورده على مقاهة بعد أشاد إلى ذلك (ص) إلا كمصرى يمر بنى الحليفة
 (ش) يعني أنه إذا كان مقاهة بين يديه كالشام والفرق والمصرى فانه لا يمر بنى الحليفة
 فلا تضل أن يحرم منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم منه ويجوز أن يؤخر

أو ميسر أو أن يمكن من أهله أو مر كان من أهله أم لا (قوله إذا حاذى المقات الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف ولو يمر
 مبايلة على قوله حاذى واحد فقط كما قاله الزرطاني (قوله عذاب) يفتح العين وبعدها لم يزل منه ثم التمسك كذا في بعض
 التقارير وفي خط الشارح رحمه الله بعد أن نبه على ألف وليس فوقه إلى نقطة ولكن في البدر نال الهملة فقال
 عذاب بجملة (قوله خلافاً لتفصيل سند) مقتضى كلام جمع منهم ابن عرفة أن العقد كلام سند وهو نفسه بصر القاه وهو
 من ناحية مصر حيث حاذى الحليفة فيجب عليه الإحرام منه فان ترك الإحرام منه إلى الزلزمه الهوى وأما بصر عذاب وهو
 من ناحية اليمن والهند فلا يلزمه الإحرام منه بمجاذاته المقات أي الذي هو بالحليفة لا بد من خوفه وخطره من أن تزداد الریح
 بخلاف الأول فليس مثله ولا يدرى عليه تأخير الإحرام إلى البر في القاه الخطيب (قوله لمن) في خبر العيصين من ابن

عباس رضى الله عنه قال يقول القسطلي القسطلية وسلم وقت لاهل المدينة الحليفة ثم لاهل الشام الحليفة ولاهل نجد قرى المنازل ولاهل اليمن يعلم وقال من لاهل بلن آق عليهم من غير اهلهم ٤ أراد الحج والعمره ومن كان دون ذلك فنحن حيث انشا سقى اهل مكة من مكة قال القاضي كذا بيان الر وايات في الصبيح وغيره ما عدا كثر الروايعي بالتاثير في لاهلهم ووقع في بعض روايات الصبيح من لهم يعني بالتد كروا واما داود وغيره فهو الوجه لان فيه اهل هذه المواضع والاطفار المذكورة وهي المدينة والشام ٣٥٢ والبن ونجدى هذه المواقيت لهذه الاطفار والمراد لاهل الحنف المضاف وانهم

المضاف اليه مقامه (قوله فهو اولي) الاولى الاولان قوله الا كسرى معناه لا يصيب الاحرام عليه وما وراء ذلك فالحكم شيء آخر منه بقوله وهو اولي (قوله) ربه ان تقتل الخ) فسه ان الخاض تقتل قبل الاحرام قال الحسن ان يقول ولا تؤخر ربه ان ترك وكفى الاحرام الخ الا ان يقال اراد الفصل الواجب لانه اقوى (قوله من اى) مقات) اى الاذوالحليفة فان الافضل الاحرام من مضاعفها اوقافه لانه اولى بخلاف غيره قال مج ويدخل في قوله الاحرام من رابع على ما حكاه المتوفى ويحتمل عدم دخوله للاختلاف فيه (قوله كفى ظفر) اى وا كماله وادناه بغير مطيب (قوله وتلبسه بصمغ) قد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم لبس رأسه بالعسل كما في ابي داود قال الحافظ ابن حجر وروايف سقيا ابي داود يجهلتن انتهى قال في القاموس العسل صمغ العرفه فالصمغ صمغ العضاة الكسرة اعظم شجرة او صمغ شوك (قوله والرويح) يحطف نفسه (قوله والقتف) كذا في قال في المصباح قشفت الرجل قشفتا بابتعبل ثم شهد التفافه انتهى والحاصل جاورا ان المراد منها واحد نأخر الوضوء بعد الدرن والقتف فكان احسن لاجل ان يصير يحطف نفسه لانه اظهر من الدرن والقتف قتال (قوله ولقظه واسم) في العار تحذف والتقدير كاتقدم في قول المنصف ولقظه واسم وقوله لكن الاضل الخ استدراك على قوله ولقظه واسم في حد ذاته اى يقطع النظر عن ذكره تعالى ان يقول المستصف فبما تقدم ولقظه واسم رجا فيهم منه التساوى للسكن الاولى ترك اللقظه وقوله ايضا كى فالتاثير الخ الا ان الكلام منه تركه من جهة انه اول اجل الصلاة مشبه بالمالج مشبه بالافتر العكس قدس (قوله اى اربعة اقسام) هي خمسة لا اربعة (قوله ترتيب الخ) الاولى تقسيم

احرامه الى مقامه الذى هو الحليفة واليه اشار بقوله (قوله اولي) وبعبارة اخرى وانما اختص المصرى وقضوه بذلك لانه غير محققا او يحاذيه ولهذا ادالم بردان يجره ولان يحاذيه فانه يصيب علم الاحرام من الحليفة كما يجب احرام الجسد والعراق واليمن وسائر اهل البلدان سوى المصرى والمغربى والشامى اذ امر بالحليفة ان يحرم منها اذ لا يتعدونها الى صفات لهم (ص) وان لحض رضى رقه (ش) مباحة في قوله فهو اولي اى واحرام المصرى وشبهه من الحليفة اولي من التأخير وان لذات حضه وتقاس رضى رقه عند الوصول الى الحليفة ولا تؤخر رجا ما ان تقتل لان الاحرام عند الحليفة افضل اجماعا لانه اتم في العبادة اما قبل الحليفة فلا ي غسلها بقض تقدم احرامها من مقامه عليه الصلاة والسلام (ص) كاحرامه اولة (ش) يعني انه يندب لترك الاحرام من اى صفات ان يحرم من اولة ولا يؤخره لانه المبادر للطاعة اولي وكذلك الافضل لترك الاحرام رجلا واما ازالة شعثه كقلم ظفرو ومنزح خلق شعر ما دون نفسه والى هذا اشار بقوله (وازالة شعثه) اى ما عدا الرأس فان الافضل بشعثه في السج ابن شمر ويلد به يصمغ أو تاتسول بالتصق بعضه ببعض ويقل دوابه والشعث الدرن والفوض والقشفت (ص) وترك اللقظه (ش) اى الاحرام اى والافضل ترك اللقظه باسرام ما يحرم به والاقتصر على التنية كالاحرام للصلاة كاتقدم ولقظه واسم لكن الافضل ترك اللقظه ايضا والى اى الكلام على المقات واحده شرع في تقسيم المار بمن وجوب الاحرام وعدمه الى اربعة اقسام لان المار بالمقات اما ان يكون مريدا مسكة أو لا المريد لها اما ان يردد أو لا وعلى كل حال اما ان يكون مخاطبا بالبح أو لا وهو ترتيب يدع لم يسبق به اشار الى ذلك بقوله (ص) والمار به ان لم يردد أو كعبد فلا احرام عليه ولادم وان احرم (ش) يعني ان من مر بالمقات غير مريد مسكة بان كانت حاجته دونها أو في جهة أخرى وهو ممن يلزمه الاحرام انوارادها وأرادها الا انه ممن لا مخاطب بالبح أو ممن لا يصح منه كعبد وجارية وصبي وجنون ومغشى عليه وكافر فلا احرام عليه في هذه الوجوه كلها ولادم بها زوايا المقات جلالا وان احرم واحد منهم يمرض أو نقل بعد الجحوا وقهلا لانه اذله التحول لمسكة بعد الجحوا زوايا المقات وأذن لعبده والصبي وأعق العبد وأبلغ الصبي وأفاق الجنون والمغشى أو أسلم الكافر لانهم

نيل ترتيب (قوله ومفهوم كلام المؤلف الخ) هذا لا يتابع من الشارح لأن المصنف ساقى بقصلي في مفهوم المادوا إذا كان كذلك فلا يقال ومفهوم الخ وقوله وفي كلام ابن عرفة ما يشهد ذلك ساقى ما يشهد قوله في كلامه (قوله) وكان لعبد في الحقيقة المعطوف هو ما أتاده أولا بقوله أو أراد وما كان كعبد (قوله ما هو) هل هو الشرط أو الجزاء أو هذا هو الراجح وفي ذلك نظر لأن الخلاف المذكور فمما إذا كان اسم الشرط هو المبتدأ ومما ليس كذلك أفاده شيخنا عبيد الله (قوله لا الصرورة المستطیع الخ) ومما في أحرم في أشهر الحج والأفلام عليه اتفاقا ومما كما عرفت في أحرم بعد تعدية المقات حلالا فإن شئتوا تأولوها على أن الصرورة بقرينة المم وتأولوها الشيخ ابن أبي زيدي على أن الصرورة وغيره سواء لم يلزمه الدم إلا إذا جاوز المقات وهو مرد الحج وقال ابن عيسى وقوله لا يحمد هو الصواب (قوله عليه) الأولى ٢٥٢ حذف عليه (قوله) فان اتنى واحد من

هذه أى هذه الصفة أى جنس الصفة المتصق فى أحمرين وهما الصرورية والاستطاعة وقوله القائل بالضرورة الخ هذا التعليق جار فرفع الضرورة (قوله) أو علم على كمن قرب) أعلم فيه كثيرا ألا (قوله) ولم يتم فيه كثيرا) أمال أو ألام فيه كثيرا عليه الإحرام والحاصل أنه ان بعينه مطلقا وان قرب فان خرج لا يريد العود فانه لا إحرام عليه مطلقا سواء أقم في ذلك الموضع كثيرا أولا (قوله) وهذا لا يتصل الخ) المشار له مضعون ما تقسم من أن المتروك بالفعل لا إحرام عليه (قوله) لا يلزم التأويل ابن شبلون الخ) أى الذى هو أحسن التأويلين المشار له ما يقول المصنف إلا الصرورة المستطیع فتأويلان الذى هو الثانى منهما (قوله) أى لا

جاءوا المقات قبل توجه الحج عليهم ومفهوم كلام المؤلف ان من أراد دخول مكة عن بقرينة الإحرام وتركه فان عليه الدم وان لم يقصد التمسك وفى كلام ابن عرفة ما يشهد ذلك وقوله وكعب قال ز المعطوف محذوف عن ذلك العامل وأبقى معمولا أى وكان كعبد وهو معطوف على أمر بدورة فلا إحرام عليه جواب ان وقوفه بالمقات لكونه حجة أصح ما انتهى عليه فينتفى عن المبتدأ وهو قوله المار ما هو وقوله ولادم عطف عليه وقوله وان أحرم ميا ليعنى ولادم كما هو ظاهر (ص) إلا الصرورة المستطیع فتأويلان (ش) هذا راجع للمبايع عليه فعمل الخلاف في أحرم بعد المقات وقد كان حال مرده غير محتاط لعدم إرادته دخول مكة وهو صرورة مستطیع فان اتنى واحد من هذه فساد عليه قطعاً على ما عدا الحق والتأويل يعدم لزوم الدم نظر الى حال مرده وإشاعة القائل بالزوم نظر الى أنه باصر اسمه من غير أن يدخل المرو واثنين به أنه كان مریدا دخول مكة أو التمسك خال المرو بالمقات (ص) ومما يدها ان تردد أوعاد لها الأمر فكذلك (ش) هذا مفهوم قوله ما إذا لم يرد مكة وانما أتى به مع انه مفهوم شرط لان فيه تفصيلا والمعنى ان من تردد الى مكة كالتسبيح بالقوا كهو الطعام والطيب أو عدا مكة من قريب بعد ان خرج منها لا يريد العود لآخر عاقبه عن الشرع أو يريد العود ويرجع من مكان قريب ولم يتم فيه كثيرا فإنه لا إحرام عليه ولادم وان أحرم وهذا الإصناف ما ذكره النحوي من استصحاب الإحرام للمتردين أول مرة فقوله كذلك أى كلما الذى لا يريد فانه لا إحرام عليه ولادم وان أحرم وانظر هل يدخل في التشبيه والإشارة فقوله فى التنى قبلها إلا الصرورة المستطیع فتأويلان يتوقف على نقل يساعده لكنه لا يلزم لتأويل ابن شبلون أنه إذا أوجب الدم على الصرورة الذى لم يرد فانه لا إحرام عليه فانه لا إحرام لها الأمر أى لآخر عاقبه لقتلته ونحوها أى وعاد عن قريب وأما ان عاد لانه باله رأى فى ترك الشرع فانه لا يدخل مكة لا محروما فيقيد قوله لا محروما بذكر ما إذا بان يرجع عن قريب

في النجى خرج على أن لا يعود وحاصل ما أقامه الخطاب أنه ان رجع عن بعد يرجع بإحرام مطلقا كما ثبت أم لا أراد العود أم لا يرجع لآخر عاقبه عن السفر أم لا فلهذه تخمينية وأما ان رجع عن قريب فان كان يريد العود فراجع بقدر إحرام حيث لم يتم كثيرا سواء يرجع لآخر عاقبه عن السفر أم لا وأما لو أقم كثيرا فراجع بإحرام مطلقا أى سواء يرجع لآخر عاقبه عن السفر أم لا فلهذه أربعة وأما ان كان لا يريد العود فانه ان رجع لآخر عاقبه عن السفر فانه يرجع بقدر إحرام أم لا وأما ان عاد لانه لم يرد فانه يرجع بإحرام أم لا كما قال الخطاب بعد ان أقامنا قلنا ويلحق به في جواز التحول بغير إحرام من دخل لقتال بوجهين كما ذكرنا المستفتى فلهذا ذكره كونه موقفا ويلحق به أيضا على ما قاله صاحب الطرائق ان كان خافا من سلطان

ولا يمكنه ان يظهر او يثبت من وجوه بلحقه في وجهه قال فهذا لا يكره لدخوله احلالا في ظاهر المذهب لان ذلك يجوز مع
عذر التكرار فكيف بعد الحاقه وقاله الشافعي وغيره انتهى (قلت) وما قاله ظاهر والله اعلم (فرع) اذا اخرجناه الدخول
بقول اسام كان الرواية فان ذلك اذا لم يرد الدخول باحد النسكين وامان اورد ذلك فثبت عليه الاسام من موضعه الذي
خرج اليه ان كان دون المقات بكثرة ٣٥٤ وعصفان وان جاوزه بغير اسام مع اراذنه لاحد النسكين ثم اسرم من دونه يلزمه

قاله ح وانظر حد القرب من البعد وحاصل المسئلة في شرحنا الكبير (ص) والا
وجب الاسام واساءة تلوكة ولادم ان لم يقصد نسكا (ش) يعني ان مريد مكا اذا لم
يكن من المتردين اليها ولا عن عرض له امر اعاده اليها بل ارادها الحاجة من تجارة او فساد
اولئها بلسه فانه اذا امر بمقات من المواقيت وجب عليه الاسام منه ولا يجوز له
دخول مكا بغيره اسرام لانه من خصائصه عليه الصلوات والسلام فان جاوز المقات بلا
اسرام منه فقد اسام ولادم عليه الا ان يقصد نسكا فوجب جوارته فظاهر ولو قصد
النسك بعد ذلك واسرم من الطريق او من مكا وهو كذلك على مذهب المدونة قاله بعض
وقيل بالهم مطلقا قيل غير ذلك ثم ان قوله واساءة تاركه اي اثم ولا يفي عنه قوله وجب لان
الوجوب قديس يعمل في التاكيد كقولها لوز واجب والاذا واجب اي متأكد
لا في باب على فعله ويعاقب على تركه فلا كان قوله وجب لا يلزم ان يستعمل فيما
يعاقب على تركه بل يستعمل ايضا في التاكيد صرح به فقال واساءة تاركه اي اثم (ص)
والارجح وان شاربها ولادم ولو علم ما لم يصف قوتها فادم (ش) هذا خرج من قوله ان لم
يقصد نسكا اي وامان قصد مريد مكا احد النسكين اي الحج والعمرة ولم يكن مترددا
وقعدى المقات جاهلا به او عالما ولم يجر منه فانه يلزمه ان يرجع اليه ويحرم منه ولو
دخل مكا لم يجرم واولى لو شاربها اي قاربها ولادم عليه في رجوعه الى المقات لانه
لما رجع اليه واسرم منه فكانه اسرم منه ابتداء ولو علم اولانه لا يجوز له ان يعدي
المقات بلا اسرام ويحمل رجوعه ما يقبل على نفسه انه اذا رجع بقوته الحج او الرفقة
التي لا يجدها والا اسرم من موضعه الذي هو به ولا يرجع وعليه الدم اي الهدي لان
مخروط الاسام تسليح بالاعداء بالهدى والقوات والقوت يعني واحد وما في قوله
ما لم يصف قوتها مصدرية ظرفية متعلقة برجع اي ورجع بالمقات ان جاوز حلالا مريدا
لاحد النسكين او لدخول مكا مدة كونه لم يصف برجوعه للمقات فوتا والا اسرم من
مكانه وعليه هدي (ص) كرايج بعد اسرامه (ش) التسمية في وجوب الهمو المعنى ان
من جاوز المقات وهو حلال ثم اسرم فانه يلزمه الهم ولا يسقط عنه برجوعه الى المقات
لترتبه في نفسه لان الدم لم يجب لجوارته المقات بانقراده انما وجب لاسرامه بعد المقات

الدم انتهى كلام الخطاب وحق
التنظر فيما اذا خرج ولا يثبت
فلم يقع نص عليه اي والقرض
انه يرجع عن قرب وامان بعد
فانه يرجع لبحرام ما يمسح بها
قررنا (قوله) وانظر حد القرب
الخ) حد القرب مسافة القصر
على ما يظهر من الرواية (قوله)
بل ارادها الحاجة الخ) اي ولعاد
عن قرب بل من بعد ان زاد على
مسافة القصر سواء خرج منها
بقية العود او عدمه عانوا
الفاخرة وتزل السقر (قوله)
فظاهره الخ) اي حيث قلنا
لادم منه عدم قصد النسك وقت
مجاوزه فنفقوله ظاهره ولو قصد
النسك بعد ذلك واسرم من
الطريق (قوله) وقيل بالدم مطلقا
تقسم الاحلاق يؤخذ من
معرفة بقية الاقوال (قوله)
وقيل غير ذلك) هو ثالث الاقوال
وربما هي الدم على الضرورة وان
يجرم وخمسها ان اسرم قائم
مطلقا ضرورة اول والا فلا

مطلقا والى هذه الاقوال اشوا ابن الحارث بقوله وان لم يقصد ثلثها المشهور ان اسرم وكان سرورة وهو
قدم ورابعها ان كان سرورة وخمسها ان اسرم والمشهور ثالثها وهو لزوم الدم ان اسرم وكان سرورة (قوله) هذا يخرج
اي يخرج لاحقة الانخراج (قوله) او عالما به) اي بالمقات اي بذاته (قوله) ولو دخل مكا الخ) فيه اشارة الى الاعتراض على
المؤلفين الاولين ان يقولون دخل الخبز بل وان شارك لان ما علة المصنف تقتضي ان الدخول ليس كذلك (قوله) واولى
لشاربها) اي اولى من الدخول (قوله) يقوته الحج) اي والقرض انه أدركه وما لو خاف قوته فانه بالفعل ويحمل منته لادم
عليه كما اشار به بقوله لافان (قوله) بالاعداء) اي بسبب الاعداء وقوله بالهدى اي مع الهدي (قوله) وللدخول مكا الخ) لا يناسب
هذا فالتاسع ان يقول لو علم ان ما اقاده المستغنى من انه لادم اذا لم يقصد نسكا والقرض انه يادخل مكا غيرنا اقاده

ابن عرفة لان مقدار ابن عرفة ان قصد دخول مكة كقصد أحد الله كين وقد تقدم هذا الشارح في قوله ومفهوم كلام المؤلف ان من أراد دخول مكة بمنزلة الاحرام تركه فان عليه الدم وان لم يقصد التمسك وفي كلام ابن عرفة ما يقيد ذلك بخلافه ان كلام المصنف ضيق والمعتقد كلام ابن عرفة وصدق عجم التابع لمشارحنا وعب وشب في كون مقدار ابن عرفة ما ذكر (قوله واعترض الخ) وجه الاعتراض ان تعلق الحكم بمشتق يؤذن العلية أى يجب الدم لرجوعه (قوله كجرم) أى من حيث اجرامه وأعلى تقدير مضاف أى احرام محرم (قوله ولو أفسد) قال عجم ليست هنا لاختلاف لان هذا الحكم مشتق عليه ثم الخلاف فيما اذا ذات (قوله وصورت الخ) أفاد انه مرتبط بين جواز الميقات ٣٥٥ وأمر وليس المراد ظاهر العبارة من انه

متعلق بالراجع وليس كذلك (قوله لرجوعه الى عمرة) أى فلا بد من سقوط الدم من كونه يضل بعمل عمرة فلو بقي على احرامه لقال عليه الدم لانه حينئذ بمنزلة من لم يقمته (قوله فقد انقلب وجهه لعمرة) فهو بمثابة من لم يحرم أصلاً الحاصل ان قوله فقد انقلب وجهه الخ في قوة تعليل حاصل الاول انه لما انقلب وجهه لعمرة صار بمثابة من لم يقصد التمسك بالله العمرة فلا دم عليه وما حصل الشافعية لم يتسبب في القوات حتى يكون كالانقضاء فيلزمه الدم وقوله أو لا غير مرد العمرة الاولى ان يقول غير مرد نسكاى ثم بدله الاحرام بالعمرة فيكون حاصله انه ترقى فذكر التعليل بعد ذلك كرواحدا فقط وهذا التقرير ساوت عيانه عبارة هب حيث قال لان بطله صار عمرة من لم يحرم أصلاً ولان لم يتسبب فيه انتهى

وهو لا يقدر على ازالة واعتراض بعض كلام المؤلف بان ظاهره ان الموجب الدم رجوعه وانما هو احرامه بعد الميقات وأشار بعضهم لجوابه بان في الكلام حذف أى كجرم بعد الميقات رجوع اليه بعد احرامه وانما قال المؤلف كراجع بعد احرامه لان غير الرجوع أولى (ص) ولو أفسد لا ذات (ش) هذا ما بالغ في لزوم الدم وصورتها انه جاوز الميقات وهو حلال ثم احرام بالجمع ثم أفسده بجمع متلقاته يلزمه الدم وهو باق على عمله بجه مقدام عليه فيلزمه جبرانه قاله أبو عمران لانه لما تسبب في افساد العبادة لزومه التقاضي فيها انتهى بانها باقية بها لم تنفذ فوجب جبران خلفها بالدم أما ان التعدي الميقات ثم احرم فانه المنع فانه لا يلزمه دم لرجوعه الى عمل عمرة فكأنه تعدى الميقات غير مرد العمرة ثم احرم بها فقد انقلب وجهه لعمرة ولم يتسبب في فواته فقد سقط عنه تمام العبادة التي قصها بترك الميقات وانقلب تغيرها ولا تأذي في جنون عبادة قد صنعت من أصلها اذ لا يدمن قضائها على الكمال (تقيده) تكلم المؤلف على سقوط دم التعدي في القوات بشرطه وزعم في الفساد لم يتكلم على دم القوات والفساد ما لا يأتي انما انفصل حرمان الاحرام وفي فصل الحصر ولما قدم ان الاحرام ركس في السكن ذكر ما يعتقده فقال (ص) وانما يعتقده بالتسوية وان خالفه لفظه ولادم (ش) يعني ان الاحرام لا يعتقده الا بالتسوية قول أو فعل تعلقاته وان خالف لفظه عقد العبرة بالنسبة لا باللفظ فلو نوى الحج مفرداً فلفظ بالقران أو بالتمتع بضره ذلك والعبرة بالنية ولادم عليه لهذه المخالفة حيث تلفظ بما يقدم ولو اراد العمرة والقران فلفظ بالجمع فقط فاعتبر ما هو وهو العمرة والقران وحينئذ يترتب على ذلك مقتضاها فالحصر مصبه فلو لمع قول أو فعل تعلقاته كما هو التماسه من تعلق الحصر بالآخر واليه يربى يعتد راجع للاحرام لا للنية لئلا يكون ساكناً الله حرة كما أشيرنا لذلك وقوله (وان يصحاح) مرتبط بقوله وانما يعتقده بالنسبة لا بقوله ولادم أى وانما يعتقده بالنسبة وان مع جماع ويكون فاسداً يجب اتقائه فان قيل ما الفرق بين هذا وبين الصوم فانه جماعوا

(قوله بشرطه) أى بشرطه الذي قلناه وهو كونه يضل بفعل عمرة وان كان المصنف لم يتكلم على الشرط لان كلامه عام (قوله كوما يعتقده) أى ما يتحقق به من تحقق المسبب بالسبب وهذا ما يقيد ابن عرفة حيث قال صحة حكمه موجب لوصوفها من مقتضيات الوطء مطلقاً والقاء التفت والطيب وليس الذكر والخطب والصيد لغو ضرورية لا تبطل عما يتبعه وعدم تقضى احرام الصلاة وحرمه الا بصحاح واضح انتهى (قوله فلفظ) ظاهره انه لو تعدى بشرطه عب وان خالفها لفظه بعد القوة (قوله فالحصر مصباح الخ) فترجم على قوله يعني ان الاحرام لا يعتقده الا بالتسوية قول الخ (قوله وان مع جماع) والظاهر انه يجب عليه التزج كأي الصوم ولم يرض نص عليه قاله الخطاب (قوله فان قيل ما الفرق) فهذا السؤال لا يرد الا لو اعتد الموضوع مع انه يختلف لان مسئلة المصنف احرم في حالة الجماع ومسئلة الصوم حالة التزج

(قوله بخلاف الصوم) أي فلا يمكنه التزعم والثنية بعد كون الفجر طلوع (قوله ولا يقال فعل الوطأ الخ) حاصله أنه يقول الباحث أنه وإن كان لا يمكنه التزعم والثنية بعده فهو معذور من تلك الحيلة إلا أنه غير معذور من حيلة أخرى وهي فعله الوطأ اختياراً (قوله لا تأقول الخ) حاصل الجواب أنه لما لم يؤخذ بهذا الفعل الاختياري لكونه أرفع من الفعل والاصل بقاء الليل (قوله وبهذا) التقرير الخ أي وهو أن مصب قوله مع قول أو فعل حاصل الكلام أن ابن غازي اعترض على المصنف بأنه سلم هذا التزعم أي قوله وإن بجماع مع أنه يقول بعدم مع قول أو فعل الخ وحاصل الجواب أن مصب المصنف قوله مع قول أو فعل فالمعنى وإنما يعتقد في حالة الجماع بالثنية مع قول كالثنية بأن ينوي ويلبي وهو بجماع أو مع فعل كان يكون في حقيقة وهو ما رتبوه في مكة فينوي الأحرام في حالة الجماع وهو متوجه وإذا تأملت تجد هذا التقرير مرسومة المصنف لا غير ما بن غازي التفت إلى قوله ٢٥٦ وان بجماع ولم ينتظر لكون قول المصنف مع قول أو فعل مصب المصنف

(قوله حين الأحرام) ظرف لقوله بجماع أي وجماع الفعل كذا في لاء والمعنى أي أن بجماع حين الأحرام أي نوى قبل الفسخول نفسه أنه يحدث ثنية الأحرام حال الجماع فإنه لا يعتقد كالنظر التلقين هذا القضية ما أوردت من السؤال والجواب وبأي (قوله فإن الأحرام لا يعتقد أي) لم يكن عليه من أفعال الحج والعمرتين لأن الوازم الأحرام جهات في انتهى فإن قلت قد قالت المنع الأحرام في المستثنين فلم انصت في الأولى دون الأخرى قلت كان ثنية الدخول على المقارنة مع وجود الفعل عند استحباب ثنية أشد من حصول المقارنة بالفعل عن غير دخول لأنه اجتمع فيما لا يشك ثنية الأحرام في الجماع قبل دخوله فيه وثنية الأحرام وقتها وأولى منه أن ينوي أن لا يطأ بجماع الأحسن الجماع والحق أن قوله حين الأحرام ظرف لقوله نوى فلا وقع لفرق يجب ونص الخطاب حال في طر التلقين وبترطه انعقاد الأحرام أن لا ينوي عند الفسخول نفسه وطأ أو أواز إلا أن نوى ذلك مع إجماعه لا يعتقد انتهى (قوله فالصغير في جهات على الأحرام) مما في رده في العبارة الثانية (قوله لكن قال صاحب التلقين) وهو القاضي عبد الوهاب والتلقين كتاب في الفقه صغير (قوله وصاحب العلم) بكسر اللام لما نرى على مسلم (قوله وصاحب القيس) شرح لموطأ لابن العربي وما ظاهره ولا الجماعة هو العقل (قوله متعلق بالثنية) نفسه تسامح بل متعلق بمحذوق تقديره كأنه مع الخ كما أفاده أولاً بقوله حال من الثنية (قوله كالبيع) تمثيل للقول الذي ليس متعلق ومثال الفعل الذي ليس متعلق كأن يحرم وهو بكتس (قوله وأجمع أي كان يقول أحرم ثم لا يفعل شيئاً إلا بعد التعيين (قوله وصرفه لم يلج) وجوباً أن طاف قبل التعيين كان في أشهر الحج أولاً ويقع هذا طواف القدوم وإنما يجب صرفه لم يلج لأن طواف العمرتين مكن فيه أن لا يصلح وقوعه بغير نية وهذا وقع بغير نية والقدوم ليس بركن نخف شأنه ويؤثر سعيه إلى إقامته وانظر لوطاف وسعي قبيل التعيين ثم صرفه لم يلج والذي لهذا كرين

الزعم عند طلوع الفجر غير مضر فالجواب أنه لما كان يمكنه التزعم والأحرام بعده لم يعتقد في الأحرام مع مختلف الأقسام ولا يقال فعل الوطأ فيه اختياراً ولا تأقول الأصل بقاء الليل بخلاف ذلك فإنه يمكن الجماع مع قول بان بجماع وهو يلبي أو فعل بان بجماع على دابته على متوجهة وهو يلبي وهذا يدفع اعتراض ابن غازي أن المؤلف بنى كلامه على الطريقة المرجوحة وهي انعقاد الأحرام بمجرد النية وحققنا كلام المؤلف على أنه أحرم وهو بجماع احتراماً لعمالي نوى حين الأحرام أن بجماع فإن الأحرام لا يعتقد انظر ح (ص) مع قول أو فعل تعلقاته (ش) أي إنما يعتقد بالثنية حال اقتراحها بقول كالثنية والعلم بل أو فعل كالنحوه والتقليد والاشعار فالصغير فيه راجع للأحرام وقوله مع الخ حال من الثنية أي لا يجزى دعا عند التقى وابن بشر وابن شاس قالوا هو المنصوص وقال في عنك على المشهور ولكن قال صاحب التلقين وصاحب العلم وسند وصاحب القيس أن الثنية كافية في انعقاده وهو ظاهر المدونة وبعبارة أخرى قوله مع قول أو فعل الخ متعلق بالثنية وإن لم يعمد النص بين المصدور ومحموله باجتناب أنهم توسعون في الظرف وما لا توسعون في غيرها والضعف فيه راجع للعلم والعمرتين مقسمة عليه أولاً للثنية والأحرام لأن الفعل والقول لا يختلفان بالأحرام أي لأنه لا يعتقد إلا بذلك وطابق الثنية بقوله تعلقاته مع العطف وأوحترزه من غير المتعلق بالأحرام كالبيع ونحوه (ص) بين وأبهم وصرفه لم يلج والقياس لقرا (ش) يعني أنه إذا أحرم

اعادة السبي احتياطا هكذا أقامه سند قال الخطاب وتأمل قوه ويؤثر سعة الى فاضته والتي يظهر انه لما كان السبي لا يصح الابدع طواف ينوي به القدوم وهذا الطواف لم ينو به القدوم ولكنه لما كان أول طوافه جازعاً بغير طواف القدوم ففان محل طواف القدوم أخر سعيه الى ذلك وهذا تكلف والله أعلم انتهى كلام الخطباء وأما ان لم يطوف فان كان في أشهر الحج صرفه له استحباباً وان لم يكن في أشهر فمصرفه لمصر فله مصرفه الحج قال الشيخ سالم ولم يكن تعيين ما لمصر به من حج أو عمره أو حرمه شرطاً في الا تعاقب بل مندوباً كما قال سند قال بين الحج (قوله مطلقاً) بكسر الهمزة لمن قاضى حجاً لم يجرم (قوله لانه أحرم) ولو نوى الحج من غير سيرة فمضى ولا تقبل انعقد وانصرف لافترض عند الجميع ان كان حرة فله سند قوله على اخصار قد والواو (خ) فيه نظر اذ الجمله المحبوسية المتوقفة ولا ترتبط بالواو نحو ولا ضرره ٣٥٧ ذهباً ومكث (قوله أي سالة الحج) احتاج

مطلقاً فانه يجوز ويصح ويختفي التعيين ويندب له ان يصرفه للحج والقياس ان يصرفه للقران لانه أحرم طواف للاستحباب على التمكن وأما الذين ما حرم به من حج أو قران أو عمره فيفعل على ما ينهيه قوله بين الخ حال وهو على اخصار قد والواو جميعاً أي والحال انه قد عين أو أجزم أي حاله كونه بين أو أجزم أي حاله كونه ميئناً أو مع سالكين صورة التبيين لا تنوهم فهي ضائعة فالاولى انه على حذف حمزة التسوية ولنفق سواها والجله حال أي سوا بين أو أجزم أي ان الامر يمتنع قد ويستوي في انعقاد التبيين والاباهم أي حاله كون التبيين والاباهم مستويين في انعقاد والاولى ان يقول لا افراد بل للحج لان القران لا يشار للحج لانه لا يقسم منه لان الحج شامل للأقسام الثلاثة وقسم الشيء لا يكون قسماً (ص) وان نسي فقر أو نوى الحج ويرى عنه فقط (ش) صورته أنه أحرم بشئ معين نسي ذلك فليدبره حج مفرد أو عمره أو قران فانه ينوي الحج أي يحدث له الانية الحج ويعمل على القران لا احتياطاً فطوف وينسب ويهدى بنامه على انه طاف ويرا من الحج فقط وأما العمره فلا يبرأ منها لا احتياطاً أنه أحرم ولا مفرداً فبأنها بالعمره بعد ذلك ونية الحج محلها اذا كان الشك في زمن يصح فيه الازداف كما لو وقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع أو ما لو وقع بعد الركوع أو في أثناءه السبي فلا ينوي الحج اذ لا يصح اذ فاعطى العمره اذ ذلك بل يسر على ما هو عليه فاذا فرغ من سعيه أحرم بالحج وكان متمتعاً ان كان في أشهر الحج وكذلك ان كان أحرامه بعد السبي وينبغي ان يهدى احتياطاً لخوف تأخير الحلاق فله سند من ان مفاد النقل ان نية الحج للبراعت منه لا توقف عليها عمله عمل القران بل عمل القران لان له سوا نوى الحج أم لا (ض) كشكاً فرداً ونعم (ش) أي كشكاً هل أحرم بعمره أو أحرم بجميع فانه ينوي الحج الا ان

وكذا ان كان أحرامه بعد السبي المناسب وكذا ان كان شكاً وانما فصلها بكذا لكونه ليس من كلام سند ولا ينبغي لثبها معقوبة بالاولوية (قوله لم يفرغ تأخير الحلاق) وجه ذلك انه لم يفتقر ان ما حرم به عمره فلا يحفل ان يكون الذي أحرم به حجاً واذا كان جازعاً فلا تأخير في هذه الحالة لانه لكونه أردف جماعاً حجاً فالحج متناولاً فلا يعبر بالخوف (قوله لا يتوقف عليها) أي على نية الحج (قوله بل عمل القران الخ) أي وبرأ من من الحج احتياطاً كون اذ نوى الحج كما لا (قوله هل أحرم بعمره) أي فيكون في عبارة المصنف مجازاً الاول أي فعل ما يصبره متمتعاً وذلك القيل هو الاعتقاد (قوله فانه ينوي الحج) أي وجوباً على المذهب كما قاله آباؤنا من القاسم وجعل عب ذلك مندوباً وان كان فيما تقدم واجباً يجعل التثنية في أصل نية الحج وعمل كونه ينوي الحج حيث كان يرتد على العمره فان كان لا يرتد كان يكون شكاً بعد ركوع الطواف فانه لا ينوي الحج وان نوى لم يعمل فيه بل يصبر حتى يسي ثم يحرم بالحج وانظر حيث نزل يبرأ من العمره أو لانه لم يفعل الطواف على وجه الجزم بزكته لهما ولو شك هل أفرد أو قرن تعالى على نية القران ونحوه قال النعمي ويبرأ من الحج فقط لعله المتقدمه وناظر كلام

الغنى انه يبرأ من الحج ومن العمرة قوله لان الشك امر ضعيف فاكفى بذلك لحصول العمرة في ضمن القران وانظر لوشك
هل قرنا أو تمتع أو اعقر واظهار انه يحضى على القران أيضا (قوله ويعمل على القران) أى لا احتمال أن يكون احراما ولا بعمره
وهو الا أن قد جرى جوارضا فان (قوله ولا يعمر عليه) أى بطل وأما معية فمقتضى (قوله كالثاني في حجتين) اجتماعا وتماثبا
من حجتين فهى أربع لاتهما اما افراد أو قرانا اجتماعا وانفرادا (قوله وأعرتين) اجتماعا وانفرادا السكن ان أردف
احدا حاصل على الاخرى التى الثانية وان كاتساعا الى احدهما لا يبعين انفسو والمصنف سبع ويرى على عزة أو تقارنا
فهو صحيح وان اعتبرت كون الحجتين ٣٥٨ واجبتين كقرض وتذكرى معين وتطوعين وفرض وتطوع اجتماعا وانفرادا

زادت الصور ولا يلزمه فقهها
ويعمل على القران ويبرأ من الحج فقط لا احتمال ان يكون احراما أو لا يجمع فهو قتيبه
يلقى ثم اذا كانا فرضين أو تطوعين
قطاهر وأما اذا كان أحدهما
فرضا وأخره تطوعا فحين ما تقدم
في الصور الاجزاء عن واحد
منهما هنا وما قلناه لا ينافي قول
الشارح قاله بقية رابعة قلنا
باعتبار ما قسم (قوله ولم يؤت
عامل اخا) كذا في نسخة والاولى
فاعل لئلا يثبت الفاعل أى
بان يلحق فصلة علامة التأنيث
ونقصه يحصل الاضافة لسان
وقوله لأن تأنيثه أى تأنيث فاعله
(قوله على المشهور) في الموضعين
ظاهرا ان اختلاف جارك كان في
الانثناء أو بعد الفراغ (قوله
فهل يجرى ذلك هنا) لا حاصل
ان قول المصنف ورفضه انه
لا فرق بين ان يكون فرض بعد
الفراغ أو في الانثناء ولكن ان

كان في الانثناء لم يجدنا (أقول) السوابق انه لا يحتاج لتبيين تجديف الحج ومثله العمرة فحيثما يظهر ذلك لان بعض
حاصل ما في المواقي انه اذا وقع من الانسان رفض لا يخلو من ان يكون ذلك واقعا في حال فعل من الاعمال ولا فاذ لم يكن واقعا
في حال فعل من الاعمال فلا يضر الرفض ولا يحتاج لنية وأما اذا كان واقعا في حال فعل من الاعمال كالطواف ونحوه فيحتاج
ائمة التعبد ورفض المواقي فانه من الشك فرفض احراما ليس رفضه بضررا لما هو فله انما في مواضع يات بها فاذا
رفض احراما ثم عاد الى المواضع التى يتخطبها ففعله لم يحصل لرفضه حكم وأما اذا كان في حين الاعمال التى يجب عليه
قوى الرفض وفعله باعترية كالطواف ونحوه فهو رفض بعد كالتالى (قوله انتهى) (قوله ويص) تصريح بما علم القائلان
من لو ان الجوارح العضة (قوله ولا يصح) التصريح بعدم الصحة ظاهرا لانه لا يلزم من ثبوت الجوارح عدم الصحة وان كان الاصل
والذهب الصحة كما قاله الاقاني (قوله ترد في النقل عن الذهب) أى عن أهل المذهب فحيثما نقل عن أشهب الجواز
وعين مالك المنع فليس هذا من تردد التأخرين في النقل عن المتقدمين لان معنى ذلك ان اختلف التأخرين في النقل عن
واحد أو أكثر فينبطه لجملة عنه الجواز وأثر من المنع وما هنا ليس كذلك فان قيل ما هنا وقع خلاف في الصلابة

كان في الاشتغال بمجدد الخ (أقول) السوابق انه لا يحتاج لتبيين تجديف الحج ومثله العمرة فحيثما يظهر ذلك لان بعض
حاصل ما في المواقي انه اذا وقع من الانسان رفض لا يخلو من ان يكون ذلك واقعا في حال فعل من الاعمال ولا فاذ لم يكن واقعا
في حال فعل من الاعمال فلا يضر الرفض ولا يحتاج لنية وأما اذا كان واقعا في حال فعل من الاعمال كالطواف ونحوه فيحتاج
ائمة التعبد ورفض المواقي فانه من الشك فرفض احراما ليس رفضه بضررا لما هو فله انما في مواضع يات بها فاذا
رفض احراما ثم عاد الى المواضع التى يتخطبها ففعله لم يحصل لرفضه حكم وأما اذا كان في حين الاعمال التى يجب عليه
قوى الرفض وفعله باعترية كالطواف ونحوه فهو رفض بعد كالتالى (قوله انتهى) (قوله ويص) تصريح بما علم القائلان
من لو ان الجوارح العضة (قوله ولا يصح) التصريح بعدم الصحة ظاهرا لانه لا يلزم من ثبوت الجوارح عدم الصحة وان كان الاصل
والذهب الصحة كما قاله الاقاني (قوله ترد في النقل عن الذهب) أى عن أهل المذهب فحيثما نقل عن أشهب الجواز
وعين مالك المنع فليس هذا من تردد التأخرين في النقل عن المتقدمين لان معنى ذلك ان اختلف التأخرين في النقل عن
واحد أو أكثر فينبطه لجملة عنه الجواز وأثر من المنع وما هنا ليس كذلك فان قيل ما هنا وقع خلاف في الصلابة

ليقع قالوا المصنف وجاز له: دخول على ما حرم به الامام بناء على التعميم فالجواب ان الابهام هنا لا يستلزم احتمال ان يكون ما حرم به حجاً وعمرة والحج يحتمل الافراد والقران والفتوح بخلاف الصلاة لم يعمم فيها فرض وانما الشك في عين الصلاة تنحرف الابهام واشتد الحج (قوله حج وعمرة) المراد عمة التمتع لان المحرم بعمرته يقال له تمتع لان الغالب عليه ان يحرم بعده بالحج الا انه يمكن على ذلك قوله الاطلاق والاحرام بما حرم به يدير حج الحج لان هذين لا يختصان بعمرته التمتع (قوله والاطلاق والاحرام بما حرم به يدير حجها) أقول وان رجع اليها الا ان مرتبة الاطلاق مرتبة رابعة كخاص عليه المصنف في مناسكه (قوله أفضل على المنصوص الحج) وبخلاف المنصوص ما رواه أشهب عن مالك في المجموعة انه قال من قدم مراعاة فالافراد أحب الي وأما من قدم وبينه وبين الحج طول زمان يستدل عليه ٣٥٩ فيه الاحرام ويحذف على صاحبه قلة الصبر فالتمتع وما قاله القسبي

من ان التمتع أفضل من الافراد والقران وما قاله أشهب وأبو حنيفة القران أفضل من الافراد لان عبادتين أفضل من عبادة واحدة فقولنا ان الافراد أفضل ولو لم يعمر بعد لا يمتحن ان صدر له يقتضي ان لا يكون الافراد أفضل الا اذا عقر بعده وليس كذلك (قوله في حقيقة المصنوع لها) بالاضافة التي للسان (قوله وانما كان الافراد أفضل من القران الحج) لا يمتحن ان هذا لا يثبت به أفضلية الافراد فالتناسب ان يقول انما كان الافراد أفضل لانه لا عدى فيه اذ الهدى للتخصيص ولا للتخصيص فالحج أفضل ولا يقتض ذلك الصلاة بالرفعة لان الصلوة فيها التخصيص

بعض فلو مات زيد أو وجدته محرماً بالاطلاق لم أر فيه نصاً والظاهر انه يقع احرامه أيضاً مطلقاً ويختص في تعيينه ولما كان أحرم وجه الاحرام ثلاثة حج وعمره وقران والاطلاق والاحرام بما حرم به يدير حج اليها بين الافضل منها بقوله (ص) وتجب افراد (ش) يعني ان الافراد هو ان يحرم بالحج مفرداً ثم اذا فرغ يسكن له ان يحرم بعمرته أفضل على المنصوص من التمتع والقران كما قاله المؤلف في مناسكه وظاهر حمله العمرة سنة مستقلة ان الافراد أفضل ولو لم يعمر بعده فاذا حرم بالحج وترك العمرة فقد ترك سنة وليس تداعى في حقيقة المحرم كونه لها بالانضبط وهو ظاهر كلام غيرهم من أهل المذهب كابن عرفة واصله وانما كان الافراد أفضل من القران وان كان يسقط به عنه الطلب بالنسبة والافراد انما هي قطبه الطلب بالحج فقط لانه قد يكون في المقبول ما لا يكون في الفضل (ص) ثم قران (ش) أي ثم لي الافراد في الفضل قران لانه في عمله كالعمرة والمقدّر أفضل لما عاربه فله كان أفضل بعده وترك المؤلف تعريف الافراد لعدم محوره وانعموض ذلك في القران والفتوح تعرض لتمريرهما بقوله (ص) بان يحرم به ما عدا وقسمها أو يدفع بطوائفها انصحت (ش) اشابهنا الى ان القران له كسبستان الاولى ان يحرم بالحج والعمرة معا بنسبة واحدة بان يفصد القران أو النسكين أو بنسبة مرتبة ويقدم العمرة على نية الحج في هذه وجوباً بالتردد الحج عليها في الاولى يقدمها في التسمية استحبها بالوعدى مع اثباته ان يحرم بالعمرة مفردة ثم يردف الحج عليها فتدفع ويصير طارناً ويؤخر الهدى لكن في ايراد الحج على العمرة صور جواز وكراهية معصية وكراهية لا معصية بين الاثر ان يقع بعد احرام العمرة وقبل ان يعمل من أعمالها شيئاً أو بعد عمل شيء وقبل طوائفها اتفاقاً أو بطوائفها قبل تمامه عند ادخال

لغضائها انما هو اقرض الشيطان ولان المصلي يدخل عليه السهو من غير قصد بخلاف ما هنا فانه فعل قصد ادخال وجب الهدى (قوله لانه أي القان وقوله والمقدّر أفضل أي وعمل المقدّر أفضل) (قوله انصحت) وهو شرط في صحة الادراف مطلقاً في جميع صورته فان سددت لم يصح الادراف ولم تنقض احرامه ولا قضاء عليه فيه وهو باق على عمرته انظر عب (قوله وجوباً) أراد بالوجوب ما توافقه عليه صحة العبادة ولا شك ان صحة العمرة متوقفة على تقديمها لان تأخرت فلا تصح وانما قلنا ذلك لما تقدم ان ايراد للعمرة على الحج مكره (قوله ويصير طارناً وبزومه الهدى لكن الحج) كذا في نسخة وفي بعض النسخ زيادة لم تكن موجودة في نسخة (قوله ان يقع بعد احرام العمرة) أراد ما عدا صورة الاحرام بهما مترتبة مع تقديم العمرة وبخلافه ان صورة الاحرام بهما متربتين وتقدم العمرة فيحصل فيها فاصل وصورة الادراف ما عداها (قوله أو بعد عمل شيء الحج) أراد بالاعمال المتقيا وان لم يكن العمل من ادراكهم لان ادراكهم ما وافق وسعي واحرام

(قوله خلاف الاشبه) فعندنا ذهب حتى شرع في الطواف فأتى الارياض كما يعلم من كلام غيره (قوله لكان أين) أي لشموله الثلاث المذكورة (قوله وجوبه على ظاهر المدة) وهذا ما ذهب اليه الشيخ سالم وهذا هو المعتمد كما أفاده بعض المحققين وبواقفه ما تقرر من أن العبادة الغير الواجبة تخص بالشروع ومقابلته قبل أن يركع منسوبة وقبل جاز وهذا في العمرة الصحيحة ومقتضى التكميل أنه يأتي بركني الطواف وهو كذلك وكذا الوارد بعد الطواف وقبل الركوع فيركع ويصلي بعد الاضائة (قوله لو كان قطوعا) لأنه خرج عن كونه العمرة بآرداف الحج عليها ولا يطلب من أحرم من الحرم بطواف القدوم (قوله فلا يتيقن لظاهر) أي لامن طواف وسى وحلاق (قوله ولا يلزم الحرم القارئ الخ) أي فلا يستحضر الاستحضار المذكور ما مضى كما أفاده في وقته ٣٦٠ ان يستحضر أي في مدركه (قوله بل إذا تولى القدوم الواجب عليه) لا يفتي

ان طواف القدوم لا يشرط فيه لان الاشتراط لا ينافي ظهور فيه هو ركع وهو السلي وطواف الاضائة (قوله لو لم يستحضر) أي بان لم يكن في حافضته (قوله مختصا للعمرة) كذا في نسخة فلا يلزم معنى الباب (قوله لا بعده) أي أو أثنائها انما الركوع فهو بمثابة ما قبل الركوع (قوله راجع لقوله وأوردفه) أي راجع بسبب المعنى أي لا يراجع لقوله وركع الخ حيث لا يكون من رجوع من مقدر بعد وقته قبل الركوع والتقدير وركع قبل الركوع وصح لا بعده ويصل على ذات قوله وصح أي الاحرام لا الاذراف بعد سدى ولا قضاء عليه فيما يصح أو معطوف على بطونها والضعيف ما على المذكور من الطواف والركوع وكذا الوارد في أثناء السلي ولادم عليه لأنه كالحكم ويجب ابتداءه بعد ذلك ان كان صروا وسقط ان كان قطوعا (قوله ولا يجوز الاقدام عليه) وبعبارة عب وغيره يصح له لا يجوز الاقدام عليه الخ كذا في شرح شب والمتبادر منه الحرم (قوله لا استلزامه تأخير خلق العمرة أو سقوطه) كذا في نسخة ما وادى فالتأخير على تقدير ان يكون الخلق الذي يأتي به بعد جرة العقبة للحج والعمرة وقوله أو سقوطه أي على تقدير ان يكون للحج فقط الا انك تخير بان قول المصنفين أنه تأخير بمعنى الطرف الاول الذي هو قوله لا استلزامه تأخير خلق العمرة لا الثاني الذي هو قوله أو سقوطه فلا يظهر حينئذ قوله كما قال (قوله لو جوب تأخيره) بسبب احرامه بالحج ولو لم يكن بين احرامه بالحج ويوم عرفته من طويل بل لو تأممه فيها في يوم عرفته ثم أحرم قبل حاله بالحج يصلح حتى يصل الى معنى وعليه دم

القاسم خلافا لاشبه فلو قال المذاق ولو بطونها لكان أين وليس كان مشرا الى الخلاف في الارياض في الطواف (ص) وكله ولا يسمى (ش) يعني أنه اذا أرف الحج في أثناء طواف العمرة الصحيحة ككل الطواف وجوبه على ظاهر المدة وكان قطوعا لان حكم من أنشأ الحج من مكة أو الحرم ان لا يقدم عليه ولهذا الاسي عليه بعد هذا الطواف بل بعد الاضائة لوجوب ايقاع السلي بعد طواف واجب وهذا الطواف تطرق كقوله عليه وأشار بقوله (ص) وتندرج (ش) أي العمرة في الحج فلا يتيقن انها فعل ظاهر يخصها بالركوع على مذهبه أي خدمة في اتجاهه على القارئ طواف وسعيه انتهى ولا يلزم الحرم القارئ ان يستحضر عند آثائه بالافعال التي يشترك فيها الحج والعمرة انما الاحرام بالحج والعمرة بل اذا تولى طواف القدوم الواجب عليه أجزاء وكذلك السلي وغيره بل لو لم يستحضر العمرة تأخره كما يأتي فيمن طاف لعمرة بغير وضوء ثم أحرم بالحج انه يصير قارنا (ص) وركع قبل الركوع (ش) يعني انه يكره ان يركع في الحج على العمرة بعد القرائن من طوافها وقبل ان يركع ركعتي الطواف ويصير قارنا وعليه دم القرائن ويركع ركعتي الطواف وعلة الكراهة كون الوقت مختصا للعمرة وقوله (لا يصح) راجع لقوله أو يردفه أي لا يصح الارياض والكراهة ثابتة بالاسرى لانه اذا كره الارياض قبل الركوع فاسرى بعده وفي أثناء السلي وبعد السلي (ص) وصح بعد سدى (ش) يعني ان الاحرام يصح بعد سدى العمرة ولا يجوز الاقدام عليه لاستلزامه تأخير خلق العمرة أو سقوطه كما قال (وسم الخلق) للعمرة حتى يفرغ من حجه ولم يكن قارنا اتفاقا ولا مقتضا لان يحل من عمرته في أشهر الحج وأهدى لوجوب تأخير الخلق الحاصل باسرام الحج فلو فعله فلازمه هدى وقديه ما وإذا قال (وأهدى لتأخيره) أي لوجوب تأخيره وقوله (ولو فعله) مبالغة في انه يهدى اذا فعله من غير تأخير وعليه حيث فعله

المدكور من الطواف والركوع أي ولا يردف بعد ما ذكر من الطواف والركوع هدى وكذا الوارد في أثناء السلي ولادم عليه لأنه كالحكم ويجب ابتداءه بعد ذلك ان كان صروا وسقط ان كان قطوعا (قوله ولا يجوز الاقدام عليه) وبعبارة عب وغيره يصح له لا يجوز الاقدام عليه الخ كذا في شرح شب والمتبادر منه الحرم (قوله لا استلزامه تأخير خلق العمرة أو سقوطه) كذا في نسخة ما وادى فالتأخير على تقدير ان يكون الخلق الذي يأتي به بعد جرة العقبة للحج والعمرة وقوله أو سقوطه أي على تقدير ان يكون للحج فقط الا انك تخير بان قول المصنفين أنه تأخير بمعنى الطرف الاول الذي هو قوله لا استلزامه تأخير خلق العمرة لا الثاني الذي هو قوله أو سقوطه فلا يظهر حينئذ قوله كما قال (قوله لو جوب تأخيره) بسبب احرامه بالحج ولو لم يكن بين احرامه بالحج ويوم عرفته من طويل بل لو تأممه فيها في يوم عرفته ثم أحرم قبل حاله بالحج يصلح حتى يصل الى معنى وعليه دم

(قوله ثم تقع) ظاهر المصنف ان بعد التمتع مرتبة أخرى وهو كذا وهو الاطلاق فواجه الاحرام أربعة افراد وقران وتنع
 واطلاق وهي على هذا القريب في الاصلية كما صرح بذلك في المناكح فلا حاجة لتكلف جعل ثم تقع من عقابا بالجل وظاهر
 ابن عرفة والمؤلف انه يجعل التمتع بأحرامه بالجماع بعد العمرة وان فسدت وهو كذلك بخلاف القران والقران احرامه
 بالجماع في التمتع بعد مضي النسك الفاسد وانما في القران فهو في أثناء النسك الفاسد فسرى له الفساد نصا كالعدم كما
 أشاله ابن الحاجب (قوله على المشهور) أي خلا للفقهاء عبيد الوهاب والغنى من أن التمتع أنقض من القران (قوله بعد
 ايقاع ركعتين أو بعضه) أي من العمرة ولو قبل الحلاق كانت العمرة صحيحة ٢٦١ أو فاسدة بخلاف الادراف وأهل

القران ' ناجوا به بالجماع في التمتع
 به. بمعنى النسك الفاسد لهذا
 صرح وأما في القران فهو في أثناء
 النسك الفاسد فسرى له الفساد
 فصار كالعدم (قوله لأنه تنع
 باسقاط أحد السقرين) أي لأنه
 كان يسافر سقرين سفر الجماع
 وسفر الله عز وجل التمتع أسقط
 عنه أحد السقرين ثم لا يبقى ان
 من أحرم بالجماع ثم فرغ منه ثم أتى
 بالمرء بعدد عليه أنه تنع أحد
 السقرين مع أنه ليس بمتع
 والجواب ان أصل التسمية
 لا تقتضي التسمية وفي عبارة
 مالهه فان قيل لا يصح التعديل
 الأول لأنه لو أحل منها في غير
 أشهر الجماع ثم أقام بمكة من عامه بلزم
 عليه ان يكون متعاً لأنه أسقط
 أحد السقرين مع أنه ليس بمتعاً
 بإجماع والجواب انه إنما رأى
 اسقاط أحد السقرين في أشهر
 الجماع وكذا في التعليل الثاني
 (قوله وقيل لأنه تنع من مجرته
 بالنساء والطبيب) فبما ان كل

هذه ولا يسهل قط فلهذا التأخير وعليه فدية أيضاً (ص) ثم تقع بان يصح بعدها
 وان يقران (ش) أي نيل القران في الندب على المشهور وتقع وهو ان يخرج من عامه بعد
 ايقاع ركعتين أو بعضه في أشهر الجماع والقران بين ان يحرم بعد العمرة فقط أو يقران
 ويصير متعاً فان رآه عليه دمان واحد للتمتع وآثر للقران ولو تذكر ومنه فعل العمرى
 أشهر الجماع ثم يخرج من عامه بهدى واحد يجوز ثمة فانه في التوادد وبني التمتع مقبلة لأنه تنع
 باسقاط أحد السقرين وقيل لأنه تنع من عمرته بالنساء والطبيب وغير ذلك (ص)
 ويشترط مذهبنا عدم إقامة مكة أو ذي طوى (ش) أي شرط من القران والتمتع أن
 لا يكون فاعلهما مقبلاً مكة أو في حكمها بالانصراف المسافر حتى يجاوزه والمراد
 بالإقامة الاستيطان وهو الإقامة ثنية عدم الانتقال وقوله (وقت فعلهما) أي وقت
 الاحرام أي بالقران والتمتع والمراد وقت الاحرام بالعمرة فبما ان كان مقبلاً بمكة
 أو ما في حكمها وقت الاحرام بمكة فلا دم عليه وان كان غير مقبلاً وقت الاحرام بمكة
 أو ما بعدهما فاعليه دم ولا شك ان الاحرام بالعمرة قد يكون مقبلاً على الاحرام بالجماع
 وذلك في التمتع دائماً في القران في بعض موزه وقد يكون الاحرام بمكة مقبلاً على الاحرام
 بالجماع وذلك في بعض صور القران وقوله (وان باقضاءها) أي بمكة أو ذي طوى مما يغتفر
 المفهوم والتقدير فان وجدت الإقامة المذكرة كوقادح المكانين سقط الدم وان من غير
 أهلها بل بسبب انقطاع جاع غيرهما أو رفض سكناه ونية عدم الانتقال منها والرجوع
 اليه وأنت المؤلف الضعيف في جامع رجوعه الى ما ذكر باعتبار البقعة وأقر دم مع رجوعه
 الى مكة أو ذي طوى لان العطف ما يصح عود ملكة خاصة فبما ان حكمه عام على
 طوى حكم البلد الواحد (ج) أو خرج الحاجة (ش) يعني اذ خرج من أهل مكة
 أو غيرهم ممن لا يمشون عليها قبل ذلك بل هو لا يغيرهم حاجة من غزو أو تجارة أو أمر عرض
 له مساومات فامتنع بغيرها أو قصرتم ثم قطع بمكة بغيره في أشهر الجماع فانه لا يكون متعاً
 ولا دم عليه لأنه ليس على أهل مكة منتهى فتقوله خرج عطف على ما في حيزان والتقدير
 فلا دم على من أقام بمكة أو ذي طوى وان باقضاءها أو خرج منها الحاجة ثم عاد إليها

٤٦ شئى معقر تقع حين يهل منها بالنساء والطبيب والجواب ما تقدم (قوله أو ذي طوى) مثل الطام موضع بين
 الطريق التي يهبط منها إلى مقبرة مكة المسماة بالهلال والطريق الاخرى التي جهة الزاهر وهي عند أهل مكة بين الجنتين وأما
 التي في القران فيقسم العلماء كسرها فترى جسماني السبع (قوله وقت الاحرام بمكة) أي بالقران والتمتع أي وقت الاحرام
 بالعمرة فبما ان قدم الثاني بعمرة في أشهر الجماع وبنيته السكنى ثم خرج في عامه فانه ليس كالقائم بل يجب عليه دم التمتع على الاصح
 لأنه لا يمكن وقت فعل العمر من الحاضرين (قوله وان كان غير مقبلاً وقت الاحرام بمكة أو ما بعدهما) المناسبت مدفأ أحدهما
 ويقتصر على قوله وان كان غير مقبلاً وقت الاحرام بمكة أي بالقران والتمتع أي وقت الاحرام بمكة أو ما بعدهما (قوله لو أنشأت المزايا
 الضعيف في جامع رجوعه الى ما ذكر باعتبار البقعة) لانه لا حاجة لذلك لان الضعيف عائد على مكة أو ذي طوى فالرجوع مؤث

قوله وان وجدته منتهى أي الأمانة ٣٦٢ فقيدها معها الأمانة لذلك لأنه حيث اشترط الأمانة بالتفعل فعند علمها

لازمة العلم ولو نوى الأمانة بداهة علمها والأولان يقال ان المعنى ولو فرض اننا اعطينا ثبوت الأمانة منزلة الأمانة لان ثبوت الأمانة يصحها الأمانة لان الله يبدؤه عدم الأمانة فصارت فيما كالعدم (قوله أو القارن) أي أو فان القارن الحجج أي بان يفوت بحصر أو مرض (قوله والمتنع) من عطف الجمل أي ويشترط بالمتنع أو لوجوب دمه مع ما تقدم عدم عوده لبلده أو مثله ولا يشترط ذلك في القارن (قوله ولو كان مثل اقته) إشارة إلى أن قوله ولو بالخارج مبالغة في المثل وأما الوعد لبلده مطلقاً أو مثله بغير الجواز فلا خلاف فيه (قوله لا عدم العود ملتبياً بالقل) أي ان عدم العود ملتبياً بالقل لا تقول بشرط أي في وجوب الدم أي بحيث اذا عاد لقل لا دم عليه لأنه اذا عاد لقل يلزمه الدم (قوله أي لا عدم العود ملتبياً الخ) فضته ان قول المصنف لا بالقل راجع لقوله عدم عوده لبلده أو مثله فيلزم عليه تذكيراً بالنظر للاول لأنه فهم من قوله أو مثله أنه رجوعه لقل من بلده لا يكتفي بوجه ما قاله الشارح انه مفهوم غير شرط وهو لا يستبره فلذلك صرح به (قوله ولا يعتبره المولف) قلت قد يقال بل اعتبره ان قد اشترط في الدم الحجج من ماله قوله ونهل بعض وكذا في وقته يبدل الوقت بغيره أي من آخر رمضان (قوله بشرط في وجوب دم المتنع)

لعمرة (ص) لانه قطع بغيرها (ش) يعني ان المكى أومن استوطنها اذا انقطع بغير مكة وفرض سكاها فان حكمه حكم من قدم من غير أهل مكة فيلزم عدم المتعة والقارن أما ان يرفض سكاها أو قوله أو خرج لاجل لان معصية أو خرج لاجل بقية العود وقوله لا انقطع بغيرها أي ترجع إليها قارناً ومقتعاً (ص) أو قدم بها نوى الأمانة (ش) يعني ان من قدم بالعمرة في أشهر الحج نوى الاستيطان فليزله الدم لأنه ليس من الحاضرين للصعيد الحرام لان أقامته بالتفعل معدومة وقت العمرة وان وجدت منه فيها فقد يسدونه ونفسه اقوله أو قدم أي المتنع والضعيف في العمرة أي في أشهر الحج أو لا شهر الحج لكن البلاء على الاول للملازمة أي ملتبياً بالعمرة وعلى الثاني معصية في أي في أشهر الحج ومعلوم انه لا يكون مقتعاً اذا قدم بعمرة أو ما لو قدم بعمرة في غير أشهر الحج فلا يكون مقتعاً (ص) ونذب لذى أهله وهل الان شيء باعدهما أكثر فبغيره تأويلان (ش) أي ونذب هدى القرآن والتعق لمن له أهل مكة وأهل بعض الآخر هل عليه لأنه من أهل المنصب الحرام وان كانت أقامته في غير مكة وما في حكمها أكثر فوجب عليه الدم لأنه ليس من أهل الذب مطلقاً من غير اعتبار بأقامته في أحد الحرمين تأويلان والمذهب ما جرى به ولا بقوله ونذب لذى أهله أي مطلقاً (ص) ويصح من عامه (ش) أي ويشترط دم القرآن والتعق من عامه فلو حل من عمرته في أشهر الحج ثم لم يصبه الأمن قابل أوقات المتنع الحج أو القارن وتحلل بعمرة كما هو الأفضل فلا دم فلو بقي القارن على إحرامه اقبل لم يسقط عنه الدم (ص) والمتنع عدم عوده لبلده أو مثله ولو بالخارج لا بقل (ش) يعني ان ما تقدم من الشرطين السابقين يستلزمهما القارن والمتنع ويختص المتنع بشروط آخرتها ان لا يعود الى بلده أو مثله في البعد بعد ان يحل من عمرته بمكة فانه لا يلزمه دم القارن لأنه لم يمتنع باسقاط أحد السفرين بخلاف لو يرجع لقل من أقمه أي بلده فيلزمه الدم لان رجوعه لمذكر كعدمه وبخلاف لو أحرّم الحج قبل عوده لبلده أو مثله ثم عاد فقلبه الدم لان سفره لم يكن الحج وحيث يرجع الى مثل اقته أي بلده في البعد فلا دم عليه ولو كان مثل اقته بالخارج على المشهور خلا قالان المواز القائل بعدم سقوط الدم عن اقته في الجواز الا ان العود الى نفس اقته لا الى مثله الا ان يخرج عن أرض الجواز بالكيفية ولا بالزمانه الملازمة والمعلوف محذوف أي لا عدم العود ملتبياً بأقل من بلده أو مثله أي يكون مساقته أقل مما ذكره (تنبيه) قال المؤلف أطلق المتقدمون في هذا الشرط أعني قوله وعدم عود الحج وقيل ما يوجد من كان اقته اذا ذهب وعاد ولم يمتنع عامه وهو ما علم اقته اقر بقية ثان رجوعه عن مصر بغيره رجوعه الى بلده وقيل ابن مرقه وفرضه انتهى ولم يعتبره المؤلف (ص) وفعل بعض ركنها وقته (ش) هذا الشرط الرابع مما يخص به المتنع أيضاً والمعنى انه يشترط في وجوب دم المتنع ان يشعل أركان العمرة

اشارة الى أن هذا الشرط خاص بالمتعص ولا يتأني في القانون لقوله لهما من دخل مكة فانما انطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة في شهر الحارح ثم حج من عامه فعليه دم القران ولا يكون طوافه حين دخل مكة بمنزلة لكن لهما جميعا ولا يحل من واحدة دون الاخرى لانه لو جتمع فيهما قضاهاما (قوله لا في تسمية الفحل قرانا) لان تسميته قرانا ظاهرا من حيث كونه قرنهما حقيقة أو حكما (قوله انما شرط في وجوب الدم) أي لان المصنف قال بشرط دمهما عدم إقامة مسكة أو ذي ملوى الخ وأما تسميته متعصا فيحصل بان يحج من عامه بعدد باقاع ركن أو بعضها في ٢٦٢ أشهر الحج (قوله بشرط في تسميته

أو بعضها ولو السعي في أشهر الحج فلو سعى لمسه مرة في رمضان مثلا وأثر بعض السعي الى ان دخل شوال فكمل فيه ثم حج من عامه ذلك فهو متعص ولو حل من عمرته في رمضان مثلا ثم حج من عامه فلا يكون متعصا ولا هدى عليه لانه لم يفعل بعض أركان العمرة في أشهر الحج وذلك بشرط في وجوب دم التمتع وقوع الحلق في شوال لا وجوب شيئا لان الحلق ليس من أركان العمرة (ص) وفي شرط كونهما من واحد تردد (ش) أي هل يشترط في وجوب دم التمتع كون العمرة والحج من واحد بان يكمن لوقوعه عن نفس الفاعل له ما أوجع شخص غير بطريق النيابة عنه فلو كانا من اثنين كل واحد عن واحد وذو النيان يفعل أحدهما عن نفسه والاخر عن غيره بطريق النيابة أو يفعل أحدهما عن زيد والاخر عن عمرو بطريق النيابة عنهما ليجب الدم ولا يشترط فجيء الدم أي في فعله ما جئنا من كل واحد عن واحد أي والفاعل له ما واحد والقول الثاني هو الرابع كابقيد كلامه في التوضيح (قوله) لاشك ان شرط القران بشرط في وجوب الدم لا في تسمية الفحل قرانا وأما شرط التمتع فظاهر كلام المؤلف وابن الحاجب انهما شرط في وجوب الدم وصرح غيرهما مسكة بعد الوهاب وبعض انما شرط في تسميته متعصا قال الفحل من الشافعية وهو نفس الشافعي وبه جزم الرازي (ص) ودم التمتع يجب بأجرام الحج (ش) يعني ان يبدأ بوجوب دم التمتع انما هو بأجرام الحج لا قبله ومنتهى الذي يتفرده ويفضل في الذمة هوري جرة العقبة فكلامة هنا في بيان مبدأ الوجوب وقوله وأخر فصل حرم الأجرام وان مات متعص قاله دي من رأس ماله ان روى العقبة في بيان تقريره وتختلف في الذمة فلا اعتراض وانظر الكلام بأوسع من ذلك في شرحنا الكبير (ص) وأجزأ قبله (ش) ظاهره ان فاعل أجزأ دم التمتع ولا يصحكون دما الا اذا انجزه ولم يفعل أحد انجزه قبل الأجرام بالحج مجز فمتعين ان يكون الفاعل المتقلد أو الشاهد أي أجزأ جعله هديا وهو تقليد وأما قوله قبل الأجرام بالحج ولو عند أجرام العمرة بل ولو ساقه فتم اطوعا ثم حج من عامه كما ساقه (ص) ثم الطواف له ما جئنا (ش) هذا معطوف على الأجرام أي وروكعتهما الطواف وحجنته لا يحتاج لقوله له ما ساق ولما أعاد له الطول الفصل فرجعا بفعل عنه وأقطعه من السعي تقرب ذكر في الطواف وغم هنا الترتيب الذي ذكرى والرتي جميعا

قاله دي من رأس المال ولا يصح هذا وقد اعترض ابن مرفة القول بأنه انما يجب برمي جرة لعنة بقوله قلت تظاوه لومات يوم القيمة قيل ربه لا يجب وهو خلاف نقل التزاد عن كتاب محمد بن ابن القاسم وعن شعاع عيسى من ان يوم الضر ولم يرم فقتلوا الدم انتهى (قوله أي أجزأ جعله هديا الخ) أي وقد ارتكب خلاف الأولى كما في (قوله ولما أعاد له ما جئنا الخ) جواب عن قوله لا يحتاج اليه (قوله للترتيب الذي ذكرى) أي في الذكر والاشبار ثم لا يعني ان الترتيب الذي يكون في الجمل فائضا إذا ما الترتيب الرئي

(قوله أي لكل واحد منهما الحج) لا يخفى أنه إذا كان المعنى هكذا فليس فيه من زرع قال تزويج بحسب ظاهر العبارة فإن زاد على السبع فيه أو في السعي عدا ولو قلت كعص شوط بطل وكذا إن يادته عليه سهواً أو جهلا عدا متعين قول تت والعدد شرط باتفاق كعدد ركعات الصلاة كان واجبا أو غيره * (قائدة) * قال عجمي تعالى في وأفضل أركان الحج الطواف لاشتماله على صلاة وطهارة قال الثاني والظاهر أن أفضل أركان الحج معرفة لأن الحج بثبوت بشوأنه قال عجمي وأما السعي وعرفة فانظر أحدهما أفضل ويغني ٢٦٤ أن يكون السعي أفضل لأنه تابع ومتوقف على طواف الأفاضة الذي هو

والمراد أن رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الاحرام وأما الطواف في أي وقت فمضى آخر سابق وقوله سبعاً يعني وزع أي الطواف للحج سبعا للعبادة سبعا لقوله لهما أي لكل واحد منهما سبعا أو الاقتصار بالعبادة أن لكل واحد منهما ثلاثة أو نصفان نقص شوطاً أو بعضه يتشأناً وشكاً من الطواف الراكني رجوعه على تقصير ساق في قوله ورجع ان لم يصح طواف جرة الخ وفي قوله وأبدأ ان قطع الخنازة في أي قوة أو تسبيحة أو غيره (ص) (ص) بالطهرين والستر (ش) الباء للعبادة أي ثم الطواف لهما سبعا بشروط أولها كونه أشواطاً سبعا كونه مع الطهرين والستر للوقوف أو قال بالطهارتين لكن أحسن أي من الحدث والخبث أي لأن الطهر هو الفعل فالطهارة صفة فائقة بالفعل وتعبير بالطهارة أهم من الوضوء والتميم لأمه العهد المتقدم في الصلاة فإن طاف بعد ثا عمداً أو جهلاً أو نسياناً لم يصح طوافه ورجعه كما ساقى وانما اشترط في الطواف ذلك لأنه عند ما كان كالصلاة لأنه يساه فيه الكلام وبعبارة أخرى ولو قال بالطهارتين كان أحسن لأنه كثر في لسان الفقهاء استعمال الطهرين في الحدث الأصغر والأكبر فصار الخبث مذكوراً عنه وكثر في لسانهم استعمال الطهارتين في الحدث والخبث وفي التعليل بأن الطهر هو الفعل الخ فتنظر لأن الفعل يشأ عنه الصفة (ص) وبطل حدث بناءً (ش) يعني أنه إذا حصل في أثناء الطواف حدث عدا أو سواها أي ما يباح كونه في الطواف أو غلبة فإنه يطلعه ويمنع من البناء على ما مضى من الأشواط على المشهور كان الطواف واجباً وتلوياً ويشد الواجب بعد الطهر دون التلوين الآن بعد الحدث فلو بين كان كمن لم يطفئ عند أبي القاسم خلافاً لابن حبيب ولو قال كان أحدث فلا بناء كان أحسن فإن ظاهر العبارة أن هنا بناءً بطل مع أنه لا بناء هنا لكن المراد بالبناء البناء الحاصل مع انخروج على تقديره * (قاعدة) * لم يذكر المؤلف حكمه من انتقض وضوءه قبل أن يصل إلى الركعتين والحكم فيه أنه يوضأ ويعد الطواف فإن وضأ وصل إلى الركعتين وسعى فإنه يعد الطواف والركعتين والسعي ما دام بمكة أو قرى سامنتها فإن تعاين مكة فليركعهما بموضع يبعث بهدي ابن المواز ولا يجزئه الركعتان أو لبيان أنه من ابن تيمية وظاهر كلامه ما انتقض عدا أم لا قوله فإن تباعد الخ انظر ما حذا التباعد والظاهر أن تبعد الركوع مع القرب تباعد (ص) ويجعل البيت عن يساره (ش)

أعظم أو ركعتان الحج (قوله بالطهرين) فإن خالف في أثناءه ثم بأن الطهر لم يعد (قوله والستر) أي ستر العورة على ما تقدم في الصلاة قال بعض والظاهر من المذهب صحة طواف الحرة إذا كانت بادية الأطراف وتعبير استصحاباً ما دامت مكة أو حيث يمكنها إعادة وقال والظاهر لا يستحب إعادة ولو كانت بمكة لأن التراجع منه خرج وقته (قوله فالطهارة) الأولى والطهارة بالو (قوله العهد المتقدم في الصلاة) أي المشاركة بقرى بشرط صلاة طهارة وحديث (قوله وفي التعليل بأن الطهر هو الفعل نظر الخ) أي فكلام المصنف صحيح باعتبار ما يشأ عنه (أقول) أن هذا المعترض سلم كلام المصنف بهذا الاعتبار إلا أنه يقول الأولى الانصاف بثلث المصنف (قوله لأن الفعل يشأ عنه الصفة) أي والمطهر ذلك الشائئ لأن الفعل منقضى وزائل وانما سعى ما حسن لعمدة العبارة بالنظر في الثاني وتعبير

الطهر وأهم من الوضوء والتميم أي أحد الطهرين والطهر الثاني من الخبث (قوله فهو كمن لم يطفئ عند ابن القاسم) بالمر هو ما أشار إليه أولاً بقوله على المشهور فليأخذ بطهر فيكون مثله ما لا ين حبيب فقد نقل عن مالك إذا أحدث في الطواف فليوضأ وإن قال الخياط وظاهر كلام ابن تيمية أن هذه الصلاة ابتداء على رواية ابن حبيب وظاهر كلام ابن الحبيب أن كلام ابن حبيب انقضاء بعد الوقوع وهذا هو الظاهر انتهى (قوله ويعد الطواف) أي وجوباً وذلك لأن الركعة على تركه (قوله والظاهر أن تبعد الركوع الخ) إذا كان كذلك فقوله أو قرى سامنتها أي على ما يجزئ الركوع (قوله ويجعل البيت عن يساره)

حكمته ليكون قلبه الى جهته (قوله فلو جعله عن يمينه) أي ولادان عيشي مستقبلا فلو عشي القهقري لم يصح طوافه (قوله وهذا هو المشهور) أي كونه يرجع اليمن بلده هو المشهور ومقابلها أنه إذا رجع الى يده لا يلزم إعادة قال المستفتي التوضيح ولعل قائل ذلك لا يشرط في الصلة وهو بعد انتهى وبعبارة أخرى وهو مذبح مالقوا الشافعي وأجدر رضي الله عنهم أجمعين طوافه صلى الله عليه وسلم هكذا وقوله خذوا عني مناسككم ٣٦٥ وقال أبو حنيفة رضي الله عنه السائر

من بيتي تركه كالم من خرج لبلده
(قوله الثبوت الطواف كذا)
أي الثبوت الطواف عن اليسار
اجماعاً أي أجمع الأمة على أنه
لا يكون إلا على اليسار بحيث لو
كان على جهة اليمين كان باطلا
وكانه قال والجماع على الوجوب
لإجماع الأمة على أنه لا يكون إلا
على اليسار ليحصل على الوجوب
في الوضوء لأن الأمة لم تجمع على
أنه لا يكون إلا من يمينها (أقول)
يبدأ من يمينها لم يجمع الأمة على
أن الحج لا يكون إلا من يمينها
والوضوء لم يكن كذلك مع أن كلا
منهما عبادة فعلها ورثها فإذا
علت ذلك فصل أنه لا يثبت لها
تقديم من التقل عن أبي حنيفة
ولما عرفت من مقابل المشهور
(قوله ونخرج كل البدن عن
الشاذرون) وهو يفتح القال
المجمعة وسكون الر على ما حكى
النور في تهذيب الاسماء
وللغات وقال ابن رشيد هو
لغة بفتحها مكسورا قال (قوله
التونس) يدل من أين جماعة
(قوله وستة أذرع الخ) تبع
المصنف في ذلك الله صلى الله عليه وسلم

بالجر عطف على الظاهرين يعني أن الطائف يجب عليه في طوافه أن يجعل البيت في
دورانه عن يساره دائر من جهة يمينه طوافه فلو جعله عن يمينه أو في الخرجه
أو وراء ظهره فكأنه لم يطفئ ويرجع اليه ولو من يده أن كان ذلك الطواف ركنا وهذا
هو المشهور ولطوافه عليه الصلاة والسلام هكذا وقوله خذوا عني مناسككم والجماع
فعله عليه الصلاة والسلام هنا على الوجوب دون الوضوء مع أن كل من عبادة فعلها
ورثها فكان فعله صلى الله عليه وسلم الثبوت الطواف كذلك إجماعاً لم يغل عن
واحد من الصحابة فمن بعدهم جواز تنكيه وردد على وابن عباس في الوضوء
لأنه لا بد أن يأتي شأواً بأيسارنا (ص) ونخرج كل البدن عن الشاذرون (ش)
هذا ما بعده مجرى وبالعرف على الظاهرين والمعنى أنه يجب على الطائف البيت أن
يجعل يده في طوافه خارجاً عن الشاذرون وهو البناء المحلود في أساس البيت وذلك
شرط في صحة طوافه والمقدد في الموقان الشاذرون من البيت معتد على ما قال
سند وابن شامس ومن تبعهما كابن الحاجب والقرافي وابن جرير وابن جماعة التونسي
وابن عبد السلام وابن خرون في شرح المدونة وابن راشد في الباب وابن معلى والثالث
وابن خرون وقوله ابن خرون في شرحه وتبعه الأيوبي وهو المعتقد عند الشافعية وأما
كونه من البيت جماعة فمن متأري المالكية والشافعية ومن بالغ في اتكاف من
المالكية الغليظ أبو حنيفة بن رشيد مصغر رشيد بالمجمعة انظر (ص) وستة
أذرع من الحجر (ش) أي منتهية إلى البيت أي ويشترط في صحة الطواف خروج
كل البدن أو ساع من مقدر ستة أذرع من الحجر بكسر فسكون بمعنى حجر الاستدارة وهو
محيط خدو وعلى صورة نصف دائرة يخرج عن جدار الكعبة في جهة الشام ويقال له
الجدر يفتح الجسيم فسكون المحلة وهو من وضع الخليل قال الأزهري عن ابن أبي
جعفر إبراهيم الحجر إلى جنب البيت عز شمس أراك تقصصه الغنم وكان زواياهم
أصغر ثم إن قرشا دخلت فيه أذرعاً من الكعبة انتهى وأثبت التاء في ستة لأن
ذراع البدن كروبوئت (ص) ونصب القيس فأمته (ش) يعني أن الإنسان إذا
قبل الحجر الأسود أو استلم الباطي فانه يثبت مكانه وجواحي يتعدل فاعمل قدمه ثم
يطوف لأنه لو طاف مطلقاً أو أسسه أي يده في الهواء الشاذرون أو وطئه برجله لم يصح
طوافه (ص) داخل المسجد (ش) يعني أن شرط صحة الطواف أن يكون

الحطاب ولكن الظاهر من قول مالك في المدونة ولا يثبت حطاف داخل الحجر أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر لأن ذلك
شامل للستة أذرع وما زاد على وهو الذي يظهر من كلام أصحابنا أنهم رجحوا بعض شيوخنا أنه المعتد (قوله مدور) قسم
محيط (قوله وهو من وضع الخليل) أي الخليل إبراهيم أي من شاته (قوله عز شمس أراك تقصصه الغنم) أي تدخله الغنم
(قوله ونصب القيس) يصح قرأته بالاسم أي ونصب بالقول والاصل في الفعل الوجوب (قوله يده طوافه) أي وكثر من
الناس يرجون بلاج بسبب الجهل بذلك قاله ابن المعلى في منسكه ونازع غيره في قوله يرجون بلاج أكن قال بعض شيوخنا

النازعة بأعلى إله من البيت وقد علت ما قسمه من ذهاب الجماعة المتقدمة إلى الله من البيت (قوله فلو طاف خارجا لم يجز) قال بعض ومنه وأما علم من طاف على سطح المسجد لم أره منصوبا وصرح الحنفية والشافعية بجوازها ولم تعرض له الحنابلة (قوله ويستحب للطائف القنوم من البيت الخ) هذا في الرجال وأما النساء فقل الباجي السنة لمن خلف الرجال كالمصلاة (قوله وولاء) أي ويكون ولا فهو منصوب ويصحب عطا على الجمر (قوله إلا أن يكون الترتيب يسيرا) أي فانه لا يضرب ولو لغيره ركعة إذا طافه النسي واستدأ أيضا أن الترتيب ليس بالضروري ولكنه إن كان لغيره ذكره ونذبه أن يتدبه انتهى (أقول) وهو لا يضاف كلام النسي (قوله ولو قل الفصل) لا توافل آخر غير ما هو فيه وينتفع القطع (قوله أو يخرج من المسجد لشدة نسيه) قال الأصنف ولو قيل ٣٦٦ يجوز أن يخرج للشفقة لكان أظهر كأجازوا قطع الصلاة أن أخذه مال له بال وهي

اشد حرمة واجيب بالترقيان الصلاة لما يقع فيها الأيسر الكلام لا صلاحها فقط لم يكن له مندوحة في القطع لفظ ماله ولا كذلك الطواف فعدم حرمة الكلام فيه يقتضي أنه لو كان في عود نفقة دون قطع فذلك بطل أن قطع لها ويخرج من المسجد (قوله أن فرغ سعيه) أشعر قول المستثنى أن فرغ سعيه أن ذلك في طواف قدوم وهو كذلك فإن كان لاسي بعده كطواف الأفاضة والوداع والتعريض والقرب والبعد من فراغه من الطواف فإن قرب حتى وإن بعد ابتداء (قوله وقطعه لا قرينة) أي لأقامتها عليه ولزومه الدخول مع الأمام الراتب بأي محل على رأى أو بمقام إبراهيم على آخره وهو الراجح كالأفاده بعض شيوخنا وبعض الشراح أن لم يكن صلاها أصلا أو ملاما متقدرا ينه

داخل المسجد فلو طاف خارجا لم يجز ويستحب للطائف القنوم من البيت كالمصلاة الأولى في الصلاة وقوله داخل منصوب على الخال من الطواف (ص) وولاء (ش) يعني أن التوافق بين أشواط الطواف شرط فإن فرقه لم يجز إلا أن يكون الترتيب يسيرا أو يكون لغيره وهو على طهارته (ص) وابتداء أن قطع لجنازة أو نفقة (ش) يعني أن الطواف ولو قطعوا إذا قطعها لجنازة غير متعينة عليه ولو قل الفصل أو يخرج من المسجد لشدة نسيه فإنه يتدبر في كلام المؤلف أشعار بأن القطع لجنازة تغير مطاوب وهو كذلك والحكم منع القطع وأما أن قطع لنفقة لم يخرج من المسجد فانه يبق على طوافه فإن تمت عليه وخشى على الميت التغير فالظاهر وجوب القطع كالقراض وفي كلام سنده أن الحسن ما يفعله وأما أن لعنت لم يمشي تغيره فالاقتضا بقطعه لها وإذا قلنا بقطع فالظاهر حيث لا يبق كالقرينة كما في شرح هـ (ص) أو نسي بعضه أن فرغ سعيه (ش) أي وكذلك لا يبق إذا نسي بعضا من طوافه ولو بعض شوط حتى فرغ من سعيه وطال الأمر أو انتقض وضوءه وأما أن ذلك لا يضر سعيه ولم ينتقض وضوءه فانه يبق كما هو مذهب المصنفين والجمهور كالسنان قاله سنده أن قبل كيف يبق بعد فراغ السعي وهذا تفرق كثير ممنه والشافعية في الصلاة قلنا ما كان السعي مرتبطا بالطواف حتى لا يصح دونه جرى معه جري الصلاة الواحدة فمن تركه من الأول ثم قرأ في الثانية البقرة عاد إلى جود الأولى وانما يرى القرب من البعد للعلة التي فرغ فيها من السعي فإن قرب منها يبق وإن بعد ابتداء ويرجع في ذلك إلى العرف (ص) وقطعه للقرينة ونذير كمال الشوط (ش) أي وقطع الطواف وجوباً فرضاً ونقلاً صلاة القرينة أي لأقامتها ويبقى لكن ينسب له قبل وجوبه كمال الشوط بأن يخرج من عند الجمر وأن يخرج من غيره

فقال

أو بالمسجد الحرام أو جماعة غيره وأما وجوب القطع لأن الطواف بالبيت صلاة ولا يجوز نيل في المسجد أن يصلي بغير صلاة الإمام الموقت به إذا كان يصلي المكتوبة لانه خلاف عليه فإن كان قد صلاها جماعة فيه وأقام الراتب فهل يقطعه ويخرج لأن في بقائه طعن عليه كما في الصلاة أولاً لأن تلبسه بالطواف يدفع الطعن قلت والظاهر الأول واستظهر بعض شيوخنا الثاني ومثل القرينة القائمة بقرينة حاضرة تذكروها وخشى خروج وقتها ولو الضمير لتمام الطواف القرض كذا ذكره الخطيب بجناهاً وطواف الطلوع فلا إشكال في قطعه لا تذكروا الفاتحة فلا يقطعه لها وظاهره لو كان ذلك الطواف مندوباً وانظر ما أفرق بينه وبين الصلاة فوقع بعض شيوخنا بأن الترتيب بين يسير القنومات مع الحاضر فمطلوب ومفهوم قوله للقرينة أنه لا يقطع ركلاً وأوجب لغيره كركعتي القبر والوتر والضحى فإن كان مندوباً فقطعه ركعتي القبر إن خاف إن تمام الصلاة عليه فلا يقدر أن يرجع ركعتي القبر انظر عب (قوله من عند الجمر) أي الجمر الاسود

(قوله) وينبغي حمله على الوقوف أي بان يجعل قوله يدخل من موضع خرج أي يؤذن له في ذلك لأن المراد بطلب منه ذلك والأذن لا ينافي استحباب ابتداء الشوط (قوله بشرط أن لا يمشي على نجاسة) أي وبشرط أن لا يعد المكان جداعلي ما يظهر كافي الحطيل وان لا يعد النجاسة (قوله ولا يتعدى موضعا) أي موضعا محكوما أما استقبال القبلة وعدم الكلام فغير معتبرين لعدم اعتبارهما هنا (قوله واعلم بنص) فيخرج الجميع العقدة لا يثنى بل يثنى (قوله فانه ينزها) أي أن أمكن نزها وقوله أو يسلمها أي أن يمكن نزها (قوله فخرج الوقت بالفرغ منهما) يقتضي ذلك أن لا إعادة عليه أملا (قوله وعلى الأقل الخ) معطوف على المعنى أي ينبغي على ما طاف قبل رعايته أو على ما نجاسة وعلى الأقل (قوله ويعمل ٣٦٧

كونه مستكما كما أفاده بعض شيوخنا لكن بشرط أن يكون ذلك الواحد طائفا به كافي سمع ابن القاسم نقلها من عرفة وغيره (قوله هل المراد بالثالث مطلق التردد) وهو الظاهر كما في شرح ص وب (قوله) أن ذهبنا إلى أنه كان في كل واحد من أشرافه لأنه كان نصريه فلهذا الشك طاف في السقاقتين زوالهما فالتفرحل ويسعد طائفا فبها كان قريبا والأعاد الجميع أو بعيد الجميع لقوله على طائفة يباحين الزحام والظواهر أنه إذا كان قبله لا يبعد إلا ما طاف بها ولا يبعد الجميع (قوله ولا يمد المقيد يوم الدم) (قوله لأن الزحام الخ) هذه المعلة تقتضي أن الطواف لا يكتفى به بأن يكون بالمجد فقط بل لا بد من التماسه بالبيت وهو خلاف إطلاق قول المصنف داخل المسجد (قوله كاتصال الزحام

فقال ابن حبيب يدخل من موضع خرج قال في توضيحه وهو ظاهر المدونة والموازية واستحب ابن حبيب أن يثنى ذلك الشوط قال بعض وينبغي حمله على الوقوف كما هو ظاهر الطراز انتهى ويثني قبل تنطه قاله الموازية ابن الحبيب فان تنقل قبل أن يتم طوافه ابتداء قال بعض وكذا أن جلس بعد الصلاة طويلا ذكر أو أحدث تركه الموازية (ص) وبني أن روى (ش) يعني أن الطائف إذا حصل لمرافق فانه يقطع له لمس القدم ثم يثني بشرط أن لا يمشي على شجاعة ولا يتعدى موضعا كافي الصلاة ولو قال وبني كأن روى لأفاد البنا في القطع للقرينة وهو المنطوق بالنقل ويكون التثنية في قوله في لاق استحباب كمال الشيطان الباق في العراف يخرج حصى (ص) أو علم بنص (ش) يعني أن من طاف بعبادة فيه أو قبه ولم يعلم بها إلا بعد فرأه طوافه فلا إعادة عليه كالمسافر وان علم بها في أثناء طوافه أو سقطت عليه طوافه فانه ينزها أو يسلمها ويثني على ما تقدم من طوافه إن لم يدخل ولا يبطل لعدم الموازية (ص) وأعاد ركعتيه بالقرب (ش) يعني أنه إذا صلى ركعتي الطواف بالنجاسة ثم ذكر فانه يبعدهما استحبابا أن كان الأصغر ساقا طال الأمر بعد ذلك أو استقص وضوءه فلا إعادة عليه فخرج الوقت بالفرغ منهما ويعتبر القرب بالعرف (ص) وعلى الأقل أن شك (ش) معطوف على المعنى أي ينبغي على ما طاف قبل رعايته أو على ما نجاسة وعلى الأقل أي المحقق أن شك في عدد الأشواط ما لم يكن مستكما أو لا يثني على ألا تكرويعا بخلاف غيره ولو واجهه وانفطره المراد بالثالث مطلق التردد حتى يشمل الوهم كافي الصلاة والوضوء هنا لا يعتبر كافي الوضوء (ص) ويجاز بسقاقتين ولا أعادوا يرجع به ولادم (ش) أي ويجاز الطواف بسقاقتين ومن ورازم من وقبة الشراب ولا يضر حلولة الأسطوانة وزعمهم والقبة لاجل وجود رجة انتهت النيران الزحام يصير الجميع فضلا بالبيت كاتصال الزحام بالطرفان يوم الجمعة فان طاف فمما ذكر لا رجة بل طرأ برؤا وشوهما أعاد الطواف ولو طوعا على ما يظهر مادام بمكة وان خرج فمما يرجع الطواف من ولده ولادم عليه وكانت السقاقتين في الصدر الأول ثم نبأه

بالطرافات أي اتصال الزحام الذي في المسجد في الطرافات يوم الجمعة (قوله أو وضوهما) كظم (القول) الظاهر أن يكون أجزأ أو التردد الشديد كالرجة (قوله ولو طوعا) وبعضهم قال أعاد في الواجب لا في غيره (قوله لم يرجع الطواف من يلد) مفهومه لو كان أقل من يلد يرجعه وهو يعارض مفهوم قوله مادام بمكة والجواب أن المراد مادام بمكة أو قريبا منها بما لا يحدده الرجوع (قوله وكانت السقاقتين في الصدر الأول) أي ظمرا إذا كان مسقوفا في الزمن الأول وأما السقاقتين الموجودة الآن فلا يجوز الطواف فيها لرجوعها لغيرها وبالحال وقوله ويجاز بسقاقتين مجموع على غير زمانها هذا فان السقاقتين كانت من المسجد الحرام أو ما في زمانها فإذا السقاقتين خارجة عنه لانهما من يدنيه فإل طواف فيها خارج المسجد وهو باطل

سواء كان لزجة أو غيرها انتهى من كبره (أقول) إذا كانت السقا من المسجد الحرام فلا شيء اشترط في الطواف فيها الزجة فهذه لا يظهر إلا إذا كانت تلك السقا التي في الأزمنة السابقة بناية الرحاب والطريق المتصلة فتأمل (قوله واجب على المشهور) ومقابلة قولان قبل سنة وقيل ركن كطواف الأضائة (قوله وجب) فاعل وجب خبر مستتر عائد على طواف القدوم فإن قيل لم تقدم للقدم ذكر فكيف يعود الضمير عليه فالجواب أن ذلك معلوم من قوله قبل معرفة لأنه ليس هناك طواف الحج قبل معرفة الأطواف ٣٦٨ القدم وما طواف الأضائة فهو مؤخر عن معرفة كطواف الوداع (قوله

وهذا فيسجد وجوبه الخ) أي فافاد المصنف وجوب طواف القدوم في نفسه لاستيتمه وجوب قبلته لمعرفة الذي هو وجه التلبية هكذا قال بعضهم ونفسه شيء إذا لا تعلق من أن يقال أنه سنة كما قيل ويجب تقديمه الآن يقال لم يهذرتب واجب بين واجب وسنة (قوله وليس تشيها تاما) فيه أن غاية ما يفهم من التلبية وجوب التلبية فلا يقل تمام حقيقة فتدبر (تلبية) أي يجب طواف القدوم في حق ضريح حاض ونسائه ويحتمون ومعنى عليه وناس الآن يزول مانع كل ويتسع زمن فيه (قوله أن أحرم من الحل) أي أحرم منه بالفعل كان الأحرام منه واجبا كالأضائة فاقى القادم من بلده أو مشدوبا كالتمتع في مكة إذا كان معه نفس من الوقت وتخرج الميقات وأحرم منه فانه يجب عليه طواف القدوم أو طلب منه الأحرام على سبيل الوجوب لكن أقدم النبي وأحرم من الحرم (قوله فان

أحرم من الحرم) أي لكونه مقبلا مكة (قوله والاسي بعد الأضائة) من ذلك ناس وحاض ونسائه فتأمل ويحتمون ومعنى عليه لم يزل عذرهم حتى حصل الوقوف أي أو قبل الوقوف لكن لا يحكم الطواف والاسي قبله (قوله أي كما يجب الخ) لا يفتي أنه شيء يكون قبل الكاف (قوله أي يشارب الوقت) هذا راجع لقراءة الكسرة وأما على قراءة القفتح فتفسر بأنه لم يراجعه الوقت (قوله فان هذا إلا اعادة الخ) ولعل المصنف لوح لهذا بقوله أن قدم اذهب هذا الميقم بل أو قعه في محله الذي هو بابه في الأصل

(قوله البدعة) حال فكانه فلا . ليدقق حال كونه مرة وقوله العود أي العود مبتدأ أو أخرى خبر كذا قبل والظاهر ان يكون أنرى سالا وانصرف حذف أي والعود اليه في حال كونه مرة أخرى كما يحكم به هذا في افادة حكمين أحدهما ان الابتداء من الصفا والثاني ان البدن مشروط والعود مشروط آخر وقال الثاني ونصب من على الحال بخلاف ما قاله ابن الحاجب من انها وجميع اخواتها من طورا وقورا وثلاثة منصو على المفعول المطلق وسبعا مفعول لعل وقاية أخرى وقع خلاف في مرة وتارة وطورا هل هي منصو على الظرفية أو المصدرية أي على الظرفية يكون مرثيا والتدبر اليه في حال كونه منه كائن في مرة وعلى المصدرية فالصبي البدن كائن منه كونه مرة الخ (قوله) من شرط السبي موالا في نفسه ويعتبر التفرق السبي كصلاية أو شاع على جنازة أو بيعا أو اشترا ثمنيا ٣٦٩ أو جلس مع أحد أو وقف معه

بهدية ولم يمل فبيعه معه ولا ينبغي شي من ذلك كافي المسدونة فان كثر التفرق لم يبين وابتداه فان اقيمت عليه الصلوات فهو فيه يقطع بخلاف الطائفة لانه لا يجد وعدم قطعه فيه طعن على الامام وأما الموالاة فيه وبين الطواف في الخطاب ان اتصاله بالطواف شرط وفي شرح الرسالة ستة واصفا افضل من المرولة ان السبي منه أربع من المرولة ثلاث وما كانت العبادت فيه أكثر فهو افضل (أولونوي) الواو للاستئناف والجملة مستأنفة لبيان حال الطواف الذي قال فيه وحصله بتقديم طواف وهي جواب عن سؤال المسدور

قال (ص) ثم السبي سبعا بين الصفا والمروة منه البدن مرة والعود أخرى (ش) أي ثم الركن الثالث السبي والجمع والعبرة بشرط كونه سبعا لا أنقص وكونه بين الصفا والمروة وثكون البدن من الصفا إلى المروة والمروة إلى الصفا ومن المروة إلى الصفا إلى المروة سبعا فالبدن من المروة إلى ذلك الشوط والاصار تارك الشوط منه وانما قلنا انه معطوف على الطواف ولم نجعله معطوفا على الاحرام وان كانت المعطوفات اذا تعددت انما تكون على الاول على الصحيح تخصيص ذلك بمعطوف غير المقادير (ص) وحسنه بتقديم طواف ونوي فرضيته والقديم (ش) أي وشرط صحة السبي في الحج والعمرة ان يتقدمه طواف أيا كان واجبا كطواف القدوم للمقدروا القادرين أو ركعا كطواف الافاضة والعسرة أو طوقها كطواف الوداع وطواف الحرم والمزدحم فيه فلو سبي من غير طواف لم يجز ذلك السبي بخلاف ابن عرفة والمذهب بشرط كونه بعد طواف لكن ان وقع بعد طواف فرض فسين ان يشرطه القرض وان وقع بعد طواف تطوع أو فرض ولو شرطه القرض وهو ممن يقتضيه عدم لزوم الاتيان به ولا يتأثر ذلك الا لبعض الجهلة في طواف القدوم فانه لا يسبي بعده فان سبي أعاده بعد طواف بنوي فرضيته أي وهو طواف القدوم ان لم يكن وقف بعرفة والا فان طواف القدوم فيعيد طواف الافاضة ان كان قد فعله وبسبي بعده ما دام بمكة أو قرىء بها فان سبعا بعد سبعا فمقدم الموقوف ونوي فرضيته أي على سبيل السنة لا على سبيل الشرط يستبدل قوله

٤٧ شي في كان سبعا لهما حال هذا الطواف فقال اكمل أحواله ان كان واجبا ونوي فرضيته فلا دم ولا افاضة ولا لطف ولا لعل كما يظهر بالتأمل (قوله فرضيته) المراد ما يستعمل الواجب قال في الجواب ان الموقوف أطلق عليه القرض أي الواجب تبع المبدونة ولم يلتفت الى هذا الاصطلاح الحادث وهو تخصيص الواجب بما يصير بالدم والقرض بالركن (قوله وان وقع بعد طواف تطوع) أي اذا ما يقع بعد طواف تطوع بقرينة قوله فانه لا يسبي بعده (قوله وهو ممن يعتقد الخ) مفهومه انه لو كان ممن يعتقد لزوم الاتيان به فانه لادم عليه شي من ذلك انه متى نوي وجوبه أو فرضيته أو لم يترأ الا انه ممن يعتقد وجوبه أو فرضيته فانه يصح بعده السبي ولا دم وكذا لو نوي سبته يعني الله غير وضك بل واجبه فيغير بالدم أو يستحضر ذلك لكنه ممن يعتقد انه واجب فيغير بالدم فانه يصح بعده السبي أيضا ولا دم وأما لو نوي سبته يعني ان انه تركه وقعه ادم يتوهم ان كان ممن يعتقد ذلك كن من الطواف النقل الذي لا بد في السبي الواقع بعده من دم حيث تابعد من مكة أو رجع لبلاده ولم يبعده (قوله فان سبي أعاده بعد طواف الخ) فحينئذ لو كان طواف طواف القدوم وكان من الجهلة الذين لا يعتقدون وجوبه وبسبي بعده فانه يصح طواف القدوم أو اوجوبه وبعد السبي بعده (قوله يبدل قوله الخ) هذا لان شيخ السنة بل ينتج الجواب ثم يبدل ذلك ويبدل ذلك في كنهه وصرح السواد في ان حكمه انما يرضى واجب بدليل ان في تركها العلم اذ لو كان سنة لموجب بتركها الدم ونصه ونوي فرضيته أي فرضيته ذلك الطواف

لان الماتم الواجب الاله فهو واجب وقوى ذلك محشى فتا لا اذا السنة لا تنفعه عالم الا التماس في اطلاق السنة على
 الواجب المتخير بالم (قوله س) حال من فاعل رجع وهو اسم مصدر يراد منه اسم الفاعل أى عزم ما كان ينبغي له ان يعبره
 (قوله) أو ترك الطواف كله) هذه بصديقها المصنف لان السالبة تصدق ببقى الموضوع (قوله) وبني الخ) أى وأما المتطوع
 بطواف بعد ان تبين له فساد الطواف ٣٧٠ الركني وسى بعد ذلك الطواف التطوع فإنه اذا بعد بزيته الدم ولا يطلب

والاندم وقوله ونوى فرضيته أى ان كان من الاطواف القرص ولا يريد ان غير القرص
 ينوى به القرص وفي قوله والا قدم تسلسل لان ظاهر عدم الامر بالاعادة ولو كان قرصا
 وليس كذلك ولما تقدم المؤاتى شروط الطواف على العموم لا يشهد كونه طواف عمرة
 أو حج أو غيرهما شرعيا كحكم ما اذا فسد الطواف لفقده شرط من طهارته أو غيرهما وان
 الرجوع يجب بقصد أحد أطوفا ثلاثة لا غير فقال مشرا الى الاول بقوله (ص) ورجع
 ان يصح طواف عرت حراما (ش) يعنى ان المعتقد ان الطواف لم يمتعه طوافا غير صحيح بان كان
 على غير وضوء أو ترك الطواف كله أو بعضه عمدا أو نسيانا فإنه يرجع محررا لبقائه على
 امره فطوف ويسي وان كان حلق رأسه فإنه يقتدى وبالله أشارة بقوله (وانتدى
 لحلقه) وأعاد ان لم يصادف محلا وان لم يكن حلق لم يلزمه شيئا لا خبره وان كان قد أصاب
 التسايف سد في حقه فم يرضاه من المقات الذي أحرم منه ويقتدى وعليه لكل صد
 أصابه الجزاء كله في المدونة وعليه فدية البسه وأطيه ويجزى الاتخاذ التعدد على
 ما يأتي في قوله وان تحدث ان ظن الإباحة الجزئى ان يقيد قوله رجع الخ بما اذا لم
 يتطوع بطواف بعد طواف العمرة والافترى ولا يرجع كما قبل في الإضافة كما يأتي
 ولكن عليه هاد ان تباعد عن مكة لأنه سعى بعد طواف غير فرض كما تقدم في قوله
 وصحت بتقدم طواف ونوى فرضيته والا قدم بنى ان يقال ذلك في التقدم (ص)
 وان أحرم بعد سعيه بهج فقاد (ش) أى وان أحرم بعد سعيه الواقع بعد الطواف غير
 الصحيح فهو قارن لان الطواف القاسد كلفهم فالأحرام حيث شذوا وقع قبل الطواف
 وحيث وقع قبله يكون قارنا ويهنا يظهر الفرق بين هذا وبين ما مر من انه يصح بهذا السعى
 ويكون مقصدا ومفهوما قوله بهج لأحرم بسم تركان تحمله من الثانية تجللا من الاول
 وقاله سندر (ص) كل طواف التقدم (ش) هذا تشبيه في الرجوع لاقصته والمعنى ان
 طواف التقدم اذا تبين فساد وقع السعى بعده ولم يعده بعد الإضافة فإنه يرجع
 حللا لكن الرجوع هنا في الحقيقة ليس لطواف التقدم بل السعى فلهذا قال (ان سعى
 بعده) واتصروا عليه ولم يعده بعد طواف الإضافة فان يقتصر على السعى بل أعاده بعد
 طواف الإضافة أى أو بعد طواف تطوع رجع للطواف على ما مر في قوله ونوى
 فرضيته (ص) والافاضة الا ان يتطوع بعده (ش) يعنى ان من طاف طواف
 الافاضة على غير وضوء أو نسيه أو بعضه حتى وصل الى بلدته فإنه يرجع له وجوبا حللا
 الا ان يكون طاف بعده تطوعا فإنه يجزى ولا يرجع لمن يله لان تطوعا الخ يجزى

بالرجوع (قوله) وبني ان
 يقال مثل ذلك في التقدم قال
 في لفقوه فيما يأتي الا ان
 يتطوع بعد غير خاص بالافاضة
 أى انه اذا كان طواف القدر
 غير صحيح ولكن قد سعى بعده ثم
 طاف تطوعا وسى بعده فيجزى
 وعليه ان تباعد عن مكة كما
 تقدم (قوله) وان أحرم بعد
 سعيه) مفهومه أمر سعى (قوله)
 ويكون مقصدا أى ان حل من
 عرفه في أشهر الحج (قوله) كان
 تحمله من الثانية تحللا من
 الاول) أى ان الثانية لم تنفذ
 لكن لا يعنى ان ظاهر العبارة ان
 الثانية انعقدت فيصالح ما تقدم
 (قوله) تشبيهه في الرجوع لاق
 صفته) أى الرجوع لان الاول
 يرجع حراما ونار جع حلا (قوله)
 بل أعاده بعد طواف الإضافة)
 أى قدس أنه أو قعه بعد طواف
 الافاضة مع اعتقاده انه أو قعه
 بعد طواف التقدم وأولى اذا
 تدكر ان طواف التقدم قاسد
 فان يعده بعد طواف الافاضة
 فإنه يجب عليه ان يطوف
 طوافها ثم سعى فيتم تحمله من
 الحج قال بعض ونوى بطوافه

الذى يأتيه قبل السعى طواف الافاضة لان طواف التقدم قاسد
 بالوقوف برفة وزنه ما جادة السعى بعد طواف الافاضة قبل ان يعده بعد طوافها بطل طوافها قال أبو بصير التومنى وصار كمن
 فرق بين طواف الافاضة والسعى فبعد طواف الافاضة يسي بعده (قوله) الا ان يتطوع بعده) ظاهره ان طوافه من الطوع عن
 الفرض سواء رجع لبلده أم لا وقد بعد بعض الاول قال فان كان بمكة طلب بالاعادة كما ينهون من ابن يونس وغيره وظهر المصنف
 أيضا ان اجزاء الطوع عن غير ما من بالحج قال بعض الشراح انظر هل يوجب طواف الطوع عن طواف العمرة ٨١

(قوله ولادم بالترنمين النية) أي أن هذا التعلوغ هو في الحقيقة طواف الأفاضة ولا يضر كونه بلا حائط أنه فر من بل لاحظ أنه
 تطوع (قوله إذا طاف بالوداع) أي ملاحظاته وداع (قوله ولادم راجع لقوله كلوا في القديوم) هذا خلاف ما أفاده وأول من
 رجموه لقوله والأفاضة هذا التماثل غير فاعل أعاد السعي به بطواف الأفاضة لا بعد طواف تطوع (قوله سلا) نيكيل ما بقي عليه
 بأجره الأول ولا يبعد إسماء لما بقى على إسماءه الأول فيما بقي عليه ولا يلحق في طريقه لأن التلبية قد انقضت والحاصل أن
 الذي يصنع طواف قدومه يصنع طواف الأفاضة أن كان طوافها يسمى بعده والذي يصنع طواف أفاضة يطوف للأفاضة فقط
 ولا يصلح واحد من ماله خلق يعني فإن قيل الرجوع حلال بزم عند دخول مكة حلالاً لا هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم
 والجواب أن هذا حل حكمًا لا متعلق التحلل الأصغر ولم يتصل إلا كبر لأن الأفاضة عليه فهو حلال حكمًا لا متعلق حقيقة بقوله
 أنه لا يجوز له الوطوء والصبر ويكره الطبيب (قوله الأمن نساء وعبد) فإنه يجتنبهما وجوباً لأنه لا يصلحهما إلا التصل الأكبر الذي هو
 طواف الأفاضة (قوله وكره الطبيب) لأنه حصل منه التحلل الأصغر وهو روى بجملة ٣٧١ العقبه وقوله لا يضر حجه عن

الارام بالكنية (قوله أي رجع
 القديوم بعد الكفاف) أي رجع
 من قدس طواف قدومه وقديوم
 بهد أو نسيه طواف أفاضته
 وجوباً أي وليس راجعاً لقوله
 رجع المصريح به لما فاته لقوله
 حوما (تسبه) ظاهر قوله
 ورجع إلى حوماً لأنه لا فرق في
 المسائل الثلاث بين من وقع
 منه ذلك عمداً أو سهواً وأنه
 لأفاضة التمكن في العدد (قوله
 زاد بهدي الخ) أما إذا أصاب
 النساء كما هو مقروض في المدينة
 فالهدي ظاهر ولذا نصت على
 الهدي وإن نصب النساء
 فظاهرها عدم الدم وفي الموازنة
 عليه الهدي إلا أن يقع ذلك
 ونحوه كما بعد فراغه من سعيه
 قبل دخول الحرم وهو ظاهر
 لأن تأخير الأفاضة للحرم
 موجب للهدي وهذا ماضى
 الخطاب (قوله أن العمرة لأجل

عن واجب جنبها ولادم عليه واله أشار بقوله (ولادم) لما تكرر من النية لأن أركان الحج
 لا تحتاج نية وكذا بقية أفعالها لأن الأوامر ينسحب عليها كما ينسحب إجماع الصلاة
 على أفعالها وظاهر كلام المؤلف سواء وقع منه نسياناً أو عمداً وعليه ح
 واستظهر بعض جملة على النسيان لقول الجزولي في باب جل من القرائن لأخلاق
 فيها إذا طاف للوداع وهوذا كذا لأفاضة أنه لا يجوز له ١٥ قوله ولادم راجع لقوله
 كلوا في القديوم أي سعى بعده واقصر الخ ولقوله والأفاضة وكذا قوله (حلال الأمن)
 نساء وصبر وذكره الطبيب) أي من طاف طواف القديوم على غير وضوء فإنه يجب عليه أن
 يرجع حلالاً لا حتى يطوف بالبيت ويرى لأنه لما بطل طوافه بطل معه وكذلك إذا طاف
 للأفاضة على غير وضوء فإنه يرجع وجوباً لا حتى يطوف طواف الأفاضة إلا أن النساء
 والصمد فيجب عليه أن يجتنب ذلك لأنه لا يصلح من ذلك إلا التصل الأكبر وهو طواف
 الأفاضة كما يأتي عند قوله وحل فيما بقي وأما من الطبيب فيكره ولا فدية عليه في سعيه
 ففعله حلال من فاعل رجع أي رجع المقدوم بعد الكفاف (ص) واعتذر والاكتمان
 وطى (ش) يعني أن من يصنع طواف قدومه أو أفاضته ورجع حلالاً أو أكمل كل أحرامه
 فإنه يخرج وبأن يصبره سواء اتصل منه وطء أم لا وهو ظاهر كلام ابن الحاجب زاد
 ويهدى وقيل لا عمر عليه إلا أن وطى لأن العمرة لأجل التخلل الواقع في الطواف بتقديم
 الوطء فأما أن يأتي بطواف صحيح لاوطء فله وهو حاصل في العمرة بخلاف ما إذا لم
 يطأ وفي كلام المؤلف شي أنظر وجهه في شرحنا الكبير ولما أنهى الكلام على
 الأركان المشتركة بين الحج والعمرة فشرع في الركن الرابع المختص بالحج فقال (ص) ولج
 حضوره معرفة (ش) أي والركن الرابع المختص بالحج خاصة دون العمرة وقوف بعرفة

التخلل اعترض بأن العمرة توجب لنفسها طوافاً أيضاً فلا يقع الجبر لها وأوجب ما لم يكن الاتيان بها لأجل التخلل الواقع في
 طواف الحج فكان لم يوجب طوافاً لنفسها في مراحته من خارج المذهب فقل لا لا اشكم على من هو خارج (قوله وفي كلام
 المؤلف شي) وجه الشيء أن الخلاف إنما هو إذا وطى وأما أن يطأ فليس هناك من يقول أنه يأتي بعمره يقول المصنف واعتبر
 ظاهره أنه يأتي بعمره سواء وطى أم لا وليس كذلك قوله ولا أكثر أن وطى ظاهره أن الأقل قال بعدمها وليس كذلك فلو قال
 واعتبر أن وطى لا لا كثر عليها الواقع المذهب قال الخطاب وجل الناس هم سعيدين المسبب والتقسيم بين محدود وعطاه قاله
 أبو الحسن فالمراد بالجل خارج المذهب والحاصل كما قال عشي تمت أن الخلاف في العمرة مع الوطء مذهب المدونة إثباتاً لا بغيره
 ابن السبب ومن معه فيها ما أن لم يحصل وطء فلا موجب لله رة ولا قائل به فيما لم (قوله أي الركن) أنه إشارة إلى تقدير مبتدأ

وليلة الاسعة معلونة على الجهة الاحقية وهي وركنهما الاحرام أو مستأفة (قوله وانما كثر استعمالهم الوقوف) أي وان
 كثر الزامه مطلق الكونية (قوله فضل على غيره) أي مقتضى الوجوب المكث فيه (قوله أي) أي أي جزم منها (قوله وازافة
 حضورا جزم الخ) ولولا جعلها جزم في لورده على الصفقة يقتضي ان الوقوف في الواقي هو عرفة فممنه بالارض أو ما اتصل
 بها أو شاذة عرفة وهو في الحرم يحيزه لان الحضور عند الفسحة فمناه المشاهدة وليس كذلك (قوله على معنى من) اعتبر من بيان
 الصواب انها بمعنى الام لا بمعنى من ٣٧٢ لعدم حصة الاخبار عن المضاف بالمضاف اليه كيد بدل قوله ويكره البعد عنهم

لان الشاة للتقربة اكله السبع
 (قوله وان يقف على جبال عرفة)
 معطوف على قوله ان يقف مع
 الناس أي يقف على جبال عرفة
 لا في ارضها (قوله والرب الخ)
 هذا يكون مستحبا ثالثا لقوله قال
 في القاموس هو أي الهضبة
 لا يعني ان هذا معنى لغوي
 واظهار ان اولها كناية لتلغاف
 واظهار الواقع هنا واشد عرف
 بعض أهل مكة انها كلها في مكة
 (قوله وهو عند الضحرة الكبار)
 ظاهر العبارة انه غير الهضبات
 فتعارض الحال حيث انه أولا
 جعل القرب من الهضبات أفضل
 وهنا جعل المستحب القرب من
 الضحرة الكبار لانه المكان
 الذي وقف فيه الرسول ومن المعلوم
 ان الموضوع الذي وقف عنده
 أفضل (قوله ساعة ليله العشر)
 القرطبي في سورة الفجر جعل الله
 لكل يوم ليلة قبله الا يوم الترم
 يجعل ليلة قبله ولا بعده لان يوم
 عرفة ليلتان ليلة قبله وليلة
 بعده فمن ادله الوقوف ليلة بعد
 يوم عرفة فقد ادرك الحج لطاوع
 فجر يوم النحر (قوله التين) فيه

من لانه يقتضي ان المراد ساعة ليله النحر فمناه فلا يكتفي بعضهم (قوله لكن السنة) أي الطريقة (قوله جزمه) على
 أي اذا عرفوا وعلمه الهدي لعدم البطانة (قوله كالوقوف ليل) أي في الطلب التمتع (قوله لغيره عذر) أي لا يجوز ذكر الحق
 (قوله بخلاف من وقف) أي ففعله يشبه فعل الحاج بل فعله الحاج أي غيره والاقويح أي فلا يحتاج لسنة وقوله لان
 الاجرام تعليل المعذوق الذي هو توافلها يحتاج وقوله لان اجرام التمتع فيها أي لم يدع فيها ما لا يشبه فعله فعل الحاج

ولما يكن المراد من الوقوف معتادة بل مطلقا اما انية وانكون بها سواء كان واقعة
 أو بانال أو مضطجعا وكيفية التصور عن ذلك بقوله حضورا وانما كثر استعمالهم الوقوف
 لانه الأفضل في حق كثر الناس ولما يكن لموضع منها فضل على غيره اذا وقع مع الناس عبر
 بما يشغل جميعها فقال جزم عرفة الله على الاكتفاء بالحضور في أي كان منها او اضافة
 حضورا إلى جزم على معنى في وازافة جزم الى عرفة على معنى من أي الكون في جزم من عرفة
 أي جزم منها السكن المستحب ان يقف مع الناس ويكره البعد عنهم وان يقف على جبال
 عرفة والقرب من الهضبات حيث يقف الامام أفضل والهضبات جميع هضبة بوزن عرفة قال
 في القاموس هو الجبل المنبسط على الارض او جبل خلق من صخر واحد أو الجبل
 الطويل المنقطع المنفرد قال ابن معني واستحب العلماء الوقوف حيث وقف الرسول
 عليه الصلاة والسلام وهو عند الضحرة الكبار في روضة في أسفل جبل الرحمة وهو
 الجبل الذي يوسط ارض عرفة ثم ان الواو في قوله والجميع للاستئناف والجميع متعلق بالخبر
 أي وحضور جزم عرفة وكن للجب (ص) ساعة ليله العشر (ص) المراد الساعة الزمانية
 أي لحظة من الزمان لا الساعة الفلكية ثم يصح في ساعة التين والازافة وهي على
 معنى الام أي ساعة مشنونة ليلته النحر ولا ترق في الاجرامين ان يدفع بعد دفع الامام
 أو قبله لكن السنة أن يدفع بعدهم ولو تفرخص قبل الغروب لم يخرج من عرفة
 حتى غابت عليه الشمس أبرز أو عليه الهدي وفهم قوله ليلة النحر ان من وقف هناك اذن
 الليل لم يجزه وهو مذهب مالك وبعبارة أخرى اما وقوفه فيها مع الامام فواجب بغير
 بالهم اذ تركه كوقف عبادة لبعضهم والوقوف فيها أي جزم منه كالوقوف ليله وهو واجب
 بغير بالهم أي حيث تركه عند الغير عفو وقته من الزوال للغروب (ص) ولو لم
 ان فواه (ص) هذا ما يقع في حضور الضحرة المستغرق مرها على الحاضر المهوم
 من حضور وعبادة أخرى فمناه اما المستغرق على الحاضر والبارز على الحضور أي
 اجزاء الملمة مشروط بأن ينوي البار الحضور وهنأش مقدر بدل عليه ما يأتي من قوله
 لا الجبل أي ان نوى الحاضر العارف لا الجبل فله الجبل معطوف على هذا
 الحضور وانما طلب التيقن الماردون غيره ممن وقف ليله لما كان فعله لا يشبه فعل
 الحاج في الوقوف احتاج الى نسبة بخلاف من وقف ليله الاحرام اندج فيها الوقوف
 كالطواف والسعي (ص) أو بانغمه قبل الزوال (ص) معمول لتقديره معطوف

(قوله وجعل أقوال أهل المذهب) أي أقواله المتساوية توجه باعتبار الثابتين (قوله وأما القاتلة) إذا لم يصرحها
 ووقعت مقتدرتها (قوله ولو كسارام زيد) انظر وجه المبالغة فيه لم يظهر (قوله من قعة السنة) الأولى أن يقول شرط
 في السنة (قوله وكذا أو غنسل غدة الخ) الظاهر أن العبرة في ذلك بالعرف فبعد العرف فضلاً كثرة خبره والأقلا (قوله
 وجهه من الخ) الصواب الأول دون هذا ٣٧٤ كما قال غشي وت وهذا البعض هو الباطل قال سنده

لو اشتغل بعد غسله بشروطه
 وإصلاح بعض جهانه أو جزءه
 ويجزئ منه ومن الغنسل يغسل
 واحد كما في غسل الجمعة وتهمين
 قوله غسل عدم التيم عند فقد
 الماء وهو كذلك (قوله وأشار
 بقوله الخ) لا يخفى أن ترك السنة
 لأدم عليه فلا مساحة لغيره ولأدم
 الآن قال إن بعض السنن
 كان فيه ألم كالتيمية نص على
 أن ذلك ليس فيه دم (قوله وينب
 بالمدينة) هذا كالأستحسان من
 قوله متصل ونسكاه قال
 وبين غسل متصل الألف حق
 من ياتيه الأبرام أو يتبعين
 ذى الحلقه فلا يطلب حق
 الاتصال بل المستحب أن يغسل
 في يمينه قبل أن يخرج كما كان يفعله
 صلى الله عليه وسلم (قوله فإذا
 أكرم منها الخ) أي إذا أراد أن
 يكرم الخ وذلك لأن نزع الثياب
 والتجرد قبل الأبرام (قوله
 والدخول الخ) ولا يثبت في حديث
 يختلف الأول كذا في عب وقبه
 يظهر بل يثبت الآن الذي يكون
 تخففاً كما أنه شحنا الصغر (قوله
 بطوى) يشق الطاء (قوله لم يكتف
 بذلك) فإن أخره واعتدل بعد
 دخوله لم يجزه (قوله وطأ طوية

لأدرك من أركعة قبل القبور وترك الذهاب إلى عرفة أدرك ركعة قبل القبور صلى
 الركعة قبل القبور لتقع العشاء إذا دلان ما بعد الوقت تبع لزمانه ولو فاتة الوقوف على
 المشهور وصدره ابن رشد والقرافي وصاحب المذخر وشهره واختار القسبي تقديم
 الوقوف لأن من قواعد الشرع مراعاة ارتكاب أخف الضررين ولأن ما لا يقضى
 الأمن بعد ينفي أن يقدم على ما يقضى بسرعة وبعبارة أخرى وما شئ عليه المؤلف
 قول الأقل وجعل أقوال أهل المذهب تقديم الوقوف على الصلاة وتوقات ومحل اختلاف
 في الحاضرة وأما القاتلة فتقدم الوقوف عليها ولما أتمى الكلام على الأركان شرع
 في قياس السج والعمره وأبدأ بسنن أولها وهو الأبرام فقال (ص) والسنة قبل
 (ش) يعني أن السنة لكل أبرام يجمع أو عرة أو يجمع أو يطلق ولو كسارام زيد أربع
 أحدها غسل للرجل والمرا أو الكبر والصغير والحاضر والزائد يجعل أكثر الشراح
 قوله (متصل) بالأبرام كغسل الجمعة في اتصاله بالزواج من قعة السنة قبله وقيداً فيها
 اغتسل في أول النهار وأكرم من عتبة لم يجزه قاله في الموقوت وكذا أو غنسل غدة وأخر
 الأبرام إلى الظهر وبطله بعض سنة ثانية أي بين الغسل ويسن اتصاله فلا يغسل
 بينهما يفعل لاتصل في الأبرام قال وجعله قيدا في الغسل بصير السنة متصلة على
 الاتصال فلا يغسل كالأبرام من الغسل من أصله ١٤ وأشار بقوله (ولأدم) إلى أن لو ترك
 الغسل عند أو نسياناً أو جهلا فانه يقتل بعد ذلك ولأدم عليه (ص) وينب بالمدينة
 الطين (ش) يعني أن من ياتيه الأبرام من ذى الحلقه ويستحب الأبرام منها فانه
 يستحب أن يقدم غسله من المدينة ثم يضي ذاهباً على الفور لا يسأله إلى أن يصل
 إلى ذى الحلقه فإذا أكرم منها نزع ثيابه وتجردها كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 (ص) والدخول غير حاضرك بطوى ولو وقف (ش) يعني أنه سبب الغسل
 لدخول مكة متصلاً بخولها أو في حكم المتصل فلو اغتسل ثياباً خارجاً لم يكتف بذلك
 ولطولية اتصاله بدخولها يستحب إيقاعه بطوى ١٥ حرمها إلا أن مقدار ما بينهما
 ولما كان الغسل في الحقيقة للطواف على المشهور فلا يجره إلى الأمن يصح عنه الطواف
 لاسأض وتساو سدياً أيضاً الغسل والوقوف بعرفة متصلاً بقوله ووقته بعد الزوال
 مقدماً على الصلاة وطلبه كل واقف ولو شأوا وتساو سنده ولو اغتسل أول النهار
 لم يجزه وماترثاه كلام المؤلفين أن كل من الغسل لدخول مكة ولو وقف مستحب
 هو الرأى على ما يظهر من كلام ج ودرج عليه في فقر وكلام المؤلفين مقتصر عليه
 وقيل كل من مائة ودرج عليه الشراح وت وفي كلامهما شئ ثم انه على كلامهما

الخ) حاشا إن إيقاعه بطوى قبل اتصاله الذي هو طأ مع أنه لا يلزم من إيقاعه بطوى اتصاله طأ لأن يكون
 يغتسل بطوى ويجلس فيها يجاب بأنهم كانوا من أراض مكة كما في بهرام الأوسط أي البو التي خلف السوروشان من
 كان فيها الدخول ظهر أن إيقاعه بطوى يفيد اتصاله (قوله على المشهور) وتعالى ما يروى عن مالك أنها يغتسل لدخول مكة

(قوله ورداء) يجعل على كسبه ولا يضرب المتر الشقة ان الخط سوا موضعه على كسبه أو وسطه (قوله الهيئة الاجتماعية) أي خان فعل غيرها كالتعاهد برداء أو كسبه أي أيا الله تالف السنة (قوله فلا ينافي ان الصبر من الخط واجب) فيه ان المناسق لقوله الهيئة الاجتماعية ان يقول فلا ينافي ان الصبر واجب لكن لا ترى بعضها واجبا فالمناسق أن يقول أي ان السنة ليس ما ذكر فلا ينافي ان الصبر واجب ثم انه يظفر في كلام الشارح بانهم اصطلاحات ان يعبرون عن هذه التصل بالثلاث عبارات فهم من يقول واجبة ومنهم من يقول وجوب السن ومنهم من يقول سنة مؤكدة كذا في التوضيح وقوله والمداس بكسر الميم وهو عطف مرادف (قوله كالتيقاب) أي لان سير معريض فان رقبها بلزبها والتظاهر ان الرقب ما كان قد سرس النعل والتم ما فوق ذلك (قوله وليس شيء من ذلك من سنن الاحرام) أي مطلقا بل من سنن الاحرام بل معه هدي كاذ كراه الزفاني وبحمل أن المعنى خلافا ليعظم ٣٧٥ حيث جعله من سننه بل معامن بمن الحج (قوله تنبيه على ان

يكون قول المؤلف ولا دخول مكة الخ عطف على مقدري والسنة فصل متصل الاحرام ولا دخول مكة الخ وعلى الرابع فهو عطف على بالذات هذا ولا يفهم من كلام المؤلف على ان الفصل لمخول مكة منسحب ان وقوعه بطوى مستحب ثان فلو قال بطوى يحرف العطف لا فاعدا (ص) وليس ازار ورداء وتعلن (ش) معطوف على الخبر في قوله والسنة فصل أي والهيئة الاجتماعية سنة فلا ينافي ان الصبر من الخط واجب والازار ما يشد بالوسط بدل قوله ورداء ما قاله صاحب القاموس الازار الملقفة ويؤث وتعلن عدا من في قواعد كتحال السكرور التي لها عقب يستريح بعض القدم وقال ز المراد بتعلن الحدوة والمداس وأما الزموج والصرارة قال بعضهم وهي التاسومة فلا يجوز لاسيما الاضرورة وحيث يقتضى H ويشي أن يقتدجا اذا كن عرض الساتر فيها كالتيقاب كياقي (ص) وتقليد هدي ثم اشعاره (ش) أي ومن السنة ان أراد الاحرام أن يقرأ الهدي الذي معه تطوعا ولمحضى وأما ما يجب بعد الاحرام فلا يقد الا بعد كمال يوم القمعة يجب باحرام الحج ثم اشعاره وليذكر التجليل لانه منسحب كياقي وليس شيء من ذلك من سنن الاحرام خلافا لبعضهم حيث جعله من سننه وقال ان هذه سنة مركبة من ثلاثة أشياء تقليد وأشعار ويركع بل انما ذكر ذلك المؤلف تنبيه على ان السنة للصبر تقديم التقليد على الاشعار وتقديمه على الركوع كاهو مذهب المدونة خلافا لما في المصنوع من تأخيرهما عنه وقوله وتقليد هدي أي ما شاة التقليد وهو الايل والبقير والتميم كياقي فيصل أول كلامه على ما يباين آخره (ص) ثم ركعتان (ش) ظاهر كلامه ان السنة الاحرام عقب نقل ولذا قال (والفرض يجوز) والى يدل عليه ما في التوضيح ان أصل السنة يحصل بالاحرام عقب التريضة والمنسحب ان يكون اثر نافلة ليكون الاحرام ملاقتضيه وقال ز ثم ركعتان هذا

والحاصل ان المحقق ان الترتيب منسحب وان كلام المصنف فيه (قوله ولذا قال والفرض يجوز) أي ولا يلزم كون السنة ايقاعه عقب نقل قالو والفرض يجوز أي في تفصيل المطلوب لكن لم يعلم المطلوب بل المراد من المصنف ان السنة ايقاعه عقب مطلق صلاة ولكن ايقاعه عقب نقل أفضل والفرض كاف في تفصيل السنة والحاصل ان الاحرام بعد صلاة النقل يحصل به سنة وأفضله بعد صلاة الفرض يحصل به السنة دون القضية وتظهر المراد بالفرض العيني أو لولي العرض كمنزلة تعين وتقرن نقل والنقل السنن المؤكدة كالنقض الاصل أم لا وقوله ركعتان أي فاكثر فلامعهم قوله ركعتان والافتقار وان السنن ركعتان فقط وليس كذلك الآن يقال هو اقتصا على الأقل والاقليل الاحرام ملاقتضيه كمال بسند وملشى عليه المؤلف مشى على ما فهمه من توضيحه والنص ان الركعتين متان على التقليد والاشعار

أقول وإنما النسبة إلى من قلدها شعر في السنة الرابعة مفاده أن التقليد والاشعار صكلاهما سنة واحدة ومثل ذلك عبارة تهمهم حيث قال وهذا هي السنة الثالثة ثم جعل سنة ركعتي الأحرام أن كان وقت جواز والا فتظهر بالأحرام الاختلاف والمراحم فيصير ولا ركعهما وكذا غير الخلق والمراقب لا ركعهما وقت نهي حال اسواميه (قوله يحرم الراكب) أي من هذا المركوب (قوله إذا استوى على دابته) أي استوى على دابته فاقطع السير (قوله والمشي) أي مريد المشي ٣٧٦ والمراد الرجل (قوله على المشهور) وقال الأئمة عقب سلامه (قوله

إلى السدء) موضع بعد الملققة ككاف غشى تت والفرق بين الراكب والمشي أن الراكب لا يركب دابته إلا للسير بخلاف الراكب قد يجرى على رجليه فخره في المشي كما ستوافقه على دابته (قوله يكن لوقت النحر صوم فيه) أي يقع الأحرام فيه وذلك لأنه لا يتم إلا بفعل المتعلق به (قوله وما تقدم بيانها من قبله) تقدم أن المراد بالفعل التوجه على الطريق (قوله السنة مقلتها) أي اقتسامها أي حقيقة فإن فصلها لم يكن أكثابا للسنة ثم كان الفصل طويلا لزمه المثلثة السنة وانضمام الطول له أن كان يسوقا فدل على فصل منه سوى ترك السنة ويسمى الفصل وهو لا يجب بمداونا لزمه المثلثة كثيرا فأولى فتركها بالكلية فالتسعة واجبة كما أدلت فصلها ويجب بدليل لزوم المثلثة تركها وبلي الأعمى بلسان الذي ينطق به

السنة الثالثة بالنسبة إلى من لم يقلد ولم شعر وأما بالنسبة إلى من قلدها شعر في السنة الرابعة (من) يحرم الراكب إذا استوى والمشي إذا مشى (ش) أي وبعد الفراغ من الصلاة يحرم الراكب إذا استوى على دابته ولا يتوقف على مشي واحده على المشهور والمشي إذا مشى ولا ينتظر أن يخرج إلى البيداء ثم أن قوله يحرم إذا استوى بيان لوقت الذي يحرم فيه وما تقدم بيان ما يستقبله والظاهر أن هذا على جهة الأولوية وأنه لو أحرم الراكب قبل أن يستوى وأحرم المشي قبل مشيه كما في ذلك (ص) وتبعية (ش) السنة فادعها للأحرام أي وأن كانت واجبة في نفسها وتبعية لها مستحب ومعنى التبعية الإلحائية أي إجابة بعد إجابة وذلك أن الله تعالى قال ألتبركتم قالوا بلى فلهذه إجابة واحدة والثانية إجابة قوله تعالى وأذن في الناس بالجميع يقال إن إبراهيم عليه السلام لما أذن بالجميع إجابة الناس في أصلا بآياتهم فمن إجابته خرج مرة ومن زاد زاد فالحق أجبتك في هذا كما أجبتك في ذلك وأول من لبى الملائكة وكذلك أول من طاف بالبيت (ص) وجددت تغيب حال وخلف صلاة (ش) يتحمل لمن تمام السنة قال بعض وهو الظاهر أو السنة التليسية ولو مرة وهو الذي تقسم لأن فرسون أي فيكون تصديدها مستحبا بعض البغداديين يعني فيها مرة وما زاد على ذلك مستحب أو التجديد مرة كما قال ابن شمس وعليه تكون التليسية من أصلها واجبة والاداء في تغيبه عند تكبيره ونزول وملافة رفاقه وضوء ذلك وذكر الصلاة ليشمل النافلة وتكرره الإجابة بالتليسية في غير الأحرام وأما إجابة الصلاة التي عليه السلام فمن خصائصه (ص) وهل لمكة أو أطواف خلاف (ش) يعني أن من أحرم جميع مقدراته وأقارنا هل يسقر بلي حتى يدخل بيوتهم كقطع التليسية فإذا أطاف وسعى عاده حتى تزلزل الشمس من يوم عرفة وروح إلى مصلاها هذا مذهب الرافضة وشبهه ابن شنيش وألزل بلي حتى ينشئ بالطواف وهو مذهب الدعوة خلاف وعلنا كلامه على الحرم بجمع احترامه من أحرم بصمرة وسبذ كره المؤلف بعد بقوله ومقرع المقاتل الخ (ص) وإن تركت أو تقدم أن طال (ش) يعني أن من ترك التليسية لأحرام قليلا ناسيا لها ثم ترك فاته بلي ولا يثنى عليه وإن تناول ذلك لم يدم ولو رجع ولو لبس ثوبا لم يمسح إلا بالحناء وابتداءه ومعلوم أنه لو أتى بها أو لم يمسح على ما لا يمسح الحسن ثم تركه لادم عليه وقوله وإن تركت أي عمدا أو نسيانا أو مثل الطول ما إذا تركها جهلة (ص) وتوسط في حال

(قوله أجبتك في هذا) أي في هذا الحج كما أجبتك في ذلك المشاراة الإجابتان المتقدمة ثان (قوله فن سوطه خصائصه) فيه نظر فليس من الخصوصيات كما أفاده بعض المحققين (قوله هل لمكة) قال بعض أنظر لو أقيمت عليه الصلاة وهو في أثناء الطواف نقطه التلاوة صلى هل بلي بعد تلك الصلاة أم لا لأنه لم يكمل المشي وهو الظاهر (قوله على حالها الحسن) ومقابلها مشهور ابن عرقن من جرحي البتم ومقادير بعض المحققين اعتمادا على رخصنا ما للوتر كجها أثناء فلا يثنى عليه

(تسبه) قال ابن النافس كان أول ما عوذتها يسبح أو يحمد أو يكثر من قولها سبحان الله أو ما ألقى عوذتها
بمعناها كطية قالوا فها نحن ذلك كالمعصية لانه لم يأت بها وإنما يلقى أجنبي فانه بعض شيوخ الزرقاني (قوله يعنى
ان الملبس له ان توسط) المعقد الاستسباب كما تقدمت (قوله وعادها) استسبابا بالمعقدان اعادتها واجبة
(قوله لان ذلك يكفر فيها) أى الكون بموضعها (تسبه) اذا حرم الحج ٣٧٧ من عرفة حتى يرمى بحجارة العقبة

قوله ابن الجلاب أى اذا حرم
منها بعد الزوال وأما من حرم
منها قبل الزوال فانه يلقى للزوال
بمنزلة من حرم من غيرها (قوله
على ما رجع اليه مالك) أى يرجع
الى انه لا بد من الأمرين الحج
وكان مالك يقول قبل ذلك يقطع
اذا رجع الى الوقت وكان يقول
يقطع اذا رأت الشمس (قوله
ومعقر المقات مدرك الحج)
حاصل كلامه ان من كان حرم
بجرحه أو كان من المقات أو من
مكة ثم فاته الحج لم يرض أو عدو
فاته يحرم بمعرفة المقات على
الحرم ولكن ليس ذلك بلان
بل المراد ان من فاته الحج يصرح
لقل من أى جهة كانت ويحرم
بعمرة وفي بعض المواضع قوله
وقالت الحج معطوف محذوف
وقالت بالرفع صفة أى ومعقر
فأنت الحج ومعقر الاله
تصل بفعل عبرت وقالت على هذا
مفتشبهة وأما جرحه على انه
معطوف على المقات فيتم على
ان الاشاقفة مائة ومعنى كلام
المصنف ان من فاته الحج لم يرض
أو يحقوه فاته يتصل بفعل عبرة
ويقطع التلبية أو قل الحزم (قوله
وان لقوات الحج) يقتضى ان

سوط وفيها (ش) يعنى ان الملبس له ان توسط في علسوط فلا يرفع حجابا
حتى يهره ولا يخفضه حتى لا يسمع من يلبه وكذلك يسأل ان توسط في التلبية
فلا يكبرها جادا حتى يلقه الضمير ولا يتركها جادا حتى يثوب المقصود منها وهو
الشعيرة وهذا في حق الرجل وأما المرأة فانه تسمع نفسها الان صوتها عودا يضاف
منه الفتنة (ص) وعادها بعدى (ش) أى وعادوا التلبية استسبابا بعد فراغ
سعى وطواف وأشد يقول (وان بالمسجد) الى انه يرفع صوته بالتلبية وان
كان المسجد الحرام ومسجد منى لان ذلك يكفر فيه فلا يلزم اشتراط الملبس بذلك
وأهل مكة في التلبية كغيرهم بخلاف غيرهما من المساجد فيسمع نفسه ممن
يليه لا يشتر ذلك (ص) لرواح مصلى عرفة (ش) أى ولا يزال يلى بعد
السعى لرواح مصلى عرفة بعد الزوال فيقطع ولا يعود اليها على ما رجع اليه مالك وثبت
عليه وكان ينبغي أن يقول لوصول أى لوصول مصلى عرفة وللزوال أيضا ولا يلزم
الأمرين فلو وصلى قبل الزوال يلى للزوال أو زالت عليه الشمس قبل وصوله لى لوصوله
فبعد الزوال أى منها وما مصلى عرفة هو الذى يقال له مسجد ابراهيم ومسجد عرفة
بالتون ومسجد عرفة فى أجماع السعى واحد وهو الذى على بين الذهاب الى عرفة
ولما بين مسدأ التلبية ثم المقات هيج ومنها بين مسدأ الحرم من مكة الى عرفة
لهدون منها فلو افترقه لقال (ومحرم مكة بلى بالمسجد) أى ومحرم مكة سواء كان
من أهلها أو مقبلا بها ولا يكون لا يجمع مقرا كاتقدم في قوله ومكانه له لاهتم
مكة بلى بالمسجد فى أشده أمره ثم هو فى اتهاه كما سبق في غيره وهو رواج
مصلى عرفة قال فيه واحكم من أنفس الحج في قطع التلبية وغيره احكم من لم يشده
ولما نوع محرم الحج المتقضى عليه الى قسمين توقع محرم العمرة الى قسمين أيضا
بجسب طول المسافة وقصرها فقال (ص) ومعقر المقات وقالت الحج الحرم
(ش) الزواجسنى أو هو منصوب معطوف على مقدر أى ومعقر المقات مدرك الحج
أو فأت الحج بلى الحرم فاته في المدونة لا لى رؤية البيوت خلافا لان الحاجب وفى
هذا من التكاف ما لا يخفى فلو قال ومعقر المقات وان لقوات الحج الحرم لسلم
من هذا أو قيل قوله ومعقر المقات المقيم الذى معه نفس حيث فعل ما شذبه (ص)
ومن الجعرة والتنعيم البيوت (ش) معطوف على المعنى أى والمعقر من المقات
ومن الجعرة والتنعيم فاته بلى الى دخول بيوت مكة لقرب المسافة (ص)

٤٨ فى لى فوات الحج على الاحرام من المقات وليس كذلك كانه دم قوله ومن قولنا الحج هذا يقتضى ان قول المصنف
فيما تقدم كخروج الحج الحرم مطلقا كان محرما يجمع أو بعمرة وليس كذلك بل انما خالف فى الحرم بالحج فقط (قوله للبيوت) التى فى
المدونة وهو الذى يرجع اليه يقطع اذا دخل بيوت مكة والمسجد كل ذلك واسع (قوله معطوف على المعنى أى والمعقر) الاول أن
يقول انه متعلق بغيره وف معطوف على معنى ما تقدم أى والمعقر من المقات بلى الحرم والمعقر من الجعرة أو والتنعيم بلى الحرم

(قوله أي من سنن الطواف) الرابع انه واجب بتغير بالقم (قوله ولو بعد) أي فان أعاده ما شابه بعد رجوعه للمدة فلا دم عليه وأما ان كان هكذا فخطأ بإعادته ما شابه أولومع البعد ولا يجوز له الدم وقوله والطواف شامل للأرجب وغيره خلافا للشيخ أحمد في تخصيص ذلك بالأرجب وأما قوله والأدم نخاص بالأرجب (قوله ولو في المستثنين) فالركب في السبي والطواف معاً فالظاهر ان عليه هدأ واحد التدخا ول يحتمل هذان فانه الخطأ (قوله وتقبل حجراً ثم أوله) من سنن الطهارة لانه كلب من الطواف المشترك فيه الطهارة ويسن استلام الأيادي بعده وأوله يضعها على فيه من غير تقبيل ويشبه تقبيل الحجر فيأ بعد الأول وليس الثاني بعده الأول ٣٧٨ والرب بالعود خاص بالجران لم يسد على استلام الأيادي بعده كبر فقط

والطواف المشي والأقدم لقادر لم يعمد (ش) أي ومن سنن الطواف المشي فالركب أو جل في الطواف وهو قادر على المشي ولم يعمد فان عليه دم وأما الع لير لا دم عليه قال مالك الأ ن يطيق فأحب الى أن يسد بخلاف المصلي جالساً فلا شيء عليه لانه يشر فرضه بنفسه بقدر طاقتيه والطائف مجبوراً لاعتناط حمله ولكن أكتفى به لانه غاية مقدوره والسبي كالطواف في جميع ما ذكر فلو قال المؤلف والطواف والسبي المشي الخ لوفى بالمستثنين قال مالك في الموازاة من سبي راكناً غير عذر أعاد سبعة ان كان قريباً وان تباعد وطال الأجر أهدى نقلة ابن يونس ونقطة الباقى عن ابن القاسم (ص) وتقبل حجراً ثم أوله (ش) هذه هي السنة الثانية من سنن الطواف وهي تقبيل الحجر الأمامي بالقم في الشوط الأول وتقبيله فيأ بعد ادم مستحب ولا بأس باستلامه بغير طواف ولكن ليس ذلك من شأن الناس وقوله بقم صفة كافية إذ لا يكون التقبيل إلا به ويكره تقبيل المصنف وكذا التلويح والمعدان أمتهاه مكرهه (ص) وفي الصوت قولان (ش) أي وفي أبياتيه وكذا قولان (ص) ولزج جلس بعده ثم عود ووضعه على فيه ثم كبر (ش) أي فان لم يسد على تقبيل الحجر فانه عليه دم وان قدر ثم يسهه على فيه من غير تقبيل على المشهور فإن عجزه فانه عليه دم بعد ثم يسهه على فيه من غير تقبيل فلا يكتفي بالعود مع إمكان اليد ولا يسمع إمكان التقبيل بالقم ثم ان يعجز عن الممس عاذر كبر فقط ومضى بنفسه إشارة اليه يسد مولاً رفع لها على مذهب المدونة واختار بعضا في قواعده الاشارة مع التقبيل ولا تكون على عدمها ومقر رنا به كلامه من انه لا يأتي بالتكبير إلا بعد العجز عما قبله هو ما نسب في موضعه لظاهر المدونة معترضا به على ظاهر كلام ابن الحبيب (ص) والله بلاحد (ش) أشاور بهذا السنة الثالثة من سنن الطواف ومثله الذي والصلا على النبي عليه الصلاة والسلام كذا في بلاحد قال في شرح الهدية المستحب أن يطوف بالباقيات الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وغير ذلك من الأدكار ولا يقرأ وان صحت القرآن المجيد أفضل الذكر لانه يرداه عليه الصلاة والسلام قرأ في الطواف فان فعل فليسر التراتيل يشغل غيره عن الذكر انتهى

(قوله ولا بأس باستلامه بغير طواف) أي تقبيله بغير طواف (قوله ليس ذلك من شأن الناس) أي فهو خلاف الأولى (قوله والمعدان أمتهاه مكرهه) ولو وضع الرجل عليه (قوله وفي أبياتيه) ووجه عجز واحد ويكن سجل كلام المصنف عليه بان يقال قوله ثم كبر مطوف على قوله وتقبل حجراً والسنة تقبيل حجر أوله ثم كبر وهكذا يقال في قوله ولزج جلس بعده أي ثم كبر وقوله ثم عود أي ثم كبر فان لم يكن العود كبر فقط فالتكبير مطلوب في حال القدرة وعدمها (قوله من غير تقبيل) أي من غير وضعت قوله على مذهب المدونة المعتمد أنه يكبر مع تقبيله بقمه أو وضع يده أو العود ثم ما ذكره المصنف من المراتب كيجري في الشوط الأول يجزي فيأ بعد أو أذاع بين التكبير والاستلام فظاهر المدونة وأمر بها ان التكبير بعد التقبيل وهو ظاهر المصنف

وظاهر ابن فرجون أنه قبل التقبيل ويجزي ذلك في الممس بعده ثم عود (قوله بلاحد) أي في الدعاء (ص) والمذموم به جحد فلا يقصر دعاءه على دنياه ولا على آخره ولا على لفظ خاص ولا على نفسه بل يعزم على الجميع (ك) قوله ومثله الذكر والصلا على النبي الخ) فظاهر ان ذلك سنة كاللعمول والصلوات سنة واحدة أو كل واحدة سنة واحدة والذكر الصلاة كذا سنة واحدة وقوله والمستحب) لاجتي انه جعل الذكر سنة ثم ذكره ان ذلك مستحب فهو تناف والظاهر ان خصوص الصلاة سنة واحدة كذا الصلاة فهو مستحب وقوله ومثله أي في مطلق الطلب وهذه الصلاة التي ذكرها الشارح نقلها عن عجم لانها عبارته (قوله الباقيات) أي الباقى نوابها (قوله ولا يقرأ الخ) لاجتي انه ذكر في التوضيح ان مما يجب

أن يقول ربنا آتانی الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وثقل العذاب النار وأوجب جواراً أن يراد بقوله ولا يقرأ أي غيره هذا وأ
أن يأتي بذلك لأجل أنه قرآن (قوله ورمل رجل) انطاف من نفسه أو من رجل لآخر امرأة واحترق رجل من المرأة فلا
ترمل ولو تأتت من رجل لانهامورة أي كالعورة لأن المقدانها ليست بعورة (قوله من طواف القدوم) وأما طواف الاضحية
فالرمل فيه مستحب قال ابن رشد الطائفون في الرمل ثلاثة أقسام فيرمل الرجل الحرم يخرج وأمر من المقات اتقاوا لورمل
المرأة اتقاوا لوطوع والموقع اتقاوا في فعل محرم من مكة ومن الجمرات ومن التعميم والمراحم والسي والريض خلاف التسي
(قوله أن يلب) من وثب كوعديده أي يقفز (قوله ولا رمل على القسافي طوافهم) الظاهر أنه مكره (قوله والصعود على
الركن) أي على الحجر (قوله بليان الحجر) بفتح الحاء (قوله والركوب لغير عذر) ٣٧٩ هذا خضع لما تقدم أن المشي واجب

يتصور بالدم (قوله وفي بعضها
خلاف) فقد قيل بأنه يقرأ
وبأنه ليس الركن الذي بليان
الحجر (قوله حكم الطواف فيه)
أي فبما ذكر من المم وصدمه
(قوله الحجر) إذا كان على وضوء
إذا بقصد الاقتصار ويحرم
فيه التفصيل المتقدم من أنه
لترجس ليس بدنه حرم وضوء
على فيه ثم كبر ورجل هذه السنة
السي مع ثقلها بالحجر لكونه يعلو
ركعتي الطواف (قوله ورقبه
عليهما) كل ما يصل لأحدهما
لا عليهما مرة فقط ولا على
أحدهما فاقه بعض سنة والسنة
تصل بالرق ولوعلى سلم واحدة
ولكن المستحب أن يصعد على
أحدهما كما في المدونة قاله سنة
تصل بالرق (قوله ثم
يزم من) أي على بسطة
الاستصحاب (قوله فيشر بينهما
الحج) أي ويؤدى بشره ما أراد
فإن ما زمر من لم يشر به وإن لم

(ص) ورمل رجل في الثلاثة الأولى (ش) هذه هي السنة الرابعة من سن الطواف يعني
أن من أحر من الرجال من المقات جميعاً وأمره تيسر في حقه الرمل في الأشواط الثلاثة
من طواف القدوم أو من طواف العمرة الركني ولادم على تاركه ولو جهداً على المشهور
والرمل أن يلب في مشه وشاخ خفقا به منكمه وليس بالوثب الشديد ولا رمل على النساء
في طوافهن ولا هروية في سبعين ولا في أبعاد الأشواط الثلاثة الأولى ولو تاركه من الأولى
عاصداً أو ناسيلاً يكون آثماً بالسنة أن فعل كل قرأ بالسورة في آخر ركعته فلا يجوز من
الأولين (ص) ولو مرضاً أو صاعداً ولا زجة الطاقة (ش) أي وبين الرمل ولو كان
الطائف مرضاً أو صاعداً كل على دابة أو غيرها فويل الحامل ويجزئ الدابة كما يحرم كبر
يبطن محسر والطواف في الرمل لزجة الطاقة فلا يكلف فوقها ويكره الطواف بمقتلما
بالنساء المجدوع على الركن واستلام الركن الذي بليان الحجر وكثرة الكلام وقراءة
القرآن وإن شاذ الشعر إلا ما خفف كالتين إذا اشقلا على وعظ والشرب والبسيع
والشراب وقطعة الرجل منه واتب المرأة زائر كوي لغير عذر وحسر المتكئين
والطواف عن الغيرة قبل الطوافين نفسه ابن رشد في بعضها خلافه ولما نهى
الكلام على سنن الطواف شرع في سنن السي وهي على ما ذكرنا أربع ولادم في تركه
وتقدم أن سنن المشي وحكمه في المم وعلمه حكم الطواف فيه فقال (ص) والسي
تقبيل الحجر ورقبه عليهما كراهة أن خلا (ش) أي ومن سنن السي تقبيل الحجر الأسود
حين فراقهم من الطواف وكعتبه غير يزمر من فيشر بينهما ويحرم على أحب ثم يخرج
من أي باب شاء ويصحب من باب في يخرج ومن هو باب الصفا القربة ومن سنن الرقي على
الصفا والمروة والرجل لاحتياجه ما بينهما والمروة أيضاً أن خلا الموضوع أيضاً الركن
والوقت استلها به وقوله أن خلا أي كل من ماله البقل أن خلا أي بالكاف ليرجع
الشرط بالسيء فأول ثلاث يلزم على العطف الحرم عدا المار ولو قال بقيامه عليهما كان
أولى لأنه لا يلزم من الرقي القيام كاهو المستحب (ص) وإسراع بين الأخضرين فوق

يصح له بدنيته فيجرب بركته قاله سيذ ورقبوسا يرد (قوله أن خلا الموضوع من الرجال) أي من من أجرة الرجال
فليس المراد إذا خلص منطلق الرجال بل من من أحرم (قوله ولو طول) لا يجازية لأن القيام قد زاد على السنة بقوله كما هو
المستحب مما يلبس على دفع ذلك الاعتراض وقاله لأن الكيلاد في البيت لا في المسكنات (قوله وإسراع الحج) أعلم أن ظاهر
ما ذكره مستند وما ذكره المواق يقتضي أن الإسراع للذ كور خاص بالتحاب إلى المروة ولا يكون في العمدة التي للأصفا وهو
خلاف ظاهر كلام المصنف وحكمة الإسراع من حاله على الأصحاب أي الاصنام وهذه الحكمة تقتضي سعة الإسراع
فأجابوا بأن في جميع الأشواط وهو خلاف ما يقتضيه العقل

(قوله ودعاء الخ) لو قدم المؤلف قوله ودعاء عند قوله ووقعه كان احسن لان هذه السنة انما هي مغلوبة عند الرقي عليها (قوله ولم يحد المأثفة حدا) أي لافي المدحويه ٣٨٠ ولا في المدعولة ولا في صيغتين الصيغ (قوله خلا فاما ذكر بعضهم) أي

من انه عند الرقي علم ما أي الذي هو مفاد العبارة الاولى (قوله وفي سنة ركعتي الطواف) والمشهور وجوب ركعتي الطواف ظاهرا ان التردد على حلسواه في التلويح والظاهر أنه أراد بالواجب ما يشل الركن وأخر الكلام على ركعتي الطواف في فراغ سنة الرقي مع تقدمهما عليه فضلا للاختلاف في حكمهما فقد تقدم السنة قطعا المتعلقة بالطواف والاهي وأخر المختلف فيها أو فهم قوله ركعتي الطواف أنه لا يجوز بينهما غير هذا (بشيء) فان ترك الركعتين حتى يتأخر أو يرجع لبلده فلهما طلغا وأهني ان كاتا من فرض فقط فان لم يقاعد ولا يرجع لبلده ركعتيها فقط من فرض أو قل ان لم تنقض طاهوته والأعاد الطواف ولو غير فرض وصلى بركعتيه وأعاد الرقي ان تعمد التقض والأعاد الطواف الفرض وصلى ركعتيه وأعاد الرقي فان كان انقلابا لركعتيه وخبره فاه الرقي وقبله ان عرفة (قوله وبها كالاحرام) أي ونذهب قرايتهم مختلفا المضاف وأقيم المضاف اليه مقاصد واتصل بالفعل وليس لأن تقول هذا الضعيف لا يجوز تركا لتأثيره وان كان غير

الرميل (ش) السنة الثالثة من سنة السعي الاسراع في حق الرجال فقط بين الملبين الأخضرين فوق الرمل في الطواف قال سنة سبعاً شديداً جديداً وهما اللذان في جدار المسجد الحرام على يسار المذهب الى المروة أو لمسا في ركن المسجد تحت منارة باب في ٢ والثاني بعده قبل الطواف العباس وتم ميلان آخر ان على عين المذهب في مقابلة الملبين الاولين وما ذكر المؤلف من أن ابداء التلبيع عند الميل في ركن المسجد فهو في المواقاين عرفة وهو يرد اعراض ح من ان ابداء قبل الميل الأخضر المعلق في ركن المسجد بنص من ستة أذرع الخ والميل في الأصل اسم للعروب وسما لميل لانهم يمشون المرودين (ص) ودعاء (ش) يعني ان السنة الرابعة من سنة السعي الدعاء عند الرقي على كل منهما وبعبارة أخرى والسنة الرابعة دعاء لم يحد ماثفة حدا وهذه السنة عامة في حق من يرفي عليهما ومن لا يرفي خلا فاما ذكر بعضهم (ص) وفي سنة ركعتي الطواف وجوبهما ترد (ش) اتفق المذهب على عدم ركعتيهما ولا خلاف في مشروعيتهما واختلاف في ذلك بالسنية والوجوب سواء كان الطواف واجبا أو تطوعا والظاهر بالاول عبد الوهاب والثاني الباقي ولم يعتبر القول بتبعيتهما للطواف من وجوب وجوب وهو قول الأبهري وابن رشد ولو اعتبره لقال وفي سنة ركعتي الطواف وجوبهما بالسنية والطواف وكما انما يعمل عليه لان فرضه الاشارة بالتردد لا يرى ليس من المتأخرين أي فليس ممن تشبه لما بالتردد ووجه وجوبهما على القول به منع ذنب الطواف انهما لما كاتا بتبعيتهما فكانت من تنه وبالشرع فيه كانه شارع عنهما فلذلك وجب الاتيان بهما (ص) ونظرا كالاحرام بالكافرون وبالاخلاص (ش) يعني ان القراءة تستحب في ركعتي كل طواف بسورة قل يا أيها الكافرون بعد أم القرآن في الركعة الاولى وسورة الاخلاص مع الشافعية في الثانية كاستحب القرامطة ذلك في ركعتي الاحرام وانما استحبت القرامطة تين السورتين لاشتغالهما على التوحيد في العمل والعلني فان السورة الاولى اعتقاد على فان معنى قوله لا عبد الا لاهل كذا والاخلاص اعتقاد على فقوله كالاحرام تشبه في القرامطة بالكافرون في الاولى وبالاخلاص في الثانية لاف مطلق القرامطة كرا الكافرون والواو على الحكاية (ص) وبالتمام (ش) يعني انه يستحب ايقاع ركعتي الطواف في المقام ونظرا هذا لاهل أي البناء المحيط به وهو قول ضعيف وانما المراد خلف البناء الذي على المقام فان المقام هو الحجر بفتح الغام والميل أي الحجر الذي قام عليه سيدنا ابراهيم حين أمره الله ان يؤذن للناس بالحج وقال في التنبه وفي سب وقوف ابراهيم عليه السلام على الحجر قولان أحدهما انه وقف عليه حين غلبت له زوجة ابنته أمه في قصطو به وهو مروى عن ابن مسعود وابن عباس والقول الثاني انه قام عليه لبناء البيت وكان اسمعيل بنو له الحجر قاله السعيد بن جبير (ص) ودعاء الملتزم (ش) أي يوجب دعاء بلا حظا الملتزم بعد الطواف وركعتيه وهو ما بين

صحيح لان ذلك في الضعيف المستور أما البارز فهو كالمعارض لا يمنع حذف التأنيث جمع في غير الحقيق (قوله الباب اعتقاد على) الاولى توحيد على وكذا يقال فيما بعد (قوله ما بين الباب الخ) أي من حائط الكعبة وقوله في الموطأ الخ عليه

يكون العظيم اسم القتران (قوله والمتعود) أي المتوذي أو فيه (قوله العظيم) بالنسبة لما فعل من حطه (قوله بقدر لقوله واستلام الخ) كلام فيمناسخ قالوا أن يقول استعمل استلام في حقيقته ويجاز ما نظر العبر وهو التقبل (قوله النعمة) المشهورة في النعمة النصيب على العطف عما يشيرونه في الرفع على الأبناء والخبر محذوف ابن الأثير يروى أن شئت حطت المحذوف خبر أن كذا قيل وهو فاسد لأن النصيب متعين في النعمة على مذهب الصريين لأن هذا ليس بعد استكمال عملها وصوابه والأشهر في المثال (قوله) وعنه كراهة الزيادة مغايرة لما قبله وذلك لأنه لا يلزم من مخالفة الأفضل الكراهة بطريق أن يكون للثلاث الأولى فإن قلت الزيادة المروية عن مروان بن مالك لا في شرح مسلم إنما هي خبر فوجوهنا قال غيره ومتابعهم لمصلحة الله عليه وسلم والوقوف عند أقواله وأفعاله وشدة ورعهم ٣٨١ معلومة فالحق في زيادتهم على المرفوع حتى

كرهها مائة مرة وأياها أخرى
قلت قال الأبي لعلمهم فهو عدم
القصر على أولئك الكلمات وإن
الثواب بضاع بكثرة العمل
واقصا الرسول صلى الله عليه
وسلم ليس لأقل ما يكفي أو أن
الزيادة على النص ليست مستحالة
وإن الشيء وحده هو كذلك مع
غيره فالزيادة لثاني الأتيان
ثلثية الرسول صلى الله عليه وسلم
(قوله وعنه بأصحابه) الظاهر أن
المراد من الآتيان هذا كروا
يعقل فيه استواء الطرفين
فيكون التقدير لثلاثين وسبع
(قوله ومرغبيا إليك) أي فيك
أي في إحسانك وبركك (قوله
والرغبة) يقال بلغ الرغبت المذ
وبصرفها مع الضم وبحذف
على القتح والتصرف وقوله وأخواته
كسديك ودو إليك (قوله معناها
الكثير) وأما على أنه اسم مفرد
فخص ليك أياها لك (قوله

السبب والخبر الأسود وفي الروايات بين الركن والمقام فيلزمه ويعتقه واضحا صديقه
ووجهه وذراعيه عليه باسطا كفيه كما كان ابن عمر يفعل ويقول رأيت المصطفى
يفعل كذلك ابن حبيب سمعت مالك بن أنس يقول ذلك مالك وهو المتوذي أيضا ابن عباس
هو المقوم والمدهى والمتوذي ابن فرحون ويسمى العظيم لأنه يدعى فيه على الظالم فيصلم
(ص) واستلام الخبر والعياض بعد الأول (ش) أي ونذير في كل طواف واجب أو
تطوع استلام الخبر الأسود أي تقبيله وليس الركن الثاني الذي توسط منه وبين أظهر
بفتح الحاء وكان في آخر كل شوط بعد الشوط الأول وهي الأطواف الستة واستلامهما
في الشوط الأول ستة كما تقدم للمؤلف لكن في الخبر الأسود يؤخذ الحكم في العياض
من هنا فبعضه الاستسباب فيتمين السنة إذ لا توهم الوجوب ومن اقتصره على
الركنين فيهم عدم استلام التامين والتكبير عندهما وقول ابن الحاجب يكبر إذا
حاذاهما أنكر ابن عرفة قال بعض لكن قلوه أو الفرح في حوايه وبعبارة أخرى بقدر
لقوله واستلام الخبر على أي وتقبيل أظهر الأسود واستلام العياض فاعدا الأول مستحب
وفي الشوط الأول ستة (ص) واقتصر على ثلثية الرسول عليه السلام (ش) يعني أنه
يستحب الاقتصاد على ثلثية المصطفى وهي ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك أن
الحمد والثناء لك والمنا لا شريك لك قال مالك والاقصا عليها أفضل وعنه كراهة الزيادة
وعنه إباحة فقد زاد عمر ليك ذا النعمان والفضل الحسن ليك ليك مرهوا منك
ومرغبيا إليك وابن عمر ليك ليك وصديقك والخبر كله يد لك ليك والرضا لك
وليك وأخواتهم مصادره عند مسيو بمقتضى نظامها الكثير والتكثير إذا تم تكثيره
نعم أي ثم رجع الصريين أي أجمعدهما فلا تزي في السعة شقوا لأن الثلثة أولى
مراتب التكثير وأفضلها عليه ومذهب وونس أنه اسم مفرد فليكن له كليلك وليك
والختار كسر إن على قصصهم إن الحمد لله شواخبار مستأنسوا أنفع تحليل المقابلة

لأن الثلثة أول مراتب التكثير (قوله لقوله مثناة لفظا معناها الكثير) (قوله ومذهب وونس الخ) بعده ثلثية سبويه
لأنه لو كان مثل ذلك وعليك لم يقبل مع الظاهر كالم قبله مع ذي وعلى إذا دخل على أن تقول لا تكثير وتبدلت
على عمرو بخلاف لي لأمه قالوا أي فلي يدى مسود (قوله لأنه شام) قاله في أن الحمد على كل حال وأما على القتح فالعني ليك
لهذا المعنى (قوله أي أياها بعد أياها) أي بعد إجابة هذا على الأول وهو أن أمثاة لفظا وقوله أي أياها بعد إجابة قال عب
فلا إجابة الأولى أشارت لقوله تعالى أنت بر يكهم قالوا لي والثانية لقوله تعالى وأذن في الناس اسمي وهو فيه ظاهر الظاهر أن
المعنى أيتها إجابة بعد إجابة أن كان جمر فواحدة وإن كان جمرتين وهو في ما هي معانها جينا إجابة وهي أن يعلم
إجابة أي في الجملة الأولى بعد إجابة في إجابة سيدنا إبراهيم هذا إجابة أي حين قبل البيت بر يكهم

(قوله الزوم) تعني ليك لما عاتل زوما وقوله والاقامة تعني ليك اقتناعي طاعتك (قوله ودخول مكة نهارا) أي ضحي
 (قوله من الثانية العليا) أي الطريق العليا (قوله والبيت) ثم مقتضى كونه سنة أذعن عن الخبر من البيت أن من دخل في ذلك
 المقدار في هذا المسجب قاله الجوزي (قوله ومن كداءه) أي أن يؤذنه أو يضيء أو أذنه أحد والاثنين ترك
 الدخول منه كما قال ابن جماعة ٣٨٢ (قوله من أي من طريق المدينة) أي ولا يشد لات من غيرهما وأن مدنا وقوله

ويعني ليك الإجابة أي إجابة بعد إجابة أو الزوم والاقامة على الطاعة من لب بالمكان
 أقام به (ص) ودخول مكة نهارا (ش) قال سدي زروق يستحب ألا يركب أربع
 نزوة بني طوى وهو الوادي الذي تحت التفة العليا ويسمى الزاهر واعتداله فيه ونزوله
 مكة من التفة العليا ومبته الوادي المذكور فبأي مكة ضحي (ص) والبيت
 (ش) معطوف على مكة أي ويستحب دخول البيت لأن يأتي البيت كما فيه
 الموافق وظاهره جواز دخوله ولو لبلا وقرار النبي عليه السلام القافح يدين هي معه
 حيث اعتذر النبي بقوله بأنه لم يقضه البلا لا في الجاهلية ولا في الإسلام الخ جبر وتطبيب
 نفاطره فلا يكون فيه دليل على إكراهه دخوله لبلا (ص) ومن كداءه (ش) أي
 ويستحب دخول مكة من كداءه من أي من طريق المدينة كان من أهلها أم لا وهو
 مراده بقوله لاني لا المدي فقط وكداءه هي التفة أي الطريق الصغرى التي ياتي مكة
 التي يهبط منها إلى الانطع والمقبرتين معا من يسلكها كانت نازل منها فإذا نزلت أخذت
 فكانت إلى المسجد فاه في توضيحه والمقبرتين يسار لاه في الزمن المتقدم وأما اليوم
 فبعضها على اليسار وبعضها على اليمين وكذا ما يروى في الكفاف وإنما استحب لمن أتى
 من طريق المدينة أن يدخل من كداءه لانه الموضع الذي عافيه إبراهيم ربه بأن يجعل
 أفنديه من الناس يموي الهم فبقل له أذن في الناس بالجاء يا مؤلف جلالا الآية الأقوى أنه
 قال يا مؤلف لم يقل يا مؤلفي (ص) والمسجد من باب في شية (ش) أي وعمما يستحب
 دخول المسجد الحرام من باب في شية وهو المعروف الآن بباب السلام ويستحب
 الخروج منه من باب في سهم (ص) وخروجه من كدى (ش) كدى يضم الكاف
 والنصر وهي التفة التي ياتل مكة أي وعمما يستحب الخروج المدي من مكة من كدى
 فقد خرج منها التي عليه السلام إلى المدي ثم يعرف بباب في سهم وبعبارة أخرى
 وخروجه يعني المدي أيضا وهو ظاهر كلامهم ومن جهة المعنى أيضا من كدى وهي
 التفة الوسطى التي ياتل مكة مقصود الكاف متون مقصود كاضبطه الجهور (ص)
 وركوعه الطواف بعد المغرب قبل تنفذه (ش) أي وتبين طاف بعد العصر
 أن يؤخر الركون على النافلة بالمغرب فانه يستحب أن يركم ركعتي الطواف بعد
 صلاة المغرب قبل تنفذه المغرب فلا استحباب منصرف على كون الركون على الطواف قبل
 التنقل وأما كونه بعد المغرب فاستحبابه معلوم من كراهة النافلة قبل صلاة المغرب
 وليس في كلام المؤلف أنه يؤخر الطواف بالمغرب وقد نص محمد بن الأحبل جاء بعد

كانت) أي على ما أتت أي على
 الحادثة التي أتت عليها (قوله لانه
 الموضع الذي) أقول تلك العلة
 تقتضي الدخول لكل حاج وان
 لم يكن آتيا من طريق المدينة
 ولذلك قال الكاهناني المشهور
 أنه شدي بسلك حاج أن يدخل
 من كداء وان لم يكن طريقه
 لانه الموضع الذي عافيه إبراهيم
 ربه ومفاد عجم اعتداله فاه
 القاصد كما في (قوله الأثرى
 انه قال يا مؤلف) أي يا مؤلف إلى
 موضعك ولم يقل يا مؤلفي فلو قال
 يا مؤلفي لكان المدعى على الوصول
 للبيت من أي طريق كانت (قوله
 والمسجد) وان لم يكن في طريق
 الداخل (قوله يعرف بباب في
 سهم) انظر ذلك فاه نسبة آية
 للمسجد ثم خالفه هنا فنبهه إلى
 باب الحارة والظاهر أن باب في
 سهم اسم لباب الحارة فقط وهو
 باب شيعكة ولذا قال بعض
 الشيوخ على قوله باب في سهم
 وهو المعروف بباب شيعكة (قوله
 ومن جهة المعنى أيضا) أي لأنها
 طريقته فكانت من جهة ظاهر
 كلامهم ومن جهة المعنى أيضا
 (قوله كاضبطه الجهور) قال

ابن عبد البر كداءه الأول متوج الكاف عدوهم سموا غير منصرف لانه لو الثاني مضوم
 الكاف مضوم مقصور كذا ضبطه الجهور وهو الضمير وقال بعضهم العكس انتهى وفي بعض التراجم أن الأول يفتح الكاف
 والمد والهمزة متون والثاني يضم الكاف متون مقصور (قوله وركوعه بالطواف) بعد العصر من دخول مكة
 مختلف الأولى من أقامته

للعروب يذى طوى (قوله والمقام) اشارة الى أنهما مستحبان أى كونه في المسجد وحلف المقام الآن كونه خلف المقام عرف
 مما تقدم فلا حاجة لذكره (قوله من الجمرات أو التمتع) ظاهر في العمرة أو ما الحرم بالحج فهو اتفاق لان الجمرات والتمتع ليسا
 معاتين معروفين للحرم بالحج سواء كان متردا أو قارنا على انه اذا كان محرما مسرعا بأن من الطواف لا يقبل فيه انه
 طواف القدوم بل طواف التمرة الركنى (قوله أو بالافاضة) يعرف على سن ٢٨٤ كالتعميم والتقدير يرمي بحرم ملتسا
 بطواف الافاضة أو المعطوف

المعصر أن يقيم يذى طوى حتى يسي ليسل بين طوافه وركوعه وسبعة فأن دخل فلا
 بأس أن يؤخر الطواف حتى تقرب الشئ أى يصلى المغرب فيركع ويسى الى آخر
 ما تقدم عند قوله ودخول مكة نهار الخ وظاهر كلام المؤلف يشعل من طاف قبل الغروب
 ومن طاف بعده وان كان المستحبين دخل قبل الغروب أن يؤخر الطواف حتى يصلى
 المغرب (ص) وبالمسجد (ش) أى ويمضي فحينئذ يوقم ركنى الطواف بالمسجد
 الحرام أو أن يكون ذلك شق المقام (ص) ويرمى بحرم من كالتعميم (ش) الكلام
 السابق في سنة الرمل فمن طاف القدوم وقد أحرز من المقامات وهذا من لم يحرم من
 المقامات أو لم يطف القدوم فتعلم من كالتعميم متعلق بحرم لا يرمى والمضى ان الرحا اذا
 أحرز صبح أو عرجة أو بهما من الجمرات أو من التمتع فانه يستحب له أن يرمي في طوافه
 للقدوم في الاشواط الثلاثة الاول وكذلك يستحب له راحته أى إضافة الوقت ويحرم
 عن لم يطف القدوم كئله وحر من مكفكا أو آفاضا أن يرمي اذا طاف طواف
 الافاضة في الاشواط الثلاثة الاول والمأشور قوله (أو بالافاضة لراحق) أى وضوحه
 فلا يدخل الكفاف أو قال كمن لم يطف القدوم لكان أحسن ليعلم فقد شرطه أو نفسه
 أو تعدد تركه أو طواف القدوم وترك الرمل نسبانا أو عدا فلا يرمي لافاضته (ص)
 لا تطوع ووداع (ش) يعنى ان من طاف طوافا تطوعا أو طاف لوداع لا يستحب
 الرمل في حقه لعدم الواو رقيه أى يكره الرمي فيه ما وصف لوداع على التطوع من
 عطف الخاص على العام (ص) وكذا شرب ما زمر من وبقته (ش) أى ويمضي
 لكل من يمكن أن يكثر من شرب ما زمر من ويتوضأ ويقبل به ما أطعمه بمكة ويكثر من الدعاء
 عند شربه ولينقل اللهم أى أسألت علما فاعاوشناه من كل دأ وصح ما زمر من لما شرب
 له ابن عينة من المتقدمين والحافظ المصطفى من المتأخرين وقال نفسه الحاكم صحيح
 الاسناد وقال الحافظ ابن حجر بعدد كطرقه انه يصلح للاستنجاب به على ما عرف من قواعد
 الحديث وحديث الباذنجان باطل لأصل لم يستحب أيضا نقل ما زمر من مكة فتعرفها
 من بلاد الاسلام ويستحب أن يتروى منه الى بلاد مكة في الترسى عن عائشة أنها كانت
 تفعل ما زمر من وتجهز به كان عليه السلام بمكة (ص) والى شروط الصلاة (ش)
 هذا معطوف على المتدبر قوله أى وفيه السبى شروط الصلاة ماعدا الاستسقاء لعدم
 امكانه ولو اتفق وضوءه أو فذكره نا أو أصابه حق استحب له أن يتوضأ ويغتنى فان
 أتم به ذلك أجزأ واستحب استغفاله بالوضوء ولم يدخلوا الالة الواجبة في السبى
 ليسانه (ص) وخطة بعد ظهر السابغ بمكة واحدة (ش) أى وفيه خطبة بعد
 ظهر يوم السابغ بمكة واحدة ولا يجلس في وسطها على المشهور في شيخها بالبليدة ان كان

في وسطها) اعلم ان الوحدة تستلزم عدم الجلوس فنراها واحدة في الجلوس ومن رآها اثنتين فبليدة لا ما ظهر ظاهر العبادة من
 اتم واحدة والخلاف في الجلوس كما اشار له محقق تمت (قوله في شئها الخ) وفي الخارج وثبت الاتصال على افتتاحها
 بالتكبير وذكرها المطلب قولين والظاهر ان محل الخلاف اذا كان الايام محررا في الاثنتين التكبير في شرح شيب

(قوله هو راجح) قال عيسى بن قيس في شهر رمضان ان الراجح الاول (قوله يصير بالناسك) أي يذهب كمن كان عارفا ويعلم
الحال فهو شامل لهذين القسمين ثم ان اخباره بالناسك يتوقف عليه تحقق هذه الخطبة فان يصير بذلك يكن آتيا بها (قوله
ويسمى يوم التوبة) أي يوم النقلة لما كانوا يحملون فيمن الماء الى عرفة (قوله ويكره الخروج اليها الى آخر يوم من الثامن
من ذي الحجة ويوم عرفة هو التاسع ٣٨٤ م: ذي الحجة فيكره الخروج لكل قبل يومه (قوله وأما المقتضى) يعني يوم التوبة

محرما وباقي الخطب يقتضها التكبير فاه بعضهم وقيل اثنان ويجلس بينهما وهو
أرجح من القول الذي منى عليه المؤلف انظر ح (ص) يصير بالناسك (ش) أي يصير
في الخطبة بالناسك التي تقع قبل منى الى الخطبة الثانية من خروجهم الى منى وصلاتهم
بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويمسيتهم ليلة عرفة وصلاتهم الصبح صبيحتها
وعقدتهم الى عرفة بعد طلوع الشمس ويصبر بعضهم على النزول بكرة (ص) ويخروجه
لما في قدر ما يدركها الظهر (ش) أي ويذهب خروجه يوم الثامن ويسمى يوم التوبة
لما في ويكره الخروج اليها قبل يومها والى عرفة قبل يومها ولو بتقديم الانتقال واستحب
أن يخرج بعد زوال الثامن ومن به أو بدا أنه ضعف حيث لا دلالة لآخر الوقت المختار
اذ يخرج بعد الزوال يخرج قبل ذلك قدر ما يدركها الظهر في آخر المختار اذا لم يجز له
تأخيرها الى الضرورى وظاهر قوله قدر ما يدركها الظهر ولو وافق يوم الجمعة وهو ذلك
عند الجاهل برفاهة الأفضل للسافر ومن أما القيعون فحب عليهم انتهى ابن الحاجب
فصل في الصلوات لوقتها قصر أو يسيت بها ولا دم في تركه وهو معنى قوله (وساها بها) ليلة
عرفة وصلاته الصبح بها (ص) وسيد له عرفة بعد الطلوع ونزوله بكرة (ش) أي
ويحب سيرة عرفة بعد طلوع الشمس ولا يجاوز بين محسرى تطلع الشمس على غير
لان محسرى الى محسرى ولا بأس أن يقدم الضعيف ومن به على قبل الطلوع في شرب
للأمام وغيره النزول بكرة وهي بفتح النون وكسر الميم وهو مكان يعرفه يضرب الامام
خيامه أو بقة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ص) وخطبتان بعد الزوال (ش)
هذا معطوف على المندوب قبله والمشهد وان الخطبة الثانية من خطب الحج وهي التي
تقع يوم عرفة مسجد هاتكون بعد الزوال لا قبله يجلس في وسطها يعلم الناس فيها صلاتهم
بعرفة وتوقفهم بها ويديهم بجزء لفق وجعهم ما بين المغرب والعشاء وقوفهم بالمشرع
اشارام وأمرهم وادى محسرى وجرى العقيقة والحلق والتقصير والنحر والذبح
وطواف الاضائة فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده أجزأه ابن عرفة فلو صلى بغير خطبة
أجزأه أو عمران اجماعا فقلوه وخطبتان أي خطبتان يجلس بينهما والخطبة الثالثة
لهذا كرها المؤلف ولعله لترك الناس اليوم لها في الحادى عشر من ذي الحجة بعد الظهر
واحدة يعلم فيها حكم مديتهم وكيفية الرى وما يلزم بتركه أو بعضهم وحكم التعجيل
والتأخير وتجبس الاضائة والتوسعة في تأخيرها وطواف الوداع ونحو ذلك (ص) ثم
أذن (ش) أي ثم بعد الخطبتين أذن لا عند جلوسه ولا قبلها ولا فيها أو بعده والافى آخرها
بحيث يفرغ منه مع فراغ الخطبة خلافا لما روى في يومه والامام جالس على المنبر

الحج (قوله ليلة عرفة) أراد
بها ليلة التاسع (قوله على غير)
وزن أمرا من جبل (قوله سها)
أنها ما يعمل من وبر وأصوف
وقد يكون من شعر واجمع أخبية
بغيره من مثل كساء أو كسبة
وتكون على عودين أو ثلاثة
وما فوق ذلك فهو بيت خالقي
المصباح (قوله أو بقة) خالقي
المصباح القصة من النسيان
معروفة وتطلق على البيت المدور
وهو معروف عند التركان
والأكراد والجمع قايمة مثل برمة
وبرام أو فاده المصباح ولكن
المراد هنا ما قاله في التبايع من
القصة من الخيام يتصفير قولة
كما أنه النبي صلى الله عليه وسلم
راجع للقبه كما يعلم من مسلم
(قوله وخطبتان بعد الزوال)
الراجح السنية (قوله والمشهور
بكونه بعد الزوال) ومقابله
ناحله التوسعة من الإبراءان
وقعت الخطبة قبل الزوال
والسلالة يعلم ما في التوارد
عن ابن جبير من أنه خطب بعد
الزوال أو قبله يسير (قوله ثم
أذن) أي أذن البناء الموقوف (قوله ولا
قبلها) هو عين قوله عند جلوسه
فقد نقل عن مالك أن الأذان
قبل الخطبة في حال نياح

الامام على المنبر كالجمعة (قوله ولا فيها أو بعدها) في تفسيره أشار في كتاب الحج من المدونة ان شاء الله
في الخطبة أو بعد فراغها وقوله ولا في آخرها إشارة الى ما يمكن من ما لم ينزل في آخر الخطبة حتى يكون فراغها من
الإذان مع فراغ الإنعام من الخطبة (قوله ويقوم والامام جالس) أي ويقوم والامام جالس على المنبر كما إذا كان بعد خطبة

(قوله وجع) جمع تقديم من غير نقل، منهم ما لم يمتعه (قوله اثر الزوال) أى بعده والاثان يتم بدل على تأخير الاذان مع الجمع على الخطيبين وأظهر منه أن لو قال اثر الزوال فإن فاته الجمع مع الامام جده ما وحده فإن تركه جله نعليه دم كفى للمع قال البد يستغفر ان الدم في ثلث سنة قلعه ضعف (قوله وقيل بأذان واحد) أى والاطاعة متعددة في كل حال أى فلا خصوصية للدعاء (قوله وتضرع) أراد به اظهار رغبة الرغبة في طلب الاجابة بأن يدعو بثلاث ٣٨٥ ويظهر الكرب والحاجة والافتاقة

والذل والافتقار لاهل وجهه
التزوه أو الكسل والافسنة
والعظمة (قوله أفضل الدعاء
دعاء يوم عرفة) أى الدعاء في يوم
عرفة أى دعاء كان أو الدعاء
النسب ليوم عرفة وقد ذكره
في شرح شب بقوله وبدأ الدعاء
بالجدة والصلاة على نبيه صلى
الله عليه وسلم ثم يدعو بالفاظ
القرآن وما جرى مجراها من
أفانظه عليه الصلاة والسلام
كقوله تعالى ربنا علما انفسنا
وان لم تغفر لنا وربنا لنكونن
من الخاسرين وما أتاني الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا
هذاب الشرب اشرح لي
صدوى ويسرى امرى وب
زنى علميا رب انى مؤلا مباركا
وأمت خير المزلين رب فلا تجعلني
في القوم الظالمين الخ ماذا كرفي
شرح شب والاول (قوله
ووقوفه وضوء) أى حضوره
(قوله) أى شبه أى الوقوف
(قوله تمام) أى القربان فقط ذكره
للتمام (قوله لا تنسب) من قام
أولاد به أو من ركبها أو من
وضوء فيكون عدم ذلك أفضل
في هذه الاربعة (قوله ويجعل
الهمى) أى وهو قوله صلى الله

(ص) ويجمع بين الظهورين اثر الزوال (ش) أى ثم اذا أذن بعد الخطبة يوم عرفة يجمع
بين الظهورين أى الظهور والعصر يعرف جمع تقديم بأذان ثان وأقامة للعصر كما هو
مذهب المدونة قال في الجلاب وهو الاظهر وقيل بأذان واحد به قال ابن القاسم وابن
الماجنون وابن المواز ابن سبب لا ينبغي لاحد أن يجمع الصلاتين بعرة ويصلى
الظهر ولو وافق جمعة انتهى قال في المستخرج جمع الرشد مالكا وأبو يوسف فله أبو يوسف
عن أقامة الجمعة بعرة فقال مالك لا يجوز ولا نه عليه السلام لم يعملها في حجة الوداع فقال
أبو يوسف قد صلاها لانه خطب خطبتين وصلى بعدهما ركعتين وهذه جمعة فقال مالك
أصح بالقرامة كما يجهر بالجمعة فسكت أبو يوسف وسلم وفي عبارة أخرى وفي تفسير المؤلف
الاسلوب بقوله ثم أذن وجمع الخ الشاة إلى أن حكم الاذان والجمع بخلاف حكم ما قبله
وما بعده وهو كذلك الخ الحكم في كل منهما السنة لا الاستصحاب (ص) ودعاء وتضرع
للقروب (ش) يعنى أنه اذا فرغ من الجمع بين الظهورين بعرة فانه يقف للدعاء بما راكا
والسائى واقفا التسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم
الغروب ثم دفع إلى المزدلفة هكذا فعل النبي عليه السلام وقد قال عليه الصلاة والسلام
أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة (ص) ووقوفه وضوء وركوبه ثم قيام للتعجب (ش)
أى وما يسبب وقوفه على وضوء ليكون على أكل الحلات وركوبه يلو قوفه عليه
السلام كذلك ولكونه أعون على مواصلة الدعاء وأقوى على الطاعة ويجعل الهمى
عن اتخاذ ظهور والدواب كرامى على ماذا حصل لاداة مشقة وذلك وحصل لها ضرر
وأعدمت استعجب القيام مع القدرة على الاقدام للرجال دون النساء (ص) وصلاته
بمزدلفة العشامين (ش) قال فيها ومن دفع من عرفقين غربت الشمس ولم يكن به علة
ولا بدائته وهو يسير بسر الناس فيلا يصلى المغرب والعشاء الا بالمزدلفة فان صلى قبلها
أعاد اذا أتاهالان النبي عليه السلام قال الصلاة املك قبل المائت فان أفى المزدلفة قبل
الشفق قال هذا محال لأنه يكون ولو كان ما أحببت أنه يصلى حتى يغيب الشفق انتهى
وهكذا قال ابن القاسم وابن حبيب لا يصلى حتى يغيب الشفق انتهى ولا يشتغل قبل
الصلاة بشئ ولو عشا خفيفا ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان صلاته بمزدلفة مستحبة مع أنه
خلاف المذهب من أنه سنة لا يقال انما حكم بالتدبير على صلاتها بالمزدلفة غير مجموعين
فلا يتأني في جمعه محاسبة لا تأقول صلاتها غير مجموعين بخلاف السنة فيكون
مكروها ولا يكون مندوبا وهذا اذا وقف مع الامام وسار مع الناس ولم يسر معهم لغير

٤٩ شى على وسلم لا تتخذوا ظهور والدواب كرامى (قوله بمزدلفة) سمعت من دلف من الازداف وهو التقرب
لان الحاج اذا أقاضوا من عرفات أزدلة والى أى تقربوا ومضوا اليها طاعة النوى وأيضا جع لاجتماع آدم وحواء فيها وقيل
لاجتماع الناس فيها ممنوع من الصرف للعلية والتأنيث (قوله قال فيها ومن دفع الخ) هذه العبارة لا تشهد أن المكت بعرة بعد
غروب الشمس مطلوب مع أنه مطلوب فليجعل على أن المعنى ومن دفع من عرفقين غربت الشمس أى ومك بعض المكت

(قوله وباتهما) قال في القاموس هو الأمانة ٣٨٦ ليلسا وأنام أملا (قوة ولويا) مبالغة في قوله فلا تثنى عليه وقوله

عنه ابن القاسم راجع لقوله
لزمه دم وقوله لا تثنى عليه
(قوله وجمع وقصر) فعلا
ماضيان فيبدأ أن كلامهما
باقتراحه سنة وهذا كالتفسير
لقوله وصلاته بزيادة العشامين
وإن كان جملة كالتفسير في
أن يقرأ كل من الغفلين أصبا
ويعطف على المنسوب كقول
ت وقد علمت أن كلامهما سنة
(قوله أي كحال في) حاصل
كلامه أن من كان حلالا يجزئ
في حقه الجمع بين المغرب والعشاء
وبين الظهرين، هل كان من
أهل أملا والحال في عرفة كذلك
الظن من أن المراد بالجمع بين
الظن من هو الجمع يوم عرفة
والجمع بين العشامين هو الجمع
لبسلة المزلفة وهذا غير مراد
لأنه لا يصح ما قلناه أن يكون
هذا تشبيها في قول المصنف وقصر
الأهلها يعني أن كل حال في معنى
وعرفته يقصر الأهلها فالخارج
حين يكونون هني في أيام التشريق
يقصرون الأمن كان من أهلها
ولو كان حليا (قوله أو أن قدم
المغرب والعشاء على محل الجمع)
هذا هو المعنى كما أفاده معنى
ت (قوله ووقوفه الملح) المعتقد
أنه سنة كما أفاده معنى ت
قال الأجهوري وهل التنب
يحصل بالوقوف وإن لم يكن ويعد
فهو مستحب أكثر ولا يحصل
الألوقوف معها أجمع أحدهما والثاني ظاهر كلام المؤلف لكن لا يتوقف التنب على التكبير
والدعاء بل يكفي مقارنته لأحدهما انتهى

بالمشعر

(قوله لا اسفار) بان اخرج الغاية (قوله والمشرع من يساره) ثانياً اتبعه بقوله اولاد ابقاه ويحجب بان المراد ابقا بقره وقوله وقزح هو جيب (قوله معالم الدين والطاعة) أى محل علم الدين أى ما يند به وهو الطاعة من التخلي والتعبد والصلوة الذى على الله عليه وسلم وغير ذلك أى محل الدين المعلوم ٣٨٧ (قوله أى الذى يحرم فيه الصيد) فهو بقر

بكسر الراء ونسبة الصرم به مجاز أو بقر بالفتح أى الذى يحرم فيه الصيد (قوله على أحد الأقوال) أى لانه قبيل بعض من معنى وبعض من المزدلفة وقيل المشرع بين جليلي المزدلفة طاهرا بن حبيب وبعبارة أخرى وعلى ذلك يحرم واد بين مزدلفة وبين متى قدر رمية حجره من واحد منهما فانه النورى والطبراني أو هو من متى وهو ما يدل عليه خبر الصحيحين عن ابن عباس أو بعضه من متى وبعضه من المزدلفة وهو ما نقله صاحب المطامع وصوبه أقوال (قوله لمس قبل أصحاب القبيل فيه) الحق ان قضية القبيل لم تكن بوادى محسر بل خارج الحرم كما أفاده بعض شيوخنا (قوله ورميه العقبة) ولا يقبل للدعاء بل يرجع من حيث شاء (قوله وبالغ على نهيها بقوله وان راكا) أى قهرها على حالته التى هو عليها من ركوب أو مشى وصرح بذلك بعضهم وفى عبارة المنصف حذف والتقدير ورميها ولو راكافلس من متعلقات التذنب (قوله غرسا أو صيد) افهم ان الملاح رجل ومثلهما المراد فقال وحل لرميها العقبة فترجم بال

بالمشعر الحرام يكبر وهو لا اسفار واستنبأ به (ش) أى يحل قبل الضحى لآتى المشرع الحرام وهو فى المزدلفة ففسر واقفا به مستقبلا لا على التماسك وبالصيد والصلوة لآتى التى عليه السلام بالتدال والخصر مثل ما قبل فى عرفة الى الاسفار الاصل وهو فى ذلك كله مستقبل القبلة والمشرع من يساره ويرفع يده بالدعاء وقفا حقا والمشرع بنى الميم أشهر من كسره وهو ما بين جبل المزدلفة وقزح بقاف مضرومة فزأى مفتوحة فوهلة معنى مشعر المابقية من الشعائر وهى معالم الدين والطاعة ومعنى الحرام المحرم أى الذى يحرم نفسه الصيد وغيره فمن الحرم (ص) ولا وقوف بعده (ش) أى ولا وقوف مشروع بعد الاسفار الاعلى كفى الجلاب لمخالفة المشرع كفى فانهم كانوا يقولون طلوع الشمس ابن القاسم فان اخرعته لآشى عليه عند مالك ويحتمل كفى الشارح أن الضمير واجم للامام أى ولا وقوف بعد الامام وهو أحسن من الاول الذى الوقوف بعد الاسفار مستفاد من جعل الاسفار غاية لا وقوف (ص) ولا قبل الصبح (ش) أى ولا وقوف قبل الصبح لمخالفة السنة فهو يكن لم يقف (ص) واسراع بطن محسر (ش) يعنى أنه يستحب الاسراع فى بطن وادى محسر لسنة وادى كل راكبا أو ماشيا لأن الذى فصل ذلك وهو وادى المزدلفة ومن قدر رمية حجره من واحد منهما على أحد الأقوال وهو جيم مضرومة ثم مضروبة ثمن من مشددة مكسورة ثم راء موهلة سمي بذلك لمس قبل أصحاب القبيل فبها أى اعماقه وقيل قول فله علم العذاب (ص) ورميه العقبة حين وصوله (ش) أى وقب حين وصوله الى قبل حصاره رمية جرة العقبة فلا تستحب منصرف على الرمي حين الوصول لانها تحية الحرم وأما رمية فى نفسها فواجب وبالغ على جعل رمية بقوله (وان راكا) وبأنه يستحب رمية طلوع الشمس فاذا وصل قبل الطلوع أخر حتى قطع وبأنه لا يقبل قبل طلوع الفجر وعند وقت أدائها الى غروب الشمس والليل فعلى المشهور (ص) والمضى فى غيرها (ش) يعنى أنه يستحب له أن عتق فى غير جرة العقبة فى يوم الضريح ففعل المضى فى رمية الجمار فى الامام الثلاثة بعد يوم الضريح المقصود فيها (ص) ورساها غرسا أو صيد ذكره الطيب (ش) أى وصل برمي جرة العقبة غير ترانساها مع مقدم ما هو معتقد كحاج وغيره من غير ما يابى وساق الواجب فيها ويكره الطيب الاندبة فيه على المشهور ومثل ردى الجرة قوات وقتها فانه يحل به غرسا أو صيد ذكره الطيب والمراد وقت أدائها (ص) وتكره مع كل حصاة (ش) يعنى أنه يستحب أن يكبر مع رمية كل حصاة تكبيرة واحدة وظاهر المدرمة ان ستره يستحب أن يرى الحصاة يصعبه لا يقبضه (ص) وتناهبها ولقطها (ش) أى ويستحب أن يوالى بين كل حصاة ترى فى كل جرة من الجرات الثلاث وليس

وصيد (قوله وعقد كحاج) فان عقد فواقه كفى الطراز (قوله مع كل حصاة) أى لا قبل ولا بعد وسقوط المزدروب عقارفة الحصاة لانه قبل النطق به كاهو الظاهر وقيل وصولها لملها (قوله تكبير) أشبهه بأنه لا يسجد بها وهو كذا (قوله بأصبعه) ويكون الرمي باليد اليمنى الآن يكون أعسر فباليسرى (قوله ان والى بين كل حصاة اثنين) أى يتبع الثانية بالاولى وهكذا من غير ترانساها فحينئذ كون حارمين وتصل الحصاة لجمرة لآلى الارض من حولها

(قوله ويستحب أن يكون لقطها من الزلزلة) ظاهر عبارة لقط جمع الجار وليس كذلك بل المراد لقط جرة العقبة يوم
الغرفة قال الأشاوش أنه يأخذها من ٢٨٨ منزلة بين الأبرج جرة العقبة فان ابن القاسم وابن حبيب وغيرهما استحبوا

المراد أن الوالي بين الجرات وكذلك يستحب لقط الحلمات التي يرى بها ويكره أن يأخذ
بحجر أو يكسر ويستحب أن يكون لقطها من الزلزلة على المذهب وأما الرمي فربما
فسأني وسب الرمي تعرض بليس لاحتق في المواضع الثلاثة التي هي على الرمي الآن
وان الخليل أمره بحصه في كل منها ببيع حرمات (ص) وذهب قبل الزوال وطلب بدته
في الحلق (ش) أي وذهب قبل الزوال ولوقبل الشمس سند بخلاف الاضحية لعلها
بالصلاة ولا صلاة بعد على أهل من فلذلك جاز نصر الهدى قبل الشمس قال بعض وبوخذ
من قوله في التوضيح تأخير الحلق إلى بعد الزوال بلا عذر بكرة وان الذي بعده مكره
لان الذي بعده قدم على الحلق انتهى لقوله تعالى ولا تصالحوا ربيكم حتى يبلغ الهدى حبله فلا
فرصتان بدته ضلته فانه ينبغي أن يعلم إلى الزوال أي اقرب به حيث ينبغي له قدر
ما يحلق فان لم يصحوا حتى الزوال حلق ثلاثيته الفاضل فان ليس المراد حقيقة الزوال
والا لوقع حلقه بعد الزوال وقال إلى أن يبقى له قدر حلقه لطابق المنقول (ص) ثم
حلقه (ش) أي ثم بعد الذي حلقه ولو بكرة ان عم رأسه بكل من بل فيصعبه كالمهم
والترتيب المقادير اما ان يرجع إلى تقديم الحلق على التقصير وسأني ذلك ثقة في قوله
والتقصير يجزئ أو إلى ابقاء الحلق بحقب الذي أما الحلق نفسه أو التقصير فواجب
واظن أن تأخير الحلق عن الرمي واجب بخبر المأم أن تأخير الاضحية عن الرمي كذلك
وأما تأخير الذي عن الرمي وتأخير الحلق عن الذي فمستحب كما خبرنا الاضحية عن الذي
وسأني للثقة في الاشارة لهذا ولما كان الحلق باليد أفضل انما أشار إلى الحلق بغيره
بقوله (ولو بكرة) فهو مبالغ في الجواز لا في الافضل وقوله (ان عم رأسه) قصد في الحلق
أي ان عم الحلق رأسه ولو بكرة لا قصد في قوله ولو بكرة لئلا وهم أن الحلق مستحب
ولو لم يرم الرأس (ص) والتقصير يجزئ (ش) أي والتقصير من الحلق أفضل يجزئ عن
الحلق بخبر المأم ارحم الحلقين قالوا والمقصير من الحلق قال الله قال المأم ارحم الحلقين
ثم قال في الرابعة والمقصير من ويكره الجمع بين الحلق والتقصير بخبر ضرورة ابن عرفة
وحلق منه ذر التقصير لقلته أوزى تليده أو شقرا وعص متعين وحلق غيره أفضل من
التقصير في الحج ابن حبيب ويستحب البداءة بالشئ الا ان انتهى (ص) وهو سنة المرأة
(ش) أي التقصير يتعين في حقهن ولو كانت بنت عشرين أو تسع وأما الصغيرة فيجوز
لها أن تحلق بخلاف الكبيرة فانه يحرم عليها أن تحلق رأسها لثمة لهن من أن كان
برأسها أنى فانه تحلق لانه صلاح لها قال في المسدونة وليس على النساء الا التقصير
انتهى فان لبست شعرها فانه تقصير بعد زوال تليدها بالمشاط ونحوه وبعبارة أخرى
معنى قوله وهو سنة المرأة أنه ليس للمرأة الا هو لا أنه في حقها سنة فلو أنها تفعل غيره
وقوله المرأى الاتي مالم تقصر حيا ولما كانت حصة التقصير مختلفة بالنسبة للرجل

أخذها من الزلزلة (قوله على المذهب) ومقابلته ما ذكره ابن الحاج من أنه يستحب أخذها من وادي محسر (قوله وطلب بدته) أي بان ضلت أو يشترى ان لم يكن عنده والبدنة تطلق على البابل والبقرة وقال به عطاء وجابر وغيرهما في قوله تعالى والبدن الآتية وقال النووي حيث أطلقت البدنة في كتب اللغة والحديث فالمراد به البقرة ذكرنا كان أو أتى (قوله ليدان) أي قبل الزوال ليعذر بها كالأضحية مستحب قبل الزوال مكره بعده (قوله ثم حلقه) الحلق انما هو أفضل في حق غير المتنع وأما خوف التقصير في حقه أفضل استحبابا لثمة في الحج والطلاق الحلق يتناول الاقصر وهو كذلك فيجزي للموتى على رأسه لانه عبادة تتعلق بالشعر فتقتل للشعر عند فقد كالمسح في الوضوء ومن رأسه موجب لا يقدر على الحلق أهدي قال بعض فان صحت فالتأخر أنه يجب عليه الحلق (قوله والترتيب المقادير) اما ان يرجع إلى الحج عذرا لا يظهر ولا يظهر الا الثاني المشاره بقوله أو إلى ابقاء الحج (قوله ولو بكرة) بضم التون وداعى أشبه القائل بأنه لا يجزئ بذلك لان الرجل يجب التقصير على ما ورد منه (قوله أو

شقرا وعص) الشقرا ان يقر شعره رأسه اذا كان ذاجا ليعنه من الشعث والعص ان يعقص شعره في قضاء والمرأة اذا كانت ذاجة ثلاث شعرات (قوله فانه يحرم الحج) ظاهره بالنسبة إلى البالغ وأما غيرهما فظاهرة تتعلق بها (قوله فان لبست) أي بان جعلت الصغى في الغاسول ثم بلغه به الرأس عند الاسرام ليعنه ذلك من التمتع (قوله فاما تقصر حيا) وهي بنت أقل من تسع

(قوله يزانية الطراز قدر الاثلة الخ) أي حيث اقتصر على الاثلة (قوله وفيه وفق) اعلم ان الموازنة قد كانت بغير ذلك جزاوان
أخذ من أطرافه أخطأ ويحزمه وكانت المدونة اذا قصر الرجل فلما أخذ من جميع رأسه وما أخذ من ذلك اجزاء قبله تعالى
الخلاف والواقع بان المبالغة في الاخذ وقرب الاصل على الاستحياء قال ٢٨٩ الخطاب وهو الخ (قوله ثم يفيض) ويدخل

وقته بطلوع القمر من يوم الصر
قوله البدر ولكن في تقديره على
ما يقدم عليه دم (قوله في نوى
احرامه) انزاور ودا أي ويقفه
عقب حلقه (قوله يستقي
من قوة والا فهدى) أي وذلك
لان قوله والا فهدى صادق بما
اذا وقع بعد الاضاعة وقبل روى
جوة العقبة فيقتضي ان عليه
الهم ولو فات وقتها فيستقي
ما اذا فات وقتها فانه ينزل منزلة
فعلها (قوله بخلاف الصيد)
وأولى الطبيب فلامم خلفها من
الوطء وأما ان وطئ قبل السبي
فيسدى أو صاد فغلبه الجزاء
(قوله كما خيرا الحلق ليلده) أي
عامد أو جاحلا أو ناسيا (قوله
ويكنى الطول الخ) بان يلقن
بعد أن يرى الثلاث كما تفسده
المدونة أي ان ذكر بالقرب فلا
شيء عليه وهل يبعد الاضاعة
استحياء أم لا قولان والحاصل
انه اذا ذهب ليلده قبل الحلق
لزمه دم ولو كانت أيام منى اقية
ومثل ذلك ما اذا ذهبت أيام منى
(قوله أو بالسبي) أي فقط أي
في الاخرة ان قرب السبي من
الطواف وان بعد الاضاعة
طواف الاضاعة لا يحمل السبي

والمرأى فينبه بقوله (تأخذ) المرأى من أطراف شعرها (قدر الاثلة) من جميعه طوله
وقصره ولو أدخل الكاف على الاثلة لكان أحسن لقول ابن عرفة روى ابن حبيب قدرد
الاثلة أو فوقها يسيرا ودونها به ورواية العارز قدر الاثلة لأعرافها وقوله (والرجل)
من قرب أصله معطوف على الضمير في تأخذي وأخذ الرجل في تقصيره من جميع شعره
من قرب أصله وان أخذ من أطراف شعره أخطأ ويجوز به بقوله من قرب أصله استحبابا به
وفق بين كلام الموازنة والمدة (ص) ثم يفيض (ش) أي يتم المقتضية للتقريب إشارة
منه إلى أنه اذا فرغ من روى جوة العقبة يوم الصر من الصر والوطء والحلق والتقصير
فلا تضله أن باقي السكة في ذلك اليوم فيطوف البيت طواف الاضاعة سبعين غير
تأخير الا بقدار ما يقضى سوا تحببه ويستحب طوافه في نوى في احرامه وهذا هو الاتصال
الا كبر فيجعل كل ما كان رعا عليه أو مكروها فبطا النساء وبسطاد يستعمل الطبيب
ولا يضرمه قائله أو الملبث حتى يلاخلف والى هذا أشار بقوله (ص) وحل به ما بنى (ش)
أي روى بطواف الاضاعة ما بنى وهو حرمه قربان النساء وطء أو مقدما له أو عندو الصيد
وكراهة الطبيب (ان حلق) أي روى جوة العقبة قبل الاضاعة وأفات وقتها وقد كان
قدم السبي فان لم يكن فعل السبي فلا يحمل ما بنى الا بقله وفعل الاضاعة وقولنا روى جوة
العقبة قبل الاضاعة أوقات وقتها استحوازا عما اذا فاض قبل ردها فانه اذا وطئ حينئذ
عليه هدى ان وطئ قبل فوات وقتها وأما ان وطئ بعد الاضاعة فبصدقات وقتها
جوة العقبة فلامم عليه كالموطئ بعد فعلها أو تستقي هذه بما يأتي في قوله ان وقع قبل
افاضة وعقبة يوم الصر والا فهدى (ص) وان وطئ قبله قدم بخلاف الصيد (ش)
أي وان وطئ بعد الاضاعة وقبل الحلق وهو مرجع الضمير فقلده دم وأما ان صادفها
بينهما فلامم عليه لخنة الصيد عن الوطء (ص) كما خيرا الحلق ليلده (ش)
التشبيه في لزوم الدم والمعنى أن من أخر الحلق إلى ان يرجع إلى بلده فانه يلزمه الدم ولو
كانت الحلقا قيسية ويكنى الطول في لزوم الدم فمن بلاد بعيدة فلما زاد وطئ لا يبعد
قوله ليلده لانه المستثنى (ص) أو الاضاعة للحرم (ش) قد علمت ان أشهر المخرج
شوال ودوا القعد وتذوا يطعفل أو خروطاف الاضاعة وحده ومع السبي أو السبي وحده
إلى ان مضت هذه الأشهر ودخل الحرم فانه يأتي بالاضاعة في الأولى وهمع السبي أو
بالسبي في الاخرة تين وعليه هدى واحدا في الجميع قاله سندی تأخيرهما وأخرى أجدهما
(ص) وروى كل حصة أو لجمع الليل (ش) عطف على الحلق أي وتأخير سبي كل
حصة واحدة من العقبة أو غيرها فيه دم وكذلك تأخير حصيات جرة كاملة أو أجزاها

لان السبي يكون بعد تقسيم طواف ويجب اتصالها ما وقع الطواف قبل غروب آخر يوم من ذى الحجة وفعل الركعتين بعد
الغروب كان يكن فعلهما معهما في الحجة ولو أوقع السبي عقب الركعتين في الفرض المذكور فان حرمه صحيح لاتصاله بطواف
الافاضة وعليه الدم لفعل السبي في الحرم ثم ان فعل بعض السبي في الحرم كفعل كلفه فلو أخر الحلق ليلده والافاضة للحرم
قوله: مان وهذا بخلاف ما اذا أخر الطواف والسبي مع الحصر فان عليه دما واحدا

(قوله لا غير) أي من صغير أي من روى [٣٩٥] صغير (قوله وأما المعنى عليه فكل ربيض الخ) أي المشاركة بقول المصنف

الجميع عن وقت الاداء وهو التماسر للسل وهو وقت القضاء كإتيان أولى وفي وجوب الدم
لوقت الوقتان (ص) وان لصغير لا يحسن الرمي (ش) هذا ما بالغة في وجوب الدم
والمعنى أن الصغير الذي لا يحسن الرمي والمجنون يرى منهما من اجمعا كما أنه يظن
عنه ما وتقدم ذلك أول الباب عند قوله والاب عنه ان قبلها كلوا في اكتسية وروكوع
فان لم يرم عنه وعن المجنون وليهما الى ان دخل الليل فالدم واجب على من اجمعا ما ولوروى
عنهما في وقت الرمي فلا دم عليه قري الولي كرميه بخلاف ربي النائب عن العاجز فان فيه
الدم ولوروى عنه في وقت الرمي لأن يصح قبل الغروب ويرى عن نفسه فيسقط عنه الدم
وأما الصغير الذي يحسن الرمي فانه يرى من نفسه فان لم يرم الى الليل فعليه الدم قطع من
هذا أن المجنون مثل الصغير فلو قال وان لصغير لكن أحسن وأما المعنى عليه
فكل ربيض (ص) أو عاجز ويستتنب فيصيرى وقت الرمي ويكبر (ش) هذا دخل في حيز
المبالغة في وجوب الدم على العاجز وفي حكمه المعنى عليه والمعنى أن العاجز عن الرمي أو
المعنى عليه يرى عنهما غيرهما فان قدر الرمي على الرمي فانه يرى عن نفسه فان
لم يرم جسد من يحمله أو جسد من يحمله ولا قدر على الرمي فانه يرى عنه غيره نيابة ويصير
المرض وقت الرمي أي وقت ربي الغيب عنه ويكبر لكل حصاة تكبيرة واحدة ولهقف
الزاي عنه عند الجهرتين فلا دعا وحسن أن يصيرى المرض ذلك الوقوف ويدعو وجهه
ويستنب جله مسنة لبيان الحكم أي وحكمه أن يستنب ولو اسقط أو لستكون
الجملة صفة كان أولى وفائدة الاستنابة وعدمها الإثم وعدمه أي الإثم ان لم يرم عنه ولله
وقت الاداء وعلمه ان ربي عنه وقت الاداء والا فالدم عليه استناب أم لا (ص) وأعاد
ان صح قبل القوات بالغروب من الرابع (ش) أي وإذا صح المرض أو المعنى عليه
فان كل واحد منهما بعد وجوب ما كان ربي عنه في الأيام الثلاثة الماضية أو في بعضها
و يكون ذلك قبل القوات المأصل بغروب الشمس من اليوم الرابع بالنسبة الى يوم
الخير وعليه لم يرم وانما يرى عنه غيره فلا روى عن المرض جرة العقبة ثم صرح فانه
يرمها ولادم عليه اذا صح وأعادها تبارا وان صح ليرمها وما فعليه الدم فقوله وأعاد ان
صح الخ لكن ان صح وأعاد ما ربي منه في وقته لادم عليه وان أعاد ما ربي عنه في غيره وقته
فعليه الدم ونحوه في الشرح وح فالدم مترتب على النيابة وعلى عدم حصوله من المرمى
عنه في الوقت (ص) وقضاء كل اليه والليل قضاء (ش) أشاوه هذا وما تقدمه وما يأتي
من كلامه الى أن الجمار لها أوقات ثلاثة وقت أداء ووقت فوات ووقت قضاء ووقت
استدراك الرمي ماصولي الترتيب وسأقي آخر المسئلة عند قوله وأعاد ما حضر الخ فوقت
القوات هو الذي لا يرى فيه شيا من الجمار أشار اليه فيما تقدم بقوله قبل القوات
بالغروب من الرابع ومعناه ان الشمس اذا غربت من اليوم الرابع من أيام حتى فان الرمي
يقوت بكل وجهه ووقت القضاء الذي لا يجوز التأخير اليه ومن ربي فيه يارمه الدم
أشار اليه بقوله غنار الليل فما أي والليل عقب كل يوم قضاء ذلك اليوم يجب به الدم على

أو عاجز الخ (قوله أو عاجز الخ) أي أو عاجز يرى عاجز بنفسه
لكبر أو مرض أو غيره ولو أنه طرأ
وأما وجوب عليه الدم دون الصغير
ومن ألق به لأنه المخاطب بسائر
الادكان بخلاف الصغير فان
المخاطب بالرمي في الحقيقة هو
الولي كذا فرق البابي ولان
الولي هو الذي أدخله في الاحرام
قال عجم وما ذكرنا من أن
المبالغة راجعة لمن أتم الرمي هو
ظاهر كلام المؤلف ونحوه للشج
عبد الرحمن ومن واقفه ويرد عليه
أنه يقتضي أن لزم الدم للعاجز
الذي استناب موجه التأخير
للمرئ وليس كذلك وانما لم يوجه
النيابة بشروطها وهو أن لا يصح
المرض يرى قبل الغروب وان
ربي النائب عن العاجز في غير
وقته فلما كان واحد النيابة عن
المستنب وأتم الرمي في غيره وقته
على النائب الالعد في تأخيره
فعلى المستنب أيضا فيما يظهر
ويجوز للعاجز الاستنابة في أيام
الرمي الثلاث ولوروى الصفة فيها
وليس ذلك يوم النصر حيث
ربما الصحة والفرق كونه يحصل
بما التحلل الأصغر (قوله لكان
أولى) أقول فيه أنه لا يعرف
منه هل الاستنابة مطلوبة أو لا
مع أنها مطلوبة ويمكن وجوب
كلام السارح بان البلع على

الحسدق أو المني وتأخير من نائب عاجز موصوف بالاستنابة وحيث كان المعنى على ذلك فالمناسبات المشهور
في الواو (قوله والليل قضاء) لأن اليوم يجب به الدم لا يقال هذا مستغنى عنه بقوله وقضاء كل اليه ولاشك في دخول الليل

في هذا الوقت لا نقول لما كان النهار وقت آدم لم يربحنا يومهم ٣٩١ أن لا يقضى الا في مثل وقت الاداء

وهو النهار فنه على أنه يقضى
ليلا قاله السبط (قوله مع
الاجزاء على المشهور) قال
بعض وانظر هل يسقط عنه
الهدى باعادة الاقامة بعد
الري والتأخر لا يسقط انتهى
ومقابل المشهور ما نقل عن مالك
من أنه لا تجزئ الاقامة قبل
الري وان ولى بعد الاقامة
وقبل الري فسد همه كـ
(قوله وعاد للميت بمضى) ٣
ترسم بالياء واووية بـ
الماضي الميم فانه يرسم بالالف
لا يماضي بـ (قوله ثلاثا) حذف
الثاني من ثلاثا لانها ليل كـ
(قوله ويجوز له أن يتأخر)
يتأخر قوله يلزم والمحل عليه
هو قوله ويجوز والاحسن
عبارة بعض ونصه وعاد للميت
بمضى أى فيها فلا يجب فوراً بل
يجوز التأخير ثم اراد به الاقامة
والقول افضل ولا يحصى من
مضى الى مكة في أيامه مضى بل يلزم
مصحح الخلف ما لو ان افضل
(قوله فانه يتبين ان بيت فيها)
هذا يتناقض بقوله بمضى أنه يلزم
الحاج ان يعود الى لان ذلك العود
انتهى هو لبيت فيها ولكن هي
عبارة عنهم من نصير السنة
ومتهم من تعبير الزم فتأمل
(قوله من ناحية) بيان الفرق
العقبة وازاحة ناحية الى معنى
السان

المشهور مع الري الى غروب الرابع وقت الاداء هو الذي يجوز فيه التأخير ولا يلزم منه
دم فوق اداء جرة العقبة من طالع فجر يوم الصرا الى غروب الشمس منه لكن الافضل
في ذلك أن يكون من طالع الشمس يوم الصرا الى الزوال كما سبق في عند قوله وري
العقبة أول يوم طالع الشمس الى الزوال هذا هو الافضل فيها وقت اداء غير هاهنا
الايام الثلاثة بعد يوم الصرا من الزوال الى غروب الشمس كما سبق في عند قوله وري كل يوم
من الثلاثة من الزوال للغروب فالو رى في واحد قبل الزوال لم يجزه والافضل في ذلك أن
يكون الري في كل يوم من أيام من بعد الزوال قبل صلاة الظهر كما يأتى في عند قوله والاثار
الزوال أى والابان كان في غير يوم الصرا فلا يصح الري الا بعد الزوال الى الغروب والافضل
فيه أن يكون قبل صلاة الظهر فقول المؤلف وقضاء كل اليه أى قضاء جميع الجمار العقبة
وغرها ينهى الى غروب الشمس من اليوم الرابع فان ريت منه فلا قضاء لغيره الوقت
فعل بهذا الاقامة اليوم الرابع لان غروب الشمس منه يخرج أيام التشريق وعليه دم
واحد للجسم ما لم يكن أبخر أو لاوا لا تكرر (ص) وحل مطبق وري ولا يري في كـ
غيره (ش) تقضى عن المدونة ان المريض أو المفسد اذا كان بقدر على الري بمجمل
ووجد من يحمله فانه يجعل وري عن نفسه ولا يري المصلحة في كـ غير يري بهما عنه
لان ذلك لا بعد رماء ففعله وحل مطبق أى وجوب وقوله وري أى يسهو وقوله ولا يري أى
أى لا يجزه بذلك (ص) وتقديم الحلق أو الاقامة على الري (ش) هذا يلزم معطوف على
ما وجب الدم وهو قوله فيصام كتمان خير الحلق ابله وهو المعنى أنه اذا قدم الحلق على
ري جرة العقبة فانه نازمه الله في وقوعه قبل شئ من التحلل كما في المدونة لا هـ
يعطيه كلام المؤلف لان الدم انما ينصرف للهدى فاذا رى العقبة أمر المولى على رأسه
لان الحلق الاول وقع قبل محله وكذلك يلزم الهدى اذا قدم طواف الاقامة على رى
جرة العقبة مع الاجزاء على المشهور وكلام المؤلف يصدق بتقديم الاقامة على يوم
الصرا وليس بما ادان فعل الاقامة قبل يوم الصرا كلافعل لانه فعل لها قبل وقتها ولو قدم
كلامن الاقامة والحلق على الري لوجب فيه ما قد به وهدى ثم ان الترتيب بين كل منهما
وبين الري واجب اذ لو كان مستحباً لموجب في نفسه شئ وهو ظاهر لان الري هو التحلل
الاصغر (ص) لان خالف في غير (ش) أى لان خلف هذا أو فسباً أو وجهاً في
غيره مقدم بان قبل أن يذبح أو ضرب قبل أن يري أو قدم الاقامة على الصرا وعلى
الحلق أو عليه ما فانه لا دم (ص) وعاد للميت بمضى فوق العقبة ثلاثا (ش) يعنى أنه
يلزم الحاج بعد طواف الاقامة ان يعود الى المعنى على التور ويجوز له ان يتأخر في كـ
بصحت بدلالة الميت بمضى فاذا عاد الى المعنى فانه ليس له أن يبيت فيها فوق العقبة من ناحية
مضى لان أسفله من ناحية مكة فانه لا يجوز له لانه ليس من في ثلاث ليل ان لم يتجمل أو
لبتين ان تجمل كما يأتى قال بعضهم لا خلاف ان من سبق الحج المبيت بمضى الى التشريق
الارابعة أو من ولى السقاية أو التجهيل وصرح عباس بن سنية ذلك لوقوع أنه طواف

٣ قول الحنفى ترسم بالياء لانها واووية الخ فـ هـ ان الواوى يكتب بالالف والياء بالياء ثم جوز النوى في معنى الصرف
فيكتب بالالف والياء فيكتب بالياء

(قوله وان ترك ليل ليله) أى أوليله أو الثالث الواجب ثم فقط ولا يتعد وقوله فوق العقبة أى فوق جرة العقبة والصواب اسقاط جرة ويقول فوق العقبة لان الجر من منى كما فاده بعض شيوخنا (قوله على المشهور) ومقابلته لاهدى عليه الآن بيت الليلة كلها وقد فهم من قوله ليل ليله أنه لو بات بين نصف ليله تقادون لا يجب عليه الدم وهو ظاهر الدونة انتهى (قوله ان تجهل) كان بيني وبينها مكة لكن ان كان بيني وبينها ثمة التجهيل والخروج منها قبل الغروب من الثاني وان كان من غيرها لا يتقط الخروج منها قبل الغروب ٣٩٢ من الثاني وانما يشترط ثمة الخروج فقط قبل الغروب من الثاني ومن تجهل

وأدركته الصلاة في الطريق
فهل يتم أم لا لم ادم نص عليه
والانعام أسوط ومن أدركته
الصلاة من أطاح وهو في غير
مواضع الثلث كالرعاة اذا رموا
الجمرة وهو هو الرمي قالظاهر
من كلامهم ان لهم حكم المطاح
ل (قوله أو ميكا) أى أو كان
مكة بما عطف على قوله بات
أى ولو بات بمكة أو كان يكتفى به
(قوله ومن تأخر الخ) فان قيل
عدم الاثم في التأخير لا يتوهم
حتى ينقضي الجواب أنه رد على
الجاهلية الذين كانوا يقولون
بالاتم على التأخر مع تجهيل غيره
وجواب آخر انه انما قلنا لمك
يتوهم أنه يات ترك العمل
بالرخصة التي هي التجهيل (قوله
وكلام الشارح يفيد أنه مباح)
أى مستوى الطرفين انظر كيف
يكون ذلك مع ترك العمل
المتقضية ترجيح عدم التجهيل
تقدير (قوله ورنص لراع)
كالمتن من قوله وعاد للميت
بني الخ من قوله أو ليلتين ان

تجهل وهذه الرخصة جائزة كما ذكره الشيخ عبد الرحمن وت (قوله في حق رعاة الابل) أى لا غيرهم وأهل تقديم
السقاية برخص لهم في ترك الميت بيني فقط لا ترك اليوم الاول من أيام الري فيسبون بمكة ويرون الجارحوا ويعدون لمكة
قوله في الطراز فليسوا كالرعاة تأخير الرمي وما قبل ترك الميت وكلامه في مناسكه يقتضي أنهم اسوا ولو كنتم معترض تقول
الشارح وقوله لراع وصاحب سقاية فيه نظر فالمناسب أن يصدق قوله وصاحب سقاية (تنبيه) يجوز لراعاة أن ياتوا
لبالغهم من مافاتهم ربه نهرا وقيل بحمد قال الخطاب والظاهر أنه وقا لانه اذا رخص لهم في تأخير اليوم الثاني فزجرهم
ليلا أولى ورد ذلك في الاولى في الرخصة والاعتراض جواب لانهم ينزعون الماس من زمزم ليلا ويقرضونه في الجاهل حتى يتنم

قوله ولا يصح جعل كلام المؤلف على ظاهره) من أن الضعفة مردون من عزفة المزدلفة قبل غروب الشمس ليلة العاشر (قوله أو تأخيرهم من المزدلفة) أي فلا يرتحلون بعد الصبح من المزدلفة عتبي ٣٩٣ صلاة الصبح ولا يقفون بالمشعر الحرام في ذلك الوقت فيكون ذلك بعد ولكن

لم يبين حد التأخير ولعله إلى وقت يسهل عليهم السير به (قوله ثم إن الرخصة الخ) أي فالرخصة لهم اغتياح ترمالما زاد على النزول الواجب وهي هنا مستحبة فلا يقال أنهم تركوا مستحباً وهو الميت بل قد اؤوا مستحباً حقهم قال صح وانظر هل يحصل لهم ثواب الميت كاذكروه في الجمع الصوري للمريض ونحوه من حصول فضله أول الوقت فدون الصبح وهو الظاهر أم لا وقولهم ثواب الميت أي زيادة على ثواب الرخصة قوة أي ورخص في ترك النزول بالمصعب) هذه الرخصة خلاف الأولى لما يأتي المصنف من قوة عاطفا على المنسوب وتصيب الرخصة (قوله والأبلغ منه) انظر مع قول بعض وهو الطبع استحق أي فهو عنه لا يعضه (قوله فلا رخصة في تركه) أي فكم تركه بخلاف غيره لخلاف الأولى (قوله الآن يكون متجهلاً) تقدم معنى التجهيل (قوله أو يوافق تفر يوم جمعة) أي لأن ما كان لأحب للأمام أن يقيم بالمصعب وليدخل مكة ليسلي الجمعة بأهل مكة

تقدم معمول صلاة الحرف بالمصدرى عليه على مذهب الشيخ سعد الدين القائل يجوز إذا كان تارفاً أو جواراً أو مجروحاً أو لا يتوسعون في الطرقات وما لا يتوسعون في غيرها (ص) وتقديم الضعفة في الرذلة مزدلفة (ش) متعلق بالمدحوظ واللام من المزدلفة بمعنى من أي ورخص تقديم الضعفة كالمرضى والقسا والمصدان في الرذلة لئلا يصح في جعل كلام المؤلف على ظاهره وإن ورد لأنه غير معروف عند أهل المذهب وكما رخص لهم في التقديم رخص لهم في التأخير أيضاً وانما خص المؤلف الكلام بالتقديم قصد الموضوع النص ولو قال وتقدم الضعفة أو تأخيرهم من المزدلفة لئلا كان أحسن لأخاذه السائلين وتأدية المعنى المراد ثم إن الرخصة في التقديم من المزدلفة لا بد أن تقيده بان تكون بعد التقدير الواجب من التزويل به أو يكون وقوفهم بالمشعر ليلا ومن أقرى حتى قبل التجهيل آخرى جرة العقبة إلى القبر (ص) وتركه التصيب لغير مقتضى به (ش) أي ورخص في ترك التزويل بالمصعب ليلة الرابع عشر وهو ما بين الجبلين لأحقبة أي متباعدة ما معي بذلك للكتلة الحسانية من السيل والأبطح منه حيث المقبة التي دأ على مكة تحت عقبة كداء بالغرب والمدمى بذلك لا يتطاحه وحمل الرخصة لقبه المقتضى به فلا رخصة في تركه لمقتضى به لأحاثه السنة الآن أن يكون متجهلاً أو يوافق تفر يوم الجمعة وانما كان التزويل بالمصعب مشروفاً لأنه عليه الصلاة والسلام به وصلا به الظهور والعصر والمغرب والعشاء (ص) وري كل يوم الثلاث وختم العقبة (ش) تقدم أن يوم الضريح خص برى جرة العقبة فقط رخصاً بسبع حصيات أو شاربهذا إلى أن أيام متى وهي الأيام المحدودات أي تخلى الصورتان له ووابه زوى في كل يوم منها الثلاث جرات برى كل جرة تسببع حصيات وذلك ثلاث وستون حصاة إن لم يتجهل وتقدم أنه يرى العقبة بسبع حصيات فالجولة تسببعون حصاة (ص) من الزوال لغروب (ش) أي وقت أداء كل يوم من الزوال منه لغروب قال الخطيب وتبعة بعضهم المختار من الزوال إلى الاصفرار ومنه لغروب خبر وروى انتهى والظاهر كراهة الرى فيه ولو كان رسماً للزم فيه الدم وفيه بحث أدخوب الدم ليس بالدم لقل كل محرم كما يشهد ما يأتي في محرمات الأحرار (ص) ومنه يجرى كحصى الخذف (ش) أي بشرط حصاة الرى مطلقاً أمور أربعة كونه يجرى أي جنس ما يسرى جبراً من رسماً أو براموق المقدركم في الخذف بمحتمل وفاموهو الرى بالمصعب أو بالصانع وبالحاء المهمة الخذف بالمصعب ابن هرون هو بالحاء المهمة وكانت العرب ترمى بها في الصخر على وجه القعب فيجعلها بين السباية والايهام من اليسرى ثم تذفها بسباية اليمن أو يجعلها بين سبائيه وهل كانوا قول أو التواتر أو دون الاختلاف طولا ورضا قول فلا يصح الرى بغير الحجارة كالطين والزلفا كياقي ولا يجزئ الصغير

٥٥ تنهى في انتهى (قوله وري كل يوم) عطف على عادته وفعل ماضى أى رى ما دنا إلى ثلث مسجد حتى ثم الوسطى التي بالسوق وختم بالعقبة (قوله وفيه بحث الخ) أقول البحث ظاهر لكن الظاهر أن الحكم مسلم (قوله أو برام) كجبال جمع برمة بالهمز قديمين إبطاة كآل في القاموس وفي النهاية العيمة القديمة مطلقاً جمعها برام وهي في الأصل المتخذة من الحجارة المعروفة بالحجار أو المن محبوت (قوله وهل هو كالقول) بيان لأقل ما يجزئ (قوله الزلفا) فيه تقدير ليل الزلفا من الحجر

(قوله استعمل الرمي في مطلق الايصال) ٣٩٤ الاولى في مطلق الوصول أي القفط الاول وأراد بالرمي الثاني الطرح فالعبارة

الثانية تصوره (قوله لكنه يكره) ويندب اعادته بظاهر (قوله وهي البناء وماقتنه) أي من موضع الحصياء وان كان المطلوب الرمي على الثاني كما يشبهه قوله في منسكه ولا ترمي البناء بل ارم أسفله بموضع الحصياء أي وسقوله المستفاد في اجراء ما وقع بالبناء تردد فالمطابق ابتداءه لا يري في البناء فان رمي نفسه وقع الرمي أسفله في بطن الوادي أجزأه فان رمي فيه ووقف في شقوق البناء ففي اجزاءه تردد ولا يجوز ما وقع في ظهره فاطعها قال ابن نرحون ليس المراد بالجرة البناء القائم فان ذلك البناء علامة على موضعها وقوه قول الباس وغيره بالجرة اسم لموضع الرمي نسبت بذلك باسم حاوي فيها والجرة اجزاء انتهى (قوله لانه من فعله) أي وان لم يبلغ الرأس كما في المدونة فان شد في وصولها فاستظهر الشيخ سالم عدم الاجزاء (قوله مطرقة) أي قاهل للتطريق بالمطرقة (قوله ولعل الجرة الخ) قال اللقاني مذهب الطراز ان الجرة اسم للجمع البناء وما حوله وعليه كما وقف بالبناء مجزأ قال ح وهو القياس فكان ينبغي للموقف ان يقطع بالاجزاء فيقول ويجزئ ما رقت بالبناء مرمي على الكومة

جدا كالقصة لانه كالعدم ويجزئ الكبير عند الجمع ويكره ثلاثا يؤذي الناس (ص) وري (ش) أي وصحة الرمي برمي وفيه شيء اللهم الآن يقال استعمل الرمي في مطلق الايصال وبعبارة أخرى الرمي المشروط هو الوصول الى الجرة والتي هو شرط فيه هو الرمي بمعنى الطرح فلا يرد ان الشيء لا يكون شرطا في نفسه وقوله ورمي أي لكل حصاة باقرادها ولا بد من هذا ويشترط ان يكون الرمي سديلا بقوسه أو رمله أو قوسه كما هو الظاهر ويستحب كون الرمي بالاصابع لا بالقبضة وكونه باليد العيني الآن يكون لا يحسن الرمي بالعيني (ص) وان يتجنب (ش) يعني انه يجزئ الرمي بالخارج النص لكنه يكره وقوله (على الجرة) متعلق برمي أي ورمي على الجرة وهي البناء وماقتنه ولما وهم قوله على الجرة انه لا بد من اصابتها اولاد دفعه بقوله (ص) وان اصابت غيرها ان ذهب بقوة (ش) أي وان اصابت الحصاة فجرة ابتداء من محمل وغيره فلا يمنع ذلك الاجزاء ان ذهب اليها بقوس من الرمي الاتصال الرمي بها وبمثل كلامه ما لورقت دونها ثم قدسرت لان من فعلها ما ان تدحرجت الى الجرة من حال غير ثناء الجرة فلا يشهد لان رجوعها ليس من فعله ولشأنه في نفسه قولان وان وقعت الحصاة دون الجرة قول ذهب بقوة الرمية أو جازتها بالبعد منها فلا تجزئ لان رميها لم يتصل بالجرة وان اطارت الرمية غير هاجما وقعت عليه الجرة وابلها أشار بقوله (لا بد منها وان اطارت بقهرها) ولا يجزئ الرمي بالطين والمعادن باقوا عما منطرقة كالذهب والنضة والرماس أو غير منطرقة كالزئبق والكبريت والمانعات بأبصرها أو أشار بقوله (ولا طين ومعدن) وازا رواها الرمي بالرخام خلافا للجمع عليه على ما في (ص) وفي اجزاء ما وقف بالبناء تردد (ش) يعني لورمي الحصاة على الجرة فوقع في شقوقها لم تنزل الى أرض الجرة فهل يجزئ الرمي هو الذي كان يعمل اليه سدي عبد الله المتوفى شيخ المؤلف وهو المناسب لجمع الجرة اسمها للجمع وماقتنه أو لا يجزئ وهو الذي كان يقى به سدي خليل الذي يمكنه شيخ المؤلف أيضا وبهرام ولعل الجرة عند اسم المكان التجمع فيه الحاصلات لذهبن الشيخين المتأخرين لعدم نص المتقدمين (ص) وقرئ بهن (ش) معلوف على قوة يجبر من قوله وصحته يجبر ويترتب وفي بعض النسخ من غير ما فوه وعطف على جبر يعني وما يشترط أيضا في صحة الرمي فيما بعد يوم النحر ان يرب بين الجرات الثلاث الى الرمي بان يدا بالجرة الكبرى التي تلي مصب نعي ثم يقى بالوسطى وهي التي في السور ثم يجمع بجمرة العقبة فلا لا سلال بالترتيب مبطل ولو سهوا وعليه يتفرع قوله (وأعاد ما حضر بعد المنسية وما بعد ما في يومها فقط) مثال ذلك لونسى الجرة الاولى من ثلثي النحر ثم رمي ثالث النحر بجملة ثم رمي رابع النحر بجملة ثم ذكر فانه يرمي بالجرة الثانية وما بعد ما في يومها وجو باوحي الجرة الوسطى ثم بجمرة العقبة لانه يرمي باطل لعدم الترتيب ثم رمي اليوم الرابع بجملة استعجابا وهو ما دعيه بقوله ما حضر فلم يصره لم يحلها نسب وانما أعاد الرمي الرابع لا يبدل الترتيب بين المنسي وما حضر وقسه لانه واجب مع ذلك لأمع التسيان فلذا استحب اعادته

بخلاف

أو البناء (قوله في يومها) انما يستحسن يفهم الطرف عن قوله فقط لانه ليس بجملة شرط بخلاف فقط لان القاه داخل في جواب بشرط مقد

بجلا في ترتيب المحسبات في اليوم الواحد لأنه واجب ولومع النسيان وأما اليوم الثالث
فإن ربه صحيح وقد تخرج وقتها في الصلاة لوتسى الصبح وصلى الظهر والعصر
والغروب والعشاء ثم ذكراته يصل الصبح والمغرب والعشاء لبقا وقته ولا يبدد الظهر
والعصر لخروج وقتها وفي قوله في يومها فائدة لأنه لو اقتصر على قوله وما بعد العشاء في
المثال المفروض أن يبعد جرات اليوم الثالث فقوله وأعاد ما حضر وهو اليوم الرابع
وقوله بعد النسيان أي به فعل النسيان بعد فعل ما بعدها في يومها فقط وفي معنى من
وهو بيان ما لو ليس متعلقا بأعاد لفساد المعنى إذ لا يتأق الاعادة في يومها لأنه قالت (ص)
وتعب تتابعه (ش) أي تتابع ربي الجرات بأن يرى الثانية عقب الأولى بكاملها والثالثة
عقب الثانية بكاملها وهذا علمت أن هذا غير قوله وتتابعها فإن معنى ذلك تتابع المحسبات
في كل جرة ثم فرع على قوله وصحته بتبعين وعلى قوله وتعب تتابعه قوله (فإن ربي يخص
جنس اعتد بالنس الأول) أي فلا جلال أن تتابع منسوب فقط لا تطل الجنس الأول
ولا جلال أن الترتيب واجب بطل ما بعدها لعدم الترتيب برمي الثانية والثالثة قبل اكمال
الأولى وكذا قوله وإن لم يدوم وضع حصاة الخ (ص) وإن لم يدوم وضع حصاة اعتدبت
من الأولى (ش) أي وإن أدى الجرات الثلاث ثم لم يدوم وضع حصاة أو أكثر كسكن
أما يتبين تر كها أو شك يثبت يسهل حصاة أم لا اعتدبت من الجرة الأولى لاحتمال
كونها منكملا فكلها بمحصاة ثم يرى الوسطى والعقبية يسع مع عدم الترتيب ولا تطل
الأولى على احتمال كون النسيان من الثانية أو الثالثة ومفهوم قوله وإن لم يدوم وضع
موافقة فكذلك أدى أنها من الأولى أو ما بعدها ككلها بمحصاة ولا يستأنفها على المشهور
وإستأنف ما بعدها وما ذكره معنى على تعب التتابع وعلى مقابلة لا يعتد بشئ ثم إن قوله
اعتدبت من الأولى محلها ما لا ينصق إتمام الأولى والاعتدبت من الثانية وإن شك
مع ذلك فم كونه من الجرة الأولى من اليوم الأول أو الثاني فإنه يعتدبت من الأولى من
كلا اليومين ويكمل عليها (ص) وأجزأ عنه وعن صبي (ش) صورتها أنه يرى الجرة
بسمع حصيات عن نفسه ثم يرى بقية المحسبات عن الصبي أو غيره عن ربي عنه أوردى
عن ذكر أو لا ثم يرى بقية المحسبات عن نفسه فإن ذلك يجزى أو ما أوردى المحساة الواحدة
عنه وعن غيره لم يجز عن واحد منهما وأشار بقوله (ولو حصاة حصاة) إلى المشهور وهو أنه
أوردى حصاة عن نفسه ثم يرى حصاة عن معه ثم فصل كذلك في جميع الجواهر الثلاث فإنه
يجزئه (ص) ورسمه العقبة أول يوم طلوع الشمس (ش) تقدم أنه قال ورسمه العقبة
حين وصوله وإن أكل أو شارب إلى وقت أدائها وتقدم أنه من طلوع فجر يوم الغمالي
غروب الشمس وأشار على أنها في وقتها الأفضل وأنه ينبغي أن يرميها من طلوع غروب
الغمالي الزوال عنه يريد إذا كان لا حذر له وأما أن كان له عذر من مرض أو نسيان فإنه
يغتصب أن يرميها بعد الزوال وقوله طلوع الشمس أي بعد الطلوع لا اعتد لأنه يصدق
بالمقارنة (ص) والآخر الزوال قبل الظهور (ش) أي والآخر لا يمكن أن يرى أول يوم
بل كان في غيوم الغمالي شرب آخر الزوال قبل صلاة الظهر فالتق في قوله والآخر أجمع أقوله

(قوله وعلى قوله وتعب تتابعه)
فنه نظر فالظاهر التفرع على
قوله وتتابعها أي المحسبات
لاتتابع الجرات (قوله اعتد
بالتس الأول) وسواء كان ذلك
عمدا أو سهوا على أن الغفور
ليس بواجب ولا هدى عليه أن
ذكر في يومه وعليه الهدى أن
ذكر من الغد (قوله ثم يرى بقية
المحسبات) ليس بشرط بل وفي
بمحسبات آخر (قوله ولو حصاة
حصاة) أي حصاة بعد حصاة
أي حصاة وحصاة عن النسيان
وهذا حكمه تكرار الحصاة
وليس المراد حصاة بعد حصاة
وكل منهما لهما فإن ذلك كالردي
وأما لوردى عنه حصتين أو أكثر
وعن الآخر مثله أو دون أو أكثر
وعكس ذلك فالظاهر الإجزاء
واقترع هل هذا من محل الخلاف
أيضا ولا وما قبل المبالغة أن
يرى جرة كاملة عن نفسه ثم
يرميها عن الصبي فهذا يجزى بلا
كلام (قوله لا يعتد به أن يرميها
بعد الزوال) أي قبل صلاة
الظهر وهذه داخلية يثبت بقوله
والآخر الزوال

(قوله انه لا معنى الخ) أقول له معنى لان المسحبين وجهين متغايرين (قوله وانظر الوجه الثاني) عبارة تبقى لك والثاني ان ظاهر كلامهم انه ينبغي وقت استحباب الزوال وبصرحت عقب قوله طلوع الشمس وان فعلها بعد الزوال ولو اثره فعل لها غير وقتها المسحوب وجعل بعضهم قول المؤلف شاملا لاحتمالين السابقين فقال والابان قات الرمي أي رمي العقبة عند طلوع الشمس الى الزوال وكان الرمي في غير أول يوم فالمسحوب الرمي اثر الزوال انتهى وفيه نظر ان وقت أداء العقبة في اليوم الأول من الغروب والمسحوب منه من طلوع الشمس للزوال ويكره الرمي منه لغروب وأما من الغبر للطلوع فيصعب ان يكون مكروهاً وخلاف الأول وقد صرح الجزولي بالأول واقتصر عليه وما وقع لابن القاسم من قوله اذا زالت الشمس قات وقت رميها محمول على وقت الفضل فانه ٣٩٦ في التوضيح وقوله قبل الظهر أي قبل صلاته انتهى عبارة كبريه (أقول يبقى)

أول يوم لانه وقوله طلوع الشمس وعلى هذا دوج الشارح ولا يصح ان يكون المعنى والا بأن يرمي العقبة أول يوم عند طلوع الشمس فيندب ومما اثر الزوال في اليوم الأول قبل صلاته الظهر وان دوج عليه تتبعا لباسطي الوجهين الأول انه لا معنى في الامتنان بالآذان ما قبله مستحب وما بعده كذلك وانظر الوجه الثاني مع كافي الما المؤلف في شرحنا الكبير (ص) ووقوفه اثر الأولين قد واصل البقرة (ص) معطوف على المتدوب والمعنى انه ينبغي ان يقف عند الجرة الأولى التي تلي مسجدتي وعند الجرة الوسطى اثر رمي اللدعاء والتلهيل والتكبير والصلاة التي صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة مقدار ما يقرأ الفاتحة المرسعة سورة البقرة كما كان يقوله ابن القاسم وسالم وأما جرة العقبة فانه اذا رماها يتصرف عنها ولا يقف عندها عدم الورد في ذلك أول موضع الحكم على العالم الأولين دون جرة العقبة فقوله اثر الأولين أي اثر رمي كل واحدة لان الحكم على العالم حكم على كل فرد (ص) وتيسر في الثانية (ص) أي وبما يستحب فانه اذا رمي الجرة الثانية وهي الوسطى أن يتيسر عنها أي يقف عن هذه ذات الشمال وجهه الى البيت ولا يجعلها خلف ظهره وبعبارة أخرى والمراد انه يتقدم امامها بحيث تكون جهة يساره حال وقوفه للدهاء يساره لا انه يجعلها مقابلة يساره وأما الأولى وهي التي تلي مسجدتي فانه اذا رماها لا يستحب ان يتيسر عنها للدهاء بل يجعلها خلف ظهره ويقف لدهاء مستقبل القبلة وأما جرة العقبة فانه يرميها من أسفلها في بطن الوادي ومن عن يمينه ومكة عن يساره ولا يقف عندها للدهاء (ص) وتحبب الرجوع ليعلى أربع صلوات (ص) يعني ان الحاج غير المتجمل يسحبها اذ يرجع من معنى الى مكة ان يزل بالمسحوب وتقدم انه حيث المقبرة من مكة تحت كداء الثانية ليعلى بها أربع صلوات الظهر والعصر والغروب والعشاء لعل التي عليه الصلاة والسلام وتقدم ان الغزاة ليس يسلك وهذا كله اذا وصل المحصب قبل دخول وقت الصلاة أما اذا ذكر وقت الصلاة

فانه لا يمكن الرمي قبل الزوال لعدم الظاهر انه يندب بعد الزوال قبل الظهر قياسا على الجرات في بقية الأيام ويوم لهذا ما قاله الشارح أولا (قوله) كما كان يقوله ابن القاسم شيخ مالك أي عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق (قوله) وسالم أي ابن عبد الله بن عمر (قوله) دون جرة العقبة (أي) فانه ضيق قلبني فيه سعة للقيام لمن يرمي زائداً ولهذا لا يصرف الذي يرمي على طريقه لانه يجمع التي يأتي للرمي وانما يصرف من أعلى الجرة وضعف ما ترفع السدين في جميع المشاعر والاستسقاء وقد روي رافعا بديه في الاستسقاء وقد جعل بطونهما الى الارض وقال ان كان الرفع فهكذا انتهى وبعبارة شب وفي رفع يديه قولان حال الموضع مذهب المذقة عدم الرفع انتهى

(قوله ليعلى) اللام للعاقبة أي يؤذن نزوله الى أن يعلى أربع صلوات اللام التعليل أي لان التزول انما هو لاجل الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لاجل الصلاة وسواء كان مكيًا أو مقيمًا مكة أم لا وقصر الصلاة لانه من قيام المتأسك (قوله) وتقدم ان التزول ليس غرضًا (أي) ليس غرضًا كدعوى وجه السنة والوجوب حتى يلزم فيه العلم بتركه انتهى محسوسا والمحصب هو الموضع الذي تقابلت فيه قريش على ان لا يبيعوا بني هاشم ولا يتأخروهم ولا يأخذوا منهم ولا يعطوهم فانه النبي صلى الله عليه وسلم وثق اكرامه فيه شكر المحبت فظفر الله ونصره على أعدائه فكان مجلسا سويعه جعله الله مجلسا لطير (قوله) قبل دخول وقت الصلاة أي قبل انتهاء وقتها بأن وصل قبل العصر عقدا رما يتعل صلاته الظهر والابان ضايق الوقت عليه جدا بحيث يدخبل وقت العصر قبل ان يزل فانه يصلي الظهر حال ولا يؤخر ولا تقهم ان المراد الدخول

وهو

الحقيق وهو ابتداء وقت الظهر لان فرض المسئلة انه لا يخرج من متى الا بعد ردى الرابع والذى انما يكون بعد الزوال أو ان المراد وقت دخول الصلاة الثانية شيئا بعد الله (قوله بغير التجهيل) أى وأما التجهيل فلا ينبغي له وظاهره ولو مقتضى به من شرح عب (قوله الوداع) بكسر الواو ويصدر وادع وبفتحها اسم مصدر (قوله قدم نفسك أو بغيره) لا يخرج ان التسلل اما الحج أو العمرة القادم بغيره لا يدخل مكة لا يخرج ما اقلها عمره الآن يجب ٢٩٧ بأن المصنف ودله ٣١٢ ما التسلل أو التباينة فلا ينبغي له انه اذا قصد التجارة لا يدخل مكة لا يخرج ما اقلها عمره الآن يجب ٢٩٧ بأن المصنف ودله ٣١٢ ما التسلل أو التباينة فلا ينبغي له انه اذا قصد التجارة

وهو غير المحصب فانه يصلح حيث أدركه الوقت ولا يؤثر المحصب فقيد كلام المؤلف بغير التجهيل وبما اذا لم يكن رجوعه يوم الجمعة وتخصيص مصدر حسب كثر ح مضعا اذا نزل المحصب على غروب (ص) وطواف الوداع ان خرج لك الحلقة لا كالنسيم وان صغيرا (ش) يعنى انه يشد بكل خارج من مكة لموضع بعدد الحلقة وبقيته المواقف مكة أو غيره قدم نفسك أو بغيره وان صغيرا أو وهدأ أو امرأه كانت منه العود أم لا ان يطوف طواف الوداع قبل خروجه لانه خرج الى مكان بعيد في الحل ولقوله عليه السلام لا يثمن أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف ولهذا كان طواف الوداع هو آخر نسك بعده الحاج وسوا من خرج لحاجة أو لأحد التسيكين ويحل كون من خرج النسيم وهو المسمى بمساجدة عائشة أو بالجرأة لا يطلب وداع حيث لم يخرج ليقيم بموضع آخر ولم يكن له الا طلب منه ولو خرج بغتة الى المسجد يفتقر من كلامه المتروك لمكة بالخطب ونحوه فلا وداع عليهم ولو خرجوا الى مكان بعيد وكذا يستثنى منه التجهيل وظاهر قوله وان صغيرا ولو غير عزم في فعله عنه وليس ابن فرحون لطواف الوداع ركعتان ان تركهما حتى تأسدا وبلغ بده ركعتهما ولا شيء عليه وان قرب وهو على طهارته من رجوعهما وان اتفق وتغير ما أسدا الطواف وركعتهما وان كان بعد العصر ركعهما اذا حلت النافذة في الحرم أو خارجه وليد كروا انه يقبل الخبر بعد طواف الوداع قبل خروجه من المسجد كما قاله عند خروجه للسعي وهو حسن انتهى (ص) وتأدى بالافاضة والعمرة (ش) يعنى ان طواف الوداع ليس مقصودا القابل ليكون آخر عهده الطواف فلذلك تأدى بطواف الافاضة أو بطواف العمرة يعنى انه لا يستحب لمن طاف الافاضة والعمرة ثم خرج من فوره ان يطوف الوداع حتى تأدى سقط الطلب بماء كرو يحصل له فضل طواف الوداع ان تواجد كرفا ماعلى قيمة المسجد (ص) ولا يرجع القهقري (ش) يعنى انه اذا طاف الوداع أو غيره وخرج بأثر ذلك فانه لا يستحب له ان يرجع ووجهه الى البيت وتظهر منطلق ما فعله الاجماع لعدم الورد في ذلك عن النبي عليه السلام بل يرجع ويظهر الى البيت والنبي عن ذلك ينهى كراهة أو خلاف الاولى (ص) وبطلانها بعض يوم لا تشغل (ش) يعنى ان من طاف الوداع ثم طاف بعده بمكة أو بجعل دون ذي طوى وما أو ببعضه فانه يطل كونه وداعا لا توايه لان الطواف صحيح في نفسه لان المقصود ان تشر من البيت بأثر طواف وأما ان فعل فعلا خفيفا بعد

فموافق قوله يرجع لهما أو لغيرهما اراد بالخبر المسجد الحرام (قوله وهو حسن) فانهم ث ان الصغير عائد على عدم التقبل لخاف عب غير مناسب ولعل وجه الحسن ان التقبل من متعلقات السبي ولا ينهى هنا (قوله هو العمرة) ولا يكون سعيه طولا حسبت بغيره كما أامة تطل حكم التوديع (قوله لا يرجع القهقري) وكذا يقال في القهقري في زيارته عليه الصلاة والسلام (قوله ينهى كراهة أو خلاف الاولى) الظاهر الكراهة تعال في مناسكه ولا يرجع في خروجه القهقري لانه خلاف السنة (قوله دون ذي طوى) فان الحاج ينهى طوى أو بالأبطل لم يطل وداعه (قوله وبعضه) وهو ما فوق الساعة الطليقية

(قوله ان يفتح فوات اصحابه) أى ومن علمن كرى (قوله فقد) سواء علم الكرى بجهلهم لا لحال عند الكراهة أو بعده وليس عليها من نفقه ولا نفقة دواء قال ح ويصحبها بالقياس ان تقيدها باللف لا بالحيض لى لتقصير زمنه (قوله أو نفست) حال المصباح تست المرتباتنا لا مفعول بهى فلفه والجع نقاس ومثله عشر وعشرون وبعض العرب يقول نفست نفست من باب تع بهى ناس مثل حاض والولد منقبوس والنفاس بالكسر اسم (قوله مقدار حبسها واستظهارها) فحسب في حبس البتة اتخذه شمر وها قوله وقد ان آمن الخ فان لم يؤمن بكفى هذا الزمن يسبح الكرا كما قلنا على الصانع ولا تبس هو لاولى لاجل طوافها ومكث وسعد الطواف ان أمكنها النظام بمكة والار جعت لبلدها على حالها ثم تعود فى القابل وهذا هو الظاهر وطواف العمرة كل طواف الا فاضة قاله والده غ نبض الكراهة في عدم الان يعارض ما ساقى من انه لا تنفع الاجارة مثب ما استوفى به الا فى مسائل ليس هذا منها والقياس ان الكرى جميع الاجرة ان لم يجز من ركب مكانها وقال ثمن من عاض انها فى مثل هذا الزمن الذى لا يمكنه السد الامع المركب تصير ما تنصير بالهدوى على الفصل بصره دى أى يجرى بجرى خصه وهذا كله حيث لا ينقطع عنها الدم أصلاً أو انقطع بعض يوم ولدت انه ياتيا قبل انقضائه وقت الصلاة لان حكمها حكم الحائض اذ هو ٣٩٨ لو حبس فلا يصبروا فها قبل تنصل وأما ان انقطع عنها وما ولدت انه

والمناصب العلية الحقيقية السجدة ان المرأتين لاحظت قبل طواف الاضائة واذا انتظرت الطهر تعذر فيها
عليها العودة لبلبها انتهى ما ن قلده ماروا بالبصر ون المسالكيون عن ما لا ين من طواف القوم ومضى ورجع البلد قبل
طواف الاضائة جاهلا بما يجب من طواف الاضائة وهو خلاف ما رواه البغداديون عنهم عدم الجراء وهو المذهب
ولا شك ان عذر الخائض والنساء أشد من عذر الجاهل وإما احقية القائل بأنه يصح الطواف من الخائض ولا يشترط
عندك الطواف طهارة الحدث وان ثبت وكذا هو احدى الروايتين عن احدى من حبل وبنزهة في حجة فريم جميع الصحة طوافها
وان كانت قائم في دخول المسجد فاصفا انتهى وقال بعض شوخنا العمل بالراجح واجب فقدم خارج المذهب على القول
الضعيف (قوله ولم يرهى كونه) أى التقيد (قوله الا انه يؤخذ) أى التقيد الذى يؤخذ الاول لان الكرى أخذ عوضا
دون الاول (قوله من قوله التوضيح) أى الذى هو قوله الى ان يعكس السرقران امكان السفر انما يكون مع الامن فيعمل ان
الموضوع على الامن (قوله وعلى الحبس) أى وعلى القول بالحبس فى الخائض والنساء اما النساء فانه قل عن ما لا يوزن
بعدم حبس الكرى فى النفس أصلا انه يقول علم انهما لم يختلف الحبس فى شأن النساء وأما الخائض فظاهر عبارة
ان عرقه بالجواهر ان يهتلا أيضا (قوله فى كبريين) مقتضى ما فى النسخة عن ما لا ين الكفا استقصائه ومقتضى ما فى

الموازية عنه احداث ما زاد علمها من شراحه ولم يثبتوا قدر الزائد ٣٩٩ (قوله) وغيره كجرح وعمر) أي وهو القارئ والكاتب

تتمثل للصغير فالسور ثلاث اما

مفرد فيهما أو قارئ فيهما أو مفرد

في أحدهما وقارئ في الآخر

قالوا وفي قوله وعمره بمعنى من عمره

والهمد بالمج مع العمرة أتباعه

القارئ ويظهر الكراهة لولو

ثاني عام وهو قضية قوله لانه

اديت به عبادة (قوله) وأوزنا قبره

عليه السلام) لا يقال استعمل

لفظ الزيارة حيث قال أوزنا

الزيارة ورجع بقوله لا تقول

لم يذكره بصيغة التكلم ويرد

بجسد يعين زيارته ويوجب

له شفاعتي لانه لا دليل فيه

لاطلاق لفظ زيارة من شعره

(قوله) شعل أو شعل) ويحرم وضع

الخصف على واحد منهم المحرمة

القرآن (قوله في حجة) الحبرة

بالضم معقد الأزار (قوله

والاشافة لادفء ملاسبة)

لا يخفى انه بعد ان فسر الرقي

بالدخول وعلى ما قاله لا يظهر

قوله والاشافة لادفء ملاسبة نعم

لوقال بعد قوله من تقع فلا كان

دخوله مستلزما للرقي عبره

لكن أسن (قوله) كعمولين

فيهما ثم ان المعطية طوافه عن

المحول طوافا لحامل وحده

اذا كان المحول غير مضاف كان

مما قاله الطهارة شرط في المحول

لا في الحامل (قوله) على الماهية

أي ماهية الاسوام وظاهر ان

ماهية ذات اجزاء وليست

كذلك (قوله) ومنشطت هما افعال

فيما زاد على ذلك بل الكرى وحده (ص) وكردى برحمة به (ش) أي انه بكره ان يرى

بما وقع الرمي به وبجرت ذلك وسواء روى به في يومه أو في غيره وسواء روى به هو أو غيره

وسواء روى به في مثل ما روى به أم لا في حج وجع مفرد فيهما أو في أحدهما فقط أو غيره كج

وعمره لانه اديت به عبادة كما توضح به ولا تلويح لاجاز الرمي بالمري به لتنازع الناس الى الرمي

بما روى به النبي عليه السلام ولم يقع ذلك (ص) كان يقان للاخاضة طواف الزيارة

(ش) التمشية في الكراهة يعني وكذلك ذكره ان يسمى طواف الاخاضة بطواف الزيارة

لان الزيارة لفظ يقتضي التحريم ان طواف الاخاضة يركن فكذلك تكلم بالكذب وقد

كره مالك أيضا ان تسمى أيام من أيام التشريق والعشاء العقيقة لان الله تعالى قال من بعد

صلاة العشاء واذكروا الله في أيام معدودات (ص) أوزنا قبره عليه السلام

أي وكذلك يذكره ان يقال زنا قبره عليه السلام أوزنا النبي عليه السلام لان الزيارة

تشرع بعد ترجع الفعل مع ان الزيارة من أعظم القرب التي يرجع فعلها على تركها بل

انما يقال قصدنا ما وجهنا الى قبره عليه السلام (ص) وفي البيت أو عليه أو على منبره

عليه السلام ينعل (ش) يعني انه يمسكه دخول البيت شعل أو شعل تحقيق الطهارة

وكذلك الصعود على ظهره أو الرقي على منبره عليه السلام بذلك جعل فعله في

البيت اذا جلس للدعاء ولجعلها في حجة فالمراد برقي البيت دخوله لارقي درجه رضى

دخوله وقيل ان ياه مرتفع والاشافة لادفء ملاسبة وقوله أو عليه أي على ظهر البيت

وقوله ينعل متعلق بالسائل الثلاث (ص) بخلاف الطواف والخبر (ش) يعني انه

لا يكره الطواف بالتعنين الطاهرين وكذا بالخبرين وكذلك لا يكره الدخول للصبر بذلك

في المدونة وان كان بعضه من البيت لعدم قوازه على راي وكراهة شيب (ص) وان قصد

بطوافه نفسه مع محموله لم يجز من واحد منهما (ش) أي وان طاف حامل شخص طوافا

واحد او قصد الحامل بطوافه نفسه مع محموله صبي أو مجنون واحد او متعددا ومرتضى

فالمراد انه لا يجزئ عن الحامل ولا عن محموله لان الطواف صلاة وهي لا تكون من

اثنين فان قلت يرد هذا الاجزاء الطواف عن المحولين فأكثر قلت الفرقان المحولين

صان بمئة النبي الواحد (ص) وأبرز السعي عنهما (ش) يعني انه اذا جعل

مرتضا أو محمولا أو صان في أشداه معه وتوى بذلك السعي عنه وعن محموله فانه يجزئ

عنهما خلفه أمر السعي اذا تشترط فيه الطهارة ولان الطواف بجزء الصلاة فلا يصح

الاشتراك فيه (ص) كجولين فيهما (ش) تشييع في الاجزاء والمعنى ان من حمل صبيين

أو مجنونين أو وضوهما فاكثري الطواف أو السعي ينوي ذلك عنهما أو عنهما فانه يجزئ

عنهما أو عنهما في العبادتين وسواء كان المحمول معذورا أم لا لكن المهم على غير الماحذور

في الطواف اذا لم يبدعه كما صرح في قوله ولا اقلع لم يبدعه أي بأن طاف غير ما ش وكذا

غير الماحذور السعي عليه عدم ولما فرغ المؤلف من الكلام على أركان الحج والعمرة

وما انضاف الى كل ركن من مستوفى ومندوب تكلم على محظورات الاحرام لانها طهارة

على الماهية بعد كمالها وهي على سبعين مقسدة وغير مقسدة ومتعلقة بها افعال الرجل

الرجل يظهره انما خاتمة فتن افعال الرجل والمرأة مع انهما جزئيهما لأن يكون أراد بالمتعلق ذلك المعنى

لا (فصل حرم الاحرام) (قوله على المرأة) ولو صغيرة وتعلق ولها (قوله أي وحرم بسبب) اشارة الى ان الباء تصح ان تكون النسبية وان تكون بمعنى في لكن جعلها سببية أولى لأخذه من أول الاحرام (قوله يديها) المراد بالدين الكتمان كما في عبارة التوضيح (قوله للخلاف فيه) استدل في هذا الخطاب والى ان يتعنه الخلاف في القدية رخصة فان لبست القفازين فقعها القدية على المشهور خلافاً لابن حبيب (قوله مخطأ ومرطوط) فان ادخلت يديها في قصها فلا تلبس عليها (قوله وسرتوجه) أي أو بعضه ٤٠٠ ولولا يلاصقه (قوله الاستر) أي الالتصاق سترى حيث علت وأظنت

والمرأة فبدأ بغير المقدس والمرأة عكس منبسط ابن الحاجب فيهما قيل ولعله اتعبد بالمرأة وان كان الأولى البداهة بالرجل كما ورد في ذلك القرآن في أي كثيرة والسنة لقوله الكلام على ما يخصص بها فقال
 (فصل هـ) (ص) حرم بالاحرام على المرأة لبس قفاز (ش) أي وحرم بسبب الاحرام جيج أو عرقاً وفي الاحرام على المرأة أروامة أو خنثى مشكل لبس محيط يديها نحو قفاز على وزن رمان شيء يعمل باليدين يحشى بقطن تلبسها المرأة للبرد وخضه المؤلف بالذکر للخلاف فيه والافغره مما تعده المرأة ستر يديها مخطأ ومرطوط وكذلك وكذلك كل ما بعد السترة اصبح من ألباسها وليس مصدر قال في القاموس وهو يضم اللام انتهى ماضيه لبس بكسر الباء مضارعه يلبس بفتح الباء هذا في لبس الشيا وبما مصدر اللبس الذي هو من تخلف الاسود فهو بفتح اللام ماضيه لبس بفتح الباء مضارعه يلبس بكسر الباء قال تعالى وللمساعلم ما يلبسون (ص) وسرتوجه الاستر بلا غرض وربط (ش) هذا معطوف على لبس قفاز والمعنى انه يحرم على المرأة ان تستر وجهها في احرامها كصاحبها ان تستر يديها بخير احرام المرأة في وجهها وقنع اعضائها تكسها الا ان تر يد بذلك السترة عن عين الناس فانه يجوز زلفها ان تستر بان تستدل على وجهها رداء ولا تر يده ولا تفرزه بارة فان فعلت المرأة شيئاً مما حرم عليها بان لبست القفازين أو سترت وجهها أو بعضه لغير ستر أو لستر غير زنت وربطت أو سترت لغيره أو ورد زنتها القدية ان طال واليه أشار بقوله (والا فدية) فهو راجع الى مسئلة القفازين ومسئلة الوجه فقوله وسرتوجه أي تر فيها دليل قوله الاستر فلا استثناء منقطع (ص) وعلى الرجل محيط بعضه وان نسج أو زنت أو عقد (ش) يعني وكذلك يحرم على الرجل لبس الاحرام ان يلبس المحيط فلا وسمى بنسج أو زنت محيط أو ثوب محيط برقع أو بازار كذلك فلا شيء عليه وهو جائز لانه لم يلبسه ولا فرق في حرمه لميل المحيط بين ان يكون محيطاً بكل البدن أو بعضه ولا فرق بين ما حاط بنسج أو زنت بقوله عليه أو عقد رده أو يتخلله بعود والمراد بالرجل الذكر كواكل أو عبد بالغا كان أو غير بالغ وعلى وليه ان يجنبه المحيط مخطأ وغيره وقوله محيط باله المهملة بقرينة المبالغة بعده وعلى قرائه بالهاء المعجمة تنافية المبالغة وعليه اي قد رقلوه بعضه عامل يتعلق به أي محيط بعضه

انه يتطرح لها قصد ذلك كما قرر أي ولو لمصلاصة وتطرق حالة الشك والظواهر انه في حالة الشك يحرم السترة لان الحرمة محققة فلا ينقل عنها الاباء قوي ولا يكون الاطلاق للثبوت أو تحقيقها لاشكها والظواهر ان شئاً للثبوت من وجه الذكر هل يجب عليه ستره ان كان بالغا وعلى وليه ان كان غير بالغ أو لا والظاهر الاول لان الذكر أشد (قوله أو سترت لغيره أو ورد) من بين ثبات قوله لغير ستر (قوله ان طال الخ) لان المصنف يقول وشروطه في لبس انتفاع من سر أو ورد ان طال (قوله فلا استثناء منقطع) أي بحسب ارادة المعنى المراد فلا ينافي ان متصل من حيث تناول المستقي المستقي منه كالمعلوم فتسدير وذكر بعض شمولها انه انما كان منقطعاً لان المعنى على الاتصال الاستتر عن عين الناس فلا يحرم وهو صادق بالجو اذ مع ان المراد الاستتر فيجب وهذا انما يتم مع الاقطاع والاتصاف كما

يكون بما ينة المصدق يكون بما ينة الحكم ضموا القوم الازيد امان كالللام القراني (ص)
 (قوله وعلى الرجل الخ) حاصل ما في المقام ان الاحرام يطلق بمعنى التعرية عن كل شيء ولا شأن في المرأة تعرية وجهها ويديها وفي الرجل تعرية وجهه وراسه ويطلق بمعنى التعرية عن المحيط بعضه لاعتبار التعرية بالذكورة (قوله بسبب نسج) كدفع حديد فان العرب نسجوا نسجاً ولصق لبده على صورته أو جعله حيوان على بغيره في لبده أو اعضائه (قوله ما حاط بنسج) أي بسبب نسج (قوله وعليه يقد وقوله) هذا لا يقع وذلك لان موضوع المسئلة هو الخيط فلا تأتي المبالغة فتدبر

(قوله كتمان) ولو ضمة ووزنه ذرهان (قوله وان لم يدخل) في كلام المصنف قلب أي وان لم يدخل يديه كما ومنصوب ينزع الخافض ومفعول يدخل محذوف أي وان لم يدخل يديه في ك (قوله لانه لا يلبس الخ) ظاهر تعليله عدم القدية في لبسه يجعل بطنه على ظهره ومظهره داخل جسده مع ادخال منكبيه ولعله غير ادبل فيه القدية أيضا كما اذا جعل رجله في كعبه من جعل اهله في أسفله ان تره بذلك ازال الذي والا فلا (قوله كلين) ومثل الطين ما لو جعل على وجهه دقيقا وأوجع الله جسم أي لان الطين يدفع الحر (قوله وما في معناه) أي من كل محيط بالبدن أو بعبارة فان قلب ما للقرين الوجه والرأس وغيرهما من الجسد فالتواب ان الوحيد والرأس لما كانا غير عورتين الرجل ٤٠١ كلوجه والكفين المرأة والهرم مأمور

بالتبرع وحرم سترهما بكل شيء وما عداهما من الجسد مأمور في الجلبه فاحرم على منستر لشيء كل رأس والوجه التزم عليه الوقوع في معصية ورعا توصل في ذلك إلى الفساد فلذا اجاز ستره بغير النيط والمهبط وحرم الستر بما حفظ كذا أقاده بعض شيوشتا (قوله بقره شقوله كلين) قال كافي التبتيل (قوله وذلك لانه لا يعبد ساترا) أي مرقا وان عدسات اللفة فإذ يقول المصنف جاعلا بعد ساترا أي عرفا وقوله يفعل أن يكون يتبئلا بناء على انه بنفسه ساترا أي في هذا الباب (ص) ولان يدق سيف ولو بلا عذر (ش) المشهور ان الحرم اذا تقلب بسيف في حال اصرامه فانه لا تازمه فدية لذلك وسواء تظلمه الصذر أو انصير وظاهر كلام المؤلف سوا اخرجه مكانه أم لا وفي عبارة ولا فدية في سيف ولو بلا عذر ابن الماواز نحو لما للوزاد ولينزعه مكاله أي الا أن يلعبه لاس يجوز وظاهر المدونة وجوب نزع عصب ليس لغيره عذر وهو ما قد قول ح كل ما حكم في هذا الفصل بأنه ممنوع ففقه القدية ما لم يصرح بان لا فدية فيه كسنة السيف لغير ضرورة اه (ص) واستقام أو استقام لعل فقط (ش) يريد ان ما ذكره من تأخير من اذانه للعلل ومعنى الاحترام ثوبه أو بعبارة أو حبل أو نحو ذلك كما هو ظاهر المدونة وأماها أو الحسن وصاحب تكميل التقدمة على ظاهرها وكلام ابن عرفة موافق لهما والاستتقار ان يدخل ازاره بين تخذيته ملوبا كما في القاموس أي لاعتقدوا الا

٥١ شيء في متوجهة في قوله وسواء تظلمه لعدو أم لا وما لم يجلزوم القدية انصره عذر وما مع العذر فلا فدية اتفاقا كما في (قوله وزاد) أي ماله (قوله وهو ما قد قول) وجه ذلك ان الخطاب حكم به ممنوع أي وما كان ممنوعا فيجب نزع (قوله يريد ان ما ذكره من تأخير من اذانه للعلل) وما لم يصرح بغيره من المصنف فذلك لان كلام المصنف في القدية يلاقي الجواز بقره يريد ان (قوله اذانه للعلل) وما لم يصرح بغيره من المصنف فذلك لان كلام المصنف في القدية يلاقي الجواز بقره يريد ان (قوله في ظاهرها) أي من العموم أي بعضهم قد قبل بها اذا كان الاحتزام بالثوب فقط أي واما الاحتزام بعبارة أو حبل أو شريط ففقه القدية ولو استقم بماله كالعقل (قوله ان يدخل ازاره) أي طرف ازاره بين تخذيته ملوبا كما في القاموس أي لاعتقدوا الا

هذه الوثيقة هي هبة من مال محشي تمت وقيدت بمحضر الوعاة الاحتكام بكونه لا عقد اعتمد الخطاب مقتصر عليه ونسبه
الاجتهوري ولم يذكر ابن شماس ولا ابن الحاجب ولا ابن عبد السلام ولا المؤلف في وصفه ولا ابن حجر فظاهر لم يقتض كلام
المؤلف به أو يطلق كالأطروا وعلى التصديق بقيد الامتعة بذلك أيضا وهو الظاهر لان العقد تأنيوا ما تفسر تحت
في العقد فتبع فيه ابن غازي وفيه نظر إذ المفسر صاحب الصحاح والقاموس ولا ابن الأثير في تأنيبه للعقد وانما قالوا
الاستثمار ان يخل الزاوية ثم يخذه ملويا ويقول ح الاستقار لا يمكن وجوده بلاعتدغه ظاهر الا ان ابن زياد قد تناول
اه (قوله لما في تحميص ذلك) ٤٠٣ ألى أن تت قال أن يحصل طرف مئزرين نخذه ملويا معقودا في وسطه

اقتدى فاني تت مما خلاص ذلك فيه نظر وقوله لعمل فقط راجع لهما (ص)
وبما خفف قطع اسفل من كعب لقد فعل وأغلاهما قاشا (ش) يعني ان الحرم اذا لم
يجد النعلين عند راسه أو وجد ههنا لكن يقن فاحش جدا أي زاد على الثلث فانه
يجوز له حبس أن يلبس النعلين بشرط أن يقطع ههنا اسفل من الكعبين لورود النعلين
في ذلك فلو لم يقطع النعل لكن احتاج الى لبس النعلين من ضرورة اتصف ذلك وقطعهما
اسفل من الكعبين فانه تلزمه القيد براه ابن القاسم عن مالك والمعتبر من القيد الفلو
عند الامام فلا يجب عليه اعداد النعلين قبله اذا دخل ففقد ههنا عنده وفي المطر اوجب
عليه ذلك قبل الفات اذا وجد ههنا وظاهر قوله قطع كان القاطع ههنا وغيره وهو
رأى بعض شراح الرسالة والظاهر ان مثل الضلع لو شق اسفله من كعب (ص) واتقاء
شمس أو رجب (ش) أي وكذلك يجوز للصوم أن يبقى الشمس أو رجب بعده لانه
لا يفسد صراحي العتبة لا يأس أن يجعل يديه فوق ساجية يستر بها وجهه وفي الموازية
بأرض وجهه بطرف فوه ولو وضع يديه جمعا على رأسه وأمكنهما بعض المكث كان
خفيفا فوه ليد مقصود الرد على ابن المازن ان الاقامة للثوب سببا في انه لا يجوز وقوعه
يد أي ولا يبايعه على رأسه ولا يفعلها القدية اذا طأ (ص) أو مطر يرتفع (ش)
أي وكذلك يجوز للصوم أن يبقى المطر بشئ ثم ترفع عن رأسه من ثوب ويخود أو ما أظن
فجاء في القول ففهم ان شمر عذرا يأتي ولا يلمع الغلظل برأسه ومثل المطر في ذلك الرد
والظاهر ان مثل الشمس في جو زائقاته بالبناء أو الخيام أو الحارة أو رجب ويغيبهم من كلام
المؤلف جواز اتقاء المطر باليد أو اللبنة أو الخيام أو اليد على جواز اليد المرتفعاته
عن اتقاء الشمس والرجب (ص) وتقليم ظفر انكسر (ش) هذا معطوف على
اليد تزقيها لعمري ان الحرم اذا انكسر بنظر واحد قفله لا شيء معلوم مثل الواحد اذا ثلث
والثلاثة سندوه يقتصر على ما كسر منه مما لا يقدر الضرر وقان أنزل جميع ظفرك كان
ضامنا كن أنزل بعضها ابتدا من غير ضرورة فانه بعض جهل مضعون فيكون مضعون ناقلا

وهو رأى بعض شراح الرمال) ومقابلها ما أعاد يفتقر إلى قطعها لأن
 اشتراء كذلك خالد والله بعد الأول هو الظاهر (قوله أن يبقى النعم أو الرخ) وإتقاء البزخ كالمزبذح حالاً لا عند
 ابن القاسم (قوله بطرف نوبه) أي أن يبقى طرف التوب على عصا (قوله ومثل الطريق ذلك البرد) بسكون الراء إشارة إلى
 عرفة بقوله في دفع ما يقبضه البرد رواه ابن أبي أويس وقوله ابن القاسم ضل هذا الجليل كالبرد لوقال المصنف وإتقاء شمس
 أو يوم أو طريقاً أو يوماً أو خيراً أو محارداً لأنها كتب بصحا الألف الموحدة لاسم التشتيت مع ما قيم من الاختصار والحاصل
 أن الأفراد التي يتقيد بها المطر أكثر من الأفراد التي يتقيد بها الشمس والرخ (قوله وتقليم ظفر) الجواز مقيد بأن يتأذى بكبيره
 والأبليس قاله ظن ظمري فيمقوله لا تقوى الظفر الواحد لا الماطة الذي حصة

(قوله وانظر ما زاد على الثلاث) عبارة التوسعي وعلى هذا وانكسر لقرآن أولاده فقلها ما كان عليه شيء ١٥ وانظر
 ان الماد على الحاجة الى اربعين ثلاثة (قوله وانظر ما زاد على الثلاث) قال بعضي تمت فلو انكسر بضميم او اشتبه لافديه فبه وهذا
 واضح (قوله وما ليس له امر اى) اى لا يجوز ولولم يجد ازا (قوله البعير) اى يجاب البعير (قوله باعوا برفقها) اى
 ويضع سائر اعلم (قوله وان في شئ) اى الحارة اقتدى اى وهو الذى ٢٠٣ وضع على الاعواد (قوله ولا يستظل

بعض وما قاله ظاهر ومما دامه قطع المنكر وبساوى الباقي حتى لا يفتى عليه ضرورة فيها
 بقى في كونه يتعلق بما عر عليه اء وانظر ما زاد على الثلاث ما حكمه على قلبه القدية اى لا
 وان ان يستكبر فان قلبه لا حاجة الاذى نفسه القدية والاختفة كما باقى وهذا فى الواحد
 واما ما زاد عليه ففى قلبه القدية قطعاً واما قلبه الغيرة فهو اغو (ص) واراد
 بضميم (ش) يفتى انه يجوز للعصر ان يردى بالحصص والحية ويخوضها مما لا يبعد
 لا بسا ما خطه وان عدوا الا انما لا يساق باب الايمان لضعفها (ص) وفى كره السراويل
 ورويات (ش) يعنى ان الحرم هل يكره ان يردى بالسراويل لغير اى كره لغير الحرم
 ليس السراويل مع الرداء ولا يكره ذلك بل يحاح ورويات عن مالك واما ليس السراويل
 فانه لا يجوز فى كلام المؤلف حذف مضاعف اى وفى كره ارتداء السراويل للحرم وغيره
 وان ساقه المؤلف فى الحرم وعدم الكراهة ورويات (ص) وتقتل ببناء وخيا (ش) البيا
 للآفة اى جاز تقتل ببناء من حافظ وسقف وخيا سخمه ونحوها مما ينبت (ص)
 ومحمدة (ش) اى وكذلك يجوز له ان يتنظّل بجانب الحارة وهي الحمل نازلة واسارة
 ومثل ذلك الاستقلال بالبعير كان نازلاً وساراً وباركاه على المشهور واما الاستقلال
 وهو فى الحمل باعوا برفقها فمعه مالك قال فى توضيحه وهو ظاهر المذهب وان فعل
 اقتدى واما جاز بضميمة والساقى وغيرهما القضى وان لا يكشف ما على الحارة
 اقتدى ولا يستظل فيها ان كان نازلاً فان فصل اقتدى ولا بأس أن يكون فى
 ظنها شاربعها ولا يعنى فيها واختلف ان فعل ذلك ولهذا قال مالك اذا كان الرجل
 عدلاً لا امرأه لا يستظل هو وتستظل هي وقاله ابن القاسم وروى ابن شعبان يجوز لعدل
 امرأته او مريض ابن الحاج عن مالك يقتدى المريض فعدله اخرى ابن الحاج وفى
 الاستقلال بشئ على الحمل وهو فيه باعوا قول ابن فرحون احتقر بقوله باعوا دما
 لو كان الحمل مقيماً كالمرأة فانها كانت امة الاخية فيجوز قال بعض وظاهر كلام أهل
 المذهب خلافه ولذا قال المؤلف لا نكحها ولا يجلس فيها لاسرائى ولا نازلاً فلا يجوز
 حتى يكشفها كما قاله القضى والظاهر ان المراد كشف ما فوقها دون كشف جوانبها اى
 يستند من باب الاستقلال بجانب الحمل وهو جائز كما روى عبارة ما نصها وقوله لانها
 هذا فى غير عمار وما سوى الغيار الى القى لها سقم من خشب واما ما عر وما ساق
 فهي اثبتن الخيفة بل كليت ولا خدعة فيها ولا يدخلها الخلاف على ما قاله ابن فرحون

بعض وما قاله ظاهر ومما دامه قطع المنكر وبساوى الباقي حتى لا يفتى عليه ضرورة فيها
 بقى في كونه يتعلق بما عر عليه اء وانظر ما زاد على الثلاث ما حكمه على قلبه القدية اى لا
 وان ان يستكبر فان قلبه لا حاجة الاذى نفسه القدية والاختفة كما باقى وهذا فى الواحد
 واما ما زاد عليه ففى قلبه القدية قطعاً واما قلبه الغيرة فهو اغو (ص) واراد
 بضميم (ش) يفتى انه يجوز للعصر ان يردى بالحصص والحية ويخوضها مما لا يبعد
 لا بسا ما خطه وان عدوا الا انما لا يساق باب الايمان لضعفها (ص) وفى كره السراويل
 ورويات (ش) يعنى ان الحرم هل يكره ان يردى بالسراويل لغير اى كره لغير الحرم
 ليس السراويل مع الرداء ولا يكره ذلك بل يحاح ورويات عن مالك واما ليس السراويل
 فانه لا يجوز فى كلام المؤلف حذف مضاعف اى وفى كره ارتداء السراويل للحرم وغيره
 وان ساقه المؤلف فى الحرم وعدم الكراهة ورويات (ص) وتقتل ببناء وخيا (ش) البيا
 للآفة اى جاز تقتل ببناء من حافظ وسقف وخيا سخمه ونحوها مما ينبت (ص)
 ومحمدة (ش) اى وكذلك يجوز له ان يتنظّل بجانب الحارة وهي الحمل نازلة واسارة
 ومثل ذلك الاستقلال بالبعير كان نازلاً وساراً وباركاه على المشهور واما الاستقلال
 وهو فى الحمل باعوا برفقها فمعه مالك قال فى توضيحه وهو ظاهر المذهب وان فعل
 اقتدى واما جاز بضميمة والساقى وغيرهما القضى وان لا يكشف ما على الحارة
 اقتدى ولا يستظل فيها ان كان نازلاً فان فصل اقتدى ولا بأس أن يكون فى
 ظنها شاربعها ولا يعنى فيها واختلف ان فعل ذلك ولهذا قال مالك اذا كان الرجل
 عدلاً لا امرأه لا يستظل هو وتستظل هي وقاله ابن القاسم وروى ابن شعبان يجوز لعدل
 امرأته او مريض ابن الحاج عن مالك يقتدى المريض فعدله اخرى ابن الحاج وفى
 الاستقلال بشئ على الحمل وهو فيه باعوا قول ابن فرحون احتقر بقوله باعوا دما
 لو كان الحمل مقيماً كالمرأة فانها كانت امة الاخية فيجوز قال بعض وظاهر كلام أهل
 المذهب خلافه ولذا قال المؤلف لا نكحها ولا يجلس فيها لاسرائى ولا نازلاً فلا يجوز
 حتى يكشفها كما قاله القضى والظاهر ان المراد كشف ما فوقها دون كشف جوانبها اى
 يستند من باب الاستقلال بجانب الحمل وهو جائز كما روى عبارة ما نصها وقوله لانها
 هذا فى غير عمار وما سوى الغيار الى القى لها سقم من خشب واما ما عر وما ساق
 فهي اثبتن الخيفة بل كليت ولا خدعة فيها ولا يدخلها الخلاف على ما قاله ابن فرحون

ابن الحاج وفى الاستقلال) هو عين قوله فيما تقدم واما الاستقلال وهو فى الحمل باعوا دما (قوله مقياً) اى كلقب (قوله
 قال بعض وظاهر كلام أهل المذهب خلافه ولا قال المؤلف لانها) لا يعنى انه على هذا يكون قوله لانها سواء كان قسماً لا
 (قوله ولا يجلس بها) هذا تقدم فهو تكرار وقوله فلا يجوز داج لقوله لانها (قوله فى عبادة) هذه العبارة تخالف قوله قال
 بعض الخ قوله على ما قاله ابن فرحون اى ان ابن فرحون قال ولا يدخلها الخلاف وكلام ابن فرحون هو الراجح والمحصل
 على هذا ان تقول قول المصنف لانها اى لا يتنظّل بشئ مما قد يكون فيه اى لو كان يتنظّل فيها متصراً على نائم عليها

فانه يجوز هو ما قال ابن فرحون ويجوز التلطل والقلاع ويستثنى من جواز التلطل المعرم ما قاله في الشامل من انه يكره التلطل في يوم عرفة أي زمن الوقوف وله لكثير الثواب كما استنب القيام به دون الجلويس (قوله كسوف بعصا) الباب يعني على أي أن يجعل التوب على العصا ويقلله ٤٠٤ أو على اعداد فلا يجوز سائر التناقضات ولا نازلا عند مالك لأنه لا يثبت بخلاف الغاية

(ص) كسوف بعصا في وجوب القدية خلاف (ش) تشبه بقوله لا تقربوا المياه بمعنى على وهو أن يجعل التوب على العصا ويقلله فان استقل داخل الحمار أو تحت التوب المرتفع على الاعواد وقلنا بعدم الجواز فهل تلازم القدية أو تلازمه ويستحب له إخراجها في ذلك خلاف (ص) وحمل المحلصة أو فتره لا يتجر (ش) يعني ان المحرم اذا كان ماشيا واحتاج الى حمل شيء على رأسه لأجل المحلصة أي الضرورة كان لا يجزى من يحمل خرجه مشلا لا يلبس ولا يغيره هاجزا لذلك وكذلك اذا كان فقيرا كان يحمل حزمة حطب يبيعها أو سرح أو جراب غيره ليعيش بما يأخذ من غن أو برة فالواو بمعنى أو لا للعطف التيسيري أي فاحدا لا من كافي وذلك اذا كان فقيرا للضرورة والافتقار يقتضي ما يمكن لعيشه كالطراقة ولا يجوز ان تدعى عيشه (ص) وأبدال ثوبه أو ريعه (ش) يعني ان المحرم يجوز له في حال إحرامه أن يبدل ثوبه الذي أحرم نفسه ازارا أو غيره بغيره ولو لم يعمل اذاه بما يقمن ليرتقل من يثبه ويبقاء يقتضي ما تحذف أنه وكذلك يجوز أن يبيع ثوبه الذي أحرم نفسه ولو لا زيادة العمل على المشهور (ص) بخلاف غسله بالانصب في الماء فقط (ش) أي ان غسل المحرم ثوبه مكروه كافي الموازية الا ان يكون فيه نجاسة نجاسة أو غيرها أي أو وضعه فاه بغسله بالماء من غير عرض وهو الفاسول ولا صابون ولا اشنان خشية قتل الدواب فتقوله بخلاف غسله أي فان غلبه القدية اذ لم يأمن قتل الدواب فهذا هو المردو الا لا تقتل في المسئلة الكراهة قال ح بسدد كذا لاقتال قصص من هذا الله اذا تحقق انه لا تفل في ثوبه جاز له غسله بما شاء وان لم يتحقق ذلك جاز له غسله بالانصب فقط ولا شيء عليه وان قتل بعض قتل كاتقصد من الموازية وقال في الطراز يطعم استصاها وأما غسله لا موضع فقط اهر المدونة انه مكروه وقال في الموازية جاز وأما غسله اغير النجاسة والوضع فأتفق لفظا المدونة والموازية على كراهة ذلك وقال ابن عبد السلام والمؤلف انه يفي باسها وظاهر كلامه في الطراز ان غسله لغير النجاسة لا يجوز وهو الموافق لظاهر كلام المؤلف فتأمله واقطع اه ولم يتكلم على ما اذا غسله للنجاسة بصبون ونحوه حيث لم يتحقق اني القتل وظاهر كلام المؤلف انه لا يجوز والاصل في ما لا يجوز اتسدة بصره (ص) وبطرحه (ش) يعني انه يجوز للمعمر ان يبط برحه أي يشقه اذا احتاج الى ذلك ويخرج ما فيه بعصر ونحوه وما في حكمه ذلك كوضع رقعته عليه ومثل الجرح الدم ونحوه (ص) وحمل ما يقي برقه (ش) يعني ان المحرم يجوز له ان يحمل ما يقي من يده مثل رأسه وظهره وما أشبه ذلك من خشية قتل شيء من الدواب ومقهور برقه انه لو كان بشدة فيكره ما ما يراه فله حكموا ادعاه (ص) وقصد

والبناء قال الخطاب وتعليقهم هذا يقتضي انه اذا ربط التوب بأوتاد وجعل حتى صار كالغاية الثابت ان الاستقلال به جاز (قوله كان لا يجزى الخ) فغشذ لو كان غنيا وحمل مثلا بجره فلا يجوز ذلك واقله لو كان لا يخلل لكسره نسفوه بفتح المنع كافي شرح عب ولكن كلام أبي الحسن يشهد انه لا شيء عليه في حمله لضم نفسه مع قدرته على ان يصنع على غيره اه والماصل كذا ذكره بعضهم انه اذا كان الحمل لغناه فانه لا يدينه وان لم يكن لغناه فانه ان كان لا يصح وجوده بما يستأجره فكذلك وان وجد من يصنع مجازا أي بأسره بقدر ظاهرها فقلله القدية ان حل اه (قوله ولو اقتسل اذاه) واما اذا اقتسل الهوام من ثوبه أو وجسه الذي عليه الى الثوب الذي يريد طرحه فيكون كطرحه (قوله ولا اشنان) بضم الهيمزة وكسرهما وظاهر عب انه غير الفاسول وليس كذلك (قوله والاقبال في المسئلة الكراهة) الحق ان الموازية والمدونة وان عرفت بالكراهة الا ان المراد بها التحريم فقط قد نص سنده على المنع قال البايع في المتنق ولو جعل فغسل رأسه أو ثوبه حتى يتساقط ذلك لكان عليه

القدية فهو وجوب القدية دليل على المنع ويجوز ان ما قاله الشارح هنا في صدر عبارته (قوله وان لم يتحقق ذلك) أي بل شلو وحشذ ان قتل بعض القمل أخرجه ما فيه فان تحقق قتل الحيزر غسله لغيره ولا يوجب غسله وان قتل به أخرجه ما فيه أيضا (قوله اذا احتاج الى ذلك) واما اذا لم يتحقق في قوله وقصد من انه اذا كان لغير حاجة يكره

(قوله ثم ان قوله فصل الخ) المناسب أن يقول ثم ان قوله ان لم يصعب غير ضروري الذي كرم قوله كصعب حقه شامل (قوله
وشد منطقة) هي الوجهان وهي مثل الكيس يجعل فيها الخراهم ولا فرق بين ٤٠٥ كرم امن جلد أو خوف كما قاله المباحي

(قوله واصله نقطة) أي بان
يودعه رجل نقطة بعد شدها
لنقطة نفسه فيصعبها معهما
غير موطن على الاضافة فيما يظهر
كما يشرح عب (قوله فان شد
نقطة الغير ابتداء) ودخل تحت
الاما اذا شد منطقة فافرة
أو لتجر ونقطة أو شدها بغيره
من قصد وقوله أو شدها للتجارة
أي أو شد المنطقة للتجارة أي
تجار أو تجارة الغير (قوله لان
العصب مظنة الكبر) حمله
لخوف والتقدير وانما وجبت
في الخفة الصغيرة مع ان الشأن
علم الوجوب به ان العصب
مظنة الكبر (قوله وألصق
خرقة بكدرهم) يعني موضع
أو موضع وجعت كانت درهما
وظاهر التوضيح بان الحجاب
لا شيء عليه في جميع مواضع وهو
المول عليه وإعلم ان العصب
الربط أو شد من الشيء اذا لم
فيهما من حصول شيء على الجسم
الصغير بخلاف الصق (قوله أو
لنفا على ذكر) لا يشدد درهم فيما
ينظر (قوله ويؤخذ العلم من
قوله ترك) وذلك لانه لا يقال له
ترك الإمع العلم (قوله عطف على
في المضاف اليه) أي على القول
المرجوح في العاطف اذا
تكررت أي فلا يحتاج لتقدير
مضاف وجعله ابتداءً معطوفاً

ان لم يصعب (ش) يعني ان الحرم يجوز أن يفصل إذا استباح إلى ذلك إذا لم يصعب فان
عصبه ابتدى وان اضطر لعصبه كما يشهد كلام ابن عرفة وأما القصد لغير ساحة فينبغي
أن يكونه كما في الحطامه ثم ان قوله قصد الخ ليس ضروري الذي كرم قوله كصعب بجرحه
(ص) وشد منطقة لتقطة على جلده (ش) يعني أنه يجوز للحرم شد منطقة بكسر
الميم وفتح الطاء على جلده ففت أزاله لاجل تقطعه والمراد شد هادئ خال خيطها في
أفهامها أو في الكلاب والأبرص مثلاً سواء كان من جلد أو غيره وما لو عقد هادئ على جلده
افتدى (ص) واصله نقطة غيره (ش) يعني ان الحرم يجوز أن يصف نقطة الغير
إلى نقطته التي شدها أو لا على جلده لا ابتداءً فان شد نقطة الغير ابتداءً أو شدتها للتجارة
أو كانت نقطته تبعاً أو نوقمة تزره فعله القديه واليه الاشارة بقوله (والاقتديه)
واحتقر بقوله على جلده مما اذا شد فوق تزره ثم شبه في وجوب القديه أموراً جارية
فقال (ص) كصعب بجرحه أو رأسه (ش) أي وكذلك يجب القديه عليه في عصب
جرسه لضروره أو غيره خارجة كبر أو صغيرة لان العصب مظنة الكبر لو وقع على
الحرم هو الصحيح وكذلك يجب القديه في عصب رأسه من مذاع أو غيره (ص) وألصق
خرقة بكدرهم (ش) أي على بجرحه أو رأسه وظاهره انه لا قديه فيما اذا كانت
الخرقه أقل من درهم وقوله أو قرطاس بصدفيه ظاهر ولو كان أقل من درهم ولم
تكتف ذكر كون الحكم فيه لا يتقيد به بخلاف الخرقه فان الحكم فيها مقيد بالدرهم
فأكثر والمراية البغلي (ص) أولقها على ذكر أو قطنه بأذنيه (ش) يعني ان
الحرم اذا ذكره بخرقة فلا يصل البول أو لاجل الخي أو الذي قاله يقتدي وهذا
بخلاف ما لو جعله بخرقة من شريط عند التوم قاله لا قديه عليه وكذلك تلزمه القديه
اذا جعل قطنه كبيراً أو صغيراً فإنه لعله أو لغيرها مطبوع أو غير مطبوع وكذلك الاذن
الواحدة (ص) أو قرطاس بصدفيه (ش) أي أو يصدغ واحد المعنى ان الحرم
اذا جعل على صدغيه قرطاساً ضرورياً ولم يبرها قاله يقتدي يمكن لأنهم عليه مع
الضرورة (ص) أو ترك ذي نقطة ذهب أو ردها (ش) ترك مصدر مجرور
معطوف على عصبين قوله كصعب وأمه مشارقة في القديه أي يجب القديه بترك
ذي النقطة ذهب وهو عام به وقد قللت نقطته التي ضمها إليها فان لم يصعب فلا شيء عليه
ويشقق القديه منه ولا يخرجها إلى غيره ويؤخذ العلم من قوله ترك وقوله وردها
مجرور عطف على ذي المضاف اليه ترك أي أو ترك ردها مع فكتمه منه وهو قول القضي
والاخرى إلى صاحبها وان تركها ابتدى (ص) ولم تترك على (ش) المشهور
انه يجوز له أن تلبس في سائر أحوالها الخ والى جميع التباين لان حكمها بصد
الاحرام في التلبس حكمها قبله الا في سائر الوجوه الكفين والنزاهة امر غير وجبه
خلافه ويذكر في الحلي الختام (ص) وكرم شد نقطة بصدفه أو نقطه (ش) يعني

على حسب هو القول الرابع يحتاج لتقدير مضاف أي ترك ردها ولا يعني أن قوله أو ترك ذي نقطة ذهب يعني عن قوله أو ردها
له (قوله المشهور أنه يجوز له) ومقاله انه لا يجوز له عليها القديه (قوله وكرم شد نقطه بصدفه) أي عام يمكن عاده قوم فلا يكره

(قوله وكبرأس) لا يحتجب بالحرم لقول الخزولي النوم على الوجه قوم الكفار وأهل النار والشياطين (قوله اسم العنق يتقاه)
 أي اسم لما فوق العنق كما إذا مشى ح ش ب (قوله من تحفة الكل باسم الحزم) المناسب أن يقول من تحفة الحزم باسم الكل
 (قوله لأن من أكل) وبالعواب كلام المصنف لأن أكله معناه أكل ما لا يحل (قوله لا يفتدى) (قوله لا يفتدى)
 (به) أي لا يفتدى فلا يكره (قوله هو) أي الموردة (قوله التي صبغ بالورد) أي وليس كالورس لأن الورس من الطب المؤث
 بخلاف الورد إلا أن الظاهر أن الذي صبغ بالورد يفصل فيه كما فصل في المعصر (قوله والمعصر غير المقدم) بل والمقدم كذلك
 وعبارة ع وب تقيدنا الكراهة بالاحرام ٤٠٦ مخرج لغیر حالة الاحرام فيجوز ليس المؤثر والمعصر اه على نقل

ان الحرم يكره أن يشد فتقه بعضه أو نخذه وأما قوله ابن القاسم ولا فدية ولو توسع
 حاله أن يشدها إلا في الوسط ابن عسرة وظاهر قول ابن الجلباب القديح في المعصية
 والتخذه لا يعرفه هنا (ص) وكبرأس على وسادة (ش) يعني أنه يكره المعصية
 أن يكبر رأسه على وسادة لأنه من باب الترفه وأما موضع خده عليها عند النوم فلا يكره
 ثم إن الرأس في اللغة اسم العنق يتقاه فعل هذا فهو من باب تحفة الكل باسم جزئه
 أي وكبروجه وكان ينبغي أن يقول وأكل ما لا يحل من أكل (ص) ومصوغ فلهذا
 به (ش) أي أنه يكره لمن يقتدي به أن ليس فقال إجماعه المصوغ الذي لا طيب فيه
 إذا أشبهه لونه لون المصوغ الطيب كالدور وهو المعصر غير المقدم والمقدم إذا غسل
 أو الذي صبغ بالورد أو قال في تفسيره وأما كراهة يقتدي به من إجماعه وماذا كرسدا
 فلهذه تسلا ينطرق الجاهل بفعله إلى ليس غير الجاهل وتقيدنا الكراهة بالاحرام
 مخرج لغیر حالة الاحرام فيجوز ليس المؤثر والمعصر غير المقدم وهو المورد وتقيدنا
 الكراهة بصبغ غير الطيب مخرج للمصوغ الطيب فإنه جرم في الاحرام كالزعفر
 والورس ومثلهما المعصر المقدم للرجال والنساء والمقدم ينضم إليه ويسكون الفاو فتح
 الدال المهملة هو القوى الصبغ وتقيدنا بالكره وأما صبغ لونه لون المصوغ مخرج لغیره
 من الألوان فيجوز الاحرام فيه ولو لم يقتدي به خلافا لظاهر كلام التلصائي والقرافي من
 كراهة ما سوى الأبيض للمقتدي به (ص) وشم كرهان ومكث بمكان به طيب واستحبابه
 (ش) يعني أنه يكره للمعصية أن يشم في حال إجماعه الطيب المذكر وهو ما ينظر به
 ويحتمل أنه كالإيمان والريضان ونحوهما لما فيه من الترفه ولا فدية فيه ولا في شبه
 وكذا يكره شم الطيب المؤث كالكحل والورس ونحوهما ولا فدية به أيضا بخلاف شم
 ولا يكره شم ولا يمس الشيح والعصفر ونحوهما وكذا يكره للمعصية أن يمس مع رجل
 متطيب أو يمسك يدها في اليد التي لا يمسكها من قربة وكذا يكره أن يستحب
 الطيب معه أو مع رفقته ولا فدية (ص) وجماعة بلا عذر وغش رأسه (ش)

البرق عن ابن العربي من مالك
 وإي حقيقه جواز وظاهر الطراز
 كراهة مطلقا ويؤيد حديث
 ابن عمر ليس المعصر من أصل
 الله عليه وسلم عن ذلك وقال
 أن ذلك من أبياس الكفار وصرح
 الطباط بكره المعصية دون
 غيره كما أفاده بعض شيوخنا
 والورس نبت بالبن مسغة من
 الصخرة والحرة (قوله ومثلهما
 المعصر) أي فإنه محرم على
 المشهور للرجال والنساء وفيه
 التذية كالطيب وقابلها رواية
 أشهر من مال الكراهة من
 بغير فدية ولا يرمي من الطب المؤث
 (قوله هو القوى الصبغ) أي
 الذي صبغ في المعصر مرتبة
 أخرى حتى صار قتيلا (قوله فيجوز
 الإجماع) يعني خلاف الأدنى
 لأنه يستحب للمعصية ليس البياض
 بل وغير الحرم لقوله عليه الصلاة
 والسلام البسوا من ثيابكم
 البياض فإنها من خير ثيابكم
 وتكونوا فيها موتا في الحديث الآخر البسوا الثياب البيضاء طهر وأطيب وكفوا أفعالهم ما كره (قوله أي
 يعني أي) أي تعلقه بجلسمه جسدا وقرب تعلقه بشديد المؤث حيث يظهر لونه أو أثره أي تعلقه به كما تعلقا شديد أو قيل
 المذكر ما ظهر لونه وخفيت رائحته والمؤث ما خفي لونه وظهرت رائحته كالكحل (قوله ولا فدية فيه) أي في شبه (قوله بخلاف
 منه) أي من المؤث والحاصل أن أقسام المؤث أربعة أشان مكرهان وهما مكث بمكان به واستحبابه كما ذكره المصنف هنا
 وواحديهم وهو مسدود وهو مكره وهو مكره ولا فدية فيه ولا فدية فيه ولكن تفهم الكراهة فيمن
 كراهته المذكرة التي ذكرها المصنف الأولى وكذا أقسام المذكر أربعة وهو مكره وهو مكره ولا فدية فيه وهي مكث بمكان به
 واستحبابه ومسدة يدون شيء في البسج ٣٠٠ قول الجعفي أ كيبه مذكوب لازم وهو الصواب العكس اه معصية

(قوله خيفة ان يقتل شيامن الدواب) فان تحقق نفعها لم يكره بلا عذر أي فليس تعليلًا بالخطئة (قوله والافلايحوز) أي ويقتدى
(قوله على المعروف) وسقاه ساقيل من سقوطها حكمًا بنسبها والقرض الاضطرار ٤٠٧ (قوله فان فعل اطم) أي خيفة

لم يدوا حسنة (قوله بلا اذا) كانت له

وفرة (هي في الأصل الشعر الطويل)

ولكن المراد ما أطلق شعر

يمكن أن يمتحن فيه القملة كما قرره

شعنا (قوله لأن فصله مكسروه

الخ) اعلم ان عبارة ابن الحاجب

ولا يغمس رأسه في الماء وظاهره

المتعذد كراهة الوضوء بالكره

أخذ الظاهر وقوله أكرهه غمس

رأسه في الماء وقوله ما نرى فان

فعل أطم شام من طعام يدل على

ان المراد بالكرهة المتعذد لا

الطعام في كراهة التزبه والظاهر

ان الطعام واجب وقول صاحب

الطراز بانسبائه خسلها كما

أفاده محسن ت (قوله لانه

يصقن) أي لان الماء

كان منظر لطيف ان غمس أطرافه

لجسده فيحصل الوضوء (قوله

أي مع غمر وجهها) راجع لقوله

وكذلك يكره أي يكره أن تلبسه

المرأة أي مع غمر وجهها (قوله

وعلى الرجل والمرأة) الأول أن

يقول الاخوة أنه كره ليشغل الصغير

والصغيرة والمخاطبة بذلك الوضوء

قرره شعنا (قوله وسواء كان الخ)

تألف محالقه (قوله وجئت) أي

حين كان جهاً بشاراً بضم الصاد

وسكون الهمزة أي وراحمس

الراس والايام الاخبار بالجمع

عن المرد ويصح أن يقرأ أخرج

الصاد المهملة واللام أعيد أصلي

وقوله لهما أي لا مقر داناً يقرأ

أي ومما هو مكروه فعله لا يحرم أن يجتمع لغيره عذر خيفة أن يقتل شيامن الدواب حيث
لم يزل يسبحا شعر والافلايحوز إلا أن يضطر اليها فيحوز ويقتدى على المعروف ومفهوم
بلا عذر إلا بسببه لا عذره هو كذلك وكذلك يكره للمصر أن يغمس رأسه في الماء بخلافه
قتل شيء من الدواب زاد في الملوثة فان فعل أطم وقيد ذلك الشيء بما اذا كانت له وفرة
والافلا كراهة الظاهر كما قاله (ه) في شرحه أن الطعام مستحب لان فعله مكروه لا يحرم
ولم يذكره الاطعام المذكور في الحاشية ولا في تصيف الرأس مع ان الله فيه خيفة خيفة قتل
الدواب (ص) وتصفيه يشق فتنظر غير أوليس امرأتها مطلقاً (ش) أي وكذلك يكره
للمصر أن يغمس رأسه شدة شوب أو بغيره اذا غسله خيفة أن يقتل شيامن الدواب
وليس المراد تصفيه في الهواؤ وكذلك يكره للمصر أن ينظر في المراآات لاسراره والمرأة
يكسر المير بعد هارما كنهة حمزة شهدة التي تطلقها وانما كره ذلك مخافة ان يرى
شعنا فيه ولو كان يكره في المراة أن تلمس القبايا المذوومة ما كان مقتوحاً حراماً وأما
محرمة أو غير محرمة وهو امرأه الاطلاق لانه يصقن أي مع غمر وجهها (ص) وعليها
دهن اللبنة والراس (ش) هذا معطوف على قوله يوم بالاحرام على المراة الخ وعلى
الرجل الخ والمعنى انه يحرم على الرجل وعلى المراة في حال احرامهما ان يدهنا شعرهما
وأما أوله أو غيرهما فانهم مطلقاً أي طيباً وغير طيبين لانه من الزينة وسواء كان
لهما شعر أم لا ولذا أكل (و) وان علما) وهي المتصرعة شعر المقدم وبعبارة أخرى وعليها
دهن اللبنة ان وجدت المرأة أو موضع شعرها والراس وان صلح جميع أصابع وحشئت
فلا يرد ان الرأس من ذلك فكيف يصقه بصبغة الموتى والمراد شعر الرأس وشعر اللبنة
وأما دهن البشرة فهو من دهن الجسد (ص) وابانة تخلف أو شعر أو وجه (ش) يعني
ومما يحرم على الحرام في حال احرامه رجلاً كان أو امرأة أن يبين تخلفه أي يقبله لغيره عذر
ويأتى ان فيه حقنة ان لم يكن لاماطة الاذى والاقدية وتقديمه يجوز اذا انكسر
ظفره من قبله وأما ظفر غيره فقال ابن عرفة وابانة ظفر غيره بقوله اه وكذلك يحرم عليها
ان يزل شعرها أو شيامن لغيره عذر يفت أو سق أو فورة أو قرص باسنان لكن ان كان
شباباً يسيراً فانه يطعم خيفة من الطعام وان كان كبيراً بان زاد على المشقة فانه يقتدى
كما يأتي وكذلك يحرم على الحرام رجلاً أو امرأة أن يخال احرامه أن يزل الوسخ عنه لان
المقصود من الحرام ان يكون شعنا وقبه القدي يقولان لا يحرم أن يبق ما لم يمتد ظفاره
من الوسخ ولا فدية وروا ابن تافع من حال كما قاله ابن الحاجب في حديث كلام المؤلف بما عدا
ما مضى الاظفار (ص) الاضليل يهزله (ش) أي من غير طيب كعرض بضعتين
آخره ضاد سنة وهو الفاسول والاشنان والصابون وكل ما يأتى في الزفر ويقطع وقبه
أو خطمي وهو برز الخيزري سندو يجتنبها كل من قبيل الرايين والنوا كالمطبية
التي تبقى في اليد وأصحها ما بين التشبيه بالطيب فان خلط مع الاشنان وشبهه شيء

يفتح الصاد وسكون الهمزة ثابت الاصل لان الورد وانما يكون اذا قرئ مقرداً (قوله الاشنان) بضم الهمزة وسكون
قوله بضعتين وقرأ أيضاً يكون الرابع وقفسير الظرف بالفسول فتكون الثلاثة أهلاً لظرافة (قوله المطبية) أي الفسلي

(قوله فان كان حالواستعمل) أي بان كان الخاطف لا يشك ان ما ورد وهو حق من كل طبيب مذكر فكذلك اذا خطفه لا يفتديه
(قوله لوضو) أي أو غسل وأجبن أو مندوب أو مستنون الغسل ولا شيء عليه فيما قتل في واجب وكذا في مسنون ومندوب فيما
يظهر ولو لم يتركوا كذا يجوز الظاهر ليرد ٤٠٨ ولو تساقط فيه شعر فان قتل فيه كثيرا اقتدى فان قل كذا هو حق وهو ما عليه

قبضات بصادمه همة جمع قبضة
وهي التناول بطراف الأضال
وهي هذا فيبقى قوله لا شيء أو
قوله أو قلات بغير ما قتل في غسل
تعدوا أو ادبض صات قبضة واحدة
فليس الجمع على حقيقة كما قرر
شخصا (قوله يطيب) أي بما
في مطيب وهو متعلق بمحذوف
أي واقتدى يطيب ولا يخالقه
قوله لا شيء أو لم يأثم ان فعل لعذر
لان الكلام على القديس وعندها
لا في الحرمه وضعها وقوله أو
لغيره أي أو بغير مطيب لغير
عنه بل القسطين والتزيين وقوله
ولها أي واليه من شقوق أو
شكوى أو قوة على عمل (قوله
يطيب مطلقا) أي بغير ضرر
وهي ما اذا اقتدى يطيب كان
لعنه أو لا فعل بجسد كذا أو بعضا
أو بطن كذا أو رجل وقوله
كغير ما أي بغير مطيب لغيره
تحت ذلك ضرر بان ههنا اذا كان
بجسد كذا أو بعضا أو بطن كذا
أو رجل وقوله لا لها يطين كفيه
هذه ما يبيده وقوله وفي جسده
هي الثامنة (قوله ما يظهر ربه
وأن) أي يظهر أثره فيما يتعلق
به (قوله لعود) كون العود من
المؤثريه وقتة فصره شدة

(أقول) وجهه ان المؤثر له باعتدائه الذي يمد منه بعد وضعه في النار (قوله مع كراهة
تدليه) أي يحدث تشبه بختاره (قوله ويحكي أثره) أي فيما يتعلق به (قوله أو لضرر من كل) معطوف على ما قبله من قوله
وإحوي الظاهر في قوله لا يخالقه أي حرمه ما سبق أي واقتدى ان فعله لغير ضرر أو لضرر من كل وليس معطوفا على ما قبله
من المتن إذ لا يمنع الضرر وما لا يظهر ضرر مع القديس (قوله ولغير ما فيه القديس) أي لم يكن كان لا يضره فقط

بما يخرج فان كان حالواستعمل مقدرا لم يفتد منه فكذلك اذا خطفه اه وأخرج ربه
رأسه في غده بما ذكر القديس وأفهم الغسل ان الازالة بغير الغسل أخرى وأفهم المزبل
ان الغسل بغيره أخرى أيضا والضمير في غير ذلك الوضوء (ص) وقسا قشعر لوضو
أو ركوب (ش) أي وكذلك لا شيء على المحرم اذا وضأ في ربه على وجهه أو نحوه
فقطنه شعره أو ركب دابة معلق ساقه الكاف ونحوه فهو منصوب معطوف على
المستحق وانظر تفصيل المسئلة في الشرح الكبير (ص) ودهن الجسد ككف ورجل
عطيب أو لغيره له ولها قولان اختصرت عليهما (ش) أي وعلى صمغ على الحرم ولو لها
أن يدهن جسده لغيره مذكور والأقلا اثم بدليل قوله وأثم الا لغيره المراد بالجسد مطلقا
باطن الكفين والتقدم بدليل ما بعده ويقتضى في دهن الجسد أو بعض كفه أو
رجله يطيب لعنه أو لغيره له وكذلك في دهن ما ذكر لاله بغير مطيب وفي دهن ما ذكر بغير
مطيب لعنه ففصل فيه في دهن باطن الكفين والرجلين لا شيء عليه وفي دهن الجسد
قولان وقوله ولها قولان في دهن الجسد بغير مطيب لعنه أو لغيره واقتدى في دهن الجسد
ولو بعضا كعضد يطين كفا أو رجل يطيب مطلقا كغيره لغيره لا لها يطين كفيه
وربطه وفي جسده قولان اختصرت عليهما في المقصود ثم ان ظاهر الكفين والرجلين
من جهة الجسد (ص) ويطيب بغيره (ش) هذا منه إشارة الحرمه الطيب
بالمطيب المؤثر وهو ما يظهر ربه وأثره كالورس والعرقان والعود والمراد بالطيب
به استعماله أي الضاقه بالبدن أو بعضه أو بالترطيب لغيره على جالس يحاوت
عطار من غير ان يمس من غير فلا يمس كراهة فتدبره على ذلك واستقر بقوله بكورس
عن الطيب المذكور وهو ما يظهر ربه ويحكي أثره فانه لا يصرم استعماله ولكنه يكره
والورس يفت كالجم طيب الرائحة صفه بين الحرة والعسفرة في نفسه عشرين
سنة (ص) وان ذهب ربه أو لضرر من كل (ش) يعني ان الطيب لا يجوز استعماله وان
ذهب ربه لان حكمه المنع وقد ثبت له الاصل استعماله ولا فدية عليه وكذلك يقتدى
اذا فعل الكحل الطيب لضرر من غير اثم ولا فدية في الكحل لغيره الطيب لضرر من كل
أو رد أو غيره ولغيره هاته القديس فقهه ووطيب بكورس تضمن حكمين الحرمه وجوب
القديس فقهه وان ذهب ربه بماله فدية في الحكم الاول وقوله أو لضرر من كل ماله فدية
في الحكم الثاني فهو من الكلام الموزع وهذا يطل قول من قال كل ما يصرم يجب
ففيه القديس (ص) ولوق طعام أوله يعلق (ش) أي ويحرم الطيب ولو وقع
ما يطيب به في طعام أو كل من غير طيب ولو قال في طعام لا يدخل المية فان احسن

وكذلك
(أقول) وجهه ان المؤثر له باعتدائه الذي يمد منه بعد وضعه في النار (قوله مع كراهة
تدليه) أي يحدث تشبه بختاره (قوله ويحكي أثره) أي فيما يتعلق به (قوله أو لضرر من كل) معطوف على ما قبله من قوله
وإحوي الظاهر في قوله لا يخالقه أي حرمه ما سبق أي واقتدى ان فعله لغير ضرر أو لضرر من كل وليس معطوفا على ما قبله
من المتن إذ لا يمنع الضرر وما لا يظهر ضرر مع القديس (قوله ولغير ما فيه القديس) أي لم يكن كان لا يضره فقط

أولها وهو ما عاصب (قوله الأكارورة) ومثل القارورة في عدم القديس جل خاتمة المسك غيرة متوقفة عند ابن الحاجب وابن عبد السلام واستبعد ابن عرفة لشدة ترجيحها فترسل من المشققة ٤٠٩ (قوله أماته الطنج) والظاهر أن المراد بأماته

استهلاكه في الطعام وهذا عينه حتى لا يظهر منه غير ما كاسك أو أثر كسفران بأثر (قوله أو ناها) أي والأطباء يسيرا ناها أثره أو يصح في ثوبه أو بدنه (قوة) وخير في نزع يسره انظر ما حد السهر والكثير (قوله إن تراخي) فإن لم يتراخ فلا فدية مع وجوب نزع فوراً للكثير فإن قد عد على إزالته بمجرد حب الماتس وإن لم يتدبر على نزعه بالجماعته لم يفعل ولا فدية عليه مع الفور لأنه فعل ما أمر به (قوله هذا ما يقبده التسل) الصواب أن الحب من القابل مع أو القبر يجب نزع فلهذا لا وكثيراً وإن تراخي اقتضى والباقي مما قبل الإحرام فيه القديس وإن قل ولا يتأق فيه والافتدى إن تراخي لأنه مما يجب ما يجب بالآلافه أو لمسه القديس اقتضى كما تقدم من الباجي لجل الزرعاتي ولطواب وجوع القصير في اليسر أيضاً واحتد لاجل بكلام الباجي غوطا هن لأن الباجي لم يقل إن بقي اليسر خير في نزعها مما قال إلا أن بكره حيث يبقى منه ما يجب القديس بالآلافه أو لمسه كما تقدم حتى يبقى ما يجب بالآلافه ولمنه اقتدى فكيف يصح أن يفهم منه التخيير في نزع اليسر الذي يمكن اتلافه ولمسه ببل النص في شقوق الكعبة

وكذلك لا يجوز التحريم أن يحسن الطب المؤتمر بسده ولولم يعلق منه شيء فيها فقوله أو لم يعلق يفتح الباب واللام عن علق بالكسر معطوف على التعلل المقدور بعدل داخل في حيز المبالغة أي أن لمس الطبيب يحرم ولولم يعلق به (قوله الأكارورة عدت) استثنائه منقطع أن قد لمس أي ويحرم لمس الطبيب لكن قارورة سدت أي لكن مصاحفاً قارورة سدت ومتصل أن قد مر ملاسبة أي ويحرم ملاسبة الطبيب الأكارورة سدت لأن الملاسبة أعم من التمس وغيره والمعنى أن الحرم إذا دخل في حال أحرامه قارورة أو ترطقة أو نحوهما مسودة سد أو قفا عاكباً بصحت لم تظهر منها رائحة فانه لا فدية عليه في ذلك إذا لم يمتحها ما حدثت معطوف على المشتق قوله (ومطبوخاً) أي والأطباء مطبوخ طعام أماته الطنج فلا فدية أن لم يصنع القم انتفاها وكذا أن صبغ على المشهور قاله ابن يسره وقدنا الطبيب بالأمائة إذا لم يتسبه قاله قديس (ص) أو باقياً مما قبل إحرامه (ش) يعني لو استعمل الطبيب قبل إحرامه ثم أحرم ورائحة عليه فانه لا فدية عليه مع الكراهة فيه على أن الدوام ليس كالابتداء وهذا في اليسر وأما الكثير فببب القديس وإن لم يتراخ في نزع ما يقبده كلام ح (ص) ومصيباً من القاصر مع أو غيره (ش) يعني أن الحرم إذا آثقت عليه الرجح شيا من الطب فانه لا فدية عليه بشرط أن يطرحه بسرعة فإن تراخي في طرحه زعمته القديس كما يجب في قوله والافتدى إن تراخي وكذلك لا فدية على المحرم فعلاً القاء عليه غيره من الطب وهو نائم أو من غيره بشرطه السابق (ص) أو خلوق كعبة (ش) أي وكذلك لا فدية على الحرم فيما أصابه من الطبيب من خلوق الكعبة ولو كثيراً إذا تراخى في السبل والافتدى وخلوق يفتح أو له كسور ضرب من الطب ولا يقصر عن يسره سده وهو القصير لأنه ليس بطبيب ويرد قوله (وخير في نزع يسره) أي وخير في كل ما ذكر من الباقي قبل الإحرام وما بعده في نزع يسره وتركه ولا شيء عليه (والافتدى إن تراخي) أي والأب أن كان بحيث يجب القديس بالآلافه أو لمسه فانه يقتدى إن تراخي في نزعه وأرجاع التصصيل لجميع ما ذكر أنهم فائدة حكم ما في شرح الشراح خلافاً لمن زعمه بالخلوق ويدل على الصوموم تقييد الباجي السابق قبل إحرامه باليسر وإفضى (هـ) في شرحه أن خير ما يخرج في نزع يسره خاص بما أصابه من خلوق الكعبة ومثله يسر الباقي مما قبل الإحرام وأما يسر المصيب من القاصر مع أو غيره فيجب نزع يسره ككثيره وإن تراخي اقتضى نزع ما فوقه وشيخ المشاغل لما أصاب من خلوق الكعبة والباقي من قبل إحرامه وقوله هو الافتدى الخ الخاص بالآل والمجانب إلى المصيب نزع ما أصابه من القاصر مع أو غيره وإن قل فوراً فإن تراخي في ذلك وجبت عليه القديس ومثل ذلك ما أصابه من خلوق الكعبة أن كثر وأما الباقي مما قبل إحرامه فإن كثر وجبت فيه القديس ولو نزع بعد إحرامه فوراً وإن قل خير في نزع ما يصيب في نزع ما أصابه من خلوق الكعبة إن قل هذا ما يقبده النقل (ص) كتعطية رأسه ناها (ش) التشبيه لقاعدة

٥٢ شى لي أنه خير في نزعه إن كان يسيراً ولما الكثير فانه يؤمر بفسه على وجه الاحتياط بكلام المصنف غير مستقيم أقاد معشى نت (قوله كقطعها رأسه ناها) أي وإذا كان من فعل غيره وبالنزعة القديس فانه لا يلزم المصنف لرأسه

على الاظهر وعوضت بوجوب الفدية ١٠. على من غطى رأسه ساهيا والجزاء على من انقلب في ثومة على فراخ الصبيحة

قتلتها واجب بان السلمي
منقطع دون التامر وان الصلح
باب الانسلاف لام باب الترفه
بكاو يدرج النام على عيب ولو
انقلب النام على ثوبه فاشق
واسمه فانه يقتضى لقاء ثم بعد
الرفقة بخلاف ما يزيل بزالته
قوله هو وان صدق على ما في
السير أى ينامنى أن قول
المصنف الأول والخير فزع يسيره
راجع لقول المصنف أيضا ومبينا
من القامح أو غيره وقد تقدم
ان الصواب خلافه (قوله ويرجع
عليه بالاقول) ثم رجوعه عليه
بالاقول حيث أعسر الماسق أو
الحالق الخ واليسروا وان العسر
وكذا ان لم ياذن (قوله وفى هذا
التعليل) أى الذى هو قوله لان
الهرم انما اتقضى بطريق النيابة
الخ ووجه التعليل ان كان بطريق
الاصالة فمن الماتى والنيابة من
الماتى عليه لصح الصوم من الماتى
دون الماتى هلصه من ان الواقع
العكس وحاصل ما يقال انها على
الماتى عليه بحسب الاصالة وانما
لزم الماتى اتعده به فزومها
فرض فذلك صح الصوم من الماتى
عليه دون الماتى فالماق ناقص
حتى الاصالة والماتى عليه نائب
لا يفسد على الاصالة بل باعتبار
لزومها للماتى باعتبار تعده به
(قوله وعلى الهرم الماتى) أى واما
القاصحصر على حال فعل الماتى

فدية من أصل الأفلأ (قوله على ما رجحه ابن يونس) ومقابل فدية واحدة كالوطيب نفسه (قوله فعلى
 الأهرم) أي ولوا عسيرة ولا يلزم المال (قوله ولا إنجليه) مكر مع قوله فدياص كان حاقاً رأسه وأعادها لكونه منهم قوله هنا فاذن

(قوله حنفية) وأنه يجوز رفعها ونصبها أي وهل اطعمه - حنفية أو عليه فدية أو وهل يطعم حنفية أو يخرج فدية (قوله قال مالك) إذا حلق محرّم رأس حلال يقتدى بهذا يعلم أن المتأصّل للمصنف أن يقول وإن حلق محرّم رأس حل اقتضى أي الاحتمال أن يكون قتل في حلقه دواب (قوله حنفية من طعام) الحنفية لفظة ملء الكفن ولكن المراد بها مثل يد واحدة ونبتي أي يراعي البدن المتوسطة (قوله هل مراده بالندبة حنفية) من طعام أي فيكون وقفاً لقول ابن القاسم أو حقيقة القصدية فيكون خلافاً واختلاف في تعليلها فقال بعض البغداديين للحلاق وقال عبد الحق للدواب وإلى الأول ذهب صاحب البيان ووجه حمل قوله تعالى ولا تلحقوا بالفسقة حتى يبلغ الهدى على محمول من رأسه أو رأس غيره ٤١١ وليعلم من عمل بالحلاق لا فرق عنده

بين أن يقتل كثيراً أو قليلاً أو يتحقق نصبهما كما قال من وهو الصواب فقوله الخطاب أطعم يريد إلا أن يتحقق في القتل طالع القصدية فإن قتل فلا كنهه أفعله القصدية واقتصر على ذلك كأنه المذهب وهو من وجه من الخلاف وليس كذلك ولقد ح في ذلك فقال يحمل الخلاف في كلام المصنف إذا لم يتحقق في القتل ولم يتحقق كثره بحيث يجب فيه القصدية أن يتحقق فيه فلا شيء عليه وأحدم سماه وإن يتحقق كثره فيه القصدية حينئذ هو غير صحيح كفاً والقصدية يكون فإن لم يكن رأس الحلال قتل فلا شيء عليه وإن كان يسر الأكل طعم شامن الطعام وإن كان كثيراً فقال مالك يقتدى وقال ابن القاسم تصدق بشيء من طعام هكذا في التوضيح وت في كسبه عن القصدية وأما قال القصدية إذا تحقق في القتل لا شيء

بأن الحرم أو لأفان كان بذهنه حنفية أو سكران رضى به فاقصدية عليه وإن كان بغيره أذنه بأن فعل له ما ذكر في حال نومة أو مكرهاً فالندبة على الفاعل لا على المفعول به وإن لم يجد فليقتل الحرم ورجع عليه بالأقل إلى آخر ما سبق (ص) وإن حلق محرّم رأس حل أطعم وهل حنفية أو فدية تأويلان (ش) تقدم إذا حلق الحلال رأس الحرم وهذه عكسه أو هو ما إذا حلق محرّم من محل يتحقق في القتل عنه كساقه أو أزال منه أذى كظم ظفرو فلا شيء عليه طالع التوسيع وإن حلق رأس حل فانه يطعم إذا لم يتحقق في القتل على كماله القصدية قال مالك إذا حلق محرّم رأس حلال يقتدى واختلاف هل مراده بالندبة حنفية من طعام أو فدية حقيقة من صيام ثلاثة أيام أو اطعمه ستة مساكين أو نسك بشاة فاعلى (هـ) تنبيه (هـ) سكت المؤلف عما إذا حلق محرّم رأس محرّم والحكم أنه إذا حلقه برضاه فالندبة على المأخوذ رأسه فإن أعسر فهل يبق في ذمته أو تكون على الحلق ويرجع به على الآخر وأما أن حلق رأسه بغير رضاه فعلى الحائق (ص) وفي الظفر الواحد لا لاماطة إلا الذي حنفية (ش) يعني أن الحرم إذا قلم ظفراً من أظفاره فإن كان فعل ذلك لغوا ماطة إلا الذي ولغير كسبه حنفية من الطعام وإن كان فعل ذلك لاماطة إلا الذي تنبيه فانه قلم لكسره أو أزال وضعه أو قلم ظفر حلال غيره فلا شيء عليه وانظر لو قلم ظفراً مثله لكن في الخشبة فقال في الكتاب أن قلم ظفراً جاهلاً وناسياً أو قلمه بأمره انتهى وإن فعل به مكرهاً وناسياً فالندبة على الفاعل من حلال أو حرام ٥١ ومفهوم قوله الواحد أن ما زاد عليه ليس حكمه كذلك وهو كذلك إذا قبل أذهل الواحد القصدية سواء كان ذلك لاماطة إلا الذي أم لا ولو أبان واحد بعد إباحة آخر فإن كانا في ذور واحد تنبيه القصدية والافتي كل واحد حنفية (ض) كسفرة وأشعرات أو قلة أو قلات (ش) التشبيه في أطعام حنفية من طعام والمعنى أن الحرم إذا أزال من جسده شعرة واحدة وأشعرات إلى شعرة وما قاربها لا لاماطة إلا الذي فانه يطعم حنفية من

عليه فيه لانه حال القصدية يقتل الدواب وانما ذكر الخلاف في الكثير لأن أصل ابن القاسم في القتل الكثير الاطعام فكلامه كله جار على تعليله وتبع سند القصدية في قصصه وواقعه الموفق (هـ) كلام حنفية (ت) قوله حنفية من طعام) فنية ما تقدم قريبا (قوله فالندبة على المأخوذ رأسه) أي من حيث الحلق فلو حله قتل قل من الحلق جرى على قصصه (قوله فعل الحائق) فلو أعسر فهل يبق في ذمته أو يخرجها المأخوذ رأسه ويرجع به على الحائق والظاهر أنه تكون على الحائق في الأولى وعلى المأخوذ في الثانية (قوله لا لاماطة إلا الذي) أي بل قلم ظفرو عبثاً وترفعها كما هو ظاهر (قوله أن قلم ظفرو) أي قلم ظفرو نفسه جاهلاً وناسياً وهذا هو المناسب خلافاً لما عاب وقوله وأقلمه بأمره أي قلمه بالغيره بمره حقيقة وهو ظاهر أو سكران كما إذا أرضى بفعله (قوله والافتي كل واحد حنفية) أي أن إبان الثاني بعد ما أخرج ما وجب في الأول والافدية هذا ما يقده معج وبقى أي يجري مثل هذا نصاً إذا قتل قلمه وأخرى (قوله وما قاربها) وهو الواحد عشر والأشعير كما قرره شيخنا رحمه الله (قوله لا لاماطة إلا الذي) أي وأما لو كان

لاماطة الاذى قبله القدية كما اذا زاد على العشرة وما قاربها وكذا في الفاعل (قوله بالجر) وجهه بعضهم مبتدأ محذوف
 انفسه أي وطرحها كذلك وهو مشي على ٤١٢ جواز القطع عن العطف الى غيره وقد تعرض لهذه المسئلة الرضي وحاصل

لما عتبه فيها لم يجوز القطع عن
 العطف الى غيره ان كان المعنى
 الاصيل يفهم مع ذلك من غير
 لبس ويتبين ان حصل لبس (قوله
 وتقرئ به) ظاهره في السير
 والكسيرة وهو قول ابن القاسم
 وكلام بعضهم يقتضي انه الراجح
 وقال مالك يقتضي في الكسيرة
 سلم في السير وكلام البدر
 اضرا في يقتضي اعتقاده للنفس
 اميل لقول ابن القاسم قال بعض
 واقل واحد الكثرة قلت الظاهر
 ان الكثرة هنا كالكثره فبق تقدم
 في القدر لا فرق (قوله وأخرى
 بغير غيره) أي المضاف لنفس على
 التوهم لانه ربنا يتوهم ان بغيره
 لما كان يحتاج اليه والقراد
 يضمنه لاشي عليه في تقرئه
 (قوله لا كطر حلقه) أي عن
 اوعين بصره لانه من دواب
 الارض وقوله وبرغوث أي طرح
 برغوث (قوله وفهم من قوله طرح
 الخ) وبعضهم صرح بان قتل
 البرغوث فيه قولان فقتل بطعم
 وقيل لاشي عليه (قوله يترقه)
 أي يتقرب به (قوله مثالا لانها حلال
 الخ) فيه نظرا لان الظفر اذا لم
 يكن لاماطة الاذى بل لترقه فليس
 فيه فدية وانما عليه حفنة (قوله
 لا تحاد) أي فضاو متعنا في
 الاهدان فذلك حسره (قوله
 ونضب بكنهه) مثالب صالح
 للامرئ وادخل بالكاف

طعامه وتقدم ما اذا سقط شيء من شعره لوضوء أو ركوب أو غسل وما أن شبه ذلك فإنه لاشي؛
 عليه ومنه ما إذا أزال ومنه نفسه أي الوسخ الذي عليه بالضرورة بآخر وكذلك يلزم
 الحرم حفنة إذا قتل قبل أو قلات كما تقدم في الشعر مثل قتل القمل ملحه لناديته الى
 القتل بخلاف البرغوث نحوه كما يأتي في قوله (وطرحها) بالجر عطف على قتل المقدور (ص)
 كل من يحرم لئله موضع الجذب الآن يتحقق في القمل (ش) تشبيهه في وجوب الحفنة
 أي ان الحرم يجب عليه حفنة بان موضع الحفنة حرم آخر وكلام المؤلف شامل لما
 اذا فعل ذلك لضرورة أم لا وهو كذلك وأعاد حرف التشبيه في الحفنة وان أغنى عنه
 العطف على ما قبله ليرجع اليه الاستثناء في قوله الآن يتحقق الحلق في القمل عن
 رأس المحلق فلا حفنة على المحلق وعلى الملق في الحالتين القديمة (ص) وتقرئ
 بغيره (ش) يعني وكذلك يطعم الحرم حفنة من طعامه بدو واحدة إذا قرئ بغيره أي أزال
 عنه القراد ولم يقتله لانه عرضة للقتل وأخرى بغيره وما إذا قتله فقلبه فدية في كثره
 وسخنة في قليله ومثل القراد فمما ذكر سائر ما يتوهم من جسد البعير وبعض فيه كالم
 ونحوه (ص) لا كطر حلقه أو برغوث (ش) يترع عنه أنه يدخل الكاف على
 المضاف بوضاء المضاف اليه أي لاشي في طرحه ما لا يتوهم من جسد غيره كحلقه
 وبرغوث وقيل ودو بعض وذباب سائر الحيوانات الا القمل عن جسد القراد
 وما ذكر معه من دابة وفهم من قوله طرح ان قتل ما ذكر ليس كذلك وهو كذلك فبق
 نفسه القديمة ان كثر ذلك (ص) والقديمة فبقا يترقه به أو يزيد أي قص الشارب
 أو ظفرا أو قتل قبل كثر (ش) يعني ان القديمة المتصوص عليها في قوله تعالى نحن كان
 منكم من يضأوبه أي من وأمنه قديمة من حسيام أو مسدقة أو نسك يكون سببا
 منحصرا في أمرين الترفه واماطة الاذى ومعنى كلام المؤلف ان كل شئ فعله الحرم مما
 يحصل له الرفه أو يزيد بل به عن نفسه أي فانه يلزمه فيه القدية كما اذا حلق عاتقه
 أو قص أظفاره أو شارب أو وقف أبطه أو ألقه أو قتل قلا كثيرا بان زاد على العشرة وما
 خارجها وكلام المؤلف قديمة بما اذا يقتله في غسل الجنابة والافلاشي عليه فنه ولو كثر كما
 مر في قوله يترقه أي يتقرب به وفي بعض النسخ ويريل أي بالواو وهي يعني أو وأوليها وجبا
 وقوله قص الشارب أو ظفر مثالا لانها حلال للامرئ وكذلك قوله ونضب بكنهه وانما
 عرف الشارب لا تحاده وذكر الظفر لانه (ص) ونضب بكنهه وان رقة ان كبرت
 (ش) الخفاء بكسر الحاء والتشديد والمد والمعين ان الحرم يلزمه القدية اذا نضب
 بالخناس أو له أو لحته أو جسدوه عند ما نضب من الطب وسواء عم العضو أو بوجهه
 بل كانت رقة ان كبرت كدوهم فان صغرت فلا شي عليه والمراد بالرقعة موضع الخفاء
 وانهم قوله ونضب ان لوجهه في فهم روح واستعمله في بطن الجسد حكما لما يؤثر به
 أو حساسا نحو رجله لاشي عليه ولو كثر وان القدية فبق ولو تزعمه مكاته وان الرجل

والمرأة والصورة بكسر السين وتسكينها كافي الصالحات من ثغرة كالكرز يتدقو ويخلط مع الخناصير
 ويصنع من الوسامة وهي الحسن لانها قصن الشعر (قوله والمراد بالرقعة موضع الخفاء) أي من العضو لا كل الضبي

(قوله صب الماء الحار الخ) وانظر لوصف الماء البارد في الحمام والظواهراته لاشئ فيه (قوله وان يكون غسل) الاولى ان يقول وان يكون صب (قوله فحق يعرق) من باب تعب كافي الصباح طال ابن فارس ولم يسمع العرق جمع (قوله او كان يجلد بالحكم او ناسا) هذا الخلل غير مرضي والمرضى حل الخطاب يجل آخر وتبعه صب وقصه ان ظن الاباحة كذا في بطون في عمره ثم يسي ويحل أى ولا فاشة ويظن أنه ليس على طهارة فحينئذ لا فاء او يعتقد فرض اسوامه واعتبا بحسنه وانتهى او يفسد بوطه فتأول او جعل ان الارام يقطع حرمة بالفساد فيعمل متعدد اوجب كل واحد فدية من هذا الصواب الثلاثة فتدبر عليه القدية في الثلاث وامان ظن اباحته ما فعله على الحاجب اى ظن ان الارام ٤١٣ لا يمنع من محرماً ما وان لا اوجب

القدية اذا انقرد وعند التعدد
تجب القدية بالاول فقط كما في رد
الشارح فان هذا لا يوجب
الاتحاد كما في رد عليه الشارح
والساحل اى وت قال يحتمل
تت فاني لم ارجع ذكر ان ذلك
من صواب الاتحاد فقرر للصحة
ان ظن الاباحات في حق واحد
وهو المسائل الثلاث المذكورة
والاولى ان لا يتصور فيها شك
الاباحة والثانية ان لا يتصور
فيها ما ذكروا من غلطهم ان
القدية تعدد فدية ما حال الشك
(قوله كما اذا بس وطيب) على
ذلك الموضع الاول قبل فعل
الثاني والاتعدت وقوله يتصور
هو على حقيقته اى من غير فصل
بان تكون تلك الاعمال في وقت
واحد (قوله لكنه عند الفعل
الاول) اى او قبله كما يشده
الحطاب والمواق (قوله وقوى
تكرار التسد اى لها) اى كلما
احتاج للدواء (قوله وينبغي فعل

والمرأفة ذلك سواء وهو كذلك (ص) ويجرد جام على المختار (ش) المشهور عند
الشمس من روايات ثلاث حكاه ان القدية تلزم الحرم مجرد صب الماء الحار على جسده
بعد جلوسه فيه وعرقه لانه مقلته فاذا الوسخ سواء ذلك أم لا في الوسخ أم لا والثانية
ان تدلك والثالثة وان في الوسخ وهو ظاهر المدونة وما قررنا يكون في كلام المؤلف
امور الاول قوله مجرد دهم لا يقيمن نقد برضاف وهو يحتمل ان يكون دخول
وان يكون غسل والمراد الثاني التافئة لا بد عند القس على جلوسه فيه حتى يعرق كما
ذكره الشيخ كرم الدين ومن صب الماء الحار عليه الثالث ما ذكره القس خلاف مذهب
المدونة من انه انما يجب القدية على من دخل الحمام اذا نكث وان في الوسخ ونكث على
المؤلف لا اعتراض في عدوله عن مذهب المدونة ومثبه على ما لفتي واعتذر الشارح
عنه بانه اعجاز كذا ما اختاره القس لا اختياره عن الاشياخ على اختياره للمافيا (ص)
واقصدت ان ظن الاباحة او تعدد موجبها بقوى التكرار او قدم التوب على
السراويل (ش) الاصل في القدية انها تعددت بتعدد موجبها الا في هذه المسائل
فانها تعدد وان تعدد موجبها الاولى اذا ظن الاباحة او كان يجلد بالحكم او ناسا له
وصورته ليس في ما سلفا فتمت القدية ثم ليس ثانياً لان الفعل الثاني لا يوجب غير
ما اوجبه الاول وسواء كان الفعل الثاني على الفور من الاول او على التراخي منه فلا يس
عليه في ذلك كله الا فدية واحدة الثانية ان تعدد موجب القدية بقوى كذا كما اذا لبس
وطيب وقطر وقلل القمل وحرق الشعر فدفعه من غير تراخي لانه كالفعل الواحد الثالثة
ان يترأخى ما بين الفعلين لكنه عند الفعل الاول قوى التكرار من جنس او اجناس
فدية واحدة ولا يضر بعد ما بينهما كما لو ادوى لفرقة وطيب وقوى تكرار الادوى
لها وليس وطيب وحلق وقطر وتبته فعل جميعها فدية واحدة وان بعد ما بين تلك
الافعال الاربعة ان يقدم ما قلناه اعم على ما قلناه من كل يقدم في لبسه التوب او
القنوس او التقيص على السراويل او العمامة والجبلة ابن الحاجب فقد يتوان تراخي

جميعها اى في المستقبل انما قال ذلك ليدفع التكرار (قوله ان يقدم ما قلناه اعم) اى اعظم (قوله على السراويل) راجع
التوب وقوله او العمامة راجع للقنوس فخرج القنوس واللام وسكون التون وضع السين وفيه اللفظة التي هو على التسمية بضم
القاف وفتح اللام وكسر السين وفتح الياء وحصله انك اذا مضت القنوس ضمت السين وان ضمت القنوس كسرت السين وقلبت
الواو باقاً اذا جعت واوسعرت فانت بالجلد لان فيه زائدتين الواو والتون ان شئت حسدت الواو وقلت قلانس وان شئت
حسدت التون وقلت قلانس راجع صناع الجوهرى وقوله والجبلة راجع للقميص وانما كانت القنوس اعظم من العمامة
لانها حسب العادة للقنوس اعظم على الاصابع على الضم من العمامة كذا يقال في الجميع التقيص بان يكون التقيص
أطول من الجبة (قوله وان تراخي) الزاوي والحال

قوله اي في الثوب والبر او يل) لاداي هذا التقيد بل المناسب للتعظيم لما علمت ان القلنسوة اعظم من العمامة والتميم اعظم من الجببة (قوله بما اذا تمفضل السراويل على العمامة) أي وأما اذا انضلت السراويل على العمامة اي بكنيتها فتعدد القدية ومثل ذلك اصل بالسراويل انتفاع من دفعه ردت فتعدد بلبسها (قوله في حلة القلنسوة والعمامة) اشار الى تلك المسئلة التي الله اذا عظمت العمامة على القلنسوة بان زلت تحت القلنسوة اي بكنيتها فان القدية تعدد الى ما ذكرنا اشار في الشامل بقوله وان ليس قلنسوة عمامة ما ذكره قدية واحدة ان لم يفضل احد ههنا عن الآخر فالله محمد بن القزويني فوقه رتبة فديتان لان الله هو اعظمهما واما رد اعنوق ردنا فدية واحدة اه قال شيخنا والحال انه عقد كلا من تلك المسائل وروى طاب ما بين المقتصر ٤١٤ الاول والثاني واستشكل ذلك بأنه لا يظهر فرق بين الرد اعنوقه وانظر في ذلك

ولعكس الامر اي في الثوب والسراويل خاصة وترأخ تعددت قال في توضيحه وينبغي ان يقيد الاول بما اذا لم يفضل السراويل على العمامة والى ذلك اشار الشافعي في مسئلة القلنسوة والعمامة اما اذا نزل فتعدد القدية لانه انتفاع ثانيا بغير ما يتبعه به والا ام قال بعض وزعمه في الشامل (ص) وشرطها في اللبس انتفاع من سراويله لان نزاعه كانه (ش) يعني ان القدية لا تجب فيها لا يتبعه الا بعد طول او الابدال الانتفاع به فكما اذا لبس قميصا او خضعا او تنقبه من دفع اذية سراويله او برد او ام كالיום فالويليه وزعمه كانه قياس ونحوه فلا تجب فيه فدية واماما لا يقع المنتفع بها كحق الشمر والطيب فان القدية فيه من غير تفصيل (ص) وفي صلاة قولان (ش) اي وفي انتفاعه بالمبوس في صلاة لم يطول فيها قولان من رواية ابن القاسم عن مالك سند قراحي حرة حصول المنفعة في الصلاة فكل حرة الى الترفع وهو لا يحصل الا بالاطول ابن القاسم وقوله في الشافعي ليس بالبين قال بعض قفيه ترجيح القول بدمه وهو الظاهر وعليه يظهر قوله كانه غير معتبر بل ما تقدم من الجواهر يقيد ان لبسه دون اليوم لا ينبغي حيث لم ينتفع بظاهر قوله في صلاة يشعل الركعة الواحدة وهذا الم يطول فيها فان طول فيها طولاً زاد على المعتاد فعليه القدية (ص) ولم يأت في فعل العذر (ش) يعني ان الحرم لا اثم عليه اذا فعل ما وجب القدية لاجل عذر من مرض أو سراويله او برد او اما ان فعل ذلك لغير عذر فانه تاركها القدية ويأتي بظاهر كلام المؤلف ان جواز الاقدام على الفصل الموجب انما يكون عند حصول العذر بما فعل وهو ظاهر فمثل المواق وقال التاجوري ان خوف وجود العذر كافي في ذلك ولما كانت دعاء المسج على شريين هدى وهو ما وجب له تهرج أو عزمه كعدم الفتح والقراءة والفساد والتواتر وبراهمه وما سوى به من التسك الهدي كاساق ونسك وهو ما وجب لاقاء التفت وطلب الرعاية ويعبر عنه بفدية الاذي كما افاد التسمين بقوله (ص) وهي نسك

(تسبه) اذا قلنا مع وجب الحفنة جرى فيه مثل ذلك ايضا فتعدد عن الابعاض (قوله) انتفاع من سر اي باعتبار المادة العامة لا باعتبار الأشخاص (قوله) او دوام كالיום) كالولس وبارقا لا يفرحوا ولا يردوا تركه المنصف لانه لا يملك عن الانتفاع غالباً لا يكتفي ان مسئلة الدوام يمكن دخولها في كلام المنصف بان يرد انتفاع ولو في الجلة فتعدد ذلك الصوري والمنصف (قوله) فترأخ هـ حصول المنفعة في الصلاة أي من حيث يستمر في الصلاة (قوله) وحره تقرر الى الترفع الذي هو جسه الى الانتفاع من السر او البرد (قوله) حيث لم ينتفع اي بالفضل (قوله) وظاهر قوله في صلاة يشعل الركعة الواحدة والظاهر خروج مجرد التلاوة ومجيئ السهون والتوليد وظاهر المنصف جاري الحضر والسفر (قوله) فان طول فيها طولاً زاد على المعتاد

ولذلك قال الشارح لم يطول فيها فدية اي واما طول فيها فدية انتفاعا فاذا بشارة الشارح ان المراد اطول ما زاد على المعتاد اي بان كان كالיום لا ما زاد على المطلوب فعليه في الصلاة وهذا كما علم حصل انتفاع من سراويله او القلنسوة فاعطاه هذا احسن من كلام عيب (قوله) لم يأت في فعل العذر فان زال العذر واستمر تعددت لان شبه كانت بلبس حال العذر فقط (قوله) وهو ظاهر تقرر المواق لا ينبغي ان يمثل ههنا ما هو لم يأت في فعل ثوبه عذر ويعد كشي هذا آيات به حال ماله ولو يأت في فعل العذر يصل بالفعل أو متروك بقوف العذر كلف (قوله) سراويله معطوف على قوله كعدم الفتح وكذا قوله وما سوى به من التسك الهدي هو ما في لابن الحبيب في جبهه براه الصليمن افراد الهدي (قوله) التفت الخ هو شحوص الاعذار وانما يبين كافي المختار (قوله) التسمين) هي نسك وقدية الاذي (قوله) نسك) مثلث التون مخ يكون لاسين

ويضمن العباد وكل حق لله تعالى (قوله بشاة) حل الشارع يقتضي ان الباطل ضرر وان المعنى وهي نكاح متور اما بشاة
واما اطعام ستة مساكين واما بصيام (قوله شاة) ويشترط في الصيام الظاهر لا يمين ذبحها ولا يمين
اخراجها فمذبوحة وانظر هل يجزى فيها ما يجزى في الضحايا الا في قوله وشاة مطلقا ثم خرج وهو ظاهر قول الشارع
لان طيب اللحم هو افضل الخ ولكن المذهب ان الابل افضل ثم دونها البقر ثم دونها الغنم كأفاده محشى تت (قوله لكل
مدان) فان حصل لبعض أكثر من مدين وللبعض أقل منهما بكله بقيت ما وبقي أن نزع الح كرمين هو سدهما ذين والظاهر
أنه لا ينسب اذ لم يجده حكمه الا في قفة كفارة العين كافي بعض الشراح وقوله كالقنطرة فالبدو والظاهر أن الشبهما
كقنطرة العين (قوله ولو ايام من) يرد على القائل بالمتع (قوله لكن الشاة افضل) المذهب ان الابل افضل ثم دونها البقر ثم دونها
الغنم كأفاده محشى تت (قوله لمدان بعده عليه السلام) أشار به الى ١٥٤ أن هذا مذكور في قوله كالقنطرة وسائر ذلك فائدة

بشاة فاعلى او اطعام ستة مساكين لكل مدان كالقنطرة او صيام ثلاثة ايام ولو ايام من
(ش) يعنى ان القديس هو التسك اي العبادة مخيرة بين ايام او ثلثة ايام ان يذبح شاة
فاكثرها منها من بقرته او يعبر لكن الشاة افضل لان طيب اللحم هو افضل كالضحايا واما
أن يطعم ستة مساكين لكل مسكين مدان بعده عليه السلام ومن غالب عيش ذلك البلد
واما أن يصوم ثلاثة ايام ولو ايام من (ص) ولم يقتصر بزمان أو مكان الا أن شوى بالذبح
والهدى فكسكه (ش) اي يقتصر التسك في البحر او الجبل او اطعاما او صياما بزمان أو مكان
كاختصاص الهدى بياض منى وبكأنه أو منى هذا ان لم ينو بالذبح الذى هو احد انواع
التسك الهدى فان شوى به ذلك فكسكه في الاختصاص يعنى ان وقت به بعرفة والاكثر
والجبل فبين الحل والحرم ورتبه ودخول الصوم فيه شاة وافضلها الاكسك فربه
لجاء لا يدخل في قوله فكسكه الاكل فلا يأكل منها به. الجبل ولو جعلت هدبا كما يلقى
وقوله كالقنطرة اي حكم الاطعام هنا مثل الحكم في كفارة العين وياق حكيمها
عند قوله في باب العين ولا يجزى ملققة ولا مكرر لمسكين ولقنص كشر من لكل نصف
وقد علم ان العبرة في كفارة العين بغالب قوت اهل البلد لا غالب قوته وهو ان المذبح
بعدة عليه السلام اذ هو ذى جميع الكفارات فاعدا كفارة الظهار فاتها به هشام
على المشهور وهو مدولثان بعده عليه السلام (ص) ولا يجزى خدام وعشاه (ش)
تقدم من جهه اصناف فدية الاذى اطعام ستة مساكين بأخذ كل مسكين مدين فلو
اطعمهم شدة وعشاه لم يجز له عليه السلام حتى مدين اللهم الا أن يبلغ اطعام كل مسكين
مدين فانه يجزى وبالله اشارة بقوله (ان لم يبلغ مدين) أى ان لم يتحقق كل مبلغ مدين فان

يتوهم بتخصيص ذلك بزمان او مكان حتى يشبهه (قوله هذا ان لم ينو بالذبح) اشارة الى أن ذبح في المصنف بقر أو الكسر (قوله
فان شوى به ذلك) بان يذله او يضره فنيا بقلده يشعر ولم ينو فدية لا يذله كالغنم في ذبحها حيث شاق أى زمن ولو
قوى بها الهدى بينة الهدى فيما يذله او يضره بدون تقلده واشعاره كعدم كذا ذكر شراحه وروى ذلك محشى تت وان الحق
ان النية كافية (قوله بقرتين) سبأى ان الهدى حريتب (قوله ودخول الصوم فيه شاة) فيه نظرا لانه لا يصح قصوره (قوله
ولا يجزى خدام وعشاه) لا يجزى ان الاجزاء مع باو غ مدين لا ينافى ان افضل خلافه كابد عليه قوله في الظهار ولا يحل الغداء
والعشاء كفدية الاذى والفرق بين اجزائها في كفارة امين وعدم اجزائها في الظهار ان يبلغ مدين ان كفارة العين
لكل مدوهو الغالب في كل كل شخص في يوم والكفارة هنا لكل مدان وهذا قدما كل الشخص في يومين فلذلك لم يجز فيها
الغداء والعشاء الا جمعا كل يوم فقط (قوله ان لم يبلغ مدين) يوهى أنه المذهب وليس كذلك وانما هو كلام الشيب ونص الدققة
ولا يجزى خدام وعشاه وكان ينبغي ان يقول ولا يجزى مدها وعشاه وقيد بما اذ لم يبلغ مدين وحل وفاق تأويلان

(قوله لم ينزل) في قوله الاستثناء المنقطع (قوله أو فسد مطلقا) في شرح غيب وشب تبع العالج وظاهر ان خلاصهم انه اذا جعل
 الباطل على ذكره من قرعة كشفة أو غيبه في هوا القرح انه يفسد وان لم يوجب الفسل كوطا المصغر وهو الاحوط (قوله سواء
 كان ذلك مبدء) اعلم ان اسقته الشخص ٤١٦ يسد سواء خشي الزنا أم لا لكن ان لم يندفع عنه الزنا الا به قدمه عليه

او تركا لا انشأ القسدين وفي
 اسقته يسد وجهه متغلاف
 والاربع الجوار وهو ما دخل
 تحت قول المصنف وتقع بغير
 دير ولو اكره على الزنا يحرم
 أو اجنبية قدم الاجنبية لانها
 تنابح في الجمل ولو اكره عليه في
 رمضان وغيره وفي ليلة الجمعة
 أو غيرها فقدم الغيبة (تبيين)
 محل كون الاستدعاء موجب
 الفساد وان وقع قبل افاضة محله
 حيث كان الغالب الانزال
 من الاستدعاء أو تردد هل يكون
 أولا لا يكون واما ان كان الغالب
 العلم فانزل فانه لا يفسد بذلك
 نسكه وعليه هدي ذكره تحت
 عن التمسى وقال قبله وظاهر
 اطلاق المصنف خلافه اه ولم
 يذكر عن أهل المذهب ما وافق
 ظاهرا اطلاق المصنف (قوله قبل
 الوقوف) متعلق بحذف أى
 ان وقع ذلك قبل الوقوف وبعض
 جعله ظرفا لاسد واستدعاء
 وقوله مطلقا مشعول مطلق
 لاسد واستدعاء (قوله وهذا
 معنى الاطلاق) وهو في مقابلة
 التقديم الاتي في الجملة لان
 الافاضة وكن وبجرة العقبة
 واجب والسبب ركن وطواف

تتقن ان كل واحد يبلغ ما ذكره او لو حصل لبعضهم مبدان أو اكروا قل فانه يكمل لم
 يحصل لمبدان بشيئهما (ص) والنجاء ومقدمة (ش) هذا معطوف على المنوع وهو
 قوله فيعلم وعلم ما دهن الصية والرأس أى وجرم بالا حرام على الرجل والمرأة الجماع
 ومقدمة ولا خلاف في ذلك ويستثنى من ذلك القبلة لوداع أو وجعة مالم ينزل وظاهره
 حرمة المقتضات ولو علت السلامة وهو كذلك بخلاف الصوم فتسكرو فقط مع علمه بالسلامة
 الصوم (ص) وأفسد مطلقا (ش) يعنى ان الوطأ اذا وقع قبل التحلل فانه يفسد مطلقا
 أى سواء كان عمدا أو نسيانا أو جهلا فيقبل أو دبرا دعى أو غيره انزل ولا مباح الاصل
 أولا كان موجبا للهرو الخدام لا وهو موقع من بالغ ام لا وقوله كل استدعاء متى وان
 ينظر (تشبيه في قوله والجماع أى كما يفسد الجماع بالجماع كذلك يفسده استدعاء متى سواء
 كان ذلك مبدءا أو منظره المستدام أو يند كرسى انزل أو علة حتى انزل وقوله كاستدعاء
 متى عمدا أو جهلا أو نسيانا للاسرام وقوله متى أى وحمل والافلاشى بان حصل مذى
 والافلاشى عليه وقوله وان ينظر أى وان حصل متى بادامة نظرا وفكر فان لم يمد فله مذى
 فله من غير افساد كما قاله المواقى الاجرى وفى ح ما يقيدان كلام الاجرى هذا
 خلاف الرابع وان الرابع وجوب الهدى وهو ظاهر كلام المؤلف وما عدا الممن من المباشرة
 والعس والقبلة لا تشترط الادامة أى حيث حصل انزال والافلاشى عليه الا القبلة
 فله مذى ان كانت للذة لا لوداع أو وجعة (ص) قبل الوقوف مطلقا وبعد ان وقع قبل
 افاضة وعقبه يوم النحر أو قبله (ش) يعنى ان الوطأ والذى المذكور يفسد الجماع ان وقع
 قبل الوقوف بغير تنسواه فعل من أفعال الجماع شيئا كطواف القدوم والسبى أولا وهذا
 معنى الاطلاق وان وقع ما ذكر بعد الوقوف بعرفة فانه يفسد ايضا بشرط ان يقع قبل
 طواف الافاضة وقبل رمى جرة العقبة في يوم النحر وقبل يوم النحر وهو يوم الوقوف
 فقط (ص) والافلهى (ش) أى وان لم يقع ما ذكر قبل الوقوف بعرفة ولا بعده وقبل
 طواف الافاضة وقبل رمى جرة العقبة يوم النحر أو قبله بل وقع ما ذكر من الوطأ
 أو الاثر البشريه بعد رمى جرة العقبة وقبل طواف الافاضة أو بعد طواف الافاضة
 وقبل رمى جرة العقبة أو بعدهما معا يوم النحر أى حيث لم يخلق ولا فلاهدى عليه ولو
 كان ذلك يوم النحر أو قبلهما بعد يوم النحر فان الجماع لا يفسد على المشهور وعليه هدى
 (ص) كنز الابداء (ش) أى من غير استدعاء فى الشكر والنظر فان طلع هديا
 ولو قصد اللتقيهما اذ الفساد انما يكون ههنا ان كان كل منهما للفتوة اذامة كل منهما
 لهما وتزوج المني عنه واما ان خرج بثلاثة أو اقل فتعبر معناه فلا شى فيه (ص) واحداه

الافاضة واجب (قوله والافلهى) الفرق بين وطئه قبلهما يوم النحر أو قبله وبين وطئه قبلهما (ش)
 بعده انه لا يخرج يوم النحر ما روى جرة العقبة فتضاهى ما طواف كالتضاهى لوجه من وقته الفاضل المقدس شرطوا القضاء
 اضيق من المقتضى (قوله كنز الابداء) سواء كان في محل يفسد الجماع بمصوره فسيح على خبره هذا الوجه أم لا (قوله وادامة
 كل) منسوب على انه مقبول بعد التفسير اذا كان كل منهما للذممع اذامة الخ وكذا قوله وتزوج الخ (قوله وادامة)

سواء خرج في حالة لو خرج في المدي لافسد أم لا لكن أوجب الهدى (قوله ان كانت بقم) أي على نعم قوله واما ان لم تكدر
 الخ) أي واما انظر الطويل والتكر الطويل فلا تثنى فيها ٤١٧ حيث لم يحصل مدي (قوله لان امرها

أنف) أي من حيث انها ليست
 فرضا كالخج أو انها ليست شرط
 فيها لوقوف (قوله وان حكم
 القاسد فيه حكم الصحيح) فيه
 مصادرة (قوله ولا يكون الخ)
 وليس عليه قضاء ما جدد (قوله
 والأمر وجوبا بالتصل بفعل
 عز) لا يفتي انه تقدم فانه يجب
 اتمام المقصد أو اتمامه انما
 يكون اذا ادرك الوقوف في عام
 الفساد وحاشه لا يظهر ذلك
 الحل وانما الذي يظهر أن يقال
 ولم يقع قضاءه الا في الثالثة
 أي اذا كان لم يتم به الا بعد
 فوات الوقوف في العام الثاني
 ولا يجوز له تأخير فعل ما يخرج
 به من مهلة الأول عن زمن
 يمكنه فصله منه بالعدو واما
 اذا فاته الوقوف في عام الفساد
 فانه يؤمر بالتصل بفعل مهلة
 ففصل فيه فان كان لم يتصل
 الا بعد فاته الوقوف في عام
 القضاء فانه لا يقع قضاءه الا في
 الثالثة وان فصل قبل فوات
 الوقوف فانه يترج القضاء في
 العام الثاني فهو شبيه بالذي
 ادرك الوقوف ففصل ان قول
 المستند ولم يقع قضاءه الا في
 ثالثة يصدق به وبين بطاع
 النظر عن قول المصنف ووجب
 اتمام المقصد (قوله وقضاء

(ش) أي فيه الهدى سواء خرج ابتداء أو بعد مداومة النظر أو التكر أو التنبه
 أو المباشرة أو غيرها (ص) وقيل ان (ش) أي فيها الهدى ان كانت بقم واما ان كانت على
 الجسد في حكمها حكم الملامسة قاله ح وذكر قبل ذلك ما يفيدان الملامسة فيها الهدى
 اذا خرج معهما مدي وكذلك ان يخرج بشرط ان تكفر واما ان لم تكفر فلا تثنى فيها
 ولو قصد الذمة أو وجدها (ص) ووقعه بعد عسى في عمرته والافسدت (ش) أي وان وقع
 مقصد الخ بعد قيام سعي العمرة وقبل حلقها فانه يلزمه الهدى من غير فساد لا تقضاء
 اركانها وان وقع قبل اتمام سعيها ولو بشروط فانه انقصد ويجب قضاءها وعليه هدى واما
 لو فعل في العمرة غير المقصد لم يجز أوجب الهدى في الخ ويمكن ان يأتى مثله في العمرة
 كالمدي والتنبه وطول الملامسة والملاعبة فالظاهر كآلافه من شرحة ان الخ
 والعمرة فيه سواء ولكن ظاهر كلام الشارع وغيره أن الذي وجب الهدى في العمرة
 اغاها وما وجب القصاص في الخ في بعض الاحوال لمن وطعوا تزل وان ما وجب الهدى
 في الخ لا يوجب الهدى في العمرة وهو واضح لان امرها أنف (ص) ووجب اتمام
 المقصد والافساق عليه وان احرم (ش) لاختلاف بين العلماء الادوارد ان الحرم اذا
 أنقصه أو عمرته أنه يجب عليه اتمه لبقائه على احرامه قال تعالى واتقوا الخ
 والعمرة وقوله لان حكم القاسد فيه حكم الصحيح فان لم يتم فخطئه انه خرج منه بالقضاء
 وتعدى الى السنة الثانية وأجره بحجة القضاء وعمرته فانه لا يجوز له ذلك عن الفاتت
 واحرامه الثاني لقوله يصادف هلا وهو على احرامه القاسد ولا يكون حارم بقضاءه
 عنه ثم انه انما يجب اتمام المقصد اذا ادرك الوقوف في الواقع فيه القاسد فان لم يدركه
 فيؤمر ان يتصل منه بفعل عمره وجوبا ولا يجوز له البقاء على احرامه اتماما لان فيه تماديا
 على القاسد مع تمكنه من التخلص من (ص) ولم يقع قضاءه الا في ثالثة (ش) يعني ان
 الحرم اذا أنقصه فلم يتم وهو حارم تقضاه في العام الثاني فانه لا يجوز له ولا يتقصد هذا
 الثاني وهو على احرامه الأول الذي أنقصه ولم يقع قضاؤه ان كان عمره في الثاني الا في العمرة
 الثالثة أو السنة الثالثة ان لم يطع عليه حتى فأت الوقوف والأمر وجوبا بالتصل من
 القاسد بفعل عمره ولو دخلت شهر الحج وقضاء في العام الثاني (ص) وفورية القضاء
 وان طوطوا (ش) يعني ان الحرم اذا أنقصه ففرض أو الطوق أو أفسد عمره فانه
 يجب عليه قضاء ذلك على الفور من غير تراخ فيقضي الحج في العام التالي ويقضى
 العمر بقصد التصل من فاسد هاتان آخر ذلك ولم يفعله فورا أنقصه ثم قال بعض وظاهر
 كلام الموضع وابن عبد السلام ان قضاء فاسد الطوق قبل حجة الاسلام وفورية القضاء
 واجب ولو على القول بالتراخي لانه لا بد من وجوب (ص) وقضاء القضاء (ش)
 يعني ان المشهور هو قول ابن القاسم ان من أحرم قضاءه عناه أنقصه ثم انه أنقصه القضاء

٥٢
 شديدة فيه قضاء القاسد الذي يرد عليه وان فيه واسم انقصه قاصدا فلا يفس عليه الاصل لا واجب قول
 واحد او هل بتقديم القضاء الثاني على الأول أم لا

(قوله وهذا هو المشهور) مقابله انه يعرف في الحق القاسدة والعمره الفاسدة (قوله لينفق الخبايا السكينة) التي هي هبة القضاء والخبايا المأني التي هو الهدى (قوله أي يخرجه في الفساد القضاء) أي يخرجه في الفساد الذي يجب أن يكون في زمن القضاء (قائلة) فمن الشيخ سالم ٤١٨ في قوله كفر بصفة قبل الميثاق على ان القضاء ينوب عن حجة الاسلام ونص

جميع في قول المصنف كفر بصفة قبل الميثاق آخر الباب من حلل زوجه من جنها الفرض قدس عليها قضاء ما حللته من بل حجة الاسلام بخلاف ما اذا أفسده عليها فوجب اقله وقضاؤه ويجب عليها ايضا حجة الاسلام اه وهو يدل على ان قضاء الفسدة لا يستطع حجة الاسلام بخلاف القنات المتعلق له بفعل عمره وقضاؤه كافي عنه واجل بعض شيوخنا كلام الشيخ سالم هو المتعين (قوله لئلا) الامم يعني في وئاسه فرض مسئلة (قوله) وقديح المناسب لقوله وصد الذي هو سبب في الحزوان يقول وموجب قديح فيعمل على حذف متضاف (قوله اذا فعلها) جدا المناسب ان يقول اذا فعلها (قوله ثم ان هذا مكررا) لا تكرار لان ما يأتي في القنات وهذا في القضاء على ان التكرار انما ينسب الثاني (قوله المتوهم) فيها عدم تعدد الهدى لا يفي ان كلام من الفساد والقنات أمر بخلاف العباد لا فرق فيها فانه يتوهم من حصول أحد مما انه لا يقترب على الثاني من مائتي على انه يتوهم عدم التعدد في تقدم القنات بالطريق الاولى لكون العادة ان تم بحداف الفساد فان مع التمام (قوله بد شرط) ويجب دمه الخ) ثم في لان قول المصنف ويح من علمه انما هو في القنات (قوله وعمره الخ) قال المطالب وانظر اذا اراد ان يحرم هبة قبل ان يأتي بهذا العمر هل يصح اجماعه أم لا اه قال جميع ومقتضى جعلها كغيره من التسلية انه لا يصح

أيضا فانه يلزمه ان يجمع بين احدهما من الاصل والاخرى عن القضاء التي أفسده لانه أفسده أولا وثانيا وعامه هديان وظهر قوله وقضاء القضاء ولو تسلسل (ص) ويخرجه في القضاء (ش) هذا معطوف على فاعل وجب أي ووجب على من أفسده حجه أو عمرته ان يخرجه في زمان قضائه أو عمرته لا في زمان فسادهما وهذا هو المشهور لينفق الخبايا المأني والخبايا السكينة قال المؤلف في مناسكه لان هدى الفساد جابر للفساد فيكون في القضاء الخبايا للفساد أيضا فالوجوب في كلام المؤلف منصب على كونه في القضاء ولذلك قال واجر أن هل أي يخرجه في الفساد في القضاء وظاهر العبارة تعطي ان الهدى للقضاء قال ويخرجه فيه فيكون الضمير في هديه عائدا على الفساد وفي فيه عائدا على القضاء كان أحسن (ص) واتخذ وان تكررت نساء (ش) ضمروا ان تكرر عائدا على موجب الهدى وطأ كان أو غيره والمحق ان من أفسده حجه أو عمرته يغير الوطء أو بالوطء ممر ارا في نساء أو في امرأة واحدة فافعل عليه هدى واحدا في ذلك كله لاجل الفساد الواقع بالوطء الاول لان الحكم هو فقط (ص) بخلاف صيد وفدية (ش) المشهور وان الجزء يتكرر بتكرار الصيد لان جزءا من كل واحد من تلك الاعراض تكرر بحسب تكرار الاقلاف وسواها فله جهلا ونسبانا وعدا كما يأتي عند قوله والجزء يقتله وان تضمنه وجهل ونسبان وكذلك لفدية الذي تتعدد أيضا بتعدد موجبها يريد ان فعلها عمدا لا معروض عن الترفه وهو يقبل التكرار في أحد الوجهين الاربعة السابقة في قوله وانما صنعت ان ظن الاباحه الخ (ص) واجر أن هل (ش) يعني ان هدى الفساد اذا فعله قبل حجة القضاء أي قبل قضاء الفسدة فانه يجوز ثم ان هذا مكرر مع ما سبق في الفصل الا في قوله يوم القنات القضاء واجر أن قدم (ص) وثلاثة ان أفسدها زانم فانه وقضى (ش) صورته انه أحرم بالبيع والعمره حال كونه قارنا ثم انه أفسده هذا بان وطئ ثم فانه ذلك الحج بان طلع القبر ولم يقف بعمره أو فاته الحج أو لانه أفسده كما يأتي عند قوله وان أفسده ثم فاته أو بالبيع وانما لا يتم النص على الصورة المتوهم فيها عدم تعدد الهدى فانه يقتضي وجوبا وبعده ثلاثة هدايا هدى للفساد وهدى للقنات وهدى للقران الثاني واما القران الاول فالثالث فهو انه لا شيء فيه لانه لم يتم بل آل أمره الى فعل عمره لان شرط دمه ان يجمع من عامه كما مر وكون عليه ثلاثة يرشده لا شيء عليه في القران او القنات الاول اذ لو كان عليه فيه هدى لكان عليه اربعة هدايا (ص) وعمرته ان وقع قبل ركعتي الطواف (ش) هذا معطوف على هدى أي من قوله والانه يذو ولو وصله لكان أحسن للتأويل ووجهه ما قبله في بعض وانما هو متعلق بالقسام الثلاثة الداخلة تحت قوله والانه يذو أي حيث قلنا لانه يذو

في تقدم القنات بالطريق الاولى لكون العادة ان تم بحداف الفساد فان مع التمام (قوله بد شرط) ويجب دمه الخ) ثم في لان قول المصنف ويح من علمه انما هو في القنات (قوله وعمره الخ) قال المطالب وانظر اذا اراد ان يحرم هبة قبل ان يأتي بهذا العمر هل يصح اجماعه أم لا اه قال جميع ومقتضى جعلها كغيره من التسلية انه لا يصح

(قوله ان وقع وطؤه قبل غامسي) ينصور بما اذا كان آخر سبعة بعد الوقوف يعرفه وقوله أو بعده يحول على ما اذا قدم السبي على الوقوف يعرفه والحاصل ان قول المصنف قبل ركعتي الطواف بصدق بما اذا وقع في أثناء الطواف وبما اذا وقع قبل الطواف وبغير ذلك من الصور غير المصدق عليها من ذلك التقرير ان في مفهوم قوله قبل ركعتي الطواف تفصيلا واذا كان المقوم فيه تفصيل لا اعتراض به (قوله واما حاكمه) ولو صغيرة وقوله أو كرها أي ما لم تقتز به أو تطلبه قال في له وانظر لو أكرهه صيا لاط به هل يلزمه احتجاجه أم لا ولومات المكره قبل ذلك تخصص بأجرة الحج وبقيمة الهدى فلو مات قبل الحج ترد الاجرة وتقد الهدى اه وبقي ما اذا كان المكره ٤١٩ بالفتح رجلا لا فلا يلزم المكره بالكسر

احتججه وانظر هل على المكره بالفتح قضاء وهدى أو لا وانظر لو تعددت المكره ولم يكن عنده الاما يكتفي به واحدة ما الحكم (قوله ان علم ورجعت) لا مفهوم لقوله اعدم كاتمه في الصوم شيئا عدا الله (قوله ترجع بالاقل الخ) في العبادة افعال والاحسن عبادة غيره ورجعت عليه اذا ايسر في الكراهة بالقل من كراه المثل وعمما اكثر به وفي الثقة ترجع بالاقل عما افقته ومن نفقة مثلها في السرقة على غيره وجه السرف بالاقل في الشبهة من التسك وكيل الطعام او غنمه وفي الهدى بالاقل من غنمه او قيمته ان اشترته وبقيته ان لم تشتريه وان صامت لم ترجع بشئ وقوله وكيل الطعام او غنمه اذا اشترته واما اذا لم تشتريه بالاقل من قيمة التسك وكيل الطعام وقوله أو ترجع الخ هذا هو الموافق لتلك العبارة وما تقدم ويمكن

ويجب مع الهدى عرفة في ما بعد ايام منى ان وقع وطؤه قبل غامسي أو بعده وقبل تمام الطواف أو بعده وقبل ركعتي الطواف لباقي الطواف وسعي لا ثم فيهما وان وقع وطؤه بعد السعي والطواف ركعتيه وقبل الرمي أو بعده وقبل الخلق فهدى فقط لسلامة السعي والطواف من التيمم وهذا التخصيص هو المشهور ومذهب المدونة (ص) واما حاكمه وان تكسب غيره (ش) يعني ان من أكرهه فانه المهرمة بخلافه فانه يلزمه ان يصححها بعد ذلك ويهدى عنها وسواء كانت في عصته أو طلقها وترجعت غيره ويجوز الزوج الثاني على الاذن لما في الخبر ورجع الى الحج وان طأ وعنه فذلك عليها دونه واما أمته اذا أذن لها في الحج فلما حرمت وطئها طوعا وكراهة فانه يلزمه ان يصححها بعد ذلك ويهدى عنها وقوله وان تكسب غيره أي أو باع الامة ويجوز بيعها ان بين والا فعيب (ص) وعليها ان اعدم ورجعت (ش) يعني ان المكره بالكسر اذا اعدم عن اتمام مكرهته فانه يجب على المكره ان يقيم ويهدى وتقدم من ماله ما لم ين ايسر ترجع عليه بالاقل من أجره المثل وما انفتقت في سقره على غير وجه السرف والاقل في القديتين قيمة التسك وكيل الطعام او غنمه وفي الهدى بالاقل من غنمه او قيمته بعبارة أخرى وبالاقل في الهدى من قيمته وغنمه كذا كبر ان معرفة وفي القدي بالاقل من التسك والطعام أي حيث اطعمت واما حيث اقتصدت بشاة فاعلى فهل ترجع بالاقل من قيمتها وغنمها كافي الهدى أو ترجع بالاقل من قيمتها وقيمة الطعام كما اذا اقتصدت بالطعام وحصل برأى الاقل يوم الانحراج أو يوم الرجوع وانظر الاقل لانها كالمسقة وشار بقوله (كالتقدم) في الحل يلبي طيبا على الحرم ولم يصح للمني فليقتد الحرم ويرجع بالاقل ان لم يقتد بصوم المشرك اليه بقول المرفق هناك ورجع بالاقل ان لم يقتد بصوم (ص) وقارق من أنسدمع من احرامه لعله (ش) يعني ان من أكرهه فانه أو أمته أو غيرها على اجماع أو وصل ذلك طوعا على الاحرام وقتلنا يلزمه ان يصححها من قائل فانه يجب عليه أن يوافق التي أنسدمعها بالوط من وقت الاحرام طعة القضاء الى أن يحلها بطواف الافاضة والسعي ان لم يصحح سعي بعد طواف القدوم وانما يجب عليه ما يفارقة

ان في العبارة حتما كاحذف في الاولى الطرف الثاني وحذف في الثانية الطرف الاول والتقدير ترجع من جهة الاجرة بالاقل من أجره المثل وما أكثر به ومن جهة النفقة بالاقل من نفقة المثل وما انفتقت في سقره (قوله أو ترجع في الاول بالاقل من قيمتها) هذا اذا لم تشتريه واما اذا اشترته فترجع بالاقل من الثمن والقيمة وقيمة الطعام وقوله ومن وقت الاحرام) مقادير عام الفساد ليس كذلك كاهو ظاهر الطراز وهو ظاهر اذا الفساد حصل في عامه الا ان يقال وجوب الاتمام وجب ان يكون صورة ليس فيها اتساع ظاهره وانما لا بد كراين رشدان عام الفساد كذلك وهو واضح بل وما كان عام الفساد أو لي لغيره التام اوب منه في الفساد الواجب اتساعه (قوله بطواف الافاضة) أي وبسيرة العتبة والسعي والخلق

(قوله لان المخالفة لا تكون لمن معه وغيره من معه) أي مع ان المخالفة لا تكون الا لمن معه أي ولو علمنا انها بخلاف لا تقضى ذلك مع الله لا يصح ثم أقول وهذا المصباح ٤٢٠ لو أمكن تعلقه بمخالفة لا يصح تعلقه بمخالفة (قوله فالمصلحة المخرجة)

قال النسي لافرق بينهما وبين غيره ما زوجة كانت أو سيرة اذ لا يتبين ان يشغل حكمه الاول فانه ثبت (قوله وتأوله النسي المخر) أي ويحمل ذلك على انه كان مقبلاً على ما ذهب لبلده والاراسة الاحرام من المقات (قوله وأجر أقيم عن افراد) ويشعر بعدم الجواز ابتداء امره كذلك (قوله لان المطلوب في القضاء التساوي في الصفة) أي وهذا إذا في الصفة فالاجرام بالطريق الاولى (أقول) الا انه يصار من ذلك أفضلية الاقرار (قوله والمتنع المخر) عليه ان امره مثلاً فالاحسان ان يقول فهو بخلافه قرآن من افراد وهو لا يجوز الآن بخلاف لما افسد المخرج كان ذلك الفساد للقرآن المقصود قبل (قوله فانه) أي وقع الفساد في الحج بعد تمام العمرة (قوله ثم قضاء مفرداً) أي لنفسه من حيث الكسبة وقوله أو مقترناً أي لنفسه من حيث الكسبة أي الصفة لكونه مقصوداً بالنسبة لقرآن (قوله أي ونوب عن القضاء) أي ان من أحرم يتطوع قبل جهة القرض ثم أفسد تطوعه ولم يفسد قضا التطوع على نأية القرض

للايهود الى ما كان منهما أو لافقوله مع متعلق بانفسد لا بخلافه لان المخالفة لا تكون لمن معه وغيره من معه يصار الى أخرى لفظ مع معمول لانفسد أي قارون من وقع الفساد معه لغيره فالمصلحة مقيدة لعدم وجوب مخالفة من لم يفسد معه فلا يجب عليه مخالفتها (ص) ولا يراعى زمن احرامه (ش) يعني انه في جهة القضاء لا يراعى زمن الاحرام في الخطة الاولى أي لا يلزمه ان يحرم ثانياً في زمن الاحرام الاول بل في الثانية ان يحرم في زمن الاول وقبل ذلك أو بعده فلان احرام من شوال مثلاً وانفسد ان يحرم بالقضاء من نفي القعدة مثلاً (ص) بخلاف مسقات ان شرع فان قضاء قدم (ش) يعني ان المقات المكالي التي أحرم منه في الخطة الاولى اذا كان مشروطاً بقاءه وراى و يلزمه ان يحرم منه من أحرم مثلاً من الخطة وغيرها من المواقف فليس له ان يحرم ثانياً من غيره فان تعدى ذلك المقات المشروع وأحرم بصلب انقضائه يلزمه الدم ولو تعدد وجوب تركوا للاحرام بعد كمال التمسك به الى قابل وأحرم منها بالقضاء فله ان يترفع في منسكوه وهذا يفيد ان الاجرام من المقات في هذه الحالة واجب اذ لا يصح الدم في تركه متدوياً ولا سنة وهذا يخصه قوة فيضاح ومكانة له للتمسك بتركه ونوب المصنف كترجى ذى النفس لبقائه واحتقر بقوله شرع حاله كان أحرم أو لا قبله قال فيها فليس عليه ان يحرم ثانياً الا من المقات وعين لو كان قضاء أو لا فلا يتعداه ثانياً الا محرماً وظاهر قول ما لا يحرم من المكان الذي كان أحرم منه وتأوله النسي على انه كان أحرم منه وجبه جائزة كالذي تجاوزه غير ممنوع بدخوله مكة وأما من تعداه أو لا لغيره فغيره اد أن لا يتعداه الا محرماً وشيخه للباحث والتونسي ويصدق عليه قوله ان شرع لانه مع المصدر مشروع (ص) وأجر أقيم عن افراد وحكمه (ش) يعني ان اذا أحرم مفرداً بالجمع فاقسده ثم قضاء مقتضاه يميزه لان التمتع افراد و زيادة لان المطلوب في القضاء التساوي في الصفة واما عكس هذه المسئلة وهو ان يحرم بمقتضى فسد أي وقع الفساد في الحج بعد ان فرغت العمرة ثم قضا مفرداً فانه يميزه ايضاً في الحقيقة اجراً افراد عن افراد وعليه هديان هدى للتمتع به وهدى للفساد بغيره لقضاء (ص) لا قرآن عن افراد أو تمتع (ش) يعني لو أحرم مفرداً ففسده فارقاً فانه لا يميزه على المشهور لان حج القانون ناقص عن حج الفرد وكذلك لأحرم مقتضاه ففسده فارقاً فانه لا يميزه أيضاً لان القانون يأتي بفعله واخذ السج والعمره والتمتع يأتي لكل واحد منهما ما يعمل على حدته (ص) وعكسهما (ش) معناها انه أحرم فارقاً فاقسده ثم قضاء مفرداً أو مقترناً فانه لا يميز ثم وعليه مدان دم للقرآن ودم للتمتع ويقضى أيضاً بالافعال وعليه هديان هدى للقرآن الثاني وهدى للفساد (ص) ولم ينب قضاء تطوع عن واجب (ش) أي ونوب عن القضاء فانه لا يميزه وهو ظاهر ثمانية حج نأية ياتيه وفرضه فانه يميزه عن التذمر

وقضاء التطوع فانه يميزه عن القضاء ولا يميزه عن القرض فقول الشارح أي ونوب عن القضاء أي كما فادامه لغيره من القضاء ولا يميزه عن القرض وقبل لا يميزه عن هذا ولا عن هذا أو لا يميزه. واجب فقط فانه يميزه عن كون قضاء التطوع بانفسد فانه يميزه عن كون قضاء الواجب بالذبح اذا أتى به

الحج الواجب عليه بطريق الامالة مع قضاء النذر المتساهل انه يحزى عن الواجب امالة (قوله ووزر بتداعيا) ظاهرهما
وبانتهما ولا يلبس تداعيا تلذذا ونبى الحزمة (قوله لاشعرها) وأما ٤٢١ مسكة فتعقل على كراهته (قوله ووزر
الظاهر) مفاد النقل خلافة

وايه يجوز ان يقتوى في أمور ومن
(قوله أربعة الخ) الاوجه رفعه
وما بعده من الاعتدال على تقدير
مبتدا اعتداف أى وحسنة كذا
فهى معقولة بنى الفعل والقائل
ويجوز نصبها على الطرف لحزم
وجوها على البدلية من الحرم
وعليه يكون بدل بعض أو بدل
اشتبك بناء على ان وجود الغير
على طريق الاولوية (قوله
المعقطة) ضبطه ابن خليل بضم
الميم وفتح الطاء المشددة وفي خط
الطبري يفتح الميم واسكان الطاء
وفتح الطاء وسى بذلك لانهم
فعلوا منه اجارا لكسبة
زمن سيدنا ابراهيم عليه السلام
(قوله ثم قرئ الخ) هؤلاء
أظهر وامام بعدده سيدنا ابراهيم
بعد دوسه لانهم احدثوا خدودا
من عند أنفسهم ذكره شافعي عن
شعبة ابن ع (قوله وقيل
خسنة) والخلاف في أن أقل
الامال أربعة أو خمسة مبنى
على الخلاف في قدر الميل وفي
قدر الذراع هل ذراع الادمى
أو ذراع القرصرى والتسميم
خارج عن الحرم قطعا (قوله وأن
حلم من جهة عرفهم من البيت)
أى وفتح للبراءة ومن جهة
اليمين سبعة بتقديم السين الى

كما يأتي وعبر بقوله واجب دون فرض الذي يتبادر منه الحج الا لازم بالاصالة لتعجيل النذر
أيضا فان أقوى التضام النذر فلا يربو عن النذر كما انه لا يربو عن حجة الفرض
(ص) وكزه حلهما للمصلح والذلة اقتضت السلام ووزر بتداعيا لاشعرها (ص)
المصلح بفتح الميم الاولى وكسر النونية هو ما يصل نفسه على ظهور الابل او غيرها
وبالعكس خلافة السيف والمعنى انه يكره للرجل الحرم من محرم بفتح الميم او زوج
ان يحصل محرمه او امرأته الى الله جل كما انه يكره ان يرى ذراعيا ولا يقلب
أمة لشرا مما عتقت ان تجسه فيتلذذ بها فرما آل لنقص أجرة أو واجب هذا واغنى
ولاجل كراهة الحل المذكور انما أخذت السلام لرقى الناس على المصلح ولا كراهة في
دونه شعر امرأته الحرمه تلغته ولم يكره في منسكه الا الكراهة وقولنا من محرم
أو زوج يخرج للجنبى يحرم عليه ذلك وظاهره ولو محرم صهر أو رضاع وقوله
(والقنوى في أمور من) يحتمل الله معطوف على المنى والحسنى انه يجوز للمحرم ان
يقضى في أمور الناس من غير حنظهن وتقاسهن وما أشبههما ويحتمل انه معطوف
على المنسك كونه وهو الظاهر ولما انتهى الكلام على محرمات الأجرام خاصة شرع في
محرما مع الحرم على انهما مردان من قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وهو
العقد عند الفقهاء صحيح وأجرة لا احد هادون الاخر كما قال البخل من الاقوال طائفة
من المفسرين فقال (ص) وحرمه ويلزم من نحو المدينة أربعة أميال أو خمسة
للتعظيم ومن جهة العراق غلبة المعقطة ومن عرفة خمسة ومن جعدة عشرة لا آخر
الحديثة (ص) أنصغر فيه للأجرام الصلوات يأى فرد من الأفراد والباقي يلزم
لطرفية أى حرم بسبب الأجرام بحجة أو محرم أو حرم في الحرم فعرض برى الى آخر
ما أتى ولما كان الحرم حدودا وحددها سيدنا ابراهيم عليه السلام ثم قرئ بعد
قلمهم لها ثم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قرئ ثم عهد الملك بنى وان
وكان في بعضها الخلاف بين المؤلفات المعتبرة ذلك بالامال ومركزها البيت فذكر ان
حده من جهة المدينة المنورة فأربعة أميال وقيل خمسة وكل ينهى للتعميم المبني الآن
بما وجدنا من قولنا لا لاشعرها فلهذا في قدر أميالها وان اتفاقا على اذ القاء التعظيم وان
حده من جهة العراق فلهذا في قدر أميال وقيل سبعة للمعقطة أى على ثمة جبل يمكن
يسمى المنطق فهو اسم مكان وان حده من جهة عرفة فمن البيت تسعة أميال وان
حده من جهة جدة بضم الميم وتشديد المهملة موضع على ساحل البحر فرى مكة
بينهما حرم حلتان عشرة أميال لا آخر الحديثة محلهم بعضهم قطع الاشياح جمع عن
والحديسة بضم الحاء وفتح الدال مسكتين وتشديد الباء عدا كراهة الحدين وضبطها
الشافعي بالتخفيف وهي في الحرم بينهما وبين مكة حرم واحدة ونسبت جلة لانها حاضرة

موضع يسمى اضاة على وزن واذا طاه في منسكه (قوله لا آخر الحديثة) المراد آخرها من جهة الحل والاقال الحديثة من الحرم
(قوله بينها وبين مكة حرم حله) فيه نظر لان المصنف قال عشرة لا آخر الحديثة معلوم ان الحل لا يكون عشرة أميال انتهى
ليكن الشاهد والبيان مع من قال بينها وبين مكة حرم حله شيخنا صاحب الله

(قوله والحدة ماولى العير الخ) حمله ان الحدة فى الاصل ماولى الجرو لما كانت تلك القرية تسمى الى العير جعل عليها هذا العلم (قوله والنهر ماوى البر) أى كثر مصرفاته موال البر لان البر اعظم منه فلا ينسب الى العير بخلاف النهر لقائه أشف اليه وقيل ماوى البر (قوله واصل الحدة الطريق الممتد) بخلاف ما تقدم الآن يقال انهما فى الأصل السيل أى الطريق الممتد ثم نقلت الى ماوى العير ثم نقلت للقرية المأهولة (قوله ويقصف سيل الحلى دونه) أى لان الحرم أعلى من الحلى قررر شئنا الصغير وجسه الله (قوله تعرض برى) وانظر ٤٢٢ فانزل من انسى وحشى ومن يصير ويرى والاحتياط الحرمة فى

جميع ذلك فها هو على ما تقدم فى الزكاة (قوله على مافيه) أى من التفصيل أى لان الحلال اذا اصطاد فى الحلى ودخل به الحرم فان كان من أهل الاقاق وجب عليه ارماءه ولو اقامكم اخاصة تقطع حكم السفرة فانجه حرم عليه سوا مافيه وهو عكة او شجر به عن الحرم وان كان من اهل مكة يازه فجهه واكلمه ولو استرا من آفاق صاده فى الحلى وفى تمت ان من اقامكم طويلا كاهله والمراد بعد اسلاخه من الاسرام (تلييه) يعنى العير يوم وقت الاصابة لا وقت الرى فلو رى على سيد وهو حلال ثم اصرم قبل وصول الرى اليه وأصابته الرمية بعد اصرامه فقلعه جزاؤه فله ان يعرفه وأما الجزاء الذى يوجبه الحرم فمعرفة بكون الصيد بالحرم وقت الاصابة أو امره وراسهم بالحرم (قوله ومنه الضدع وترى الما) يوم الله لا يوجد منه ما يرى مع انه يوجبه منه ما يرى وهو ما قرأ البر وان كان يعيش فى المياه بخلاف البحرى فانه ما قرأ البر وان كان حرمه يعيش فى البر (قوله وليس منه الكلب الانسى) أى لا يجوز قتله بل يدب قتله وهو المشهور وايضا الكلام فى صيد الوحش (قوله لم يؤكل) أى وقته المرام على ان يجازى به مقتدر (قوله بلازم الماء) أى يعيش فى البر اما الطريق الذى يأتى الماء ولا يدخل فى البر كالغصن فلا يحرم التعرض له لانه يصير واما الطريق الذى يتولد من الماء فهو حرم (قوله كله) أى يشته وقوله لانه أى كقطع نباح (قوله جله مستأنفة) لان الماء مطوعة لتلازم صلف الانشاعلى التبر وهو جواب عن سؤاله مقدر كان فالتلازم لم يقتض كرم حرمه التعرض لحيوان البرى اذ لم يكن معه فاحكمه اذا كان مفعلة نال وليرسله الخ

يرى مع انه يوجبه منه ما يرى وهو ما قرأ البر وان كان يعيش فى المياه بخلاف البحرى فانه ما قرأ البر وان كان حرمه يعيش فى البر (قوله وليس منه الكلب الانسى) أى لا يجوز قتله بل يدب قتله وهو المشهور وايضا الكلام فى صيد الوحش (قوله لم يؤكل) أى وقته المرام على ان يجازى به مقتدر (قوله بلازم الماء) أى يعيش فى البر اما الطريق الذى يأتى الماء ولا يدخل فى البر كالغصن فلا يحرم التعرض له لانه يصير واما الطريق الذى يتولد من الماء فهو حرم (قوله كله) أى يشته وقوله لانه أى كقطع نباح (قوله جله مستأنفة) لان الماء مطوعة لتلازم صلف الانشاعلى التبر وهو جواب عن سؤاله مقدر كان فالتلازم لم يقتض كرم حرمه التعرض لحيوان البرى اذ لم يكن معه فاحكمه اذا كان مفعلة نال وليرسله الخ

(قوله فان قبله رد له) أي الحلال ان كان حاضر او قهره ووجد من يحفظه أي حلالا يحفظه وقوله وضمن قيمته له به الحلال حين الابداع ولو طرأ احواله بعد ما رقبته المودع بالفتح لانه ليس الصيد حيث لا يدركه واما ان كان به حين الابداع محرما فان المودع بالفتح يرسله ولو لم يحضر ولو زال ملكه عنه ولا يطلب رده له يرسله بخلاف ما اذا احرم بعد الابداع وحضر مع المودع بالفتح واقر من قبوله فقول الشارح وارسله بمحضته يحول على ما اذا كان به احرم بعد الابداع واما اذا كان حين الابداع محرما فيرسله أي يرد من القبول أم لا (قوله أي ورد الصيد الى من أو دعه لقبيل اسرامه) فان أي من قبوله حلالا وحرما أرسله المودع بالفتح ولم يضعه لآبائه من أخذ له واهله حيث اعتذر بحبره بها أو نحوهم على أخذهم الحاصل ان من عند صيد وديعة ثم احرم وهو معه بحيث لو كان ملكه لوجب عليه ارساله فانه يجب عليه رد له به ان وجد وجب عليه رد له به ارساله ان كان محرما وان لم يجد به فانه يودعه عند حلال يحفظه ان وجد والا انصبه ولا يرسله وان أي به من قبوله أو صيد بمحضته ولا ضمان عليه ولو كان به حلالا لانه ٤٢٤ أي قبوله لعل هذا حيث اعتذر بحبره على قبوله من الحاكم ومن يقوم مقامه

وحكم من قبل وديعة بعد ما احرم كذلك الذي غاب ولم يجد حلالا حافظا له وديعة عنه فانه يرسله ويضمن له به قيمته والحاصل ان المودع والمودع فان كان يكونان محرمين وتارة يكون المودع بالكسر محرما والمودع بالفتح حلالا وعكسه فان كان المودع بالفتح محرما وطرأ احواله بعد قبوله ففي هاتين الصورتين يجب رد له به وان لم يجد أو دعه عند حلال ان وجد وان لم يجد ففي الصورة الاولى يجب ارساله ولو دى الى صاحبه قيمته الصورة الثانية متى تمت بدهه فان أدى وانه ولا قيمة عليه لصاحبه وهذا كله ان كان صاحبه حلالا وقت الابداع واما لو كان صاحبه محرما

فان قبله رده الى به ان كان حاضر اذ غاب ووجد من يحفظه استمطه عليه وان لم يجد أرسله وضمن قيمته ولو أي به من أخذ وهو محرر أرسله بمحضته لا تعلق عليه بخلاف ما لو أرسله بغيره فانه يضعه لان الاحرام لا يزال الملك غائبا عن الصيد فله استند وغوى لان عرقه عن القسي (ص) ورد ان وجد مودعه والاتقي (ش) أي ورد الصيد الى من أو دعه لقبيل اسرامه ان وجد مودعه يرسله به ان كان محرما وان كان حلالا لا ياله حصة فان لم يجد به ولا وجد حلالا يحفظه ابقاءه فيه للضرورة ولا يرسله له قبله في وقت يجوز له وان أرسله فانه له أو مات في يده اذ حرم اعلان المحرم بضمن الصيد باليد فليس قوله ورد الخ مفرعا على ما قبله لتغير التصور لان ما قبله قبله وهو محرر ولما قدم منع استخدام ملكه ومروا بالكلام على ما يتعلق به ثم ذكر حكمه ثم انفق (ص) وفي نسخة اشتراؤه قولان (ش) يعني ان المحرم اذا اشترى مسددا من حلال فويل هذا العقد صحيح وهو قول ابن حبيب وهو فاسد كافي الموازي به قولان وعلى القول الاول يجب على المشتري ارساله ويقوم قيمته له به دون غنمه فاهل السند وقيل يقرب غنمه واستظهر وعلى القول بالصححة لو لم يرسله ورد له به فاعليه جزاؤه وعلى القول الآخر رد له به لانه يسع فاسد لم يفت فان لم يجد به فقياس ما مر انه اذا لم يجد حلالا يودعه عنده ان يرسله ويضمن له به قيمته كما قاله الشيخ كرم الدين وقولنا من حلال احترقا مما اذا كان البائع محرما فانه لا يصح على كلا القولين لان البائع قد باع ما لا يصح ملكه ولما ذكر حرمة التعرض للبهي عموما نرى منه افراد اورد به وازقلها الخبر فقال (ص) الا اذا كان والحية والعقرب مطلقا وغرابا وحداثة وفي صغيره ما خلا (ش) يعني ان هذه

فان قبله رده الى به ان كان حاضر اذ غاب ووجد من يحفظه استمطه عليه وان لم يجد أرسله وضمن قيمته ولو أي به من أخذ وهو محرر أرسله بمحضته لا تعلق عليه بخلاف ما لو أرسله بغيره فانه يضعه لان الاحرام لا يزال الملك غائبا عن الصيد فله استند وغوى لان عرقه عن القسي (ص) ورد ان وجد مودعه والاتقي (ش) أي ورد الصيد الى من أو دعه لقبيل اسرامه ان وجد مودعه يرسله به ان كان محرما وان كان حلالا لا ياله حصة فان لم يجد به ولا وجد حلالا يحفظه ابقاءه فيه للضرورة ولا يرسله له قبله في وقت يجوز له وان أرسله فانه له أو مات في يده اذ حرم اعلان المحرم بضمن الصيد باليد فليس قوله ورد الخ مفرعا على ما قبله لتغير التصور لان ما قبله قبله وهو محرر ولما قدم منع استخدام ملكه ومروا بالكلام على ما يتعلق به ثم ذكر حكمه ثم انفق (ص) وفي نسخة اشتراؤه قولان (ش) يعني ان المحرم اذا اشترى مسددا من حلال فويل هذا العقد صحيح وهو قول ابن حبيب وهو فاسد كافي الموازي به قولان وعلى القول الاول يجب على المشتري ارساله ويقوم قيمته له به دون غنمه فاهل السند وقيل يقرب غنمه واستظهر وعلى القول بالصححة لو لم يرسله ورد له به فاعليه جزاؤه وعلى القول الآخر رد له به لانه يسع فاسد لم يفت فان لم يجد به فقياس ما مر انه اذا لم يجد حلالا يودعه عنده ان يرسله ويضمن له به قيمته كما قاله الشيخ كرم الدين وقولنا من حلال احترقا مما اذا كان البائع محرما فانه لا يصح على كلا القولين لان البائع قد باع ما لا يصح ملكه ولما ذكر حرمة التعرض للبهي عموما نرى منه افراد اورد به وازقلها الخبر فقال (ص) الا اذا كان والحية والعقرب مطلقا وغرابا وحداثة وفي صغيره ما خلا (ش) يعني ان هذه

حين الابداع الخ ووجب على المزدع ارساله ولا ضمان عليه زوال ملكه انتهى (قوله اذا اشترى مسدا الامور من حلال) أي بعد الوقوع لانه تقدم انه يحرم استخدام ملك الصيد (قوله فاهل السند) ويلغى بها يقال يسع جميع بعض القيمة (قوله وقيل يقرب غنمه واستظهر) أي استظهره المطالب ووجهه ظاهر لان القيمة انما تلام في القاسد المتفق عليه كذا كتب بعض الشيوخ الا ان الاول قوي من جهة النقل وحل بعض الشراح يقتضي انه المول عليه ولو اشباعه بغيره وهما حلالان ثم احرما قبل مضى أحد الخبر فان اشترا المبتاع الاضطرار من الغن وأرسله والا فلا تعلق عليه ووجب على البائع ارساله وان كان الحلال البائع وتفق فان لم يفت فهو منه ويسرجه وان أعطى فهو من المشتري ويسرجه فان سبه قبل ايقاف البائع ضمن قيمته لانه في ملك البائع ولم يفت البيع كذا في شرح شب وانظر اذا كان الحلال لهما (قوله والحية) ويدخل فيها الانبي وهي حية رقبته رقبته العنق (قوله وحداثة) بكسر الحاء موقع الدال وبعده هاء من كسبة

نسيم ان الجواز كما هو السابق لان فعل الجثم نعمن القتل انما يكون خطأ ولا يمتنع ما كان خطأ لا يجوز ولا يحرم (قوله ولا مانع من عود الملع) أقول بل فيه مانع وذلك لان الوزغ القسبة للحرم انما فيه اطعام حقنة لاقيمة دليل قوله قال مالك واذا قتله محرماً طعم كسائر الهوام (قوله كدود) ظاهره وأصرحه انه تشبيه في الحقنة كما مرص ان القذى في الموازية بقصة بضاد مجمة وهي دون الحقنة وأوجب بأنه امتثال بيان كآفاده معشى تن (قوله وذو) هو القتل الصغير فقطع الغل عليه من عطف العام على الخاص (قوله ويحتمل أن يكون ٤٢٦) فاعلا بهل محذوف) فيه شيء لانه ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل

قال ولا يجوز في هذه المستثنيات كل عام الجراد بحيث لا يستطاع دفعه حيث اجتمع وتفظ الحر من قتله لما أصاب منه بعد هذا فهو رواه وفي واجتهدوا والحال أي والحال انه اجتمع في عدم اصاحته (ص) والافقيته (ش) راجع لمسئلة الجراد أي وان لم يتم الجراد أو مع ولم يجتمع في التفظ من قتله فعليه قيمته ان قتله وكذا حل الشارح وغيره ولا مانع من عود مسئلة الوزغ أيضاً أي وان كان قتل الوزغ حرماً فقيمة مالك وإذا قتله محرماً طعم كسائر الهوام وقوله فقيمة طعاما مما تقوله أهل المعرفة ابن رشد وظاهر الدقينة ان ذلك بغير حكومة وقال محمد بن حكيم (ص) وفي الواحدة حقنة (ش) أي وفي الجراد الواحدة حقنة من طعامه يد واحدة وتتمس الحقنة الى العشرة وما زاد على قيمته القيمة (ص) وان في قوم (ش) يعني وكذلك الحكم اذا انقلب على الجراد في يوم أو نسيان فقتله وقوله (كدود) وذو غل وذباب تشبيه في وجوب الحقنة من غير تفصيل بين الواحدة وغيرها (ص) والجزاء بقتله (ش) مبدأ أخر كما في ن يحصل بقتله والجله مستأنفة وهي جواب عن سؤال مبدأ فغيره فان تعرض له فثارة بقتله وتارة لا يقتله ويحتمل أن يكون فاعلا بهل محذوف أي ويجب الجزاء بقتله (ص) وان فتمصه وجعل ونسيان وتكرر (ش) المشهور ان الجزاء يلزم في قتل الصيد وان وقع ذلك لأجل محضة أي جماعة عامة وخاصة تبيع الميتة وتقدم الميتة عليه كما يأتي أو وقع لأجل جهل بحكم قتل الصيد أو وقع ذلك لأجل نسيان أو وقع ذلك لأجل تكرار ان الجزاء يتكرر عليه بشكر قتل الصيد وسواء نوى التكرار أم لا فقتله وتكرر داخل في حيز المبالغة لقولها ومن قتل صيداً فعليه بعددها كفارات (ص) كهمم من الحر (ش) التشبيه في لزوم الجزاء وصورة المسئلة ربحي بالسهم وهو في الحل صبيداً في الحل الآن السهم من بعض الحرم فقطعه وخرج الى الصيد في الحل فقتله فهو ميتة وقليه الجزاء ولا يؤكل عند ابن القاسم قريباً وبعد (ص) وكاب تعين طريقة (ش) يعني ان من أرسل كلباً من الحل على صبيد في الحل الآن الكلب ليس بطريق الا الحرم فدخل الكلب الحرم ثم خرج منه فقتل الصيد في الحل فهو ميتة وعليه جزاءه وجوبا لانه قد تشبهت في حرمة الحرم (ص) أو قصر في ربطه (ش) صورته الانسان محرماً أو في الحرم معه كلب أو جراح يصطابه فقصص في ربطه فاعتنته فقتل صيداً في الحرم أو في الحل فانه ميتة لا تؤكل وعليه من ربه تشبيه في ربطه فان لم يقصر في ربطه فلا

ثم ان تلك الجملته معطوفة على قوله وحرماً به وبالحرم تعرض ليري وكأنه جواب عن سؤال مقدرة ان تعرض للجزاء بقتله وبعبارة والجزاء بقتله جزء واحدة معطوفة على مثله من قوله وفي الواحدة حقنة (قوله وان فتمصه) في لئو يجوز الاصطاد للصيد وعليه الجزاء وحسنه فلا منافاة بين الجواز والجزاء كما انه لا منافاة بين الحرمة وفي الجزاء (قوله المشهور) اشارة للتلاف في ذلك فقد حكى القضي في اصطاده وقتله للضرر ثلاثة أو اقل قبل لا يجوز قتله وقيل يجوز وعليه الجزاء وقيل لا جزاء عليه وحكى في الجواهر عن ابن بشير انه حكى عن محمد بن عبد الحكم قال لا جزاء في غير العمد ولا فيما تكرر (قوله عند ابن القاسم) اشارة للتلاف في ذلك فكلام ابن القاسم مررتة ومثاله أنه يذهب ويصيد الملك فأنهب يقول يؤكل ولا جزاء عليه ويصيد الملك يوافق أنهب بشرط البعد والمراعاة لمعادن يكون بين الرمي وبين الحرم مسافة لا يقطعها السهم غالباً

فوافق من مقدوره انه قطعها ومن بطرف الحرم لقوة حصلت الرمي (قوله تعين طريقة) مفهومه لو كان للكلاب شيء طريق غير الحرم لم يكن عليه جزاء لعدم اتساع الشجرة الحرم وهو كذلك نفس عليه ابن الجالب (قوله صورته الانسان محرماً وفي الحرم الملع) الدليل على هذا الفتة فقتل في ربطه لان الذي يربطه مع ربط الكلب أو الباز أو الصيغ من يتبع من الصيد للاف قوله كهمم من الحرم وقوله وكاب تعين طريقة ربما بعدها من قوله أو أرسل بقره فانه حلال وانما له الجزاء لانها كالحطمة

(قوله ولو قتله خارجة قبل أن يدخله الحرم الخ) أي مع القرب حكذا ترى الشارح حكى الخلاف ولم يذكر عجم قوله على المشهور
والخالف يقول ما قرب من الحرم فله حكم الحرم وهو قول ابن عبد الحكم (قوله وهو لا يجوز بنفسه) راجع الجميع من قوله
فصاده الخ أي وأما لو كان يجوز بنفسه فلا يجوز على طارده ولو حصل له التلف ٤٧ بعد ذلك وأصيلان طرده لا أثر له (قوله)

من عطف الخاص على العام
المناسب أن يقول من عطف
العام على الخاص (قوله على
المشهور) أي عند ابن النسيم
خلافا لأشبه وعبد الملك (قوله
أراد الالكلي) أي من الحل على
صديق الحرم وفيه الجزاء أولا
يؤكل (قوله ولو قتر به لقتل)
فأهل التعرض من يجرم عليه
الصديق هو الحرم ومن في الحرم
ولو خلا (قوله ولم يتحقق) راجع
أقوله وطارده وما بعده من قوله
وروى عنه أنه وأقوله ولو قتر به
لقتل (قوله كالأشبه ورثه)
أي الذي لا يقدر معه على الطيران
والأجزاء وإذا انتف ريشه ثم
أسكه عنده حتى نبت وأطلقه
فلا يجوز أكله البدر (قوله ولو
ينقص) فكذلك أكل الكفارة في
أبواب الإنسان كذلك لا يجب
في أبواب الصيد (قوله لا شيء) أي
مطلق تردده وجوب الأجزاء
حينئذ فلو نبت على شيء لم يكره
وكذا ان تحقق بعد الأجزاء
موتة قبل الأجزاء لم يجب
التكرار (قوله لا يجب الأجزاء
تحقق موت الصيد) فيه نظر لما
صلت من قول المصنف وقتر به
لقتل وبوجهه ولم يتحقق سلامته
(قوله لأنه أخرج قبل الوجوب)
أي يجب نفس الأمر لا يجب

شيء عليه (ص) أو أرسل يقره فقتل خارجة (ش) يعني أنه إذا أرسل الكلب
أو البازي على صديق الحل قرب الحرم فأدخله الحرم فقتل الصيدية أو أخرجه منه وقته
خارجة فانه ميتة لا يؤكل وعليه جزاءه وأما لو أرسله من مكان بعيد من الحرم يحدث
يفلب على الظن أن الكلب يأخذ الصيد قبل وصوله إلى الحرم أو يرجع عنه فدخل به
الحرم وقته ميتة أو يخرج منه فقتل الصيد خارجة في الحل فانه لا جزاء عليه الباجي
ولا يؤكل في الوجهين يعني في القرب والبعد لأنه يجرم بجمرة الحرم ولو قتله خارجة قبل
أن يدخله الحرم فلا جزاء يؤكل على المشهور وظاهر قوله يقر به هو إقاع من الحرم طريقه
أم لا وهو ظاهر لأنه ما قرب الحرم جوزه دخوله إياه (ص) وطرده من حرم (ش) تقدم
أنه قال والجزاء يقتله ثم عطف هذا عليه والمعنى أن الإنسان إذا طرد الصديق من الحرم
وأخرجه إلى الحل فصاده صان في الحل أو طرده قبل أن يعود للحرم أو شك في هلاكه
وهو لا يجوز بنفسه فانه بمن الطارد أجزاء لأن هذا من التعريض لقتل فقتله عليه
من عطف الخاص على العام (ص) ورثه عنه أوله (ش) الضميران الجروان راجعان
للمرء أي ابنه من ربي من الحرم صديقا في الحل فقتله فعليه الجزاء ولا يؤكل على المشهور
نظرا لابتداء الرمية وكذلك لا يؤكل الصيد اتفاقا وعليه الجزاء فيما لو ربي شخص من
الحل صديقا في الحرم لأنه يصدق عليه أنه قتل صديقا في الحرم ولو أصابه في الحل فلا شيء
عليه سواء قرب من الحرم أو بعد على المشهور (هـ) (تجيبه) ومثل الرمي في أوله إرسال
الكلب ثم أنه يستحق بمقتضى من قوله كسم من الحرم عن قوله ورثه عنه لأن الرمي
في هذا كله حلال (ص) وقتر به للتلف وبوجهه ولم يتحقق سلامته ولو ينقص (ش)
عطف على بقائه أي وكذلك يجب الجزاء ثم ريشه للتلف كالأشبه ريشه ولم يتحقق
سلامته وكذلك لو جرحه ولم يتحقق سلامته فان تحققت سلامته فلا شيء عليه ولو ينقص
على المشهور وهو مذهب المدونة وقوله ولم الخ قيد فيها أي ولم يغلب على الظن حتى وإن
كلام القاضي انظر التوضيح وقوله ولو ينقص مبالغة في المفهوم والباء بمعنى مع أي ولو
تحققت سلامته فلا جزاء ولو كان مع نقص خلافا لقول محمد بإثمه ما بين القيتين كالأشبه
كانت قيمته سلبا ثلاثة أمهات أو عينا مدين فيأخذ منه وهو ما بين القيتين (ص)
وكران أخرج شئ ثم تحقق موته (ش) قد علمت أن الجزاء لا يجب إلا بعد تحقق موت
الصيد فإذا جرح الصيد وناب عنه ولم يعلل مات أم لا فأخرج جزاءه على شئ من موته
ثم تحقق أن مات بعد الأجزاء فانه بإثمه أن يخرج جزاءه فأبوا لو كانت الرمية انتفت
مقاتله لأنه أخرج قبل الوجوب ولم يشك متعاقبا فأخرج واللام بمعنى عن أو على للتبديل
وليس تبديلا لذكر خلافا لبعضهم وقوله تحقق موته أي حصول موته لا الأخبار بموته
لأن الاختيار بوجهه قد يكون بوجهه متقدما وقد يكون بوجهه متأخرا والمراد بالتحقق غلبة

الظاهر لما تقدم أنه يجب عند الشك أي أنه كشف القيب أنه أخرج قبل الوجوب (قوله تحقق موته) أي حصول موته بعد
الأجزاء ولا بد من هذا التقدير واللام تقع ههنا (قوله قد يكون بوجهه متقدما) أي مع أنه إذا تحقق موته قبل الأجزاء

لا يكرر (قوله الأول) تكون ضربه غيره ٤٢٨ هي التي عاقته) أي بأن يكون ضربه أو لعاقته عن كونه يعوق نفسه

ثم ضربه الإنسان بعد ذلك ضربه
فإنها فكل واحد منهما عليه
جزاؤه مثابة المشرتك (قوله الثاني)
ثمنه (الخ) هذا إشارة إلى الحل
آخر غير ما أشبهه أو لا بقوله
فأصاب صيداً غيره مما يصرم
عليه وهذا الذي أشاره أو لا
هو الموافق للنقل قال في ما من
أرسل كلبه على ذئب في الحرم
فأخذ صيداً فقتله الجزاء وقال
أنه لا جزاء فيه (قوله فانه
يأمره جزاؤه على المشهور)
ومثاله لا جزاء عليه وهو قول
سحنون وقال أن شيبان كان
موضعا يتوقف فيه على الصيد
وداه أو افلح في عليه (قوله
غلام) ومثله الولد الصغير فانه
والد عب (قوله أمه بائنة)
أي بالقول كما هو ظاهر قوله أم
وكذا الإشارة بجائز فيه القتل
وان كان ما أشبهه لا يفتن غيره
منه القتل (قوله فظن القتل)
ومفهوم ظن القتل أنه لو شك
في القتل لكان الجزاء على الصيد
وحده كما يشهد به النجاشي (قوله
فعلهم من آخر) أي على الصيد
(قوله أمه السيد القتل) أي
أو الاصطيد (قوله تشديد الواو)
أي ويصكون المعنى في حالة
الصيد (قوله وبسبب ولو اتفق)
يؤخذ منه ما لو فتح شخص
نابه وكان مستنداً عليه برصص
فأنكسرت أنه يضطرب لأن
القتل خارج الاتفاق على قول

الظن كما قاله (ص) ككل من المشركين (ش) تشبيهه في قوله وكرر يعني ان
الجماعة من المحرمين إذا اجتمعوا على قتل صيد ولو كانوا في الحرم أو كانوا في الحرم ولو
لم يكونوا محرمين فانه يلزم كل واحد منهم جزاء كامل فقوله من المشركين بالثبته وهو
بيان لاقول ما يتحقق به الاثر المذكور وأيا لمع وأل الجبس وهو يصدق بالاثبات فأكثر في شرح
الاجزاء ما فيه ولو عمداً جماعة على قتله فقتله واحد منهم فجزاؤه على من قتله فقط
كما هو ظاهر كلامهم وظاهر كلام المؤلف انه لا ينظر بان فعله أقوى في حصول الموت ويدل
له قوله أو أمسك كلبه فقتله محرم والافعله وأما لو تجزئت ضربه وعلم أو ظن ان موته عن
ضربه معين فالظاهر ان عليه الجزاء وحده لانه اخص بقتله لأن تكون ضربه غيره هي
التي عاقته عن القصاص ولو اشتد حل ومحرم ليس بالحرم فعلى الحرم جزاءه فقط (ص)
وبارسل السبع (ش) يعني ان الحرم أو من بالحرم إذا أرسل كلبه أو بارز على سبع ويقوم
بما يجوز للصرم قتله محرم فأصاب صيداً غيره مما يصرم عليه فانه يلزم جزاؤه ولو قال
لكسبح لكان أحسن أي في ظنه من أنه غيره من بقري وحش أو طيسه مثلاً وليس المراد
انه أرسل على سبع فقتله كما هو ظاهر لانه يمنع منه قوله فمما سبق وعادى سبع فمما سبق
قريته على المراد (ص) أو نصب شركته (ش) الضمير في يرجع لسبع والشرك بالضمير
حياته الصائد المعنى ان الحرم اذا نصب شركته للصيد فقتله فوقع فيه صيد فانه يلزم
جزاؤه على المشهور (ص) و يقتل غلاماً أمراً بائنة فظن القتل (ش) يعني ان الحرم
إذا كان معه صيداً أمراً الغلام أن رسه فظن الغلام انه أمره بقتله فقتله الغلام فعلى
سيد جزاؤه ولا شيء على الغلام لأن يكون محرماً فعليه جزاء آخر لو شفعه خطا الغلام
وبأن السيد المحرم يقتل غلاماً محرماً أمراً السيد القتل فقتل طائعا أو مكرها جزاء ان عنه
وعن الغلام وواحد ان كان الحرم أحدهما (ص) وهل ان نسب السيد فيه أو لا
تأويلان (ش) يعني هل وجوب الجزاء على السيد مشروط بأن يكون نسب السيد فيه أو لا
أي بأن يكون هو الذي اصطاده ثم أمر السيد بائنة أو بأن يائنه فمما سبق صيد وعلى
هذا القول نسب فيه بأن يكون السيد هو الذي اصطاده فغيره من سيده فلا شيء على السيد
والجزاء على السيد إذا لم يفعل السيد الاخر إذا نهى عما لا يحل فهو هو تأويل ابن الكاتب
أو الجزاء لازم للسيد مطلقاً أي سواء نسب في اصطيد أم لا وهو تأويل ابن جرير
تأويلان فقوله المؤلف أو لا شيء راجع لقوله ان نسب السيد أي أو لا يشترط نسب
السيد فيه وجوز ان غازی تشديد الواو فيه نصاً على الظرف في أي حالة الاصطيد وعلمه
فقد حذف التأويل الثاني والمذهب هو التأويل بالاطلاق (ص) وبسبب ولو اتفق
كثرة تحت (ش) المشهور وهو قول ابن القاسم في المدة ان الجزاء يلزم المحرم
بالنسب الاتفاق ومعناه ان الحرم لم يقصد قتل الصيد وجهه وانما اتفق ان الصيداء
ففرغ منه فخطب فانه يلزمه جزاؤه لانه ففرغ من ورتبه وكذلك يلزمه الجزاء اذا
ركزه فخطب فيه صيد فقوله وبسبب عطف على قوله يقتل أي والجزاء بسبب الخ يعني
لا فرق بين المباشر والنسب وقوله وبسبب أي ان كان مقصوداً كما انما نصبه شركاً

ابن عرفة بخلاف ما لو أطلق ناراً في محل خارج فقتل دابة أو فلا ضمان على المطلق لان الفعل لم يقارن بالنسب فوقع

(قوله ومنه) قال في كـ فوجد عندى مائه وغرم الأقل أى الأقل من القوة طعما ومن المثل بأن يقوم المثل كالمثل في التلبس وتطاول الألف من مائة وان لم يكن الصيد مثل فقتله الصيد (قوله ويقرم الحلال فقتله) أى قيمته طعما أى إذا كانت أقل مما تقدم فريسا والمخالص انهما إذا كانا حلالين في الحرم أو كان أحدهما محرما والآخر حلالا بالحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كمثل كسوة العتق فان كان أحدهما حلالا والحرم والآخر ليس كذلك فالجزاء على الحرم أو من في الحرم ولا شيء على الآخر وان كان كل منهما غير محرر ٤٣٠ وليس بالحرم فلا شيء عليه (قوله وأعان على صيده بأشارة) هذا إذا كان

المعان والماء وغلاما فعين أو الأسير فان الجزاء على الأسير والمعين والأكل على المعان والماء وما تقدم عند قوله ودلالة المحرم ان الأمانة لأوجب جزاء على المعين وكذا الأسير حيث لم يكن غلامه (قوله) ويذبح في حال إصراره أى أذبحه شخص لأجل ان يشبهه الحرم (قوله) إيمانا الخ أى ما ماله فهو ميتة ولو ذبح بعد إحلاله وهذا واضح ان أذبحه هو أو أذن في ذبحه كان الأذن في حال الإصرار أو بعده وأما أذبحه غيره فغيره فلا يكون ميتة عليه ولا ذبح غيره هذا وجه كون ما صاده محرم وذبحه بعد إصراره ميتة انه لما وجب عليه إصراره ولم يرسله وزال ملكه عنه كان بمنزلة ما ذبحه حال إصراره ويحتمل فيه بأن هذا يجري فيما أذبحه غيره بغير أنه قال قياس انه لا يكون ميتة وان وجب عليه إصراره جزاءه ولو لم يكن قد تقرر ان المعقول لا يراد بالمعقول فإذا علت ذلك فنقول قول المصنف وما صاده محرم أى مات بصدفه بصدفه أو بغير ذلك ولم يمت بصدفه ولكن ذبحه بعد ذلك أو أذن في ذبحه ولو بعد الإحلال (قوله) ويرشع هذا أى الرمة الثاني تقول لا ترشع لأن جعله في البيض الذم ما لم يكن بمجردها البيض بمنزلة الجنين أو لا حتمال أن يكون فيه جنين فان قلت يرجع اسم الإشارة للامرئ قلت لا معنى للترشع (قوله حكا) لأجابه (قوله ومن هنا) أى من كونهم جعلوا البيض حكم الميتة (قوله) أى ذهو بمنزلة المذو أى ذهو حيث جعلوا حكم الميتة بمنزلة المذو وما نرى بعد الموت (قوله صيد من أجله) أى مات الصيغ من أجله أى بان صاده حلال

القاتل له غير محرم في الحل فجزأه على الحرم الفنى أمسكه كمثل ما يخلو الصيد عن الجزاء ولا شيء على القاتل لكن ان صام الحرم فلا شيء على الحلال وان أظلم أو أخرج المثل رجوع على الحلال لأقل من قيمة الصيد طعما ومنه وفيه على ما مر وعن الطعام ان اشتراه كما قاله من في شرحه (ص) ولقتل شريك (ش) يعنى ان الحرم إذا أمسك الصيد لأجل أن يقتله فقتله محرم آخر فعلى كل واحد منهما جزاء كمثل نظرا إلى التلبس والمباشرة وأما ان قتله حلال فاما ان يقتله في الحل أو بالحرم فانه قتله في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كمثل وان قتله في الحل فجزأه على الحرم الذى أمسكه ويقرم الحلال له قيمته (ص) وما صاده محرم أو صيده ميتة (ش) يعنى ان الحرم إذا صاده صيدا بما يصرم عليه صيده أى مات بصدفه أو بصدفه أو بغيره وان لم يصده أو أمر بصدفه أو أوعان على صيده بأشارة أو مناولة لوسط أو نحوه فانه يكون ميتة وعليه جزاءه وكذا إذا صاده حلالا في الحرم يكون ميتة لكل أحد وكذا إذا صاده حلالا أو حرام لأجل محرم معين أو غير معين بأمره أو بغير أمره لبيع أو له أو يذبح في حال إصراره ولو لم يأكل منه الحرم فيكون ميتة على كل أحد عند الجمهور وقولنا ويذبح في حال إصراره احترازا عما إذا ذبح بعد وفاته بكماله ولا جزاء عليه ان فعل (ص) كبشته (ش) أى ان بعض الطرغ غير الأوز والدجاج إذا كسر محرم أو شواه أو شوى ميتة لا يأكله حرام ولا حلال لأنهم جعلوا البيض هنا بمنزلة الجنين لأنه لما كان فشا عن منزله أو لاحتمال أن يكون فيه جنين ويرشع هذا ما يأتي من ان من أفسد وكرط فيه فرائضه ويضع عليه في هذا البيض الذم وبعبارة أخرى جعلوا البيض حكم الميتة حكما لا لثقل الذم كالمثل لثقل على الحرم ومن هنا كان القدر بمسألة ذهو بمنزلة المذو وما خرج بعد الموت فحيث استند خلاف الذهب حيث قال ما منع الحرم من البيض فبين وأما منع غيره فمقتله نظرا لان البيض لا يقتل كذا حتى يكون بقتل الحرم ميتة ولا يرد فعل الحرم فمقتله في حكم التصريح على فعل الجوى وهو إذا شوى البيض أو كسر ولا يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فانه يقتل حتى إذا كثر وشوى الحرم ليس من أهلها انتهى (ص) وفيه الجزاء اعلموا كل (ش) الصغير وفيه الجزاء يرجع للمصيد أو لما شوى لأجل الحرم لما صاده الحرم والمعنى ان الحرم اذا علم ان هذا الصيد صيد من أجله

او بعد الإحلال (قوله) ويرشع هذا أى الرمة الثاني تقول لا ترشع لأن جعله في البيض الذم ما لم يكن بمجردها البيض بمنزلة الجنين أو لا حتمال أن يكون فيه جنين فان قلت يرجع اسم الإشارة للامرئ قلت لا معنى للترشع (قوله حكا) لأجابه (قوله ومن هنا) أى من كونهم جعلوا البيض حكم الميتة (قوله) أى ذهو بمنزلة المذو أى ذهو حيث جعلوا حكم الميتة بمنزلة المذو وما نرى بعد الموت (قوله صيد من أجله) أى مات الصيغ من أجله أى بان صاده حلال

(قوله وأجر من حر) بالجر معطوف على الضمير أي وأصديع من أجل يحرم آخر (قوله إذا) كل من تعلم بصدقه (أي مات بصدقه) (قوله وأصديه) أي وكان عالما (قوله إذا) كل من ثابا (أي لا حاجة لذلك فيما إذا مات بصدقه فلا حاجة إذا مات بصدقه عليه) (قوله ما صدق عليه) كان أول مرة أو ثانيا مرة (قوله ما صدق من أجل الحرم) أي مصادره حلال لأجل الحرم والحاصل كما قال شيخنا بعد إقناع الجزاء صدق بقيد من أن يكون إلا كل محرما فإن يعلم أنه صدق بالحرم وأما مصادره إلا كل فلا تنقيد بحرم بل الحلال كذلك وتصدق في هذا الجزاء موقوفهم لا يحدد الجزاء بعد لا يحدد على مصادره ولا على كل من يحرم آخر منه لأن مصادره حلال حرم فإنه في هذه الحالة تعدد الجزاء على كل من أكل عالما انتهى أي إذا أكلوا في زمن واحد وأما إذا لم يكن الجزاء ما كل الأول فإنه لا يلزمه الجزاء على الأكل ثانيا (قوله أن مصادره محرم) أي مات بصدقه (قوله وهو ظاهر قوله لا في أكلها) أي قول إذا علم أنه يدخل تحت قوله لا في أكلها صور ٤٣١ وهي ما إذا صاده حلال لأجل الحرم أي

مات بصدقه الحلال المذكور وأكل منه محرم كان هو المصد من أجله أم لا ولكن عالما أو كان عالما أو كل منه ثانيا فإن صورتان وأما إذا مات بصدقه محرم ولم يجرأؤه فلا جزاء ثانيا على أكله كان هو المصد والمحرم آخر فهو صور أربع تدخل تحت قول المصنف لا في أكلها وقول الشارح وأكل منه محرم آخر أقول وكذلك أكل منه نفس الصائغ ثلاثي عليه في ذلك الأكل لزوم الجزاء في الأصط (قوله) وجزءه يدخل (خل) قال القائل متعلق بجزءه فأي بجزءه أكل كل مصيد حل حل من حل (قوله وإن خصم) أجتز عليه في الله بالصين ومن وجهين

أوصد من أجل محرم آخر وأكل منه فإنه يلزمه جزاءه ففاعل علم وأكل هو الذي صدق من أجله وأجر من حر والضحية قوله (لا في أكلها) يرجع للميتة والمعنى أن الحرم إذا أكل من لحم مصادره أو صدقه خارج جزاءه فإنه لا يلزمه جزاءه ثانيا إذا أكل منه ثانيا لأنه لا ميتة ولا يلزمه شيء إلا كل الميتة على المشهور ويعبره أخرى قوله وفيه الجزاء الخ في مصيد المحرم فقط يعني أن ماصيد من أجل الحرم لا يأكل منه محرم ولا حلال لكن على ألا كل منه الجزاء إذا كان محرما أو أنه صدق ولم يجرأؤه كان الحرم الأكل هو الذي صدقه أو غيره وعلى هذا التقدير على راجع للحرم إلا كل مطلقا وإنما وجب الجزاء عليه من حيث أكله عالما من حيث كونه ميتة ومقتضى كلام المصنف أن مصادره محرم وأكل منه محرم آخر مع ما أنه صاده محرم أنه لا يجرأؤه على الأكل وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وهو ظاهر قول المؤلف أيضا لا في أكلها إذا ذكر المواقف ما صدقه (ص) ويجازيه مصيد لخل (ش) يعني أن الحرم يجوز أن يأكل من لحم مصيد بصدقه حلال في الخل لأنه لا يجرأؤه ولا كل البساق اتفاقا والضمير في قوله (وإن يصير) يصير يجوزعه لأنه لا يجرأؤه ولا كل المصادره ولا يجرأؤه بل من ذكر وهو ميتة في جزاء كل الحرم من لحم المصيد المذكور أي وإن كان الصائد والمصيد من أجله يصير بهدا كاله وهذا إذا ثبت كانه قبل الإحرام والأقرب وميتة لا يصلح أكله لا خذله صدق عليه أن الذي صدقه محرم (ص) وبه يجرأؤه ما صدق به (ش) أي ويجوز لخل المقيم بالحرم إذا خرج للبل وأبى بصدقه أنه يذبحه في الحرم ويأكله كاله لكل أحد

الأول اقتضاها التوسعة في الزمن وعند انقاس الزمن بين الإحرام والأكل لا خلاف في قبول الزمان بين الصدق والإحرام وكلام المصنف يقتضي أنه من محل الخلاف وليس كذلك والفرد لم يصدق في الإتيان بالنسبة له ولم يأتيه الصدق طالما لم يجرأؤه ولا كل خلف الاعتراض وإن لم يرتفع والثاني لا يقتضيه عدم استقبال وأجاب هذا الشارح عن هذا الثاني بأن أن داخله على كان المذبذبة أي وإن كان الصائد (قوله) أي ويجوز لخل المقيم بالحرم) يدخل فيه من كان من أهل مكة والأشخاص القائمة بها بعد طواف الأضحية ورمي بجر العترة ولا إعمال شيخنا بعد الله قول المصنف وحل بطواف الأضحية ما بين من صدق ونسبوا وطيب ظاهره جزاء لا يصبوا سواء قام عكة الحجامة فتقطع حكم الشفاء فلا تنهى (قوله) رأى بصدقه) أي سواء كان ذلك المصيد صاده حلال أو صاده محرم فإن قلت مصادره الحرم لا يملكه يجب عليه إرساله فحاصره وتصوره لما كان الحرم منه فإنه لا يصح بيعه ولا هبته قلت قد تصور في هذا الجملة لا على وجه المعاوضة ولا على وجه العطية بل لرسله مثلا لذهبوه فإذا أخذ من الحرم من هو من أهل مكة من ربه بغير أنه وبه قد أعلم أن ما لا يدرى من ماصد الحرم فموتة على كل أحد إذا مخرجات بصدقه الحرم وما إذا ذبح كذلك (قوله) بل ولو كان قد نهدى

الحرم وهو من في الحرم فاخته الخل وفيه في الحرم وأما ما صنف بالحرم فلا يجوز ذبحه لساكن الحرم ولو كان الصائد حلالا
 (قوله وأما غير السيل) أراد أن الأفاعي داخل في الحرم يستدمع من الخيل فلا يجوز ذبحه ولو أقام حكمة اطاعة تقطع
 يحكم السحر ويجب عليه ارساله بمجرد دخوله الحرم كان محررا أو حلالا (قوله فان أكله) أي فان ذبحه وأكله (قوله ويعاقبنا
 يعلم غافق حل الشارح) أي وذلك أن الشارح جعل قول المصنف ذبحه يحرم ما صنف جعل شاملا إذا كان الصائد حراما
 أو حلالا وليس كذلك بل يقصر على الحلال هذا معناه والله الموفق (قوله وليس الأوز) بكسر الهمزة وفتح الواو وقد سب
 الرأى والوزن في الأوز وهو اسم ٤٣٣ جنس الواحد قاروة وقد يجمعونه بالواو والنون فقالوا أوزون لك (قوله جمع

دجاجة) هذا مذهب الفراء
 ومذهب سيبويه أنه اسم جنس
 (قوله مثلث الأول) كذا قال في
 لك والدجاج جمع دجاجة لذلك
 والآخر مثلث الأول انتهى فيل
 قوله مثلث الأول راجع لجمع
 والقصد أو خاص بالقصر دق
 القاموس الدجاجة معروف
 لذلك والآخرون يثبتون بغير ذلك
 ذكر في لك ماله والدجاج
 الثوري يفتح الدال وكسر الهاء
 والفتح أفصح والواحد دجاجة
 تقع في النحس والآخر قاله
 الجوهري واشتقاقه من الحج
 وهو المنى الرديع بفتح ذاك
 لا قبلها وأدبارها (قوله وأما
 الحمام الخ) قال أنجب لبايس
 أن يأكل ما ذبحوا منه لأنفسهم
 وهو يحرم انتهى أي ما ذبحوا من
 الحمام قال سندوه يختلف في دجاج
 الحيش فقال الشافعي في دجاج
 الحيشة الجزاء لأنها وحشية وعن

وأما غير السيل فلا يذبحه فيه ويجب عليه ارساله فان أكله بعد سحر وجه من الحرم وده
 كان محررا أو حلالا أما الحرم فهو واضح وأما الحلال فلا يذبحه إلا الحلال الحرم صان من صيد
 الحرم وما عاقروا يعلم ما في حل الشارح من النظر (ص) وليس الأوز والدجاج يصيد
 بخلاف الحمام (ش) يعني أنه يجوز للحرم أن يبيع الأوز والدجاج وبأكله أن أصله
 لا يبيع والدجاج جمع دجاجة للذكر والآخر مثلث الأول ويجوز أن يبيع الأوز والدجاج وبأكله أن أصله
 الأوز والدجاج وكذلك يجوز للحرم أن يبيع النعم والبقر والابل لا البقر الوحشي
 لأنها مسيدة وأما الحمام جمع حمامة للذكر والآخر فإنه صيد فلا يؤكل ولا يشبه وحشيا
 أو دوسيا فيخلف الفراء أم لا لأنه من أصل ما يطير قاله المصنف في كتاب محدودي كتاب المدونة
 وكره المالك أن يبيع الحرم الحمام الوحشي وغيره الوحشي والحمامة الرومية التي لا تطير
 وإنما تفتل الفراء لأنها من أصل ما يطير قال في توضيحه هذه الكراهية يحتمل أن تكون
 على بابها فإن فعل فلا جزاء وهو قول مالك في الواضحة ويحتمل المنع فيجب الجزاء وهو
 قوله في كتاب محدودي انتهى الكلام على ما يتعلق بالصندوقان منه وبينه وبين التاب مشاركة
 لحرمته بالحرم على الحلال والحرم شرع في ذلك فقال (ص) وحرمه قطع ما يثبت
 بنسبه إلا الأذن والسني (ش) الضمير الجبر وربا لما عاهد على الجبر وبني الجبرم بالحرم
 المتقدم ذكره على كل أحد أن يقطع ما جفسه أن يثبت نسبه من غير علاج كالأقل
 البري وشجر الطراف أو غيلان ولو استبقت نظر الجفسه كما يأتي في عهده سواء
 أخضره وبانسه إلا الأذن والسني لشدة الحاجة إليه في الأدوية والأذن بالذال
 المحجمة تمت معرفه كالحلقا طبيب الرعي واحد آخره وجمع الأذن إذا نثر كافا في
 والسني بالقصر الذي يسد أو يده ويطلق على البرق وأما بالذال فاختاره قاله ت وفي
 القاموس السني ضوء البرق ونبت مسهل للصقار أو السوداء والبغى ويسد (ص) كما
 يستتبع (ش) أي كعدم حرمة قطع ما شأنه أن يستنبت من نخس وبقل وحشلة

أحد الجزاء مومته في المذهب أن ينظر فإن كانت مما يطير كانت تحكم حمام الموت انتهى والحاصل أنها ويطبخ
 أن كانت مما يطير ففي صيد (قوله وحشلة أو رومية) حصر الحمام في اثنين وحشني ورومي وقوله بعد الوحشي وغير الوحشي
 والحمامة الرومية فيصيد عدم الانحصار في الوحشي والرومي لحما من الذي في سوتنا على الأقل يكون من أفراد الرومي وجوز
 القاموس قوله ويحتمل المنع فيجب الجزاء أي وهو المعتقد (قوله وحرمه قطع ما يثبت) ولولا احتشاش البهائم والسني أحد الملقحات
 لما ورد في الحديث استناده وهو الأذن بكسر الهمزة وكسر الخاء فاقصا المصنف على السني لشدة الحاجة إليه والألف الملقحات
 بالأذن ستة السني والوش أي قطع ورق الشجر الخمين وزان مقود والعصا السنو الوقطع الشجر للناوة السكتي موضع
 وقطعه لا صلاح الحواط والبايتن وقولنا قطع الورق بالخمين وهو العصا المعوجة من الطرف وهو بكسر الميم وسكون
 الحاء وفتح الجيم والجمع الجابن إن يشبهه على الضمن ويتركه ليع الورق وأما خط العصا على الشجر ليع ورقه فهو حرام

(قوله لان الكفارة) اي والجزاء كفارة فلا يقاس الجزاء في حصد المدينة على الجزاء في حصد مكة (قوله بين الحرار الاربع) فية
 شئ ايجازاً حران والجزا عن ذلك انما كان لكل حرمة طرفان اعتبر كل طرف حرمة وقوله المحيط به أي تقديراً لانهما
 ليستا محيطين به لانهما في حوب واحد ومحيطتان فالحق بقوله بين الحرار أي بين وسط البلد والحرار من كل جانب (قوله
 فيكون نصف برية) قضية التفرع ان يكون ربيع برية من كل جانب (قوله والجزاء) مبتدأ ومثله خبر وقوله يحكم اما الحكم
 المبتدأ او من الخبر ويصح ان يكون الجزاء مبتدأ وخبر يحكم لان الجزاء ٤٣٣ اسم أي الجزاء والمكانة مثله وعلى
 الاعراب الثاني يكون مثل يلا

و يطبخ ويحرق ذلك سواء استثبت أو ثبت بنفسه ولذلك قال (وان لم يطبخ) فيجوز قطعه
 نظراً الى الجنس (ص) ولا جزاء (ش) أي لا جزاء في قطع جميع ما ذكرناه لا يجوز قطعه
 لانه قدر زاد على الصبر يحتاج الى دليل بل يستفراقه (ص) كصيد المدينة (ش)
 التشبيه في حرم قطع شجر حرمة وعدم الجزاء فيه والمعنى ان المدينة شرفها الله تعالى
 بحرم الصيد في حرمة ولا جزاء فيه ولا يؤكل شيئاً من ذلك لا يجوز قطع شجر حرمة المدينة
 وما ثبت فيه بنفسه كأي حرمة وما استثنى هناك يستثنى هنا وهل عدم حرمة الصيد
 بالمدينة لأن الكفارة لا يقاس عليها أو لأن حرمة المدينة عندنا أشد كاليمين القموس
 قولان (ص) بين الحرار (ش) بين هنا تحديد حرمة المدينة بالنسبة للصيد والنسبة
 لقطع الشجر وبين هنا مختلف فهو بالنسبة للصيد ما بين الحرار والأربع المحيط به واجمع
 لحرمة أرضه ذات حجارة سود فحرمة كلها أو حرمة بالتأويل والمدينة حرام في حرم الصيد
 وبالنسبة لقطع الشجر برية من كل جانب كما أشار إليه بقوله (وشجر هاريد أي برية) من
 طرف المدينة وهي خارجة عن حرم الشجر قطع الشجر الذي بها غير عام يعتبر طرف
 البيوت التي كانت في زمنه عليه السلام وسورها لأن طرفها في زمنه عليه السلام
 وما كان خارجاً عنه من البيوت يحرم قطع ما يثبت به وبما أن أخرى في عبارة الخزانة
 قلن لان البرية في البرية يعني فيكون نصف برية من كل جهة لان البرية اذا تقاطعا
 تقاطعا صاحباً نصفها هكذا يحسبون نصف برية من كل جهة ففي بعض مع على
 حدة قوله تعالى ادخلوا في أم أي مع أم أي برية امصاحباً البرية حتى تستوفى جميع جهاتها
 (ص) والجزاء يحكم عدلين فقهين بذلك (ش) يعني ان جزاء الصيد ليس كالقديس وقوله الهدى
 بل لا يذنبه من حكم الحكمين كما قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم واشتراط العدالة
 يستلزم الحرية والبلوغ ومعرفة ما يحكم به ولا بد من لفظ الحكم والامر بالجزاء ولا يكتفي
 القنوى ولا يحتاج الى انذار الامام ولا شرط ان يكونا عاقلين جميعاً أبواب الفقه لان
 كل من ولي أمر اشرط في حقه ان يكون عالماً بذلك الباب فقط ولا يكتفي بالاشارة لان هذا
 حكم والحكم انشاء فلا يذنب من القنط (ص) مثله من التيم أو اطعام بقية الصيد يوم
 التلف يجعله (ش) قد عادت ان جزاء الصيد على التيمير فان شاء الانسان أخرج مثله من التيم
 وان شاء أخرج طعاماً بعد لقيمة الصيد يوم بقاءه من جل عيش مكان التلف لا يوم التقدي

و يطبخ ويحرق ذلك سواء استثبت أو ثبت بنفسه ولذلك قال (وان لم يطبخ) فيجوز قطعه
 نظراً الى الجنس (ص) ولا جزاء (ش) أي لا جزاء في قطع جميع ما ذكرناه لا يجوز قطعه
 لانه قدر زاد على الصبر يحتاج الى دليل بل يستفراقه (ص) كصيد المدينة (ش)
 التشبيه في حرم قطع شجر حرمة وعدم الجزاء فيه والمعنى ان المدينة شرفها الله تعالى
 بحرم الصيد في حرمة ولا جزاء فيه ولا يؤكل شيئاً من ذلك لا يجوز قطع شجر حرمة المدينة
 وما ثبت فيه بنفسه كأي حرمة وما استثنى هناك يستثنى هنا وهل عدم حرمة الصيد
 بالمدينة لأن الكفارة لا يقاس عليها أو لأن حرمة المدينة عندنا أشد كاليمين القموس
 قولان (ص) بين الحرار (ش) بين هنا تحديد حرمة المدينة بالنسبة للصيد والنسبة
 لقطع الشجر وبين هنا مختلف فهو بالنسبة للصيد ما بين الحرار والأربع المحيط به واجمع
 لحرمة أرضه ذات حجارة سود فحرمة كلها أو حرمة بالتأويل والمدينة حرام في حرم الصيد
 وبالنسبة لقطع الشجر برية من كل جانب كما أشار إليه بقوله (وشجر هاريد أي برية) من
 طرف المدينة وهي خارجة عن حرم الشجر قطع الشجر الذي بها غير عام يعتبر طرف
 البيوت التي كانت في زمنه عليه السلام وسورها لأن طرفها في زمنه عليه السلام
 وما كان خارجاً عنه من البيوت يحرم قطع ما يثبت به وبما أن أخرى في عبارة الخزانة
 قلن لان البرية في البرية يعني فيكون نصف برية من كل جهة لان البرية اذا تقاطعا
 تقاطعا صاحباً نصفها هكذا يحسبون نصف برية من كل جهة ففي بعض مع على
 حدة قوله تعالى ادخلوا في أم أي مع أم أي برية امصاحباً البرية حتى تستوفى جميع جهاتها
 (ص) والجزاء يحكم عدلين فقهين بذلك (ش) يعني ان جزاء الصيد ليس كالقديس وقوله الهدى
 بل لا يذنبه من حكم الحكمين كما قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم واشتراط العدالة
 يستلزم الحرية والبلوغ ومعرفة ما يحكم به ولا بد من لفظ الحكم والامر بالجزاء ولا يكتفي
 القنوى ولا يحتاج الى انذار الامام ولا شرط ان يكونا عاقلين جميعاً أبواب الفقه لان
 كل من ولي أمر اشرط في حقه ان يكون عالماً بذلك الباب فقط ولا يكتفي بالاشارة لان هذا
 حكم والحكم انشاء فلا يذنب من القنط (ص) مثله من التيم أو اطعام بقية الصيد يوم
 التلف يجعله (ش) قد عادت ان جزاء الصيد على التيمير فان شاء الانسان أخرج مثله من التيم
 وان شاء أخرج طعاماً بعد لقيمة الصيد يوم بقاءه من جل عيش مكان التلف لا يوم التقدي

• شئ في الافراد كلها (قوله اطعام بقية الصيد) متهووه لو دفعه فته ذراهم أو غير ذلك يجوز ويرجع ان كان
 باقياً ولو قوم الصيد تقدر واشترى طعاماً الا انما على المشهور ويجعل ذلك ان أخرج الجزاء بعد ما اختص بالحرم أو صاماً لمخت
 شاء أو طعاماً لخص بمثل التيم على ظاهر الكتاب والمصداق ان الصوم اذا نظر اليه أولاً لا بد من الحكم وأما لو تقرن
 الحكم بالطعام أم وأدان يصوم فلا يحتاج إلى حكم هذا هو الصواب (قوله أخرج طعاماً بعد لقيمة) ظاهر العبارة ان قيمة الصيد قيمة
 والطعام يكون تقديره وليس ذلك من ادل الحواشي ان ذات الصيد يتبرع بالطعام (قوله لا يوم التقدي أي لان التقدير أي

الموت قد تأخر عن يوم الضرب الذي هو يوم التعبدى (قول والمراد باليوم واحد الا تمام) أى قائم امم جمع لا واحده من لفظه
 (قوله متعلق بقوله طعام) أى من طبقه ثلاثى انه متعلق بمحذوف والتقدير كانت يوم التلف (قوله بقية السيد) ولو كان
 غير ما كولى كتنزيرو ينظر لفته على تقدير جواز سمعها والحاصل ان المطلوب ان يقوم السيد من أول الامر بالطعام ولو
 قوم بالاداءهم لم يشترى به طعاماً أبداً (قوله من التقويم) أراد انزه هو ما يقوم به والا فذات التقويم يلدنا (قوله بغير عمل
 التلف) عبارة بغيره أولى ونحوه ولا يجوز التقويم او الاطعام بغيره أى بغير العمل الذى ذكرناه انه يقوم أو يطعم فمع إمكان
 الشامل لحمل التلف وأقر به وانظر آجرة ٤٤٤ نقله ان استباح لأجره من (قوله وهل له نزاع الزائد بالقرعة) لا تافق

ولا يوم القضاء ولا الاكثر منه ما وان شامصا من كل مد يوم ما الضعيف مثله يعود على السيد
 أى مثل السيد ومقاربه في القدر والصورة فان لم يوجد فيه ما القدر كاف والمراد باليوم
 واحد الا تمام ذكر ويؤثر الا بل والبقر والغنم والضعيف قوله بجعله لا تلف وهو متعلق
 بقوله اطعام وبقية السيد أى يعتبر كل من الاطعام والتقويم بحله أى يحصل التلف
 فبقال كم يساوى هذا القليل مثلاً من طعام غالب عيش هذا الحبل فقال كذا فافترسه
 (ص) والافترقه (ش) أى وان لم تكن قيمة فعل التلف أو لم يجز به مساكين
 فيقوم أو يطعم فرب عمل التلف من الاما كن فان لم يكن حكم عليه حتى يرجع لادله
 فاراد الاطعام حكم اثنين ممن يجوز تحكيمهما وصفهما السيد ذكرهما من
 الطعام موضع السيد فان تعدد عليهما تقويه بالطعام قومه بالاداءهم ويجب بالطعام
 الى موضع السيد كما يجب بالهذى الى مكة وقوله (لا يجزى بغيره) أى ولا يجزى شئ من
 التقويم والاطعام بغيره عمل التلف مع الامكانه كما في شرح ص (ص) ولزائده
 من مسكين (ش) قد دعيت انه يدفع لكل مسكين مدا فقط فان دفعه أكثر من ذلك
 فان الزائد على المد لا يعتد به ككفاة العين فاذا وجب مئالا خمسة أمداد فأعطى مئالا
 لاربعة اشخاص فقره فلا بد من اطعام شخص آخر وهل له نزاع الزائد بالقرعة ان بين
 كافي كفاة العين أم لا وكلا لا يجزى الزائد لا يجزى الناقص الآن يكمل وهل يقيد بما
 اذاب على أحد التأويلين أم لا (ص) وهل الآن يساوى سعره قتا أو يلا (ش)
 هذا خاص بمسئله الاطعام بغير العمل الذى يقوم فيه ويخرج فيه ولا يجزى فيه وفى
 التقويم كالتى قبله كما يفيد كلامهم والمعنى الآن يساوى سعر الاطعام يلد الانخراج
 سعره يلد التلف وقربه فى اجزائه تأويلان ومقتلنا من انهما لا يجزى ان التقويم
 واضح اتبع تساوى القيمة فى الخلق لا يصح القول بعدم الاجزاء (ص) أو لكل مد
 صوم يوم يكمل لكسره (ش) يعنى انه اذا أراد ان يصوم في جزاء السيد فانه يوم من كل

هذا قرعة ثم ثاقى القرعة فيما
 اذا كان اعطى العشرة الامداد
 لعشرين مسكينا وأمرناه بان
 يكمل عشرة فان القرعة تمكن
 في هذه (قوله وهل الآن يساوى
 سعره تأويلان) فنفذتا أو يلا
 وهي ظاهره ونفسه قتا أو يلا
 فالنفا زائده اعلم انه قال في
 المدونة ولا يجزى الانخراج بغير
 عمل التلف وقال ابن الموارثان
 أصاب السيد بصير فخرج
 الطعام بالمدينة جزاء لان سعرها
 أعلى وعكسه لا يجزى الا ان يتفق
 سعرهما واختلف الشيوخ
 هل كلامه متعلق المدونة أى لانه
 حتى تقرر المسا كنه كان اصابة
 السيد وهو الظاهر ووافقوه
 فتمسكها انتهى وكان الاولى
 للمصنف ان يقدم هذا عقب
 قوله ولا يجزى بغيره ثلاثين يوم
 رجوعه لقوله وذا نقول وهل
 مطلقا أو الا ان يساوى سعره

تأويلان واسأل ابداً المستله انه اذا كان السيد يقوم بعشرة أمداد أو أراد ان يخرج الامداد بغيره عمل
 التلف فان كانت قيمة الامداد فى عمل الانخراج مساوية لقيمتها فى عمل التلف فان تكون القيمة فى الخلق عشرة قدر اهم أى أو
 يكون قيمتها فى عمل الانخراج أكثر وأى الفرض انه أخرج العشرة الامداد فان الصوت وان عمل التعلق وأما اذا كانت
 قيمة العشرة الامداد فى عمل الانخراج أقل والفرض انه يريد ان يخرج العشرة الامداد فهذا اتفاق لا يجزى هذا هو الصواب
 خلافا لما فى شرح عب و شب تعامج (قوله لا ذم تساوى القيمة) وحديثه قالوا لا المصنف أبداً التقويم بغيره انساوى
 سعره والا فلا كالطعام الا ان يساوى سعره قتا أو يلا لكان أظهر وكان به عدم هذا عقب قوله ولا يجزى بغيره ثلاثين يوم
 تجزوه لقوله زائد فيقول وهل مطلقا أو الا ان يساوى سعره قتا أو يلا (قوله ولكل مد صوم يوم) أو قال أو صوم يوم لكل
 مد لكل أحسن ادخل كلامه على ما وافق هذا يجعل صوم يوم عطا فى مثله وقوله لكل الخ مقدم من تأخير متعلق بالسيد

فيه تكلف وفيه تقديم معقول المصدر لكن أجازوه بعضهم إذا كان جارا أو مجرورا (قوله فالتعامة) يفتح النون ثم كروا وت
 والتعامة اسم جنس مثل حمامة وحمام لك والفاء في قوله فالتعامة للسببية مسبب عن قوله مثل من النعم ولولا ان التعامة
 قديمة والقبيل جزاء مبدئية ذات ستامين لقربه من خلقها كان أحسن للثلاث وهم أنه يخبر في النعمة وما بعدهما بين أخراج البنية
 التي هي مثلها وأخراج المائل الماسنذكره وبين الطعام بقية الصيد أو بعد فصيا ما مع ان النقل لا يتعين ذكرها هنا في ثالث
 الاشياء ولا يجوز فيها الاطعام (قوله هو هذا يتدفع الخ) لا يخفى ان الاعتراض باق ولا الاعتراض قوله أو انظر تفصيل ما يقيد
 النقل والذي يقيد النقل انه اذا لم يوجد كما ذكره المصنف في القبيل يخرج قيمته طعاما فان لم يقيد فصوره عدله وكذا يقال
 مثل ثالث في النعمة ولا تنظر في قيمة القبيل اغلاظ عليه واذا لم يوجد البقرة في حمار ٤٥٠ الوحش وبقره فقيمة الطعام فان
 صدم فصوره عدله وكذا يقال في

مدمج الذي عليه السلام يوما فلو كان في الامداد كسره فانه يصوم يوما كاملا فاذا قبل
 ما قيمه هذا القطي فاذا قبل خمسة امداد من الخنطة ونصف مائة فانه يصوم ستة ايام
 (ص) فالتعامة بدنة والقبيل ذات ستامين (ش) يعني ان الحرم ولو كان في غير الحرم
 أو كان في الحرم ولو كان غير حرم اذا قل تعامة أو قبلا فانه يلزمه لكل واحد من حملية
 من الابل الان بدنة القبيل تكون خراسنة ذات ستامين لقرب القبيل من خلقها فان لم
 توجد فقيمة طعاما وهو في التوضيح وفي الخيرة فقيمة أو قوله فالتعامة بدنة مبتدأ
 وخبر بعد حذف المضاف وأقامة المضاف اليه مقامه أي جزاء التعامة بدنة وقوله
 القبيل الخ مبتدأ وخبر بعد حذف المضاف وأقامة المضاف اليه مقامه وحذف اللذان
 أي جزاء القبيل بدنة كاتمة ذات ستامين وهذا يتدفع الاعتراض بان الاولى اسقاط
 امداد من اماله الباء اول فظة ذات لان أحدهما كاف أي والقبيل بدنة ذات ستامين
 أو والقبيل بدنة بستامين وفي كلام المؤلف اجمال انظر تفصيل ما يقيد النقل في الشرح
 الكبير (ص) وحمار الوحش وبقره بقرة (ش) يعني ان الحرم أو من الحرم اذا
 قتل حمارا وحش أو بقره وحش فانه يلزم في كل منهما بقرة (ص) والضبع والثعلب
 شاة (ش) يعني ان الحرم أو من الحرم اذا قتل ضبعا أو ثعلبا فانه يلزمه في كل
 واحد منهما شاة لكن اتفاقا في الاول وعلى المشهور وفي الثاني والشا من الضمير ذكر
 ويؤثر وظاهر قوله والضبع والثعلب شاة ولو تخيفتمهما بحيث لا يخبر بهما الا
 بقتلهما وحيث يشك هذا على قوله كطير خيف لا يقتله وحيث بان الضرع فتمهما
 لا يصير كسره من الطير وقد يحصل منهما بسع ودقته ولا يحصل بذلك الضرع من
 الطير (ص) كقيام مكة والحرم وعلمه بالاحكام (ش) يعني ان من قتل شيئا من

صدم فصوره عدله وكذا يقال في
 قوله والضبع الخ وتام في بقرة
 للوحشة لصدق البقرة على الذكر
 والاشق وقوله القيمة طعاما أي
 حين الاتلاف ليس ذلك متجسسا
 في القرب والارنب وشحو عمل من
 القواب التي لا مثل لها يجوز
 ضحية بل يخبر في القيمة طعاما
 أو عدل الطعام صماما ويجوز
 ان يعوض ما يدي فالتضير بين
 ثلاثة امور أو ما في الطير في حمار
 الحرم وما يلحق به فستعين فيه
 القيمة طعاما فان لم يقدر عليها أو
 لم يقيد فانه عدلها أو صماما هذا
 التفصيل هو الصواب هذا كله
 فيلزم رد فيه شيء وان لم رد فيه
 شيء قبل التضير الذي أشار به
 المصنف بقوله من النعم ورد ذلك
 محتمل في بقوله حاصل المذهب
 ان ما له من الصدم مثل فالتضير
 فيه بين المثل والأطعام والصيام

وما لا مثل له لمصره فقيمة طعاما أو عدله صماما على التضير فنقل المؤلف فالتعامة بدنة بيان للمثل التضير فيه وفي الاطعام
 أو الصيام ثم القبيل لا مثل له فلذا استعملوا فيه وقوله وللضبع والضبع بيان للمثل فتمثل كالتضير وغيره فانه عدل القيمة طعاما اي أو عدله
 صماما كما قاله من وهو الصواب قال في الجواهر والواجب في الصدم مثل من النعم أو مقاربه في الخنطة أو الصورة أو طعام مثل
 قيمة الصدم أو صماما بعدل الطعام وهو على التضير فان لم يكن له مثل كالتضير وغيره فانه عدل القيمة طعاما أو عدل ذلك صماما
 ان ان قال والواجب في المثل في التعامة بدنة ثم ذكر المؤلف في الثالث التي ذكرها المؤلف وقال الباس في المثل والذي ذهب اليه مالك
 ان كل ما صغر عن أن يكون له تضير من النعم يدي فليس فيه الا الصيام وسدقة وقال أيضا ولا يجب في سائر الاحكام غير
 حمار مكة أو الحرم غير الاطعام والصيام (قوله كقيام مكة) ولو حذف مكة لكان أولى بمرامه من الاختصار (قوله بلاحكم)
 كالاكتفاء من قوله والجزء يحكم عدلين وقرئ منه وبين التعلية ونحوها لما كان بين الجزاء والابل دون عظيم في القدر
 لم يتطرق الى التفاوت بين افراد الاصل وليس فاقه جودا بين النعمة والبدنة فلذا طلب المحكم فيها وبان التفاوت بين افراد

الجماع يسهل لجعل كاله عدم بخلاف النعمة ونحوها (قوله صام عشرة أيام) أي ولا يعلم خلافا لاصبح (قوله لا ماؤدبها الخ) أي فقط أي فالمراد صابغها أو قدبها لا (أى) (قوله يعني أن الصغير فيما وجب من مثل الخ) أي أن الصغير كالكبير فيما وجب من مثل أي الصغير الذي لم يأتل عاصم ضحية كالكبير أي الذي يجزى ضحية أي يجب أن يجزى ضحية أقل ما يصح ضحية وقوله وان المريض كالسليم أي المريض الذي لا يصح أن يكون ضحية كالسليم أي فإنه لا بد أن يكون جزاءه مصحبا يجزى ضحية (قوله وان الجليل في منقاره كالشبيخ) ٤٣٦ المراد أنه يقطع النظر عن بجائه وقوله وان الأخ كالأخ أي يقطع

النظر عن أوثقه وقوله وان المجلع الخ المراد أنه يقطع النظر عن فعله وقوله فيقطع النظر عن ذكره أي وعن فعله وجبائه وقباحتها وقوله ولا يقوم الخ المراد أنه يقوم فاطمين النظر عن ذكره وأوثقه (قوله والافتقار والاتى كالأخ) أي لو كانت الاتى تقوم على أنه ذكرا لقال والاتى كالأخ مقتصرا تلك العبارة أن قوله والجليل معناه أن الجليل يقوم على أنه قبيح مع أن المراد يقطع النظر عن جالسه (قوله يقوم على أنه قبيح) لا يفتى أن هذا ليس بمراد بل المراد يقوم معقولا والنظر عن بجائه وقباحتها (قوله والفراحة) قال في الصباح فرأى الهابة وغره يفر من باب قريب وفي لغم من باب قتل وهو النشاط والنفقة (قوله وطلق الله بالطعام كبيرا محصيا) أي إذا كان صغيرا لم يصل لدرجة البراءة ضحية يقوم على أنه كبير يجزى ضحية فإذا كان النعلب صغيرا لم يكمل سنة يخرج شاة كبيرة أي كلفت سنة دخلت في الثانية لأن لا بد من قتل كل سنتين يخرج شاة كلفت سنتين فكل أربع سنين يكون الواجب شاة كذلك يرجع الاجتهاد لما ذكرناه وقوله والجبال لا يعتبر فيها للإسبل (قوله بان بريان في هذه النعمة بدنة معينة

أضناه المرض بحيث لا يجزى ضحية يجب إخراج شاة ملاحية بحيث يجزى ضحية (قوله كالسمن والصغر) أو أي أن الاجتهاد يكون في السمن وضده أي الضاد الذي معه الأجراس الذي لا يرأسه خارج عن الموضوع (قوله والصغر) فيه أنه قد تقدم أن الصغير كالكبير فكيف يكون الاجتهاد والجواب أن الصغير ولو لا التشكك في النعلب الذي لم يكمل سنة يكون جزاءه شاة كلفت سنة ودخلت في الثانية لأن لا بد من قتل كل سنتين يخرج شاة كلفت سنتين فكل أربع سنين يكون الواجب شاة كذلك يرجع الاجتهاد لما ذكرناه وقوله والجبال لا يعتبر فيها للإسبل (قوله بان بريان في هذه النعمة بدنة معينة

عبد العزيز لا أقول قد نسي نه عرانه زد وقال سالت في غير موضع إذا قضى فاش يختلف فيه معنى ولم يرد في البروع بحرفة
 انتهى لـ ورد بحسبى تب عما صاهدان المعقد النقص لانه يشترط ان الجزء الايدان يبلغ من الاضحية انتهى (قوله وفي الجنين)
 أى ان في كل جنين عشرية أمه ولو تعددت كالتوأمين بضرة أو ضربات في فور واحد (قوله والبض) ولو اتف اثنين معا
 فاكثر في فوراً في بضرة ولو وصل لعشرة وهو قول أبي عمران لو كسر عشر بضرة في كل بضرة واجمع أو شاة عن جملان
 الهسد لا يتبعض من قتل من العرايح ما يبلغ قدر شاة فلا يجمع فيها (قوله ان استعمل) والظاهر ان مثل الاستعمال سائر
 لما يتحقق به الحياة ككترة الرضع فيما رضع وتظاهر قوله والبض ان فيه العشر من غير حكمه كان بضر حرام مرم أو غيره
 وذكروا سند انه لا يمين حكمه عدلين ٤٣٨ قال لأنه من باب الصيد انتهى وأما الفرق بينه وبين أصله الذي هو حرام

الحرم ان الأصل في الجزاء
 الحسكو مقول وروى في القرآن
 وانما نكر منه حرام الحرم لقضاء
 عمن فيه الشاة وفي ما عداه
 ومنه البض على حكم الأصل
 (قوله وما السدر) وكذا فيها
 يظهر ما اختلط صفاته بياضه
 أو وجد في صفاته قطعت لمعده
 تقاطق فرخ في جميع ذلك ورد
 بما قاله شب في مسئلة الاختلاط
 (قوله أي عشر فيتم من الطعام)
 فسر الآية بالقبة الخ وهذا ظاهر
 فما إذا كانت الآية القبيصة من
 الطعام كما أشار إليه المنصف بقوله
 والصل وضرب وارثه وبيع
 وجميع الطير الفقة طعاماً وأما
 مثل حرام مكة كان الآية شاة
 فقال فيه عشر فيتم من الطعام
 طعاماً وكذا يقال في النعاسة
 والبدنة ولو وقع التقوم بالدرهم
 ثم اشتري بها طعاماً لم يقطع
 ذلك (قوله أو عده من الصيام)

وفي الجنين والبض عشرية الأم ولو فطر أو ديتان استعمل (ش) تقدم انه قال النعامة
 بدنة وعطف هذا عليه والمعنى ان الحرم أو من في الحرم إذا ضرب بطن طيبة فالتب بيننا
 ميتاً لا كره فيه أو فطر ثم مات قبل ان يستعمل صار شاة أو واجب فيه عشر فيتم أمه
 وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وكذلك في بض الحيوان الوضئ مطلقاً كما كان
 أو غيره كان فيه نزع أم لا ولو فرخ منه الفرج لم يضر كذا أو فطر كذا وما قبل ان يستعمل
 صار شاة عشر من أمه والمراد بالبض غير المذروء أو المذقة لانه لا شيء فيه إذا كسره وقوله وفي
 الجنين أى والواجب في كل فرد فرد من افراد الجنين عشرية الأم أى عشر فيتم من
 الطعام أو عده من الصيام بسبب ضرب بجرم أو سطل في الحرم أمه فقلقة ميتة أو فطر
 انه مات قبل الاقامة راحة وقطوعها فلا شيء فيه وفي كل فرد فرد من افراد البض إذا
 كسر هامن ذكر من ظاهر كان فيه فرخ ونزع ميتة كسره أو لا عشرية أمه وقوله وفي
 الجنين الخ يشترط أن يراها وهي حية وهو ميتة الجنين الأدمية فلو ألقته ميتة أو ميتة
 ثلاثين عليه فيه وانما وجب في البض العشر كان فيه فرخ أم لا لا احتلال ان يفرخ وفي جنين
 حرام مكه وبضه عشر فيتم الشاة أو عدل ذلك صياها لكن بحكومة ورد بقوله ولو فطر كذا
 قول أشهب ان الواجب في الفطر كذا أمه ولو لم يستعمل صار شاة يجب ديتان استعمل
 الجنين والفرخ صار شاة (ص) وغر الفدية والصدقة بحدى (ش) تقدم ان فدية
 الاذى على الضير عند قوته وهي ثلث شاة الخ وتقدم ان جزاء الصيد على الضير ميتة
 قال منله من التمس الخاضع تفصيل يشاه في الشرح الكبير وغيرهما هو الهدى وذكرنا
 انه على الترتيب حدى ثم صياها ان لم يضر على الهدى ولا مذل للاطعام في ذلك والهدى
 ما وجب لنقص في جوع أو غيره كدم القرآن والقوات والتمعة وتعدية الميتات وأترك الجمار
 وأترك الميت ليلالى معنى وما أشبه ذلك وأل في الفدية للهدى كما قاله تب أى لان الفقهاء

أى إذا جازع من الاطعام أى فإذا تعدد الاطعام في صيام مكة صام وما من الجنين والبض وان تعدد
 في غير من الطير صام وما أيضاً وجب في امه مداً أو كذا إلى عشرة فإن وجب فيها كثر من عشرة إلى عشرين صام يومين
 وان وجب فيها أحد وعشر إلى ثلاثين صام في جنينها أو بضها ثلاثة أيام وهكذا أو ما ان وجب فيها دون مذكورة وجب
 صوم يومين ولو جوب تكميل الكسب فيصيب في جنينها أو بضها مثل ذلك فهو في هذين مساواة في الصوم عند تعدد ما يجب
 فيه اشد وان تعدد في غير هذين سواء كان على جنينها أمه بين الاطعام وصوم أو بينهما وبين مثله فانه يصوم أيضاً وان تعدد
 في الجنين في أمه المثل كالنعامة فالظاهر انه يجرى فيه ما جرى في أمه على ما تقدم (قوله من طائر) أى كان البض من أى طائر
 (قوله بشرط ان يراها وهي حية) لمصلحة ان الصور أربع وهي اما أن يستعمل أو ولو في كل طائر يغسل عنها حية وأما ان
 استعمل وما تأذنتان ان استعمل ومات أحداهما فدية البت فقط كذا إذا لم يستعمل وماتت هي فان لم تمت هي ففيه العشر

(قوله ابل فيقر) أي فمأان قمر ولوزاد فمأان لكان أولى لتقديره على المزمع المصنف مرتين (قوله ولو لمحق العلماء بذلك) في العبارة اجفاف والمناسبات يقول كما قال غيره وهذا وان جاز في القمع الآن العلماء قاموا عليه كل نقص حصل في الحج (قوله وصام بالهمز) وجوبا ولا اثم عليه ان اخر الصوم اليه العذر وأما ان اخره لغير عذبه فبأنهم الاجرة كذا قال الشراح ولكن المقتضى جواز التأخير وان كان تقديرها افضل وقد وقع تردد في صومها ايام من هل هو قضاء أو أداو جمع ما من قال بالاداء يحمل على من قاله الحج ويحمل من قال التضاء على من قرن أو اتبعه ٤٣٩ أو تعدى المقات حللا او نحو ذلك

وان صام بعضها قبل يوم التصر كلها في ايام التشريق فان اخرها من ايام التشريق صام حتى شاء وصلها بالاسبعة ايام (قوله ينقص) ينقص بضم النون لا بفتحها فيكون كلامه شاملا للحج والعمره فيكون قوله من احرامه سائلا ليدعيه الم الثلاثة ايام في الحج والعمره ويكون قوله ينقص بفتح السين سائلا لغاية التخصيص بين الحج والعمره أي ان كان النقص في حج صام ايام منى وان كان في عمره صوم الثلاثة عنها والفرق بينهما ان الحج واجب والعمره سنة فاعفاه أقوى ثم يقول اما الحج فظاهر واما العمره فبان يكون قد احرمت أولا بعمره وحصل فيما نقص ثم احرمت بعده اوان بقران (قوله ان تقدم على الوقوف) لا يفي عنه قوله بفتح لان النقص المتقدم على الوقوف قد يكون في عمره أيضا كما كان متعاضدا وقارنا (قوله ومعه هوان تاخر النقص) وسكت عما وجب في يوم الوقوف ولكن حكمه حكم

قد يطلقون القدم على الثلاثة أي على فدية الاذى وجزاء الصيد والهدى وقوله هدى خففه وهو من خبر يهدى المحذوف والوجه معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان الحكم أي وغير القعدة والصيد هدى وهو من بابي واجب تقيمه (ص) وتذب ابل فيقر ثم صوم ثلاثة من احرامه (ش) قد علمت ان الهدى على الترتيب فاذا وجب فالأفضل فيه ان يكون من الابل لان النبي عليه السلام كان يكفدها بالابل ويحبي بكبش ثم البقر ثم الغنم لان الأفضل في باب الهدايا كثرة النعم عكس باب الضحايا وانما سكت المؤلف عن ذكر الغنم لعمد بالتخصيص بالهدى في الثلاثة بل يتعين حذفها فلا ينبغي فيها القصد الاضطره بها فان يجر عن الهدى ولم يجد من يسلفه فانه يصوم ثلاثة ايام في الحج أي من حين احرامه الى يوم التصرف سبب عدم تفرقه وسبعة ايام اذا رجع من منى وأطلق العلماء بذلك كل نقص وجب فيه هدى وهذا اذا تقدم النقص على وقوفه بعرفة كدم القمع والقران والساد والقران وتعدى المقات فان اخر الصيام الى يوم التصرف فانه يوم ايام التشريق وهي الايام الثلاثة التي بعد يوم التصرف وان نسي عن صامها في غيره هذا والى هذا أشار بقوله (وصام ايام منى ينقص) بفتح ان تقدم على الوقوف) ومعه هوان تاخر النقص عن الوقوف بعرفة كقولنا دقة أو روى أو سلق أو ميت منى أو وطى قبل الافاضة لا يطلب بصوم ذلك وهو كذلك في المدونة انه يصوم حتى شاء (ص) وسبعة ايام رجع من منى (ش) سبعة شجور وعطف على ثلاثة أي على العاجر عن الهدى صيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة ايام رجع من منى وبه فسر ما لك في المدونة قوله تعالى اذا رجعت وهو المشهور وتسر في الموازية بالرجوع الى الاله الا ان يقبحه وكذا اختاره القضي ابن عبد السلام والمشهور أظهر لان المذكور في الآية الحج لا اله الا الله فالرجوع اذا من الحج لامن السفر فواجب قول الشارح وسبعة تن في قوله وسبعة الحج ولو اقام عكة الحج ولو لم يقم عكة لانه اذا اقام عكة فهو محل اتفاق وانما الخلاف اذ لم يقم عكة والمراد بالرجوع من منى القراغ من الرى الشمل أهل منى أو من اقامهم (ص) ولم يقر ان قدمت على وقوفه (ش) يعني ان السبعة الايام اذا صامها قبل الوقوف بعرفة لم يجز له صامها قبل الوقت المقدولها شرعا ولا يجزى أيضا ان قدمت على رجوعه من منى هل يجزى منها ثلاثة ايام أو لاقية كلام للتونسي وابن يونس

ما وجب بعده (قوله وسبعة ايام رجع) أي وان لم يصلها بالرجوع ويستحب تأخيرها الى الرجوع للاهل ليجزى من الخلاف في معنى قوله تعالى اذا رجعت لما في جميع عليه فاذا رجع لاله استحب له التجهيل (قوله هل يجزى منها ثلاثة ايام) قال مالالتونسي الثلاثة حتى صام السبعة فان وجدها فاحب الى أن يهدي والاصام وقوله فيه كلام للتونسي أي لانه قال أي للتونسي فسر كلامه بالسبعة لا يجزى منها شيء وهو المعقد وقوله ابن يونس يقول يمكن منها ثلاثة كذا يقه من الشيخ سالم وأما الصوم العشر فتقبل بجموعه فانه يجزى منها ثلاثة كما يفهم من كلام التوضيح والفرق بينهما وبين السبعة على المقدان الثلاثة جزء العشر فتقبل فيهما أو تسعة السبعة فلا تندرج فيها

(قوله كموم اسير قبله) أي قبل الشروع فيه أي أو بعدة وقبل كمال يومه فلا يجزئه الصوم بل يرجع للهدى لأنه صار واجبا ولا يجوز له أن ينظر بقية يومه (قوله لئلا) اللام بمعنى مع متعلق بوجد أي أو وجد مسقط لمع مال أو مال متعلق بمقتضى وقوله يلبس ما مضى لئلا أي مال كائن يلبس أو متعلق بمحذوف أي ويصير لياخذ ميله (قوله ولا تأكل من الرجوع) أي لم يلبس البياض الرجوع فلا ينافي أنه لو رجع لصح وإذا قال ابن رشد لو وجد الهدى بعد صوم الثلاثة لم يجب عليه إلا أن يشاء اه وأعلم أن اتصال الثلاثة بعضها ببعض وأصل السبعة بعضها ببعض ٤٤٠ وأصل السبعة بالثلاثة مستحب (قوله ولو وقوفه بالمواقف) هذا

فيما يخص أو يذبح عنى وأما ما يخص أو يذبح عنى فالحكم ويتكفى أن يجمع بين الحل والحرم ويتكفى وقوفه في أي وضع من الحل وفي أي وقت (قوله كالمزلة) رده بعض الشراح بل المزلة ليست من المواقف وإنما هي ميتة وشارحنا تسع بهرام وث (قوله وأما وقوفه بهرا) من الليل فواجب (ففيه) نظير بل مستحب كما أفاده المحققون (قوله والتصرع) ويشترط كونه نهارا ولو عري بالذ كاللحان أشمل (قوله أن كان في حج) أي مع حج (قوله كهر) أي فهو كهر أو حلة كونه كائنا كهر وهو زيادة بيان وذلك لأن المراد بالنائب النائب الشرعي ولا يكون نائبا مباشرا إلا إذا وقف بهرا من ليلة النحر ويجوز أن يراد به مطلق نائب ويكون المراد بقوله كهر أن يقف بهرا من ليلة النحر فيصاح له واعتز بقوله أو نائبا عن وقوف النصار لا هم ليسوا نائبين عنه الآن يستتره منهم ويأذن لهم في الوقوف بعنه (قوله أي والتصرع مندوب) ذكرتم أن التصرع مع استيفاء الشروط واجب أو هو الرأى كذا ذكره محسنه ونسبتم وإذا اجتمعت هذه الشروط لم يجز التصرع إلا لم يجز بعض الحكم من الجواز إذا وقع اجترأ على المشهور وهو مذهب المدققين وما ذكرتم عدم الجواز صرح به بعض في الكمال وغيره كما قلناه عنه الشارح فيقول الخطيب يستحب التصرع عند اجتماع الشروط الثلاثة غير ظاهر اه (قوله والاختبة) أي وجوبها فإن لم يرد التصرع بها صوابا لقابل وذبحه عنى فالله الزفاني

أو (ص) كموم اسير قبله أو وجد مسقط لئلا يلبس (ش) التشبه في عدم الإحرام والمعنى أن الإنسان إذا أسير قبل الشروع في الصوم فإنه لا يجزئه الصوم وكذلك لو وجد من يسلقه عن هدى وهو من يلبس فلو لم يجد مسقطا أو لأماله يلبس صام ولا يجوز له أن يلبس لئلا يلبس الرجوع به بعد خروج أيام الحج لأنه محتاط بالصوم فيما فلا مسقط في التأخير (ص) ونسب الرجوع له بعد يومين (ش) ضمير الرجوع للهدى يعني أنه إذا أسير بعد أن صام يوما أو يومين من الثلاثة فإنه يجزئه الصوم ولكن يستحب له أن يرجع إلى الهدى ولو قال ونسب الرجوع له قبل كمال الثلاثة كان أوضح لأن كلامه يومه أنه بعد يومين يجب الرجوع ولو قال بعد يومين لا يقتضي أنه بعد أكثر لا ينسب الرجوع وليس كذلك وأعمال الرجوع بعد أن صام الثلاثة الأيام لا يجزئ فهي قسمة السبعة في العشر فكانت كالنصف (ص) ووقوفه بالمواقف (ش) تقدم أنه قال ونسب إلى المزلة وعطف هذا عليه والمعنى أنه يستحب الحاج أن يوقف هديه معه بالمواقف التابعة لمرقه كالزفة والمشعر الحرام وأما وقوفه بعرفه من الليل فواجب وإن شئت جعلت المواقف على معنى الجمعية أي أن يجمع بينها مستحب فلا يشاء أن الوقوف بعرفه واجب وإنما عرفت معنى من المواقف لأنه يقف فيها عقب الجنتين الأولين كما مر (ص) والتصرع عنى أن كل من حج ووقف بهرا أو نائبا كهر بأمرها (ش) التصرع مندوب يعني متعلق بالنسبة أي والتصرع مندوب عنى بشرط ثلاثة الأول أن يكون الهدى مسوقا في إجماع سواء كان نفسه الذي نشأ عنه في حج أو غيره وبعبارة أخرى أن كان الهدى سبق في إجماع سواء وجب له نفس فيه أو في غيره أو قطعوا أو جزأه صديقا سبق في إجماع عمرته فله مكة الثاني أن يقف به صاحبه أو من أقامه صاحب مقام نفسه بعرفة ساعة ليلة النحر الثالث أن يضرب يده عنى يوم النحر واليومان بعده فقبول الوقت في أيام منى فأنما أشمل اليوم الرابع وليس محلا للتصرع ولا يذبح في الغضايا والهدى إلا لو خرجت أيام منى وجب التصرع ولا يجزئ عنى والأفضل في هذا أن يكون عند الجرفة الأولى ولا يجوز التصرع بغيره لعقبة عمالي مكة لأنه ليس من منى (ص) والاختبة (ش) أي أو لا بان المحرمات الشروط الثلاثة وبعضها بان لم يكن ساقه مع إجماع بل بإجماع عمرته سواء كان نذرا أو جزأه صديقا أو قطعوا أو ساقه لا مع إجماع

(قوله وما يليها من منازل التماس) أي ما كان خارجا عنها إلا أنه متصل بها إلا أنه يتألفه قوله بعد فان نحو خارجا عن بيوتها وكأنه هنا مشى على مقابل المشهور (قوله لقوله عليه السلام في المروءة هذا المتصر) مقول يعق الحليم والخائف وقوله وكل خارج مكة بكسر القاف جمع فهو وقوله وطرقها عطف تفسير رأى الطرق الداخلة فيها إلا الموصلة إليها ٤٤١ وهذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم

ولذلك يشدان قوله هذا المتصر أي الأفضل (قوله أو أناته) ظاهره أنه لو خرج به شخص آخر غير نائبه لا يجوز (قوله كأن وقبه) بفتح أن أي كوقوفه تشبيه في الإجراء كالكاف التشبيه داخله على اسم ناولا والحاصل أنها لا تدخل الأدي اسم صريحا أو ناولا وأما قرأتها بكسر هجمة أن على أنها شرطية والجواب ما في الكاف من معنى التشبيه فلا يظهر لما قلنا قول يقبه بغير فتوح مثل مقلا ثم وجدهم ذلك كجني فلا يجوز كما إذا ضل قبل الجمع فيه بين الحل والحرم ووجدتهم ذلك كما أنه قد تقدم على بعضها أي ولا يجوز تأخير عن بعضها (قوله أي وفي الهدى) المناسب أن يقول أي والهدى المسوق في أحوام العمرة (قوله لا لاجل قوله بعد معها) أي فهو محط القائفة (قوله وأشار بقوله ثم خلق) أي بتم الترتيب لأن الخلق في العمرة يكون بعد التبع (قوله يترعن ذكاة الهدى) أي استحبابه أو قسه على ذكاة الهدى لكان مكروها لا خلاف الأولى كما

أدفعه الوقوف بعرفة أو خرجت أيام النحر فله مكة البلد وما يليها من منازل التماس وأفضلها المروءة لقوله عليه السلام في المروءة هذا المتصر وكل خارج مكة وطرقه منصرفه وقوله مكة محله لا غير ما كان محرا خارجا عن بيوتها إلا أنه من لواحقها فالتصريح بعدم الإجراء من ابن القاسم على أنه لا يجوز به يذو طوى (ص) وأجرا أن أخرج الحل (س) قد علمت أنه لا بد أن يجمع في الهدى بين الحل والحرم فإذا كانت الهدى الوقوف بعرفة فانه يصيرها أو يذبحه بمكة وحسب ذلك لا يصلح ما كان يكون اشترا من الحل أو من الحرم فان كان اشترا من الحل فلا بد أن يذبحه الحرم وإن كان اشترا من الحرم فلا بد أن يذبحه إلى الحل فيدخله الحرم والحرم لا يفرق فيما ذكر بين الهدى الواجب والتطوع ولا يبين أن يكون الثاني به صاحبه أو نابه ولا يشترط في المبحوث عنه أن يكون حراما ولا يبي قوله أخرجه المصهور (ص) كان وقبه فمثل مقلا ونحر (س) تشبيه في الإجراء والمحقق أن من مثل هديه بعد أن وقبه هو أو نابه بغير معرفة بوجهه رجل فخره على أنه رأى هديا ثم وجد به مضروبا أو براه فقوله كان وقبه لبناء المصهور ليشمل ما أوقفه به وغيره وقوله مقلا أحال من الصغير الجامع الهدى فيشترع فيه القتلان قبله ويشرع معوقه على وقبه أي بوجهه يحمل يجرى محرمه على ما مر فان وجدته يحمل لا يجوز ذكاته فيه كان وجدته يلعب فخره بمكة على فانه لا يجوز إماما أن يبيده أصلا مع تحقق فخره ولا يذبح مع ذلك هل يخرق فعل يجوز فخره فيه أم لا يظهر كلام المؤلف أن يجوز ولو ضل قبل الوقوف ووجدته بمكة مذكى أبرا حيث سجع فيه بين الحل والحرم (ص) وفي العمرة بمكة (س) أي وفي الهدى المسوق في أحوام العمرة سواء وجب لتقصها أو لتقصيها أو كان جزا أصدا أو ذرا وساقه تقطوعا يصير أو يذبح بمكة بعد سجعها فلا يجوز تقديمه على سجعها لكان الهدى المسوق في الحج لا يجوز ذكاته إلا بعد الوقوف وأعد هذه المسئلة وإن دخلت في قوله والاهكة لاجل قوله (بعد سجعها) وأشار بقوله ثم خلق إلى أن الخلق يترعن ذكاة الهدى المسوق في العمرة (ص) وإن اردف خلوف فوات أو لبض أبرا التطوع لقراءته (س) المشهور أن الهدى يجب التقبيل أو الإشارة إذا أحرمت الإنسان بعمره وساقه معه هديا تقطوعا وقد قلده أو أشعره ثم خاف أن تتساقط بعمل العمرة فبالحج وأحاطت وخلقت فوات الحج فانها ما ردتان الحج على العمرة ويصعب كل منهما فإذ لا يجوز ذكاة الهدى التي قلده أو أشعره قبل الإرداف من دم القران وهدى التطوع هو ما سبق لغيره فيجب أو يجب في المستقبل ولو حذفت المؤلف خلوف فوات لكان أشمل وأخصر إذ لو اردف لا خلوف فوات ولا بعد ذلك كان الحكم كذلك وكلام المؤلف يروهم خلافه (ص) كان ساقه فانه تم

ذكرها (قوله قد قلده أو أشعره) أي ولو العمرة أو أولى أن لم يقلده ولم يشعره خلافا لقول الساجي أن الإبراء ظاهره إذا لم يقلده أو يشعره العمرة قبل الإرداف ويستحب للمردف قبل أن يعمره بعد فراغها من القران (قوله أو ساقته الحج) أي قبل لو حذفت المصنف أو لبض لكان أخصر له شروفا في القوان (قوله فيها) أي العمرة لا بالبعث المتقدم فيه استخدام وانما قلده لا بالبعث لقوله وقول أيضا

(قوله وتوالت أيضا بما اذا سبق التمتع) أي سابقه ليجعله عن متعته إلا أنه لما قلده وأشعره قبل الإحرام بالجمعة فطوعا فلا بد فيه
 طوع حكاية مجزئ من متعته فان لم يسبق له ليجزئه فان قلت لم يسبق التطوع المحض عن القرآن ولم يجز عن التمتع على التأويل
 الثاني إذا لم يسبق لمغلت لأن القرآن لما كانت العمرة فيه تندرج في الحج فمعلقها بالحج أقوى من تعلقها به في التمتع فكان الذي
 سبق فيها بالحج (قوله وما حولها من منازل الناس) ٤٤٢ أي عالم يكن من سورت مكة وأهل ذلك ينام على القول الضعيف

والأفلاحيون بذي طوى وذلك
 قال عب والمواد القرية نفسها
 فلا يجوز في البحر بذي طوى بل حتى
 يدخل مكة كما قاله ابن القاسم
 (قوله بالنظر للمكي) أي الأولى
 بالنظر للمكي (قوله وكه حجر
 غيره) تخصيص الكراهة بالبحر
 بقوله من سواها استأنسه في
 السيلوي تقطع التيم وهو كذلك
 قاله السند (قوله إذا استأبه وكان
 النائب مسلم) فثبت أنه لو دعي
 الغير بغير استئابة أنه لا يجزئ
 مع أنه يجزئ ولا كراهة قلنا قال
 بعض الشراح فأن ذلك الغير
 بغير استئابة لا يكره له وساق
 يقول المصنف أمه الباقين
 أن دعي غيره عنه مقادير وقوله
 وكراهة الخ فالجواب أنه يطلب
 منه أن يلبى ذلك بنفسه ما غرا
 متروا ضاعته تعالى ولو لم يسه
 للذبح الإجماع الآن لا يحسنه
 جملته ويحضر ذلك ردها الرحمة
 (قوله فاللهي من رأس ماله)
 أي ولو بوس (قوله وهو الوقوف)
 المناسب أن يقول وهو الوقوف
 يعرفه والسعي والإحرام أو يدل
 أكثرنا على ما على الوقوف
 بغيره أعظم الأركان (قوله فان
 مات قبل فعل شيء الخ) اعلم أنه ذكر
 المواقف عن ابن عرفصا شيئا

من عامه وتوالت أيضا بما اذا سبق التمتع (ش) ضحية فبما عاين على العمرة وتقسيمه في
 الإحرام والمعنى أن المعتمر إذا ساق هدي التطوع في عمرته فالحاصل من عمرته وجب بغيره
 إلا أن فخره ليوم النحر ثم بدله فأخبر بالحج وحج من عامه ذلك وضاع متعته فان هدى
 التطوع يجزئ عنه عن متعته كأجر أعز قرأه وهو أحد قول مالك في المدونة ابن القاسم
 هو أحب إلى وتأولها عبد الحق ومن وافقه على أن الهدي ساقية بنية أن يجزئ في متعته
 ولكن قلده وأشعره قبل وجوبه الذي هو إحرام الحج وعليه لو ساقه التطوع فأنه
 لا يجزئه وتأولها السند بالإحرام مطلقا ولذا قال أيضا وتأويل سنده ظاهر الكتاب
 وهو المذهب (ص) والمندوب بركة المروة (ش) يعني أن الهدي الذي يضرب أو يذبح بركة
 والمراتب البلد وما حولها من منازل الناس لأجبع الحرم يندب أن يكون ذلك في المروة
 وتقدم أن ما ينحر بغيره يندب أن يكون عند البحر الأولى وهي جرة العقبة بالنظر للمكي
 (ص) وكه حجر غيره كالأضحية (ش) لا إشكال أنه إذا دعي أو نحر غيره عنه هديه أو أضحيته
 أنه يجزئه إذا استأبه وكان النائب مسلما لأن الكافر ليس من أهل القرب وكراهة
 للرجل أن يضربه أو أضحيته غيره وإن خالف جمع القدر تارة وأولها الموقف وكه
 ذككاه غيره مكان أشمل (ص) وأن مات متعته فالهدي من رأس ماله أن يرى العقبة
 (ش) يعني أن المتع من غير هدي أو عن هدي غيره فقلده هدي أو بغيره
 على الورثة من رأس ماله ولو لم يوص وهذا أن يرى العقبة طسولاً كثر الأركان وهو
 الوقوف يعرفه من أحد التخلين وهو رمي جرة العقبة وأن مات قبل ذلك لا يجب على
 ورثته شيء أما أن قلده الهدي تعين ذبحه ولو مات صاحبه قبل الوقوف بعبادة أخرى
 ومثل رمي الجمر قومات بعد قوماتها أو بعد فعله طواف الأفاضة فان مات قبل فعل
 شيء من ذلك فلا هدي عليه في ثلث ولا رأس مال والندس على ما قرأناه قولهم في تعليل
 وجوب الهدي من رأس المال لأنه حصل للمعظم الأركان مع حصول أحد التخلين
 فكان كمن أشرف على فراغ العبادة فيلزمه الهدي لذلك (ص) وسن الجس وعينه
 كالأضحية والمترحين وجوبه وتقليده (ش) ونسخت المواقف كالضحية والمحق أن
 من جميع دماء الحج من أبل ويقروهم نسكاً وأجزاء أو هدي عن نقص أو تذراً وطوع
 وعينه مما يجزئ معه وما لا يجزئ كالأضحية الآتية في بابها والمعتبر في مساواة
 الدماء الضحايا في السن والعين أنعمه من حين وجوبه وتقليده ليوم النحر على المشهور
 وليس أراد بالوجوب أحده الأحكام الخمسة وإنما المراد بضحيته وتعيينه من غيره ليكون
 هدياً والمراد بالتقليد هنا أهم منه فيما يأتي لأن المراد به هنا التماهيته للهدي

المعقد ما تقف في التوادم من أنه يجب الهدي من رأس المال إذا مات يوم الرمي ولا شك أن مرنه بعد مقتضى وقتها وأخرجه
 أولى بهذا الحكم لأنه بمنزلة ما يفعل كاصحوا به فالوقال المستفاد قوله أن يرى العقبة فأنه مات يوم النحر لما بقى
 بالانحراف اهـ وأما إذا طاف القارن فالهدي من رأس ما له حيث أصرم بالحج على وجهه يرف على العمرة ثم مات اهـ

(قوله واخر اوجه سائر) أي سوا عقله وواشعره أو لا نظاره أنه لو لم يقلدوا لم يشعروا لم يخرج منه بل قصد ان يكون هديا ان ذلك لا يكون والحاصل ان المستفاد من عباراتهم ان لا يدمن تعينه وتغيره عن غيره ففقد ان مجرد التنبه ليس كافيا وإذا قلنا لا يباع في الديون اللاحقة ويباع في الديون السابقة ما يلي مع (قوله مقارب) المناسب ان يقول مضاف (قوله فلا يجوز) مقلد بعبد الخ التعبير فلا يجوز بل على أنه من الهدى الواجب منه التذلل والخضوع اذا لم يتطوع به وما في حكمه كالنذر العين لا يحسن التعبد فيه بالاجزاء (قوله ولا فرق بين التطوع والواجب) أي خلافا لظاهر المصنف ان قوله ان تطوع به شرط في قوله بخلاف عكسه المبيد لا يجوز في الواجب (قوله وانما هو مستأنف) هذا جواب الثاني ٤٤٣ ان قوله ان تطوع به ممة مدم من تأخير

الاصل وارشده وعنه في هدى ان يبلغ والاصدق به ان تطوع به وفي القرض الخ (قوله وهذا القرض الخ) استشكل ماذا كرت في هدى التطوع بقاعدتين تصديق بيمين ثم استثنى فلا يلزم به ولو اشترى شيئا ووجهه ثم استثنى فان الثمن الذي يربح به على ياتمه يكون للواهب واجب الغنى باقائه لتدليس الثمن أو تطوع به ثم اشترى به هديا لو كان لا يتطوع بالهدى لم يلزمه البذل قال الغني بغير وجه ظاهر في القصد بسبب في لفظ الكتاب (قوله فيستعين به في غيه) أي يعطيه في البذل الواجب ان يبلغ ان يستعين به في ذلك البذل الواجب (قوله واقتصر على كلامه الخطاب) اقتساب الخطاب يقتضيان ذلك هو الرابع (قوله اشعار خفا) جمع لتعدد الهدايا (قوله من الايسر) أي في الايسر هذا منسحب قطعا كما افاد ابن عرفة (قوله وأشار بقوله للريسة) الظاهر ان هذا مندوب اذا علمت ذلك فلا حاجة لتفسير حيث قال وانظر ما حكمه البذل من ناحية

واخر اوجه سائر الى مكة الا ترى ان التمسك بهذا الحكم ما يقد ولا يقلد فالمراد بالواجب والتقليد هنا استقارب ثم فرغ المؤلف على ذلك قوله (ص) فلا يجوز مقلد بعبد ولو لم يتطوع عكسه (ص) أي انه اذا قلد الهدى معصيا أو صغيا فلا يجوز له ولو لم يتطوع به أو بلغ السن بعد ذلك بخلاف ما اذا قلده مسلما ثم تعبد فانه يجوز له ولا فرق بين التطوع والواجب على المشهور وقوله (ان تطوع به) ليس شرط في قوله بخلاف عكسه وانما هو مستأنف راجع لقوله فلا يجوز مقلد بعبد والواجب قوله (وارشه) مؤخر من تقديم وانما جعلها قبل ان تطوع ويرى قبل ارشده بقا ويصير الكلام هكذا فلا يجوز مقلد بعبد ولو لم يتطوع به فالرشد في هدى ان يبلغ والاصدق به وفي القرض يستعين به في غير (وبهذا يوافق قول ابن الخطاب ولو قلده هديا مسلما ثم تعبد أجزأه وبالعكس لم يجوز له في المشهور وفيه ما أقره في توضيحه والحاصل ان ارش حبيب الهدى وعنه ان استحق يحصل في هدى ان يبلغ فغن هدى وهذا القدر يشترط فيه هدى وما في حكمه والهدى الواجب وما ان لم يبلغ فغن هدى فانه في التطوع وما في حكمه وهو النذر والعين يتصدق به وما في القرض فيستعين به في غيره المراد بالقرض ما هو فرض بغير بين الاساءة وما هو زهد مضنون ثم ان ما ذكرنا في حكم ارش هدى التطوع وما في حكمه يجري في ارش عيب ينع الاجزاء وفي ارش عيب لا ينع وما اذا كرنا في حكم ارش القرض بالغنى الذي ينافيه وفي ارش عيب ينع الاجزاء وأما ما لا ينع الاجزاء فانه عيب ينع في هدى ان يبلغ والاصدق به كرش هدى التطوع كما هو ظاهر المدونة وقال الغنى يستحب في هدى القرض جعل ارش ما لا ينع الاجزاء فغن هدى ان يبلغ والاصدق به واقتصر على كلامه ح (ص) وسن اشعار خفا (ص) يعني ان الهدى من منقته ان يقلدوا يشعروا فان كان للابل اسنة فانها تشعروها وان لم يكن لها اسنة فالتشهور بعدم الاشعار وظاهر كلامهم ان ما له سنان يشعروا سناما وادنو قوله (من الايسر) هو محل الاشعار أي ان الاشعار يكون في الجانب الايسر وأشار بقوله (الريقة) الى ان الاشعار يبدأ من جهة الريقة الى الجهة المؤخرة لامن المؤخرة الريقة قال ابن رشد السنة ان يستقبل بها القبلة ويشعروا بيمينه وخلفه بغيره بشعلا اه فاللام في الريقة بمعنى عند أو بمعنى من ويشق

الريقة وما حكم كون الاشعار في الايسر وفي ت ان يحتمل ان السنة تلك الكيفية وطلعت الاشعار والكيفية من دونه اه وهذا صريح حكمه كونه في الايسر ليكون جنى المشرع مستقبلا ووجهه القبلة أيضا كما توجه به الاظهر وقدموا خلفه سيدة اليسرى زمامها اه قال شيخنا الان تان المناسبة متباعدة اذا كان في العين (قوة السنة) أي الطريقة فلا ينافي ان ذلك مندوب (قوله بمعنى عند أو بمعنى من) المناسب الثاني وهو كونه بمعنى من لان المراد بيان المبدأ او المجلد على انها تاتي بمعنى عند قوة تعالى اقم الصلاة فقلولك الشمس أي عند ذلك كما وعلى كونه بمعنى من قول الرابع لنا الفضل في الغنى وانفك راغمه ونحن لكم يوم القيامة افضل

(قوله في الاثنتين) الواو بمعنى او والتاظهر ان المراد القصير وفي كلام بعضهم انهم قالوا ان ويحتمل ان تكون أو لحكاية الخلاف (قوله ويقبل الاشعار من حين الخ) الظاهر ان هذا مندوب (قوله وعرض الخ) المناسب ان يقول واما عرض في الارض الى أعلى سنامها لكن حاصل ما في حدود ابن عرفة وشريحها ان الطول في الابل وفي الجيوا من ظهرها لا يسفلها وان العرض فيها من رأس الذئبا (قوله مسميا) أي قالوا بسم الله ويريدونها كبر (قوله وذئب نه لان) أي ويميز الواد في تحصيل السنة (قوله نبات الارض) هذا مندوب آخر ٤٤٤ (قوله فان قلت قد قدم المؤلف) اقول لم يكن مقاد المصنف فيها قد قدم ذلك بل

الجلد ويقطع قدرا لا تحته والاثنتين بحيث يسيل منه الدم ويقبل الاشعار من حين احراره بالبح ان كان الهدى معه أو من الموضع الذي اشتراه فيه بعد المقات ولمس فيه تعذيب لان السنام لا يؤلمها شقه بخلاف سائر جسدها وذلك لتشر البقر ولا الضم التي لا سنام لها لان فيه تعذبا لها وليس السنام طولا وقيل عرضا وقيل لا خلا في بين القولين فاذا قيل طولاً فهو بالنظر الى طول البدنة وهو من ذئبا الى رأسها وعرضاً من الارض الى أعلى سنامها واذا قيل عرضاً فالنظر الى السنام وهو الحدبة وطول من أسفلها ظهرها الى أعلاه وقدره قد رامت اذا علاه فها وارجع ان الى شي واحد (ص) مسميا (ش) أي على جهة الاستصحاب وكان الاولى تقديم قوله وتقلد لان السنة تقديعه في القمل على الاشعار خوفا من شورها لو اشترت أو لا والله اعلم على قوله فمصر وتقلد هدى ثم اشعاره (ص) وذئب نعلان نبات الارض (ش) أي يستحب ان قلده به ان يعاق في عنقه نعلان ويستحب ان يعلقا به من نبات الارض فلا يجعل من الاوتار ولا من شعر الشعر وشعرهما مخافة ان يفتسب في غصن شجرة عند درجها فيؤذي ذلك الى اخفائها وما كان من نبات الارض يكتفي قطعه وقائمة التقليد ان يعلق بذلك المسك كانه فيصنعون له وقيل لئلا تضع فيعظم انهم ان الهدا يقرء ولم يكتف بالتقليد لانه يصعد والزال فان قلت قد قدم المؤلف ان التقليد من سن الاجرام حيث قال وتقلد هدى ثم اشعاره ثم ركعتان لما قلناه اعادته هنا والجواب بان كلامه هنا مقصود لما جله هناك اذ تكلم هناك ان الهدى منه ما يقلد ويشعر منه ما يقلد فقط ومنه ما يقلد ولا يشعر (ص) ويجعلها وشقا وان لم ترتفع (ش) هذا معطوف على المندوب والمعنى انه يستحب ان يقلد الهدا لان ذلك ايسر لها ويكون ذلك كله مسكاً كين ويستحب ايضا ان يشق الجلال من الاسنة مخافة السقوط ان لم ترتفع اثنتان بان قلنها كالذين امان ان ارتفعت اثنتان فانه لا يشقها التلايق سدها على المسك كين ولان فيه ضاعطة الملهم والصيل بان يجعل عليها شيامن التياب بقدر وسعه وفي المدونة وأمن ان اراد الاحرام ومعه هدى فقلده ثم يشعره ثم يجعله ان شئ وكل ذلك واسع وفي الموطا واليباض أحب الى انتهى والتجليل خاص بالبدن (ص) وقلبت البقر فقط الاباسنة لا الغنم (ش) تقدم ان الابل تقلد وتشعر وتجبل ويأتي ان الغنم لا تقلد ولا تشعر وأشهرنا الى ان البقر تقلد فقط الا ان يكون لها اسنة فانها تشعر أيضا تشعها بالابل وانظر هل تجبل وحكم تقليد الغنم الكراهة واشعارها التحريم لانه تعذيب فاصله المتع في غير ما ورد النص فيه (ص) ولم يقل من ذئب

لا الغنم راجع لقوله فقط باعتبار ايقار البقر فقط لا الغنم (قوله وانظر هل تجبل) النص لا يصيل (قوله لم يقل كل مسك كين الخ) ولا يجوز تدفع الهدى للمساكين جباة فدفعه لهم وذبحوا جراً واخذوا عليه به وجابا كان وتقولوا ما الواجب قظاهر واما التطوع فهو كمن افسده بعد التحول فيه فيجب قضاءه وأعلم ان قد المسك كين المعنى اذا مات أو سرقها أو ضل قبل محبة فانه لا يملكه على صاحبه لان يحكمه حكم هدى تطوع اذا مات أو سرق أو ضل قبل محبة فانه لا يملكه على صاحبه

(قوله مطلقاً) أي قبل الحمل وبعداً ما عدا ما كلفه من قبل الحمل فلا يحد مضموناً وما عدا الحمل فلا يحد قديماً كله وهم المساكين
 ومثل هدى التطوع إذا جعل للمساكين بالنسبة أو بالقطعة أم لا أو القديماً إن لم يقبل هذا كذا في شرح غيب أقول أما هدى
 التطوع إذا جعل للمساكين فقدم الأصل منه مطلقاً ظاهر لأنه قبلنا المساكين وإن القديماً إذا لم يقبل هذا فلا يحد من
 الترفه فالجواب بين الكل منها أو الترفه كالجواب بين العوض والم عوض (قوله عكس الجلب) أما نحو مبدأ بمحذوف أي وذلك عكس
 الجلب أي فالجلب يجوز منه إلا كل قبل وبعد قوله بعد الانذار الخ يستقي من ذلك المحذوف الذي قدره لأنه مستقي من نفس
 قوله عكس الجلب (قوله بعد الحمل) أي فلا يحد قبله بعد الحمل والمراد إذا عطيت ٤٥٥

ولا قبله أما بعد فلا مر ظاهر
 وأما قبل فبان يرجع بمساقرا
 انعدام الأصل في العطب بعد
 الحمل في القديمة التي جعلت
 هدفاً فلا يحد من العوض عن الترفه كما
 قلنا وأما التذكرة التي لم يكن
 معيناً فانه للمساكين وأما جواز
 السيد فلا يحد من العطب فلا
 يستحق أن يأكل منه شيئاً لأنه
 لا استحقاق له فيه لأنه يملك
 الاعتبار يكون لنفسه وأما إذا
 عطي قبل الحمل فبأن كل من
 بعد قبل لأن عليه البذل فإن
 قلت القديمة التي لم يقبل هدفاً
 قلت بأنه لا يأكل منها مطلقاً التي
 جعلت هدفاً يأكل قبل لا بعد
 قلت التي لم يقبل هدفاً لا يتعد
 ذهابها فوضع فأى موضع ذهبت
 فه أجروا ذلك لأنها عوض عن
 الترفه وأما التي جعلت هدفاً
 صار موضع ذهابها موضع معلوم
 وهو مكة أو متى فإذا عطيت
 قبل الحمل يكون عليه البذل لحاز

مساكين عن مطلقاً عكس الجلب فله الطعام الفسق والتقريب وكذا في التذكرة المربعين
 والهدية والجزء بعد الحمل وهدى تطوع عن عطي قبل الحمل (ش) أشار بهذا إلى جواز
 الأكل من الهدى وهدى جواز وجعله على أربعة أقسام قسم لا يؤكل منه مطلقاً أي
 قبل الحمل وبعد وقسم يؤكل منه مطلقاً وقسم يؤكل منه قبل الحمل لا بعده وقسم عكس
 قال القول قبلنا المساكين المعين لهم بالقطعة أو بالنسبة حال هذه البلدة تذل للمساكين كانوا
 معينين أم لا فيصير على التقريب وسواء وما يؤمر به ما من ليس مستحقاً للأكل منه سواء
 بلغ الحمل وهو مكة أو متى أم لا والثاني كهدى الفساد والمنفعة أو القرآن أو هدى المقات
 أو ترك التزول بصفة تارة أو يجوز لفلان أو ميتة حتى وأمرها بالجار وطواف القدوم
 أو تأخير الجلاء أو تعيين المني فبأن كل محاذ كقبول الحمل وبعده وإذا قلنا هذا
 فله الطعام الفسق والتقريب عن تجوزة أن كان أو لا تزيمه نفسه أم لا أو التصديق والأهدام
 بالكل والبعض بالأحد على المذهب فاله سنة ويكرهه الأعلام أو التصديق بشئ منها
 الذي عتد ابن القاسم والثالث قبلنا المساكين غير المعين لهم بلقط ولا يحد كمل هدى
 أو يحد للمساكين والقديمة المنوي بها الهدى والجزء لا يحد فلا يأكل من هذه الثلاثة
 بعد الحمل لبراعتهم منها وبأن كل قبل لمحذوف لأن عليه البذل والرابع هدى التطوع وهو
 الذي لم يصيب شيئاً على منته بعد الحمل لأن عطي قبلة لا مضيق فحاشي له إلا أن يكن
 ذبحه فتركه حتى يحوت فيضنه لأنه ما يؤمر به بجهنم وقت عليه فاله مستفاد من الأصل
 لانهما على عطيته وقيل التبع تصد أقوله عن سيا في مفهومه مبرح لانه مفهوم غير
 شرط وأما التذكرة المعين لا يقبله المساكين فتطوع وأما غير المعين لغير المساكين فكس
 الجلب (ص) قلنا فلا تدعيه ويحلى الناس (ش) يصدق أن هدى التطوع إذا عطيت
 قبل عمله فإن صاحبه يضرب على ذلك عوداً فله ماله ولا يحد بين الناس وقته يأكله
 وأما خاص هذا يحد التطوع لعدم قوله بين الناس الشامل للفقير والبس وغيرهما
 ولم يجعله عاماً في كل نوع لأن ما عدا مخصوص بالمسلم الفقير وقوله مضمون

فلا يأكل قبل الحمل لا بعد (قوله وهدى تطوع) أي الهدى التطوع فلا يأكل منه إن عطي قبل محذوف قبل محذوف متعلق
 يعطى وأما عدم الأكل فهو مطلق (قوله عتد ابن القاسم) في تت ما يفيدان مقابلة القسمين القائل بالجواز (قوله فتطوع)
 أي في حكمه من هدى التطوع فإذا عطيت بعد الحمل يأكل منه وإذا عطيت قبل لا يأكل منه موقو أو ما غير المعين لغير
 المساكين فكس الجلب الشائب أن يقولوا هو من الجلب أي الذي يأكل منه قبل وبعد وأما كان يأكل منه قبل لأن عليه
 يتعدى أي كل منته بعد لأن كلفه من قبل فله على نفسه الهدى (قوله لم يصح ما عدا ما في كل نوع لأن ما عدا مخصوص بالمسلم
 الفقير) قال جميع هذا ما عدا الفقير والشارح وهو المصنف في التوضيح وأما سند نص هدى التطوع بالمسلم الفقير وإذا
 مشيئة على كلامه فالمراد بالناس المسلم الفقير (قوله هو مضمون) أي ليس المقصود القائل بالهدية فقط بل المقصود الأمر بها

(قوله وذلك علامة) أي الالتصاق بالعلم لكونه هدياً وقوله ولا باعثة معطوف على قوله لكونها هدياً أي علامة لا باعثة
 كلها وقوله ثلاثاً أي علامة لعدم البيع لها ولا يفتنى ان عدم البيع مما يتفرع على تناقضه كونه هدياً (قوله تشبيهه
 بتياته بنصره الخ) أي ان رسوله أي صاحب هدى التطوع الذي علب قبل محله مثل ما جبه في انه لا يأكل قبل الحمل وياً كل
 بعد قال عب تشبيهه في انه يركب ويطلق فلا يمتدح ويحلى بين الناس وبينه ولا يأكل منه خالف المدققة الا ان يكون مسكناً
 قاله نت قال بحتمه بهذا الاستثناء غير صحيح حكاه عزوا أما الاول فلان هدى التطوع اذا علب قبل محله غير مختص
 بالتقدير وقد صرحوا بان الرسول حكمه حكم غيره في منع من الاكل فلا وجه لحوازه ان كان مسكناً اذ ليس للمساكين
 فقط وأما الثاني فلان المدققة قالت في ما هو للمساكين فقط ونصها والمبعوث معه الهدى ما كل منه الا من الجزاء والقديرة
 أو بقوله للمساكين فلا يأكل منه شمساً الا ان يكون الرسول مسكناً فلان ان يأكل منه اه وجهه حقه ظاهر وأما هدى
 التطوع فلم تقل فيه ذلك وانما قالت وان يمشيها مع رجل فعطيت نسيب الرسول يسيل صاحبها كان معها ولا يأكل منها
 الرسول وماذا كان من ان هدى التطوع غير مختص بالتقدير صرح به المؤلف في توضيحه تعالى ان عبد السلام وهو المعقد (قوله
 قال فيها) دليل لما قاله الا انه دليل لبعض فقط أي الذي هو قوله الاندما بين وبين القديرة والجزاء بعد الحمل (قوله القديرة)
 أي التي قبلها الهدى وقوله وتبر للمساكين أي غير المعين (قوله الا ان يكون الرسول مسكناً) حاصل ذلك ما يستفاد من
 قوله وهو يحل الخ المقيد ان قوله قال فيها دليل لما قال من هذا الاحتفال أي دليل لبعضه لا كله اذ هذه الثلاثة لا يأكل منها
 الرسول به داخل كرهها الا ان يكون ٤٤٦ الرسول مسكناً فانه يأكل منه بعد الحمل ولكن المعنى ليس كذلك بل المعنى

ان هذه الثلاثة وان كان زهبا
 يا كل منها قبل الحمل الا ان الرسول
 لا يأكل منها قبل الحمل وميرزى
 مثل ذلك فيما يجوز له الاكل
 منه مطلقاً والحاصل ان حكم
 الرسول في الاكل وعدمه حكم
 غيره الا انما اذا علب الواجب
 قبل محله فلا يأكل منه لئلا
 ان يكون علب بنسبه ومثل

وذلك علامة لكونها هدياً ولا باعثة كلها وثلاثاً أي علامة لعدم البيع لها ولا يفتنى ان عدم البيع مما يتفرع على تناقضه كونه هدياً (قوله تشبيهه في انه ينصره
 أو يذبحه ويطلق فلا يمتدح ويحلى بين الناس وبينه ولا يأكل منه وهو يحل الخ المقيد ان قوله قال فيها دليل لما قال من هذا الاحتفال أي دليل لبعضه لا كله اذ هذه الثلاثة لا يأكل منها
 في جميع ما من الاضالو الاحكام وهو ظاهر قال فيها والمبعوث معه الهدى ما كل منه الا من الجزاء والقديرة
 منه الا من الجزاء والقديرة وقد لمساكين فلا يأكل منها شمساً الا ان يكون الرسول مسكناً
 مسكناً فلان ان يأكل منه شمساً الا ان يكون الرسول مسكناً فلان ان يأكل منه شمساً الا ان يكون الرسول مسكناً
 (ن) أي ضمن ويب الهدى بأمر واحد لصعوبة فقره بأخذني من هدى تطوع
 علب قبل محله أو كالمهته به هدياً كاملاً لان كالمهته بطل اراقة الدم فيه فوجب
 عمل الهدى لانه لا يتبع بعض اذا ثبت بعض هدى وضمانه للبذل في غير صورة الرسول

قلت المستثنى من الثلاثة اذا علب قبل الحمل على ما ذكرنا في حقه ولو طاعت حنة على ذلك أو علم ان ربه لا ينجم وهي
 أو وطن قسبه على الغرم ان اتهمه جازة الاكل والحاصل ان كالمهته لا يتبع فيما ينجمه وبين افة تعالى ستم يكن العطب منه
 وأما بحسب الظاهر فقد علمت وكل هذا اذا كان الاكل غير مستحق وأما اذا كان مستحقاً فانه يجوز له الاكل بقول الشارح
 الا ان يكون الرسول مسكناً راجع لثلاثة فاذا كان الرسول مسكناً جازة الاكل قبل الحمل (قوله ضمن الخ) هذه جملة
 مستثناة استثناءً فيما يجزى لاول اقتضته الجمل الاول لانه قد علم انه يمنع الاكل من الهدى على صاحبه وعلى رسوله ابتداء
 وما الحكم ولو وقع أو كل ربه الهدى ورسوله أو امر واحد منهما انساناً بأخذني أو لا يأكل (قوله ولو فقير بأخذني من
 هدى تطوع أي وأما غير هدى التطوع اذا امر انساناً بأخذني فانه يضمن به هدياً كاملاً اذا امر غير مستحق وأما ان امر
 مستحق فلا يضمن عليه والحاصل ان ربه الهدى اذا امر في هدى التطوع فانه يضمن به مطلقاً سواء امر مستحقه أو لا وأما ان
 امر في غير التطوع فان امر مستحقاً فلا يضمن عليه وان امر غير مستحق يضمن البذل (قوله يضمن به هدياً كاملاً) أي ويصير حكم البذل
 حكم مبدل من المتع فان كل انسان من ذلك البذل فانه يضمن به هدياً كاملاً أيضاً التزمه من البذل منه أو قدراً كمنع
 لانه دونه في الرتبة اذ هو منزل فقط منزلة الاول (قوله وضمانه للبذل في غير صورة) انما علب بذلك دعاء الاعتراض الباطني
 من ان الصواب لو قال المستحق وضمن غير الرسول ويسقط لنتلة في لان كلام المصنف في ربه الهدى لافي الرسول لو حاصل
 الجواب ان المراد في غير صورة الرسول هو غير مستحق الرسول هي مسئلة ربه الهدى

(قوله فلا ضمان عليه اذا امر) أى سواء امر مستحقاً أم لا وقوله وانما عليه الاثم فقط أى اذا امر غير مستحق وأما اذا أمر مستحقاً فلا اثم عليه وقوله وان كل ضمن قدراً كله فقط وعليه الاثم الا اذا كان مستحقاً أى ففرق بين الأمر والا كل فالأمر لا ضمان عليه مطلقاً والا كل يضمن اذا كان غير مستحق وأما اذا كان مستحقاً فلا يضمن وهذا اخلاف ما عليه مع فانه قال واكلاً عليه مطلقاً • وجب هدياً كاملاً لقتلها ومثلها لاطعام من لا يستحق • وأمره بالاختصاص يضمن كأمره ولو لم يستحق • بالاختصاص من تطوع فاستحق • وبغير الرسول قدراً ما كل • كذلك اذا أخذنا خبره من كل وكان كل ليس أهلاً فاعرفا • وان يكن أهلاً فغرمه استحق (قوله الا أن يكون الرسول مستحقاً فلا ضمان ولا اثم) فيه نظر وان فانه مع لانه مخالف للنص المدونة فالتوان بعث بهامع رجل فعطبت فسيل الرسول سيل صاحبها لو كان معه هاولا يا كل منها الرمول اه فظاهره الاطلاق وهو المقول عليه كما يفيد بعض المحققين (قوله وانظر ايضاح الخ) حاصله ان كل مانع ربه من كل قبل بلوغه وعده وعقبه فقط أو بعده فقط اذا اكل منه شيئاً فانه يضمن به هدياً كاملاً الا في المنذور المعين للمساكين فهل هو كذلك أو يضمن قدراً كله وهو العتقد واذا أمر به غيره ٤٤٧ باختصاص جميع منه أو بأكله منه فاختار أو كل وكان المأمور غير مستحق

وهي الصورة المتعلقة بصاحبه أى في غير موضع يستقل فيه الرسول بالتعدي وأما موضع يستقل فيه الرسول بالتعدي فلا ضمان على صاحبه وأما الرسول فلا ضمان عليه اذا أمر وانما عليه الاثم فقط وان كل ضمن قدراً كله فقط وعليه الاثم الا أن يكون مستحقاً فلا ضمان ولا اثم وانظر ايضاح هذه المسئلة في شرحنا الكبير (ص) وهل الاندوسا كمين يضمن قدراً كله بخلاف (ش) أى وهل ضمان البديل عام في قدر المساكين المعين وغيره أو هو عام الا في نفر المساكين المعين فاختار يضمن منه قدراً كله اذ هو الممنوع فقط وهو المقتدر وهو قول ابن القاسم في ذلك خلاف وعلى الثاني يضمن مثله ان علم وزنه والا فقيته وظاهر قول المؤلف قدراً كله عدم جريان الخلاف المذكور في ما اذا أمر بأخذ فلا يضمن هدياً كاملاً فيما يتفق (ص) والخطام والجلال كالقيم (ش) الخطام الزمام وفي المصباح وخطام البعير معروف وجهه خطم

كان من هدى التطوع فهل هو كذلك وهو ما عليه الفهم وسند ومن وافقه ما هدياً كمل وهو المرتضى عندهم وماذا كان من هدى التطوع الذى عطف قبل محله مخالفاً لباقي ما يمنع من كل فحيثاً كان المأمور بالاكل منه أو منها مستحقاً فانه يضمن في هدى التطوع ولا يضمن في غيره ويحتاج للفرق بينهما على القول بان منع الاكل من هدى التطوع معطل لاعتل القول بماهية تعيد وقد أشار ابن عرفة للقولين ولعل الفرق ان هدى التطوع معهم في عطفه لخصوصه قبل محله بخلاف التذات المضعون والقدرة التي جعلت هدياً والجزء اعلان العطف الحاصل في جميعها بعد الحمل وقد جرى خلاف في المنع من الاكل أى هلته من هدى التطوع الذى عطف قبل محله هو تعدياً وللتهمة اه والخلاف المذكور كما يجري في المنع من الاكل يجري في أمرها المنعوع بالكل شي منه أو بأخذه (قوله وهل الاندوسا) مثل ما قبل الاستثناء في كلام المؤلف التذات المعين الذى لم يصحبه للمساكين وسجدته فلا يجرى فيه الخلاف بل يأنى في كل هدى ويطلب الفرق فيه وبين ما جرى فيه الخلاف ولم يترص له أو بالحسن وانما تعرض للفرق بين ما فيه الخلاف على القول بماهية يضمن قدراً كله بخلاف وبين المضعون فقال طال أو جمر ان قبل كل كان عليه في التذات المضعون البديل وفي المعين قدراً ما كل وكلاهما حصل فيه تعدي على حق المساكين وظاهر الحال أن يكون عليه فيه فيما ملأ كل فالحواجب انما هي المضعون انما يراد ان يطمع المساكين لئلا يفسد هدى جوازهم فاذا اكل كل منه شيئاً كان عليه أن يأتى بطعم من هدى ويصلحها لاسبيل الى ذلك الا من هدى آخر فصره لهم وأما المعين فلا تذات هدياً أو جبيته للمساكين فكأنه أوجب لهم كل لغيره فانه اذا اكل منه شيئاً كان عليه مثله لانه أراق الدم الذى كان وجب عليه وماعد له من لجهان ويضيه فهو قد أتى به وقالت أجزأ عنه (تنبيه) ولو أخذوا وكله قدراً لم يمنع من الاكل منه أو أمره أخيراً بالاختصاص منه ثم وكل عيناً أخذوا لم يطبخوا لاجتناب الانضامان عليه في شئ من ذلك لانه رد لجهان ما جع لهم قال ذلك كله مع

(قوله اذا نظمت الالف غلة) لئلا يناسب وناسل في المصاحح خلاف ما ظاهرا اشار لان الذي فيه ان الخطم مقدم الالف والنم
ثم قالوا ونظم الالف (قوله لاقوله) الفرق بين ما هنا وبين ما سبق من ان العيب بعد التقليد لا يضر ان العيب من الالف لا يصنع
لاحده واما بالن العيب فتشعب به الفقهاء ٤٤٨ بخلاف المسروق (قوله ووقع التعدي في خالص الخ) أي وفي المطالبة ببقية
وصيرتها لخالصا لكن لانه كان

كتاب وكتب ينبغي به لانه يقع على خطئه أي انفه اذا نظمت الالف وجميع خطاها كسبيل
ومساجد ا هـ والجلال قال الطهري الجبل بالنم واحد جلال الدواب وجميع الجلال
أجله والمعنى ان خطاها جلالها يحكم ذلك حكم لفظها في المنع والاباحة فالهedy
الذي لا يجوز لصاحبه أن يأكل منه لا يجوز له أن يأخذ شيئا من خطاها ولا من جلالها فان
أخذ شيئا من ذلك أو أمر أن يؤخذ شيئا منه أو نقله كلاً أو بعضاً لم يمتنع عليه لفقهاء ان لم
يقله كلاً ولا يضارده لهم فعملهم حاقرون وان التشبيه ليس تاما لان في إعطاء القسم له
المنوع من أكله والامر بأخذ شيء هـ كما لا يخلف الخطا والجلال كما عرفت (ص)
وان سرق بعد ذلك اجزا لاقوله (ش) يعني ان الهدي الواجب الذي وجب للنقص في حج أو
عمرة تركه ادا الصدوق في الاذى أو قدر مضمون اذا ذبحه صاحبه ثم سرقه ان كان فانه يجوز
ولا بد عليه لانه انما فعله هدي بالغ الكسبة وقد بلغ وقوع التعدي في خالص حق
المساكين لان ضل قيل النحر فلا يبرئ ومن قول المؤلف اجزا أي يقيم ان الهدي واجب
أما التذلل لمن وهى التطوع فلا بد على صاحبه ولو سرق قبل الذبح ومثل ما سرق
من هدى التطوع والتذلل للمعين ماضل متبهما أو مات فلا بد على صاحبه فيه وأما
الواجب فعليه بده (ص) وحمل الولد على غيره ثم عليها أو افان لم يكن تركه ليشهد
فكالطوع (ش) يعني ان الانسان اذا اهدى بده وقدها أو أشعرها ثم ولدت فانه يلزمه
أن يحمل ولدها وجوباً معها الى مكة اذا حمل له دون الميت فان لم يجد غيرها جعله عليه
فانه يجعله على امه ان كان فيا قوة وان لم يجد دون الميت وهو قادر على تليقه بوجه فعليه
هدى بده فان لم يكن جعله عليها الجوزع من ذلك اذ ائتمنتها أو غلوف موتها فانه يتركه عند
من يحفظه حتى يشهد فان لم يكن تركه عند من يحفظه بان كان في فلا من الارض من خلافه
يصير حكمه كهدي التطوع وان كانت من الهدي الواجب فانه يصير المثلث ا هـ وهدي
التطوع اذا عطي قبل محله فانه يصرم ويترك للناس يأكلونه ولا يأكل هو منه فان أكل
منه شيئا بده وكذا هذه الاله غير مضمون عليه فالو وجب بالام عيبا لا يجزى معه لم يكن له
أن يصرم في ولدها وكان معها في حكم الهدي فانه سده وأما ذبح واد الهدي قيل
التقليد شئب كبره الاخصية قبل الذبح (ص) ولا يشرب من اللبن وان فضل (ش)
يعني ان البدعة الهدي اذا قلدها صاحبها أو أشعرها خرجت عن ملكه وخربت منافعها
أيضا فلا يشرب من لبنها وان فضل عن ربي فصلها لكن ان أضر بها فمها فانه يحمله
وتسده بده لان شر به فوع من العود في الهبة فان شر بغيره وهو حصل للادم أو الولد
نقص فعليه الارض وان حصل الماذر لانه لا يحمله البذل واليه أشار بقوله (ص) وعزم

تحت يده (قوله ومن قول المؤلف
أجزأ عنهم الخ) فيه شيء يقول
المؤلف واجزا اذكر والله
تذكر (قوله ومن قول المؤلف)
أي ولو بجزء ان لم يكن سرقه كما
يصل رده لـ (قوله فان لم يجد
غيرها) الخ الماصل ان حله الى مكة
من حيث هو واجب وحله على
غير الادم ولو بجزء ان لم يكن سرقه
أفضل من حله عليها (قوله فانه
يصير الخ) في كلامه اجاز في كما
يل عليه كلام مع وجهه عيب
و شـ ب أن قوله فكالطوع أي
يعطى قبل محله فان كان في
مستقب أي من غرق في أمره
وخلى عنه وبين الناس ولا يأكل
منه كانت أمه من تطوع أو واجب
فان أكل منه فعليه بده وكذا
ان أمر يأخذ شيء منه وان كان
في حله غير مستقب كترك فانه
يبطل هدي كبره ولا يجوز به بقرة
يرد في نتائج البدعة كما في الخطاب
فان لم يكن بده ذكورا تركه ا هـ
قوله قال المصنف بعد قوله ثم عليها
والا تركه ليشهد ان أمكن والا
فكالطوع لكان أظهر (قوله)
فلا يشرب من لبنها) أي يكره
حيث لم يضر والامتنع سده

بعضهم على الإطلاق وهو ظاهر كلام شارحنا وقد عده بعضهم مما منع من أكله وأما غير المنوع من أكله
فغير شر به وبفضل بكسر الصاد وضمها الاله ان كان يعني زاد فهو من باب قتل فقط وان كان يعني في نفي مضارعه ثلاث
لغات انظر مع (قوله وان فضل عن ربي فصلها) فان لم يفضل أو أضر منه (قوله فانه يحمله وتسده بده) أي شربا وقوله لان شر به
قوع من الهبة أي وهو مكره أي اذا عاين اختيارا

(قوله بشرية) أي وأصله وان لم يشرب به أو قاته بضرعها (قوله وأوالحال) أي لأنها ان جعلت المبالغ والغال ان معنى قول المصنف ولا يشرب أي بكرة لا تقتضي أنه ان لم يشرب بكمرة مع أنه يحرم (قوله وينب عدم كرمها الخ) أي بل بكرة كما في النقل وعبارته لا تنفد لاحتمالها السراخه وخلاف الاولى (قوله أي ويطلب به) ٤٩٩ أي أنها كاصرح (قوله ومعقولة) علم من تقرير الشارح ان قوله أو

معقولة عطف على مقدرو هو مقسدة وبه يسقط ما يقال اذا كانت معقولة حتى فاقه فكيف يقابل فاقه بمعقولة وظاهره التخيير وهو معترض بأنها انصر فاقه مقسدة الان بخلاف ضعفه عنها وامتناعها من التصريح فاعلمها فلو حشدت تكون للتوابع لا للتصريح ونقلت عن سندان البقر اذا فحرت فاقته ايضاً لم يذكر هل تقيد وهو الظاهر أو نقل لعدو فيما يظهر ان أمكن عقلاً له (قوله ويرجه) أي يرجح قولنا من أن الاولى التقديم (قوله ولا ان نعلم) أي لا يجوز رواه وكاه صاحبه على ذمها لا بخلاف الاضحية فيجزي عن ذمها ولو ذمها النائب عن نفسه عدمها انابه وجه الهدون الهدي فهي تخالف الهدي في ذمها لا في الامرين والفسوق في الامر الثاني أن الضحية لما كان لربها أكلها دون وجوب تصديق وانما المذبح على انظاره شعيرة الاسلام طلب فيها الاستقامة حسب المذبح ولم يجز مع عدمها والهدي لما منع مذهب من أكلها مطلقاً وفي بعض المالان فسكان كل أحد كانه محتاط بذ كانه لا يملكه للفقراء

ان أضرب بشرية الام أو الاله موجب فعله (ش) أي من أرض أو بديل كما هو وموجب بفتح الجيم والواو في قوله وان فضل وأوالحال وقوله الاج معمول أو ضر وموجب فعله معمول غرم أي مأجوبه (ص) وينب عدم كرمها بلا عند (ش) يعني ان الهدى ينسب اصله عدم كرمه اذا كان لا عدوله ولا يعمل عليها زاد ولا شيئاً معها وأما مع العذر فانه يجوز له أن يركبها ولو تلفت في هذه الحالة فانه لا شيء عليه وقوله (فلا يلزم التزول) مفرغ على مفهوم بلا عند كابدل عليه قوله (بعد الراحة) والمراد بالعذر الاضطرار كما يشهد كلامه فت فانه قال ان اضطر وركب فلا يلزم التزول بعد الراحة أي ويطلب به كما يشهد كلامه الجلاب وفسر القسبي الاضطرار بان لا يجيد ما يكتري به أو لا يجيد ما يكتري به اه وإذا ركبها لغرضه ولو تلفت ضعتها وأما اذا ركبها العذر وتلفت فهل يضمنها أم لا وفي فت ما يشهد ان لا يضمن الا اذا حصل منه تعدلها واذ انزل بعد الراحة فلا يركبها الا اذا اضطر كالاول (ص) ونحوها فاقه أو معقولة (ش) أي يستحب به أن يضرب ذمته فاقته على قواها الاربع مقسدة أو معقولة البد اليسرى أي يفتي ذراعها اليسرى الى عضدها (ص) وأما ان ذمها غيره منه مقلداً (ش) يعني ان الهدى المقلداً والمشدداً المهوره مخصص عن صاحبه فانه يجزئته اذا كان الذي يضره ممثلاً لا كافر الا ليس من أهل القرب وعلى صاحبه بد وقوله أي بديل على انه في الواجب كاقاله البساطي وردت عليه في غيره وضعه قوله عنه متعلق بآخر أو كان الا في تقديمه فيقولوا بغيره ان ذمها غيره مقلداً أو مشعرا ولو يفسر ادور به بجملة (ولو نوى عن نفسه) أي ولو نوى النائب عن نفسه فانه يجزي عن ربه (ان غلط النائب) لأنه نوى القرية لا ان تعمد فلا يجزي عن واحد منها على المشهور ويضمن قيمته لربه (ص) ولا يشترط في هدي (ش) أي لا يجوز الاشتراك في الهدى لاني فانه ولا في أجره ولو كان فلو عا والاقاب والاجانب سواء ومثل الهدى في ذلك الجزاء والغنية فلو قال في دم كان اشمل فهو ومخالفه لا ضيق من انه يشترط فيها في الاجر بالشروط الاسمية في جهاد والقرقران الهدى يخرج من ملة ذمته ولم يبق لغيره نص في حق الاشتراك في الاجر بخلاف الضحية (ص) وان وجد بعد ضربه فله فخران قلد وقيل فخره فخران قلد والاسح واحد (ش) يعني ان الانسان اذا ضل أو سرق حديه الواجب أو جزء الأسد قابله وفخر البدل ثم وجد حديه فانه يجب عليه فخره ان كان مقلداً لانه تعين بالتقليد ولا رده في ماله فلو وجد مقلد أن يضره فان كان مقلداً من وجب عليه فخرهما لانهم اتفعا بالتقليد وان كانا غير مقلدين أو كان أحدهما مقلداً والاخر غير مقلد فانه يلزمه فخر واحد منهما في الاولى وفخر الذي قلده في الثانية ويتصرف في الآخر ببيع أو غيره والاشعار

٥٧ شى في فلدا اجر أقل غيره بغيره والقرقر في الامر الاول منهما ان الضحية لما اقتضت لانه أجزأت عن ربه امع نية النائب عدمها عن نفسه لان نية مخالفة نية الملب والهدي الملب يقتض لانه لم يجز ذمها ان تعمد العذر ذمها عن نفسه (قوله أي لا يجوز الاشتراك في الهدى) أي يحرم (قوله فخران قلد) أي ويصرف تطوعاً لان البدل نائب عن الواجب الموجود أيضاً (قوله ويتصرف في الآخر الخ) فلا مفهومه لقول المصنف بيع واحد أو عا قال بيع وان كان لا مفهوم له لانه أقوى في الدلالة على جواز

التصرف بأي وجه بخلاف الاكل اذ الهدي يؤول كل منه في بعض الحالات (قوله الطائري) هو طائر وتامل قوله على الماهية
 (فصل الحصر) (قوله أو حجب) يتحمل أن يكون اسماً فهو معطوف على عدو ويحمل أن يكون فعلاً فهو معطوف على منعه
 والحجب يستلزم المنع غالباً فيفيد المنع والاولى حسن (قوله لا يوجب) أي بل لما كان حجباً في من دين أو قصاص فلا يتحمل
 إلا لذاته إذا كان يقدّر على أدائه وان كان لا يقدّر على أدائه تخيم حكم الحجب على ما يأتي فمن حجب بحق اعتاد كره
 المصنف فمن حجب بحق عن الوقوف وأما من حجب بحق عنه وعن الإفاضة وعن الإفاضة فقط فليس في كلامه الاق ما يشهد
 أنه لا يتحمل أملاً كما يشهد كلامه هنا وعلى بعض يرى كون الحجب ظاهراً في ظاهر الحال وإن لم يكن ظاهراً في نفس الامر وهو ظاهر
 ما لا يتردد وأما يعتبر كونه ظاهراً في نفس الامر وهو ما يحشمه ابن عبد السلام ذكر ذلك الشارح وقال القافي والمتقول ان العبرة
 بالحق وعدمه في نفس الامر (قوله يوجب أو عورة) الباء للملابسة أي حاله كونه أي المهرم من متباسبج أو عورة واحتمال أن تكون العباءة
 يوجب عن أي من أكل حج أو عورة يرد قول الرضا إذا أمكن بقاء الحرف على معناه فلا يؤتى على حال بل هو الواجب ولما
 كان الحصر مطلقاً لثلاثة أقسام عن البيت ٤٥٠ وعرفتمعا وعن البيت فقط وعن عرفة فقط بدأ بالاول والحجب المتعلق

بالمسورة يكون عن البيت أو
 الثاني (قوله من الكفار) انما قال
 من الكفار لاجل قوله أو فتنه
 ولو كان المراد به مطلق المانع
 ما احتاج لقوله أو فتنه لمشوق في
 مطلق المانع والربح اذ اقتصر على
 أصحاب السفن لا يكون قد حصر
 بكسار العدو بل هو من المراض
 لانهم يقدرون على الخروج الى
 البحر فيضربونهم (قوله مثلاً) أي
 أو عن الوقوف ثم ان في الكلام شياً
 وذلك لان الموضوع أنه حصر
 فعمامها (قوله فان لم يكن) بل هو في حقه افضل من البقاء على اسرامه فارب محكة أو دخلها أم لا دخلت أشهر الحج قابل
 أم لا كما هو ظاهر اطلاقهم كذلك حال حج ومحل كونه التحلل اذا كان العذر قائماً ما لو تراخي حتى زال فلا يجله الا البيت وظاهر
 كلام المؤلف هو ان تحلل الحصر بعد هذا انساد اسرامه لمن يجب على هذا القضاء وهذا للقضاء ولا هدى عليه الحصر (قوله
 ويكره الحج) فيه نظر لان هذا في الحصر عن الوقوف فقط لا عن عمارة (قوله ان لا يعلم بالمتع) شامل لصورة الشك والتقلي أنه ليس
 له التحلل عند الشك اتفاقاً لان الشك في المتاع هو قال بان عرفة فقه فيه ترك الاسرام ابتداءً كما في كلام الخطيب والمناسب
 أن يرجع الضمير لعدو أي أن لا يعلم بالعدو فان علم به فليس له التحلل الا أن يظن أن لا ينعينه فتمتع به التحلل والله هو اذ كان فيه
 تقصيل لا يعتبر مزب قال بعض ولكن الاولى عوده على المنع لانه أم لانه يشغل العدو والفتنة والحجب لا يوجب ولا ترده صورة
 الشك لانه يعلم حكمه لان الاصل في الاحكام التيقن أي أو ما قرأ به من كالتان (قوله ان يعلم أو يظن) لان شك (قوله ان المتع
 لا يزال ولا بعد فوات الحج) هذا يدل على أن قول المصنف قبيل قوله متعلق بقوله زواله أي أن الزوال قبل زمن الفوت ما يؤس
 منه وبعضهم جعله متعلقاً بالتحلل أي التحلل قبل فواته أو ما بعد فواته فيتحلل التحلل انقوت بهل عورة عليه الهدي والقضاء
 بالتحلل الاحصار لان تحلل الاحصار بالنية ولا هدى فيه ما لم يكن معه هدى فيختر ولا قضاء بعضهم جعله متعلقاً بآيس فقهه
 اشارة إلى أنه يتحلل اذا آيس من زوال العدو قبل فوات الحج ولو بقي من الوقت ما لو زال العدو ولا بد من فقه الحج وهو ظاهر قال
 البدر والاحسن تعلقه بقوله فقه التحلل قبل فواته ليكون ردائي قول لا يشبه لا يتحلل الا بعد الفوات (قوله وكان اسرامه الحج)
 هذا الشرط يؤخذ من قول المصنف وآيس من زواله كما هو ظاهر

(قوله وتاؤه ابن القاسم على المحصر بمرض) أى فان حصل لمنع بسبب المرض لان احصر الى ما في المرض وصبر في العدو (قوله وانما كان بعضهم ساهة تطوعا) فيه شئ من وجهين الاول ان هذا على غير ما ساهم لانه فهم ان المراد المحصر بمرض الثاني أن توب استسار الهدى على الاصحار وتعلق بالنكاح عشتق يؤذن بطله المأخذ فكيف بان هذا القول مع تلك القاعدة خصوصاً وقد قال شافعي التيسير أى ما يسر فدل على أنه غير معين ٤٥١ (قوله والمحصر بعدو يصلح الخ) قد يقال الخ في كل شئ بحسبه (قوله بضر هدى وحلقه)

في شرح حب مثل حصره عن البيت وعرفة الذي كلامه فيه هنا في التعلل بضره هدى وحلقه من حصره عن أحدهما فقط وكان حصره يمكن بعدو في جعل بضر هدى وحلقه كما يشبهه الخطاب فيستأنى هذا بما يأتي اه ويحصل هذا واقعه اعلم على انه لم يكن وقتا بضره فالتعلل وسبب ذلك انه (قوله ان كان ساقه عن شئ مضى) أى يدل على قوله ولادم وبعد ذلك فان كان غير مضى فلا ضمان وحكمه في كل حكم ما بلغ عمله لا ما يطعن هدى التطوع قبل عمله وان كان مضى بناري على حكم المضى فان قلنا يقطع عنه القرض أبداً والا فلا يقطع الهدى (قوله أو آخر الخلاق) أى أو تحال وأثر الخلاق الى أن رجع الى بطله كذا قال سنده فظهر أن الرجوع للبلد في تأخر الخلاق وأما تأخر التعلل فليس فيه غاية معينة وانما المراد آخره يمكن لادخول أشهر الخ إلى بلده

قابل حتى يصح لان العدو ليس الذي منعه من الحج ولا هدى على من يحلل المحصر لان المحصر لا هدى عليه عند اخلافا لآلة الثلاثة وبعبارة أخرى ولادم لما قلنا من الحج يحصر العدو على المشهور وأوجه أشبه لقوله تعالى فان احصرتم فاستيسروا من الهدى وتاؤه ابن القاسم على المحصر بمرض وروضة القمي بان الآية تنزل في المدينة وكان حصره بعدو وقوله تعالى فاذا استسلمت الا من اعيا يكون من عدوه واجاب التوحيب وابن يونس لابن القاسم بان الهدى في الآية لم يكن لأجل المحصر انما كان بعضهم ساهة تطوعا قاصرا وبإذنه واستغنى قول أشبه بقوله تعالى ولا تحقروا ذكركم حتى تبلغ الهدى عنه والمحصر بعدو يصلح أي كان (ص) بضره يدور حقه (ش) هذا استلحق بقوله فقه التعلل لكن ظاهره ان التعلل لا يصلح الا بطله أو ساهه بضره هدى ان كان معه ساقه من شئ مضى أو تطوع حيث كان ان لم يتيسر له ارسله لمكة وليس كذلك والمشهور انه يكفي في التعلل بئته ومصرح سنده ان الملق من سفته وليس بشرط وكذا انظر الهدى ليس بشرط ولو على قول أشبه القائل بوجوب الهدى على المحصر فاولى على المشهور بعدم وجوبه فالمراد بالخلاف انه لو جلى أو بضره بضمه في التعلل لا يصلح (ص) ولادم ان آخره (ش) التغيير يربح للعلاق أو التعلل والمعنى ان المحصر الذي يجوز له أن يتصل اذا آخر التعلل أو آخر الخلاق الى أن يرجع الى بلده فانه لا يلزمه دم بسبب ذلك لان الخلاق لما لم يقع في زمانه ومكانه لم يكن فيسكابل تحللا (ص) ولا يلزمه طريق حقيقة (ش) يعني ان العدو اذا احصر الحاج ومنعه من عام التمسك فليس عليه أن يسلك طريقا حقيقة لا يسلك فيها الطريق والاقبال وهو محصور حينئذ فان وجد طريقا مأمونة فانه يسلكها ولو كانت أبعد اذا كان يدرك الحج فوله لا يلزمه أى لا يجب عليه وما ورد ان ذلك شئ آخر ونسبى اخره لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقوله ولا يلزمه الخ هو في المحصر مطلقا لاق المحصر عن الوقوف والبيت فقط وقوله ولا يلزمه الخ وهو يدرك الحج منها والا فلا يلزمه اتفاقا والقباض مخوفة بالاول وان الطريق ليست بحقيقة وانما الخفاف قطعها والحاصل ان الشئ الذي يخفف من ثقوره يقال انه يخفف والذي يصح تبيته انفو فيه مخوف فيقال شئ يخفف بطريق مخوف (ص) وكذا بقاء احرامه ان عاوب منه ودخلها (ش) هذا من يتصل بفعل عرته وهو من تمكن من البيت وفاته الحج بامر من قول المصنف ولا يتصل ان دخل وقتسه (قوله طريق حقيقة) أى على نفسه أو ماله لكثير كالسريع عدو شكك ولم يبينوا المراد بالتوقف هل هو التعلق أو الخن مطلقا وهو الظاهر وأغلبيه (قوله فانه يسلكها) اذا لم نعلم بغيرها والام يلزمه أيضا (قوله والا فلا يلزمه اتفاقا) ظاهره ان مسئلة المصنف في اخلاف (قوله والقباض مخوفة) أى وحسنه بقوة حقيقة فنه يحازر في الاستناد والاحمل بخلاف الحال فهما من استنادا العمل العمل (قوله وكذا بقاء احرامه) أى نقابل أى وأما بقائه لدنوسه وفعل الصمرة فاحر لازم اذا يتصل الا بشئ لمحة وهو انما يكون بالطواف والنسيح (قوله وفاته الحج بامر الخ) أى التوقيف

قول المصنف ولا يتصل ان دخل وقتسه (قوله طريق حقيقة) أى على نفسه أو ماله لكثير كالسريع عدو شكك ولم يبينوا المراد بالتوقف هل هو التعلق أو الخن مطلقا وهو الظاهر وأغلبيه (قوله فانه يسلكها) اذا لم نعلم بغيرها والام يلزمه أيضا (قوله والا فلا يلزمه اتفاقا) ظاهره ان مسئلة المصنف في اخلاف (قوله والقباض مخوفة) أى وحسنه بقوة حقيقة فنه يحازر في الاستناد والاحمل بخلاف الحال فهما من استنادا العمل العمل (قوله وكذا بقاء احرامه) أى نقابل أى وأما بقائه لدنوسه وفعل الصمرة فاحر لازم اذا يتصل الا بشئ لمحة وهو انما يكون بالطواف والنسيح (قوله وفاته الحج بامر الخ) أى التوقيف

(قوله غير المحبس ظلماً) أقول هذه العبارة التي ذكرها الشارح عبارة عجم واتفق كلامه أولاً وأخيراً على أن المحبوس من الوقوف بسبب ظلمه فيفضل بالنسبة ولو تمكن من البيت (قوله أي أن من يفضل أي أن من يطلب منه التعال بغير عزم (قوله إذا دخل مكة) شرطه أن يمانه بطريقة معتقته بقوله يكره وليس خلاف قوله يفضل (قوله كالحصير الذي لم يقنه الحج) أي أن أدرك الوقوف وقبضه أن هذا صفة متوليات الألفاظ كما بقوله المصنف (قوله أو فاته بحسبه ظلماً) أي أو فاته الوقوف بحسبه ظلماً أي فاته يفضل بالنسبة في أي موضع كان غائب مكة أو دخلها أم لا (قوله أو لم يتمكن من البيت) أي ولا من الوقوف هذا صحيح صريح لأنه يفضل بالنسبة غائب مكة أم لا حاصل ما في معنى ثم أن قول المؤلف وكما بقاء حرامه أن غارب مكة أو دخلها الغائب يكون في فاته الحج بغير اعتداد وعجز حتى لا يجسب بحق ولا يتأني في حين حصر بعده ولا يستعمل ولا يجسب ظلماً وإن الثلاثة الأول يكره لهم البقاء على الاسرار أن غابوا مكة أو دخلوها فيدخلون ٤٥٢ بقوله عزموا ما إذا لم يقاروا مكة ولم يدخلوها فإن لهم أن يسقوا على

تتم القاعدة (قوله ولا تطلن ان دحاً) (له) لا فرق بين بقا المنافع وعدمه خلافاً لقول الزرقاني والمنافع باق (قوله) كلانشاء بالمد : يدل : على كل باق على احواله الى ان دخل وقت الحج ثم هذا أيضاً باق قبلها فمن قاله الحج الى المحصر اذ المحصر يطل كمال بعضهم في أي وقت وليست المسئلة مقروضة كمالها في التوضيح وبسببه الخطأ بأنه أراد البقاء على احواله غير أنه قال في المدونة ولا يقين في فاته الحج فقام على احواله الى أشهر الحج من قبل أن يدخل (قوله فانه لا يجوز لمستخذ) ظاهر التصر بهل في شرح شب ولا يطل يخرج عاقله في المدونة ولا في كره في شرحه فقال أي يكره في بطلان (قوله اأمان بصل بالناس) حاصل كلام الشارح في ذلك أن المعتدل بالناس من حصر عنهم اما ما وعن الوقوف فقط ولكن يجس ظن المعتدل بالناس ولا يؤمر بفعل عرته لكن يخالفه في كلام الشارح قريباً لان حاصل المتن قرآن من لم يقب بعرته بأي وجه كان ولو بالجنس ظن فانه يطل بفعل عرته وهو الحق (قوله ولا يختلف قوله في ثلاث الاها) أي وأما ما فقد اختلف قوله فيها ثلاثاً في مواضع شتى (قوله ان اقدام ليس كلانشاء) أي ادوام الاحرام لدخول أشهر الحج ليس كلانشاء بعد دخول أشهر الحج ومن أنشأه بعد أشهر الحج لا يجوز له التطل بفعل عرته

(قوله اذ من أركانه الاحرام) وهو مفقود هنا عبارة صح اذ من أركانهما ٤٥٣ وهي مفقودة هنا اه اقول كيف يقول

عدم التمسك مع انه شوى قطعاً
التمسك من اركانه ما لم يبق
عمره فهو نواحره قطعاً وذاك
لما قال المصنف فيما يأتي ان يقول
عمره بلا اركان قال شارحنا وغيره
أي بلا اركان ما لم يبق السابق والا
فلا يضمن التمسك وقال عيب بلا
اكرام ما لم يبق السابق فلا يبقى
أنه لا يضمن نية التمسك بها واعلم
أنه تقدم أن العقد أن الاحرام
بمعقد بالنية وحدها الان يقال
أن هذا الكلام مبني على أن
الاحرام لا ينعقد الا بالنية مع
القول أو الفعل المتعلق به (قوله
من جهة الاسلام) ومن يذرمضون
أي وأما المقطوع من حج وأجرة
فلا فاضا على من صدق فيه ومثله
المستدور والمعين من حج وأجرة
لثوات وقته (قوله وهم لا يقولون
به) سكن المازري عن أبي بكر
النعالي ان القرية تسقط
وان صد قبل الاحرام وحكماء
القاضي عن ابن القريطي وابن
بكر النعالي هو تقليد ابن شعبان
فقيه مصر في وقته (قوله الآية
في هاتين لم يتصل) هذا يظهر في
الذي يتصل بفعل عمره لا يأتي في
الذي يتصل بالنية (قوله لجهة تم)
معنى قامه آمن من القوان لان
ما بقي عليه لا يتقدم برمن وحيد
فلا يشكل على قوله تم قوله لجهة ولا
يصل الا بالافاضة ويسقط عنه
القرض في ههنا كذا كره المواظ
(قوله وأوجب بحق) أي في نفس

كالانشاء ولعل معنى قول التوضيح لان المتع ان العمره هنا ليست بعمره حقيقة اذ
من اركانه الاحرام وهو مفقود هنا لان المراد أنه لم يحصل منه التصل بالعمره لان اركانه
بالحج غير معتد (ص) ولا يسقط عنه القرض (ش) يعني ان من احصر من الحج أو العمره
بعد الاحرام بما ذكر في باباته ويحصل منه بغيره من حلق أو عمره لا تسقط عنه عمره الاسلام
ولا القرض المتعلق بتمسكه من جهة الاسلام اذ لم يأت به ويتضمنون عند الاية الاربعة
خلافاً للعلماء وأما مصعب وابن نهشون قالوا لانه فعل مقدوره وبذلك وسعه واعترض
بازوم الاسقاط قبل الاحرام وهم لا يقولون به الى آخر ما نقله الشارح وقوله واعترض الخ
قد يفرق بان المشقة التي تحصل بعد الاحرام أعظم من المشقة التي تحصل قبله أي انها
مغلظة ذلك فيسقطها القرض دونها (ص) ولم يفسد بوطه ان لم ينو البقاء (ش) يعني انه
إذا أحصر وقتاً يجوز له ان يتصل بقائه بنوى البقاء على اركانه الى العام القابل وتارة
يشو ذلك فان نوى البقاء ثم أنه أصاب القصاص فقد افسد بوزمه وإتمامه ويلزمه قضاءه على
القرض كما هو وان لم ينو البقاء على اركانه الى العام القابل بان نوى التصل من اركانه اولى
بنوياً الا أنه في هاتين لم يتصل حتى أصاب التسامحانه لا يكون حكمه حكم من أفسد حجه
ولا قضاء عليه هكذا جعلت ولكن النقل أضمن لانية لكن نوى البقاء لانه محرم والاصل
ابقامه كان على ما كان فلا قال المؤلف ان نوى عدم البقاء كان معاقباً لهذا ولما أنهى
الكلام على من أحصر عن جميع ما كان التسلسل من البيت وعرفه شرع في القسم الثاني
وهو المحصر عن البيت فقط فقال (ص) وان وقف وحصر عن البيت لجهة تم ولا يصل الا
بالافاضة وعليه الرمي وميت متى ومن دقة هدى كسبان الجمع (ش) يعني ان من
وقف بصرفه فوقع منه الى في غروب الشمس وبصره بعد قوا ورض عن البيت فان حجه
تم أي أدركه لكن يتوقف كمال حله على طواف الافاضة فيبقي محرماً ولو أقام سنين
ولزمه هدى واحد تركه الرمي وميت يسأل متى ومن دقة حكمه اذا نوى جميع
ذلك حتى ذهب أيام من فاته يلزمه هدى واحد ولا مفهوم للتسليان بل التعمد
كذلك عند ابن القاسم مع الاثم وعند أشهر شهاب يتعد عليه الهدى وهو المفهوم من كلام
المؤلف هنا وفي مناسكه وتوضيحه تم لا يعني ان الهدى في المؤدلة انما يكون بقر أو نحره بها
قد يماحط الرحال لا بقر أو ميتة بها وقوله ومن دقة أي وتزول من دقة فترد دقة عقل
عطفه على ميتة بقر أو نحره فترد على أن يكون المعطوف الواو على ميتة لم يدرأ
وتزول وليد كرم هذا ما أخره الحلق ليلده أو لحصره لانه قد يبق على ذلك قبل ما ذكر وظاهر
قوله عن البيت انه لم يمتع عن غيره وقوله وعليه الرمي المتبدل على انه متع من ذلك فلا قال
وحصر عبادته هذا الذي لم يمتع من ذلك فلو ابان امراده بقره وحصر من البيت سواء
حصر عاقبه بما عده الوقوف أو لا وقوله وعليه الرمي الخ أي حيث متع من ذلك ولما أنهى
الكلام على ثلثي أقسام المحصر شرع في الثالث وهو المحصر عن عمره فقط قال (ص) وان
حصر عن الافاضة أو ذات الوقوف بغير تركض أو شطاً بعداً أو حبس بحق لم يصل الا بقوله
عمره بلا اركان ولا يكتفى قدومه (ش) يعني ان من تمكن من البيت ثم حصر بما سبق من

الاحرام له وبالطاهر ان المتقول ان المعبة بالحلق وغيره بما في نفس الامر وهو ما يحسنه ابن عبيد السلام خلافاً لما هو ابن رشد

أن المعتبر في كون الحبس ظاهراً ظاهراً لا يمكن ظاهراً في نفس الأمر (قوله وهو مراده بالافاضة) أي فضاء افاضة
 لكون طواف الافاضة يأتي بعده ويترتب عليه أو أن المعتبر أن حصر من عبداً الافاضة (قوله وأردفه في الحرم) أي أردفه
 على العدة (قوله خلافاً لابن الحاجب) القائل بأنه إذا أنشأ الحج أو أردف الحج لا بد من تجديده الأحرار (قوله وأخطأ بعد)
 وروى ما قاله ابن عبد السلام أنهم علواً أول الشهرة وسواً وقوة الثامن (قوله وقد ذكر الخطاب في هذا) قال في
 الفتية عن ابن القاسم أن في عرفة بعد الفجر فليجمع الحكة ويطوف ويسعى ويصبر ويؤتي بها عرفة وكل من تغلب عرفة من
 أول الأحرار أو من وقت يؤتي فصل العدة يختلف فيه اه فقد ذكر الخلاف وأن عمله حيث يؤتي العدة وقد ذكر الخطاب عن
 سند قبله الخلاف ولم يبين أن عمله حيث يؤتي العدة اه (قوله وهو قول يفتي الخ) لا يفتي أن هذا يعارض قوله أولاً
 حصر بمسألة من الأمور الثلاثة التي من جعل الحبس ظاهراً الآن عجب بعد أن قال ما قاله الشارح قال ما نصده ويشكل عليه
 قولهم أن من فاته الحج وهو ممكن من البيت أنما يتصل بفعل عرفة وهذا ممكن من البيت وقد فاته الحج فيض قولهم بغيره
 ثم أنه قد بان أن من فاته الوقوف والافاضة بعد أو حبس ظاهراً يتصل بالنية ومن فاته الوقوف فقط ظاهراً يتصل بالنية أيضاً وهذا
 لا يستفاد من قول المؤلف أولاً وحسب لا يفتي كما يؤهم كلام الشارح فتأمل وحاصله أن كل من فاته الحج وتغلب من البيت
 يتصل بفعل عرفة إلا من فاته الحج بالحبس ظاهراً اه فاته يتصل بما يتصل به الحصر من البيت والوقوف وأعلم أن ذكره
 لما حسله أن المعتبر على قسمين

الأمر والثلاثة من الوقوف بصفة وهو مراده بالافاضة لم يصل إلى الفعل عرفة لا يتجديده
 أحراراً ولو أنشأ الحج أو أردفه في الحرم اجاباً كما قاله ابن عرفة خلافاً لابن الحاجب وكذلك لا
 يصل إلى الفعل عرفة من فاته الوقوف بصفة بغير عرض أو خطا عدد ولو بجمع أهل الموضع مباشرة
 أو خطا هلال الفجر بالجمع مباشرة أو حبس يفتي ولا يفتي طواف القدم والسعي بعده قبل
 القوت عن طواف أو سعي يؤتي بهما التصل بعد الفوات ولعل هذا مبني على القول بأن
 أحراره لا يتقبل عرفة من قبل بل من وقت يؤتي فعل العدة وقد ذكر الخلاف في هذا
 ومفهوم قوله يفتي أنه لو حبس ظاهراً يتصل بالنية أي موضع قوله بلا إصرار أي أحرار
 بالمعنى السابق والأقلا من النية أي نية التصل وقوله لم يصل إلى الفعل عرفة أي أن شاء
 التحلل وإنه لا يبقى على إصراره فيجزئه ولا دم وقيل ما لم يدخل مكة فإن لم يصل في الهدى

الاول ان يكون حصر قبل دخول
 مكة وفيه صورتان لانه فاته حصر
 بمحل يحصر من مكة فهذا يصل
 مكة بغير الهدى وأما في مكة
 المؤقت أو بان على المشهور وكذا
 ذكره الشارح وسواء حصر من
 البيت والوقوف معا أو من
 أحدهما وتارة يكون محل حصر
 منها فان حصر من البيت فقط

أوضحه عن عرفه حل مكة أيضاً بما تقدم وأن حصره عن عرفة فقط نظاهر المدونة أنه يصل مكة أيضاً بما تقدم قولان
 ولكن ذكر القسبي أنه لا يصل إلى الفعل عرفة كما إذا حصر وهو بمكة القسم الثاني أن يكون الحصر بعد ما يخرج منه ولا يصل أو أمان
 يحصر من الوقوف خاصة فهذا يصل عرفة عند النسي وغيره ولا يجزئ فيه الخلاف فيمن حصر بمحل قريب قبل دخول مكة
 وأمان بجدة عن البيت خاصة بأن لا يمكن طواف قبل خروجه يحصر عنه أو بعده عن عرفة فهل يصل مكة بغير الهدى والحلق
 أو النسي على ما تقدم هذا ما ذكره الخطيب عن القسبي على وجه يشق اعتماداً فقوله المؤلف بغير هديه وحلقه يجزئ فيمن حصر
 بمكان بعيد من مكة قبل دخولها مطلقاً أو فيمن حصر بمكان قريب منه قبل دخوله أيضاً عن البيت والوقوف معاً وعن البيت
 فقط وأما أن حصره عن عرفة فقط فهل يصل بما تقدم وهو ظاهر المدونة أو يصل عرفة وهو ما ذكره القسبي ويدرج عليه المؤلف
 وأما أن حصره بعد الخروج من مكة فهل يصل بما تقدم أن حصر من البيت وحده أو مع الوقوف وأما أن حصره عن عرفة فقط
 فاته يصل بفعل عرفة عند النسي وغيره كما قدمناه وعلى هذا القول لمن قال أن قول المؤلف أول التصل وأن منه عدل إلى قوله
 بغير هديه وحلقه فيمن حصر من البيت وعن عرفة غير ظاهر لما عرفت من أنه يجزئ فيمن حصر من أحد ما فيها إذا كان الحصر
 بمكان بعيداً تماماً أو بمكان قريب فيمن حصر من الافاضة أو عنها وعن عرفة وكذا من حصر من الوقوف فقط على ظاهر المدونة
 وذكر القسبي في هذا أنه لا يتصل بفعل عرفة وكل هذا فيمن حصر قبل دخوله مكة وأمان حصره بعد داخلها أو خارجها فاته
 يصل بالنسي أو بالضر والخلاق اه لفظ عجب ذكرناه لأن الشاذ لا يتم إلا بالاطلاع عليه (قوله أي أحراراً بالمعنى السابق)
 أي المسكين بقوله أو بالفعل التعلق (قوله وإنه لا يبقى على إصراره أي مع الكراهة) قوله وقيل ما لم يدخل مكة أي حتى
 ١٠٠٠ احراره ما لم يدخل مكة فإذا دخله فلا يبقى على إصراره فان لم يصل في الهدى قولان

قوله اذ لم يلق في المحصر اي المصروع الميت والوقوف قوله فاعل حبس المريض اي من في حكمه من حبس بحق كذا في عب وانظر ما وجه كون الحبس بحق كالرض أو ليرى على قياسه ٤٥٥ الخ ليعدد كذلك قوله ما غير المريض شامل للمصروع بعدد من

الكفارة وقتنة أو حبس ظلمًا وقال عجم قال فيحصل على هذا أنه ما ان يمكن إرساله أولاً وفي كل امان يضاف عليه أم لا فان خفف عليه وامكنه إرساله أرسله مطلقاً أي سواء كان المصروع مريضاً وغيره وان خفف عليه ولم يمكن إرساله فإنه يذبح أو يضرب أي يحل وإن لم يتخفف عليه فهدي المريض بحبس معه ولو امكن إرساله وهدي غير المريض بذبحه أو يضربه بحسبه ان لم يمكن إرساله فكل من الحبس والارسال حيثما يحل به فهو في هدي الطوع عندئذ يكدل عليه ما ذكره المصنف من سنة ما في الهدى الواجب فواجب وبسبب ز الحنين واجباً وأطلق فيحصل على الهدى الواجب فلا يتألف ما لا يشترط قوله أو كان محبوباً في حق الخ لا يفتي ان المداين على كونه مخاطب بعمرة أو يفتل قوله أو أخطأ في الهدى فوقف بعرفة هذا كلام ظاهر خلافاً لقول بعض الشراح وانظر لروا وقب بعرفة في الثامن ولم يعلم حتى فإنه الوقوف ووقف بها بها ولم يعد لها حتى فإنه

قولان ثم ان الأتي المؤلف تأخير قوله إبقاء احرامه ان دخل مكة أو خارجها الخ الى هنا اذ لا يتعلق بالمحصر مادام محصره وانما هو فيمن فإنه الوقوف وتكن من البيت وقد تقدم ما يجاوز ذلك في تقرير (هـ) (ص) وحبس هديه معه ان لم يتخفف عليه (ش) فاعل حبس المريض كما في المدونة تجاه ان يتخلص من المرض فيحصر هديه اذا بلغ محله فان خاف عليه لعل في زمان مرضه فإنه يبعثه الى مكة ان أمكن ليعصرها فان لم يتخلف من هديه معه ذكاه ما يوضع كان أو ما غير المريض فيبعث هديه ان أمكن أي ولو لم يتخفف عليه اذا حبسه فان لم يمكن إرساله فله في أي موضع (ص) ولم يتردد عن قواف (ش) يعني ان المحصور اذا كان عنده هدي تطوع قلده وأشعره قبل قواف الحج فإنه لا يجوز به عن دم القواف سواء بعثه الى مكة أو تركه حتى أخذته بعصيته لان الهدى بالتقليد ولا شاعر ويجب لقواف القواف فلا يجوز به بل يلزمه هدي القواف مع حجة القضاء فان قلت تقدم وان أردف قواف فوات أو لم يكن اجراً التطوع لقوافه وظاهره ولو قلده وأشعره قبل الارسال وهو ظاهر كلام الشارح هناك وهو مخالف لما هنا وكذا قوله كان ساقه فيها خرج من عامه الخ فإنه يقيد ان ما ساقه له مرة يجرى عن القف على ما صدر به هناك وظاهره ولو قلده وأشعره قبل الارسال لم يكن ينسب من مخالفة ما بين الحج وقوافه لما كانا من وجوب تحت مطلق الارسال لم يكن ينسب من مخالفة ما بين الحج وقوافه فلذا اجراً ما سبق في العمر عن القف والقران ولم يتردد ما سبق في الحج عن قوافه وان ما سبق في الحج حيث فاق عرفة ما سبق في ذلك بخلاف ما سبق في العمر فإنه سبق في ذلك قطعاً (ص) وتخرج الليل ان احرم يحرم أو أردف (ش) قد علمت ان كل احرام لا يذبحه من الحج بين الحرم والحرم فالمحصر المتقدم ذكره وهو من احصر عرض أو كان محبوباً في حق أو أخطأ في الهدى فوقف بعرفة في طعن اخطأه مبتلا فليكن ان هذا المحصر لا يتصل من احرامه الا بتجمل عرفة فإنه يلا من خروجه الى الحل من غير انشاء احرام ان كان أردف الحج على العرفة في الحرم أو كان احرم من الحرم لكونه مقرباً الى مكة أو أخطأ في حله بعمره أو احرم بالحرم سواء أردفه على العرفة حيثما كان أو لا فلا بد من خروجه لليل قبل ان يفعل شيئاً من افعال العمرة ليحصل له في احرامه الجمع بين الحل والحرم وما قبله من طواف أو سعى أو سماع قبل خروجه لليل لا يتقدم ويعمل به بخروجه كما مر في قوله وان لم يخرج أعاد طوافه وسعى بعده وأهدى ان على رجليه فله ان يفعله فترك ما مع ما (ص) وأحرم القواف للقضاء أو اجراً ان قدم (ش) يعني ان من عليه هدي القواف يجب عليه ان يذبحه لعمارة القضاء ليصمم الخبر بالسكى والمالى ولا يقبله في عام القواف وان خاف الموت فلو قدم الهدى في عام

والظاهر ان ما يجوز به ذلك الخارج ولا يتردد في تأنيهاً (أقول) أما لو اخرج من مكة ثم خرج للحل خاصة ثم فاته الحج وهو عكة فالظاهر ان خروجه ذلك لا يكتفه لان المقصود ان يخرج لليل لاجل الحج وهذا كلام ظاهر فتدبر قوله أو سعى الخ تأمله فإنه لا يفتل حتى دون تقدم طواف (قوله لا يفتل تكراراً) اقلع به بقوله لان ما تقدم في العمرة الحقيقية ولما كانت العمرة هنا ليست حقيقة أي باللفظ المتقدم الا ان الحقيقة بها بقوله نوع (قوله الجار النسي) هو حجة القضاء والمال هو الهدى

(قوله لكن يؤخذ من قول المؤلف) السابق أي بطريق التباس (قوله وعليه هديان) يقدم أحدهما وهو هدى القصاد
بروز آخر الآخر وهو هدى القوات ٤٥٦ (قوله أي بقي على خطه) فيه إشارة إلى أن قوله خطه لم يستعمل في حقيقة

الذوات أجزأه وتقدم ما قد يفرض عن هذا عند قول المؤلف ونحو هدى في القضاء
واجترأ أن يحمل لكن الذي في المقصد وهذا في القائل لكن يؤخذ من قول المؤلف (ص)
وان أفسد ثم فأتى أبا العكس وان بصرة التحلل يتحلل ونحوها ودمه وعليه هديان (ش)
يعني أنه إذا اجتمع القوات مع الضاد فانه يقبل القوات سواء كان الضاد سابقا أو
لاحقا للقوات وسواء حصل الضاد قبل عرة التحلل أو قبلها بان شرع فيها وتعلل بعضها
فلم يتهاشى أفسدها فانه يتصل في صورتين بفصل عرة وجوده أو لا يجوز له البقاء على
أحرامه اتفاقا لأن فيه تلبسا على القصاد يخرج إلى الحل أن أحرم حرم أو أُرِد في فيه
على ما مر ويضيق الخرج من تأويل دون العروة الثانية في الصورة الثانية لأنها ليست عرة
في الحقيقة وإنما هي تحلل بطواف وسعي بدليل ما مر من عدم تجديده أحرام لها وعليه
في صورتين هديان هدى للقصاد وهدى للقوات وهذا الحكم واضح فبين أحرم
بالجزم مفردا أو أفسد ثم فأتى أبا العكس قوله تملأ أي بقي على خطه بالعمدة العيصية في إذا
حصل موجبا للضاد قبل فعلها وبالعروة القاسية حيث حصل موجب للضاد في
أنشائها فليس عليه إذا فسدت أن يفعل عرقة هدا وقد أشار الشارح إلى ما يفيد ذلك فلا
أحرم أو لا يقرآن وتفتح فقاؤه وفسده ثم قضاء قارئا ومقتضا عليه هدى للقصاد وهدى
للقوات وهدى لقرآن القضاء وقضيه ولا شيء عليه في القرآن أو التفتح والقائت والسما أشار
بقوله (لادم قرآن وسبعة للقائت) سواء حصل مع القوات فساد كافيا حين فيه أو انفرد
القوات عنه وإجماله يجب للقرآن القائت دم لأنه لا أمره إلى عرقة فلم يتم القرآن فانه
النهي ويقال مثله في التفتح (ص) ولا يفيد لمرض وغيره نية التحلل بمصولة (ش) يعني
إن الإنسان إذا قوى عند إحرامه أنه حصل لمرض أو حصى أو حصر من عدد
أو غيره مما يمنع من تمام نسكه كان مختلا من غير فعل عرقة فإن ثلث النسك لا يفسده
ولو حصل له ذلك المانع وإنما كان ذلك لا يفيد لأنه شرط بخالف لنية الأسرام وهذا هو
المذهب ولا يحمل إلا بفعل عرقة فإلما في قوله يصح ولا يفسد وقصر الشارح كلام
المؤلف على المرض غير ظاهر وقوله يصح ولم يتعلق بتحلل (ص) ولا يجوز دفع مال
لحاصران تقرر (ش) يعني أن الحاصر عن الحلج إذا كان كافرا لا يجوز دفع المال إليه
كثيرا كان أو قليلا لاجل أن يمكن الحلج من الوصول إلى مكة أو غيرها لما يقسمه من المذلة
للمسلمين وتقوم به ما هو فيه هذا هو المشهور ويجوز دفع المال للحاصر المسلم بل يجب أن
كان قليلا كدفعه لظالم كأمير عنده قوله إلا لا دخلنا لما قيل لا ينكح والنهي في قوله ولا
يجوز الحلج التصرع عند ابن شمس وابن الحاجب وعلى الصكر اهتداه عند سند (ص)
وفي جواز القتال مطلقا تردد (ش) أي وفي جواز القتال للحاصر سواء كان مسلما أو
كافرا بمكة أو بالبحر وهو مراد بالاطلاق فيه قال ابن هرون ومنعه مطلقا به قال ابن

(وأقول) الصواب أنه مستعمل في حقيقته وبجازه معاقفه باعتبار قوله وان أفسد ثم فأتى القصد مستعمل في حقيقته وكذا في العكس إذا وطئ مثلا قبل أن يشرع في عرة التحلل وفي بجازه فيما إذا حصل القصاد في عرة التحلل أو ما قبله من خطه عليه بقي على خطه (قوله) وقد أشار الشارح إلى ما يفيد ذلك أي فانه قال في تعليل قوله ودمه لأنها ليست عرة في الحقيقة وإنما هي تحلل بطواف وسعي بدليل عدم تجديده أحرام لها الحاصل في القضاء قوله في حصل لمرض أي متى حدث لمرض أو مرض أودق زاد المرض أو اشتد ولا يفهم لقوله نوى بل وكذا لا يفيد اشتراط ذلك لا فقط قبل وجوده التحلل (قوله) وهذا هو المشهور ومقابله ما استظهره ابن عرفة من جواز الدفع له قاتلا وهذا الرجوع يصده أشد من إعطائه قلح وقد لا يسلم به حجة هذا قلت بل الظاهر ما ذكر ابن عرفة لأنه إذا اجتمع ضرران تركب أحدهما قاتله عجم (قوله) على التصرع عند ابن شمس وابن الحاجب وعلى الكراهة عند من عندنا أقول المتبادر من المصنف الحرم وهو الظاهر والارجح عند علي أنه على التصرع (قوله) به قال ابن

هرون وهو الظاهر ولا يرد عليه خبر إنما أحتل لماعة من تاروما في معناه من الأخبار الخالصة على المنع لأنها مجرولة كما قال النووي عن الشافعي على القتال بما يملك بالتحقيق إذا أمكن إصلاح الحال بدونه والأجوز في إحلال السلاح بمكة حيث تدعى وبعبارة أخرى بعد قول المصنف تردد ابن عرفة والصواب الجواز أن كان الحاصر بغير مكة وإن كان بها فالظاهر

قول ابن شامس أي المتعذر انما أحلت على ساعة من نهار قال الخطيب قوله هو الصواب الجواز ان كان الحاضر يفر من مكانه يفره
بالحرم وامان كان يفر بالحرم فلا يتعذر في جواز قتاله انتهى والساعة ٤٥٧ من أول النهار والزوال وفي ابن جبر في شرح

شامس ونسبه ابن الحاجر تردده لولا المتأخر بين وجهي الخلاف اذا كان بالحرم ولم ينجبا
الحاضر بالقتال والاجاز للاختلاف (ص) ولولا منع نفسه (ش) السفيه مجبور
عليه فقلوه أن يتعذر من السقراط الحج فان أدن له قوله في السقراط الحج وكان نظرا
ومصلحة في حق السفيه فان ذلك لا تزول ما يذن له وحالفوا جزم فقلوه انه ان يجهل من
احرامه وليس على السفيه بعد ذلك قضاء ما حله منه وله واذا أدن له فلا يدفع له المال بل
يصحبه بنفق عليه بالعرف أو ينصب من ينفق عليه من مال السفيه فانه ابن جماعة
الشافعي فمنسكه (ص) كزوج في تطوع (ش) يعني أن المرأة اذا أكرمت بالحب التطوع
ينفع اذن زوجها فانه ان يجهل الانها من جهة الحاجر كالسفيه ويحلل كالحصير وهذا ما لم
يكن الزوج محرما والا فلا يجهلها لانها لم تنفق عليه الاستمتاع وأما حجة الاسلام فليس
لزوجها منعها من التطوع لانه ان قلنا ان الحج على القور وكذا على القول بالترخي
(فرع) • لو تركت له المهر على أن ياذن لها في حجة القرض فقال مالك وابن القاسم
لها أن ترجع عليه لانه بان ما نذره لها وان القاسم في رواية ابن جعفر ان العطية
لازمة ان كانت عالة أن لها ان تنفق وان كره زوجها وان كانت جاهلة رجعت واختاره
يحيى بن عمر ابن وهب وهو يحتل الوفاق ويهزم ابن رشد قال ولو أعطته مهرها على أن
يحبها لم يجز لانه فسخ من في ذين فانه ابن القاسم في تنصاع اصغى في كتاب السلم وفي مصابيح
عيسى من كتاب الصدقات والهبات ما يحتل بذلك فانه الشارح (ص) وان لم ياذن له
القتل وعليها القضاء (ش) وان أكرم السفيه والزوجة من غير اذن من الولي والزوج
فلا ولي والزوج يخللها مما يحرمها به كتحال الحصر وعلى الزوجة القضاء لمحلها
منه اذا أدن لها أو تأمين بخلاف السفيه والصغير اذا حلها ما لم يافاه لا قضاء عليها
كأقدمه المؤلف أول الباب وهو الموافق لما ذكره سند كاتله في التوضيح ولكنه خلاف
ما في البيان من أن السفيه والزوجة عليه ما القضاء اذا حلها من حج التطوع ولا قضاء
عليها ما اذا حلها من حج القرض حيث أتاه ومثل التطوع النذر المعين فنقضه بعد
أن يأتي بحجة الاسلام وكذا النذر المضمون ونص المراد من المواق وأما المرأة فلا يجزى
احلال الزوج وزوجته من أربعة وجهه اما ان يجهلها من حجة الاسلام أو من التطوع
أو يترد معين أو يترد مضمون فاما حجة الاسلام فليس عليها أن تنفق ما حلها من حجة
الاسلام عليها وأما التطوع فقد تنسبه على قول ابن القاسم وكذا تنقض أيضا لنذر المعين
عند ابن القاسم خلافا للشهاب واما النذر المضمون فليس في ولا واحد انتهى من
القسمي فانظر هنذا كلمع لفظ خليل انتهى وعلى أن السفيه كالمرأة تجزى فيه هذه
الاقسام الاربعة أيضا فان قلنا ما يقيد كلام البيان والمواق من أن للزوج أن يجهل من

٥٨ شي في غير ذلك تردده على السفر فقامت منع وكانت نفقة السفر مساوية لنفقة الحضر أو تنقص • (فائدة) •
اذا أكرمت الزوجة بحجة الاسلام أو غيرها باذنه سقط من نفقتها ما زاد على نفقة الحضر على المذهب انتهى (قوله ولكنه
خلاف ما في البيان) • ما قد اوافق ترجيح كلام سند لانه اقتصر عليه (قوله فانظر هذا مع لفظ خليل) أي لان خلافا قال وعليها
القضاء نظاره وان هذا لا يجزى لو كانت حجة الاسلام تنقضها بحجة الاسلام ما يقيد عليها أنه لا قضاء عليها انما الذي عليها حجة الاسلام

(قوله كالعبد) ولو شائبة ولو مكاتبان أو أحرارهم بنجوم الكتابة فليسده تحمله ولا يكون التحليل بالباس المحمط لكن بالانهاد على أنه حلاله من هذا الأحرار فقتل ٥٨ بنته أو يخلق رأيه ٨١ وظاهره أن التحليل انما يكون بهذه

والتطهران الاشهاد كاف وما
امتنع العبد من التحليل أم لا
أن تحمله بالثمة والخلق كاف
من غير اشهاد (قوله فله تحمله
واقسادجها) أي لدا التحليل بما
تقدم واقسادجها أي بالوطء الا
أنه في التحليل بما تقدم لم يلزمها
غيره القرض وأما أن أقسده
أي بوطء فانما تتبادى عليه
وبتقصيه وتبيع حجة الاسلام على
فقاله عجب ولكن الشيخ سالم
أفاد أن الحجة الثانية تكفي عن
حجة الاسلام فليس عليها فائدة
(قوله الاقلا) ان دخل فليرجع
السيد ولم يعلم العبد رجوعه
حتى أحرم هل علق تحمله بخرج
على التولين في تصرف الوكيل
بعد العزل وقبل العلم (قوله ان
منافعه شتره) أي لا يباحه
حتى يلزم ببعضه يتأخر قبضه
وليس للعبد ان يجعل حسنه
يظهر فان قتل فليرجى لا يستري
رده كذا ينبغي وظاهر قوله
للمستري سواء كان احرار
إلرقن ذكر أو أمي يادن سنده
المانع أو يستريه ثم أذارد
فلباتح تحمله ان لم يهره قبل
يهره وابعه ولو قرب من احلاله
بغلاف المشتري كما لا يها
بنته رده بنصيب وهو مع قرب
زواله كلابيب وأما البائع فله

حجة الاسلام خلاف قول المؤلف كزوج في تلوع فانه يقيد أنه ليس له منه ما في القرينة
فليس له تحمله قلت يجعل كلاهما على الزوجة السقيمة وهو واضح لانه اذا كان له
تحليل الذكر السقيم في القرينة فزوجه السقيمة كذلك أو في قول المؤلف كزوج
في تلوع أي لا في فرض محمول على ما اذا كانت ريشة (ص) كالعبد (ش) أي في أنه
يقض ما حله منه سيده اذا اعتق أو أذن في بخلاف السقيم ومثله الميزا إذا حله عليه
والقرب بين السقيم والزوجة ان السقيم اغتاجر عليها حتى نفسه فلو أبرج فاعله أدى ذلك
لتضييع ما له كله والزوجة اغتاجر عليها حتى غرها وهو الزوج فكان عليها القضاء دون
(ص) وأتم من لم يقبل ولم يباشر بها (ش) يعني أن السقيم والعبد والزوجة اذا امروا
بعدم الايرام فخلوا أو أبرجوا فان الاثم عليهم لعدم قبولهم امرها ولو زوج ان
يباشر زوجته ولو مكروهه والاثم عليها دون تلوعها على حقته في تزويجها بشرتها التحليل
ويكفي نية الزوج عنها وان لم يشوغلها بالباشرة قدس عليها وعليها اتقاهم وهدي ويجب
على الزوج تحكيتهما من تمام المقدس (ص) كقرينة قبل الميقات (ش) تشبه في أن
الزوج تحمله ولم يباشر بها والمعنى أن المرأة اذا أمرت من الميقات المكاني قبل أشهر
الجمع أو في أشهره قبل الميقات المكاني فله تحمله واقسادجها وهذا حديث كان معها
ولم يصرح معها وكان يحتاج لها كما يشبه كلام المواق وت وقوله (والاقل) راجع لقهوم
قوله وان لم ياذن أي وان أذن السيد أو الزوج فيفعله المتع منه ثم اراد الرجوع عن اذنه
فلا رجوع ولو اذنه ما دخل المأذون ففعل اذنه ففعل بالاحرام ان أذن له فيه من غير
نذر أو ان دخل في النذر ان أذن له في النذر (ص) ولشترى ان لم يعلم رده لا تحمله
(ش) القسنى ان اذن لعبد في الاحرام فامر ثم اراد بيعه فإذن في المدونة لان
منافعه مشترية قال وليس لمبايعه تحمله ولم يرد به ان يهره ما لم يقرب احلاله انتهى أي
وان قرب فليس رده وظاهر ان المراد القرب بالاشترى رده على المشتري (ص) وان
أذن فأسد لم يلزمه اذن القضاء على الاصم (ش) ابن ونس وان أقسده فلا يلزم سيده
ان ياذن له زاد القرافي لا يباعه بادية ثانية محمد وهذا هو الصواب انتهى (ص) وما
لزم من خطأ أو ضرورة فان أذن له السيد في الإخراج والاصام بلا منع وان تعمد فله
منه ان أضر به في عمله (ش) يعني ان مال من العبد المأذون له في الحج من هدى صدر عن
خطأ منه كان فانه الحج لخطأ العبد والهلل أو تطلق الطريق ومن يراقتل صيد
خطأ ومن قد يصد عن ضرورة كان ليس أو تعلب لغير ضرورة فان أذن له السيد في
الاخراج يسلط أو اطعام فعمل والاصام بلا منع وان أضر الصوم بعمله واعلم ان لا فرق
بين مال العبد ومال السيد في احتياجه الى الاذن في الاخراج كما يقصد كلام أبي
الحسن على المدونة وأما لو تعمد العبد المأذون له في الحج موجب الهدي أو القدية

رده لو وقع بغير اذنه (قوله على الاصم) أي خلافا لصح فالتلا من آثاره وظاهر الموازية أن القوات فليسده
كالانسان اتم من مثل العبد السقيم اذا اذنه له ولوله فاقسد والزوجة اذا اذنها زوجها فاقسد (قوله كما يشبهه كلام أبي
الحسن) أي من أن مال العبد يحتاج فيه لاذن أيضا خلافا لظاهر قول المدونة لا يحتاج في ماله لاذن من سيده في الإخراج

فلسيده منعه من الانخراجه ومن الصوم ان أضر الصوم به في عمله لادخاله على نفسه على
المشهور وبقي على المؤلفين الموانع الدين الحلال والذي يحصل في غيبته وهو موثر
فيمنع من الخروج الا ان يוכל من يقضيه عند دخوله فان اتهمه على عدم العود
حلقه وليس له تحليلها ان أجزم ولا له هو التحليل وقد يقال استغنى المؤلفان
عن ذلك بما ذكره في القلبي في قوله وسفره ان حصل في غيبته
وبقي من الموانع أيضا الآية فلهما منع الا من من التطوع
ومن المفروض على احدي الروايتين لكن ساقى
في الجهاد كوالهين في فرض كفايته وهو
يشبه المنع في التطوع
لا في الفرض

٢.

يتم الجزء الثاني ويليها الجزء الثالث قوله باب الذكاة الخ

(قوله قللت يمنع من الانخراجه
ومن الصوم) أي وله أن يذنه
في الانخراجه أو الصوم وان أضر
به في عمله (قوله فان اتهمه على
عدم العود) أي والفرض انه
لا يحل في غيبته كما أخاذه بعض
شيوخنا وجه الله تعالى (قوله
وليس له تحليله) إشارة الى أنه
انحله المنع من السفر ولكن
على تقدير اذا أجزم ليس له أن
يحمله ولا هو ان يحل نفسه
(قوله وهو يشبه المنع في التطوع
لا في الفرض) أي وهذا هو
المتبع

Biblioteca Alexandrina



0563027